



مركز
للبحوث والتحريات الكمبيوترية

اصبهان

للغلام



عليه
صلى
عليه
وآله
وسلم

www. **Ghaemiyeh** .com
www. **Ghaemiyeh** .org
www. **Ghaemiyeh** .net
www. **Ghaemiyeh** .ir

بازار کتاب

المجلد، ۸۵



الجامعة الإسلامية في إيران

فارسی

عالم مجله

العربية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بحار الانوار الجامعه لدرر اخبار الائمة الاطهار عليهم السلام با ترجمه فارسى

کاتب:

محمد باقر بن محمد تقى علامه مجلسى

نشرت فى الطباعة:

مركز تحقيقات رايانه اى قائميه اصفهان

رقمى الناشر:

مركز القائميه باصفهان للتحريات الكمبيوترية

الفهرس

٥	الفهرس
٢٠	بحار الانوار الجامعه لدرر اخبار الائمه الاطهار المجلد ٨٥ : كتاب نماز - ٦
٢٠	اشاره
٢٢	تتمه كتاب الصلاه
٢٢	باب ١ فضل الجماعه و عللها
٢٢	الآيات
٢٣	تفسیر
٢٤	الأخبار
٢٤	«١»
٢٤	«٢»
٢٤	بيان
٢٤	«٣»
٢٧	«٤»
٢٧	«٥»
٢٧	«٦»
٢٩	بيان
٣١	«٧»
٣٢	بيان
٣٢	«٨»
٣٤	«٩»
٣٤	«١٠»
٣٤	«١١»
٣٨	«١٢»
٣٩	«١٣»

٤٠	بيان
٤٠	«١٤»
٤٠	«١٥»
٤١	«١٦»
٤١	أقول -
٤٢	«١٧»
٤٢	«١٨»
٤٣	بيان -
٤٣	«١٩»
٤٤	«٢٠»
٤٤	«٢١»
٤٥	«٢٢»
٤٦	بيان
٤٦	«٢٣»
٤٧	بيان -
٤٧	«٢٤»
٤٧	«٢٥»
٤٩	«٢٦»
٥١	«٢٧»
٥٢	بيان -
٥٣	«٢٨»
٥٣	«٢٩»
٥٣	بيان -
٥٤	«٣٠»
٥٩	بيان -
٥٩	«٣١»

٦٠	«٣٢»
٦٢	باب ٢ أحكام الجماعة
٦٢	الآيات
٦٢	تفسير
٦٧	الأخبار
٦٧	«١»
٦٨	بيان و تحقيق مهم
٩٨	«٢»
٩٩	«٣»
٩٩	بيان
١٠١	«٤»
١٠٢	بيان
١٠٨	«٥»
١٠٩	تبيين
١١٠	«٦»
١١١	بيان
١١٥	فائده
١١٥	«٧»
١١٦	«٨»
١١٦	«٩»
١١٧	بيان
١١٨	«١٠»
١١٨	بيان
١٢٠	«١١»
١٢٠	«١٢»
١٢١	توضيح

١٢٤	«١٣»
١٢٤	بيان
١٢٥	«١٤»
١٢٦	بيان
١٢٧	«١٥»
١٢٧	«١٦»
١٢٨	تفصيل و تبیین
١٣٣	«١٧»
١٣٧	«١٨»
١٣٧	بيان
١٤٦	«١٩»
١٤٦	بيان
١٤٨	«٢٠»
١٥٠	بيان
١٥٢	«٢١»
١٥٣	بيان
١٥٦	«٢٢»
١٥٧	بيان
١٥٧	«٢٣»
١٥٨	«٢٤»
١٥٨	«٢٥»
١٥٩	«٢٦»
١٥٩	«٢٧»
١٦٠	«٢٨»
١٦٠	«٢٩»
١٦١	«٣٠»

١٦١	بيان
١٦٢	«٣١»
١٦٣	«٣٢»
١٦٣	«٣٣»
١٦٣	التَّوْفِيعُ
١٦٤	بيان
١٦٨	«٣٤»
١٦٩	بيان
١٦٩	«٣٥»
١٧٠	«٣٦»
١٧٢	بيان
١٧٤	«٣٧»
١٧٤	بيان
١٧٥	«٣٨»
١٧٦	بيان
١٧٧	«٣٩»
١٧٧	بيان
١٧٨	«٤٠»
١٧٩	بيان
١٧٩	«٤١»
١٧٩	بيان
١٨٠	«٤٢»
١٨٠	بيان
١٨٠	«٤٣»
١٨١	بيان
١٨١	«٤٤»

١٨١	بيان
١٨٢	«٤٥»
١٨٢	«٤٦»
١٨٢	بيان
١٨٤	«٤٧»
١٨٤	بيان
١٨٥	«٤٨»
١٨٥	«٤٩»
١٨٥	«٥٠»
١٨٦	«٥١»
١٨٧	بيان
١٨٨	«٥٢»
١٨٩	«٥٣»
١٩٠	بيان
١٩٣	«٥٤»
١٩٣	بيان
١٩٥	«٥٥»
١٩٥	«٥٦»
١٩٦	بيان
١٩٦	«٥٧»
١٩٦	«٥٨»
١٩٧	أَقُولُ
١٩٧	«٥٩»
١٩٨	«٦٠»
١٩٨	بيان
١٩٨	«٦١»

١٩٩	«٦٢»
٢٠٠	أقول
٢٠٠	«٦٣»
٢٠١	بيان
٢٠١	«٦٤»
٢٠٣	بيان
٢٠٤	«٦٥»
٢٠٤	بيان
٢٠٤	«٦٦»
٢٠٤	بيان
٢٠٦	«٦٧»
٢٠٧	«٦٨»
٢٠٩	«٦٩»
٢١٠	«٧٠»
٢١١	بيان
٢١١	«٧٠»
٢١١	«٧١»
٢١٣	«٧٢»
٢١٤	«٧٣»
٢١٤	بيان
٢١٥	«٧٤»
٢١٥	بيان
٢١٦	«٧٥»
٢١٧	بيان
٢١٨	«٧٦»
٢١٨	بيان
٢٢٠	«٧٧»

٢٢٠ بيان

٢٢١ «٧٨»

٢٢٤ تبیین

٢٢٩ «٧٩»

٢٢٩ بيان

٢٣١ «٨٠»

٢٣٢ «٨١»

٢٣٢ «٨٢»

٢٤٣ بيان

٢٤٧ أقول

٢٥٠ «٨٣»

٢٥٠ «٨٤»

٢٥١ «٨٥»

٢٥١ بيان

٢٥٢ «٨٦»

٢٥٤ بيان

٢٥٨ فوائد

٢٥٩ أقول

٢٦١ باب ٣ حكم النساء في الصلاة

٢٦١ الأخبار

٢٦١ «١»

٢٦١ بيان

٢٦١ «٢»

٢٦٣ بيان

٢٦٤ «٣»

٢٦٥ أقول

٢٦٥ «٤»

٢٦٦ بيان

٢٦٧ أقول

٢٦٨ «٥»

٢٦٩ «٦»

٢٦٩ «٧»

٢٧٠ «٨»

٢٧٢ باب ٤ وقت ما يجبر الطفل على الصلاة و جواز إيقاظ الناس لها

٢٧٢ الأخبار

٢٧٢ «١»

٢٧٢ «٢»

٢٧٣ «٣»

٢٧٤ بيان

٢٧٤ «٤»

٢٧٥ بيان

٢٧٧ «٥»

٢٧٩ «٦»

٢٧٩ «٧»

٢٨٢ باب ٥ أحكام الشك و السهو

٢٨٢ الأخبار

٢٨٢ «١»

٢٨٢ بيان

٢٩٣ «٢»

٢٩٤ «٣»

٢٩٥ بيان

٣٠٤ أقول

٣٠٥	«٤»
٣٠٥	بيان
٣٠٨	«٥»
٣٠٩	إيضاح
٣١٥	«٦»
٣١٦	بيان
٣١٦	«٧»
٣١٦	بيان
٣١٧	أقول
٣١٧	«٨»
٣١٧	بيان
٣١٨	«٩»
٣١٩	تفصيل و تبين
٣٣٢	«١٠»
٣٣٣	«١١»
٣٣٣	بيان
٣٣٨	أقول
٣٣٩	«١٢»
٣٤٠	توضيح
٣٤٢	«١٣»
٣٤٢	«١٤»
٣٤٣	«١٥»
٣٤٤	بيان و تفصيل
٣٧٠	فائده
٣٧١	«١٦»
٣٧٢	بيان

٣٧٢	«١٧»
٣٧٣	إيضاح
٣٧٤	«١٨»
٣٧٨	بيان
٣٧٩	أقول
٣٨٠	«١٩»
٣٨٠	بيان
٣٨٣	«٢٠»
٣٨٣	بيان
٣٨٤	«٢١»
٣٨٥	بيان
٣٨٤	«٢٢»
٣٨٧	«٢٣»
٣٨٧	توضيح
٣٩٠	«٢٤»
٣٩٠	بيان
٣٩١	«٢٥»
٣٩٢	«٢٦»
٣٩٢	تبين
٣٩٨	«٢٧»
٣٩٨	تبين
٤٠٤	أقول
٤٠٧	«٢٨»
٤٠٧	بيان
٤٠٨	و أقول
٤٠٩	و أقول

٤٢١	«٢٩»
٤٢٢	بيان
٤٢٣	«٣٠»
٤٢٣	«٣١»
٤٣٠	توضيح
٤٥٣	«٣٢»
٤٥٤	بيان
٤٥٤	«٣٣»
٤٥٤	بيان
٤٥٤	«٣٤»
٤٥٥	«٣٥»
٤٥٥	«٣٦»
٤٦٠	إيضاح
٤٦٤	«٣٧»
٤٦٥	«٣٨»
٤٦٥	«٣٩»
٤٧٠	بيان
٤٧٠	«٤٠»
٤٧٢	تحقيق و تبين
٤٧٥	الفصل الأول في بيان حكم شك الإمام و المأموم
٤٨٧	أقول
٤٩٠	الفصل الثاني في بيان حكم سهو الإمام و المأموم
٤٩٣	أقول
٥٠٦	الفصل الثالث في بيان ما يستنبط من الأحكام من قوله عليه السلام و لا على السهو سهو في خبر حفص بن البختري و قوله و لا سهو في سهو في مرسله يونس
٥١٣	أقول
٥١٥	قلنا

٥٢٩	الفصل الرابع فيما يستنبط من الأحكام من قوله عليه السلام و لا على الإعادة إعادته.
٥٣٠	أقول
٥٣٨	الأول فى بيان معنى السهو الذى بكثرتة يحصل الحكم المخصوص به.
٥٤٣	الثانى فى بيان الحكم المترتب على كثرة الشك أو السهو.
٥٤٧	أقول
٥٤٨	الثالث فى بيان حد كثرة السهو
٥٤٩	أقول
٥٥٣	الرابع فى بيان مفاد قوله عليه السلام و لا على الإعادة إعادته
٥٥٤	أقول
٥٥٥	«٤١»
٥٥٥	بيان
٥٥٦	أقول
٥٥٧	أبواب القضاء
٥٥٧	باب ١ أحكام قضاء الصلوات
٥٥٧	الآيات
٥٦٠	تفسير
٥٦٧	أقول
٥٧٠	الأخبار
٥٧٠	«١»
٥٧٠	بيان
٥٧٢	و أقول
٥٧٢	«٢»
٥٧٣	«٣»
٥٧٣	«٤»
٥٧٥	«٥»
٥٨٠	«٦»

٥٨١ «٧»

٥٨١ «٨»

٥٨٢ بيان

٥٨٢ «٩»

٥٨٣ «١٠»

٥٨٤ بيان

٥٨٤ «١١»

٥٨٥ «١٢»

٥٨٦ بيان

٥٨٧ «١٣»

٥٨٨ «١٤»

٥٨٩ باب ٢ القضاء عن الميت و الصلاة له و تشريك الغير فى ثواب الصلاة

٥٨٩ الأخبار

٥٨٩ «١»

٥٨٩ «٢»

٥٩٠ «٣»

٥٩١ تبين و تفصيل

٦٠١ أقول

٦١٩ باب ٣ تقديم الفوائت على الحواضر و الترتيب بين الصلوات

٦١٩ الأخبار

٦١٩ «١»

٦٢٠ بيان

٦٢٢ «٢»

٦٢٤ «٣»

٦٢٥ بيان

٦٢٥ «٤»

٦٢٤ ----- «٥»

٦٢٤ ----- بيان

٦٢٨ ----- «٦»

٦٢٨ ----- أقول

٦٣٧ ----- «٧»

٦٤١ ----- [كلمه المصحح الأولى]

٦٤٣ ----- [كلمه المصحح الثانيه]

٦٤٤ ----- فهرس ما فى هذا الجزء من الأبواب

٦٤٧ ----- تعريف مركز

اشاره

سرشناسه: مجلسی محمد باقرین محمد تقی ۱۰۳۷ - ۱۱۱۱ق.

عنوان و نام پدیدآور: بحار الانوار: الجامعه لدرر اخبار الائمه الاطهار تالیف محمد باقر المجلسی.

مشخصات نشر: بیروت دار احیاء التراث العربی [۱۴۴۰].

مشخصات ظاهری: ج - نمونه.

یادداشت: عربی.

یادداشت: فهرست نویسی بر اساس جلد بیست و چهارم، ۱۴۰۳ق. [۱۳۶۰].

یادداشت: جلد ۲۴، ۵۲، ۶۵، ۶۶، ۶۷، ۸۷، ۹۲، ۹۱، ۹۴، ۱۰۳، ۱۰۸، (چاپ سوم: ۱۴۰۳ق. = ۱۹۸۳م. = [۱۳۶۱]).

یادداشت: کتابنامه.

مندرجات: ج ۲۴. کتاب الامامه. ج ۵۲. تاریخ الحجّه. ج ۶۵، ۶۶، ۶۷. الایمان و الکفر. ج ۸۷. کتاب الصلاه. ج ۹۱، ۹۲. الذکر و الدعاء. ج ۹۴. کتاب السوم. ج ۱۰۳. فهرست المصادر. ج ۱۰۸. الفهرست.

موضوع: احادیث شیعه — قرن ۱۱ق

رده بندی کنگره: BP۱۳۵/م۳ب۳۱۳۰۰ ی ح

رده بندی دیویی: ۲۹۷/۲۱۲

شماره کتابشناسی ملی: ۱۶۸۰۹۴۶

ص: ۱

**[ترجمه]

سرشناسه: مجلسی، محمد باقرین محمد تقی، ۱۰۳۷ - ۱۱۱۱ق.

عنوان قراردادی: بحار الانوار. فارسی. برگزیده

عنوان و نام پدیدآور: ترجمه بحار الانوار/ مترجم گروه مترجمان؛ [برای] نهاد کتابخانه های عمومی کشور.

مشخصات نشر : تهران: نهاد کتابخانه های عمومی کشور، موسسه انتشارات کتاب نشر، ۱۳۹۲ -

مشخصات ظاهری : ج.

شابک : دوره : ۹۷۸-۶۰۰-۷۱۵۰-۶۶-۵؛ ج. ۱: ۹۷۸-۶۰۰-۷۱۵۰-۶۷-۲؛ ج. ۲: ۹۷۸-۶۰۰-۷۱۵۰-۶۸-۹؛ ج. ۳: ۹۷۸-۶۰۰-۷۱۵۰-۶۹-۶؛ ج. ۴: ۹۷۸-۶۰۰-۷۱۵۰-۷۰-۲؛ ج. ۵: ۹۷۸-۶۰۰-۷۱۵۰-۷۱-۹؛ ج. ۶: ۹۷۸-۶۰۰-۷۱۵۰-۷۲-۶؛ ج. ۷: ۹۷۸-۶۰۰-۷۱۵۰-۷۳-۳؛ ج. ۸: ۹۷۸-۶۰۰-۷۱۵۰-۷۴-۰؛ ج. ۱۰: ۹۷۸-۶۰۰-۷۱۵۰-۷۶-۴؛ ج. ۱۱: ۹۷۸-۶۰۰-۷۱۵۰-۷۳-۲؛ ج. ۱۲: ۹۷۸-۶۰۰-۷۱۵۰-۶۶-۵؛ ج. ۱۳: ۹۷۸-۶۰۰-۷۱۵۰-۸۵-۶؛ ج. ۱۴: ۹۷۸-۶۰۰-۷۱۵۰-۸۶-۳؛ ج. ۱۵: ۹۷۸-۶۰۰-۷۱۵۰-۸۷-۰؛ ج. ۱۶: ۹۷۸-۶۰۰-۷۱۵۰-۸۸-۷؛ ج. ۱۷: ۹۷۸-۶۰۰-۷۱۵۰-۸۹-۴؛ ج. ۱۸: ۹۷۸-۶۰۰-۷۱۵۰-۹۰-۰؛ ج. ۱۹: ۹۷۸-۶۰۰-۷۱۵۰-۹۱-۷؛ ج. ۲۰: ۹۷۸-۶۰۰-۷۱۵۰-۹۲-۴؛ ج. ۲۱: ۹۷۸-۶۰۰-۷۱۵۰-۹۳-۱؛ ج. ۲۲: ۹۷۸-۶۰۰-۷۱۵۰-۹۴-۸؛ ج. ۲۳: ۹۷۸-۶۰۰-۷۱۵۰-۹۵-۵

مندرجات : ج. ۱. کتاب عقل و علم و جهل. - ج. ۲. کتاب توحید. - ج. ۳. کتاب عدل و معاد. - ج. ۴. کتاب احتجاج و مناظره. - ج. ۵. تاریخ پیامبران. - ج. ۶. تاریخ حضرت محمد صلی الله علیه و آله. - ج. ۷. کتاب امامت. - ج. ۸. تاریخ امیرالمومنین. - ج. ۹. تاریخ حضرت زهرا و امامان والامقام حسن و حسین و سجاد و باقر علیهم السلام. - ج. ۱۰. تاریخ امامان والامقام حضرات صادق، کاظم، رضا، جواد، هادی و عسکری علیهم السلام. - ج. ۱۱. تاریخ امام مهدی علیه السلام. - ج. ۱۲. کتاب آسمان و جهان - ۱. - ج. ۱۳. آسمان و جهان - ۲. - ج. ۱۴. کتاب ایمان و کفر. - ج. ۱۵. کتاب معاشرت، آداب و سنت ها و معاصی و کبائر. - ج. ۱۶. کتاب مواعظ و حکم. - ج. ۱۷. کتاب قرآن، ذکر، دعا و زیارت. - ج. ۱۸. کتاب ادعیه. - ج. ۱۹. کتاب طهارت و نماز و روزه. - ج. ۲۰. کتاب خمس، زکات، حج، جهاد، امر به معروف و نهی از منکر، عقود و معاملات و قضاوت

وضعیت فهرست نویسی : فیا

ناشر دیجیتالی : مرکز تحقیقات رایانه ای قائمیه اصفهان

یادداشت : ج. ۲ - ۸ و ۱۰ - ۱۶ (چاپ اول: ۱۳۹۲) (فیا).

موضوع : احادیث شیعه -- قرن ۱۱ ق.

شناسه افزوده : نهاد کتابخانه های عمومی کشور، مجری پژوهش

شناسه افزوده : نهاد کتابخانه های عمومی کشور. موسسه انتشارات کتاب نشر

رده بندی کنگره : BP۱۳۵/م۳ب۳۰۴۲۱۶۷ ۱۳۹۲

رده بندی دیویی : ۲۹۷/۲۱۲

تتمه كتاب الصلاه

باب ۱ فضل الجماعه و علها

الآيات

البقره: وَ ارْكَعُوا مَعَ الرَّاِكِعِينَ (۱)

۱- ۱. البقره: ۴۳، و الآيه الكريمه و ان كانت فى سياق الخطاب مع اليهود، لكن الله عزّ و جلّ انما يدعوهم فى هذه الآيات أولا الى ما كان فرضا عليهم بالخصوص من الايمان بالقرآن فقال: و آمنوا بما أنزلت مصدقا لما معكم و لا تكونوا أول كافر به، ثم نهاهم عما كانوا يفعلون من تلبس الحق بالباطل فقال: و لا تلبسوا الحق بالباطل و تكتموا الحق و أنتم تعلمون، ثم بعد ذلك و ثانيا، أمرهم و دعاهم الى ما كان أوجبه و أراد به من كل مؤمن بالقرآن و الرسول، و هو اقامه الصلاه و ايتاء الزكاه و الركوع مع الراكعين بالاجتماع كما كان يمثلته المسلمون حينذاك. فالآيه الكريمه انما تدعو اليهود الى دين الإسلام، و يشير الى أن من مهام دين الإسلام الصلاه بالاجتماع جماعه، لا أنّها تدعوهم الى شىء هو زائد على دين الإسلام يخص بهم، حتى يقال: ان القرآن الكريم لم يذكر الاجتماع فى الركوع الا فى هذه الآيه، و هى تخاطب اليهود لا المسلمين. و أمّا قوله عزّ و جلّ: « وَ ارْكَعُوا مَعَ الرَّاِكِعِينَ » فقد عرفت فى ج ۸۵ ص ۹۷ أن المراد به الاجتماع فى الصلاه و اقامتها جماعه، و يرشدنا الى أن ملاك ادراك الجماعه الركوع، و توضيحه أن هذه الجملة من المتشابهات بأمر الكتاب يشبه أن يكون أمره بالركوع مع الراكعين حكما على حده فى قبال الصلاه و الزكاه، و ليس كذلك، و لذلك أوله النبى الى ركوع الصلاه فكانت الصلاه بالجماعه سنه من تركها رغبه عنها فقد عصى على حدّ سائر السنن التى ذكرت فى القرآن العزيز بصوره المتشابهات و سيمر عليك فى طى الباب أحاديث تنص على ذلك إنشاء الله تعالى.

آل عمران: مخاطبا لمريم عليها السلام وَ ارْكَعِي مَعَ الرَّاِكِعِيْنَ (١)

الأعراف: وَ اَقِيْمُوا وُجُوْهَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ (٢)

"=lt;meta info" - وَ ارْكَعُوا مَعَ الرَّاِكِعِيْنَ. - بقره / ٤٣ -

{أو با ركوع كندگان ركوع كنيد.}

- خطاب به مريم سلام الله عليها: وَ ارْكَعِي مَعَ الرَّاِكِعِيْنَ. - آل عمران / ٤٣ -

{أو با ركوع كندگان ركوع نما.}

- وَ اَقِيْمُوا وُجُوْهَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ. - اعراف / ٢٩ -

{و [اینکه] در هر مسجدی روی خود را مستقیم [به سوی قبله] کنید.}

**[ترجمه]

تفسير

المشهور فى الآيه الأولى و الثانیه أن المراد بهما الصلاه مع المصلين جماعه و لما لم يقل ظاهرا أحد من علمائنا بوجوبها فى غير الجمعة و العيدين (٣) مع

ص: ٢

١- ١. آل عمران: ٤٣، و الآيه تدلّ على شرافه عظيمه لمريم عليها السلام حيث أمرها الله بالصلاه جماعه، مع أنّه لا جماعه على النساء، و تدلّ أيضا على أن اليهود أو عبادهم و نساكهم كانوا يجتمعون لصلاتهم و يصلون جماعه، و أن صلاتهم أيضا كانت ذات ركوع رغما لما قد يقال: ان صلاتهم كانت من دون ركوع على حدّ صلاه المسلمين فى صدر الإسلام.

٢- ٢. الأعراف: ٢٩، و قد مر الكلام فيها فى ج ٨٤ ص ١٩٥، و أن المراد بها الصلاه فى المسجد كما قال صلى الله عليه و آله « لا صلاه لجار المسجد الا فى مسجده» و انما ذكرت الآيه فى الباب، لان موضع اجتماع المسلمين هو المسجد، و إذا وجب عليهم الاجتماع فى الصلاه انصرف الوجوب الى الاجتماع فى المسجد.

٣- ٣. الجماعه و الاجتماع فى صلاه الجمعه فرض بأيه الجمعه على ما سيأتى بيانها فى محله فلا تصح الجمعه الا بالاجتماع و اما سائر الصلوات فالجماعه فيها سنه و اجبه فى حال الاختيار لا يجور تركها الا عند العذر على حدّ سائر السنن و إلا لكان المصلى بغير جماعه راغبا عن سنته صلى الله عليه و آله و قد قال: و من رغب عن سنتى فليس منى. و اما صلاه العيدين، فهما أيضا سنه استنهما النبى صلى الله عليه و آله على كيفية صلاه الجمعه لتكون السنن ضعفى الفريضه، حتى من حيث كفياتها، و سيأتى الكلام فى محله.

الشرائط حملوها على الاستحباب المؤكد أو الجمعة والعیدین و الثانيه تدل على استحبابها للنساء و أما الثالثه فقال في مجمع البيان (١) عند ذكر الوجوه في تفسيرها و رابعها أن معناه اقصدا المسجد في وقت كل صلاه أمر بالجماعه لها ندبا عند الأكثرين و حتما عند الأقلين.

**[ترجمه] قول مشهور درباره آیه اول و دوم این است که منظور از آن دو، اقامه نماز به همراه نمازگزاران به صورت جماعت است، و چون ظاهراً هیچ یک از علمای ما غیر از نماز جمعه و عید فطر و عید قربان به همراه شرایطی، به وجوب آن نظر نداده‌اند، آیه نخست را به مستحب مؤکد یا بر جمعه و عیدین حمل نموده‌اند، و آیه دوم بر مستحب بودن آن برای زنان دلالت دارد. درباره آیه سوم در مجمع بیان - . مجمع بیان ۴: ۴۱۱ - به هنگام ذکر وجوه، در تفسیر آن آورده است: و چهارم آن به این معناست که در وقت هر نمازی، مسجد را قصد کنید و این امر به نماز جماعت است که اغلب مفسرین آن را امر مستحبی می‌دانند و اقلیتی آن را امر وجوبی دانسته‌اند.

**[ترجمه]

الأخبار

«١»

ثَوَابُ الْأَعْمَالِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُوسَى بْنِ الْمُتَوَكَّلِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ مُوسَى بْنِ عِمْرَانَ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ يَزِيدَ عَنْ حَمَادِ بْنِ عَمْرٍو عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الْخُرَّاسَانِيِّ عَنْ مُيَسَّرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِي عَائِشَةَ السَّعْدِيِّ عَنْ يَزِيدَ بْنِ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ قَالَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ: مَنْ مَشَى إِلَى مَسْجِدٍ مِنْ مَسَاجِدِ اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ فَلَهُ بِكُلِّ خُطْوَةٍ يَخْطُوهَا حَتَّى يَرْجِعَ إِلَى مَنْزِلِهِ عَشْرُ حَسَنَاتٍ وَ مِجَى عَنْهُ عَشْرُ سَيِّئَاتٍ وَ يُرْفَعُ لَهُ عَشْرُ دَرَجَاتٍ وَ مَنْ حَافَظَ عَلَى الْجَمَاعَةِ حَيْثُ مَا كَانَ مَرَّ عَلَى الصَّرَاطِ كَالْبُرْقِ اللَّامِعِ فِي أَوَّلِ زُمْرِهِ مَعَ السَّابِقِينَ وَ وَجْهَهُ أَضْوَأُ مِنَ الْقَمَرِ لَيْلَةَ الْبَدْرِ وَ كَانَ لَهُ بِكُلِّ يَوْمٍ وَ لَيْلَةٍ حَافَظَ عَلَيْهَا ثَوَابٌ شَهِيدٍ وَ مَنْ حَافَظَ عَلَى الصَّفِّ الْمَقْدَمِ فَيُدْرِكُ مِنَ الْأَجْرِ مِثْلَ مَا لِلْمُؤَذِّنِ وَ أَعْطَاهُ اللَّهُ عَزَّ وَ جَلَّ فِي الْجَنَّةِ مِثْلَ ثَوَابِ الْمُؤَذِّنِ (٢).

**[ترجمه] ثواب الأعمال: رسول الله صلى عليه و آله فرمود: هر کسی که به سوی یکی از مساجد خداوند عزوجل گام بردارد، برای هر گامی که تا زمان بازگشت به خانه برمی‌دارد، ده حسنه برای او نوشته می‌شود و ده گناه از او زدوده می‌شود و ده درجه رفعت می‌یابد. و کسی که در هر جا که باشد بر نماز جماعت مراقبت نماید، در اولین گروه به همراه سابقون، مانند برقی درخشان از روی صراط می‌گذرد درحالی که چهره‌اش از ماه شب چهارده روشن‌تر است، و برای او به ازای هر شب و روزی که بر آن مراقبت نماید، ثواب شهیدی است؛ و هر کسی که بر حضور خود در صف نخست مراقبت نماید، به اجری نظیر اجر مؤذن دست می‌یابد، و خداوند عزوجل در بهشت ثوابی نظیر ثواب مؤذن به او عطا می‌کند. - . ثواب الأعمال : ۲۵۹ -

**[ترجمه]

«٢»

مَجَالِسُ الصَّدُوقِ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَبِيهِ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ
عَمْرِ الْجُرْجَانِيِّ قَالَ قَالَ الصَّادِقُ جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ: أَوَّلُ جَمَاعَةٍ كَانَتْ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ كَانَ يُصَلِّي وَ
أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ مَعَهُ إِذْ مَرَّ بِهِ أَبُو طَالِبٍ وَ جَعْفَرٌ مَعَهُ فَقَالَ يَا بُنَيَّ صَلِّ جَنَاحَ ابْنِ عَمِّكَ فَلَمَّا أَحَسَّ
رَسُولُ اللَّهِ تَقَدَّمَ مَهُمَا وَ انصَرَفَ أَبُو طَالِبٍ مَسْرُورًا إِلَى أَنْ قَالَ:

ص: ٣

١-١. مجمع البيان ج ٤ ص ٤١١.

٢-٢. ثواب الأعمال ص ٢٥٩ في حديث طويل.

فَكَانَتْ أَوَّلَ جَمَاعَةٍ جُمِعَتْ ذَلِكَ الْيَوْمَ (۱).

**[ترجمه] مجالس صدوق: جعفر بن محمد علیه السلام فرمود: اولین جماعت این بود که رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ نماز می‌خواند و امیر مؤمنان علی بن ابی طالب علیه السلام به همراه او بود و ابوطالب به همراه جعفر بر او گذر کردند. پس ابوطالب گفت: ای پسر، به بال پسر عمویت متصل شو! پس زمانی که رسول الله متوجه شد، جلوی آن دو - امام علی علیه السلام و جعفر - قرار گرفت و ابوطالب از این امر مسرور برگشت، تا جایی که گفت: آن روز، اولین نماز جماعت برگزار شد. -
امالی صدوق: ۳۰۴ -

**[ترجمه]

بیان

صَلِّ جَنَاحِ ابْنِ عَمِّكَ أَي تَمِّمِ جَنَاحَهُ فَإِنَّ عَلِيًّا عَلَيْهِ السَّلَامُ بِمَنْزِلِهِ أَحَدُ الْجَنَاحَيْنِ فَكُنْ جَنَاحَهُ الْآخَرَ وَالْقِرَاءَةَ بِالتَّشْدِيدِ بَعِيدَةً وَ الْخَبْرَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ يَسْتَحِبُّ لِلْإِمَامِ أَنْ يَتَقَدَّمَ إِذَا تَعَدَّدَ الْمَأْمُومُ وَقَالَ الْعَلَامَةُ فِي الْمُنْتَهَى لَوْ أُمَّ اثْنَيْنِ فَوْقَ إِلَى جَنْبِهِ أَخْرَجَهُمَا الْإِمَامُ وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ بَلْ يَتَقَدَّمُ هُوَ لَنَا أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ أَخْرَجَ جَابِرًا وَجَبَّارًا عَنْ جَنْبَيْهِ وَجَعَلَهُمَا خَلْفَهُ وَلِأَنَّ الْأَصْلَ فِي الصَّلَاةِ فِكْرُهُ لِهَ الْإِسْتِغَالِ بِمَا لَيْسَ مِنَ الصَّلَاةِ بِخِلَافِ الْمَأْمُومِ انْتَهَى وَ هَذِهِ الرَّوَايَةُ أَقْوَى وَ رَوَاهُ جَابِرٌ عَامِيَةً وَ يُمْكِنُ الْجَمْعُ بِحَمْلِهَا عَلَى قَبْلِ الصَّلَاةِ وَ هَذِهِ عَلَى مَا إِذَا حَدَّثَ فِي أَثْنَائِهِمَا.

**[ترجمه] «صل جناح ابن عمک»، به بال پسر عمویت متصل شو؛ یعنی بال او را کامل کن، زیرا علی علیه السلام به منزله یکی از بال‌هاست و تو بال دیگر او باش. و قرائت این واژه به صورت مشدد بعید است، و این خبر بر این امر دلالت دارد که برای امام مستحب است که زمانی که مأموم زیاد شد، جلوتر رود. و علامه در المنتهی گوید: اگر بر دو نفر امام شد و آن دو کنار او ایستادند، امام آنها را در پشت سر خویش قرار دهد. و ابوحنیفه گوید: بلکه او بر آنها مقدم شود. برای ما روایتی است که رسول اکرم صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ، جابر و جبار را از دو طرف خود دور کرد و آن دو را در پشت سر خود قرار داد، و نیز به این دلیل که این امر، اصل در نماز است، و پرداختن به آنچه که جزء نماز نیست - برخلاف مأموم - برای امام مکروه است، پایان سخن. و این روایت قوی‌تر و روایت جابر عامی است، و می‌توان با حمل کردن این روایت بر قبل از نماز، و روایت جابر بر آنچه که در اثنای نماز رخ می‌دهد، این دو روایت را با هم تلفیق نمود.

**[ترجمه]

۳»

تَنْبِيَهُ الْخَاطِرِ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: إِنَّ اللَّهَ يَسْتَحْيِي مِنْ عَبْدِهِ إِذَا صَلَّى فِي جَمَاعَةٍ ثُمَّ سَأَلَهُ حَاجَةً أَنْ يُنْصِرَ حَتَّى يَقْضِيَهَا (۲).

**[ترجمه] تنبیه الخاطر: رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ فرمود: خداوند زمانی که بنده‌اش به جماعت نماز می‌گزارد و از او

حاجتی دارد، شرم دارد که او نماز را به پایان رساند و حاجتش برآورده نشود. - تنبیه الخاطر: ۴ -

**[ترجمه]

«۴»

تُحْفُ الْعُقُولِ، عَنِ الرَّضَا عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: فَضَّلُ الْجَمَاعَةَ عَلَى الْفَرْدِ بِكُلِّ رَكْعَةٍ أَلْفًا رَكْعَةً وَ لَا تُصَلِّي خَلْفَ فَاجِرٍ وَ لَا تَقْتَدِي إِلَّا بِأَهْلِ الْوَلَايَةِ (۳).

**[ترجمه] تحف العقول: امام رضا علیه السلام فرمود: فضیلت جماعت بر فرادا، به ازای هر یک رکعت، دو هزار رکعت است، و پشت سر شخص فاجر نماز نخوان، و جز به اهل ولایت اقتدا نکن. - تحف العقول: ۴۴۰ -

**[ترجمه]

«۵»

الذِّكْرَى، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ: صَلَاةُ الْجَمَاعَةِ تَفْضُلُ صَلَاةِ الْفَدِّ بِسَبْعٍ وَ عَشْرِينَ دَرَجَةً (۴).

ثم قال رحمه الله الفذ بالفاء و الذال المعجمه المفرد.

وَ مِنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ: مَنْ صَلَّى أَرْبَعِينَ يَوْمًا فِي جَمَاعَةٍ يُدْرِكُ التَّكْبِيرَةَ الْأُولَى كُتِبَ لَهُ بَرَاءَتَانِ بَرَاءَةٌ مِنَ النَّارِ وَ بَرَاءَةٌ مِنَ النَّفَاقِ (۵).

**[ترجمه] ذکری: نبی اکرم صلی الله علیه و آله فرمود: نماز جماعت، بیست و هفت درجه از نماز فرادا برتر است. - الذکری : ۲۶۷ -

سپس شهید افزود: «الفذ» یعنی فرادا.

و نیز از ذکری: نبی اکرم صلی الله علیه و آله فرمود: کسی که چهل روز به جماعت نماز گزارد، وقتی به تکبیر نخست برسد، دو براءت برای او ثبت می شود: براءت از آتش و براءت از نفاق. - الذکری : ۲۶۷ -

**[ترجمه]

«۶»

النَّفَاقِيَّةُ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ: لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَمْ يُصَلِّ فِي الْمَسْجِدِ مَعَ الْمُسْلِمِينَ

- ١-١. أمالي الصدوق: ٣٠٤.
- ٢-٢. تنبيه الخواطر: ٤، رواه عن أبي سعيد الخدرى.
- ٣-٣. تحف العقول ص ٤٤٠ ط الإسلاميه.
- ٤-٤. الذكرى: ٢٦٧.
- ٥-٥. الذكرى: ٢٦٧.

إِلَّا مِنْ عَلَيْهِ (١).

وَعَنْهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: الصَّلَاةُ جَمَاعَةً وَ لَوْ عَلَى رَأْسِ زُجٍّ.

وَعَنْهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: إِذَا سُئِلْتَ عَمَّنْ لَا يَشْهَدُ الْجَمَاعَةَ فَقُلْ لَا أَعْرِفُهُ.

وَعَنِ الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: الصَّلَاةُ خَلْفَ الْعَالِمِ بِالْأَلْفِ رُكْعَةٍ وَ خَلْفَ الْقُرَشِيِّ بِمِائَةٍ وَ خَلْفَ الْعَرَبِيِّ خَمْسُونَ وَ خَلْفَ الْمُؤَلَى خَمْسٌ وَ عَشْرُونَ.

**[ترجمه] النفلية: نبی اکرم صلی الله علیه و آله فرمود: برای کسی که در مسجد و به همراه مسلمانان نماز نگذارد مگر از روی علتی، هیچ نمازی نیست .

و نیز فرمود: نماز به جماعت باشد، حتی بر نوک نیزه.

و نیز فرمود: زمانی که درباره کسی که در جماعت شرکت نمی کند از تو سؤال شد، پس بگو او را نمی شناسم.

و امام صادق علیه السلام فرمود: نماز پشت سر عالم برابر با هزار رکعت، و پشت سر قریشی صد رکعت و پشت سر عرب پنجاه رکعت و پشت سر غیر عرب بیست و پنج رکعت است.

**[ترجمه]

بیان

قال الشهيد الثاني رحمه الله في الخبر الأول المراد نفي الكمال لا الصحة لإجماعنا على صحة الصلاة فرادی و التقييد بالمسجد بناء على الأغلب من وقوع الجماعة فيه و إلا فالنفي المذكور متوجه إلى مطلق الفرادی و قال الزج بضم الزاء و الجيم المشددة الحديدية في أسفل الرمح و العززه هذا على طريق المبالغة في المحافظة عليها مع السعة و الضيق و الصلاة منصوبه بتقدير احضروا و نحوه أو مرفوعه على الابتداء.

فقل لا أعرفه أي لا تزكّه بالعدالة (٢).

و إن ظهر منه المحافظة على الواجبات بترك المنهيات لتهاونه بأعظم السنن و أجلها و عدم المعرفة له كناية عن القدر فيه بالفسق و تعريض به

وَ قَدْ وَقَعَ مُصَيَّرِحًا بِهِ فِي حَدِيثِ آخَرَ رَوَيْنَاهُ (٣) عَنِ الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ قَالَ: لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَا يُصَلِّي فِي الْمَسْجِدِ مَعَ الْمُسْلِمِينَ إِلَّا لِعَلِّهِ وَ لَا غَيْبَهُ لِمَنْ صَلَّى فِي بَيْتِهِ وَ رَغِبَ عَنِ جَمَاعَتِنَا وَ مَنْ رَغِبَ عَنِ جَمَاعَةِ الْمُسْلِمِينَ سَقَطَ عِدَالَتُهُ وَ وَجِبَ هِجْرَانُهُ وَ إِنْ رُفِعَ إِلَى إِمَامِ الْمُسْلِمِينَ أَنْذَرَهُ وَ حَذَّرَهُ وَ مَنْ لَزِمَ جَمَاعَةَ الْمُسْلِمِينَ حَرَمَتْ عَلَيْهِمْ غَيْبَتُهُ وَ ثَبَّتَتْ عِدَالَتَهُ.

وقال المراد بالقرشى المنسوب إلى النضر بن كنانة جد النبي صلى الله عليه وآله و الساده الأشراف أجل هذه الطائفه و العربى المنسوب إلى العرب يقابل العجمى و هو المنسوب إلى غير العرب مطلقا و المولى يطلق على معانى كثيره و المراد هنا غير

ص: ٥

١-١. قد عرفت الوجه فى ذلك.

٢-٢. و ذلك إذا كان تركه رغبه عنها من دون عله.

٣-٣. رواه فى الذكرى ص ٢٦٧.

العربی بقرینه ما قبله و کثیرا ما یطلق المولی علی غیر العربی و إن کان حر الأصل

***[ترجمه]شہید ثانی - رحمہ اللہ - درباره خبر نخست گوید: بہ دلیل اجماع ما بر صحت نماز فرادا، مقصود نفی کمال است نہ نفی صحت، و ذکر قید مسجد بر این اساس است کہ غالباً نماز جماعت در آن واقع می‌شود؛ در غیر این صورت، نفی مذکور در این خبر بہ مطلق نمازهای فرادا معطوف خواهد بود. و افزوده است: «الزُّجَّ» قطعہ آہنی در قسمت پایین نیزہ و چوبدستی است، و این جملہ بہ شیوہ مبالغہ و اغراق در مراقبت بر نماز جماعت در حالت فراخی و تنگی و فشار است، و «الصلاة» در این جملہ با تقدیر فعلی نظیر «احضروا» منصوب است و یا بہ عنوان مبتدا، مرفوع است.

«بگو او را نمی‌شناسم» یعنی او را بہ عدالت تزکیہ مکن، هرچند کہ مراقبت بر واجبات، با ترک منہیات از او معلوم باشد، زیرا او بزرگترین و بالاترین سنت را کوچک شمرده است و عدم شناخت او، کنایہ و اشارہ‌ای است بہ گناہکار شمردن او. و در حدیث دیگری کہ از امام صادق علیہ السلام روایت کردیم - الذکری: ۲۶۷ -

بہ آن تصریح شدہ است کہ رسول اللہ صلی اللہ علیہ و آلہ فرمود: کسی کہ در مسجد بہ ہمراہ مسلمانان نماز نکرارد، نمازی ندارد، مگر اینکہ علت و سببی داشته باشد؛ و کسی کہ در خانہ نماز بخواند و از جماعت ما روی گردان باشد، غیبتی ندارد؛ و کسی کہ از جماعت مسلمانان روی برتابد، عدالتش ساقط شدہ و کنارہ گیری کردن از او واجب است؛ و اگر این امر بہ گوش امام مسلمانان رسید، او را ہشدار دادہ و بر حذر دارد، و کسی کہ با جماعت مسلمانان ہمراہ شود، غیبت کردن از او بر آنان حرام است و عدالتش اثبات شدہ می‌باشد.

و گوید: مقصود از قریشی، فرد منسوب بہ نصر بن کنانہ جد نبی اکرم صلی اللہ علیہ و آلہ است و سادات اشراف بزرگان این طایفہ هستند، و عربی منسوب بہ عرب در مقابل عجم است و منظور از آن مطلقاً ہر فرد منسوب بہ غیر عرب است، مولی بر معانی بسیاری اطلاق می‌شود و در اینجا با قرینہ ما قبل آن، منظور غیر عرب است، کلمہ مولی در بسیاری از مواقع بر غیر عرب اطلاق می‌شود، هرچند کہ اصالتاً آزاد باشد.

***[ترجمہ]

﴿۷﴾

مَجَالِسُ الصَّدُوقِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُوسَى بْنِ الْمُتَوَكِّلِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرِ الْأَسَدِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ الْبُرْمَكِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ وَهَبٍ عَنْ ثَوَابَةَ بْنِ مَسْعُودٍ عَنْ أَنَسٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ قَالَ: مَنْ صَلَّى صِيَامَهُ فِي جَمَاعَةٍ ثُمَّ جَلَسَ يَذْكُرُ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ كَانَ لَهُ فِي الْفِرْدَوْسِ سَبْعُونَ دَرَجَةً بَعْدَ مَا بَيْنَ كُلِّ دَرَجَتَيْنِ كَحُضْرِ الْفَرَسِ الْجَوَادِ الْمُضْمَرِّ سَبْعِينَ سَنَةً وَ مَنْ صَلَّى الظُّهْرَ فِي جَمَاعَةٍ كَانَ لَهُ فِي جَنَاتِ عَدْنٍ خَمْسُونَ دَرَجَةً بَعْدَ مَا بَيْنَ كُلِّ دَرَجَتَيْنِ كَحُضْرِ الْفَرَسِ الْجَوَادِ خَمْسِينَ سَنَةً وَ مَنْ صَلَّى الْعَصِيرَ فِي جَمَاعَةٍ كَانَ لَهُ كَأَجْرِ ثَمَانِيَةٍ مِنْ وُلْدِ إِسْمَاعِيلَ كُلِّ مِنْهُمْ رَبُّ بَيْتٍ يُعْتَقُهُمْ وَ مَنْ صَلَّى الْمَغْرِبَ فِي جَمَاعَةٍ كَانَ لَهُ كَحَجِّهِ مَبْرُورِهِ وَ عَمْرِهِ مُتَقَبَّلِهِ وَ مَنْ صَلَّى الْعِشَاءَ فِي جَمَاعَةٍ كَانَ لَهُ كَقِيَامِ لَيْلَةِ الْقَدْرِ (۱).

***[ترجمہ]مجالس صدوق: نبی اکرم صلی اللہ علیہ و آلہ فرمود: ہر کہ نماز صبح را بہ جماعت اقامہ نماید سپس درحالی کہ

ذکر خداوند عزوجل را می‌گوید تا طلوع آفتاب بنشینند، در فردوس برای او هفتاد درجه است در حالی که فاصله میان هر دو درجه، هفتاد سال تاختن اسب تندرو لاغراندام است؛ و هر کسی که نماز ظهر را به جماعت برپا نماید، در جنات عدن پنجاه درجه برای اوست در حالی که فاصله میان هر دو درجه، به اندازه پنجاه سال تاختن اسب پیشتاز است؛ و هر که نماز عصر را به جماعت بخواند، بسان آزاد کردن هشت تن از فرزندان اسماعیل که هر یک از آنان سرپرست خانواده‌ای باشد ثواب می‌برد؛ و هر که نماز مغرب را به جماعت اقامه نماید، بسان حبی مرور و عمره‌ای مقبول برای او اجر است؛ و هر که نماز عشاء را به جماعت بخواند، بسان قیام شب قدر برای او اجر است. - . امالی صدوق : ۴۱ در حدیثی -

**[ترجمه]

بیان

الحضر بالضم العدو و قال فی النهایه فیہ من صام یوما فی سبیل الله باعدہ الله من النار سبعین خریفا للمضمر المجید المضمر الذی یضم خیلہ لغزو أو سباق و تضمیر الخیل هو أن یتظاهر علیها بالعلف حتی تسمن ثم لا تعلق إلا قوتا لتخف و قیل أن تشد علیها سروجها و تجلل الأجله حتی تعرق تحتها فیذهب وهلها و یشدد لحمها ای یباعده منها مسافه سبعین سنه تقطعها الخیل المضمره رکضا.

**[ترجمه] «الحضر» با ضمه یعنی دویدن، و در نهایت بگوید: در این باره آمده است هر که یک روز را در راه خدا روزه بگیرد، خداوند او را به اندازه هفتاد پاییز، با دویدن اسب لاغراندام پیشتاز، از آتش دور می‌کند. «مضمر» کسی است که اسبش را برای لشکرکشی یا مسابقه لاغر می‌کند و «تضمیر الخیل» آن است که اسب را به علف ببندند تا چاق شود، سپس به او علوفه ندهند مگر برای رفع گرسنگی تا سبک شود، و گویند، این است که بر او زین بسته شود و پارچه انداخته شود تا زیر آن عرق کند، پس سستی جسمش از بین برود و گوشتش سفت شود، و جمله فوق، یعنی به مسافت هفتاد سال که اسب باریک‌میان با تاخت آن را طی می‌کند، میان او و آتش فاصله است.

**[ترجمه]

«۸»

الْخِصَالُ (۲)، وَ الْمَجَالِسُ، بِالْأَسْبِنَادِ الْمُتَقَدِّمِ: فِي خَيْرِ نَفَرٍ مِنَ الْيَهُودِ جَاءُوا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ وَ أَمَّا الْجَمَاعَةُ فَإِنَّ صِفُوفَ أُمَّتِي فِي الْأَرْضِ كَصِفُوفِ الْمَلَائِكَةِ فِي السَّمَاءِ وَ الرَّكْعَةُ فِي جَمَاعَةٍ أَرْبَعٌ وَ عِشْرُونَ رَكْعَةً كُلُّ رَكْعَةٍ أَحَبُّ إِلَيَّ اللَّهُ عَزَّ وَ جَلَّ

مِنْ عِبَادِهِ أَرْبَعِينَ سَنَةً وَ أَمَّا يَوْمَ الْقِيَامَةِ يَجْمَعُ اللَّهُ فِيهِ الْأَوَّلِينَ وَ الْآخِرِينَ لِلْحِسَابِ فَمَا مِنْ مُؤْمِنٍ مَشَى إِلَى الْجَمَاعَةِ إِلَّا خَفَّفَ اللَّهُ عَلَيْهِ عَزَّ وَ جَلَّ

١-١. أمالي الصدوق: ٤١ في حديث.

٢-٢. الخصال ج ٢ ص ٩.

**[ترجمه] خصال و مجالس: با اسناد خود آورده است: گروهی از یهودیان نزد رسول الله آمدند. نبی اکرم صلی الله علیه و آله فرمود: و اما درباره نماز جماعت، صفوف امت من بر روی زمین مانند صفوف ملائکه در آسمان است، و یک رکعت در نماز جماعت بسان بیست و چهار رکعت است، و هر رکعت (از آن) برای خداوند عزوجل از عبادت هفتاد سال محبوب تر است. و اما در روز قیامت خداوند اولین و آخرین را برای محاسبه جمع می کند، پس هیچ مؤمنی نیست که به سوی جماعت گام برداشته باشد مگر اینکه خداوند عزوجل ترس و وحشت روز قیامت را بر او کم می کند، سپس امر می شود که او را به بهشت ببرند. - خصال ۲: ۹، امالی صدوق: ۱۱۷ -

**[ترجمه]

«۹»

الْمَجَالِسُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ مَاجِيلَوِيهِ عَنْ عَمِّهِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي الْقَاسِمِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ الْبُرْقِيِّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ بَكْرِ بْنِ صَالِحٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ عَمِّهِ عَبْدِ الْعَزِيزِ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ أَبِي سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: أَلَمَّا أَذَلُّكُمْ عَلَى شَيْءٍ يُكْفِّرُ اللَّهُ بِهِ الْخَطِيئَاتِ وَيَزِيدُ فِي الْحَسَنَاتِ قِيلَ بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ إِسْبَاغُ الْوُضُوءِ عَلَى الْمَكَارِهِ وَكَثْرَةُ الْخُطَى إِلَى هَيْدَةِ الْمَسَاجِدِ وَانْتِظَارُ الصَّلَاةِ بَعْدَ الصَّلَاةِ وَ مَا مِنْكُمْ مَنْ أَحَدٍ يَخْرُجُ مِنْ بَيْتِهِ مُتَطَهِّرًا فَيُصَلِّي الصَّلَاةَ فِي الْجَمَاعَةِ مَعَ الْمُسْلِمِينَ ثُمَّ يَقْعُدُ يَنْتَظِرُ الصَّلَاةَ الْآخِرَى إِلَّا وَالْمَلَائِكَةُ تَقُولُ - اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَهُ اللَّهُمَّ ارْحَمْهُ فَإِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْدِلُوا صُفُوفَكُمْ وَ أَقِيمُوهَا وَ سِيدُوا الْفَرْجَ وَ إِذَا قَالَ إِمَامُكُمْ اللَّهُ أَكْبَرُ فَقُولُوا اللَّهُ أَكْبَرُ وَ إِذَا رَكَعَ فَارْكَعُوا وَ إِذَا قَالَ سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ فَقُولُوا اللَّهُمَّ رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ إِنَّ خَيْرَ الصُّفُوفِ صَفُّ الرَّجَالِ الْمُقَدَّمِ وَ شَرَّهَا الْمُؤَخَّرُ (۲).

**[ترجمه] مجالس صدوق: رسول الله صلی الله علیه و آله فرمود: آیا شما را به چیزی که خداوند به وسیله آن گناهان را می پوشاند و بر حسنات می افزاید راهنمایی نکنم؟ گفتند، بلی یا رسول الله! فرمود: شاداب وضو گرفتن در شرایط سخت، کثرت گام ها به سوی مساجد، انتظار نماز بعد از نماز پیشین. هر یک از شما که پاک و مطهر از خانه اش خارج می شود و نماز را به همراه مسلمانان به جماعت اقامه می کند سپس به انتظار نماز بعد می نشیند، ملائکه می گویند: پروردگارا او را مورد مغفرت قرار بده، پروردگارا او را مرحمت کن. پس زمانی که به نماز برخاستید صفوف خود را صاف و درست کنید و فاصله ها را پر کنید، و زمانی که امامتان الله اکبر گفت، شما نیز الله اکبر بگویید، و چون رکوع کرد، رکوع کنید، و زمانی که «سمع الله لمن حمده»، {خداوند کسی را که او را ستایش می کند، می شنود.} گفت: بگویید: «اللهم ربنا لك الحمد»، {خدایا، پروردگار ما، ستایش مخصوص توست.} براستی که بهترین صفوف، صف پیشین مردان، و بدترین صفوف، صف پایانی آن است. - امالی صدوق: ۱۹۴ -

**[ترجمه]

«۱۰»

مَعَانِي الْأَخْبَارِ (٣)، وَ الْمَجَالِسُ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى الْعَطَّارِ عَنْ سَعْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى عَنْ أَبِيهِ
عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ عَنِ الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ آبَائِهِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى
اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: إِنَّ فِي الْجَنَّةِ غُرَفًا يُرَى ظَاهِرُهَا مِنْ بَاطِنِهَا وَ بَاطِنُهَا مِنْ ظَاهِرِهَا يَسْتَكُونُهَا مِنْ أُمَّتِي مَنْ أَطَابَ الْكَلَامَ وَ أَطْعَمَ الطَّعَامَ وَ
أَفْشَى السَّلَامَ وَ صَلَّى بِاللَّيْلِ وَ النَّاسُ نِيَامُ فَقَالَ عَلِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَا رَسُولَ اللَّهِ وَ مَنْ يُطِيقُ هَذَا مِنْ أُمَّتِكَ فَقَالَ يَا عَلِيُّ أَوْ مَا تَدْرِي
مِثْلَ إِطَابَةِ الْكَلَامِ مَنْ قَالَ إِذَا أَصْبَحَ وَ أَمْسَى سُبْحَانَ اللَّهِ وَ الْحَمْدُ لِلَّهِ وَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَ اللَّهُ أَكْبَرُ عَشْرَ مَرَّاتٍ وَ إِطْعَامِ الطَّعَامِ نَفَقَهُ
الرَّجُلِ عَلَى عِيَالِهِ وَ أَمَّا الصَّلَاةُ بِاللَّيْلِ وَ النَّاسُ نِيَامُ فَمَنْ صَلَّى الْمَغْرِبَ وَ الْعِشَاءَ الْآخِرَةَ وَ صَلَاةَ الْغَدَاةِ فِي الْمَسْجِدِ

ص: ٧

-
- ١-١. أمالي الصدوق: ص ١١٧.
 - ٢-٢. أمالي الصدوق: ص ١٩٤.
 - ٣-٣. معاني الأخبار ص ٢٥٠.

فِي جَمَاعَةٍ فَكَأَنَّمَا أُحْيَا اللَّيْلَ كُلَّهُ وَ إِفْشَاءَ السَّلَامِ أَنْ لَا يَبْتَخَلَّ بِالسَّلَامِ عَلَى أَحَدٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ (١).

** [ترجمه] معانی الاخبار - معانی الاخبار : ٢٥٠ -

و مجالس: رسول الله صَلَّى الله عليه و آله فرمود: برآستی در بهشت اتاق‌هایی است که از درون آن بیرون آن دیده می‌شود و از بیرون آن درون آن، از امت من کسی در آن ساکن می‌شود که کلام را خوشایند گوید، اطعام کند، سلام را گسترش دهد، و شب هنگام درحالی که مردم خفته‌اند، نماز به پا دارد.

پس علی علیه السلام فرمود: یا رسول الله، چه کسی از امت تو بر آن قادر است؟ پس رسول الله فرمود: ای علی، آیا نمی‌دانی خوشایندی کلام چیست؟ کسی که چون صبح کرد و شب کرد، ده مرتبه بگوید «سبحان الله و الحمد لله و لا اله الا الله و الله اکبر»، اطعام کردن، هزینه کردن مرد برای خانواده خویش است، و اما منظور از شب هنگام درحالی که مردم خفته‌اند نماز به پا دارد، این است که کسی که نماز مغرب، عشاء آخر و نماز صبح را در مسجد و به همراه جماعت اقامه نماید، گویی تمام شب را زنده‌داری کرده است. و ترویج سلام یعنی که در سلام کردن بر هیچ یک از مسلمانان بخل نورزد. - امالی صدوق:

١٩٨ -

** [ترجمه]

«١١»

الْمَحْزَى السُّ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ مَسْرُورٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَامِرٍ عَنِ عَمِّهِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ عَنِ إِبرَاهِيمَ بْنِ زِيَادٍ عَنِ الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامِ قَالَ: مَنْ صَلَّى خَمْسَ صَلَوَاتٍ فِي الْيَوْمِ وَ اللَّيْلَةِ فِي جَمَاعَةٍ فَظَنُّوا بِهِ خَيْرًا وَ أَجِيزُوا شَهَادَتَهُ (٢).

وَ مِنْهُ فِي خَبَرِ الْمَنَاهِي قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آله: مَنْ أَمَّ قَوْمًا بِإِذْنِهِمْ وَ هُمْ بِهِ رَاضُونَ فَاقْتَصَدَ بِهِمْ فِي حُضُورِهِ وَ أَحْسَنَ صَلَاتَهُ بِقِيَامِهِ وَ قِرَاءَتِهِ وَ رُكُوعِهِ وَ سُجُودِهِ وَ قُعُودِهِ فَلَهُ مِثْلُ أَجْرِ الْقَوْمِ وَ لَا يَنْقُصُ مِنْ أَجُورِهِمْ شَيْءٌ أَلَا وَ مَنْ أَمَّ قَوْمًا بِأَمْرِهِمْ ثُمَّ لَمْ يَتِمَّ بِهِمُ الصَّلَاةَ وَ لَمْ يُحْسِنْ فِي رُكُوعِهِ وَ سُجُودِهِ وَ خُشُوعِهِ وَ قِرَاءَتِهِ رُدَّتْ عَلَيْهِ صَلَاتُهُ وَ لَمْ تُجَاوِزْ تَرْقُوتَهُ وَ كَانَتْ مَنَزَلَتَهُ كَمَنَزَلَةِ إِمَامٍ جَائِرٍ مُعْتَدٍ لَمْ يُصَلِّحْ إِلَى رَعِيَّتِهِ وَ لَمْ يَقُمْ فِيهِمْ بِحَقٍّ وَ لَا قَامَ فِيهِمْ بِأَمْرٍ (٣) وَ قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَلَا وَ مَنْ مَشَى إِلَى مَسْجِدٍ يَطْلُبُ فِيهِ الْجَمَاعَةَ كَانَ لَهُ بِكُلِّ خُطْوَةٍ سَبْعُونَ أَلْفَ حَسَنَةٍ وَ يُرْفَعُ لَهُ مِنَ الدَّرَجَاتِ مِثْلُ ذَلِكَ وَ إِنْ مَاتَ وَ هُوَ عَلَى ذَلِكَ وَ كَلَّ اللَّهُ بِهِ سَبْعِينَ أَلْفَ مَلِكٍ يَعُودُونَ فِي قَبْرِهِ وَ يُؤَنَسُونَ فِي وَحْدَتِهِ وَ يَسْتَعْفِرُونَ لَهُ حَتَّى يُبْعَثَ (٤).

وَ مِنْهُ عَنِ أَحْمَدَ بْنِ زِيَادٍ الْهَمْدَانِيِّ عَنِ عَلِيِّ بْنِ إِبرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَيْمُونِ الصَّدَّاحِ عَنِ الصَّادِقِ عَنِ آيَاتِهِ عَلَيْهِمُ السَّلَامِ قَالَ: اشْتَرَطَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آله عَلَى جِرَانِ الْمَسْجِدِ سُهُودَ الصَّلَاةِ وَ قَالَ لَيْتَهُنَّ أَقْوَامٌ لَا يَشْهَدُونَ الصَّلَاةَ أَوْ لَمَا مَرَّ مُؤَدِّنًا يُؤَدِّنُ ثُمَّ يُقِيمُ ثُمَّ أَمَرَ رَجُلًا مِنْ أَهْلِ بَيْتِي وَ هُوَ عَلِيٌّ فَلْيُحْرِقَنَّ عَلَى أَقْوَامٍ يُبَيِّوْنَهُمْ بِحَرَمِ الْحَطَبِ لِأَنََّّهُمْ لَمَّا يَأْتُونَ الصَّلَاةَ (٥).

ص: ٨

-
- ١-١. أمانى الصدوق: ص ١٩٨.
 - ٢-٢. أمانى الصدوق: ص ٢٠٤.
 - ٣-٣. أمانى الصدوق ص ٢٥٨.
 - ٤-٤. أمانى الصدوق ص ٢٥٩.
 - ٥-٥. أمانى الصدوق ص ٢٩٠.

ثواب الأعمال، عن محمد بن علی ماجیلویه عن علی بن ابراهیم: مثله (۱) المحاسن، عن جعفر بن محمد الأشعری عن القداح: مثله (۲)

**[ترجمه] مجالس: امام صادق علیه السلام فرمود: کسی که در شبانه روز پنج نماز را به جماعت در مسجد بخواند، به او گمان خیر برسد، و شهادت او را تصدیق نمایید. - امالی صدوق: ۲۰۴ -

و نیز مجالس: در خبر مناهی آمده است: نبی اکرم صلی الله علیه و آله فرمود: کسی که با اذن و اجازه قومی بر آنان امام شود و آنان به او راضی باشند، پس در حضورش بر آنان، میانه روی پیش گیرد و نمازش را با قیام، قرائت، رکوع، سجود و قعودش نیکو ادا نماید، نظیر اجر آن قوم برای اوست، بدون اینکه چیزی از اجر آنان کاسته شود. آگاه باشید که کسی که به دستور قومی بر آنان امامت کند و نماز آنان را کامل نسازد و رکوع، سجود، خشوع و قرائتش را نیکو ادا ننماید، نمازش از استخوان تر قوه اش فراتر نرفته است و به سوی او باز می گردد، و جایگاه او بسان جایگاه امام جفاکار تجاوزگری است که به مردمش نیکی نکرده، و در میان آنان حقی را به پانداشته، و در میان آنان امری را محقق نساخته است. - امالی صدوق: ۲۵۸ -

و نیز فرمود: آگاه باشید! کسی که به طلب جماعت به سوی مسجد گام بردارد، به ازای هر گام او هفتاد هزار حسنه است و هفتاد هزار درجه رفعت می یابد، و اگر در آن حال بمیرد، خداوند هفتاد هزار فرشته را بر او می گمارد که او را در قبرش دیدار کنند، و در تنهایی او را آرامش ببخشند، و تا زمان برانگیخته شدن، برای او استغفار کنند. - امالی صدوق: ۲۵۹ -

و نیز از مجالس: امام صادق علیه السلام به نقل از پدرانش روایت کرد: رسول الله صلی الله علیه و آله بر همسایگان مسجد، شرکت کردن در نماز را شرط کرد، و فرمود: اقوامی که در نماز شرکت نمی کنند، یا دست از این کارشان برمی دارند یا اینکه به مؤذنی امر می کنم که اذان بگوید، سپس اقامه بگوید، سپس به مردی از اهل بیت من یعنی علی امر می کنم تا خانه های آن... ها را با دسته ای هیزم بر سرشان بسوزاند، زیرا آنان به مسجد نمی آیند. - امالی صدوق: ۲۹۰ -

ثواب الأعمال: از محمد بن علی ماجیلویه از علی بن ابراهیم نظیر آن روایت است. - ثواب الأعمال: ۲۰۸ و ۲۰۹ -

محاسن: از جعفر بن محمد اشعری از قداح نظیر آن روایت است.

**[ترجمه]

«۱۲»

مَجَالِسُ الصَّدُوقِ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ مَسْرُورٍ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَامِرٍ عَنْ عَمِّهِ عَبْدِ اللَّهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِتَّانٍ عَنِ الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ الْفَجْرَ فَلَمَّا انْصَرَفَ أَقْبَلَ بِوَجْهِهِ عَلَى أَصْحَابِهِ فَسَأَلَ عَنْ أَنَسٍ هَلْ حَضَرُوا فَقَالُوا لَا يَا رَسُولَ اللَّهِ فَقَالَ أَغَيْبٌ هُمْ قَالُوا لَا فَقَالَ أَمَا إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ صَلَاةٍ أَشَدَّ عَلَى الْمُتَأَفِّقِينَ مِنْ هَذِهِ الصَّلَاةِ وَالْعِشَاءِ (۳).

ثواب الأعمال، عن أبيه عن سعد بن عبد الله عن أحمد بن محمد عن الحسن بن علي الوشاء عن ابن سنان: مثله (۴) المحاسن،

عن الوشاء: مثله (۵).

**[ترجمه] مجالس صدوق: امام صادق علیه السلام فرمود: رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ نماز صبح را اقامه کرد، پس زمانی که از نماز فارغ شد به اصحابش روی کرد و درباره مردمی سؤال کرد که آیا (به نماز) حاضر شدند؟ پس پاسخ گفتند: خیر یا رسول الله. پس پیامبر فرمود: آیا آنان غایب هستند؟ پاسخ دادند: نه. پس فرمود: آگاه باشید که هیچ نمازی از این نماز و عشا، برای منافقین سخت تر نیست. - . امالی صدوق: ۲۹۱ -

ثواب الأعمال: از پدرش از سعد بن عبدالله از احمد بن محمد از حسن بن علی و شاء از ابن سنان نظیر آن روایت است. - .
ثواب الأعمال: ۲۰۸ -

محاسن: از و شاء نظیر آن روایت است. - . محاسن: ۸۴ -

**[ترجمه]

«۱۳»

الْمَجَالِسُ (۶)، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ عَلِيٍّ الْكُوفِيِّ عَنْ حَيْدَةَ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ حَيْدَةَ عَائِدَةَ اللَّهِ بْنِ الْمُغِيرَةَ عَنِ السَّكُونِيِّ عَنِ الصَّادِقِ عَنِ آبَائِهِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: مَنْ سَمِعَ النَّدَاءَ فِي الْمَسْجِدِ فَخَرَجَ مِنْهُ مِنْ غَيْرِ عَلَيْهِ فَهُوَ مُنَافِقٌ إِلَّا أَنْ يُرِيدَ الرُّجُوعَ إِلَيْهِ (۷).

الْخِصَالُ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: مَا مِنْ خُطْوَةٍ أَحَبَّ إِلَيَّ اللَّهُ مِنْ خُطْوَتَيْنِ خُطْوَةٍ يَسُدُّ بِهَا الْمُؤْمِنُ صَفًّا فِي اللَّهِ وَ خُطْوَةٍ إِلَى ذِي رَحِمٍ قَاطِعٍ (۸).

ص: ۹

۱-۱. ثواب الأعمال ص ۲۰۸ و ۲۰۹.

۲-۲. المحاسن ص ۸۴ و فی ط کمانی المجالس و هو سهو.

۳-۳. أمالی الصدوق: ص ۲۹۱.

۴-۴. ثواب الأعمال ص ۲۰۸.

۵-۵. المحاسن ص ۸۴.

۶-۶. فی مطبوعه الکمانی المحاسن، و هو تصحیف.

۷-۷. أمالی الصدوق: ص ۳۰۰.

۸-۸. الخصال ج ۱ ص ۲۶ فی حدیث.

**[ترجمه] مجالس: رسول الله صلى الله عليه و آله فرمود: هر که در مسجد صدای اذان را بشنود و بدون دلیل از آن خارج شود، پس او منافق است، مگر اینکه قصد بازگشت به آن را داشته باشد. - . امالی صدوق: ۳۰۰ -

خصال: علی بن حسین علیه السلام فرمود: هیچ گامی نزد خداوند از این دو گام محبوب تر نیست: گامی که مؤمن به وسیله آن صفی در راه خدا را پر می کند، و گامی به سوی فامیلی که قطع رابطه کرده است (برای ایجاد پیوند). - . خصال ۱: ۲۶ -

**[ترجمه]

بیان

يحتمل صف الجهاد و الجماعة و الأعم.

**[ترجمه] منظور، صف جهاد با نماز جماعت و یا اعم از آن دو است.

**[ترجمه]

«۱۴»

الْخِصَالُ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ حَمَّادِ عَمَّنْ ذَكَرَهُ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: مُرُوءَةُ الْحَضَرِ قِرَاءَةُ الْقُرْآنِ وَ مُجَالَسَةُ الْعُلَمَاءِ وَ النَّظَرُ فِي الْفِقْهِ وَ الْمُحَافَظَةُ عَلَى الصَّلَاةِ فِي الْجَمَاعَاتِ الْخَبَرُ (۱).

**[ترجمه] خصال: امیر المؤمنین علیه السلام فرمود: مروت، در حضور داشتن در دیار خود، تلاوت قرآن، همنشینی با علما، و تأمل در فقه، و مراقبت بر نماز جماعت است... تا ادامه خبر - . خصال ۱: ۲۸ -

**[ترجمه]

«۱۵»

الْمَعَانِي (۲)، وَ الْخِصَالُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ الْوَلِيدِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ الصَّفَّارِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْبُرْقِيِّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ هَارُونَ بْنِ الْجَهْمِ عَنْ ثَوْبَانَ بْنِ أَبِي فَاخْتَةَ عَنْ أَبِي جَمِيلَةَ عَنْ سَعْدِ بْنِ طَرِيفٍ عَنِ الْبَاقِرِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: ثَلَاثُ كَفَارَاتٍ إِسْبَاغُ الْوُضُوءِ فِي السَّيْرَاتِ وَ الْمَشْيُ بِاللَّيْلِ وَ النَّهَارِ إِلَى الصَّلَوَاتِ وَ الْمُحَافَظَةُ عَلَى الْجَمَاعَاتِ (۳).

**[ترجمه] معانی - . معانی الأخبار: ۳۱۴ -

و خصال: امام باقر علیه السلام فرمود: سه چیز کفاره گناهان می شود: به کمال وضو گرفتن در شرایط سخت، گام برداشتن به سوی نماز در شب و روز، مراقبت بر جماعات. - . خصال ۱: ۴۱ -

الْخِصَالُ: فِيمَا أُوصِيَ بِهِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَا عَلِيُّ ثَلَاثُ دَرَجَاتٍ إِسْبَاغُ الْوُضُوءِ فِي السَّبَرَاتِ وَانْتِظَارُ الصَّلَاةِ بَعْدَ الصَّلَاةِ وَالْمَشْيُ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ إِلَى الْجَمَاعَاتِ (۴).

** [ترجمه] خصال: در آنچه که پیامبر به علی علیه السلام وصیت فرمود آمده است: ای علی، سه درجه و منزلت وجود دارد: به کمال وضو گرفتن در شرایط سخت، انتظار نماز بعد از نماز، و گام برداشتن به سوی جماعات در شب و روز. - خصال ۱: ۴۲ -

أقول

قد مضى بإسناد آخر فى باب المنجيات (۵).

وَمِنْهُ عَنْ عَبْدِ بْنِ أَحْمَدَ الْفَقِيهِ عَنْ أَبِي حَرْبٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي أُجَيْدٍ [أَحْمَدُ] عَنْ ابْنِ أَبِي عَيْسَى الْحَافِظِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ ابْنِ بُكَيْرٍ عَنِ اللَّيْثِ عَنْ أَبِي الْهَادِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حُبَابٍ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ

ص: ۱۰

۱- ۱. الخصال ج ۱ ص ۲۸.

۲- ۲. معانى الأخبار ص ۳۱۴.

۳- ۳. الخصال ج ۱ ص ۴۱، و مثله فى المحاسن ص ۴، و رواه الصدوق أيضا فى اماليه ص ۳۲۹.

۴- ۴. الخصال ج ۱ ص ۴۲.

۵- ۵. راجع ج ۷۰ ص ۵-۷.

قَالَ: صَلَاةُ الْجَمَاعَةِ أَفْضَلُ مِنْ صَلَاةِ الْفَرْدِ بِخَمْسٍ وَعِشْرِينَ دَرَجَةً (۱).

قَالَ رَه: وَقَالَ أَبِي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي رِسَالَتِهِ إِلَيَّ لِصَلَاةِ الرَّجُلِ فِي جَمَاعَةٍ عَلَى صَلَاةِ الرَّجُلِ وَخِيْدَهُ خَمْسٌ وَعِشْرُونَ دَرَجَةً فِي الْجَنَّةِ (۲).

وَمِنْهُ فِي خَبَرِ الْأَعْمَشِ قَالَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: فَضْلُ الْجَمَاعَةِ عَلَى الْفَرْدِ بِأَرْبَعٍ وَعِشْرِينَ (۳).

**[ترجمه] با اسنادی دیگر در باب منجیات (نجات دهندگان) گذشت.

و نیز از خصال: ابو سعید خدری گوید: رسول الله صَلَّى الله عليه و آله فرمود: نماز جماعت، بیست و پنج درجه از نماز فرادا برتر است. - خصال ۲: ۱۰۲ -

وی همچنین گوید: پدرم رضی الله عنه در نامه‌ای برایم نوشت: نماز مرد در جماعت، در بهشت، بیست و پنج درجه بر نماز مرد به تنهایی، برتری دارد. - خصال ۲: ۱۰۳ -

و نیز از خصال: در خبر اعمش آمده است: امام صادق علیه السلام فرمود: برتری جماعت بر فرادا، بیست و چهار درجه است. - خصال ۲: ۱۵۱ -

**[ترجمه]

«۱۷»

مَجَالِسُ ابْنِ الشَّيْخِ: فِيمَا كَتَبَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ لِمُحَمَّدِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ أَنْظُرْ إِلَى صَلَاتِكَ كَيْفَ هِيَ فَإِنَّكَ إِمَامٌ لِقَوْمِكَ أَنْ تَتَمَّهَا وَلَا تُخَفِّفَهَا فَلَيْسَ مِنْ إِمَامٍ يُصَلِّي بِقَوْمٍ يَكُونُ فِي صَلَاتِهِمْ نَقْصَانٌ إِلَّا كَانَ عَلَيْهِ لَا يَنْقُصُ مِنْ صَلَاتِهِمْ شَيْءٌ وَ تَتَمَّهَا وَ تَحْفَظْ فِيهَا يَكُنْ لَكَ مِثْلُ أَجْرِهِمْ وَ لَا يَنْقُصُ ذَلِكَ مِنْ أَجْرِهِمْ شَيْئاً (۴).

**[ترجمه] مجالس ابن الشیخ: در آنچه که امیر مؤمنان علیه السلام برای ابوبکر نوشته، آمده است: به نمازت بنگر که چگونه است؟ - که تو امام قومت هستی - آن را کامل سازی و از آن چیزی نکاهی، و هیچ امامی نیست که به عنوان پیشنماز قومی نماز می‌خواند که در نمازشان نقصی است، مگر اینکه بر عهده اوست که از نماز آنان چیزی نکاهد؛ و آن را کامل کن و بر آن مراقبت داشته باشد که اجری بسان اجر آنان خواهی داشت درحالی که این امر چیزی از اجر آنان نمی‌کاهد. - امالی طوسی ۱: ۱۵ -

**[ترجمه]

«۱۸»

الْعَمَلُ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ إِدْرِيسَ عَنِ أَبِيهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ مَخْتُوبٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ عَنْ ذُبْيَانَ بْنِ حَكِيمِ الْأَزْدِيِّ عَنْ مُوسَى بْنِ النَّمِيرِ عَنِ ابْنِ أَبِي يَغْفُورٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: إِنَّمَا جُعِلَ الْجَمَاعَةُ وَالِاجْتِمَاعُ إِلَى الصَّلَاةِ لِكَيْ يُعْرَفَ مَنْ يُصَلِّي مِمَّنْ لَا يُصَلِّي وَمَنْ يَحْفَظُ مَوَاقِيتَ الصَّلَاةِ مِمَّنْ يُضَيِّعُ وَ لَوْ لَا ذَلِكَ لَمْ يُمَكِّنْ أَحَدًا أَنْ يَشْهَدَ عَلَى أَحَدٍ بِصَلَاةٍ لِأَنَّ مَنْ لَمْ يُصَلِّ فِي جَمَاعَةٍ فَلَا صَلَاةَ لَهُ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ لِأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آله قَالَ لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَمْ يُصَلِّ فِي الْمَسْجِدِ مَعَ الْمُسْلِمِينَ إِلَّا مِنْ عِلَّةٍ (٥).

**[ترجمه] علل شرایع: امام صادق علیه السلام فرمود: قرار دادن جماعت و گردهم آیی برای نماز برای این است که کسی که نماز می خواند، از کسی که نماز نمی خواند و کسی که بر اوقات نماز مراقبت دارد از کسی که آن را از دست می دهد باز شناخته شود و اگر آن نباشد، برای هیچ کس ممکن نیست که به صلاح و درستی فرد دیگری گواهی دهد؛ زیرا کسی که به جماعت نماز نخواند، بین مسلمانان هیچ نمازی ندارد، زیرا رسول الله صلی الله علیه و آله فرمود: کسی که بدون هیچ دلیلی در مسجد و به همراه مسلمانان نماز نخواند، نمازی ندارد. - علل الشرائع ٢: ١٥ -

**[ترجمه]

بیان

و لو لا ذلك أى لو لم يحضروا الآن الجماعة بعد تأكده لا أنه لو لم يفرد أولاً كان كذلك.

**[ترجمه] «و لو لا ذلك» یعنی اگر امروزه بعد از تأکید شدن بر جماعت در جماعت شرکت نکنند، نه اینکه اگر در ابتدا به صورت فرادی نماز می خواند، این چنین بود.

**[ترجمه]

«١٩»

مَجَالِسُ الصَّدُوقِ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ نَاتَانَةَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ

ص: ١١

١-١. الخصال ج ٢ ص ١٠٢.

٢-٢. الخصال ج ٢ ص ١٠٣.

٣-٣. الخصال ج ٢ ص ١٥١.

٤-٤. أمالی الطوسی ج ١ ص ٢٩.

٥-٥. علل الشرائع ج ٢ ص ١٥.

إِبْرَاهِيمَ عَنِ أَبِيهِ عَنِ حَمَادِ عَنِ حَرِيْزِ عَنِ زُرَّارَةَ عَنِ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: مَنْ تَرَكَ الْجَمَاعَةَ رَغْبَةً عَنْهَا وَعَنْ جَمَاعَةٍ الْمُسْلِمِينَ مِنْ غَيْرِ عَلَيْهِ فَلَا صَلَاةَ لَهُ (۱).

ثواب الأعمال، عن محمد بن الحسن الصفار عن يعقوب بن يزيد عن حماد عن حريز و فضيل عن زراره: مثله (۲) المحاسن، في روايه زراره عن أبي جعفر: مثله (۳).

**[ترجمه] مجالس صدوق: امام باقر عليه السلام فرمود: کسی که به دليل روى گردانى از جماعت، و روى گردانى از جماعت مسلمانان بدون هيچ دليلی، جماعت را ترک نمايد، نمازی ندارد. - امالی صدوق: ۲۹۰ -

ثواب الأعمال: از محمد بن حسن صفار از يعقوب ابن زيد از حماد از حريز و فضيل از زراره نظير آن روايت است. - ثواب الأعمال: ۲۰۹ -

محاسن: در روايت زراره از امام باقر عليه السلام نظير آن روايت است. - محاسن: ۸۴ -

**[ترجمه]

«۲۰»

الْعَلَلُ، وَالْعِيُونُ، عَنْ عَبْدِ الْوَاحِدِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ سَوْسٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ قُتَيْبَةَ عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شاذَانَ فِيَمَا رَوَاهُ مِنَ الْعَلَلِ عَنِ الرَّضَا عَلَيْهِ السَّلَامُ: فَإِنْ قَالَ فَلَمْ جُعِلَتِ الْجَمَاعَةُ قِيلَ لِأَنَّ لَا يَكُونُ الْإِخْلَاصُ وَالتَّوْحِيدُ وَ الْإِسْلَامُ وَ الْعِبَادَةُ لِلَّهِ إِلَّا ظَاهِرًا مَكْشُوفًا مَشْهُودًا لِأَنَّ فِي إِظْهَارِهِ حُجَّةٌ عَلَى أَهْلِ الْمَشْرِقِ وَ الْمَغْرِبِ لِلَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ وَ لِيَكُونَ الْمُنَافِقُ وَ الْمُسِيءُ تَخَفٌ مُؤَدِّيًا لِمَا أَقْرَبَ بِهِ يُظْهِرُ الْإِسْلَامَ وَ الْمُرَاقَبَةَ وَ لِيَكُونَ شَهَادَاتُ النَّاسِ بِالْإِسْلَامِ مِنْ بَعْضِهِمْ لِبَعْضٍ جَائِزَةٌ مُمَكِّنَةٌ مَعَ مَا فِيهِ مِنَ الْمُسَاعَدَةِ عَلَى الْبِرِّ وَ التَّقْوَى وَ الرَّجْرِ عَنْ كَثِيرٍ مِنْ مَعَاصِي اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ (۴).

**[ترجمه] علل شرايع و عيون الاخبار: از امام رضا عليه السلام روايت است: اگر سؤال شد چرا جماعت بنا نهاده شد؟ گفته شود: تا اخلاص، توحيد، اسلام، و عبادت برای خدا نباشد مگر به صورت ظاهر و مكشوف و قابل مشاهده، زیرا در آشكار ساختن آن برای اهل شرق و غرب، حجتی برای خداوند عزوجل است، و نیز به اين دليل كه منافق و کسی كه آن را سبک می شمارد، اداکننده چیزی باشد كه بدان اقرار کرده است، در حالی كه اظهارکننده اسلام و مواظبت بر دين باشد، و نیز تا شهادت گروهی از مردم برای گروهی دیگر جایز و ممکن باشد، علاوه بر آنچه كه در آن نهفته است، از قبيل یاری و تعاون بر نیکوکاری و تقوا و بازداشتن از بسیاری از معصیت های خداوند عزوجل. - علل الشرائع ۱: ۲۴۹، عيون الأخبار ۲: ۱۰۹ -

**[ترجمه]

«۲۱»

ثَوَابُ الْأَعْمَالِ، عَنْ أَبِيهِ عَنِ سَعِيدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنِ أَحْمَدَ التُّرَيْسِيِّ عَنِ ابْنِ أَبِي نَجْرَانَ عَنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ قَالَ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ

السلام: الصَّلَاةُ فِي الْجَمَاعَةِ تَفْضُلُ عَلَى صَلَاةِ الْمُفْرَدِ بِثَلَاثٍ وَعِشْرِينَ دَرَجَةً تَكُونُ خَمْسًا وَعِشْرِينَ صَلَاةً (٥).

**[ترجمه] ثواب الأعمال: امام صادق عليه السلام فرمود: نماز به جماعت، بیست و سه درجه بر نماز فرادا برتری دارد، و بسان بیست و پنج نماز است. - . ثواب الأعمال: ٣٤ -

**[ترجمه]

«٢٢»

الْمَحْيَاسِنُ، عَنِ التَّوْفَلِيِّ عَنِ السَّكُونِيِّ عَنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: مَنْ صَلَّى الْعِدَاةَ وَالْعِشَاءَ الْآخِرَةَ فِي جَمَاعَةٍ فَهُوَ فِي ذِمَّةِ اللَّهِ

ص: ١٢

١-١. أمالي الصدوق: ص ٢٩٠.

٢-٢. ثواب الأعمال: ٢٠٩.

٣-٣. المحاسن: ٨٤.

٤-٤. علل الشرائع ج ١ ص ٢٤٩، عيون الأخبار ج ٢ ص ١٠٩.

٥-٥. ثواب الأعمال: ٣٤.

**[ترجمه] محاسن: رسول الله صَلَّى الله عليه و آله فرمود: هر که نماز صبح و عشا را به جماعت به پا دارد، تحت مراقبت خداست، پس هر که به او ظلم کند به خداوند ظلم کرده و هر که او را تحقیر نماید، خدا را تحقیر نموده است. - محاسن:

- ۸۴

**[ترجمه]

بیان

فی أكثر نسخ الحديث و من حقره بالحاء المهملة و القاف من التحقیر و فی بعضها بالخاء المعجمه و الفاء من الخفر و هو نقض العهد یعنی لما كان فی أمان الله فنقض عهده نقض عهد الله تعالی و هَكَذَا رَوَاهُ فِي الذُّكْرَى (۲)

أَيْضاً ثُمَّ قَالَ وَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آله: مَنْ صَلَّى الْغَدَاةَ فَإِنَّهُ فِي ذِمَّةِ اللَّهِ فَلَا يُخْفِرَنَّ اللَّهُ فِي ذِمَّتِهِ.

یقال أخفرتہ إذا نقضت عهده أى من نقض عهده فإنه ينقض عهد الله عز و جل لأنه بصلاته صار فى ذمه الله و جواره.

قال فى النهایه بعد ذكر الروایه الثانيه خفرت الرجل أجزته و حفظته و خفرتہ إذا كنت له خفیرا أى حامیا و كفیلا- و الخفاره بالكسر و الضم الذمام و أخفرت الرجل إذا نقضت عهده و ذمامه و الهمزه فيه للإزالة أى أزلت خفارتہ و هو المراد بالحديث

**[ترجمه] در اغلب نسخه‌ها این حدیث با «و من حقره» آمده است و در برخی از آنها «و من خفّره» آمده است که «خفّر» به معنای عهدشکنی است، یعنی زمانی که آن فرد در پناه خدا باشد، شکستن عهد و پیمان او، عهدشکنی با خداوند متعال است. و شهید در ذکرى آن را اینگونه روایت کرده است - الذکری: ۲۶۷ -

و سپس افزوده است: از نبی اکرم صَلَّى الله عليه و آله روایت است که هر که نماز صبح را بخواند، تحت تعهد و مراقبت خداوند است، پس عهد خدا را نشکنید. «اخفرتہ» گفته می‌شود، زمانی که عهد او را بشکنی، یعنی کسی که عهد آن فرد را بشکند، در حقیقت عهد و پیمان خدا را شکسته است، زیرا آن فرد با نماز تحت تعهد و ضمانت خداوند و در جوار او قرار گرفته است.

علامه در نهایت بعد از ذکر روایت دوم آورده است: «خفرت الرجل» یعنی او را اجر دادم و محافظت کردم، و خفرتہ زمانی گفته می‌شود که خفیر او یعنی حامی و کفیل او باشی، و «الخفاره» یعنی حفظ و حق، و «أخفرت الرجل» زمانی گفته می‌شود که عهد و حق او را نقض نمایی، و وجود همزه در آن برای ازاله و از بین بردن است، یعنی حق او را از بین بردم، و این معنای مورد نظر در این حدیث است.

**[ترجمه]

الْمَحَاسِنُ، فِي رِوَايَةِ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: مَنْ خَلَعَ جَمَاعَةَ الْمُسْلِمِينَ قَدَرَ شِبْرٌ خَلَعَ رَبْقَهُ الْإِيمَانَ مِنْ عُنُقِهِ (۳).

**[ترجمه] محاسن: امام صادق عليه السلام فرمود: هر که جماعت مسلمانان را به اندازه یک وجب از خود دور سازد، کمند ایمان را از گردن خویش دور افکنده است. - محاسن: ۸۵ -

**[ترجمه]

بیان

الظاهر أن المراد هنا ترك إمام الحق وإن أمكن شموله لترك الجماعة أيضا.

**[ترجمه] ظاهر این است که در اینجا مقصود، ترک کردن امام حق و راستین است، هر چند که می تواند شامل ترک جماعت نیز باشد.

**[ترجمه]

«۲۴»

الْمَحَاسِنُ، فِي رِوَايَةِ أَبِي بَصِيرٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ: مَنْ سَمِعَ النَّدَاءَ مِنْ جِيرَانِ الْمَسْجِدِ فَلَمْ يُجِبْ فَلَا صَلَاةَ لَهُ (۴).

**[ترجمه] محاسن: امام باقر عليه السلام فرمود: هر فردی از همسایگان مسجد ندای اذان را بشنود و اجابت نکند، نمازی ندارد. - محاسن: ۸۵ -

**[ترجمه]

«۲۵»

مَحَالِسُ ابْنِ الشَّيْخِ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ الْغَضَائِرِيِّ عَنِ التَّلْعُكْبَرِيِّ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ هَمَّامٍ عَنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرِ الْحَمِيرِيِّ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدِ الطَّيَالِسِيِّ عَنِ زُرَيْقِ الْخُلْقَانِيِّ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَقُولُ: رُفِعَ إِلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِالْكُوفَةِ أَنَّ قَوْمًا مِنْ جِيرَانِ الْمَسْجِدِ لَا يَشْهَدُونَ الصَّلَاةَ جَمَاعَةً فِي الْمَسْجِدِ

ص: ۱۳

٢-٢. الذكرى: ٢٦٧.

٣-٣. المحاسن: ٨٥.

٤-٤. المحاسن: ٨٥.

فَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ لِيَحْضُرَنَّ مَعَنَا صَلَاتَنَا جَمَاعَةً أَوْ لِيَتَحَوَّلَنَّ عَنَّا وَ لَا يُجَاوِرُونَا وَ لَا نُجَاوِرُهُمْ (۱).

وَ مِنْهُ بِهِذَا الْإِسْنَادِ عَنْ زُرَيْقٍ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَقُولُ: صَلَاةُ الرَّجُلِ فِي مَنْزِلِهِ جَمَاعَةً تَعْدِلُ أَرْبَعًا وَ عِشْرِينَ صَلَاةً وَ صَلَاةُ الرَّجُلِ جَمَاعَةً فِي الْمَسْجِدِ تَعْدِلُ ثَمَانِيًا وَ أَرْبَعِينَ صَلَاةً مُضَاعَفَةً فِي الْمَسْجِدِ وَ إِنَّ الرُّكْعَةَ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَلْفَ رُكْعَةٍ فِي سِوَاهُ مِنَ الْمَسَاجِدِ وَ إِنَّ الصَّلَاةَ فِي الْمَسْجِدِ فَوْدًا بِأَرْبَعٍ وَ عِشْرِينَ صِلْمَةً وَ الصَّلَاةَ فِي مَنْزِلِكَ فَوْدًا هَبَاءً مَثْوُورًا لَا يَضِيْعُ مِنْهُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى شَيْءٌ وَ مَنْ صَلَّى فِي بَيْتِهِ جَمَاعَةً رَغَبَهُ عَنِ الْمَسَاجِدِ فَلَا صَلَاةَ لَهُ وَ لَا لِمَنْ صَلَّى مَعَهُ إِلَّا مَنْ عَلِمَ تَمَنُّعَ مِنَ الْمَسْجِدِ (۲).

وَ بِهِذَا الْإِسْنَادِ عَنْ زُرَيْقٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: بَلَغَهُ أَنَّ قَوْمًا لَا يَحْضُرُونَ الصَّلَاةَ فِي الْمَسْجِدِ فَحَطَبَ فَقَالَ إِنَّ قَوْمًا لَا يَحْضُرُونَ الصَّلَاةَ مَعَنَا فِي مَسَاجِدِنَا فَلَا يُؤَاكِلُونَا وَ لَا يُشَارِبُونَا وَ لَا يُشَاوِرُونَا وَ لَا يُنَاكِحُونَا وَ لَا يَأْخُذُوا مِنَّا فَيُنِيْنَا شَيْئًا أَوْ يَحْضُرُوا مَعَنَا صِلْمَةً جَمَاعَةً وَ إِنِّي لَأَوْشِكُ أَنْ أَمُرَ لَهُمْ بِنَارٍ تُشَعَلُ فِي دُورِهِمْ فَأُحْرِقُهَا عَلَيْهِمْ أَوْ يَنْتَهُونَ قَالَ فَامْتَنَعَ الْمُتَسَلِّمُونَ عَنْ مُؤَاكَلَتِهِمْ وَ مُشَارِبَتِهِمْ وَ مَنَاقِحَتِهِمْ حَتَّى حَضَرُوا الْجَمَاعَةَ مَعَ الْمُتَسَلِّمِينَ (۳).

*[ترجمه] مجالس ابن الشیخ: زریق خلفانی گوید: شنیدم که امام صادق علیه السلام می فرمود: در کوفه به امیرالمؤمنین علیه السلام خبر رسید که جمعی از همسایگان مسجد در نماز جماعت مسجد شرکت نمی کنند، پس ایشان فرمود: یا باید به همراه ما در نماز جماعت حاضر شوند، یا از ما روی گردان شوند، و نه آنها با ما مجاور شوند و نه ما با آنها. - امالی طوسی ۲: ۳۰۸

و نیز مجالس ابن الشیخ: زریق گوید: شنیدم که امام صادق علیه السلام می فرمود: نماز مرد در منزل خویش به صورت جماعت، برابر بیست و چهار نماز است، و نماز مرد در مسجد به صورت جماعت برابر چهل و هشت نماز مضاعف در مسجد است. و یک رکعت در مسجد الحرام معادل هزار رکعت در سایر مساجد است. و نماز فرادا در مسجد، برابر بیست و چهار نماز است، و نماز فرادی در منزل خویش ذراتی پراکنده در هر سو است، و چیزی از آن به سوی خداوند متعال بالا نمی رود؛ و کسی که به جهت روی گردانی از مسجد در منزل خویش به صورت جماعت نماز برپا دارد، نه برای او نمازی است و نه برای کسی که همراه او نماز خوانده است، مگر دلیلی داشته باشد که مانع از حضور در مسجد گردد. - امالی طوسی ۲: ۳۰۷ -

امام صادق علیه السلام از امیرالمؤمنین علیه السلام روایت کرد که به او خبر رسید، گروهی در نماز مسجد حاضر نمی شود، پس امام خطبه ای ایراد کرد و فرمود: گروهی به همراه ما در نماز مسجد حاضر نمی شوند، پس با ما نخورند و نیاشامند و با ما مشورت نکنند و با ما عقد نکاح نبنند، و از غنائم ما چیزی برنگیرند؛ یا این که همراه ما در نماز جماعت ما حاضر شوند و زود است که من به آنان دستور دهم آتشی افروخته شود که منازلشان را بر آنان بسوزانم، یا از این کارشان دست بردارند.

امام صادق علیه السلام فرمود: پس مسلمانان از خوردن، آشامیدن و نکاح با آنان ممانعت کردند، تا اینکه به همراه مسلمانان در نماز جماعت حاضر شدند. - امالی طوسی ۲: ۳۰۸ -

*[ترجمه]

رَوَى الشَّهِيدُ الثَّانِي قُدَّسَ سِرُّهُ فِي شَرْحِهِ عَلَى الْإِرْشَادِ مِنْ كِتَابِ الْإِمَامِ وَالْمَأْمُومِ لِلشَّيْخِ أَبِي مُحَمَّدٍ جَعْفَرِ بْنِ أَحْمَدَ الْقُمِّيِّ بِإِسْنَادِهِ الْمُتَّصِلِ إِلَى أَبِي سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: أَتَانِي جَبْرَائِيلُ مَعَ سَبْعِينَ أَلْفَ مَلَكٍ بَعْدَ صَلَاةِ الظُّهْرِ فَقَالَ يَا مُحَمَّدُ إِنَّ رَبَّكَ يُقْرِنُكَ السَّلَامَ وَأَهْدِي إِلَيْكَ هِدْيَتَيْنِ لَمْ يُهْدِيَهُمَا إِلَى نَبِيِّ قَبْلِكَ قُلْتُ وَ مَا تِلْكَ الْهُدْيَتَانِ قَالَ الْوَتْرُ ثَلَاثُ رَكَعَاتٍ وَ الصَّلَاةُ الْخَمْسُ فِي جَمَاعَةٍ قُلْتُ يَا جَبْرَائِيلُ وَ مَا لِأُمَّتِي فِي الْجَمَاعَةِ قَالَ يَا مُحَمَّدُ إِذَا كَانَا اثْنَيْنِ كَتَبَ اللَّهُ لِكُلِّ وَاحِدٍ بِكُلِّ

ص: ١٤

١-١. أمالي الطوسي ج ٢ ص ٣٠٧.

٢-٢. أمالي الطوسي ج ٢ ص ٣٠٧.

٣-٣. أمالي الطوسي ج ٢ ص ٣٠٨.

رُكْعَهُ مِائَةٌ وَخَمْسِينَ صِلَاهُ وَإِذَا كَانُوا ثَلَاثَةً كَتَبَ لِكُلِّ وَاحِدٍ بِكُلِّ رُكْعَةٍ سِتِّ مِائَةٍ صِلَاهُ وَإِذَا كَانُوا أَرْبَعَةً كَتَبَ اللَّهُ لِكُلِّ وَاحِدٍ بِكُلِّ رُكْعَةٍ أَلْفًا وَ مِائَتَيْنِ صِلَاهُ وَإِذَا كَانُوا خَمْسَةً كَتَبَ اللَّهُ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ بِكُلِّ رُكْعَةٍ أَلْفٍ وَ ثَمَانِمِائَةٍ صِلَاهُ وَإِذَا كَانُوا سَبْعَةً كَتَبَ اللَّهُ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ بِكُلِّ رُكْعَةٍ تِسْعَةَ أَلْفٍ وَ سِتِّ مِائَةٍ صِلَاهُ وَإِذَا كَانُوا ثَمَانِيَةً كَتَبَ اللَّهُ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ بِكُلِّ رُكْعَةٍ تِسْعَةَ عَشَرَ أَلْفًا وَ مِائَتَيْنِ صِلَاهُ وَإِذَا كَانُوا تِسْعَةً كَتَبَ اللَّهُ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ بِكُلِّ رُكْعَةٍ ثَلَاثِينَ أَلْفًا وَ أَرْبَعِمِائَةَ صِلَاهُ وَإِذَا كَانُوا عَشْرَةَ كَتَبَ اللَّهُ لِكُلِّ وَاحِدٍ بِكُلِّ رُكْعَةٍ سَبْعِينَ أَلْفًا وَ أَلْفَيْنِ وَ ثَمَانِمِائَةٍ صِلَاهُ فَإِنْ زَادُوا عَلَى الْعَشْرَةِ فَلَوْ صَارَتِ السَّمَاوَاتُ كُلُّهَا مِدَادًا وَ الْأَشْجَارُ أَقْلَامًا وَ الثَّقَلَانِ مَعَ الْمَلَائِكَةِ كُتَابًا لَمْ يَقْدِرُوا أَنْ يَكْتُبُوا ثَوَابَ رُكْعَةٍ وَاحِدَةٍ يَا مُحَمَّدُ تَكْبِيرُهُ يُدْرِكُهَا الْمُؤْمِنُ مَعَ الْإِمَامِ خَيْرٌ مِنْ سِتِّينَ أَلْفِ حَجَّهِ وَ عُمْرِهِ وَ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَ مَا فِيهَا سَبْعِينَ أَلْفَ مَرَّةٍ وَ رُكْعُهُ يُصَلِّيُهَا الْمُؤْمِنُ مَعَ الْإِمَامِ خَيْرٌ مِنْ مِائَةِ أَلْفِ دِينَارٍ يَتَصَدَّقُ بِهَا عَلَى الْمَسَاكِينِ وَ سَجْدَهُ يَسْجُدُهُمَا الْمُؤْمِنُ مَعَ الْإِمَامِ فِي جَمَاعَةٍ خَيْرٌ مِنْ عِتْقِ مِائَةِ رَقَبَةٍ.

**[ترجمه] شهید ثانی قدس سره در شرح خود بر ارشاد در کتاب امام و مأموم تألیف شیخ ابو محمد جعفر بن احمد قمی با سند متصل به ابوسعید خدری روایت کرد: رسول الله صلی الله علیه و آله فرمود: جبرئیل پس از نماز ظهر به همراه هفتاد هزار فرشته نزد آمد و گفت: یا محمد! پروردگارت بر تو سلام می کند و دو هدیه به تو عطا می کند که پیش از تو آنها را به هیچ نبی ای اهدا نکرده است. سؤال کردم آن دو هدیه چیست؟ پاسخ گفت: نماز وتر در سه رکعت، و نمازهای پنجگانه به جماعت.

گفتم: ای جبرئیل! در جماعت برای امت من چیست؟ گفت: ای محمد! اگر دو نفر باشند خداوند برای هر یک از آن دو، در ازای هر رکعت، صد و پنجاه نماز می نویسد. و زمانی که سه تن باشد برای هر یک از آنان به ازای هر یک رکعت، سیصد نماز می نویسد. و زمانی که چهار تن باشند برای هر یک از آنان به ازای هر رکعت، هزار و دویست نماز، و زمانی که پنج تن باشد برای هر یک از آنان به ازای هر یک رکعت، دو هزار و چهارصد نماز، و زمانی که شش تن باشند برای هر یک از آنان به ازای هر یک رکعت، چهار هزار و هشتصد نماز، و زمانی که هفت تن باشند برای هر یک از آنان به ازای هر رکعت، نه هزار و ششصد نماز، و زمانی که هشت نفر باشند خداوند برای هر یک از آنان به ازای هر رکعت، نوزده هزار و دویست نماز، و زمانی که نه نفر باشند خداوند برای هر یک از آنان به ازای هر رکعت، سی و شش هزار و چهارصد نماز، و زمانی که ده نفر باشند خداوند برای هر یک از آنان به ازای هر رکعت، هفتاد و دوهزار و هشتصد نماز می نویسد، و چون بیش از ده نفر باشند، اگر همه آسمانها جوهر و درختان قلم، و جن و انس به همراه ملائکه نویسنده شوند، قادر نیستند ثواب یک رکعت نماز را بنویسند.

ای محمد! تکبیری که مؤمن همراه امام به آن می رسد، از شصت هزار حج و عمره برتر و هفتاد هزار برابر از دنیا و هر آنچه در آن است برتر است، و یک رکعتی که مؤمن به همراه امام اقامه می کند، از صد هزار دیناری که بر مسکینان صدقه می دهد برتر است، و سجده ای که مؤمن به همراه امام در جماعت به جای می آورد، از آزاد کردن صد برده بهتر است.

**[ترجمه]

جَامِعُ الْأَخْبَارِ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ: مِثْلُهُ إِلَى قَوْلِهِ يَا مُحَمَّدُ تَكْبِيرٌ يُدْرِكُهُ الْمُؤْمِنُ خَيْرٌ لَهُ مِنْ سَبْعِينَ حَجَّةً وَ أَلْفٍ عُمُرَهُ سِوَى الْفَرِيضَةِ يَا مُحَمَّدُ رُكْعَةٌ يُصَلِّيُهَا الْمُؤْمِنُ مَعَ الْإِمَامِ خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَنْصَدِقَ بِمِائَةِ أَلْفِ دِينَارٍ عَلَى الْمَسَاكِينِ وَ سِجْدَةٌ يَسْجُدُهَا خَيْرٌ لَهُ مِنْ عِبَادَةِ سِنِيهِ وَ رُكْعَةٌ يَزُكُّهَا الْمُؤْمِنُ مَعَ الْإِمَامِ خَيْرٌ مِنْ مِائَةِ رَقَبَةٍ يُعْتِقُهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ يَا مُحَمَّدُ مَنْ أَحَبَّ الْجَمَاعَةَ أَحَبَّهُ اللَّهُ وَ الْمَلَائِكَةُ أَجْمَعُونَ (١).

**[ترجمه]جامع الاخبار: از ابوسعید خدری نظیر روایت فوق را تا این سخن روایت می کند: ای محمد، تکبیری که مؤمن به آن دست می یابد، از هفتاد حج و هزار عمره غیر فریضه برتر است. ای محمد، یک رکعتی که مؤمن به همراه امام می خواند، برتر از این است که صد هزار دینار بر مساکین صدقه دهد و سجده ای که به جای می آورد از عبادت یک سال برتر، و رکوعی را که به همراه امام ادا می نماید از صد برده ای که در راه خدا آزاد می کند برتر است، ای محمد، هر که جماعت را دوست بدارد، خداوند و همه ملائکه او را دوست می دارند. - . جامع الأخبار: ۸۹- ۹۰ -

**[ترجمه]

بیان

بناء أكثر المثوبات و زیادتها فی زیاده الأعداد علی التضعیف إلا الأول و الثامن و التاسع فإن التسعة علی هذا الحساب ینبغی أن یرکون ثوابها ثمانیه و ثلاثین ألفاً و أربع مائه و العشره سبعین ألفاً و سته آلاف و ثمان مائه و لعله من الرواه أو النساخ.

ص: ۱۵

***[ترجمه] اغلب ثوابها و زیادت‌ها در افزایش اعداد بر اساس دو برابر شدن است غیر از یک، هشت و نه، زیرا بر اساس این حساب لازم است که ثواب نه نفر سی و هشت هزار و چهارصد، و ثواب ده نفر هفتاد و شش هزار و هشت صد باشد، و شاید این امر از جانب راویان یا نسخه پردازان باشد.

***[ترجمه]

«۲۸»

الْهِدَايَةُ، قَالَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: فَضَّلُ صَلَاةَ الرَّجُلِ فِي جَمَاعَةٍ عَلَى صَلَاةِ الرَّجُلِ وَحْدَهُ خَمْسٌ وَعِشْرُونَ دَرَجَةً فِي الْجَنَّةِ (۱).

***[ترجمه] الهدایه: امام صادق علیه السلام فرمود: نماز جماعت مرد بر نماز فرادای او، بیست و پنج درجه در بهشت برتری دارد. - الهدایه : ۳۴ -

***[ترجمه]

«۲۹»

كِتَابُ زَيْدِ النَّرْسِيِّ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: إِنَّ قَوْمًا جَلَسُوا عَنْ حُضُورِ الْجَمَاعَةِ فَهَمَّ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ أَنْ يُشْعَلَ النَّارَ فِي دُورِهِمْ حَتَّى خَرَجُوا وَحَضَرُوا الْجَمَاعَةَ مَعَ الْمُسْلِمِينَ.

***[ترجمه] کتاب زید النرسی: امام صادق علیه السلام فرمود: گروهی از حضور در جماعت باز نشستند، پس رسول الله صلی الله علیه و آله تصمیم گرفت که در خانه‌های آنان آتش برافروزد تا اینکه بیرون آمدند و به همراه مسلمانان در نماز جماعت حاضر شدند.

***[ترجمه]

بیان

ظاهر هذا الخبر و أمثاله وجوب الجماعة في اليوميه و لم ينقل عن أحد من علمائنا القول به و خالف فيه أكثر العامه فقال بعضهم فرض على الكفایه في الصلوات الخمس و قال آخرون إنها فرض على الأعيان و قال بعضهم أنها شرط في الصلاه تبطل بفواتها و لذا أول أصحابنا هذه الأخبار فحملوها تاره على الجماعة الواجبه كالجمعه و أخرى على ما إذا تركها استخفافا.

و ربما يقال العقوبه الدنيويه لا تنافي الاستحباب كالقتل على ترك الأذان و لا يخفى ضعفه إذ لا معنى للعقوبه على ما لا يلزم فعله و لا يستحق تاركه الدم و اللؤم كما فسر أكثرهم الواجب به و القول بأنه كان واجبا في صدر الإسلام ففسخ أو كان الحضور مع إمام الأصل واجبا فمع أن أكثر الأخبار لا يساعدهما لم أر قائلًا بهما أيضا و بالجمله الاحتياط يقتضى عدم الترك إلا لعذر و إن كان بعض الأخبار يدل على الاستحباب و كفى بفضلها أن الشيطان لا يمنع من شىء من الطاعات منعها و طرق لهم في

ذلك شبهات من جهة العدالة و نحوها إذ لا يمكنهم إنكارها و نفيها رأساً لأن فضلها من ضروريات الدين أعادنا الله و إخواننا المؤمنين من وساوس الشياطين

**[ترجمه] ظاهر این خبر و امثال آن، وجوب جماعت در نمازهای یومیه است و از هیچ یک از علمای ما این نظر وارد نشده است و اغلب عامه (اهل سنت) نظرشان مخالف ماست. برخی از آنان گفته‌اند: در نمازهای پنج‌گانه واجب کفایی است. و دیگران گفته‌اند: جماعت فرض عینی است. و برخی دیگر گفته‌اند: جماعت، شرطی در نماز است و با از بین رفتن آن نماز نیز باطل می‌شود، لذا اصحاب ما این اخبار را تأویل کرده‌اند، پس آن را گاه به جماعت واجب مانند جمعه حمل کرده‌اند، و گاه بر آنچه که از روی سبک شمردن ترک گردد حمل کرده‌اند.

و شاید گفته شود که عقوبت دنیوی با مستحب بودن منافات ندارد، مانند کشتن برای ترک اذان، و ضعف این نظر روشن است، زیرا عقوبت برای آنچه که انجام دادنش لازم نیست معنایی ندارد و تارک آن مستحق ذم و نکوهش نیست، چنان که اغلب آنان واجب را به این معنی تفسیر کرده‌اند، و قول به اینکه در صدر اسلام واجب بود و سپس نسخ شد، یا حضور به همراه امام اصالتاً واجب است - علاوه بر اینکه اغلب اخبار از این دو نظر حمایت نمی‌کند - کسی را ندیدم که قائل به این دو نظر باشند، و در مجموع، احتیاط عدم ترک آن بدون عذر را اقتضا می‌کند، هر چند که برخی از اخبار بر مستحب بودن آن دلالت دارد. و در فضیلت جماعت همین بس که شیطان به میزانی که از آن منع می‌کند، هیچ یک از طاعات دیگر را منع نمی‌کند، و در مورد آن از جهت عدالت و امثال آن، شبهاتی برای مردم پیش می‌آورند، زیرا نمی‌توانند آن را از اساس نفی و انکار نمایند، زیرا فضیلت آن از ضروریات دین است، خداوند ما را و برادران مؤمن ما را از وسوسه‌های شیاطین محافظت نماید.

**[ترجمه]

«۳۰»

دَعَائِمُ الْإِسْلَامِ، رُوَيْنَا عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ آيَائِهِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ أَنَّهُ قَالَ: مَنْ صَلَّى الصَّلَاةَ فِي جَمَاعَةٍ فَظُنُّوا بِهِ كُلَّ خَيْرٍ وَ أَقْبَلُوا شَهَادَتَهُ (۲).

ص: ۱۶

۱- ۱. الهدایه: ۳۴.

۲- ۲. دعائم الإسلام ج ۱ ص ۱۵۳.

وَعَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ قَالَ: الصَّلَاةُ فِي جَمَاعَةٍ أَفْضَلُ مِنْ صَلَاةِ الْفَذِّ بِأَرْبَعٍ وَعِشْرِينَ صَلَاةً (١).

وَعَنْ أَبِي جَعْفَرٍ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ: أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ الصَّلَاةِ فِي جَمَاعَةٍ أَوْ فَرِيضَةٍ قَالَ الصَّلَاةُ فَرِيضَةٌ وَ لَيْسَ الْجَمَاعَةُ فِي الصَّلَاةِ بِمَفْرُوضٍ وَ لَكِنَّهَا سُنَّةٌ وَ مَنْ تَرَكَهَا رَغْبَةً عَنْهَا وَ عَنْ جَمَاعَةِ الْمُؤْمِنِينَ لِغَيْرِ عُدْرٍ وَ لَا عَلَيْهِ فَلَا صَلَاةَ لَهُ (٢).

وَعَنْ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ: مَنْ صَلَّى الْفَجْرَ فِي جَمَاعَةٍ رُفِعَتْ صَلَاتُهُ فِي صَلَاةِ الْأَبْرَارِ وَ كُتِبَ يَوْمَئِذٍ فِي وَفْدِ الْمُتَّقِينَ (٣).

وَعَنْ أَبِي جَعْفَرٍ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ أَنَّهُ قَالَ: قَامَ عَلِيٌّ عَلَيْهِ السَّلَامُ اللَّيْلَ كُلَّهُ حَتَّى إِذَا انشَقَّ عَمُودُ الصُّبْحِ صَلَّى الْفَجْرَ وَ حَقَّقَ بِرَأْسِهِ فَلَمَّا صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ الْغَدَاةَ لَمْ يَرَهُ فَآتَى فَاطِمَةَ فَقَالَ أَيُّ بُنْتِي مَا بَالُ ابْنِ عَمِّكَ لَمْ يَشْهَدْ مَعَنَا صَلَاةَ الْغَدَاةِ فَأَخْبَرَتْهُ الْخَبْرَ فَقَالَ مَا فَاتَهُ مِنْ صَلَاةِ الْغَدَاةِ فِي جَمَاعَةٍ أَفْضَلُ مِنْ قِيَامِ لَيْلِهِ كُلِّهَا فَانْتَبَهَ عَلِيٌّ لِكَلَامِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ فَقَالَ لَهُ يَا عَلِيُّ إِنَّ مِنْ صَلَاتِي الْغَدَاةِ فِي جَمَاعَةٍ فَكَأَنَّمَا قَامَ اللَّيْلَ كُلَّهُ رَاكِعًا وَ سَاجِدًا يَا عَلِيُّ أَمَا عَلِمْتَ أَنَّ الْأَرْضَ تَعُجُّ إِلَى اللَّهِ مِنْ نَوْمِ الْعَالَمِ عَلَيْهَا قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ (٤).

وَعَنْ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ: أَنَّهُ عَمِدًا عَلَى أَبِي الدَّرْدَاءِ فَوَجَدَهُ نَائِمًا فَقَالَ لَهُ مَا لَكَ فَقَالَ كَانَ مِنِّي مِنَ اللَّيْلِ شَيْءٌ فَنِمْتُ فَقَالَ عَلِيُّ أ فَتَرَكْتَ صَلَاةَ الصُّبْحِ فِي جَمَاعَةٍ قَالَ نَعَمْ قَالَ عَلِيُّ يَا أَبَا الدَّرْدَاءِ لَأَنْ أُصَلِّيَ الْعِشَاءَ وَ الْفَجْرَ فِي جَمَاعَةٍ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أُحْيِيَ مَا بَيْنَهُمَا أَوْ مَا سَمِعْتَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ يَقُولُ لَوْ يَعْلَمُونَ مَا فِيهِمَا لَأَتَوْهُمَا وَ لَوْ حُبَّوْا وَ إِنَّهُمَا لَيَكْفُرَانِ مَا بَيْنَهُمَا (٥).

وَعَنْ أَبِي جَعْفَرٍ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ: أَتَى رَجُلٌ مِنْ جُهَيْنَةَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ أَكُونُ بِالْيَدَايَةِ وَ مَعِيَ أَهْلِي وَ وُلْدِي وَ غِلْمَتِي فَأَوْذَنْ وَ أَقِيمْ وَ أُصَلِّيْ بِهِمْ أَفَجَمَاعَةٌ نَحْنُ قَالَ نَعَمْ قَالَ فَإِنَّ الْغِلْمَةَ رَبُّمَا اتَّبِعُوا

ص: ١٧

١-١. دعائم الإسلام ج ١ ص ١٥٣.

٢-٢. دعائم الإسلام ج ١ ص ١٥٣.

٣-٣. دعائم الإسلام ج ١ ص ١٥٣.

٤-٤. دعائم الإسلام ج ١ ص ١٥٣.

٥-٥. دعائم الإسلام ج ١ ص ١٥٤.

الْإِبِلَ وَ أَبْتَقَى أَنَا وَ أَهْلِي وَ وُلْدِي فَأُوذُنُ وَ أُقِيمُ وَ أَصَلِّي بِهِمْ أَفَجَمَاعَهُ نَحْنُ قَالَ نَعَمْ قَالَ فَإِنَّ بَيْنِي وَ رَبِّمَا أَتَّبَعُوا قَطَرَ السَّحَابِ فَأَبْتَقَى أَنَا وَ أَهْلِي فَأُوذُنُ وَ أُقِيمُ وَ أَصَلِّي بِهِمْ أَفَجَمَاعَهُ نَحْنُ قَالَ نَعَمْ قَالَ فَإِنَّ الْمَرْأَةَ تَذْهَبُ فِي مَسْلِحَتِهَا [مَصْلِحَتِهَا] فَأَبْتَقَى وَ وُحْدِي فَأُوذُنُ وَ أُقِيمُ وَ أَصَلِّي أَفَجَمَاعَهُ أَنَا فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ الْمُؤْمِنُ وَ وُحْدَهُ جَمَاعَةً (١).

و قد ذكرنا فيما تقدم أن المؤمن إذا أذن و أقام صلى خلفه صفان من الملائكة.

وَ عَنِ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ: تَحْتَ ظِلِّ الْعَرْشِ يَوْمَ لَا ظِلَّ إِلَّا ظِلُّهُ رَجُلٌ خَرَجَ مِنْ بَيْتِهِ فَأَشْبَعِ الطُّهْرَ ثُمَّ مَشَى إِلَى بَيْتِ مَنْ يُبْتِغِ اللَّهُ لِيُقَضِّيَ فَرِيضَتَهُ مِنْ فَرَائِضِ اللَّهِ فَهَلَكَ فِيهَا بَيْنَهُ وَ بَيْنَ ذَلِكَ وَ رَجُلٌ قَامَ فِي جَوْفِ اللَّيْلِ بَعِيدَ مَا هَدَّاتِ الْعُمَيُّونَ فَأَشْبَعِ الطُّهْرَ ثُمَّ قَامَ إِلَى بَيْتِ مَنْ يُبْتِغِ اللَّهُ فَهَلَكَ فِيهَا بَيْنَهُ وَ بَيْنَ ذَلِكَ (٢).

وَ عَنِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ أَنَّهُ قَالَ: إِسْبَاغُ الوُضُوءِ فِي الْمَكَارِهِ وَ نَقْلُ الْأَقْدَامِ إِلَى الْمَسَاجِدِ وَ انْتِظَارُ الصَّلَاةِ بَعْدَ الصَّلَاةِ تَغْسِلُ الْخَطَايَا غَسْلًا (٣).

وَ عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ: خَيْرُ صُفُوفِ الصَّلَاةِ الْمُقَدَّمُ وَ خَيْرُ صُفُوفِ الْجَنَائِزِ الْمُؤَخَّرُ قِيلَ يَا رَسُولَ اللَّهِ وَ كَيْفَ ذَلِكَ قَالَ لِأَنَّهُ سِتْرٌ لِلنِّسَاءِ وَ خَيْرُ صُفُوفِ الرِّجَالِ أَوْلَاهَا وَ خَيْرُ صُفُوفِ النِّسَاءِ آخِرُهَا وَ لَوْ يَعْلَمُ النَّاسُ مَا فِي الصَّفِّ الْأَوَّلِ لَمْ يَصِلْ إِلَيْهِ أَحَدٌ إِلَّا بِاسْتِثْمَامٍ (٤).

وَ عَنِ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: أَفْضَلُ الصُّفُوفِ أَوْلَاهَا وَ هُوَ صَفُّ الْمَلَائِكَةِ وَ أَفْضَلُ الْمُقَدَّمِ مَيَامِنُ الْإِمَامِ (٥).

وَ عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ: سُودُوا فُرَجَ الصُّفُوفِ مَنْ اسْتَطَاعَ أَنْ يُتِمَّ الصَّفِّ الْأَوَّلَ وَ الَّذِي يَلِيهِ فَلْيَفْعَلْ فَإِنَّ ذَلِكَ أَحَبُّ إِلَيَّ نَبِيِّكُمْ وَ أَتِمُّوا الصُّفُوفَ فَإِنَّ اللَّهَ وَ مَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى الَّذِينَ يُتِمُّونَ الصُّفُوفَ (٦).

وَ عَنِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ: أَتِمُّوا الصُّفُوفَ وَ لَا يَضُرُّ أَحَدَكُمْ أَنْ يَتَأَخَّرَ

ص: ١٨

١-١. دعائم الإسلام ج ١ ص ١٥٤.

٢-٢. دعائم الإسلام ج ١ ص ١٥٤.

٣-٣. دعائم الإسلام ج ١ ص ١٥٤.

٤-٤. دعائم الإسلام ج ١ ص ١٥٤.

٥-٥. دعائم الإسلام ج ١ ص ١٥٥.

٦-٦. دعائم الإسلام ج ١ ص ١٥٥.

إِذَا وَحِدَ ضَبِقًا فِي الصَّفِّ الْأَوَّلِ فَيَتَمُّ الصَّفِّ الَّذِي خَلْفَهُ وَ إِنْ رَأَى خَلِّمَا أَمَامَهُ فَلَا يَضُرُّهُ أَنْ يَمْشِيَ مُنْحَرِفًا إِنْ تَحَرَّفَ عَنْهُ حَتَّى يَسُدَّهُ يَعْنِي وَ هُوَ فِي الصَّلَاةِ (۱).

**[ترجمه]دعائم الاسلام: از رسول الله صَلَّى الله عليه و آله روایت است که فرمود: هر که نماز را به جماعت بخواند، به او گمان خیر برسد و شهادت او را بپذیرید. - دعائم الاسلام ۱ : ۱۵۳ -

جعفر بن محمد علیه السلام فرمود: نماز به جماعت بیست و چهار برابر از نمازهای فرادا برتر است. - دعائم الاسلام ۱ : ۱۵۳ -

و از ابو جعفر محمد بن علی علیه السلام روایت است که از او سؤال شد، آیا نماز به جماعت فریضه است؟ ایشان فرمود: نماز فریضه است، و اجتماع در نمازها واجب نیست اما سنت است، و کسی که بدون عذر و دلیل از نماز جماعت و از جماعت مؤمنان روی گرداند، نمازی ندارد. - دعائم الاسلام ۱ : ۱۵۳ -

علی علیه السلام فرمود: هر که نماز صبح را به جماعت اقامه نماید نمازش با نماز ابرار و نیکان بالا می‌رود و در آن هنگام در گروه متقیان ثبت می‌شود. - دعائم الاسلام ۱ : ۱۵۳ -

و از ابو جعفر محمد بن علی علیه السلام روایت است: علی علیه السلام تمام شب را قیام کرد تا اینکه زمانی که صبح برآمد نماز صبح را خواند و پایین رفت (چرت زد)، پس زمانی که رسول الله نماز صبح را خواند، او را ندید پس نزد فاطمه آمد و فرمود: دخترکم! پسرمویت را چه می‌شود که همراه ما در نماز صبح شرکت نکرد؟ پس فاطمه او را از جریان آگاه کرد. پیامبر فرمود: آنچه که علی از نماز جماعت صبح از دست داد، از قیام همه شب، برتر است.

علی علیه السلام متوجه کلام پیامبر شد، پس پیامبر به او فرمود: ای علی، هر که نماز صبح را به جماعت بخواند، گویی تمام شب را به رکوع و سجود پرداخته است. ای علی، آیا نمی‌دانی که زمین از خواب شخص عالم بر آن قبل از طلوع خورشید، فریاد کمک به سوی خدا برمی‌دارد. - دعائم الاسلام ۱ : ۱۵۳ -

از علی علیه السلام روایت است که سپیده دم نزد ابودرداء رفت، پس او را در خواب یافت، به او فرمود: تو را چه می‌شود؟ پاسخ داد: پاسی از شب را به شب‌زنده‌داری گذراندم، پس خوابیدم. علی علیه السلام فرمود: آیا نماز جماعت صبح را ترک کردی؟ پاسخ گفت: بله. علی فرمود: ای ابودرداء، اینکه نماز عشاء و صبح را به جماعت بخوانم، نزد من محبوب‌تر از این است که فاصله مابین آن دو را شب‌زنده‌داری کنم. آیا نشنیدی که رسول الله صَلَّى الله عليه و آله می‌فرماید: اگر می‌دانستید که چه چیزی در آن دو نماز است، به حالت سینه خیز هم که شده، در آن حاضر می‌شدید، که آن دو نماز، هر آنچه مابین آنهاست را کفاره است. - دعائم الاسلام ۱ : ۱۵۴ -

ابو جعفر محمد بن علی علیه السلام فرمود: مردی از جهینه نزد رسول الله صَلَّى الله عليه و آله آمد و گفت: یا رسول الله، در بادیه هستم و همسر، فرزند و خدمتگزارانم همراهم هستند، پس اذان و اقامه می‌گویم و به عنوان پیش‌نماز با آنان نماز می‌خوانم، آیا ما جماعت هستیم؟ فرمود: بله. مرد سؤال کرد: گاه غلامان به دنبال شتران می‌روند و من و همسر و فرزندم باقی

می مانیم، پس اذان و اقامه می گویم و به عنوان پیش نماز با آنان نماز می خوانم، آیا ما جماعت هستیم؟ فرمود: بله. مرد ادامه داد: گاه پسرانم به دنبال آب جمع شده باران می روند پس من و همسرم باقی می مانیم پس اذان و اقامه می گویم و به عنوان پیش نماز با او نماز می خوانم، آیا ما جماعت هستیم؟ فرمود: بله، مرد گفت: زن به دنبال کارش می رود، پس فقط خودم می مانم، اذان و اقامه می گویم و نماز می خوانم، آیا من جماعت هستم؟ پس رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ فرمود: مؤمن به تنهایی جماعتی است. - دعائم الاسلام ۱: ۱۵۴ -

و پیش از این ذکر کردیم که مؤمن زمانی که اذان و اقامه بگوید، دو صف از ملائکه پشت سر او نماز می خوانند.

از علی علیه السلام روایت است که فرمود: روزی که هیچ سایه ای جز سایه عرش خدا نیست، زیر آن سایه مردی است که از منزلش خارج می شود و به کمال وضو می گیرد و به سمت خانه ای از خانه های خداوند حرکت می کند تا فریضه ای از فرائض خداوند را به جای آورد. اما در بین راه از دنیا می رود. و مردی که در دل شب بعد از آنکه چشم ها ساکن شدند به پا می خیزد و وضو را به کمال می سازد سپس به سوی خانه ای از خانه های خداوند حرکت می کند پس در بین راه از دنیا می رود. - دعائم الاسلام ۱: ۱۵۴ -

رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ فرمود: کامل ساختن وضو در شرایط سخت، گام برداشتن به سوی مساجد و انتظار نماز بعد از نماز، گناهان را کاملاً می شوید. - دعائم الاسلام ۱: ۱۵۴ -

و نیز فرمود: بهترین صفوف نماز صف اول است، و بهترین صفوف نماز جنازه صف آخر است، سؤال شد: یا رسول الله، این چگونه است؟ فرمود: زیرا آن حجاب و پوششی برای زنان است. و بهترین صفوف مردان صف اول و بهترین صفوف زنان صف آخر است. و اگر مردم می دانستند که چه چیزی در صف اول است، کسی به آن نمی رسید مگر با قرعه. - دعائم الاسلام ۱: ۱۵۴ -

علی علیه السلام فرمود: برترین صفوف، اول آن است و آن صف ملائکه است و برترین مکان از صف پیشین، دست راست امام است. - دعائم الاسلام ۱: ۱۵۵ -

و نیز فرمود: مکان های خالی صفوف را پر کنید. هر کسی که می تواند صف اول و صف بعد از آن را کامل سازد باید انجام دهد، که این عمل نزد نبی تان محبوب تر است، و صفوف را کامل سازید که خداوند و ملائکه او بر کسانی که صفوف را کامل می سازند صلوات می فرستند. - دعائم الاسلام ۱: ۱۵۵ -

جعفر بن محمد علیه السلام فرمود: صفوف را کامل سازید، و برای هیچ یک از شما ضرری ندارد که وقتی صف اول را فشرده دید به عقب برود و صف بعد از آن را کامل سازد، و اگر در مقابل خود خللی ببیند، برای او ضرری ندارد که با انحراف حرکت کند - اگر صف از او انحراف داشت - تا آن را پر نماید (یعنی درحالی که او در نماز است). - دعائم الاسلام ۱: ۱۵۵ -

أكثر هذه الأخبار المذكورة في الكتب المشهورة و قال في النهاية فيه لو يعلمون ما في العشاء و الفجر لأتوهما و لو حبوا الحبو أن يمشى على يديه و ركبتيه أو استه و حبا الصبي إذا زحف على استه و في القاموس الغلام الطار الشارب و الجمع أغلمه و غلمه انتهى قوله صلى الله عليه و آله المؤمن وحده جماعه قال الصدوق رحمه الله لأنه متى أذن و أقام صلى خلفه صفان من الملائكة و متى أقام و لم يؤذن صلى خلفه صف واحد انتهى.

و قال الوالد قدس سره لما كان صلاه المؤمن الكامل غالبا مع حضور القلب فيكون قلبه بمنزله الإمام و حواسه الباطنه و الظاهره و قواه و جوارحه بمنزله المقتدين

كَمَا قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آله: لَوْ خَشَعَ قَلْبُهُ لَخَشَعَتْ جَوَارِحُهُ.

و قال الشهيد رحمه الله المراد به إدراك فضيله الجماعه عند تعذرهما و يؤيد الأول ما سيأتى في خبر ابن مسعود.

قوله إلا- باستهام أى إلا- بأن نازعه الناس فأقرعوا فخرج القرعه باسمه قال في النهاية فيه اذها فتوخيا ثم استهما أى اقترعا ليظهر سهم كل واحد منكما.

**[ترجمه] اغلب این اخبار در كتب مشهور ذکر شده است، و علامه در النهاية گفته است: اگر می دانستند در نماز عشاء و صبح چیست، به سوی آن می آمدند حتی اگر با حالت سینه خیز باشد. و «حبو» یعنی بر روی دستها و زانوها یا کفل هایش راه برود، و «حبا الصبی» یعنی کودک بر روی کفلس خزید، و در قاموس آمده است: غلام: جوان نورسیده برآمده سبیل، و جمع آن «أغلمه» و «غلمه» است. پایان سخن. شیخ صدوق درباره این سخن پیامبر که مؤمن به تنهایی جماعتی است گوید: زیرا او زمانی که اذان و اقامه بگوید، دو صف از ملائکه پشت سر او نماز می خوانند و هر گاه اقامه بگوید و اذان نگوید، یک صف پشت سر او نماز می خواند. پایان سخن.

پدر گوید: از آنجا که نماز مؤمن کامل غالباً با حضور قلب همراه است، پس قلب او به منزله امام است و حواس باطنی و خارجی، قوا و اعضای او به منزله اقتداکنندگان است، چنان که رسول الله صلی الله علیه و آله فرمود: اگر قلب او خشوع می نمود جوارحش نیز خشوع می کرد.

شهید (ره) گوید: منظور از آن دست یابی به فضیلت جماعت به هنگام معذور بودن آن است و آنچه که در خبر ابن مسعود خواهد آمد، نظر نخست را تأیید می کند. عبارت «مگر با قرعه گرفتن» یعنی مگر این که مردم بر سر آن نزاع کنند پس قرعه اندازند، پس قرعه به نام یکی از آنان در می آید، علامه در نهاییه گوید: آن دو رفتند، پس قصد کردند سپس «استهما» قرعه انداختند تا سهم هر یک از آن دو روشن شود.

**[ترجمه]

الرَّوْضَهُ، لِلشَّهِيدِ الثَّانِي: الْجَمَاعَةُ مُسْتَجَبَةٌ فِي الْفَرِيضَةِ مُتَيَّكَّةٌ فِي الْيَوْمِيَّةِ حَتَّىٰ إِنَّ الصَّلَاةَ الْوَاحِدَةَ مِنْهَا تَعْدِلُ خَمْسًا أَوْ سَبْعًا وَعِشْرِينَ مَعَ غَيْرِ الْعَالِمِ وَمَعَهُ أَلْفًا وَلَوْ وَقَعَتْ فِي مَسْجِدٍ يُضَاعَفُ بِمَضْرُوبِ عِدَدِهِ فِي عِيدِهَا فِي الْجَامِعِ مَعَ غَيْرِ الْعَالِمِ أَلْفَانِ وَ سِتُّ مِائَةٍ وَمَعَهُ مِائَةٌ أَلْفٍ (٢)

قَالَ وَرَوَى أَنَّ ذَلِكَ مَعَ اتِّحَادِ الْمَأْمُومِ فَلَوْ تَعَدَّدَ تَضَاعَفَ فِي كُلِّ وَاحِدٍ بِقَدْرِ الْمَجْمُوعِ فِي سَابِقِهِ (٣).

**[ترجمه] الروضة: تأليف شهيد ثانی: جماعت در نماز فريضة مستحب و در نماز يومية مستحب مؤکد است، بطوری که یک جماعت به همراه غير عالم، با بیست و پنج یا بیست و هفت نماز و به همراه عالم، با هزار نماز برابری می کند و اگر در مسجد انجام بگیرد، به اندازه حاصل ضرب یک عدد در خود آن، چند برابر می شود، پس هر فردی که به همراه غير عالم در مسجد جامع نماز می خواند، دو هزار و هفتصد و به همراه عالم صد هزار می گردد. - الروضة البهية (شرح اللمعة) : ٧٠، فصل ١١ -

وی در ادامه گوید: روایت است که این مطلب در صورتی است که مأوموم یک نفر باشد، و اگر متعدد گردد، در هر یک از آنها به اندازه مجموع مورد قبل، مضاعف می گردد. - الروضة البهية (شرح اللمعة) : ٧٠، فصل ١١ -

**[ترجمه]

«٣٢»

کِتَابُ الْإِمَامَةِ وَ التَّبَصُّرَةِ، لِإِبْرَاهِيمَ بْنِ بَابُوَيْهِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ عَلِيِّ عَنْ

ص: ١٩

١-١. دعائم الإسلام ج ١ ص ١٥٥.

٢-٢. الروضة البهية (شرح اللمعة) ص ٧٠ الفصل ١١.

٣-٣. الروضة البهية (شرح اللمعة) ص ٧٠ الفصل ١١.

مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ الصَّفَّارِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ هَاشِمٍ عَنِ النَّوْفَلِيِّ عَنِ السَّكُونِيِّ عَنِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ أَبِيهِ عَنِ آبَائِهِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: سَوُّوا صُفُوفَكُمْ فَإِنَّ تَسْوِيَةَ الصَّفِّ تَمَامُ الصَّلَاةِ.

وَمِنْهُ عَنِ هَارُونَ بْنِ مُوسَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنِ عَلِيِّ بْنِ أَسْبَاطٍ عَنِ ابْنِ فَضَّالٍ عَنِ الصَّادِقِ عَنِ أَبِيهِ عَنِ آبَائِهِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ قَالَ: الصَّفُّ الْأَوَّلُ فِي الصَّلَاةِ أَفْضَلُ وَالصَّفُّ الْأَخِيرُ عَلَى الْجَنَازَةِ أَفْضَلُ.

وَمِنْهُ عَنِ أَحْمَدَ بْنِ إِسْمَاعِيلَ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ إِدْرِيسَ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُغِيرَةِ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُغِيرَةِ عَنْ طَلْحَةَ بْنِ زَيْدٍ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ أَبِيهِ عَنِ آبَائِهِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: لَوْ عَلِمَ النَّاسُ مَا فِي النَّدَاءِ وَالصَّفِّ الْأَوَّلِ لَأَسْتَهَمُوا عَلَيْهِ.

وَمِنْهُ عَنِ سَيِّهَلِ بْنِ أَحْمَدَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ الْأَشْعَثِ عَنْ مُوسَى بْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مُوسَى بْنِ جَعْفَرِ بْنِ أَبِيهِ عَنِ آبَائِهِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: الرَّجُلُ أَحَبُّ أَنْ يُؤَمَّ فِي بَيْتِهِ الْخَبَرَ.

***[ترجمه] کتاب الامامة و التیسرة: رسول الله صَلَّى الله عليه و آله فرمود: صفوف خود را صاف سازید که صاف کردن صف، کامل ساختن نماز است .

و نیز از الامامة و التیسرة: پیامبر صَلَّى الله عليه و آله فرمود: صف اول در نماز، و صف آخر در جنازه، برتر است.

و نیز از الامامة و التیسرة: رسول الله صَلَّى الله عليه و آله فرمود: اگر مردم می دانستند که چه چیزی در اذان و صف اول وجود دارد، بر سر آن قرعه می گرفتند.

و نیز از الامامة و التیسرة: رسول الله صَلَّى الله عليه و آله فرمود: برای مرد پسندیده تر این است که در منزل خویش امام گردد... تا ادامه خبر .

***[ترجمه]

باب ۲ احکام الجماعة

الآيات

الأعراف: وَ إِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَ أَنْصِتُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ (۱)

الحجر: وَ لَقَدْ عَلَّمْنَا الْمُسْتَقْدِمِينَ مِنْكُمْ وَ لَقَدْ عَلَّمْنَا الْمُسْتَأْخِرِينَ (۲)

="lt;meta info" - وَ إِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَ أَنْصِتُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ. - اعراف / ۲۰۴ -

{و چون قرآن خوانده شود گوش بدان فرا دارید و خاموش مانید امید که بر شما رحمت آید.}

- وَ لَقَدْ عَلَّمْنَا الْمُسْتَقْدِمِينَ مِنْكُمْ وَ لَقَدْ عَلَّمْنَا الْمُسْتَأْخِرِينَ. - حجر / ۲۴ -

{و به یقین پیشینیان شما را شناخته ایم و آیندگان [شما را نیز] شناخته ایم.}

***[ترجمه]

تفسير

الآیه الأولى بعمومها تدل على وجوب الاستماع و السكوت عند قراءة كل قارئ في الصلاة و غيرها بناء على كون الأمر مطلقاً أو أوامر القرآن للوجوب و المشهور الوجوب في قراءة الإمام و الاستحباب في غيره (۳) مع أن ظاهر كثير من الأخبار المعتبره الوجوب مطلقاً

إِلَّا صَحِيحُهُ زُرَّارَةَ (۴)

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: وَإِنْ كُنْتَ خَلْفَ إِمَامٍ فَلَا تَقْرَأَنَّ شَيْئًا فِي الْأَوَّلِينَ وَ أَنْصِتْ لِقِرَاءَتِهِ وَ لَا تَقْرَأَنَّ شَيْئًا فِي الْآخِرِينَ (٥)

فَمَنْ اللَّهُ عَزَّ وَ حَزَلَّ يَقُولُ لِلْمُؤْمِنِينَ وَ إِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ يُعْنِي فِي الْفَرِيضَةِ خَلْفَ الْإِمَامِ - فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَ أَنْصِتُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ وَ الْآخِرِينَ تَبِعَ لِلأَوَّلِينَ.

و يمكن حمله على أنها نزلت في ذلك فلا ينافي عمومها.

لكن نقلوا الإجماع على عدم وجوب الإنصات في غير قراءة الإمام و ربما يؤيد ذلك بلزوم الحرج و الأمر بالقراءة خلف من لا يقتدى به و يمكن دفع الحرج بأنه إنما يلزم بترك الجماعة الشائع في هذا الزمان و أما النوافل فكانوا يصلونها في البيوت

ص: ٢١

١- ١. الأعراف: ٢٠٤.

٢- ٢. الحجر: ٢٤.

٣- ٣. قد عرفت الوجه في الآية في ج ٨٥ ص ٦٩.

٤- ٤. الفقيه ج ١ ص ٢٥٦، و رواه في السرائر: ٤٧١.

٥- ٥. محمول على القراءة خلف أئمة العامة، فانهم يقرءون في كل الركعات بفتح الكتاب.

و الأمر بها خلف من لا- يقتدى به للضرورة لا- يوجب عدم وجوب الإنصات في غيرها مع أنه قد وردت الرواية فيها أيضا بالإنصات و بالجمله المسأله لا تخلو من إشكال و الأحوط رعايه الإنصات مهما أمكن.

قال في مجمع البيان (١)

الإنصات السكوت مع استماع قال ابن الأعرابي نصت و أنصت استمع الحديث و سكت و أنصته و أنصت له و أنصت الرجل سكت و أنصته غيره عن الأزهري.

ثم قال اختلف في الوقت المأمور بالإنصات للقرآن و الاستماع له ف قيل إنه في الصلاة خاصة خلف الإمام الذي يؤتم به إذا سمعت قراءته عن ابن عباس و ابن مسعود و ابن جبير و ابن المسيب و مجاهد و الزهري و روى ذلك عن أبي جعفر عليه السلام.

قالوا و كان المسلمون يتكلمون في صلاتهم و يسلم بعضهم على بعض و إذا دخل داخل فقال لهم كم صليتم أجابوه فنهوا عن ذلك و أمروا بالاستماع و قيل إنه في الخطبه أمر بالإنصات و الاستماع إلى الإمام يوم الجمعة عن عطاء و عمرو بن دينار و زيد بن أسلم و قيل إنه في الخطبه و الصلاة جميعا عن الحسن و جماعه.

قال الشيخ أبو جعفر قدس سره أقوى الأقوال الأول لأنه لا حال يجب فيها الإنصات لقراءة القرآن إلا حال قراءة الإمام في الصلاة فإن على المأموم الإنصات و الاستماع له فأما خارج الصلاة فلا خلاف أن الإنصات و الاستماع غير واجب

و رَوَى عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ: يَجِبُ الْإِنِّصَاتُ لِلْقُرْآنِ فِي الصَّلَاةِ وَ غَيْرِهَا.

قال و ذلك على وجه الاستحباب

و فِي كِتَابِ الْعِيَّاشِيِّ (٢)

عَنْ أَبِي كَهْمَسٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: قَرَأَ ابْنُ الْكَوَّاءِ خَلْفَ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَئِنْ أَشْرَكَتْ لَيَجْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَ لَتَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ (٣)

ص: ٢٢

١-١. مجمع البيان: ج ٤ ص ٥١٥.

٢-٢. تفسير العيَّاشي ج ٢ ص ٤٤.

٣-٣. الزمر: ٦٥.

فَأَنْصَتَ لَهُ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ.

وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي يَعْفُورٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: قُلْتُ لَهُ الرَّجُلُ يَقْرَأُ الْقُرْآنَ أَيْجِبُ عَلَيَّ مَنْ سَمِعَهُ الْإِنْصَاتُ لَهُ وَالْإِسْتِمَاعُ قَالَ نَعَمْ إِذَا قُرِئَ عِنْدَكَ الْقُرْآنُ وَجَبَ عَلَيْكَ الْإِنْصَاتُ وَالْإِسْتِمَاعُ.

وَقَالَ الْجَبَائِيُّ إِنَّهَا نَزَلَتْ فِي ابْتِدَاءِ التَّبْلِيغِ لِيَعْلَمُوا وَيَتَفَهَمُوا وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ اجْتَمَعَتِ الْأُمَمُ عَلَى أَنَّهَا نَزَلَتْ فِي الصَّلَاةِ لَعَلَّكُمْ تُزَحْمُونَ أَي لَتَرْحَمُوا بِذَلِكَ وَباعتباركم به و اتعاظكم بمواعظه.

وَقَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي الْآيَةِ الثَّانِيَةِ (۱)

فِيهِ أَقْوَالٌ إِلَى أَنْ قَالَ وَخَامِسُهَا عَلِمْنَا الْمُسْتَقْدِمِينَ إِلَى الصَّفِّ الْأَوَّلِ فِي الصَّلَاةِ وَالْمُتَأَخِّرِينَ عَنْهُ فَإِنَّهُ كَانَ يَتَقَدَّمُ بَعْضُهُمْ إِلَى الصَّفِّ الْأَوَّلِ لِيَدْرِكَ أَفْضَلِيَّتَهُ وَكَانَ يَتَأَخَّرُ بَعْضُهُمْ يَنْظُرُ إِلَى أَعْجَازِ النِّسَاءِ فَنَزَلَتْ الْآيَةُ فِيهِمْ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ.

وَسَادِسُهَا: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ حَثَّ النَّاسَ عَلَى الصَّفِّ الْأَوَّلِ فِي الصَّلَاةِ وَقَالَ خَيْرُ صُفُوفِ الرِّجَالِ أَوْلَاهَا وَشَرُّهَا آخِرُهَا وَخَيْرُ صُفُوفِ النِّسَاءِ آخِرُهَا وَشَرُّهَا أَوْلَاهَا.

وَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى الصَّفِّ الْمُتَقَدِّمِ فَارْذَحَمِ النَّاسُ وَكَانَتْ دُورُ بَيْنِي وَعِيْدَهُ مِنَ الْمَسْجِدِ فَقَالُوا لَنَبِيْعَنَ دُورَنَا وَنَشْتَرِيْنَ دُورًا قَرِيْبَةً مِنَ الْمَسْجِدِ حَتَّى نُدْرِكَ الصَّفِّ الْمُتَقَدِّمَ فَتَزَلَّتْ هَذِهِ الْآيَةُ عَنِ الرَّبِيعِ بْنِ أَنَسٍ.

فَعَلِيَ هَذَا يَكُونُ الْمَعْنَى أَنَا نَجَازِي النَّاسَ عَلَى نِيَاتِهِمْ وَإِنَّ رَبَّكَ هُوَ يَحْشُرُهُمْ أَي يَجْمَعُهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَيُعْتَهُمُ لِلْمَجَازَاتِ وَالْمَحَاسِبِ إِنَّهُ حَكِيمٌ فِي أَعْمَالِهِ عَالِمٌ بِمَا يَسْتَحِقُّ كُلُّ مِنْهُمْ.

**[ترجمه] آیه نخست با عمومیتش بنا بر این که امر به طور کلی یا اینکه اوامر قرآن برای وجوب است، بر وجوب استماع و سکوت به هنگام قرائت قاری در نماز یا غیر آن دلالت دارد، و نظر مشهور، وجوب آن به هنگام قرائت امام و استحباب در غیر از آن است. - این وجه را در این آیه در ج ۸۵: ۶۹ دریافتی. - ،

علاوه بر اینکه ظاهر بسیاری از اخبار معتبر، وجوب مطلق است، غیر از صحیح زراره - . فقیه ۱: ۲۵۶، و در سرائر: ۴۷۱ آن را روایت کرده است. -

از امام باقر علیه السلام که فرمود: و اگر پشت سر امام بودی، پس در دو رکعت نخست چیزی قرائت نکن و به قرائت او گوش ده، و در دو رکعت آخر نیز چیزی قرائت نکن، که خداوند عزوجل به مؤمنان می فرماید {و چون قرآن خوانده شود} یعنی در نماز فریضه پشت سر امام {گوش بدان فرا دارید و خاموش مانید امید که بر شما رحمت آید.} و دو رکعت آخر تابع دو رکعت نخست است، و ممکن است که اینگونه تفسیر شود که این آیه درباره آن نازل شد، پس با عمومیت آن منافاتی ندارد.

اما بر عدم وجوب گوش دادن در غیر قرائت امام نقل اجماع کرده اند و شاید این مطلب با لزوم حرج و امر به قرائت پشت سر کسی که به آن اقتدا نمی شود تأیید گردد، و ممکن است که حرج را اینگونه رد کرد که حرج با ترک جماعت که در این

زمان شایع است لازم می‌آید، اما نمازهای نافله را در خانه‌های خویش اقامه می‌کردند و امر به قرائت پشت سر کسی که به آن اقتدا نمی‌شود، برای ضرورت است، و موجب عدم وجوب گوش دادن در غیر ضرورت نمی‌شود، علاوه بر آن در این باره نیز روایت به گوش دادن وارد شده است، و در مجموع، این مسأله خالی از اشکال نیست و احوط، رعایت گوش دادن در حد امکان است.

در مجمع البیان گوید: - . مجمع البیان ۴ : ۵۱۵ -

«انصات»، سکوت همراه با گوش دادن است، ابن اعرابی گوید: «نصت» و «أنصت» یعنی حدیث را گوش داد و سکوت کرد، و «أنصته و أنصت له»، و «أنصت الرجل» یعنی ساکت شد، و أنصته از ازهری است.

سپس می‌افزاید: درباره زمان سکوت کردن برای قرآن و استماع به آن، که امر شده است، اختلاف وجود دارد، گفته شده است که آن در نماز است خصوصاً پشت سر امامی که به او اقتدا می‌شود؛ چون قرائتش را شنیدی باید سکوت کنی که این مطلب از ابن عباس، ابن مسعود، ابن جبیر، ابن مسیب، مجاهد و زهری است، و از امام باقر علیه السلام روایت شده است.

گویند: مسلمانان در نماز صحبت می‌کردند و برخی از آنان به برخی دیگر سلام می‌کردند و چون فردی وارد می‌شد از او سؤال می‌کرد: چند رکعت خوانده‌اید، و به او پاسخ می‌دادند، پس از این عمل نهی شدند و دستور به گوش دادن شدند، و گفته‌اند که از عطاء، عمرو بن دینار و زید بن اسلم روایت است که در خطبه روز جمعه به سکوت و گوش دادن به امام امر شده است. از حسن و جمعی نقل شده است که این امر مربوط به مجموع خطبه و نماز است .

شیخ ابوجعفر گوید: قوی‌ترین نظرات، قول نخست است زیرا هیچ حالتی نیست که در آن گوش دادن به قرائت قرآن واجب باشد مگر به هنگام قرائت امام در نماز، که سکوت و استماع به او بر مأموم واجب است. اما در حالت خارج از نماز هیچ اختلافی وجود ندارد که سکوت و استماع واجب نیست. و از امام صادق علیه السلام روایت است که فرمود: گوش دادن به قرآن در نماز و غیر نماز واجب است. و شیخ گوید: این مطلب بر وجه مستحب بودن است.

و در کتاب عیاشی - . تفسیر عیاشی ۲ : ۴۴ -

ابو کهمس از امام صادق علیه السلام روایت می‌کند که فرمود: ابن کؤا پشت سر امیر مؤمنان علیه السلام آیه {اگر شرک ورزی حتماً کردارت تباه و مسلماً از زیانکاران خواهی شد} - . زمر / ۶۵ : «لَیْسَ مِنْ اَشْرَکَّتْ لَیْحَبَطَنَّ عَمَلُکَ وَ لَتَكُوْنَنَّ مِنَ الْخَاسِرِیْنَ» - را قرائت نمود، پس امیر مؤمنان سکوت کرد و به آن گوش فرا داد.

عبدالله بن ابی یعفور از امام صادق علیه السلام روایت کرد: به او گفتم: مردی قرآن می‌خواند، آیا بر کسی که آن را می‌شنود لازم است که سکوت کند و به آن گوش دهد؟ فرمود: بله، چون در حضورت قرآن خوانده شد، سکوت و گوش دادن آن بر تو واجب است.

و جبائی گوید: این آیه در آغاز تبلیغ نازل شد تا آگاه شوند و اندک اندک دریابند. و احمد بن حنبل گوید: امت بر این

اجماع دارند که درباره نماز نازل شده است. «امید که بر شما رحمت آید» یعنی تا به خاطر آن و عبرت گرفتنتان از آن، و پند گرفتن از اندرزه‌های آن مورد رحمت قرار بگیرید.

وی گوید: درباره آیه دوم - . مجمع البیان ۶: ۳۳۴ -

نظراتی وجود دارد... تا به اینجا می‌رسد که: و نظر پنجم اینکه: خواستاران صف اول نماز و کسانی که از آن عقب می‌مانند را دریافتیم، که برخی از آنان برای دستیابی به امتیاز آن، به سوی صف اول پیش می‌روند و برخی از آنان به عقب می‌روند تا به پشت زنان نگاه کنند، پس آیه درباره اینان نازل شد؛ این مطلب از ابن عباس روایت است .

و نظر ششم اینکه، نبی اکرم صلی الله علیه و آله مردم را به صف اول نماز ترغیب نمود و فرمود: بهترین صف مردان، صف اول آن، بدترین آن صف آخر آن است و بهترین صف زنان آخر آن و بدترین آن اول آن است. و نبی اکرم صلی الله علیه و آله فرمود: خداوند و ملائکه بر صف پیشین صلوات می‌فرستند، پس مردم ازدحام نمودند و خانه‌های بنی عذره دور از مسجد بود، پس گفتند باید منازلمان را بفروشیم و منازلی نزدیک مسجد بخریم تا به صف اول برسیم، پس این آیه نازل شد. این مطلب از ربیع بن انس نقل شده است.

پس بر این اساس، معنای آیه چنین می‌شود که: ما مردم را بر اساس نیت‌هایشان جزا می‌دهیم. «إِنَّ رَبَّكَ هُوَ يَحْشُرُهُمْ» یعنی آنان را در روز قیامت جمع می‌کند و برای مجازات و محاسبه برمی‌انگیزد، «إِنَّهُ حَكِيمٌ» در اعمالش، «عَلِيمٌ» به آنچه که هر یک از آنان مستحق آن هستند.

**[ترجمه]

الأخبار

«۱»

الْخِصَالُ، عَنِ أَبِيهِ عَنِ سَعْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى الْيَقُطِينِيِّ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ يَقُطِينَ عَنِ عَمْرِو بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنِ خَلْفِ بْنِ حَمَّادٍ عَنِ رَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِنَا نَسَى الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ اسْمَهُ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: ثَلَاثَةٌ لَا يُصَلِّي

ص: ۲۳

خَلْفَهُمُ الْمَجْهُولُ وَالْغَالِي وَ إِنْ كَانَ يَقُولُ بِقَوْلِكَ وَ الْمَجَاهِرُ بِالْفِسْقِ وَ إِنْ كَانَ مُقْتَصِدًا (١).

**[ترجمه] خصال: امام صادق عليه السلام فرمود: سه تن هستند که پشت سر آنان نماز خوانده نمی شود: فرد ناشناس، فرد غلو کننده، هر چند که قائل به نظر تو باشد و کسی که آشکار مرتکب فسق شود، هر چند که میانه رو باشد. - خصال ١ : ٧٤، و آن را در تهذیب ١ : ٢٥٤ و ٣٣٣ و در تهذیب ٣ : ٣١، و در فقیه ١ : ٢٤٨ مشاهده می کنی. -

**[ترجمه]

بیان و تحقیق مهم

الظاهر أن المراد بالمجهول من لا- يعلم دينه و إلا- فلم يكن حاجه إلى ذكر المجاهر بالفسق و الغالي الذي يغلو في حق النبي صلى الله عليه و آله و الأئمه صلوات الله عليهم بالقول بالرئوبيه و نحوها و إن كان يقول بقولك أي يعتقد إمامه الأئمه و خلافتهم و فضلهم و إن كان مقتصدا أي متوسطا في العقائد بأن لا يكون غاليا و لا مفرطا.

ثم اعلم أنه لا خلاف بين الأصحاب في اشتراط إيمان الإمام و عدالته و الإيمان هنا الإقرار بالأصول الخمسه على وجه يعد إماميا و أما العدالة (٢) فقد اختلف كلام الأصحاب فيها اختلافا كثيرا في باب الإمامه و باب الشهاده و الظاهر أنه لا فرق عندهم في معنى العدالة في المقامين و إن كان يظهر من الأخبار أن الأمر في الصلاه أسهل منه في الشهاده.

و لعل السر فيه أن الشهاده يبتنى عليها الفروج و الدماء و الأموال و الحدود و الموارث فينبغي الاهتمام فيها بخلاف الصلاه فإنه ليس الغرض إلا اجتماع المؤمنين و ائتلافهم و استجابة دعواتهم و نقص الإمام و فسقه و كفره و حدثه و جنابته لا يضر بصلاه المأموم كما سيأتى فلذا اكتفى فيه بحسن ظاهر الإمام و عدم العلم بفسقه.

ص: ٢٤

١- ١. الخصال ج ١ ص ٧٤، و تراه في التهذیب ج ١ ص ٢٥٤ و ٣٣٣ ط حجر و تراه في التهذیب ج ٣ ص ٣١ ط نجف، و تراه في الفقيه ج ١ ص ٢٤٨.

٢- ٢. لا يذهب عليك أن الأحاديث الواردة في باب جواز الاقتداء خاليه عن لفظ العدالة و ان كان لا يشد مضامينها عن معناها الاصطلاحى، و أمّا الإجماع، فلما لم يكن الإجماع دليلا لفظيا، بل كان دليلا لبيبا، لا يصح الاستناد إليه من حيث مفهوم العدالة الاصطلاحى و عمومته فلا نحتاج الى تفسير العدالة في هذا الباب، و انما على الفقيه أن يبحث عن أخبار الباب و السيره القائمه عند الاصحاب.

ثم الأشهر في معناها أن لا يكون مرتكباً للكبائر و لا مصراً على الصغائر و للعلماء في تفسير الكبيره اختلاف شديد فقال قوم هي كل ذنب توعد الله عليه بالعقاب في الكتاب العزيز و قال بعضهم هي كل ذنب رتب عليه الشارع حداً أو صرح فيه بالوعيد و قال طائفه هي كل معصيه تؤذن بقله اكتراث فاعلها بالدين و قال جماعه هي كل ذنب علمت حرمة بدليل قاطع و قيل كلما توعد عليه توعداً شديداً في الكتاب و السنه و قيل ما نهى الله عنه في سورة النساء من أوله إلى قوله تعالى إِنْ تَجْتَبُوا كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ (١) الآيه.

و قال قوم الكبائر سبع الشرك بالله و قتل النفس التي حرم الله و قذف المحصنه و أكل مال اليتيم و الزنا و الفرار من الزحف و عقوق الوالدين و قيل إنها تسع بزياده السحر و الإلحاد في بيت الله أي الظلم فيه و زاد عليه في بعض الروايات للعامه أكل الربا و عن علي عليه السلام زياده على ذلك شرب الخمر و السرقة.

و زاد بعضهم على السبعه السابقه ثلاث عشره أخرى اللواط و السحر و الربا و الغيبه و اليمين الغموس و شهاده الزور و شرب الخمر و استحلال الكعبه و السرقة و نكث الصفقه و التعرب بعد الهجره و اليأس من روح الله و الأمن من مكر الله.

و قد يزداد أربع عشره أخرى أكل الميتة و لحم الخنزير و ما أهل لغير الله به من غير ضروره و السحت و القمار و البخس في الكيل و الوزن و معونه الظالمين و حبس الحقوق من غير عسر و الإسراف و التبذير و الخيانه و الاشتغال بالملاهي و الإصرار على الذنوب.

و قد يعد منها أشياء أخر كالقياده و الدياثة و الغصب و النميمه و قطيعه الرحم و تأخير الصلاه عن وقتها و الكذب خصوصاً على رسول الله صلى الله عليه و آله و ضرب المسلم بغير حق و كتمان الشهاده و السعايه إلى الظالمين و منع الزكاه المفروضه و تأخير الحج عن عام الوجوب و الظهار و المحاربه و قطع الطريق.

ص: ٢٥

١ - ١. النساء: ٣١، و قد مر البحث عن الآيه مستوفى في ج ٧٩ ص ١٠ - ١١، و شطر منه في ص ٢ و ٣ من المجلد المذكور، راجعه.

و المعروف بين أصحابنا القول الأول من هذه الأقوال و هو الصحيح و يدل عليه أخبار كثيره

وَ أَمَّا أَخْبَارُنَا فِي رِوَايَةِ يُوْنُسَ (١) عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ سَمِعْتُهُ يَقُولُ: الْكِبَائِرُ سَبْعٌ قَتْلُ الْمُؤْمِنِ مُتَعَمِّدًا وَ قَذْفُ الْمُحْصَنَةِ وَ الْفِرَارُ مِنَ الرَّحْفِ وَ التَّعَرُّبُ بَعْدَ الْهَجْرَةِ وَ أَكْلُ مَالِ الْيَتِيمِ ظُلْمًا وَ أَكْلُ الرِّبَا بَعْدَ الْبَيْتِهِ وَ كُلُّ مَا أَوْجَبَ اللَّهُ عَزَّ وَ جَلَّ عَلَيْهَا النَّارَ وَ قَالَ إِنَّ أَكْبَرَ الْكِبَائِرِ الشُّرْكَ بِاللَّهِ.

وَ فِي حَسَنِهِ (٢)

عُبَيْدُ بْنُ زُرَّارَةَ: الْكُفْرُ بِاللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ وَ قَتْلُ النَّفْسِ وَ الْعُقُوقُ وَ أَكْلُ الرِّبَا بَعْدَ الْبَيْتِهِ وَ أَكْلُ مَالِ الْيَتِيمِ ظُلْمًا وَ الْفِرَارُ مِنَ الرَّحْفِ وَ التَّعَرُّبُ بَعْدَ الْهَجْرَةِ وَ قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ تَزُكُّ الصَّلَاةُ دَاخِلًا فِي الْكُفْرِ.

وَ فِي رِوَايَةِ مَشْعَدَةَ بْنِ صَدَقَةَ (٣)

عَنْ الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: الْقُنُوطُ مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ وَ الْإِيَّاسُ مِنْ رُوحِ اللَّهِ وَ الْأَمْنُ مِنْ مَكْرِ اللَّهِ وَ قَتْلُ النَّفْسِ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ وَ الْعُقُوقُ وَ أَكْلُ مَالِ الْيَتِيمِ وَ الرِّبَا وَ التَّعَرُّبُ بَعْدَ الْهَجْرَةِ وَ قَذْفُ الْمُحْصَنَةِ وَ الْفِرَارُ مِنَ الرَّحْفِ.

وَ فِي الْحَسَنِ بِلِ الصَّحِيحِ (٤)

عَنْ عَبْدِ الْعَظِيمِ الْحَسَنِ بْنِ عَنِ أَبِي جَعْفَرِ الثَّانِي عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ: أَنَّ الصَّادِقَ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ لِعَمْرٍو بْنِ عُبَيْدٍ أَكْبَرُ الْكِبَائِرِ الْإِشْرَاكُ بِاللَّهِ ثُمَّ الْإِيَّاسُ مِنْ رُوحِ اللَّهِ ثُمَّ الْأَمَانُ مِنْ مَكْرِ اللَّهِ وَ الْعُقُوقُ الْوَالِدِينَ وَ قَتْلُ النَّفْسِ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَ قَذْفُ الْمُحْصَنَةِ وَ أَكْلُ مَالِ الْيَتِيمِ وَ الْفِرَارُ مِنَ الرَّحْفِ وَ أَكْلُ الرِّبَا وَ السَّحْرُ وَ الزُّنَا وَ الْيَمِينُ الْغُمُوسُ وَ الْغُلُولُ وَ مَنَعُ الرِّكَاهِ الْمَفْرُوضَةِ وَ شَهَادَةُ الزُّورِ وَ كِتْمَانُ الشَّهَادَةِ وَ تَزُكُّ الصَّلَاةُ مُتَعَمِّدًا أَوْ شَيْءٌ مِمَّا فَرَضَ اللَّهُ وَ نَقَضَ الْعَهْدَ وَ قَطِيعَةَ الرَّحِمِ.

ص: ٢٦

١-١. الكافي ج ٢ ص ٢٧٧.

٢-٢. الكافي ج ٢ ص ٢٧٨.

٣-٣. الكافي ج ٢ ص ٢٨٠.

٤-٤. الكافي ج ٢ ص ٢٨٥، و تراه في العيون ج ١ ص ٢٨٥، علل الشرائع ج ٢ ص ٧٨، و رواه الصدوق في الفقيه أيضا ج ٣ ص

وَرَوَى الصَّدُوقُ (١) بِسَنَدِهِ الْمُعْتَبَرِ عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ: فِيمَا كَتَبَ الرُّضَا عَلَيْهِ السَّلَامُ لِلْمَأْمُونِ الْكَبَائِرُ هِيَ قَتْلُ النَّفْسِ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ وَالزَّانَا وَالسَّرْفَةَ وَشُرْبُ الْخَمْرِ وَعُقُوقُ الْوَالِدَيْنِ وَالْفِرَارُ مِنَ الرَّحْفِ وَأَكْلُ مَيْالِ الْيَتِيمِ ظُلْمًا وَأَكْلُ الْمَيْتَةِ وَالِدَمِّ وَلَحْمِ الْخَنْزِيرِ وَمَا أَهْلًا لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ مِنْ غَيْرِ ضَرُورَةٍ وَأَكْلُ الرِّبَا بَعِيدِ الْبَيْتِ وَالسُّحْتِ وَالْمَيْسِرَ وَهُوَ الْقِمَارُ وَالْبُخْسُ فِي الْمَكِّيَالِ وَالْمِيزَانَ وَقَذْفُ الْمُحْصَنَاتِ وَاللَّوْاطِ وَشَهَادَةُ الزُّورِ وَالْيَأْسُ مِنْ رَوْحِ اللَّهِ وَالْأَمْنُ مِنْ مَكْرِ اللَّهِ وَالْقُنُوطُ مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ وَمَعُونَةُ الظَّالِمِينَ وَالرُّكُونُ إِلَيْهِمْ وَالْيَمِينُ الْعَمِيوسُ وَحَبْسُ الْحُقُوقِ مِنْ غَيْرِ عُسْرٍ وَالْكَذِبُ وَالْكَبِيرُ وَالْإِسْرَافُ وَالنَّبَذِيرُ وَالْخِيَانَةُ وَالِاسْتِخْفَافُ بِالْحَجِّ وَالْمُحَارَبَةُ لِأَوْلِيَاءِ اللَّهِ وَالِاسْتِغَالُ بِالْمَلَاهِي وَالِإِضْرَارُ عَلَى الذُّنُوبِ.

وَرَوَى: مِنْهُ (٢)

بِإِسْنَادِهِ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنِ الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَزَادَ فِي أَوَّلِهِ الشُّرْكَ بِاللَّهِ ثُمَّ تَرَكَ مُعَاوَنَةَ الْمَظْلُومِينَ وَقَالَ فِي آخِرِهِ وَالْمَلَاهِي الَّتِي تَصُدُّ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى مَكْرُوهَةٌ كَالْغِنَاءِ وَضَرْبِ الْأَوْتَارِ.

ثم قال الصدوق رحمه الله الكبائر هي سبع وبعدها فكل ذنب كبير بالإضافة إلى ما هو أصغر منه و صغير بالإضافة إلى ما هو أكبر منه (٣)

و هذا معنى ما ذكره الصادق عليه السلام في هذا الحديث من ذكر الكبائر الزائده على السبع و لا قوه إلا بالله انتهى.

و يدل على أن الصدوق إنما يقول بالسبع في الكبائر.

وَرَوَى أَيْضًا فِي الصَّحِيحِ (٤)

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: وَجَدْنَا فِي كِتَابِ عَلِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ

ص: ٢٧

١-١. عيون الأخبار ج ٢ ص ١٢٧.

٢-٢. الخصال: ج ٢ ص ١٥٥.

٣-٣. لكنه لا يصح على ذلك قوله تعالى «إِنْ تَجْتَبُوا كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ» فان صريح الآيه أن الكبائر في مقابله الصغائر، لا أنه يصدق على كل معصيه بالإضافة أنها صغيره باعتبار و كبيره باعتبار.

٤-٤. تراه في الخصال ج ١ ص ١٣١، علل الشرائع ج ٢ ص ١٦٠.

أَنَّ الْكِبَائِرَ خَمْسُ الشُّرُكِ بِاللَّهِ وَ عُقُوقُ الْوَالِدَيْنِ وَ أَكْلُ الرِّبَا بَعْدَ الْبَيْتِهِ وَ الْفِرَارُ مِنَ الرَّحْفِ وَ التَّعَرُّبُ بَعْدَ الْهَجْرِهِ.

وَ فِي رِوَايَةٍ مُعْتَبَرَةٍ (١)

أُخْرَى عَنْ عَبْدِ بْنِ زُرَّارَةَ عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: أَنَّهَا أَكْلُ مَالِ الْيَتِيمِ وَ الْفِرَارُ مِنَ الرَّحْفِ وَ أَكْلُ الرِّبَا وَ رَمَى الْمُحْصَنَاتِ وَ قَتْلُ الْمُؤْمِنِ مُتَعَمِّدًا.

وَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ كَثِيرٍ (٢)

عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: أَنَّهَا سَبْعُ الشُّرُكِ وَ قَتْلُ النَّفْسِ وَ أَكْلُ مَالِ الْيَتِيمِ وَ عُقُوقُ الْوَالِدَيْنِ وَ قَذْفُ الْمُحْصَنَاتِ وَ الْفِرَارُ مِنَ الرَّحْفِ وَ إِنْكَارُ حَقِّ أَهْلِ الْبَيْتِ.

وَ رَوَى الْعِيَّاشِيُّ (٣)

يَا سَيِّدِي نَادِهِ عَنْ مُيَسَّرٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: كُنْتُ أَنَا وَ عَلْقَمَةُ الْحَضْرَمِيُّ وَ أَبُو حَسَّانَ الْعِجْلِيُّ وَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَجَلَانَ نَتَنظَرُ أَبَا جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَخَرَجَ عَلَيْنَا فَقَالَ مَرْحَبًا وَ أَهْلًا وَ اللَّهُ إِنِّي لَأُحِبُّ رِيحَكُمْ وَ أَرْوَاحَكُمْ وَ أَنْتُمْ لَعَلَى دِينِ اللَّهِ فَقَالَ عَلْقَمَةُ فَمَنْ كَانَ عَلَى دِينِ اللَّهِ تَشْهَدُ أَنَّهُ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ قَالَ فَمَكَثَ هُنَيْئَةً ثُمَّ قَالَ تَوَرُّوا أَنْفُسِكُمْ فَإِنْ لَمْ تَكُونُوا قَرَفْتُمْ الْكِبَائِرَ فَأَنَا أَشْهَدُ قُلْنَا وَ مَا الْكِبَائِرُ قَالَ هِيَ فِي كِتَابِ اللَّهِ عَلَى سَبْعٍ قُلْنَا فَعِيدَهَا عَلَيْنَا جَعَلْنَا فِدَاكَ قَالَ الشُّرُكُ بِاللَّهِ الْعَظِيمِ وَ أَكْلُ مَالِ الْيَتِيمِ وَ أَكْلُ الرِّبَا بَعْدَ الْبَيْتِهِ وَ عُقُوقُ الْوَالِدَيْنِ وَ الْفِرَارُ مِنَ الرَّحْفِ وَ قَتْلُ الْمُؤْمِنِ وَ قَذْفُ الْمُحْصَنَاتِ قُلْنَا مَا مِنَّا أَحَدٌ أَصَابَ مِنْ هَذِهِ شَيْئًا قَالَ فَأَنْتُمْ إِذَا.

وَ رَوَى الشَّيْخُ جَعْفَرُ بْنُ أَحْمَدَ الْقُمِّيُّ فِي كِتَابِ الْغَايَاتِ (٤) يَا سَيِّدِي نَادِهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: قُلْتُ جَعَلْتُ فِدَاكَ مَا لَنَا نَشْهَدُ عَلَى مَنْ خَالَفَنَا بِالْكَفْرِ وَ بِالنَّارِ وَ لَا نَشْهَدُ عَلَى أَنْفُسِنَا وَ لَا عَلَى أَصْحَابِنَا أَنَّهُمْ فِي الْجَنَّةِ فَقَالَ مِنْ ضَعْفِكُمْ إِذَا لَمْ يَكُنْ

ص: ٢٨

١- ١. ثواب الأعمال ص ٢٠٩، علل الشرائع ج ٢ ص ١٦١، الخصال ج ١ ص ١٣١.

٢- ٢. علل الشرائع ج ٢ ص ٧٩ و ١٦٠ بإسناد آخر، الخصال ج ٢ ص ١٤، و رواه في الفقيه ج ٣ ص ٣٦٦.

٣- ٣. تفسير العياشي ج ١ ص ٢٣٧.

٤- ٤. و رواه الصدوق في الخصال ج ٢ ص ٤١.

فِيكُمْ شَيْءٌ مِّنَ الْكِبَائِرِ فَاشْهَدُوا أَنْتُمْ فِي الْجَنَّةِ قُلْتُمْ أَيُّ شَيْءٍ الْكِبَائِرُ فَقَالَ أَكْبَرُ الْكِبَائِرِ الشُّرْكُ وَ عُقُوقُ الْوَالِدَيْنِ وَ التَّعَرُّبُ بَعْدَ
الْهَجْرَةِ وَ قَذْفُ الْمُحْصَنَةِ وَ الْفِرَارُ مِنَ الرَّحْفِ وَ أَكْلُ مَالِ الْيَتِيمِ ظُلْمًا وَ الرِّبَا بَعْدَ بَيِّنَتِهِ وَ قَتْلُ الْمُؤْمِنِ فَقُلْتُمْ الزَّنا وَ السَّرِقَةُ قَالَ لَيْسَ
مِنْ ذَلِكَ.

و قد وقع فى الأخبار فى خصوص بعض أنها كبائر كالغناء و الحيف فى الوصية و الكذب على الله و رسوله و الأئمة عليهم
السلام و معونه الظالمين و غيرها.

و اختلف أيضا فى معنى الإصرار على الصغائر فقليل هو الإكثار منها سواء كان من نوع واحد أو من أنواع مختلفه و قيل المداومه
على نوع واحد منها و نقل بعضهم قولاً بأن المراد به عدم التوبه و هو ضعيف.

و قسم بعض علمائنا الإصرار إلى فعلى و حكمى فالفعلى هو الدوام على نوع واحد منها بلا توبه أو الإكثار من جنسها بلا توبه و
الحكمى هو العزم على فعل تلك الصغيره بعد الفراغ منها.

و هذا مما ارتضاه جماعه من المتأخرين و النص خال عن بيان ذلك لكن الأنسب بالمعنى اللغوى المداومه على نوع واحد منها
و العزم على المعاوده إليها قال الجوهرى أصررت على الشىء أى أقمت و دمت و قال فى النهايه أصر على الشىء أى يصر إصرارا
إذا لزمه و داومه و ثبت عليه و فى القاموس أصر على الأمر لزم و أما الإكثار من الذنوب و إن لم يكن من نوع واحد بحيث
يكون ارتكابه للذنوب أكثر من اجتنابه عنه إذا عن له من غير توبه فالظاهر أنه قادح فى العدالة بلا خلاف فى ذلك بينهم.

و فى كون العزم على الفعل بعد الفراغ منه قادحا فيه محل إشكال لكن روى الكُتَيْبِيُّ (١)

عَنْ جَابِرٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ: فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ وَ لَمْ يُصَيِّرُوا عَلَى مَا فَعَلُوا وَ هُمْ يَعْلَمُونَ (٢) قَالَ الْإِصْرَارُ أَنْ يُذْنَبَ
الذَّنْبُ وَ لَا يَسْتَغْفَرَ وَ لَا يُحَدِّثَ نَفْسَهُ

ص: ٢٩

١-١. الكافي ج ٢ ص ٢٨٨.

٢-٢. آل عمران: ١٣٥.

و الحديث المشهور لا صغيره مع الإصرار و لا كبيره مع الاستغفار يومئ إلى أن الإصرار يحصل بعدم الاستغفار بقريته المقابله و فى العرف يقال فلان مصر على هذا الأمر إذا كان عازما على العود إليه فالقول بكون العزم داخلا فى الإصرار لا يخلو من قوه.

و المشهور لا سيما بين المتأخرين اعتبار المروه فى الإمامه و الشهاده و لا شاهد له من جهه النصوص و فى ضبط معناها عبارات لهم متقاربه المعنى و حاصلها مجانبه ما يؤذن بخسه النفس و دناءه الهمه من المباحات و المكروهات و صغائر المحرمات التى لا تبلغ حد الإصرار كالأكل فى الأسواق و المجامع فى أكثر البلاد و البول فى الشوارع المسلوكه و كشف الرأس فى المجامع و تقبيل أمته و زوجته فى المحاضر و لبس الفقيه لباس الجندى و الإكثار من المضحكات و المضايقه فى اليسير التى لا تناسب حاله و يختلف ذلك بحسب اختلاف الأشخاص و الأعصار و الأمصار و العادات المختلفه.

و الحق أن ما لم يخالف ذلك الشرع و لم يرد فيه نهى لا- يقدر فى العداله و لا دليل عليه و ليس فى الأخبار منه أثر بل ورد خلافه فى أخبار كثيره و من كان أشرف من رسول الله صلى الله عليه و آله و كان يركب الحمار العارى و يردف خلفه و يأكل ماشيا إلى الصلاه كما روى و كأنهم اقتفوا فى ذلك أثر العامه فإنها مذكوره فى كتبهم و لذا لم يذكر المحقق رحمه الله ذلك فى معناها و أعرض منه كثير من القداماء و المتأخرين.

و لا يعتبر فى العداله الإتيان بالمندوبات إلا أن يبلغ تركها حدا يؤذن بقله المبالاه بالدين كترك المندوبات أجمع قال الشهيد الثانى و لو اعتاد ترك صنف منها كالجماعه و النوافل و نحو ذلك فكترك الجميع لاشتراكها فى العله المقتضيه لذلك نعم لو تركها أحيانا لم يضر.

و إذا زالت العداله بارتكاب ما يقدر فيها فتعود بالتوبه بغير خلاف ظاهرا و كذلك من حد فى معصيه ثم تاب رجعت عدالته و قبلت شهادته و نقل بعض أصحاب إجماع

الفرقة على ذلك و لعل الأشهر أنه لا يكفى فى ذلك مجرد إظهار التوبه بل لا بد من الاختبار مده يغلب معه الظن بأنه صادق فى توبته.

و من الأصحاب من اعتبر إصلاح العمل و أنه يكفى فى ذلك عمل صالح و لو تسيح أو ذكر و منهم من اكتفى فى ذلك بتكرار إظهار التوبه و الندم.

و ذهب الشيخ فى موضع من المبسوط إلى الاكتفاء فى قبول الشهاده بإظهار التوبه عقيب قول الحاكم له تب أقبل شهادتك لصدق التوبه المقتضى لعود العدالة

وَ لَا يَخْلُو مِنْ قُوِّهِ لِمَا رَوَاهُ الشَّيْخُ فِي الصَّحِيحِ (١) عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الْمَحْدُودِ إِنْ تَابَ أَ تَقْبَلُ شَهَادَتَهُ فَقَالَ إِذَا تَابَ وَ تَوْبَتُهُ أَنْ يَرْجِعَ فِيمَا قَالَ وَ يُكَذِّبَ نَفْسَهُ عِنْدَ الْإِمَامِ وَ عِنْدَ الْمُسْلِمِينَ فَإِذَا فَعَلَ فَإِنَّ عَلَى الْإِمَامِ أَنْ يَقْبَلَ شَهَادَتَهُ بَعْدَ ذَلِكَ.

وَ بَسَيْدٍ مُعْتَبِرٍ عَنْ أَبِي الصَّبَّاحِ (٢) الْكِنَانِيِّ قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الْقَازِفِ بَعِيدَ مَا يَقَامُ عَلَيْهِ الْحَيْدُ مَا تَوْبَتُهُ قَالَ يُكَذِّبُ نَفْسَهُ قُلْتُ أَرَأَيْتَ إِنْ أَكْذَبَ نَفْسَهُ وَ تَابَ أَ تَقْبَلُ شَهَادَتَهُ قَالَ نَعَمْ وَ نَحْوُهُ رَوَى عَنْ يُونُسَ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ - عَنْ أَحَدِهِمَا عَلَيْهِمَا السَّلَامُ.

وَ بِإِسْنَادِهِ عَنِ السَّكُونِيِّ (٣)

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: أَنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ شَهِدَ عِنْدَهُ رَجُلٌ وَ قَدْ قَطَعَتْ يَدُهُ وَ رِجْلُهُ نَهَارَهُ فَأَجَازَ شَهَادَتَهُ وَ قَدْ تَابَ وَ عُرِفَتْ تَوْبَتُهُ.

وَ عَنِ الْقَاسِمِ (٤)

بِإِسْنَادِهِ قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الرَّجُلِ يَقْدِفُ الرَّجُلَ فَيَجْلِدُ حِدًّا ثُمَّ يَتُوبُ وَ لَا يُعْلَمُ مِنْهُ إِلَّا خَيْرٌ أَ تَجُوزُ شَهَادَتُهُ فَقَالَ نَعَمْ مَا يُقَالُ عِنْدَكُمْ قُلْتُ يَقُولُونَ تَوْبَتُهُ فِيمَا بَيْنَهُ وَ بَيْنَ اللَّهِ لَا تَقْبَلُ شَهَادَتَهُ أَبَدًا قَالَ بِنُسْ مَا قَالُوا كَانَ أَبِي عَلَيْهِ السَّلَامُ يَقُولُ إِذَا تَابَ وَ لَمْ يُعْلَمَ مِنْهُ إِلَّا خَيْرٌ جَازَتْ شَهَادَتُهُ.

وَ فِي الْمَوْتَقِيِّ (٥)

عَنْ سَمَاعَةَ بْنِ مِهْرَانَ قَالَ قَالَ: إِنَّ شُهُودَ الزُّورِ يُجْلَدُونَ جُلْدًا لَيْسَ لَهُ وَقْتُ وَ ذَلِكَ إِلَى الْإِمَامِ وَ يُطَافُ بِهِمْ حَتَّى يَعْرِفَهُمُ النَّاسُ وَ أَمَّا (٦)

قَوْلُ اللَّهِ

- ١-١. التهذيب ج ٦ ص ٢٤٥ ط نجف، الكافي ج ٧ ص ٣٩٧.
- ٢-٢. التهذيب ج ٦ ص ٢٤٥ ط نجف، الكافي ج ٧ ص ٣٩٧.
- ٣-٣. التهذيب ج ٦ ص ٢٤٥ ط نجف، الكافي ج ٧ ص ٣٩٧.
- ٤-٤. التهذيب ج ٦ ص ٢٤٦ ط نجف.
- ٥-٥. التهذيب ج ١٠ ص ١٤٤ ط نجف، الكافي ج ٧ ص ٢٤١.
- ٦-٦. وهذا ظ.

عَزَّ وَجَلَّ - وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا... إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا(١) قُلْتُ كَيْفَ تُعْرَفُ تَوْبَتُهُ قَالَ يُكْذِبُ نَفْسَهُ حِينَ يُضْرَبُ وَ يَسْتَتَغْفِرُ رَبَّهُ فَإِذَا فَعَلَ ذَلِكَ فَقَدْ ظَهَرَ تَوْبَتُهُ وَ مِثْلُهُ كَثِيرٌ.

ثم اعلم أن المتأخرين من علمائنا اعتبروا في العدالة الملكة و هي صفة راسخة في النفس تبعث على ملازمه التقوى و المروءة و لم أجد لها في النصوص و لا في كلام من تقدم على العلامة من علمائنا و لا وجه لاعتبارها.

بقي الكلام في أن المعتبر في العدالة المشروطة في إمام الجماعة و الشاهد هل هو الظن الغالب بحصول العدالة المستند إلى البحث و التفتيش أم يكفي في ذلك ظهور الإيمان و عدم ظهور ما يقدر في العدالة. المشهور بين المتأخرين الأول و جوز بعض الأصحاب التعويل فيها على حسن الظاهر و قال ابن الجنيد كل المسلمين على العدالة إلى أن يظهر خلافها و ذهب الشيخ في

الخلاف و ابن الجنيد و المفيد في كتاب الأشراف إلى أنه يكفي في قبول الشهادة ظاهر الإسلام مع عدم ظهور ما يقدر في العدالة و مال إليه في المبسوط و هو ظاهر الاستبصار بل ادعى في الخلاف الإجماع و الأخبار.

و قال البحث عن عدالة الشهود ما كان في أيام النبي صلى الله عليه و آله و لا أيام الصحابة و لا أيام التابعين إنما شىء أحدثه شريك بن عبد الله القاضي و لو كان شرطاً لما أجمع أهل الأمصار على تركه و الظاهر عدم القائل بالفصل في باب الإمامة و الشهادة فما يدل على الحال في أحدهما يدل على الحال في الآخر و القول الأخير أقوى لأخبار كثيرة دلت عليه.

فَقَدْ رَوَى عَنِ الرَّضَا عَلَيْهِ السَّلَامُ (٢) بِسَنَدٍ صَحِيحٍ: كُلُّ مَنْ وُلِدَ عَلَى الْفِطْرَةِ وَ عُرِفَ بِالصَّلَاحِ فِي نَفْسِهِ جَازَتْ شَهَادَتُهُ.

وَ رَوَى الشَّيْخُ (٣) عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِسَنَدٍ مُعْتَبَرٍ أَنَّهُ قَالَ: خَمْسَةٌ أَشْيَاءُ يَجِبُ

ص: ٣٢

١- ١. النور: ٤.

٢- ٢. الفقيه ج ٣ ص ٢٨، التهذيب ج ٦ ص ٢٨٣ ط نجف.

٣- ٣. الفقيه ج ٣ ص ٢٨، التهذيب ج ٦ ص ٢٨٣ ط نجف.

عَلَى النَّاسِ الْأَخَذُ بِظَاهِرِ الْحُكْمِ الْوَلَايَاتِ وَ التَّنَاقُحِ وَ الْمَوَارِيثِ وَ الدَّبَائِحِ وَ الشَّهَادَاتِ فَإِذَا كَانَ ظَاهِرُهُ ظَاهِرًا مَأْمُونًا جَازَتْ شَهَادَتُهُ وَ لَا يُسْأَلُ عَنْ بَاطِنِهِ.

و رواه الصدوق بسند آخر فى الخصال (١)

وَ رَوَى الشَّيْخُ وَ الصَّدُوقُ: أَنَّهُ سِئِلَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ قَوْمٍ خَرَجُوا مِنْ خُرَاسَانَ أَوْ بَعْضِ الْجِبَالِ وَ كَانَ يُؤْمِنُهُمْ رَجُلٌ فَلَمَّا صَارُوا إِلَى الْكُوفَةِ عَلِمُوا أَنَّهُ يَهُودِيٌّ قَالَ لَا يُعِيدُونَ (٢).

وَ رَوَى الشَّيْخُ (٣)

عَنْ عَبْدِ الرَّحِيمِ الْقَصِيرِ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَقُولُ: إِذَا كَانَ الرَّجُلُ لَا تَعْرِفُهُ يَوْمَ النَّاسِ يَفْرَأُ الْقُرْآنَ فَلَا تَقْرَأْ خَلْفَهُ وَ اعْتَدَّ بِصَلَاتِهِ.

و قد ورد فى أخبار كثيره إذا عرض للإمام عارض أخذ بيد رجل من القوم فيقدمه و من تأمل فى عادته الأعصار السابقه فى مواظبتهم على الجماعات و ترغيب الشارع فى ذلك و إشهادهم على البيوع و الإجازات و سائر المعاملات و سنن الحكام فى قبول الشهادات و الأمراء الذين عينهم النبى صلى الله عليه و آله و أمير المؤمنين و الحسن عليهما السلام لذلك و لما هو أعظم منه لا ينبغي أن يرتاب فى فسحة الأمر فى العدالة فى المقامين.

و لو كان التضييق الذى بنوا عليه الأمر فى تلك الأعصار و جعلوا العدالة تلو العصمه حقا لما كان يكاد يوجد فى البلاد العظيمة رجالا ينصف بها و لو وجد فرضا كيف يتحملان جميع عقود المسلمين و طلاقهم و نكاحهم و إمامتهم فيلزم تعطل السنن و الأحكام و صار ذلك سببا لتشكيك الشيطان أكثر الخلق فى هذه الأزمنه و صيرهم بذلك محرومين عن فضائل الجمعه و الجماعة وفقنا الله و سائر المؤمنين لما يحب و يرضى و أعاذنا و إياهم من متابعه أهل الهوى.

قال الشهيد الثانى رحمه الله و هذا القول و إن كان أبين دليلا- و أكثر روايه و حال السلف تشهد به و بدونه لا- يكاد ينتظم الأحكام للحكام خصوصا فى المدن الكبار

ص: ٣٣

١-١. الخصال ج ١ ص ١٥٠.

٢-٢. راجع التهذيب ج ١ ص ٢٥٧ ط حجر، ج ٣ ص ٤٠ ط نجف، الفقيه ج ١ ص ٢٦٣، و رواه الكلينى فى الكافى ج ٣ ص ٣٧٨.

٣-٣. التهذيب ج ٣ ص ٣٣١.

و القاضى من المتقدمين يستند إليها لكن المشهور الآن بل المذهب خلافه.

و قال سبطه السيد قدس سره فى المدارك قد نقل جمع من الأصحاب الإجماع على أن العدالة شرط فى الإمام و إن اكتفى بعضهم فى تحقيقها بحسن الظاهر أو عدم معلوميه الفسق ثم ذكر بعض الروايات التى استدلت بها القوم ثم قال و هذه الأخبار لا تخلو من ضعف فى سند أو قصور فى دلالة و الاستفادة من إطلاق كثير من الروايات و خصوص بعضها الاكتفاء فى ذلك بحسن الظاهر و المعرفه بفقهِ الصلاه بل المنقول من فعل السلف الاكتفاء بما دون ذلك إلا أن المصير إلى ما ذكره الأصحاب أحوط انتهى.

و الذى يظهر لى من الأخبار أن المعتبر فى الشهاده عدم معلوميه الفسق و حسن الظاهر و فى الصلاه مع ذلك المواظبه على الجمعه و الجماعه و عدم الإخلال بذلك بغير عذر و لو ظهر فسق نادرا و علم من ظواهر أحواله التأثر و التألم و الندامه فهذا يكفى فى عدم الحكم بفسقه و لو علم منه عدم المبالاه أو التجاهر و التظاهر فهذا قاذح لعدالته.

و لنذكر زائدا على ما تقدم بعض ما يدل على ذلك

فَمِنْهَا مَا رَوَاهُ الصَّدُوقُ (١)

عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ قُتَيْبَةَ عَنْ حَمِيدَانَ بْنِ سُلَيْمَانَ عَنْ نُوحِ بْنِ شَعْبَانَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ عَنْ صَالِحِ بْنِ عُقْبَةَ عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ مُحَمَّدٍ قَالَ قَالَ الصَّادِقُ جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ: وَقَدْ قُلْتُ لَهُ يَا ابْنَ رَسُولِ اللَّهِ أَخْبِرْنِي عَمَّنْ تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ وَ مَنْ لَا تُقْبَلُ فَقَالَ يَا عَلْقَمَةُ كُلُّ مَنْ كَانَ عَلَى فِطْرَةِ الْإِسْلَامِ جَازَتْ شَهَادَتُهُ قَالَ فَقُلْتُ لَهُ تُقْبَلُ شَهَادَةُ مُقْتَرِفِ الذُّنُوبِ فَقَالَ يَا عَلْقَمَةُ لَوْ لَمْ تُقْبَلْ شَهَادَةُ الْمُقْتَرِفِينَ لِلذُّنُوبِ لَمَا قُبِلَتْ إِلَّا شَهَادَاتُ الْأَنْبِيَاءِ وَ الْأَوْصِيَاءِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ لِأَنَّهُمْ هُمْ الْمَعْصُومُونَ دُونَ سَائِرِ الْخَلْقِ فَمَنْ لَمْ تَرَهُ بِعَيْنِكَ يَزْتَكِبُ أَوْ لَمْ يَشْهَدْ عَلَيْهِ بِذَلِكَ شَاهِدَانِ فَهُوَ مِنْ أَهْلِ الْعَدَالَةِ وَ السَّتْرِ وَ شَهَادَتُهُ مَقْبُولَةٌ وَ إِنْ كَانَ فِي نَفْسِهِ مُذْنِبًا

ص: ٣٤

وَمِنْ اغْتَابَهُ بِمَا فِيهِ فَهُوَ خَارِجٌ عَنْ وَلَايَةِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ دَاخِلٌ فِي وَلَايَةِ الشَّيْطَانِ.

وَلَقَدْ حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ أَبِيهِ عَنْ آبَائِهِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ قَالَ: مَنْ اغْتَابَ مُؤْمِنًا بِمَا فِيهِ لَمْ يَجْمَعْ اللَّهُ بَيْنَهُمَا فِي الْجَنَّةِ أَبَدًا وَمَنْ اغْتَابَ مُؤْمِنًا بِمَا لَيْسَ فِيهِ انْقَطَعَتِ الْعِصْمَةُ بَيْنَهُمَا وَكَانَ الْمُغْتَابُ فِي النَّارِ خَالِدًا فِيهَا وَبُئْسَ الْمَصِيرُ إِلَى آخِرِ مَا مَرَّ فِي كِتَابِ الْإِيمَانِ وَالْكَفْرِ (١).

وَرُوي فِي الْخِصَالِ وَالْعَيْونِ (٢).

بِأَسَانِيدَ عَنِ الرِّضَا عَنْ آيَاتِهِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: مَنْ عَامَلَ النَّاسَ فَلَمْ يَظْلِمُهُمْ وَحَدَّثَهُمْ فَلَمْ يَكْذِبْهُمْ وَوَعَدَهُمْ فَلَمْ يُخْلِفْهُمْ فَهُوَ مِمَّنْ كَمَلَتْ مُرُوتُهُ وَظَهَرَتْ عَدَالَتُهُ وَوَجِبَتْ أُخُوَّتُهُ وَحُرِّمَتْ غَيْبَتُهُ وَرُوي نَحْوَهُ (٣).

بِسَنَدٍ مُعْتَبَرٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ.

وَرُوي فِي الْمَجَالِسِ (٤).

بِسَنَدِهِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ زِيَادٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: مَنْ صَلَّى خَمْسَ صَلَوَاتٍ فِي الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ فِي جَمَاعَةٍ فَظُنُّوا بِهِ خَيْرًا وَأَجِيزُوا شَهَادَتَهُ.

وَفِيهِ أَيْضًا (٥).

عَنْ هَارُونَ بْنِ الْجَهْمِ عَنِ الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: إِذَا جَاهَرَ الْفَاسِقُ بِفِسْقِهِ فَلَا حُزْمَةَ لَهُ وَلَا غِيْبَةَ.

وَرُوي الْجَمِيْرِيُّ (٦).

فِي قُرْبِ الْإِسْنَادِ عَنِ الصَّادِقِ عَنْ أَبِيهِ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ قَالَ: ثَلَاثَةٌ لَيْسَ لَهُمْ حُزْمَةٌ وَعَدَّ مِنْهُمْ الْفَاسِقَ الْمُعْلِنَ الْفِسْقِ.

ص: ٣٥

١-١. راجع ج ٧٠ ص ٢-٤.

٢-٢. الخصال ج ١ ص ٩٧، عيون الأخبار ج ٢ ص ٣٠، و تراه في صحيفه الرضا عليه الصلاه و السلام: ٧.

٣-٣. الخصال ج ١ ص ٩٨.

٤-٤. أمالي الصدوق ص ٢٠٤.

٥-٥. أمالي الصدوق: ص ٢٤.

٦-٦. قرب الإسناد: ٨٢ ط حجر ص ١٠٧ ط نجف.

وَ فِي كِتَابِ الْإِخْتِصَاصِ (١) عَنِ الرَّضَا عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: مَنْ أَلْقَى جَلْبَابَ الْحَيَاءِ فَلَا غَيْبَةَ لَهُ.

وَ رَوَى الشَّيْخُ (٢)

فِي الْحَسَنِ عَنِ الْبَزْطِيِّ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ لَهُ: جُعِلَتْ فِدَاكَ كَيْفَ طَلَّقُ السُّنَّةَ قَالَ يُطَلِّقُهَا إِذَا طَهَّرْتُ مِنْ حَيْضِهَا قَبِيلَ أَنْ يَغْشَاهَا بِشَاهِدَيْنِ عَدْلَيْنِ كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى فِي كِتَابِهِ ثُمَّ قَالَ فِي آخِرِ الرَّوَايَةِ مَنْ وُلِدَ عَلَى الْفِطْرَةِ أُجِيزَتْ شَهَادَتُهُ عَلَى الطَّلَاقِ بَعْدَ أَنْ يُعْرَفَ مِنْهُ خَيْرٌ.

وَ رَوَى الصَّدُوقُ فِي الصَّحِيحِ (٣)

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُغِيرَةِ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الرَّضَا عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: مَنْ وُلِدَ عَلَى الْفِطْرَةِ وَ عُرِفَ بِالصَّلَاحِ فِي نَفْسِهِ جَازَتْ شَهَادَتُهُ.

وَ رَوَى (٤) عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ أَنَّهُ قَالَ: مَنْ صَلَّى الصَّلَوَاتِ الْخَمْسَ جَمَاعَةً فَظُنُّوا بِهِ كُلَّ خَيْرٍ.

وَ رَوَى الْكَلْبِيُّ (٥)

بِإِسْمِ نَادِيهِ عَنْ يُونُسَ بْنِ يَعْقُوبَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ سَمِعْتُهُ يَقُولُ: مَنْ أذْنَبَ ذَنْبًا فَعَلِمَ أَنَّ اللَّهَ مُطَّلِعٌ عَلَيْهِ إِنْ شَاءَ عَذَّبَهُ وَ إِنْ شَاءَ غَفَرَ لَهُ غَفْرًا لَهُ وَ إِنْ لَمْ يَسْتَغْفِرْ.

وَ عَنْ أَبَانَ بْنِ تَغْلِبَ (٦) قَالَ سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَقُولُ: مَا مِنْ عَبْدٍ أذْنَبَ ذَنْبًا فَندِمَ عَلَيْهِ إِلَّا غَفَرَ اللَّهُ لَهُ قَبْلَ أَنْ يَسْتَغْفِرَ.

وَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ (٧) قَالَ: إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُفْتَنَ التَّوَابَ.

ص: ٣٦

١-١. الاختصاص: ٢٤٢، في ط الكمباني الخصال و هو سهو.

٢-٢. التهذيب ج ٢ ص ٢٦٣ ط حجر.

٣-٣. فقيه من لا- يحضره الفقيه ج ٣ ص ٢٨ و مره اخرى ص ٢٩، و رواه الشيخ في التهذيب ج ٦ ص ٣٨٣ بسند و ص ٣٨٤ بسند آخر ط نجف.

٤-٤. الفقيه ج ١ ص ٢٤٦.

٥-٥. الكافي ج ٢ ص ٤٢٧.

٦-٦. الكافي ج ٢ ص ٤٢٧.

٧-٧. الكافي ج ٢ ص ٤٣٢.

وَعَنْ عَمْرِو بْنِ جُمَيْعٍ (١) قَالَ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: مَنْ جَاءَنَا يَلْتَمِسُ الْفِقْهَ وَالْقُرْآنَ وَتَفْسِيرَهُ فَدَعُوهُ وَ مَنْ جَاءَنَا يُبْذَى عَوْرَهُ قَدْ سَتَرَهَا اللَّهُ تَعَالَى فَفُحُوهُ فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ جُعِلْتُ فِدَاكَ وَاللَّهِ إِنِّي لَمُقِيمٌ عَلَى ذَنْبٍ مُنْذُ دَهْرٍ أُرِيدُ أَنْ أَتَحَوَّلَ عَنْهُ إِلَى غَيْرِهِ فَمَا أَقْدِرُ عَلَيْهِ فَقَالَ لَهُ إِنَّ كُنْتُ صَادِقًا فَإِنَّ اللَّهَ يُحِبُّكَ وَ مَا يَمْنَعُهُ أَنْ يَنْقُلَكَ عَنْهُ إِلَى غَيْرِهِ إِلَّا لِكَيْ تَخَافَهُ.

وَرَوَى الشَّهِيدُ الثَّانِي (٢)

عَنِ الْبَاقِرِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ قَالَ: قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ مَنْ سَمِعَ النَّدَاءَ فَلَمْ يُجِبْهُ مِنْ غَيْرِ عَلَيْهِ فَلَا صَلَاحَ لَهُ وَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ لَا صَلَاحَ لِمَنْ لَمْ يُصَلِّ فِي الْمَسْجِدِ مَعَ الْمُسْلِمِينَ إِلَّا مِنْ عَلَيْهِ وَ لَا غَيْبَهُ إِلَّا لِمَنْ صَلَّى فِي بَيْتِهِ وَ رَغِبَ عَنْ جَمَاعَتِنَا وَ مَنْ رَغِبَ عَنْ جَمَاعَةِ الْمُسْلِمِينَ سَقَطَتْ عِدَالَتُهُ وَ وَجِبَ هِجْرَانُهُ وَ إِنْ رُفِعَ إِلَى إِمَامِ الْمُسْلِمِينَ أَنْذَرَهُ وَ حَذَرَهُ وَ مَنْ لَزِمَ جَمَاعَةَ الْمُسْلِمِينَ حَرَمَتْ غَيْبَتُهُ وَ ثُبَّتْ عِدَالَتُهُ.

وَرَوَى الشَّيْخُ بِسَنَدٍ مُعْتَبَرٍ (٣)

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي يَعْفُورٍ قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِمَا يُعْرَفُ عِدَالَةُ الرَّجُلِ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ حَتَّى يُقْبَلَ شَهَادَتُهُ لَهُمْ وَ عَلَيْهِمْ قَالِ فَقَالَ أَنْ يَعْرِفُوهُ بِالسُّرِّ وَ الْعَفَافِ وَ الْكَفِّ عَنِ الْبُطْنِ وَ الْفَرْجِ وَ الْيَدِ وَ اللِّسَانِ وَ يُعْرَفَ بِاجْتِنَابِ الْكِبَائِرِ الَّتِي أَوْعَدَ اللَّهُ عَلَيْهَا النَّارَ مِنْ شُرْبِ الْخَمْرِ وَ الزُّنَا وَ الرِّبَا وَ عُقُوقِ الْوَالِدَيْنِ وَ الْفِرَارِ مِنَ الرَّحْفِ وَ غَيْرِ ذَلِكَ وَ الدَّالُّ عَلَى ذَلِكَ كُله (٤) وَ السَّائِرِ لِجَمِيعِ عُيُوبِهِ حَتَّى يَحْرُمَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ تَفْتِيْشُ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ مِنْ عَثْرَاتِهِ وَ غَيْبَتِهِ وَ يَجِبُ عَلَيْهِمْ تَوَلِّيُّهُ وَ إِظْهَارُ عِدَالَتِهِ فِي النَّاسِ

ص: ٣٧

١-١. الكافي ج ٢ ص ٤٤٢.

٢-٢. راجع الروضة البهية كتاب الصلاة الفصل الحادي عشر.

٣-٣. التهذيب ج ٦ ص ٢٤١ ط نجف باب البيئات.

٤-٤. رواه الصدوق في الفقيه ج ٣ ص ٢٤ و فيه: و الدلالة على ذلك كله أن يكون ساترا لجميع عيوبه إلخ.

لِلصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ إِذَا وَاطَبَ عَلَيْهِنَّ وَ حَافِظَ مَوَاقِيْتَهُنَّ بِإِخْصَارِ جَمَاعَةِ الْمُسْلِمِينَ وَ أَنْ لَا يَتَخَلَّفَ عَنْ جَمَاعَتِهِمْ فِي مُصَلَّاهُمْ إِلَّا عَنْ عَلَيْهِ وَ ذَلِكَ أَنَّ الصَّلَاةَ سِتْرًا وَ كَفَّارَةً لِلذُّنُوبِ وَ لَوْ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ لِأَحَدٍ أَنْ يَشْهَدَ عَلَى أَحَدٍ بِالصَّلَاحِ لِأَنَّ مَنْ لَمْ يُصَلِّ فَلَا صَلَاحَ لَهُ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ لِأَنَّ الْحُكْمَ جَرَى فِيهِ مِنَ اللَّهِ وَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ بِالْحَرْقِ فِي جَوْفِ بَيْتِهِ.

قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ: لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَا يُصَلِّي فِي الْمَسْجِدِ مَعَ الْمُسْلِمِينَ إِلَّا مِنْ عِلَّةٍ.

وَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ: لَا غِيْبَةَ إِلَّا لِمَنْ يُصَلِّي فِي بَيْتِهِ وَ رَغِبَ عَنْ جَمَاعَتِنَا وَ مَنْ رَغِبَ عَنْ جَمَاعَةِ الْمُسْلِمِينَ وَجَبَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ غِيْبَتُهُ وَ سَقَطَتْ بَيْنَهُمْ عِدَالَتُهُ وَ وَجَبَ هِجْرَانُهُ وَ إِذَا رُفِعَ إِلَى إِمَامِ الْمُسْلِمِينَ أَنْذَرُهُ وَ حَيْذَرُهُ فَإِنْ حَضَرَ جَمَاعَةَ الْمُسْلِمِينَ وَ إِلَّا أَحْرَقَ عَلَيْهِ بَيْتُهُ وَ مَنْ لَزِمَ جَمَاعَتَهُمْ حُرِّمَتْ عَلَيْهِمْ غِيْبَتُهُ وَ ثَبَّتَ عِدَالَتَهُ بَيْنَهُمْ.

و من تأمل في هذه الأخبار حق التأمل اتضح له ما ذكرناه غايه الاتضاح لا سيما الخبر الأخير و هو مروى في الفقيه بسند صحيح بأدنى تفاوت (٢) فإنه

ص: ٣٨

١- ١. التعاهد خبر قوله: «المدال على ذلك» و ما بين العلامتين جملة معترضه، و لكن في لفظ الفقيه هكذا،» و يكون منه التعاهد للصلوات» الخ.

٢- ٢. لفظ الفقيه هكذا: «و يكون منه التعاهد للصلوات الخمس إذا واطب عليهن و حفظ مواقيتهن بحضور جماعه من المسلمين و أن لا يتخلف عن جماعتهم في مصلاهم الا من عله، فإذا كان كذلك لازما لمصلاهم عند حضور الصلوات الخمس، فإذا سئل عنه في قبيلته و محلته قالوا: ما رأينا منه إلا- خيرا مواظبا على الصلوات متعاهدا لاوقاتها في مصلاه، فان ذلك يجيز شهادته و عدالته بين المسلمين. و ذلك أن الصلاة ستر و كفارة للذنوب، و ليس يمكن الشهادة على الرجل بأنه يصلى اذا كان لا يحضر مصلاه، و يتعاهد جماعه المسلمين، و انما جعل الجماعه و الاجتماع الى الصلاة لكي يعرف من يصلى ممن لا يصلى، و من يحفظ مواقيت الصلاة ممن يضيع. و لو لا ذلك لم يمكن أحد أن يشهد على آخر بصلاحي، لان من لا يصلى لا صلاح له بين المسلمين، فان رسول الله صلى الله عليه و آلهم بأن يحرق قوما في منازلهم لتركهم الحضور لجماعه المسلمين، و قد كان منهم من يصلى في بيته فلم يقبل منه ذلك، و كيف تقبل شهاده أو عداله بين المسلمين ممن جرى الحكم من الله عزّ و جلّ و من رسوله صلى الله عليه و آلهم فيه الحرق في جوف بيته بالنار، و قد كان يقول رسول الله صلى الله عليه و آلهم لا صلاح لمن لا يصلى في المسجد مع المسلمين الا من عله.

يستفاد منها أن الذى يقدح فى العدالة فعل الكبيره التى أوعده الله عليها النار و أنه يكفى فى الحكم بها أن يظهر من حال المكلف كونه ساترا لعيوبه ملازما لجماعه المسلمين بل الظاهر من آخر الخبر الاكتفاء بلزوم جماعتهم.

و سيأتى تمام القول فيه فى أبواب الشهادات (١)

إن شاء الله تعالى و قد مضى تحقيق الكبائر و العدالة و غير ذلك فى أبواب المناهى (٢)

و أبواب الإيمان و الكفر (٣).

ثم اعلم أن أكثر الأخبار الواردة فى اشتراط العدالة إنما هى فى الشهاده و لم يرد هذا اللفظ فى باب الجماعه و الأخبار الواردة فيها منها هذا الخبر (٤) و هو مع ضعفه إنما يدل على عدم التجاهر بالفسق.

وَ مِنْهَا (٥)

مَا رَوَاهُ الشَّيْخُ عَنْ أَبِي عَلِيٍّ بْنِ رَاشِدٍ قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِنَّ مَوَالِيكَ قَدْ اخْتَلَفُوا فَأَصِيْلِي خَلَفَهُمْ جَمِيعًا فَقَالَ لَا تُصَلِّ إِلَّا خَلْفَ مَنْ تَتَّقُ بِدِينِهِ وَ أَمَانَتِهِ.

و هو مع عدم صحته إنما يدل على المنع من الصلاه خلف من يكون فاسد

ص: ٣٩

١-١. راجع ج ١٠٤ ص ٣١٤-٣٢٠.

٢-٢. راجع ج ٧٩ ص ٢-١٦.

٣-٣. راجع ج ٧٠ ص ١-٤، و لكن هذه الأبواب الثلاثه غير مبيضة بيد المؤلف العلامه، و لا يوجد فيها بحث كامل.

٤-٤. يعنى خبر الخصال الذى تقدم ص ٢٣.

٥-٥. التهذيب ج ١ ص ٣٢٩ ط حجر.

العقيدة أو يكون خائناً في أموال المسلمين أو أعراضهم.

وَمِنْهَا مَا رَوَاهُ أَيْضاً (١)

عَنْ سَعِيدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يُقَارِفُ الذُّنُوبَ يُصَلِّي خَلْفَهُ أَمْ لَا قَالَ لَا.

وهو أيضاً مع عدم الصحة يدل على المنع من الصلاة خلف من يكون مصراً على اقرار جميع الذنوب مكثراً منها فإن المضارع يدل على الاستمرار التجددي و الذنوب جمع معرف باللام يفيد العموم و لو قيل بأن اقرار جميع الذنوب بعيد فلا أقل من الدلالة على ارتكاب كثير من الذنوب مع العلم بها لا مع الاحتمال و التوهم.

وَمِنْهَا صَحِيحُهُ عُمَرُ بْنُ يَزِيدَ (٢)

قَالَ: سَيَأْتِي أَيَا عَيْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ إِمَامٍ لَا بَأْسَ بِهِ فِي جَمِيعِ أُمُورِهِ عَارِفٍ غَيْرَ أَنَّهُ يُسْمِعُ أَبَوَيْهِ الْكَلَامَ الْغَلِيظَ الَّذِي يَغِيظُهُمَا أَقْرَأُ خَلْفَهُ قَالَ لَا، تَقْرَأُ خَلْفَهُ مَا لَمْ يَكُنْ عَاقًا قَاطِعًا.

و هذا يدل على جواز الصلاة خلف المصر على الصغيره و عدمه خلف العاق قال في الذكرى و يحمل ذلك على أنه غير مصر إذ الإصرار على الصغائر يلحقها بالكبائر إن جعلنا هذا صغيره و تحريم أن يقول لهما أف يؤذن بعظم حقهما و بأن المتخطى نهى الله فيهما على خطر عظيم انتهى.

و بالجمله هذا الخبر و إن كان صحيحاً فهو مشتمل على ما لم يقولوا به و الحمل على عدم الإصرار في غايه البعد.

وَمِنْهَا مَا رُوِيَ (٣): مِنَ الْمَنَعِ مِنَ الصَّلَاةِ خَلْفَ شَارِبِ الْخَمْرِ وَ النَّبِيذِ.

وَمِنْهَا مَا وَرَدَ: مِنَ الْمَنَعِ مِنَ الصَّلَاةِ خَلْفَ الْفَاجِرِ (٤). و الظاهر منها خلفاء

ص: ٤٠

١-١. التهذيب ج ١ ص ٢٥٤ و ٣٣٢ ط حجر، الفقيه ج ١ ص ٢٤٩.

٢-٢. التهذيب ج ١ ص ٢٥٤، و الفقيه ج ١ ص ٢٤٨.

٣-٣. راجع السرائر: ٤٨٤.

٤-٤. الخصال ج ٢ ص ١٥١ في خبر الأعمش و قد مر.

الجور و أتباعهم و كذا أخبار أبي ذر الظاهر(۱) من بعضها الإمامه الكبرى و من بعضها الصلاه خلف المنافقين و المخالفين كما كان دأبه من التعريض بعثمان و أتباعه و لذا أخرجه و طرده رضی الله عنه.

فمع قطع النظر عن الإجماع المنقول يشكل إثبات اشتراط العدالة بمحض هذه الأخبار لا سيما على طريقه القوم حيث لا يعملون بالأخبار الضعيفه و يمكن حملها على الكراهه و استحباب رعايه هذا القدر الذى يستفاد من الأخبار إذ لم يثبت كون النهى حقيقه فى التحريم لا سيما فى الأخبار و مع تسليم جميع ذلك فلا يتخطى مدلولها كما عرفت.

و أما الإجماع فمع ثبوته فإنما هو حجه فيما ثبت فيه فلا يمكن التمسك به فيما اختلف فيه من عدد الكبائر و اعتبار الملكه و المروه و أمثالها كما عرفت (۲).

و إنما أطنبنا الكلام فى هذا المقام لثلا يصغى المؤمن المتدين إلى شبهات شياطين الجن و الإنس و وساوسهم فيترك فضيله الجماعه و فريضه الجمعه الثابتين بالأخبار المتواتره بمحض الاحتياط فى العدالة التى سبيلها ما عرفت و مع ذلك ينبغى أن لا يترك الناقد الخبير المتدين البصير الاحتياط فى أمر دينه و صلاته و يطلب من يثق بدينه و قراءته و زهده و عبادته فإن لم يجد

فليحتط إما بتقديم الصلاه قبلها أو الإعادة بعدها و ذلك بعد أن يفرغ نفسه و يخلى قلبه عن دواعى الحقد و الحسد و سائر الأمراض النفسانيه و الأغراض الفاسده فإذا فعل ذلك فسيرشده الله إلى ما يحب و يرضى كما قال تعالى وَ الَّذِينَ جَاهِدُوا فِيْنَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا(۳).

*[ترجمه]ظاهراً منظور از فرد ناشناس كسى است كه دينش شناخته نيست، زيرا در غير اين صورت نيازى به ذكر مجاهر به فسق و فرد غلو كننده كه قائل به ربوبيت و امثال آن در حق نبى اكرم و ائمه صلوات الله عليهم است، نبود. «و هر چند كه قائل به نظر تو باشد» يعنى به امامت ائمه، خلافت و فضل آنان معتقد باشد، «و هر چند كه ميانه رو باشد» يعنى در عقايد ميانه رو باشد، طورى كه نه افراط كند و نه تفريط.

سپس بدان كه درباره شرط بودن ايمان و عدالت امام، ميان اصحاب اختلافى وجود ندارد، و ايمان در اینجا، اقرار به اصول پنجگانه است به وجهى كه امامى شمرده شود. و اما در خصوص عدالت، كلام اصحاب در باب امامت و شهادت، دچار اختلاف بسيارى است، و ظاهر امر اين است كه در نظر آنان، معنای عدالت در دو موضع تفاوتى ندارد، هر چند كه از اخبار اينگونه برمی آید كه عدالت در خصوص نماز، ساده تر از شهادت است.

و شايد سرّ آن اين باشد كه فروج - ناموس -، خون، اموال، حدود و ميراث بر شهادت مبتنى است، پس اهتمام ورزیدن به آن لازم است، بر خلاف نماز كه غرض فقط اجتماع مؤمنان، ائتلاف آنان و استجابت دعاهاى آنان است، و نقص امام و فسق، كفر، حدث و جنابت او - چنان كه ذكر خواهد شد - ضررى براى نماز مأموم ندارد، و بدین جهت درباره آن به حسن ظاهر امام و عدم آگاهی از فسق او اكتفا شده است. بنابراین نظر مشهورتر درباره معنای عدالت اين است كه وی مرتكب گناهان كبيره نباشد و بر گناهان صغیره مصر نباشد، و علماء در خصوص تفسير گناه كبيره دچار اختلاف هستند. پس گروهى گویند: كبيره هر گناهی است كه خداوند در قرآن كريم به عقوبت به خاطر آن تهديد نموده باشد. و برخى از آنان گویند: هر گناهی

است که شارع حدی را بر آن تعیین کرده باشد، یا درباره آن به وعید تصریح نموده باشد. و جمعی گویند: هر معصیتی است که از کم توجهی فاعل آن به دین خبر دهد. و جماعتی گویند: کبیره هر گناهی است که با دلیلی قاطع، حرام بودن آن فهمیده شده است. و گفته شده: هر چیزی که در کتاب و سنت، انجام دهنده آن، مورد تهدید شدید قرار گرفته است، و گفته شده: هر آنچه که خداوند در ابتدای سوره نساء تا این سخن خداوند {اگر از گناهان بزرگی که از آن [ها] نهی شده اید دوری گزینید} - «إِنْ تَجْتَبُوا كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ» - و ادامه آیه، از آن نهی نموده است.

و جماعتی گویند: گناهان کبیره ۷ قسم است: شرک به خدا، قتل نفسی که خداوند حرام کرده است، تهمت زدن به زن شوهردار، خوردن مال یتیم، زنا، فرار از میدان جنگ، نافرمانی از والدین. و گفته شده است: نه قسم است، با زیادت سحر و الحاد در بیت الله، یعنی ظلم در آن، و در برخی از روایات عامه، رباخواری بر آن افزوده شده است، و از علی علیه السلام روایت است که شراب خواری و دزدی نیز بر آن اضافه می گردد. و برخی دیگر بر هفت کبیره سابق، سیزده گناه کبیره دیگر را نیز افزوده اند: لواط، سحر، ربا، غیبت، سوگند دروغ، شهادت دروغ، شراب خواری، زیر پا گذاشتن حرمت کعبه، دزدی، نقض قرارداد، حمیت جاهلی پس از هجرت، ناامیدی از رحمت خدا، مصونیت از مکر خدا.

و گاه چهارده کبیره دیگر به آن افزوده می شود: خوردن میت و گوشت خوک و خوردن گوشت حیوانی که برای غیر خدا قربانی شود (مثل بت و غیره) مگر از روی ناچاری و خوردن مال حرام، قمار، کم کردن پیمان و وزن یا کم فروشی، یاری به ظالمان، عدم ادای حقوق دیگران بدون تنگدستی، اسراف، تذبذب، خیانت، اشتغال به عشرتکده ها و پافشاری بر گناه.

و امور دیگری نیز از جمله گناهان کبیره به حساب می آید: مانند جاکشی، دیوخی، غضب، سخن چینی، قطع روابط با خویشاوندان، به تأخیر انداختن نماز از وقت آن، دروغ خصوصاً بر رسول الله صلی الله علیه و آله، زدن مسلمانان به ناحق، کتمان شهادت، سعایت برای ظالمان، ممانعت از زکات واجب، به تأخیر انداختن حج از سال و جوب آن،ظهار، محاربه، راهزنی. و قول معروف میان اصحاب، رأی نخست از اقوال مذکور است و آن صحیح است و اخبار بسیاری بر آن دلالت دارد. و اما اخبار ما: پس یونس از امام صادق علیه السلام روایت کرد - . کافی ۲: ۲۷۷ -

: شنیدم که می فرمود: کبیره بر هفت است: قتل عمد مؤمن، بدنام کردن زن شوهردار، گریختن از میدان جنگ، حمیت جاهلی بعد از هجرت، خوردن مال یتیم از روی ستم، و رباخواری بعد از داشتن بینه، و هر آنچه که خداوند عزوجل آتش را بر آن واجب کرده است و فرمود: بزرگترین کبیره شرک به خداست. و در روایتی حسن از - . کافی ۲: ۲۷۸ -

عبید بن زراره آمده است: کفر به خداوند عزوجل، قتل نفس، عصیان، رباخواری بعد از آشکار شدن حرمتش، خوردن مال یتیم از روی ستم، گریختن از لشکر، حمیت جاهلی پس از هجرت، و فرمود: ترک نماز جزء کفر به حساب می آید.

و در روایت مسعده بن صدقه - . کافی ۲: ۲۸۰ -

از امام صادق علیه السلام آمده است: ناامیدی از رحمت خدا، مأیوس کردن از رحمت خدا، مصونیت از مکر خدا، قتل نفسی که خداوند حرام کرده است، عصیان فرزند، خوردن مال یتیم، ربا، حمیت جاهلی پس از هجرت، بدنام کردن زن همسردار،

گریختن از میدان جنگ. و در خبری حسن و بلکه صحیح - . کافی ۲ : ۲۸۵، العیون ۱ : ۲۸۵، علل الشرائع ۲ : ۷۸، فقیه ۳ : ۳۶۸ -

از عبدالعظیم حسنی آمده است که امام صادق علیه السلام به عمرو بن عبید فرمود: بزرگ‌ترین کبیره‌ها شرک و ورزیدن به خداست، سپس یأس از روح خدا، سپس امان از مکر خدا، خوردن مال یتیم، گریختن از میدان جنگ، رباخواری، سحر و افسون، زنا، سوگند دروغ، خیانت، ممانعت از زکات واجب، شهادت دروغ، کتمان شهادت، ترک عمدی نماز یا هر چیزی که خداوند فرض کرده است، عهدشکنی، قطع روابط با خویشاوندان.

صدوق با سند معتبر از فضل بن شاذان روایت کرد: در آنچه که امام رضا علیه السلام برای مأمون نوشت، کبیره‌ها عبارت است از: قتل نفسی که خداوند حرام کرده است، زنا، دزدی، شراب خواری، نافرمانی از والدین، فرار از جنگ، خوردن مال یتیم از روی ظلم، خوردن گوشت مردار، خون، گوشت خوک و حیوانی که برای غیر خدا ذبح شده باشد، مگر از روی ناچاری، رباخواری بعد از آشکار شدن حرمتش، مال حرام، میسر که قمار است، کم کردن در پیمان و وزن، بدنام کردن زن شوهردار، لواط، شهادت دروغ، یأس از رحمت خدا، احساس مصونیت از مکر خدا، ناامیدی از رحمت خدا، یاری رساندن به ظالمان و اعتماد کردن به آنان، سوگند دروغ، عدم ادای حقوق دیگران بدون تنگدستی، دروغ، تکبر و نخوت، اسراف، تبذیر، خیانت، ناچیز شمردن حج، محاربه با اولیای خدا، اشتغال به عشرتکده‌ها، پافشاری بر گناه. - . عیون الاخبار ۲ : ۱۲۷ -

و نظیر این روایت را با اسنادش از اعمش از امام صادق علیه السلام نیز روایت کرده و در اول آن افزوده است: شرک به خدا، سپس ترک یاری رساندن به مظلومان، و در پایان آن فرمود: تفریحاتی که از ذکر خداوند تبارک و تعالی بازمی‌دارد ممنوع است مانند آواز و نواختن آلات موسیقی. - . خصال ۲ : ۱۵۵ -

سپس صدوق گوید: کبیره بر هفت قسم است و پس از آن، هر گناهی نسبت به آنچه از آن کوچک‌تر است، کبیره است و نسبت به آنچه که از آن بزرگ‌تر است، صغیره است و این معنا همان چیزی است که امام صادق علیه السلام در این حدیث، بیش از هفت کبیره بیان کرده است. و هیچ نیرویی نیست مگر به وسیله خدا. پایان سخن

و این سخن بر این دلالت دارد که صدوق فقط به هفت گناه کبیره قائل است.

و همچنین در روایتی صحیح از امام صادق علیه السلام روایت کرد که فرمود: در کتاب علی علیه السلام یافتیم که کبیره بر پنج قسم است، شرک به خدا، نافرمانی از والدین، رباخواری بعد از آشکار شدن حرمتش، گریختن از جنگ، بازگشت به عقاید جاهلی بعد از اسلام آوردن. - . خصال ۱ : ۱۳۱ -

و در روایت معتبری از امام صادق علیه السلام به روایت زراره آمده است که کبیره: خوردن مال یتیم، فرار از جنگ، رباخواری، بدنام کردن زن شوهردار، و قتل عمد مؤمن است. - . ثواب الأعمال : ۲۰۹، علل الشرائع ۲ : ۱۶۱، خصال ۱ : ۱۳۱ -

و عبدالرحمن بن کثیر از امام علیه السلام روایت کرد که کبیره هفت قسم است: شرک، قتل نفس، خوردن مال یتیم، نافرمانی از والدین، بدنام کردن زن شوهردار، فرار از جنگ، انکار حق اهل بیت. - . علل الشرائع ۲ : ۷۹ -

و عیاشی با ذکر سند از میسر، از امام باقر علیه السلام روایت کرد که من به همراه علقمه حضرمی، ابوحسان عجللی و عبدالله بن عجلان منتظر امام باقر علیه السلام بودیم، پس خارج شد و فرمود: خوش آمدید! به خدا سوگند من راحه شما و ارواح شما را دوست دارم، درحالی که شما بر دین خدا هستید، علقمه گفت: پس شهادت می‌دهی کسی که بر دین خداست، از اهل بهشت است؟ میسر گوید: امام لحظه‌ای درنگ کرد سپس فرمود: خودتان را بررسی کنید که اگر مرتکب گناهان کبیره نشده باشید، من شهادت می‌دهم.

سؤال کردیم: گناهان کبیره کدام است؟ فرمود: کبیره در کتاب خدا بر هفت قسم است. عرض کردیم: فدایت گردیم، آن را بر ما بشمار. فرمود: شرک به خدای بزرگ، خوردن مال یتیم، رباخواری بعد از آشکار شدن حرمتش، نافرمانی از والدین، فرار از میدان جنگ، قتل مؤمن، بدنام کردن زن شوهردار. عرض کردیم: هیچ یک از ما چیزی از این کبیره‌ها را مرتکب نشدیم. فرمود: بنابراین شما از اهل بهشت هستید. - تفسیر عیاشی ۱: ۲۳۷ -

و شیخ جعفر بن احمد قمی در کتاب غایات با سندی از امام صادق علیه السلام روایت کرد: عرض کردم: فدایت گردم! چرا بر کسانی که با ما مخالف هستند، بر کفر و آتش شهادت می‌دهیم، اما بر خودمان و بر اصحابمان شهادت نمی‌دهیم که آنها در بهشت هستند؟ پس فرمود: این از ضعف شماست، اگر چیزی از کبیره‌ها در شما وجود ندارد، پس شهادت دهید که در بهشت هستید. سؤال کردیم: کبیره‌ها چیستند؟ فرمود: بزرگ‌ترین کبیره‌ها شرک، نافرمانی از والدین، حمیت جاهلی بعد از اسلام آوردن، بدنام کردن زن شوهردار، فرار از میدان جنگ، خوردن مال یتیم از روی ظلم، ربا بعد از آشکار شدن حرمتش، و قتل مؤمن است. پس سؤال کردم، زنا و دزدی چگونه؟ فرمود: از کبیره نیست. - خصال ۲: ۴۱ -

اخبار در خصوص برخی از آنها وارد شده است که امثال آواز، بی‌عدالتی در وصیت، دروغ بر خدا، رسول و ائمه و یاری رساندن به ظالمان و غیر آن نیز کبیره است.

اصحاب در مورد اصرار بر گناهان صغیره نیز دچار اختلاف هستند، پس گفته شده است: منظور، انجام زیاد آن است، چه از یک نوع باشد یا از انواع مختلف. و گفته شده است: مداومت داشتن بر یک نوع از آن است. و برخی نظری را نقل کرده‌اند، مبنی بر اینکه منظور از آن، عدم توبه است که این رأی ضعیف است.

و برخی از علمای ما، اصرار بر صغائر را به دو نوع فعلی و حکمی تقسیم نموده‌اند: فعلی، مداومت داشتن بر یک نوع گناه صغیره بدون توبه، و یا ارتکاب زیاد گناهی از جنس آن بدون توبه است، و حکمی، تصمیم داشتن بر انجام آن صغیره پس از فراغت از آن است. و این نظری است که جمعی از متأخرین با آن موافقت کرده‌اند، و نص از بیان آن خالی است اما نظر مناسب‌تر با معنای لغوی آن، مداومت داشتن بر یک نوع گناه صغیره و تصمیم بر بازگشت به آن است. جوهری گوید: «أصررت علی الشیء» یعنی اصرار ورزیدم و تداوم بخشیدم. و علامه در نهاییه گوید: «أَصْرَ عَلَى الشیء و یَصْرُ إِصْرًا» یعنی آن را با مداومت انجام داد و بر آن پافشاری کرد و اصرار ورزید. و در قاموس آمده است «أَصْرَ عَلَى الأمر» یعنی آن را با مداومت انجام داد. اما ارتکاب زیاد گناهان هر چند که از یک نوع نباشد، طوری که ارتکاب گناه توسط او وقتی زمینه گناه برایش پیش بیاید، بیشتر از اجتناب او باشد، و توبه نکند. ظاهر این است که این مطلب بدون هیچ اختلافی در میان آنان، نقص در عدالت است. و اینکه تصمیم بر ارتکاب یک گناه بعد از فراغت از آن، نقص در عدالت باشد، دارای اشکال است، اما کلینی

- . کافی ۲ : ۲۸۸ - از جابر روایت کرده که امام باقر علیه السلام درباره این سخن خداوند (و بر آنچه مرتکب شده اند با آنکه می دانند [که گناه است] پافشاری نمی کنند). { - . آل عمران / ۱۳۵: «وَلَمْ يُصِرُّوا عَلٰی مَا فَعَلُوا وَهُمْ يَعْلَمُونَ» - فرمود:

اصرار یعنی اینکه گناه را مرتکب شود و استغفار نکند، و تصمیم بر توبه نداشته باشد، پس این عمل، اصرار است.

و حدیث مشهور «هیچ صغیره‌ای به همراه اصرار و هیچ کبیره‌ای همراه استغفار وجود ندارد» به این مطلب اشاره دارد که با توجه به قرینه مقابله، اصرار با عدم استغفار حاصل می‌شود، و وقتی در عرف گفته می‌شود: فلانی بر این امر مصر است، زمانی است که بر بازگشت به آن مصمم باشد، پس گفتن این مطلب که عزم و تصمیم داخل در اصرار باشد، خالی از قوت نیست.

و نظر مشهور خصوصاً در میان متأخرین، لحاظ کردن مروت در امامت و شهادت است، و از جهت نصوص، هیچ شاهده‌ی بر این نظر وجود ندارد، و در تعیین معنای آن اقوالی دارند که از لحاظ مفهوم به یکدیگر نزدیک هستند و نتیجه آن، دوری گزیدن از هر چیزی است که که بیانگر فرومایگی نفس و اهمیت ندادن به امور مباح و مکروه و محرمات کوچکی است که به حد اصرار نمی‌رسد، از قبیل: خوردن در بازار و محل‌های اجتماع در اغلب شهرها، بول در خیابان‌های قابل عبور، برهنه کردن سر در محل‌های اجتماع، بوسیدن کنیز و همسر در حضور دیگران، ملبس شدن به لباس سرباز توسط فقیه، انجام دادن زیاد امور خنده‌آور، سختگیری در امری ساده که با حال او مناسبت ندارد، که این امر با توجه به افراد، عمر آنان، شهرها و عادات مختلف متغیر است.

و حقیقت این است که آنچه که مخالف شرع نیست و نهی از آن وارد نشده است، نقص در عدالت نیست، و دلیلی بر آن وجود ندارد و در اخبار چیزی درباره آن وارد نشده است، بلکه اخبار بسیاری برخلاف آن وارد شده است. چه کسی از رسول الله شریف‌تر بود که چنان که روایت است بر الاغ برهنه سوار می‌شد و دیگری را پشت سر خود سوار می‌کرد، و در حال حرکت به سوی نماز، چیزی می‌خورد، و گویی جماعت فوق در این مورد از عامه دنباله‌روی کرده‌اند که این مطالب در کتب آنان ذکر شده است، و به این دلیل، محقق در معنای آن این مطلب را ذکر نکرده است و بسیاری از قدما و متأخرین از آن روی برتافته‌اند.

و انجام مستحبات در عدالت معتبر نیست، مگر اینکه ترک آن به حدی برسد که بیانگر کم‌توجهی به دین باشد، مانند ترک همه مستحبات. شهید ثانی گوید: و اگر بر ترک گروهی از مستحبات از قبیل جماعت و نوافل و امثال آن عادت کند، به منزله ترک جمیع مستحبات است، به دلیل اشتراک آنها در علت مقتضی آن. بله، اگر برخی از مواقع آن را ترک نماید ضرری ندارد.

و زمانی که عدالت با ارتکاب آنچه که نقص در عدالت است از بین برود، با توبه، مجدداً باز می‌گردد و ظاهراً اختلافی در آن نیست، و همچنین کسی که در معصیت افراط کند سپس توبه کند، عدالتش باز می‌گردد و شهادتش پذیرفته می‌شود، و برخی از اصحاب، اجماع فرقه این نظر را نقل کرده‌اند و شاید نظر اشهر این باشد که در این مورد، صرف اظهار توبه کافی نیست، بلکه باید مدتی او را آزمود تا این گمان غالب شود که او در توبه‌اش صادق است.

و برخی از اصحاب، اصلاح عمل را لحاظ کرده‌اند، و اینکه درباره آن عملی صالح کافی است هر چند که تسیح یا ذکر باشد و برخی از آنان به تکرار اظهار توبه و ندامت، در آن اکتفا کرده‌اند.

و شیخ در جایی از مسبوط در قبول شهادت به اکتفا نمودن به اظهار توبه، پس از اینکه حاکم به او گفت توبه کن تا شهادت را بپذیریم، به دلیل مصداق یافتن توبه مقتضی بازگشت عدالت، رأی داده است، و این نظر به دلیل آنچه که شیخ در صحیح - تهذیب ۶: ۲۴۵، کافی ۷: ۳۹۷ -

از عبدالله بن سنان روایت کرد، خالی از قوت نیست. عبدالله بن سنان گوید: از امام صادق علیه السلام درباره کسی که حد بر او جاری شده است سؤال کردم که اگر توبه کند آیا شهادتش پذیرفته می‌شود؟ فرمود: زمانی که توبه کند و توبه‌اش این باشد که از آنچه که گفته بازگردد و خود را نزد امام و مسلمانان تکذیب نماید، پس اگر چنین کند، بر امام لازم است که پس از آن شهادت او را بپذیرد.

با سند معتبر از ابوصباح کنانی گوید: از امام صادق علیه السلام درباره شخص افترا زن سؤال کردم که بعد از آنکه حد بر او جاری می‌شود، توبه‌اش چگونه است؟ فرمود: خودش را تکذیب کند. عرض کردم: آیا نظرت این است که اگر خودش را تکذیب کند و توبه نماید شهادتش پذیرفته می‌شود؟ فرمود: بلی. - تهذیب ۶: ۲۴۵، کافی ۷: ۳۹۷ -

و نظیر این روایت را برخی از اصحاب ما به نقل از یونس، از یکی از دو امام بزرگوار علیهما السلام نقل کرده‌اند .

و با ذکر از سند، سکونی - تهذیب ۶: ۲۴۵، کافی ۷: ۳۹۷ -

از امام صادق علیه السلام روایت کرد که مردی در حضور امیر مؤمنان علیه السلام شهادت داد، درحالی که در همان روز دست و پایش قطع شده بود، پس درحالی که توبه کرده و توبه‌اش معلوم شود، شهادتش را مجاز دانست.

قاسم - تهذیب ۶: ۲۴۶ -

بن سلمان گوید: از امام صادق علیه السلام درباره کسی سؤال کردم که به مردی افترا می‌زند پس به عنوان حد، تازیانه زده می‌شود سپس توبه می‌کند، و از او جز خیر دیده نمی‌شود، آیا شهادت او جایز است؟ فرمود: بلی، نزد شما چطور است؟ عرض کردم: می‌گویند توبه او بین او و خداست، و شهادتش هرگز پذیرفته نمی‌شود. فرمود: چه بد است آنچه که می‌گویند، پدرم می‌فرمود: زمانی که وی توبه کند و جز خیر از او دریافت نشود، شهادت او جایز است.

در خبری موثق - تهذیب ۱۰: ۱۴۴، کافی ۷: ۲۴۱ -

سماعه بن مهران گوید: شاهدان دروغی، به عنوان حد تازیانه می‌خورند و این امر زمانی ندارد و به امام بستگی دارد، و گردانده می‌شوند تا مردم آنان را بشناسند. و اما درباره این سخن خداوند عزوجل «وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا ... إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا»

و هیچگاه شهادتی از آنها نپذیرید... مگر آنکه توبه کنند} سؤال کردم: توبه‌اش چگونه فهمیده می‌شود؟ فرمود: زمانی که تازیانه می‌خورد، خودش را تکذیب کند و از پروردگارش استغفار کند، پس چون چنین کند توبه‌اش آشکار می‌شود، و امثال آن زیاد است.

سپس بدان که علمای متأخر ما، ملکه را در عدالت معتبر دانسته‌اند، و آن صفتی پایدار در نفس است که باعث مداومت بر تقوا و مروت می‌شود، و من این مطلب را نه در نصوص مشاهده کردم و نه در کلام علمای پیش از علامه، و لحاظ کردن آن در عدالت وجهی ندارد.

سخن در این مورد باقی ماند که آنچه که در عدالت مشروط برای امام جماعت و شاهد معتبر است آیا همان ظن غالب به حاصل شدن عدالت مبتنی بر بحث و تحقیق است، یا ظاهر شدن ایمان و عدم ظهور آنچه که نقص در عدالت است، در این مورد کافی است.

نظر مشهور میان متأخرین، رأی نخست است، و برخی اصحاب تکیه کردن به حسن ظاهر را درباره آن جایز دانسته‌اند. ابن جنید گوید: همه مسلمانان عدالت دارند مگر اینکه خلاف آن ظاهر شود. و شیخ در خلاف و ابن جنید و مفید در کتاب الأشراف بر این رأی هستند که در قبول شهادت، ظاهر اسلام به همراه عدم ظهور آنچه که نقص در عدالت است، کفایت می‌کند، و شیخ در مبسوط به این سمت رفته است و ظاهر کلام الاستبصار نیز این است و حتی شیخ در خلاف، اجماع و اخبار بر آن را مدعی شده است.

و گوید: تحقیق درباره عدالت شاهدان در روزگار پیامبر، صحابه و تابعین وجود نداشت، بلکه مسأله‌ای است که شریک بن عبدالله قاضی آن را بنا نهاد، و اگر عدالت شرط بود، اهالی شهرها بر ترک آن اجماع نمی‌کردند. و ظاهر امر، عدم وجود فرد قائل به فصل و جدایی در باب امامت و شهادت است. پس آنچه که در یکی از این دو بر حالتی دلالت دارد، در دیگری نیز بر همان حالت دلالت دارد، و قول آخر به دلیل دلالت اخبار بسیاری بر آن، قوی‌تر است.

با سندی صحیح از امام رضا علیه السلام روایت شده است: - . فقیه ۳: ۲۸، تهذیب ۶: ۲۸۳ - هر کسی که بر فطرت زاده شد و درستی را در وجود خودش بپذیرد، شهادتش جایز است.

و شیخ با سندی معتبر از امام صادق علیه السلام روایت کرد که وی فرمود: پنج مورد است که بر مردم واجب است به ظاهر حکم تمسک بجویند: ولایت، نکاح، میراث، ذبح، شهادت. پس اگر ظاهر او ظاهری مورد اعتماد بود شهادتش جایز است و از باطن او سؤال نمی‌شود. - . فقیه ۳: ۲۸، تهذیب ۶: ۲۸۳ -

صدوق در خصال این روایت را با سند دیگری ذکر کرده است. - . خصال ۱: ۱۵۰ -

شیخ و صدوق روایت کردند که از امام صادق علیه السلام درباره جمعی سؤال شد که از خراسان یا یکی از کوه‌ها خارج شدند و مردی امام آنان می‌شد، پس زمانی که به کوفه رسیدند دریافتند که او یهودی است، فرمود: اعاده نکنند (نماز را). - .

تهذیب ۱: ۲۵۷، فقیه ۱: ۲۶۳، کافی ۳: ۳۷۸ -

شیخ از عبدالرحیم قصیر روایت کرد که گوید: از امام باقر علیه السلام شنیدم که فرمود: زمانی که مردی که نمی‌شناسی امام مردم شد و قرآن قرائت کرد، پس پشت سر او قرائت نکن و به نمازش اعتماد کن. - تهذیب ۳: ۳۳۱ -

و در اخبار بسیاری وارد شده است که زمانی که پیشامدی برای امام رخ بدهد، دست مردی از قوم را می‌گیرد و او را مقدم می‌سازد. و برای کسی که در عادات زمان‌های گذشته درباره مراقبت آنان بر جماعت و ترغیب شارع به آن، شاهد گرفتن آنان بر فروش اجاره و سایر معاملات، و سنت‌های قضات در قبول شهادت، و امرایی که نبی اکرم صلی الله علیه و آله و امیرالمؤمنین علیه السلام و حسن علیه السلام برای این امر و امری بزرگ‌تر از این تعیین نموده‌اند، تأمل می‌کند، شایسته نیست که در باز بودن مجال درباره عدالت در دو جایگاه مذکور (امامت و شهادت) تردید نماید.

و اگر سخت‌گیری و محدودیتی که امر را در این زمان‌ها بر آن بنا نهادند وجود داشت که عدالت را دنباله عصمت قرار داده... اند، حقیقتاً در بلاد وسیع، شاید دو فرد متصف به آن صف یافت نمی‌شد و به فرض اگر یافت می‌شد نیز چگونه می‌توانستند همه قراردادهای مسلمانان، طلاق، نکاح و امامت آنان را عهده‌دار شوند، که این امر، تعطیل شدن سنن و احکام را لازم می‌سازد، و این عمل دلیلی می‌شود که شیطان اکثر مردم را در این زمانه دچار تردید نماید و بدین ترتیب آنان را از فضائل جمعه و جماعت محروم سازد. خداوند ما را و سایر مؤمنان را به آنچه که دوست دارد و به آن راضی می‌گردد توفیق دهد. و ما را و سایر مؤمنان را از پیروی اهل هوی و هوس محفوظ بدارد.

شهید ثانی - ره - گوید: و این سخن هر چند که دارای روشن‌ترین دلیل است، و بیشترین روایت‌ها مبنی بر آن است و وضعیت گذشتگان بر آن گواهی می‌دهد و بدون آن تقریباً احکام برای حکام، خصوصاً در شهرهای بزرگ نظم نمی‌یابد، و قضات پیشین به آن استناد می‌کردند، اما امروزه نظر مشهور، بلکه مذهب، برخلاف آن است.

و نوه او سید، در مدارک گوید: جمعی از اصحاب، وجود اجماع بر اینکه عدالت برای امام شرط است را نقل کرده‌اند، هر چند که برخی از آنها محقق شدن آن را با حسن ظاهر یا عدم معلوم بودن فسق اکتفا کرده‌اند، سپس سید برخی از روایاتی را که این جماعت به آن استدلال کرده‌اند ذکر نموده و گفته است: و این اخبار از ضعف در سند یا قصور در دلالت خالی نیست؛ و از اطلاق بسیاری روایات و به ویژه برخی از آنان، اکتفا کردن به حسن ظاهر و آگاهی از فقه نماز، استفاده می‌گردد، و حتی آنچه که از فعل گذشتگان نقل شده است، اکتفا کردن به کمتر از این است، جز اینکه روی کردن به آنچه که اصحاب ذکر کرده‌اند احوط است. پایان سخن

و آنچه که از اخبار بر من روشن می‌شود این است که امر مورد اعتبار در شهادت، آشکار نبودن فسق و حسن ظاهر، و در نماز، علاوه بر آن، مراقبت بر جمعه و جماعت و عدم تخطی از آن بدون عذر و دلیل است. و اگر به ندرت فسقی ظاهر شود و از ظواهر حال معلوم شود که تأثر، تألم و ندامت پیدا کرده است، برای عدم حکم بر فسق او کفایت می‌کند؛ و اگر بی‌توجهی، آشکار کردن گناه یا تظاهر از او مشاهده شود، این عمل نقض‌کننده عدالت اوست.

علاوه بر آنچه که گذشت، باید برخی از مواردی که بر آن دلالت دارد را ذکر کنیم:

از جمله آنچه که صدوق روایت می‌کند: علقمه بن محمد گوید: به امام صادق جعفر بن محمد علیه السلام گفتم: یا ابن رسول الله، مرا از کسی که شهادتش پذیرفته می‌شود و کسی که شهادتش پذیرفته نمی‌شود آگاه کن. فرمود: ای علقمه، هر کسی که بر فطرت اسلام باشد، شهادتش جایز است.

علقمه ادامه داد: به او عرض کردم: شهادت کسی که مرتکب گناه است پذیرفته می‌شود؟ پس پاسخ داد: ای علقمه، اگر شهادت افراد مرتکب گناه پذیرفته نمی‌شد، فقط شهادت انبیاء و اوصیاء پذیرفته می‌شد، زیرا فقط آنان معصوم هستند نه سایر مردم. پس هر کسی را که با چشم خود ندیدی که گناه می‌کند و یا دو شاهد بر ارتکاب گناه او شهادت ندهند، از اهل عدالت و ستر است و شهادتش مقبول است، هر چند که در درون خود گناهکار باشد؛ و هر که به خاطر آنچه که در درون اوست، از او بدگویی کند، از ولایت خداوند عزوجل خارج و در ولایت شیطان داخل است. - . امالی صدوق : ۶۳ -

رسول الله فرمود: هر که از مؤمنی در مورد چیزی که در او هست غیبت کند، خداوند بین آن دو را در بهشت جمع نمی‌کند و اگر از مؤمنی به آنچه که در او نیست بدگویی کند، عصمت میان آن دو منقطع می‌گردد، و فرد بدگو در آتش است و در آن جاودان است و چه بد مسیری است... تا پایان آنچه که در کتاب ایمان و کفر گذشت. - . بحار الأنوار ۷: ۲-۴ -

و در خصال و عیون روایت است: رسول الله صلی الله علیه و آله فرمود: هر که با مردم معامله کند، پس بر آنان ظلم نکند، و با آنان صحبت کند پس به آنان دروغ نگوید، و به آنان وعده دهد پس خلف وعده نکند، او کسی است که مروتش کامل شده و عدالتش ظاهر شده و برادری‌اش واجب و غیبتش حرام شده است. - . خصال ۱: ۹۷، عیون الاخبار ۲: ۳۰ -

و نظیر روایت فوق با سندی معتبر از امام صادق علیه السلام روایت شده است. - . خصال ۱: ۹۸ -

در مجالس با سند از ابراهیم بن زیاد از امام صادق علیه السلام روایت است: که وی فرمود: هر که پنج نماز را در شبانه روز به جماعت بخواند، پس به او گمان خیر برسد و شهادتش را جایز بدانید. - . امالی صدوق : ۲۰۴ -

و

نیز در مجالس آمده است: امام صادق علیه السلام فرمود: زمانی که فاسق فسقش را علنی سازد، نه حرمتی برای او وجود دارد و نه غیبتی. - . امالی صدوق : ۲۴ -

حمیری در قرب الإسناد از امام صادق علیه السلام روایت کرد که پدر بزرگوارش فرمود: سه تن هستند که حرمتی برای آنان وجود ندارد... و فاسقی که فسق خود را علنی می‌سازد را از جمله آنان برشمرد. - . قرب الإسناد: ۱۰۷ -

و در کتاب اختصاص از امام رضا علیه السلام روایت است: هر که جامه حیا از تن به در کند، غیبتی برایش وجود ندارد. - . اختصاص: ۲۴۲ -

شیخ به نقل از بزنی از ابوالحسن علیه السلام روایت کرد که وی به امام گوید: فدایت گردهم! طلاق سنت چگونه است؟ فرمود: زمانی که از حیض پاک شد و قبل از اینکه با او همبستر شود، با حضور دو شاهد عادل او را طلاق دهد، چنانکه

خداوند متعال در کتابش فرمود... سپس در آخر روایت فرمود: هر کسی که بر فطرت زاده شد، پس از آن که به خیر شناخته شد، شهادتش بر طلاق جایز است. - تهذیب ۲: ۲۶۳ -

و صدوق در صحیح از ابوالحسن رضا علیه السلام روایت کرد: هر که بر فطرت زاده شد و صلاح و درستی را در خود پذیرفت، شهادتش جایز است. - فقیه ۳: ۲۸ -

و از نبی اکرم صلی الله علیه و آله روایت کرد: هر که نمازهای پنج‌گانه را به جماعت اقامه کند، به او گمان خیر برسد. - فقیه ۱: ۲۴۶ -

کلینی با ذکر سند از یونس بن یعقوب از امام صادق علیه السلام روایت کرد: از او شنیدم که می‌فرمود: هر که گناهی مرتکب شود و بداند که خداوند بر او آگاه است و اگر بخواهد او را عذاب می‌کند و اگر بخواهد او را می‌بخشد، خداوند او را هر چند که استغفار نکند، می‌بخشد. - کافی ۲: ۴۲۷ -

ابان بن تغلب گوید: شنیدم که امام صادق علیه السلام می‌فرمود: هیچ بنده‌ای نیست که گناهی مرتکب شود پس بر آن پشیمان شود، مگر اینکه خداوند او را قبل از اینکه استغفار کند، می‌بخشد. - کافی ۲: ۴۲۷ -

امام صادق علیه السلام فرمود: براستی خداوند فتنه‌گر بسیار توبه‌کننده را دوست دارد. - کافی ۲: ۴۳۲ -

عمرو بن جمیع گوید: امام صادق علیه السلام فرمود: کسی که در پی فقه، قرآن و تفسیر آن نزد ما آمد، پس او را بگذارید باشد؛ و کسی که نزد ما آمد درحالی که عیبی که خداوند آن را مستور ساخته بود، آشکار کرده است، پس او را دور سازید. پس مردی از جمع گفت: فدایت گردم! به خدا سوگند، زمانی است که بر گناهی اقدام می‌کنم ولی می‌خواهم آن را ترک کنم، اما قادر نیستم. پس فرمود: اگر صادق باشی، پس خداوند تو را دوست دارد و مانعی برای او نیست که تو را از آن حال به حالی دیگر منتقل سازد، مگر به این علت که از او بترسی. - کافی ۲: ۴۴۲ -

شهید ثانی از امام باقر علیه السلام روایت کرد: امیر المؤمنین علیه السلام فرمود: هر که صدای اذان بشنود و بدون دلیل آن را اجابت نکند، نمازی برای او نیست. و رسول الله صلی الله علیه و آله فرمود: کسی که بدون هیچ دلیلی در مسجد همراه مسلمانان نماز نخواند، نمازی برایش نیست، و برای کسی که در منزلش نماز بخواند و از جماعت ما روی گردان باشد، غیبتی وجود ندارد، و هر که از جماعت مسلمانان روی گرداند عدالتش ساقط می‌شود و دوری از او واجب می‌گردد و اگر این امر به امام مسلمانان رسید، او را هشدار داده و بر حذر بدارد، و هر که با جماعت مسلمانان همراه شود، غیبت کردن از او حرام و عدالتش ثابت می‌شود. - الروضه البهیة، کتاب نماز، فصل ۱۱ -

و شیخ با سندی معتبر از عبدالله بن ابویعفور روایت کرد که گوید: به امام صادق علیه السلام عرض کردم: عدالت مرد در میان مسلمانان با چه چیزی شناخته می‌شود تا شهادتش در حق آنان و علیه آنان پذیرفته شود؟ ابویعفور ادامه داد: امام فرمود: اینکه او را به ستر و عفاف، بازداشتن شکم، شرمگاه، دست و زبان بشناسند، و به اجتناب از گناهان کبیره‌ای که خداوند آتش را بر آنها وعده کرده است از قبیل شراب خواری، زنا، ربا، نافرمانی از والدین، فرار از جنگ و امثال آن شناخته شود.

و آنچه که بر همه آن امور دلالت دارد و همه عیوب او را می پوشاند تا تحقیق درباره لغزش های نهانی او و غیبت از او بر مسلمانان حرام شود و دوستی او و اظهار عدالتش در میان مردم، بر آنان واجب باشد، پابندی به نمازهای پنج گانه است، زمانی که بر آنها مراقبت نموده و اوقات آن را با حاضر شدن در جماعت مسلمانان رعایت کند و بدون علت از جماعت آنان در مصلاهی آنان بازماند.

و آن به این دلیل است که نماز، ستر و کفاره گناهان است و اگر چنین نبود، برای کسی ممکن نبود که به صلاح و درستی کس دیگری شهادت دهد، زیرا کسی که نماز نخواند، میان مسلمانان از صلاح و درستی برخوردار نیست، زیرا از جانب خدا و رسول الله صلی الله علیه و آله، حکم به آتش زدن منزل او جاری شده است.

رسول الله صلی الله علیه و آله فرمود: کسی که بدون علت در مسجد همراه مسلمانان نماز نخواند، نمازی ندارد.

و نیز فرمود: کسی که در منزلش نماز بخواند و از جماعت ما روی گردان باشد، غیبتی ندارد.

و هر که از جماعت مسلمانان روی بگرداند، غیبت کردن از او بر مسلمانان واجب است و عدالت او در میان آنان ساقط، و دوری کردن از او واجب می گردد، و زمانی که این امر به امام مسلمانان رسید، او را هشدار داده و بر حذر بدارد، که اگر در جماعت مسلمانان حاضر نشود خانه اش بر او سوزانده می شود. و کسی که با جماعت آنان همراهی نماید، غیبت کردن از او بر آنان حرام، و عدالتش در میان آنان اثبات می گردد. - تهذیب ۶: ۲۴۱ -

کسی که به نیکی در این اخبار تأمل نماید، آنچه که ذکر کردیم به خوبی برای او روشن می شود، به ویژه خبر آخر، و این خبر در فقیه با سندی صحیح با اندکی تفاوت روایت شده است. و این نکته از آن برداشت می شود که آنچه که نقض کننده عدالت است، ارتکاب گناه کبیره ای است که خداوند آتش را بر آن وعده کرده است، و در حکم کردن به آن، همین کفایت می کند که از احوال مکلف این امر روشن باشد که او پوشاننده عیوب خویش، و ملزم به جماعت مسلمانان است. و حتی از آخر خبر، اکتفا کردن به همراهی با جماعت مسلمانان ظاهر است.

تکمیل کننده سخن در این مورد، در ابواب شهادت - بحار الأنوار ۱۰۴: ۳۱۴ - ۳۲۰ -

ذکر خواهد شد إن شاء الله تعالی، و تحقیق درباره گناهان کبیره، عدالت و غیر آن، در ابواب مناهی - بحار الأنوار ۷۹: ۲ -
۱۶ -

و ایمان و کفر - بحار الأنوار ۷۰: ۱ - ۴ -

ذکر شد.

سپس بدان که اغلب اخبار وارده درباره شرط بودن عدالت، فقط در مورد شهادت است، و این عبارت در باب جماعت وارد نشده است، و اخبار وارده درباره آن از جمله خبر فوق - یعنی خبر خصال که در ص ۲۳ کتاب گذشت - ،

با وجود ضعف آن، فقط بر آشکار گناه نکرده دلالت دارند.

و از جمله اخبار مذکور روایتی است که شیخ از ابی علی بن راشد ذکر کرد که گوید: به امام باقر علیه السلام گفتم: پیروان تو مختلف شده‌اند، پس پشت سر همه آنان نماز بخوانم؟ فرمود: نماز نخوان مگر پشت سر کسی که به دین و امانت او اطمینان داری. - تهذیب ۱: ۳۲۹ -

و این خبر با وجود عدم صحتش، فقط بر منع از نماز پشت سر فردی که عقیده‌اش فاسد است یا به اموال و نوامیس مسلمانان خیانتکار است، دلالت دارد.

و از جمله آن، روایتی است که از سعید بن اسماعیل به نقل از پدرش نقل می‌کند که گوید: از او درباره مردی سؤال کردم که مرتکب گناه می‌شود، آیا پشت سر او نماز خوانده شود یا خیر؟ فرمود: خیر. - تهذیب ۱: ۲۵۴ . ۳۳۲، فقیه ۱: ۲۴۹ -

و این خبر نیز با وجود عدم صحتش، بر منع از نماز پشت سر کسی که بر ارتکاب همه گناهان مصر باشد و آن را زیاد انجام دهد، دلالت دارد. پس فعل مضارع بر استمرار نو به نو دلالت می‌کند و «ذنب» جمع معرفه به لام است و بر عمومیت دلالت دارد و اگر گفته شود که ارتکاب همه گناهان بعید است، پس حداقل دلالت می‌کند که بسیاری از گناهان را مرتکب شود و به آن علم داشته باشیم و نه اینکه احتمال بدهیم یا توهم آن را داشته باشیم.

و از جمله آن، صحیح عمر بن یزید است که گوید: از امام صادق علیه السلام درباره امامی سؤال کردم که در همه امورش ایرادی بر او وارد نیست، آگاه [به امر تشیع] است، جز اینکه او سخنی تند که پدر و مادرش را به خشم می‌آورد به آن دو می‌گوید، آیا پشت سر او نماز بخوانم؟ فرمود: پشت سر او نماز نخوان، تا زمانی که دیگر نافرمان و قاطع رحم نباشد. - تهذیب ۱: ۲۵۴، و فقیه ۱: ۲۴۸ -

و این خبر بر جایز بودن نماز پشت سر فرد مصر بر گناه صغیره، و عدم جایز بودن آن پشت سر فرد نافرمان از پدر و مادر دلالت دارد. شهید در ذکری گوید: این بر آن دلالت دارد که او غیر مصر است زیرا اصرار بر گناهان صغیره، این گناهان را به گناهان کبیره ملحق می‌سازد، اگر این را صغیره در نظر بگیریم، حرام دانستن اینکه به آنها اف گفته شود، بیانگر بزرگی حق آن دو و اینکه تخطی کننده از نهی خداوند در مورد آنان، در خطری بزرگ است، می‌باشد. پایان سخن

و در مجموع، این خبر هر چند که صحیح باشد شامل چیزی است که بدان نظر نداده‌اند، و حمل کردن بر عدم اصرار، بی‌نهایت بعید است.

و از جمله آن اخبار، چیزی است که درباره منع از نماز گزاردن پشت سر شارب خمر و نیذ روایت شده است. - سرائر: ۴۸۴ -

و از جمله آن، چیزی است که درباره منع از نماز پشت سر شخص فاجر وارد شده است. - خصال ۲: ۱۵۱ -،

و ظاهر آن این است که منظور خلفای جور و پیروان آنان است، و همچنین ظاهر برخی اخبار ابوذری، - فقیه ۱: ۲۴۷، علل

امامت کبری (رهبری عامه) است، و در برخی دیگر از آن، نماز پشت سر منافقان و مخالفان است، چنان که عادت او (ابوذر) اعتراض به عثمان و پیروان او بود، لذا وی را اخراج و تبعید کرد.

پس با قطع نظر از اجماع منقول، اثبات شرط بودن عدالت به صرف این اخبار مشکل است، به خصوص به شیوه این قوم که به اخبار ضعیف عمل نمی‌کنند، و حمل این اخبار بر مکروه بودن و مستحب بودن، برای رعایت این حدی که از اخبار استفاده می‌شود ممکن است زیرا حقیقی بودن نهی در تحریم به ویژه در اخبار اثبات نشده است، و با پذیرفتن همه آنها، از مدلول آن اخبار تخطی نمی‌شود، چنان که دانستی.

اما اجماع، پس در صورت اثبات آن، فقط درباره آنچه که در آن اثبات شده، حجت است. پس درباره آنچه که بر سر آن اختلاف وجود دارد - در خصوص تعداد گناهان کبیره، لحاظ کردن ملکه، مروت و امثال آن - نمی‌توان به آن تمسک جست، چنان که دانستی.

سخن در این زمینه را طولانی ساختیم تا مؤمن متدین، به شبهات شیاطین جن و انس و وسوسه‌های آنان گوش نسپارد، و فضیلت جماعت و فریضه جمعه را که با اخبار متواتر اثبات شده است، به صرف احتیاط در عدالتی که راه آن، همان است که دریافتی، رها نکند. و با این حال، شایسته است که فرد ناقد دانا، متدین و آگاه، احتیاط در امر دین و نماز را رها نسازد، و کسی که به دین، قرائت، زهد و عبادت او اطمینان دارد را طلب نماید. پس اگر چنین شخصی را نیافت، باید یا با تقدیم نماز قبل از آن یا اعاده آن پس از آن، احتیاط کند و این بعد از آن است که نفس و قلبش را از اسباب کینه و حسد و سایر امراض نفسانی و اغراض فاسد خالی کرده باشد. پس زمانی که چنین کند، خداوند او را به آنچه که دوست دارد و به آن راضی می‌گردد هدایت خواهد نمود، چنان که خداوند فرمود: «وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا» - عنكبوت / ۶۹ - {و کسانی که در راه ما کوشیده اند، به یقین راه های خود را بر آنان می نمایم.}

**[ترجمه]

«۲»

الْعَلَلُ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَيْمُونٍ

ص: ۴۱

-
- ۱- ۱. الفقیه ج ۱ ص ۲۴۷، علل الشرائع ج ۲ ص ۱۵، التهذیب ج ۱ ص ۲۵۴.
 - ۲- ۲. و ذلك لما مر أن الإجماع دليل لبي لا اطلاق له ولا عموم ولا يثبت به الا القدر المتيقن من مفهوم العدالة، و هو اجتناب الكبائر التي اوعد الله عليها النار.
 - ۳- ۳. العنكبوت: ۶۹.

الْقَدَّاحِ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ قَالَ: كُنَّ يُؤْمَرْنَ النِّسَاءُ فِي زَمَنِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ أَنْ لَمَّا يَرْفَعَنَّ رُءُوسَهُنَّ إِلَّا بَعْدَ الرَّجَالِ لِقِصْرِ أَزْرِهِنَّ (١) قَالَ وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ يَسْمَعُ صَوْتَ الصَّبِيِّ يَبْكِي وَهُوَ فِي الصَّلَاةِ فَيُخَفِّفُ الصَّلَاةَ فَتَصِيرُ إِلَيْهِ أُمَّهُ (٢).

**[ترجمه] علل الشرايع: جعفر بن محمد عليه السلام به نقل از پدرش گوید: زنان در زمان رسول الله صلى الله عليه وآله امر می شدند، به دلیل کوتاهی لباس ها، سر خود را بلند نکنند مگر بعد از مردان.

و نیز فرمود: و رسول الله صلى الله عليه وآله در حالی که در نماز بود، وقتی صدای کودکی را می شنید که گریه می کند، نماز را کوتاه می کرد تا مادر به سوی کودکش برود. - علل الشرائع ٢: ٣٣ -

**[ترجمه]

«٣»

قُزُبُ الْأَسْنَادِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى وَ الْحَسَنِ بْنِ طَرْيَفٍ وَ عَلِيِّ بْنِ إِسْمَاعِيلَ جَمِيعًا عَنْ حَمَّادِ بْنِ عَيْسَى عَنِ الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ قَالَ عَلِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ: كُنَّ النِّسَاءُ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَ كُنَّ يُؤْمَرْنَ أَنْ لَا يَرْفَعَنَّ رُءُوسَهُنَّ قَبْلَ الرَّجَالِ لِضَيْقِ الْأُزْرِ (٣).

**[ترجمه] قرب الإسناد: علی علیه السلام فرمود: زنان به همراه نبی اکرم صلى الله عليه وآله نماز می خواندند، و به دلیل کوتاهی دامن لباس ها، امر شدند که سر خویش را قبل از مردان بلند نکنند. - قرب الإسناد : ١٤ -

**[ترجمه]

بیان

رواه الصدوق فی الفقیه مرسلًا (٤).

مثل الأ-خیر فقیل المراد أزر الرجال فإنها لما كانت مضيقه كان يقع نظرهن أحيانا إلى فروج الرجال إذا رفعن رءوسهن قبلهم و یرد علیه أنه علی هذا كان ينبغي نهی الرجال عن لبس مثل تلك الأزر لبطان صلاتهم بكشف العوره و لو فی بعض أحوال الصلاة إلا- أن يقال إنهم كانوا مضطرين و لم يكن لهم غيرها أو كان يرى حجم عورتهم بناء على أنه لا يجب ستره كما هو المشهور و قيل المراد أزر النساء فإن الرجال كانوا ينظرون من بين الرجلين أو بطرف العينين إلى النساء في وقت رفع الرأس عن السجود و كان لضيق أزرن

ص: ٤٢

١- ١. فی هامش المصدر المطبوع: «لقصر أزرنهم» نقلًا عن بعض النسخ، و هو الظاهر عندی، و ذلك لان الازار انما يكون فی حال الركوع ساترا للفضحين إذا كان طويلا- بحيث يستر الساقين الى نصفهما كما كان يلبسه رسول الله صلى الله عليه وآله

كذلك و أما سائر الناس فيظهر من هذا الخبر أن أزهرهم كانت قصيره لا تستر الفخذين الا حال القيام، و اما حال الركوع فترتفع و يظهر أسافل الفخذين (و هو مكروه عند بعض و غير مجوز عند آخرين) و لذلك أمر النساء أن لا يرفعن رءوسهن قبلهم.

٢-٢. علل الشرائع ج ٢ ص ٣٣.

٣-٣. قرب الإسناد: ١٤ ط نجف.

٤-٤. الفقيه ج ١ ص ٢٥٩.

یرون بعض محاسنهن أو زینتهن كما قيل فی نزول قوله سبحانه وَ لَقَدْ عَلَّمْنَا الْمُسْتَقْدِمِينَ مِنْكُمْ وَ لَقَدْ عَلَّمْنَا الْمُسْتَأْخِرِينَ وَ قد مر(۱).

و قد یصحف و یقرأ الأزر بالزائین المعجمتین قال فی النهایه فی حدیث سمره کسفت الشمس علی عهد رسول الله صلی الله علیه و آله فانتهیت إلى المسجد فإذا هو بأزرز أى ممتلی بالناس یقال أتیت الوالی و المجلس أزرز أى کثیر الزحام لیس فیہ متسع و الناس أزرز إذا انضم بعضهم إلى بعض انتهى و هذا مع أنه مخالف للنسخ لا- یتستقیم التعلیل إلا بتکلف و الخبر الأول یؤید الثانی و ما سیأتی من المکارم یؤید الأول.

***[ترجمه] شیخ صدوق این خبر را در فقیه، نظیر خبر اخیر به صورت مرسل روایت کرده است. - فقیه ۱: ۲۵۹ -

پس گفته شده: منظور «أزر»، لباس مردان است، زیرا زمانی که تنگ باشد، نگاه زنان، اگر قبل از آنان سر بلند کنند، احیاناً به عورت مردان می افتاد، و چنین پاسخ داده می شود که بر این اساس لازم است که مردان از پوشیدن امثال آن أزرز نهی شوند، به دلیل باطل شدن نماز آنان با کشف عورت، هر چند که در برخی از احوال نماز باشد. مگر اینکه گفته شود: آنها مجبور بودند و غیر از آن، لباس دیگری نداشتند. یا اینکه حجم عورت آنان دیده می شد، بنابراینکه پوشاندن آن واجب نیست، چنان که مشهور است. و گفته شده: منظور لباس زنان است، زیرا مردان به هنگام بلند کردن سر از سجده، از میان دو پا، یا با گوشه چشم به زنان نگاه می کردند و به دلیل کوتاهی دامن لباس آنان، برخی از زیباییها یا زینت آنان را می دیدند، چنان که درباره نزول این سخن خداوند سبحان: «وَ لَقَدْ عَلَّمْنَا الْمُسْتَقْدِمِينَ مِنْكُمْ وَ لَقَدْ عَلَّمْنَا الْمُسْتَأْخِرِينَ» - حجر / ۲۴ - (و به یقین پیشینیان شما را شناخته ایم و آیندگان [شما را نیز] شناخته ایم. { که قبلاً گذشت، گفته شده است.

گاهی کلمه عوض شده و «أزر» خوانده می شود. در نهایه گوید: در حدیث سمره آمده است: در دوره رسول الله صلی الله علیه و آله خورشید گرفت، پس به سوی مسجد رفتم، پس آن أزرز بود: یعنی آکنده از مردم بود. گفته می شود: نزد والی رفتم و مجلس أزرز بود، یعنی ازدحام و در آن مکانی فراخ نیست. «الناس أزرز» زمانی است که برخی از آنها به برخی دیگر چسبیده باشند. پایان سخن. و این سخن با وجودی که مخالف نسخهها است، با تعلیل مناسب نمی گردد مگر به دشواری، و خبر اول مؤید خبر دوم است، و آنچه که از کتاب مکارم ذکر خواهد شد، خبر اول را تأیید می کند.

***[ترجمه]

«۴»

قُرْبُ الْإِسْنَادِ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ طَرِيفٍ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلْوَانَ عَنِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ أَبِيهِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ أَنَّ عَلِيًّا عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَ يَقُولُ: الْمَرْأَةُ خَلْفَ الرَّجُلِ صَفٌّ وَ لَا يَكُونُ الرَّجُلُ خَلْفَ الرَّجُلِ صَفًّا إِنَّمَا يَكُونُ الرَّجُلُ إِلَى جَنْبِ الرَّجُلِ عَنِ يَمِينِهِ (۲).

وَ مِنْهُ عَنِ السُّنْدِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ أَبِي الْبَحْتَرِيِّ عَنِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ أَبِيهِ عَنِ عَلِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ قَالَ: رَجُلَانِ صَفٌّ فَإِذَا كَانُوا ثَلَاثَةً تَقَدَّمَ الْإِمَامُ (۳).

وَبِهَذَا الْإِسْنَادِ عَنْ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: الصَّبِيُّ عَنْ يَمِينِ الرَّجُلِ فِي الصَّلَاةِ إِذَا ضَبَطَ الصَّفَّ جَمَاعَةً وَالْمَرِيضُ الْقَاعِدُ عَنْ يَمِينِ الْمُصَلِّي هُمَا جَمَاعَةٌ وَلَا بَأْسَ بِأَنْ يُؤَمَّ الْمَمْلُوكُ إِذَا كَانَ قَارِئًا وَكُرِهَ أَنْ يُؤَمَّ الْأَعْرَابِيُّ لِجَفَائِهِ عَنِ الْوُضُوءِ وَالصَّلَاةِ (٤).

**[ترجمه] قرب الإسناد: جعفر بن محمد عليه السلام به نقل از پدرش فرمود: علی علیه السلام فرمود: یک زن پشت سر مرد، یک صف است و یک مرد پشت سر مرد، صف نیست، بلکه مرد در کنار مرد، در سمت راست او قرار می‌گیرد. - قرب الإسناد: ٧٢ -

و نیز از قرب الإسناد: جعفر بن محمد علیه السلام به نقل از پدرش فرمود: علی علیه السلام فرمود: دو مرد یک صف است و زمانی که سه تن شدند، امام مقدم می‌شود. - قرب الإسناد: ٩٢ -

و با همین سند از علی علیه السلام روایت است: کودک در سمت راست مرد در نماز، زمانی که صف را حفظ نماید، جماعت است. و فرد بیماری که در سمت راست نمازگزار نشسته است، هر دو جماعت هستند و ایرادی ندارد که برده، اگر که قاری باشد، امام شود. و مکروه است که اعرابی [بادیه نشین] به دلیل عدم رعایت شرایط وضو و نماز، امام شود. - قرب الإسناد: ٩٥ -

**[ترجمه]

بیان

يستفاد من هذه الأخبار أحكام.

الأول تحقق الجماعة بمأموم واحد ولا خلاف فيه بين الأصحاب.

الثاني تحققه بالمریض وهو أيضا كذلك.

الثالث تحققه بالمرأه وهو أيضا كذلك.

ص: ٤٣

١- ١. الحجر: ٢٤.

٢- ٢. قرب الإسناد ص ٧٢ ط نجف.

٣- ٣. قرب الإسناد ص ٩٢ ط نجف.

٤- ٤. قرب الإسناد ص ٩٥ ط نجف.

الرابع تحققه بالصبي إذا كان مميزا فإنه الظاهر من ضبط الصف أى يستقر مكانه ولا يلعب و يأتى بالصلاه و ما يجب فى الاقتداء و مثل هذا لا يكون إلا مميزا و ظاهر الأكثر أنه كذلك و ذكره فى المنتهى بغير تعرض لخلاف إلا لبعض العامه و قال فى الذكرى تنعقد الجماعه بالصبي المميز لأن ابن عباس ائتم بالنبي صلى الله عليه و آله و كان إذ ذاك غير بالغ و أما إمامته فسيأتى القول فيه.

الخامس أن المأموم إذا كان رجلا- واحدا يقف عن يمين الإمام و المشهور أنه على الاستحباب حتى قال فى المنتهى هذا الموقف سنه فلو خالف بأن وقف الواحد على يسار الإمام أو خلفه لم تبطل صلاته عند علمائنا أجمع و حكى فى المختلف عن ابن الجنيد القول بالبطلان مع المخالفه(١)

و الأحوط عدم المخالفه.

السادس لو كان المأموم امرأه و جب التأخير إن قلنا بتحريم المحاذاه و إلا استحب و كذا تأخرها عن الرجال المأمومين و الصبيان كما ذكره الأصحاب و الاحتياط فى التأخر فى هذا المقام ألزم من غيره لورود الروايات الكثيره مع عدم المعارض و يستحب للمرأة الواحده مع التأخر أن تقف عن يمين الإمام لصحيحه هشام بن سالم و إن كان مع الرجل الواحد امرأه أو أكثر وقف الرجل عن يمين الإمام (٢) و النساء خلفه لروايه القاسم بن الوليد(٣) و الحكمان مذوران فى المنتهى و غيره.

السابع أن المأموم إذا كان رجلين أو أكثر يقفون خلفه و الكلام فى الاستحباب و الوجوب كما مر.

الثامن ظاهر الأخبار أن من يقف عن يمين الإمام يقف محاذيا له من غير تأخر كما هو ظاهر الأكثر و أوجب ابن إدريس فى ظاهر كلامه التقدم بقليل و تدفعه

ص: ٤٤

١-١. يريد إذا كان المأموم عالما بالسنة النبويه صلى الله عليه و آله و أمكنه القيام عن يمين الامام و مع ذلك خالفها رغبه عنها.

٢-٢. بل روايه فضيل بن يسار فى التهذيب ج ١ ص ٣٢٩.

٣-٣. التهذيب ج ١ ص ٣٢٩، ط حجر.

ظواهر الأخبار و لو وجب التأخر لذكر و إلا لزم تأخير البيان عن وقت الحاجة و لأنه لو كان شرطاً لما أمكن اختلاف اثنين في الإمامه إلا بأن يتوهم كل منها التقدم و هو بعيد و قد ورد به الخبر.

ثم إن التقدم و التساوى بأى شىء يعتبران فمنهم من أحالوهما على العرف و ذكر جماعه من الأصحاب أن المعتبر التساوى بالأعقاب فلو تساوى العقبان لم يضر تقدم أصابع رجل المأموم أو رأسه و صدره و لو تقدم عقبه على عقب الإمام لم ينفعه تأخر أصابعه و رأسه.

و استقرب العلامة في النهايه اعتبار التقدم بالأصابع و العقب معا و صرح بأنه لا يقدر في التساوى تقدم رأس المأموم في حالتى الركوع و السجود و مقادير الركبتين و الأعجاز في حال التشهد و ليست هذه التفاصيل في شىء من النصوص و العرف مضطرب و الأحوط رعايه الجميع كما اختاره الشهيد الثانى ره.

ثم الظاهر على القول بالمحاذاه الحقيقيه تحقق كونه خلفه بقليل من التأخر و الأحوط التأخر بعرض بدنه أو بما يقال عرفاً أنه خلفه أما التأخر بجميع بدنه في أحوال الركوع و السجود و التشهد فالظاهر أنه غير لازم و لعله أولى.

التاسع جواز إمامه المملوك إذا صحت قراءته كما هو المشهور و منع منه بعضهم قال في الذكرى اختلف في إمامه العبد فقال في المبسوط و النهايه لا يجوز أن يؤم الأحرار و يجوز أن يؤم مواليه إذا كان أقرأهم و قال ابن بابويه في المقنع و لا يؤم العبد إلا أهله لروايه السكونى (١)

و أطلق ابن حمزه أن العبد لا يؤم الحر و جوز إمامته مطلقاً ابن الجنيد و ابن إدريس و أطلق الشيخ في الخلاف جواز إمامته.

قال و في بعض رواياتنا (٢)

أن العبد لا يؤم إلا مولاه و قال أبو الصلاح يكره و البحث عن الجواز و إن كان الحر مقدماً عليه عند التعارض انتهى و الجواز

ص: ٤٥

١-١. التهذيب ج ١ ص ٢٥٤.

٢-٢. التهذيب ج ١ ص ٢٥٤.

العاشر تدل على كراهه إمامه الأعرابي لجفائه أى بعده عن معرفه أحكام الوضوء و الصلاة و التعليل يقتضى أن كل من كان كذلك تكره إمامته و الأعرابي نسبه إلى الأعراب و هم سكان البادية سواء كانوا من العرب أو العجم و المهاجر من هجر إلى النبي صلى الله عليه و آله و الإمام عليه السلام و قيل المهاجر فى زماننا سكان الأمصار المتمكنين من تحصيل معرفه الأحكام.

ثم ظاهر الروايه كراهه إمامه الأعرابي مطلقا و قيد أكثر الأصحاب الحكم بإمامته بالمهاجرين لحسنه إبراهيم بن هاشم (١).

ثم اختلفوا فيه فذهب الشيخ و جماعه من الأصحاب إلى التحريم و ذهب آخرون إلى الكراهه و فصل المحقق فى المعبر فقال و الذى نختاره أنه إن كان ممن لا يعرف محاسن الإسلام و لا وصفها فالأمر كما ذكره و إن كان وصل إليه ما يكفيه اعتماده و يدين به و لم يكن ممن يلزمه المهاجره وجوبا جاز أن يؤم إلى آخر ما قال قدس سره.

و ما اختاره لا يخلو من قوه و إن كان الأحوط عدم الاقتداء به مطلقا لورود الأخبار الصحيحه بالمنع مطلقا لكن تحقق الهجره فى زماننا غير معلوم إذ لا خلاف فى وجوب الهجره قبل الفتح و أما بعده فقليل نسخت لِقَوْلِهِ صلى الله عليه و آله: لَأَ هِجْرَةَ بَعْدَ الْفَتْحِ.

و قيل كانت باقيه بعده و فى أعصار الأئمه عليهم السلام و أما فى زمن الغيبه فيشكل الحكم بوجوبها و تحقق مفهومها و دخولها تحت الألفاظ الوارده فى الأخبار.

نعم تعلم الأحكام الضروريه واجب بحسب الإمكان على أهل البوادي و الأمصار فلو أدخلوا بذلك كانوا فساقا من هذه الجهه بل كانت صلاتهم باطله مع جهلهم بأحكامها فمن تلك الجهه لا يجوز الاقتداء بهم و فى الخبر إيماء إليه.

الحادى عشر يدل على جواز اقتداء القاعد بالقائم و لا خلاف فيه.

ثم اعلم أن في التهذيب (1) هكذا و المريض القاعد عن يمين الصبي فيحتمل وجهين أحدهما أن يكون المراد قعوده خلف الإمام البالغ عن يمين الصبي فالغرض بيان جواز إتمام القاعد بالقائم و ثانيهما أن يكون المراد كون الصبي إماما و المريض مؤتما فيكون الغرض بيان أدون أفراد الجماعه و أخفاها من جهة الإمام و المأموم معا فيدل على جواز إمامه الصبي كما قيل.

**[ترجمه] از این اخبار چند حکم استفاده می گردد:

اول: محقق شدن جماعت با یک مأموم، و میان اصحاب درباره این حکم اختلافی وجود ندارد.

دوم: محقق شدن جماعت با مریض، و این حکم نیز چنین است.

سوم: محقق شدن آن با زن، و این حکم نیز چنین است.

چهارم: محقق شدن آن با کودک، زمانی که ممیز باشد، که این مطلب از حفظ کردن صف روشن است. و حفظ صف یعنی اینکه در مکان خویش ثابت بماند و بازی نکند و نماز و آنچه که در اقتدا واجب است را انجام دهد، و چنین نیست مگر فرد ممیز (کسی که خوب و بد را تشخیص می دهد).

و ظاهر، اغلب چنین است، و شیخ در المنتهی این مطلب را بدون پرداختن به هیچ اختلافی جز از جانب برخی از عامه ذکر کرده است. و شهید در ذکری گوید: جماعت با کودک بالغ منعقد می گردد، زیرا ابن عباس به نبی اکرم صلی الله علیه و آله اقتدا کرد، در زمانی که وی بالغ نبود. اما سخن درباره امامت کودک ذکر خواهد شد.

پنجم: مأموم زمانی که یک مرد باشد، در جانب راست امام می ایستد، و مشهور این است که این امر به جهت مستحب بودن است، بطوری که علامه در منتهی گوید: این جایگاه، سنت است، پس اگر با این نظر مخالفت کرد و طرف چپ یا پشت سر امام ایستاد، به نظر همه علمای ما نمازش باطل نمی شود. و شیخ در مختلف از ابن جنید، نظری مبتنی بر باطل شدن نماز در صورت مخالفت با این امر را نقل کرده است. - مقصود وی زمانی است که مأموم به سنت نبوی عالم باشد و قیام در جانب راست امام برای او امکان پذیر باشد و با وجود آن، به جهت روی گردانی از آن، با آن مخالفت کند. - ،

و احوط، عدم مخالفت است .

ششم: اگر مأموم زن باشد، چنان که به حرام بودن موازات قائل باشیم، مؤخر شدن او واجب است، در غیر این صورت مستحب است، و مؤخر شدن او از مردان مأموم و کودکان نیز چنین است، چنانکه اصحاب ذکر کرده اند. و احتیاط در تأخر در این جایگاه از سایر جایگاهها ضروری تر است، به دلیل آمدن روایات بسیار و عدم وجود مخالف، و برای یک زن مستحب است که با تأخیر، در جانب راست امام بایستد (به دلیل صحیحه هشام بن سالم، و اگر به همراه مرد یک زن یا بیشتر باشد، مرد در جانب راست امام بایستد) - بلکه روایت فضیل بن یسار در تهذیب ۱ : ۳۲۹ - و زنان پشت سر او بایستند، به دلیل روایت قاسم بن ولید. - تهذیب ۱ : ۳۲۹ - و این دو حکم در المنتهی و سایر کتب ذکر شده است.

هفتم: مأموم زمانی که دو مرد یا بیش از آن باشند، پشت سر امام می ایستند، و سخن درباره مستحب بودن و وجوب آن، چنان

است که ذکر شد.

هشتم: ظاهر اخبار این است که کسی که در جانب راست امام می‌ایستد، بدون عقب بودن، به موازات او می‌ایستد، چنان که ظاهر اغلب اخبار نیز چنین است و ابن ادریس در ظاهر سخنش، اندکی تقدم را واجب کرده است و ظاهر اخبار این را رد می‌کند، و اگر تأخر واجب بود، آن را ذکر می‌کرد؛ و گرنه تأخیر بیان از زمان نیاز لازم می‌آید، و نیز به این دلیل که اگر شرط بود، اختلاف دو تن درباره امامت ممکن نبود مگر اینکه هر یک از آنها تقدم را گمان کند که این امر بعید است و خبر در این مورد وارد شده است.

پس در تقدم و تساوی، چه چیزی معتبر است؟ برخی از آنان این دو را بر عرف احاله کرده‌اند، و جمعی از اصحاب ذکر کرده‌اند که امر معتبر، تساوی پاشنه‌ها است، پس اگر دو پاشنه مساوی بود، تقدم انگشتان پای مأموم یا سر و سینه او ضرری ندارد، و اگر پاشنه او بر پاشنه امام مقدم شد، تأخر انگشتان و سر او فایده‌ای ندارد.

و علامه در نهاییه، اعتبار انگشتان و پاشنه را نزدیک به حقیقت دانسته است، و به این تصریح کرده است که تقدم سر مأموم در دو حالت رکوع و سجود، و تقدم سر زنانها و پشت در حال تشهد، محل تساوی نیست. این تفصیل در هیچ یک از نصوص موجود نیست، و عرف نظر مشخصی ندارد و احوط، رعایت همه موارد است چنانکه شهید ثانی آن را برگزیده است.

پس بنا بر قول به موازات حقیقی، ظاهر امر، محقق شدن پشت سر امام بودن با اندکی تأخر است، و احوط، تأخر با پهنای بدن یا بطوری که در عرف گفته شود که او پشت سر وی است، می‌باشد. اما تأخر با همه بدن در حالت رکوع، سجود و تشهد، ظاهر این است که غیر لازم است و شاید اولی است.

نهم: جایز بودن امامت برده اگر قرائتش صحیح باشد، چنان که مشهور است، و برخی از آنان از آن منع کرده‌اند. شهید در ذکری گوید: درباره امامت برده دچار اختلاف هستند، شیخ در مسبوط و نهاییه گوید: جایز نیست که بر آزاد امامت کند، و جایز است که بر بردگان، اگر که قاری‌ترین آنان باشد، امامت کند. و ابن بابویه در المقنع گوید: بر اساس روایت سکونی، - تهذیب ۱: ۲۵۴ - برده

امامت نمی‌کند مگر بر خانواده خویش. و ابن حمزه اطلاق کرده است که برده بر فرد آزاد امام نمی‌شود. و ابن جنید و ابن ادریس امامت او را مطلقاً جایز دانسته‌اند، و شیخ در خلاف، امامت او را مطلقاً جایز دانسته است.

گوید: در برخی روایات ما - تهذیب ۱: ۲۵۴ -

آمده است که برده امام نمی‌شود مگر بر مولای خویش. و ابوالصلاح گوید: مکروه است و بحث در باره جواز آن است، هر چند که در صورت تعارض، فرد آزاد بر او مقدم است. پایان. و جایز بودن آن قوی‌تر است.

دهم: بر مکروه بودن امامت اعرابی به دلیل دوری او، یعنی دوری او از شناخت احکام وضو و نماز دلالت دارد. و این تعلیل اقتضا می‌کند که هر کسی که این چنین باشد، امامتش مکروه است. و اعرابی منسوب به اعراب یعنی ساکنان بیابان است، چه

عرب باشد یا عجم. و مهاجر کسی است که به سوی نبی اکرم صلی الله علیه و آله و امام علیه السلام هجرت کرده است و گفته شده: مهاجر در دوره ما شهرنشینان هستند که قادر به کسب شناخت احکام هستند.

بنابراین ظاهر این روایت، مکروه بودن مطلق امامت اعرابی است، و اغلب اصحاب این حکم را به دلیل روایت حسنه ابراهیم بن هاشم، - تهذیب ۱: ۲۵۴ -

به امامت مهاجرین مقید کرده‌اند، سپس در این مورد دچار اختلاف شده‌اند. پس شیخ و جمعی از اصحاب به حرام بودن و سایرین به مکروه بودن رأی داده‌اند. محقق در معتبر به تفصیل توضیح داده است و گوید: و آنچه ما برگزیده‌ایم این است که اگر او از کسانی باشد که محاسن و اوصاف اسلام را نشناسد، پس مسأله چنان است که ذکر کرده‌اند. و اگر به او چیزی رسیده باشد که برای تکیه کردن به آن و دینداری به آن کافی باشد، هر چند که از کسانی نباشد که مهاجرت و جوباً بر او لازم باشد، جایز است که امام گردد... تا پایان آنچه که وی قدس سره گفته است.

و آنچه که محقق برگزیده است خالی از قوت نیست، هر چند که به دلیل ورود اخبار صحیحی درباره منع مطلق، احوط مطلقاً عدم اقتدا کردن به او می‌باشد، اما محقق شدن هجرت در دوره ما نامعلوم است زیرا درباره وجوب هجرت در دوره قبل از فتح، اختلافی وجود ندارد. اما درباره پس از فتح، گفته شده که به دلیل این سخن پیامبر اکرم صلی الله علیه و آله که «بعد از فتح هیچ هجرتی نیست» منسوخ شد. و گفته شده: پس از آن و در عصر ائمه علیه السلام نیز باقی بوده است، اما در زمان غیبت، حکم بر وجوب آن و تحقق مفهوم آن، و دخول آن تحت الفاظ وارده در اخبار مشکل است.

بله، فراگیری احکام ضروری به حسب امکان، بر صحرا نشینان و شهرنشینان واجب است. پس اگر از آن تخطی کنند، از این جهت فاسق هستند، حتی در صورت جهل آنان نسبت به احکام آن، نمازشان باطل است. پس از این جهت، اقتدا کردن به آنان جایز نیست و این خبر اشاره‌ای به آن است.

یازدهم: بر جایز بودن اقتدای فرد نشسته به فرد ایستاده دلالت دارد و اختلافی در این مورد نیست. پس آگاه باش که در تهذیب - تهذیب ۱: ۲۶۲ - چنین است: «و فرد بیمار نشسته در جانب راست کودک است» پس دو وجه محتمل است: یکی اینکه منظور نشستن او پشت سر امام بالغ از جانب راست کودک است. پس مقصود، بیان جایز بودن اقتدای فرد نشسته به فرد ایستاده می‌باشد. و دوم اینکه، منظور امام بودن کودک و مأموم بودن مریض است. پس مقصود، بیان پایین‌ترین افراد جماعت و کم‌ترین آن از نظر امام و مأموم با هم است، پس بر جایز بودن امامت کودک دلالت دارد، چنان که گفته شد.

***[ترجمه]

«۵»

قُرْبُ الْأَسْنَادِ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ طَرِيفِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلْوَانَ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ قَالَ: كَدَانَ الْحَسَنُ وَالْحُسَيْنُ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ يَقْرَأَانِ خَلْفَ الْإِمَامِ (۲).

**[ترجمه]قرب الإسناد: جعفر بن محمد به نقل پدر بزرگوارش فرمود: حسن و حسین علیهما السلام پشت سر امام قرائت می... کردند. - . قرب الإسناد : ۷۳ -

**[ترجمه]

تبیین

خلف الإمام أى أئمة الجور الذين كانوا فى زمانهما علیهما السلام كانا یصلیان خلفهم تقيه و لا ینویان الاقتداء بهم و كانا یقرءان و یصلیان لأنفسهما.

و یرتجب حضور جماعتهم استجابا مؤكدا كما ذكره الأكثر و دلت علیه الأخبار و یرتجب عند التقيه لكن یرتجب أن یرتجب فى بیته ثم یأتى و یرتجب معهم إن أمکن (۳) و إلا- فیرتجب أن یرتجب لنفسه و لا تسقط القراءه عنه بالایتمام بهم على المشهور بل قال فى المنتهى لا- نعرف فیہ خلافا و لا- یرتجب بالقرءه فى الجهریه و تجزیه الفاتحه وحدها مع تعذر قراءه السوره و إن قلنا بوجوبها و لا خلاف فیها ظاهرا.

و لو ركع الإمام قبل إكمال الفاتحه فقل إن یقرأ فى ركوعه و قيل تسقط القراءه للضروره كما قطع به فى التهذیب حتى قال إن الإنسان إذا لم یلحق القراءه معهم جاز له ترك القراءه و الاعتداد بتلك الصلاه بعد أن یكون قد أدرك الركوع و الأحوط الإعاده حیثئذ و كذا لو قرأ فى النفس تقيه

**[ترجمه]«پشت سر امام» یعنی امامان ستمگری که در زمان آن دو بزرگوار وجود داشتند، به جهت تقيه، پشت سر آنان نماز می خواندند و اقتدا کردن به آنان را نیت نمی کردند، و خودشان قرائت می کردند و نماز می خواندند. و حضور در جماعت آنان، چنان که اغلب ذکر نموده اند، مستحب مؤکد است، و اخبار بر آن دلالت دارد و در حالت تقيه واجب است. اما مستحب است که اگر ممکن باشد، در خانه خویش نماز بخواند، سپس بیاید و به همراه آنان نماز بخواند. - بحار الأنوار ۸۲ : ۳۳۸ - ۳۳۹ -

و در غیر این صورت، واجب است که برای خودش قرائت نماید، و بنابر مشهور، با اقتدا کردن به آنان، قرائت از او ساقط نمی گردد، بلکه شیخ در المنتهى گوید: در این مورد اختلافی سراغ نداریم، و بلند خواندن در جهریه ها (نمازهایی که باید بلند خوانده شود) واجب نیست، و در صورت عذر در قرائت سوره، فقط فاتحه برای او کفایت می کند، هر چند که به وجوب آن رأی بدهیم، و ظاهراً در این مورد اختلافی وجود ندارد.

و اگر امام قبل از کامل کردن فاتحه، رکوع نماید، گفته شده که او در رکوعش قرائت نماید، و گفته شده قرائت به دلیل ضرورت ساقط می شود چنان که در تهذیب آن را قطعی دانسته است؛ بطوری که گوید: انسان زمانی که در قرائت به آنان نرسید، در صورتی که به رکوع رسیده باشد، ترک قرائت و اعتماد به آن نماز برای او جایز است، و در این هنگام، احوط، اعاده است، و چنین است اگر از روی تقيه، در دل خویش قرائت نماید.

تَوَابُ الْأَعْمَالِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ الْوَلِيدِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ الصَّفَّارِ عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ يَزِيدَ عَنْ حَمَّادِ بْنِ عِيسَى عَنْ حَرِيرِ
عَنْ زُرَّارَةَ وَ مُحَمَّدِ بْنِ

ص: ٤٧

١-١. التهذيب ج ١ ص ٢٦٢.

٢-٢. قرب الإسناد ص ٧٣ ط نجف.

٣-٣. راجع في ذلك ج ٨٢ ص ٣٣٨-٣٣٩.

مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ كَانَ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَقُولُ: مَنْ قَرَأَ خَلْفَ إِمَامٍ يَأْتُمُّ بِهِ فَمَاتَ بَعَثَهُ اللَّهُ عَلَى غَيْرِ الْفِطْرَةِ (١).

المحاسن، عن أبي محمد عن حماد: مثله (٢) السرائر، نقلا من كتاب حريز عنهما: مثله (٣)

**[ترجمه] ثواب الأعمال: امام باقر عليه السلام فرمود: امير مؤمنان عليه السلام می فرمود: کسی که پشت سر امامی که به او اقتدا می کند قرائت نماید سپس بمیرد، خداوند او را بر غیر فطرت برانگیخته می سازد. - ثواب الأعمال : ٢٠٧ -

محاسن: از ابو محمد، از حماد نظیر این روایت نقل شده است. - محاسن : ٧٩ -

سرائر: نظیر روایت فوق به نقل از کتاب حریز، از آن دو روایت شده است. - سرائر : ٤٧٢ -

**[ترجمه]

بیان

على غير الفطره أى فطره الإسلام مبالغه و لعله محمول على الجهرية إذا سمع القراءة و يحتمل شموله للإخفاته.

و اختلف الأصحاب فى هذه المسألة اختلافا شديدا قال الشهيد الثانى روح الله روحه تحرير محل الخلاف فى القراءة خلف الإمام و عدمها أن الصلاة إما جهرية أو سرية و على الأول إما أن يسمع سماعا أو لا و على التقديرات فإما أن يكون فى الأولتين أو الأخيرتين فالأقسام ستة فابن إدريس و سلار أسقطا القراءة فى الجميع لكن ابن إدريس جعلها محرمة و سلار جعل تركها مستحبا و باقى الأصحاب على إباحة القراءة فى الجملة لكن يتوقف تحقيق الكلام على تفصيل فنقول إن كانت الصلاة جهرية فإن سمع فى أوليهما و لو هممه سقطت القراءة فيها إجماعا لكنه هل السقوط على وجه الوجوب بحيث تحرم القراءة فيه قولان أحدهما التحريم ذهب إليه جماعه منهم العلامة فى المختلف و الشيخان (٤)

و الثانى الكراهه

ص: ٤٨

١- ١. ثواب الأعمال: ٢٠٧.

٢- ٢. المحاسن: ٧٩.

٣- ٣. السرائر: ٤٧٢.

٤- ٤. قد عرفت ذيل قوله تعالى الأعراف: ٢٠٤ «وَ إِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَ أَنْصِتُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ» أن الانصات و الاستماع فى هذه الآيه مؤوله الى الصلوات الجهرية بالجماعه بتأويل النبى صلى الله عليه و آله فصار الانصات لقراءة الامام سنة فى فريضه الاخذ بها هدى و تركها ضلاله و كل ضلاله فى النار. لكنه على حد سائر السنن انما يكون ترك الانصات محرما، اذا كان ذلك رغبة عن. السنه، و أمّا إذا كان ساهيا أو جاهلا أو ناسيا أو لا يدرى فلا شىء عليه. هذا إذا سمع القراءة أو هممه الامام بالقراءة،

و أمّا إذا لم يستمع حتى هممه الامام بعد كمال الانصات، فهو خارج عن مورد هذه السنه موضوعا كما فى الصلوات الاخفاته حيث لا جهر بالقراءه حتى يجب الانصات و الاستماع، و الاحسن الاشبه حينئذ أن يذكر الله عزّ و جلّ كما يذكره فى الاخرين من الصلوات الرباعيه حيث لا قراءه رأسا، فيقول: « سبحان الله و بحمده استغفر الله ربي و أتوب إليه » ثلاثا ثمّ شفعا حتى يفرغ الامام عن قراءته و يركع. و أمّا قراءه المأموم لنفسه، فهى مرجوحه، فان الامام يتحمل عن المأمومين قراءتهم مطلقا فانه الوافد بجماعه من خلفه إلى الله تعالى و الشفيح لهم عنده عزّ و جلّ بارزا عن صفوفهم يقرأ من قبلهم و يتكلم فيما يهمهم بأجمعهم، سواء جهر بقراءته علنا أو أخفت فيها مناجاه، فلو قرء المأموم أيضا لنفسه، كان كأنه لا يعبأ بالامام و شفاعته منفردا فى صلاته و هذا خلف. و لو سكت تعويلا على قراءه الامام و شفاعته، و كان له، لكنه أيضا مكروه فان الساكت عن ذكر الله انما يسكت لسانه، و أمّا جناحه فلا يسكت أبدا، بل يشتغل بالاحاديث النفسانيه يذهب هاهنا و هاهنا كالمساهى عن الصلاه و الغافل عن الحضور عند الله عزّ و جلّ، و هذا مرجوح و سيمر عليك من أحاديث أهل البيت عليهم صلوات الله الرحمن ما ينص على ذلك من دون اختلاف فيها.

و هو قول المحقق و الشهيد.

و إن لم يسمع فيهما أصلا جازت القراءة بالمعنى الأعم لكن ظاهر أبى الصلاح الوجوب و ربما أشعر به كلام المرتضى أيضا و المشهور الاستحباب و على القولين فهل القراءة للحمد و السوره أو للحمد وحدها قولان و صرح الشيخ بالثانى.

و أما أخيرتا الجهريه ففيهما أقوال أحدها وجوب القراءة مخيرا بينها و بين التسييح و هو قول أبى الصلاح و ابن زهره و الثانى استحباب قراءه الحمد وحدها

ص: ٤٩

و هو قول الشيخ و الثالث التخيير بين قراءه الحمد و التسييح استحبابا و هو ظاهر جماعه منهم العلامه فى المختلف.

و إن كانت إخفاته ففیهما أقوال أحدها استحباب القراءه فیها مطلقا و هو ظاهر کلام العلامه فى الإرشاد و ثانیها استحباب قراءه الحمد وحدها و هو اختیاره فى القواعد و الشيخ رحمه الله ثالثها سقوط القراءه فى الأولتین و وجوبها فى الآخرتین مخیرا بین الحمد و التسییح و هو قول أبی الصلاح و ابن زهره و رابعها استحباب التسییح فى نفسه و حمد الله أو قراءه الحمد مطلقا و هو قول نجیب الدین یحیی بن سعید و لم أقف فى الفقه على خلاف فى مسأله یبلغ هذا القدر من الأقوال انتهى کلامه رحمه الله.

و الأخبار فیها مختلفه جدا و لعل الأوجه فى الجمع بینها حرمة القراءه فیما یجهر فیہ الإمام مع سماعه و لو همهمه و مرجوحیتها فیما یخفت فیہ مطلقا سواء كانت الأولیان أو الآخریان و لا یبعد القول بالتحريم فیها و استحباب القراءه فیما یجهر فیہ إذا لم یسمع الهمهمه و الأحوط عدم الترتک و الظاهر جواز الاكتفاء بالحمد فقط.

***[ترجمه] «بر غیر فطرت» یعنی فطرت اسلام به جهت مبالغه، و شاید بر جهریه‌ها حمل می‌شود، زمانی که قرائت امام را بشنود، و شامل شدن آن بر اخفاتی‌ها (نمازهایی که باید آهسته بخواند) نیز محتمل است.

و اصحاب در این مسأله دچار اختلاف بسیار هستند. شهید ثانی رُوح الله روحه گوید: توضیح نقطه اختلاف در قرائت در پشت سر امام و عدم آن این است که نماز یا جهریه است یا سریّه، و بنابر اول اینکه، یا صدای امام را می‌شنود یا نه، و بر اساس فرضیات، یا در دو رکعت اول است یا در دو رکعت آخر، پس شش قسم است: ابن ادریس و سلار قرائت را در جمیع آنها ساقط کرده‌اند اما ابن ادریس آن را حرام دانسته و سلار ترک آن را مستحب دانسته است، و سایر اصحاب به مباح بودن قرائت در مجموع معتقد هستند، اما تحقیق کلام منوط به تفصیل است؛ پس می‌گوییم:

اگر نماز جهریه باشد، پس اگر در دو رکعت اول صدای امام شنیده شود، هر چند که به صورت همهمه باشد، به اجماع، قرائت در آن ساقط می‌گردد، اما ساقط شدن، آیا به صورت و وجوب است طوری که قرائت حرام باشد؟ در این مورد دو نظر وجود دارد: یکی اینکه جمعی از جمله علامه در مختلف و شیخین، به حرام بودن آن رأی داده‌اند، و دوم، مکروه بودن است و این نظر شیخ و شهید است .

و اگر اصلاً شنیده نشود، قرائت به معنای اعم جایز است. اما ظاهر کلام ابوصلاح، وجوب است و چه بسا کلام مرتضی نیز بیانگر آن است و قول مشهور مستحب بودن است. و بر اساس این دو قول، آیا قرائت برای حمد و سوره است و یا فقط برای حمد است؟ هر دو قول وجود دارد و شیخ به قول دوم تصریح کرده است.

اما در خصوص دو رکعت آخر نماز جهریه، چند قول وجود دارد: یکی اینکه وجوب قرائت، بین قرائت حمد و بین تسییح مخیر است و این نظر ابوصلاح و ابن زهره است. دوم، مستحب بودن قرائت خود حمد است و این قول شیخ است. و سوم، مخیر بودن میان قرائت حمد و تسییح به عنوان مستحب است و این ظاهر کلام جمعی از جمله علامه در مختلف می‌باشد.

و اگر اخفاتیه باشد، در مورد آن دو چند قول وجود دارد: یکی مستحب بودن مطلق قرائت در آن است و این ظاهر کلام علامه در الارشاد است. و دوم مستحب بودن قرائت حمد تنها است، و این انتخاب وی در القواعد و انتخاب شیخ - ره - است.

سوم، ساقط شدن قرائت در دو رکعت اول و وجوب آن در دو رکعت آخر، در حال مخیر بودن میان حمد و تسبیح است و این نظر ابوصلاح و ابن زهره است. و چهارم، مستحب بودن تسبیح در دل، و الحمد لله یا قرائت حمد به صورت مطلق می‌باشد و این قول نجیب الدین یحیی بن سعید است. و در فقه بر اختلافی که درباره مسأله به این حد از اقوال و نظرات برسد برخورد نکرده‌ام. پایان کلام وی.

و اخبار درباره آن بسیار مختلف است، و چه بسا گزینه موجه‌تر در تلفیق میان آنها، حرام بودن قرائت در صورتی که امام در آن بلند ادا می‌کند، به همراه شنیدن آن هر چند که به صورت مهمه باشد، و ضعیف بودن آن در صورتی که مطلقاً آهسته ادا می‌نماید چه در دو رکعت اول باشد یا در دو رکعت آخر. و نظر به حرام بودن آن و مستحب بودن قرائت در حالی که بلند ادا می‌کند، زمانی که مهمه شنیده نشود، بعید نیست، و احوط عدم ترک است و ظاهراً اکتفا کردن به حمد تنها جایز است.

**[ترجمه]

فائده

الظاهر استحباب دعاء التوجه للمأموم إذا لم يسمع قراءه الإمام فإذا شرع الإمام في القراءة و هو يسمع فالظاهر وجوب الترك و إذا سمع المهمه فيه إشكال و لعل الأحوط الترك قال في الذكري هل يستحب للمأموم دعاء التوجه الوجه ذلك للعموم نعم لو كان يشغله الاستفتاح عن السماع أمكن استحباب تركه و قطع الفاضل بأنه لا يستفتح إذا اشتغل به.

**[ترجمه] ظاهر امر، مستحب بودن دعای توجه برای مأموم است، زمانی که قرائت امام را نشنود، پس زمانی که امام شروع به قرائت نمود در حالی که او می‌شنود، پس ظاهر، وجوب ترک است. و زمانی که مهمه بشنود، دارای اشکال است و شاید احوط ترک باشد. شهید در ذکری گوید: آیا دعای توجه برای مأموم مستحب است؟ به دلیل عمومیت، وجه آن است، بله اگر استفتاح او را از شنیدن غافل سازد استحباب ترک آن، ممکن است. و فاضل نظر قطعی داده است که زمانی که استفتاح او را (از شنیدن) مشغول سازد، استفتاح نکند.

**[ترجمه]

﴿۷﴾

المُعْتَبَرُ، رَوَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سِنَانٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِذَا كَانَ مَأْمُونًا عَلَى الْقِرَاءَةِ فَلَا تَقْرَأُ خَلْفَهُ فِي الْأَخِيرَتَيْنِ (۱).

وَ عَنْ أَبِي خَدِيجَةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامَ قَالَ: إِذَا كُنْتَ فِي الْأَخْرَيْتَيْنِ فَقُلْ لِلَّذِينَ

ص: ۵۰

خَلْفَكَ يَقْرَأُونَ فَاتِحَةَ الْكِتَابِ (۱).

**[ترجمه] معتبر: عبدالله بن سنان از امام صادق علیه السلام روایت کرد: زمانی که وی در قرائت مورد اطمینان است، پشت سر او در دو رکعت آخر قرائت نکن. - تهذیب ۱: ۲۵۵ -

امام صادق علیه السلام فرمود: زمانی که در دو رکعت آخر بودی، به کسانی که پشت سرت هستند بگو که فاتحه کتاب را قرائت کنند. - تهذیب ۱: ۳۳۱ -

**[ترجمه]

«۸»

السَّرَائِرُ، رُوِيَ: أَنَّهُ لَا قِرَاءَةَ عَلَى الْمَأْمُومِ فِي جَمِيعِ الرَّكْعَاتِ وَالصَّلَوَاتِ سِوَاءَ كَانَتْ جَهْرِيَّةً أَوْ إِخْفَاتِيَّةً وَ هِيَ أَظْهَرُ الرَّوَايَاتِ (۲).

و رُوِيَ: أَنَّهُ يُنْصِتُ فِيمَا جَهَرَ الْإِمَامُ فِيهِ بِالْقِرَاءَةِ وَ لَا يَقْرَأُ هُوَ شَيْئاً وَ تَلَزَمَهُ الْقِرَاءَةُ فِيمَا خَافَتْ (۳).

و رُوِيَ: أَنَّهُ بِالْخِيَارِ فِيمَا خَافَتْ فِيهِ الْإِمَامُ (۴).

و رُوِيَ: أَنَّهُ لَا قِرَاءَةَ عَلَى الْمَأْمُومِ فِي الْأَخِيرَتَيْنِ وَ لَا تَسْبِيحَ (۵).

و رُوِيَ: أَنَّهُ يَقْرَأُ فِيهِمَا أَوْ يُسَبِّحُ (۶).

**[ترجمه] سرائر: روایت است که در تمامی رکعات و نمازها چه جهریه باشد یا اخفاتیه، هیچ قرائتی بر مأموم نیست و این بهترین روایات است. - سرائر: ۶۱ -

و روایت است که در صورتی که امام در آن بلند می خواند، به قرائت گوش فرا دهد و او چیزی را قرائت نکند، و در صورتی که او آهسته می خواند، قرائت بر او لازم است. - سرائر: ۶۱ -

و روایت است که او در آنچه که امام آهسته می خواند دارای اختیار است. - سرائر: ۶۱ -

و روایت است که در دو رکعت آخر بر مأموم نه قرائتی است و نه تسبیحی. - سرائر: ۶۱ -

و روایت است که در آن دو قرائت کند یا تسبیح بگوید. - سرائر: ۶۱ -

**[ترجمه]

«۹»

مَجَالِسُ ابْنِ الشَّيْخِ، عَنْ وَالِدِهِ عَنِ الْمُفِيدِ عَنِ الْجَعَابِيِّ عَنِ ابْنِ عُقْمَةَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ غَالِبٍ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ رَبِاحٍ عَنِ ابْنِ عَمِيرَةَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مَرْوَانَ عَنِ ابْنِ أَبِي يَغْفُورٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: ثَلَاثَةٌ لَا تُقْبَلُ لَهُمْ صَلَاةٌ مِنْهُمْ رَجُلٌ أُمَّ قَوْمًا وَ هُمْ لَهُ كَارِهُونَ (٧).

**[ترجمه] مجالس ابن الشیخ: امام صادق علیه السلام فرمود: سه تن نمازشان پذیرفته نمی شود، از جمله آنان کسی است که بر جمعی امام می شود درحالی که آنها از او اکراه دارند. - . امالی طوسی ۱: ۱۹۶ -

**[ترجمه]

بیان

قطع اکثر الأصحاب بکراهه من یکرهه المأمومون و الأخبار فی ذلك کثیره و قال العلامة فی التذکره یکرهه أن یؤم قوما و هم له کارهون

قَالَ عَلِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ: لِرَجُلٍ أُمَّ قَوْمًا وَ هُمْ لَهُ كَارِهُونَ إِنَّكَ لَخَرُوطٌ.

و الأقرب أنه إن كان ذا دين یکرهه القوم لذلك لم یکرهه انتهى.

و العجب أنه رحمه الله علیه قال فی المنتهی لا- یکرهه إمامه من یکرهه المأمومون أو أكثرهم إذا كان بشرائطهم خلافا لبعض الجمهور

لَنَا قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ: يَوْمُكُمْ أَقْرَبُكُمْ.

و ذلك عام و لا- اعتبار بکراهه المأمومين له إذ الإثم إنما يتعلق بمن کرهه لا به انتهى و الخروط هو الذي يتهور في الأمور و یركب رأسه فی کل ما یرید بالجهل و قله المعرفه بالأمر.

ص: ۵۱

۱- ۱. راجع التهذیب ج ۱ ص ۳۲۱.

۲- ۲. السرائر: ۶۱.

۳- ۳. السرائر: ۶۱.

۴- ۴. السرائر: ۶۱.

۵- ۵. السرائر: ۶۱.

۶- ۶. السرائر: ۶۱.

۷- ۷. أمالی الطوسی ج ۱ ص ۱۹۶.

***[ترجمه] اغلب اصحاب قاطعانه به مکروه بودن کسی که مأمومین از او اکراه دارند رأی داده‌اند و اخبار درباره آن بسیار است، و علامه در تذکره گوید: مکروه است که فرد بر جمعی امام شود درحالی که آنها از او اکراه دارند. علی علیه السلام به مردی که بر جمعی امام شد درحالی که آنان از او اکراه داشتند فرمود: تو برستی جسور و فضول هستی. به حقیقت نزدیک تر این است که او اگر دارای دینی است که مردم به خاطر آن از او اکراه دارند، مکروه نیست. پایان سخن.

و عجیب اینکه او - رحمه الله علیه - در المنتهی گوید: امامت کسی که مأمومین یا اغلب آنان از او اکراه دارند، اگر در شرایط آنان باشد، مکروه نیست، بر خلاف برخی از جمهور. این سخن پیامبر صلی الله علیه و آله را داریم که: قاری ترین شما بر شما امامت کند و این عام است و کراهت مأمومین از او دارای اعتبار نیست، زیرا گناه فقط به کسی که از او اکراه دارد مربوط است نه به او، پایان سخن. و «خروط» کسی است که در امور جسور است و در هر آنچه که می‌خواهد، با جهل و شناخت کم از امور، به میل خویش دخالت می‌کند.

***[ترجمه]

«۱۰»

كِتَابُ الْمَسَائِلِ، لِعَلِيِّ بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ أَخِيهِ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ هَلْ يَحِلُّ لَهُ أَنْ يُصَلِّيَ خَلْفَ الْإِمَامِ فَوْقَ دُكَّانٍ قَالَ إِذَا كَانَ مَعَ الْقَوْمِ فِي الصَّفِّ فَلَا بَأْسَ (۱).

***[ترجمه] کتاب مسائل: علی بن جعفر از برادرش موسی بن جعفر علیه السلام روایت کرد: از او درباره کسی سؤال کردم که آیا مجاز است پشت سر امام، بر روی سگویی دکان نماز بخواند؟ فرمود: زمانی که به همراه جمعی در صف باشد ایرادی ندارد. - مسائل علی بن جعفر: ۱۱۲ -

***[ترجمه]

بیان

فی الصف ای محاذیا لصفوفهم أو قریبا منها و یدل علی جواز علو المأموم علی الإمام و به قطع الأصحاب (۲)

و يظهر من المنتهی أنه إجماعی و أما ارتفاع موقف الإمام عن المأمومین فالمشهور عدم الجواز فی غیر الأرض المنحدرة و ربما ینقل فیہ الإجماع و ذهب الشیخ فی الخلاف إلى الکراهه و رجحه بعض المتأخرین و تردد فیہ المحقق فی المعتمر و هو فی محله لأن مستند الحکم خبر عمار الساباطی (۳) و هو مع عدم صحته فی غایه التشویش و الاضطراب.

و اختلفوا فی مقدار العلو المانع فقیل إنه القدر المعتد به و قیل قدر شبر و قیل ما لا یتخطی (۴)

و قره فی التذکره و قال لو کان العلو یسیرا جاز إجماعا.

ثم إن قلنا بالمنع فهل يختص البطلان بصلاة المأمومين أم يعم صلاة الإمام

ص: ٥٢

١-١. راجع المسائل المطبوع في البحار ج ١٠ ص ٢٥٣.

٢-٢. و يدل عليه قوله تعالى لمريم و هي في غرفه العباده لا يجوز لها أن تخرج منها الا لضروره « يا مَرْيَمُ اقْنُتِي لِرَبِّكِ وَ اسْجُدِي وَ اِزْكِي مَعَ الرَّاكِعِينَ » فكان يركع من فوق غرفته مع من يركع مجتمعاً في صحن معبدهم اقتداءً بذكرها عليه السلام أو غيره من الأنبياء و العباد الصالحين.

٣-٣. تراه في الكافي ج ٣ ص ٢٨٦، فقيه من لا يحضره الفقيه ج ١ ص ٢٥٣-٢٥٤ التهذيب ج ١ ص ٢٦١ و ٣٣٣ ط حجر ج ٣ ص ٥٣ ط نجف.

٤-٤. ما ورد من روايه زراره (ج ١ ص ٢٥٣ من الفقيه، ج ٣ ص ٣٨٥ من الكافي ج ٣ ص ٥٢ من التهذيب ط نجف) و أى صف كان أهله يصلون بصلاه امام و بينهم و بين الصف الذى يتقدمهم ما لا يتخطى فليس تلك لهم بصلاه ... و أيما امرأه صلت خلف امام بينها و بينه ما لا- يتخطى فليس لها تلك بصلاه» الحديث، فليس فى مورد علو الامام عن مقام المأمومين أو بالعكس، بل الحديث فى باب الحائل: إذا كان بين المأموم و الامام أو الصف المتقدم و المتأخر مانع كالجدار أو الصندوق أو غير ذلك بحيث يكون ارتفاعه أكثر من أن يتخطى عاده كان ذلك حائلاً بينهم حاله السجود، و لا فرق فى المانع عن صدق الاجتماع أن يكون مانعاً فى حاله السجود فقط أو حائلاً فى حاله الركوع و القيام و السجود معاً. و هذا هو السر فى جواز كون المأموم على مرتفع بحيث يرى و يشاهد الامام أو الصف المقدم عليه فى جميع حالاته، و عدم جواز كون الامام على سطح مرتفع فانه لا يراه الصف المقدم حين السجود، الا إذا كان الارتفاع بالانحدار و الانخفاض الذى يجوز معه الصلاه منفرداً، صدقاً لعنوان السجده على الأرض، كما مر فى باب السجود.

أيضاً الذي ذكره الأصحاب الأول و ذهب بعض العامه إلى الثاني و هو ضعيف.

**[ترجمه] «در صف» یعنی موازی صفوف آنان یا نزدیک به آن. و خبر بر جایز بودن بلندی مأوموم بر امام دلالت دارد و اصحاب به آن نظر قطعی داده‌اند، و از المنتهی پیداست که این حکم اجماعی است، اما درباره ارتفاع جایگاه امام از مأومومین، قول مشهور عدم جایز بودن در غیر زمین شیب‌دار است، و چه بسا در این مورد، اجماع نقل می‌شود. و شیخ در خلاف به مکروه بودن رأی داده است و برخی از متأخرین آن را ترجیح داده‌اند. و محقق در معتبر درباره آن تردید کرده است که این امر به جاست، زیرا استناد این حکم به خبر عمار سابطی است که علاوه بر عدم صحتش، در نهایت تشویش و ضعیف است.

و درباره اندازه بلندی مانع از جماعت، دچار اختلاف هستند. پس گفته شده، به اندازه‌ای است که به حساب آید. و گفته شده به اندازه یک وجب، و گفته شده، آنچه که بر آن خرده گرفته نشود. - کافی ۳: ۲۸۶، فقیه ۱: ۲۵۳ - ۲۵۴، تهذیب ۱: ۲۶۱ و ۳۳۳، ۳: ۵۳ -

و علامه در تذکره آن را نزدیک به حقیقت دانسته و گفته است: اگر بلندی اندک باشد، به اجماع جایز است.

پس از آن، اگر به منع نظر بدهیم، آیا بطلان به نماز مأومومین اختصاص دارد یا نماز امام را نیز شامل می‌شود؟ آنچه که اصحاب ذکر کرده‌اند، نظر نخست است و برخی از عامه به نظر دوم رأی داده‌اند که آن ضعیف است.

**[ترجمه]

«۱۱»

ثَوَابُ الْأَعْمَالِ، بِالْإِسْنَادِ الْمُتَقَدِّمِ فِي الْيَابِ السَّابِعِي عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ: مَنْ أَمَّ قَوْمًا وَ لَمْ يَقْتَصِدْ بِهِمْ فِي حُضُورِهِ وَ قِرَاءَتِهِ وَ رُكُوعِهِ وَ سُجُودِهِ وَ قُعُودِهِ وَ قِيَامِهِ رَدَّتْ عَلَيْهِ صِلَاتُهُ وَ لَا تُجَاوِزُ تَرَاقِيَهُ وَ كَانَتْ مَنْرَلَتَهُ عِنْدَ اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ مَنْرَلَهُ أَمِيرٍ جَائِرٍ مُتَعَدِّ لَمْ يُصْلِحْ لِرِعِيَّتِهِ وَ لَمْ يَقُمْ فِيهِمْ بِأَمْرِ اللَّهِ (۱).

**[ترجمه] [ثواب الأعمال]: ابوهریره و ابن عباس از نبی اکرم صلی الله علیه و آله روایت کردند: هر که بر جمعی امام شود و در حضورش، قرائتش، رکوع، سجود، قعود و قیامش میانه‌روی نکند، نمازش به سوی او بازگشت داده می‌شود و از ترقوه‌اش فراتر نمی‌رود و جایگاه او نزد خداوند عزوجل بسان جایگاه امیر ستمکار تجاوزگری است که مصلحت رعیتش را مراعات نکرده و امر خدا را در میان آنان محقق نساخته است. - ثواب الأعمال: ۲۵۵ -

**[ترجمه]

«۱۲»

قُرْبُ الْإِسْنَادِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَسَنِ عَنْ جَدِّهِ عَلِيِّ بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ أَخِيهِ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ أَدْرَكَ مَعَ الْإِمَامِ رُكْعَهُ ثُمَّ قَامَ يُصَلِّي كَيْفَ يَصْنَعُ يَفْرَأُ فِي الثَّلَاثِ كُلِّهِنَّ أَوْ فِي رُكْعِهِ أَوْ فِي ثِنْتَيْنِ قَالَ يَفْرَأُ فِي ثِنْتَيْنِ وَ إِنْ قَرَأَ فِي وَاحِدِهِ أَجْرَاهُ (۲).

**[ترجمه]قرب الإسناد: علی بن جعفر به نقل از برادرش موسی بن جعفر علیه السلام گوید: از او درباره مردی سؤال کردم که رکعتی را به همراه امام انجام می دهد سپس برمی خیزد و نماز می خواند، چگونه انجام دهد؟ آیا در هر سه رکعت قرائت کند یا در یک و یا در دو رکعت؟ فرمود: در دو رکعت قرائت کند و اگر در یک رکعت نیز قرائت کند برایش کفایت می کند. - .
قرب الإسناد : ۹۰، ۱۱۷ -

**[ترجمه]

توضیح

الشتان إما مع التي أدركها مع الإمام أو مع قطع النظر عنها كما هو الظاهر فيحمل على ما إذا لم يقرأ في تلك الركعة.

و اعلم أن أكثر الأصحاب لم يتعرضوا لقراءة المأموم إذا أدرك الإمام في الأخيرتين و قد ورد في صحيحتي زواره (۳)

و عبد الرحمن بن الحجاج (۴) الأمر بالقراءة

ص: ۵۳

۱- ۱. ثواب الأعمال: ۲۵۵.

۲- ۲. قرب الإسناد ص ۹۰ ط حجر: ۱۱۷ ط نجف.

۳- ۳. التهذيب ج ۱ ص ۲۵۸، الفقيه ج ۱ ص ۲۵۶ و ۲۵۷.

۴- ۴. التهذيب ج ۱ ص ۲۵۹.

وقال في المنتهى الأقرب عندي أن القراءه مستحبه و نقل عن بعض فقهائنا القول بالوجوب لثلا تخلو الصلاه عن قراءه إذ هو مخير في التسييح في الأخيرتين و ليس بشىء فإن احتج بحديث زراره و عبد الرحمن حملنا الأمر فيها على الندب لما ثبت من عدم وجوب القراءه على المأموم انتهى.

و المسأله لا تخلو من إشكال و الأحوط قراءه الحمد و السوره إن أمكنت و إلا فالحمد فقط كما فى صحيحه زراره(١)

لا سيما إذا سبح الإمام بل الظاهر أن القراءه إنما هى فى هذه الصوره و هذا وجه جمع بين الأخبار و فى أخبار القراءه ما يرشد إليه.

ثم إن المشهور بين الأصحاب أن التخير بين قراءه الحمد و بين التسييح ثابت للمسبوق فى الأخيرتين و إن اختار الإمام التسييح و لم يقرأ هو و يظهر من الأصحاب كون ذلك اتفاقاً بين الأصحاب انتهى و نقل عن بعضهم القول بوجوب القراءه فى ركعه لثلا تخلو الصلاه من القراءه و أطلق بعض المتأخرين القراءه فى الركعتين لكن مقتضى دليلهم جواز الاكتفاء بالقراءه فى ركعه و الأظهر عدم التعيين و يمكن حمل أخبار القراءه على التقيه و لا يبعد كون القراءه أولى كما اختاره الشهيد فى النفلية و غيره.

و يُؤَيِّدُهُ مَا رَوَاهُ الشَّيْخُ بِسَنَدٍ (٢) مُرْسَلٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: قَالَ لِي أَيْ شَيْءٍ يَقُولُ هَؤُلَاءِ فِي الرَّجُلِ إِذَا فَاتَتْهُ مَعَ الْإِمَامِ رَكَعَتَانِ قَالَ يَقُولُونَ يَقْرَأُ فِي الرَّكَعَتَيْنِ بِالْحَمْدِ وَ سُورَةٍ فَقَالَ هَذَا يُقَلَّبُ صِلَمَاتُهُ فَيَجْعَلُ أَوْلَاهَا آخِرَهَا فَقُلْتُ كَيْفَ يَضِيغُ فَقَالَ يَقْرَأُ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ فِي كُلِّ رَكَعَةٍ.

و يمكن حمل أخبار القراءه على ما إذا لم يقرأ خلف الإمام و أخبار التسييح على ما إذا قرأ فيكون مخيراً بينهما.

ص: ٥٤

١-١. التهذيب ج ١ ص ٢٥٩، وفيه: «فإن لم يدرك السوره تامه أجزأته أم الكتاب».

٢-٢. المصدر نفسه، و رواه الصدوق فى الفقيه ج ١ ص ٢٦٣.

وقال السيد في المدارك لا- خلاف في التخيير بين القراءة و التسييح في الأخيرتين فيما إذا أدرك الركعه الأخيره مع الإمام و إنما الخلاف فيما إذا أدرك معه ركعتين و سبح الإمام فيهما فقبل يبقى التخيير بحاله للعموم و قيل تتعين القراءة لثلاث تملو الصلاه من فاتحه الكتاب و هو ضعيف

**[ترجمه] دو رکعت یا شامل رکعتی است که با امام ادا کرد، یا بدون در نظر گرفتن آن، چنان که ضاهراً همین طور است. پس بر زمانی که در آن رکعت قرائت نکرده باشد حمل می گردد.

و بدان که اغلب اصحاب به قرائت مأوم زمانی که در دو رکعت اخیر به امام رسیده باشد متعرض نشده‌اند، و در صحیحه...
زراره - . تهذیب ۱ : ۲۵۸، فقیه ۱ : ۲۵۶ و ۲۵۷ -

و صحیحه عبدالرحمن بن حجاج - . تهذیب ۱ : ۲۵۹ -

امر به قرائت آمده است. و علامه در المنتهی گوید: محتمل تر نزد من این است که قرائت مستحب است، و از برخی فقهای ما، قول به وجوب نیز نقل شده است تا نماز خالی از قرائت نباشد، زیرا او در تسییح در دو رکعت آخر مخیر است، و این دلیل باطلی است. پس اگر حدیث زراره و عبدالرحمان حجت آورده شود، امر موجود در آن را به دلیل آنچه که درباره عدم وجوب قرائت بر مأوم اثبات شده است، به مستحب تفسیر کردیم، پایان سخن.

و مسأله خالی از اشکال نیست، و احوط، قرائت حمد و سوره در صورت امکان و در غیر این صورت، فقط قرائت حمد است چنانکه در صحیحه زراره - . تهذیب ۱ : ۲۵۹، و در آن آمده است : پس اگر سوره را به طور کامل درک نکرد، ام الكتاب برای او کفایت می کند. -

آمده است، به ویژه زمانی که امام تسییح می گوید، بلکه ظاهر این است که قرائت فقط در این صورت است، و این وجه جمع بین اخبار است، و در اخبار مربوط به قرائت، چیزی است که ما را به آن رهنمون می گردد.

بنابراین: نظر مشهور میان اصحاب این است که مخیر بودن میان قرائت حمد و تسییح، در دو رکعت آخر، به دلائلی که گذشت، ثابت است هر چند که امام تسییح را برگزیند و حمد را قرائت نکند، از کلام اصحاب، مورد توافق بودن این مطلب میان اصحاب روشن می گردد، پایان سخن. و از برخی از آنان، رأی به وجوب قرائت در یک رکعت نقل شده است تا نماز خالی از قرائت نباشد. و برخی از متأخرین، قرائت در دو رکعت را ذکر کرده‌اند. اما اقتضای دلیل آنان، جایز بودن اکتفا به قرائت در یک رکعت است و ظاهر، عدم تعیین است. و حمل اخبار مربوط به قرائت بر تقیه، ممکن است و اولی بودن قرائت بعید نیست چنان که شهید در نفلیه و غیر آن، آن را برگزیده است.

و آنچه که شیخ با سند مرسل روایت می کند مؤید آن است. راوی گوید: امام باقر علیه السلام از من پرسید: اینان درباره مردی که دو رکعت به همراه امام را از دست داده است چه می گویند؟ گفتم می گویند: حمد و سوره را قرائت کند. فرمود: این نمازش را دگرگون می سازد و اول آن را آخر نماز قرار می دهد، پس عرض کردم: چگونه عمل کند؟ فرمود: فاتحه الكتاب را در هر رکعت قرائت نماید. - . تهذیب ۱ : ۲۵۹، فقیه ۱ : ۲۶۳ -

و می توان اخبار مربوط به قرائت را به زمانی که پشت سر امام قرائت نکرده باشد حمل نمود و اخبار مربوط به تسبیح را به زمانی که قرائت کرده باشد حمل کرد، پس او میان این دو مخیر است.

سید در مدارک گوید: در تخییر میان قرائت و تسبیح، در دو رکعت اخیر، در صورتی که رکعت آخر را همراه امام انجام داده باشد، اختلافی وجود ندارد و اختلاف فقط در صورتی است که دو رکعت را به همراه امام ادا نموده باشد و امام در آن دو، تسبیح گفته باشد. پس گفته شده: به دلیل عمومیت تخییر به حال خود باقی می ماند. و گفته شده: قرائت معین شده تا نماز از فاتحه کتاب خالی نباشد و این ضعیف است.

**[ترجمه]

«۱۳»

قُرْبُ الْإِسْنَادِ، وَ كِتَابُ الْمَسَائِلِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ أَخِيهِ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يَكُونُ خَلْفَ الْإِمَامِ فَيَطْوُلُ فِي الشَّهَادَةِ فَيَأْخُذُهُ الْبُؤْلُ أَوْ يَتَخَوَّفُ عَلَى شَيْءٍ أَوْ يَعْرِضُ لَهُ وَجَعٌ كَيْفَ يَصْنَعُ قَالَ يُسَلِّمُ هُوَ وَ يَنْصَرِفُ وَ يَدْعُ الْإِمَامَ (۱).

**[ترجمه] قرب الإسناد و کتاب مسائل: علی بن جعفر از برادرش موسی بن جعفر علیه السلام روایت کرد: از او درباره مردی سؤال کردم که پشت سر امام است و او تشهد را طولانی می سازد، پس بول بر او عارض می شود یا از چیزی بیم دارد یا اینکه دچار دردی می شود، چگونه عمل کند؟ فرمود: سلام دهد و برگردد و امام را رها نماید. - قرب الإسناد: ۱۲۴، ۹۵، مسائل علی بن جعفر: ۱۷۸ -

**[ترجمه]

بیان

لقد قطع الأصحاب بجواز تسليم المأموم قبل الإمام سواء كان لعذر أم لا و يدل عليه أخبار لكن بعضها كهذا الخبر مقيد بالعذر و الأحوط عدم الانفراد بدونه و إن كان الظاهر جوازه مطلقاً و أما الانفراد قبل التشهد فمع عدم نية الانفراد لغير عذر الظاهر أنه لا خلاف في عدم جوازه و لا ريب في جواز مفارقتة للعذر و أما بدون العذر مع نية الانفراد فالمشهور جوازه أيضا.

و نقل العلامة في النهاية الإجماع عليه و هو ظاهر المنتهى و قال الشيخ في المبسوط من فارق الإمام بغير عذر بطلت صلاته و إن فارقه بعذر و تتم صحت صلاته و المسألة محل تردد و احتياط و القول بجواز الانفراد مختص بالجماعه المستحبه أما الواجبه فلا يجوز قطعاً و هل يجوز عدول المنفرد في أثناء الصلاة إلى الايتمام فيه قولان أقربهما العدم و جوزه الشيخ في الخلاف مدعياً عليه الإجماع و نفى العلامة عنه البأس في التذكرة.

**[ترجمه] اصحاب قاطعانه به جاز بودن سلام مأموم قبل از امام نظر داده اند، چه دلیلی داشته باشد یا خیر، و اخباری بر آن دلالت دارد. اما برخی از آنها مانند این خبر، مقید به عذر و دلیل است و احوط، قصد فرادا نکردن بدون عذر است. هر چند

که ظاهر روایات، جایز بودن مطلق آن است، اما در مورد انفراد قبل از تشهد، اگر به همراه عدم نیت فرادا بدون عذر باشد، ظاهر این است که در عدم جواز آن اختلافی وجود ندارد، و در جواز جدایی او از روی عذر، شکی نیست، اما در خصوص عدم وجود عذر به همراه نیت فرادا نیز، مشهور، جایز بودن آن می‌باشد.

و علامه در نهاییه، اجماع بر آن را نقل کرده است و ظاهر کلام المتتبعی نیز همین است. و شیخ در مسبوط گوید: هر که بدون عذر از امام جدا شود نمازش باطل می‌گردد و اگر با عذر از او جدا شود و نمازش را کامل سازد، نمازش صحیح است، و این مسأله محل تردید و احتیاط است. و رأی به جواز انفراد، مختص جماعت مستحب است، اما در جماعت واجب قطعاً جایز نیست، و آیا بازگشت منفرد در اثنای نماز به اقتدا جایز است؟ در این مورد دو قول وجود دارد: محتمل‌ترین آن دو، عدم جواز است و شیخ در خلاف با ادعای اجماع بر آن، آن را جایز دانسته است. و علامه در تذکره، ایراد داشتن آن را منتفی دانسته است.

***[ترجمه]

«۱۴»

قُرْبُ الْإِسْنَادِ، وَ كِتَابُ الْمَسَائِلِ، بِسَيْنِدَيْهِمَا عَنْ عَلِيِّ بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ أَخِيهِ عَلَيْهِ السَّلَامَ قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ إِمَامٍ مُقِيمٍ أُمَّ قَوْمًا مُسَافِرِينَ كَيْفَ يُصَلِّي الْمَسَافِرُونَ قَالَ رَكَعَتَيْنِ ثُمَّ

ص: ۵۵

يُسَلِّمُونَ وَيَقْعُدُونَ فَيَقُومُ الْإِمَامُ فَيَتِمُّ صَلَاتَهُ فَإِذَا سَلَّمَ وَانْصَرَفَ انْصَرَفُوا (۱).

**[ترجمه] قرب الإسناد و کتاب مسائل: با سندی از علی بن جعفر از برادرش موسی بن جعفر علیه السلام گوید: از او درباره... امام مقیمی که بر قومی مسافر امام می شود سؤال کردم که مسافران چگونه نماز بخوانند؟ فرمود: دو رکعت بخوانند سپس سلام بدهند و بنشینند، پس امام بلند می شود و نمازش را کامل می کند. پس زمانی که سلام داد و خارج شد، آنها نیز خارج شوند. - قرب الإسناد: ۹۹، ۱۲۹، مسائل علی بن جعفر: ۲۵۸ -

**[ترجمه]

بیان

یدل علی جواز ایتمام المسافر بالمقیم و المشهور بین الأصحاب کراهه ایتمام المقیم بالمسافر و ذکر بعضهم العکس ایضا و نقل عن علی بن بابویه أنه قال لا- يجوز إمامه المتم للمقصر و لا العکس و ظاهر المحقق و العلامه الاتفاق علی عدم التحريم و هو القوی.

و یدل علی أن المسافر یسلم عند تمام صلاته و لا- خلاف فيه و علی أنه یستحب أن لا ینصرف حتی یسلم الإمام بل حتی ینصرف و إنما حملنا علی الاستحباب للاتفاق علی عدم الوجوب و للأخبار الصحیحه الداله علی جواز الانصراف قبله و لو انعکس الفرض تخیر الحاضر عند انتهاء الفعل المشترك بین المفارقة فی الحال و الصبر حتی یسلم الإمام فیکوم إلی الإتمام و المشهور عدم وجوب بقاء الإمام المسافر فی مجلسه إلی أن یتم المأموم المقیم خلافا للمرتضی و ظاهر ابن الجنید فإنهما أوجبا ذلك و الظاهر الاستحباب لورود الخبر بالجواز و المشهور أن الکراهه مخصوصه بالصلاه المقصوره و قیل مطلقا.

**[ترجمه] این خبر بر جواز اقتدای مسافر بر مقیم دلالت دارد و قول مشهور میان اصحاب، مکروه بودن اقتدای مقیم بر مسافر است و برخی از آنان، عکس این نظر را نیز ذکر کرده اند. و از علی بن بابویه نقل است که گفته است: امامت کسی که نمازش تمام است بر کسی که نمازش شکسته است، جایز نیست و نه عکس آن. و ظاهر کلام محقق و علامه، توافق بر عدم حرام بودن است، و این قوی است و بر این دلالت دارد که مسافر به هنگام تمام کردن نماز سلام می دهد و اختلافی در آن نیست، و نیز بر این دلالت دارد که مستحب است که او نماز را ترک نکند تا اینکه امام سلام دهد و حتی تا زمانی که امام نماز را ترک کند، و ما خبر را به دلیل توافق بر عدم وجوب و نیز به دلیل وجود اخبار صحیح دال بر جواز انصراف قبل از امام، بر مستحب بودن حمل نمودیم. و اگر فرض معکوس گردد، فرد حاضر در زمان پایان یافتن فعل مشترک، میان جدایی در همان حال و صبر تا زمان سلام امام و پرداختن به اتمام نماز مخیر است، و قول مشهور، عدم وجوب باقی ماندن امام مسافر در محل خویش تا زمانی است که مأموم مقیم نمازش را تمام سازد، بر خلاف مرتضی و ظاهر کلام ابن جنید، که این دو آن را واجب دانسته اند. و ظاهر به خاطر ورود خبر درباره جواز مستحب بودن است، و قول مشهور این است که مکروه بودن، مختص نماز شکسته است و گفته شده، مطلق است.

**[ترجمه]

الْمُنْتَهَى، ذَكَرَ ابْنُ بَابُوَيْهٍ فِي كِتَابِهِ: أَنَّهُ يُسْتَحَبُّ لِلْمَأْمُومِينَ إِذَا فَرَّغَ الْإِمَامُ مِنْ قِرَاءَةِ الْحَمْدِ أَنْ يَقُولُوا الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَرَوَاهُ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ أَيْضاً فِي كِتَابِهِ.

**[ترجمه] المنتهى: ابن بابويه در کتابش ذکر کرده است که برای مأومین مستحب است، زمانی که امام از قرائت حمد فارغ شد بگویند: «الحمد لله رب العالمین» و حسین بن سعید نیز این را در کتاب خویش روایت کرده است.

**[ترجمه]

مَجَالِسُ ابْنِ الشَّيْخِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ مَخْلَدٍ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ أَحْمَدَ الدَّقَاقِ عَنْ عُبَيْدِ بْنِ عَبْدِ الْوَاحِدِ عَنْ ابْنِ أَبِي مَرْزِيمٍ عَنْ نَافِعِ بْنِ يَزِيدَ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي سُلَيْمَانَ الْمَدَنِيِّ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي الْقَتَّاتِ وَابْنِ الْمُقْبَرِيِّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: إِذَا جِئْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ وَنَحْنُ سُجُودٌ فَاسْجُدُوا وَلَا تَعُدُّوهَا شَيْئاً وَمَنْ أَدْرَكَ الرَّكْعَةَ فَقَدْ أَدْرَكَ الصَّلَاةَ (۲).

ص: ۵۶

۱- ۱. قرب الإسناد ص ۹۹ ط حجر، ص ۱۲۹ ط نجف، کتاب المسائل المطبوع فی البحار ج ۴ ص ۱۵۷ ط ک ج ۱۰ ص ۲۸۵ الطبعه الحديثه هذه.

۲- ۲. أمالی الطوسی ج ۱ ص ۳۹۸-۳۹۹.

**[ترجمه] مجالس ابن الشيخ: رسول الله فرمود: زمانی که به نماز آمدید، درحالی که ما در سجده بودیم سجده نمایید و آن را چیزی نپندارید، و هر که یک رکعت را دریابد، نماز را دریافته است. - . امالی طوسی ۱: ۳۹۸ -

**[ترجمه]

تفصیل و تبیین

اعلم أن للمأموم بالنظر إلى إدراك الإمام أحوالاً الأولى أن يدركه قبل الركوع و حكمه أن يدخل معه و يحتسب بتلك الركعة كما عرفت و الظاهر أنه اتفاهى.

الثانيه أن يدركه في حال ركوعه و ستعرف أن في إدراك الركعة به خلافاً و حينئذ يكبر المأموم تكبيره للافتتاح و تكبيره للركوع مستحباً و لو خاف الفوات أجزاءه تكبيره الافتتاح و في المنتهى نقل الاتفاق عليه.

ثم قال لو نوى التكبير للافتتاح صحت صلاته قطعاً و لو نواه للركوع لم تصح صلاته لإخلاله بالركن و الإمام لا يتحملة و لو أطلق فيه تردد أقرب البطلان و لو نواهما بالتكبيره الواحد ففيه إشكال انتهى و الصحه في الأخير لا يخلو من قوه لما سيأتي من روايه عمار و غيره (۱).

الثالثه أن يدركه بعد رفع رأسه من الركوع و لا- خلاف بين الأصحاب في فوات الركعة حينئذ و استحباب أكثر علمائنا التكبير للمأموم و المتابعه في السجدين و إن لم يعتد بهما تحصيلاً لإدراك الفضيله و يظهر من العلامه في المختلف التوقف في هذا الحكم للنهي عن الدخول في الركعة عند فوات تكبيرها

في صحيحه مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ (۲)

عَنِ الْبَاقِرِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: قَالَ لِي إِذَا لَمْ تُدْرِكِ الْقَوْمَ قَبْلَ أَنْ يُكَبِّرَ الْإِمَامُ الرَّكْعَةَ فَلَا تَدْخُلْ مَعَهُمْ.

و أوجب بأنه محمول على الكراهه لدلاله الأخبار الكثيره على جواز اللحق في الركوع.

و رَوَى الشَّيْخُ عَنْ مُعَلَّى بْنِ خُنَيْسٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: إِذَا سَبَقَكَ الْإِمَامُ

ص: ۵۷

۱- ۱. المحاسن ص ۳۲۶.

۲- ۲. التهذيب ج ۱ ص ۲۵۸، و لكن ايراد هذا الخبر أليق بالحاله الثانيه، و هي ادراك الامام في الركوع، و مثله صحيحته الأخرى عن أبي جعفر عليه السلام قال: لا تعتد بالركعة التي لم تشهد تكبيرها مع الامام، و مثله ما رواه محمد بن مسلم عن أبي عبد الله عليه السلام قال: اذا لم تدرك تكبيره الركوع فلا تدخل معهم في تلك الركعة، و سيأتي الكلام فيه.

بِرُكْعِهِ فَأَدْرَكَتْ وَقَدْ رَفَعَ رَأْسَهُ فَاسْجُدْ مَعَهُ وَلَا تَعْتَدْ بِهَا(١).

لكن ليس في الروايه سوى المتابعه فى السجود من النيه و التكبير و الدخول معه فى الصلاه.

ثم إن قلنا بالاستحباب المذكور فهل يجب استئناف النيه و تكبيره الإحرام بعد ذلك اختلفوا فيه فذهب الأكثر إلى الوجوب و قال الشيخ لا تجب فإن قلنا بالاستئناف كان التكبير المأتى به أولاً مستحبا.

الرابعه أن يدركه و قد سجد سجده واحده و حكمه كالسابق فعلى المشهور يكبر و يسجد و لا يعتد به و فى وجوب الاستئناف الخلاف السابق و عدم الاستئناف هنا أولى لأن المزيد ليس ركنا و الظاهر أنه لم يفرق الأصحاب بينه و بين ما لو أدرك الإمام فى السجده

لَكِنَّ قَوْلَ الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي صَحِيحِهِ(٢)

عَبِيدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عَبِيدِ اللَّهِ: إِذَا وَجِدْتَ الْإِمَامَ سَاجِدًا فَأَثْبِتْ مَكَانَكَ حَتَّى يَرْفَعَ رَأْسَهُ وَإِنْ كَانَ قَاعِدًا قَعَدْتَ وَإِنْ كَانَ قَائِمًا قُمْتَ يَنْفِيهِ.

وَمَا رَوَاهُ الشَّيْخُ فِي الصَّحِيحِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ(٣) قَالَ: قُلْتُ لَهُ مَتَى يَكُونُ مُدْرِكُ الصَّلَاةِ مَعَ الْإِمَامِ قَالَ إِذَا أَدْرَكَ الْإِمَامَ وَهُوَ فِي السَّجْدَةِ الْأَخِيرَةِ مِنْ صَلَاتِهِ فَهُوَ مُدْرِكٌ لِفَضْلِ الصَّلَاةِ مَعَ الْإِمَامِ فَلَا صَرَاحَ لَهُ فِي اللَّحُوقِ وَالسُّجُودِ.

نَعَمْ رَوَى الصَّدُوقُ(٤)

بِسَيِّدِهِ الصَّحِيحِ عَنْ مَعَاوِيَةَ بْنِ شُرَيْحٍ وَفِيهِ جَهَالَةٌ لَكِنَّ اعْتِمَادَ الصَّدُوقِ عَلَيْهِ عَنْ أَبِي عَبِيدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: إِذَا جَاءَ الرَّجُلُ مَيَّادِرًا وَ الْإِمَامُ رَاكِعٌ أَجْرَأْتُهُ تَكْبِيرَهُ وَاحِدَةً لِمُدْخُولِهِ فِي الصَّلَاةِ وَ الرُّكُوعَ وَ مَنْ أَدْرَكَ الْإِمَامَ وَهُوَ سَاجِدٌ كَبَّرَ وَ سَجَدَ مَعَهُ وَ لَمْ يَعْتَدْ بِهَا وَ مَنْ أَدْرَكَ الْإِمَامَ وَهُوَ فِي الرَّكْعَةِ الْأَخِيرَةِ فَقَدْ أَدْرَكَ فَضْلَ الْجَمَاعَةِ وَ مَنْ أَدْرَكَهُ وَقَدْ رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ السَّجْدَةِ الْأَخِيرَةِ وَهُوَ فِي التَّشْهِيدِ فَقَدْ أَدْرَكَ الْجَمَاعَةَ وَ لَيْسَ عَلَيْهِ أَذَانٌ وَ لَا إِقَامَةٌ وَ مَنْ أَدْرَكَهُ وَقَدْ سَلَّمَ فَعَلَيْهِ الْأَذَانُ

ص: ٥٨

١-١. التهذيب ج ١ ص ٢٥٩.

٢-٢. التهذيب ج ١ ص ٣٣٠.

٣-٣. التهذيب ج ١ ص ٢٦٢.

٤-٤. الفقيه ج ١ ص ٢٦٥.

و هو يدل على التكبير و السجود و قوله عليه السلام و هو ساجد شامل للسجود الأول و الثاني و ظاهره عدم استئناف التكبير.

الخامسه أن يدركه بعد رفع رأسه من السجده الأخيره و قد حكم الفاضلان و غيرهما بأنه يكبر و يجلس معه فإذا سلم الإمام قام و أتم صلاته و لا يحتاج إلى استئناف التكبير و قد صرح المحقق بأنه مخير بين الإتيان بالتشهد و عدمه لتعارض موثقتي عمار في ذلك إذ في إحدى الروايتين يقعد فإذا سلم الإمام قام فأتم صلاته (١) و في الأخرى يفتتح الصلاة و لا يقعد مع الإمام حتى يقوم (٢) و ما ذكره حسن لكن مورد الروايتين مختلف إذ الأولى في التشهد الأخير و الأخيره في الأول فلا تنافي.

و قال الشهيد في الذكرى روى ابن بابويه أن منصور بن حازم كان يقول إذا أتيت الإمام و هو جالس و قد صلى ركعتين فكبر ثم اجلس و إذا قمت فكبر و في هذا إيماء إلى عدم الاجتزاء بالتكبير إلا أن يجعله تكبير القيام و هو نادر.

و الظاهر أنه يدرك فضل الجماعه إذا كان التأخير لا عمداً لأنه مأمور به مندوب إليه و ليس لإدراك الفضيله و أما كونها كفضيله من أدرك قبله فغير معلوم و قال ابن بابويه فيمن أدركه في السجده الأخيره أو في التشهد أنه أدرك فضل الجماعه.

و قال ابن إدريس يدرك فضيله الجماعه بإدراك بعض التشهد و ظاهره أنه يدرك ذلك و إن لم يتحرم بالصلاه انتهى و العلامه في التذكرة قال الأقرب عدم إدراك الفضيله في تلك الصور و يحتمل الإدراك.

**[ترجمه] بدان که برای مأموم با توجه به درک امام، چند حالت است:

اول: اینکه قبل از رکوع به او برسد و حکمش این است که با او وارد نماز شود و آن رکعت، چنانکه دریافتی، محسوب می شود، و ظاهراً این امر مورد توافق است.

دوم: اینکه در حال رکوع به او برسد. و خواهی دانست که در این حالت، در رسیدن او به رکعت، اختلاف وجود دارد، و در این هنگام مأموم یک تکبیر برای افتتاح می گوید، و یک تکبیر را به صورت مستحب برای رکوع می گوید و اگر خوف نرسیدن به رکوع را داشته باشد، تکبیر افتتاح برای او کفایت می کند، و علامه در المنتهی اتفاق بر آن را نقل کرده است.

سپس گوید: اگر تکبیر را برای افتتاح نیت کند، نمازش قطعاً صحیح است. و اگر آن را برای رکوع نیت نماید، به دلیل نقض کردن رکن توسط آن، نمازش صحیح نیست و امام جماعت آن را از طرف او به عهده نمی گیرد. و اگر تکبیر را بطور مطلق بگوید (نه به نیت تکبیرها الاحرام یا تسبیح)، در آن تردید وجود دارد که محتمل ترین آن بطلان است، و اگر آن دو را با یک تکبیر قصد نماید، دارای اشکال است، پایان سخن. و صحت در قول اخیر، خالی از قوت نیست بر اساس آنچه که از روایت عمار و دیگران ذکر خواهد شد. - محاسن: ۳۲۶ -

سوم: اینکه بعد از اینکه امام سرش را از رکوع بلند کرد به او برسد، و میان اصحاب درباره از دست دادن رکعت در این حالت هیچ اختلافی وجود ندارد، و اغلب علمای ما تکبیر را برای مأموم و متابعت در دو سجده را برای کسب فضیلت، مستحب دانسته اند هر چند که به آن دو سجده اعتماد نمی شود. و از کلام علامه در مختلف، تردید در این حکم روشن است، به دلیل

نهی از ورود در رکعت به هنگام فوت تکبیر آن در صحیحہ محمد بن مسلم از امام باقر علیہ السلام کہ گوید، بہ من فرمود: اگر قبل از اینکه امام برای رکعت تکبیر بگوید بہ نماز گزاران نرسیدی، بہ همراه آنان وارد نشو. - تہذیب ۱: ۲۵۸، اما ذکر این خیر برای حالت دوم یعنی رسیدن بہ امام در رکوع مناسب تر است، و صحیحہ دیگری از امام باقر علیہ السلام مانند آن است کہ فرمود: بہ رکعتی کہ تکبیر آن را بہ همراه امام در رکوع نکردی اعتنا نکن. و مانند ان است روایت محمد بن مسلم از امام صادق علیہ السلام کہ فرمود: زمانی کہ بہ تکبیر افتتاح نرسیدی، همراه آنان در ان رکعت داخل نشو، و کلام در مورد آن بہ زودی خواهد آمد. -

و این مطلب اینگونه پاسخ داده شدہ است کہ بہ دلیل دلالت اخبار بسیاری بر جواز پیوستن در رکوع، بر مکروه بودن حمل می گردد.

و شیخ از معلی بن خنیس روایت کرد کہ امام صادق علیہ السلام فرمود: زمانی کہ امام یک رکعت بر تو پیشی داشت، پس بہ او رسیدی درحالی کہ سرش را (از رکوع) بلند کردہ است، با او سجده کن، و بہ آن سجده اعتماد نکن. - تہذیب ۱: ۲۵۹ -

اما در این روایت غیر از متابعت در سجود از نیت، تکبیر، و ورود همراه او در نماز، چیزی نیست.

بنابراین اگر بہ مستحب مذکور رأی دہیم، آیا با از سر گرفتن نیت، تکبیر الاحرام پس از آن واجب است؟ در این مورد دچار اختلاف هستند و اغلب بہ وجوب معتقد هستند. شیخ گوید: واجب نیست. پس اگر بہ استیناف نظر دہیم، تکبیری کہ اول بجا آورده، حساب می شود.

چهارم: اینکه درحالی بہ او برسد کہ یک سجده را انجام داده است، و حکم او مانند سابق است، پس بر اساس قول مشہور تکبیر بگوید و سجده کند و آن را بہ حساب نیاورد. و در مورد وجوب استیناف، اختلاف سابق وجود دارد و عدم استیناف در اینجا اولی است، زیرا افزوده شدہ، رکن نیست، و ظاہر این است کہ اصحاب میان آن و میان اینکه در سجده بہ امام برسد فرقی قائل نیستند. اما این سخن امام صادق علیہ السلام در صحیحہ عبدالرحمان بن ابی عبداللہ کہ فرمود: زمانی کہ امام را در سجده یافتی پس در مکان خویش ثابت بمان تا سرش را بلند کند و اگر نشسته بود بنشین و اگر ایستادہ بود بایست. - تہذیب ۱: ۳۳۰ -

آن را نفی می کند.

و آنچه کہ شیخ در خبر صحیح از محمد بن مسلم روایت کردہ است کہ گوید: بہ او گفتم: چہ زمانی نماز با امام در رک کرده می شود؟ پاسخ گفت: زمانی کہ بہ امام برسد، درحالی کہ او در سجده آخر از نمازش است، پس او فضیلت نماز بہ همراه امام را در رک کرده است. - تہذیب ۱: ۲۶۲ -

[در این روایت] هیچ صراحتی در پیوستن و سجده در آن نیست.

بله صدوق با سند صحیح خود از معاویه بن شریح - که مجهول است اما در اما صدوق بر آن اعتماد کرده - روایت کرده که امام صادق علیه السلام فرمود: زمانی که مأوموم وارد شد، درحالی که امام در رکوع است، یک تکبیر برای ورود او به نماز و رکوع برایش کفایت می‌کند. و هر که به امام برسد درحالی که او در سجده است، تکبیر بگوید و همراه او سجده کند و آن را به حساب نیاورد. و هر که به امام برسد درحالی که او در رکعت آخر است، به فضیلت جماعت دست یافته است. و هر که به او برسد درحالی که سرش را از سجده آخر بلند کرده و در تشهد است، به جماعت رسیده است و اذان و اقامه بر او نیست. و هر که به او برسد درحالی که امام سلام داده، پس اذان و اقامه بر او لازم است. - . فقیه ۱ : ۲۶۵ -

و این خبر بر تکبیر و سجده دلالت دارد. و این سخن امام علیه السلام «درحالی که او در سجده است» شامل سجده اول و دوم است، و ظاهر آن، عدم استیناف تکبیر است.

پنجم: اینکه، پس از اینکه امام سرش را از سجده آخر بلند کرد به او برسد. و فاضلان و سایرین به این حکم داده‌اند که او تکبیر بگوید و همراه امام بنشیند، پس زمانی که امام سلام داد، قیام کند و نمازش را کامل سازد و نیازی به استیناف تکبیر نیست. و محقق به این تصریح نموده است که بر اساس تعارض دو روایت موثقه عمار در مورد آن، او میان بجا آوردن تشهد و بجا نیاوردن آن مخیر است، زیرا در یکی از دو روایت «بنشیند پس زمانی که امام سلام داد، قیام کند و نمازش را کامل سازد» - . تهذیب ۱ : ۳۳۰ - آمده است و در دیگری «نماز را افتتاح نماید و همراه امام بنشیند تا اینکه قیام کند» - . تهذیب ۱ : ۳۳۱ -

آمده است، و آنچه او ذکر کرده است نیکو است. اما محل ورود این دو روایت متفاوت است زیرا روایت نخست در تشهد آخر، و دیگری در تشهد اول است، پس منافاتی ندارد.

شهید در ذکری گوید: ابن بابویه روایت کرد که منصور بن حازم می‌گفت: زمانی که نزد امام آمدی درحالی که او نشسته است و دو رکعت را خوانده است، پس تکبیر بگو و سپس بنشین، و زمانی که قیام کردی، پس (دوباره) تکبیر بگو. و در این سخن اشاره‌ای است به عدم اکتفا به تکبیر، مگر اینکه آن را تکبیر قیام قرار دهد و این نادر است.

و ظاهر این است که زمانی که تأخیر غیر عمدی باشد، وی به فضیلت جماعت دست می‌یابد؛ زیرا او به آن دستور یافته و به آن سفارش شده است، و این نیست مگر برای دستیابی به فضیلت، اما اینکه مانند فضیلت کسی باشد که قبل از او رسیده است، معلوم نیست. و ابن بابویه درباره کسی که در سجده آخر یا در تشهد به او رسیده است، گوید که او به فضیلت جماعت رسیده است.

و ابن ادریس گوید: با رسیدن به بخشی از تشهد، به فضیلت جماعت دست می‌یابد. و ظاهر آن این است که او به آن دست می‌یابد هر چند که برای نماز تکبیره الاحرام نگفته باشد، پایان سخن.

و علامه در تذکره گوید: محتمل‌تر، عدم دستیابی به فضیلت در آن حالت‌هاست و دستیابی نیز محتمل است.

الْخِصَالُ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ سَعْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عِيسَى عَنِ الْعَبَّاسِ بْنِ مَعْرُوفٍ عَنْ أَبِي جَمِيلَةَ عَنْ سَعْدِ بْنِ طَرِيفٍ
عَنِ الْأَصْبَغِ بْنِ بُنَاتَةَ عَنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: سِتَّةٌ لَا يَتَّبِعُنِي أَنْ يَوْمُوا النَّاسَ وَلَدُّ الزَّانَا وَالْمُرْتَدُّ

ص: ٥٩

١-١. التهذيب ج ١ ص ٣٣٠.

٢-٢. التهذيب ج ١ ص ٣٣١.

وَالْأَعْرَابِيُّ بَعْدَ الْهَجْرَةِ وَشَارِبُ الْخَمْرِ وَالْمَحْدُودُ وَالْأَغْلَفُ (١).

السرائر، نقلا عن كتاب جعفر بن محمد بن قولويه بإسناده إلى الأصمغ: مثله (٢).

تبيين: الخبر يتضمن أحكاما الأول المنع من إمامه ولد الزنا والمشهور أنه على التحريم و ادعى جماعه أنه لا خلاف فيه و يدل عليه حسنه (٣).

زراره عن أبي جعفر عليه السلام حيث ورد بلفظ النهي و لا منع فيما تناله الألسن و لا ولد الشبهه و لا من جهل أبوه لكن قالوا يكره لغيره النفس منهم الموجه لعدم كمال الإقبال على العباده.

الثاني المرتد و لا ريب في عدم جواز إمامته لاشتراط الإيمان فيها اتفاقا.

الثالث الأعرابي بعد الهجره و لا ريب في عدم جواز إمامته مع وجوب الهجره عليه و إصراره على الترك بغير عذر و قد ورد في أخبار كثيره أن التعرب بعد الهجره من الكبائر لكن تحققه في هذا الزمان غير معلوم كما علمت.

الرابع شارب الخمر و لا ريب في المنع من إمامته.

الخامس المحدود و هو قبل التوبه فاسق لا تجوز إمامته و أما بعد التوبه فقد حكم الأكثر بكراهه إمامته و علله في المعتمد بنقص مرتبه بذلك عن منصب الإمامه و إن زال فسقه بالتوبه و نقل عن أبي الصلاح أنه منع من إمامه المحدود بعد التوبه إلا لمثله و رده الأكثر بأن المحدود ليس أسوأ حالا من الكافر و بالتوبه و استجماع الشرائط تصح إمامته و هذا الخبر لا يمكن الاستدلال به على عدم الجواز لأن لا ينبغي لا يعطى أكثر من الكراهه لكن ورد في حسنه زراره (٤).

ص: ٦٠

١-١. الخصال ج ١ ص ١٦٠.

٢-٢. السرائر ص ٤٨٤.

٣-٣. الكافي ج ٣ ص ٣٧٥، الفقيه ج ١ ص ٢٤٧ تحت الرقم ١٦، و لعله يمنع من امامته ما مر في باب النجاسات أن ولد الزنا لا يطهر.

٤-٤. هي التي مر ذكرها عن الكافي و الفقيه.

و غيرها المنع من إمامه المحدود و هو يتناول التائب و غيره (١)

و الأحوط الترك.

السادس الأغلف و أطلق بعض الأصحاب كراهه إمامته و منع منه جماعه كالشيخ و المرتضى و قال المحقق فى المعبر مشروط بالفسوق و هو التفريط فى الاختتان مع التمكن لا- مع العجز و بالجمله ليست الغفله مانعه باعتبارها ما لم ينضم إليها الفسوق بالإهمال و نطالب المانعين بالعله ثم نكلم فى الروايه الآتية بما سيأتى

ص: ٦١

١- ١. و لقوله تعالى عزّ و جلّ فى المحدودين « وَ لَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَ أُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ * إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَ أَصْلَحُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ » النور: ٤ و ٥ حيث انه عزّ و جلّ سماهم بعد اجراء الحدّ فاسقين من دون تقييد. و الاستثناء انما ينصرف الى قوله « وَ لَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا » بقريته التأييد، فانه فى معنى أن لا تقبل لهم شهاده فى وقت من الأوقات الا بعد أن يتوبوا و يصلحوا- اذا كان هناك اصلاح كما فى مورد القذف بأن يكذبوا أنفسهم فحينئذ يجوز شهادتهم، و أما الاستثناء من التسميه فغير معقول. فعلى هذا كل من حدّ بحد من الحدود الشرعيه، ثبت عليه عنوان الفاسق و ضعا و اسما على الإطلاق، تاب أو لم يتب، فلا يجوز امامته و لا شهادته كسائر من سمي فى القرآن العزيز فاسقا من المنافقين و غيرهم: فردا كما فى وليد بن عقبه ابن أبى معيط، أو جمعا كالذين يقضون و يحكمون بغير ما أنزل الله مثلا. نعم يجوز قبول الشهاده فى رامى المحصنات، بعد توبتهم و اصلاحهم بتكذيب أنفسهم فقط، للآيه الكريمة، فتعديده الحكم الى غيرهم تعدى حدود الله عزّ و جلّ، كما هو ظاهر الاخبار، و أحاديث أهل بيت النبى الاطهار، عليهم صلوات الله الرحمن، ما دام الليل و النهار. و كأنّ السرف فى ذلك أن الحدّ الشرعى كسمة ضربت على ناصيه العبد بأنه فسق و خرج عن الايمان كما قال عزّ و جلّ « أَفَمَنْ كَانَ مُؤْمِنًا كَمَنْ كَانَ فَاسِقًا »: السجده: ١٨، فقابل بين الايمان و الفسق، و لا يمحو تلك السمة الا بمحوه فى تراب القبر، أو بدليل شرعى آخر، و هو مفقود هنا الا فى مورد القذف، و الله الموفق للصواب.

و هو حسن.

**[ترجمه] خصال: امیر المؤمنین علیه السلام گوید: شش تن شایسته نیستند که بر مردم امام شوند: ولد زنا، مرتد، اعرابی بعد از هجرت، شراب‌خوار، کسی که حد بر او جاری شده و ختنه نکرده. - خصال ۱: ۱۶۰ -

سرائر: نظیر این روایت به نقل از کتاب جعفر بن محمد بن قولویه با اسناد به اصبح نیز موجود است. - سرائر: ۴۸۴ -

تبیین: این خبر متضمن چند حکم است:

اول: منع از امامت ولد زنا، و مشهور این است که این منع، به معنی حرام بودن است، و جمعی ادعا کرده‌اند که اختلافی در این امر وجود ندارد. و حسنه زراره - کافی ۳: ۳۷۵، فقیه ۱: ۲۴۷. شاید آنچه که در باب نجاسات گذشت که ولد زنا پاک نمی‌گردد او را از امامت منع می‌سازد. -

از امام باقر علیه السلام که با لفظ نهی وارد شده است بر آن دلالت دارد، و در باره آنچه سر زبان‌ها افتاده و ولد شبهه، و کسی که پدرش مجهول است، منعی وجود ندارد. اما گویند، به دلیل بیزارای نفس از آنان که باعث عدم کمال اقبال به عبادت است، مکروه می‌باشد.

دوم: مرتد، و در عدم جایز بودن امامت او شکی نیست به دلیل اینکه در شرط بودن ایمان در امام، اتفاق نظر وجود دارد.

سوم: اعرابی بعد از هجرت، با وجود وجوب هجرت بر او و اصرار او بر ترک آن بدون عذر، شکی در عدم جواز امامت او وجود ندارد. و در اخبار بسیاری آمده است که بازگشت به عقاید جاهلی بعد از اسلام آوردن، از گناهان کبیره است، اما تحقق آن در این زمان چنانکه دریافتی، نامعلوم است.

چهارم: شراب‌خوار، و در منع از امامت او شکی نیست.

پنجم: کسی که حد بر او جاری شده است و او قبل از توبه فاسق است و امامتش جایز نیست، اما بعد از توبه، اغلب به مکروه بودن امامت او حکم کرده‌اند، و محقق در معتبر، علت آن را نقص مرتبه او به وسیله آن از جایگاه امامت دانسته، هر چند که فسقش با توبه از میان می‌رود. و از ابوصلاح نقل است که از امامت حد خورده پس از توبه منع شده است مگر برای مثل خودش. و اغلب اینگونه به او پاسخ داده‌اند که حد خورده بدحال‌تر از کافر نیست، و با توبه و فراهم شدن شرایط، امامتش صحیح است. و برای عدم جواز نمی‌توان بر این خبر استدلال نمود، زیرا واژه «شایسته نیست» بیانگر چیزی فراتر از مکروه بودن نیست. اما در حسنه زراره و غیر آن، منع از امامت حد خورده آمده است. - این روایت همان است که ذکر آن از کافی و فقیه گذشت. -

و حد خورده شامل تائب و غیر او است و احوط ترک آن است.

ششم: ختنه نکرده، و برخی از اصحاب، امامت او را بطور کلی مکروه دانسته‌اند. و جمعی مانند شیخ و مرتضی از آن منع

کرده‌اند. محقق در معتبر گوید: مشروط به فسوق است و آن کوتاهی از ختنه کردن با وجود توانایی و تمکن است نه با وجود عجز و ناتوانی. و در مجموع، ختنه نکردن به اعتبار خودش، مانع نیست تا زمانی که فسوق با سهل انگاری به آن اضافه نشده باشد. و از منع کنندگان، طلب علت و دلیل می‌کنیم، سپس در مورد روایت آتی، با آنچه که ذکر خواهد شد صحبت می‌کنیم و این نیکوست.

**[ترجمه]

«۱۸»

الْعَلَلُ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ سَعْدِ بْنِ عَدِيٍّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الْهَيْثَمِ النَّهْدِيِّ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ رَبِابٍ عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ الْجِدَاءِ قَالَ: بَعْضُ نَا سَأَلَ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الْقَوْمِ يَجْتَمِعُونَ فَتَحْضُرُ الصَّلَاةَ فَيَقُولُ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ تَقَدَّمَ يَا فُلَانُ فَقَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ يَتَقَدَّمُ الْقَوْمَ أَقْرَبُهُمْ فَإِنْ كَانُوا فِي الْقِرَاءَةِ سَوَاءً فَأَقْدَمُهُمْ هِجْرَةً فَإِنْ كَانُوا فِي الْهِجْرَةِ سَوَاءً فَأَكْبَرُهُمْ سِنًا فَإِنْ كَانُوا فِي السِّنِّ سَوَاءً فَلْيُؤَمِّمُهُمْ بِالسِّنِّهِ وَأَقْفَهُمْ فِي الدِّينِ وَ لَمَّا يَتَقَدَّمُ أَحَدُهُم الرَّجُلَ فِي مَنْزِلِهِ وَ لَمَّا صَاحَبَ سُلْطَانٍ فِي سُلْطَانِهِ (۱).

وَ رُوِيَ فِي حَدِيثٍ آخَرَ: فَإِنْ كَانُوا فِي السِّنِّ سَوَاءً فَأَصْبَحُهُمْ وَجْهًا (۲).

**[ترجمه] العلل: ابوعبیده حداء گوید: یکی از ما از امام صادق علیه السلام درباره گروهی سؤال کرد که گردهم می‌آیند، پس وقت نماز فرا می‌رسد و برخی از آنان به برخی دیگر می‌گویند: فلانی! جلو بایست؟ پس وی پاسخ داد: رسول الله فرمود: قاری‌ترین آنان بر قوم مقدم شود، پس اگر در قرائت برابر بودند، جلوترین آنان از جهت هجرت و اگر در هجرت برابر بودند، پس مسن‌ترین آنان، و اگر در سن برابر بودند، پس عالم‌ترین آنان به سنت و فقیه‌ترین آنان در دین باید بر آنان امام گردد. و هیچ یک از آنان در منزل شخص، بر وی مقدم نمی‌شود، و نه بر صاحب اختیار محلی، در محل خودش. - . علل الشرائع ۲ :

- ۱۵

و در حدیثی دیگر روایت است: پس اگر در سن برابر بودند، پس زیباترین آنان از نظر چهره. - . علل الشرائع ۲ : ۱۶ -

**[ترجمه]

بیان

الخبر الأول حسن لا يقصر عن الصحيح (۳)

و الأخير مرسل و هما يشتملان على أحكام و تفصيل القول فيها أنه لا ريب أن مع حضور الإمام الأعظم عليه السلام

ص: ۶۲

١-١. علل الشرائع ج ٢ ص ١٥، وقوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ «و لا صاحب سلطان فى سلطانه» هو الذى نقله العامه فى روايتهم عنه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ «و لا يؤمن الرجل الرجل فى سلطانه» على ما سيأتى فى الذيل، و ليس المعنى بالسلطان الاماره و الولايه و السلطنه بمعناها العرفى اليوم، بل هو بمعناه اللغوى، فصاحب المنزل سلطان فى منزله، و صاحب الموالى سلطان عليهم، و الامير سلطان على جلاوزته و هكذا الوالى. و أمّا الامام الأعظم عليه الصلاه و السلام فالتقدم عليه كالتقدم على رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ، فانه امام حيا و ميتا وضعا و حكما، و من تقدم جثته و هو فى القبر كانت صلاته باطله فكيف و هو حى، و أمّا صاحب المسجد بمعنى الامام الراتب، فان كان منصوبا من قبل المجتمعين فيه فهو، و الا فلا سلطان له و هو واضح.

٢-٢. علل الشرائع ج ٢ ص ١٦.

٣-٣. و لو استشكل أحد بأن كتاب العلل غير ثابت نسبه الى الصدوق رحمه الله أو قال: لا أقل أنه غير مصرح فى الاجازات روايه، و أن سنده و جاده، فالحديث رواه الشيخ فى التهذيب ج ١ ص ٢٥٤، و الكلينى فى الكافى ج ٣ ص ٣٧٦.

هو أولى من غيره و مع عدم حضوره فالمشهور أن صاحب المنزل و الإمام الراتب في المسجد و صاحب الإمارة في البلد من قبل الإمام أولى من غيرهم و قال في المنتهى لا نعرف فيه مخالفا.

و هذا الخبر يدل على تقديم صاحب المنزل و الإمارة و أما صاحب المسجد فعلى أن المسجد يجرى مجرى منزله و بأن تقديم غير صاحب المسجد عليه يوجب وحشه و تنافرا و فيهما ما ترى نعم يومئ بعض الأخبار إلى رعايه حقه كتقديمه على المتطهر إذا كان متيمما و نحوه و سيأتي في فقه الرضا عليه السلام و في الدعائم ما يدل عليه.

و المشهور أنه لو أذن المستحق من هؤلاء لغيره في التقديم جاز و كان أولى و قال في المنتهى و لا نعرف فيه خلافا و تعليلهم لا يخلو من ضعف.

و لو اجتمع صاحب المسجد أو المنزل مع صاحب الإمارة فقد قطع الشهيد الثاني بكونه أولى منهما و فيه كلام و قالوا لا فرق في صاحب المنزل بين مالك العين و المنفعة و المستعير و قال الشهيد الثاني رحمه الله لو اجتمع مالك العين و المنفعة فمالك المنفعة أولى و في المستعير مالك العين أولى و في الفرق تأمل.

ثم إذا لم يكن بينهم أحد من هؤلاء و تشاح الأئمة فلا يخلو إما أن يتفق المأمومون على إمامه بعض الأئمة و إما أن يكرهوا جميعا إمامه بعضهم و إما أن يختلفوا فإن اتفقوا على إمامه أحد فهو أولى لما فيه من اجتماع القلوب (1) كذا ذكره الأصحاب و فيه تأمل و إن كرهوا جميعا إمامه واحد لم يؤم بهم لما مر.

و إن اختلف المأمومون فقد اعتبر أكثر الأصحاب الترجيح بالقراءة و غيرها و قال في التذكرة يقدم اختيار الأكثر فإن تساوا طلب الترجيح و الرواية تميل إلى الأول و ذكر غير واحد من الأصحاب أن ليس للمأمومين أن يقتسموا الأئمة فيصلى كل قوم خلف من يختارونه لما فيه من الاختلاف المثير للاحتراق.

ص: ٦٣

١-١. لعلهم نظروا الى ما مر من عدم قبول صلاة الامام اذا كان القوم له كارهون، حيث يستفاد منه أن كراهه البعض أيضا قاذح في الجملة بالنسبة الى من اجتمع عليه القلوب.

ثم إن أكثر الأصحاب على أن الأقرأ أولى من الأفقه و ذهب بعضهم إلى العكس و بعضهم إلى التخيير و يدل هذه الروايه على الأول و قد روى من طريق العمائم أيضاً عن النبي صلى الله عليه و آله: **يَوْمَ الْقَوْمِ أَقْرَأُهُمْ لِكِتَابِ اللَّهِ فَإِنْ كَانُوا فِي الْقِرَاءَةِ سَوَاءً فَأَعْلَمُهُمْ بِالسُّنَنِ فَإِنْ كَانُوا فِي السُّنَنِ سَوَاءً فَأَقْدَمُهُمْ هِجْرَةَ فَإِنْ كَانُوا فِي الْهِجْرَةِ سَوَاءً فَأَقْدَمُهُمْ سَنًا** (١).

و قد يجاب بأن المراد بالأقرأ الأفقه لأنه كان المتعارف في زمانه صلى الله عليه و آله أنهم إذا تعلموا القرآن تعلموا أحكامه قال ابن مسعود كنا لا نجاوز عشر آيات حتى نعرف أمرها و نهيتها و إطلاق القارى على العالم بأحكام الشريعة غير عزيز في الصدر الأول.

و اعترض عليه بأن ذكر الأعلم بالسنة بعد ذلك يأبى عنه إلا أن يقال المراد بالأقرأ الأعراف بمعاني القرآن و أحكامه

و يُؤَيِّدُهُ قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: **لَا خَيْرَ فِي قِرَاءَةٍ لَيْسَ فِيهَا تَدَبُّرٌ**.

و الأفقهييه المذكوره بعدها هو العلم بالسنن و غيرها و ربما يرجح تقديم الأعلم بالأخبار الداله على فضل العلم و العلماء و بما سيأتى من ذم تقديم غير الأعلم و بما اشتهر قديما و حديثا بين الشيعة من قبح تفضيل المفضول و تقديمه.

ثم إنه فسر جماعه من الأصحاب الأقرأ بالأ-جود قراءه و إتقاننا للحروف و أحسن إخراجا لها من مخارجها و ضم بعضهم إليها الأ-عرف بالأ-صول و القواعد المقرره بين القراء و قيل أكثر قرآنا و نسبه في البيان إلى الروايه فيحتمل أكثر قراءه و أكثر حفظا للقرآن و لا يبعد شموله للجميع.

ثم المشهور أن بعد الأقرأ الأفقه كما سيأتى في فقه الرضا عليه السلام و ذهب بعضهم إلى تقديم الأقدم هجره فالأسن فالأفقه كما في الروايه و بعضهم إلى

ص: ٦٤

١- ١. رواه في مشكاه المصابيح ص ١٠٠ عن أبي مسعود، و زاد بعده و لا يؤمن الرجل الرجل في سلطانه و لا يقعد في بيته على تكرمته الا باذنه، رواه مسلم، و في روايه له: و لا يؤمن الرجل الرجل في أهله.

تقديم الأقدم هجره فالأفقه و ذكر غير واحد أن المراد الأفقه بأحكام الصلاة فإن تساويا فيه و زاد أحدهما بفقته غير الصلاة قيل بترجيحه و قيل بنفيه و ظاهر الروايه الأول.

ثم المشهور أن بعد الأفقه الأقدم هجره و إليه ذهب الشيخ في النهايه و قدم الشيخ في المبسوط بعد الأفقه الأشرف ثم الأقدم هجره ثم الأسن و قدم المرتضى الأسن بعد الأفقه و لم يذكر الهجره و المراد بالهجره السبق من دار الحرب إلى دار الإسلام و قال في التذكرة المراد سبق الإسلام أو من كان أسبق هجره من دار الحرب إلى دار الإسلام أو يكون من أولاد من تقدمت هجرته و

نقل في الذكري عن يحيى بن سعيد أن المراد التقدم في العلم قبل الآخر و في الذكري ربما جعلت الهجره في زماننا سكنى الأمصار و الظاهر من الروايه المعنى الأول و إن كان في تحققة في زماننا إشكال كما عرفت.

و المراد بالأسن الأكثر بحسب السن و في الذكري و غيره أن المراد علو السن في الإسلام و كذا ذكره الشيخ في المبسوط و هو اعتبار حسن لكنه خلاف المتبادر من النص.

و أما الأصبح و جها فذكره ابنا بابويه و الشيخان و جماعه و قال المرتضى و ابن إدريس و قد روى إذا تساوا فأصبحهم و جها و قال في المعبر لا أرى بهذا أثرا في الأولويه و لا و جها في شرف الرجال.

و علل في المختلف بأن في حسن الوجه دلالة على عنايه الله به و ذكر في التذكرة عن العامه تفسيرين أحدهما أنه الأحسن صورته و الثاني أنه الأحسن ذكرا بين الناس.

قَالَ فِي الذُّكْرِ يُمَكِّنُ أَنْ يُحْتَجَّ عَلَى الْأَخِيرِ: بِقَوْلِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي عَهْدِ الْأَشْتَرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَ إِنَّمَا يُسْتَدَلُّ عَلَى الصَّالِحِينَ بِمَا يُجْرَى اللَّهُ لَهُمْ عَلَى أَلْسِنِ عِبَادِهِ.

ثم اعلم أن المحقق رحمه الله في الشرائع جعل الهاشمي في مرتبه صاحب المنزل

وقراءته و قال فى الذكرى قال فى المبسوط إذا حضر رجل من بنى هاشم فهو أولى بالتقدم إذا كان ممن يحسن القراءة و الظاهر أنه أراد به على غير الأمير و صاحب المنزل و المسجد مع أنه جعل الأشرف بعد الأفقه الذى هو بعد الأقرأ و الظاهر أنه الأشرف نسبا.

و تبعه ابن البراج فى تقديم الهاشمى و قال بعده و لا يتقدم أحد على أميره و لا على من هو فى مسجده أو منزله و جعل أبو الصلاح بعد الأفقه القرشى و ابن زهره جعل الهاشمى بعد الأفقه و ابن حمزه جعل الأشرف بعد الأفقه و فى النهايه لم يذكر الأشرف و كذا المرتضى و ابن الجنيد و على بن بابويه و ابنه و سلار و ابن إدريس و الشيخ نجيب الدين يحيى بن سعيد و ابن عمه فى المعبر و ذكر ذلك فى الشرائع و أطلق و كذا الفاضل فى المختلف و قال إنه المشهور يعنى تقديم الهاشمى.

و نحن لم نره مذكورا فى الأخبار إلا

مَا رُوِيَ مُرْسَلًا أَوْ مُسْنَدًا بِطَرِيقٍ غَيْرِ مَعْلُومٍ مِنْ قَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آله: قَدَّمُوا قَرِيبًا وَ لَا تَقَدَّمُواهُمْ.

و هو على تقدير تسليمه غير صريح فى المدعى نعم هو مشهور فى التقديم فى الجنازه من غير روايه تدل عليه نعم فيه إكرام لرسول الله صلى الله عليه و آله إذ تقديمه لأجله نوع إكرام و إكرام رسول الله صلى الله عليه و آله و تبجيله مما لا خفاء بأولويته انتهى.

و قال فى التذكرة فإن استوا فى ذلك كله قدم أشرفهم أى أعلاهم نسبا و أفضلهم فى نفسه و أعلاهم قدرا فإن استوا فى هذه الخصال قدم أتقاهم و أورعهم لأنه أشرف فى الدين و أفضل و أقرب إلى الإجابة ثم قال و الأقوى عندى تقديم هذا على الأشرف لأن شرف الدين خير من شرف الدنيا فإن استوا فى ذلك كله فالأقرب القرعه و احتمال الشهيد فى الذكرى تقديم الأورع على المراتب التى بعد القراءة و الفقه و هو غير بعيد.

و كذا احتمال تقديم المطلبى على غيره إن قلنا بترجيح الهاشمى لكن الهاشمى أولى منه و احتمال ترجيح أمجاد بنى هاشم ثم بحسب شرف الآباء كالتالبي و العباسى و الحارثى و اللهبى ثم العلوى و الحسنى و الحسينى ثم الصادقى و

و احتمالاً نیز ترجیح عربی علی العجمی و القرشی علی سائر العرب قال و کذا ینسحب الاحتمال فی الترجیح بسبب الآباء الراجحین بعلم أو تقوی أو صلاح و من عبر من الأصحاب بالأشرف یدخل فی کلامه جمیع هذا و لا بأس به و من ثم ترجح أولاد المهاجرین علی غیرهم لشرف آبائهم انتهى.

و اعلم أن الترجیحات المذكوره فی المراتب السابقه کلها تقدیم استحباب لا- تقدیم اشتراط فلو قدم المفضول جاز قال فی التذکره لا- نعلم فیہ خلافاً لکن قال فی الذکری أوجب ابن حمزه أن یکون أقرأ القوم لظاهر الخبر و المشهور أنه علی الاستحباب.

**[ترجمه] خبر اول حسن است و کمتر از صحیح نیست و خبر آخر مرسل است. و این دو شامل چند حکم هستند و تفصیل کلام اینکه، شکی نیست که با وجود حضور امام اعظم علیه السلام، او از سایرین اولی است، و در صورت عدم حضور او، نظر مشهور این است که صاحب منزل و امام راتب در مسجد، امیر شهر که از جانب امام منصوب شده، از سایرین اولی است و علامه در المنتهی گوید: در این مورد مخالفی نمی شناسیم.

و این خبر بر تقدیم صاحب منزل و امارت دلالت دارد. اما در مورد صاحب مسجد، اینگونه تحلیل شده است که مسجد در جایگاه منزل قرار می گیرد و اینکه مقدم داشتن غیر صاحب مسجد بر صاحب مسجد، موجب جدایی و نزاع می گردد و در آن دو، چیزی است که می بینی. بله! برخی از اخبار به رعایت حق او، مانند مقدم داشتن او بر فرد وضو گرفته، زمانی که او تیمم کرده باشد و امثال آن اشاره دارد. و در فقه الرضا و دعائم، چیزی که بر این امر دلالت دارد به زودی ذکر خواهد شد.

و مشهور این است که اگر فرد مستحق از میان اینان به دیگری اجازه مقدم شدن بدهد، جایز است و اولی است. و علامه در المنتهی گوید: و در این مورد اختلافی نمی شناسیم. و تعلیل آنان خالی از ضعف نیست.

و اگر صاحب مسجد یا منزل با صاحب امارت جمع گردند، شهید ثانی به اولی بودن وی - صاحب امارت - بر آن دو، نظر قطعی داده است و این، قابل تأمل است. و گویند در صاحب منزل، تفاوتی میان مالک عین یا مالک منفعت و مستأجر وجود ندارد. و شهید ثانی - ره - گوید: اگر مالک عین و مالک منفعت با هم جمع گردند، مالک منفعت اولی است، و در مورد مستأجر، مالک عین اولی است و در فرق گذاشتن، جای تأمل است.

پس از آن، اگر زمانی یکی از این اشخاص نباشد و امامان بر امامت رقابت کنند، خارج از این نیست که یا مأمومین بر امامت یکی از ائمه توافق کنند و یا اینکه همگی از امامت یکی از آنان اکراه داشته باشند و یا اینکه دچار اختلاف شوند. پس اگر بر امامت یکی از آنان توافق کردند، پس او به دلیل اجتماع قلوب در این مورد، اولی است، اصحاب چنین ذکر کرده اند و در این مورد جای تأمل است. و اگر همگی از امامت یکی از آنان اکراه داشتند، او به دلیل آنچه که گذشت، بر آنان امام نمی شود.

و اگر مأمومین دچار اختلاف شدند، اغلب اصحاب، ارجحیت بر اساس قرائت و غیر آن را لحاظ کرده اند. علامه در تذکره گوید: نظر اغلب مقدم است. پس اگر مساوی شدند، هر کس ارجحیت داشت. و روایت به نظر نخست متمایل است. و چند

تن از اصحاب ذکر کرده‌اند که مأمومین نمی‌توانند ائمه را قسمت کنند و هر قومی پشت سر امامی که انتخاب می‌کنند نماز بخواند، به دلیل اختلاف باعث کینه‌ای که در آن وجود دارد.

بنابراین اغلب اصحاب بر این هستند که قاری‌ترین، از فقیه‌ترین اولی است. و برخی از آنان به عکس این نظر و برخی دیگر به تخییر معتقد هستند. و این روایت بر نظر نخست دلالت دارد. و از طریق عامه از نبی اکرم صلی الله علیه و آله نیز روایت شده است که قاری‌ترین قوم به کتاب خدا بر آنان امام می‌شود، پس اگر در قرائت برابر بودند، پس عالم‌ترین آنان به سنت، و اگر در سنت برابر بودند، قدیمی‌ترین آنان از نظر هجرت. پس اگر در هجرت برابر بودند، پس مسن‌ترین آنان.

و شاید اینگونه پاسخ داده شود که منظور از قاری‌ترین، فقیه‌ترین است، زیرا متعارف در زمان پیامبر صلی الله علیه و آله چنین بود که زمانی که قرآن را فرا می‌گرفتند، احکام آن را نیز می‌آموختند. ابن مسعود گوید: ما از ده آیه فراتر نمی‌رفتیم مگر اینکه امر و نهی آن‌ها را بدانیم. و اطلاق قاری بر عالم به احکام شریعت، در صدر اسلام نادر نیست.

و اینگونه به آن اعتراض شده است که ذکر عالم‌ترین به سنت از آن ممانعت می‌کند، مگر اینکه گفته شود: منظور از قاری... ترین، آگاه‌ترین به معانی و احکام قرآن است. و این قول او علیه السلام مؤید آن است: «در قرائتی که در آن تدبر نباشد، هیچ خیری نیست» و افقهیت مذکور پس از آن، همان علم به سنن و غیر آن است. و چه بسا به دلیل اخباری دال بر فضیلت علم و علماء - و به دلیل آنچه که به زودی در نکوهش تقدیم غیر اعلم ذکر خواهد شد - و بر اساس آنچه که در قدیم و جدید، درباره قبح ترجیح مفضول و تقدیم وی در میان شیعه مشهور است، تقدیم اعلم ارجح باشد.

بنابراین جمعی از اصحاب، قاری‌ترین را به بهترین از نظر قرائت و اتقان حروف، و نیکوترین از جهت تلفظ حروف از مخارج آن تفسیر نموده‌اند. و برخی از آنان، آگاه‌ترین به اصول و قواعد مقرر میان قاریان را نیز به آن اضافه کرده‌اند، و گفته شده، عالم‌ترین به قرآن. و مؤلف البیان آن را به روایت منسوب ساخته است. پس بهترین از جهت قرائت و حافظ‌ترین به قرآن محتمل است، و شمول آن بر همه موارد بعید نیست.

سپس مشهور این است که بعد از قاری‌ترین، فقیه‌ترین است چنانکه در فقه الرضا ذکر خواهد شد. و برخی از آنان به تقدیم قدیمی‌ترین از نظر هجرت، سپس مسن‌ترین، سپس فقیه‌ترین نظر داده‌اند، چنانکه در این روایت آمده است. و برخی از آنان به تقدیم قدیمی‌ترین از نظر هجرت، سپس فقیه‌ترین رأی داده‌اند. و چند تن ذکر کرده‌اند که منظور، فقیه‌ترین به احکام نماز است. پس اگر دو تن در آن برابر شدند و یکی از آنان به فقه غیر نماز نیز فزونی داشت، به ترجیح او رأی داده شده است، و به نفی آن نیز رأی داده شده است، و ظاهر روایت، قول نخست است.

بنابراین مشهور این است که بعد از فقیه‌ترین، قدیمی‌ترین از نظر هجرت است، و شیخ در نهاییه به آن نظر داده است. و شیخ در مسبوط، بعد از فقیه‌ترین، اشرف را و سپس قدیمی‌ترین از نظر هجرت، سپس مسن‌ترین را مقدم داشته است. و مرتضی بعد از فقیه‌ترین، مسن‌ترین را مقدم داشته است و هجرت را ذکر نکرده است. و منظور از هجرت، سبقت از سرزمین کفار حربی به سوی سرزمین اسلام است. و علامه در تذکره گوید: منظور سبقت اسلام است، یا کسی است که در هجرت از سرزمین کفار حربی به سوی سرزمین اسلام اسبق باشد، یا اینکه از اولاد کسی باشد که هجرتش مقدم باشد. و شهید در ذکری از یحیی بن

سعید نقل می‌کند که منظور، تقدم در علم است. و در ذکری، شاید هجرت در زمان ما، سکونت در شهرها باشد. و آنچه از این روایت روشن است، معنای نخست است هر چند که در تحقق آن در زمان ما مشکلی است، چنان که دریافتی.

و منظور از «الأسن» بیشترین بر اساس سن است. و در ذکری و غیر آن آمده است که منظور برتری سن در اسلام است. و شیخ در مسبوط آن را چنین ذکر کرده است. و این برداشتی نیکو است اما بر خلاف معنای متبادر از نص است.

اما در خصوص زیباترین از نظر چهره، دو ابن بابویه و شیخین و جمعی آن را ذکر کرده‌اند. و مرتضی و ابن ادریس گفته‌اند که روایت است، زمانی که برابر بودند، پس زیباترین از نظر چهره مقدم است. و محقق در معتبر گوید: در این مورد، نشانه‌ای در اولویت و نه وجهی در شرف مردان نمی‌بینم.

و علامه در مختلف اینگونه تعلیل کرده است که در نیکویی چهره دلالتی است بر عنایت خداوند به فرد. و در تذکره، از عامه دو تفسیر ذکر کرده است: یکی اینکه او نیکوترین از نظر سیمما، و دوم اینکه او نیکوترین از نظر ذکر در میان مردم است.

شهید در ذکری گوید: می‌توان برای مورد اخیر این سخن امیر مؤمنان علیه السلام را در دوره مالک اشتر رضی الله عنه حجت آورد: در مورد صالحین، بر اساس آنچه خداوند بر زبان بندگانش جاری می‌کند، استدلال می‌شود. پس آگاه باش که محقق - ره - در شرایع، هاشمی را در مرتبه صاحب منزل و قرائت قرار داده است. و شهید در ذکری گوید: شیخ در مسبوط گوید: زمانی که مردی از بنی هاشم حاضر باشد، پس او اگر از کسانی باشد که قرائتش نیکو است، به تقدم اولی است. و ظاهر این است که او تقدم بر غیر امیر و صاحب منزل و مسجد را قصد کرده است. با وجود آنکه اشرف را بعد از فقیه‌ترین که بعد از قاری‌ترین است، قرار داده است. و ظاهر این است که او از نظر نسب اشرف است. و ابن براج در تقدیم هاشمی از او تبعیت کرده است و پس از آن گوید: و هیچ کس بر امیرش و بر کسی که او در مسجد وی یا در منزل وی است مقدم نمی‌گردد. و ابوصلاح بعد از فقیه‌ترین، قریشی را قرار داده است. و ابن زهره، هاشمی را بعد از فقیه‌ترین قرار داده است. و ابن حمزه، اشرف را بعد از قاری‌ترین قرار داده است. و علامه در نهاییه، اشرف را ذکر نکرده است. و مرتضی، ابن جنید، علی بن بابویه و پسرش، سلار، ابن ادریس، شیخ نجیب الدین یحیی ابن سعید و پسرعمویش در معتبر چنین گفته‌اند، و این مطلب در شرایع به طور مطلق ذکر شده است. و چنین است نظر فاضل در مختلف و گوید: نظر تقدیم هاشمی مشهور است.

و من این مطلب را در اخبار ندیدم، غیر از آنچه که به صورت مرسل یا مسند از طریقی غیر معلوم از قول نبی اکرم صلی الله علیه و آله روایت شده است که «قریشی را مقدم سازید و بر آنان مقدم نشوید.» و این مطلب با فرض پذیرفتن، در ادعا غیر صریح است. بله، این مطلب در تقدیم در نماز جنازه بدون وجود روایتی که بر آن دلالت نماید، مشهور است. چراکه در آن اکرامی است برای رسول الله؛ زیرا تقدیم قریشی به خاطر وی، نوعی اکرام است. و اکرام رسول الله صلی الله علیه و آله و بزرگداشت او از اموری است که در مورد اولویت او، امر پوشیده‌ای وجود ندارد، پایان سخن.

سپس علامه در تذکره گوید: اگر در همه آن برابر بودند پس اشرف آنان را مقدم ساز، یعنی بالاترین آنان از نظر نسب - برترین آنان فی نفسه و والا-ترین آنان از نظر قدر و منزلت - پس اگر در این خصال برابر بودند، باتقواترین و پرهیزکارترین آنان را مقدم بساز. زیرا او شریف‌ترین در دین و افضل و اقرب به اجابت (دعا) است.

سپس گوید: و در نظر من، تقدیم او بر اشرف قوی تر است. زیرا شرف دین بهتر از شرف دنیا است، پس اگر در همه آن برابر بودند، درست تر قرعه است. و شهید در ذکری تقدیم پرهیزکارتر بر مراتبی که بعد از قرائت و فقه است را محتمل دانسته است. و این بعید نیست.

و همچنین تقدیم مطلبی (از نسل مطلب) بر غیر او محتمل است. اگر به ارجحیت هاشمی نظر بدهیم، اما هاشمی از او اولی است. و ترجیح اجداد بنی هاشم محتمل است. سپس بر اساس شرف پدران است، مانند طالبی، عباسی، حارثی، لهبی، سپس علوی، حسنی، حسینی، سپس صادقی و موسوی و رضوی و هادوی.

همچنین ترجیح عرب بر عجم و قریشی بر سایر عرب محتمل است. گفته شد: همچنین احتمال در ترجیح به سبب پدران برتر از نظر علم، تقوی یا صلاح نیز وجود دارد. و هر یک از اصحاب که با واژه اشرف بیان نموده باشد، همه این امور در کلامش وارد می شود و ایرادی بر او نیست، و از اینجاست که فرزندان مهاجرین به سبب شرف پدرانشان، بر غیر آنها برتری دارند، پایان سخن.

و بدان که همه ترجیحات مذکور در مراتب سابق، تقدیم به جهت مستحب بودن است نه تقدیم به جهت شرط بودن، پس اگر مفضول مقدم شود جایز است. علامه در التذکره گوید: در این مورد اختلافی نمی دانیم. اما شهید در ذکری گوید: ابن حمزه واجب دانسته است که قاری ترین جمع باشد، به دلیل ظاهر خبر. و مشهور این است که این امر بر وجه استحباب است.

**[ترجمه]

«۱۹»

نَوَادِرُ الرَّاَوْنَدِيِّ، عَنْ عَبْدِ الْوَاحِدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ الرَّوْيَانِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ التَّمِيمِيِّ عَنْ سَهْلِ بْنِ أَحْمَدَ الدِّيَابِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ الْأَشْعَثِ عَنْ مُوسَى بْنِ إِسْمَاعِيلَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ حَيْدَةَ مُوسَى بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ آبَائِهِ عَنْ عَلِيِّ عَلَيْهِمُ السَّلَامَ قَالَ: مَنْ صَلَّى بِالنَّاسِ وَهُوَ جُنُبٌ أَعَادَ هُوَ وَالنَّاسُ صَلَاتَهُمْ (۱).

**[ترجمه] نوادر راوندی: علی علیه السلام فرمود: هر کس در حال جنابت پیشوای نماز مردم شد، او و مردم نمازشان را اعاده کنند.

**[ترجمه]

بیان

إعادة الإمام لا ريب فيها و أما إعادة المأموم فالمشهور أنه لا يعيد لو علم فسق الإمام أو كفره أو حدثه بعد الصلاة (۲).

و حکى عن المرتضى و ابن الجنيد أنهما أوجبا الإعادة و حکى الصدوق فى الفقيه عن جماعه من مشايخه أنه سمعهم يقولون ليس عليهم إعادة شىء مما جهر فيه و عليهم إعادة صلاة ما صلى مما لم يجهر فيه و الأول أصح للأخبار الكثيرة الداله عليه.

وَيُعَارِضُهَا خَيْرٌ مَجْهُولٌ آخِرُ رَوَاهُ الشَّيْخُ (٣) عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: صَلَّى عَلَيَّ بِالنَّاسِ عَلَى غَيْرِ طُهُرٍ وَكَانَتِ الظُّهْرُ ثُمَّ دَخَلَ فَخَرَجَ مُنَادِيَهُ إِنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ

ص: ٦٧

-
- ١-١. لم نجده في المطبوع من المصدر.
 - ٢-٢. و ذلك لان المأموم انما ترك من صلاته القراءه فقط، و ليس في ترك القراءه و هي سنه في فريضه بطلان الصلاه الا إذا تركها عمدا و داريا.
 - ٣-٣. التهذيب ج ١ ص ٢٥٧.

صَلَّى عَلَى غَيْرِ طُهْرٍ فَأَعِيدُوا وَ لِيُبَلِّغِ الشَّاهِدُ الْغَائِبَ.

و هو مردود عند القوم لاشتماله على سهو الإمام و هذا الخبر يمكن حمله على علمهم بكونه جنبا أو على الاستحباب أو على التقيه لأنه مذهب الشعبي و ابن سيرين و أصحاب الرأي من العامه و إن كان أكثرهم معنا.

و قال فى الذكري و قد روى أنهم إن علموا فى الوقت تلزمهم الإعادة و لو صلى بهم بعض الصلاه ثم علموا حينئذ أتم القوم فى روايه جميل (١) و فى روايه حماد عن الحلبي (٢)

يستقبلون صلاتهم.

**[ترجمه] در اعاده امام شکی نیست اما در خصوص اعاده مأموم، نظر مشهور این است که اگر مأموم بعد از نماز از فسق امام یا کفر یا حدث او آگاه شود، نمازش را وی اعاده نمی کند. و از مرتضی و ابن جنید نقل است که آن دو، اعاده را واجب کرده اند. و صدوق در فقیه از جماعتی از مشایخش نقل می کند که او از آنان شنیده است که می گویند: اعاده کردن آنچه که در آن جهر نموده است بر آنان لازم نیست. و اعاده کردن آن آنچه از نماز که در آن جهر نموده است بر آنان واجب است. و رأی نخست به سبب اخبار بسیاری که بر آن دلالت دارد، صحیح تر است.

و خبر مجهول دیگری که شیخ از امام صادق علیه السلام روایت کرده است با آن تعارض دارد. که امام صادق علیه السلام فرمود: علی علیه السلام بدون طهارت پیشوای نماز مردم شد و نماز ظهر بود. سپس داخل [منزل] شد. پس منادی اش خارج شد و ندا داد که امیرمؤمنان علیه السلام بدون طهارت نماز خواند، پس نمازتان را اعاده کنید و فرد حاضر به فرد غایب خبر دهد. - تهذیب ١ : ٢٥٧ -

و این خبر به دلیل اشتغال آن بر سهو امام، نزد فرقه شیعه مردود است. و می توان این خبر را بر علم آن ها به جنب بودن وی یا بر استحباب یا بر تقيه حمل نمود. زیرا آن، مذهب شعبی، ابن سيرين و صاحب نظرانی از عامه است؛ هر چند که نظر اغلب آنان مثل ما است.

و شهید در ذکری گوید: و روایت شده است که آنان اگر در همان وقت آگاه شدند، اعاده بر آنان لازم است و اگر بخشی از نماز را بر آنان خوانده باشد سپس آگاه شوند، در این حالت، در روایت جميل، - فقیه ١ : ٢٦٤، تهذیب ١ : ٣٣٠ -

مردم نماز را کامل سازند، و در روایت حماد از حلبی آمده است، نمازشان را از سر گیرند.

**[ترجمه]

«٢٠»

فَقَهُ الرِّضَا، قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِذَا كُنْتَ إِمَامًا فَكَبِّرْ وَاحِدَةً تَجَهَّرُ فِيهَا وَ تُسِرُّ السَّتَّ (٣)

وَإِنْ كُنْتَ فِي صَلَاةٍ نَافِلَةٍ وَأَقِيمْتَ الصَّلَاةَ فَأَقْطَعَهَا وَصَلَّ الْفَرِيضَةَ مَعَ الْإِمَامِ وَإِنْ كُنْتَ فِي فَرِيضَتِكَ وَأَقِيمْتَ الصَّلَاةَ فَلَا تَقْطَعَهَا وَاجْعَلْهَا نَافِلَةً وَسَلِّمْ فِي رَكَعَتَيْهِ ثُمَّ صَلِّ مَعَ الْإِمَامِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْإِمَامُ مِمَّنْ لَا يُقْتَدَى بِهِ فَلَا تَقْطَعُ صَلَاتَكَ وَلَا تَجْعَلْهَا نَافِلَةً وَلَكِنْ اخْطُ إِلَى الصَّفِّ وَصَلِّ مَعَهُ فَإِذَا صَلَّيْتَ أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ وَقَامَ الْإِمَامُ إِلَى رَابِعَتِهِ فَقُمْ مَعَهُ وَتَشْهَدُ مِنْ قِيَامٍ وَتُسَلِّمُ مِنْ قِيَامٍ (٤) وَأَعْلَمْ أَنَّ الْمُقْصِرَ لَمَّا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يُصَلِّيَ خَلْفَ الْمُتَمِّمِ وَلَمَّا يُصَلِّيَ الْمُتَمِّمُ خَلْفَ الْمُقْصِرِ وَإِنْ ابْتَلَيْتَ مَعَ قَوْمٍ لَا تَجِدُ بُدًّا مِنْ أَنْ تُصَلِّيَ مَعَهُمْ فَصَلِّ مَعَهُمْ رَكَعَتَيْنِ وَسَلِّمْ وَامْضِ لِحَاجَتِكَ إِنْ شِئْتَ وَإِنْ خِفْتَ عَلَى نَفْسِكَ فَصَلِّ مَعَهُمُ الرَّكَعَتَيْنِ الْأُخْرَيْنِ وَاجْعَلْهَا تَطَوُّعًا وَإِنْ كُنْتَ مُتِمًّا صَلَّيْتَ خَلْفَ الْمُقْصِرِ فَصَلِّ مَعَهُ رَكَعَتَيْنِ فَإِذَا سَلَّمَ فَقُمْ وَأَتِمِّمْ صَلَاتَكَ (٥).

ص: ٦٨

- ١-١. الفقيه ج ١ ص ٢٦٤، التهذيب ج ١ ص ٣٣٠.
- ٢-٢. لم نجد بهذا المضمون.
- ٣-٣. فقه الرضا: ٩ س ١٠.
- ٤-٤. فقه الرضا ص ١٤ باب صلاة الجماعة.
- ٥-٥. فقه الرضا ص ١٦ باب صلاة المسافر والمريض.

**[ترجمه] فقه الرضا: امام عليه السلام فرمود: زمانی که امام شدی، پس یک بار بلند تکبیر بگویی و شش مرتبه دیگر را آهسته تکبیر گوی. - فقه الرضا: ۹: ۱۰ -

و اگر در نماز نافله بودی و نماز اقامه شد، پس آن را قطع کن و فریضه را با امام بخوان. و اگر در نماز فریضه بودی و نماز اقامه شد، پس آن را قطع نکن، و آن را نافله قرار بده و در دو رکعت سلام بده، سپس با امام بخوان، مگر اینکه امام از کسانی باشد که به او اقتدا نمی‌شود. در این صورت نماز را قطع نکن و آن را نافله قرار نده. اما به سوی صف گام بردار و همراه او نماز بخوان. پس زمانی که چهار رکعت را خواندی و امام به رکعت چهارم ایستاد، با او قیام کن، درحالی که در حالت قیام تشهد می‌خوانی و در قیام سلام می‌دهی. - فقه الرضا: ۱۴ باب نماز جماعت -

و بدان که بر کسی که نمازش شکسته است جایز نیست که پشت سر کسی که نمازش تمام است نماز بخواند و کسی که نمازش تمام است پشت سر کسی که نمازش شکسته است، نماز نمی‌خواند. و اگر به قومی گرفتار آمدی که چاره‌ای نداری مگر اینکه همراه آنان نماز بخوانی، پس دو رکعت به همراه آنان بخوان و سلام بده و در پی حاجت برو، اگر خواستی. و اگر بر خودت بیم داشتی، پس به همراه آنان دو رکعت دیگر را بخوان و آن را نماز مستحبی قرار بده. و اگر نماز تمام بود و پشت سر قصرکننده نماز خواندی، دو رکعت به همراه او بخوان، پس زمانی که او سلام داد، قیام کن و نماز را کامل کن. - فقه الرضا: ۱۶ باب نماز مسافر و مریض -

**[ترجمه]

بیان

استحباب الإسرار بالست و الإجهار بتکبیره الإحرام للإمام مما ذكره الشهيد رحمه الله و غيره و ورد في غير هذه الرواية قال في البيان و يسر المأموم الجميع و الظاهر أن المنفرد مخير في الجهر و السر و يحتمل تبعيه الفريضة.

و أما قطع النافلة و الانتقال عن الفريضة إليها لإدراك الجماعة فمقتوع به في كلام الأصحاب و عباره التذكرة مؤذنه بدعوى الإجماع عليه و نقل عن ظاهر ابن إدريس المنع من النقل لأنه في قوة الإبطال و الأشهر أقوى لصحيحه سليمان بن خالد (۱).

و لِمَوْتَقَّه سَمَاعَةَ (۲)

قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ كَانَ يُصَلِّي فَخَرَجَ الْإِمَامُ وَ قَدَّ صَلَّى الرَّجُلُ رَكْعَةً مِنْ صَلَاةِ فَرِيضَةٍ فَقَالَ إِنْ كَانَ إِمَامًا عَدَلًا فَلْيَصِلْ أُخْرَى وَ يَنْصِيرِفُ وَ يَجْعَلُهَا تَطَوُّعًا وَ لِيَدْخُلْ مَعَ الْإِمَامِ فِي صَلَاتِهِ كَمَا هُوَ وَ إِنْ لَمْ يَكُنْ إِمَامًا عَدَلًا فَلْيَبْنِ عَلَى صَلَاتِهِ كَمَا هُوَ وَ يُصَلِّي رَكْعَةً أُخْرَى مَعَهُ يَجْلِسُ قَدْرًا مَا يَقُولُ أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَ خَدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ وَ أَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَ رَسُولُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ ثُمَّ لَيْتِمَ صَلَاتَهُ مَعَهُ عَلَى مَا اسْتَطَاعَ فَإِنَّ التَّقِيَّةَ وَاسِعَةٌ وَ لَيْسَ شَيْءٌ مِنَ التَّقِيَّةِ إِلَّا وَ صَاحِبِهَا مَأْجُورٌ عَلَيْهَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

و ظاهر الشيخ في المبسوط أنه جوز قطع الفريضة من غير حاجه إلى النقل إذا خاف الفوات معه و قواه في الذكرى.

و قال جماعه من المتأخرين إذا علم بعد العدول فوت الجماعه بإتمام الركعتين قطعها و قال الشيخ و أكثر المتأخرين لو كان إمام الأصل قطع الفريضه و دخل من غير عدول و تردد فيه فى المعبر و ساوى العلامه فى المنتهى و المختلف بينه و بين غيره و لا يخلو من قوه و الحكم قليل الجدوى و أما حكم حضور الإمام المخالف فسيأتى القول فيه و مضى الكلام فى اتمام كل من المقيم و المسافر بالآخر و ظاهره موافق لقول على بن بابويه.

ص: ٦٩

١-١. التهذيب ج ١ ص ٣٣١.

٢-٢. الكافي ج ٣ ص ٣٨٠.

***[ترجمه] استحباب پنهان ساختن شش تکبیر و اجهار در تکبیره الاحرام برای امام از اموری است که شهید - ره - و دیگران ذکر کرده‌اند و در غیر این روایت نیز وارد شده است. مؤلف البیان گوید: و امام همه را آهسته می‌گوید و ظاهر این است که کسی که نماز فرادا می‌خواند، در بلند و آهسته گفتن مخیر باشد. و تبعیت فریضه نیز محتمل است. اما قطع کردن نافله و انتقال از فریضه به نافله برای رسیدن به جماعت، در کلام اصحاب مقطوع است و عبارت تذکره بیانگر ادعای اجماع بر آن است. و از ظاهر کلام ابن ادریس، منع از انتقال نقل شده است زیرا این امر به منزله ابطال است. و نظر مشهورتر به دلیل صحیحه... سلیمان بن خالد، - . تهذیب ۱ : ۳۳۱ -

قوی‌تر است.

و نیز به دلیل موثقه سماعه که گوید: از او درباره مردی سؤال کردم که نماز می‌خواند، پس امام وارد شد درحالی که مرد یک رکعت از نماز فریضه را به جای آورده بود. پاسخ داد: اگر او امامی عادل است، پس باید یک رکعت دیگر بخواند و منصرف شود و آن را نماز مستحبی قرار دهد. و به همراه امام، مانند او در نماز وی وارد شود. و اگر او امام عادل نباشد، پس باید نمازش را ادامه دهد و یک رکعت دیگر را به همراه او اقامه نماید و به اندازه گفتن اشهد ان لا اله الا الله وحده لا شریک له و اشهد ان محمداً عبده و رسوله بنشیند. سپس باید نمازش را تا جایی که توانست به همراه او کامل سازد. که برآستی تقیه وسیع است. و چیزی از تقیه نیست مگر اینکه صاحب تقیه بر آن مأجور است، ان شاء الله. - . کافی ۳ : ۳۸۰ -

و ظاهر شیخ در مسبوط این است که وی قطع کردن فریضه بدون نیاز به انتقال را، زمانی که از فوت همراهی با او بیم داشته باشد، جایز دانسته است و شهید در ذکری آن را قوت بخشیده است.

و جمعی از متأخرین گفته‌اند: زمانی که پس از عدول به نافله، از دست رفتن جماعت با اتمام دو رکعت را بدانند، آن را قطع نمایند. و شیخ و اغلب متأخرین گویند: اگر او، امام اصل (معصوم) باشد، فریضه را قطع نماید و بدون عدول وارد شود. و محقق در معتبر در این مورد تردید نموده است. و علامه در المنتهی و مختلف میان آن و غیر آن را مساوی دانسته و خالی از قوت نیست و حکمی کم فایده است. اما در خصوص حکم حضور امام مخالف به زودی سخن خواهد آمد. و کلام در خصوص اقتدا کردن هر یک از مقیم و مسافر به دیگری گذشت و ظاهر او با قول علی بن بابویه موافق است.

***[ترجمه]

«۲۱»

السَّرَائِرُ، نَقَلًا مِنْ كِتَابِ حَرِيْزِ عَيْنِ زُرَّارَةَ قَالَ قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ: لَمَّا تَقَرَأُ فِي الرَّكَعَتَيْنِ الْأَخِيرَتَيْنِ مِنَ الْمَرْبَعِ الرَّكَعَاتِ الْمَفْرُوضَاتِ شَيْئًا إِمَامًا كُنْتُ أَوْ غَيْرَ إِمَامٍ قُلْتُ فَمَا أَقُولُ فِيهِمَا قَالَ إِنْ كُنْتُ إِمَامًا فَقُلْ سُبْحَانَ اللَّهِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ وَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ ثُمَّ تَكَبَّرْ وَ تَرَكَعْ وَ إِنْ كُنْتُ خَلْفَ إِمَامٍ فَلَا تَقْرَأْ شَيْئًا فِي الْأَوَّلَيْنِ وَ أَنْصِتْ لِقِرَاءَتِهِ وَ لَا تَقُولَنَّ شَيْئًا فِي الْأَخِيرَتَيْنِ فَإِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَ جَلَّ يَقُولُ لِلْمُؤْمِنِينَ وَ إِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ يُعْنِي فِي الْفَرِيضَةِ خَلْفَ الْإِمَامِ - فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَ أَنْصِتُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ وَ الْأَخْرِيَانِ يَتَّبِعُ لِلأَوَّلَيْنِ (۱)

وَقَالَ قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِنَّ صَلَّى قَوْمٌ وَبَيْنَهُمْ وَبَيْنَ الْإِمَامِ مَا لَا يَتَخَطَّى فَلَيْسَ ذَلِكَ الْإِمَامُ لَهُمْ إِمَاماً (۲).

**[ترجمه] سرائر: به نقل از کتاب حریر از زراره: امام باقر علیه السلام فرمود: در دو رکعت آخر از چهار رکعت فریضه چیزی قرائت نکن، امام باشی یا غیر امام. عرض کردم: پس در آن دو چه بگویم؟ فرمود: اگر امام بودی، پس سه مرتبه بگو: سبحان الله، و الحمد لله، و لا إله إلا الله، سپس تکبیر بگو و رکوع کن. و اگر پشت سر امام بودی، در دو رکعت اول چیزی قرائت نکن و به قرائت او گوش فرا ده. و در دو رکعت آخر چیزی نگو که خداوند عزوجل به مؤمنان می فرماید: ﴿و چون قرآن خوانده شود﴾ یعنی در فریضه پشت سر امام {گوش بدان فرا دارید و خاموش مانید، امید که بر شما رحمت آید} و دو رکعت آخر تابع دو رکعت اول است. - سرائر: ۴۷۱ -

و در ادامه گوید: امام باقر علیه السلام فرمود: اگر جمعی نماز خواندند و میان آنان و امام فاصله ای است که با یک گام طی نمی شود، (بیشتر از یک گام است) پس آن امام برای آنان امام نیست. - سرائر: ۴۷۲ -

**[ترجمه]

بیان

تبع للأولین ای فی ترک القراءه ما لا يتخطى أى من موقف المأموم أو من مسجده و الأول أظهر و يؤيده أن فى التهذيب (۳) تتمه و هی قوله يكون قدر ذلك مسقط جسد الإنسان.

و اعلم أنه نقل جماعه من الأصحاب الاتفاق على أنه لا يجوز التباعد بين الإمام و المأموم إلا مع اتصال الصفوف و اختلف فى تحديده فذهب الأكثر إلى أن المرجع فيه إلى العاده و قال الشيخ فى الخلاف حده ما يمنع عن مشاهدته و الاقتداء بأفعاله و يظهر من المبسوط جواز البعد بثلاث مائة ذراع.

و قال أبو الصلاح و ابن زهره لا- يجوز أن يكون بين الصفيين ما لا- يتخطى كما هو ظاهر الخبر و أجاب عنها فى المعتبر بأن اشتراط ذلك مستبعد فيحمل على الأفضل و أجاب العلامة باحتمال أن يكون المراد ما لا يتخطى من الحائل لا المسافه و هو بعيد (۴) مع أنه لا يوافق قوله بتجوز الصلاة خلف الشباييك و الحائل

ص: ۷۰

۱- ۱. السرائر: ۴۷۱.

۲- ۲. السرائر: ۴۷۲.

۳- ۳. التهذيب ج ۱ ص ۲۶۱ ط حجر ج ۳ ص ۵۲ ط نجف، الكافي ج ۳ ص ۳۸۵.

۴- ۴. بل قد عرفت أنه لا- بعد فيه، و يزيدك بيانا أن التعبير بقوله «ما لا يتخطى» انما. يصح باطلاقه إذا كان هناك جدار أو حائل قصير لا- يمكن أن يتخطى عاده و يتجاوز منه، و أما التعبير عن المسافه الكثيره فغير صحيح باطلاقه، فان كل مسافه فهى

قابله لان يتخطى الا أنها قد يتخطى بخطوه أو خطوتين و قد لا يتخطى الا بخطوات غير يسيره، و من أراد بقوله: «ما لا يتخطى» المسافه الكثيره، لا بدّ و أن يقيد كلامه فيقول: بينهما ما لا يتخطى بخطوه واحده أو بخطوتين و غير ذلك. بل و لو كان أراد عليه السّلام بقوله «ما لا يتخطى» المسافه لكان الانسب أن يقول: «بينهما أكثر من خطوه أو خطوتين» أو يعين المسافه بالشبر و الذراع و غير ذلك من المقادير المتعارفه، و لذلك عبر أبو عبد الله عليه السّلام في حديث حدثه عبد الله بن سنان فقال: أقل ما يكون بينك و بين القبلة مريض عنز و أكثر ما يكون مريض فرس». و أمّا تفسير الحديث «يكون قدر ذلك مسقط جسد إنسان إذا سجد» فليس بتفسير لما لا يتخطى، بل كلاهما تفسير لحد التوصل، و لفظ الحديث هكذا: «و قال أبو جعفر عليه السلام ينبغى أن تكون الصفوف تامّه متواصله بعضها الى بعض و لا يكون بين الصفين ما لا يتخطى، يكون قدر ذلك مسقط جسد إنسان إذا سجد»، فان «ذلك» اشاره الى التوصل، و لا يحصل الا بأن يكون مسجد الصف المتأخر قبيل مقام الصف المتقدم، و هو مسقط جسد إنسان إذا سجد، و هذه المسافه هي أكثر ما يحتاج من التباعد بين الصفين بحيث إذا زيد عليه، أخل بالتوصل. فكما أن قوله: «يكون قدر ذلك» الخ تفسير للتوصل: توصل الصفين من حيث المسافه يكون قوله عليه السّلام «و لا يكون بين الصفين» الخ تفسيراً للتوصل من حيث عدم الحائل فان الحائل إذا كان بحيث لا يتخطى كان فاصلاً بين الصفين، و قد كان التوصل و الاجتماع لازماً في كل حالات الصلاه حتّى في حاله السجده، و هذا فاصل محل بالتوصل فلا يجوز.

القصر الذى لا يمنع المشاهده و يمنع الاستطراق و لو خرجت الصفوف المتخلله بين الإمام و بينه عن الاقتداء إما لانتهاى صلاتهم أو لعدولهم إلى الانفراد و حصل البعد المانع من الاقتداء قيل تنفسخ القدوه و لا يعود بانتقاله إلى محل الصحه و قيل يجوز تجديد القدوه مع القرب إذا لم يفعل فعلا كثيرا و ذكر بعض المحققين

ص: ٧١

و نعم ما قال الأصح أن عدم التباعد إنما يعتبر في ابتداء الصلاه خاصه كالجماعه و العدد في الجمعه تمسكا بمقتضى الأصل السالم من المعارض انتهى و يأتي مثله في تخلل المأمومين الذين لم يفتتحوا الصلاه بعد بينه و بين الإمام فإن الظاهر أن كونهم من الصفوف الناوين للاقتداء يكفي في ذلك و الله يعلم.

***[ترجمه] «تابع دو رکعت اول» یعنی در ترک قرائت. «ما لا يتخطى» یعنی محل ایستادن مأموم یا از موضع سجده او، و عبارت اول بهتر است. و در تهذیب - تهذیب ۱ : ۲۶۱ ، ۳ : ۵۲ ، کافی ۳ : ۳۸۵ - تتمه‌ای است و آن این سخن که: اندازه آن، به اندازه مسقط بدن انسانی (اندازه بدن یک انسان روی زمین) باشد، و این مؤید نظر فوق است.

و بدان که جمعی از اصحاب، اتفاق نظر در اینکه دوری میان امام و مأموم مگر با وجود اتصال و به هم پیوستگی صفوف جایز نیست، را نقل کرده‌اند و در اندازه آن دچار اختلاف هستند. پس اغلب آنان بر این نظر هستند که ملاک آن عادت است. و شیخ در خلاف گوید: حد آن چیزی است که از مشاهده وی و اقتدا به افعال او ممانعت نکند و ظاهر روایت مبسوط این است که جواز دوری، به اندازه سیصد ذراع است.

ابوصلاح و ابن زهره گویند: جایز نیست که میان دو صف فاصله‌ای باشد که با گام طی نشود، چنانکه ظاهر خبر این است. و محقق در معتبر اینگونه به آن جواب داده است که شرط بودن آن بعید است، پس بر بهتر بودن حمل می‌گردد. و علامه با احتمال اینکه منظور حائلی است که از آن نمی‌شود گذشت و نه مسافت، به آن جواب داده است و این بعید است. علاوه بر اینکه این امر با این نظر او در خصوص تجویز نماز پشت پنجره و حائل کوتاهی که مانع مشاهده نمی‌شود و مانع عبور می‌گردد موافق نیست. و اگر صفوف واقع شده میان او و امام به دلیل پایان نمازشان یا به دلیل عدول آنان به انفراد از اقتدا خارج شود و فاصله مانع از اقتدا حاصل شود، گفته شده است اقتدا باطل می‌شود، و با انتقال وی به محل صحت باز نمی‌گردد و گفته شده: با نزدیک شدن، تجدید اقتدا جایز است، اگر کار اضافه‌ای انجام نداده باشد. و برخی از محققین ذکر کرده‌اند و چه خوب است آنچه که گفته‌اند. صحیح‌تر این است که دور نبودن فقط در ابتدای نماز لازم است، مانند جماعت و تعداد، در جمعه، با تمسک به اقتضای اصل که مخالفی ندارد، پایان سخن. و نظیر آن در نفوذ مأمومینی که هنوز نماز را شروع نکرده‌اند بین او و بین امام، وارد می‌شود، پس ظاهر این است که بودن آنان در صفوفی که نیت اقتدا دارند، کافی است، و خدا می‌داند.

***[ترجمه]

«۲۲»

الْعِيُونُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ الشَّاهِ عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ النَّيْسَابُورِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ الطَّائِيِّ عَنْ أَبِيهِ وَعَنْ أَحْمَدَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْخُوزِيِّ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مَرْوَانَ عَنِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْهَرَوِيِّ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ مُحَمَّدِ الْأَشْنَانِيِّ عَنْ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ مَهْرُويِهِ عَنْ دَاوُدَ بْنِ سُلَيْمَانَ جَمِيعاً عَنِ الرَّضَا عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ آبَائِهِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: إِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ اسْتِخْفَافًا بِالدِّينِ وَبَيْعَ الْحُكْمِ وَقَطِيعَةَ الرَّحِمِ وَأَنْ تَتَّخِذُوا الْقُرْآنَ مَرَامِيرَ تَقْدُمُونَ أَحَدَكُمْ وَلَيْسَ بِأَفْضَلِكُمْ فِي الدِّينِ (۱).

***[ترجمه]العیون: رسول الله صَلَّى الله عليه و آله فرمود: من بیم دارم بر شما از ناچیز شمردن دین، فروش قضاوت، و قطع ارتباط میان خویشان و از اینکه قرآن را آهنگین بخوانید: و اینکه کسی را از میان خود مقدم بدارید، درحالی که او برترین شما در دین نیست. - عیون الاخبار ج ۲: ۴۲ -

***[ترجمه]

بیان

یحتمل التقديم فی الإمامه الكبرى و الصلاة أو الأعم.

***[ترجمه]تقديم در امامت كبرى و نماز یا اعم از آنها محتمل است.

***[ترجمه]

«۲۳»

الْعُيُونُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عُمَرَ الْجَعَابِيِّ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدِ التَّمِيمِيِّ عَنِ أَبِيهِ عَنِ الرِّضَا عَنِ آبَائِهِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ قَالَ قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: الْإِثْنَانِ فَمَا فَوْقَهُمَا جَمَاعَةٌ (۲).

وَ مِنْهُ عَنْ عَبْدِ الْوَاحِدِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِوس عَنْ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ قُتَيْبَةَ عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ عَنِ الرِّضَا عَلَيْهِ السَّلَامُ: فِيمَا كَتَبَ لِلْمَأْمُونِ لَا صَلَاةَ خَلْفَ الْفَاجِرِ وَلَا يُقْتَدَى إِلَّا بِأَهْلِ الْوَلَايَةِ (۳).

وَ قَالَ لَا يَجُوزُ أَنْ يُصَلَّى تَطَوُّعٌ فِي جَمَاعَةٍ لِأَنَّ ذَلِكَ بِدْعَةٌ وَ كُلُّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ وَ كُلُّ ضَلَالَةٍ سَبِيلُهَا إِلَى النَّارِ (۴).

ص: ۷۲

۱-۱. عیون الاخبار ج ۲ ص ۴۲.

۲-۲. عیون الاخبار ج ۲ ص ۶۱.

۳-۳. عیون الاخبار ج ۳ ص ۱۲۳ ص ۱۲.

۴-۴. عیون الاخبار ج ۲ ص ۱۲۴ ص ۴.

الخصال، عن سته من مشايخه عن أحمد بن يحيى بن زكريا عن بكر بن عبد الله بن حبيب عن تميم بن بهلول عن أبي معاوية عن الأعمش عن الصادق عليه السلام: مثله (۱) تحف العقول، مرسل: مثله (۲).

**[ترجمه] عيون الأخبار: نبی اکرم صلی الله علیه و آله فرمود: دو نفر به بالا، جماعت است. - عيون الاخبار ۲: ۶۱ -

و نیز از عيون الأخبار: از امام رضا علیه السلام در آنچه که برای مأمون نگاشت: پشت سر فاجر هیچ نمازی نیست، و اقتدا نمی... شود مگر به اهل ولایت. - عيون الاخبار ۳: ۱۲۳، س ۱۲ -

و فرمود: جایز نیست که نماز نافله به جماعت گزارده شود، زیرا آن بدعت است و هر بدعتی ضلالت است و هر ضلالتی مسیرش به سوی آتش است. - عيون الاخبار ۳: ۱۲۴، س ۴ -

خصال: از شش تن از مشایخ، از احمد بن يحيى بن زكريا، از بكر ابن عبدالله بن حبيب، از تميم بن بهلول، از ابو معاويه، از اعمش، از صادق عليه السلام نیز نظیر روایت فوق را نقل کرده است. - خصال ۲: ۱۵۱ -

تحف العقول: نظیر روایت فوق را به صورت مرسل آورده است. - تحف العقول: ۴۴۰ -

**[ترجمه]

«۲۴»

المحاسن، عن ابن محبوب عن عبد الله بن سنان قال سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: أوصيكم بتقوى الله عز وجل ولا تحملوا الناس على أكتافكم فتدلووا إن الله تبارك وتعالى يقول في كتابه و قولوا للناس حسناً (۳) ثم قال عودوا مرضاهم و أشهدوا جنازتهم و أشهدوا لهم و عليهم و صلوا معهم في مساجدهم الحديث (۴).

**[ترجمه] محاسن: عبدالله بن سنان گوید: شنیدم که امام صادق علیه السلام می فرمود: شما را به تقوای خداوند عزوجل توصیه می کنم، و مردم را بر شانه های خود سوار نکنید که خوار می شوید. خداوند تبارک و تعالی در کتابش می فرماید: «و قولوا للناس حسناً» (و با مردم [به زبان] خوش سخن بگوئید). - بقره / ۸۳ -

سپس ادامه داد: از بیماران آنان عیادت کنید و در جنازه های آنان حاضر شوید و برای آنان و علیه آنان شهادت بدهید و به همراه آنان در مساجد آنان نماز بخوانید.... تا آخر حدیث. - محاسن: ۱۸ -

**[ترجمه]

«۲۵»

کتاب المسائل، لعلي بن جعفر عن أخيه موسى عليه السلام قال: صلي حسن و حسين عليهما السلام خلف مروان و نحن نصلی

** [ترجمه] کتاب مسائل: علی بن جعفر به نقل از برادرش موسی بن جعفر علیه السلام فرمود: حسن و حسین علیهما السلام پشت سر مروان نماز خواندند و ما همراه آنان نماز می خوانیم. - مسائل مطبوع در البحار ۱۰: ۲۶۶ -

** [ترجمه]

«۲۶»

قُرْبُ الْإِسْنَادِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَسَنِ عَنْ جَدِّهِ عَلِيِّ بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ أَخِيهِ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الْقَوْمِ يَتَحَدَّثُونَ يَذْهَبُ الثُّلُثُ الْأَوَّلُ مِنَ اللَّيْلِ أَوْ أَكْثَرُ أَيُّهُمَا أَفْضَلُ يُصَلُّونَ الْعِشَاءَ جَمَاعَةً أَوْ فِي غَيْرِ جَمَاعَةٍ قَالَ يُصَلُّونَ جَمَاعَةً أَفْضَلُ (۶).

کتاب المسائل، یاسناده: مثله (۷).

** [ترجمه] قرب الإسناد: علی بن جعفر از برادرش موسی بن جعفر علیه السلام روایت کرد: از او درباره قومی سؤال کردم که صحبت می کنند، ثلث اول از شب یا بیشتر از آن سپری می شود، کدام یک از این دو بهتر است، عشاء را به جماعت بخوانند یا غیر جماعت؟ فرمود: به جماعت بخوانند بهتر است. - قرب الإسناد: ۹۳، ۱۲۱ -

کتاب مسائل با ذکر سند نظیر این روایت موجود است. - مسائل در البحار ۱۰: ۲۸۵ -

** [ترجمه]

«۲۷»

التَّوْحِيدُ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَسَنِ الْكُوفِيِّ عَنْ أَبِيهِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ جَدِّهِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُغِيرَةِ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مُسْلِمٍ: أَنَّهُ سُئِلَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الصَّلَاةِ

ص: ۷۳

۱-۱. الخصال ج ۲ ص ۱۵۱.

۲-۲. تحف العقول: ۴۴۰ ط الإسلامیه.

۳-۳. البقره: ۸۳.

۴-۴. المحاسن ص ۱۸.

۵-۵. المسائل المطبوع فی البحار ج ۱۰ ص ۲۶۶.

۶-۶. قرب الإسناد ص ۹۳ ط حجر ص ۱۲۱ ط نجف.

۷-۷. المسائل فی البحار ج ۱۰ ص ۲۸۵.

خَلْفَ رَجُلٍ يُكَذِّبُ بِقَدْرِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ قَالَ لِيَعِدْ كُلَّ صَلَاةٍ صَلَّاهَا خَلْفَهُ (۱).

قَالَ وَقَالَ عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ: مَنْ قَالَ بِالْجِسْمِ فَلَا تُعْطُوهُ شَيْئًا مِنَ الزَّكَاةِ وَلَا تُصَلُّوا خَلْفَهُ (۲).

**[ترجمه] توحید: از اسماعیل بن مسلم روایت شده است که از امام صادق علیه السلام درباره نماز پشت سر مردی که تقدیر خداوند عزوجل را تکذیب می کند سؤال شد. فرمود: باید هر نمازی که پشت سر او خوانده است را اعاده کند. - توحید: ۳۸۳ -

گوید: علی بن محمد و محمد بن علی علیهما السلام گویند: هر که به جسم بودن خداوند معتقد بود، پس چیزی از زکات به او نبخشید و پشت سر او نماز نخوانید. - توحید: ۱۰۱ -

**[ترجمه]

«۲۸»

الْعِيُونُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ السَّنَانِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْكُوفِيِّ عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ عَبْدِ الْعَظِيمِ الْحَسِينِيِّ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ أَبِي مَحْمُودٍ عَنِ الرَّضَا عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ آبَائِهِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ قَالَ: مَنْ زَعَمَ أَنَّ اللَّهَ يُجْبِرُ عِبَادَهُ عَلَى الْمَعَاصِي أَوْ يُكَلِّفُهُمْ مَا لَا يُطِيقُونَ فَلَا تُصَلُّوا وَرَاءَهُ (۳).

الإحتجاج، عن عبد العظيم: مثله (۴).

**[ترجمه] عیون الأخبار: امام رضا علیه السلام به نقل از پدرانش فرمود: هر که گمان می کند که خداوند بندگانش را بر معصیت مجبور می کند یا آنچه که توان آن را ندارند بر آنان تکلیف می سازد، پس پشت سر او نماز نخوانید. - عیون الاخبار: ۱ - ۱۲۴ -

احتجاج: نظیر روایت فوق از عبدالعظیم نقل است. - احتجاج: ۲۲۵ -

**[ترجمه]

«۲۹»

الْمُقْنَعُ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: أَقِيمُوا صُفُوفَكُمْ فَإِنِّي أَرَاكُمْ مِنْ خَلْفِي كَمَا أَرَاكُمْ مِنْ بَيْنِ يَدَيَّ وَلَا تُخَالِفُوا فَيُخَالِفَ اللَّهُ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ (۵).

**[ترجمه] المقنع: رسول الله فرمود: صفوف خود را درست (راست) کنید که من شما را از پشت سر خویش می بینم همان... گونه که از مقابل خود می بینم. و مخالفت نکنید که خداوند میان دلهایتان ناسازگاری ایجاد می کند. - المقنع: ۳۴ -

قُرْبُ الْأَسْنَادِ، بِإِسْنَادِهِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ أَخِيهِ قَالٍ: سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يُصَلِّي أَلَهُ أَنْ يُكَبِّرَ قَبْلَ الْإِمَامِ قَالَ لَا يُكَبِّرُ إِلَّا مَعَ الْإِمَامِ فَإِنْ كَبَّرَ قَبْلَهُ أَعَادَ التَّكْبِيرَ (۶).

**[ترجمه] قرب الإسناد: با ذکر سند از علی بن جعفر به نقل از برادرش روایت است: از او درباره مردی سؤال کردم که نماز می خواند، آیا می تواند قبل از امام تکبیر بگوید؟ فرمود: تکبیر نگویید مگر با امام، پس اگر قبل از او تکبیر گفت، تکبیر را اعاده کند. - قرب الإسناد: ۱۳۰ -

بیان

لا- خلاف بین الأصحاب فی وجوب متابعه المأموم للإمام فی أفعال الصلاه و نقل الإجماع علیه فی المعتمر و المنتهی و فسرت المتابعه هنا بعدم التقدم فلو تقدم بطلت صلاته و فی المقارنه خلاف و الظاهر الجواز و التأخر أفضل.

ص: ۷۴

- ۱- ۱. التوحید ص ۳۸۳ ط مکتبه الصدوق.
- ۲- ۲. التوحید ص ۱۰۱ ط مکتبه الصدوق یاسناده عن ماجیلویه، عن محمّد العطار عن الأشعرى، عن عمران بن موسى، عن الحسن بن العباس بن حریش، عن بعض أصحابنا و رواه فی الفقیه مرسلا ص ۲۴۸، و الذی قبله ص ۲۴۹.
- ۳- ۳. عیون الأخبار ج ۱ ص ۱۲۴.
- ۴- ۴. الاحتجاج: ۲۲۵.
- ۵- ۵. المقنع: ۳۴ ط الإسلامیه.
- ۶- ۶. قرب الإسناد ص ۱۳۰ ط نجف باب صلاه الجنازه.

قال الشهيدان وغيرهما قال الصدوق رحمه الله من المأمومين من لا صلاة له و هو الذي يسبق الإمام في ركوعه و سجوده و رفعه و منهم من له صلاة واحده و هو المقارن له في ذلك و منهم من له أربع و عشرون ركعه و هو الذي يتبع الإمام في كل شيء فيركع بعده و يسجد بعده و يرفع منهما بعده و منهم من له ثمان و أربعون ركعه و هو الذي يجد في الصف الأول ضيقاً فيتأخر إلى الصف الثاني قالوا و الظاهر أن مثل هذا لا يقوله إلا عن روايه.

هذا في الأفعال و أما الأقوال فالظاهر أنه لا-خلاف في وجوب المتابعة في تكبيره الإحرام و اختلفوا في المقارنه و الأكثر على المنع و الروايه تدل على الجواز و لا يخلو من قوه و الأحوط متابعه المشهور و أما باقى الأقوال فالمشهور عدم الوجوب و ذهب الشهيد في جملة من كتبه و جماعه إلى الوجوب و الأول أقوى.

**[ترجمه]در وجوب متابعت مأموم از امام در افعال نماز هیچ اختلافی میان اصحاب وجود ندارد و در معتبر و المنتهی، اجماع بر آن نقل شده است. در اینجا متابعت به عدم تقدم تفسیر شده است. پس اگر مقدم شود نمازش باطل می شود. و درباره همزمانی، اختلاف وجود دارد و ظاهر، جواز است و تأخر بهتر است.

شهیدین و غیر آنها گفته اند که صدوق رحمه الله گفته است: از مأمومین کسی است که نمازی برایش نیست و او کسی است که در رکوع، سجود و بلند شدن، بر امام پیشی می گیرد. و از آنان کسی است که فقط یک نماز برای اوست و او کسی است که در آن با امام همزمان است. و از میان آنان کسی است که بیست و چهار رکعت برای اوست و او کسی است که در همه چیز از امام تبعیت می کند؛ پس بعد از او رکوع می کند، پس از او سجده می کند، و پس از او قیام می کند. و از میان آنان کسی است که چهل و هشت رکعت برای اوست و او کسی است که در صف اول در تنگی و فشار است، پس به سوی صف دوم بازمی گردد. گویند: و ظاهر این است که مثل این را نمی گوید مگر از طریق روایت.

این در افعال است، اما در اقوال: ظاهر این است که در وجوب متابعت در تکبیرة الاحرام هیچ اختلافی وجود ندارد و در همزمانی دچار اختلاف هستند. و اغلب به منع معتقد هستند و روایت بر جواز دلالت دارد و خالی از قوت نیست، و احوط پیروی از مشهور است. اما در مورد سایر اقوال، مشهور عدم وجوب است و شهید در بعضی از کتبش به همراه جمعی، به وجوب رأی داده است و نظر نخست قوی تر است.

**[ترجمه]

«۳۱»

کتاب عاصم بن حمید، عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال: إذا أدركت التكبيرة قبل أن يركع الإمام فقد أدركت الصلاة (۱).

**[ترجمه] کتاب عاصم بن حمید: امام باقر علیه السلام فرمود: زمانی که قبل از اینکه امام رکوع کند به تکبیر برسی، پس به نماز رسیده ای. - تهذیب ۱: ۲۵۸ -

کِتَابُ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ شُرَيْحٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ طَلْحَةَ النَّهْدِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: لَا يُؤْمُ النَّاسَ الْمَحْدُودُ وَوَلَدُ الزَّوْنِ وَالْأَعْلَفُ وَالْأَعْرَابِيُّ وَالْمَجْنُونُ وَالْأَبْرَصُ وَالْعَبْدُ.

** [ترجمه] کتاب جعفر بن محمد بن شریح: امام صادق علیه السلام فرمود: فرد حد خورده، ولد زنا، ختنه نکرده، اعرابی، مجنون و پیسی دار و برده بر مردم امام نشود.

الْإِحْتِجَاجُ: كَتَبَ الْحَمِيرِيُّ إِلَى الْقَائِمِ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ رَوَى لَنَا عَنِ الْعَالِمِ أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ إِمَامٍ قَوْمٍ صَلَّى بِهِمْ بَعْضَ صَلَاتِهِمْ وَحَدَّثَتْ عَلَيْهِ حَدِيثَهُ كَيْفَ يَعْمَلُ مَنْ خَلَفَهُ فَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ يُؤَخَّرُ وَيَتَقَدَّمُ بَعْضُهُمْ وَيَتَمُّ صَلَاتِهِمْ وَيَغْتَسِلُ مَنْ مَسَّهُ (۲)

** [ترجمه] احتجاج: حمیری برای امام قائم علیه السلام نگاشت که از عالم - امام کاظم علیه السلام - برای ما روایت شده است که از او درباره امام قومی سؤال شد که قسمتی از نماز را بر آنان پیشوا شده است و حادثه‌ای بر او عارض می‌شود، کسانی که پشت سر او هستند چگونه عمل کنند؟ پس پاسخ گفت: وی به عقب برود و یکی از آنان مقدم شود و نمازشان را کامل سازند و کسی که وی با تماس داشت غسل کند. - احتجاج: ۲۶۹، الغیبه: ۲۴۵ -

التَّوْقِيعُ

لَيْسَ عَلَى مَنْ نَحَاهُ إِلَّا غَسْلُ الْيَدِ وَإِذَا لَمْ يُحْدِثْ مَا يَقْطَعُ الصَّلَاةَ تَمَّمَ صَلَاتَهُ مَعَ الْقَوْمِ وَرَوَى عَنِ الْعَالِمِ أَنَّهُ مَنْ مَسَّ مَيْتًا بِحَرَارَتِهِ غَسَلَ يَدَهُ وَ مَنْ مَسَّهُ وَقَدْ بَرَدَ فَعَلَيْهِ الْغُسْلُ وَ هَذَا الْإِمَامُ فِي هَذِهِ الْحَالِ لَا يَكُونُ إِلَّا بِحَرَارِهِ فَالْعَمَلُ فِي ذَلِكَ عَلَى

۱- ۱. رواه الشيخ في التهذيب بإسناده عن عاصم ج ۱ ص ۲۵۸.

۲- ۲. الاحتجاج: ۲۶۹ و مثله في كتاب الغيبة: ۲۴۵.

مَا هُوَ وَ لَعَلَّهُ يُنَحِّيهِ بِثِيَابِهِ وَ لَا يَمَسُّهُ فَكَيْفَ يَجِبُ عَلَيْهِ الْغُسْلُ التَّوْقِيعُ إِذَا مَسَّهُ عَلَى هَذِهِ الْحَالِ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ إِلَّا غَسْلُ يَدِهِ (١) وَ سَأَلَ عَنِ الرَّجُلِ يَلْحَقُ الْإِمَامَ وَ هُوَ رَاكِعٌ وَ رَكَعَ مَعَهُ وَ يَحْتَسِبُ تِلْكَ الرَّكْعَةَ فَإِنْ بَعْضَ أَصْحَابِنَا قَالَ إِنْ لَمْ يَسْمَعْ تَكْبِيرَةَ الرَّكْعَةِ فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَعْتَدَّ بِتِلْكَ الرَّكْعَةِ فَأَحْبَابٌ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِذَا لَحِقَ مَعَ الْإِمَامِ مِنْ تَسْبِيحِ الرَّكْعَةِ تَسْبِيحَهُ وَاحِدَةً اِعْتَدَّ بِتِلْكَ الرَّكْعَةِ وَ إِنْ لَمْ يَسْمَعْ تَكْبِيرَةَ الرَّكْعَةِ (٢).

**[ترجمه] بر کسی که او را جا به جا کرد، فقط شستن دست لازم است. و زمانی که چیزی که نماز را قطع می کند رخ نداده باشد، نمازش را به همراه قوم به اتمام رساند.

و از عالم روایت شده است: که کسی که میتی را هنگامی که هنوز گرم است لمس کرده است، دستش را بشوید و کسی که او را درحالی که سرد شده لمس کرده است غسل بر او لازم است. و امام در این حالت نیست مگر با حرارت (بدنش گرم است). پس در این مورد بر اساس آن عمل می شود. و شاید او وی را با لباسش جابجا کند و او را لمس نکند، پس غسل چگونه بر او واجب می شود؟

توقیع: زمانی که لمس او در این حالت باشد، فقط شستن دست بر او لازم است. - احتجاج: ٢٦٩، الغیبه: ٢٤٥ -

و درباره مردی سؤال کرد که درحالی که امام در رکوع است به او ملحق می شود و همراه او رکوع می کند و آن رکعت را به حساب می آورد، پس برخی از اصحاب ما گویند: اگر تکبیر رکوع را نشنیده باشد، نمی تواند آن رکعت را به شمار آورد.

پس امام علیه السلام پاسخ داد: زمانی که در یک تسبیح رکوع به امام ملحق شود آن رکعت را به شمار آورد، هر چند که تکبیر رکوع را نشنیده باشد. - احتجاج: ٢٧٣ -

**[ترجمه]

بیان

لقد قطع الأصحاب بأنه إذا عرض للإمام ضروره جاز أن يستنبط بل يستحب له ذلك و لو لم يستنبط أو مات أو أغمى عليه استحب للمؤمنين الاستنابه و لا يجب شيء من ذلك (٣)

بل يجوز للمؤمنين أن يتموا الصلاه منفردين كلهم أو بعضهم و الظاهر أنه لا خلاف في شيء من ذلك بين الأصحاب و إن دلت صحیحه علی بن جعفر (٤)

ظاهراً علی وجوب الإتمام جماعه و حملوها علی تأكد الاستحباب لنقل الإجماع فی التذکره علی انتفاء الوجوب و الأحوط العمل بها إلا مع الضروره.

ثم اعلم أن الأصحاب اختلفوا فيما يدرك به الركعه فذهب الشيخ في الخلاف و المرتضى و الفاضلان و جمهور المتأخرين إلى

أنه يتحقق ذلك بإدراك الإمام راعيا و ذهب المفيد في المقنعه و الشيخ في النهايه و كتابي الحديث إلى أن المعبر إدراك تكبيره الركوع و قواه في التذكرة.

ص: ٧٤

١-١. الاحتجاج: ٢٦٩، و مثله في كتاب الغيبه: ٢٤٥.

٢-٢. الاحتجاج: ٢٧٣.

٣-٣. و إذا قلنا بوجوب الجماعه متابعه للسنة، على ما مر شرحه، و أمكن تقديم بعضهم أو تقدمه، و جب ذلك كما هو ظاهر.

٤-٤. و صحيحه الحلبي في التهذيب ج ١ ص ١٠٦، الكافي ج ٣ ص ٣٨٣، الفقيه ج ١ ص ٢٦٢.

و الأخبار الداله على المشهور أكثر و منقوله من كثير من الأصحاب و الروايات الداله على الثانى الأصل فى جلها بل كلها محمد بن مسلم (١) فلذا مال الأكثر إلى

ص: ٧٧

١- ١. روى مضمون الحديث عاصم بن حميد و جميل بن دراج و العلاء كلهم عن محمد بن مسلم و لفظه قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: إذا لم تدرك تكبيره الركوع فلا- تدخل معهم فى تلك الركعة. و فى آخر: قال لى أبو جعفر عليه السلام: إذا لم تدرك القوم قبل أن يكبر الامام للركعة فلا- تدخل معهم فى تلك الركعة، و كأنه أراد المؤلف العلامة رضوان الله عليه، أن أصل الحديث واحد، فلا يعارض بها الاخبار الكثيره الداله على جواز الدخول فى الصلاه حينئذلك. و أقول: عندي أن أحاديث محمد بن مسلم انما ورد فى الدخول مع الجمهور فى صلاتهم و قد كان محمد بن مسلم معروفا بينهم فى الكوفه يقيهم بالحضور فى جماعاتهم، و ينص على ذلك قوله عليه السلام: «فلا تدخل معهم» و قوله عليه السلام: «إذا لم تدرك القوم». و معلوم من المذهب بشهادة اخبار كثيره اخرى أن من يصلى خلف من لا- يقتدى به، عليه أن يقرأ لنفسه و إذا دخل محمد بن مسلم أو غيره بعد ركوع الامام فى صلاتهم، لم يمكنه القراءة لفوات محله، فاللازم عليه أن يشتغل بنفسه حتى يرفع الامام رأسه، و يقوم للركعة الأخرى، فيكبر و يقرأ فى نفسه كحديث النفس ثم يركع مع الامام، حتى يصح صلاته. و يؤيد ذلك صريحا لفظ الحديث المروى عن العلاء عنه عن أبى جعفر عليه السلام قال: «لا تعتد بالركعة التى لم تشهد تكبيرها مع الامام». و ذلك لان محمد بن مسلم انما كان يأت بهم تقيه، و أما هو فى جماعه أصحابنا، فلم يكن ليتقدم عليه أحد، و معلوم أن من يصلى خلف من لا- يقتدى به، و لزمه الدخول معهم فى الركوع تقيه من دون أن يقرأ لنفسه، لا- يصح له أن يعتد بهذه الركعة لان الصلاه خلفهم كالصلاه خلف الجدر. بل عليه أن يركع بركوعهم و يسجد بسجودهم حتى إذا قاموا للركعة الآخرة، كبر. فى نفسه و قرء الحمد وحده أو الحمد و سوره خفيفه ميسره ثم يركع معهم، و يحتال فى اخفاء الامر عنهم على ما ورد الامر به عن المعصومين عليهم السلام. و اما لفظ عاصم بن حميد عن محمد بن مسلم، عن أبى جعفر عليه السلام فانه قال قال عليه السلام: إذا أدركت التكبيره قبل أن يركع الامام فقد أدركت الصلاه» فاما أن يحمل على سائر الألفاظ بان يكون المراد ادراك التكبيره قبل ركوع الامام مع القراءة الخفيفه، أو ادراك تكبيره الافتتاح و هويما من زمان القراءة: بمعنى أنه يكبر تكبيره الاحرام و يدخل معهم فى الصلاه و يريد أن يصلى و يقرأ لنفسه لا أن يقتدى بهم حقيقه، ثم إذا أراد أن يقرأ لنفسه القراءة، لم يمهل الامام و ركع، و الزمه التقيه أن يركع بركوعهم و يدع القراءة ضروره، فحينئذ يتم صلاته و يعتد بهذه الركعة التى كبر لها تكبيره الاحرام، و هذا واضح بحمد الله و حسن توفيقه، و الله ولى التوفيق.

الأول و حملوا أخبار المنع على الكراهه بمعنى أنه يجوز له الدخول فى الركوع و الأولى تركه و هذا إنما يتأتى فى غير الجمعة و أما فى الجمعة فالقول بأفضليه الترك فى اللحوق فى الركوع الثانى مع وجوب الجمعة مشكل فىنبغى تخصيصه بغيرها فيظهر منه وجه جمع آخر بحمل أخبار المنع على غير الجمعة و أخبار الجواز عليها و لا يخلو من قوه.

و يؤيد القول الثانى كون الأول أوفق بأقوال العامه لأن أكثرهم ذهبوا إلى إدراكها بإدراك جزء من الركوع و ذهب أبو حنيفه و جماعه إلى أن أى قدر أدرك من صلاه الإمام أدرك بها الجمعة و لو سجد السهو بعد التسليم.

ثم المعتبر على المشهور اجتماعهما فى حد الركوع و هل يقدر أخذ الإمام فى الرفع مع عدم مجاوزته حد الراكع وجهان و اعتبر العلامة فى التذكرة ذكر المأموم قبل رفع الإمام و اعترض عليه من تأخر عنه بعدم المستند و هذا الخبر صريح فيه (1) مع قرينه من الصحه و الاحتياط طريق النجاه.

ص: ٧٨

١-١. هذا الخبر مع أنه لا يصح لكونه توقيعا- و أن الظاهر أن ابن روح كان. يجب فى هذه المسائل من عند نفسه و بفتوى- لا صراحه فيه، الا من حيث المفهوم، و قد عرفت فى ذيل قوله تعالى « وَ ارْكَعُوا مَعَ الرَّاكِعِينَ » أن ملاك ادراك الصلاه بجماعه هو ادراك الركوع مع الامام، سواء أدرك التسبيح معه أو لم يدرك، و ذلك لان التسبيح أيضا من سنن الركوع لا فرائضها كما عرفت فى باب الركوع ج ٨٥ ص ٩٧. نعم لا- بدّ و أن يدركه فى الركوع مع الطمأنينه، فإذا أدرك الامام حين هو متلبس برفع رأسه، لم تصح له تلك الركعه، اذا كان تحقّق له ذلك.

*[ترجمه] اصحاب رأی قطعی داده‌اند که زمانی که مشکلی برای امام عارض شود، جایز است که نائب بگیرد بلکه این امر برای او مستحب است. و اگر نائب نگیرد یا فوت کند یا غش کند، نائب شدن برای مأمومان مستحب است. و چیزی از آن واجب نیست بلکه بر مأمومین جایز است که همگی یا برخی از آنان نماز را به صورت فرادا به اتمام برسانند. و ظاهر این است که در چیزی از آن، میان اصحاب اختلافی وجود ندارد هر چند که صحیحه علی بن جعفر - تهذیب ۱: ۱۰۶، کافی ۳: ۳۸۳، فقیه ۱: ۲۶۲ -

ظاهرا بر وجوب اتمام به صورت جماعت دلالت دارد. و این روایت را به دلیل نقل اجماع بر نفی وجوب در تذکره، بر استحباب مؤکد حمل نموده‌اند و احوط، عمل به آن است مگر در صورت ضرورت.

پس آگاه باش که اصحاب درحالتی که در رکعت به او برسد دچار اختلاف هستند. پس شیخ در خلاف، مرتضی، فاضلان و جمهور متأخرین بر این هستند که این امر با رسیدن به امام در حال رکوع محقق می‌شود. و مفید در مقنعه و شیخ در نهاییه و تهذیبین بر این هستند که امر مورد اعتبار، رسیدن به تکبیر رکوع است و در تذکره آن را قوت بخشیده است.

و اخبار دال بر رأی مشهور بیشتر است و از بسیاری از اصحاب منقول است. و روایات دال بر رأی دوم، اصل در عمده آنها بلکه در همه آنها، رأی محمد بن مسلم است، لذا اغلب به رأی نخست تمایل یافته‌اند. و اخبار منع را بر کراهت حمل نموده... اند، به این معنی که ورود در رکوع برای او جایز، و ترک آن اولی است. و این امر فقط در غیر جمعه عملی است. و اما در مورد جمعه، رأی دادن به بهتر بودن ترک ملحق شدن در رکوع دوم به همراه وجوب جمعه، مشکل است. پس تخصیص دادن آن به غیر جمعه شایسته است. پس از این مطلب وجه جمع دیگری ظاهر می‌گردد مبنی بر حمل اخبار منع بر غیر جمعه و اخبار جواز بر آن، و خالی از قوت نیست. و مؤید قول دوم، موافقت بیشتر قول اول با اقوال عامه است، زیرا اغلب آنها بر ادراک جمعه با رسیدن به جزئی از رکوع نظر داده‌اند و ابوحنیفه و جمعی بر این هستند که هر اندازه‌ای که به نماز امام برسد، به وسیله آن به جمعه رسیده است، هر چند که در سجده سهو بعد از سلام دادن باشد.

بنابراین، امر مورد اعتبار بر اساس نظر مشهور، اجتماع آن دو در حد رکوع است، و آیا ملحق شدن به امام در بلند شدن، درحالی که از حد رکوع کننده فراتر نرفته است، مردود است؟ دو وجه وجود دارد: و علامه در تذکره ذکر مأموم قبل از بلند شدن امام را لازم دانسته است. و متأخران بعد از او به عدم وجود استناد بر او اعتراض کرده‌اند، و این خبر علاوه بر نزدیکی اش به صحت، در مورد آن صریح است و راه نجات، احتیاط است.

*[ترجمه]

«۲۴»

مَجَالِسُ الصَّدُوقِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ الْوَلِيدِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ الصَّفَّارِ عَنِ الْعَبَّاسِ بْنِ مَعْرُوفٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ مَهْزِيَارٍ قَالَ: كَتَبْتُ إِلَى أَبِي جَعْفَرِ الثَّانِي عَلَيْهِ السَّلَامُ جُعِلَتْ فِدَاكَ أَصْلِي خَلْفَ مَنْ يَقُولُ بِمَالِجِسْمٍ وَمَنْ يَقُولُ بِقَوْلِ يُونُسَ يَعْنِي ابْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ فَكَتَبَ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَا تَصَلُّوا خَلْفَهُمْ وَلَا تُعْطَوْهُمْ مِنَ الزَّكَاةِ وَابْرَأُوا مِنْهُمْ بَرِيَ اللَّهُ مِنْهُمْ (۱).

**[ترجمه] مجالس صدوق: علی بن مهزیار گوید: برای امام جواد علیه السلام نوشتم: فدایت کردم! پشت سر کسی که قائل به جسم (بودن خداوند) است و کسی که قول یونس را می گوید یعنی ابن عبدالرحمن، نماز بخوانم؟ پس وی نوشت: پشت سر او نماز نخوانید و از زکات به او ندهید، و از آنها براءت بجوئید، خداوند از آنان براءت جسته است. - امالی صدوق: ۱۶۷ -

**[ترجمه]

بیان

الظاهر أن قول یونس الذی کان ینسب إلیه هو القول بالحلول و الاتحاد و وحده الوجود الذی ینسب إلیه اکثر المبتدعه من الصوفیه

لَمَا رَوَى الْكَشِيُّ (۲)

فِي رِجَالِهِ بِإِسْنَادِهِ عَنْ يُونُسَ بْنِ بَهْمَنَ قَالَ: قَالَ لِي يُونُسُ أَكْتُبْ إِلَيَّ أَبِي الْحَسَنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَاسْأَلُهُ عَنْ آدَمَ هَلْ فِيهِ مِنْ جَوْهَرِيَّةِ اللَّهِ شَيْءٌ قَالَ فَكُتِبَ إِلَيْهِ فَأَجَابَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ مَسْأَلَةُ رَجُلٍ عَلَى غَيْرِ السُّنَّةِ. وَنَسَبَ إِلَيْهِ أَيْضًا الْقَوْلَ بِعَدَمِ خَلْقِ الْجَنَّةِ وَ النَّارِ بَعْدَ لَكِنِ الْأَوَّلِ أَنْسَبَ بِالْقَوْلِ بِالْجِسْمِ.

**[ترجمه] ظاهر این است که قولی که به یونس منسوب شده است، همان قول به حلول و اتحاد و وحدت وجود است که اغلب بدعت گران از صوفیه بر آن هستند. بر اساس آنچه که کشی در رجال خویش با ذکر سند از یونس بن بهمن روایت کرد که گوید: یونس به من گفت: برای موسی بن جعفر علیه السلام بنویس و از او درباره انسان سؤال کن که آیا در او چیزی از جوهریت خدا وجود دارد؟ گوید: پس برای او نگاشت و امام به او پاسخ داد: این مسأله مردی است که بر غیر سنت است. و همچنین این نظر نیز به او منسوب است که هنوز بهشت و آتش خلق نشده است. اما مورد نخست به قول جسم، مناسب تر است. - رجال الکشی: ۴۱۷ -

**[ترجمه]

«۳۵»

قُرْبُ الْإِسْنَادِ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ إِسْحَاقَ عَنْ بَكْرِ بْنِ مُحَمَّدِ الْأَزْدِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: إِنِّي لَأَكْرَهُ لِلْمُؤْمِنِ أَنْ يُصَلِّيَ خَلْفَ الْإِمَامِ فِي صَلَاةٍ لَا يُجَهَّرُ فِيهَا بِالْقِرَاءَةِ فَيَقُومُ كَأَنَّهُ حِمَارٌ قَالَ قُلْتُ جُعِلْتُ فِدَاكَ فَيَضَعُ مَا دَا قَالَ

ص: ۷۹

۱-۱. امالی الصدوق ص ۱۶۷.

۲-۲. رجال الکشی: ۴۱۷، و لکن الکشی نفسه ضعف الأحادیث التي رويت علی یونس راجعه.

* [ترجمه] قرب الإسناد: بكر بن محمد أزدی: امام صادق عليه السلام فرمود: من برای مؤمن مکروه می دانم که پشت سر امام در نمازی که در آن قرائت را بلند ادا نمی کند نماز بخواند و بسان الاغی بایستد، گوید: عرض کردم، فدایت گردم! پس چه کند؟ فرمود: تسبیح بگوید. - قرب الإسناد: ۱۸، ۲۷ -

* [ترجمه]

«۳۶»

قُرْبُ الْإِسْنَادِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَسَنِ عَنْ جَدِّهِ عَلِيِّ بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ أَخِيهِ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يُدْرِكُ الرَّكْعَةَ مِنَ الْمَغْرِبِ كَيْفَ يَصْنَعُ حِينَ يَقُومُ يَقْضِي أَيْ يَقْعُدُ فِي الثَّانِيَةِ وَالثَّلَاثَةِ قَالَ يَقْعُدُ فِيهِنَّ جَمِيعاً (۲) وَ سَأَلْتُهُ عَنِ إِمَامٍ قَرَأَ السَّجْدَةَ فَأَحْدَثَ قَبْلَ أَنْ يَسْجُدَ كَيْفَ يَصْنَعُ قَالَ يُقَدِّمُ غَيْرَهُ فَيَسْجُدُ وَيَسْجُدُونَ وَيَنْصَرِفُ فَقَدْ تَمَّتْ صَلَاتُهُمْ (۳) قَالَ وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَلَى الْإِمَامِ أَنْ يَرْفَعَ يَدَيْهِ فِي الصَّلَاةِ وَلَيْسَ عَلَى غَيْرِهِ أَنْ يَرْفَعَ يَدَيْهِ فِي التَّكْبِيرِ (۴) قَالَ وَ سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يَكُونُ خَلْفَ الْإِمَامِ يَجْهَرُ بِالْقِرَاءَةِ وَ هُوَ يَقْتَدِي بِهِ هَلْ لَهُ أَنْ يَقْرَأَ خَلْفَهُ قَالَ لَا وَ لَكِنْ يَعْتَدُّ بِهِ (۵)

وَ سَأَلْتُهُ عَنِ حَدِّ قُعودِ الْإِمَامِ بَعْدَ التَّسْلِيمِ مَا هُوَ قَالَ يُسَلِّمُ فَلَا يَنْصَرِفُ وَ لَا يَلْتَفِتُ حَتَّى يَعْلَمَ أَنَّ كُلَّ مَنْ دَخَلَ مَعَهُ فِي صَلَاتِهِ قَدْ أَتَمَّ صَلَاتَهُ ثُمَّ يَنْصَرِفُ (۶)

وَ سَأَلْتُهُ عَنِ قَوْمٍ صَلَّوْا خَلْفَ إِمَامٍ هَلْ يَصْلِحُ لَهُمْ

أَنْ يَنْصَرِفُوا وَ الْإِمَامُ قَاعِدٌ قَالَ إِذَا سَلَّمَ فَلْيَقُمْ مَنْ أَحَبَ (۷) وَ سَأَلْتُهُ عَنِ رَجُلٍ يُصَلِّي خَلْفَ إِمَامٍ يَقُومُ إِذَا سَلَّمَ الْإِمَامُ يُصَلِّي وَ الْإِمَامُ قَاعِدٌ قَالَ لَا بَأْسَ (۸)

ص: ۸۰

۱-۱. قرب الإسناد ص ۱۸ ط حجر ص ۲۷ ط نجف.

۲-۲. قرب الإسناد ص ۹۰ ط حجر، ص ۱۱۸ ط نجف.

۳-۳. قرب الإسناد ص ۹۴ ط حجر، ص ۱۲۳ ط نجف، و رواه في التهذيب ج ۱ ص ۲۲۰، و قد مر في ج ۸۵ ص ۱۵۱ و في الذيل شرح واف كالمتن.

۴-۴. قرب الإسناد ص ۹۵ ط حجر، التهذيب ج ۱ ص ۲۱۸.

۵-۵. قرب الإسناد ص ۱۲۵ ط نجف ص ۹۵ ط حجر.

۶-۶. قرب الإسناد ص ۹۶ ط حجر.

۷-۷. قرب الإسناد ص ۹۶ ط حجر.

۸-۸. قرب الإسناد ص ۹۰ ط حجر، ص ۱۱۸ ط نجف.

وَسَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يَقْرَأُ خَلْفَ إِمَامٍ يَقْتَدِي بِهِ فِي الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ قَالَ لَا وَ لَكِنْ يُسَبِّحُ وَيَحْمَدُ رَبَّهُ وَ يُصَلِّي عَلَى نَبِيِّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آله (۱)

قَالَ وَ سَأَلْتُهُ عَنْ قَوْمٍ صَلَّوْا جَمَاعَةً فِي سَفِينَةٍ أَيْنَ يَقُومُ الْإِمَامُ وَ إِنْ كَانَ مَعَهُمْ نِسَاءٌ كَيْفَ يَصْنَعُونَ أَ قِيَامًا يُصَلُّونَ أَمْ جُلُوسًا قَالَ يُصَلُّونَ قِيَامًا فَإِنْ لَمْ يَقْدِرُوا عَلَى الْقِيَامِ صَلَّوْا جُلُوسًا وَ تَقُومُ النِّسَاءُ خَلْفَهُمْ وَ إِنْ ضَاقَتِ السَّفِينَةُ قَعَدَ النِّسَاءُ وَ صَلَّى الرَّجَالُ وَ لَا بَأْسَ أَنْ تَكُونَ النِّسَاءُ بِحِيَالِهِمْ (۲).

**[ترجمه] قرب الإسناد: علی بن جعفر از برادرش موسی بن جعفر علیه السلام روایت کرد: از او درباره شخصی سؤال کردم که به یک رکعت از مغرب می‌رسد، زمانی که می‌ایستد چگونه عمل کند، ادامه دهد یا در رکعت دوم یا سوم بنشیند؟ فرمود: در همه آنها بنشیند. - قرب الإسناد: ۹۰، ۱۱۸ -

و از او درباره امامی سؤال کردم که سجده (اول) را خوانده، پس قبل از اینکه سجده کند حدث از او سر زد، چگونه عمل کند؟ فرمود: دیگری را مقدم کند، پس او سجده کند. آنان نیز سجده می‌کنند و او منصرف می‌شود؛ پس نمازشان تمام است. - قرب الإسناد: ۹۴، ۱۲۳، تهذیب: ۱: ۲۲۰ -

گوید: و امام علیه السلام فرمود: بر امام است که در نماز دستانش را بالا-ببرد و بر غیر او لازم نیست که در تکبیر دستان خویش را بالا ببرند. - قرب الإسناد: ۹۵، تهذیب: ۱: ۲۱۸ -

گوید: و از او درباره شخصی سؤال کردم که پشت سر امام است و (امام) قرائت را بلند ادا می‌کند و او به وی اقتدا می‌کند، آیا بر اوست که پشت سر وی قرائت کند؟ فرمود: خیر، آن به شمار می‌آید. - قرب الإسناد: ۱۲۵، ۹۵ -

و از او درباره حد نشستن امام بعد از سلام دادن سؤال کردم که چیست؟ فرمود: سلام می‌دهد، پس منصرف نمی‌شود و به دو طرف بر نمی‌گردد تا اینکه بداند کسانی که همراه او در نماز وی وارد شده‌اند نمازشان را به اتمام رسانده باشند، سپس منصرف می‌شود. - قرب الإسناد: ۹۶ -

و از او درباره قومی سؤال کردم که پشت سر امامی نماز می‌خوانند، آیا برای آنان صحیح است که منصرف شوند در حالی که امام نشسته است؟ پاسخ گفت: زمانی که سلام گوید، پس هر که دوست داشت می‌تواند بلند شود. - قرب الإسناد: ۹۶ -

و از او درباره شخصی سؤال کردم که پشت سر امامی نماز می‌خواند، زمانی که امام سلام داد، برمی‌خیزد و نماز می‌خواند، در حالی که امام نشسته است؟ فرمود: ایرادی ندارد. - قرب الإسناد: ۹۰، ۱۱۸ -

و از او درباره شخصی سؤال کردم که پشت سر امامی که در نماز ظهر و عصر به او اقتدا می‌کند قرائت می‌کند. فرمود: خیر، اما تسبیح و حمد پروردگارش را بگوید و بر پیامبراش صلوات بفرستد. - قرب الإسناد: ۹۷ -

فرمود: و از او درباره قومی سؤال کردم که به جماعت در کشتی نماز خواندند، امام کجا بایستد؟ و اگر زنان به همراه آنان بودند، چگونه عمل کنند؟ آیا ایستاده نماز بخوانند یا نشسته؟ فرمود: ایستاده نماز بخوانند، پس اگر قادر به قیام نبودند نشسته

نماز بخوانند، و زنان پشت سر آنان بایستند، و اگر کشتی تنگ بود زنان بنشینند و مردان نماز بخوانند و ایرادی ندارد که زنان در مقابل آنان باشند. - قرب الإسناد: ۹۸، ۱۳۰ -

**[ترجمه]

بیان

هذه المسائل أكثرها مذكوره فى كتاب المسائل (۳) و قال فى الذکرى يجوز التشهد للمسبوق مع الإمام و قال فى المبسوط إذا جلس للتشهد الأخير جلس يحمد الله و يسبحه و قال أبو الصلاح يجلس مستوفرا و لا يتشهد و تبعه ابن زهره و ابن حمزه انتهى. و الظاهر استحباب التشهد بمتابعه الإمام فى الأول و الأخير لكن يستحب أن لا يجلس متمكنا بل يجلس متجافيا و قال الشهيد فى الذکرى و ذلك على سبيل الندب و قال ابن بابويه يجب.

قوله عليه السلام على الإمام أى استحبابه عليه أكد كما فى النفلية و غيرها قوله عليه السلام يعتد به فى المسائل (۴)

و لكن ينصت للقرآن و هو محمول على السماع كما هو ظاهر الخبر.

و عد الأصحاب من المستحبات لزوم الإمام مكانه حتى يتم المسبوقون صلاتهم و قال فى النفلية يستحب للمؤمنين التعقيب مع الإمام و الرواية بأنه ليس بلازم لا يدفع الاستحباب.

ص: ۸۱

۱-۱. قرب الإسناد ص ۹۷ ط حجر.

۲-۲. قرب الإسناد ص ۹۸ ط حجر، ص ۱۳۰ ط نجف.

۳-۳. و قد طبع فى بحار الأنوار ج ۱۰ ص ۲۴۹-۲۹۱.

۴-۴. المسائل المطبوع فى البحار ج ۱۰ ص ۲۵۹، و قد كان فى قرب الإسناد أيضا بدل « يعتد به » يقتدى به: لكنه تصحيف ظاهر.

قوله عليه السلام ولا بأس أن تكون النساء أي إذا لم يكن يصلين و يدل على عدم جواز محاذاه النساء للرجال في الصلاة و حمل بعضهم على الكراهه كما مر و يدل على جواز الجماعه في السفينه و لا خلاف فيه ظاهرا قال في المنتهى الجماعه في السفينه جائزه اتحدت أو تعددت سواء شد بعض المتعدد إلى بعض أو لا انتهى.

لَكِنْ رَوَى الشَّيْخُ وَ الْكَلْبِيُّ بِسَنَدٍ فِيهِ ضَعْفٌ (1) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ الْجَعْفَرِيِّ قَالَ: كُنْتُ مَعَ أَبِي الْحَسَنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي السَّفِينَةِ فِي دَجَلَةَ فَحَضَرَتِ الصَّلَاةُ فَقُلْتُ جُعِلْتُ فِدَاكَ نُصَلِّي فِي جَمَاعَةٍ قَالَ فَقَالَ لَا تُصَلِّي فِي بَطْنٍ وَادٍ جَمَاعَةً.

و حمله الشيخ و غيره على الكراهه و هو حسن و يمكن حمله على التقيه أيضا.

**[ترجمه] اغلب این مسائل در کتاب مسائل ذکر شده است.

و شهيد در ذكرى گوید: تشهد به همراه امام، برای کسی که امام در رکعت، از او جلوتر است، جایز است. و شیخ در مسبوط گوید: زمانی که امام برای تشهد آخر می‌نشیند، مسبوق (کسی که از امام در رکعت عقب‌تر است) بنشیند و خدا را حمد گوید و او را تسبیح کند. و ابوصلاح گوید: به حالت نیمه نشسته بنشیند و تشهد نخواند. و ابن زهره و ابن حمزه از او پیروی کرده‌اند، پایان سخن.

و آنچه ظاهر است، استحباب تشهد با متابعت از امام در اول و آخر است. اما مستحب است که جاافتاده بنشیند بلکه متجافی - روی انگشتان پا - باشد. و شهید در ذکرى گوید: و این امر مستحب است. و ابن بابویه گوید: واجب است.

این سخن امام علیه السلام «علی الامام» یعنی استحباب آن بر او بیشتر مورد تأکید است چنانکه در نفلیه و غیر آن آمده است. این سخن امام علیه السلام: «به شمار می‌آید» در مسائل آمده است: «اما به قرائت گوش فرا دهد» و آن حمل بر سماع - شنیدن - می‌شود چنانکه ظاهر خبر است.

و اصحاب، نشستن امام بر مکان خویش تا زمانی که مسبوقان نمازشان را به اتمام برسانند را از مستحبات شمرده‌اند. و شهید در نفلیه گوید: تعقیب به همراه امام برای مأمومان مستحب است. و روایت بر اینکه آن لازم نیست، استحباب را رد نمی‌کند.

و این سخن امام علیه السلام «ایرادی ندارد که زنان مقابل آنان باشند» یعنی زمانی که نماز نخوانند. و بر عدم جواز موازات زنان با مردان در نماز دلالت دارد و برخی از آنان، آن را چنان که گذشت، حمل بر کراهت نموده‌اند. و بر جواز جماعت در کشتی دلالت می‌کند و ظاهراً در آن اختلافی نیست. علامه در المنتهى گوید: جماعت در کشتی جایز است، چه کشتی یکی باشد یا چند تا، چه کشتی‌ها به دیگر بسته شود یا خیر، پایان سخن.

اما شیخ و کلینی با سندی که ضعفی در آن است از ابوهاشم جعفری روایت کردند که گوید: با موسی بن جعفر علیه السلام در کشتی در دجله بودم که وقت نماز فرا رسید، پس عرض کردم: فدایت گردم! به جماعت نماز بخوانیم؟ گوید: پس پاسخ گفت: در رودخانه به جماعت نماز خوانده نمی‌شود. و شیخ و غیر او آن را بر کراهت حمل نموده‌اند و این حسن است و می‌...

توان آن را بر تقيه نیز حمل نمود. - تهذیب ۱: ۳۳۶، کافی ۳: ۴۴۲ -

قُرْبُ الْإِسْنَادِ، بِالْإِسْنَادِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ أَخِيهِ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ هَلْ يَصِلُحُ لَهُ وَهُوَ فِي رُكُوعِهِ أَوْ سُجُودِهِ يَبْقَى عَلَيْهِ الشَّيْءُ مِنَ السُّورَةِ يَكُونُ يَقْرُؤُهَا ثُمَّ يَأْخُذُ فِي غَيْرِهَا قَالَ أَمَّا الرُّكُوعُ فَلَا يَصِلُحُ لَهُ وَ أَمَّا السُّجُودُ فَلَا بَأْسَ (۲) وَ سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ قَرَأَ فِي رُكُوعِهِ مِنْ سُورَةٍ غَيْرِ السُّورَةِ الَّتِي كَانَ يَقْرُؤُهَا قَالَ إِنْ كَانَ فَرَّغَ فَلَا بَأْسَ فِي السُّجُودِ فَأَمَّا فِي الرُّكُوعِ فَلَا يَصِلُحُ (۳) وَ سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يَقْرَأُ فِي صَلَاتِهِ هَلْ يُجْزِيهِ أَنْ لَا يُحَرِّكَ لِسَانَهُ وَ أَنْ يَتَوَهَّمَ تَوَهُمًا قَالَ لَا بَأْسَ (۴).

**[ترجمه] قرب الإسناد: با ذکر سند از علی بن جعفر، از برادرش موسی بن جعفر علیه السلام روایت کرد: از او درباره شخصی سؤال کردم که آیا برای او صحیح است درحالی که در رکوع یا سجده است، قسمتی از سوره‌ای که قرائت می‌کرد را باقی بگذارد، و سوره دیگری را شروع کند؟ فرمود: در رکوع برای او صحیح نیست اما در سجده ایرادی ندارد. - قرب الإسناد: ۹۲، ۱۲۰، مراجعه شود ج ۸۵: ۱۰۲ -

و از او درباره شخصی سؤال کردم که در رکوعش سوره‌ای غیر از سوره‌ای که قرائت می‌کرد را قرائت نمود. فرمود: اگر فارغ شده باشد، پس در سجود ایرادی ندارد. اما در رکوع صحیح نیست. - قرب الإسناد: ۹۲، ۱۲۰، مراجعه شود ج ۸۵: ۱۰۲ -

و از او درباره شخصی سؤال کردم که در نمازش قرائت می‌کند، آیا برای او این کفایت می‌کند که زبانش را تکان ندهد و تصور نماید؟ فرمود: ایرادی ندارد. - قرب الإسناد: ۱۲۲، مراجعه شود ج ۸۵: ۲۴ -

بیان

قد مر الکلام فی تلك الأخبار فی باب القراءه و باب الركوع و قال فی الذکری و تجزیه الفاتحه وحدها مع تعذر السوره و لو ركع الإمام قبل قراءته قرأ فی ركوعه و لو بقى عليه شیء فلا بأس.

و قال فی موضع آخر کره الشيخ القراءه فی الركوع و کذا یکره عنده

ص: ۸۲

۱-۱. التهذيب ج ۱ ص ۳۳۶، الکافی ج ۳ ص ۴۴۲.

۲-۲. قرب الإسناد: ۹۲ ط حجر، ۱۲۰ ط نجف، راجع ج ۸۵ ص ۱۰۲.

۳-۳. قرب الإسناد: ۹۲ ط حجر، ۱۲۰ ط نجف، راجع ج ۸۵ ص ۱۰۲.

۴-۴. قرب الإسناد ص ۱۲۲ ط نجف، راجع ج ۸۵ ص ۲۴.

فی السجود و التشهد إلى أن قال و قد روى في التهذيب (۱) قراءه المسبوق مع التقيه في ركوعه

وَ رُوِيَ عَنْ عَمَّارٍ عَنِ الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ (۲): فِي النَّاسِي حَرْفًا مِنَ الْقُرْآنِ لَا يَقْرَأُهُ رَاكِعًا بَلْ سَاجِدًا.

و قال فی البیان و یکره القراءه فی الركوع و السجود و قال و لو رکع المصلی خلف من یتقیه قبل فراغ الحمد أتمها فی رکوعه انتهى.

و بالجمله النهی الوارد فی الخبر عن القراءه فی خصوص الركوع خلاف المشهور و فی المسبوق إشکال و لعل ترک القرآن فی الركوع ثم الإعادہ أحوط و عدم تحریک اللسان بالقراءه و التوهم لعله فی القراءه المستحبه خلف الإمام أو خلف من لا یقتدی به تقیه.

**[ترجمه] در مورد اخبار در باب قرائت و باب رکوع سخن گفته شد. شهید در ذکری گوید: در صورت تعذر سوره، فقط فاتحه برای او کفایت می کند. و اگر امام قبل از قرائت او رکوع کرد، در رکوعش قرائت کند، و اگر بخشی از آن باقی ماند ایرادی ندارد.

و در جایی دیگر گوید: شیخ قرائت در رکوع را مکروه می داند. و همچنین در نظر او، در سجود و تشهد نیز مکروه است تا آنجا که گوید: و در تهذیب - تهذیب ۱: ۲۲۱ - قرائت مسبوق را در صورت تقیه، در رکوع روایت کرده است. و از عمار از امام صادق علیه السلام - تهذیب ۱: ۲۲۱ -

در مورد شخصی که کلامی از قرآن را فراموش کرده است روایت کرده است که آن را در حالت رکوع قرائت نکند بلکه در حالت سجده کند. و در البیان گوید: و قرائت در رکوع و سجود مکروه است. و گوید: و اگر نماز گزار پشت سر فردی که از او تقیه می کند، قبل از فراغت از حمد رکوع کرد، آن را در رکوعش به اتمام برساند، پایان سخن.

و در مجموع، نهی از قرائت وارده در خبر در مورد رکوع بر خلاف مشهور است، و در مورد مسبوق دارای اشکال است. و چه بسا ترک قرآن در رکوع و سپس اعاده نماز، احوط باشد. و عدم حرکت دادن زبان در قرائت و در ذهن گذراندن، شاید در قرائت مستحب پشت سر امام باشد، یا اینکه از روی تقیه پشت سر کسی باشد که به او اقتدا نمی شود.

**[ترجمه]

«۳۸»

الْعَلَلُ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ حَاتِمٍ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ حَمِيدَانَ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ الْوَلِيدِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ رِبَاطٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: قُلْتُ لَهُ لَأَيِّ عِلَّةٍ إِذَا صَلَّيْتُ إِذَا صَارَ التَّابِعُ عَلَى يَمِينِ الْمُتَّبِعِ قَالَ لِأَنَّهُ إِمَامُهُ وَ طَاعَةٌ لِلْمُتَّبِعِ وَ إِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَ تَعَالَى جَعَلَ أَصْحَابَ الْيَمِينِ الْمُطِيعِينَ فَلِهَذِهِ الْعِلَّةِ يَقُومُ عَلَى يَمِينِ الْإِمَامِ دُونَ يَسَارِهِ (۳).

وَ مِنْهُ عَنْ أَبِيهِ عَنْ سَعْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ وَ أَحْمَدَ بْنِ إِدْرِيسَ مَعًا عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ عَنْ صِهْمَانَ بْنِ يَحْيَى عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ

الْحَجَّاجُ قَالَ: سَيَأْتُ أَيَا عَبِيدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الصَّلَاةِ خَلْفَ الْإِمَامِ أَوْ يَقْرَأُ خَلْفَهُ قَالَ أَمَّا الصَّلَاةُ الَّتِي لَا يُجَهَّرُ فِيهَا بِالْقِرَاءَةِ فَإِنَّ ذَلِكَ جُعِلَ إِلَيْهِ وَلَا يَقْرَأُ خَلْفَهُ وَأَمَّا الصَّلَاةُ الَّتِي يُجَهَّرُ فِيهَا بِالْقِرَاءَةِ فَإِنَّهَا أُمْرٌ بِالْجَهْرِ لِيُنصِتَ مَنْ خَلْفَهُ فَإِنْ سَمِعَتْ فَأَنْصِتْ وَإِنْ لَمْ تَسْمَعْ الْقِرَاءَةَ فَاقْرَأْ (٤).

**[ترجمه] علل الشرائع: احمد ابن رباط از امام صادق عليه السلام نقل می کند: به چه سبب، زمانی که دو تن نماز می خوانند، فرد تابع در سمت راست متبوع قرار می گیرد؟ فرمود: زیرا او امام وی است و طاعتی برای متبوع است. و خداوند تبارک و تعالی اصحاب یمین را مطیع قرار داد، پس به این سبب بر راست امام و نه چپ وی می ایستد. - علل الشرائع ٢: ١٤ -

و نیز از علل الشرائع: عبدالرحمان بن حجاج گوید: از امام صادق علیه السلام درباره نماز پشت سر امام سؤال کردم که آیا پشت سر او قرائت می شود؟ پاسخ گفت: نمازی که در آن [امام] قرائت را بلند ادا نمی کند آن قرائت برای او (امام) قرار داده شده است و پشت سر او قرائت نمی شود. اما نمازی که در آن قرائت را بلند ادا می کند، فقط به این دلیل به جهر امر شده است که کسی که پشت سر اوست گوش فرا دهد. پس اگر شنیدی گوش فراده، و اگر قرائت را نشنیدی، پس قرائت کن. - علل الشرائع ٢: ١٥ -

**[ترجمه]

بیان

قال العلامة في المنتهى قال في المبسوط لو سمع مثل الهمهمة جاز له أن يقرأ وربما استند إلى أن سماع الهمهمة ليس سماعاً للقراءة انتهى ولا يخفى

ص: ٨٣

١-١. التهذيب ج ١ ص ٢٢١.

٢-٢. التهذيب ج ١ ص ٢٢١.

٣-٣. علل الشرائع ج ٢ ص ١٤.

٤-٤. علل الشرائع ج ٢ ص ١٥.

ضعفه لدخوله في السماع و للتصريح في الأخبار به نعم إدخاله في الآية مشكل إذ المتبادر من الاستماع و الإنصات فهم ما يستمعه.

**[ترجمه] علامه در المنتهى گوید: شیخ در مسبوط گوید: اگر مثل مهمه بشنود، برای او جایز است که قرائت کند و شاید به این استناد شود که شنیدن مهمه، شنیدن قرائت نیست، پایان سخن. و ضعف این سخن به دلیل دخول آن در شنیدن، و نیز به سبب تصریح به آن در اخبار، پوشیده نیست. بله، داخل کردن آن در آیه مشکل است زیرا چیزی که از استماع و گوش فرا دادن متبادر می شود، فهم چیزی است که فرد می شنود.

**[ترجمه]

«۳۹»

الْعَلَلُ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ سَعْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْبَرْقِيِّ عَنْ أَبِي الْجَوْزَاءِ قَالَ: الْمَأْغَلُ لِمَا يُؤْمُّ الْقَوْمَ وَإِنْ كَانَ أَقْرَاهُمْ لِأَنَّهُ ضَيِّعٌ مِنَ السُّنَّةِ أَعْظَمَهَا وَ لَا تُقْبَلُ لَهُ شَهَادَةٌ وَ لَا تُصَلَّى عَلَيْهِ إِذَا مَاتَ إِلَّا أَنْ يَكُونَ تَرَكَ ذَلِكَ خَوْفًا عَلَى نَفْسِهِ (۱).

المقنع، قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: الْمَأْغَلُ لِمَا يُؤْمُّ الْقَوْمَ وَ ذَكَرَ مِثْلَهُ (۲).

**[ترجمه] علل الشرايع: از ابو جوزاء روايت است: فرد ختنه نکرده بر قوم امام نمی شود هر چند که قاری ترین آنان باشد، زیرا او یکی از سنت های بزرگ را نادیده گرفته است و شهادت او پذیرفته نمی شود و چون بمیرد بر او نماز خوانده نمی شود مگر اینکه ترک آن [ختنه] از روی بیم بر جان خود باشد. - علل الشرائع ۲: ۱۷ -

المقنع: امیر مؤمنان علیه السلام فرمود: فرد ختنه نکرده بر قوم امام نمی شود و نظیر روایت فوق را ذکر کرده است. - المقنع: ۳۵ -

**[ترجمه]

بیان

الظاهر أن في سند العلل سقطا و في التهذيب (۳) هكذا محمد بن أحمد بن يحيى عن أبي جعفر عن أبي الجوزاء عن الحسين بن علوان عن عمرو بن خالد عن زيد بن علي عن آبائه عن علي عليهم السلام و استدل به علي المنع عن إمامه الأغل مطلقا و أجاب عنه في المعبر بوجهين أحدهما الطعن في السند فإنهم بأجمعهم زيديه مجهولو الحال و ثانيهما بأنه يتضمن ما يدل على إهمال الختان مع وجوبه (۴) و لا يخفى متانته.

**[ترجمه] ظاهر این است که در سند علل الشرايع چیزی افتاده است. و در تهذيب - تهذيب ۱: ۲۵۴ -

چنين است محمد بن احمد بن يحيى از ابو جعفر، از ابو جوزاء، از حسين بن علوان، از عمرو بن خالد، از زيد بن علي، از

پدرانش، از علی علیه السلام. و برای منع مطلق از امامت ختنه نکرده به آن استدلال کرده است و در معتبر به دو وجه به آن جواب داده است: یکی اعتراض به سند، که همه آنان زیدیه و مجهول الحال هستند، و دوم اینکه خبر شامل چیزی است که دلالت بر اهمال از ختنه با وجود وجوب آن دارد و قوی بودن آن پوشیده نیست.

**[ترجمه]

«۴۰»

الْعَلَلُ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ سَعِيدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ عَنْ عَمْرِو بْنِ سَعِيدٍ عَنْ مُصَدِّقٍ عَنْ عَمَّارٍ قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الرَّجُلِ يَوْمٌ يَقُومُ بِقَوْمٍ يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَتَوَشَّحَ قَالَ لَا يُصَلِّي الرَّجُلُ بِقَوْمٍ وَهُوَ مُتَوَشَّحٌ فَوْقَ ثِيَابِهِ وَإِنْ كَانَتْ

ص: ۸۴

۱-۱. علل الشرائع ج ۲ ص ۱۷.

۲-۲. المقنع ص ۳۵.

۳-۳. التهذيب ج ۱ ص ۲۵۴.

۴-۴. یعنی آنکه واجب بالسنه النبويه و المله الابراهيميه، و مَنْ يَرْغَبُ عَنْ مَلِهِ إِبْرَاهِيمَ إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ و لا يرغب عن سنه النبي صلى الله عليه و آله الا من لا حريجه له في الدين، لكنه سنه على على حد سائر السنن يجب الإتيان به في حال الاختيار. و أمّا في حال يخاف على نفسه من نزع الدم أو غير ذلك، فلا يصدق على تاركه أنه رغب عن السنه و استخف بها، و هذا أصل في كل باب.

عَلَيْهِ ثِيَابٌ كَثِيرَةٌ لِأَنَّ الْإِمَامَ لَا يَجُوزُ لَهُ الصَّلَاةُ وَهُوَ مُتَوَشَّحٌ (۱).

**[ترجمه] علل الشرايع: عمار گوید: از امام صادق علیه السلام درباره مردی سؤال کردم که بر قومی امام می‌شود، آیا برای او جایز است که وشاح [لباس جواهر نشان] داشته باشد؟ فرمود: جایز نیست مرد درحالی که لباسش جواهر نشان است، امام شود، هر چند که لباس دیگری نیز بر او باشد؛ زیرا برای امام درحالی که متوشح است، نماز جایز نیست. - علل الشرائع ۲: ۱۹ -

**[ترجمه]

بیان

قد مر الکلام فی التوشح فوق القمیص و هذا يدل على أن فی الإمام أشد کراهه.

**[ترجمه] در مورد توشح بر روی لباس سخن ذکر شد و دلالت دارد که کراهت آن در مورد امام شدیدتر است.

**[ترجمه]

«۴۱»

الْعَلَلُ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي يَتِيمٍ عَنْ أَيُّوبَ بْنِ نُوحٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْفُضَيْلِ عَنْ أَبِي الصَّبَّاحِ قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الرَّجُلِ يَقُومُ فِي الصَّفِّ وَحْدَهُ قَالَ لَا بَأْسَ إِنَّمَا تُبَدَأُ الصُّفُوفُ وَاحِدًا بَعْدَ وَاحِدٍ (۲).

**[ترجمه] علل: ابوصباح گوید: از امام صادق علیه السلام درباره مردی سؤال کردم که در صف به تنهایی می‌ایستد؟ فرمود: ایرادی ندارد. صف‌ها یک فرد بعد از دیگری شروع می‌شود. - علل الشرائع ۲: ۵۰ -

**[ترجمه]

بیان

المشهور بین الأصحاب کراهه وقوف المأموم وحده مع سعه الصفوف و نقل بعضهم الإجماع علیه و حکى عن ابن الجنید أنه منع من ذلك و لا کراهه إذا لم یکن فی الصفوف مکان أو کانت متضایقه بأهلها کما ذکره الأصحاب و لعل الروایه محموله علیه و فی التعلیل إیماء إلیه و الأولى وقوفه حینئذ بحذاء الإمام لروایه سعید الأعرج (۳).

**[ترجمه] مشهور میان اصحاب، کراهت وقوف مأموم با وجود وسعت صفوف است. و برخی از آنان اجماع را بر آن نقل کرده‌اند. و از ابن جنید نقل است که وی از آن منع نموده است. و زمانی که در صفوف جایی نباشد یا اینکه برای افراد صف تنگ باشد، هیچ کراهتی وجود ندارد. چنانکه اصحاب ذکر کرده‌اند و شاید این روایت بر آن حمل شده است. و در این تعلیل، اشاره‌ای به آن است. و به دلیل روایت سعید الاعرج - تهذیب ۱: ۳۳۰ -، در این حالت، اولی ایستادن او در

کنار امام است.

***[ترجمه]

«۴۲»

مَعَانِي الْأَخْبَارِ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ زِيَادِ الْهَمْدَانِيِّ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ جُمَيْعٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: إِذَا أَجْلَسَكَ الْإِمَامُ فِي مَوْضِعٍ يَجِبُ أَنْ تَقُومَ فِيهِ فَتَجَافَ (۴).

***[ترجمه] معانی الأخبار: امام صادق علیه السلام فرمود: زمانی که امام تو را در مکانی نشاند که باید در آن قیام کنی، تجافی کن. - معانی الاخبار: ۳۰۱ در حدیث -

***[ترجمه]

بیان

التجافی فی هذا الموضع مستحب كما ذكره الأصحاب وقد يفهم من كلام بعضهم أنه الإقعاء على العقبين كما هو مكروه لغيره و من بعضهم الجلوس على القدمين و لعله يتحقق في كل منهما.

***[ترجمه] تجافی در این موضع چنانکه اصحاب ذکر کرده‌اند مستحب است، و گاه از کلام برخی از آنان اینگونه فهمیده می‌شود که آن نشستن بر روی دو پاشنه پا است چنانکه این امر برای غیر او مکروه است. و از برخی از آنان، نشستن بر روی دو پا دریافت می‌شود. و شاید آن با هر یک از این دو محقق می‌شود.

***[ترجمه]

«۴۳»

التَّوْحِيدُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ مَا جِيلَوِيهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى الْعَطَّارِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى الْأَشْعَرِيِّ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ حَرِيْشٍ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا عَنْ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ وَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ قَالَا: مَنْ قَالَ بِالْجِسْمِ فَلَا تُعْطُوهُ مِنَ الزَّكَاةِ

ص: ۸۵

۱- ۱. علل الشرائع ج ۲ ص ۱۹.

۲- ۲. علل الشرائع ج ۲ ص ۵۰.

۳- ۳. التهذيب ج ۱ ص ۳۳۰.

۴- ۴. معانی الأخبار ص ۳۰۱ فی حدیث.

وَلَا تُصَلُّوا وَرَاءَهُ (۱).

** [ترجمه] توحید: علی بن محمد و امام باقر علیه السلام فرمودند: هر که قائل به جسم بود، به او چیزی از زکات نبخشید و پشت سر او نماز نخوانید. - توحید: ۱۰۱ -

** [ترجمه]

بیان

الظاهر أنه شامل للملكه القائلين بأنه سبحانه جسم لا كالأجسام كما مر في كتاب التوحيد (۲).

** [ترجمه] ظاهر این است که این روایت شامل کسانی است که به این قائل هستند که خداوند سبحان جسم است ولی نه مانند اجسام، چنان که در کتاب توحید ذکر شد.

** [ترجمه]

«۴۴»

قُرْبُ الْأَسْنَادِ، عَنْ هَارُونَ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ مَسْعَدَةَ بْنِ صَدَقَةَ عَنِ الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ آبَائِهِ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: إِنَّ أَنْمَتَكُمْ وَفَدَكُمْ إِلَى اللَّهِ فَانظُرُوا مَنْ تُوفِدُونَ فِي دِينِكُمْ وَصَلَاتِكُمْ (۳).

** [ترجمه] اقرب الإسناد: رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ فرمود: به راستی امامان شما نمایندگان شما به سوی خدا هستند، پس بنگرید چه کسی را در دینتان و نمازتان به نمایندگی می فرستید. - اقرب الإسناد: ۳۷، ۵۲ -

** [ترجمه]

بیان

الوافد القادم الوارد رسولا و قاصداً لأمير للزيارة و الاسترفاد و نحوهما و الإبل السابق للقطار فعلى الأول و هو الأظهر المعنى أنه رسول إلى الله تعالى ليسأل و يطلب لهم الحاجه و المغفره منه تعالى و لا محاله يكون مثل هذا أفضل القوم و أعلمهم و أشرفهم و قيل المراد أنه وافد من الله سبحانه إليهم ليقرأ كلام الله عليهم و لا يخفى بعده و توجيهه على الأخيرين ظاهر

** [ترجمه] «وافد» رسیده، به عنوان رسول و قاصدی برای امیر به جهت زیارت یا گرفتن هدیه و نظیر آن، وارد شده و به معنای شتر پیشرو در قطار شتران است. پس بر اساس معنای اول که آن بهتر است، معنی این است که وی رسولی به سوی خداوند متعال است تا برای آنان از خداوند طلب حاجت و مغفرت نماید. و شکی نیست که چنین فردی باید برترین قوم، عالم ترین و شریف ترین آنها باشد. و گفته شده: مقصود این است که او نماینده‌ای از جانب خداوند سبحان به سوی آنان است تا کلام

خداوند را بر آنان قرائت نماید، و بعید بودن آن پوشیده نیست و توجیه آن بر اساس دو معنای اخیر خوب است.

**[ترجمه]

«۴۵»

قُرْبُ الْإِسْنَادِ، بِالْإِسْنَادِ الْمُتَقَدِّمِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ أَخِيهِ قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ وَلَدِ الزَّانَا هَلْ تَجُوزُ شَهَادَتُهُ قَالَ لَا تَجُوزُ شَهَادَتُهُ وَلَا يَوْمُ (۴).

**[ترجمه] قرب الإسناد: علی بن جعفر از برادرش علیه السلام روایت کرد: از او درباره ولد الزنا سؤال کردم که آیا شهادت او جایز است؟ فرمود: شهادتش جایز نیست و امام نمی شود. - قرب الإسناد: ۱۶۴ -

**[ترجمه]

«۴۶»

الْعَامِلُ، عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ الْوَلِيدِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ الصَّفَّارِ عَنِ الْعَبَّاسِ بْنِ مَعْرُوفٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَيَّانٍ عَنْ طَلْحَةَ بْنِ زَيْدٍ عَنْ ثَوْرِ بْنِ غَيْلَانَ عَنْ أَبِي ذَرٍّ رَحِمَهُ اللَّهُ قَالَ: إِنَّ إِمَامَيْكَ شَفِيعُكَ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ فَلَا تَجْعَلْ شَفِيعَكَ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ سَفِيهَاً وَلَا فَاسِقاً (۵).

**[ترجمه] علل شرایع: ابوذر - ره - گوید: امام تو شفیع تو نزد خداوند عزوجل است، پس شفیع خود نزد خداوند عزوجل را نه سفیه قرار بده و نه فاسق. - علل الشرائع ۲: ۱۵ -

**[ترجمه]

بیان

قد عرفت أنه یحتمل الإمامه الكبرى بأن يكون المراد الشفاعة في الآخرة أو الأعم و الصغرى فالمراد في حال الصلاة فإنه وافد المأمومين و المتكلم عنهم عند الله سبحانه و المراد بالسفيه الكافر و بالفاسق معناه أو بالعكس أو المراد بالسفيه المجنون

ص: ۸۶

۱- ۱. التوحيد: ۱۰۱ و قد مر قبل ذلك ص ۷۴.

۲- ۲. ج ۳ ص ۲۸۹.

۳- ۳. قرب الإسناد: ۳۷ ط حجر، ۵۲ ط نجف.

۴- ۴. قرب الإسناد: ۱۶۴ ط نجف.

أو القليل العقل فعلى الثانى يكون محمولاً على الاستحباب إلا أن يكون لا يتأتى منه أفعال الصلاة.

قال الشهيد رحمه الله فى البيان إن السفیه أن نافی سفهه العداله منع من الإمامه و إن أمکن مجامعته العداله جاز و ما روى عن أبى ذر رضى الله عنه محمول على غير العدل.

**[ترجمه] دریافتی که محتمل است که امامت کبری باشد، با این منظور که شفاعت در آخرت باشد یا اعم از آن، و محتمل است که صغری باشد که مقصود در حال نماز است، زیرا او نماینده مأمومان و سخنگوی آنان نزد خداوند سبحان است. و مقصود از سفیه کافر، و از فاسق، معنای آن است یا بالعکس؛ یا منظور از سفیه، مجنون یا کم عقل است. که بر اساس دوم، حمل بر استحباب می شود مگر اینکه اعمال نماز از جانب او انجام نگیرد.

شاهد در بیان گوید: سفیه اگر سفاهت او با عدالت منافات داشته باشد، از امامت منع شده است و اگر همراهی [سفاهت] با عدالت ممکن باشد، جایز است. و آنچه که از ابوذر - ره - روایت شده است، بر غیر عدالت حمل می شود.

**[ترجمه]

«۴۷»

الْعَلَلُ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ سَعْدِ بْنِ عَبِيدِ اللَّهِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ رَفَعَهُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ سُلَيْمَانَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: إِنَّ سَرَكَمَ أَنْ تَزُكُوا صَلَاتِكُمْ فَقَدَّمُوا خِيَارَكُمْ (۱).

المقنع، مرسلًا: مثله (۲)

**[ترجمه] علل شرایع: رسول الله صلى الله عليه و آله فرمود: اگر تأیید شدن نمازتان شما را شاد می سازد، پس برگزیدگان خود را مقدم بدارید. - علل الشرائع ۲: ۱۶ -

المقنع: نظیر این روایت را به صورت مرسل نقل کرده است. - المقنع: ۱۰، ۳۵ -

**[ترجمه]

بیان

تزكو على المجرد أو التفعيل من الزكاه بمعنى الطهاره أو النمو أو من التزكيه بمعنى الثناء و القبول.

**[ترجمه] «تزكو» به صیغه مجرد، یا از باب تفعیل از ریشه زکات است به معنای پاکی یا رشد و نمو، یا از تزکیه است به معنای تمجید و قبول.

**[ترجمه]

مَجَالِسُ الصَّدُوقِ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ إِبرَاهِيمَ بْنِ نَاتَانَةَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ أَبِي زِيَادِ النَّهْدِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُكَيْرٍ عَنِ الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: مَنْ صَلَّى مَعَهُمْ فِي الصَّفِّ الْأَوَّلِ فَكَأَنَّمَا صَلَّى مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ فِي الصَّفِّ الْأَوَّلِ (۳).

**[ترجمه] مجالس صدوق: امام صادق علیه السلام فرمود: هر که با آنان در صف اول نماز بخواند، گویی با رسول الله صلی الله علیه و آله در صف اول نماز خوانده است. - امالی صدوق : ۲۲۱ -

**[ترجمه]

الْعَلَلُ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَمْرِو بْنِ عُمَرَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عُذَافِرٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ دُخُولِي مَعَ مَنْ أَقْرَأَ خَلْفَهُ فِي الرَّكْعَةِ الثَّانِيَةِ فَيُرْكَعُ عِنْدَ فَرَغِي مِنْ قِرَاءَةِ أُمَّ الْكِتَابِ قَالَ تَقْرَأُ فِي الْمَأْخِرَاتَيْنِ لِتَكُونَ قَدْ قَرَأْتَ فِي رَكْعَتَيْنِ (۴).

**[ترجمه] علل شرایع: محمد بن عذافر از امام صادق علیه السلام روایت کرد: از ایشان درباره ورودم به جماعت کسی که در رکعت دوم در حال قرائت است سؤال کردم در حالی که او قبل از فراغت من از قرائت ام الكتاب (حمد)، رکوع می کند؟ فرمود: در دو رکعت دیگر قرائت کن تا در هر دو رکعت قرائت کرده باشی. - علل الشرائع ۲ : ۲۹ -

**[ترجمه]

مَجَالِسُ ابْنِ الشَّيْخِ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ هَارُونَ بْنِ الصَّلْتِ عَنِ ابْنِ عُقْدَةَ عَنِ

ص: ۸۷

۱-۱. علل الشرائع ج ۲ ص ۱۶.

۲-۲. المقنع ص ۱۰ ط حجر ص ۳۵ ط الإسلامیه.

۳-۳. أمالی الصدوق ص ۲۲۱.

۴-۴. علل الشرائع ج ۲ ص ۲۹.

الْقَاسِمِ بْنِ جَعْفَرِ بْنِ أَحْمَدَ عَنْ عَبَّادِ بْنِ أَحْمَدَ الْقَزْوِينِيِّ عَنْ عَمِّهِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ ثَابِتٍ عَنْ حَسَّانِ بْنِ عَطِيَّةَ عَنْ عَمْرِو بْنِ مَيْمُونِ الْأَزْدِيِّ قَالَ: كُنْتُ مَعَ مُعَاذٍ بِالشَّامِ فَلَمَّا قَبِضَ أَتَيْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَسْعُودٍ بِالْكَوْفَةِ وَكُنْتُ مَعَهُ فَأَبْكَرَ بَعْضُ الْوَقْتِ فِي زَمَانِهِ فَقُلْتُ لَهُ يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ كَيْفَ تَرَى فِي الصَّلَاةِ مَعَهُمْ فَقَالَ صِلِ الصَّلَاةَ لَوْ قَتَلْتَهَا وَاجْعَلْ صِلَمَاتِكَ مَعَهُمْ سُبْحَانَكَ فَقُلْتُ أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ يَزَحْمُكَ اللَّهُ نَدْعُ الصَّلَاةَ فِي الْجَمَاعَةِ فَقَالَ وَيَحْكُ يَا ابْنَ مَيْمُونِ إِنَّ جُمُوهَرَ النَّاسِ الْأَعْظَمِ قَدْ فَارَقُوا الْجَمَاعَةَ إِنَّ الْجَمَاعَةَ مَنْ كَانَ عَلَى الْحَقِّ وَإِنْ كُنْتَ وَحْدَكَ فَقُلْتُ أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَكَيْفَ أَكُونُ جَمَاعَةً وَأَنَا وَحْدِي فَقَالَ إِنَّ مَعَكَ مِنْ مَلَائِكَةِ اللَّهِ وَجُنُودِهِ الْمُطِيعِينَ لِلَّهِ أَكْثَرَ مِنْ بَنِي آدَمَ أَوْلَاهُمْ وَآخِرِهِمْ (١).

**[ترجمه] مجالس ابن الشیخ: عمرو بن میمون ازدی گوید: به همراه معاذ در شام بودم، پس هنگامی که وفات کرد نزد عبدالله بن مسعود در کوفه آمدم و همراه او بودم، پس بعضی در زمان او، نماز اول وقت [به جماعت] برگزار می کرد، پس به او عرض کردم: ای ابو عبدالرحمن، نماز با آنان را چگونه می بینی؟ پس گفت: نماز را در وقت آن بخوان و نمازت را با آنان تسبیح قرار بده. پس گفتم: ابو عبدالرحمان! خداوند بر تو رحمت آورد، نماز جماعت را ترک کنیم؟ پس گفت: وای بر تو ای ابن میمون! اکثریت بزرگی از مردم جماعت را ترک کرده اند. به راستی جماعت باید با کسی باشد که بر حق باشد، هر چند که تنها باشی. پس عرض کردم: ابو عبدالرحمان! چگونه جماعت می شوم درحالی که تنها هستم؟ پس گفت: براستی از ملائکه خدا و لشکریان مطیع خداوند، بیشتر از اولین و آخرین بنی آدم با تو همراه می شوند. - . امالی طوسی ۱ : ۳۵۹ -

**[ترجمه]

«۵۱»

ثَوَابُ الْأَعْمَالِ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ سَعْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيْسَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدِ الْجَوْهَرِيِّ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ أَبِي الْعَلَاءِ عَنِ ابْنِ الْعَزْمِيِّ عَنْ أَبِيهِ رَفَعَ الْحَدِيثَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ قَالَ: مَنْ أَمَّ قَوْمًا وَفِيهِمْ مَنْ هُوَ أَعْلَمُ مِنْهُ أَوْ أَفْقَهُ لَمْ يَزَلْ أَمْرُهُمْ إِلَى سَفَالٍ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ (٢).

العلل، عن محمد بن الحسن عن محمد بن الحسن الصفار عن أيوب بن نوح عن العباس بن عامر عن داود بن الحصين عن سفيان الجريري عن العزمي: مثله (٣) المحاسن، عن أبيه عن الجوهري: مثله (٤) السرائر، نقلا من كتاب أبي القاسم بن قولويه مرسلا: مثله (٥)

**[ترجمه] ثواب الأعمال: رسول الله صلى الله عليه و آله فرمود: هر که بر قومی امام شود درحالی که در میان آنان کسی است که از او عالم تر یا فقیه تر است، امر آنان تا روز قیامت، پیوسته در دست افراد پست است. - . ثواب الأعمال : ۱۸۶ ، ۱۸۷ -

العلل: از عزمی نظیر این روایت نقل شده است. - . علل الشرائع ۲ : ۱۶ -

محاسن: از پدرش، از جوهری نظیر آن است. - . محاسن : ۹۳ -

سرائر: به نقل از کتاب ابوقاسم بن قولویه نظیر روایت فوق به صورت مرسل نقل شده است. - . سرائر : ۲۸۲ -

بيان

قوله أو أفقه التريديد من الراوى و هذا الخبر أيضا يحتمل الإمامتين

ص: ٨٨

-
- ١-١. أمالى الطوسى ج ١ ص ٣٥٩ و ما بين العلامتين ساقط من ط الكمبانى.
 - ٢-٢. ثواب الأعمال ص ١٨٦ و ١٨٧.
 - ٣-٣. علل الشرائع ج ٢ ص ١٦.
 - ٤-٤. المحاسن ص ٩٣.
 - ٥-٥. السرائر: ٢٨٢.

و علی أحد الوجهین فیہ حث عظیم علی تقدیم الأعلّم قال فی الذکری قول ابن أبی عقیل بمنع إمامه المفضول بالفاضل و منع إمامه الجاهل بالعالم إن أراد به الکراهیه فحسن و إن أراد به التحريم أمکن استناده إلى أن ذلک یقبح عقلاً و هو الذی اعتمد علیه محققو الأصولیین فی الإمامه الکبری و لقول الله جل اسمه أَفَمَنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ أَمْ مَنْ لَا يَهْدِي إِلَّا أَنْ يُهْدَىٰ فَمَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ (۱) و لخبر أبی ذر و غیره (۲).

ثم قال و اعتبر ابن الجنید فی ذلک الإذن و یمكن حمل کلام ابن أبی عقیل علیه و الخبران یحملان علی إثارة المفضول من حیث هو مفضول و لا- ریب فی قبحه و لا- یلزم من عدم جواز إثاره علیه عدم جواز أصل إمامته و خصوصاً مع إذن الفاضل و اختیاره.

***[ترجمه] او سخن او «یا فقیه‌تر»، تردید از جانب راوی است. و این خبر نیز هر دو امامت را محتمل است. و بر اساس یکی از دو وجه، در آن تشویق زیادی است بر تقدیم اعلّم. شهید در ذکری گوید: قول ابن ابوعقیل در مورد منع امامت مفضول بر فاضل، و منع امامت جاهل بر عالم، اگر کراهت را از آن قصد کرده باشد نیکو است. و اگر تحریم را از آن قصد نموده باشد، استناد آن به اینکه از نظر عقلی قبیح است ممکن است. و این همان است که اصولی‌های محقق در امامت کبری بر آن تکیه کرده‌اند. و به دلیل سخن خداوند جلّ اسمه: «أَفَمَنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ أَمْ مَنْ لَا يَهْدِي إِلَّا أَنْ يُهْدَىٰ فَمَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ» {پس آیا کسی که به سوی حق رهبری می کند سزاوارتر است مورد پیروی قرار گیرد یا کسی که راه نمی نماید مگر آنکه [خود] هدایت شود، شما را چه شده، چگونه داوری می کنید؟} - یونس / ۳۵ -

و نیز به دلیل خبر ابوذر و سایرین. - تهذیب ۱: ۲۵۴، علل الشرائع: ۸۶ -

سپس گوید: و ابن جنید در آن اذن را لحاظ کرده است. و می‌توان کلام ابن ابوعقیل را بر آن حمل نمود. و این دو خبر بر ترجیح مفضول، از آن جهت که مفضول است حمل شود و در قبح آن شکی نیست. و از عدم جواز ترجیح وی بر او، عدم جواز اصل امامتش لازم نمی‌گردد، خصوصاً در صورت اذن فاضل و اختیار او.

***[ترجمه]

«۵۲»

تَفْسِيرُ الْإِمَامِ (۳)، قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: نَظَرَ الْبَاقِرُ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِلَى بَعْضِ شِيعَتِهِ وَقَدْ دَخَلَ خَلْفَ بَعْضِ الْمُخَالِفِينَ إِلَى الصَّلَاةِ وَ أَحْسَسَ الشُّعْبِيُّ بِأَنَّ الْبَاقِرَ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَدْ عَرَفَ ذَلِكَ مِنْهُ فَقَصَصَهُ وَ قَالَ أَعْتَدِرُ إِلَيْكَ يَا ابْنَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ مِنْ صِيْلَمَاتِي خَلْفَ فَلَانٍ فَإِنِّي أَتَقِيهِ لَوْ لَا ذَلِكَ لَصَلَّيْتُ وَ حَدِي قَالَ لَهُ الْبَاقِرُ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَا أَخِي إِنَّمَا كُنْتَ تَحْتَاجُ أَنْ تَعْتَدِرَ لَوْ تَرَكْتَ يَا عَبْدَ اللَّهِ الْمُؤْمِنَ مَا زَالَتْ مَلَأَتْهُ السَّمَاوَاتِ السَّبْعُ وَ الْأَرْضُ بَيْنَ السَّبْعِ تَصَلَّى عَلَيْكَ وَ تَلَعْنُ إِمَامَكَ ذَاكَ وَ إِنَّ اللَّهَ أَمَرَ أَنْ يُحْسَبَ لَكَ صَلَاتُكَ خَلْفَهُ لِلتَّقِيهِ بِسَبْعِ مَائِهِ صَلَاةٍ لَوْ صَلَّيْتَهَا وَ حَدَاكَ فَعَلَيْكَ بِالتَّقِيهِ (۴).

***[ترجمه] تفسیر امام: امام علیه السلام فرمود: امام باقر علیه السلام یکی از شیعیانش را دید که پشت سر یکی از مخالفین وارد نماز شده است. مرد شیعی احساس کرد که امام باقر علیه السلام متوجه این کار او شده است، پس به او رو کرد و گفت: یابن

رسول الله! به خاطر نماز پشت سر فلانی از تو پوزش می‌طلبم. من از او تقيه می‌کنم، اگر چنین نبود قطعاً به تنهایی نماز می‌خواندم. امام باقر علیه السلام به او فرمود: ای برادرم، اگر ترك می‌کردی باید عذر می‌خواستی. ای بنده مؤمن خدا! پیوسته ملائکه آسمان‌های هفتگانه و زمین‌های هفتگانه بر تو صلوات می‌فرستند و آن امام تو را لعنت می‌کنند، و برستی خداوند امر نموده است که نماز تو پشت سر او به جهت تقيه، برایت هفتصد نمازی که به تنهایی بخوانی حساب گردد، پس تقيه بر تو لازم است. - تفسیر امام: ۲۶۸ -

**[ترجمه]

«۵۳»

كِتَابُ الْمَسَائِلِ، لِعَلِيِّ بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ أَخِيهِ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ قِيَامِ شَهْرِ رَمَضَانَ هَلْ يَضِلُّ مَنْ قَالَ لَا يَضِلُّ إِلَّا بِقِرَاءِهِ تَبْدَأُ وَتَقْرَأُ فَاتِحَةَ الْكِتَابِ ثُمَّ تُنْصِتُ لِقِرَاءَةِ الْإِمَامِ فَإِذَا أَرَادَ الرُّكُوعَ قَرَأْتَ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ أَوْ غَيْرَهَا ثُمَّ رَكَعْتَ أَنْتَ

ص: ۸۹

۱-۱. یونس: ۳۵.

۲-۲. رواه في التهذيب ج ۱ ص ۲۵۴، وقد مر عن العلل ص ۸۶.

۳-۳. في الكمباني تفسیر علی بن ابراهیم و هو سهو.

۴-۴. تفسیر الإمام: ۲۶۸.

إِذَا رَكَعَ وَكَبَّرَ أَنْتَ فِي رُكُوعِكَ وَسُجُودِكَ كَمَا تَفْعَلُ إِذَا صَلَّيْتَ وَحَدَّكَ وَصَلَّاتِكَ وَحَدَّكَ أَفْضَلُ (١)

قَالَ وَسَأَلْتُهُ عَنِ الْقِيَامِ خَلْفَ الْإِمَامِ فِي الصَّفِّ مَا حَيْدُهُ قَالَ قُمْ مَا اسْتَطَعْتَ فَإِذَا قَعِدْتَ فَصَاقِ الْمَكَانَ فَتَقَدَّمَ أَوْ تَأَخَّرَ فَلَا بَأْسَ (٢)
أَلْ وَسَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يَكُونُ فِي صِلَاتِهِ فِي الصَّفِّ هَلْ يَصِلُحُ لَهُ أَنْ يَتَقَدَّمَ إِلَى الثَّانِي أَوْ الثَّلَاثِ أَوْ يَتَأَخَّرَ وَرَاءَ فِي جَانِبِ الصَّفِّ
الْآخِرِ قَالَ إِذَا رَأَى خَلًّا فَلَا بَأْسَ بِهِ (٣).

**[ترجمه] کتاب مسائل: علی بن جعفر از برادرش موسی بن جعفر علیه السلام روایت کرد: از او درباره قیام ماه رمضان سؤال کردم که آیا صحیح است؟ فرمود: صحیح نیست مگر با قرائتی که با فاتحه الکتاب شروع می کنی و سپس به قرائت امام گوش می دهی. پس زمانی که قصد رکوع کرد، قل هو الله احد یا جز آن را می خوانی، سپس زمانی که او رکوع کرد و تکبیر گفت تو نیز رکوع کن، و رکوع و سجودت را همانطور که وقتی به تنهایی نماز می خوانی انجام می دهی. و نماز تو به تنهایی بهتر است. - مسائل علی بن جعفر: ۱۱۴ -

فرمود: و از او درباره قیام پشت سر امام در صف سؤال کردم که حد آن چیست؟ فرمود: هر اندازه که توانستی بایست، پس چون نشستی و مکان تنگ شد، پس مقدم یا مؤخر شو که ایرادی ندارد. - مسائل علی بن جعفر: ۱۷۰ -

و گوید: و از او درباره مردی سؤال کردم که در صف نماز است، آیا برای او صحیح است که به سوی صف دوم یا سوم مقدم شود یا به سمت عقب به سوی صف آخر بیاید؟ فرمود: اگر خللی بیند، پس ایرادی بر او وارد نیست. - مسائل علی بن جعفر: ۱۷۴ -

**[ترجمه]

بیان

عن قیام شهر رمضان ظاهره النافله و یحتمل الفریضه و علی الأول السؤال إما لعدم جواز الایتام فی النافله أو لكون الإمام ممن لا یقتدی به و المشهور بین الأصحاب عدم جواز الاقتداء فی النوافل و عدوا الایتام فی نافلة شهر رمضان من بدع عمر.

و قال العلامة فی المنتهی و لا جماعه فی النوافل إلا ما استثنی ذهب إليه علماؤنا أجمع و ینظر من بعض عبارات المحقق أن فی المسأله قولاً بجواز الاقتداء فی النوافل مطلقاً و فی عباره الذکری ایضاً إشعار بعدم تحقق الإجماع فیهِ و یدل علی المنع أخبار یعارضها أخبار کصحیحته هشام بن سالم (٤)

و سلیمان بن خالد (٥) الدالتین علی جواز إمامه النساء فی النافله

وَ فِي صَحِيحِهِ عَبْدُ الرَّحْمَنِ (٦): صَلَّى بِأَهْلِكَ فِي رَمَضَانَ الْفَرِيضَةَ وَ النَّافِلَةَ (٧).

١-١. المسائل المطبوع في البحار ص ٢٥٣، الطبعة الحديثه.

٢-٢. المسائل المطبوع في البحار ص ٢٧٧، الطبعة الحديثه و المعنى أن تسويه الصفوف و تعديلها انما تلزم حين القيام و أمّا إذا قعد المصلون للتشهد أو السجده لا يلزم التحفظ عليه إلا في حال عدم الضيق.

٣-٣. المسائل المطبوع في البحار ص ٢٧٩ - ٢٨٠، الطبعة الحديثه.

٤-٤. التهذيب ج ١ ص ٣١٣.

٥-٥. التهذيب ج ١ ص ٣٢٩.

٦-٦. التهذيب ج ١ ص ٣٢٩.

٧-٧. بل لا تعارض فيها، فان أخبار المنع تمنع عن الاجتماع في النوافل اليوميه للرجال خصوصا في شهر رمضان، و أخبار الجواز انما يجوز الاجتماع بالنساء في البيت، و لا بأس بذلك، فان الملاك هو السنه و قد جرت بذلك.

و الاحتیاط فی الترتیب إلا فی العیدین و الاستسقاء و المعاده و استحباب أبو الصلاح فی الصلاه الغدیر و نسب إلى الروایه و لم أرها و الأحوط فیہ أيضا الترتیب.

عن القیام خلف الإمام لعل السؤال عن مقدار الضیق و السعه فی القیام فی فی الصف فأجاب علیه السلام بأنه بقدر استطاعه القیام فیہ فإن ظهر الضیق بعد القعود تقدم أو تأخر و الظاهر أن المراد به التقدم و التأخر إلى صف آخر و یحتمل أن یكون المراد التقدم و التأخر قليلا فی هذا الصف.

قال فی الذکری یجوز التأخر إلى صف فیہ فرجه إذا وجد ضیقا فی صفه

وَ رَوَى التَّقْدِمَ وَ التَّأْخَرَ أَيْضاً عَلِيُّ بْنُ جَعْفَرٍ وَ فِي رِوَايَةِ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ (١)

قَالَ: قُلْتُ لَهُ الرَّجُلُ يَتَأَخَّرُ وَ هُوَ فِي الصَّلَاةِ قَالَ لَا قُلْتُ فَيَتَقَدَّمُ قَالَ نَعَمْ مَا شِئْتُ إِلَى الْقَبْلَةِ.

و یحمل علی عدم الحاجه إلى ذلك فیکره قال و یستحب لمن وجد خللا فی صف أن یسعی إليه.

**[ترجمه] «در باره قیام ماه رمضان» ظاهر آن نافله است و فریضه نیز محتمل است. و بر اساس نخست، سؤال یا به دلیل عدم جواز اقتداء در نافله است یا به این دلیل است که امام از کسانی است که به آنان اقتدا نمی شود. و مشهور میان اصحاب، عدم جواز اقتدا در نوافل است و اقتدا کردن در نافله ماه رمضان را از بدعت های عمر بر شمرده اند.

و علامه در المنتهی گوید: و در نوافل جماعتی نیست، جز آنچه که استثنا شده است و همه علمای ما بر آن نظر داده اند. و از برخی عبارات محقق اینگونه ظاهر می شود که درباره این مسأله، قولی بر جواز اقتدا در مطلق نوافل وجود دارد. و در عبارت ذکری نیز اشاره ای است بر عدم تحقق اجماع در این مورد، و اخباری بر منع دلالت دارند که اخباری مانند صحیح های هشام بن سالم - . تهذیب ۱: ۳۱۳ - و سلیمان بن خالد - . تهذیب ۱: ۳۲۹ -

که دال بر جواز امامت نساء در نافله است، با آن در تعارض است. و در صحیحه عبدالرحمان آمده است: در رمضان، در فریضه و نافله بر خانواده خود پیش نماز شو. - . تهذیب ۱: ۳۲۹ -

و احتیاط در ترک است جز در عیدین، نماز باران و نمازی که اعاده می شود. و ابوصلاح در نماز غدیر، مستحب دانسته است و به روایتی منسوب ساخته است که من آن را ندیدم، و احوط در آن، ترک است.

«در باره قیام پشت سر امام»، شاید سؤال درباره میزان تنگی و فراخی در ایستادن در صف باشد، پس امام علیه السلام پاسخ داده است که به اندازه توانایی قیام در آن، پس اگر تنگی و فشار بعد از نشستن ظاهر شد، مقدم و مؤخر شود. و ظاهر این است که مقصود از آن، تقدم و تأخر به صف دیگر است و محتمل است که مقصود تقدم و تأخری اندک در همان صف باشد.

شهید در ذکری گوید: زمانی که در صفش فشاری می یابد، تأخر (عقب رفتن) به سوی صفی که در آن شکاف است جایز

است. و علی بن جعفر علیه السلام نیز تقدم و تأخر را روایت کرده است. و در روایت محمد بن مسلم - تهذیب ۱: ۳۳۰ -

گوید: به او عرض کردم: شخص در حالی که نماز می خواند می تواند به عقب برود؟ فرمود: خیر. عرض کردم: پس می تواند جلو بیاید؟ فرمود: بلی، قدم زنان به سوی قبله. و بر عدم نیاز به آن حمل می شود، پس مکروه است. گوید: و برای کسی که خللی در صف می بیند مستحب است که به سوی آن (صف) حرکت نماید .

**[ترجمه]

«۵۴»

قُرْبُ الْإِسْنَادِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَسَنِ عَنْ جَدِّهِ عَلِيِّ بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ أَخِيهِ مُوسَى بْنِ جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يَوْمٌ بَغَيْرِ رَدَاءٍ فَقَالَ قَدْ أَمَّ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ فِي تَوْبٍ وَاحِدٍ مُتَوَشِّحًا بِهِ (۲).

**[ترجمه] قرب الإسناد: علی بن جعفر از برادرش موسی بن جعفر علیه السلام روایت کرد: از او درباره مردی سؤال کردم که بدون رداء امام می شود، پس فرمود: رسول الله صلی الله علیه و آله در یک لباس متوشح (جوهرنشان) امام شده است. - قرب الإسناد: ۸۶، ۱۱۲ -

**[ترجمه]

بیان

المشهور بین الأصحاب كراهه الإمامه بغير رداء

وَ اِخْتَجُّوا عَلَيْهِ بِصَحِيحِهِ سَلِيمَانَ بْنِ خَالِدٍ (۳) قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ رَجُلٍ أَمَّ قَوْمًا فِي قَمِيصٍ لَيْسَ عَلَيْهِ رَدَاءٌ قَالَ لَا يَتَّبِعِي إِلَّا أَنْ يَكُونَ عَلَيْهِ رَدَاءٌ أَوْ عِمَامَةٌ يَزِيدِي بِهَا.

و هی إنما تدل علی کراهه الإمامه بدون الرداء فی القمیص وحده لا مطلقا و یؤید الأختصاص

قَوْلُ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ: لَمَّا أَمَّ أَصْحَابُهُ فِي قَمِيصٍ بَغَيْرِ رَدَاءٍ إِنَّ قَمِيصِي كَثِيفٌ فَهُوَ يُجْزِي أَلَّا يَكُونَ عَلَيَّ إِزَارٌ وَ لَا رَدَاءً (۴).

و هذا الخبر أيضا يؤيده و يدل علی عدم كراهه التوشح و قد مر كراهه

ص: ۹۱

۱- ۱. التهذیب ج ۱ ص ۳۳۰.

۲- ۲. قرب الإسناد ص ۸۶ ط حجر، ۱۱۲ ط نجف.

۳- ۳. راجع الکافی ج ۳ ص ۳۹۴، التهذیب ج ۱ ص ۲۴۱.

٤-٤. راجع الكافي ج ٣ ص ٣٩٤، التهذيب ج ١ ص ٢١٦.

التوشح فوق الثياب للإمام (۱) ولا يبعد حمل جزئي الخبر على الضرورة كما يومئ إليه أصل الخبر.

**[ترجمه] مشهور میان اصحاب، کراهت امامت بدون رداء است. و صحیحہ سلیمان بن خالد را به عنوان حجت و دلیل ارائه کرده‌اند که گوید: از امام صادق علیه السلام درباره مردی سؤال کردم که با پیراهنی که بر روی آن ردایی نیست بر قومی امام شد. فرمود: شایسته نیست مگر اینکه بر او ردایی باشد یا عمامه‌ای باشد که به وسیله آن پوشانده شود. - کافی ۳: ۳۹۴، تهذیب ۱: ۲۴۱ -

و این فقط بر کراهت امامت بدون رداء با یک لباس دلالت دارد نه مطلقاً و این اختصاص را قول امام باقر علیه السلام زمانی که در پیراهنی بدون رداء بر اصحابش امامت کرد تأیید می‌کند که فرمود: لباس سنگین است پس آن کفایت می‌کند که بر من ازار - لنگ - و ردا نباشد. - کافی ۳: ۳۹۴، تهذیب ۱: ۲۱۶ - و این خبر نیز مؤید آن است. و بر عدم کراهت توشح دلالت دارد. و سخن در مورد کراهت توشح بر روی لباس برای امام گذشت. - بحار الأنوار ۸۳: ۱۸۹ -

و حمل هر دو جزء خبر بر ضرورت، بعید نیست چنانکه اصل خبر به آن اشاره می‌کند.

**[ترجمه]

«۵۵»

نَوَادِرُ الرَّاَوْنِدِيِّ، بِإِسْنَادِهِ عَنْ مُوسَى بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ أَبِيهِ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ قَالَ: كَانَ الْحَسَنُ وَالْحُسَيْنُ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ يُصَلِّيَانِ خَلْفَ مَرْوَانَ بْنِ الْحَكَمِ فَقَالُوا لِأَحَدِهِمَا مَا كَانَ أَبُوكَ يُصَلِّي إِذَا رَجَعَ إِلَى الْبَيْتِ فَقَالَ لَا وَاللَّهِ مَا كَانَ يَزِيدُ عَلَيَّ صَلَاةً (۲).

**[ترجمه] نوادر راوندی: با ذکر سند از موسی بن جعفر علیه السلام از پدرش گوید: حسن و حسین علیهما السلام پشت سر مروان بن حکم نماز می‌خواندند، پس به یکی از آن دو گفتند: پدرت زمانی که به خانه بازمی‌گشت، نماز نمی‌خواند؟ پس پاسخ گفت: به خدا سوگند نه، نماز اضافه‌ای نمی‌خواند. - نوادر راوندی: ۳۰ و در آن آمده است: بر نماز نمی‌افزود آیه‌ای.

**[ترجمه]

«۵۶»

الدُّرَّةُ الْبَاهِرَةُ، قَالَ أَبُو الْحَسَنِ الثَّلَاثُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِذَا كَانَ زَمَانُ الْعَدْلِ فِيهِ أَغْلَبُ مِنَ الْجَوْرِ فَحَرَامٌ أَنْ يُظَنَّ بِأَحَدٍ سُوءٌ حَتَّى يُعْلَمَ ذَلِكَ مِنْهُ وَإِذَا كَانَ زَمَانُ الْجَوْرِ فِيهِ أَغْلَبُ مِنَ الْعَدْلِ فَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يُظَنَّ بِأَحَدٍ خَيْرًا حَتَّى يَبْدُوَ ذَلِكَ مِنْهُ.

**[ترجمه] الدرّة الباهرة: امام هادی علیه السلام فرمود: اگر زمانی باشد که در آن عدل بیشتر از جور است، پس حرام است در مورد کسی گمان سوء رود مگر اینکه بدی در او دیده شود و اگر زمانی باشد که در آن جور بیشتر از عدل است، بر کسی نیست که به کسی گمان خیر ببرد تا اینکه خیر از او ظاهر شود.

بیان

يمكن حمله على بلاد المخالفين أو على كون الأ-كثر مشهورين بالفسق و لم يعلم منه خير أو على رعايه الحزم فى المعاملات كما يدل عليه سائر الروايات

**[ترجمه] می توان این کلام را بر بلاد مخالفان حمل نمود یا بر این حمل نمود که اکثریت آنان مشهور به فسق هستند و خیری از آنان دیده نمی شود، و یا بر رعایت احتیاط در معاملات حمل نمود چنانکه سایر روایات بر آن دلالت دارد.

**[ترجمه]

«۵۷»

نَهَجُ الْبُلَاغَةِ: فى عَهْدِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ لِلأَشْتَرِ فَإِذَا قُتِمَتْ فى صَلَاتِكَ لِلنَّاسِ فَلَا تُكُونَنَّ مُنْفَرًا وَ لَا مُضَيِّعًا فَإِنَّ فى النَّاسِ مَنْ بِهِ الْعِلَّةُ وَ لَهُ الْحَاجَةُ وَ قَدْ سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه و آله حِينَ وَجَّهَنِي إِلَى الْيَمَنِ كَيْفَ أُصَلِّي بِهِمْ فَقَالَ صَلِّ بِهِمْ كَصَلَاةِ أَوْعَفِهِمْ وَ كُنْ بِالمُؤْمِنِينَ رَحِيمًا (۳).

**[ترجمه] نهج البلاغه: در نامه امام علیه السلام به اشتر آمده است: چون با مردم نماز می گذاری چنان مکن تا آنان را رنجیده سازی یا نماز را ضایع گردانی، زیرا برخی از نماز گزاران بیمارند و کاری دارند. از رسول خدا صلی الله علیه و آله هنگامی که مرا به یمن می فرستاد پرسیدم که چگونه با مردم نماز گزارم؟ فرمود: به قدر توان ناتوان ترین آنان، و بر مؤمنان مهربان باش.

**[ترجمه]

«۵۸»

كِتَابُ الْغَارَاتِ، لِإِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدٍ الثَّقَفِيِّ عَنْ يَحْيَى بْنِ صَالِحٍ عَنْ مَالِكِ بْنِ خَالِدِ الأَسَدِيِّ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ عَنْ عَمِّيهِ قَالَ: كَتَبَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ إِلَى مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ أَنْظِرْ يَا مُحَمَّدُ صَلَاتِكَ كَيْفَ تُصَلِّيَهَا لَوْ قَتَبَهَا فَإِنَّهُ لَيْسَ مِنْ إِمَامٍ يُصَلِّي

ص: ۹۲

۱- ۱. راجع ج ۸۳ ص ۱۸۹ و ما بعدها.

۲- ۲. نوادر الراوندى: ۳۰، و فيه: ما كان يريده على صلاة الآيه.

۳- ۳. نهج البلاغه تحت الرقم ۵۳ من قسم الرسائل و الكتب ص ۵۳۴ ط سيد الاهل.

بِقَوْمٍ فَيَكُونُ فِي صَلَاتِهِ نَقْصٌ إِلَّا كَانَتْ عَلَيْهِ وَ لَا يَنْقُصُ ذَلِكَ مِنْ صَلَاتِهِمْ.

**[ترجمه] کتاب الغارات: از عبایه روایت است: امیرمؤمنان علیه السلام برای محمد بن ابوبکر نوشت: ای محمد، به نمازت بنگر که چگونه آن را در وقت خود می‌خوانی، که امامی نیست بر قومی پیشنماز شود و در نمازش نقصی باشد، مگر اینکه آن نقص بر او باشد و از نماز آنان چیزی نکاهد.

**[ترجمه]

أَقُولُ

وَ فِي رِوَايَةِ ابْنِ أَبِي الْحَدِيدِ: وَ انْظُرْ يَا مُحَمَّدُ صَلَاتَكَ كَيْفَ تُصَلِّيَهَا فَإِنَّمَا أَنْتَ إِمَامٌ يَتَّبِعِي لَكَ أَنْ تُتَمَّهَا وَ أَنْ تُخَفِّفَهَا وَ أَنْ تُصَلِّيَهَا لَوْ قَتَبَهَا فَإِنَّهُ لَيْسَ مِنْ إِمَامٍ يُصَلِّي بِقَوْمٍ فَيَكُونُ فِي صَلَاتِهِ وَ صَلَاتِهِمْ نَقْصٌ إِلَّا كَانَ إِثْمٌ ذَلِكَ عَلَيْهِ وَ لَا يَنْقُصُ ذَلِكَ مِنْ صَلَاتِهِمْ شَيْئًا. وَ رَوَاهُ فِي تَحْفِ الْعُقُولِ (١)

هَكَذَا: ثُمَّ انْظُرْ صِلَاتَكَ كَيْفَ هِيَ فَإِنَّكَ إِمَامٌ وَ لَيْسَ مِنْ إِمَامٍ يُصَلِّي بِقَوْمٍ فَيَكُونُ فِي صَلَاتِهِمْ تَقْصِيرٌ إِلَّا كَانَ عَلَيْهِ أَوْزَارُهُمْ وَ لَا يُنْقُصُ مِنْ صَلَاتِهِمْ شَيْءٌ وَ لَا يُثَمُّهَا إِلَّا كَانَ لَهُ مِثْلُ أُجُورِهِمْ وَ لَا يَنْتَقِصُ مِنْ أُجُورِهِمْ شَيْءٌ وَ اعْلَمْ أَنَّ كُلَّ شَيْءٍ مِنْ عَمَلِكَ تَابِعٌ لِصَلَاتِكَ وَ اعْلَمْ أَنَّهُ مَنْ ضَيَّعَ الصَّلَاةَ فَإِنَّهُ لِيُغَيَّرَ الصَّلَاةَ مِنْ شَرَائِعِ الْإِسْلَامِ أَضْيَعٌ.

**[ترجمه] او در روایت ابن ابوالحدید آمده است: و ای محمد، به نمازت بنگر که آن را چگونه می‌خوانی که تو امام هستی و بر تو لازم است که آن را کامل سازی و آن را طول ندهی و آن را در وقت خود بخوانی. امامی نیست که پیشنماز قومی شود و در نماز او و نماز آنان نقصی باشد، مگر اینکه گناه آن بر او باشد و آن (نقص) از نماز آنان چیزی نمی‌کاهد.

و این روایت را در تحف العقول - تحف العقول: ۱۷۴ - چنین روایت کرده است: سپس به نمازت بنگر که آن چگونه است؟ که تو امام هستی و هیچ امامی نیست که پیشنماز قومی شود، پس در نماز آنان تقصیری باشد، مگر اینکه گناه آنان برای او است و از نماز آنان چیزی نمی‌کاهد. و نماز را کامل نمی‌سازد مگر اینکه نظیر اجر آنان برای او است درحالی که از اجر آنان چیزی کاسته نمی‌شود و بدان که همه اعمال تو تابع نماز توست، و بدان که هر که نماز را تباه سازد، شرایع دیگر اسلام را بیشتر تباه می‌کند.

**[ترجمه]

«۵۹»

عُدَّةُ الدَّاعِي: صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ بِالنَّاسِ يَوْمًا فَخَفَّفَ فِي الرَّكْعَتَيْنِ الْأَخِيرَتَيْنِ فَلَمَّا انْصَرَفَ قَالَ لَهُ النَّاسُ يَا رَسُولَ اللَّهِ رَأَيْنَاكَ خَفَّفْتَ هَذَا حَدِيثًا فِي الصَّلَاةِ أَمْرًا قَالُوا وَمَا ذَلِكَ قَالَوا خَفَّفْتَ فِي الرَّكْعَتَيْنِ الْأَخِيرَتَيْنِ فَقَالَ أَوْ مَا سَجَّعْتُمْ صِرَاحَ الصَّبِيِّ وَ فِي حَدِيثٍ آخَرَ خَشِيتُ أَنْ يَشْتَغَلَ بِهِ حَاطِرُ أَبِيهِ.

***[ترجمه]عدة الداعي: رسول الله صلى الله عليه و آله روزی پیشنهاد مردم شد، پس دو رکعت آخر را کوتاه کرد. پس زمانی که فارغ شد مردم به او گفتند: یا رسول الله، دیدیم که نمازت را کوتاه کردی، آیا چیزی در نماز رخ داد؟ فرمود: و آن (کوتاهی) در چه بود؟ گفتند: دو رکعت آخر را کوتاه کردی. پس فرمود: آیا فریاد کودک را نشنیدید؟ و در حدیثی دیگر آمده است: ترسیدم که فکر پدرش مشغول او شود.

***[ترجمه]

«۶۰»

مَجْمَعُ الْبَيَانِ، رَوَى جَمِيلٌ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: إِذَا كُنْتَ خَلْفَ إِمَامٍ فَفَرِّغْ مِنْ قِرَاءَةِ الْفَاتِحَةِ فَقُلْ أَنْتَ مِنْ خَلْفِهِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ (۲).

***[ترجمه]مجمع البيان: جميل از امام صادق عليه السلام روایت کرد که وی فرمود: زمانی که پشت سر امام بودی و او از قرائت فاتحه فارغ شد، پس تو از پشت سر او بگو: الحمد لله رب العالمين. - مجمع البيان ۱ : ۳۱ -

***[ترجمه]

بیان

قال الشهيد في النفلية يستحب قول المأموم سرا الحمد لله رب العالمين بعد فراغ الإمام من الفاتحة.

***[ترجمه]شهید در نفلیه گوید: گفتن آهسته «الحمد لله رب العالمين» بعد از فراغت امام از فاتحه، برای مأموم مستحب است.

***[ترجمه]

«۶۱»

الْعِيَّاشِيُّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَيَّانٍ قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الْإِمَامِ هَلْ عَلَيْهِ أَنْ يُسْمِعَ مَنْ خَلْفَهُ وَإِنْ كَثُرُوا قَالَ لِيَقْرَأْ قِرَاءَةً وَسَطًا إِنَّ اللَّهَ يَقُولُ وَلَا تَجْهَرُ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافُتُ بِهَا (۳).

و منه عن المفضل: مثله (۴).

***[ترجمه]عیاشی: عبدالله بن سنان گوید: از امام صادق علیه السلام درباره امام سؤال کردم که آیا بر اوست که (صدرا) به کسانی که پشت سر او هستند، هر چند که زیاد باشند برساند؟ فرمود: باید متوسط و میانه قرائت کند که خداوند می فرماید: ﴿و نمازت را به آواز بلند مخوان و بسیار آهسته اش مکن﴾. - تفسیر عیاشی ۲ : ۳۱۸ -

و نیز از عیاشی، نظیر روایت فوق از مفضل نقل است. - تفسیر عیاشی ۲ : ۳۱۸ -

الْمَكَارِمُ، عَنْ زُرَّارَةَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: رَجَعَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ مِنْ

ص: ٩٣

١-١. تحف العقول: ١٧٤ ط الإسلاميه.

٢-٢. مجمع البيان ج ١ ص ٣١.

٣-٣. تفسير العياشي ج ٢ ص ٣١٨.

٤-٤. تفسير العياشي ج ٢ ص ٣١٨.

سَفَرٍ فَدَخَلَ عَلَى فَاطِمَةَ عَلَيْهَا السَّلَامُ فَرَأَى عَلَى بَابِهَا سِتْرًا وَ فِي يَدَيْهَا سِوَارِينَ مِنْ فِضَّةٍ فَخَرَجَ مِنْ بَيْنَيْهَا فَدَعَتْ فَاطِمَةَ ابْنَتَهَا - [ابْنَيْهَا] فَتَزَعَتِ السِّتْرَ وَ خَلَعَتِ السَّوَارِينَ وَ أَرْسَلَهُمَا [أَرْسَلَتْهُمَا] إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ فَدَعَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ أَهْلَ الصُّفَّةِ فَقَسَمَ لَهُ بَيْنَهُمْ قِطْعًا ثُمَّ جَعَلَ يَدْعُو الرَّجُلَ مِنْهُمْ الْعَارِيَّ الَّذِي لَا يَسْتَيْتِرُ بِشَيْءٍ وَ كَانَ ذَلِكَ السِّتْرَ طَوِيلًا لَيْسَ لَهُ عَرْضٌ فَجَعَلَ يُؤَزِّرُ الرَّجُلَ فَإِذَا التَّقَى عَلَيْهِ قَطَعَهُ حَتَّى قَسَمَهُ بَيْنَهُمْ أَزْرًا ثُمَّ أَمَرَ النِّسَاءَ أَنْ لَمَّا يَرْفَعْنَ رُءُوسَهُنَّ مِنَ الرَّكُوعِ وَ السُّجُودِ حَتَّى يَرْفَعَ الرَّجَالُ رُءُوسَهُنَّ وَ ذَلِكَ أَنَّهُمْ كَانُوا مِنْ صِغَرِ إِزَارِهِمْ إِذَا رَكَعُوا وَ سَجَدُوا بَدَتْ عَوْرَتُهُمْ مِنْ خَلْفِهِمْ ثُمَّ جَرَتْ بِهِ السُّنَّةُ أَنْ لَا تَرْفَعَ النِّسَاءُ رُءُوسَهُنَّ مِنَ الرَّكُوعِ وَ السُّجُودِ حَتَّى تَرْفَعَ الرَّجَالُ (١).

***[ترجمه] مکارم: امام باقر علیه السلام فرمود: رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ از سفری برگشت، پس بر فاطمه سلام الله عليها وارد شد و بر در او پرده‌ای و بر دستانش دو دستبند نقره‌ای دید؛ پس از خانه وی بیرون آمد. فاطمه سلام الله عليها دخترش را فرا خواند و پرده را کند و دستبندها را درآورد و آن دو را برای نبی اکرم صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ فرستاد. پس نبی اکرم اهل صفة را صدا زد و سپس مردی را از آنان که برهنه بودند و چیزی برای پوشیدن نداشتند فرا خواند. آن پرده‌ای بلند با عرض کم بود. پس پیامبر شروع کرد و پرده را بر آن مرد، به عنوان ازار - لنگ - امتحان کرد. پس از آن پرده قطعه قطعه بُرید و میان آنان به عنوان لنگ تقسیم نمود. سپس به زنان امر نمود که سر خود را قبل از اینکه مردان سر خود را بلند نکرده‌اند، از رکوع و سجود بلند نکنند. و آن به این سبب بود که به دلیل کوچک بودن لنگ، زمانی که مردان رکوع و سجود می‌کردند، عورتشان از پشت آنان نمایان می‌شد. بنابراین سنت بر این جاری شد که زنان سر خویش را از رکوع و سجود بلند نکنند تا اینکه مردان بلند نمایند. - مکارم الاخلاق : ۱۰۸ - ۱۰۹ -

***[ترجمه]

اقول

تمامه فی ابواب تاریخها صلوات الله عليها.

***[ترجمه] این خبر به صورت کامل در ابواب تاریخ فاطمه صلوات الله عليها موجود است.

***[ترجمه]

«۶۲»

الْكَشِيُّ، عَنْ حَمْدَوِيهِ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَيَّانٍ عَنْ يُونُسَ بْنِ يَعْقُوبَ قَالَ: قَالَ لِي أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَا يُونُسُ قُلْ لَهُمْ يَا مَوْلَاهُ قَدْ رَأَيْتُ مَا تَصْنَعُونَ إِذَا سَمِعْتُمُ الْأَذَانَ أَخَذْتُمْ نِعَالَكُمْ وَ خَرَجْتُمْ مِنَ الْمَسْجِدِ (٢).

***[ترجمه] کشی: یونس بن یعقوب گوید: امام صادق علیه السلام به من فرمود: ای یونس، به آنان بگو: ای مؤلفه - قلوبهم - آنچه را که انجام می‌دهید دیدم! زمانی که اذان را شنیدید، کفشهایتان را گرفتید و از صحن خارج شدید. - رجال کشی :

بیان

قل لهم أي للشيعة و خطابهم بالمؤلفه تأديب لهم و تنبيه على أنهم ليسوا من شيعتهم واقعا بل هم من المؤلفه قلوبهم و ذلك لأنهم كانوا يسمعون قوله و لا يتبعونه في التقيه لأنهم بعد الأذان كانوا يخرجون من المسجد لثلا يصلوا مع المخالفين فيدل على لزوم الصلاه خلفهم عند التقيه.

**[ترجمه] «به آنان بگو» یعنی به شیعه، و خطاب آنان با مؤلفه، برای تأدیب آنان است و هشدارى است بر اینکه آنان واقعا از شیعیان نیستند. بلکه آنان از مؤلفه قلوبهم هستند، به این دلیل که آنها سخن او را می شنوند ولی در تقيه از او پیروی نمی کنند، زیرا بعد از اذان از مسجد خارج می شدند تا به همراه مخالفان نماز نخوانند. این خبر بر لزوم نماز پشت سر آنان به هنگام تقيه دلالت دارد.

**[ترجمه]

«۶۴»

الْكَشِّيُّ، عَنْ آدَمَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْفَلَّانِسِيِّ عَنْ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ الْقُمِّيِّ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ يَزِيدَ عَنْ أَبِيهِ يَزِيدَ بْنِ حَمَّادٍ قَالَ: قُلْتُ لَهُ أَصِلِّيْ خَلْفَ مَنْ لَا أَعْرِفُ فَقَالَ لَا تُصَلِّ إِلَّا خَلْفَ مَنْ تَنِيقُ بِدِينِهِ فَقُلْتُ لَهُ أَصِلِّيْ خَلْفَ يُونُسَ وَ أَصْحَابِهِ قَالَ يَا أَبَى ذَلِكَ عَلَيْكُمْ عَلِيٌّ بْنُ حَدِيدٍ قُلْتُ أَخَذُ بِقَوْلِهِ فِي ذَلِكَ قَالَ نَعَمْ قَالَ فَسَأَلْتُ عَلِيَّ بْنَ حَدِيدٍ عَنْ ذَلِكَ فَقَالَ لَا تُصَلِّ خَلْفَهُ وَ لَا خَلْفَ

ص: ۹۴

۱-۱. مكارم الأخلاق: ۱۰۸-۱۰۹.

۲-۲. رجال الكشي: ۳۳۲.

وَمِنْهُ: سَأَلَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الشَّاذَانِيُّ أَبَا مُحَمَّدٍ الْفَضْلَ بْنَ شَادَانَ إِنَّا رُبَّمَا صَلَّيْنَا مَعَ هَؤُلَاءِ صَلَاةِ الْمَغْرِبِ فَلَا نُحِبُّ أَنْ نَدْخُلَ الْبَيْتَ عِنْدَ خُرُوجِنَا مِنَ الْمَسْجِدِ فَيَتَوَهَّمُوا عَلَيْنَا أَنْ دُخُولَنَا الْمَنْزِلَ لَيْسَ إِلَّا لِلْإِعَادَةِ الصَّلَاةِ الَّتِي صَلَّيْنَا مَعَهُمْ فَتَتِدَافِعُ بِصَلَاةِ الْمَغْرِبِ إِلَى صَلَاةِ الْعَتَمَةِ فَقَالَ لَا تَفْعَلُوا هَذَا مِنْ ضَيْقِ صُدُورِكُمْ مَا عَلَيْكُمْ لَوْ صَلَّيْتُمْ مَعَهُمْ فَتَكَبَّرُوا فِي مَرَّةٍ وَاحِدَةٍ ثَلَاثًا أَوْ خَمْسَ تَكْبِيرَاتٍ وَ تَقْرَأُوا فِي كُلِّ رَكْعَةٍ الْحَمْدَ وَ سُورَةَ أَى سُورَةٍ شِئْتُمْ بَعْدَ أَنْ تُتْمَمَهَا عِنْدَ مَا يُتَمُّ إِمَامُهُمْ وَ تَقُولُونَ فِي الرَّكْعَةِ سُبْحَانَ رَبِّي الْعَظِيمِ وَ بِحَمْدِهِ بِقَدْرِ مَا يَتَأْتِي لَكُمْ مَعَهُمْ وَ فِي السُّجُودِ مِثْلَ ذَلِكَ وَ تَسْلُمُونَ مَعَهُمْ وَ قَدْ تَمَّتْ صَلَاتُكُمْ لَأَنْفُسِكُمْ وَ لِيَكُنَ الْإِمَامُ عِنْدَكُمْ وَ الْحَائِطُ بِمَنْزِلِهِ وَاحِدَةً فَإِذَا فَرَغَ مِنَ الْفَرِيضَةِ فَقُومُوا مَعَهُمْ فَصَلُّوا السُّنَّةَ بَعْدَهَا أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ فَقَالَ يَا يَا مُحَمَّدٍ أَفَلَيْسَ يَجُوزُ إِذَا فَعَلْتَ مَا ذَكَرْتُ قَالَ نَعَمْ قَالَ فَهَلْ سَمِعْتَ أَحَدًا مِنْ أَصْحَابِنَا يَفْعَلُ هَذِهِ الْفَعْلَةَ قَالَ نَعَمْ كُنْتُ بِالْعِرَاقِ وَ كَانَ صَدْرِي يَضِيقُ عَنِ الصَّلَاةِ مَعَهُمْ كَضِيقِ صُدُورِكُمْ فَشَكَوْتُ ذَلِكَ إِلَى فِقْهِهِ هُنَاكَ يُقَالُ لَهُ نُوحُ بْنُ شُعَيْبٍ فَأَمَرَنِي بِمِثْلِ الَّذِي أَمَرْتُكُمْ بِهِ فَقُلْتُ هَلْ يَقُولُ هَذَا غَيْرُكَ قَالَ نَعَمْ فَاجْتَمَعْتُ مَعَهُ فِي مَجْلِسٍ فِيهِ نَحْوُ مِنْ عِشْرِينَ رَجُلًا مِنْ مَشَايِخِ أَصْحَابِنَا فَسَأَلْتُهُ يَعْزِي نُوْحَ بْنَ شُعَيْبٍ أَنْ يُجْرِيَ بِحَضْرَتِهِمْ ذِكْرًا مِمَّا سَأَلْتُهُ مِنْ هَذَا فَقَالَ نُوحُ بْنُ شُعَيْبٍ يَا مَعْشَرَ مَنْ حَضَرَ أَلَا تَعْجَبُونَ مِنْ هَذَا الْخُرَاسَانِيِّ الْعَمْرِ يُظَنُّ فِي نَفْسِهِ أَنَّهُ أَكْبَرُ مِنْ هِشَامِ بْنِ الْحَكَمِ وَ يَسْأَلُنِي هَلْ يَجُوزُ الصَّلَاةُ مَعَ الْمُرْجَبَةِ فِي جَمَاعَتِهِمْ فَقَالَ جَمِيعٌ مَنْ كَانَ حَاضِرًا مِنْ الْمَشَايِخِ كَقَوْلِ نُوحِ بْنِ شُعَيْبٍ فَعِنْدَهَا طَابَتْ نَفْسِي (۲).

***[ترجمه] کشی: یزید بن حماد گوید: به او گفتم: پشت سر کسی که نمی شناسم نماز بخوانم؟ پس پاسخ گفت: نماز نخوان مگر پشت سر کسی که به دین او اطمینان داری. پس به او گفتم: پشت سر یونس و اصحاب او نماز بخوانم؟ فرمود: علی بن حدید آن را بر شما منع کرده است. گفتم: در این مورد به سخن او عمل کنم؟ گفت: بلی. - گفت: - پس از علی بن حدید درباره آن سؤال کردم. پاسخ گفت: پشت سر او و اصحاب او نماز نخوان. - رجال کشی: ۴۱۸ -

و نیز از کشی: ابو عبدالله شاذانی از ابو محمد فضل بن شاذان سؤال کرد: چه بسا ما با اینان نماز مغرب را می خوانیم، پس دوست نداریم که به هنگام خروج از مسجد وارد خانه شویم که گمان کنند که ورود ما در منازلمان فقط برای اعاده نمازی است که با آنان اقامه کرده ایم. پس نماز مغرب را تا نماز عشا به تأخیر می اندازیم. پس پاسخ گفت: به خاطر دلگیری تان چنین نکنید، اگر با آنان نماز خواندید چیزی بر شما نیست. پس یک مرتبه، سه یا پنج تکبیر بگویید و در هر رکعت، حمد و یک سوره، هر سوره ای را که خواستید، قرائت کنید. پس از آن، وقتی که امامتان خاتمه داد، نماز به اتمام برسانید. و در رکوع به اندازه ای که برای شما عملی است با آنان «سبحان ربی العظیم و بحمده» بگویید و در سجده نیز مثل آن انجام دهید و با آنان سلام دهید و این نماز به وسیله خودتان انجام گرفته است در حالی که امام و دیوار در نظرتان یکسان است. پس زمانی که از نماز فریضه فارغ شد، به همراه آنان قیام کنید، و چهار رکعت سنت بخوانید. پس سؤال کرد: ای ابو محمد، پس زمانی که آنچه که ذکر کردی را انجام دهم کفایت می کند؟ پاسخ داد: بلی.

گفت: آیا از یکی از اصحاب ما شنیدی که چنین عملی انجام دهد؟ پاسخ گفت: بله، در عراق بودم پس همانطور که شما دلگیر می شوید، دلم از نماز با آنان گرفت، پس نزد فقیهی که آنجا نوح بن شعیب خوانده می شد، از آن شکایت کردم. پس او مرا به آنچه که شما را به آن امر کردم، امر نمود. پس سؤال کردم: آیا غیر تو نیز چنین می گوید؟ پاسخ گفت: بله، در

مجلسی که نزدیک به بیست تن از مشایخ اصحاب ما در آن بودند، با او گرد آمدم، پس از او، یعنی نوح بن شعیب درخواست کردم که در حضور آنان درباره آنچه که در این مورد از او سؤال کردم سخنی مطرح کند. پس نوح بن شعیب گفت: ای گروه حاضران، از این خراسانی ناآزموده تعجب نمی‌کنید! او نزد خود گمان می‌کند که از هشام بن حکم بزرگ‌تر است و از من سؤال می‌کند که آیا نماز با مُرَجئه در جماعت آنان جایز است؟ پس همه مشایخ حاضر نظیر سخن نوح بن شعیب را گفتند، و در آن هنگام شادمان شدم. - . رجال کشی : ۴۶۷ - ۴۶۸ -

**[ترجمه]

بیان

التکبیرات الثلاث و الخمس لعلها الافتتاحیه إذ يجوز عند ضیق الوقت الاکتفاء بأحدهما و فی القاموس الغمر بالفتح الکریم الواسع الخلق و مثله و بالتحریک من لم یجرب الأمور.

ص: ۹۵

۱-۱. رجال الکشی: ۴۱۸.

۲-۲. رجال الکشی ص ۴۶۷-۴۶۸.

***[ترجمه]تکبیرات سه گانه یا پنج گانه شاید افتتاحیه باشد زیرا به هنگام ضیق وقت اکتفا کردن به یکی از آن دو جایز است و در قاموس «الغمر» با فتحه یعنی بخشنده و خوش اخلاق، و اگر مثلاً - با سه حرکت - یا با حرکت عین الفعل باشد کسی است که کارها را نیازموده است.

***[ترجمه]

«۶۵»

إِرْشَادُ الْقُلُوبِ، فِي حَدِيثٍ طَوِيلٍ يَرْوِيهِ عَنْ حُرَيْثِ بْنِ أَبِي مَرْزُوقٍ: أَنَّ أَبَا بَكْرٍ أَرَادَ أَنْ يُصَيِّرَ لِي بِالنَّاسِ فِي مَرَضِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ فَلَمَّا سَمِعَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ ذَلِكَ خَرَجَ إِلَى الْمَسْجِدِ مُتَكِنًا عَلَيَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَفَضْلِ بْنِ عَبَّاسٍ فَتَقَدَّمَ إِلَيَّ الْمِحْرَابِ وَجَذَبَ أَبَا بَكْرٍ مِنْ وَرَائِهِ فَنَحَّاهُ عَنِ الْمِحْرَابِ فَصَيَّرَ لِي النَّاسَ خَلْفَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَهُوَ جَالِسٌ وَبِلَالٌ يُسْمِعُ النَّاسَ التَّكْبِيرَ حَتَّى قَضَى صَلَاتَهُ إِلَى آخِرِ الْخَبْرِ (۱).

***[ترجمه]ارشاد القلوب: در حدیثی طولانی که از حدیثی روایت می کند آمده است: کابوبکر خواست که در بیماری پیامبر صلی الله علیه و آله بدون اذن وی پیشنماز مردم شود. زمانی که پیامبر صلی الله علیه و آله آن را شنید، با تکیه بر علی علیه السلام و فضل بن عباس به سوی مسجد خارج شد، پس به سوی محراب پیش رفت و ابوبکر را از پشت گرفت و او را از محراب کنار زد. پس پیامبر پیشنماز مردم شد، درحالی که نشسته بود و بلال تکبیر را به گوش مردم می رساند، تا اینکه نمازش را به جای آورد تا پایان خبر. - . ارشاد القلوب : ۲ -

***[ترجمه]

بیان

یدل علی أنه لا یکره للمؤذن و شبهه رفع الصوت بالتکبیرات لیسمع سائر المأمومین كما هو الشائع مع أنه فی المجمع العظیمه لا یتأتی الأمر بدونہ.

***[ترجمه]خبر بر این دلالت دارد که برای مؤذن و امثال او، بلند کردن صدا برای اینکه سایر مؤمنان بشنوند، چنانکه شایع است مکروه نیست. بعلاوه در مجامع بزرگ نمی توان این کار را انجام نداد.

***[ترجمه]

«۶۶»

الْهِدَايَةُ: يَجِبُ أَنْ نَعْتَقِدَ فِيمَنْ يَعْتَقِدُ مَا وَصَّيْنَا أَنْهُ عَلَى الْهُدَى وَالطَّرِيقَةِ الْمُسْتَقِيمَةِ وَ أَنَّهُ أَخٌ لَنَا فِي الدِّينِ وَ نَقْبَلُ شَهَادَتَهُ وَ نُجِيزُ الصَّلَاةَ خَلْفَهُ وَ نُحَرِّمُ غَيْبَتَهُ وَ نَعْتَقِدُ فِيمَنْ يُخَالِفُ مَا وَصَّيْنَا أَنْهُ عَلَى غَيْرِ الْهُدَى وَ لَا نَرَى قَبُولَ شَهَادَتِهِ وَ لَا الصَّلَاةَ خَلْفَهُ إِلَّا فِي حَالِ التَّقِيَّةِ فَتُصَلَّى خَلْفَهُمْ إِذَا جَاءَ الْخَوْفُ (۲).

وَقَالَ رِضْوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ لَا تُصَلِّ خَلْفَ أَحَدٍ إِلَّا خَلْفَ رَجُلَيْنِ أَحَدُهُمَا مَنْ تَثِقُ بِعَدِينِهِ وَوَرَعِهِ وَآخَرُ تَتَّقِي سَيِّئُهُ وَ سَوَاطُهُ وَ شَنَاعَتُهُ عَلَى الدِّينِ فَصَلِّ خَلْفَهُ عَلَى سَبِيلِ التَّقِيهِ وَ الْمِدَارَاهِ وَ أَدْنُ لِنَفْسِكَ وَ أَقِمَّ وَ أَقْرَأُ فِيهَا غَيْرَ مُؤْتَمِّ بِهِ وَ إِنْ فَرَعْتَ مِنْ قِرَاءَةِ السُّورَةِ قَبْلَهُ فَتَبَّ مِنْهَا آيَةٌ وَ مَجَّدِ اللَّهَ فَإِذَا رَكَعَ الْإِمَامُ فَأَقْرَأِ الْآيَةَ وَ ارْكَعْ بِهَا فَإِنْ لَمْ تَلْحَقِ الْقِرَاءَةَ وَ خَشِيتَ أَنْ يَزْكَعَ فَقُلْ مَا حَذَفَهُ الْإِمَامُ مِنَ الْأَذَانِ وَ الْإِقَامَةِ وَ ارْكَعْ (٣).

وَقَالَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: عُودُوا مَرْضَاهُمْ وَ أَشْهَدُوا جَنَائِزَهُمْ وَ صَلُّوا فِي مَسَاجِدِهِمْ (٤).

ص: ٩٦

- ١- ١. إرشاد القلوب ج ٢ ص.
- ٢- ٢. الهداية: ٩، بتلخيص.
- ٣- ٣. الهداية: ٣٤ و ٣٥.
- ٤- ٤. الهداية ص ١٠.

وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: مَنْ صَلَّى مَعَهُمْ فِي الصَّفِّ الْأَوَّلِ (۱)

فَكَانَ مَا صَلَّى مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ فِي الصَّفِّ الْأَوَّلِ.

وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: الرَّيَاءُ مَعَ الْمُنَافِقِ فِي دَارِهِ عِبَادَةٌ وَمَعَ الْمُؤْمِنِ شِرْكٌ.

**[ترجمه] الهدایه: واجب است به کسی که معتقد است بر هدایت و طریقت مستقیم است معتقد باشیم و اینکه او در دین برادر ماست نیز معتقد باشیم و شهادتش را بپذیریم، و نماز پشت سر او را جایز بدانیم و غیبت از او را حرام بدانیم. و واجب است درباره کسی که برخلاف چیزی که وصف کردیم معتقد باشد، اعتقاد داشته باشیم که او بر غیر هدایت است و شهادت او را صحیح ندانیم و نمازی پشت سر وی نماز بخوانیم، مگر در حالت تقیه. پس زمانی پشت سر آنان نماز می خوانیم که خوف در کار باشد. - الهدایه : ۹ با تلخیص -

و او رضوان الله علیه در جایی دیگر گوید: پشت سر کسی مگر دو نفر نماز نخوان: یکی کسی که به دین او و پرهیزکاری او اطمینان داری، و دیگری کسی که از شمشیر و تازیانه او و زشتی و قباحت او بر دین بیم داری، پس پشت سر او به سبیل تقیه و مدارا نماز بخوان، و خودت اذان بگو، اقامه بگو و در آن بدون اقتدا به او قرائت کن؛ و اگر قبل از او از قرائت سوره فارغ شدی، آیه ای از آن را باقی بگذار و خدا را حمد و ثنا بگو. پس زمانی که امام رکوع کرد، پس آیه را بخوان و با او رکوع کن. پس اگر به قرائت نرسیدی و بیم داری که او رکوع کند، پس آنچه را که امام از اذان و اقامه حذف کرد بگو و رکوع کن. - الهدایه : ۳۴ و ۳۵ -

و امام صادق علیه السلام فرمود: از بیماران آنان عیادت کنید و در تشییع جنازه های آنان شرکت کنید و در مساجدشان نماز بخوانید. - الهدایه : ۱۰ -

و فرمود: هر که با آنان در صف اول نماز بخواند، گویا با رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ در صف اول نماز خوانده است. - الهدایه : ۱۰ -

و نیز فرمود: ریاکاری با منافق در خانه وی عبادت و با مؤمن شرک است. - الهدایه : ۱۰ -

**[ترجمه]

بیان

فی داره ای بلده و محل استیلائه کما یقال دار الشرک (۲)

**[ترجمه] «فی داره» یعنی سرزمین او و محل استیلای وی، چنانکه دارالشرک گفته می شود.

**[ترجمه]

أَرْبَعِينَ الشَّهِيدَ، بِإِسْنَادِهِ عَنِ السَّيِّدِ الْمُرْتَضَى رِضْوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِ عَنِ الْمُفِيدِ عَنِ ابْنِ قَوْلَوَيْهِ عَنِ الْكَلِينِيِّ عَنِ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنِ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ عَنِ ابْنِ أُذَيْنَةَ عَنِ زُرَّارَةَ قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ مَا يَزُورِي النَّاسَ إِنَّ الصَّلَاةَ فِي جَمَاعَةٍ أَفْضَلُ مِنْ صَلَاةِ الرَّجُلِ وَحْدَهُ بِخَمْسٍ وَعِشْرِينَ صِيْلَمًا فَقَالَ صِيْلَمًا فَقُلْتُ الرَّجُلَانِ يَكُونَانِ جَمَاعَةً فَقَالَ نَعَمْ وَيَقُومُ الرَّجُلُ عَنِ يَمِينِ الْإِمَامِ (٣).

وَ مِنْهُ بِالإِسْنَادِ عَنِ الْكَلِينِيِّ عَنِ عَدِّدِهِ مِنْ أَصْحَابِهِ عَنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنِ حَمَّادِ بْنِ عِيسَى عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ يُوسُفَ عَنِ أَبِيهِ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَقُولُ: إِنَّ الْجَهَنِّيَّ أَتَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ بِمَكَّةَ فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي أَكُونُ بِالْبَادِيَةِ وَمَعِيَ أَهْلِي وَوُلْدِي وَغَلْمَتِي فَأُوذُّنُ وَأُقِيمُ وَأُصَلِّي بِهِمْ أَفَجَمَاعَةٌ نَحْنُ فَقَالَ نَعَمْ فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي غَلْمَتِي يَتَّبِعُونَ قَطْرَ السَّحَابِ فَأَبْقَى أَنَا وَ أَهْلِي وَوُلْدِي فَأُوذُّنُ وَأُقِيمُ وَأُصَلِّي بِهِمْ أَفَجَمَاعَةٌ نَحْنُ فَقَالَ نَعَمْ فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ فَإِنَّ وُلْدِي يَتَفَرَّقُونَ فِي الْمَاشِيَةِ فَأَبْقَى أَنَا وَ أَهْلِي فَأُوذُّنُ وَأُقِيمُ وَأُصَلِّي بِهِمْ أَفَجَمَاعَةٌ نَحْنُ فَقَالَ نَعَمْ فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ الْمَرْأَةَ تَذْهَبُ فِي مَضَلِّحَتِهَا وَأَبْقَى أَنَا وَوَلْدِي فَأُوذُّنُ وَأُقِيمُ أَفَجَمَاعَةٌ أَنَا فَقَالَ نَعَمْ الْمُؤْمِنُ وَوَلْدُهُ جَمَاعَةٌ (٤).

وَ مِنْهُ بِالإِسْنَادِ عَنِ الْكَلِينِيِّ عَنِ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنِ أَبِيهِ وَ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ عَنِ حَمَّادِ بْنِ حَرِيرٍ عَنِ زُرَّارَةَ قَالَ: كُنْتُ جَالِسًا عِنْدَ أَبِي [جَعْفَرٍ] عَلَيْهِ السَّلَامُ عَبْدَ اللَّهِ ذَاتَ يَوْمٍ فَدَخَلَ عَلَيْهِ رَجُلٌ فَقَالَ لَهُ جُعِلْتُ فِدَاكَ إِنِّي رَجُلٌ جَارٌ

ص: ٩٧

١-١. الهدايه ص ١٠.

٢-٢. الهدايه ص ١٠.

٣-٣. رواه عن الكافي ج ٣ ص ٣٧١.

٤-٤. رواه عن الكافي ج ٣ ص ٣٧١.

مَسِيحٍ لِقَوْمٍ فَإِذَا أَنَا لَمْ أَصِلْ مَعَهُمْ وَقَعُوا فِيَّ وَ قَالُوا هُوَ كَذَا وَ هُوَ كَذَا فَقَالَ أَمَا إِنَّ قُلْتَ ذَاكَ لَقَدْ قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ مَنْ سَمِعَ النَّدَاءَ فَلَمْ يُجِبْهُ مِنْ غَيْرِ عَلَيْهِ فَلَا صَلَاةَ لَهُ لَا تَدْعُ الصَّلَاةَ خَلْفَهُمْ وَ خَلْفَ كُلِّ إِمَامٍ فَلَمَّا خَرَجَ قُلْتُ لَهُ جُعِلْتُ فِدَاكَ كَبَّرَ عَلَيَّ قَوْلُكَ لِهَذَا الرَّجُلِ حِينَ اسْتَفْتَاكَ فَإِنْ لَمْ يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ قَالَ فَضَحِكَ أَبُو جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ ثُمَّ قَالَ مَا أَرَاكَ بَعِيدٌ إِلَّا هَاهُنَا يَا زُرَّارَةُ فَأَيَّهِ عَلَيْهِ تُرِيدُ أَعْظَمَ مِنْ أَنَّهُ لَا يُؤْتَمُّ بِهِ (۱).

وَ مِنْهُ يَأْسَدُهُ عَنِ الْكَلْبِيِّ بِسَنَدِهِ الْحَسَنِ عَنِ الْحَلْبِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: مَنْ صَلَّى مَعَهُمْ فِي الصَّفِّ الْأَوَّلِ كَانَ كَمَنْ صَلَّى خَلْفَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ (۲).

وَ مِنْهُ عَنْهُ بِسَنَدِهِ عَنِ الْخَسِيِّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْأَرَجِيَّ عَنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: مَنْ صَلَّى فِي مَنْزِلِهِ ثُمَّ أَتَى مَسِيحًا مِنْ مَسَاجِدِهِمْ فَصَلَّى مَعَهُمْ خَرَجَ بِحَسَنَاتِهِمْ (۳).

*[ترجمه] اربعین شهید: زراره گوید: به امام صادق علیه السلام عرض کردم: آنچه مردم روایت می کنند که نماز در جماعت بیست و پنج نماز، بر نماز مرد به تنهایی برتری دارد؟ پس پاسخ گفت: راست گفتند. پس عرض کردم: دو نفر هم جماعت می باشند؟ فرمود: بلی و نفر دوم در سمت راست امام می ایستد. - کافی ۳: ۳۷۱ -

و نیز از اربعین شهید: محمد بن یوسف به نقل از پدرش گوید: شنیدم که امام باقر علیه السلام می فرمود: جهنی در مکه نزد پیامبر آمد، پس گفت: یا رسول الله، من در بادیه هستم و همسر و فرزندان و غلامانم با من هستند؛ پس اذان و اقامه می گویم و بر آنان پیشنهاد می شوم، آیا ما جماعت هستیم؟ پس پاسخ گفت: بلی. پس گفت: یا رسول الله، غلامان در پی آب جمع شده باران می روند، پس من و همسر و فرزندانم می مانیم و من اذان و اقامه می گویم و بر آنان پیشنهاد می شوم، آیا ما جماعت هستیم؟ پس فرمود: بلی. پس گفت: یا رسول الله، فرزندان در پی چهارپایان متفرق می شوند، پس من و همسر باقی می مانیم؛ پس اذان و اقامه می گویم و بر او پیشنهاد می شوم، آیا ما جماعت هستیم؟ پس فرمود: بلی. پس گفت: یا رسول الله، زن به دنبال کار خویش می رود و من تنها می مانم، پس اذان و اقامه می گویم، آیا من جماعت هستم؟ پس فرمود: بله، مؤمن به تنهایی جماعتی است. - کافی ۳: ۳۷۱ -

و نیز از اربعین شهید: زراره گوید: روزی نزد امام صادق علیه السلام نشسته بودم، پس مردی بر او وارد شد و به او گفت: فدایت گردم! من مردی هستم در همسایگی مسجد قومی، پس زمانی که من به همراه آنان نماز نخوانم به جان من می افتند و می گویند او چنین است و چنان است. پس امام فرمود: البته در پاسخ تو باید گفت: امیرالمؤمنین علیه السلام فرموده است: هر که اذان را بشنود و بدون هیچ علت و دلیلی آنرا اجابت نکند، پس نمازی برایش نیست. نماز را پشت سر آنان و پشت سر هر امامی رها نکن. پس زمانی که خارج شد به او عرض کردم: فدایت گردم، سخن تو به این مرد زمانی که از تو استفتاء کرد، برایم دشوار آمد، پس اگر مؤمن نبودند چه؟ پس امام باقر علیه السلام خندید و سپس فرمود: ای زراره! تو را دیگر نمی بینم مگر همین جا! چه علتی می خواهی بزرگ تر از اینکه بر او اقتدا نمی شود. - کافی ۳: ۳۷۲ -

و نیز از اربعین شهید: امام صادق علیه السلام فرمود: هر که با آنان در صف اول نماز بخواند، بسان کسی می باشد که پشت سر رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ نماز خوانده است. - کافی ۳: ۲۸۰ -

و نیز از اربعین شهید: امام صادق علیه السلام فرمود: هر که در منزل خویش نماز بخواند سپس به مسجدی از مساجد آنان بیاید و به همراه آنان نماز بخواند، با حسنات آنان خارج می شود. - کافی ۳: ۳۸۱ -

**[ترجمه]

«۶۸»

كِتَابُ زَيْدِ النَّزِيسِيِّ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ سَمِعْتُهُ يَقُولُ: مَنْ صَلَّى عَنِ يَمِينِ الْإِمَامِ أَرْبَعِينَ يَوْمًا دَخَلَ الْجَنَّةَ.

و مِنْهُ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا الْحَسَنِ مُحَمَّدَ بْنَ جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ يُحَدِّثُ عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ قَالَ: مَنْ أَسْبَغَ وُضُوءَهُ فِي بَيْتِهِ وَ تَطَيَّبَ ثُمَّ مَشَى مِنْ بَيْتِهِ غَيْرَ مُسْتَعْجِلٍ وَ عَلَيْهِ السَّكِينَةُ وَ الْوَقَارُ إِلَى مُصَلَّاهُ رَغْبَةً فِي جَمَاعَةِ الْمُسْلِمِينَ لَمْ يَرْفَعْ قَدَمًا وَ لَمْ يَضَعْ أُخْرَى إِلَّا كُتِبَتْ لَهُ حَسَنَةٌ وَ مُحِيتْ عَنْهُ سَيِّئَةٌ وَ رُفِعَتْ لَهُ دَرَجَةٌ فَإِذَا دَخَلَ الْمَسْجِدَ وَ قَالَ بِسْمِ اللَّهِ وَ بِاللَّهِ وَ عَلَى مِلَّةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ وَ مِنْ اللَّهِ وَ إِلَى اللَّهِ وَ مَا شَاءَ اللَّهُ وَ لَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ - اللَّهُمَّ افْتَحْ لِي أَبْوَابَ رَحْمَتِكَ وَ مَغْفِرَتِكَ وَ أَعْلِقْ عَنِّي أَبْوَابَ سَخَطِكَ وَ غَضَبِكَ اللَّهُمَّ مِنْكَ الرُّوحَ وَ الْفَرَجَ اللَّهُمَّ إِلَيْكَ غَدَاؤِي وَ رَوَاحِي وَ بِنَايَتِكَ أَنْخْتُ أَبْتَغِي رَحْمَتَكَ وَ رِضْوَانَكَ وَ أَنْجُبْ سَخَطَكَ اللَّهُمَّ وَ أَسْأَلُكَ الرُّوحَ وَ الرَّاحَةَ وَ الْفَرَجَ ثُمَّ قَالَ اللَّهُمَّ إِنِّي أَتَوَجَّهُ إِلَيْكَ بِمُحَمَّدٍ وَ عَلِيٍّ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ فَاجْعَلْنِي مِنْ أَوْجِهٍ مَنْ تَوَجَّهَ إِلَيْكَ بِهِمَا وَ أَقْرَبَ

ص: ۹۸

۱-۱. رواه عن الكافي ج ۳ ص ۳۷۲.

۲-۲. رواه عن الكافي ج ۳ ص ۳۸۰.

۳-۳. رواه عن الكافي ج ۳ ص ۳۸۱.

مَنْ تَقَرَّبَ إِلَيْكَ بِهِمَا وَقَرَّبَنِي بِهِمَا مِنْكَ زُلْفَىٰ وَ لَا تُبَاعِدْنِي عَنْكَ آمِينَ رَبَّ الْعَالَمِينَ ثُمَّ افْتَحِحِ الصَّلَاةَ مَعَ الْإِمَامِ جَمَاعَةً إِلَّا وَجِبَتْ لَهُ مِنَ اللَّهِ الْمَغْفِرَةُ وَالْجَنَّةُ مِنْ قَبْلِ أَنْ يُسَلَّمَ الْإِمَامُ.

وَ مِنْهُ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: انْتَظِرُوا الصَّلَاةَ جَمَاعَةً مِنْ جَمَاعَةٍ إِلَى جَمَاعَةٍ كَفَّارَةٌ كُلُّ ذَنْبٍ.

***[ترجمه] کتاب زید نرسی: از امام صادق علیه السلام روایت است: هر که چهل روز در جانب راست امام نماز بخواند، وارد بهشت می شود.

و نیز از کتاب زید نرسی: گوید: شنیدم که ابوالحسن موسی بن جعفر علیه السلام از پدرش نقل حدیث می نمود که وی فرمود: هر که در خانه اش به کمال وضو سازد و خود را خوشبو کند سپس بدون عجله و با آرامش و وقار از خانه اش به سوی مصلاهی خویش با رغبت و تمایل به جماعت مسلمانان، حرکت کند، گامی بر نمی دارد و بر زمین نمی گذارد مگر اینکه حسنه ای برایش ثبت می شود و سیئه ای از او پاک می شود و درجه او رفعت می یابد. پس زمانی که وارد مسجد می شود و می گوید «به نام خدا و به خدا و بر دین رسول الله صلی الله علیه و آله و از خدا به سوی خدا و آنچه که خدا بخواهد، و هیچ قدرتی نیست مگر با خدا، پروردگارا! درهای رحمت و مغفرت را بر من بگشای و درهای خشم و غضب را بر من ببند، پروردگارا! آسودگی و گشایش و فرج از توست، پروردگارا صبح و شامم به سوی توست، بر در تو ایستاده ام، طالب رحمت و رضوان تو هستم و از خشم تو دوری می گزینم، پروردگارا! از تو آسودگی و آسایش و گشایش مسألت دارم» سپس بگوید: «پروردگارا من با محمد، امیر مؤمنان علی به تو روی می آورم، پس مرا از آبرومندترین کسانی که به وسیله آن دو به تو روی آورده اند و از مقرب ترین کسانی که به وسیله آن دو به تو تقرب جسته اند قرار بده. و به وسیله آن دو مرا بسیار به خود نزدیک کن و مرا از خود دور نساز، آمین رب العالمین» سپس نماز را به همراه امام به صورت جماعت افتتاح نماید، نیست مگر اینکه قبل از اینکه امام سلام دهد، مغفرت و بهشت از جانب خداوند بر او واجب می شود.

و نیز از کتاب زید نرسی: امام موسی بن جعفر السلام فرمود: انتظار نماز جماعت از جماعتی به جماعت دیگر، کفاره هر گناهی است.

***[ترجمه]

«۶۹»

ثَوَابُ الْأَعْمَالِ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ سَعْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ أَبِي الْخَطَّابِ عَنْ وَهَيْبِ بْنِ حَفْصِ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آله: يَا أَيُّهَا النَّاسُ أَقِيمُوا صِيُوفَكُمْ وَ امْسَحُوا بِمَنَاكِبِكُمْ لِنَلَّا يَكُونَ فِيكُمْ خَلَلٌ وَ لَا تُخَالِفُوا فَيُخَالِفَ اللَّهُ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ أَلَا وَ إِنِّي أَرَاكُمْ مِنْ خَلْفِي (۱).

المحاسن، عن محمد بن علی عن وهيب: مثله (۲)

***[ترجمه] ثواب الأعمال: رسول الله صلی الله علیه و آله فرمود: ای مردم! صفوف خود را راست کنید و شانه های یکدیگر را

لمس کنید تا در میان شما شکاف و فاصله‌ای نباشد و مخالفت نکنید که خداوند میان قلوبتان مخالفت ایجاد می‌کند، به راستی من شما را از پشت سر خویش می‌بینم. - . ثواب الأعمال : ۲۰۷ -

محاسن: از محمد بن علی، از وهیب نظیر آن روایت شده است. - . محاسن : ۸۰ -

***[ترجمه]

بیان

و امسحوا بمناکبکم ای اجعلوها ملاصقه یمسح بعضها بعضا.

***[ترجمه]«وامسحوا بمناکبکم» یعنی آنها را به هم پیوسته قرار دهید، درحالی که یکی از آنها دیگری را لمس می‌کند.

***[ترجمه]

«۷۰»

إِكْمَالُ الدِّينِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ الْوَلِيدِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرِ الْحَمِيرِيِّ عَنْ هَارُونَ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ اللَّيْثِيِّ عَنِ الصَّادِقِ عَنْ آبَائِهِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ قَالَ: إِنَّ أُمَّتَكُمْ قَادَتُكُمْ إِلَى اللَّهِ فَانظُرُوا بِمَنْ تَقْتَدُونَ فِي دِينِكُمْ وَصَلَاتِكُمْ (۳).

***[ترجمه]«اکمال الدین: نبی صلی الله علیه و آله فرمود: براستی امامان شما رهبران شما به سوی خدا هستند، پس بنگرید در دین و نمازتان به وسیله چه کسی رهبری می‌شوید. - . اکمال الدین ۱ : ۲۲۱ -

***[ترجمه]

«۷۱»

الْبَصَائِرُ، لِلصَّفَّارِ عَنْ أَيُّوبَ بْنِ نُوحٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُغْبِرَةِ عَنِ الْعَلَاءِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ الرَّجُلُ يَكُونُ فِي الْمَسْجِدِ فَتَكُونُ الصُّفُوفُ مُخْتَلِفَةً فِيهَا النَّاسُ فَأَمِيلُ إِلَيْهِ مَشِيًّا حَتَّى نَقِيمَهُ قَالَ نَعَمْ لَا بَأْسَ بِهِ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ قَالَ أَيْهَا النَّاسُ إِنِّي أَرَاكُمْ مِنْ خَلْفِي كَمَا أَرَاكُمْ مِنْ بَيْنِ يَدَيَّ لَتَقِيمَنَّ صُفُوفَكُمْ أَوْ لِيَخَالِفَنَّ اللَّهُ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ (۴).

ص: ۹۹

۱- ۱. ثواب الأعمال: ۲۰۷.

۲- ۲. المحاسن: ۸۰.

۳- ۳. اکمال الدین ج ۱ ص ۲۲۱، ط مکتبه الصدوق.

الخرائج، عن محمد بن مسلم: مثله (۱).

***[ترجمه]البصائر: محمد بن مسلم گوید: به امام باقر علیه السلام عرض کردم: مردی در مسجد است و مردم در صفوفشان دارای اختلاف و تفاوت هستند پس به سوی او بروم تا آنرا صاف کنم؟ فرمود: بله، ایرادی ندارد. رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آله فرمود: ای مردم! برآستی شما را از پشت سر خویش می بینم، چنانکه شما را از مقابل خویش می بینم. باید صفوف خود را راست کنید، یا اینکه خداوند میان قلوب شما اختلاف ایجاد می کند. - بصائر الدرجات : ۴۱۹ -

الخرائج: از محمد بن مسلم نظیر آن روایت شده است.

***[ترجمه]

«۷۲»

الْبَصَائِرُ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِسْمَاعِيلَ عَنْ صَيْفُوَانَ بْنِ يَحْيَى عَنْ عَمَاءٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: قُلْتُ لَهُ إِنَّا نَصَلِّي فِي مَسْجِدٍ لَنَا فَرُبَّمَا كَانَ الصَّفُّ أَمَامَنَا وَ فِيهِ انْقِطَاعٌ فَأُمِّشِي إِلَيْهِ بِجَانِبِي حَتَّى أَقِيمَهُ قَالَ نَعَمْ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آله قَالَ أَرَأَيْكُمْ مَنْ خَلْفِي كَمَا أَرَأَيْكُمْ مِنْ بَيْنِ يَدَيَّ لَتَقِيمَنَّ صُفُوفَكُمْ أَوْ لِيُخَالِفَنَّ اللَّهُ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ (۲).

وَ مِنْهُ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ عَنْ حَمَّادِ بْنِ عُثْمَانَ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ الْحَلَبِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آله قَالَ أَقِيمُوا صُفُوفَكُمْ فَإِنِّي أَرَأَيْكُمْ مَنْ خَلْفِي كَمَا أَرَأَيْكُمْ مِنْ بَيْنِ يَدَيَّ وَ لَا تَخْتَلِفُوا فَيُخَالِفَ اللَّهُ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ (۳).

فقه الرضا، عنه: مثله (۴).

***[ترجمه]البصائر: محمد بن مسلم از امام باقر علیه السلام روایت کرد: به او عرض کردم: ما در مسجدی که برای ماست نماز می خوانیم، پس چه بسا در صفی که در مقابل ماست انقطاع و شکافی وجود دارد، پس در همان سمت خود به سوی آن می ... روم تا آنرا درست کنم؟ فرمود: بله. رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آله فرمود: شما را از پشت سر خویش می بینم چنانکه از مقابل خویش می بینم. باید صفوف خود را راست کنید یا اینکه خداوند میان قلوب شما اختلاف ایجاد می کند. - بصائر الدرجات : ۴۲۰ -

و نیز از البصائر: امام صادق علیه السلام فرمود: رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آله فرمود: صفوف خود را راست نمایید که من شما را از پشت سر خویش می بینم، چنانکه شما را از مقابل خود می بینم؛ و مختلف نباشید که خداوند میان قلوبتان اختلاف ایجاد می کند. - بصائر الدرجات : ۴۲۰ -

فقه الرضا: از امام علیه السلام نظیر آن آمده است. - فقه الرضا: ۱۴ -

***[ترجمه]

البصائر، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ عُبَيْسِ بْنِ هِشَامٍ عَنْ أَبِي إِسْمَاعِيلَ كَاتِبِ شُرَيْحٍ عَنْ أَبِي عَتَّابٍ زِيَادٍ مَوْلَى آلِ دَعْشٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: أَقِيمُوا صُفُوفَكُمْ إِذَا رَأَيْتُمْ خَلًّا وَلَا عَلَيْكُمْ أَنْ تَأْخُذَ وَرَاءَكُمْ إِذَا وَجَدْتُمْ ضَيْقًا فِي الصُّفُوفِ فَتَيْمُّ الصَّفِّ الَّذِي خَلْفَكَ أَوْ تَمْشِيَ مُنْحَرِفًا فَتَيْمُّ الصَّفِّ الَّذِي قُدَّامَكَ فَهُوَ خَيْرٌ ثُمَّ قَالَ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ قَالَ أَقِيمُوا صُفُوفَكُمْ فَإِنِّي أَنْظُرُ إِلَيْكُمْ مِنْ خَلْفِي لَتَقِيمَنَّ صُفُوفَكُمْ أَوْ لِيَخَالَفَنَّ اللَّهُ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ (۵).

***[ترجمه]البصائر: امام صادق علیه السلام فرمود: صفوف خود را زمانی که خللی مشاهده کردید درست نمائید، و چیزی بر تو نیست، زمانی که فشاری در صفوف یافتی، به عقب می‌روی، پس صفی را که پشت سر توست کامل می‌سازی، یا اینکه با انحراف گام برمی‌داری، پس صفی را که پیش رویت است کامل می‌سازی که آن بهتر است.

سپس ادامه داد: رسول الله صلی الله علیه و آله فرمود: صفوف خود را درست کنید که من از پشت سر خویش به شما می‌نگرم، باید صفوف خود را راست کنید، یا اینکه خداوند میان قلوبتان اختلاف ایجاد می‌کند. - بصائر الدرجات : ۴۲۰ -

***[ترجمه]

بیان

قال فی النهایه فیه سوا صفوفکم و لا تختلفوا فتختلف قلوبکم ای إذا تقدم بعضهم على بعض في الصفوف تأثرت قلوبهم و نشأ بينهم الخلف و منه الحديث الآخر لتسون صفوفکم أو ليخالفن الله بين وجوهكم يريد أن كلا منهم يصرف وجهه عن الآخر يوقع بينهم التباغض فإن إقبال الوجه على الوجه من أثر المحبه و الألفه

ص: ۱۰۰

۱-۱. الخرائج لم نجده.

۲-۲. بصائر الدرجات: ۴۲۰.

۳-۳. بصائر الدرجات: ۴۲۰.

۴-۴. فقه الرضا: ۱۴.

۵-۵. بصائر الدرجات ص ۴۲۰.

و قيل أراد بها تحويلها إلى الأدبار و قيل تغير صورها إلى صور أخرى.

***[ترجمه] علامه در نهايه گوید: «در آن صفوف خود را صاف کنید و مختلف نشوید که قلوبتان دچار اختلاف می شود.» یعنی زمانی که برخی از آنان در صفوف از برخی دیگر مقدم شوند قلوب آنان متأثر می شود و اختلاف میان آنان سر بر می آورد. و در این باب حدیث دیگری است: «باید صفوف خود را صاف نمایید یا اینکه خداوند میان وجوه شما اختلاف ایجاد می کند»، و مقصود این است که هر یک از آنان روی از دیگری برمی گرداند و کینه توزی متقابل میان آنان حاصل می شود و روی آوردن چهره به چهره به دیگری، از اثرات محبت و الفت است. و گفته شده: تغییر آن به پشت کردن را قصد کرده است. و گفته شده: مقصود، تغییر یافتن صورت های آنها به صورت هایی دیگر است.

***[ترجمه]

«۷۴»

الْمَحَاسِنُ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مَهْرَانَ عَنِ الْقَاسِمِ الزِّيَّاتِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَبِيبِ بْنِ جُنْدَبٍ قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِنِّي أَصَيْلِي الْمَغْرَبَ مَعَ هَؤُلَاءِ وَأُعِيدُهَا فَأَخَافُ أَنْ يَتَفَقَّدُونِي قَالَ إِذَا صَيَلَيْتَ الثَّلَاثَةَ فَمَكَّنْ فِي الْأَرْضِ أَلَيْتِيكَ ثُمَّ انْهَضْ وَ تَشَهَّدْ وَ أَنْتَ قَائِمٌ ثُمَّ ارْكَعْ وَ اسْجُدْ فَإِنَّهُمْ يَحْسِبُونَ أَنَّهَا نَافِلَةٌ (۱).

***[ترجمه] محاسن: عبدالله بن حبيب بن جندب گوید: به امام صادق علیه السلام عرض کردم: من نماز مغرب را با اینان می خوانم و آن را اعاده می کنم، پس بیم آن دارم که در باره من کنجکاو شوند. فرمود: زمانی که رکعت سوم را خواندی، باسنت را روی زمین قرار بده، سپس برخیز و درحالی که ایستاده هستی، تشهد بخوان؛ سپس رکوع و سجده کن؛ پس آنان گمان می کنند که آن نافله است. - . محاسن : ۳۲۵ -

***[ترجمه]

بیان

قال فی المنتهی قال ابن بابویه و إن لم يتمكن من التشهد جالسا قام مع الإمام و تشهد قائما و قال فی المختلف لو كان الإمام ممن لا يقتدى به و قد سبقه المأموم لم يجز له قطع الفريضة بل يدخل معه في صلاته و يتم هو في نفسه فإذا فرغ سلم و تابعه فعلا فإن وافق حال تشهده حال قيام الإمام فليقتصر في تشهده على الشهادتين و الصلاة على النبي صلى الله عليه و آله إيماء و يقوم مع الإمام و قال علي بن بابويه فإذا صليت أربع ركعات و قام الإمام إلى رابعته فقم معه و تشهد من قيام و سلم من قيام.

و الأقرب عندي التفصيل فإن تمكن المأموم من تخفيف الشهادتين جالسا و جب و إلا جاز له القيام قبله للتقيه و فعل ما قاله علي بن بابويه.

و قال فی الذکری لو اضطر إلى القيام قبل تشهده قام و تشهد قائما انتهى و لا يخفى قوته لعمومات التقيه و خصوص الروايه.

***[ترجمه] علامه در المنتهی گوید: ابن بابویه گوید: و اگر قادر نبود نشسته تشهد بخواند، همراه امام قیام کند و ایستاده تشهد بخواند. و در مختلف گوید: اگر امام از کسانی باشد که به آنان اقتدا نمی‌شود و مأموم بر او پیشی گرفته باشد، قطع فریضه برایش جایز نیست. بلکه همراه او در نمازش وارد شود و او برای خودش تمام کند، پس زمانی که فارغ شد سلام دهد و در عمل از او تبعیت نماید؛ پس اگر حالت تشهد او با حالت قیام امام همراه شد، باید در تشهد، به شهادتین و صلوات بر نبی صلی الله علیه و آله به صورت اشاره اکتفا نماید، و با امام قیام کند. و ابن بابویه گوید: پس زمانی که چهار رکعت را خواندی، درحالی که امام برای رکعت چهارم قیام نمود، پس همراه او قیام کن و در قیام تشهد را بخوان و در قیام سلام کن.

و در نظر من، تفصیل بهتر است. پس اگر مأموم توانست در حالت نشسته شهادتین را کوتاه نماید، واجب است، و در غیر این صورت، برای او جایز است به جهت تقیه، قبل از او قیام کند و آنچه که علی بن بابویه گوید را انجام بدهد.

و شهید در ذکری گوید: اگر قبل از تشهد مجبور به قیام شد، قیام کند و در حالت قائم تشهد بخواند، پایان سخن. و به دلیل عمومیت تقیه و خصوصیت روایت، قوت آن پوشیده نیست.

***[ترجمه]

«۷۵»

الْمَحَاسِنُ عَنْ أَيُّوبَ بْنِ نُوحٍ وَ سَمِعْتُهُ مِنْهُ عَنِ الْعَبَّاسِ بْنِ عَامِرٍ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ الْمُخْتَارِ قَالَ: سُئِلَ عَنْ رَجُلٍ فَانْتَهَى رُكْعُهُ مِنَ الْمَغْرِبِ مَعَ الْإِمَامِ وَ إِذْ رَأَى الْإِثْنَيْنِ فَهِيَ الْأُولَى لَهُ وَ الثَّانِيَةُ لِلْقَوْمِ أَيْ شَهِدُوا فِيهَا قَالَ نَعَمْ قُلْتُ فِي الثَّانِيَةِ أَيْضًا قَالَ نَعَمْ قُلْتُ فِي الثَّلَاثَةِ قَالَ نَعَمْ هُنَّ بَرَكَاتٌ (۲).

وَ مِنْهُ عَنْ أَبِيهِ عَنْ صَيْفَوَانَ وَ ابْنِ أَبِي نَجْرَانَ عَنِ ابْنِ بُكَيْرٍ عَنْ زُرَّارَةَ قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ إِمَامٍ أَكُونُ مَعَهُ فَأَفْرُغُ مِنَ الْقِرَاءَةِ قَبْلَ أَنْ يَفْرُغَ

ص: ۱۰۱

۱-۱. المحاسن: ۳۲۵.

۲-۲. المحاسن ص ۳۲۶.

قَالَ أَمْسِكْ آيَةَ وَ مَجِدِ اللَّهَ وَ أَثْنِ عَلَيْهِ فَإِذَا فَرَغَ فَاقْرَأْهَا ثُمَّ ارْكَعْ (۱).

وَ مِنْهُ عَنْ أَبِيهِ عَنْ صِفْوَانَ الْجَمَّالِ قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِنَّ عِنْدَنَا مُصَيَّبٌ لَمَّا نُصِيَّبِي فِيهِ وَ أَهْلُهُ نُصَابٌ وَ إِمَامُهُمْ مُخَالِفٌ أَفَأَتَمُّ بِهِ فَقَالَ لَمَّا قُلْتُ إِنَّ قَرَأَ أَقْرَأَ خَلْفَهُ قَالَ نَعَمْ قُلْتُ فَإِنْ نَفَدَتِ السُّورَةُ قَبْلَ أَنْ يَفْرُغَ قَالَ سَبِّحْ وَ كَبِّرْ إِنَّمَا هُوَ بِمَنْزِلَةِ الْقُنُوتِ وَ كَبِّرْ وَ هَلِّ (۲).

**[ترجمه] محاسن: عباس بن عامر از حسین بن مختار روایت کرد: درباره مردی سؤال شد که یک رکعت از نماز مغرب به همراه امام را از دست داد و به رکعت دوم رسید؛ پس آن رکعت برای او رکعت نخست و برای قوم رکعت دوم است، آیا در آن تشهد بخواند؟ فرمود: بله. عرض کردم: و در رکعت دوم نیز؟ فرمود: بله. عرض کردم: پس در سوم؟ فرمود: بله، آنها برکات هستند. - محاسن : ۳۲۶ -

و نیز از محاسن: زراره گوید: از امام صادق علیه السلام درباره امامی سؤال کردم که با او جماعت می خوانم و قبل از اینکه او فارغ شود، از قرائت فارغ می شوم. فرمود: آیه ای را نگاه دار و خدا را تمجید بگو و او را مدح و ثنا کن، پس زمانی که او فارغ شد، پس آنرا بخوان و سپس رکوع کن. - محاسن : ۳۲۶ -

و نیز از محاسن: صفوان جمال گوید: به امام صادق علیه السلام عرض کردم: ما مصلاهی داریم که در آن نماز نمی خوانیم زیرا اهل آن ناصبی هستند و امام آنان از مخالفین است، پس آیا به او اقتدا کنم؟ پس پاسخ فرمود: خیر. عرض کردم: اگر قرائت کرد پشت سر او قرائت کنم؟ فرمود: بله. عرض کردم: پس اگر قبل از اینکه او فارغ شود سوره به پایان برسد؟ فرمود: تسبیح بگوی که آن به منزله قنوت است و تکبیر بگو و لا إله إلا الله بگو. - محاسن : ۳۲۶ -

**[ترجمه]

بیان

المشهور أنه مخیر بین أن یرقی آیه فیقرؤها عند فراغ الإمام أو یرقی السوره و یرقی جمعا بین الروایتین قال فی المنتهی لو فرغ المأموم من القراءه قبل الإمام استحب له أن یرقی السوره و یرقی الإمام و یرقی معه و یرقی السوره و یرقی الإمام و یرقی معه. الإمام قرأها و رکع معه.

و قال فی الذکری لو قرأ ففرغ قبله استحب أن یرقی آیه لیرأها عند فراغ الإمام لیرکع عن قراءه ثم ذکر روایه زرارہ (۳)

و قال فیہ دلیل علی استحباب التسبیح و التحمید فی الأثناء و علی جواز القراءه خلف الإمام ثم قال و کذا یرقی السوره و یرقی الإمام و یرقی معه و یرقی السوره و یرقی الإمام و یرقی معه. الإمام قرأها و رکع معه.

**[ترجمه] مشهور میان اصحاب این است که برای جمع بستن میان دو روایت، او مخیر است در اینکه آیه ای باقی بگذارد و آن را به هنگام فراغت امام قرائت کند و یا اینکه سوره را تمام کند تا زمان فراغت او تسبیح بگوید، مخیر است. شیخ در

المنتهی گوید: اگر مأوم قبل از امام از قرائت فارغ شود، برای او مستحب است که تا زمان فراغت امام تسبیح بگوید و به همراه او رکوع نماید. و همچنین برای او مستحب است که آیه‌ای را باقی بگذارد، پس زمانی که امام رکوع کرد آن را قرائت نماید و همراه او رکوع کند.

و شهید در ذکری گوید: اگر قرائت کرد و قبل از او فارغ شد، مستحب است که آیه‌ای را باقی بگذارد تا آن را به هنگام فراغت امام قرائت نماید و پس از قرائت رکوع نماید. سپس روایت زراره - تهذیب ۱: ۲۵۷ -

را ذکر کرده و گوید: و در آن دلیلی است بر استحباب تسبیح و تحمید در بین قرائت، و بر جواز قرائت پشت سر امام. سپس گوید: و همچنین باقی گذاردن یک آیه، در صورتی که پشت سر کسی که به او اقتدا نمی‌شود قرائت کند، مستحب است.

***[ترجمه]

«۷۶»

الْمَحَاسِنُ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ فَضَالٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ سَعِيدٍ عَنْ مُصَدِّقِ بْنِ صَدَقَةَ عَنْ عَمَّارِ السَّابَاطِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: عَنْ رَجُلٍ جَاءَ مُبَادِرًا وَ الْإِمَامُ رَاكِعٌ فَكَرَعَ قَالَ أَجْزَأْتَهُ تَكْبِيرَهُ لِدُخُولِهِ فِي الصَّلَاةِ وَ لِلرُّكُوعِ (۴).

وَ مِنْهُ عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ يَزِيدَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ أَبِي الْعَلَاءِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الْمَجْذُومِ وَ الْأَبْرَصِ مِمَّا أَيُّهُمُ الْمُسْلِمِينَ قَالَ نَعَمْ وَ هَلْ يُتَّبَلَى بِهِذَا إِلَّا الْمُؤْمِنُ نَعَمْ وَ هَلْ كُتِبَ الْبَلَاءُ إِلَّا عَلَى الْمُؤْمِنِينَ (۵).

***[ترجمه] محاسن: از عمار ساباطی از امام صادق علیه السلام: درباره مردی سؤال کردم که شتابان آمد در حالی که امام در حال رکوع بود، پس رکوع کرد. فرمود: یک تکبیر برای ورود در نماز و رکوع، برای او کفایت می‌کند. - محاسن: ۳۲۶ -

و نیز از محاسن: حسین بن ابوالعلاء از امام صادق علیه السلام روایت کرد: از او درباره جذامی و پستی‌دار از میان ما سؤال کردم که آیا بر مسلمانان امام می‌شود؟ فرمود: بله. و اینکه آیا مؤمن نیز به آن مبتلا می‌شود؟ فرمود: بله. و آیا بلاه جز بر مؤمنین نوشته می‌شود. - محاسن: ۳۲۶ -

***[ترجمه]

بیان

لعله سقط من الكلام شیء.

وَ فِي التَّهْذِيبِ (۶)

بِسْنَدٍ آخَرَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ

١-١. المحاسن: ٣٢٦.

٢-٢. المحاسن: ٣٢٦.

٣-٣. وقد رواه الشيخ فى التهذيب ج ١ ص ٢٥٧.

٤-٤. المحاسن: ٣٢٦.

٥-٥. المحاسن: ٣٢٦.

٦-٦. التهذيب ج ١ ص ٢٥٣.

بْنِ يَزِيدٍ قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الْمَجْدُومِ وَالْأَبْرَصِ يُؤْمَانِ الْمُسْلِمِينَ قَالَ نَعَمْ قُلْتُ هَلْ يَتَّبِلِي اللَّهُ بِهِمَا الْمُؤْمِنَ قَالَ نَعَمْ وَهَلْ كُتِبَ الْبَلَاءُ إِلَّا عَلَى الْمُؤْمِنِ.

و يدل علی جواز إمامه الأجدم و الأبرص و اختلف الأصحاب فيهما فقال الشيخ في النهاية و الخلاف بالمنع منه مطلقا و قال المرتضى و ابن حمزه بالكراهه و الشيخ في المبسوط و ابن البراج و ابن زهره بالمنع إلا لمثلهما و قال ابن إدريس يكره إمامتهما فيما عدا الجمعة و العيدين أما فيهما فلا يجوز و المسأله لا تخلو من إشكال و إن كان الجواز مع الكراهه قويا.

**[ترجمه] شاید چیزی از کلام افتاده باشد. و در تهذیب با سندی دیگر از عبدالله بن یزید گوید: از امام صادق علیه السلام درباره جذامی و پیسی دار سؤال کردم که بر مسلمانان امام می شود؟ فرمود: بله. عرض کردم: آیا خداوند مؤمنان را، به آن دو مبتلا می کند؟ فرمود: بله، و (پرسیدم) آیا بلاء جز بر مؤمنان نوشته می شود. و (این روایت) بر جواز امامت جذامی و پیسی دار دلالت دارد و اصحاب درباره آن دو، دچار اختلاف هستند؛ پس شیخ در نهاییه و خلاف بر منع مطلق از آن رأی داده اند. و مرتضی و ابن حمزه بر کراهت نظر داده اند. و شیخ در مسبوط و ابن بزاج و ابن زهره بر منع از آن جز بر امثال خودشان رأی داده اند. و ابن ادريس گوید: امامت آن دو در غير از جمعه و عیدین مکروه است و در آن دو جایز نیست، و این مسأله خالی از اشکال نیست. هر چند که جواز به همراه کراهت قوی است.

**[ترجمه]

﴿۷۷﴾

الْمَحَاسِنُ، عَنْ أَبِيهِ عَنِ الْعَبَّاسِ بْنِ مَعْرُوفٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ مَهْزِيَّارٍ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ وَرَوَاهُ أَبِي عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحَدِهِمَا عَلَيْهِ السَّلَامُ: فِي مُسَافِرٍ أَدْرَكَ الْإِمَامَ وَدَخَلَ مَعَهُ فِي صَلَاةِ الظُّهْرِ قَالَ فَلْيَجْعَلِ الْأُولَيَيْنِ الظُّهْرَ وَالْأَخِيرَتَيْنِ السُّبْحَةَ وَإِنْ كَانَتْ صَلَاةُ الْعَصْرِ جَعَلَ الْأُولَيَيْنِ سُبْحَةً وَالْأَخِيرَتَيْنِ الْعَصْرَ (۱).

**[ترجمه] محاسن: از امام باقر یا صادق علیهما السلام درباره مسافری که به امام رسید و به همراه او در نماز ظهر داخل شد پرسیده شد. فرمود: پس باید دو رکعت اول را ظهر و دو رکعت آخر را سبحة (نافله) قرار دهد، و اگر نماز عصر بود، دو رکعت اول را سبحة و دو رکعت آخر را عصر قرار دهد. - محاسن: ۳۲۶ -

**[ترجمه]

بیان

السبحة النافله و يدل علی جواز اقتداء المسافر بالمقیم و جعل الأخيرتين في العصر فريضه لكراهه النافله بعد العصر كما ذكره الشيخ و قد ورد جواز اقتداء الصلاتين بواحدة منهما.

**[ترجمه] «سبحة» نافله است و بر جواز اقتداء کردن مسافر بر مقیم و قرار دادن دو رکعت آخر در عصر به عنوان فريضه، به

جهت کراهت نافله بعد از عصر چنانکه شیخ ذکر کرده است، دلالت دارد، و جواز اقتدا کردن دو نماز به یکی از آن دو، وارد شده است.

**[ترجمه]

«۷۸»

فَقَهُ الرِّضَا، قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: فَإِنْ أَنْتَ تَوُومُ النَّاسَ فَلَا تُطَوِّلْ فِي صَلَاتِكَ وَخَفِّفْ فَإِذَا كُنْتَ وَحَدَكَ فَثَقِّلْ مَا شِئْتَ فَإِنَّهَا عِبَادَةٌ (۲)

وَقَالَ قَالَ الْعَالِمُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَا يَتَّبِعِي لِلْإِمَامِ أَنْ يَنْفَتِلَ مِنْ صَلَاتِهِ إِذَا سَلَّمَ حَتَّى يُتِمَّ مِنْ خَلْفِهِ الصَّلَاةَ (۳)

وَسُئِلَ عَنْ رَجُلٍ أُمَّ قَوْمًا وَهُوَ عَلَى غَيْرِ وُضُوءٍ قَالَ لَيْسَ عَلَيْهِمْ إِعَادَةٌ وَعَلَيْهِ هُوَ أَنْ يُعِيدَ- (۴)

ص: ۱۰۳

۱- ۱. المحاسن: ۳۲۶.

۲- ۲. فقه الرضا: ۹ س ۱۶.

۳- ۳. فقه الرضا: ص ۱۰ ذیل الصفحه.

۴- ۴. فقه الرضا: ص ۱۰ ذیل الصفحه.

وَرُويَ إِنْ فَاتَكَ شَيْءٌ مِنَ الصَّلَاةِ مَعَ الْإِمَامِ فَاجْعَلْ أَوَّلَ صَلَاتِكَ مَا اسْتَقْبَلَتْ مِنْهَا وَ لَا تَجْعَلْ أَوَّلَ صَلَاتِكَ آخِرَهَا وَإِذَا فَاتَكَ مَعَ الْإِمَامِ الرَّكْعَةُ الْأُولَى الَّتِي فِيهَا الْقِرَاءَةُ فَانْصَبْ لِلْإِمَامِ فِي الثَّانِيَةِ الَّتِي أَدْرَكَتْ ثُمَّ اقْرَأْ أَنْتَ فِي الثَّلَاثَةِ لِلْإِمَامِ وَ هِيَ لَكَ ثِنْتَانِ وَإِنْ صَلَّيْتَ فَنَسِيْتَ أَنْ تَقْرَأَ فِيهِمَا شَيْئاً مِنَ الْقُرْآنِ أَجْزَأَكَ ذَلِكَ إِذَا حَفِظْتَ الرُّكُوعَ وَ السُّجُودَ (١) وَ قَالَ إِذَا أَدْرَكَتْ الْإِمَامَ وَ قَدْ رَكَعَ وَ كَبَّرْتَ قَبْلَ أَنْ يَزِفَعَ الْإِمَامُ رَأْسَهُ فَقَدْ أَدْرَكَتْ الرَّكْعَةَ فَإِنْ رَفَعَ الْإِمَامُ رَأْسَهُ قَبْلَ أَنْ تَرَكَعَ فَقَدْ فَاتَتْكَ الرَّكْعَةُ فَإِنْ وَجَدْتَ وَ قَدْ صَلَّى رَكَعَةً فَقُمْ مَعَهُ فِي الرَّكْعَةِ الثَّانِيَةِ فَإِذَا قَعِدَ فَاقْعِدْ مَعَهُ وَ إِذَا رَكَعَ الثَّلَاثَةَ وَ هِيَ لَكَ الثَّانِيَةُ فَاقْعِدْ قَلِيلاً ثُمَّ قُمْ قَبْلَ أَنْ يَزِفَعَ فَإِذَا قَعِدَ فِي الرَّابِعَةِ فَاقْعِدْ مَعَهُ فَإِذَا سَلَّمَ الْإِمَامُ فَقُمْ فَصَلِّ الرَّابِعَةَ (٢)

وَ قَالَ أَتَمُّوا الصُّفُوفَ إِذَا رَأَيْتُمْ خَللاً فِيهَا وَ لَا يَضُرُّكَ أَنْ تَتَأَخَّرَ وَرَاءَكَ إِذَا وَجَدْتَ ضَيْقاً فِي الصَّفِّ فَتَتِمَّ الصَّفُّ الَّذِي خَلَّفَكَ وَ تَمْشِي مُنْحَرِفاً (٣)

وَ قَالَ يُؤْمُ الرَّجُلَانِ أَحَدُهُمَا صَاحِبُهُ يَكُونُ عَنْ يَمِينِهِ فَإِذَا

كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ قَامُوا خَلْفَهُ (٤) وَ سُئِلَ عَنِ الْقَوْمِ يَكُونُونَ جَمِيعاً أَيُّهُمْ أَحَقُّ أَنْ يُؤْمَهُمْ قَالَ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ قَالَ صَاحِبُ الْفِرَاشِ أَحَقُّ بِفِرَاشِهِ وَ صَاحِبُ الْمَسْجِدِ أَحَقُّ بِمَسْجِدِهِ وَ قَالَ أَكْثَرُهُمْ قُرْآنًا وَ قَالَ أَقْدَمُهُمْ هِجْرَةً فَإِنْ اسْتَوَوْا فَأَقْرَبُهُمْ فَإِنْ اسْتَوَوْا فَأَقْفَهُمْ فَإِنْ اسْتَوَوْا فَأَكْبَرُهُمْ سِنًا (٥) وَ قَالَ إِذَا صَلَّيْتَ خَلْفَ الْإِمَامِ يُقْتَدَى بِهِ فَلَا تَقْرَأْ خَلْفَهُ سَمِعْتَ قِرَاءَتَهُ أَمْ لَمْ تَسْمَعْ إِلَّا أَنْ تَكُونَ صَلَاةً يُجَهَّرُ فِيهَا فَلَمْ تَسْمَعْ فَاقْرَأْ وَ إِذَا كَانَ لَا يُقْتَدَى بِهِ فَاقْرَأْ خَلْفَهُ سَمِعْتَ أَمْ لَمْ تَسْمَعْ (٦)

ص: ١٠٤

١-١. فقه الرضا ص ١٠ ذيل الصفحة.

٢-٢. فقه الرضا ص ١٠ ذيل الصفحة.

٣-٣. فقه الرضا ص ١١ صدر الصفحة.

٤-٤. فقه الرضا ص ١١ صدر الصفحة.

٥-٥. فقه الرضا ص ١١ صدر الصفحة.

٦-٦. فقه الرضا ص ١١ صدر الصفحة.

وَقَالَ جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ صَاحِبُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَيِّلٍ عَنْ هَؤُلَاءِ إِذَا أَخْرُوا الصَّلَاةَ فَقَالَ إِنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ لَمْ يَكُنْ يَشْغَلُهُ عَنِ الصَّلَاةِ الْحَدِيثُ وَ لَا الطَّعَامُ فَإِذَا تَرَكَوا بِذَلِكَ الْوَقْتَ فَصَلُّوا وَ لَا تَنْتَظِرُوهُمْ وَ إِذَا صَلَّيْتَ صَلَاتِكَ وَ أَنْتَ فِي مَسْجِدٍ وَ أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَإِنْ شِئْتَ فَصَلِّ وَ إِنْ شِئْتَ فَخَرُجْ ثُمَّ قَالَ لَا تَخْرُجْ بَعْدَ مَا أُقِيمَتِ صَلَّ مَعَهُمْ تَطَوُّعًا وَ اجْعَلْهَا تَسْبِيحًا (١) وَ قَالَ لَا أَرَى بِالصُّفُوفِ بَيْنَ الْأَسَاطِينِ بَأْسًا (٢)

وَ قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ اعْلَمْ أَنَّ صِلْمَاءَ بِالْجَمَاعَةِ أَفْضَلُ بِأَرْبَعٍ وَ عِشْرِينَ صِلْمَاءَ مِنْ صِلْمَاءٍ فِي غَيْرِ الْجَمَاعَةِ وَ إِنَّ أَوْلَى النَّاسِ بِالتَّكْدِيمِ فِي الْجَمَاعَةِ أَقْرَبُهُمْ لِلْقُرْآنِ وَ إِنْ كَانُوا فِي الْقُرْآنِ سَوَاءً فَأَفْقَهُهُمْ وَ إِنْ كَانُوا فِي الْفِقْهِ سَوَاءً فَأَقْدَمَهُمْ هِجْرَةً فَإِنْ كَانَ فِي الْهَجْرَةِ سَوَاءً فَأَسَنَّهُمْ فَإِنْ كَانُوا فِي السِّنِّ سَوَاءً فَأَصْبَحُهُمْ وَجْهًا (٣)

وَ صَاحِبُ الْمَسْجِدِ أَوْلَى بِمَسْجِدِهِ وَ لِيَكُنْ مَنْ يَلِي الْإِمَامَ مِنْكُمْ أَوْلُو الْأَخْلَامِ وَ التَّقَى فَإِنْ نَسِيَ الْإِمَامُ أَوْ تَعَايَا فَقَوْمُهُ (٤) وَ أَفْضَلُ الصُّفُوفِ أَوْلَاهَا وَ أَفْضَلُ أَوْلَاهَا مَا قَرَّبَ مِنَ الْإِمَامِ وَ أَفْضَلُ صِلْمَاءِ الرَّجُلِ فِي جَمَاعَةٍ (٥) وَ صَلَاةٌ وَاحِدَةٌ فِي جَمَاعَةٍ بِخَمْسٍ وَ عِشْرِينَ صَلْمَاءَ مِنْ غَيْرِ جَمَاعَةٍ وَ يُرْفَعُ لَهُ فِي الْجَنَّةِ خَمْسٌ وَ عِشْرُونَ دَرَجَةً فَإِنْ صِلْمَيْتَ فَخَفَّفَ بِهِمُ الصَّلَاةَ وَ إِذَا كُنْتَ وَحْدَكَ فَثَقُلْ فَإِنَّهَا الْعِبَادَةُ (٦)

فَإِنْ خَرَجْتَ مِنْكَ رِيحٌ وَ غَيْرُهَا مِمَّا يَنْقُضُ الْوُضُوءَ أَوْ ذَكَرْتَ أَنَّكَ عَلَى غَيْرِ وُضُوءٍ فَسَلِّمْ عَلَى أَيِّ حَالٍ كُنْتَ فِي صَلَاتِكَ وَ قَدِّمْ رَجُلًا يُصَلِّي بِالْقَوْمِ بَقِيَّةَ صَلَاتِهِمْ وَ تَوَضَّأَ وَ أَعَدَّ صَلَاتَكَ (٧)

فَإِنْ كُنْتَ خَلْفَ الْإِمَامِ فَلَمَّا تَقَوْمُ فِي الصَّفِّ الثَّانِي إِنْ وَجِدْتَ فِي الْأَوَّلِ مَوْضِعًا فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ قَالَ أَتَمُّوا صُفُوفَكُمْ فَإِنِّي أَرَاكُمْ مِنْ خَلْفِي كَمَا أَرَاكُمْ مِنْ قُدَامِي

ص: ١٠٥

١-١. فقه الرضا ص ١١ صدر الصفحة.

٢-٢. فقه الرضا ص ١١ صدر الصفحة.

٣-٣. فقه الرضا ص ١٤ باب صلاة الجماعة.

٤-٤. فقه الرضا ص ١٤ باب صلاة الجماعة.

٥-٥. فقه الرضا ص ١٤ باب صلاة الجماعة.

٦-٦. فقه الرضا ص ١٤ باب صلاة الجماعة.

٧-٧. فقه الرضا ص ١٤ باب صلاة الجماعة.

وَلَمَّا تَخَالَفُوا فَيَخَالَفَ اللَّهُ قُلُوبَكُمْ (۱) وَإِنْ وَجِدْتَ ضَيْقًا فِي الصَّفِّ الْأَوَّلِ فَلَا بَأْسَ أَنْ تَتَأَخَّرَ إِلَى الصَّفِّ الثَّانِي وَإِنْ وَجِدْتَ فِي الصَّفِّ الْأَوَّلِ خَلًّا فَلَا بَأْسَ أَنْ تَمْشِيَ إِلَيْهِ فَتَتِمَّهُ (۲) فَإِنْ دَخَلْتَ الْمَسْجِدَ وَوَجِدْتَ الصَّفِّ الْأَوَّلَ تَامًا فَلَا بَأْسَ أَنْ تَقِفَ فِي الصَّفِّ الثَّانِي وَخِيَدِكَ أَوْ حَيْثُ شِئْتَ وَ أَفْضَلُ ذَلِكَ قُرْبُ الْإِمَامِ فَإِنْ سَبَقَتْ بَرَكَعِهِ أَوْ رَكَعَتَيْنِ فَأَقْرَأُ فِي الرَّكَعَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ مِنْ صَلَاتِكَ الْحَمْدَ وَ سُورَةَ فَإِنْ لَمْ تَلْحَقِ السُّورَةَ أَجْزَأَكَ الْحَمْدُ وَحَدَهُ وَ سَبِّحْ فِي الْأَخْرَيْنِ وَ تَقُولُ سُبْحَانَ اللَّهِ وَ الْحَمْدُ لِلَّهِ وَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَ اللَّهُ أَكْبَرُ (۳) وَ لَا تُصَلِّيْ خَلْفَ أَحَدٍ إِلَّا خَلْفَ رَجُلَيْنِ أَحَدُهُمَا مَنْ تَثِقُ بِهِ وَ تَدِينُهُ بِدِينِهِ وَ وَرَعِهِ وَ آخِرُ مَنْ تَتَّقِي سَيِّفَهُ وَ سَوْطَهُ وَ شَرَّهُ وَ بَوَائِقَهُ وَ شُنْعَتَهُ فَصَلِّ خَلْفَهُ عَلَى سَبِيلِ التَّقِيهِ وَ الْمِدَارَاهِ وَ أَدْنُ لِنَفْسِكَ وَ أَقِمْ وَ أَقْرَأُ فِيهَا لِأَنَّهُ غَيْرُ مُؤْتَمِّنٍ بِهِ فَإِنْ فَرَّغْتَ قَبْلَهُ مِنَ الْقِرَاءَةِ أَبْقِ آيَةَ حَتَّى تَقْرَأَ وَقْتُ رُكُوعِهِ وَ إِلَّا فَسَبِّحْ إِلَى أَنْ تَرْكَعَ (۴).

*[ترجمه] فقه الرضا: امام عليه السلام فرمود: پس اگر تو بر مردم امام شدی، پس نمازت را طولانی نکن و کوتاه ساز. پس زمانی که تنها بودی، هر میزان خواستی سنگین کن که آن عبادت است. - فقه الرضا: ۹ -

و فرمود: عالم علیه السلام فرمود: برای امام شایسته نیست زمانی که سلام کرد از نمازش برخیزد تا اینکه کسی که پشت سر اوست، نمازش را به پایان برساند. -

فقه الرضا: ۱۰ -

و درباره مردی سؤال شد که درحالی که وضو نداشت بر قومی امامت کرد. پاسخ داد: اعاده بر آنان لازم نیست و بر خود اوست که اعاده نماید. - فقه الرضا: ۱۰ -

روایت شده است: اگر چیزی از نماز به همراه امام را از دست دادی، پس اول نمازت را آن چیزی که شروع نمودی قرار بده و اول نمازت را آخر آن قرار نده. و زمانی که رکعت اولی که در آن قرائت است را از همراهی امام از دست دادی پس به رکعت دوم که رسیدی، به امام گوش فرا ده. سپس در رکعت سوم امام، خودت قرائت کن درحالی که آن برای تو دومی است. و اگر نماز خواندی و فراموش کردی که در آن دو (رکعت) چیزی از قرآن را قرائت کنی، آن برای تو کافی است، هنگامی که رکوع و سجود را حفظ کرده باشی. - فقه الرضا: ۱۰ -

و گوید: زمانی که به امام رسیدی درحالی که او رکوع کرده است و قبل از اینکه امام سرش را بلند کند تکبیر بگویی، پس به رکعت رسیده‌ای، پس اگر امام قبل از اینکه تو رکوع کنی سرش را بلند کند، تو رکعت را از دست داده‌ای. پس اگر به او رسیدی درحالی که یک رکعت را خوانده است، پس به همراه او به رکعت دوم بایست و زمانی که نشست، به همراه او بنشین، و زمانی که رکعت سوم را می‌خواند درحالی که آن برای تو رکعت دوم است، پس اندکی بنشین و سپس قبل از اینکه رکوع کند قیام کن. پس زمانی که در رکعت چهارم نشست، پس به همراه او بنشین و زمانی که امام سلام داد قیام کن و رکعت چهارم را بخوان. - فقه الرضا: ۱۰ -

و گوید: صفوف خود را زمانی که خللی در آن مشاهده کردید، کامل سازید و ضرری برایت ندارد که زمانی که فشاری در صف احساس کردی، به سمت عقب بازگردی تا صفی را که پشت سرت است کامل سازی و (در این صورت) با انحراف

حرکت می‌کنی. - . فقه الرضا: ۱۱ -

و گوید: بر دو مرد، یکی از آنان امام می‌شود و همراه او در سمت راست او می‌ایستد، پس زمانی که بیشتر از آن باشند، در پشت سر او می‌ایستند. - . فقه الرضا: ۱۱ -

و درباره قومی سؤال شد که جمع هستند، کدام یک از آنان محق‌تر است که بر آنان امامت کند؟ فرمود: رسول الله صلی الله علیه و آله فرمود: صاحب فراش به فراشش محق‌تر است، و صاحب مسجد نسبت به مسجدش محق‌تر است. و فرمود: عالم‌ترین شما به قرآن. و فرمود: پیشتازترین آنان از نظر هجرت. پس اگر برابر بودند، پس قاری‌ترین آنان. پس اگر برابر بودند، فقیه... ترین آنان. پس اگر برابر بودند، مسن‌ترین آنان. - . فقه الرضا: ۱۱ -

و فرمود: زمانی که پشت سر امامی نماز خواندی که به او اقتدا می‌شود، پشت سر وی قرائت نکن، چه اینکه قرائتش را بشنوی یا نشنوی، مگر اینکه نمازی باشد که بلند ادا می‌شود و نمی‌شنوی، پس قرائت کن. و زمانی که کسی باشد که به او اقتدا نمی‌شود، پس پشت سر او قرائت کن، چه بشنوی یا نشنوی. - . فقه الرضا: ۱۱ -

و از جابر بن عبدالله، صحابی رسول الله صلی الله علیه و آله درباره کسانی که نماز را به تأخیر می‌اندازند سؤال شد. گفت: براستی نبی اکرم صلی الله علیه و آله را نه سخن و نه غذا از نماز باز نمی‌داشت، پس زمانی که به خاطر این امور وقت نماز را رها کردند، نماز بخوانید و منتظر آنان نباشید. و زمانی که خواستی نمازت را به جای آوری و در مسجد هستی و نماز اقامه شده است، پس اگر خواستی بخوان، و اگر خواستی خارج شو. سپس گوید: بعد از اینکه نماز بر پا شد خارج نشو، و داوطلبانه با آنان بخوان و آن را تسبیح قرار بده. - . فقه الرضا: ۱۱ -

و گوید: بر صفوف میان ستون‌ها ایرادی نمی‌بینم. - . فقه الرضا: ۱۱ -

و امام علیه السلام فرمود: بدان که نماز جماعت به بیست و چهار نماز از نماز غیر جماعت برتری دارد. و مناسب‌ترین مردم به تقدم در جماعت، قاری‌ترین آنان نسبت به قرآن است. و اگر در قرآن برابر بودند، پس فقیه‌ترین آنان. و اگر در فقه برابر بودند، پس پیشتازترین آنان از نظر هجرت. پس اگر در هجرت برابر بودند، پس مسن‌ترین آنان. پس اگر در سن برابر بودند، پس زیباترین آنان از نظر چهره. - . فقه الرضا: ۱۴ -

و صاحب مسجد بر مسجدش اولی است. اما از میان شما، کسی که پشت سر امام می‌ایستد، صاحبان خرد و تقوا باشند؛ پس اگر امام فراموش کرد یا عاجز شد، آنان را مقدم نمایید. - . فقه الرضا: ۱۴ -

و بهترین صفوف اول آن، و بهترین از صف اول، آنجاست که به امام نزدیک باشد. و بهترین نماز مرد، در جماعت است. - . فقه الرضا: ۱۴ -

و یک نماز در جماعت، بیست و پنج نماز در غیر جماعت است. و در بهشت بیست و پنج درجه رفعت می‌یابد. پس اگر بر آنان پیشنهاد شدی، نماز را کوتاه کن. و زمانی که تنها بودی، پس نمازت را سنگین کن که آن عبادت است. - . فقه الرضا:

پس اگر بادی از تو خارج شد یا غیر آن که وضو را باطل می‌سازد، یا به یاد آوردی که تو وضو نداری، پس در هر حالتی از نماز که بودی سلام بده و مردی را مقدم کن که بقیه نماز را بر قوم امامت کند، و وضو بگیر و نماز را اعاده کن. - . فقه الرضا: ۱۴ -

پس اگر پشت سر امام بودی، اگر در صف اول مکانی را یافتی در صف دوم نیست که رسول الله فرمود: صفوف خود را کامل بسازید که من شما را از پشت سر خویش می‌بینم چنانکه شما را از مقابل خود می‌بینم و مخالفت نکنید که خداوند میان دلهایتان اختلاف ایجاد می‌کند. - . فقه الرضا: ۱۴ -

و اگر در صف اول تنگی و فشار دیدی، ایرادی ندارد که به صف دوم بازگردی و اگر در صف اول خللی یافتی، ایرادی ندارد که به سوی آن حرکت کنی که آن را کامل سازی. - . فقه الرضا: ۱۴ -

پس اگر در مسجد داخل شدی و صف اول را کامل یافتی، ایرادی ندارد که به تنهایی در صف دوم یا هر جایی که خواستی بایستی، و بهترین آن، نزدیک امام است. پس اگر به یک یا دو رکعت بر تو پیشی گرفت، پس در دو رکعت اول از نمازت حمد و سوره را قرائت کن. پس اگر به سوره نرسیدی، تنها حمد برایت کفایت می‌کند و در دو رکعت آخر تسبیح بگویی، در حالی که می‌گویی: سبحان الله، و الحمد لله، و لا إله إلا الله و الله اکبر. - . فقه الرضا: ۱۴ -

و پشت سر کسی نماز نخوان غیر از دو نفر: یکی از آن دو کسی است که به او و پایبندی او به دینش و پرهیزکاری‌اش اطمینان داری و دیگری کسی است که از شمشیر، تازیانه، شر، مصیبت‌ها و فضاحت او خوف داری. پس پشت سر او به طریق تقیه و مدارا نماز بخوان و برای خودت اذان و اقامه بگو و در آن قرائت کن، زیرا او مورد اطمینان نیست. پس اگر قبل از او از قرائت فارغ شدی آیه‌ای را باقی بگذار تا در وقت رکوع او بخوانی، و در غیر این صورت تسبیح بگویی تا رکوع کنی. - . فقه الرضا: ۱۴ -

**[ترجمه]

تبیین

قوله عليه السلام و لا تجعل أول صلاتك آخرها أي بأن لا تقرأ في الأولين مع تسبيح الإمام أو مع القراءه في الأخيرتين بالحمد فقط أو مع السوره و حمله الشيخ (۵) على الأخير و ظاهره لزوم القراءه للمسبوق و قد تقدم القول فيه و قوله أتموا الصفوف إلى قوله منحرفا مضمون موثقه الفضيل (۶) و المشي منحرفا إذا لم يحاذه لعدم الاستدبار و قال أقدمهم أي في روايه أخرى.

ثم قال لا تخرج كراهه أو تقيه و اجعلها تسبيحا أي نافله بين الأساطين

١-١. فقه الرضا ص ١٤- باب صلاة الجماعة.

٢-٢. فقه الرضا ص ١٤- باب صلاة الجماعة.

٣-٣. فقه الرضا ص ١٤- باب صلاة الجماعة.

٤-٤. فقه الرضا ص ١٤- باب صلاة الجماعة.

٥-٥. لا يعنى أن الشيخ حمل كلام الفقه الرضوى على ذلك بل الحديث الذى تضمن هذا الكلام، راجع التهذيب ج ١ ص

٢٥٩.

٦-٦. رواه فى التهذيب ج ١ ص ٣٣٢.

يشمل ما كان معترضا بين الصف و ما كان بين الصفيين فيدل على أنه لا يضر مثل هذا المانع بين المأموم و الإمام و إن كان مانعا لرؤيته إذا رأى المأمومين الذين يرون الإمام أو من يراه.

قوله عليه السلام بخمس و عشرين لا ينافى ما مر من الأربع لأن المراد بما سبق بيان الفضل و هنا بيان الفضل مع الأصل.

و عد فى النفلية من مستحبات الجماعة قصد الصف الأول لأهله و إطالته إلا- مع الإفراط و التخطى إليه ما لم يؤذ أحدا و اختصاص الفضلاء به و إقامة الصفوف بمحاذات المناكب و القرب من الإمام خصوصا اليمين.

قال الشهيد الثانى اليمين منه أو من الصف الأول لما روى من أن الرحمة تنتقل من الإمام إليهم ثم إلى يسار الصف ثم إلى الباقي.

قوله فسلم هذا السلام غير معهود لأنه ظهر أن صلاته كانت باطله نعم ذكر فى النفلية استحباب قطع الصلاة بتسليمه لو كبر قبله ناسيا أو ظانا أنه كبر.

**[ترجمه] این سخن امام «اول نمازت را آخر آن قرار نده» یعنی به این صورت که در دو رکعت اول، به همراه تسبیح امام یا به همراه قرائت در دو رکعت آخر، حمد را به تنهایی یا به همراه سوره قرائت نکن. و شیخ - . به این معنی نیست که شیخ کلام فقه رضوی را بر آن حمل کرده است بلکه حدیثی که شامل این کلام است را بر آن حمل نموده است، مراجعه شود: تهذیب ۱: ۲۵۹ -

آن را بر مورد آخر حمل نموده است و ظاهر آن لزوم قرائت برای مسبوق (کسی که از امام در رکعت، عقب تر است) است و سخن در این مورد ذکر شد. و این قول او «صفوف را کامل سازید» تا این کلام «با انحراف»، مضمون موثقه فضیل - . تهذیب ۱: ۳۳۲ - است و حرکت کردن با انحراف زمانی است که به جهت پشت نکردن، با او موازی نباشد. و گوید: «پیشترترین آنان» یعنی در روایتی دیگر.

«سپس گفت خارج نشو» به دلیل کراهت یا تقیه است. «آن را تسبیح قرار بده» یعنی نافله. «بین ستون‌ها» شامل هر چیزی است که میان صف عارض شده باشد و هر چیزی که بین دو صف باشد. پس دلالت بر این دارد که نظیر این مانع میان مأموم و امام ضرری ندارد، هر چند که مانعی برای رؤیت او باشد، زمانی که مأمومانی را که امام را می‌بینند ببیند یا کسی را که او را می‌بیند ببیند.

و سخن امام علیه السلام «با بیست و پنج» با آنچه که در خصوص چهار گفته شد منافاتی ندارد، زیرا مقصود از آنچه که گذشت، بیان فضیلت است و مقصود در اینجا بیان فضیلت به همراه اصل است.

و شهید در نفلیه، قصد صف اول برای اهل آن، طولانی ساختن آن به غیر از افراط و گام برداشتن به سوی آن به صورتی که کسی را نیازارد، اختصاص فضلا به آن، و اقامه صفوف با برابری شانها و نزدیکی به امام خصوصا از جانب راست را از مستحبات جماعت برشمرده است.

شهید ثانی گوید: سمت راست او یا سمت راست صف اول به دلیل آن چیزی است که در این مورد روایت شده است که، رحمت از امام به آنان، سپس به سمت چپ و سپس به سایرین منتقل می‌شود. سخن وی «پس سلام بده»، این سلام غیر معمول است زیرا روشن شد که نماز وی باطل است. بله، شهید در نفلیه استحباب قطع نماز با یک بار سلام را اگر قبل از آن از روی فراموشی یا با گمان اینکه تکبیر گفته است، گفته باشد، ذکر کرده است.

**[ترجمه]

«۷۹»

السَّرَائِرُ، نَقْلًا مِنْ كِتَابِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ السِّيَّارِيِّ قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي جَعْفَرٍ الثَّانِي عَلَيْهِ السَّلَامُ قَوْمٌ مِنْ مَوَالِيكَ يَجْتَمِعُونَ فَتَحْضُرُ الصَّلَاةَ فَيَتَقَدَّمُ بَعْضُهُمْ فَيُصَلِّي جَمَاعَةً فَقَالَ إِنْ كَانَ الَّذِي يُؤْمُ بِهِمْ لَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللَّهِ طَلِبَةٌ فَلْيَفْعَلْ (۱)

قَالَ وَقُلْتُ لَهُ مَرَّةً أُخْرَى إِنَّ الْقَوْمَ مِنْ مَوَالِيكَ يَجْتَمِعُونَ فَتَحْضُرُ الصَّلَاةَ فَيُؤَذِّنُ بَعْضُهُمْ وَيَتَقَدَّمُ أَحَدُهُمْ فَيُصَلِّي بِهِمْ فَقَالَ إِنْ كَانَتْ قُلُوبُهُمْ كُلُّهَا وَاحِدَةً فَلَا بَأْسَ فَقُلْتُ وَمَنْ لَهُمْ بِمَعْرِفَةِ ذَلِكَ قَالَ فَادْعُوا الْإِمَامَةَ لِأَهْلِهَا (۲).

**[ترجمه] سرائر: به نقل از کتاب ابو عبدالله سیاری گوید: به ابو جعفر ثانی - امام جواد - علیه السلام عرض کردم: گروهی از محبان تو جمع می‌شوند، پس وقت نماز فرا می‌رسد و یکی از آنان مقدم می‌شود و جماعت می‌خواند. پس فرمود: کسی که بر آنان امام می‌شود، اگر میان او و خداوند، طلبکارانی نباشند، می‌تواند امام شود. - سرائر: ۴۶۸ -

گوید: و یک بار دیگر به او عرض کردم: گروهی از محبان تو جمع می‌شوند پس وقت نماز فرا می‌رسد پس یکی از آنان اذان می‌گوید و یکی از آنان مقدم می‌شود و پیش نماز آنان می‌شود. پس فرمود: اگر همه آنان یکدل باشند، پس ایرادی ندارد. پس عرض کردم: چه کسی می‌تواند این را بفهمد؟ فرمود: پس امامت را برای اهل آن واگذارید. - سرائر: ۴۶۸ -

**[ترجمه]

بیان

هذا الخبر مخالف للأحاديث الصحيحة الدالة على المساهله و التوسعه في عداله الإمام و الاكتفاء فيها بحسن الظاهر و عدم التظاهر بالفسق و الحث و الترغيب العظيم الوارد في فعلها و عاده السلف في الأعصار من مواظبتهم عليها و التأمل في حال الجماعة الذين عينهم النبي و الأئمه صلوات الله عليهم لذلك مع

ص: ۱۰۷

۱-۱. السرائر: ۴۶۸.

۲-۲. السرائر: ۴۶۸.

أن الخبر ضعيف.

و لو سلم فيمكن حمله على استحباب كون الإمام متصفا بتلك الصفات أو يحمل قوله ليس بينه وبين الله طلبه على أنه لم يكن عليه كبيره لم يتب منها فإن الصغائر مكفوره مع اجتناب الكبائر فلا طلبه عنها فيدل على أنه يشترط في الإمام اعتقاد الإمام بعداله نفسه.

و أما كون قلوبهم واحده فيمكن أن يراد به عدم الاختلاف في العقائد و قوله دعوا الإمامه لأهلها يمكن حمله على أن مع وجود الأفضل ينبغي أن لا يعدل عنه إلى غيره على أنه يمكن أن يكون غرضه عليه السلام منع الراوى و أمثاله عن الإمامه لأنه كان ضعيفا فاسد المذهب قال النجاشي (1)

كان ضعيف الحديث فاسد المذهب و قال ابن الغضائرى إنه قال بالتناسخ و يمكن حمله على التقية أيضا لئلا يتضرروا من المخالفين.

و بالجمله يشكل ترك هذه السنه المتواتره تمسكا بمثل هذه الروايه و الله العالم.

***[ترجمه] این خبر علاوه بر اینکه ضعیف است با احادیث صحیحه دال بر آسان گیری و توسعه در عدالت امام و اکتفا کردن در آن به حسن ظاهر و عدم تظاهر به فسق و ترغیب و تشویق بزرگ وارد شده در انجام آن، و عادت گذشتگان در دوره های گذشته درباره مراقبت بر آن، و تأمل در حال جماعتی که نبی اکرم و ائمه صلوات الله علیهم بر آن گمارده اند، مخالف است.

و اگر پذیرفته شود، می توان آن را بر استحباب متصف بودن امام به آن صفات حمل نمود. یا ممکن است این سخن او «میان او و خدا طلبکاری نباشد» را بر این حمل نمود که بر او کبیره ای نباشد که از آن توبه نکرده باشد، که صغیره ها در کنار اجتناب از کبیره ها،

بخشیده شده هستند، پس بدهکاری برای آن نیست. و بر این دلالت دارد که در امامت، اعتقاد امام به عدالت خودش شرط است.

اما یکدل بودن آنان، ممکن است که مقصود از آن، عدم اختلاف در عقاید باشد. و سخن او «امامت را به اهل آن واگذار کنید» ممکن است بر این حمل گردد که با وجود افضل، شایسته است که به غیر او عدول نگردد، بر این اساس که ممکن است غرض امام علیه السلام، منع راوی و امثال او از امامت باشد به این دلیل که او ضعیف و فاسد المذهب بود. نجاشی گوید - . فهرست نجاشی : ۶۲ - :

ضعيف الحديث و فاسد المذهب بود. و ابن غضائرى گوید: او قائل به تناسخ بود. و می توان آن را بر تقیه نیز حمل نمود تا از جانب مخالفان متضرر نگردند.

و در مجموع، ترك این سنت متواتر با تمسك به امثال این روایت، دارای اشكال است و خدا عالم است.

الْعِيَّاشِيُّ، عَنْ زُرَّارَةَ عَنْ أَحَدِهِمَا عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: إِذَا كُنْتَ خَلْفَ إِمَامٍ تَأْتَمُّ بِهِ فَأَنْصِتْ وَ سَبِّحْ فِي نَفْسِكَ (٢).

وَمِنْهُ عَنْ زُرَّارَةَ قَالَ قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ: وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فِي الْفَرِيضَةِ خَلْفَ الْإِمَامِ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَ أَنْصِتُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ (٣).

وَمِنْهُ عَنْ زُرَّارَةَ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَقُولُ: يَجِبُ الْإِنْصَاتُ لِلْقُرْآنِ فِي الصَّلَاةِ وَ فِي غَيْرِهَا وَ إِذَا قُرِئَ عِنْدَكَ الْقُرْآنُ وَجِبَ عَلَيْكَ الْإِنْصَاتُ وَ الْإِسْتِمَاعُ (٤).

وَمِنْهُ عَنْ أَبِي كَهْمَسٍ (٥)

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: قَرَأَ ابْنُ الْكَوَّاءِ خَلْفَ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمَّا أَشْرَكَتْ لَيْحِبَطْنَ عَمَّاكَ وَ لَتَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ فَأَنْصَتَ

ص: ١٠٨

١-١. فهرست النجاشي: ٦٢.

٢-٢. تفسير العياشي ج ٢ ص ٤٤.

٣-٣. تفسير العياشي ج ٢ ص ٤٤.

٤-٤. تفسير العياشي ج ٢ ص ٤٤.

٥-٥. في ط الكمباني عن أبي بصير.

وَمِنْهُ عَنِ عَبْدِ اللَّهِ الْحَلْبِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: يَتَّبِعُنِي لَوْلَدِ الزَّوْنَا أَنْ لَا تَجُوزَ لَهُ شَهَادَةٌ وَلَا يُؤَمَّمُ بِالنَّاسِ لَمْ يَحْمِلْهُ نُوحٌ فِي السَّفِينَةِ وَقَدْ حَمَلَ فِيهَا الْكَلْبَ وَالْخَنْزِيرَ (۲).

**[ترجمه] عیاشی: زرارہ از یکی از آن دو امام علیهما السلام گوید: زمانی کہ پشت سر امامی بودی کہ بہ او اقتدا می کنی، پس گوش فرادہ و در دلت تسبیح بگو. - تفسیر عیاشی ۲: ۴۴ -

و نیز از عیاشی: زرارہ گوید: امام باقر علیہ السلام فرمود: {و چون قرآن خواندہ شود} در فریضہ پشت سر امام، {گوش بدان فرا دارید و خاموش مانید، امید کہ بر شما رحمت آید}. - تفسیر عیاشی ۲: ۴۴ -

و نیز از عیاشی: زرارہ گوید: شنیدم کہ امام صادق علیہ السلام می فرمود: گوش فرا دادن بہ قرآن در نماز و غیر آن واجب است. و زمانی کہ در حضورت قرآن قرائت می شود، گوش فرا دادن و استماع بر تو واجب است. - تفسیر عیاشی ۲: ۴۴ -

و نیز از عیاشی: امام صادق علیہ السلام فرمود: ابن کوا پشت سر امیرمؤمنان علیہ السلام آیه {اگر شرک ورزی حتما کردارت تباہ و مسلما از زیانکاران خواهی شد} را خواند، پس امیرمؤمنان ساکت شد. - تفسیر عیاشی ۲: ۴۴ -

و نیز از عیاشی: امام صادق علیہ السلام فرمود: لازم است کہ شہادت برای ولد زنا جایز نباشد و بر مردم امام نشود. نوح او را در کشتی خود حمل نکرد درحالی کہ سگ و خوک را در آن حمل نمود. - تفسیر عیاشی ۲: ۱۴۸ -

**[ترجمه]

«۸۱»

السَّرَائِرُ، نَقْلًا مِنْ كِتَابِ ابْنِ مَحْبُوبٍ عَنِ ابْنِ سِنَانٍ عَنِ جَابِرِ الْجَعْفِيِّ قَالَ: سَأَلْتُ الْبَاقِرَ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِنَّ لِي جِيرَانًا بَعْضُهُمْ يَعْرِفُ هَذَا الْأَمْرَ وَبَعْضُهُمْ لَا يَعْرِفُ وَقَدْ سَأَلُونِي أَنْ أُؤَذِّنَ لَهُمْ وَأُصَلِّيَ بِهِمْ فَخِفْتُ أَنْ لَا يَكُونَ ذَلِكَ مُوسَعًا لِي فَقَالَ أَذِّنْ لَهُمْ وَصَلِّ بِهِمْ وَتَحَرَّ الْأَوْقَاتِ (۳).

**[ترجمه] سرائر: جابر جعفی گوید: از باقر علیہ السلام سؤال کردم: من همسایگانی دارم کہ برخی از آنان بہ این امر شناخت دارند و برخی دیگرشان شناخت ندارند و از من خواسته اند کہ برای آنان اذان بگویم و پیشنمازشان باشم، پس ترسیدم کہ این کار در حد اختیار من نباشد. پس پاسخ گفتم: برای آنان اذان بگو و پیشنمازشان باشد و مراقب اوقات باش. - سرائر: ۴۷۳ -

**[ترجمه]

«۸۲»

دَعَائِمُ الْإِسْلَامِ، رُوِينَا عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ آيَاتِهِ عَنْ عَلِيٍّ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ قَالَ: إِيمَانُ الْقَوْمِ
وَإِفْدَاهُمْ فَقَدَّمُوا فِي صَلَاتِكُمْ أَفْضَلَكُمْ (٤).

وَ عَنْ عَلِيٍّ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ أَنَّهُ قَالَ: لَا تُقَدِّمُوا سُفَهَاءَكُمْ فِي صَلَاتِكُمْ وَ لَا عَلَى جَنَائِرِكُمْ فَإِنَّهُمْ وَفَدُّكُمْ إِلَى رَبِّكُمْ (٥).

وَ عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ: لَا يُؤْمُ الْمَرِيضُ الْأَصِحَاءَ إِنَّمَا كَانَ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ خَاصَّةً (٦).

وَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ: الْعَبْدُ يُؤْمُ أَهْلَهُ (٧).

إِذَا كَانَ فَقِيهًا وَ لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ أَفْقَهُ مِنْهُ وَ رَخَّصَ فِي الصَّلَاةِ خَلْفَ الْأَعْمَى إِذَا سُدَّ لِلْقِبْلَةِ وَ كَانَ أَفْضَلَهُمْ (٨).

وَ عَنْ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ: أَنَّهُ نَهَى عَنِ الصَّلَاةِ خَلْفَ الْأَجْدَمِ وَ الْأَبْرَصِ وَ الْمَجْنُونِ وَ

ص: ١٠٩

١-١. تفسير العياشي ج ٢ ص ٤٤.

٢-٢. تفسير العياشي ج ٢ ص ١٤٨.

٣-٣. السرائر: ٤٧٣.

٤-٤. دعائم الإسلام ج ١ ص ١٥١.

٥-٥. دعائم الإسلام ج ١ ص ١٥١.

٦-٦. دعائم الإسلام ج ١ ص ١٥١.

٧-٧. في المصدر: أنه قال عليه السلام: لا بأس بالصلاة خلف العبد إذا كان فقيها.

٨-٨. دعائم الإسلام ج ١ ص ١٥١.

الْمَحْدُودِ وَوَلَدِ الزَّانَا وَنَهَى الْأَعْرَابِيَّ أَنْ يُؤْمَ الْمُهَاجِرِيُّ أَوْ الْمُقَيَّدَ الْمُطْلَقِينَ أَوْ الْمُتَمَيِّمَ الْمُتَوَضِّئِينَ أَوْ الْخَادِمَ (١) الْفُحُولَ أَوْ الْمَرْأَةَ الرَّجَالَ وَ لَا يُؤْمَ الْخُنْثَى الرَّجَالَ وَ لَا الْأَخْرَسُ الْمُتَكَلِّمِينَ وَ لَا الْمُسَافِرُ الْمُقِيمِينَ (٢).

وَ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ: لَا تَعْتَدِ بِالصَّلَاةِ خَلْفَ النَّاصِبِ وَ لَا الْحَرُورِيِّ وَ اجْعَلْهُ سَارِيَهُ مِنْ سَوَارِي الْمَسْجِدِ أَقْرَأَ لِنَفْسِكَ كَأَنَّكَ وَ حَدَكَ (٣).

وَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: لَا تَصِيَلُوا خَلْفَ نَاصِبٍ وَ لَا كِرَامَةٍ إِلَّا أَنْ تَخَافُوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ أَنْ تُشَهَرُوا وَ يُشَارَ إِلَيْكُمْ فَصَلُّوا فِي بُيُوتِكُمْ ثُمَّ صَلُّوا مَعَهُمْ وَ اجْعَلُوا صَلَاتِكُمْ مَعَهُمْ تَطَوُّعًا (٤).

وَ عَنْ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ: صَيَلَى عُمَرُ بِالنَّاسِ صَلَاةَ الْفَجْرِ فَلَمَّا قَضَى الصَّلَاةَ أَقْبَلَ عَلَيْهِمْ فَقَالَ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّ عُمَرَ صَلَّى بِكُمْ الْعِدَّةَ وَ هُوَ جُنُبٌ فَقَالَ لَهُ النَّاسُ فَمَاذَا تَرَى فَقَالَ عَلِيُّ الْإِعَادَةَ وَ لَمَّا إِعَادَهُ عَلَيْهِمْ فَقَالَ لَهُ عَلِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ بَلْ عَلَيْكَ الْإِعَادَةُ وَ عَلَيْهِمْ إِنَّ الْقَوْمَ بِإِمَامِهِمْ يَزَكَعُونَ وَ يَسْجُدُونَ وَ إِذَا فَسَدَ الصَّلَاةَ الْإِمَامُ فَسَدَ الصَّلَاةَ الْمَأْمُومِينَ (٥).

وَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ أَنَّهُ قَالَ: يُؤْمِكُمْ أَكْثَرُكُمْ نُورًا وَ النُّورُ الْقُرْآنُ وَ كُلُّ أَهْلِ مَسْجِدٍ أَحَقُّ بِالصَّلَاةِ فِي مَسْجِدِهِمْ إِلَّا أَنْ يَكُونَ أَمِيرٌ حَضَرَ فَإِنَّهُ أَحَقُّ بِالْإِمَامَةِ مِنْ أَهْلِ الْمَسْجِدِ (٦).

وَ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ: يُؤْمُ الْقَوْمَ أَقْدَمُهُمْ هِجْرَهُ فَإِنْ اسْتَتَوْا فَاقْرَأْهُمْ وَ إِنْ اسْتَتَوْا فَافْفَهُمْ وَ إِنْ اسْتَتَوْا فَأكْبِرْهُمْ سِنًا وَ صَاحِبُ الْمَسْجِدِ أَحَقُّ بِمَسْجِدِهِ (٧).

وَ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ: إِذَا أَمَّ الرَّجُلُ رَجُلًا وَاحِدًا أَقَامَهُ عَنْ يَمِينِهِ وَ إِذَا أَمَّ اثْنَيْنِ فَصَاعِدًا قَامُوا خَلْفَهُ (٨).

وَ عَنْ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ: لَا بَأْسَ أَنْ يُصَلِّيَ الْقَوْمُ بِصَلَاةِ الْإِمَامِ وَ هُمْ فِي غَيْرِ

ص: ١١٠

١-١. في المصدر: ولا الخصى الفحول.

٢-٢. المصدر ج ١ ص ١٥١.

٣-٣. المصدر ج ١ ص ١٥١.

٤-٤. المصدر ج ١ ص ١٥١.

٥-٥. المصدر ج ١ ص ١٥٢.

٦-٦. المصدر ج ١ ص ١٥٢.

٧-٧. المصدر ج ١ ص ١٥٢.

٨-٨. المصدر ج ١ ص ١٥٢.

وَعَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ: إِذَا صَلَّيْتَ وَحَدَاكَ فَطَوَّلْ فَإِنَّهَا الْعِبَادَةُ وَإِذَا صَلَّيْتَ بِقَوْمٍ فَصَلِّ صِلْمَاهُ أَضْعَفِهِمْ خَفِيفِ الصَّلَاةِ (٢).

وَقَالَ كَانَتْ صَلَاةُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ أَحْفَ صَلَاةٍ فِي تَمَامِ (٣).

وَعَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ: لَا تَوُؤْمُ الْمَرْأَةَ الرَّجَالَ وَتُصَلِّيْ بِالنِّسَاءِ وَلَا تَتَقَدَّمُهُنَّ تَقُومٌ وَسَطًا مِنْهُنَّ وَيُصَلِّيْنَ بِصَلَاتِهَا (٤).

وَعَنْ عَلِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ: أَنَّهُ رَخَّصَ فِي تَلْقِينِ الْإِمَامِ الْقُرْآنِ إِذَا تَعَايَا وَوَقَفَ فَأَمَّا (٥).

إِنْ تَرَكَ آيَةً أَوْ آيَتَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ أَوْ خَرَجَ مِنْ سُورَةٍ إِلَى سُورَةٍ وَاسْتَمَرَ فِي الْقُرْآنِ لَمْ يَلْقَنَّ (٦).

وَعَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ أَنَّهُ قَالَ: سَوُّوا (٧).

صُفُوفِكُمْ وَحَادُوا بَيْنَ مَنَاكِبِكُمْ وَلَا تُخَالِفُوا بَيْنَهَا فَتُخْتَلِفُوا وَيَتَخَلَّلَكُمُ الشَّيْطَانُ تَخَلَّلَ أَوْلَادِ الْحَدَفِ.

وَالْحَدَفُ ضَرْبٌ مِنَ الْغَنَمِ الصَّغَارِ السُّودِ وَاحِدُهَا حَدَفٌ فَشَبَّهَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ تَخَلُّلَ الشَّيْطَانِ الصُّفُوفَ إِذَا وَجَدَ فِيهَا خَلًّا بِتَخَلُّلِ أَوْلَادِ الْغَنَمِ مَا بَيْنَ كِبَارِهَا (٨).

وَعَنْ عَلِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: يَا عَلِيُّ لَا تَقُومَنَّ فِي

ص: ١١١

١-١. دعائم الإسلام ج ١ ص ١٥٢.

٢-٢. دعائم الإسلام ج ١ ص ١٥٢.

٣-٣. دعائم الإسلام ج ١ ص ١٥٢.

٤-٤. دعائم الإسلام ج ١ ص ١٥٢.

٥-٥. في المصدر: فان خطر آية أو آيتين أو أكثر أو خرج من سورة إلى سورة واستمر في القراءة لم يلقن، قوله: خطر أصله في المشى يقال: خطر: أي جعل خطوتين خطوه في وساعته، وينطبق معناه على ما في نسخة المؤلف العلامة رضوان الله عليه، إلا أن قوله «أكثر» الظاهر أنه فعل جىء به في مقابلة خطر، لا أنه أفعل تفضيل.

٦-٦. المصدر نفسه ج ١ ص ١٥٢.

٧-٧. في المصدر: صلوا صفوفكم، والمعنى اتصال المناكب من دون تخلل.

٨-٨. دعائم الإسلام ج ١ ص ١٥٥.

قُلْتُ وَ مَا الْعَيْكَلُ يَا رَسُولَ اللَّهِ قَالَ تُصَلِّي خَلْفَ الصُّفُوفِ وَحَدَكَ (٢).

يعنى والله أعلم إذا كان ذلك وهو يجد موضعا فى الصفوف فأما إن لم يجد فلا شىء عليه أن يصلى خلف الصفوف وحده.

إِنَّمَا رَوَيْنَا عَنْ أَبِي عَبِيدٍ اللَّهِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ: أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ رَجُلٍ دَخَلَ مَعَ قَوْمٍ فِي جَمَاعَةٍ فَقَامَ وَحْدَهُ لَيْسَ مَعَهُ فِي الصَّفِّ غَيْرُهُ وَ الصَّفُّ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ مُتَضَائِقٌ قَالَ إِذَا كَانَ كَذَلِكَ صَلَّى وَحْدَهُ فَهُوَ مَعَهُمْ (٣).

وَ قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: قُمْ فِي الصَّفِّ مَا اسْتَطَعْتَ فَإِذَا ضَاقَ الْمَكَانُ فَتَقَدَّمَ أَوْ تَأَخَّرَ فَلَا بَأْسَ (٤).

وَ عَنْ عَلِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ: إِذَا جَاءَ الرَّجُلُ وَ لَمْ يَسْتَطِعْ أَنْ يَدْخُلَ الصَّفَّ فَلْيَقُمْ حِذَاءَ الْإِمَامِ فَإِنَّ ذَلِكَ يُجْزِيهِ وَ لَا يُعَانِدِ الصَّفَّ (٥).

وَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ: يَتَّبِعِي لِلصُّفُوفِ أَنْ تَكُونَ تَامَةً مُتَّصِلَةً (٦) وَ يَكُونُ بَيْنَ كُلِّ صَفِّينِ قَدْرٌ مَسْقُطٌ جَسَدِ الْإِنْسَانِ إِذَا سَجَدَ وَ أَى صَفِّ كَانَ أَهْلُهُ يُصَلُّونَ بِصَلَاةِ الْإِمَامِ وَ بَيْنَهُمْ وَ بَيْنَ الصَّفِّ الَّذِي تَقَدَّمَهُمْ أَقَلُّ مِنْ ذَلِكَ فَلَيْسَ تِلْكَ الصَّلَاةُ لَهُمْ بِصَلَاةٍ (٧).

وَ عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ: لِيَكُنِ الَّذِينَ يَلُونَ الْإِمَامَ أَوْلَى الْأَخْلَامِ وَ النَّهْيِ وَ إِنْ تَعَايَا لَقَنُوهُ (٨).

وَ عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ: إِذَا صَلَّى النِّسَاءُ مَعَ الرِّجَالِ قُمْنَ فِي آخِرِ الصُّفُوفِ - (٩)

ص: ١١٢

١- ١. فى المصدر: العثكل، و جعل فى الذيل: العكل، العيكل خ ل، و كأنه استظهر الفسكل، و سيأتى فى الشرح.

٢- ٢. دعائم الإسلام ج ١ ص ١٥٥.

٣- ٣. دعائم الإسلام ج ١ ص ١٥٦.

٤- ٤. دعائم الإسلام ج ١ ص ١٥٦.

٥- ٥. دعائم الإسلام ج ١ ص ١٥٦.

٦- ٦. فى المصدر: متواصله، و هو الأظهر.

٧- ٧. دعائم الإسلام ج ١ ص ١٥٦.

٨- ٨. دعائم الإسلام ج ١ ص ١٥٦.

٩- ٩. فى المصدر: لا يتقدمن الرجال و لا يحاذينهم الا أن يكون بينهن و بين الرجال ستره.

وَلَا يُحَادِثِينَ الرِّجَالَ إِلَّا أَنْ يَكُونَ دُونَهُمْ سِتْرَةً (١).

وَرُوَيْنَا عَنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ أَنَّهُ قَالَ: إِذَا سَبَقَ أَحَدُكُمْ الْإِمَامَ بِشَيْءٍ مِنَ الصَّلَاةِ فَلْيَجْعَلْ مَا يُدْرِكُ مَعَ الْإِمَامِ أَوَّلَ صَلَاتِهِ وَليَقْرَأَ فِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ نَفْسِهِ إِنْ أَمَهَلَهُ الْإِمَامُ فَإِنْ لَمْ يُمْكِنَهُ قَرَأَ فِيمَا يَقْضِي وَ إِذَا دَخَلَ مَعَ الْإِمَامِ فِي صَلَاتِهِ الْعِشَاءِ الْآخِرَةِ وَ قَدْ سَبَقَهُ بَرَكْعَهُ وَ أَدْرَكَ الْقِرَاءَةَ فِي الثَّانِيَةِ فَقَامَ الْإِمَامُ فِي الثَّالِثَةِ قَرَأَ الْمَسْبُوقُ فِي نَفْسِهِ كَمَا كَانَ يَقْرَأُ فِي الثَّانِيَةِ وَ اعْتَدَّ بِهَا لِنَفْسِهِ أَنَّهُا الثَّانِيَةُ فَإِذَا سَلَّمَ الْإِمَامُ لَمْ يُسَلِّمِ الْمَسْبُوقُ وَ قَامَ يَقْضِي رَكْعَهُ يَقْرَأُ فِيهَا بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ لِأَنَّهَا هِيَ الَّتِي بَقِيَتْ عَلَيْهِ (٢).

وَ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ: أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ رَجُلٍ دَخَلَ مَعَ قَوْمٍ فِي صَلَاةٍ قَدْ سَبَقَ فِيهَا بَرَكْعَهُ كَيْفَ يَصْنَعُ قَالَ يَقُومُ مَعَهُمْ فِي الثَّانِيَةِ فَإِذَا جَلَسُوا فَلْيَجْلِسْ مَعَهُمْ (٣) غَيْرَ مُتَمَكِّنٍ فَإِذَا قَامُوا فِي الثَّالِثَةِ كَانَتْ لَهُ هُوَ ثَانِيَةً فَلْيَقْرَأْ فِيهَا فَإِذَا رَفَعُوا رُءُوسَهُمْ مِنَ السُّجُودِ فَلْيَجْلِسْ شَيْئاً مَا يَتَشَهَّدُ تَشَهُدًا خَفِيفًا ثُمَّ لِيَقُمْ حَتَّى تَسْتَوِيَ الصُّفُوفُ قَبْلَ أَنْ يَزْكَعُوا فَإِذَا جَلَسُوا فِي الرَّابِعَةِ جَلَسَ مَعَهُمْ غَيْرَ مُتَمَكِّنٍ فَإِذَا سَلَّمَ الْإِمَامُ قَامَ فَآتَى بَرَكْعَهُ وَ جَلَسَ وَ تَشَهَّدَ وَ سَلَّمَ وَ انْصَرَفَ (٤).

وَ عَنْ عَلِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ: مَنْ فَاتَتْهُ رَكْعَةٌ مِنْ صَلَاةِ الْمَغْرِبِ سَبَقَهُ بِهَا الْإِمَامُ ثُمَّ دَخَلَ مَعَهُ فِي صَلَاتِهِ جَلَسَ بَعْدَ كُلِّ رَكْعَةٍ (٥).

ص: ١١٣

١-١. دعائم الإسلام ج ١ ص ١٥٦.

٢-٢. دعائم الإسلام ج ١ ص ١٩١.

٣-٣. ما بين العلامتين ساقط من ط الكمباني.

٤-٤. دعائم الإسلام ج ١ ص ١٩١.

٥-٥. المصدر ج ١ ص ١٩٢، و زاد بعده شرحا هذا نصه: يعنى عليه السَّلَام أَنَّهُ إِذَا جَلَسَ الْإِمَامُ فِي الثَّانِيَةِ وَ هِيَ لِلْمَسْبُوقِ أَوْ لَهُ جَلَسَ بَعْدَهَا مَعَهُ غَيْرَ مُتَمَكِّنٍ، ثُمَّ يَقُومُ الْإِمَامُ وَ يَجْلِسُ فِي الثَّالِثَةِ وَ هِيَ لِلْمَسْبُوقِ ثَانِيَةً فَلْيَجْلِسْ مَعَهُ وَ يَتَشَهَّدُ التَّشَهُدَ الْأَوَّلَ وَ يَقْرَأُ فِي الَّتِي خَافَ فِيهَا الْإِمَامُ لِنَفْسِهِ مَخَافَتًا وَ هِيَ لِلْمَسْبُوقِ ثَانِيَةً، ثُمَّ إِذَا سَلَّمَ الْإِمَامُ قَامَ فَآتَى بَرَكْعَهُ يَقْرَأُ فِيهَا بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ، وَ هِيَ لَهُ ثَالِثَةٌ، ثُمَّ يَجْلِسُ يَتَشَهَّدُ التَّشَهُدَ الثَّانِيَّ وَ يَسَلِّمُ وَ يَنْصَرِفُ.

وَعَنْ أَبِي جَعْفَرٍ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمَا أَنَّهُ قَالَ: وَإِذَا أَدْرَكَتِ الْإِمَامَ وَقَدْ صَلَّيَ رَكَعَتَيْنِ فَاجْعَلْ مَا أَدْرَكَتَ مَعَهُ أَوَّلَ صَلَاتِكَ فَاقْرَأْ لِنَفْسِكَ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ وَ سُورَةَ إِذَا أَدْرَكَتِ الْإِمَامَ أَوْ مَا أَدْرَكَتَ أَنْ تَقْرَأَ وَ اجْعَلْهُمَا أَوَّلَ صَلَاتِكَ وَ اجْلِسْ مَعَ الْإِمَامِ إِذَا جَلَسَ هُوَ لِلتَّشَهُدِ الثَّانِي وَ اعْتَدَّ أَنْتَ لِنَفْسِكَ بِهِ أَنَّهُ التَّشَهُدُ الْأَوَّلُ وَ تَشَهُدُ فِيهِ بِمَا تَشَهُدُ بِهِ فِي التَّشَهُدِ الْأَوَّلِ فَإِذَا سَلَّمَ فَقُمْ قَبْلَ أَنْ تُسَلِّمَ أَنْتَ فَصَلِّ رَكَعَتَيْنِ إِنْ كَانَتِ الظُّهْرُ أَوْ العُصْرُ أَوْ العِشَاءُ الْأَخْرَى أَوْ رَكَعَهُ إِنْ كَانَتِ المَغْرِبُ تَقْرَأُ فِي كُلِّ رَكَعِهِ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ وَ تَشَهُدُ التَّشَهُدِ الثَّانِي وَ تُسَلِّمُ وَ إِنْ لَمْ تُدْرِكْ مَعَ الْإِمَامِ إِلَّا رَكَعَهُ فَاجْعَلْهُمَا أَوَّلَ صَلَاتِكَ فَإِذَا جَلَسَ لِلتَّشَهُدِ فَاجْلِسْ غَيْرَ مُتَمَكِّنٍ وَ لَا تَشَهُدْ وَ إِذَا سَلَّمَ فَقُمْ فَإِنَّ عَلَى الرَّكَعَةِ الَّتِي أَدْرَكَتَ حَتَّى تَقْضِيَ صَلَاتَكَ (١).

وَ عَنْهُ وَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُمَا قَالَا: إِذَا أَدْرَكَ الرَّجُلُ الْإِمَامَ قَبْلَ أَنْ يَزْكَعَ أَوْ وَهُوَ فِي الرُّكُوعِ وَ أَمَكَّنَهُ أَنْ يُكَبِّرَ وَ يَزْكَعَ قَبْلَ أَنْ يَزْكَعَ الْإِمَامَ رَأْسَهُ وَ فَعَلَ ذَلِكَ فَقَدْ أَدْرَكَ تِلْكَ الرَّكَعَةَ وَ إِنْ لَمْ يُدْرِكْهُ حَتَّى رَفَعَ مِنَ الرُّكُوعِ فَلْيَدْخُلْ مَعَهُ وَ لَا يَعْتَدْ بِتِلْكَ الرَّكَعَةِ (٢).

وَ عَنْ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ: مَنْ أَدْرَكَ الْإِمَامَ رَاكِعًا فَكَبَّرَ تَكْبِيرَهُ وَاحِدَةً وَ رَكَعَ مَعَهُ اِكْتَفَى بِهَا (٣).

وَ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ: أَنَّهُ قَالَ فِي رَجُلٍ سَبَقَهُ الْإِمَامُ بِرَكَعِهِ فَلَمَّا سَلَّمَ الْإِمَامُ سَهَا عَنْ قِضَائِهِ مَا فَاتَهُ فَسَلَّمَ وَ انْصَرَفَ مَعَ النَّاسِ قَالَ يُصَلِّي الرَّكَعَةَ الَّتِي فَاتَتْهُ وَ حَدَّهَا وَ يَتَشَهُدُ وَ يُسَلِّمُ وَ يَنْصَرِفُ (٤).

وَ عَنْهُ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ: أَنَّهُ قَالَ فِي رَجُلٍ سَبَقَهُ الْإِمَامُ بِبَعْضِ الصَّلَاةِ ثُمَّ أَحَدَتْ الْإِمَامُ فِي صَلَاتِهِ فَقَدَّمَهُ قَالَ إِذَا أَتَمَّ صَلَاةَ الْإِمَامِ أَشَارَ إِلَى مَنْ خَلْفَهُ فَسَلِّمُوا لِنَفْسِهِمْ

ص: ١١٤

١-١. دعائم الإسلام ج ١ ص ١٩٢.

٢-٢. دعائم الإسلام ج ١ ص ١٩٢.

٣-٣. المصدر ج ١ ص ١٩٣.

٤-٤. المصدر ج ١ ص ١٩٣.

وَ أَنْصَرَفُوا وَ قَامَ هُوَ فَاتَمَّ مَا بَقِيَ عَلَيْهِ مِنْ غَيْرِ إِعْلَانٍ بِالتَّكْبِيرِ (۱).

وَ عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ: يَتَّبِعِي لِلْإِمَامِ إِذَا سَلَّمَ أَنْ يَجْلِسَ مَكَانَهُ حَتَّى يَقْضِيَ مِنْ سُبُقِ الصَّلَاةِ مَا فَاتَهُ (۲) وَ هَذَا عَلَى مَا ذَكَرْنَا مِمَّا يُؤْمَرُ بِهِ مِنَ الدُّعَاءِ وَ التَّوَجُّهِ بَعْدَ الصَّلَاةِ وَ قَبْلَ الْقِيَامِ مِنْ مَوْضِعِهِ (۳) يَقْضِي فِي ذَلِكَ مِنْ فَاتِهِ شَيْءٌ مِنَ الصَّلَاةِ مَا فَاتَهُ مِنْهَا وَ الْإِمَامُ فِي ذَلِكَ يَدْعُو وَ يَتَوَجَّهُ وَ يَتَقَرَّبُ بِمَا أُمِرَ بِهِ مِنْ ذَلِكَ (۴).

**[ترجمه] دعائم الاسلام: رسول الله صَلَّى الله عليه و آله فرمود: امام قوم نماینده آنان است، پس در نمازتان بهترین خود را مقدم بدارید. - دعائم الاسلام ۱ : ۱۵۱ -

و علی علیه السلام فرمود: سفیهان خود را نه در نمازتان و نه در جنازه‌های خود مقدم نکنید که پیشنهادکنان، نمایندگان شما به سوی پروردگارتان می‌باشند. - دعائم الاسلام ۱ : ۱۵۱ -

و نیز فرمود: بیمار بر تندرست امام نمی‌شود. آن فقط خاص رسول الله صَلَّى الله عليه و آله بود. - دعائم الاسلام ۱ : ۱۵۱ -

ابو جعفر محمد بن علی علیه السلام فرمود: برده زمانی که فقیه باشد و در آنجا فقیه‌تر از او نباشد، بر اهل خویش امام می‌شود. و نماز پشت سر نابینا در صورتی که به سوی قبله هدایت شود و برترین آنان باشد، مجاز دانسته شده است. - دعائم الاسلام ۱ : ۱۵۱ -

و از علی علیه السلام روایت است که او از نماز پشت سر جذامی، پرسی‌دار، مجنون، حدّ بر او جاری شده و ولد الزنا نهی فرمود. و نهی نمود که اعرابی بر مهاجر، یا فرد در بند بر افراد آزاد، یا تیمم گرفته بر وضوگرفتگان، یا خادم بر مولا، یا زن بر مردان امام شود، و خنثی بر مردان، و لال بر متکلمان، و نه مسافر بر مقیمان امام نمی‌گردد. - دعائم الاسلام ۱ : ۱۵۱ -

از جعفر بن محمد روایت است که وی فرمود: نماز پشت سر ناصبی و حروری (گروهی از خوارج) را به شمار نیاور، و او را همچون ستونی از ستون‌های مسجد بدان و برای خودت نماز بخوان، گویی که تو تنها هستی. - دعائم الاسلام ۱ : ۱۵۱ -

ابو جعفر محمد بن علی علیه السلام فرمود: پشت سر ناصبی و کرامیه نماز نخوان مگر اینکه بر خود بیم داشته باشید که مشهور گردید و به سوی شما اشاره گردد. پس در منازل خویش نماز بخوانید و سپس به همراه آنان بخوانید و نماز خود با آنان را نافله قرار دهید. - دعائم الاسلام ۱ : ۱۵۱ -

علی علیه السلام فرمود: عمر در نماز صبح بر مردم پیشنماز شد، پس زمانی که نماز گذاشت به آنان روی کرد و گفت: ای مردم! عمر نماز صبح را بر شما امامت کرد در حالی که جنب است. پس مردم به او گفتند: چه می‌گویی؟ پس گفت: بر من اعاده لازم است و بر شما اعاده نیست. پس علی علیه السلام به او فرمود: بلکه بر تو و بر آنان اعاده لازم است، که قوم با امامشان رکوع و سجود می‌کنند و زمانی که نماز امام تباه شود، نماز مأمومین نیز تباه شده است. - دعائم الاسلام ۱ : ۱۵۲ -

و از رسول الله صَلَّى الله عليه و آله روایت شده است که وی فرمود: بیشترین شما از نور، بر شما امامت کند و نور قرآن است. و اهل هر مسجد به نماز در مسجد خود محق‌تر است مگر اینکه امامی حاضر باشد، پس او از اهالی مسجد نسبت به امامت محق...

تراست. - دعائم الاسلام ۱ : ۱۵۲ -

و از جعفر بن محمد علیه السلام روایت شده است که وی فرمود: پیشتازترین قوم از نظر هجرت بر آنان امام می‌شود. پس اگر برابر بودند، پس قاری‌ترین آنان، و اگر برابر بودند، پس فقیه‌ترین آنان. و اگر برابر بودند، پس مسن‌ترین آنان. و صاحب مسجد بر مسجد خویش محق‌تر است. - دعائم الاسلام ۱ : ۱۵۲ -

و از جعفر بن محمد علیه السلام روایت شده است که وی فرمود: زمانی که مردی بر مرد دیگری امام می‌شود، او را در طرف راست خویش قرار دهد، و زمانی که بر دو مرد یا بیشتر امام شد، پشت سر او بایستند. - دعائم الاسلام ۱ : ۱۵۲ -

و علی علیه السلام فرمود: ایرادی ندارد که قوم با نماز امام نماز بخوانند، در حالی که آنان در جایی غیر مسجد هستند. - دعائم الاسلام ۱ : ۱۵۲ -

از جعفر بن محمد علیه السلام روایت است که فرمود: زمانی که به تنهایی نماز می‌خوانی، پس آن را طولانی کن که آن عبادت است و زمانی که بر قومی پیشنماز شدی، پس نماز ضعیف‌ترین آنان را به جای آور و نماز را کوتاه کن. - دعائم الاسلام ۱ : ۱۵۲ -

و فرمود: نماز رسول الله صلی علیه و آله کوتاه‌ترین نماز در تمام (مردم) بود. - دعائم الاسلام ۱ : ۱۵۲ -

و نیز از او روایت است که فرمود: زن بر مردان امام نمی‌شود و بر زنان پیشنماز می‌شود و بر آنان مقدم نمی‌شود و در میانه آنان می‌ایستد و با نماز او نماز می‌خوانند. - دعائم الاسلام ۱ : ۱۵۲ -

از علی علیه السلام روایت است که او تلقین - یادآوری - قرآن به امام را زمانی که به لکنت افتد و از خواندن بازایستد، مجاز دانسته است. اما اگر یک آیه یا دو آیه یا بیشتر را ترک کند یا از سوره‌ای به سوره‌ای دیگر خارج شود و قرآن را ادامه دهد، تلقین نشود. - دعائم الاسلام ۱ : ۱۵۲ -

رسول الله صلی الیه و آله فرمود: صفوف خود را صاف کنید و شانه‌های خود را موازی قرار دهید و آنها را از ردیف خارج نکنید که دچار اختلاف می‌شوید و شیطان بسان نفوذ بزه‌ها در میان گوسفندان، در میان شما نفوذ می‌کند.

و «حذف» نوعی گوسفند کوچک سیاه است و مفرد آن «حذفه» است که رسول الله صلی علیه و آله، نفوذ شیطان در صفوف را هنگامی که در آن خللی بیابد، به نفوذ بزه‌ها در میان گوسفندان بزرگ تشبیه کرده است. - دعائم الاسلام ۱ : ۱۵۵ -

و از علی علیه السلام روایت است که فرمود: رسول الله به من فرمود: ای علی! در عیقل نایست، گفتم: یا رسول الله، عیقل چیست؟ فرمود: این که به تنهایی در پشت صفوف نماز بخوانی. - دعائم الاسلام ۱ : ۱۵۵ -

یعنی - و خدا اعلم است - زمانی که چنین باشد و در صفوف جای خالی باشد، اما اگر جایی پیدا نکند، پس چیزی براو نیست که به تنهایی پشت صفوف نماز بخواند. زیرا از ابو عبدالله جعفر بن محمد علیه السلام بر ما روایت شده است که از او درباره

مردی سؤال شد که همراه قومی در جماعتی داخل شد. پس به تنهایی در صفی ایستاد که غیر از او کسی نیست و صفی که در مقابل اوست، تنگ و فشرده است. گوید: زمانی که چنین باشد، به تنهایی نماز بخواند، پس او با آنان است. - دعائم الاسلام ۱: ۱۵۶ -

و امام علیه السلام فرمود: تا جایی که توانستی در صف بایست، پس زمانی که جا تنگ شد، پس جلو برو یا عقب بیا که ایرادی ندارد. - دعائم الاسلام ۱: ۱۵۶ -

از علی علیه السلام روایت است که فرمود: زمانی که مردی آمد و نتوانست در صف داخل شود، پس باید کنار امام بایستد، که آن برای او کفایت می کند و مخالفتی با صف ندارد. - دعائم الاسلام ۱: ۱۵۶ -

و از ابو جعفر محمد بن علی علیه السلام روایت است که فرمود: شایسته است که صفوف تمام و متصل باشد و میان هر دو صف، به اندازه جسم یک انسان زمانی که سجده می کند، باشد، و هر صفی که اهل آن با نماز امام نماز می خوانند و میان آنان و صفی که پیش از آنان است، کمتر از آن فاصله باشد، پس آن نماز برای آنان نماز نیست. - دعائم الاسلام ۱: ۱۵۶ -

و از امام علیه السلام روایت است که فرمود: باید کسانی که پشت سر امام قرار می گیرند صاحبان خرد و عقل باشند و اگر او عاجز شد به او تلقین نمایند. - دعائم الاسلام ۱: ۱۵۶ -

و از امام علیه السلام روایت است که فرمود: زمانی که زنان به همراه مردان نماز می خوانند، در آخر صفوف بایستند و مردان در موازات آنان نباشند مگر اینکه کنار آنان پرده ای باشد. - دعائم الاسلام ۱: ۱۵۶ -

و از امیر مؤمنان علیه السلام برای ما روایت شده است که فرمود: زمانی که امام در چیزی از نماز بر یکی از شما پیشی گرفت پس باید آنچه را که به همراه امام در رک کرده است اول نمازش قرار دهد و اگر امام به او فرصت داد، باید نزد خودش قرائت کند. پس اگر برایش ممکن نبود، قضای آن را بخواند. و زمانی که به نماز عشاء آخر امام وارد شد در حالی که وی با یک رکعت بر او پیشی گرفته است و او به قرائت رکعت دوم رسیده است، وقتی امام برای رکعت سوم ایستاد، مسبوق در دلش قرائت کند همانطور در رکعت دوم قرائت می کند و آن را برای خود رکعت دوم حساب کند. پس زمانی که امام سلام داد، مسبوق سلام ندهد و قیام کند و رکعتی را به جای آورد و در آن فاتحه الکتاب را قرائت کند، زیرا آن همان رکعتی است که بر او باقی مانده است. - دعائم الاسلام ۱: ۱۹۱ -

و از جعفر بن محمد علیه السلام روایت است که از او درباره مردی سؤال شد که به همراه قومی در نمازی داخل شده است که در آن یک رکعت پیشی گرفته اند، چگونه عمل کند؟ فرمود: به همراه آنان در رکعت دوم قیام کند، پس زمانی که نشستند، به همراه آنان به حالت تجافی بنشینند. زمانی که آنان به رکعت سوم ایستادند، آن برای او رکعت دوم است پس باید در آن قرائت کند. پس زمانی که سر از سجده بلند کردند، باید به اندازه تشهد کوتاهی بنشیند سپس قیام کند تا صفوف قبل از اینکه رکوع کنند صاف شود. پس زمانی که بعد از رکعت چهارم نشستند، به حالت تجافی با آنان بنشیند و پس زمانی که امام سلام داد، قیام کند و یک رکعت را ادا کند و تشهد بخواند و سلام دهد و فارغ شود. - دعائم الاسلام ۱: ۱۹۱ -

از علی علیه السلام روایت است که فرمود: هر که در حالی که امام یک رکعت از نماز مغرب را خوانده و جلو افتاده، در آن نماز وارد شود، بعد از هر رکعت بنشیند. - دعائم الاسلام ۱: ۱۹۲ -

و از ابو جعفر محمد بن علی علیه السلام روایت است که فرمود: و زمانی که به امام دو رکعت را خوانده است به او رسیدی، پس آنچه را که به او رسیده‌ای اول نمازت قرار بده، پس اگر امام مهلت داد، فاتحه‌الکتاب و سوره را برای خودت قرائت کن، یا هر آنچه را که توانستی قرائت کن، و آن دو را اول نمازت قرار بده. و زمانی که او برای تشهد دوم نشست، با امام بنشین و برای خودت آن را تشهد اول قرار بده و آنچه را که در تشهد اول به آن شهادت می‌دهی، در آن بخوان. پس وقتی امام سلام داد، تو قبل از اینکه سلام بدهی، اگر نماز ظهر، عصر یا عشاى آخر بود دو رکعت، و اگر نماز مغرب بود یک رکعت بخوان، در حالی که در هر رکعت فاتحه‌الکتاب را قرائت می‌کنی و سپس تشهد دوم را می‌خوانی و سلام می‌دهی.

و اگر به همراه امام یک رکعت را درک کردی، پس آن را اول نمازت قرار بده، پس زمانی که او برای تشهد نشست پس به حالت تجافی بنشین و تشهد نخوان. و زمانی که سلام داد، پس قیام کن و به دنبال رکعتی که به آن رسیدی نمازت را ادامه بده تا پایان گیرد. - دعائم الاسلام ۱: ۱۹۲ -

از او و از امام صادق علیهما السلام روایت است که فرمودند: زمانی که فرد قبل از اینکه امام به رکوع برود یا اینکه وقتی در رکوع است به او رسید و برایش امکان پذیر است که تکبیر بگوید و قبل از اینکه امام سرش را بلند کند رکوع نماید و چنین کند، پس آن رکعت را درک کرده است. و اگر به او نرسید تا اینکه سر از رکوع بلند کرد، پس باید با او داخل شود و آن رکعت را به حساب نیاورد. - دعائم الاسلام ۱: ۱۹۲ -

و از علی علیه السلام روایت است که فرمود: هر که به امام، در حالی که در رکوع است برسد، باید یک مرتبه تکبیر بگوید و همراه او رکوع کند به آن اکتفا نماید. - دعائم الاسلام ۱: ۱۹۳ -

و از جعفر بن محمد علیه السلام روایت است که درباره مردی که امام با یک رکعت بر او پیشی گرفته است و زمانی که امام سلام داد، از انجام آن چه که از دست داده است غفلت نمود، پس سلام داد و به همراه مردم روی گرداند فرمود: رکعتی را که از دست داده است به تنهایی بخواند و تشهد بخواند و سلام دهد و فارغ شود. - دعائم الاسلام ۱: ۱۹۳ -

و از او روایت است که درباره مردی که امام در بخشی از نماز بر او پیشی گرفته است سپس امام در نماز دچار حدث می‌شود و او را مقدم می‌دارد، فرمود: زمانی که نماز امام را به اتمام رسانید، به کسانی که پشت سرش هستند اشاره کند، پس آنان خودشان سلام بدهند و فارغ شوند. و او برخیزد و بدون اعلان با تکبیر، آنچه را که بر او باقی مانده است به اتمام برساند. - دعائم الاسلام ۱: ۱۹۳ -

و از او روایت است که فرمود: برای امام شایسته است، زمانی که سلام داد در مکانش بنشیند تا هر آن که در نماز از او عقب افتاده است، آنچه که از دست داده را به جای آورد. - دعائم الاسلام ۱: ۱۹۳ -

و این بر اساس آن چیزی است که درباره آنچه که در خصوص دعا و توجه بعد از نماز و قبل از برخاستن از مکان خویش به

آن امر می شود بیان نمودیم و در آن، هر که چیزی از نماز را دست داده است ادا می کند در حالی که امام در آن دعا می...
خواند و توجه می کند و به وسیله آنچه که در این باره امر شده است تقرب می جوید. - دعائم الاسلام ۱: ۱۹۳ -

**[ترجمه]

بیان

لا یؤم المریض الأصحاء أى المریض الذى یصلی جالسا أو مضطجعا أو لا یمكنه بعض أفعال الصلاه و لا خلاف فى عدم جواز ائتمام القائم بالقاعد قالوا و كذا الجالس بالمضطجع و اختلفوا فى إمامه العاری للمكتسى.

و أما الأعمى فاختلف الأصحاب فى جواز إمامته و المشهور الجواز بل قال فى المنتهى فى باب الجماعه و لا بأس بإمامه الأعمى إذا كان من ورائه من یسده و یوجهه إلى القبلة و هو مذهب أهل العلم لا نعلم فیہ خلافا إلا ما نقل عن أنس و نسب الجواز فى الجمعه إلى أكثر أهل العلم و نسب فى التذکره فى باب الجمعه اشتراط السلامه من العمی إلى أكثر علمائنا و به أفتى فى النهايه و الأصح الجواز.

و ظاهر كلام بعض الأصحاب عدم جواز إمامه المقلید المطلقین و صاحب الفالج الأصحاء و المشهور الکراهه إلا مع عدم تمکنهما من الإتيان بأفعال الصلاه.

و المراد بالخادم الخصى و لم أر فى سائر الأخبار المنع من إمامته و قال فى الذکری تضمن كلام أبى الصلاح أنه لا يؤم الخصى بالسليم و لا - نعلم وجهه سواء أريد به التحريم أو الکراهه و المشهور عدم جواز إمامه الخنثى للرجل بل و لا للخنثى لاحتمال كون الإمام امرأه و المأموم رجلا و قيل بالجواز فى الأخير و لا خلاف فى عدم جواز ائتمام غیر الأخرس به و كذا المشهور عدم الجواز فى ائتمام

ص: ۱۱۵

۱-۱. المصدر ج ۱ ص ۱۹۳.

۲-۲. المصدر ج ۱ ص ۱۹۳.

۳-۳. فى المصدر: مقدار ما یمكن أن یقضى فى ذلك.

۴-۴. المصدر نفسه ج ۱ ص ۱۹۳.

المتقن باللاحن و جوزه بعضهم.

و قال فى المدارك يستحب صلاه المكتوبه فى المنزل أولا ثم حضور جماعتهم و الصلاه معهم نافله أو قضاء

لِمَا رَوَاهُ ابْنُ بَابُوَيْهٍ فِي الصَّحِيحِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ (١)

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ: مَا مِنْ عَبْدٍ يُصَلِّي فِي الْوَقْتِ وَ يَفْرُغُ ثُمَّ يَأْتِيهِمْ وَ يُصَلِّي مَعَهُمْ وَ هُوَ عَلَى وُضوءٍ إِلَّا كَتَبَ اللَّهُ لَهُ خَمْسًا وَ عَشْرِينَ دَرَجَةً.

وَ فِي الصَّحِيحِ عَنْ عُمَرَ بْنِ يَزِيدَ (٢)

عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: مِثْلُهُ وَ زَادَ فِي آخِرِهِ فَارْعَبُوا فِي ذَلِكَ.

قوله و عليهم لعله عليه السلام أمرهم بالإعادة لفسق إمامهم و كفره و يمكن حمله على الاستحباب.

قوله عليه السلام و هم فى غير المسجد حمل على عدم البعد المفراط قال فى الذكرى لو صلى فى داره خلف إمام المسجد و هو يشاهد الصفوف صحت قدوته و أطلق الشيخ ذلك و الأولى تقييده بعدم البعد المفراط قال و إن كان باب الدار بحذاء باب المسجد أو باب المسجد عن يمينه أو يساره و اتصلت الصفوف من المسجد إلى داره صحت صلاتهم انتهى.

و قطع أكثر الأصحاب بجواز إمامه المرأة للنساء بل قال فى التذكرة إنه قول علمائنا أجمع و نقل عن السيد و ابن الجنيد أنهما جوزا إمامه النساء فى النوافل دون الفرائض (٣) و نفى عنه البأس فى المختلف.

و تدل عليه روايات صحيحه

وَ فِي صَحِيحِهِ زُرَّارَةَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ (٤) قَالَ:

ص: ١١٦

١-١. فقيه من لا يحضره الفقيه ج ١ ص ٢٦٥.

٢-٢. فقيه من لا يحضره الفقيه ج ١ ص ٢٥٠.

٣-٣. كما هو ظاهر الآية الكريمة «وَ ارْكَعِي مَعَ الرَّاكِعِينَ» و قد ورد النهى عن امامتهن فى الفرائض فى غير واحد من الروايات الصحيحه، و أمّا جواز امامتهن فى النوافل، فلان النهى عن الاجتماع فى النوافل انما اختص الرجال دون النساء.

٤-٤. التهذيب ج ١ ص ١٣١، الفقيه ج ١ ص ٢٥٩، و روى مثله باسنادهما عن هشام بن سالم عنه عليه السلام.

قُلْتُ لَهُ الْمَرْأَةُ تَوُومُ النِّسَاءِ قَالَ لَا إِلَّا عَلَى الْمَيِّتِ إِذَا لَمْ يَكُنْ أَحَدٌ أَوْلَى مِنْهَا تَقُومُ وَسَطَهُنَّ مَعَهُنَّ فِي الصَّفِّ فَتُكَبَّرُ وَ يُكَبَّرْنَ.

و أما آنها لا تقدم و تقف في صفهن فقال في المعتبر على ذلك اتفاق القائلين بإمامه النساء و تدل عليه روایات.

و قال في المنتهى إذا عرض للإمام وقفه أو خطأ في قراءته فلا يدري ما يقرأ جاز لمن خلفه أن ينهيه و قال في الذكرى يفتح المأموم على الإمام إذا أرتج عليه و ينهيه على الغلط و اللحن فلو تركه لم يبطل إذا لم يعلم أنه تعمده انتهى و التفصيل الوارد في الخبر غريب.

و في النهاية في حديث الصلاة لا تتخللكم الشياطين كأنها بنات حذف و في روايه كأولاد الحذف هي الغنم الصغار الحجازيه واحدها حذفه بالتحريك قيل هي صغار جرد ليس لها آذان و لا أذنان يجاء بها من حرش اليمن.

و رَوَى الشَّيْخُ بِسَنَدٍ (١)

فِيهِ ضَعْفٌ عَلَى الْمَشْهُورِ عَنْ جَعْفَرٍ عَنْ أَبِيهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ: لَا تَكُونَنَّ فِي الْعَيْكَلِ قُلْتُ وَ مَا الْعَيْكَلُ قَالَ أَنْ تُصَلِّيَ خَلْفَ الصُّفُوفِ وَ حَيْدَكَ فَإِنْ لَمْ يُمَكِّنِ الدُّخُولُ فِي الصَّفِّ قَامَ حِذَاءَ الْإِمَامِ أَجْزَأَهُ فَإِنْ هُوَ عَانَدَ الصَّفِّ فَسَدَ عَلَيْهِ صَلَاتُهُ.

*[ترجمه] «مريض بر تندرستان امام نمی شود» یعنی مریضی که نشسته یا به پهلو خوابیده نماز می خواند یا اینکه برخی از اعمال نماز را نمی تواند به جا آورد. و درباره عدم جواز اقتدا کردن فرد ایستاده به نشسته هیچ اختلافی نیست. گویند: و چنین است اقتدای فرد نشسته به فرد به پهلو خوابیده. و درباره امامت برهنه بر جامه پوشیده دچار اختلاف هستند.

و اما در خصوص نایبنا، اصحاب درباره جواز امامت او دچار اختلاف هستند و مشهور جواز است. بلکه علامه در المنتهى در باب جماعت گوید: و بر امامت نایبنا، زمانی که پشت سر او کسی باشد که او را به سوی قبله راهنمایی و هدایت کند، ایرادی وارد نیست. و این مذهب اهل علم است و در آن اختلافی سراغ نداریم غیر از آنچه که از انس نقل شده است. و جواز آن در جمعه به اکثر اهل علم نسبت داده شده است. و علامه در تذکره در باب جمعه، شرط سلامت از نایبایی را به اغلب علمای ما نسبت داده است و در نهایت بر آن فتوا داده است و صحیح تر، جواز است.

و ظاهر سخن برخی اصحاب، عدم جواز امامت فرد در بند بر افراد آزاد و فرد فلج بر افراد سالم است. و مشهور کراهت آن است مگر در صورت عدم توانایی او بر انجام برخی اعمال نماز.

و مقصود از خادم، اخته شده است و در سایر اخبار منع امامت او را مشاهده نکردم. و شهید در ذکری گوید: کلام ابوصلاح در بردارنده این است که اخته شده بر سالم امام نمی شود و وجه آن را نمی دانیم، چه از آن تحریم را قصد کرده باشد یا کراهت را. و مشهور، عدم جواز امامت خنثی بر مرد و حتی بر خنثی - دوجنسی - است، به احتمال اینکه امام زن باشد و مأموم مرد. و در مورد اخیر به جواز رأی داده شده است. و در مورد عدم جواز اقتدا کردن غیر لامل بر لامل، هیچ اختلافی نیست. و همچنین است رأی مشهور عدم جواز در اقتدا کردن فرد با قرائت صحیح به فرد با قرائت غیر صحیح است، و برخی از آنان آن

را جایز دانسته‌اند.

و در مدارک گوید: خواندن نماز واجب، نخست در منزل و سپس حضور در جماعت آنان و نماز به همراه آنان به عنوان نافله یا قضاء مستحب است، بر اساس آنچه که ابن بابویه در صحیح از عبدالله بن سنان - . فقیه ۱: ۲۶۵ -

از امام صادق علیه السلام روایت کرده است که فرمود: هیچ بنده‌ای نیست که سر وقت نماز بخواند و از آن فارغ شود سپس نزد آنان آید و به همراه آنان نماز خواند در حالی که او وضو دارد، مگر اینکه خداوند بیست و پنج درجه برای او مکتوب می‌دارد. و در صحیح از عمر بن یزید - . فقیه ۱: ۲۶۵ -

از امام علیه السلام نظیر آن آمده است و در پایان آن افزوده است، پس به آن راغب شوید.

سخن امام علیه السلام «و بر آنان است»، شاید امام علیه السلام آنان را به اعاده نماز به دلیل فسق امامشان و کفر او امر نموده باشد و می‌توان آن را بر استحباب حمل نمود.

سخن امام علیه السلام «در حالی که آنان در جایی غیر مسجد هستند» بر عدم فاصله زیاد حمل شده است. شهید در ذکری گوید: اگر در خانه‌اش پشت سر امام مسجد نماز بخواند در حالی که صفوف را می‌بیند، اقتدای او صحیح است. و شیخ آن را مطلق ساخته است. و اولی، تقیید آن به عدم فاصله زیاد است. گوید: و اگر حیاط خانه مقابل درب مسجد باشد یا درب مسجد در جانب راست یا چپ آن باشد و صفوف از مسجد تا خانه او به هم پیوسته باشد، نمازشان صحیح است، پایان سخن.

و اغلب اصحاب به جواز امامت زن بر زنان نظر قطعی داده‌اند. بلکه علامه در تذکره گوید: آن سخن همه علمای ماست. و از سید و ابن جنید نقل شده است که آن دو، امامت زنان را در نوافل، نه فرایض جایز دانسته‌اند و شیخ در مختلف از آن نفی ایراد کرده است.

و روایات صحیح‌های بر آن دلالت دارد. و در صحیح زراره از امام باقر علیه السلام روایت است که گوید: به او عرض کردم: زن بر زنان امام می‌شود؟ پاسخ فرمود: خیر مگر بر میت، زمانی که کسی اولی از او نباشد، در میانه آنان در یک صف با آنان می‌ایستد پس او تکبیر می‌گوید و آنان تکبیر می‌گویند، اما او مقدم نمی‌شود و در صف آنان می‌ایستد. - . تهذیب ۱: ۱۳۱ ، فقیه ۱: ۲۵۹ -

پس محقق در معتبر گوید: اتفاق افراد قائل به امامت زنان بر آنان است و روایاتی بر آن دلالت دارد.

علامه در المنتهی گوید: زمانی که برای امام وقفه‌ای یا خطایی در قرائتش رخ دهد، پس نداند که چه قرائت کند، برای کسی که پشت سر اوست جایز است که او را آگاه سازد. و شهید در ذکری گوید: هر گاه امام در نمازش ماند، مأوم راه بر او می‌گشاید و او را به غلط و اشتباه آگاه می‌سازد، پس اگر آن را ترک کند نمازش باطل نمی‌شود، زمانی که معلوم نشود که او عمداً آن را انجام داده است، پایان سخن. و تفصیل وارده در این خبر غریب است.

و در نهاییه در حدیث نماز: شیاطین در میان شما چون بنات حذف نفوذ نکنند. و در روایتی اولاد حذف آمده است. و آن

(حذف)، گوسفند کوچک حجازی است و مفرد آن حَذَفَه است. گفته شده است، آن اسب کوچکی است که نه گوش دارد و نه دم، و از حُرَش یمن آورده می شود.

و شیخ با سندی - تهذیب ۱: ۳۳۳ -

که بر اساس رأی مشهور در آن ضعیفی است، از جعفر، از پدرش علیهما السلام روایت کرد: امیر مؤمنان فرمود: رسول الله صلیّ علیه و آله فرمود: در عیكل نباش. عرض کردم: عیكل چیست؟ فرمود: اینکه به تنهایی در پشت صفوف نماز بخوانی. پس اگر ورود در صف ممکن نشد، موازی امام بایست برایت کفایت می کند. پس اگر او با صف تضادی داشته باشد، نمازش بر او فاسد شده است.

***[ترجمه]

أقول

لم أر العیكل بهذا المعنى فى كتب اللغة قال فى القاموس اعتكل اعتزل و كمنبر مخبط الراعى و فى بعض النسخ بالثاء المثلثة و هو أيضا كذلك ليس له معنى مناسب و لا یبعد أن يكون الفسكل بالفاء و السین المهملة و هو بالضم و الكسر الفرس الذى یجىء فى الحلبه آخر الخیل و رجل فسكل كزبرج رذل و كزنبور و بردون متأخر تابع ذكره الفيروز آبادی.

وَقَالَ فِي النَّهْيَايَةِ: إِنَّ أَسْمَاءَ بِنْتَ عُمَيْسٍ قَالَتْ لِعَلِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِنَّ ثَلَاثَةً أَنْتَ آخِرُهُمْ لِأَخْيَارٍ فَقَالَ عَلِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ لِأَوْلَادِهَا فَسَكَلْتَنِي أُمَّكُمْ.

أى آخرتنى و جعلتنى كالفسكل و هو الفرس الذى يجىء فى آخر خيل السباق و كانت تزوجت قبله

ص: ۱۱۷

بجعفر أخيه ثم بأبي بكر انتهى.

و معانده الصف أن يدخل بينه مع الضيق أو يقف خلفه مع الفرجه و إمكان الدخول من غير مشقه أو الأعم و الأحلام جمع حلم بالكسر و هو العقل و منه قوله تعالى أم تأمرهم أحوالهم بهذا(١) و النهى بالضم العقل أيضا و تعايا أى لم يهتد لوجه مراده أو عجز عنه و لم يطق أحكامه.

و المشهور بين الأصحاب أنه لا تصح الائتمام مع وجود حائل بين الإمام و المأموم يمنع مشاهدته أو مشاهدته من يشاهده و لو بوسائط و ادعوا الإجماع عليه و استثنى الأ-كثر من ذلك ما إذا كان المأموم امرأه فإنه يجوز ائتمامها به مع وجود الحائل لروايه عمار(٢) و قوله إلا يكون دونهم ستره أيضا يومئى إلى ذلك و قال ابن إدريس قد وردت رخصه للنساء أن يصلين و بينهن و بين الإمام حائط و الأول أظهر و أصح انتهى و هو أحوط.

فيما يقضى أى فيما يفعله منفردا بعد فراغ الإمام حتى تستوى الصفوف أى لا- يطول التشهد يصلى الركعه حمل على عدم الاستدبار و غيره مما يبطل عمدا و سهوا كما مر.

و روى الشيخ فى الصحيح عن معاوية(٣) بن عمارة قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يأتي المسجد و هم فى الصلاة و قد سبقه الإمام بركعه أو أكثر فيعتل الإمام فيأخذ بيده و يكون أدنى القوم إليه فيقدمه فقال يئتم الصلاة بالقوم ثم يجلس حتى إذا فرغوا من التشهد أو ما إليهم بيده عن اليمين و الشمال فكان الذى أو ما إليهم بيده التسليم و انقضاء صلاتهم و أتم هو ما كان فاتة أو بقى عليه.

و قال فى البيان و لو استتيب المسبوق أو ما إليهم ليموا بالتسليم و روى أنه يقدم رجلا منهم فيسلم بهم و يتم المسبوق صلاته و علل الشهيد الثانى فى النقليه

ص: ١١٨

١-١. الطور: ٣٢.

٢-٢. التهذيب ج ١ ص ٢٦١.

٣-٣. التهذيب ج ١ ص ٢٥٧.

کراهه استنابه المسبوق باحتیاجه إلی من يستخلف من یسلم بهم و ریما نسی و قام إلی تمام صلاته فقاموا معه سهوا.

**[ترجمه] در کتب لغت عیقل را به این معنا ندیدیم. در قاموس گوید: «اعتکل، عزلت گزید، و بر وزن منبر یعنی سوزن چوپان، و در برخی نسخه‌ها با ثاء مثلثه است و آن نیز دارای معنای مناسبی نیست و بعید نیست که «الفسکل» باشد با ضمه و کسره و اسبی است که در مسابقه اسبدوانی در آخر اسبان می‌آید، و «رجل فسکل» بر وزن «زبرج»: رذل، و بر وزن زنبور و بر ذون یعنی عقب و پیرو، فیروزآبادی آن را ذکر کرده است.

و علامه در نهاییه گوید: اسماء دختر عمیس به علی علیه السلام گفت: سه تن که تو آخر آنان هستی از اختیار هستند. پس علی علیه السلام به فرزندان اسماء فرمود: «فسکلنتی أمکم» یعنی مرا به آخر انداخت و مرا مانند فسکل قرار داد. و آن اسبی است که در آخر اسبان مسابقه می‌آید. او قبل از علی علیه السلام با جعفر برادر او و سپس با ابوبکر ازدواج کرده بود، پایان سخن.

«معاندت صف» این است که با وجود تنگی جا در میان آن وارد شود، یا با وجود جا و امکان ورود بدون مشقت یا اعم از آن پشت صف بایستد. و «احلام» جمع حلم است و آن عقل است و قول خداوند متعال: «أَمْ تَأْمُرُهُمْ أَخْلَامُهُمْ بَهْدًا» - طور / ۳۲ - {آیا پندارهایشان آنان را به این [موضعگیری] و ا می دارد} از آن است و «النهی» نیز یعنی عقل و «تعایا» یعنی به سوی مقصودش هدایت نشود یا از آن عاجز باشد و توان انجام احکام آن را نداشته باشد.

و مشهور میان اصحاب این است که با وجود مانع میان امام و مأموم که مانع مشاهده امام و یا مشاهده کسی که او را می‌بیند هر چند با واسطه، اقتدا کردن صحیح نیست و بر آن ادعای اجماع کرده‌اند و اغلب آنان زمانی که مأموم زن باشد را از آن استثناء کرده‌اند که به دلیل روایت عمار - تهذیب ۱: ۲۶۱ -

اقتدا کردن وی به او با وجود مانع جایز است. و سخن او «الایکون دونهم ستره» نیز به آن اشاره دارد. و ابن ادریس گوید: اجازه برای نماز خواندن زنان در حالی که میان آنان و امام دیواری است، وارد شده است، و رأی نخست روشن‌تر و صحیح‌تر است، پایان سخن. و آن احوط است.

«در آنچه به جای می‌آورد» یعنی در آنچه که به صورت فرادا بعد از فراغت امام انجام می‌دهد. «تا صفوف صاف شود» یعنی تشهد را طولانی نسازد. «یصلی الركعه» بر عدم پشت نکردن و غیر آن که به عمد و سهو - چنانکه گذشت - نماز را باطل می‌کند حمل شده است.

و شیخ در صحیح از معاویه - تهذیب ۱: ۲۵۷ -

بن عمار روایت کرد که گوید: از امام صادق علیه السلام درباره مردی سؤال کردم که به مسجد می‌آید، در حالی که آنان در نماز هستند و امام با یک رکعت یا بیشتر بر او پیشی گرفته است، پس امام عذری پیدا می‌کند و دست او را در حالی که نزدیک‌ترین قوم به اوست می‌گیرد و او را مقدم می‌کند. فرمود: نماز قوم را به اتمام می‌رساند سپس می‌نشیند تا اینکه از تشهد فارغ شوند. سپس با دستش از چپ و راست به آنان اشاره می‌کند. پس اشاره او به منزله سلام و پایان نماز آنان است؛ و خود آنچه را که از دست داده است یا بر او باقی مانده است، به اتمام می‌رساند.

و در بیان گوید: و اگر فرد مسبوق (کسی که در رکعت عقب است) نایب امام گردید، به آنان اشاره کند که با سلام دادن، نمازشان را به اتمام برسانند. و روایت شده است که مردی از آنان را مقدم می‌دارد، پس او بر آنان سلام می‌دهد و مسبوق نمازش را به اتمام می‌رساند. و شهید ثانی در نفلیه، کراهت نیابت مسبوق را به احتیاج او به کسی که جانشین او باشد که بر آنان سلام دهد، تعلیل نموده است. و چه بسا فراموش کند و برای تمام کردن نمازش برخیزد و آنان سهواً همراه او برخیزند.

**[ترجمه]

«۸۳»

مَشْكَاهُ الْأَنْوَارِ، نَقْلًا مِنَ الْمَحَاسِنِ عَنْ عُمَرَ بْنِ أَبَانَ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَقُولُ: يَا مَعْشَرَ الشَّيْعَةِ إِنَّكُمْ قَدْ نُسِبْتُمْ إِلَيْنَا كُونُوا لَنَا زِينًا وَ لَمَا تَكُونُوا شَيْئًا كُونُوا مِثْلَ أَصْحَابِ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي النَّاسِ إِنْ كَانَ الرَّجُلُ مِنْهُمْ لِيَكُونَ فِي الْقَبِيلَةِ فَيَكُونَ إِمَامَهُمْ وَ مُؤَدِّئَهُمْ وَ صَاحِبَ أَمَانَتِهِمْ وَ وَدَائِعِهِمْ عُوْدُوا مَرْضَاهُمْ وَ اشْهَدُوا جَنَائِزَهُمْ وَ صَلُّوا فِي مَسَاجِدِهِمْ وَ لَا يَشْفِقُواكُمْ إِلَى خَيْرٍ فَأَنْتُمْ وَ اللَّهُ أَحَقُّ مِنْهُمْ بِهِ (۱).

وَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُكَيْرٍ قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَ مَعِيَ رَجُلَانِ فَقَالَ أَحَدُهُمَا لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ آتَى الْجُمُعَةَ فَقَالَ لَهُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِنَّ الْجُمُعَةَ وَ الْجَمَاعَةَ وَ اخْضُرِ الْجَنَازَةَ وَ عُدِ الْمَرِيضَ وَ اقْضِ الْحُقُوقَ ثُمَّ قَالَ أَ تَخَافُونَ أَنْ نُضِلَّكُمْ لَا وَ اللَّهُ لَا نُضِلُّكُمْ أَبَدًا (۲).

**[ترجمه] مشکوه الانوار: به نقل از محاسن: عمر بن ابان گوید: شنیدم که امام صادق علیه السلام می‌فرمود: ای گروه شیعیان! شما به ما منسوب شده‌اید، زینت و جمال برای ما باشید و زشتی (ما) نباشید. مانند اصحاب علی علیه السلام در میان مردم باشید. اگر مردی از آنان در قبيله باشد، پس حتماً باید امام آنان، مؤذن آنان و صاحب امانات و وادیع آنان باشد. از بیماران آنان عیادت کنید و در جنازه‌های آنان شرکت کنید و در مساجد آنان نماز بخوانید و آنان در خیر بر شما پیشی نگیرند که به خدا سوگند شما از آنان نسبت به آن محق‌تر هستید. - مشکاه الانوار: ۶۷ -

و عبدالله بن بکیر گوید: بر امام صادق علیه السلام وارد شدم در حالی که دو مرد با من بودند، پس یکی از آن دو به امام صادق علیه السلام گفت: به جمعه بیایم؟ پس امام صادق علیه السلام به او فرمود: به جمعه و جماعت بیا و در تشییع جنازه حاضر شو، و از مریض عیادت کن و حقوق را ادا کن. سپس فرمود: آیا بیم دارید که شما را گمراه کنیم؟ نه به خدا سوگند، هرگز شما را گمراه نمی‌سازیم. - مشکاه الانوار: ۶۷ -

**[ترجمه]

«۸۴»

الدُّكْرَى، فِي الْحَدِيثِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ: مَنْ صَلَّى خَلْفَ عَالِمٍ فَكَمَنْ صَلَّى خَلْفَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ (۳).

**[ترجمه]ذکری: در حدیثی از نبی اکرم صلی الله علیه و آله آمده است که هر که پشت سر عالمی نماز گذارد، بسان کسی است که پشت سر رسول الله صلی علیه و آله نماز خوانده است. - الذکری : ۲۶۸ -

**[ترجمه]

«۸۵»

شَرَحَ النَّفَلِيَّةِ، لِلشَّهِيدِ الثَّانِي رَحِمَهُ اللهُ قَالَ رَوَى الْفَقِيهَ جَعْفَرُ بْنُ أَحْمَدَ الْقُمِّيِّ فِي كِتَابِ الْإِمَامِ وَالْمَأْمُومِ بِإِسْنَادِهِ إِلَى الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ آبَائِهِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: لَا تُصَلُّوا خَلْفَ الْحَائِكِ وَ لَوْ كَانَ عَالِمًا وَ لَا تُصَلُّوا خَلْفَ الْحَجَّامِ وَ لَوْ كَانَ زَاهِدًا وَ لَا تُصَلُّوا خَلْفَ الدَّبَّاعِ وَ لَوْ كَانَ عَابِدًا.

**[ترجمه]شرح نفلیه: شهید ثانی - رحمه الله - گوید: فقیه جعفر ابن احمد قمی در کتاب الامام و المأموم با اسناد به صادق علیه السلام از پدرش، از پدرانش نقل کرده که: رسول الله صلی علیه و آله فرمود: پشت سر بافنده، هر چند که عالم باشد، و پشت سر حجّام (حجّامت کننده) هر چند که زاهد باشد، و پشت سر دَبّاع هر چند که عابد باشد نماز نخوانید.

**[ترجمه]

بیان

حکم الشهید رحمه الله باستحباب سلامه الإمام من هذه الصناعات الثلاث و کذا کونه أسیرا أو مکشوف غیر العوره خصوصا الرأس و قال الشهید الثانی المستند أخبار محموله علی الکراهه و لم أر فی بعضها خبرا و کذا حکم باستحباب عدم کونه آدر و الأدره نفخه فی الخصیه ثم قال و روی و لا ابنا بأبیه.

ص: ۱۱۹

۱- ۱. مشکاه الأنوار: ۶۷.

۲- ۲. مشکاه الأنوار: ۶۷.

۳- ۳. الذکری: ۲۶۸.

***[ترجمه] شهید - رحمه الله - بر استحباب سلامت امام از این حرفه‌های سه‌گانه حکم داده است. و چنین است اسیر بودن او یا مکشوف بودن جایی غیر از عورت او مخصوصاً سر وی. و شهید ثانی گوید: مستند آن، اخباری است که بر کراهت حمل شده است. و من در مورد برخی از آنان روایتی ندیدم. و همچنین است حکم بر استحباب این که باد فتق نداشته باشد، و «أدره» فتق بیضه است. سپس گوید: و روایت شده است که پسری امام به پدرش نباشد.

***[ترجمه]

«۸۶»

المُقْبَعُ (۱): قَالَ وَاللَّيْذَى رَحِمَهُ اللهُ فِي رِسَالَتِهِ إِلَيَّ اَعْلَمَ يَا بَنِيَّ أَنَّ اَوْلَى النَّاسِ بِالْتَقَدُّمِ فِي جَمَاعَةٍ اَقْرَبُهُمْ لِلْقُرْآنِ فَاِذَا كَانُوا فِي الْقِرَاءَةِ سَوَاءً فَاَقْفَهُهُمْ وَ اِنْ كَانُوا فِي الْفِقْهِ سَوَاءً فَاَقْدَمُهُمْ هِجْرَةً وَ اِنْ كَانُوا فِي الْهَجْرَةِ سَوَاءً فَاَسْبِقُهُمْ فَاِنْ كَانُوا فِي السَّنِّ سَوَاءً فَاَصْبِحُهُمْ وَجْهًا وَ صِيْحَابُ الْمَسْجِدِ اَوْلَى بِمَسْجِدِهِ وَ لِيَكُنْ مَنْ يَلِي الْاِمَامَ مِنْكُمْ اَوْلَى الْاِحْلَامِ وَ التَّقَى وَ اِنْ نَسِيَ الْاِمَامُ اَوْ تَعَايَا فَقَوْمُوهُ وَ اِنْ ذَكَرْتَ اَنَّكَ عَلَيَّ غَيْرِ وُضُوئٍ اَوْ خَرَجْتَ مِنْكَ رِيْحٌ اَوْ غَيْرُهَا مِمَّا يَنْقُضُ الْوُضُوءَ فَسَلِّمْ فِي اَيِّ حَالٍ كُنْتَ فِي حَالِ الصَّلَاةِ وَ قَدِّمْ رَجُلًا يَصِيْلِي بِالنَّاسِ بَقِيَّةَ صِيْلَاتِهِمْ وَ تَوَضَّأَ وَ اَعَدَّ صَلَاتَكَ وَ سَبَّحَ فِي الْاُخْرَاوَيْنِ اِمَامًا كُنْتَ اَوْ غَيْرِ اِمَامٍ تَقُولُ سُبْحَانَ اللهِ وَ الْحَمْدُ لِلَّهِ وَ لَمَّا اِلَهَ اِلَّا اللهُ وَ اللهُ اَكْبَرُ ثَلَاثًا ثُمَّ تَكْبَّرُ وَ تَزَكَّعُ وَ اَعْلَمُ اَنَّهُ لَا يَجُوزُ اَنْ تُصَلِّيَ اِلَّا خَلْفَ رَجُلَيْنِ اَحَدُهُمَا مَنْ تَثِقُ بِدِينِهِ وَ وَرَعِهِ وَ آخَرَ تَتَّقِي سُوْطَهُ وَ سَيْفَهُ وَ شِنَاعَتَهُ عَلَيَّ الدِّينِ فَصَلِّ خَلْفَهُ عَلَيَّ سَبِيْلِ التَّقِيَّةِ وَ الْمُدَارَاةِ وَ اَذِّنْ لِنَفْسِكَ وَ اَقِمْ وَ اَقْرَأْ لَهَا غَيْرَ مُؤْتَمٍّ بِهِ فَاِنْ فَرَعْتَ مِنْ قِرَاءَةِ السُّورَةِ قَبْلَهُ فَبَقِ مِنْهَا آيَةً وَ اذْكُرِ اللهُ فَاِذَا رَكَعَ الْاِمَامُ فَاَقْرَأِ الْآيَةَ وَ اذْكُرْ بِهَا وَ اِنْ لَمْ تَلْحَقِ الْقِرَاءَةَ وَ خَشِيتَ اَنْ يَزَكَّعَ الْاِمَامُ فَقُلْ مَا حَدَفَهُ مِنَ الْاَذَانِ وَ الْاِقَامَةِ وَ اذْكُرْ.

وَ قَالَ اَمِيْرُ الْمُؤْمِنِيْنَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: لَا يُوْمُّ صَاحِبُ الْعِلَّةِ الْاَصْحَاءَ وَ لَا يُوْمُّ صَاحِبُ الْقَيْدِ الْمُطْلَقِيْنَ وَ لَا يُوْمُّ الْاَعْمَى فِي الصَّخْرَاءِ اِلَّا اَنْ يُوَجَّهَ اِلَى الْقَبْلَةِ وَ لَا يُوْمُّ الْعَبْدُ اِلَّا اَهْلَهُ.

وَ سُئِلَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: مَا اَقْلُ مَا يَكُوْنُ مِنَ الْجَمَاعَةِ قَالَ رَجُلٌ وَ امْرَاةٌ فَاِذَا صَلَّى رَجُلَانِ فَقَالَ اَحَدُهُمَا اَنَا كُنْتُ اِمَامَكَ وَ قَالَ الْاٰخَرُ بَلْ اَنَا كُنْتُ اِمَامَكَ فَاِنَّ صَلَاتَهُمَا تَامَةٌ وَ اِذَا قَالَ اَحَدُهُمَا كُنْتُ اَتَمُّ بِكَ وَ قَالَ الْاٰخَرُ لَا بَلْ اَنَا كُنْتُ اَتَمُّ بِكَ فَلْيَسْتَأْنِفَا- (۲)

ص: ۱۲۰

۱- ۱. المقنع: ۳۴-۳۶، ط الإسلاميه.

۲- ۲. روى هذا بسند ضعيف بالسكونى عن ابي عبد الله عليه السلام عن أمير المؤمنين عليه السلام، و مع ضعف سنده لا يصح فرض المسألة كذلك، فان المأموم يجب أن يتابع الامام في صلاته، يكبر بعد تكبيرته بالاحرام فيصح دخول الامام في الصلاة و يتم كونه مصليا حتى يجعل اماما و قدوه، و الا فالذى لم يدخل بعد في الصلاة كيف يقتدى به؟ و لا اقل من أنه يجب في صدق المتابعه أن يأخذ الامام في التكبيره الاحراميه ثم يكبر المأموم، و لو فرضنا انهما كبرا معا في آن واحد و أراد كل منهما الإمامه لبطلت صلاتهما لعدم المتابعه. على أنه كيف يتصور المسألة، و الحال أنه لا يركع المأموم الا بعد ركوع امامه و لا يرفع رأسه الا بعد رفعه، و هكذا في سائر الافعال، و لا اقل من أن يأخذ أحدهما بالركوع أو السجود ثم يتبعه الآخر، و حينئذ يكون الأول اماما

و الآخر التابع مأموما. هذا إذا فرضنا المسأله فى الصلوات الاخفاته حيث لا يتبين القراءه على فتوى القدماء من عدم جواز اسماع غيره حتى من على جوانبه كما هو المختار، و أميا إذا فرضنا المسأله فى الصلوات الجهرية، حيث يجب القراءه فيها جهرا، أو كانت الصلوات اخفاته و أفتينا على مبنى المتأخرين بوجوب اسماع القراءه حتى فى الاخفاته لثلا تكون حديث نفس (الا أنه لا يتجهور المصلى بصوته، فرقا بين الجهرية و الاخفاته) فمهوميه فرض المسأله أوضح و أوضح سواء ادعى كل منهما الإمامه أو المأموميه. على أنك قد عرفت من سنه النبى صلى الله عليه و آله ان على المأموم الواحد أن يقف من يمين الامام فى صفه، و لو جهل المأموم بذلك أخذ الامام بيده و أقامه عن يمينه رغبه فى سنه النبى صلى الله عليه و آله و حينئذ لو أغمضنا عن سائر الاشكالات الوارده فى فرض المسأله، لوجب أن نقول بأن الامام هو الذى كان فى اليسار، الا أن يكون الامام و المأموم كلاهما جاهلين بحكم السنه و الاحكام المبتلى بها، فعلى هذا الإمام و المأموم و على اسلامهما السلام.

وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُؤَمَّ وَلَدُ الزَّانَا وَلَا بَأْسَ أَنْ يُؤَمَّ صَاحِبُ التَّيْمَمِ الْمُتَوَضِّئِينَ وَلَا يُؤَمُّ صَاحِبُ الْفَالِجِ الْأَصْحَاءِ وَلَا يُؤَمُّ الْأَعْرَابِيُّ الْمُهَاجِرَ
وَإِذَا صَلَّى بِقَوْمٍ فَاخْتَصَّصَتْ نَفْسَكَ بِالِدُّعَاءِ دُونَهُمْ فَقَدْ خُنْتَ الْقَوْمَ- (١)

ص: ١٢١

١ - ١. فى المصدر: و إذا صليت بقوم فلا- تخص نفسك بالدعاء دونهم، فان النبى صلى الله عليه و آله قال: من صلى بقوم
فاختص نفسه بالدعاء دونهم فقد خان القوم، و الظاهر تصحيف الكلام فى نسخه المؤلف، فان الحديث الذى رواه عن النبى
صلى الله عليه و آله فقد رواه مرسلا فى الفقيه أيضا ج ١ ص ٢٦٠، بهذه الصورة و رواه الشيخ فى التهذيب ج ١ ص ٣٣٣.

فَإِذَا صَلَّى الْإِمَامُ رُكْعَةً أَوْ رُكْعَتَيْنِ فَأَصَابَهُ رُعَافٌ (۱)

فَمِنْهُ يَتَقَدَّمُ وَيُتُّمُّ بِهِمُ الصَّلَاةَ فَإِذَا تَمَّتْ صِلَاءُ الْقَوْمِ أَوْ مَا إِلَيْهِمْ فَلَيْسَ لِمُؤْمِنٍ وَ يَقُومُ هُوَ فَيَتِمُّ بِقِيَّتِهِ صِلَاتِهِ فَإِنْ خَرَجَ قَوْمٌ مِنْ خُرَاسَانَ أَوْ مِنْ بَعْضِ الْجِبَالِ وَ كَانَ يُؤْمَهُمْ شَخْصٌ فَلَمَّا صَارُوا إِلَى الْكُوفَةِ أُخْبِرُوا أَنَّهُ يَهُودِيٌّ فَلَيْسَ عَلَيْهِمْ إِعَادَةُ شَيْءٍ مِنْ صَلَاتِهِمْ وَ لَا يَجُوزُ أَنْ تَوَمَّ الْقَوْمُ وَ أَنْتَ مُتَوَشِّحٌ وَ إِذَا كُنْتَ خَلْفَ الْإِمَامِ فِي الصَّفِّ الثَّانِي وَ وَجَدْتَ فِي الصَّفِّ الْأَوَّلِ خَلْمًا فَلَمَّا بَيَّأَسَ أَنْ تَمْشِيَ إِلَى إِلَيْهِ فَيَتِمُّهُ وَ إِذَا كُنْتَ إِمَامًا فَعَلَيْكَ أَنْ تَقْرَأَ فِي الرَّكْعَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ وَ عَلَى الَّذِينَ خَلْفَكَ أَنْ يَسْتَبِيحُوا يَقُولُوا سُبْحَانَ اللَّهِ وَ الْحَمْدُ لِلَّهِ وَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَ اللَّهُ أَكْبَرُ وَ إِذَا كُنْتَ فِي الرَّكْعَتَيْنِ الْأَخْرَاوَيْنِ فَعَلَيْكَ أَنْ تَسْبِيحَ مِثْلَ تَسْبِيحِ الْقَوْمِ فِي الرَّكْعَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ وَ عَلَى الَّذِينَ خَلْفَكَ أَنْ يَقْرَأُوا فَاتِحَةَ الْكِتَابِ وَ رُوِيَ أَنَّ عَلَى الْقَوْمِ فِي الرَّكْعَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ أَنْ يَسْتَمْعُوا إِلَى قِرَاءَةِ الْإِمَامِ وَ إِذَا كَانَ فِي صِلَاءِهِ لَا يُجْهَرُ فِيهَا سَبَّحُوا وَ عَلَيْهِمْ فِي الرَّكْعَتَيْنِ الْأَخْرَاوَيْنِ أَنْ يَسْبُحُوا وَ هَذَا أَحَبُّ إِلَيَّ (۲).

**[ترجمه]المقنع: پدرم - رحمه الله - در نامه‌اش برای من، نوشت: ای پسر، آگاه باش که مناسب‌ترین مردم به تقدم در جماعت، قاری‌ترین آنان برای قرآن است. پس زمانی که در قرائت برابر شدند، پس فقیه‌ترین آنان، و اگر در فقه برابر باشند جلوترین آنان از نظر هجرت، و اگر در هجرت برابر بودند، پس مسن‌ترین آنان، پس اگر در سن برابر بودند، پس زیباترین آنان از نظر چهره.

و صاحب مسجد بر مسجدش اولی است. و باید کسانی از میان شما که پشت سر امام قرار می‌گیرند، صاحبان عقل و تقوا باشند. و اگر امام فراموش کرد یا دچار لکنت شد، پس او را اصلاح کنید. و اگر به یاد آوردی که وضو نداری، یا بادی از تو خارج شد یا موردی غیر آن که وضو را باطل می‌سازد، پس در هر حالتی از نماز که بودی سلام بده و مردی را مقدم کن که ادامه نماز را بر مردم پیش‌نماز شود و وضو بگیر و نماز را اعاده کن.

و اگر در دو رکعت آخر امام بودی یا مأوموم، تسبیح بگو. سه مرتبه می‌گویی: سبحان الله، الحمد لله، لا اله الا الله و الله اکبر، سپس تکبیر بگو و رکوع کن.

و بدان که جایز نیست نماز بخوانی مگر پشت سر دو مرد، یکی از آن دو کسی است که به دین او و پرهیزکاری او اطمینان داری، و دیگری کسی که از تازیانه، شمشیر، و قباحت او بر دین خوف داری، پس از راه تقیه و مدارا نماز بخوان و برای خودت اذان و اقامه بگو و در آن قرائت کن، در حالی که به او اقتدا نکرده‌ای. پس اگر قبل از او از قرائت سوره فارغ شدی، پس آیه‌ای از آن را باقی بگذار و خدا را ذکر کن و زمانی که امام رکوع کرد، پس آیه را قرائت کن و با امام رکوع کن. و اگر به قرائت ملحق نشدی و بیم داری که امام رکوع کند، پس آنچه را که او از اذان و اقامه حذف کرده است را بگو و رکوع کن.

و امیر مؤمنان علیه السلام فرمود: بیمار بر افراد سالم امام نمی‌شود. و فرد در بند بر افراد آزاد امامت نمی‌کند، و نابینا در صحرا امام نمی‌شود مگر اینکه او را به سوی قبله هدایت کنند و بنده امامت نمی‌کند مگر بر اهل خویش.

و از صادق علیه السلام سؤال شد: کمترین چیزی که جماعت می‌شود چیست؟ فرمود: یک مرد و یک زن.

زمانی که دو مرد نماز خواندند، پس یکی از آن دو گوید: من امام تو بودم و دیگری گوید: بلکه من امام تو بودم، پس نماز آنان تمام است. و زمانی که یکی از آن دو بگوید: به تو اقتدا کرده‌ام و دیگری بگوید: نه، بلکه من به تو اقتدا کرده‌ام، پس باید هر دو نماز را از سر بگیرند.

و جایز نیست که ولد الزنا امام شود. و ایرادی ندارد که صاحب تیمم بر صاحبان وضو امام شود. و فرد فلج بر افراد سالم امام نمی‌شود، و اعرابی بر مهاجر امامت نمی‌کند.

و زمانی که پیش‌نماز قومی شدی و فقط برای خودت دعا کنی، پس بر قوم خیانت کرده‌ای.

زمانی که امام یک یا دو رکعت را خواند [و دچار خون دماغ شد] پس او مقدم می‌شود و نماز را بر آنان به اتمام می‌رساند. پس زمانی که نماز قوم کامل شد به آنان اشاره می‌کند. پس باید سلام دهند، و او قیام می‌کند و بقیه نمازش را به اتمام می‌رساند.

اگر قومی از خراسان یا یکی از جبال خارج شوند و شخصی بر آنان امامت کند و چون به کوفه برسند با خبر شوند که او یهودی است؛ اعاده چیزی از نماز بر آنان نیست.

و جایز نیست در حالی که متوشح هستی بر قوم امام شوی. و زمانی که پشت سر امام در صف دوم هستی و در صف اول خللی می‌بینی، ایرادی ندارد که به سوی آن گام برداری و آن را کامل سازی.

و زمانی که امام بودی، پس بر توست که در دو رکعت اول قرائت کنی و بر کسانی که پشت سر تو هستند لازم است که تسبیح کنند و بگویند: سبحان الله و الحمد لله و لا اله الا الله و الله اکبر. و زمانی که تو در دو رکعت آخر هستی، پس بر توست که مانند تسبیح قوم در دو رکعت اول تسبیح بگویی و بر کسانی که پشت سر تو هستند لازم است که فاتحه الکتاب را قرائت کنند.

و روایت شده است که بر قوم است که در دو رکعت اول قرائت امام را گوش کنند و زمانی که در نمازی باشد که در آن قرائت بلند ادا نمی‌شود، تسبیح بگویند. و بر آنان است که در دو رکعت آخر تسبیح بگویند، و این نزد من پسندیده‌تر است. - المقنع: ۳۴ - ۳۶ -

**[ترجمه]

بیان

إنما ذكرنا هذا الكلام بطوله لأن بعضه روايه و بعضه مضامين الروايات المعتمره و قوله و إذا صلى رجلا إلى آخره مضمون روايه السكوني (۳) عن الصادق عليه السلام و عمل بها الأصحاب فضعفها منجبر به و استشكل بعض المتأخرين

- ١-١. ما بين العلامتين سقط من أصل المؤلف كمطبوعه الكمبانيّ، و لما أبهم فرض المسأله بسقوطه، ضرب المؤلف على قوله «صلى» و جعل بدله «سبق»، كما فى الكمبانيّ، و مع ذلك لم يرتفع الإبهام.
- ٢-٢. المقنع: ٣٤-٣٦ ط الإسلاميه.
- ٣-٣. التهذيب ج ١ ص ٢٦١، الكافى ج ٣ ص ٣٧٤، الفقيه ج ١ ص ٢٥٠.

فى الحكم الثانى بوجوه و لعل هذه الروايه مع قبول قدماء الأصحاب و الحكم بصحتها و العمل بها يكفى لإثباته.

**[ترجمه] این سخن را با وجود طولانى بودن آن فقط به این علت ذکر کردیم که بخشی از آن روایت است و بخشی از آن مضمون روایات معتبر است. و این سخن او «و زمانى که دو مرد نماز مى خوانند تا پایان آن»، مضمون روایت سکونى - تهذيب ۱ : ۲۶۱، کافی ۳ : ۳۷۴، فقيه ۱ : ۲۵۰ - از امام صادق عليه السلام است و اصحاب بر اساس آن عمل نموده اند، پس ضعف آن با این جبران مى شود. و برخی از متأخران با چند وجه بر حکم دوم اشکال وارد کرده اند و شاید این روایت با قبول قدمای اصحاب، و حکم بر صحت آن، و عمل به آن، برای اثبات آن کافی باشد.

**[ترجمه]

فوائد

اعلم أنه يستحب إعادة المنفرد صلاته جماعه إماما كان أو مأموما و هو متفق عليه بين الأصحاب و تدل عليه روایات كثيره.

و من صلى الفريضة جماعه فوجد جماعه أخرى ففى استحباب الإعادة تأمل و تردد فيه العلامه فى المنتهى و حکم باستحبابها فى الذکرى و الترك أحوط و أولى.

و يجوز اقتداء كل الفرائض بالأخرى أداء و قضاء و استثناء الصدوق العصر بالظهر لم يظهر لنا وجهه و لو صلى اثنان فرادى ففى استحباب الصلاة لهما جماعه و جهان أحوطهما المنع و لو بادر المأموم فى الأفعال قبل الإمام (۱).

فلا يخلو إما أن يكون عمدا أو سهوا فإن كان الرفع من الركوع فالمشهور بين الأصحاب أنه يستمر و ظاهر بعضهم البطلان و ظاهر المفيد أنه يعود إلى الركوع حتى يرفع رأسه مع الإمام و القول بالتخيير لا - يخلو من قوه و لعل العود أولى و لو كان الرفع من السجود عمدا ففيه الأقوال الثلاثة و لعل العود إلى السجود أقوى و إن كانت فى رفع الرأس من الركوع و السجود سهوا فالمشهور وجوب العود و قيل بالاستحباب و الأول أحوط.

و لو ترك الناسى العود على القول بالوجوب ففى بطلان صلاته و جهان و الأحوط الإعادة بعد الإتمام و إن كانت المبادره فى الركوع أو السجود فإن كان الإمام لم يفرغ من القراءه فالظاهر بطلان صلاته و إن كان بعدها إثم.

ص: ۱۲۳

۱- ۱. يجب على المصلى ادامه الايتمام و المتابعه حتى يسلم الامام، لكون الجماعه واجبه بالسنة على ما عرفت، و على هذا لو تقدم على الامام عند الركوع و السجود و الرفع منهما عمدا فلا ريب فى بطلان صلاته كالذى يترك القراءه عمدا فى صلاته، و أمّا إذا كان لعله أو عذر فأراد الانفراد فلا بأس على ما مر.

و فی بطلان الصلاه قولان فقال المتأخرون لا تبطل الصلاه و لا الاقتداء و ظاهر المبسوط البطلان و المسأله لا تخلو من إشكال و الاحتیاط فی الإتمام و الإعادة.

و لو كان ذلك سهوا ففيه وجهان أحدهما أنه يرجع و هو المشهور بین المتأخرین و الآخر أنه یستمر و بعض الروایات المعتمده یدل علی الرجوع لكنها مختصه بالركوع و بمن ظن ركوع الإمام لا الساهی و فی السجود الرجوع و الإعادة أحوط.

**[ترجمه] آگاه باش که اعاده نماز فرادا به صورت جماعت، چه امام باشد چه مأوم مستحب است، و اصحاب بر آن توافق دارند و روایات بسیاری بر آن دلالت دارد .

و هر که فریضه را به جماعت بخواند، پس جماعت دیگری بیابد، در استحباب اعاده جای تأمل است. و علامه در المنتهی در آن تردید نموده است. و در ذکری بر استحباب آن حکم داده است و ترک آن احوط و اولی است.

و اقتدا کردن در همه فرائض به فریضه دیگر به صورت اداء و قضاء جایز است، و وجه استثنا ساختن اقتدای عصر به ظهر توسط صدوق، برای ما روشن نشده است. و اگر دو نفر به صورت فرادا نماز بخوانند، پس در استحباب نماز جماعت برای آن دو، دو وجه وجود دارد و احوط در آن دو، منع است. و اگر مأوم قبل از امام به افعال (نماز) مبادرت ورزد، از دو حالت بیرون نیست: یا به عمد است یا به سهو. پس اگر بلند شدن از رکوع باشد، مشهور میان اصحاب این است که او ادامه دهد، و ظاهر برخی از آنان بطلان است و ظاهر قول مفید این است که او به رکوع بازگردد تا سرش را به همراه امام بلند کند و قول به تخییر، خالی از قوت نیست، و شاید بازگشتن اولی باشد. و اگر بلند شدن عمدی از سجده باشد، درباره آن سه نظر وجود دارد، و شاید بازگشت به سجده اقوی باشد. و اگر بلند کردن سر از رکوع و سجده سهوی باشد، پس مشهور، وجوب بازگشت است و به استحباب نیز نظر داده شده است و نظر اول احوط است.

و اگر از روی فراموشی بازگشت را ترک کند، براساس رأی بر وجوب، در بطلان نماز او دو وجه وجود دارد: و احوط، اعاده بعد از اتمام است. و اگر مبادرت به رکوع یا سجود باشد، پس اگر امام از قرائت واجب فارغ نشده باشد، ظاهر، بطلان نماز او است و اگر بعد از آن باشد، گناه کرده است.

و در بطلان نماز دو قول وجود دارد، پس متأخرین گویند: نه نماز باطل می شود و نه اقتدا. و ظاهر مبسوط، بطلان است و این مسأله خالی از اشکال نیست، و احتیاط در اتمام و اعاده است.

و اگر آن سهوی باشد، پس در آن دو وجه وجود دارد: یکی از آن دو این است که بازگردد و آن نظر مشهور میان متأخران است، و دیگر اینکه ادامه دهد. و برخی از روایات معتبر بر رجوع دلالت دارد اما آنها مختص رکوع و کسی است که گمان کند امام رکوع کرده است، نه فرد سهو کننده. و در سجود، رجوع است و اعاده احوط است.

**[ترجمه]

قد سبق بعض الأحكام فى الباب السابق و عدم قبول صلاه من يؤم القوم و هم له كارهون فى باب من لا تقبل صلاته و ستأتى
أحكام المرأه فى باب أحكامها.

ص: ١٢٤

**[ترجمه] برخی از احکام در باب سابق، و عدم قبول نماز کسی که بر قوم امام می‌شود، در حالی که آنان از او اکراه دارند، در باب کسی که نمازش پذیرفته نمی‌شود، گذشت. و احکام زن در باب احکام او به زودی ذکر خواهد شد.

**[ترجمه]

باب ۳ حکم النساء فی الصلاة

الأخبار

«۱»

قُزُبُ الْإِسْنَادِ، عَنِ السُّنْدِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِي الْبُخْتَرِيِّ عَنِ الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَلِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: إِذَا حَاضَتْ الْجَارِيَةُ فَلَا تُصَلِّي إِلَّا بِخِمَارٍ (۱).

**[ترجمه] قرب الإسناد: علی علیه السلام فرمود: زمانی که دختر دچار حیض شد، پس نماز نخواند مگر با روبند. - . قرب الإسناد : ۶۶ ، ۸۷ -

**[ترجمه]

بیان

المراد بالجاریه الصبیه الحره و حیضها کنایه عن بلوغها لتلازمهما فی تلك البلاد غالباً و لكونه من علاماته.

**[ترجمه] منظور از جاریه دخترک آزاد است. و حیض او کنایه از بلوغ اوست به دلیل ملازمت آن دو (بلوغ و حیض) در آن بلاد به صورت اغلب، و به دلیل اینکه حیض از نشانه‌های بلوغ است.

**[ترجمه]

«۲»

قُزُبُ الْإِسْنَادِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَسَنِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ أَخِيهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الْمَرْأَةِ تَوُؤَمُ النِّسَاءَ مَا حَدُّ رَفَعِ صَوْتِهَا بِالْقِرَاءَةِ قَالَ قَدْرُ مَا تُسْمَعُ (۲) قَالَ وَ سَأَلْتُهُ عَنِ النِّسَاءِ هَلْ عَلَيَهُنَّ الْجَهْرُ بِالْقِرَاءَةِ فِي الْفَرِيضَةِ وَ النَّافِلَةِ قَالَ لَا إِلَّا أَنْ تَكُونَ أَمْرَأَةً تَوُؤَمُ النِّسَاءَ فَتَجْهَرُ بِقَدْرِ مَا تُسْمَعُ قِرَاءَتِهَا (۳).

وَ سَأَلْتُهُ عَنِ النِّسَاءِ هَلْ عَلَيَهُنَّ افْتِتَاحُ الصَّلَاةِ وَ التَّشَهُدِ وَ الْقُنُوتِ وَ الْقَوْلِ فِي صَلَاةِ الزَّوَالِ وَ صَلَاةِ اللَّيْلِ مَا عَلَى الرَّجَالِ قَالَ نَعَمْ (۴) وَ سَأَلْتُهُ عَنِ النِّسَاءِ هَلْ عَلَى مَنْ عَرَفَ مِنْهُنَّ صِلْمَةَ النَّافِلَةِ وَ صَلَاةِ اللَّيْلِ وَ صَلَاةِ الزَّوَالِ وَ الْكُشُوفِ مَا عَلَى الرَّجَالِ قَالَ نَعَمْ (۵) وَ سَأَلْتُهُ عَنِ الْمَرْأَةِ تَكُونُ فِي صَلَاةِ الْفَرِيضَةِ وَ وَلَدَهَا إِلَى جَنْبِهَا فَيَبْكِي وَ هِيَ قَاعِدَةٌ

١-١. قرب الإسناد ص ٦٦ ط حجر ص ٨٧ ط نجف، و المراد بالخمار هي الشملة كانت تلبسها المره كالرداء فوق ثوب شعارها: يشد أزرارها عند جيبيها و يديها على كتفها و عضديها الى أن يستتر ساعديها، و هو الذي قال الله عزّ و جلّ: « وَ لِيُضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَىٰ جُيُوبِهِنَّ » على ما عرفت في ج ٨٣ ص ١٧٩.

٢-٢. قرب الإسناد ص ١٣٢ ط نجف، باب ما تجب على النساء في الصلوات.

٣-٣. قرب الإسناد ص ١٣٣.

٤-٤. قرب الإسناد ص ١٣٣.

٥-٥. قرب الإسناد ص ١٣٣.

هَلْ يَضِيحُ لَهَا أَنْ تَتَنَاوَلَ فَتُقْعِدَهُ فِي حَجْرِهَا وَ تُشِيكْتَهُ وَ تُزِيعَهُ قَالَ لَا بَأْسَ (١) وَ سَأَلْتُهُ عَنِ الدِّيَابِجِ هَلْ يَضِيحُ لِبُئْسِهِ لِلنِّسَاءِ قَالَ لَا بَأْسَ (٢)

وَ سَأَلْتُهُ عَنِ الْمَرْأَةِ الْعَاصِيَةِ لِرُؤُوسِهَا هَلْ لَهَا صَلَاةٌ وَ مَا حَالُهَا قَالَ لَا تَزَالُ عَاصِيَةً حَتَّى يَرْضَى عَنْهَا (٣).

**[ترجمه]قرب الإسناد: علی بن جعفر از برادرش روایت کرد: از او درباره زنی سؤال کردم که بر زنان امام می شود، حد بالا بردن صدایش در قرائت چیست؟ فرمود: به اندازه ای که شنیده شود. - قرب الإسناد : ۱۳۲ -

گوید:

از او درباره زنان سؤال کردم که آیا جهر در قرائت در فریضه و نافله بر آنان لازم است؟ فرمود: خیر، مگر اینکه زنی باشد که بر زنان امامت می کند، پس به اندازه ای که قرائتش شنیده شود، بلند ادا کند. - قرب الإسناد : ۱۳۳ -

و از او درباره زنان سؤال کردم که آیا خواندن نماز، تشهد، قنوت، و گفتن آنچه که بر مردان در نماز ظهر و نماز شب لازم است، بر آنان است؟ فرمود: بله. - قرب الإسناد : ۱۳۳ -

و از او درباره زنان سؤال کردم که آیا از میان آنان، بر کسانی که نماز نافله، نماز شب، نماز ظهر و کسوف را می داند، آنچه که بر مردان است، بر آنان نیز هست؟ فرمود: بله. - قرب الإسناد : ۱۳۳ -

و از او درباره زنی سؤال کردم که در نماز فریضه است و فرزندش در کنارش است. پس فرزند گریه می کند، در حالی که آن زن نشسته است؛ آیا برای او صحیح است که او را بگیرد و در دامنش بنشاند و او را ساکت کند و شیر دهد؟ فرمود: ایرادی ندارد. - قرب الإسناد : ۱۳۳ -

و درباره دیبا سؤال کردم که آیا پوشیدن آن برای زنان صحیح است؟ فرمود: ایرادی ندارد. - قرب الإسناد : ۱۳۴ -

و از او درباره زن عصبان گر بر شوهر سؤال کردم که آیا نمازش صحیح است و حالش چگونه است؟ فرمود: پیوسته گناهکار است تا زمانی که شوهرش از او راضی گردد. - قرب الإسناد : ۱۳۴ -

**[ترجمه]

بیان

یدل علی جواز إمامه المرأة للنساء بل استحبابها كما هو المشهور و علی استحباب جهرها بالقراءة بقدر ما تسمع المأمومات و لعله محمول علی عدم سماع الأجانب من الرجال و علی جواز لبس الحرير للنساء و ظاهره حاله الصلاة أو ما يشملها و قد

مر الكلام فيه و فی صلاة المرأة الناشزه و أنها محمولة علی عدم القبول لا عدم الإجزاء علی المشهور إذ لا خلاف فی إجزاء صلاتها آخر الوقت مع أنه لم يتعرض لحال الصلاة بل قال إنها عاصیه فهو یومی إلی صحتها صلاتها.

***[ترجمه]خبر بر جواز امامت زن بر زنان و بلکه بر استحباب آن چنانکه نظر مشهور است، و بر استحباب ادای بلند قرائت به اندازه‌ای که زنان مأوم بشنوند دلالت دارد. و شاید آن، بر [شرط] نشنیدن مردان بیگانه حمل می‌شود. و بر جواز پوشیدن حریر توسط زنان دلالت دارد و ظاهر آن در حالت نماز یا آنچه که شامل آن می‌شود است و سخن در این مورد، و در مورد نماز زن ناشزه و اینکه بر اساس قول مشهور بر عدم قبول و نه بر عدم اجزاء حمل می‌شود گذشت، زیرا درباره اجزای نماز او در آخر وقت اختلافی وجود ندارد، علاوه اینکه روایت به حالت نماز نپرداخته است بلکه گوید: او عصیان‌گر است، پس اشاره به صحت نماز او دارد .

***[ترجمه]

«۳»

الْخِصَالُ: فِيمَا أُوصِيَ بِهِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ عَلِيًّا يَا عَلِيُّ لَيْسَ عَلَى النِّسَاءِ جُمُعَةٌ وَ لَا جَمَاعَةٌ وَ لَا أَذَانٌ وَ لَا إِقَامَةٌ (۴).

وَمِنْهُ عَنِ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ الْقَطَّانِ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ الشُّكْرِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زَكَرِيَّا الْجَوْهَرِيِّ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَمِيْرَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَابِرِ الْجُعْفِيِّ عَنِ الْبَاقِرِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: لَيْسَ عَلَى النِّسَاءِ أَذَانٌ وَ لَا إِقَامَةٌ وَ لَا جَمَاعَةٌ وَ لَا جَمَاعَةٌ وَ إِذَا قَامَتْ فِي صَلَاتِهَا ضَمَّتْ رِجْلَيْهَا وَ وَضَعَتْ يَدَيْهَا عَلَى صِدْرِهَا وَ تَضَعُ يَدَيْهَا فِي رُكُوعِهَا عَلَى فِجْدِيهَا وَ تَجْلِسُ إِذَا أَرَادَتْ السُّجُودَ وَ سَجَدَتْ لَاطِئَةً بِالْأَرْضِ وَ إِذَا رَفَعَتْ رَأْسَهَا مِنَ السُّجُودِ جَلَسَتْ ثُمَّ نَهَضَتْ إِلَى الْقِيَامِ وَ إِذَا قَعَدَتْ لِلتَّشَهُدِ رَفَعَتْ رِجْلَيْهَا وَ ضَمَّتْ فِجْدِيهَا وَ إِذَا سَبَّحَتْ عَقَدَتْ عَلَى الْأَنْامِلِ لِأَنَّهَا مَسْبُوءَاتٌ وَ إِذَا كَانَتْ لَهَا إِلَى اللَّهِ حَاجَةٌ صَعِدَتْ فَوْقَ بَيْتِهَا وَ صَعِدَتْ رُكْعَتَيْنِ وَ كَشَفَتْ رَأْسَهَا إِلَى

ص: ۱۲۶

۱-۱. قرب الإسناد ص ۱۳۳.

۲-۲. قرب الإسناد ص ۱۳۴.

۳-۳. قرب الإسناد ص ۱۳۴.

۴-۴. الخصال ج ۲ ص ۹۷.

السَّمَاءِ فَإِنَّهَا إِذَا فَعَلَتْ ذَلِكَ اسْتَجَابَ اللَّهُ لَهَا وَلَمْ يُخَيِّبْهَا وَإِذَا أَرَادَتْ الْمَرْأَةُ الْحَاجَةَ وَهِيَ فِي صَلَاتِهَا صَفَقَتْ بِيَدَيْهَا وَالرَّجُلُ يَوْمِي بِرَأْسِهِ وَهُوَ فِي صَلَاتِهِ وَيُسْتَبِيرُ بِيَدِهِ وَيَسْبُحُ وَلَا يَجُوزُ لِلْمَرْأَةِ أَنْ تُصَلِّيَ بِغَيْرِ خِمَارٍ إِلَّا أَنْ تَكُونَ أُمَّهَ فَإِنَّهَا تُصَلِّيَ بِغَيْرِ خِمَارٍ مَكْشُوفَةَ الرَّأْسِ وَيَجُوزُ لِلْمَرْأَةِ لُبْسُ الدِّيَابِجِ وَالْحَرِيرِ فِي غَيْرِ صَلَاةٍ وَإِحْرَامٍ وَحُرْمَ ذَلِكَ عَلَى الرَّجَالِ إِلَّا فِي الْجِهَادِ وَيَجُوزُ أَنْ تَتَخْتَمَ بِالذَّهَبِ وَتُصَلِّيَ فِيهِ وَحُرْمَ ذَلِكَ عَلَى الرَّجَالِ وَإِذَا صَلَّتِ الْمَرْأَةُ وَحَدَّهَا مَعَ الرَّجُلِ قَامَتْ خَلْفَهُ وَلَا تَقُمْ بِجَنْبِهِ (۱).

**[ترجمه] خصال: در آنچه که نبی اکرم صلی علیه و آله به علی علیه السلام وصیت فرمود: ای علی، نه جمعه و جماعت بر زنان است و نه اذان و نه اقامه. - خصال ۲: ۹۷ -

و نیز از خصال: امام باقر علیه السلام فرمود: نه اذان و اقامه بر زنان است و نه جمعه و جماعت. و هنگامی که زن به نماز ایستاد، دو پایش را به هم بچسباند و دستانش را بر سینه‌هایش قرار دهد، در حالی که در رکوع آنها را بر روی ران‌هایش قرار می‌دهد. و زمانی که قصد سجده کرد بنشیند و در حالت چسبیده به زمین سجده کند و زمانی که سرش را از سجده بلند کرد بنشیند و سپس برای قیام برخیزد، و زمانی که برای تشهد نشست، دو پایش را بلند کند و ران‌هایش را به هم بچسباند، و زمانی که تسبیح می‌گوید با سر انگشتان بشمارد، زیرا از سر انگشتان نیز [در قیامت] سؤال می‌شود.

و زمانی که حاجتی از خداوند داشته باشد، بر بام خانه‌اش بالا رود و دو رکعت نماز بخواند و سرش را به سوی آسمان بلند کند. زمانی که او چنین کند، خداوند او را استجابت می‌کند و ناامید نمی‌سازد.

و زمانی که زن در حالی که در نماز است حاجتی داشته باشد، دستانش را به هم بزند. و مرد در حالی که در نماز است، با سرش یا با دستش اشاره می‌کند و تسبیح می‌گوید. و برای زن جایز نیست که بدون حجاب نماز بخواند مگر اینکه کنیزی باشد که بدون حجاب و با سر برهنه نماز می‌خواند. و برای زن، پوشیدن دیبا و حریر در غیر نماز و احرام جایز است، و آن برای مردان حرام است مگر در جهاد. و جایز است که زن انگشتر طلا به دست کند و با آن نماز بخواند، و آن برای مردان حرام شده است. و زمانی که زن به تنهایی همراه مردی نماز می‌خواند، پشت سر او بایستد و در کنار او نایستد. - خصال ۲: ۱۴۱ - ۱۴۲ -

**[ترجمه]

أقول

تمام الخبر فی کتاب النکاح (۲).

**[ترجمه] خبر به صورت کامل در کتاب نکاح آمده است. - بحار الأنوار ۱۰۳: ۲۵۴ - ۲۵۷ -

**[ترجمه]

الْعَمَلُ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ سَعْدِ بْنِ عَدِيٍّ اللَّهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ عَنْ عَيْسَى بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَادٍ عَنْ حَرِيْزِ عَنْ زُرَّارَةَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: قُلْتُ لَهُ الْمَرْأَةُ عَلَيْهَا أَذَانٌ وَإِقَامَةٌ فَقَالَ إِنْ كَانَتْ تَسْمَعُ أَذَانَ الْقَبِيلَةِ فَلَيْسَ عَلَيْهَا شَيْءٌ وَإِلَّا فَلَيْسَ عَلَيْهَا أَكْثَرُ مِنَ الشَّهَادَتَيْنِ لِأَنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى قَالَ لِلرِّجَالِ أَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَقَالَ لِلنِّسَاءِ وَأَقِمْنَ الصَّلَاةَ وَآتِينَ الزَّكَاةَ وَأَطِعْنَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ قَالَ ثُمَّ قَالَ إِذَا قَامَتِ الْمَرْأَةُ فِي الصَّلَاةِ جَمَعَتْ بَيْنَ قَدَمَيْهَا وَلَا تُفْرَجُ بَيْنَهُمَا وَتَضُمُّ يَدَيْهَا إِلَى صَدْرِهَا لِمَكَانٍ تُدْبِيهَا فَإِذَا رَكَعَتْ وَضَعَتْ يَدَيْهَا فَوْقَ رُكْبَتَيْهَا عَلَى فِخْذَيْهَا لِنَلَا تَطَأَنَّ كَثِيرًا فَتَرْفَعُ عَجِيزَتُهَا وَإِذَا جَلَسَتْ فَعَلَى أَلْيَتَيْهَا لَيْسَ كَمَا يَقْعُدُ الرَّجُلُ وَإِذَا سَقَطَتْ إِلَى السُّجُودِ بَدَأَتْ بِالْقُعُودِ بِالرُّكْبَتَيْنِ قَبْلَ الْيَدَيْنِ ثُمَّ تَسْجُدُ لَأَطْنَهُ بِالْأَرْضِ فَإِذَا كَانَتْ فِي جُلُوسٍ ضَمَّتْ فِخْذَيْهَا وَرَفَعَتْ رُكْبَتَيْهَا مِنَ الْأَرْضِ وَإِذَا نَهَضَتْ انْسَلَّتْ انْسِلَالًا لَا تَرْفَعُ عَجِيزَتَهَا أَوْلًا (۳).

**[ترجمه] علل الشرايع: زراره از امام باقر علیه السلام روایت کرد: به او عرض کردم: بر زن اذان و اقامه لازم است؟ پس فرمود: اگر اذان قبيله را می شنود، پس بر او چیزی نیست، و در غیر این صورت، چیزی بیشتر از شهادتین بر او نیست، زیرا خداوند تبارک و تعالی به مردان فرمود: {و نماز را بر پا دارید.} و به زنان فرمود: {و نماز بر پا دارید و زکات بدهید و خدا و فرستاده اش را فرمان برید.} سپس فرمود: زمانی که زن در نماز ایستاد، پاهایش را جمع کند و میان آن دو فاصله ایجاد نکند و دستانش را به سینه اش در محل پستان هایش بچسباند. پس زمانی که رکوع می کند، دستانش را بالای زانوانش بر روی رانهایش قرار دهد تا خیلی سرش را خم نکند که باسنش بالا بیاید. و چون می نشیند، پس بر روی باسن هایش بنشیند، و نه چنان که مرد می نشیند. و زمانی که برای سجده پایین می رود، قبل از دست ها با زانوان شروع به نشستن کند، سپس در حالت چسبیده به زمین سجده کند. پس زمانی که در جلوس است، ران هایش را به هم بچسباند و زانوانش را از زمین بلند کند و زمانی که برمی خیزد، صاف بلند شود یعنی ابتدا باسنش را بلند نکند. - علل الشرائع ۲: ۴۴ -

**[ترجمه]

بیان

قوله عليه السلام لأن الله تبارك و تعالی قال لعله تعليل لأصل اللزوم

ص: ۱۲۷

۱-۱. الخصال ج ۲ ص ۱۴۱-۱۴۲.

۲-۲. راجع ج ۱۰۳ ص ۲۵۴-۲۵۷.

۳-۳. علل الشرائع ج ۲ ص ۴۴.

على المرأة في الجملة أو المعنى أن الله تعالى إنما أمر الرجال و النساء بالصلاة و لم يأمرهم بالإقامة فهي سنة و الأذان و الإقامة غالباً للإعلام فلذا اختصا بالرجال و التطأطؤ التظامن و الانخفاض يقال طأطأ رأسه فتطأطأ لاطئه أى لاصقه و في النهاية فيه فانسلت بين يديه أى مضيت و خرجت بتأن و تدريج و هذا الخبر مذكور في الكافي و التهذيب (1)

بسنده صحيح و عليه عمل الأصحاب و الظاهر هنا أيضا محمد بن عيسى مكان عيسى بن محمد فيكون صحيحا أيضا قال في الذكري قال أكثر الأصحاب المرأة كالرجل في الصلاة إلا في مواضع تضمن خبر زراره أكثرها و هو ما رواه الكليني بإسناده إلى زراره ثم أورد هذا الخبر فقال و هذه الرواية موقوفه على زراره لكن عمل الأصحاب عليها.

**[ترجمه]سخن امام عليه السلام «زيرا خداوند تبارك و تعالى فرمود:» شاید بطور اجمال، تعلیلی باشد برای اصل لزوم نماز بر زن. یا معنا این باشد که خداوند متعال مردان و زنان را فقط به نماز امر فرموده است و آنان را بر اقامه امر نکرده است، پس آن سنت است و اذان و اقامه غالباً برای اعلام است، پس بدین جهت به مردان اختصاص یافته است. «والتطأطأ» یعنی تطامن و پایین آوردن. گفته می شود «طأطأ رأسه فتطأطأ». «لاطئه» یعنی چسبیده.

و در نهایت آمده است: در آن است «فانسلت بین یدیه» یعنی گریختم و به آرامی و آهستگی خارج شدم. و این خبر در کافی و تهذیب - تهذیب ۱: ۱۶۱، کافی ۳: ۳۳۵ -

با سندی صحیح آمده است و اصحاب بر اساس آن عمل کرده اند. و ظاهراً اینجا نیز محمد بن عیسی به جای عیسی بن محمد است، پس آن نیز صحیح است. شهید در ذکری گوید: اغلب اصحاب گویند: زن در نماز مانند مرد است، جز در مواردی که خبر زراره اکثر آن را شامل شده است. و این چیزی است که کلینی با اسناد به زراره آن را روایت کرده است، سپس این خبر را آورده است، پس گوید: و این روایت از زراره نقل شده است اما اصحاب بر اساس آن عمل نموده اند.

**[ترجمه]

أقول

کونها موقوفه لا تضر فإنه معلوم أن مثل زراره لا يقول مثل هذا إلا من رواه مع أنها في العلل ليست كذلك ثم قال رحمه الله و في التهذيب فعلى أليتها كما يقعد الرجل بحذف ليس و هو سهو من الناسخين لأن الرواية منقوله من الكافي و لفظه ليس موجودة فيه و لا - يطابق المعنى أيضا إذ جلوس المرأة ليس كجلوس الرجل لأنها في جلوسها تضم فخذيها و ترفع ركبتيها من الأرض بخلاف الرجل فإنه يتورك.

و قوله فإذا ركعت وضعت إلخ يشعر بأن ركوعها أقل انحناء من ركوع الرجال و يمكن أن يكون الانحناء مساويا و لكن لا تضع الیدین علی الركبتین حذرا من أن تطأطئ كثيرا بوضعهما علی الركبتین و تكون بحاله يمكنها الوضع.

**[ترجمه]موقوف بودن خبر بر زراره ضرری ندارد، زیرا معلوم است که امثال زراره چنین چیزی نمی گوید مگر از طریق روایت، با اینکه در علل الشرايع چنین نیست، سپس گوید: و در تهذیب «پس بر روی باسن هایش، چنانکه مرد می نشیند» با

حذف «لیس» آمده است و آن غفلی از جانب نسخه پردازان است؛ زیرا روایت از کافی نقل شده است و لفظ «لیس» در آن موجود است، و با معنی نیز هماهنگی ندارد، زیرا نشستن زن مانند نشستن مرد نیست، زیرا زن در نشستن، ران هایش را به هم می چسباند و زانوانش را از زمین بلند می کند، برخلاف مرد که تورک می کند.

و قول او: «پس زمانی که رکوع کرد، قرار دهد» تا پایان، بیانگر این است که رکوع زن کم انحنا تر از رکوع مردان است. و ممکن است که انحنا برابر باشد اما دستانش را برای اجتناب از اینکه با قرار دادن آن ها بر روی زانوها خیلی خم شود، آن ها را بر روی زانوها قرار ندهد و بر حالتی باشد که برایش ممکن است.

**[ترجمه]

«۵»

مَعَايِنِي الْأَخْبَارِ، عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ مُوسَى بْنِ الْمُتَوَكِّلِ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى الْعَطَّارِ وَ أَحْمَدَ بْنِ إِدْرِيسَ مَعَا عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ الْأَشْعَرِيِّ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا رَفَعَهُ إِلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ: ثَمَانِيَةٌ لَا تُقْبَلُ لَهُمْ صَلَاةُ الْعَبْدِ الْأَبْقَى حَتَّى يَرْجِعَ إِلَى مَوْلَاهُ وَ النَّاشِزُ عَنْ زَوْجِهَا وَ هُوَ عَلَيْهَا سَاخِطٌ وَ مَا نِعُ

ص: ۱۲۸

الرَّكَاهِ وَتَارِكِ الْوُضُوءِ وَالْجَارِيَةِ الْمُدْرِكَةَ تُصَلِّي بِغَيْرِ خَمَارٍ وَ إِمَامٌ قَوْمٌ يُصَلِّي بِهِمْ وَ هُمْ لَهُ كَارِهُونَ وَ الزَّيْنُ قَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ وَ مَا الزَّيْنُ قَالَ الرَّجُلُ يُدَافِعُ الْغَائِطَ وَ الْبَوْلَ وَ السَّكْرَانَ فَهَوْلَاءِ ثَمَانِيَةٌ لَا تُقْبَلُ لَهُمْ صَلَاةٌ (۱).

المحاسن، عن بعض أصحابنا عن أبي عبد الله عليه السلام: مثله (۲).

***[ترجمه]معانی الاخبار: رسول الله صَلَّى الله عليه و آله فرمود: هشت تن نمازشان مقبول نیست: بنده فراری تا اینکه نزد صاحب خویش بازگردد، زن نافرمان از شوهر در حالی که بر او خشمگین است، مانع زکات، تارک وضو، دختر بالغی که بدون حجاب نماز می خواند. و امام قومی که بر آنان پیشنماز می شود در حالی که آنان از او اکراه دارند و زنین.

گفتند: یا رسول الله، زنین چیست؟ فرمود: مردی که در مقابل غائط و بول مقاومت می کند، و شخص مست. پس این هشت تن نمازشان پذیرفته نمی شود. - معانی الاخبار: ۴۰۴ -

محاسن: نظیر این روایت از برخی اصحاب ما، از امام صادق علیه السلام روایت شده است. - محاسن: ۱۲ -

***[ترجمه]

«۶»

فَقَّهَ الرِّضَا، قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: الْمَرْأَةُ إِذَا قَامَتْ إِلَى صِلَاتِهَا ضَمَّتْ رِجْلَيْهَا وَ وَضَعَتْ يَدَيْهَا عَلَى صَدْرِهَا لِمَكَانِ تَدْيِئِهَا فَإِذَا رَكَعَتْ وَ وَضَعَتْ يَدَيْهَا عَلَى فِخْذَيْهَا وَ لَمَّا تَتَطَأُ كَثِيرًا لِأَنَّهَا لَا تُرْفَعُ عَجِيزَتُهَا فَإِذَا سَجَدَتْ جَلَسَتْ ثُمَّ سَجَدَتْ لِأَنَّهَا إِذَا أَرَادَتْ التُّهُوسَ تَقُومُ مِنْ غَيْرِ أَنْ تُرْفَعَ عَجِيزَتُهَا فَإِذَا قَعَدَتْ بِالتَّشَهُدِ رَفَعَتْ رِجْلَيْهَا وَ ضَمَّتْ فِخْذَيْهَا (۳).

الهداية،: مثله (۴).

***[ترجمه]فقه الرضا: امام عليه السلام فرمود: زن زمانی که به نماز ایستاد، پاهایش را به هم بچسباند و دستانش را در محل پستانهایش بر روی سینه قرار دهد. پس زمانی که رکوع می کند، دستانش را بر روی رانهایش قرار دهد و بسیار خم نشود تا کفلس بلند نشود. پس زمانی که سجده می کند بنشیند و سپس سجده کند در حالی که چسبیده به زمین است. پس آنگاه که قصد برخاستن داشت، بدون اینکه کفلس را بلند کند برمی خیزد، پس زمانی که برای تشهد نشست، پاهایش را بلند می کند و رانهایش را به هم می چسباند. - فقه الرضا: ۹ -

الهداية: نظیر آن ذکر شده است. - الهداية: ۳۹ و ۴۰ -

***[ترجمه]

«۷»

مَشْكَاهُ الْأَنْوَارِ، نَقْلًا مِنَ الْمَحَاسِنِ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: يَعْظُ أَهْلَهُ وَنِسَاءَهُ وَهُوَ يَقُولُ لَهُنَّ لَا تَقُلْنَ فِي سُجُودِكُنَّ أَقَلَّ مِنْ ثَلَاثِ تَسْبِيحَاتٍ فَإِنْ كُنْتُنَّ فَعَلْتُنَّ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ أَحَدٌ أَحْسَنَ عَمَلًا مِنْكُنَّ (٥).

**[ترجمه]مشکاهالانوار: به نقل از محاسن اسحاق بن عمار گوید: شنیدم که امام صادق علیه السلام خانواده و زنانش را موعظه می کرد، در حالی که به آنان می فرمود: در سجده خود کمتر از سه تسبیح نگویید که اگر چنین کرده باشید، کسی از نظر عمل، بهتر از شما نیست. - . مشکاه الانوار : ۲۶۱ -

**[ترجمه]

«۸»

الدُّكْرِي، عَنِ ابْنِ أَبِي يَعْفُورٍ عَنِ الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: إِذَا سَجَدَتِ الْمَرْأَةُ بَسَطَتْ ذِرَاعَيْهَا.
وَ عَنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ جُلُوسِ الْمَرْأَةِ فِي الصَّلَاةِ قَالَ تَضُمُّ فَيَخَذِيهَا.

ص: ۱۲۹

۱-۱. معانی الأخبار ص ۴۰۴.

۲-۲. المحاسن ص ۱۲.

۳-۳. فقه الرضا ۹ ذیل الصفحه.

۴-۴. الهدایه: ۳۹ و ۴۰.

۵-۵. مشکاه الأنوار: ۲۶۱.

وَرَوَى الْعَامَّةُ عَنْ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ: أَنَّ الْمَرْأَةَ لَا تَحْتَفِزُ فِي الصَّلَاةِ.

بالفء و الزاء أى تتضمنم و قد سبق أن الرجل لا يحتفز أى لا ينضم بعضه إلى بعض

وَرَوَى ابْنُ بُكَيْرٍ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا قَالَ: الْمَرْأَةُ إِذَا سَجَدَتْ تَضَمَّتْ وَ الرَّجُلُ إِذَا سَجَدَ تَفَتَّحَ.

و لم يزد فى التهذيب على هذه الأخبار(١)

و هى غير واضحة الاتصال لكن الشهره تؤيدها.

ص: ١٣٠

١-١. التهذيب ج ٢ ص ٩٤ و ٩٥ ط نجف.

**[ترجمه]ذکری: صادق علیه السلام فرمود: زمانی که زن سجده می کند، آرنج هایش را پهن کند.

و عبدالرحمان بن ابوعبدالله علیه السلام فرمود: از او درباره جلوس زن در نماز سؤال کردم، فرمود: ران هایش را به هم بچسبانند.

عامه از علی علیه السلام روایت کردند که زن در نماز احتفاز می کند یعنی در خود جمع می شود. و پیش از این گذشت که مرد احتفاز نمی کند یعنی قسمتی از [بدن] او به قسمتی دیگر نمی چسبد. و ابن بکیر از برخی اصحاب ما روایت کرد: زن زمانی که سجده کرد جمع گردد و مرد زمانی که سجده کرد باز شود. و در تهذیب بر این اخبار نیافزوده است و اتصال این اخبار - تهذیب ۲: ۹۴ و ۹۵ - روشن نیست، اما شهرت مؤید آن است.

**[ترجمه]

باب ۴ وقت ما یجبر الطفل علی الصلاة و جواز إيقاظ الناس لها

الأخبار

«۱»

الخِصَالُ، عَنِ أَبِيهِ عَنْ سَعْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى الْيَقِينِيِّ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ يَحْيَى عَنْ جَدِّهِ الْحَسَنِ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ وَ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: عَلِّمُوا صَبِيَّانَكُمْ الصَّلَاةَ وَ خُذُوهُمْ بِهَا إِذَا بَلَغُوا ثَمَانَ سِنِينَ (۱).

**[ترجمه]خصال: امیر مؤمنان علیه السلام فرمود: نماز را به کودکان یاد بدهید و زمانی که به هشت سالگی رسیدند آنها را به نماز وادارید. - خصال ۲: ۱۶۲ -

**[ترجمه]

«۲»

مَجَالِسُ ابْنِ الشَّيْخِ، عَنْ أَبِيهِ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الصَّدُوقِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ مَا جِيلَوِيهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى الْعَطَّارِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ الْأَشْعَرِيِّ عَنْ مُوسَى بْنِ جَعْفَرِ الْبُغْدَادِيِّ عَنْ عَلِيِّ بْنِ مَعْبُدٍ عَنْ بُنْدَارِ بْنِ حَمَادٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ فَضَالَةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ أَوْ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ قَالَ سَمِعْتُهُ يَقُولُ: إِذَا بَلَغَ الْعَلَامُ ثَلَاثَ سِنِينَ يُقَالُ لَهُ سَبْعَ مَرَّاتٍ قُلْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ثُمَّ يُتْرَكُ حَتَّى تَتِمَّ لَهُ ثَلَاثَ سِنِينَ وَ سَبْعُهُ أَشْهُرٌ وَ عَشْرُونَ يَوْمًا فَيُقَالُ لَهُ قُلْ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ وَ سَبْعَ مَرَّاتٍ ثُمَّ يُتْرَكُ حَتَّى تَتِمَّ لَهُ أَرْبَعُ سِنِينَ ثُمَّ يُقَالُ لَهُ قُلْ صَلَّى اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ وَ عَلَى آلِهِ ثُمَّ يُتْرَكُ حَتَّى تَتِمَّ لَهُ خَمْسُ سِنِينَ ثُمَّ يُقَالُ لَهُ أَيُّهُمَا يَمِينُكَ وَ أَيُّهُمَا شِمَالُكَ فَإِنْ عَرَفَ ذَلِكَ حَوْلَ وَجْهِهِ إِلَى الْقِبْلَةِ وَ يُقَالُ لَهُ اسْجُدْ ثُمَّ يُتْرَكُ حَتَّى تَتِمَّ لَهُ سَبْعُ سِنِينَ فَإِذَا تَمَّ لَهُ سَبْعُ سِنِينَ قِيلَ لَهُ اغْسِلْ وَجْهَكَ وَ كَفْيِكَ فَإِذَا غَسَلَهُمَا قِيلَ لَهُ صَلِّ ثُمَّ يُتْرَكُ حَتَّى تَتِمَّ لَهُ تِسْعُ سِنِينَ فَإِذَا تَمَّ لَهُ تِسْعُ سِنِينَ عَلَّمَ الصُّومَ وَ ضَرَبَ عَلَيْهِ

وَأَمَرَ بِالصَّلَاةِ وَضَرَبَ عَلَيْهَا فَإِذَا تَعَلَّمَ الْوُضُوءَ وَالصَّلَاةَ غَفَرَ اللَّهُ لِرِوَالِدَيْهِ (۲).

***[ترجمه] مجالس ابن شیخ: عبدالله بن فضاله از امام صادق علیه السلام یا امام باقر علیه السلام روایت کرد: شنیدم که می... فرمود: زمانی که پسر بچه به سه سالگی رسید، به او گفته می شود: هفت مرتبه «لا اله الا الله» بگو، سپس رها می شود تا اینکه سه سال و هفت ماه و بیست روز بر او تمام می شود، پس به او گفته می شود: هفت مرتبه «محمد رسول الله» بگو، سپس رها می شود تا اینکه چهار سالش تمام شود، سپس به او گفته می شود، بگو: صلی الله علی محمد و آله، سپس رها می شود تا اینکه پنج سال بر او تمام می شود؛ سپس به او گفته می شود: کدام یک از این دو (دست) راست تو و کدام یک از آن چپ توست؟ پس اگر آن را دانست، رویش را به سمت قبله بگرداند و به او گفته شود: سجده کن، سپس رها می شود تا اینکه هفت سال بر او تمام شود؛ پس زمانی که هفت سال بر او تمام شد به او گفته می شود: صورت و دو دستانت را بشوی، پس زمانی که آن دو را شست، به او گفته می شود: نماز بخوان. سپس رها می شود تا اینکه نه سال بر او تمام شود، پس زمانی که نه سال بر او تمام شد، روزه را بیاموزد و به خاطر آن زده (تأدیب) شود، و بر نماز امر شود و به خاطر آن زده شود. پس زمانی که وضو و نماز را فرا بگیرد، خداوند پدر و مادرش را مورد مغفرت قرار می دهد. - . امالی طوسی ۲: ۴۸، امالی صدوق: ۲۳۵ -

***[ترجمه]

«۳»

كِتَابُ الْمَسَائِلِ، لِإِبْنِ جَعْفَرٍ عَنِ أَخِيهِ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: سَأَلْتُهُ

ص: ۱۳۱

۱- ۱. الخصال ج ۲ ص ۱۶۴ فی حدیث الاربعمائنه.

۲- ۲. أمالی الطوسی ج ۲ ص ۴۸. أمالی الصدوق: ۲۳۵.

عَنِ الْعَلَامِ مَتَى يَجِبُ عَلَيْهِ الصَّوْمُ وَالصَّلَاةُ قَالَ إِذَا رَاهَقَ الْحُلْمَ وَعَرَفَ الصَّوْمَ وَالصَّلَاةَ (۱).

**[ترجمه] کتاب مسائل: علی بن جعفر از برادرش موسی علیه السلام روایت کرد: از او درباره پسر بچه سؤال کردم که چه زمانی روزه و نماز بر او واجب می‌شود؟ فرمود: زمانی که بالغ شود و روزه و نماز را بداند. - مسائل علی بن جعفر: ۱۷۲، تهذیب ۱: ۲۴۴ -

**[ترجمه]

بیان

المراد بالوجوب إما الوجوب على الولي أن يمرنه عليها أو الاستحباب المؤكد عليه بناء على كون أفعاله شرعية و اختلف الأصحاب في أن عباده الصبي هل هي شرعية بمعنى أنها مستنده إلى أمر الشارع فيستحق عليها الثواب أو تمرينه فذهب الشيخ و المحقق و جماعه إلى الأول و استقرب في المختلف الثاني.

و الأول لا- يخلو من قوه بأن يكون مكلفا بالعبادات على وجه الندب و الاستحباب و لا يكون مكلفا بها على وجه الوجوب و اللزوم و يكون المراد برفع القلم عنه هذا المعنى

**[ترجمه] مقصود از وجوب، یا وجوب بر ولی است که او را بر آن تمرین دهد، یا مستحب مؤکد است بنا بر شرعی بودن اعمال او. و اصحاب درباره اینکه آیا عبادت کودک شرعی است، به این معنا که مستند به امر شارع است و مستحق ثواب است یا اینکه تمرینی است؟ دچار اختلاف هستند. پس شیخ، محقق و جمعی بر نظر نخست هستند، و علامه در مختلف نظر دوم را نزدیک به واقع دانسته است.

و نظر اول بر این اساس که به صورت استحباب مکلف به عبادات باشد و به صورت وجوب و لزوم مکلف بر آن نباشد، خالی از قوت نیست. و مقصود از رفع قلم از او، این معناست.

**[ترجمه]

«۴»

نَوَادِرُ الرَّاَوْنَدِيِّ، بِإِسْنَادِهِ عَنْ مُوسَى بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ آيَائِهِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: مُرُوا صِبْيَانَكُمْ بِالصَّلَاةِ إِذَا كَانُوا أَبْنَاءَ سَبْعِ سِنِينَ وَ اضْرِبُوهُمْ إِذَا كَانُوا أَبْنَاءَ تِسْعِ سِنِينَ (۲).

و بِهَذَا الْإِسْنَادِ قَالَ قَالَ عَلِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ: تَجِبُ الصَّلَاةُ عَلَى الصَّبِيِّ إِذَا عَقَلَ وَ الصَّوْمُ إِذَا أَطَاقَ وَ الْحُدُودُ إِذَا اخْتَلَمَ (۳).

**[ترجمه] نوادر راوندی: رسول الله صلی الله علیه و آله فرمود: کودکان را زمانی که پسرانی هفت ساله هستند بر نماز امر کنید، و زمانی که پسرانی نه ساله هستند آنان را بزنید. - نوادر راوندی -

و با این اسناد گوید: علی علیه السلام فرمود: کودک زمانی که عاقل شد نماز بر او واجب است و زمانی که توانایی داشت روزه، و زمانی که بالغ شد احکام بر او واجب می شود. - نوادر راوندی -

**[ترجمه]

بیان

قال فی الذکری یشترط فی وجوب الصلاه البلوغ و العقل إجماعا و لحديث رفع القلم و يستحب تمرین الصبی لست رواه إسحاق بن عمار(۴)

عن الصادق علیه السلام و محمد بن مسلم (۵) عن أحدهما علیهما السلام بلفظ الوجوب فی الخبرین تأکیداً للاستحباب و عن الباقر علیه السلام فی صبیانهم خمس و فی غیرهم سبع (۶)

و یضرب علیها

ص: ۱۳۲

-
- ۱-۱. المسائل المطبوع فی البحار ج ۱۰ ص ۲۷۸، و تراه فی التهذیب ج ۱ ص ۲۴۴.
 - ۲-۲. نوادر الراوندی:
 - ۳-۳. نوادر الراوندی:
 - ۴-۴. التهذیب ج ۱ ص ۲۴۵.
 - ۵-۵. التهذیب ج ۱ ص ۲۴۵.
 - ۶-۶. الکافی ج ۳ ص ۴۰۹، التهذیب ج ۱ ص ۲۴۴.

عَشْرَ لَمَّا رَوَى عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ أَنَّهُ قَالَ: مُرُّهُمْ بِالصَّلَاةِ وَهُمْ أَبْنَاءُ سَبْعٍ وَ اضْرِبُوهُمْ عَلَيْهَا وَ هُمْ أَبْنَاءُ عَشْرِ.

و قال بعض الأصحاب إنما يضرب لإمكان الاحتلام و يضعف بأصالة العدم و ندوره بل استصلاحاً ليطمرن على فعلها فيسهل عليه إذا بلغ كما يضرب للتأديب.

و قال ابن الجنيد يستحب أن يعلم السجود لخمس و يوجه وجهه إلى القبلة و إذا تم له ست علم الركوع و السجود و أخذ بالصلاة و إذا تمت له سبع علم غسل وجهه و أن يصلى فإذا تم له تسع علم الوضوء و ضرب عليه و أمر بالصلاة و ضرب عليها قال و كذلك روى عن أبي جعفر محمد بن علي عليه السلام ثم روى الضرب عند العشر عن النبي صلى الله عليه و آله.

و رَوَى الصَّدُوقُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ (١)

بْنِ فَضَالَةَ عَنِ الْبَاقِرِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِذَا بَلَغَ الْعُلَامُ ثَلَاثَ سِنِينَ وَ ذَكَرَ مِثْلَ مَا مَرَّ نَقْلًا مِنَ الْمَجَالِسِ.

**[ترجمه] شهید در ذکری گوید: در وجوب نماز، به اجماع و به سبب حدیث «رُفِعَ الْقَلَمُ» بلوغ و عقل شرط است. و تمرین کودک در شش سالگی مستحب است، به سبب روایتی که اسحاق بن عمار - . تهذیب ۱ : ۲۴۵ -

از صادق علیه السلام و محمد بن مسلم - . تهذیب ۱ : ۲۴۵ -

از یکی از آن دو امام علیه السلام با لفظ وجوب در دو خبر به جهت تأکید بر استحباب، و از امام باقر علیه السلام درباره پسر بچگان پنج ساله و در غیر آنان هفت ساله - . کافی ۳ : ۴۰۹، تهذیب ۱ : ۲۴۴ - ،

و اینکه در ده سالگی به خاطر آن زده می شوند، بر اساس آنچه که از نبی اکرم صلی علیه و آله روایت شده است که فرمود: آنان را در حالی که پسرانی هفت ساله هستند بر نماز امر کنید و در حالی که پسرانی ده ساله هستند آنان را به خاطر آن بزنید.

یکی از اصحاب گوید: فقط به دلیل امکان احتلام زده می شود و این نظر با اصالت عدم احتلام و نادر بودن آن تضعیف می شود، بلکه به جهت مفید بودن آن برای خو گرفتن بر انجام آن، تا زمانی که بالغ شد بر او آسان باشد، چنانکه برای تأدیب زده می شود.

و ابن جنید گوید: مستحب که به پنج ساله سجده آموخته شود و رویش به سمت قبله گردانیده شود و زمانی که شش سال بر او تمام شد، رکوع و سجود فرا گرفته شود و به نماز وادار شود. و زمانی که هفت سال بر او تمام شد، شستن صورتش و نماز خواندن به او یاد داده شود. پس زمانی که نه سال بر او تمام شد وضو را بیاموزد و به خاطر آن زده شود و بر نماز امر شود و به خاطر آن زده شود. گوید: و از ابو جعفر محمد بن علی علیه السلام چنین روایت شده است. پس زدن در ده سالگی، از نبی صلی علیه و آله روایت شده است.

و صدوق از عبدالله - . فقیه ۱ : ۱۸۲ -

بن فضاله از باقر علیه السلام روایت کرد: زمانی که پسر بچه به سه سالگی رسید... و نظیر آنچه که به نقل از مجالس گذشت را ذکر کرد.

**[ترجمه]

«۵»

دَعَائِمُ الْإِسْلَامِ، رُوِينَا عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ آبَائِهِ عَنْ عَلِيِّ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ: يُؤْمَرُ الصَّبِيُّ بِالصَّلَاةِ إِذَا عَقَلَ وَبِالصَّوْمِ إِذَا أَطَاقَ (۲).

وَ عَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ: إِذَا عَقَلَ الْغُلَامُ وَقَرَأَ شَيْئًا مِنَ الْقُرْآنِ عَلَّمَ الصَّلَاةَ (۳).

وَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: أَنَّهُ كَانَ يَأْمُرُ مَنْ عِنْدَهُ مِنَ الصَّبِيَّانِ بِأَنْ يُصَيِّمُوا الظُّهْرَ وَ الْعَصِيرَ فِي وَقْتِ وَاحِدٍ وَ الْمَغْرِبَ وَ الْعِشَاءَ فِي وَقْتِ وَاحِدٍ فَقِيلَ لَهُ فِي ذَلِكَ فَقَالَ هُوَ أَحْفُ عَلَيْهِمْ وَ أَجْدَرُ أَنْ يُسَارِعُوا إِلَيْهَا وَ لَا يُصَيِّعُوهَا وَ لَا يَنَامُوا عَنْهَا وَ لَا يَشْتَغِلُوا وَ كَانَ لَا يَأْخُذُهُمْ بِغَيْرِ الصَّلَاةِ الْمَكْتُوبَةِ وَ يَقُولُ إِذَا أَطَاقُوا الصَّلَاةَ فَلَا تُؤَخَّرُوهُمْ عَنِ الْمَكْتُوبَةِ (۴).

وَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ أَنَّهُ قَالَ: يُؤْمَرُ الصَّبِيُّانُ بِالصَّلَاةِ إِذَا عَقَلُوها وَ أَطَاقُوها فَقِيلَ لَهُ وَ مَتَى يَكُونُ ذَلِكَ قَالَ إِذَا كَانُوا أَبْنَاءَ

ص: ۱۳۳

۱-۱. الفقيه ج ۱ ص ۱۸۲.

۲-۲. دعائم الإسلام ج ۱ ص ۱۹۳.

۳-۳. دعائم الإسلام ج ۱ ص ۱۹۳.

۴-۴. دعائم الإسلام ج ۱ ص ۱۹۳.

سِتِّ سِنِينَ (۱).

وَعَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ: إِنَّا نَأْمُرُ صِبْيَانَنَا بِالصَّلَاةِ وَالصَّيَامِ مَا أَطَاقُوا مِنْهُ إِذَا كَانُوا أَبْنَاءَ سَبْعِ سِنِينَ (۲).

وَرُوِيَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ آيَاتِهِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ قَالَ: مُرُوا صِبْيَانَكُمْ بِالصَّلَاةِ إِذَا بَلَغُوا سَبْعَ سِنِينَ وَاضْرِبُوهُمْ عَلَى تَرْكِهَا إِذَا بَلَغُوا تِسْعًا وَفَرِّقُوا بَيْنَهُمْ فِي الْمَضَاجِعِ إِذَا بَلَغُوا عَشْرًا (۳).

و هذا قريب بعضه من بعض و أحوال الأطفال تختلف في الطاقه و العقل على قدر ذلك يعلمون و الأطفال غير مكلفين و إنما أمر الأئمه بما أمروا به من ذلك أمر تأديب لتجرى به العاده و ينشأ عليه الصغير ليصلى حين افتراضه عليه و قد تدرب فيه و أنس به و اعتاده فيكون ذلك أجدر له أن لا يضيع شيئاً منه.

وَ قَدْ رُوِيَ عَنِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ: أَنَّهُ كَانَ يَأْمُرُ الصَّبِيَّ بِالصَّوْمِ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ بَعْضَ النَّهَارِ فَإِذَا رَأَى الْجُوعَ وَالْعَطَشَ غَلَبَ عَلَيْهِ أَمْرُهُ فَأَفْطَرَ (۴).

و هذا تدریج لهم و دربه فأما الفرض فلا يجب على الذكر و الأنثى إلا بعد الاحتلام.

وَ رُوِيَ عَنِ عَلِيِّ صِلَوَاتِ اللَّهِ عَلَيْهِ أَنَّهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ عَنِ النَّائِمِ حَتَّى يَسْتَيْقِظَ وَ عَنِ الْمَجْنُونِ حَتَّى يُفِيقَ وَ عَنِ الطِّفْلِ حَتَّى يَبْلُغَ (۵).

***[ترجمه]دعائم الاسلام: از علی علیه السلام روایت است که فرمود: پسر بچه زمانی که عاقل شد بر نماز و زمانی که توانایی داشت بر روزه امر می شود. - دعائم الاسلام ۱: ۱۹۳ -

و نیز فرمود: زمانی که پسر بچه عاقل شد و چیزی از قرآن را قرائت کرد به او نماز یاد داده شود. - دعائم الاسلام ۱: ۱۹۳ -

و از علی بن حسین علیه السلام روایت است که او پسر بچگانی را که نزد او بودند، بر این امر می نمود که ظهر و عصر را در یک زمان و مغرب و عشا را در یک زمان بخوانند. پس درباره آن از او پرسیده شد. پس او فرمود: آن کار برای آنان سبک تر است و شایسته تر است که به سوی آن بشتابند و آن را ضایع نسازند و آن را رها نکنند و از آن غفلت نکنند. و آنان را بر غیر نماز واجب تحمیل نمی نمود، و می فرمود: زمانی که بر نماز توانایی یافتند، پس آنان را از نماز واجب به تأخیر نیافکنید. - دعائم الاسلام ۱: ۱۹۳ -

و از محمد بن علی صلوات الله علیه روایت است که فرمود: پسر بچگان زمانی که نماز را درک کردند و بر آن توانایی داشتند، بر نماز امر می شوند. پس به او گفته شد: آن چه زمانی است؟ فرمود: زمانی که پسرانی شش ساله شوند. - دعائم الاسلام ۱: ۱۹۳ -

و از جعفر بن محمد علیه السلام روایت است که فرمود: ما پسر بچگانمان را زمانی که هفت ساله باشند، فقط به هر آنچه که از نماز و روزه توانایی دارند امر می کنیم. - دعائم الاسلام ۱: ۱۹۴ -

رسول الله فرمود: پسر بیچگانتان را زمانی که به هفت سالگی رسیدند بر نماز امر کنید و زمانی که به نه سالگی رسیدند به خاطر ترک آن بزیند و زمانی که به ده سالگی رسیدند، بستر آنان را از یکدیگر جدا نمایید. - دعائم الاسلام ۱: ۱۹۴ -

و برخی از این (اخبار) به برخی دیگر نزدیک است، و وضعیت کودکان در طاعت عقل متفاوت است، به اندازه آن فرامی گیرند. و کودکان غیر مکلف هستند و ائمه فقط به عنوان تأدیبه به آنچه که در این مورد امر نموده اند، امر فرموده اند تا عادت بر آن جاری گردد و کودک بر آن رشد کند تا به هنگام فرض شدن آن بر او نماز بخواند، در حالی که به آن خو گرفته، انس گرفته و عادت کرده است. پس برای او شایسته است که چیزی از آن را ضایع نگرداند.

و از جعفر بن محمد علیه السلام بر ما روایت شده است که او پسر بچه را در ماه رمضان بر روزه گرفتن در بخشی از روز امر می نمود، پس زمانی که می دید گرسنگی و تشنگی بر او غلبه یافته است، او را امر می نمود که روزه اش را باز کند. - دعائم الاسلام ۱: ۱۹۴ -

و این تدریج و تمرینی برای آنان است، اما آن بر پسر و دختر واجب نیست مگر بعد از بلوغ. و از علی صلوات الله علیه بر ما روایت شده است که فرمود: رسول الله صلی علیه و آله فرمود: تکلیف از سه تن مرتفع شده است: از خواب تا زمانی که بیدار شود، و از مجنون تا زمانی که به هوش آید، و از طفل تا زمانی که بالغ شود. - دعائم الاسلام ۱: ۱۹۴ -

**[ترجمه]

«۶»

قُرْبُ الْإِسْنَادِ، عَنِ السُّنْدِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ أَبِي الْبُخْتَرِيِّ عَنِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ أَبِيهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: أَنَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَرَجَ يَوْمَ قَيْظِ النَّاسِ لِصَلَاةِ الصُّبْحِ فَضَرَبَهُ ابْنُ مَلْجَمٍ لَعْنَهُ اللَّهُ الْخَبَرُ (۶).

**[ترجمه] اقرب الإسناد: از جعفر ابن محمد از پدرش روایت است که علی بن ابی طالب صلوات الله علیه خارج شد، در حالی که مردم را برای نماز بیدار می کرد؛ پس ابن ملجم لعنت خدا بر او باد، بر او ضربت زد، ادامه خبر. - قرب الإسناد: ۸۸ -

**[ترجمه]

«۷»

التَّهْدِيبُ، بِسَيِّدٍ فِيهِ جَهَالَةٌ: أَنَّ أَبَا حَبِيبٍ قَالَ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ جَعَلَنِي اللَّهُ فِدَاكَ إِنَّ لِي رَحَى أَطْحَنُ فِيهَا فَرَبَّمَا قُمْتُ فِي سَاعَةٍ مِنَ اللَّيْلِ فَأَعْرِفُ مِنَ الرَّحَى

ص: ۱۳۴

- ٢-٢. دعائم الإسلام ج ١ ص ١٩٤.
- ٣-٣. دعائم الإسلام ج ١ ص ١٩٤.
- ٤-٤. دعائم الإسلام ج ١ ص ١٩٤.
- ٥-٥. دعائم الإسلام ج ١ ص ١٩٤.
- ٦-٦. قرب الإسناد ص ٨٨ ط نجف.

أَنَّ الْغُلَامَ قَدْ نَامَ فَأَضْرَبُ الْحَائِطَ لِأَوْقِظَهُ فَقَالَ نَعَمْ أَنْتَ فِي طَاعَةِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ تَطْلُبُ رِزْقَهُ (١).

وَبِسَيِّدٍ آخَرَ فِيهِ إِرْسِيَالٌ عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ الرَّجُلِ يَقُومُ مِنْ آخِرِ اللَّيْلِ وَيَرْفَعُ صَوْتَهُ بِالْقُرْآنِ فَقَالَ يَتَّبِعِي لِلرَّجُلِ إِذَا صَلَّى فِي اللَّيْلِ أَنْ يُسْمِعَ أَهْلَهُ لَكِنِّي يَقُومَ الْقَائِمُ وَيَتَحَرَّكَ الْمُتَحَرِّكُ (٢).

ص: ١٣٥

١-١. التهذيب ج ١ ص ٢٢٨.

٢-٢. التهذيب ج ١ ص ١٧٠.

***[ترجمه]تهذیب: ابو حیب به امام صادق علیه السلام گفت: خداوند مرا فدای تو گرداند! من آسیابی دارم که در آن آرد می‌کنم، پس چه بسا در ساعتی از شب برمی‌خیزم و متوجه می‌شوم که غلام خوابیده است، پس بر دیوار می‌کوبم تا او را بیدار کنم؟! پس فرمود: بله، تو در طاعت خداوند عزوجل هستی و رزق و روزی او را می‌خواهی. - تهذیب ۱: ۲۲۸ -

و با سندی دیگر از امام صادق علیه السلام آمده است که از او درباره مردی سؤال شد که آخر شب برمی‌خیزد و صدایش را با قرآن بلند می‌کند. پس فرمود: برای مرد شایسته است که زمانی که در شب نماز می‌خواند، صدایش را به خانواده‌اش برساند تا قیام کننده برخیزد و شخص خوابیده حرکت کند. - تهذیب ۱: ۱۷۰ -

***[ترجمه]

باب ۵ احکام الشک و السهو

الأخبار

«۱»

الْخِصَالُ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ سَعْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عِيسَى عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ حَمَّادٍ عَنْ حَرِيزٍ عَنْ زُرَّارَةَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: لَا تُعَادُ الصَّلَاةَ إِلَّا مِنْ خَمْسَةِ الطُّهُورِ وَالْوَقْتِ وَالْقِبْلَةِ وَالرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ ثُمَّ قَالَ الْقِرَاءَةُ سُنَّةٌ وَالشَّهَادَةُ سُنَّةٌ وَالتَّكْبِيرُ سُنَّةٌ وَ لَا تَنْقُضُ السُّنَّةَ الْفَرِيضَةَ (۱).

الهدایه، عنه علیه السلام مرسل: مثله (۲)

***[ترجمه]خصال: امام باقر علیه السلام فرمود: نماز اعاده نمی‌شود مگر به پنج جهت: طهارت، وقت، قبله، رکوع و سجده. سپس فرمود: قرائت سنت است، تشهد سنت است و تکبیر سنت است و سنت، فریضه را نقض نمی‌کند. - خصال ۱: ۱۳۷ -

الهدایه: از امام علیه السلام نظیر این خبر به صورت مرسل آمده است. - الهدایه ۳۸ -

***[ترجمه]

بیان

الظاهر أن المراد بالطهور رفع الحدث (۳)

ولا ريب في أن تركه يوجب

ص: ۱۳۶

١-١. الخصال ج ١ ص ١٣٧ راجع شرح الحديث ج ٨٥ ص ١٤١-١٤٣.

٢-٢. الهدايه: ٣٨.

٣-٣. قد عرفت في مطاوي أبحاثنا السابقه خصوصا عند البحث عن فرائض الصلاه و أركانها، ج ٨٣ ص ١٦٠، و هكذا عند البحث عن القبلة و الركوع و السجود، أن الفرض و الركن من أجزاء الصلاه هو ما ذكر في القرآن العزيز صريحا بما هو من أجزاء الصلاه و قد ذكرت هذه الخمسه: الوقت و الطهور و القبلة و الركوع و السجود، في القرآن العزيز بما أنها من أجزاء الصلاه، فهي ركن تبطل الصلاه بالاخلال بها عمدا و سهوا و جهلا و نسيانا. و هكذا قد عرفت في ج ٨٥ ص ١٤١، أن الاخلال بالفرائض و الاركان يختلف باختلاف ماهيه الفرض و حقيقته الشرعيه، و أن زياده الركن قد يتحصل و يتحقق لذاته كزياده الركوع، و قد لا- يتحصل لذاته كزياده القبلة و الوقت و الطهور، و هو واضح، و قد لا- يتحصل عنوان زياده الركن لعارض كالسجده، حيث ضم إليها سجده أخرى سنه: فاذا سجد المصلي سجده واحده فقد أتى بالركن و الفرض، و إذا زاد عليها أخرى كانت سنه واجبه و ان أتى بالثالثه و الرابعه، فان أتى بها عمدا بطلت صلاته، لانها بدعه و إذا أتى بها سهوا، فقد زاد في السنن، و لا- بطلان. و أما الاخلال بها من حيث الترك، فترك الوقت بالصلاه خارجه، و ترك القبلة باستدباره، و ترك الطهاره بالصلاه محدثا، و ليس يخفى أبحاثها على المحصل الخبير و لا كيفية تداركها عند الاخلال بها، و قد مر بعض أبحاثها في محالها من هذا الكتاب. و اما ترك الركوع و السجود، فلما كان الركوع و السجود يتحصل بفعل المصلي كان ترك كل منهما يتحصل الآخر في غير محله: فان سها المصلي عن الركوع و هو من القيام الى السجده و سجد، فقد ترك الركوع و أدخل بالركن، و بطلت صلاته، و ان رفع رأسه من الركوع، و توهم أنه قام من السجده فقرأ ثم ركع ثانيا فقد بطلت صلاته، سواء قلنا بأنه زاد ركوعا في صلاته، أو قلنا بأنه ترك السجده المفروضه التي هي ركن في محله. و اما ان سها المصلي عن الإتيان بالركوع أو السجود و تنبه لنسيانه قبل أن يدخل في الركن البعدى، تداركه بإلقاء ما أتى به من الاجراء المسنونه و يتم صلاته، و لا شىء عليه الا ما أوجبه السنه من ارغام الشيطان و طرده. و لكن لا- يذهب عليك أن هذا البحث: حكم الفرائض و الاركان انما يتعلق بالصلوات المفروضه، و أما الصلوات المسنونه، سواء كانت داخل الفرض و هي الركعات السبعه التي زادها النبي صلى الله عليه و آله في الظهرين و العشاءين، أو كانت خارجه كالنوافل المرتبه، فلا- يتعلق بها لانصراف فرائض الصلاه الى الصلاه المفروضه و هي الركعتان الاولتان على ما أشرنا إليه في ج ٨٢ ص ٢٧٧. فلما كانت الركعات السبعه، و هي المعروفه عند الفقهاء بفرض النبي مسنونه بأسرها لا يفرق بين قراءتها و ركوعها و تشهداها و سجودها، و هكذا سائر أذكارها فلا تكون سجدها و ركوعها ركنا، حتى تبطل الصلاه بتركهما في محلها أو زيادتهما، بل يجوز له تداركهما كما يتدارك سنن الصلاه. فالذى سها عن الركوع و دخل في السجده يلقي السجده كسائر ما أتى بها من سنن الصلاه و يرجع قائما و يركع ثم يسجد و يتم صلاته، و الذى سها عن السجده و ركع بعد ركوعه الأول يلقي الركوع كالقائه قراءته و مسجد و يتم صلاته. الا أن الركعه الثالثه للمغرب لما كانت برزخا بين الفرض و السنه على ما عرفت في قوله تعالى «حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى» (ج ٢ ص ٢٧٧) فاللازم على المصلي أن يتلقاها كالفرض و يلحقها بالركعتين الاولتين، فإذا شك في ثالثها أو أدخل بركوعها و سجودها، أبطلها و أعادها كأنها فرض، و سيأتى تمام الكلام فيه. هذا مذهب أهل بيت النبي صلى الله عليه و آله، و قد تنبه له الشيخ قدس سره على ما سينقله المؤلف العلامه عنه، و سيمر عليك في مطاوي هذا الباب أحاديث تنص على ذلك من دون اختلاف، و لله المنه و التوفيق.

إعادة الصلاة و يحتمل شموله للخبث فإنه يوجب الإعادة فى الجملة على بعض الأقوال كما مر تفصيله و قد مر الكلام فى الوقت أيضا فإن من أوقع جميع صلاته قبل الوقت يعيد مطلقا و كذا القبلة على بعض الوجوه كما مر.

ص: ١٣٧

و أما الركوع فظاهره بطلان الصلاة بتركه مطلقا و كذا السجود فأما الركوع فقد ذكر الأصحاب أنه إذا نسيه و ذكر قبل وضع الجبهه على الأرض فإنه يعود إلى الركوع بغير خلاف لكن اختلفوا فى أنه هل يجب القيام ثم الركوع عنه أم يكفى الوصول إلى حد الركوع و الأول أظهر إذ الركوع يستلزم تطأنا من الأعلى و فى الثانى لا يتحقق ذلك.

و لو ذكر بعد وضع الجبهه سواء كان على ما يصح السجود عليه أم لا فالمشهور حينئذ بطلان الصلاة و قال الشيخ فى المبسوط و إن أخل به عامدا أو ناسيا فى الأولين مطلقا أو فى ثالثه المغرب بطلت صلاته و إن تركه ناسيا و سجد السجدين أو واحده منهما أسقط السجده و قام و ركع و تمم صلاته.

و نحوه قال فى كتابى الأخبار و عد فى فصل السهو فى المبسوط مما يوجب الإعادة من ترك الركوع حتى يسجد قال و فى أصحابنا من قال يسقط السجود و يعيد الركوع ثم يعيد السجود و الأول أحوط و حكاه المحقق عن بعض

وقال الشيخ في النهاية فإن تركه أى الركوع ناسيا ثم ذكر في حال السجود وجب عليه الإعادة فإن لم يذكر حتى صلى ركعه أخرى ودخل في الثالثة ثم ذكر أسقط الركعة الأولى وبنى كأنه صلى ركعتين وكذلك إن كان قد ترك الركوع في الثانية و ذكر في الثالثة أسقط الثانية وجعل الثالثة ثانية و تمم الصلاة.

وقال ابن الجنيدي لو صحت له الأولى وسها في الثانية سهوا لم يمكنه استدراكه كأن أيقن وهو ساجد أنه لم يكن ركع فأراد البناء على الركعة الأولى التي صحت له رجوت أن يجزيه ذلك ولو أعاد إذا كان في الأوليين وكان الوقت متسعا كان أحب إلى وفي الثانيةين ذلك يجزيه.

وقال علي بن بابويه وإن نسيت الركوع و ذكرت بعد ما سجدت من الركعة فأعد صلاتك لأنه إذا لم تثبت لك الأولى لم تثبت لك صلاتك وإن كان الركوع من الركعة الثانية أو الثالثة فاحذف السجدين واجعل الثالثة ثانية والرابعة ثالثة.

وقال المفيد إن ترك الركوع ناسيا أو متعمدا أعاد على كل حال قال في المختلف فإن كان مراده ما قصدناه من الإعادة إن ذكر بعد السجود فهو مذهبا وإن قصد الإعادة وإن ذكر قبل السجود فهو ممنوع.

وَ اِخْتَجَّ لِلْمَشْهُورِ بِصَحِيحِهِ رِفَاعَةَ (١) عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يَنْسِي أَنْ يَرْكَعَ حَتَّى يَسْجُدَ وَيَقُومَ قَالَ يَسْتَقْبِلُ.

وَ صَحِيحِهِ أَبِي بَصِيرٍ (٢)

قَالَ: إِذَا أَيْقَنَ الرَّجُلُ أَنَّهُ تَرَكَ رُكْعَةً مِنَ الصَّلَاةِ وَقَدْ سَجَدَ سَجْدَتَيْنِ وَ تَرَكَ الرُّكُوعَ اسْتَأْنَفَ الصَّلَاةَ.

وَ مُؤْتَقَهُ إِسْحَاقُ بْنُ عَمَّارٍ (٣)

عَنْ أَبِي إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يَنْسِي أَنْ يَرْكَعَ قَالَ يَسْتَقْبِلُ حَتَّى يَضَعَ كُلَّ شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ مَوْضِعَهُ.

ص: ١٣٩

١-١. التهذيب ج ١ ص ١٧٧، الكافي ج ٣ ص ٣٤٨.

٢-٢. الاستبصار ج ١ ص ١٨٠، التهذيب ج ١ ص ١٧٧.

٣-٣. الاستبصار ج ١ ص ١٨٠، التهذيب ج ١ ص ١٧٧.

وَ خَبِرَ أَبِي بَصِيرٍ (١) عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ نَسِيَ أَنْ يَزُكَّعَ قَالَ عَلَيْهِ الْإِعَادَةُ.

وَ اسْتَدَلَّ عَلَى التَّلْفِيحِ بِمَا رَوَاهُ الصَّدُوقُ فِي الصَّحِيحِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ (٢)

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ: فِي رَجُلٍ شَكَّ بَعْدَ مَا سَجَدَ أَنَّهُ لَمْ يَزُكَّعَ قَالَ يَمْضِي فِي صَلَاتِهِ حَتَّى يَسْتَيْقِنَ أَنَّهُ لَمْ يَزُكَّعَ فَإِنْ اسْتَيْقِنَ أَنَّهُ لَمْ يَزُكَّعَ فَلْيُلِقِ السَّجْدَتَيْنِ اللَّتَيْنِ لَأَرْكُوعَ لَهُمَا وَيَبْنِي عَلَى صَلَاتِهِ عَلَى التَّمَامِ وَإِنْ كَانَ لَمْ يَسْتَيْقِنَ إِلَّا مِنْ بَعْدِ مَا فَرَغَ وَ انْصَرَفَ فَلْيَقُمْ وَ يُصَلِّ رُكْعَةً وَ سَجْدَتَيْنِ وَ لَا شَيْءَ عَلَيْهِ (٣).

وَ صَحِيحُهُ الْعِيصِ بْنِ الْقَاسِمِ (٤)

قَالَ: سَيَأْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ رَجُلٍ نَسِيَ رُكْعَةً فِي صَلَاتِهِ حَتَّى فَرَغَ مِنْهَا ثُمَّ ذَكَرَ أَنَّهُ لَمْ يَزُكَّعَ قَالَ يَقُومُ فَيَزُكَّعُ (٥) وَ يَسْجُدُ سَجْدَتَيْ السَّهْوِ.

و الصحيحه الأخيره تدل على الإتيان بالركوع فقط بعد الصلاه لا إلقاء السجديتين و استئناف الركعه كما ذكره الشيخ و غيره و لم أر قائلاً به إلا- أن الشيخ احتمل ذلك في مقام الجمع في التهذيب و يمكن حملها على مجموع الركعه فإنه إذا نسيها و ذكرها قبل الإتيان بما يبطل عمدا و سهوا يأتي بها و صحت صلاته و سجدتا السهو يمكن أن يكونا للتسليم في غير محله.

و أما الصحيحه الأولى فلا يمكن العمل بها و ترك سائر الأخبار الكثيره

ص: ١٤٠

١- ١. الاستبصار ج ١ ص ١٨٠، التهذيب ج ١ ص ١٧٧.

٢- ٢. الفقيه ج ١ ص ٢٢٨، و التهذيب ج ١ ص ١٧٧.

٣- ٣. يعني أنه بعد إلقاء السجديتين يكون قد صلى ثلاثا عوض الرابع، فليقم و ليكبر و يصلى ركعه واحده بركوعها و سجودها و سائر سننها، حتى يتم له الرابع، و أما كفايه الركعه المنفصله، فسيجيء البحث عنها قريبا إنشاء الله تعالى.

٤- ٤. التهذيب ج ١ ص ١٧٨.

٥- ٥. يعني يركع ركعه واحده ليتم له تمام الصلاه، كما ذكرنا في الحديث قبله، و هو واضح.

الداله على بطلان الصلاه بترك الركوع إذ لا يتصور حينئذ له فرد يوجب البطلان لأنها تتضمن أنه لو لم يذكر و لم يأت به إلى آخر الصلاه أيضا لا يوجب البطلان فلا بد إما من طرحها أو حملها على الجواز و غيرها على الاستحباب فالعمل بالمشهور أولى على كل حال.

و يمكن حمله على النافله لورود مثله فيها أو على التقيه و الشيخ حمله على الأخيرتين و لذا قال بالتفصيل مع عدم إشعار فى الخبر به و أما ما ذكره على بن بابويه فلا مستند له إلا ما سيأتى فى فقه الرضا عليه السلام و كذا ما ذكره ابن الجنيد قدس سره.

و أما السجود فالمشهور بين الأصحاب أن من أخل بالسجدتين معا حتى ركع فيما بعد بطلت صلاته سواء فى ذلك الأوليان و غيرهما و الرباعيه و غيرها كما اختاره الأكثر و قال الشيخ فى الجمل و الاقتصاد و إن كانتا يعنى السجدتين من الأخيرتين بنى على الركوع فى الأول و أعاد السجدتين.

و وافق المشهور فى موضع من المبسوط و قال فى موضع آخر منه من ترك سجدين من ركعه من الركعتين الأوليين حتى يركع فيما بعدها أعاد على المذهب الأول و على الثانى يجعل السجدتين فى الثانى للأوله و بنى على صلاته و أشار بالمذهب الأول إلى ما ذكره فى الركوع كما مر ثم قال و الأول أحوط لأن هذا الحكم يختص بالركعتين الأخيرتين و من هنا يعلم تحقق الأقوال الثلاثه المذكوره فى الركوع هنا أيضا.

ثم إن هذا الخبر يدل فى الجملة على المشهور ليس فيه خبر صريح يدل على البطلان فى هذه الصورة إلا خبر معلى بن خنيس [\(١\)](#)

و هو مع ضعفه شامل

ص: ١٤١

١-١. روى الشيخ فى التهذيب ج ١ ص ١٧٩ بإسناده عن محمد بن أحمد بن يحيى، عن علي بن إسماعيل، عن رجل، عن معلى بن خنيس، قال: سألت أبا الحسن الماضى عليه السلام فى الرجل ينسى السجده من صلاته، قال: إذا ذكرها قبل ركوعه سجدها و بنى على صلاته ثم سجد سجده السهو بعد انصرافه و ان ذكرها بعد ركوعه أعاد الصلاه، و نسيان السجده فى الاولتين و الأخيرتين سواء. و ضعف الحديث بارساله مره و ضعف معلى بن خنيس أخرى و قد كان اول أمره مغيريا ثم دعا الى محمد بن عبد الله المعروف بالنفس الزكيه (و فى هذه الظنه أخذه داود بن على فقتله) على أنه قد قتل فى حيات أبى عبد الله عليه السلام فكيف يروى عن أبى الحسن الماضى عليه السلام. و قد حمله الشيخ على من ترك السجده رأسا أى ترك السجدتين معا، و لكن يبقى عليه ذيل الخبر، مع أنه أفتى بالفرق بين الاولتين و الأخيرتين كما عرفت من المؤلف العلامه نقله.

للسجده الواحده و البطلان فيها خلاف المشهور و الأخبار و لم نقف للقائلين بالتلفيق أيضا هنا على حجه واضحه إذ الخبر الوارد في ذلك مختص بترك الركوع و ربما يستدل للجانبين بعدم القول بالفصل و فيه إشكال.

لَكِنْ قَدْ يُفْهَمُ مِنْ فَحَاوِي الْأَخْبَارِ مَا يُؤَيِّدُ الْمَشْهُورَ كَرِوَايَةِ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ (١)

عَنْ أَحَدِهِمَا عَلَيْهِمَا السَّلَامُ قَالَ: إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ فَرَضَ الرُّكُوعَ وَ السُّجُودَ وَ الْقِرَاءَةَ سُنَّةً فَمَنْ تَرَكَ الْقِرَاءَةَ مُتَعَمِّدًا أَعَادَ الصَّلَاةَ وَ مَنْ نَسِيَ الْقِرَاءَةَ فَقَدْ تَمَّتْ صَلَاتُهُ وَ لَا شَيْءَ عَلَيْهِ.

فإنها تدل على أن نسيان الركوع و السجود يوجب الإعادة بقريته المقابله و عدم بطلان الصلاه بترك السجده الواحده خرج بدليل آخر.

وَ مُؤْتَقَةٍ مَنصُورِ بْنِ حَازِمٍ (٢)

قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِنِّي صَيَّيْتُ الْمَكْتُوبَةَ فَنَسِيتُ أَنْ أَقْرَأَ فِي صَلَاتِي كُلِّهَا فَقَالَ أَلَيْسَ قَدْ أَتَمَمْتَ الرُّكُوعَ وَ السُّجُودَ قُلْتُ بَلَى قَالَ فَقَدْ تَمَّتْ صَلَاتُكَ إِذَا كُنْتَ نَاسِيًا.

فإنه يصدق في الصورة المفروضه أنه ترك السجود و أنه لم يتمه و لا دليل للعود إليه بعد تجاوز المحل هنا.

ص: ١٤٢

١- ١. الكافي ج ٣ ص ٣٤٧، التهذيب ج ١ ص ١٧٦.

٢- ٢. التهذيب ج ١ ص ١٧٧، الكافي ج ٣ ص ٣٤٨.

و خبر المعلى أيضا مما يؤيد ذلك مع الشهره بين الأصحاب و لعل الأحوط فى تلك الصوره العود إلى السجدين و إتمام الصلاه ثم إعادتها.

و لو نسى السجدين و ذكرهما قبل الركوع فالمشهور بين الأصحاب أنه يعود إليهما و يقوم و يستأنف القراءه و يتم الصلاه و منهم من قال بوجوب سجده السهو للقيام و ذهب ابن إدريس و المفيد و أبو الصلاح إلى بطلان الصلاه حينئذ إذ الروايات الداله على العود ظاهرها السجده الواحده و الروايات الداله على بطلان الصلاه بنسيان السجود شامله لهذه الصوره.

و ربما يستدل للمشهور بأن الرجوع للسجده الواحده يدل على الرجوع للسجدين بطريق أولى أو أن السجده تتحقق فى ضمن السجدين فيجب الرجوع لها أو أن السجود مصدر يتناول الواحد و الكثير و الأحوط فى هذه الصوره أيضا الرجوع و الإتمام و الإعادة و إن كان المشهور لا يخلو من قوه.

***[ترجمه]ظاهر این است که منظور از طهارت، رفع شدن حدث است، و شکی نیست که ترک آن اعاده نماز را واجب می کند و محتمل است خبث (بول و غائط و باد) را نیز شامل شود، که بر اساس برخی از اقوالی که تفصیل آن گذشت، اعاده را در بعضی شرایط واجب می سازد. و سخن در مورد وقت نیز گذشت. پس هر که همه نمازهایش را قبل از وقت به جای آورد، مطلقا باید اعاده نماید. و قبله نیز چنانکه گذشت، بر اساس برخی وجوه، چنین است.

و اما در خصوص رکوع، ظاهر آن، بطلان مطلق نماز با ترک آن است، و سجده نیز چنین است. اما در مورد رکوع، اصحاب بدون اختلاف ذکر کرده اند، زمانی که وی آن را فراموش کند و قبل از نهادن پیشانی بر روی زمین به یاد آورد، پس او (می تواند) به رکوع بازگردد. اما آنان در این که آیا قیام قبل از رکوع واجب است یا اینکه رسیدن به حد رکوع کفایت می کند، دچار اختلاف هستند و رأی نخست بهتر است زیرا رکوع مستلزم خم شدن از بالاست و در صورت دوم، این امر محقق نمی شود.

و اگر بعد از نهادن پیشانی بر روی آنچه که سجده بر آن صحیح است به یاد آورد، مشهور در این حالت، بطلان نماز است. و شیخ در مبسوط گوید: و اگر به عمد یا به سهو در دو رکعت اول به صورت مطلق یا در رکعت سوم مغرب آن را ترک کند، نمازش باطل می شود. و اگر آن را سهواً ترک نماید و دو سجده و یا یکی از آن دو را به جای آورد. سجده را ساقط کند و قیام کند و رکوع نماید و نمازش را به اتمام برساند.

و در دو کتاب اخبار، مانند آن را گفته است، و در فصل سهو در مبسوط، از اموری که اعاده را واجب می سازد بر شمرده است: هر که رکوع را ترک نماید تا اینکه به سجده برود. گوید: و در میان اصحاب ما برخی گویند، سجده را ساقط کند و رکوع را اعاده نماید، سپس سجده را اعاده نماید، و نظر نخست احوط است. و محقق آن را از برخی اصحاب نقل کرده است.

و شیخ در نهاییه گوید: پس اگر آن (رکوع) را به غفلت ترک نماید سپس در حال سجده آن را به یاد آورد، اعاده بر او واجب است. پس اگر به یاد نیآورد تا اینکه یک رکعت دیگر بخواند و در رکعت سوم داخل شود و سپس به یاد آورد، رکعت اول را ساقط کند و ادامه دهد، گویی که دو رکعت خوانده است. و چنین است اگر رکوع در رکعت دوم را ترک کرده باشد و در

رکعت دوم به یاد آورد، رکعت دوم را ساقط کند و رکعت سوم را رکعت دوم قرار دهد و نماز را کامل سازد.

و ابن جنید گوید: اگر رکعت اول او صحیح باشد و در رکعت دوم دچار سهوی شود که جبران آن برای او امکان پذیر نباشد - مانند اینکه در حالی که در سجده است یقین کرده باشد که او رکوع نکرده است - پس بنا را بر رکعت اولی که صحیح است بگذارد، امید دارم که آن برای او کفایت کند. و زمانی که در دو رکعت اول باشد و وقت وسیع باشد، اگر اعاده نماید نزد من پسندیده تر است. و اگر در دو رکعت آخر باشد، همان برای او کفایت می کند.

علی بن بابویه گوید: و اگر رکوع را فراموش کردی و پس اینکه سجده کردی به یادآوری، پس نمازت را اعاده کن، زیرا زمانی که رکعت نخست برایت ثابت نشده باشد، نمازت برایت ثابت نشده است. و اگر رکوع از رکعت دوم یا سوم باشد پس دو سجده را حذف کن و رکعت سوم را رکعت دوم، و رکعت چهارم را رکعت سوم قرار بده.

و مفید گوید: اگر رکوع را سهواً یا عمداً ترک نمود، در هر حالی اعاده نماید. در مختلف گوید: پس اگر مقصود او چیزی است که ما از اعاده آن را قصد کردیم یعنی اینکه بعد از سجده به یاد آورد، پس آن مذهب ماست. و در صورتی که اعاده را قصد کرده باشد، اگر قبل از سجده به یاد آورده باشد، پس آن ممنوع است.

و برای رأی مشهور صحیح رفاعه از امام صادق علیه السلام را به عنوان حجت آورده اند که گوید: از او درباره مردی سؤال کردم که فراموش می کند که رکوع کند تا اینکه سجده می کند و قیام می کند. فرمود: از اول شروع کند. - تهذیب ۱: ۱۷۷، کافی ۳: ۳۴۸ -

و نیز صحیح ابو بصیر که گوید: زمانی که مرد یقین داشت که او رکعتی از نماز را ترک کرده است در حالی که دو مرتبه سجده کرده و رکوع را ترک نموده است، نماز را از سر بگیرد. - الاستبصار ۱: ۱۸۰، تهذیب ۱: ۱۷۷ -

و نیز موثقه اسحاق بن عمار از ابوابراهیم علیه السلام که گوید: از او درباره مردی سؤال کردم که فراموش می کند که رکوع کند. فرمود: از ابتدا شروع کند تا اینکه هر چیزی از آن در محل خویش قرار بگیرد. - الاستبصار ۱: ۱۸۰، تهذیب ۱: ۱۷۷ -

و خیر ابو بصیر از امام باقر علیه السلام است که گوید: از او درباره مردی سؤال کردم که فراموش کرده است رکوع کند. فرمود: اعاده بر او لازم است. - الاستبصار ۱: ۱۸۰، تهذیب ۱: ۱۷۷ -

و برای تلفیق، استدلال کرده است به آنچه که صدوق در خبری صحیح از محمد بن مسلم از امام باقر علیه السلام روایت کرده است: درباره مردی که بعد از اینکه سجده کرد، شک می کند که رکوع نکرده است. وی پاسخ فرمود: به نمازش ادامه دهد تا اینکه یقین بیابد که رکوع نکرده است. پس اگر یقین کرد که رکوع نکرده است، پس باید دو سجده ای را که رکوع نداشته است حذف کند و نمازش را بر مبنای تمام بگذارد. و اگر یقین نیابد مگر بعد از اینکه فارغ شود و منصرف شود، باید یک رکعت را به همراه دو سجده بخواند و چیزی بر او نیست. - فقیه ۱: ۲۲۸، تهذیب ۱: ۱۷۷ -

در صحیح عیص بن قاسم آمده است: از امام صادق علیه السلام درباره مردی سؤال کردم که رکعتی را در نمازش فراموش

می‌کند تا اینکه از آن فارغ می‌شود، سپس به یاد می‌آورد که رکوع نکرده است؟ فرمود: قیام کند و سپس رکوع نماید و دو سجده سهو را به جای آورد. - تهذیب ۱: ۱۷۸ -

و روایت صحیحه آخر بر انجام دادن رکوع بعد از نماز دلالت دارد، نه حذف کردن دو سجده و استیناف (از سر گرفتن رکعت)، چنانکه شیخ و دیگران آن را ذکر کرده‌اند. و فردی قائل به آن را ندیده‌ام، جز اینکه شیخ آن را در مقام جمع، در تهذیب محتمل دانسته است. و حمل آن بر مجموع رکعت، ممکن است او زمانی که آن را فراموش کرد و قبل از انجام آنچه که عمداً و سهواً باطل کننده است آن را به یاد آورد، آن را به جای آورد و نمازش صحیح است. و دو سجده سهو ممکن است برای سلام دادن در غیر محل آن باشد.

و اما عمل کردن بر روایت صحیحه اول و ترک اخبار زیادی که دلالت بر بطلان نماز با ترک رکوع دارند، ممکن نیست. زیرا طبق آن روایت، هیچ موردی که موجب بطلان نماز شود باقی نمی‌ماند، زیرا روایت متضمن این است که اگر به یاد نیورد و تا پایان نماز آن را انجام ندهد نیز بطلان را موجب نمی‌شود، پس گریزی نیست جز رد کردن آن یا حمل آن بر جواز، و حمل غیر آن بر استحباب. پس عمل کردن بر رأی مشهور، در هر حالتی اولی است. و حمل آن بر نافله، به دلیل ورود نظیر آن در مورد آن، و یا بر تقیه ممکن است. و شیخ آن را بر دو مورد آخر حمل نموده است و با وجود عدم اشاره به آن در خبر، به تفصیل قائل است. و اما آنچه که علی بن بابویه ذکر کرده است استنادی ندارد، غیر از آنچه که در فقه الرضا خواهد آمد. و چنین است آنچه که ابن جنید قدس سرّه ذکر کرده است.

و اما در خصوص سجده، مشهور میان اصحاب این است که هر که دو سجده انجام نداد، تا زمانی که (در رکعت بعد) رکوع نمود، نمازش باطل می‌شود. و این مورد، در دو رکعت نخست و غیر آن دو و چهار رکعتی و غیر آن، چنانکه اغلب آن را برگزیده‌اند، برابر است. و شیخ در الجمل و الاقتصاد گوید: اگر آن دو، یعنی دو سجده از دو رکعت آخر باشد، بنا را بر رکوع در اول بگذارد و دو سجده را اعاده نماید.

و شیخ در جایی از مبسوط با مشهور موافقت کرده است و در موضعی دیگر از آن گوید: هر که دو سجده از یکی از دو رکعت اول را ترک کند تا زمانی که در رکعت بعدی رکوع نماید، بر اساس نظر نخست، اعاده می‌کند و بر اساس نظر دوم، دو سجده رکعت دوم را برای رکعت اول قرار می‌دهد و نمازش را ادامه می‌دهد و به نظر اول، به آنچه که در رکوع ذکر کرد اشاره کرده است، چنانکه گذشت. سپس گوید: و قول اول احوط است زیرا این حکم به دو رکعت آخر اختصاص دارد. تحقق اقوال سه گانه مذکور در رکوع در اینجا نیز فهمیده می‌شود. بنابراین، این خبر در مجموع بر مشهور دلالت دارد. در آن خبر صریحی نیست که بر بطلان در این حالت دلالت داشته باشد، غیر از خبر معلی بن خنیس و آن با وجود ضعفش، شامل یک سجده است و بطلان در آن برخلاف مشهور و اخبار است. در اینجا نیز از حجت واضحی برای افراد قائل به تلفیق مطلع نیستیم، زیرا خبر وارده در آن مختص ترک رکوع است. و چه بسا برای هر دو جانب، بر عدم قول به تفصیل استدلال شود که در آن اشکالی

است.

اما گاه از مضامین اخبار، آنچه که مؤید رأی مشهور است دریافته می‌شود مانند روایت محمد بن مسلم - . کافی ۳: ۳۴۷، تهذیب ۱: ۱۷۶ -

از یکی از دو امام علیهما السلام که فرمود: خداوند عزوجل رکوع و سجود را فرض کرد و قرائت سنت است، پس هر که قرائت را به عمد ترک کرد، پس نماز را اعاده نماید و هر که قرائت را فراموش نماید، پس نمازش کامل است و چیزی بر او نیست .

پس آن به قرینه مقابله بر این دلالت دارد که فراموشی رکوع و سجود، اعاده را واجب می‌سازد، و عدم بطلان نماز با ترک یک سجده، با دلیل دیگری خارج شده است.

و موثقه منصور بن حازم - . تهذیب ۱: ۱۷۷، کافی ۳: ۳۴۸ -

گوید: به امام صادق علیه السلام گفتم: من نماز واجب را خواندم، پس فراموش کردم که در کل نمازم قرائت کنم. پس فرمود: آیا رکوع و سجودت را کامل نساخته‌ای؟ عرض کردم: بلی. فرمود: زمانی که فراموشکار باشی، نمازت کامل است.

پس در این صورت فرض شده، صدق می‌کند که او سجده را ترک کرده است و آن را به اتمام نرسانده است و پس از گذشتن از محل آن، در اینجا دلیلی بر بازگشت به آن وجود ندارد.

و خبر معلی نیز از مواردی است که در کنار شهرت میان اصحاب، مؤید آن است، و شاید احوط در آن حالت، بازگشت به سجدتین و اتمام نماز و سپس اعاده آن باشد.

و اگر سجدتین را فراموش کند و قبل از رکوع آن دو را به یاد آورد، مشهور میان اصحاب این است که او به آن دو سجده بازگردد، و قیام کند و قرائت را از سر بگیرد و نماز را به اتمام برساند. و برخی از آنان قائل به وجوب دو سجده سهو برای قیام هستند. و ابن ادریس و مفید و ابوصلاح بر بطلان نماز در این حالت معتقد هستند، زیرا ظاهر روایات دال بر بازگشت، یک سجده است، و روایات دال بر بطلان نماز به سبب نسیان سجود، شامل این صورت است.

و چه بسا برای نظر مشهور به این استدلال شود که رجوع به یک سجده به طریق اولی بر رجوع به سجدتین دلالت دارد. یا اینکه یک سجده در ضمن سجدتین محقق می‌شود، پس رجوع به آن واجب است، یا اینکه سجود مصدر است که شامل یک و بیشتر است. و احوط در این صورت نیز رجوع، اتمام و اعاده است، هر چند که رأی مشهور خالی از قوت نیست .

***[ترجمه]

«۲»

السَّارِئُ، نَقْلًا مِنْ كِتَابِ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنِ الْعَلَاءِ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ: فِي رَجُلٍ شَكَّ بَعْدَ مَا سَجَدَ أَنَّهُ لَمْ يَزَكَعْ قَالَ يَمْضِي عَلَى شَكِّهِ حَتَّى يَسْتَيْقِنَ وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ وَإِنْ اسْتَيْقِنَ لَمْ يَغْتَدِّ بِالسَّجْدَتَيْنِ اللَّتَيْنِ لَأَرْكَعَهُ مَعَهُمَا وَيُتِمُّ مَا

بَقِيَ عَلَيْهِ مِنْ صَلَاتِهِ وَ لَا سَهْوَ عَلَيْهِ (١).

**[ترجمه]سراثر: امام باقر عليه السلام درباره مردی که پس اینکه سجده کرد شك کرد که ركوع نكرده است، فرمود: شكش را خاتمه دهد تا اینکه اطمینان یابد و چیزی بر او نیست. و اگر اطمینان یابد، بر دو سجده ای که رکعتی همراه آن نیست اعتنا نکند و آنچه که از نمازش بر او باقی مانده است را به اتمام برساند و (سجده) سهوی بر او نیست. - . سراثر: ۴۷۳ -

**[ترجمه]

«۲»

قُرْبُ الْإِسْنَادِ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيْسَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي نَصِيرٍ الْبَرْزَنْطِيِّ قَالَ: سَأَلْتُ الرَّضَا عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ رَجُلٍ صَلَّى رُكْعَةً ثُمَّ ذَكَرَ فِي الثَّانِيَةِ وَ هُوَ رَاكِعٌ أَنَّهُ تَرَكَ سَجْدَةً فِي الْأُولَى فَقَالَ كَانَ أَبُو الْحَسَنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَقُولُ إِذَا تَرَكَتَ السَّجْدَةَ فِي الرَّكْعَةِ الْأُولَى وَ

لَمْ تَدْرِ وَاحِدَةً هِيَ أَوْ اثْنَتَيْنِ اسْتَقْبَلَتِ الصَّلَاةَ حَتَّى تَصِحَّ لَكَ الْإِثْتَانِ وَ إِنْ كَانَ فِي الثَّلَاثِ وَ الرَّابِعِ وَ تَرَكَتَ سَجْدَةً بَعْدَ أَنْ تَكُونَ قَدْ حَفِظْتَ الرُّكُوعَ وَ السُّجُودَ أَعَدَّتِ السَّجْدَةَ (٢).

ص: ۱۴۳

۱- ۱. السراثر: ۴۷۳، و يحمل على الركعات المسنونه كما عرفت.

۲- ۲. قرب الإسناد ص ۱۶۰ ط حجر ص ۲۱۴ ط نجف، و الحديث لا يحتج به و ان كان طريقه صحيحا في التهذيب و الكافي، و ذلك لان الرضا صلوات الله و سلامه عليه انما لم يجب السائل من نفسه لعله كانت هناك، و لذلك نقل كلام أبيه جوابا له، مشيا على السيره المعهوده عندهم عليهم السلام في الطفره عن جواب السائل و الافتاء تقيه بالنقل عن آباءهم، و لعل الله يوفقنا للبحث عن ذلك فيما سيأتي و الله هو الموفق و المعين.

*[ترجمه]قرب الإسناد: احمد بن محمد بن ابو نصر بزنطی گوید: از رضا عليه السلام درباره مردی سؤال کردم که رکعتی را به جای آورده، سپس در رکعت دوم در حالی که در رکوع است، به یاد آورد که در رکعت اول سجده را ترک کرده است. پس فرمود: پدرم عليه السلام می فرمود: زمانی که در رکعت اول سجده را ترک کردی و نمی دانی که آن [سجده ترک شده] یکی بوده است یا دو تا، نماز را از سر بگیر تا هر دو برایت صحیح باشد و اگر در رکعت سوم و چهارم باشد و بعد از اینکه رکوع و سجود را انجام دادی سجده را ترک کردی، سجده را اعاده می کنی. - . قرب الإسناد: ۱۶۰، ۲۱۴ -

*[ترجمه]

بیان

لا خلاف ظاهرا بین الأصحاب فی أنه إذا نسی سجده واحده و ذکرها قبل الركوع يعود و یأتی بها و یستأنف الركعه أما الرجوع إلى السجده

فَتَدُلُّ عَلَيْهِ أَخْبَارٌ مِنْهَا صَحِيحَةٌ أَبِي بَصِيرٍ (۱) قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ رَجُلٍ نَسِيَ أَنْ يَسْجُدَ وَاحِدَةً فَذَكَرَهَا وَهُوَ قَائِمٌ قَالَ يَسْجُدُهَا إِذَا ذَكَرَهَا وَ لَمْ يَزْكَعْ فَإِنْ كَانَ قَدْ رَكَعَ فَلْيَمْضِ عَلَى صَلَاتِهِ فَإِذَا انْصَرَفَ قَضَاهَا وَحَدَّهَا وَ لَيْسَ عَلَيْهِ سَهْوٌ.

و أما استئناف الركعه (۲)

فلم يذكر الأصحاب له دليلا مع اتفاقهم عليه و يمكن أن يستدل له بما ورد في هذا الخبر و أمثاله من قوله يسجد لها إذا ذكرها و تقييد الثاني بالقضاء دون الأول فإنهما يقتضيان كون السجده أداء واقعه في محلها و هذا يعطى هدم ما وقع قبلها فإنه إذا تقع السجده في محلها و لو اكتفى بما فعل قبلها كانت واقعه في غير محلها فلم تكن أداء بل قضاء و يؤيده ما سيأتي في فقه الرضا.

ثم إنه ذهب أكثر المتأخرين إلى أنه إذا نسي سجده واحده و عاد للإتيان بها فإن كان جلس عقيب الأولى و اطمأن بنيه الفعل أو لا بنيته لم يجب الرجوع إلى الجلوس قبل السجده و إن لم يجلس أو جلس و لم يطمئن فليل يجب الجلوس (۳)

ص: ۱۴۴

۱- ۱. الفقيه ج ۱ ص ۲۲۸، التهذيب ج ۱ ص ۱۷۸.

۲- ۲. وجوب استئناف الركعه انما يكون قضاء لحق الركن، و هو واضح.

۳- ۳. بل يجب الجلوس مطلقا، حفظا لعنوان السجده الثانيه التي هي مسنونه في الفرض و ذلك لان السجده المفروضه و هي الأولى سجده عن قيام بالوقوف على الأرض و الخروار عليها كما مرّ في بحث السجود، و أمّا السجده المسنونه فصورتها بالسجود عن الجلوس، فيجب التحفظ لصورتها، لتحقق عنوانها. فالجلوس بين السجدين ليس واجبا على حده في نفسه حتى يقال أنه: ان كان أتى به قبل- فلا- يجب ثانيا الا نفس السجده، بل هي مقدمه للسجده الأخرى مقومه لماهيتها و عنوانها فلا بدّ و أن يوجد قبلها، كالركوع حيث لا يتحقق عنوانها الا بالانحناء عن قيام، لا البلوغ الى حده من الجلوس أو السجده، و هو واضح.

وقيل لا- كما اختاره العلامة في المنتهى و الشيخ في المبسوط و المسأله محل تردد و إن كان الأول أقوى و أحوط و لو نوى بالجلوس الاستحباب لتوهمه أنه جلسه الاستراحه ففي الاكتفاء به وجهان و لعل الاكتفاء أقوى لعدم المضايقه فى النيه فى الأخبار و لما روى من أنه إذا فعل كثيرا من أفعال الصلاه بقصد النافله يبنى على ما نواه أولا من الفريضه فيدل على أن نيه الصلاه أولا تكفى لانصراف كل فعل إلى ما يلزمه الإتيان به و لا يضر نيه المنافى سهوا.

و قال الشهيد الثانى رحمه الله و لو شك هل جلس أم لا بنى على الأصل فيجب الجلوس و إن كان حاله الشك قد انتقل عن محله لأنه بالعود إلى السجده مع استمرار الشك يصير فى محله و لا يخفى ما فيه إذ ظاهر أن الإتيان بالسجود فى هذا المحل ليس بالأمر الأول إذ الأمر الأول كان مقتضيا لإيقاعه قبل القيام و غيره و العود إليه إنما هو للأخبار الواردة فيه و لم يرد فى تدارك الجلوس خبر و عود المحل لا معنى له.

ثم إنه أوجب بعض الأصحاب هنا سجود السهو للقيام فى موضع القعود و زياده الأفعال و هو غير ثابت و سيأتى الكلام فيه و لعل الإتيان به أحوط.

و اعلم أن هذا كله فيما إذا ذكر قبل الركوع و لو ذكر ترك السجده بعد الوصول إلى حد الراكع فالمشهور أنه يجب عليه قضاء السجود بعد الصلاه و يسجد له سجدتى السهو.

و ذهب الشيخ فى التهذيب إلى أن من ترك سجده واحده من الأوليين أعاد الصلاه و الظاهر من كلام ابن أبى عقيل إعادة الصلاه بترك سجده واحده مطلقا(1) سواء فى ذلك الأوليان و الآخرين لأنه قال من سها عن فرض فزاد فيه أو نقص

ص: ١٤٥

١- ١. لا يظهر من كلامه ذلك، فان الفرض من السجود عندهم هو السجده الأولى من قيام و أمّا الثانية فهى سنه فى فريضه.

منه أو قدم منه مؤخرا أو آخر منه مقدما فصلاته باطله و عليه الإعادة و قال قريبا منه فى موضع آخر و عد من الفرض الركوع و السجود. و نسب إلى المفيد و الشيخ القول بأن كل سهو يلحق الركعتين الأوليين (١) يوجب إعادة الصلاة و كذلك الشك سواء كان فى عددهما أو أفعالهما و نقل الشيخ هذا القول عن بعض علمائنا و على هذا القول يلزم فى نسيان السجده إعادة الصلاة.

و احتج الشيخ بهذا الخبر و فى التهذيب (٢)

ليس قوله و السجود و فى الخبر تشويش و إجمال و يحتمل وجوها الأول أن يكون المراد بقوله و لم تدر واحده هى أو اثنتين الركعه و الركعتين أى شككت مع ذلك بين الركعه و الركعتين فلا إشكال حينئذ فى الحكم لكن لا ينطبق الجواب على السؤال و لا يستقيم المقابله بين الشقين.

الثانى أن يكون المراد السجده و السجدين و المعنى أنه تيقن ترك سجده و شك فى أنه هل سجد شيئا أم لا و على هذا يدل على مقصود الشيخ فى الجملة إذ الشك بعد تجاوز المحل لا عبره به فىكون البطلان لترك السجده.

الثالث أن يكون الواو فى قوله و لم تدر بمعنى أو فيحتمل الوجه الأول أى الشك بين الركعه و الركعتين و الوجه الثانى أى السجده و السجدين فعلى الوجهين يدل على مذهب الشيخ فى السجود و على الثانى يدل على ما نقلنا عنه ثانيا من إبطال مطلق الشك فى الأوليين أيضا و فى التهذيب فلم تدر فلا يتأتى فيه هذا الوجه و فى الكافى (٣) كما هنا.

ص: ١٤٦

١- ١. أنهم يريدون بقولهم ذلك فرائض الأوليين، و الا فالسهو فى القراءة و التسبيح و التشهد حتى فى الأوليين لا يوجب بطلان الصلاة إجماعا.

٢- ٢. رواه فى التهذيب بإسناده عن أحمد بن محمد بن عيسى عن البرنطى ج ١ ص ١٧٩ و فى آخره: «بعد أن تكون قد حفظت الركوع أعدت السجود».

٣- ٣. الكافى ج ٣ ص ٣٤٩، لكنه ترك ذيل الحديث المتضمن للشك الثانى من فرضى المسألة.

و مع هذا الإجمال يشكل العمل به و رد الأخبار الكثيره الداله على عدم الفرق بين الأوليين و الأخيرتين و مفهوم آخر الخبر أيضا لا يعارض منطوق تلك الأخبار.

و أجاب العلامه فى المختلف عن هذا الخبر بأنه يحتمل أن يكون المراد بالاستقبال الإتيان بالسجود المشكوك فيه لا استقبال الصلاة و يكون قوله عليه السلام و إذا كان فى الثالثه و الرابعه فتركت سجده راجعا إلى من تيقن ترك السجده فى الأوليين فإن عليه إعادة السجده لفوات محلها و لا شىء عليه لو شك بخلاف ما لو كان الشك فى الأولى لأنه لم ينتقل من محل السجود فيأتى بالمشكوك فيه و لا يخفى بعده و لعل الأولى حملة على الاستحباب جمعا و العمل بالمشهور أولى.

وَ اخْتَجَّ فِي الْمُخْتَلَفِ لِابْنِ أَبِي عَقِيلٍ بِمَا رَوَاهُ الشَّيْخُ بِسَنَدٍ فِيهِ إِرْسَالٌ عَنْ مُعَلَّى بْنِ حُنَيْسٍ (١) قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ الْمَاضِيَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي الرَّجُلِ يَنْسَى السَّجْدَةَ مِنْ صَلَاتِهِ قَالَ إِذَا ذَكَرَهَا قَبْلَ رُكُوعِهِ سَجَدَهَا وَ بَنَى عَلَى صَلَاتِهِ ثُمَّ يَسْجُدُ سَجْدَتِي السَّهْوِ بَعْدَ انْصِرَافِهِ وَ إِنْ ذَكَرَهَا بَعْدَ رُكُوعِهِ أَعَادَ الصَّلَاةَ وَ نَسِيَ السَّجْدَةَ فِي الْأُولَيَيْنِ وَ الْأَخِيرَتَيْنِ سَوَاءً.

و الشيخ حملها على نسيان السجدين معا و هو حسن جمعا بين الأدله.

و أما سجدتا السهو فالمشهور بين الأصحاب وجوبهما و نقل فى المنتهى و التذكرة الإجماع عليه و نقل فى المختلف و الذكري الخلاف فى ذلك عن ابن أبي عقيل و ابن بابويه و فى المختلف عن المفيد فى الغريه.

وَ اسْتَدَلُّوا عَلَى الْمَشْهُورِ بِرَوَايَةِ سُفْيَانَ بْنِ السَّمْطِ (٢) عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: تَسْجُدُ سَجْدَتِي السَّهْوِ فِي كُلِّ زِيَادَةٍ تَدْخُلُ عَلَيْكَ وَ نُقْصَانٍ.

و لا يخفى أن هذه الروايه مخصصه فى موارد كثيره وردت الروايات بعدم وجوب سجود السهو فيها و

ص: ١٤٧

١-١. قد مر البحث عنه آنفا فى ص ١٤١ راجعه.
٢-٢. التهذيب ج ١ ص ١٧٩ ط حجر ج ٢ ص ١٥٥ ط نجف.

الأظهر حملة على الاستحباب.

وَرَوَى الشَّيْخُ فِي الْمَوْثِقِ عَنْ عَمَّارِ السَّابَّاطِيِّ (١) عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: سُئِلَ عَنِ الرَّجُلِ يَنْسَى الرُّكُوعَ أَوْ يَنْسَى سَجْدَةً هَلْ عَلَيْهِ سَجْدَةُ السَّهْوِ قَالَ لَا قَدْ أَتَمَّ الصَّلَاةَ.

و ظاهره عدم وجوب سجده السهو لترك السجود مطلقا و إن أمكن حملة على ما إذا أتى بها في محلها (٢).

كما يدل عليه انضمام الركوع.

و ربما يقال فيه إشعار بوجوب سجود السهو فيما إذا ذكر بعد الركوع إذ التعليل بإتمام الصلاة يشعر بأنه إذا لم يتمها ليس كذلك ففي الركوع لأنه يبطل به الصلاة و في السجود لأنه يحتاج إلى سجود السهو إذا قضاها بعد الصلاة.

و قد مرت صحيحه أبي بصير و قوله عليه السلام فيها ليس عليه سهو إذ الظاهر نفى سجود السهو و تأويل الشيخ بأنه أراد لا يكون حكمه حكم السهاه بل يكون حكم القاطعين لأنه إذا ذكر ما كان فاته و قضاها لم يبق عليه شيء يشك فيه فخرج عن حد السهو (٣) بعيد جدا و قد ورد نحوه في روايه محمد بن منصور و هو أصرح من ذلك مع تأييده بأصل البراءة فالقول بعدم الوجوب قوى و إن كان اتباع القوم أحوط.

ص: ١٤٨

١-١. التهذيب ج ١ ص ٢٣٧ ط حجر ج ٢ ص ٣٥٤ ط نجف.

٢-٢. بل هو المسلم، لما في الحديث: «إذا أردت أن تقعد فقمتم أو أردت أن تقوم فقعدت، أو أردت أن تقرأ فسبحت، أو أردت أن تسبح فقرأت فعليك سجدة السهو، و ليس في شيء مما يتم به الصلاة سهو، و فيه» إذا أراد أن يقعد فقام ثم ذكر من قبل أن يقدم شيئا أو يحدث شيئا؟ فقال: ليس عليه سجدة السهو حتى يتكلم بشيء» فيظهر من تضاعيفه أن السهو إذا لم يتدارك كان موجبا للسجده، و الا فلا. و مثله ما رواه الشيخ في التهذيب ج ١ ص ٢٣٥ عن سماعه عن أبي عبد الله عليه السلام قال: من حفظ سهوه فآتمه فليس عليه سجدة السهو، الحديث.

٣-٣. قاله في التهذيب ج ٢ ص ١٥٥ ط نجف، و الظاهر أن قوله «و ليس عليه سهو» يتعلق بالفرض الأول، و هو ما إذا ذكرها ما لم يركع، كما في سائر الاخبار.

ثم اعلم أن الأصحاب اختلفوا في محل السجود المنسى فالأكثر على أنه بعد التسليم وقال علي بن بابويه إن السجده المنسيه في الأولى تقضى في الثالثه و المنسيه في الثانيه تقضى في الرابعه و المنسيه في الثالثه تقضى بعد التسليم.

و قال ابن الجنيد و اليقين بتركه إحدى السجدين أهون من اليقين بتركه الركوع فإن أيقن بتركه إياها بعد ركوعه في الثالثه لها سجدها قبل سلامه و الاحتياط إن كانت في الأوليين الإعادة إن كانت في وقت.

و للمفيد قول آخر قال إن ذكر بعد الركوع فليسجد ثلاث مرات سجدهات واحده منها قضاء و الاثنان لركعته التي هو فيها.

و الأخبار المعتبره تدل على المشهور و صحيحه عبد الله بن أبي يعفور (1) تدل على مذهب ابن الجنيد من إيقاعها قبل التسليم و لا يبعد القول بالتخيير أو حمل ما قبل التسليم على التقية أو على النافله أو على ما إذا كان النسيان من الركعه الأخيره و أما مذهب ابن بابويه و المفيد فقد اعترف أكثر المتأخرين بعدم النص فيهما و قال في الذكرى و كأنهما عولا على خبر لم يصل إلينا.

***[ترجمه]ظاهرا در اينكه وى زمانى كه يك سجده را فراموش كند و قبل از ركوع آن را به ياد آورد، باز مى گردد و آن را به جاي مى آورد و ركعت را از سر مى گيرد، ميان اصحاب اختلافى وجود ندارد. و اما اخبار بسيارى بر رجوع به سجده دلالت دارد، از جمله آن صحيحه ابوبصير - . فقيه ۱: ۲۲۸، تهذيب ۱: ۱۷۸ -

است كه گويد: از امام صادق عليه السلام درباره مردى سؤال كردم كه يك سجده را فراموش كرده است، پس در حالى كه ايستاده است، آن را به ياد مى آورد. فرمود: اگر تا زمانى كه ركوع نكرده است به ياد آورد، آن سجده را به جاي آورد، و اگر ركوع كرده باشد، پس بايد به نمازش ادامه دهد، زمانى كه فارغ شد، فقط آن را قضا نمايد و بر او سهوى نيست.

و اما استيناف ركعت، اصحاب با وجود اتفاق نظر، دليلى براى آن ذكر نكرده اند. و ممكن است كه براى آن به اقوالى كه در اين خبر و امثال آن، زمانى كه آن را به ياد آورد آن سجده را به جاي آورد، و مقيد ساختن دومى به قضاء بدون اولى استدلال شود، كه اين دو اقتضا مى كنند كه سجده در محل خود ادا شده باشد و اين بيانگر باطل شدن هر چيزى است كه قبل از آن واقع شده است كه در اين صورت، سجده در محل خویش واقع مى گردد؛ و اگر به آنچه كه قبل از آن انجام داده است اكتفا نمايد، در غير محل خود واقع شده است، پس ادا نمى باشد بلكه قضا است، و آنچه كه به زودى در فقه الرضا خواهد آمد، مؤيد آن است.

بعلاوه اكثر متأخرين بر اين هستند كه وى زمانى كه يك سجده را فراموش كند و براى انجام آن بازگردد، اگر پس از ركعت نخست نشست و به نيت فعل اطمينان داشت يا به نيت آن اطمينان نيافت، رجوع به نشستن قبل از سجده واجب نيست، و اگر نشست، يا نشست و اطمينان نداشت، پس گفته شده نشستن واجب است، و گفته شده واجب نيست، چنانكه علامه در المنتهى و شيخ در مبسوط آن را برگزيده اند و اين مسئله محل ترديد است، هر چند كه رأى نخست قوى تر و احوط است. و اگر به نيت استحباب جلوس كرده بود، به اين گمان كه آن نشستن براى استراحت است، مستحب است. پس در اكتفا كردن به آن، دو وجه وجود دارد، و شايد اكتفا قوى تر باشد، به دليل عدم سخت گيرى در اخبار نيت، و بر اساس آنچه كه در اين باره روايت شده است كه وى زمانى كه بسيارى از افعال نماز را به قصد نافله انجام داده باشد، به آنچه كه در ابتدا درباره اين

فريضة نيت کرده است ادامه بدهد. و بر اين دلالت دارد که نيت نماز در ابتدا، برای برگشتن به هر عملی، به آنچه که انجام آن بر او لازم است کفایت می کند و نیت منافی به صورت سهوی ضرری ندارد.

و شهيد ثانی رحمه الله عليه گوید: و اگر شك کرد که آیا نشسته است یا خیر، بنا را بر اصل قرار دهد، پس جلوس واجب است هر چند که با حالت شك از محل خویش انتقال یافته است، زیرا با بازگشت به سجده با وجود استمرار شك، در محل خویش می باشد. و نکته ای در آن است که پوشیده نیست، پس ظاهر این است که انجام سجود در این محل، بر اساس امر اول نمی باشد، زیرا امر اول مقتضی وقوع آن قبل از قیام و غیر آن بود. و بازگشت به آن فقط به دلیل اخبار وارده درباره آن است، و درباره جبران جلوس خبری وارد نشده است. و بازگشت محل معنایی ندارد.

بنابراین برخی از اصحاب در اینجا دو سجده سهو برای قیام در جایی که نشستن واجب است، و زیادت افعال را واجب دانسته اند که آن اثبات نشده است و در این مورد به زودی سخن خواهد آمد. و شاید انجام آن احوط باشد.

و بدان که همه این موارد زمانی است که قبل از رکوع به یاد آورد. و اگر بعد از رسیدن به حد رکوع، به یاد آورد که سجده را ترک کرده است، پس مشهور این است که قضای سجود، بعد از نماز بر او واجب است و برای آن، دو سجده سهو به جای می آورد.

و شیخ در تهذیب بر آن است که هر که یک سجده از دو رکعت اول را ترک کند، نماز را اعاده نماید. و ظاهر کلام ابن ابوعقیل، اعاده نماز با ترک یک سجده است مطلقاً، چه دو رکعت اول باشد و چه دو رکعت آخر؛ زیرا وی گوید: هر که درباره فرضی غفلت کرد و بر آن افزود یا از آن کاست، یا مؤخری را بر آن مقدم ساخت یا مقدمی را از آن مؤخر کرد، نمازش باطل است و اعاده بر او لازم است. و در جایی دیگر، سخنی نزدیک به آن گفته است و رکوع و سجود را فرض شمرده است.

و قول به اینکه هر سهوی که به دو رکعت اول مربوط باشد، اعاده نماز را واجب می سازد و همچنین شك، چه در عدد آن دو باشد یا افعال آن دو، به مفید و شیخ منسوب است. و شیخ این سخن را از برخی از علمای ما نقل کرده است و بر اساس این سخن در فراموشی سجده، اعاده نماز لازم می گردد.

و شیخ این خبر را حجت آورده است و در تهذیب - تهذیب ۱: ۱۷۹ -

این سخن او: «و سجود» وجود ندارد، و در این خبر مشوش و اجمالی است و محتمل چند وجه است:

نخست اینکه، مقصود از این سخن او «و ندانی که یکی است یا دو» یک رکعت و دو رکعت باشد، یعنی بین یک رکعت و دو رکعت شك کرده ای، پس در این حالت در حکم اشکالی نیست. اما جواب با سؤال منطبق نیست و مقابله میان دو طرف صحیح نمی باشد.

دوم اینکه، منظور یک سجده و دو سجده باشد. و معنی این است که او به ترک سجده اطمینان دارد و در این شك دارد که

آیا او اصلاً سجده کرده است یا خیر؟ و بر این اساس اجمالاً بر مقصود شیخ دلالت دارد، زیرا شک بعد از گذشتن از محل مورد اعتبار نیست، پس شک در ترک سجده باطل می باشد.

سوم اینکه، «واو» در این سخن او «و ندانی» به معنای «یا» باشد، پس وجه اول یعنی شک میان یک رکعت و دو رکعت و وجه دوم یعنی یک سجده و دو سجده محتمل است. پس بر اساس دو وجه، بر مذهب شیخ در سجود دلالت دارد، و بر اساس وجه دوم، بر آنچه که ما درباره باطل بودن مطلق شک در دو رکعت اول نیز از او نقل نمودیم دلالت دارد و در تهذیب «پس نمی... دانی» آمده است که این وجه در آن اجرا نمی شود. و در کافی - کافی ۳: ۳۴۹ - نیز همانگونه می باشد که در اینجا آمده است.

و با وجود این ابهام، عمل به آن و رد اخبار بسیاری که دال بر عدم تفاوت میان دو رکعت اول و دو رکعت آخر است، مشکل می گردد، و مفهوم آخر این خبر نیز با منطوق آن اخبار معارض نمی شود.

و علامه در مختلف اینگونه به این خبر پاسخ داده است که محتمل است منظور از او سر گرفتن، به جای آوردن سجود مورد شک باشد و نه از سرگیری نماز، و این سخن امام علیه السلام: «و زمانی که در رکعت سوم و چهارم باشد و سجده را ترک کردی» به کسی بازگردد که به ترک سجده در دو رکعت اول اطمینان دارد، که اعاده سجده به دلیل فوت محل آن بر او لازم است. و اگر شک کند - برخلاف شکی که در رکعت نخست بوده و چیزی بر او نیست - در اینجا چون او از محل سجود منتقل نشده است، او امر مورد شک را به جای می آورد. و پس از آن نیز پوشیده نیست. و شاید برای جمع، حمل آن بر استحباب اولی باشد و عمل به مشهور اولی است.

در مختلف به روایتی مرسل از معلى بن خنيس برای ابن عقيل استدلال کرده است که گوید: از ابوالحسن ماضی - امام هادی - علیه السلام درباره مردی سؤال کردم که سجده را در نمازش فراموش کرده است. فرمود: اگر آن را قبل از رکوعش به یاد آورد، سجده را به جای آورد و به نمازش ادامه دهد سپس بعد از فراغت، دو سجده سهو را به جای آورد. و اگر بعد از رکوعش آن را به یاد آورد، نماز را اعاده کند، و فراموشی سجده در دو رکعت اول و دو رکعت آخر برابر است و شیخ آن را بر فراموش کردن دو سجده با هم، حمل نموده است و آن به جهت تلفیق میان ادله، حسن و نیکو است.

و اما در خصوص دو سجده سهو، مشهور میان اصحاب، وجوب آن دو است. و در المنتهی و تذکره، اجماع بر آن نقل شده است و در مختلف و ذکری، اختلاف در مورد آن از ابن ابوعقيل و ابن بابويه، و در مختلف از مفید در الغریه نقل شده است.

و برای رأی مشهور به روایت سفیان بن سمط - تهذیب ۱: ۱۷۹، ۲: ۱۵۵ -

از امام صادق علیه السلام استدلال کرده اند که فرمود: در هر زیادت و نقصی که بر تو عارض می شود، دو سجده سهو را به جای بیاور. و پوشیده نیست که این روایت در موارد بسیاری که روایات در مورد عدم وجوب سجده سهو در آن وارد شده است تخصیص می خورد. و ظاهرتر، حمل کردن آن بر استحباب است.

و شیخ در (روایت) موثقی از عمار ساباطی - تهذیب ۱: ۲۳۷، ۲: ۳۵۴ -

از امام صادق علیه السلام روایت کرده و گوید: از او درباره مردی سؤال شد که رکوع و یا سجده‌ای را فراموش می‌کند، آیا سجده سهو بر او لازم است؟ فرمود: خیر، نماز را کامل ساخته است. و ظاهر آن، عدم وجوب سجده سهو برای ترک مطلق سجود است، هر چند که حمل آن بر زمانی که آن را در محل خویش به جای آورد ممکن است، چنانکه پیوستن رکوع بر آن دلالت دارد.

و شاید گفته شود: در آن اشاره‌ای است به وجوب دو سجده سهو در حالتی که بعد از رکوع به یاد آورد. زیرا تعلیل به اتمام نماز بیانگر این است که اگر آن را به اتمام نرسانده باشد چنین نیست: پس دلیل (عدم اتمام) در رکوع این است که نماز با آن باطل می‌گردد. و در سجود به این دلیل است که وی زمانی که آن را بعد از نماز قضا نماید، به سجده سهو نیاز دارد.

و صحیحه ابوبصیر و این سخن امام علیه السلام در آن «بر او سهوی نیست» گذشت، زیرا ظاهر عبارت، نفی سجود سهو است و تأویل شیخ بر اینکه او خواسته است حکم او حکم سهو کننده نباشد بلکه حکمش حکم قاطعان باشد، زیرا او زمانی که آنچه که از دست داده است را به یاد آورد و آن را قضا کند، چیزی بر او باقی نمانده است که در آن شک کند، پس از حد سهو خارج شده است. - آن را در تهذیب ۲: ۱۵۵ گفته است و ظاهر امر این است که این سخن او «و بر او سهوی نیست» به فرض اول یعنی زمانی که قبل از رکوع آن را به یاد آورد، متعلق است چنانکه در سایر اخبار اینگونه است. -

بسیار بعید است. و نظیر آن در روایت محمد بن منصور وارد شده است که این علاوه بر تأییدش به وسیله اصل براءت، از آن صریح‌تر است. پس قول به عدم وجوب قوی است، هر چند که پیروی از قوم احوط است.

سپس بدان که اصحاب در مورد محل سجده فراموش شده دچار اختلاف هستند، پس اغلب بر این هستند که بعد از سلام دادن است. و علی بن بابویه گوید که سجده فراموش شده در رکعت اول، در رکعت سوم قضا می‌شود و سجده فراموش شده در رکعت دوم، در رکعت چهارم قضا می‌گردد و سجده فراموش شده در رکعت سوم، بعد از سلام قضا می‌شود.

و ابن جنید گوید: و یقین به ترک کردن یکی از دو سجده، از یقین به ترک رکوع آسان‌تر است. پس اگر بعد از رکوعش در رکعت سوم آن، یقین کرد که وی سجده را ترک کرده است، قبل از سلامش آن سجده را به جای آورد. اگر سجده در دو رکعت اول باشد، احتیاط اعاده است، اگر در وقت باشد.

و مفید سخن دیگری دارد که گوید: اگر بعد از رکوع به یاد آورد، باید سه مرتبه سجده نماید: یکی از آنها قضا است و دو سجده دیگر برای رکعتی است که وی در آن است.

و اخبار معتبر بر رأی مشهور دلالت دارد، و صحیحه عبدالله بن ابو یعفور - تهذیب ۱: ۱۸۰ -

بر مذهب ابن جنید در خصوص انجام آن سجده قبل از سلام دلالت می‌کند. و قول به تخییر یا حمل ما قبل سلام، بر تقیه یا نافله، یا بر اینکه فراموشی در رکعت آخر باشد بعید نیست. و اما در خصوص مذهب ابن بابویه و مفید، اکثر متأخرین به عدم وجود نص در خصوص آن دو معترف شده‌اند و شهید در ذکری گوید: و گویی آن دو بر خبری تکیه کرده‌اند که به ما نرسیده است.

أقول

ما ذكره ابن بابويه موجود في فقه الرضا عليه السلام كما سيأتي و خبر جعفر بن بشير يدل على مذهب المفيد في الجملة كما ستعرف.

ص: ١٤٩

١-١. رواه الشيخ في التهذيب ج ١ ص ١٨٠ ط حجر، و لفظه عن أبي عبد الله عليه السلام قال: إذا نسي الرجل سجده و أيقن أنه قد تركها فليسجدها بعد ما يقعد قبل أن يسلم، و ان كان شاكا فليسلم ثم يسجدها و ليتشهد تشهدا خفيفا و لا يسميها نقره فان النقره نقره الغراب. و وجه الحديث أن السجده المنسيه المتيقن نسيانها، تكون مأمورا بها قضاء بعد الفراغ من الصلاه، و قد فرغ المصلى عن ماهيه صلاته و لم يبق عليه الا التحليل، فله أن يأتي بها و يقضيها ان شاء قبل السلام و ان شاء بعد السلام، و لو قضاها قبل السلام، كان قد قضاها داخل الصلاه و لعله الاحسن.

*[ترجمه] آنچه که ابن بابویه ذکر کرده است در فقه الرضا موجود است، چنانکه به زودی خواهد آمد. و خبر جعفر بن بشیر بر مذهب مفید، بر کلیت آن دلالت دارد چنانکه خواهی دانست.

*[ترجمه]

«۴»

الْمَحَاسِنُ، عَنْ أَبِيهِ رَفَعَهُ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ بَشِيرٍ وَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ [بْنِ] الْحَسَنِ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ بَشِيرٍ قَالَ: سُئِلَ أَحَدُهُمْ عَنْ رَجُلٍ ذَكَرَ أَنَّهُ لَمْ يَسْجُدْ فِي الرَّكْعَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ إِلَّا سَجْدَةً سَجْدَةً (۱) وَ هُوَ فِي التَّشَهُدِ الْأَوَّلِ قَالَ فَلَيْسَ جُدَّهَا ثُمَّ لِيُنْهَضَ وَإِذَا ذَكَرَهُ وَ هُوَ فِي التَّشَهُدِ الثَّانِي قَبْلَ أَنْ يُسَلَّمَ فَلَيْسَ جُدَّهَا ثُمَّ يُسَلِّمُ وَ يَسْجُدُ سَجْدَتِي السَّهْوِ (۲).

*[ترجمه] محاسن: جعفر بن بشیر گوید: از امام باقر یا صادق علیهما السلام درباره مردی سؤال شد که در حالی که در تشهد اول است به یاد می آورد که در دو رکعت اول سجده نکرده است مگر یک سجده. - در مصدر و همچنین نسخه و سائل، سجده بدون تکرار آمده است. -

پاسخ گفت: پس باید آن سجده را به جای آورد سپس برخیزد، و اگر در تشهد دوم قبل از اینکه سلام دهد، آن را به یاد آورد، پس باید آن سجده را به جای آورد، سپس سلام دهد و دو سجده سهو به جای آورد. - محاسن: ۳۲۷ -

*[ترجمه]

بیان

هذا الخبر أيضا مخالف للمشهور كما عرفت و يدل الجزء الأول على مذهب المفيد لأن السجدين اللتين يأتى بهما فى الثالثة إحداهما من الثانية و الأخرى من الأولى و ما هو من الثانية الإتيان به موافق للمشهور و ما هو من الأولى الإتيان به موافق لما اختاره.

و يمكن حمل الجزء الأخير على مذهبه أيضا بأن يكون المراد ترك السجدين من الأخيرتين و ليس ببعيد كثيرا و يمكن حمل الجميع على التقيه أو على النافله و إن كان بعيدا.

أو على أن المراد فى الصورتين الإتيان بالسجده التى تخص تلك الركعه بقريته أن فى ما عندنا من النسخ فليسجدها فى الموضعين و كان الأنسب لو أريد به السجدة فليسجدها و إن احتمل إرادته الجنس فيدل على أن الإتيان بالسجده المنسية قبل الركوع يشمل الركعه الأخيره أيضا.

و المشهور أن المنسى فى الركعه الأخيره إذا كان سجده واحده و ذكرها قبل التسليم يأتى بها و إن ذكرها بعده يقضيها و الأمر فى سجدة السهو كما مر و لو

-
- ١-١. فى المصدر و هكذا فى نسخه الوسائل « سجده» من دون تكرار.
- ٢-٢. المحاسن: ٣٢٧، و الخبر ناظر الى أن المصلى إذا فرغ من فرائض الركعتين الاولتين (بالخروج عن السجده الاوله من الركعه الثانيه) فقد خرج عن فرض الصلاه، و له أن يقضى السجده المنسيه المتيقن نسيانها، و ذلك لان الذى بقى عليه من الصلاه أجزاءها المسنونه، و السجده المنسيه أيضا منها مأمور بها.

كان المنسى السجدين فإن ذكر قبل التسليم يأتي بهما و إن ذكر بعد التسليم تبطل (١)

صلاته و هو الظاهر من الأدله.

و ما قيل من أن ظاهر أخبار الرجوع حيث قيدت بما قبل الركوع لا يشمل هذا الفرد فليس له وجه إذ يصدق حينئذ أنه ذكرها قبل الركوع و إن لم يكن بعده ركوع موظف

وَ يَدُلُّ عَلَيْهِ صَحِيحُهُ ابْنِ سِنَانٍ (٢) قَالَ: إِذَا نَسِيَتْ شَيْئًا مِنَ الصَّلَاةِ رُكُوعًا أَوْ سُجُودًا أَوْ تَكْبِيرًا فَاقْضِ الَّذِي فَاتَكَ سَهْوًا.

وَ رَوَاهُ حَكَمُ بْنُ حُكَيْمٍ (٣)

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: فِي رَجُلٍ نَسِيَ رُكُوعَهُ أَوْ سَجْدَةً أَوْ شَيْئًا مِنْهَا ثُمَّ يَذْكُرُ بَعْدَ ذَلِكَ قَالَ يَقْضِي ذَلِكَ بِعَيْنِهِ قُلْتُ أَيْعِيدُ الصَّلَاةَ فَقَالَ لَا.

و قوله عليه السلام في الأولى فاقض الذي فاتك يشمل ما قبل التسليم و ما بعده إذ القضاء يطلق على مطلق الفعل و لم يثبت كونه حقيقه شرعيه في الفعل بعد الوقت مع أنه رواها الشيخ في الزيادات (٤)

و فيها فاصنع مكان فاقض و أيضا صحيحه ابن أبي نصر الذي أخرجه من قرب الإسناد تدل على ذلك و البطلان بترك السجدين إلى الفراغ من الصلاه تدل عليه ظواهر كثير من الأخبار.

*[ترجمه] این خبر نیز مخالف رأی مشهور است چنانکه دریافتی. جزء اول بر مذهب مفید دلالت دارد، زیرا دو سجده ای که در رکعت سوم به جای می آورد، یکی از آن دو برای رکعت دوم و دیگری برای رکعت اول است. و آنچه که برای رکعت دوم است، به جای آوردن آن با رأی مشهور موافق و هماهنگ است و آنچه که برای رکعت اول است، به جای آوردن آن با آنچه که او برگزیده است موافق است.

و حمل کردن جزء آخر بر مذهب او ممکن است، به این صورت که منظور ترک دو سجده از دو رکعت آخر باشد که خیلی بعید نیست. و می توان همه را بر تقيه یا بر نافله حمل نمود، هر چند که بعید باشد. یا بر این حمل نمود که مقصود در هر دو حالت، به جای آوردن سجده ای باشد که مختص آن رکعت است، به این قرینه که در نسخه هایی که نزد ماست «پس باید آن سجده را به جای آورد» در دو موضع است. و مناسب تر، اگر دو سجده از آن قصد شده باشد، عبارت «پس باید آن دو سجده را به جای آورد» است، هر چند اراده جنس محتمل است. پس بر این دلالت دارد که به جای آوردن سجده فراموش شده قبل از رکوع، شامل رکعت آخر نیز می باشد.

و مشهور این است که فراموش شده در رکعت آخر، زمانی که یک سجده باشد، و آن را قبل از سلام به یاد آورد، آن را به جای می آورد، و اگر بعد از سلام آن را به یاد آورد، آن سجده را قضا می کند. امر در مورد دو سجده سهو، همانگونه است که ذکر شد. و اگر امر فراموش شده، دو سجده باشد پس اگر آن را قبل از سلام به یاد آورد، آن دو را به جای می آورد. و اگر بعد از سلام به یاد آورد، نمازش باطل می شود، و آنچه از ادله ظاهر است این است.

و آنچه که گفته شده که ظاهر اخبار رجوع، آنجا که به ما قبل رکوع مقید شده است، شامل این فرد نمی‌باشد، وجهی ندارد، زیرا در این حالت، درست است که او آن را قبل از رکوع به یاد آورده است، هر چند که پس از آن، رکوع واجبی نباشد. و صحیحه ابن سنان بر آن دلالت دارد که گوید: زمانی که چیزی از نماز را از قبیل رکوع، سجود یا تکبیر فراموش کردی، پس آنچه را که به صورت سهوی از دست دادی قضا کن. - تهذیب ۱: ۲۳۶ -

و نیز روایت حکم بن حکیم که گوید: از امام صادق علیه السلام درباره مردی که رکعتی یا سجده‌ای یا چیزی از آن را فراموش کرد سپس بعد از آن به یاد آورد، سؤال کردم، فرمود: خود آن را قضا کند. گفتم آیا نماز را اعاده کند؟ پس فرمود: خیر. - الاستبصار ۱: ۳۵۷، تهذیب ۱: ۱۵۰ -

و این سخن امام علیه السلام: در رکعت نخست «پس آنچه را که از دست داده‌ای قضا کن» شامل ما قبل سلام و ما بعد آن است، زیرا قضا بر مطلق فعل اطلاق می‌گردد و حقیقت شرعی بودن آن در فعل بعد از وقت، اثبات نشده است. علاوه بر اینکه شیخ آن را در زیادات روایت کرده است و در آن «فاصنع» به جای «فاقض» آمده است. - بحار الأنوار ۲: ۳۵۰، و در آن آمده است: فاصنع الذی فاتک سواء. - و صحیحه ابن ابونصر که آن را از قرب الإسناد استخراج نمودیم نیز بر آن دلالت دارد. و ظاهر بسیاری از اخبار، بر بطلان به سبب ترک سجده تا فراغت از نماز دلالت دارد.

***[ترجمه]

«۵»

فَقَّهَ الرِّضَا، قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِنَّ نَسِيَتِ التَّشَهُدَ فِي الرَّكْعَةِ الثَّانِيَةِ وَ ذَكَرَتْ فِي الثَّلَاثَةِ فَأَرْسِلْ نَفْسَكَ وَ تَشَهَّدْ مَا لَمْ تَرْكَعْ فَإِنْ ذَكَرْتَ بَعْدَ مَا رَكَعْتَ فَأَمْضِ فِي صَلَاتِكَ فَإِذَا سَلَّمْتَ سَجَدْتَ سَجْدَتِي السَّهْوِ فَتَشَهَّدْتَ فِيهِمَا مَا قَدْ فَاتَكَ (۵)

وَ إِنْ نَسِيَتِ التَّشَهُدَ وَ التَّسْلِيمَ وَ ذَكَرَتْ وَ قَدْ فَارَقَتِ الصَّلَاةَ فَاسْتَقْبِلِ الْقِبْلَةَ

ص: ۱۵۱

۱-۱. و سیاتی الکلام فیه.

۲-۲. التهذیب ج ۱ ص ۲۳۶ ط حجر.

۳-۳. الاستبصار ج ۱ ص ۳۵۷ باب من نسی الركوع، التهذیب ج ۱ ص ۱۵۰ ط نجف.

۴-۴. راجع ج ۲ ص ۳۵۰ ط نجف، و فیه: «فاصنع الذی فاتک سواء».

۵-۵. فقه الرضا (کتاب التکلیف لابن ابی العزاقر الشلمغانی) ص ۱۰ س ۱۴.

قَائِمًا كُنْتَ أَمْ قَاعِدًا وَ تَشَهُدُ وَ تُسَلِّمُ (۱).

المقنع،: مثله إلى آخر الكلام (۲)

**[ترجمه] فقه الرضا: امام عليه السلام: اگر تشهد در رکعت دوم را فراموش کردی و در رکعت سوم به یاد آوردی، پس برگرد و تشهد بخوان، تا زمانی که رکوع نکرده‌ای. پس اگر بعد از اینکه رکوع کردی به یاد آوردی، پس به نمازت ادامه بده و زمانی که سلام دادی، دو سجده سهو را به جای آورده و پس از آن، آنچه که از تشهد از دست داده‌ای را می‌خوانی. - فقه الرضا: ۱۰ -

و اگر تشهد و سلام را فراموش کردی، و بعد از اینکه نماز را ترک کردی به یاد آوردی، پس ایستاده بودی یا نشسته، به قبله روی کن و تشهد بخوان و سلام بده. - فقه الرضا: ۱۰ -

المقنع: نظیر آن تا پایان سخن را آورده است. - المقنع: ۳۳ -

**[ترجمه]

إيضاح

إذا نسي التشهد و ذكر قبل الركوع فالمشهور وجوب العود إليه بل لا خلاف فيه بين الأصحاب و تدل عليه أخبار صحيحة و قيل بوجوب سجدة السهو فيه إذا ذكر بعد القيام و الأقوى استحبابهما و لو ذكر بعد الركوع فالمشهور أنه يقضيه بعد الصلاة و يسجد سجدة السهو.

و أما وجوب السجود فقد ادعى بعضهم عليه الإجماع و نقل في المختلف و الذكري الخلاف فيه عن ابن أبي عقيل و الشيخ في الجمل و الاقتصاد و لم يذكره أبو الصلاح فيما يوجب سجده السهو و الأظهر الوجوب للأخبار الصحيحة الداله عليه.

و أما وجوب قضاء التشهد فهو المشهور و ذهب المفيد و ابنا بابويه إلى أنه يجزى التشهد الذي في سجدة السهو عن قضاء التشهد كما يدل عليه هذا الخبر و غيره من الأخبار و ذهب ابن الجنيد إلى وجوب الإعادة إذا نسي التشهدين و مذهب المفيد و الصدوقين لا يخلو من قوه.

وَ اسْتَدِلُّ لِلْمَشْهُورِ بِمَا رَوَاهُ الشَّيْخُ فِي الصَّحِيحِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ (۳)

عَنْ أَحَدِهِمَا عَلَيْهِمَا السَّلَامُ: فِي الرَّجُلِ يَفْرُغُ مِنْ صَلَاتِهِ وَ قَدْ نَسِيَ التَّشَهُدَ حَتَّى يَنْصَرِفَ فَقَالَ إِنْ كَانَ قَرِيبًا رَجَعَ إِلَى مَكَانِهِ فَيَتَشَهُدُ وَ إِلَّا طَلَبَ مَكَانًا نَظِيفًا فَيَتَشَهُدُ فِيهِ.

وَ فِي الضَّعِيفِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ (۴) قَالَ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِذَا قُمْتَ فِي الرَّكْعَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ وَ لَمْ تَتَشَهُدْ فَذَكَرْتَ قَبْلَ أَنْ تَرْكَعَ فَاقْعُدْ فَتَشَهُدْ وَ إِنْ لَمْ تَذْكُرْ حَتَّى تَرْكَعَ فَامْضِ فِي صَلَاتِكَ كَمَا أَنْتَ فَإِذَا انْصَرَفْتَ سَجَدْتَ سَجْدَتِي السَّهْوِ لَأَنَّ

- ١-١. فقه الرضا ص ١٠ س ١٧.
- ٢-٢. المقنع ص ٣٣ ط الإسلاميه.
- ٣-٣. التهذيب ج ١ ص ١٨٠.
- ٤-٤. التهذيب ج ١ ص ٢٣٤.

رُكُوعَ فِيهِمَا ثُمَّ تَشَهُدِ التَّشَهُدَ الَّذِي فَاتَكَ.

و الخبر الثاني ضعيف و لا صراحه فيه لكون التشهد غير التشهد الذى يقرأ فى سجود السهو و صريح سائر الأخبار يقتضى حمله عليه و كلمه ثم و إن كان ظاهرها ذلك لكن كثيرا ما تطلق فى الأخبار منسلخه عن معنى التراخى و يمكن أن يكون باعتبار الشروع فى السجدين أو يكون لبيان التراخى الرتبى لما بين السجدين و التشهد النائب عن التشهد الفائت من المباينه.

و أما صحيحه محمد بن مسلم فظاهرها التشهد الأخير و يمكن القول بالفرق بينه و بين التشهد الأول و إن كان ظاهر كلام الأكثر عدم الفرق و يؤيده عدم ذكر السجود فيه إذ ظاهر كلام الأكثر اختصاص السجود بنسيان التشهد الأول كما هو ظاهر المفيد و السيد و الشيخ فى المبسوط و الخلاف و ابن إدريس.

و سائر الأصحاب كلامهم مطلق إلا العلامه فإنه صرح فى التذكرة و المنتهى بوجوب السجود لترك التشهد الأخير إذا استمر إلى أن سلم فلو ذكر قبل التسليم لم يكن عليه سجده السهو و لم يذكر له دليلا و الأظهر عدم الوجوب لعدم دلالة خبر صريح عليه (1) و ظاهر الأخبار و مقتضى الجمع بينها ذلك. و قال ابن إدريس لو نسى التشهد الأول و لم يذكره حتى ركع فى الثالثه مضى فى صلاته فإذا سلم منها قضاها و سجد سجدة السهو فإن أحدث بعد سلامه و قبل الإتيان بالتشهد المنسى و قبل سجدة السهو لم

تبطل صلاته بحدته الناقض لطهارته بعد سلامه منها لأنه بسلامه انفصل منها فلم يكن حدثه فى صلاته بل بعد خروجه منها بالتسليم الواجب عليه.

قال فإذا كان المنسى التشهد الأخير و أحدث ما ينقض طهارته قبل الإتيان به فالواجب عليه إعادة صلاته من أولها مستأنفا لها لأنه بعد فى قيد صلاته لم

ص: ١٥٣

١- ١. الا- ما يظهر من روايتى عمّار و سماعه السابقتين فى ص ١٤٨ الدالتين على أن السهو اذا لم يتدارك فى الصلاة وجب السجدة رغا و طردا للشيطان.

يخرج منها بحال و فرقه تحكم (1) و اعترض عليه بوجوه تركناها مخافه الإسهاب و الأظهر عدم منافاه تخلل الحدث مطلقا.

ثم اختلفوا فى وجوب قضاء أبعاض التشهد لو نسيها فذهب بعض الأصحاب إلى وجوب القضاء مطلقا و بعضهم إلى وجوب خصوص الصلاة على محمد و آله و بعضهم لم يقل بوجوب قضاء شىء منها و استدل بعضهم على الوجوب بروايه حكم بن حكيم و صحيحه ابن سنان السابقتين.

قال فى الذكري بعد نقل روايه حكم و هى تدل بظاهرها على قضاء أبعاض الصلاة على الإطلاق و هو نادر مع إمكان الحمل على ما يقضى منها كالسجده و التشهد و أبعاضه أو على أنه يستدركه فى محله و كذا ما روى عبد الله بن سنان و نقل الصحيحه المتقدمه.

قَالَ وَ كَذَا رِوَايَةُ الْحَلَبِيِّ عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِذَا نَسِيتَ مِنْ صَلَاتِكَ فَذَكَرْتَ قَبْلَ أَنْ تُسَلِّمَ أَوْ بَعْدَ مَا تُسَلِّمُ أَوْ تَكَلَّمْتَ فَأَنْظِرِ الَّذِي كَانَ نَقَصَ مِنْ صَلَاتِكَ فَأَتِمَّهُ.

و ابن طاوس فى البشرى يلوح منه ارتضاء مضمونها انتهى.

ثم الظاهر عدم وجوب الترتيب بين الأجزاء المنسيه و سجود السهو لها أو لغيرها لإطلاق الأدله و ظاهر الأكثر وجوب الترتيب بين الأجزاء المنسيه و بينها و بين سجود السهو لها بأن يأتى أولا بالأجزاء المنسيه على الترتيب ثم بسجوداتها كذلك و عولوا فى ذلك إلى حجج ضعيفه و خبر ابن أبى حمزه الذى استدلوا به على قضاء التشهد يدل على عكس ذلك.

و أما نسيان التشهد و التسليم فعلى المشهور محمول على ما إذا لم يصدر عنه ما يبطل الصلاة عمدا و سهوا كالأستدبار و الحدث و إن كان يظهر من بعض الأخبار أنه لا يضر ذلك بعد إتمام أركان الصلاة كما يظهر من الصدوق القول به فى الحدث و

ص: ١٥٤

١- ١. بل لا تحكم فيها على مبنى القوم حيث يحكمون بأن سلامه وقع فى غير محله، فهو بعد فى الصلاة يجب عليه التشهد ثم السلام، و إذا كان قد أتى بالمنافى أو أحدث فقد بطلت صلاته.

من غیره من الاستدبار ناسیا مطلقا و قد تقدم الکلام فیهما و سیأتی.

و أما التشهد قائما فلعله محمول على حال الضروره أو على الشك استحبابا لكن عمل به الصدوق قال فی الذکری حکم أبو الحسن ابن بابویه بأن ناسی التشهد أو التسليم ثم يذكر بعد مفارقه مصلاه يستقبل القبلة و یأتی بهما قائما كان أو قاعدا و قال بعض الأصحاب تبطل الصلاه بنسیان التسليم إذا أتى بالمنافی قبله و الحکمان ضعيفان أما الأول فقد تقدم ما فی نسیان التشهد و قضائه قائما مشکل لوجوب الجلوس فيه و أما الثاني فلان التسليم ليس برکن فكيف تبطل الصلاه بفعل المنافی.

فإن قال هذا مناف في الصلاه لأننا نتكلم على تقدير أن التسليم واجب قلنا هذا إنما يتم بمقدمه أخرى و هي أن الخروج لا يتحقق إلا به و لا يلزم من وجوبه انحصار الخروج الشرعی من الصلاه فيه و قد سبق ذلك في بابه انتهى.

و لعله كان في نسخه الصدوق أو التسليم إذ فتاواه غالبا مأخوذه من الفقه كما يظهر بالتتابع.

***[ترجمه] «زمانی که تشهد را فراموش کند و قبل از رکوع به یاد آورد» مشهور، و جوب بازگشت به آن است و حتی میان اصحاب اختلافی وجود ندارد و اخبار صحیحی بر آن دلالت دارد و به وجوب دو سجده سهو، زمانی که بعد از قیام به یاد آورد، رأی داده شده است و قوی تر، استحباب آن دو است. و اگر بعد از رکوع به یاد آورد، مشهور این است که بعد از نماز آن را قضا کند و دو سجده سهو به جای آورد.

و در وجوب سجود: برخی از آنان اجماع را بر آن مدعی شده اند و در مختلف و ذکری، اختلاف درباره آن از ابن ابوعقیل و شیخ در الجمل و الاقتصاد نقل شده است و ابوالصلاح در بیان آنچه که سجده سهو را واجب می سازد، آن را ذکر نکرده است. و ظاهر، وجوب است، به دلیل اخبار صحیح دال بر آن.

و اما وجوب قضای تشهد، همان رأی مشهور است. و مفید و دو ابن بابویه بر این هستند که تشهدی که در دو سجده سهو است، از قضای تشهد بی نیاز می سازد، چنانکه این خبر و اخبار غیر از این بر آن دلالت دارد. و ابن جنید به وجوب اعاده، زمانی که تشهدین را فراموش کند معتقد است. و مذهب مفید و دو صدوق، خالی از قوت نیست.

و برای رأی مشهور به آنچه که شیخ در صحیح از محمد بن مسلم از یکی از آن دو امام علیهما السلام درباره مردی که از نماز فارغ می شود در حالی که تشهد را فراموش کرده است تا اینکه کناره می گیرد، روایت کرده، استدلال شده است، پس امام فرمود: اگر نزدیک باشد به مکانش باز گردد و تشهد بخواند، و در غیر این صورت، مکان پاکیزه ای را بیابد، پس در آن تشهد بخواند. - تهذیب ۱: ۱۸۰ -

و در خبری ضعیف از علی بن ابو حمزه روایت است: امام صادق علیه السلام فرمود: زمانی که در دو رکعت اول قیام کردی، در حالی که تشهد نخوانده ای، پس اگر قبل از اینکه رکوع کنی به یاد آوردی، بنشین و تشهد بخوان، و اگر به یاد نیاوردی تا اینکه رکوع کردی، پس چنانکه هستی به نمازت ادامه بده و زمانی که فارغ شدی، دو سجده سهو به جای می آوری، بدون رکوع، سپس تشهدی که از دست داده ای را بخوان. - تهذیب ۱: ۲۳۴ -

و خبر دوم ضعیف است و در آن صراحتی بر این نیست که تشهد غیر از تشهدی باشد که در سجود سهو می خواند. و صریح سایر اخبار، حمل آن بر این را اقتضا می کند. و کلمه «ثم» هر چند که ظاهرش آن باشد، اما در بسیاری از مواقع در اخبار در معنایی غیر از معنای تراخی (به دنبال آمدن) اطلاق می گردد. و ممکن است که به اعتبار شروع در سجده یا باشد یا برای بیان تراخی رتبه ای باشد، زیرا مابین سجده و تشهد جایگزین برای تشهد از دست رفته، فرق است.

و اما ظاهر صحیحه محمد بن مسلم، تشهد آخر است. و می توان میان آن و تشهد اول تفاوت قائل شد، هر چند که ظاهر سخن اغلب، عدم تفاوت است و عدم ذکر سجود در آن، مؤید آن است. زیرا ظاهر سخن اغلب، اختصاص سجود به فراموش کردن تشهد اول است، چنانکه آن، ظاهر قول مفید، سید و شیخ در مبسوط و خلاف وابن ادریس است.

کلام سایر اصحاب مطلق است، غیر از علامه که در تذکره و المنتهی به وجوب سجود برای ترک تشهد آخر، اگر تا زمانی که سلام دهد ادامه یابد، تصریح کرده است. پس اگر قبل از سلام به یاد آورد، سجده سهو بر او لازم نمی باشد و دلیلی برای آن ذکر نکرده است. و به دلیل عدم دلالت خبری صریح بر آن و ظاهر اخبار، اظهر، عدم وجوب است و اقتضای جمع کردن میان آنها است.

و ابن ادریس گوید: اگر تشهد اول را فراموش کرد و آن را به یاد نیورد تا اینکه در رکعت سوم رکوع کرد، به نمازش ادامه دهد. پس زمانی که سلام داد، آن را قضا نماید و دو سجده سهو به جای آورد. پس اگر بعد از سلامش و قبل از به جای آوردن تشهد فراموش شده و قبل از دو سجده سهو حدثی از او سرزد، نمازش با حدث ناقض طهارتش بعد از سلامش، باطل نشده است. زیرا با سلامش از آن جدا شده است، پس حدث او در نمازش نبوده، بلکه بعد از خروج وی از آن با سلام واجب بر او، بوده است.

گوید: پس زمانی که امر فراموش شده، تشهد آخر باشد و قبل از به جای آوردن آن، آنچه که باطل کننده طهارت وی است رخ دهد، پس بر او اعاده نماز از ابتدای آن واجب است، زیرا او هنوز در قید نمازش است از آن به حالتی دیگر خارج نشده است. و فرق گذاشتن تحکم است و با وجوهی بر آن اعتراض نموده است که از بیم اطاله کلام آن را ترک کردیم. و ظاهرتر، عدم منافات خلل وارد کردن حدث به صورت مطلق است. سپس در وجوب قضای قسمت هایی از تشهد، اگر آن را فراموش کرده باشد دچار اختلاف هستند. برخی از اصحاب به وجوب مطلق قضا رأی داده اند و برخی دیگر از آن بر وجوب خصوص صلوات بر محمد و آل محمد، و برخی دیگر از آنها به وجوب قضای چیزی از آنها قائل نشده اند، و برخی از آنان برای وجوب، بر روایت سابق حکم بن حکیم و صحیحه سابق ابن سنان استدلال کرده اند.

شهید در ذکری بعد از نقل روایت حکم گوید: این روایت با ظاهرش بر قضای بخش هایی از نماز به صورت مطلق دلالت دارد ولی با وجود این، امکان حمل بر آنچه که از آن قضا می شود مانند سجده و تشهد و بخشهایی از آن، یا حمل آن بر اینکه در محل خود جبران شود، نادر است. و چنین است آنچه که عبدالله بن سنان روایت کرد و صحیحه متقدم نقل کرد.

گوید: و چنین است روایت حلبی از امام علیه السلام: زمانی که چیزی از نماز را فراموش کردی، پس قبل از اینکه سلام دهی یا بعد از اینکه سلام دهی یا صحبت کنی آن را به یاد آوردی، پس به آن نقصی که در نماز است پرداز و آن را به

اتمام برسان، و از ابن طاووس در البشری، موافقت با مضمون آن نمایان می‌شود، پایان سخن.

پس از آن، به اطلاق ادله ظاهره، عدم وجوب ترتیب میان اجزای فراموش شده و سجود سهو برای آن یا برای غیر آن است. و ظاهر اغلب، وجوب ترتیب میان اجزای فراموش شده و میان سجود سهو برای آن است، به این صورت که ابتدا اجزای فراموش شده به ترتیب به جای آورده شود و سپس سجده‌های آن، و در آن به حجت‌هایی ضعیف تکیه کرده‌اند. و خبر ابن ابو حمزه که برای قضای تشهد بر آن استدلال کرده‌اند، بر عکس آن دلالت می‌کند.

و اما فراموش کردن تشهد و سلام: پس بر اساس رأی مشهور، بر زمانی حمل می‌شود که آنچه که باطل کننده نماز است به صورت عمدی یا سهوی از وی صادر نشده باشد مانند پشت به قبله کردن و حدث. هر چند که از برخی اخبار اینگونه ظاهر است که بعد از اتمام ارکان نماز ضرری ندارد، چنانکه از صدوق رأی به آن در حدث، و از سایرین در پشت کردن در حالت فراموشی به صورت مطلق ظاهر است و کلام درباره این دو گذشت و به زودی خواهد آمد.

و اما تشهد در حالت قیام، شاید بر حالت ضرورت، یا بر شک به جهت استحباب حمل شود. اما صدوق به آن عمل کرده است. در ذکری گوید: ابو حسن بابویه بر این حکم داد که فردی که تشهد یا تسلیم را فراموش می‌کند، سپس بعد از ترک نماز به یاد می‌آورد، به سوی قبله روی گرداند و چه ایستاده باشد یا نشسته، آن دو را به جای آورد. و برخی اصحاب گویند: نماز با فراموش کردن سلام، زمانی که قبل از آن عمل منافی با نماز انجام داده باشد، باطل می‌شود. و این دو حکم ضعیف هستند. اما حکم اول: پس آنچه در مورد نسیان تشهد است ذکر شد. و قضای آن در حالت ایستاده به دلیل وجوب نشستن در آن، مشکل است. و اما حکم دوم: به این دلیل که تسلیم رکن نیست، پس چگونه نماز با انجام دادن عمل منافی باطل می‌گردد؟

پس اگر گفت: این در نماز منافی است زیرا ما با فرض اینکه تسلیم واجب است صحبت کردیم. می‌گوییم این فقط با مقدمه... ای دیگر صورت می‌پذیرد و آن اینکه خروج محقق نمی‌شود مگر با آن، و از وجوب آن، انحصار خروج شرعی از نماز در آن، لازم نمی‌گردد. و این در باب مربوط به آن گذشت، پایان سخن.

و شاید در نسخه صدوق و «یا تسلیم» باشد زیرا فتاوی او آنگونه که با تتبع روشن می‌شود، غالباً مأخوذ از الفقه است.

***[ترجمه]

«۶»

قُرْبُ الْأَشْيَاءِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَسَنِ عَنْ حَيْدَةَ عَلِيِّ بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ أَخِيهِ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يَذْكُرُ أَنَّ عَلَيْهِ السَّجْدَةَ يُرِيدُ أَنْ يَقْضِيَهَا وَهُوَ رَاكِعٌ فِي بَعْضِ صَلَاتِهِ كَيْفَ يَصْنَعُ قَالَ يَمْضِي فِي صَلَاتِهِ فَإِذَا فَرَغَ سَجَدَهَا (۱).

***[ترجمه] اقرب الإسناد: علی بن جعفر از برادرش موسی بن جعفر علیه السلام روایت کرد: از او درباره مردی سؤال کردم که به یاد می‌آورد سجده‌ای را فراموش کرده است و می‌خواهد آن را به جای آورد، در حالی که رکوع کرده است، چگونه عمل

کند؟ فرمود: به نمازش ادامه دهد، پس هر گاه فارغ شد آن را به جای آورد. - قرب الإسناد: ۹۰، ۱۱۷ -

**[ترجمه]

بیان

عدم ذکر سجود السهو مما یؤید عدم الوجوب.

**[ترجمه] عدم ذکر سجود السهو، چیزی است که عدم وجوب را تأیید می کند.

**[ترجمه]

﴿۷﴾

قُرْبُ الْإِسْنَادِ، بِالْإِسْنَادِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ أَخِيهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ تَرَكَ التَّشَهُدَ حَتَّى سَلَّمَ كَيْفَ يَصْنَعُ قَالَ إِنْ ذَكَرَ قَبِيلَ أَنْ يُسَلِّمَ فَلْيَتَشَهَّدْ وَعَلَيْهِ سَجْدَتَا السَّهْوِ وَإِنْ ذَكَرَ أَنَّهُ قَالَ أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ أَوْ بِسْمِ اللَّهِ أَجْرَأَهُ فِي صِلَاتِهِ وَإِنْ لَمْ يَتَكَلَّمْ بِقَلِيلٍ وَلَا كَثِيرٍ حَتَّى يُسَلِّمَ أَعَادَ الصَّلَاةَ (۲).

**[ترجمه] قرب الإسناد: با ذکر سند از علی بن جعفر از برادرش موسی بن جعفر علیه السلام گوید: از او درباره مردی سؤال کردم که تشهد را ترک کرد و سلام داد، چگونه عمل نماید؟ فرمود: اگر قبل از اینکه سلام دهد به یاد آورد، پس باید تشهد بخواند و دو سجده سهو بر اوست و اگر به یاد آورد که تشهد آن لا اله الا الله یا بسم الله را گفته است، در نمازش برایش کفایت می کند، و اگر کلامی اندک یا زیاده از تشهد بر زبان نراند تا اینکه سلام داد، نماز را اعاده کند. - قرب الإسناد: ۹۱، ۱۱۸ -

**[ترجمه]

بیان

رَوَى الشَّيْخُ بَسَنَدَيْنِ (۳) عَنْ عَمَّارِ السَّابِطِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ

ص: ۱۵۵

۱- ۱. قرب الإسناد ص ۹۰ ط حجر، ص ۱۱۷ ط نجف.

۲- ۲. قرب الإسناد ص ۹۱ ط حجر، ص ۱۱۸ ط نجف.

۳- ۳. التهذيب ج ۱ ص ۲۲۶، و اخرى ص ۱۹۰ ط حجر.

قَالَ: إِنَّ نَسِيَ الرَّجُلُ التَّشَهُدَ فِي الصَّلَاةِ فَذَكَرَ أَنَّهُ قَالَ بِسْمِ اللَّهِ فَقَطَّ فَقَدْ جَازَتْ صَلَاتُهُ وَإِنْ لَمْ يَذْكُرْ شَيْئًا مِنَ التَّشَهُدِ أَعَادَ الصَّلَاةَ.

و حمله علی آن المراد جازت صلاته و لا یعیدها و یقضی التّشهد و إذا لم یذکر شیئا أعاد الصلاه إذا کان ترک عمدا.

**[ترجمه] شیخ با دو سند از عمار سابطی روایت کرد که امام صادق علیه السلام فرمود: اگر شخصی تشهد در نماز را فراموش کرد و به یاد آورد که او فقط بسم الله را گفته است، پس نمازش مجزی است، و اگر چیزی از تشهد را به یاد نیاورد، نماز را اعاده کند. - تهذیب ۱: ۲۲۶، ۲۹۰ -

و آن را بر این حمل نموده است که منظور این است که نمازش مجزی است و آن را اعاده نمی کند و تشهد را قضا می کند. و زمانی که چیزی به یاد نیاورد، اگر ترک آن به عمد بوده باشد، نماز را اعاده کند.

**[ترجمه]

أقول

و یمكن حمل الإعادة علی الاستحباب و بالجمله یشکل العمل بظاهره مع مخالفته للأخبار الصحیحه الكثيره.

**[ترجمه] ممکن است که اعاده را بر استحباب حمل نمود. و در مجموع، با وجود مخالفت آن با اخبار صحیح بسیار، عمل کردن به ظاهر آن مشکل است.

**[ترجمه]

«۸»

قُرْبُ الْإِسْنَادِ، وَ كِتَابُ الْمَسَائِلِ، بِسَيْنِدَيْهِمَا عَيْنُ عَلِيِّ بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ أَخِيهِ قَال: سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يَسْهُو فِي السَّجْدَةِ الْمَآخِرَةِ مِنَ الْفَرِيضَةِ قَالَ يُسَلِّمُ ثُمَّ يَسْجُدُهَا وَ فِي النَّافِلَةِ مِثْلُ ذَلِكَ (۱).

**[ترجمه] قرب الإسناد و کتاب مسائل: با سندشان، علی بن جعفر از برادرش فرمود: از او درباره مردی سؤال کردم که در سجده آخر از فریضه دچار سهو می شود. فرمود: سلام گوید سپس سجده نماید، و در نافله، مانند آن است. - قرب الإسناد: ۱۲۰، ۹۲، مسائل علی بن جعفر: ۱۸۱ -

**[ترجمه]

بیان

فی نسخ قرب الإسناد و هو فی السجده و الخبر لا- یخلو من اضطراب و یحتمل وجوها الأول أن یكون المراد ترک السجده الأخيره كما هو ظاهر نسخه کتاب المسائل فیدل علی أنه بعد الشروع فی التّشهد لا یعود إلى السجود و هو خلاف ما قررنا سابقا.

الثانی آن ی‌کون المراد السهو فی ذکرها أو طمأنینتها فیکون المراد بالسجود بعد الصلاه سجود السهو بناء علی وجوبها لکل زیاده و نقیصه.

الثالث أن ی‌کون المراد الشک فیه بعد الشروع فی التشهد و ی‌کون السجود بعد الصلاه علی الاستحباب.

الرابع أن ی‌کون المراد الشک فی عدد الركعات بین الثلاث و الأربع فی السجده الأخيره فالمراد بقوله یسجدها الإتیان بالركعه المشکوک فیها و علی التقادیر الحکم فی النافله أشکل و یشکل التعویل علی الخبر لحکم من الأحکام.

***[ترجمه]در نسخه‌های قرب الإسناد «در حالی که او در سجده است» آمده است و خبر خالی از تشویش نیست و محتمل چند وجه است:

اول اینکه، منظور ترک سجده آخر باشد، چنانکه از ظاهر نسخه کتاب مسائل برمی‌آید. پس دلالت بر این دارد که بعد از شروع تشهد به سجود باز نمی‌گردد و این برخلاف چیزی است که ما پیش از این مقرر کردیم .

دوم اینکه، منظور سهو در ذکر آن یا طمأنینه آن باشد. پس مقصود از سجود بعد از نماز، سجود سهو می‌باشد، بنابر وجوب آن برای هر زیادت و نقصی.

سوم اینکه، منظور، شک در آن بعد از شروع تشهد باشد و سجود بعد از نماز، بنابر استحباب باشد.

چهارم اینکه، منظور شک در عدد رکعات بین سه یا چهار، در سجده آخر باشد. پس مقصود از این سخن او «آن را سجده نمایند»، به جای آوردن رکعت مورد شک است. و بر اساس تقدیرات، حکم در نافله مشکل‌تر است، و تکیه کردن بر خبر برای حکمی از احکام مشکل است.

***[ترجمه]

«۹»

الْهِدَايَةُ، قَالَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِنْ شَكَّكَ أَنْكَ لَمْ تُؤْذَنْ وَ قَدْ أَقَمْتَ فَاْمُضِ وَإِنْ شَكَّكَ فِي الْإِقَامَةِ بَعْدَ مَا كَبَّرْتَ فَاْمُضِ وَ إِنْ شَكَّكَ فِي الْقِرَاءَةِ بَعْدَ

ص: ۱۵۶

مَا رَكَعَتْ فَاَمْضِ وَإِنْ شَكَّكَتْ فِي الرُّكُوعِ بَعْدَ مَا سَجَدَتْ فَاَمْضِ وَكُلَّ شَيْءٍ تَشْكُّ فِيهِ وَقَدْ دَخَلَتْ فِي حَالِ أُخْرَى فَاَمْضِ وَلَا تَلْتَفِتْ إِلَى الشُّكِّ إِلَّا أَنْ تَسْتَيْقِنَ (١).

**[ترجمه] الهدايه: امام صادق عليه السلام فرمود: اگر شك كردى كه اذان نگفته‌اى و اقامه گفته‌اى، پس ادامه بده و اگر در اقامه شك كردى، بعد از آنكه تكبير گفتى، ادامه بده. و اگر بعد از اينكه ركوع كردى، در قرائت شك كردى، پس ادامه بده. و اگر بعد از اينكه سجده كردى، در ركوع شك كردى، پس ادامه بده، و هر چيزى كه در آن شك مى كنى در حالى كه در حالت ديگرى وارد شده‌اى را ادامه بده و به شك اعتنا نكن مگر اينكه اطمينان يابى. - الهدايه : ٣٢ -

**[ترجمه]

تفصيل و تبين

اعلم أن الظاهر أن هذا الخبر اختصار من صحيحه (٢).

زراره التى رواها الشيخ

قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ رَجُلٌ شَكَّ فِي الْأَذَانِ وَقَدْ دَخَلَ فِي الْإِقَامَةِ قَالَ يَمْضِي قُلْتُ رَجُلٌ شَكَّ فِي الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ وَقَدْ كَبَّرَ قَالَ يَمْضِي قُلْتُ رَجُلٌ شَكَّ فِي التَّكْبِيرِ وَقَدْ قَرَأَ قَالَ يَمْضِي قُلْتُ شَكَّ فِي الْقِرَاءَةِ وَقَدْ رَكَعَ قَالَ يَمْضِي قُلْتُ شَكَّ فِي الرُّكُوعِ وَقَدْ سَجَدَ قَالَ يَمْضِي عَلَى صَلَاتِهِ ثُمَّ قَالَ يَا زُرَّارَةُ إِذَا خَرَجْتَ مِنْ شَيْءٍ ثُمَّ دَخَلْتَ فِي غَيْرِهِ فَشُكَّكَ لَيْسَ بِشَيْءٍ.

و هذا الحكم فى الجملة إجماعى و إنما اختلفوا فى بعض خصوصياته و لنشر إليها الأول المشهور بين الأصحاب أنه لا فرق فى الحكم المذكور أى عدم الرجوع إلى المشكوك فيه بعد تجاوز المحل و كذا فى الرجوع قبله بين أن يكون الشك فى الأولين أو غيرهما و فى الثنائيه و الثلاثيه أو غيرهما (٣).

ص: ١٥٧

١-١. الهدايه: ٣٢.

٢-٢. التهذيب ج ١ ص ٢٣٦.

٣-٣. و ذلك لان هذه القاعده- و تسمى بقاعده التجاوز- من الامارات العقلائيه التى جبلت النفوس على السير عليها و الاخذ بها، و الامارات الكاشفه عن واقعه خارجيه، لا تختلف حالها بالنسبه الى الفرائض و السنن حتى يقال باعتبار هذه القاعده فى الأخيرتين دون الاولتين أو بعدم شمولها لاجزاء القراءه و غير ذلك مما سيأتى ذكره فى المتن. و لكن لا يذهب عليك أن اعتبار هذه القاعده، انما يكون فى الافعال المتتابعه و الأقوال المترادفه، بعد ما كانت معتاده للعامل كالمصلى الذى استمر على الصلاه بما فيها من الأقوال و الافعال المتتابعه، مدى من عمره، بحيث اعتادها كذلك و أمّا الذى لم يستمر على الصلاه بعد، كأن أسلم جديدا و علم الصلاه أو الذين يبلغون الحلم و لم يصلوا قبل بلوغهم تمرينا و تأديبا، فلا يشملهم هذه القاعده.

وقال المفيد فى المقنعه كل سهو يلحق الإنسان فى الركعتين الأوليين من فرائضه فعليه الإعادة و حكى المحقق فى المعبر عن الشيخ قولاً بوجوب الإعادة لكل شك يتعلق بكيفية الأوليين كأعدادهما و نقله الشيخ عن بعض القدماء من علمائنا.

و استقرب العلامة فى التذكرة البطلان إن تعلق الشك بركن من الأوليين و الأول أصوب لعموم الأخبار و هذا الخبر بالترتيب المذكور فيه كالصريح فى شموله للأوليين كما لا يخفى على المتأمل.

الثانى لو شك فى قراءة الفاتحة و هو فى السوره فالذى اختاره جماعه من الأصحاب منهم الشيخ أنه يعيد قراءة الفاتحة و ذهب ابن إدريس إلى أنه لا يلتفت و نقل عن المفيد أيضاً و اختاره المحقق و لعل الثانى أقوى لعموم قوله عليه السلام إذا خرجت من شىء ثم دخلت فى غيره إذ يصدق على من شك فى قراءة الحمد و هو فى السوره أنه خرج من شىء و دخل فى غيره.

و قد يستدل على الأول بقوله فى هذا الخبر قلت شك فى القراءة و قد ركع فإن ظاهره أن الانتقال عن القراءة إنما يكون بالركوع و بأن القراءة فعل واحد.

و أوجب بأن التقييد ليس فى كلامه عليه السلام بل فى كلام الراوى و ليس فى كلام الراوى أيضاً الحكم على محل الوصف حتى يقتضى نفيه عما عداه بل سؤال عن حكم محل الوصف و لا دلالة فى ذلك على شىء.

سلمنا لكن دلالة المفهوم لا تعارض المنطوق و كون القراءة فعلاً واحداً غير مسلم إذ المغايره بينهما حساً متحقق و فى الشرع وقع الأمر بكل منهما على حده و لهما أحكام مختلفه فى الاختيار و الاضطرار و الأوليين و الأخيرتين و تناول اسم القراءة لهما لا يفيد ذلك إذ يطلق على جميع الأفعال الصلاه أيضاً.

لكن يرد عليه أنه ينتقض بالآيات كالكشك فى البسملة بعد الشروع فى التحميد و كذا الآيات الأخرى و لا يبعد التزام ذلك كما مال إليه بعض المتأخرين

و يمكن أن يقال الرجوع هنا أحوط إذ القرآن و الدعاء غير ممنوع فى الصلاة و دخول ذلك فى القرآن الممنوع غير معلوم و لعل الرجوع ثم إعادته الصلاة غاية الاحتياط أو عدم الرجوع مع الإعادته.

الثالث لو شك فى القراءة و هو فى القنوت فالظاهر عدم وجوب العود و قيل يجب العود لما مر و كذا لو أهوى إلى الركوع و لم يصل إلى حده و عدم العود فيهما أظهر لا سيما فى الأول و الاحتياط ما مر.

الرابع لو شك فى الركوع و قد هوى إلى السجود و لم يضع بعد جبهته على الأرض فقد اختلف فيه فذهب الشهيد الثانى رحمه الله عليه إلى العود و جماعه إلى عدمه

وَ لَعَلَّ الْأَخِيرَ أَقْوَى لِلْمَوْثِقِ (١) كَالصَّحِيحِ بِأَبَانٍ قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ رَجُلٌ أَهْوَى إِلَى السُّجُودِ فَلَمْ يَدْرِ أَرَكَعَ أَمْ لَمْ يَزَكِعْ قَالَ قَدْ رَكَعَ.

و لعموم صحيفه زراره المتقدمه و غيرها.

وَ اسْتُدِلَّ عَلَى الْأَوَّلِ بِصَحِيحِهِ (٢)

إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَابِرٍ قَالَ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِنْ شَكَّ فِي الرُّكُوعِ بَعْدَ مَا سَجَدَ فَلْيَمْضِ وَ إِنْ شَكَّ فِي السُّجُودِ بَعْدَ مَا قَامَ فَلْيَمْضِ كُلُّ شَيْءٍ شَكٌّ فِيهِ مِمَّا قَدْ جَاوَزَهُ وَ دَخَلَ فِي غَيْرِهِ فَلْيَمْضِ عَلَيْهِ.

و بصحيفه زراره المتقدمه و صحيفه حماد (٣)

و صحيفه محمد بن مسلم (٤) حيث سأل السائل فيها عن الشك فى الركوع بعد السجود فقرره عليه السلام على ذلك و أجاب بعدم الالتفات.

و أوجب بأن المفهوم لا يعارض المنطوق و رد بأن المنطوق ليس بصريح فى المقصود إذ يمكن أن يكون المراد بالهوى إلى السجود الوصول إلى حده.

و ربما يجاب عن عموم صحيفتى زراره و إسماعيل بن جابر و نحوهما بأن الظاهر دخوله فى فعل من أفعال الصلاة و الهوى ليس من الأفعال بل من مقدماتها

ص: ١٥٩

١-١. التهذيب ج ١ ص ١٧٨.

٢-٢. التهذيب ج ١ ص ١٧٩.

٣-٣. التهذيب ج ١ ص ١٧٨.

٤-٤. الفقيه ج ١ ص ٢٢٨، التهذيب ج ١ ص ١٧٧، السرائر: ٤٧٣.

و لا يخفى أن هذا الفرق تحكم و لعل الأحوط المضى فى الصلاة ثم إعادتها.

الخامس لو شك بعد رفع رأسه من الركوع هل وصل إلى حد الركع أم لا مع جزمه بتحقيق الانحناء فى الجملة و كون هويه بقصد الركوع فيحتمل العود لأنه يرجع إلى الشك فى الركوع قائما.

و رُوِيَ فى الصَّحِيحِ (١)

عَنْ عِمْرَانَ الْحَلَبِيِّ قَالَ: قُلْتُ الرَّجُلُ يَشُكُّ وَ هُوَ قَائِمٌ فَلَا يَدْرِى أَرَكَّعَ أَمْ لَا قَالَ فَلْيَزْكَعْ.

و لما مر من الأخبار الداله على العود قبل السجود.

و يُحْتَمَلُ عَدْمُ الْعُودِ لِمَا رُوِيَ عَنِ الْفَضِيلِ بْنِ يَسَارٍ (٢) قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَسْتَيْمُّ قَائِمًا فَلَا أَدْرِى أَرَكَّعْتُ أَمْ لَا قَالَ بَلَى قَدْ رَكَّعْتَ فَأَمْضِ فى صَلَاتِكَ إِنَّمَا ذَلِكَ مِنَ الشَّيْطَانِ.

و لأن الظاهر وصوله حيثنذ إلى حد الركع.

و لعل الأول أقوى و يمكن حمل الخبر على كثير الشك فإن الغالب أن مثل هذا الشك لا يصدر إلا منه و قوله عليه السلام إنما ذلك من الشيطان لا يخلو من إيماء إليه أو على من ظن وصوله إلى حد الركوع كما هو الغالب فى مثله و حمله على القيام من السجود أو التشهد بعيد و إن أمكن ارتكابه لضروره الجمع.

السادس لو شك فى السجود و لما يستكمل القيام و قد أخذ فيه فالأقرب و جوب الإتيان به كما اختاره الشهيدان و جماعه من المتأخرين

لِحَبْرِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ وَ وَصَفَهُ الْأَكْثَرُ بِالصَّحَّةِ (٣)

لَكِنْ فى طَرِيقِهِ أَيْبَانٌ وَ هُوَ وَ إِنْ كَانَ مُوْتَقًا لَكِنْ فِيهِ إِجْمَاعُ الْعِصَةِ أَبِيهِ قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ رَجُلٌ رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ السُّجُودِ فَشَكَكَ قَبْلَ أَنْ يَسْتَوِيَ جَالِسًا فَلَمْ يَدْرِ أَسَجَدَ أَمْ لَمْ يَسْجُدْ قَالَ يَسْجُدُ قُلْتُ فَرَجُلٌ نَهَضَ مِنْ سُجُودِهِ فَشَكَكَ قَبْلَ أَنْ يَسْتَوِيَ قَائِمًا فَلَمْ يَدْرِ أَسَجَدَ أَمْ لَمْ يَسْجُدْ قَالَ يَسْجُدُ.

و يمكن أن يكون مخصصا للعمومات السابقة و إن جعله بعض المتأخرين مؤيدا للفرق بين الأفعال و مقدماتها.

ص: ١٦٠

١- ١. التهذيب ج ١ ص ١٧٨ ط حجر ج ٢ ص ١٥٠ ط نجف.

٢- ٢. التهذيب ج ٢ ص ١٥١ ط نجف، ص ١٧٨ ط حجر.

٣- ٣. التهذيب ج ١ ص ١٧٩.

السابع لو شك في السجود و هو يتشهد أو في التشهد و قد قام فالأظهر أنه لا يلتفت و به قال الشيخ في المبسوط و كذا لو شك في التشهد و لما يستكمل القيام و قال العلامة في النهايه يرجع إلى السجود و التشهد ما لم يركع.

و في الذكرى نسب هذا القول إلى الشيخ في النهايه مع أنه قال في النهايه بالفرق بين السجود و التشهد حيث قال فإن شك في السجودتين و هو قاعد أو قد قام قبل أن يركع عاد فسجد السجودتين فإن شك في واحده من السجودتين و هو قائم أو قاعد قبل الركوع فليسجد و من شك في التشهد و هو جالس فليتشهد فإن كان شكه في التشهد الأول بعد قيامه إلى الثالثه مضى في صلاته و ليس عليه شيء.

و نقل عن القاضي أنه فرق في بعض كلامه بين السجود و التشهد فأوجب الرجوع بالشك في التشهد حال قيامه دون السجود و في موضع آخر سوى بينهما في عدم الرجوع و حمل على أنه أراد بالشك في التشهد تركه ناسيا لثلاثا يتناقض كلامه و الأظهر عدم الرجوع في الجميع لما مر من عموم الأخبار.

و رُبَمَا يُسْتَدَلُّ لِلْعَوْدِ إِلَى السُّجُودِ بِحَسَنِهِ (١) الْحَلَبِيُّ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ رَجُلٍ سَأَلَهَا فَلَمْ يَدْرِ سَجْدَةً سَجَدَ أَمْ ثِنْتَيْنِ قَالَ يَسْجُدُ أُخْرَى وَ لَيْسَ عَلَيْهِ بَعْدَ انْقِضَاءِ الصَّلَاةِ سَجْدَتَا السَّهْوِ.

و هي محمولة على ما إذا ذكر قبل القيام جمعا.

و ربما يستشكل الحكم بعدم العود إلى السجود إذا شك فيه في حال التشهد نظرا إلى روايه عبد الرحمن السابقه لدلالاتها على العود قبل تمام القيام فيشمل ما كان بعده تشهد و أجيب بأن الظاهر منها ما إذا لم يكن بعده تشهد لقوله نهض من سجوده فإن الظاهر من القيام عن السجود عدم الفصل بالتشهد إذ حينئذ يكون قياما عن التشهد لا عن السجود.

الثامن لو رجع الشاك في الفعل في موضعه و ذكر بعد فعله أنه كان فعله فإن كان ركنا بطلت صلاته و إلا فلا سواء كان غير الركن سجده أو غيرها على المشهور

ص: ١٦١

بين الأصحاب و قال السيد المرتضى رحمه الله إن شك في سجده فأتى بها ثم ذكر فعلها أعاد الصلاة و هو قول أبي الصلاح و ابن أبي عقيل.

وَ الْأَوَّلُ أَقْوَى لِصِحِّحِهِ مُصَوِّرِ بْنِ حَازِمٍ (١) عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ صَلَّى فَذَكَرَ أَنَّهُ زَادَ سَجْدَهُ فَقَالَ لَا يُعِيدُ الصَّلَاةَ مِنْ سَجْدَةٍ وَ يُعِيدُهَا مِنْ رُكْعَةٍ.

وَ مُؤْتَفَقُهُ عُيَيْدِ بْنِ زُرَّارَةَ (٢)

قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الرَّجُلِ شَكَّ فَلَمْ يَدْرِ أَسَيَجِدُ ثِنْتَيْنِ أَمْ وَاحِدَةً فَسَيَجِدُ أُخْرَى ثُمَّ اسْتَيْقَنَ أَنَّهُ قَدْ زَادَ سَجْدَهُ فَقَالَ لَا وَ اللَّهُ لَا يُفْسِدُ الصَّلَاةَ زِيَادَةُ سَجْدَةٍ وَ قَالَ لَا يُعِيدُ صَلَاتَهُ مِنْ سَجْدَةٍ وَ يُعِيدُهَا مِنْ رُكْعَةٍ.

و هنا فرع آخر اختلفوا فيه و هو ما لو شك في الركوع و هو قائم فركع ثم ذكر قبل رفعه فذهب الكليني و الشيخ و المرتضى و ابن إدريس إلى أنه يرسل نفسه للسجود و المشهور بين المتأخرين بطلان الصلاة (٣)

لتحقق زياده الركن إذ ليس للقيام عن الركوع مدخل في تحققه و للأصحاب في توجيه كلام القدماء وجوه منها أن الانحاء الخاص مشترك بين الركوع و الهوى إلى السجود و يتميز الأول عن الثاني بالرفع عنه (٤) و لم يثبت أن مجرد القصد يكفي في كونه ركوعاً فإذاً

ص: ١٦٢

١-١. التهذيب ج ١ ص ١٨٠.

٢-٢. التهذيب ج ١ ص ١٨٠.

٣-٣. الا- إذا تذكر حين الهوى للركوع أو قبل أن يتطامن في ركوعه، فأرسل نفسه إلى السجده، حيث لا يتحقق الركوع بالنيه فقط و لا بالنيه و الهوى، الا إذا وصل إلى حد الركوع و اطمأن اطمينا ما، و هو واضح، و لعل هذه المشايخ العظام من القدماء، نظروا إلى هذه الصورة.

٤-٤. و لعل هذا هو الظاهر من لفظ الكليني حيث قال في ج ٣ ص ٣٦٠: «فإن شك و هو قائم فلم يدر أركع أم لم يركع فليركع حتى يكون على يقين من ركوعه، فإن ركع ثم ذكر أنه قد كان ركع فليرسل نفسه إلى السجود من غير أن يرفع رأسه من الركوع فإن مضى و رفع رأسه من الركوع ثم ذكر أنه قد كان ركع فعليه أن يعيد الصلاة لانه قد زاد في صلاته ركعه.

لا يلزم زياده الركن.

و منها ما ذكره الشهيد رحمه الله فى الذكرى بعد تقويه القول الأول حيث قال لأن ذلك و إن كان بصوره الركوع إلا أنه فى الحقيقه ليس بركوع لتبين خلافه و الهوى إلى السجود مشتمل عليه و هو واجب فيتأدى الهوى إلى السجود به فلا يتحقق الزيادة حينئذ بخلاف ما لو ذكر بعد رفع رأسه من الركوع لأن الزيادة حينئذ متحققه لافتقاره إلى هوى السجود.

و منها أن هذه الزيادة لم تقتض تغييرا لهيئته الصلاه و لا خروجا عن الترتيب الموظف فلا تكون مبطله و إن تحقق مسمى الركوع لانتفاء ما يدل على بطلان الصلاه بزيادته على هذا الوجه من نص أو إجماع.

و منها أن بعد تسليم تحقق الزيادة المنساق إلى الذهن مما دل على أن الزيادة فى الصلاه مبطله و كذا ما دل على أن زيادة الركوع مبطله غير هذا النحو من الزيادة فيحصل التأمل فى المسأله من حيث النظر إلى العموم اللفظى و السياق الخاص من حيث الشيوخ و الكثره و التعارف إلى الذهن.

و لا يخفى و هن الجميع و لعل الباعث لهم على إبداء تلك الوجوه اختيار أعظم القدماء هذا المذهب و لا أظنهم اختاروه لتلك الوجوه بل الظاهر أنه وصل إليهم نص فى ذلك لا سيما ثقة الإسلام فإنه من أرباب النصوص و لا يعتمد على الآراء و المسأله محل إشكال و الإتمام ثم الإعاده طريق الاحتياط.

و لو وقع مثل ذلك للمأموم خلف الإمام أو للإمام و انفرد كل منهما به فلا أبعد صحه صلاته لتأييده بالأخبار الداله على أنه لا سهو للمأموم مع حفظ الإمام و بالعكس و إن كان الأحوط له أيضا ما ذكر.

التاسع لو تلافى ما شك فيه بعد الانتقال عن محله فالأشهر بل الأظهر أنه تبطل صلاته إن كان عمدا سواء كان ركنا أو غيره لأن زياده فعل من أفعال الصلاه فيها عمدا يوجب البطلان إلا أن يكون من قبيل الذكر و الدعاء و القرآن

ص: ١٦٣

الذى لا يوجب زيادته البطلان و احتمال الشهيد فى الذكرى عدم البطلان بناء على أن ترك الرجوع رخصه و لا يخفى ضعفه.

العاشر لا خلاف ظاهرا بين الأصحاب فى أنه ليس لناسى ذكر الركوع أو الطمأنينه فيه حتى ينتصب و لناسى الرفع من الركوع أو الطمأنينه فى الرفع حتى يسجد و الذكر فى السجدين أو السجود على الأعضاء السبعة سوى الجبهه أو الطمأنينه فيهما أو فى الجلوس بينهما أو إكمال الرفع من السجده الأولى حتى سجد ثانيا و كذا لو شك فى شىء من ذلك الرجوع إليها و لا تبطل الصلاة بذلك و لا يلزمه شىء إلا على القول بوجوب سجود السهو لكل زياده و نقيصه فى السهو.

و الدليل على الجميع فوت محالها و فقد الدليل على الرجوع إليها و على بطلان الصلاة بتركها ناسيا و قد وردت الروايات فى خصوص بعضها.

و قد يقال ضابط التجاوز عن المحل فى الشك هو الشروع فى فعل موضعه بعد ذلك الفعل سواء كان ركنا أو غيره إلا ما أخرجه الدليل و فى السهو فوت المحل بأن يدخل فى ركن هو بعد ذلك المنسى أو يكون تداركه مستلزما لتكرار ركن أو تكرار جزء من أجزاء ركن أما تكرار الركن فكنسيان ذكر الركوع و تذكره بعد رفع الرأس منه فإن تداركه يوجب تكرار الركوع و تكرار جزء الركن كنسيان ذكر إحدى السجدين و تذكره بعد الرفع فإن العود إليه لا يوجب تكرار الركن لكن يوجب تكرار جزء منه فإن السجده الواحده جزء من الركن و هو السجدة (1).

و لا ينتقض ذلك بالرجوع إلى تكبيره الافتتاح إذا ذكرها بعد الشروع فى القراءة لأن الكلام بعد الدخول فى الصلاة و من نسى التكبير لم يدخل بعد فى الصلاة و ما ذكره الفقهاء من بطلان الصلاة فيه فهو على المجاز و إن اكتفى فى إطلاق الاسم

ص: ١٦٤

١ - ١. و يمكن أن يقال: ضابطه فوت المحل فى تدارك الأجزاء المنسيه هو أن أجزاء الصلاة تفوت محلها عند الدخول فى الركن كالقراءة و القنوت و التشهد و السجود و الركوع و أمّا أجزاء الصلاة فيفوت محلها بفوات ظرفها، كذكر الركوع و ذكر السجود.

صوره الصلاة فلم يتغير في الصورة المذكورة صورتها بالعود إليه فلم تنتقض القاعدة.

و قال الشهيد الثاني رفع الله درجته في ضابط السهو بأن فوته إنما هو بأن يكون الرجوع إليه مستلزما لزيادة ركن أو سجده و هو أيضا حسن.

**[ترجمه] بدان که ظاهر این است که این خبر اختصاری از صحیح زراره است که شیخ آن را روایت کرده است و گوید: به امام صادق علیه السلام عرض کردم: مردی در حالی که در اقامه وارد شده است، در اذان شک می‌کند. فرمود: ادامه دهد. عرض کردم: مردی در حالی که تکبیر گفته است در اذان و اقامه شک می‌کند. فرمود: ادامه دهد. عرض کردم: در حالی که رکوع کرده است در قرائت شک کرده است. فرمود: ادامه دهد. عرض کردم: در حالی که سجده کرده است، در رکوع شک می‌کند. فرمود: به نمازش ادامه دهد. سپس فرمود: ای زراره، هر گاه از چیزی خارج شدی و در غیر آن وارد شدی، پس شک تو چیزی نیست (به شک خود اعتنایی نکن). - تهذیب ۱: ۲۳۶ -

و این حکم در کلیت خود، اجماعی است و فقط در برخی خصوصیات آن دچار اختلاف هستند، و ما به آن اشاره می‌کنیم.

اول: مشهور میان اصحاب این است که در حکم مذکور، یعنی عدم رجوع به امر مورد شک، بعد از گذشت از محل آن، و همچنین در رجوع به قبل از آن، فرقی نمی‌کند که شک در دو رکعت اول باشد یا غیر آن، و در نماز دو رکعتی باشد یا سه رکعتی یا غیر آن دو.

و مفید در مقنعه گوید: هر سهوی که در دو رکعت اول از فرائض بر انسان عارض می‌شود، بر او اعاده لازم است. و محقق در معتبر، از شیخ قولی را بر وجوب اعاده برای هر شکی که به کیفیت دو رکعت اول نظیر اعداد آن دو مربوط است، نقل می‌کند و شیخ آن را از برخی از قدما، از علمای ما نقل کرده است.

و علامه در تذکره، اگر شک به رکنی از دو رکعت اول مربوط باشد، بطلان را محتمل دانسته است. و رأی نخست به دلیل عموم اخبار درست‌تر است. و این خبر با ترتیب مذکور در آن در شمولش بر دو رکعت اول، صراحت دارد، چنانکه بر متأمل پوشیده نیست.

دوم: اگر در حالی که در سوره است در قرائت فاتحه الكتاب (حمد) شک کند، آنچه که جمعی از اصحاب از جمله شیخ برگزیده‌اند این است که وی قرائت فاتحه الكتاب را اعاده نماید و ابن ادریس بر این است که اعتنا نکند. و از مفید نیز (همین) نقل شده است و محقق آن را برگزیده است. و شاید رأی دوم به دلیل عموم قول امام علیه السلام که فرموده: «زمانی که از چیزی خارج شدی و در غیر آن وارد شدی» قوی‌تر باشد، زیرا بر کسی که در حالی که در سوره است و در قرائت حمد شک کرده، این (مطلب) صدق می‌کند که او از چیزی خارج شده و در غیر آن وارد شده است.

و گاه برای رأی اول، به این سخن در این خبر استدلال می‌شود: «عرض کردم در حالی که رکوع کرده است، در قرائت شک کرده است»، که ظاهر آن این است که انتقال از قرائت فقط به وسیله رکوع صورت می‌گیرد، و نیز بر این استدلال می‌شود که قرائت، فعلی واحد است.

و اینگونه پاسخ داده شده است که تقیید در کلام امام علیه السلام نیست بلکه در کلام راوی است. و در کلام راوی نیز حکم بر محل وصف نیست تا نفی آن از غیر آن را اقتضا کند. بلکه سؤال درباره حکم محل وصف است. و در آن، دلالتی بر چیزی نیست.

به فرض که این را پذیرفتیم اما دلالت مفهوم، تعارضی با منطوق ندارد. و اینکه قرائت فعلی واحد باشد، معلوم نیست؛ زیرا مغایرت میان آن دو به صورت حسی متحقق است. و در شرع، واقع شدن امر با هر یک از آن دو، جداگانه است. و برای آن در اختیار و اضطرار، و در دو رکعت اول و در دو رکعت آخر، احکام مختلفی وجود دارد. و شامل شدن اسم قرائت بر آن را افاده نمی کند زیرا بر همه افعال، نماز اطلاق می شود.

(به این اشکال) اینگونه به آن پاسخ داده می شود که آن به وسیله آیات نقض می گردد مانند شک در گفتن بسم الله بعد از شروع حمد و نیز آیات دیگر. و التزام به آن بعید نیست چنانکه برخی از متأخرین به آن تمایل داشته اند. و ممکن است گفته شود: رجوع در اینجا احوط است زیرا قرآن و دعا در نماز ممنوع نیست و ورود این مورد تحت مواردی از قرآن که خواندنش در نماز ممنوع شده غیر معلوم است و شاید رجوع و همچنین اعاده نماز، نهایت احتیاط باشد، یا عدم رجوع به همراه اعاده.

سوم: اگر در حالی که در قنوت است در قرائت شک کند، ظاهر، عدم وجوب بازگشت است. و به دلیل آنچه که گذشت، گفته شده است که بازگشت واجب است. و چنین است اگر برای رکوع پایین رفته و به حد آن نرسیده باشد. و عدم بازگشت در آن دو به ویژه در مورد اول، ظاهر است و احتیاط آن است که گذشت.

چهارم: اگر در رکوع شک کند در حالی که برای سجده پایین رفته است و هنوز پیشانی اش را بر زمین ننهاده است، در مورد آن اختلاف وجود دارد. شهید ثانی بر بازگشت معتقد است و جماعتی بر عدم بازگشت معتقد هستند و شاید نظر آخر قوی تر باشد، به دلیل خبر موثقی نظیر صحیح أبان که گوید: به امام صادق علیه السلام عرض کردم، مردی برای سجود خم شد، پس شک کرد که رکوع کرده یا نکرده است؟ فرمود: رکوع کرده است؛ - تهذیب ۱: ۱۷۸ -

و همچنین به دلیل عموم صحیح زراره که پیش از این ذکر شد و غیر آن.

برای رأی نخست به صحیح اسماعیل بن جابر استدلال شده است که گوید: امام صادق علیه السلام فرمود: اگر بعد از اینکه سجده کرد در رکوع شک کند، پس باید ادامه دهد. و اگر بعد از اینکه قیام کرد در سجود شک کند، پس باید ادامه دهد. در هر چیزی که از آن گذشته است و در غیر آن وارد شده است شک کرد، پس باید آن را ادامه دهد. - تهذیب ۱: ۱۷۹ -

و نیز به صحیح پیشین زراره و صحیح حماد - تهذیب ۱: ۱۷۸ -

و صحیح محمد بن مسلم استدلال شده است، طوری که در این صحیح، سؤال کننده درباره شک در رکوع بعد از سجود سؤال کرد، پس امام علیه السلام برای او بر آن تکلیف تعیین نمود و جواب داد، اعتنا نکند. - فقیه ۱: ۲۲۸، تهذیب ۱: ۱۷۷، سرائر: ۴۷۳ -

و اینگونه به آن پاسخ داده شده است که مفهوم با منطوق تعارض ندارد. و اینگونه پاسخ گفته شد که منطوق در مقصود صریح نیست. زیرا ممکن است که منظور از خم شدن برای سجده، رسیدن به حد آن باشد.

و شاید به عموم صحیح زراره و اسماعیل بن جابر و امثال آن اینگونه پاسخ داده شود که ظاهر، ورود آن در فعلی از افعال نماز است و خم شدن، از افعال نماز نیست بلکه از مقدمات آن است. و پوشیده نیست که این فرق گذاشتن، خودرایی است و شاید احوط، ادامه نماز و سپس اعاده آن باشد.

پنجم: اگر بعد از بلند کردن سر از رکوع شک کرد که آیا به حد راکع رسیده است یا خیر؟ با وجود اطمینانش به تحقق خم شدن در حالت کلی، و خم شدن وی به قصد رکوع، بازگشت محتمل است، زیرا آن، به شک در رکوع در حالت قیام باز می‌گردد.

و در صحیح از عمران حلبی روایت شده است که گوید: عرض کردم: مردی در حالی که ایستاده است، شک می‌کند که آیا رکوع کرده است یا خیر؟ فرمود: باید رکوع کند. - تهذیب ۱: ۱۷۸، ۲: ۱۵۰ -
و نیز به دلیل اخباری که دال بر بازگشت قبل از سجود هستند گذشت.

و عدم بازگشت محتمل است، به دلیل آنچه که از فضیل بن یسار روایت شده است که گوید: به امام صادق علیه السلام عرض کردم: در حالی که ایستاده و در حال نماز می‌باشم، پس نمی‌دانم آیا رکوع کرده‌ام یا خیر. فرمود: بلی رکوع کرده‌ای، پس به نماز ادامه بده، آن (شک) فقط از جانب شیطان است. و نیز به دلیل آنچه که ظاهر، وصول او به حد راکع در این حالت است. - تهذیب ۲: ۱۵۱، ۱۷۸ -

و شاید رأی نخست قوی‌تر باشد، و حمل خبر بر فرد کثیرالشک نیز ممکن است، زیرا غالباً اینگونه است که نظیر این شک فقط از او صادر می‌شود و این سخن امام علیه السلام «آن فقط از جانب شیطان است» از اشاره به آن خالی نیست، و یا ممکن است بر کسی که وصولش به حد رکوع را گمان کرده، حمل نمود چنانکه در امثال او، این امر غالب است. و حمل کردن آن بر قیام از سجود یا تشهد بعید است، هر چند که برای ضرورت، جمع انجام آن امکان‌پذیر است.

ششم: اگر در سجود شک کند در حالی که کاملاً قیام نکرده و در آن وارد نشده است، محتمل‌تر، و خوب به جای آوردن آن است چنانکه شهیدین و جمعی از متأخرین به دلیل خبر عبدالرحمان بن ابوعبدالله آن را اختیار کرده‌اند، و اکثریت آن را به صحت وصف کرده‌اند. - تهذیب ۱: ۱۷۹ -

اما در طریق او، ابان است و او هر چند که موثق است اما در مورد او اجماع قوم وجود دارد. گوید: به امام صادق علیه السلام عرض کردم: شخصی سرش را از سجود بلند می‌کند، پس قبل از اینکه در نشستن استوار گردد شک می‌کند و نمی‌داند که آیا سجده کرده است یا سجده نکرده است؟ فرمود: سجده کند. عرض کردم: شخصی از سجودش بر می‌خیزد، پس قبل از اینکه در قیام استوار گردد، شک می‌کند پس نمی‌داند آیا سجده کرده است یا سجده نکرده است؟ فرمود: سجده کند. و ممکن است که مخصص عمومات سابقه باشد، هر چند که برخی از متأخرین آن را مؤیدی برای فرق میان افعال و مقدمات آن

هفتم: و اگر در سجود شك کند در حالی که تشهد می‌خواند، یا در تشهد شك کند در حالی که قیام کرده است، اظهر این است که اعتنا نکنند، و شیخ در مبسوط بر آن رأی داده است. و چنین است اگر در تشهد شك کند در حالی که کاملاً قیام نکرده است. و علامه در نهاییه گوید: تا زمانی که رکوع نکرده باشد، به سجود و تشهد باز می‌گردد.

و در ذکری این قول را به شیخ در نهاییه نسبت داده است. با وجود آنکه او در نهاییه قائل به تفاوت میان سجود و تشهد است، طوری که گوید: «پس اگر در سجدتین شك کرد در حالی که نشسته است یا قیام کرده است، قبل از اینکه رکوع کند باز گردد و دو سجده را به جای آورد. پس اگر در یکی از دو سجده شك کرد، در حالی که او ایستاده است یا قاعد قبل از رکوع است، پس باید سجده کند. و هر که در تشهد شك کند در حالی که نشسته است، پس باید تشهد بخواند. پس اگر شكش در تشهد اول و بعد از قیامش برای رکعت سوم باشد، به نمازش ادامه دهد و چیزی بر او نیست.

و از قاضی نقل است که وی در یکی از سخنانش میان سجود و تشهد تفاوت قائل شد، پس رجوع با شك را در تشهد در حالت قیامش واجب کرد، بدون اینکه برای سجود چنین حکمی دهد. و در جایی دیگر، آن دو را در عدم رجوع برابر ساخت، و بر این حمل نمود که قصد او از شك در تشهد، ترک آن از روی نسیان است، تا کلامش متناقض نباشد. و بهتر، عدم رجوع در همه موارد است، به دلیل آنچه که درباره عموم اخبار گذشت.

چه بسا برای بازگشت به سجود، به حسنه حلبی استدلال شود که گوید: از امام صادق علیه السلام درباره شخصی سؤال شد که غفلت کرد، پس ندانست که یک مرتبه سجده کرد یا دو مرتبه. فرمود: یک مرتبه دیگر سجده نماید و بعد از پایان نماز دو سجده سهو بر او نیست. - تهذیب ۱: ۱۷۸، کافی ۳: ۳۴۹ -

این (حکم) به جهت جمع کردن، بر زمانی حمل می‌گردد که قبل از قیام به یاد آورد.

و چه بسا با نظر به روایت پیشین عبدالرحمان، حکم بر عدم بازگشت به سجود، زمانی که در حال تشهد در آن شك کند، مشکل باشد، به سبب دلالت آن بر بازگشت، قبل از تمام کردن قیامی که پس از آن تشهد می‌باشد. و اینگونه به آن پاسخ داده شده است که ظاهر آن این است که تا زمانی که بعد از آن تشهد نباشد، [یعنی در رکعتی که تشهد دارد، نباشد] به دلیل این سخن او: از سجودش برخاست. پس ظاهر قیام از سجود، عدم جدایی با تشهد است، زیرا در این صورت، قیام (پس) از تشهد می‌باشد و نه از سجود.

هشتم: اگر فرد شك کننده در فعلی، در محل آن بازگردد و بعد از انجام آن به یاد آورد که او آن را انجام داده بود پس اگر آن رکن بوده باشد، بر اساس رأی مشهور اصحاب، نمازش باطل شده است و در غیر این صورت، خیر، چه این فعل غیر رکن، سجده باشد یا غیر آن.. و سید مرتضی گوید: اگر در سجده‌ای شك کند، پس آن را به جای آورد و پس انجام دادن آن، به یاد آورد که انجام داده بود، نمازش را اعاده کند. و این نظر ابوصلاح وابن ابو عقیل است.

و رأی نخست به دلیل صحیحه منصور بن حازم از امام صادق علیه السلام قوی تر است که گوید: از او درباره شخصی سؤال

کردم که نماز خواند، پس به یاد آورد که سجده‌ای را اضافه کرده است، پس فرمود: به خاطر یک سجده، نماز را اعاده نکند، ولی به خاطر یک رکعت، آن را اعاده نماید. - تهذیب ۱ : ۱۸۰ -

و نیز مؤثقه عبید بن زراره که گوید: از امام صادق علیه السلام درباره شخصی سؤال کردم که شک کرد و ندانست که آیا دو مرتبه سجده کرده یا یک مرتبه، پس یک مرتبه دیگر سجده کرد و سپس یقین یافت که او سجده‌ای را افزوده است. پس فرمود: خیر، به خدا سوگند زیادت یک سجده، نماز را تباه نمی‌سازد. و فرمود: به خاطر یک سجده نماز را اعاده نکند، ولی به خاطر یک رکعت آن را اعاده نماید. - تهذیب ۱ : ۱۸۰ -

و در اینجا فرع دیگری است که در آن دچار اختلاف هستند و آن این که اگر در حالی که قائم است در رکوع شک کند و سپس رکوع کند و قبل از بلند شدنش به یاد آورد. پس کلینی، شیخ، مرتضی و ابن ادریس بر این هستند که برای سجود اقدام کند. و مشهور میان متأخران، بطلان نماز، به دلیل تحقق زیادت رکن است. زیرا برای قیام از رکوع، مدخلی در تحقق آن نیست. اصحاب در توجیه کلام قدما دارای چند وجه هستند:

از جمله اینکه انحنای خاص میان رکوع و خم شدن برای سجود مشترک است. و اولی با بلند شدن از آن، از دیگری متمایز می‌گردد و اثبات نشده است که صرف قصد در رکوع بودن آن کفایت کند، بنابراین مستلزم زیادت رکن نیست.

و از جمله آن، چیزی است که شهید در ذکری بعد از تقویت قول اول ذکر کرده، آنجا که گوید: زیرا هر چند که به صورت رکوع است، در حقیقت به دلیل روشن شدن خلاف آن، رکوع نیست. و خم شدن برای سجود نیز مشتمل بر آن (مقدار خم شدن) است و آن واجب است و خم شدن برای سجود، به همان گونه انجام می‌گیرد. پس در این حالت، زیادت محقق نمی‌شود، برخلاف آنجا که پس از بلند کردن سرش از رکوع یادش آمد که در این صورت، به دلیل نیاز او به خم شدن، سجود محقق می‌گردد.

و از جمله آن، اینکه این زیادت، نه تغییری برای هیأت نماز را اقتضا می‌کند و نه خروج از ترتیب تعیین شده را، پس باطل کننده نیست، هر چند چیزی به نام رکوع، محقق شده، زیرا دلیلی از نص یا اجماع بر بطلان نماز به زیاد شدن به این صورت نداریم؛ از جمله اینکه بعد از پذیرش تحقق زیادی به ذهن آمده از آن است که دلالت بر مبطل بودن زیادی در نماز می‌کند باشد و همچنین آنچه که دلالت بر این دارد که زیادت رکوع، غیر از این نوع زیادت باطل کننده است. پس تأمل در این مسأله از جهت نظر به عموم لفظی و سیاق حاصل از حیث شیوع و کثرت و آشنایی با ذهن لازم می‌آید.

و ضعف همه موارد پوشیده نیست و شاید انگیزه آنان بر ایجاد این وجوه این باشد که اعظام قدماء این مذهب را اختیار نموده‌اند و گمان نمی‌کنم که آنان به دلیل این وجوه آن را اختیار کرده باشند بلکه ظاهر این است که درباره آن نصی به آنان رسیده است به ویژه ثقه الاسلام که از صاحبان نصوص است و بر آراء تکیه نمی‌کند. و این مسئله محل اشکال است و اتمام سپس اعاده، طریق احتیاط است.

و اگر نظیر آن برای مأموم پشت سر امام یا برای امام رخ داد و هر یک از آن دو در آن تنها بودند، پس صحت نماز او را بعید

نمی‌دانم، به دلیل تأیید آن به وسیله اخباری دال بر اینکه با وجود حفظ و رعایت امام، سهوی برای مأموم نیست و بالعکس، هر چند که احوط برای او نیز همان است که ذکر شد.

نهم: اگر آنچه را که در آن شک دارد، بعد از انتقال از محل آن جبران کند، مشهورتر بلکه بهتر این است که اگر به عمد باشد، نمازش باطل می‌شود، چه رکن باشد یا غیر آن، زیرا زیادت فعلی از افعال نماز در آن به صورت عمدی موجب بطلان است مگر اینکه از قبیل ذکر، دعا و قرآن باشد که زیادت آن بطلان را موجب نمی‌شود. و شهید در ذکری بنابر اینکه ترک رجوع مجاز است، عدم بطلان را محتمل دانسته است و ضعف آن پوشیده نیست.

دهم: ظاهراً میان اصحاب اختلافی در این نیست که برای اشخاص زیر، جای رجوع نیست: کسی که ذکر رکوع یا طمأنینه در آن را فراموش کرده است تا اینکه برمی‌خیزد، و برای کسی که بلند شدن از رکوع یا طمأنینه در بلند شدن را فراموش می‌کند تا اینکه سجده می‌کند، و برای کسی که ذکر در سجده یا سجود بر اعضای هفتگانه غیر از پیشانی، یا طمأنینه در آن دو، یا در جلوس میان آن دو، یا کامل کردن بلند شدن از سجده اول تا اینکه برای بار دوم سجده کند را فراموش کرده است و همچنین اگر در چیزی از آن شک کند؛ و نماز به وسیله آن باطل نمی‌شود. و چیزی بر او لازم نیست مگر بر اساس قول به وجوب سجود سهو برای هر زیادت و نقصی که سهوی بوده.

و دلیل همه آن موارد، گذشتن از محل آنهاست و دلیلی بر رجوع به آنها و بر بطلان نماز به ترک آن از روی فراموشی، در دست نیست و روایاتی در خصوص برخی از آنها وارد شده است. گاه گفته می‌شود: قاعده گذشتن از محل در شک، شروع فعلی است که محلش بعد از آن فعل است، چه رکن باشد یا غیر آن، مگر اینکه دلیلی آن را خارج سازد. و در سهو فوت محل به این است که در رکنی وارد شود که پس از آن امر فراموش شده قرار دارد، یا اینکه جبران آن مستلزم تکرار یک رکن یا تکرار جزئی از اجزاء یک رکن باشد.

اما تکرار رکن، مانند فراموش کردن ذکر رکوع و به یاد آوردن آن بعد از بلند کردن سر، از آن جهت است که جبران آن موجب تکرار رکوع است. و تکرار جزئی از رکن مانند فراموش کردن ذکر یکی از سجده‌تین و به یاد آوردن آن بعد از بلند شدن است که بازگشت به آن موجب تکرار رکن نیست اما موجب تکرار جزئی از آن است زیرا یک سجده، جزئی از رکن که همان سجده‌تین است می‌باشد. و آن با رجوع به تکبیر افتتاح، زمانی که آن را بعد از شروع قرائت به یاد آورد، نقض نمی‌گردد، زیرا کلام بعد از ورود در نماز است و کسی که تکبیر را فراموش کرده است هنوز در نماز وارد نشده است و آنچه که فقها درباره بطلان نماز در آن ذکر کرده‌اند بر اساس مجاز است. و اگر در اطلاق اسم، صورت نماز کفایت می‌کند، پس در حالت مذکور، صورت آن با بازگشت به آن تغییر نکرده است، پس قاعده نقض نشده است.

شهید ثانی رفع الله درجته درباره قاعده سهو گوید: فوت آن، به این است که رجوع به آن فقط مستلزم زیادت رکن یا سجده... ای باشد و آن نیز نیکو است.

***[ترجمه]

الْخِصَالُ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ سَعِيدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ يَحْيَى عَنْ حَمْدِ بْنِ الْحَسَنِ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ وَ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنِ الصَّادِقِ عَنْ آبَائِهِ قَالَ قَالَ قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: لَا يَكُونُ السَّهْوُ فِي خَمْسٍ فِي الْوُتْرِ وَالْجُمُعَةِ وَالرَّكْعَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ مِنْ كُلِّ صَلَاةٍ وَ فِي الصُّبْحِ وَ فِي الْمَغْرِبِ (١).

**[ترجمه] خصال: امیرمؤمنان علیه السلام فرمود: در پنج مورد سهو نیست: در وتر، جمعه، دو رکعت اول از هر نماز، در صبح و در مغرب. - . خصال ٢: ١٦٤ -

**[ترجمه]

«١١»

قُرْبُ الْأَسْنَادِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدِ الطَّيَالِسِيِّ عَنِ الْعَلَاءِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يُصَلِّي الْفَجْرَ فَلَا يَدْرِي أَرَكْعَةً صِلَى أَوْ رَكْعَتَيْنِ قَالَ يُعِيدُ فَقَالَ لَهُ بَعْضُ أَصْحَابِنَا وَ أَنَا حَاضِرٌ وَ الْمَغْرِبُ قَالَ وَ الْمَغْرِبُ قُلْتُ لَهُ أَنَا وَ الْوُتْرُ قَالَ نَعَمْ وَ الْوُتْرُ وَ الْجُمُعَةُ (٢).

**[ترجمه] قرب الإسناد: علاء از امام صادق علیه السلام روایت کرد: از او درباره شخصی سؤال کردم که نماز صبح می خواند، پس نمی داند که آیا یک رکعت خوانده است یا دو رکعت؟ فرمود: اعاده کند. پس یکی از اصحاب در حالی که من نیز حاضر بودم به ایشان گفت: و مغرب؟ پاسخ گفت: و مغرب (نیز). من به ایشان عرض کردم: و وتر؟ فرمود: بله، وتر و جمعه. - . قرب الإسناد: ١٦، ٢٣ -

**[ترجمه]

بیان

رَوَى الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ الْخَبَرِ الْأَخِيرَ عَنِ الْعَلَاءِ بِسَنَدٍ صَحِيحٍ (٣) هَكَذَا قَالَ:

ص: ١٦٥

١-١. الخصال ج ٢ ص ١٦٤.

٢-٢. قرب الإسناد ص ١٦ ط حجر: ٢٣ ط نجف.

٣-٣. التهذيب ج ١ ص ١٨٦، و فقه الحديث يبتنى على أن حفظ الركعات فرض في الصلوات المفروضة بقوله تعالى «حافظوا على الصلوات و الصلاة الوسطى» على ما مر بيانها في ج ٨٢ ص ٢٧٧، فالركعتان الاولتان من كل ربايعه كالفجر و الجمعة يكون حفظهما (بحيث يعلم أن هذه الركعة الأولى و هذه الركعة الثانية) ركنا تبطل الصلاة بالاخلال به مطلقا عمدا و سهوا و جهلا و نسيانا، على حد سائر الاركان. و أما صلاة المغرب فأولتاها كالركعتين الاولتين من الربايعه، و أما ثالثتها فقد زيدت لتكون عدد

الفرائض وترا، و لذلك صار حفظ ثالثتها أيضا كالفرض، يجب التحفظ عليها لثلاث تصير الفرائض شفعا فعلى المصلى إذا لم يحفظ ركعات المغرب بأن تلك اولها و تيك ثانيتها (بالفرض) و هذه ثالثتها (بالسنه) فعليه أن يبطلها رأسا بالتسليم على النبى صلى الله عليه و آله و استيناف الصلاه حتى يكون على يقين من وترها. و لو عالجها بما يعالج الرباعيه بالبناء على الاكثر - أو الاقل على قول ابن بابويه - بقى احتمال كون المغرب شفعا بحيث لا يمكن رفعه، فحينئذ يكون المصلى قد أخل بالسنه النبويه التى جعلت داخل الفرض و قد قال فيها رسول الله صلى الله عليه و آله « السنه ستتان: سنه فى فريضه الاخذ بها هدى و تركها ضلاله، و كل ضلاله سيبلها الى النار. و هكذا يكون حكم صلاه الوتر حيث جعلت ثلاثه لتكون النوافل المسنونه و ترا من حيث الاعداد، الا أن الامر فى النوافل المسنونه أسهل، لكونها سنه خارجه عن الفرض و الاخذ بها فضيله و تركها الى غير خطيئه. فكما قلنا مرارا أن النبى صلى الله عليه و آله كان يصلى من النوافل ضعفى الفريضه فكان يصلى صلاه الجمعه بهيئه مخصوصه و كيفيه ممتازه، ثم يصلى ضعفها صلاه العيدين، فصلاه العيدين مع كونها مسنونه، يتبع فى كيفيتها و أحكامها صلاه الجمعه، هكذا صلاه الوتر من النوافل يتبع حكم صلاه المغرب، و لو ذهب على المصلى حفظ ركعاتها - سواء فى ذلك صلاه العيدين و الوتر - عليه أن يبطلها بالتسليم و يعيدها بحكم السنه، و الله هو الموفق للصواب.

سَأَلَتْهُ عَنِ الرَّجُلِ يَشُكُّ فِي الْفَجْرِ قَالَ يُعِيدُ قُلْتُ وَ الْمَغْرِبُ قَالَ نَعَمْ وَ الْوَتْرُ وَ الْجُمُعَةُ مِنْ غَيْرِ أَنْ أَسْأَلَهُ.

و يستفاد من الخبرين أحكام الأول أن الشك في الفجر و المغرب يوجب إعادته الصلاة و هو المشهور بين علمائنا قال في المنتهى لو شك في عدد الثنائه كالصبح و صلاة السفر و الجمعة و الكسوف أو في الثلاثيه كالمغرب أو في الأوليين من الرباعيات أعاد ذهب إليه علماؤنا أجمع إلا ابن بابويه فإنه جوز البناء على الأقل و الإعادته و نقل عنه في المختلف و الشهيد في الذكري من المقنع ما سيأتي.

ص: ١٦٦

ثم قال الشهيد و هو قول نادر و ظاهر كلامه فى الفقيه يوافق المشهور و الأقرب الأول لدلاله الأخبار الصحيحه عليه و أخبار البناء على الأقل محموله على التقيه لاتفاق المخالفين عليه و سيأتى الكلام على مذهب الصدوق عند نقل كلامه.

و السهو الواقع فى الخبر الأول و إطلاقه محمول على الشك فى عدد الركعات بشهاده سائر الأخبار و قد مر حكاية الشيخ القول بإبطال الشك و السهو مطلقا فى الأولين من كل صلاه و ظاهر استدلالهم شموله لثالثه المغرب أيضا.

ثم اعلم أن عموم النص و فتاوى الأصحاب يقتضى عدم الفرق فى وجوب الإعادة بين الشك فى الزيادة و النقصان

وَ يُؤَيِّدُهُ مَا رَوَاهُ الشَّيْخُ عَنِ الْفَضَائِلِ (١) قَالَ: سَيَأْتِيهِ عَنِ السَّهْوِ فَقَالَ فِي صِيْلَاهِ الْمَغْرِبِ إِذَا لَمْ تَحْفَظْ مَا بَيْنَ الثُّلْثِ إِلَى الْأَرْبَعِ فَأَعِدْ صَلَاتَكَ.

الثانى أن الشك فى عدد الأولين من الرباعيه يوجب البطلان على الأشهر و الأقوى و قال العلامة فى المنتهى و الشهيد فى الذكري إنه قول علمائنا أجمع إلا أبى جعفر بن بابويه فإنه قال لو شك بين الركعه و الركعتين فله البناء على الركعه (٢).

و قال والده إذا شك فى الركعه الأولى و الثانیه أعاد و إن شك ثانيا و توهم الثانیه بنى عليها ثم احتاط بعد التسليم بركعتين قاعدا و إن توهم الأولى بنى عليها و تشهد فى كل ركعه فإن تيقن بعد التسليم الزيادة لم يضر لأن التسليم (٣) حائل بين الرابعه و الخامسه و إن تساوى الاحتمالان تخير بين ركعه قائما و ركعتين جالسا

ص: ١٦٧

١-١. التهذيب ج ١ ص ١٨٦.

٢-٢. و فيه أنه لو بنى على الأقل - كما يقوله العامه - سواء فى ذلك كل الشكوك، ذهب عليه حفظ الركعات و ترا، و تطرق احتمال الشفع فيها، بحيث لا يزول ذلك أبدا، الا بإبطالها و استيناف الصلاه، و سيأتى لهذا البحث تتمه بعون الله و مشيئته.

٣-٣. استظهر العلامة المؤلف رضوان الله عليه أن الصحيح بدل التسليم التشهد، كما سيظهر من فقه الرضا (هامش الأصل).

قال في الذكرى و أطلق الأصحاب الإعادة و لم نقف له على رواية تدل على ما ذكره في التفصيل انتهى.

**[ترجمه] شیخ - رحمه الله علیه - خبر آخر را از علاء با سندی صحیح اینگونه روایت کرد که گفت: از او درباره شخصی سؤال کردم که در نماز صبح شک می‌کند؟ فرمود: اعاده کند. عرض کردم: و مغرب؟ پاسخ داد: بله، و بدون اینکه از او سؤال کنم فرمود: و وتر و جمعه. - تهذیب ۱: ۱۸۶ -

و از این دو خبر چند حکم استفاده می‌شود:

اول: اینکه شک در نماز صبح و مغرب، اعاده نماز را واجب می‌سازد و آن رأی مشهور میان علمای ماست. و در المنتهی گوید: اگر در عدد نماز دو رکعتی مانند صبح، نماز سفر، جمعه و کسوف یا در نماز سه رکعتی مانند مغرب، یا در رکعت اول از نمازهای چهار رکعتی شک کرد، اعاده کند. و همه علمای ما بر آن هستند، غیر از ابن بابویه که او بنا را بر اقل گذاشته و اعاده را جایز دانسته است. و آنچه که به زودی خواهد آمد، از او در مختلف و شهید در ذکر از مقلع نقل شده است.

سپس شهید گوید: و آن قولی نادر است، و ظاهر کلام او در فقیه با رأی مشهور موافق است و محتمل‌تر، رأی اول است به دلیل دلالت اخبار صحیح بر آن. و اخبار بنا را بر اقل گذاشته، به دلیل توافق مخالفان بر آن، بر تقیه حمل می‌گردد. و سخن در مورد مذهب صدوق به هنگام نقل کلام او خواهد آمد.

و سهو واقع در خبر اول و اطلاق آن بر شک در عدد رکعات، به شهادت سایر اخبار حمل می‌گردد. و نقل رأی بر باطل کننده بودن مطلق شک و سهو در دو رکعت اول از نماز توسط شیخ گذشت. و ظاهر استدلال آنان، شامل شدن آن بر رکعت سوم مغرب نیز می‌باشد.

سپس بدان که عموم نص و فتاوی اصحاب، مقتضی عدم تفاوت در وجوب اعاده بین شک در زیادت و نقصان می‌باشد و آنچه که شیخ از فضیل روایت کرده مؤید آن است که گوید: از او درباره سهو سؤال کردم، پس پاسخ گفت: در نماز مغرب، زمانی که مابین سه و چهار رکعت شک کردی، پس نماز را اعاده کن. - تهذیب ۱: ۱۸۶ -

دوم: اینکه شک در عدد دو رکعت اول از نماز چهار رکعتی، بر اساس رأی اشهر و قوی‌تر موجب بطلان است. و علامه در المنتهی و شهید در ذکر گویند: آن قول همه علمای ماست، جز ابوجعفر بن بابویه که گوید: اگر بین یک رکعت و دو رکعت شک کرد، پس بنا را بر یک رکعت قرار دهد.

و پدرش گوید: زمانی که در رکعت اول و دوم شک کرد، اعاده کند، و اگر بار دیگر شک کرد و پنداشت که رکعت دوم است، بر اساس آن ادامه دهد. سپس بعد از سلام، یا دو رکعت احتیاط به صورت نشسته بخواند. و اگر پنداشت که رکعت اول است آن را ادامه دهد و در هر رکعت تشهد بخواند، پس اگر بعد از سلام از زیادت اطمینان یافت، ضرری ندارد؛ زیرا سلام، حائل میان رکعت چهارم و پنجم است. و اگر هر دو احتمال برابر باشد، بین یک رکعت (احتیاط) به صورت ایستاده و دو رکعت به صورت نشسته مخیر است.

در ذكرى گوید: و اصحاب اعاده را اطلاق نموده‌اند و برای آن از روایتی که بر تفصیلی که ذکر کرد دلالت کند، اطلاع نداریم، پایان سخن.

**[ترجمه]

أقول

ما ذكره مأخوذ من فقه الرضا عليه السلام كما ستعرف و على كل حال العمل بالمشهور أولى لصحة أخباره و كثرتها و بعدها عن أقوال المخالفين و الظاهر أن الأخبار الداله على البناء على الأقل محموله على التقيه و ربما تحمل على النافله.

الثالث أن الشك في عدد الجمعه مبطل و الكلام فيه كالكلام في الفجر ثم الظاهر من الروايات أن الثنائيه و الثلاثيه من جميع صلوات الواجبه الشك في أعدادها يوجب البطلان كصلاه السفر و الجمعه و العيدين و الكسوف و الصلاه المنذوره الثنائيه و الثلاثيه و الآيات و الطواف.

و لو كان الشك في صلاه الكسوف في عدد الركوع فإن تضمن الشك في الركعتين كما لو شك هل هو في الركوع الخامس أو السادس بطلت و إن لم يكن كذلك فالأقرب البناء على الأقل لما مر في ركوع اليوميه.

و هنا قولان آخران غريبان لقطب الدين الراوندى و السيد جمال الدين أحمد بن طاوس رحمه الله تركناهما لطولهما و قله الجدوى فيهما و ذكرهما الشهيد رحمه الله في الذكرى فمن أراد الاطلاع عليهما فليرجع إليه الرابع يدل الخبران على أن الشك في الوتر يوجب البطلان و هو مخالف للمشهور من التخيير في النافله مطلقا بين البناء على الأقل أو الأكثر و يمكن الحمل على صلاه الوتر المنذوره أو على أنه لما كان الوتر يطلق غالبا على الثلاث فيحمل على الشك بين الاثنتين و الثلاث إذ الشك بين الواحد و الاثنتين شك في الشفع حقيقه و الشك بين الثلاث و الأربع نادر فيعود شكه إلى أنه علم إيقاع الشفع و شك في أنه هل أوقع الوتر أم لا و لما كانت الوتر صلاه برأسها فإذا شك في إيقاعها يلزمه الإتيان بها و ليس من قبيل الشك في الركعات.

على أنه يمكن تخصيص عموم حكم النافله بالخبرين كما فعله بعض المتأخرين

أو على الفضل و الاستحباب و لعله أ صوب.

**[ترجمه] آنچه که او ذکر کرد، برگرفته از فقه الرضا است چنانکه به زودی خواهی دانست. و در هر حال، عمل کردن به مشهور به دلیل صحت اخبار آن و کثرت اخبار، و بعد آن از اقوال مخالفان، اولی است. و ظاهر این است که ظاهر اخبار دال بر بنا نهادن بر اقل، بر تقیه حمل شده است و شاید بر نافله حمل گردد.

سوم: اینکه شک در عدد جمعه، باطل کننده است. و سخن در مورد آن، مانند سخن درباره نماز صبح است. سپس ظاهر از روایات این است که در دو رکعتی و سه رکعتی همه نمازهای واجب، شک کردن در عدد آنها موجب بطلان است، مانند نماز مسافر، جمعه، عیدین، کسوف و نمازهای نذر دو و سه رکعتی، آیات و طواف.

و اگر شک در نماز کسوف در عدد رکوع باشد، پس اگر شامل شک در رکعتین نیز باشد، چنانکه اگر شک کند که آیا او در رکوع پنجم یا ششم است، نماز باطل است. و اگر چنین نباشد، پس محتمل تر، بنا گذاشتن بر اقل است، به دلیل آنچه در مورد رکوع نمازهای یومیه گذشت.

و دو قول غریب دیگر از قطب الدین راوندی و سید جمال الدین احمد ابن طاووس - رحمه الله - وجود دارد که به دلیل طولانی بودن و کم بودن فایده آن دو، آن را ترک نمودیم، و شهید - رحمه الله - در ذکری آن دو را ذکر کرده است، پس هر که بخواهد بر آن اطلاع یابد پس باید به آن مراجعه نماید.

چهارم: دو خبر بر این دلالت دارد که شک در وتر، بطلان را موجب می شود. و این مخالف رأی مشهور در تخییر در نافله به صورت مطلق، بین نهادن بنا بر اقل یا اکثر می باشد. و ممکن است که بر نماز وتر و نذر حمل گردد، یا بر این حمل شود که از آنجا که وتر غالباً بر سه رکعت اطلاق می شود، پس بر شک بین دو و سه حمل می گردد، پس شک بین یک و دو، حتماً شک در شفع است. و شک بین سه و چهار نادر است، پس شکش به این باز می گردد که او واقع شدن عدد زوج را می داند و در این شک دارد که آیا او وتر را واقع ساخته است یا خیر؟ و از آنجا که وتر نمازی مستقل است، پس زمانی که در واقع ساختن آن شک کند، به جای آوردن آن بر او لازم است و از قبیل شک در رکعات نیست.

بر اساس اینکه تخصیص عموم حکم نافله به این دو خبر امکان پذیر است - چنانکه برخی از متأخرین کرده اند - یا بر فضیلت و استحباب، و شاید این صحیح تر باشد.

**[ترجمه]

«۱۲»

قُرْبُ الْإِسْنَادِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَسَنِ عَنْ جَدِّهِ عَلِيِّ بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ أَخِيهِ قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يَقُومُ فِي صَلَاتِهِ فَلَا يَدْرِي صَلَّى شَيْئاً أَمْ لَا كَيْفَ يَصْنَعُ قَالَ يَسْتَقْبِلُ الصَّلَاةَ (۱).

**[ترجمه]قرب الإسناد: علي بن جعفر از برادرش روایت کرد: از او درباره فردی سؤال کردم که در نمازش قیام می کند، پس نمی داند که چیزی خوانده است یا خیر؟ چگونه عمل کند؟ فرمود: نماز را از سر شروع نماید. - قرب الإسناد: ۹۱، ۱۹ -

**[ترجمه]

توضیح

اعلم أن المشهور بين الأصحاب أن من لم يدر كم صلى يعيد الصلاة مع أنهم ذكروا حكم السهو بين أعداد الركعات جميعا فكلامهم يحتمل وجهين الأول أن يكون مرادهم كثره أجزاء الشك بحيث يدخل فيه الواحد والاثنتين أيضا و هو الظاهر من كلام الأكثر.

الثاني ما ذكره والدي قدس سره نقلا عن مشايخه و هو أن الشك في الركعات إنما يكون إذا علم إتمام ركعه لا محاله و هذا هو الشك الذي لا يعلم إتمام الركعه أيضا كأن يشك قائما بين الواحد والاثنتين فلما لم يتيقن الواحد فكأنه شك هل صلى شيئا أم لا و هو الظاهر من هذا الخبر و يحتمل وجهها آخر و هو أن يكون الشك في أنه هل شرع في الصلاة و كبر أم لا و بطلانه ظاهر و أما الأولين فلتعلق الشك بالأولين فالصلاة باطله على المشهور.

و الشيخ في التهذيب (۲)

أحسن و أجاد حيث جمع بين المعنيين الأولين فقال و من شك فلم يعلم صلى واحده أم اثنتين أو ثلاثا أو أربعا و جب عليه إعادته الصلاة ثم أورد الأخبار الداله على ذلك ثم قال و من كان في صلاته و لم يدر ما صلى و جب عليه إعادته الصلاة ثم أورد هذا الخبر بسند صحيح (۳).

و بالجملة الحكم ببطلان صلاة من لم يدر كم صلى هو المشهور بين الأصحاب حتى قال في المنتهى و عليه علماؤنا و مقتضى كلام الصدوق في الفقيه جواز البناء على الأقل فيه أيضا و قال والده فإن شككت فلم تدر أ واحده صليت أم اثنتين أم ثلاثا

ص: ۱۶۹

۱- ۱. قرب الإسناد: ۹۱ ط حجر، ۱۹ ط نجف.

۲- ۲. التهذيب ج ۲ ص ۱۸۷-۱۸۸ ط نجف.

۳- ۳. التهذيب ج ۲ ص ۱۸۹ ط نجف، ج ۱ ص ۱۸۹ ط حجر أيضا.

أم أربعا صليت ركعه من قيام و ركعتين من جلوس.

و يدل على المشهور أخبار صحيحه كثيره

وَ عَلَيَّ الْبِنَاءِ عَلَيَّ الْأَقْلُ صَاحِبُهُ عَلِيُّ بْنُ يَقْتِينٍ (١) قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الرَّجُلِ لَا يَدْرِي كَمْ صَلَّى وَاحِدَةً أَوْ اثْنَتَيْنِ أَمْ ثَلَاثًا قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَنْبَى عَلَيَّ الْجُزْمُ وَ يَسْجُدُ سَجْدَتِي السَّهْوِ وَ يَتَشَهَّدُ تَشَهُدًا خَفِيفًا.

و لعلها محموله على التقيه أو الانتقاء على الراوى لكونه من الوزراء و اختلاطه مع المخالفين و هذا الحكم على هذا الوجه مشهور بين المخالفين و رواياتهم وارده به و حملها الشيخ على أن المراد بالجزم استئناف الصلاه و حمل الأمر بالسجود على الاستحباب

و لا يخفى بعده و حملها العلامة على كثير السهو و هو أيضا بعيد مع أن البناء على الجزم لا يطابق حكم كثير السهو و يدل عليه أخبار آخر محموله على التقيه و لو قيل بالتخيير أيضا فلا ريب أن العمل بالمشهور أحوط و أولى.

***[ترجمه] بدان که مشهور میان اصحاب این است که هر که نداند که چقدر خوانده است، نماز را اعاده کند، علاوه بر اینکه همه آنها حکم سهو در عدد رکعات را ذکر کرده‌اند. پس کلام آنان محتمل دو وجه است:

اول اینکه منظور آنان کثرت اجزاء شک باشد بطوری که یک و دو نیز در آن وارد شود و این از کلام اغلب آنان ظاهر است.

وجه دوم چیزی است که پدرم قدس سره به نقل از مشایخش نقل فرمود و آن اینکه شک در رکعات، تنها زمانی است که بدون شک، تمام شدن رکعتی را بدانند. ولی شک مذکور شکی است که اتمام رکعت را نیز نمی‌داند، گویی که در حالت قیام، بین یک رکعت و دو رکعت شک می‌کند، پس حتی از یک رکعت اطمینان ندارد، گویی او شک دارد که آیا اصلاً چیزی خوانده است یا خیر؟ و این از این خبر ظاهر است. و وجه دیگری را نیز محتمل است و آن اینکه شک در این باشد که آیا او نماز را شروع کرده و تکبیر گفته است یا خیر؟ و بطلان آن واضح است. و اما در مورد دو رکعت اول، به دلیل تعلق شک به دو رکعت اول، بر اساس رأی مشهور، نماز باطل است.

و شیخ در تهذیب، خوب و نیکو عمل نموده است، طوری که میان دو معنای نخست را جمع بسته است، پس گوید: و هر که شک کرد، پس ندانست که یک رکعت یا دو، یا سه، یا چهار رکعت خوانده است، اعاده نماز بر او واجب است، سپس اخبار دال بر آن را وارد کرده است. سپس ادامه داده: و هر که در نمازش باشد و نداند که چه خوانده است؟ اعاده نماز بر او واجب است؛ - تهذیب ۲: ۱۸۷ - ۱۸۸ -

سپس این خبر را با سندی صحیح آورده است. - تهذیب ۲: ۱۸۹، ۱: ۱۸۹ -

و در مجموع، حکم بر بطلان نماز کسی که نداند چقدر خوانده است، همان رأی مشهور میان اصحاب است، طوری که در المنتهی گوید: و علمای ما بر آن هستند. و اقتضای کلام صدوق در فقیه، جواز بنا بر اقل در آن نیز می‌باشد. و پدرش گوید: پس اگر شک کردی و ندانستی که آیا یک رکعت خواندی یا دو یا سه یا چهار رکعت، یک رکعت (احتیاط) ایستاده و دو رکعت نشسته بخوان.

و اخبار صحیح بسیاری بر رأی مشهور دلالت دارد و صحیحه علی بن یقظین بر بنا بر اقل گذاشتن دلالت دارد و گوید: از ابوالحسن علیه السلام درباره فردی سؤال کردم که نمی‌داند چند رکعت خوانده است، یک رکعت یا دو یا سه. امام علیه السلام فرمود: بنا را بر آن مقدار که یقین دارد بگذارد و دو سجده سهو به جای آورد و تشهد کوتاهی بخواند. - تهذیب ۲: ۱۸۷، ۱: ۱۸۹ -

و شاید آن به دلیل اینکه او (علی بن یقظین) از وزراء بوده و با مخالفان حشر و نشر داشته، بر تقیه یا ترس بر راوی حمل می‌گردد، و این حکم با این وجه، میان مخالفان مشهور است و روایاتشان در خصوص آن وارد شده است.

و شیخ آن را بر این حمل نموده است که مقصود از یقین، استیناف نماز است، و امر به سجود را بر استحباب حمل نموده است. و بعید بودن آن پوشیده نیست. و علامه آن را بر کثیرالشک حمل نموده که آن نیز بعید است. علاوه بر اینکه بنا بر یقین گذاشتن، با حکم کثیرالشک مطابقت ندارد. و اخبار دیگری که بر تقیه حمل شده‌اند، بر آن دلالت دارد، هرچند به تخییر نیز رأی داده شده است، پس شکی نیست که عمل به مشهور احوط و اولی است.

**[ترجمه]

«۱۳»

قُوبُ الْأَسَدِيَّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدِ الطَّيَالِسِيِّ عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ رَزِينٍ قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ رَجُلٌ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ وَ شَكَّ فِي الثَّلَاثَةِ قَالَ يَبْنِي عَلَى الْيَقِينِ إِذَا فَرَّغَ تَشَهَّدَ وَقَامَ قَائِمًا وَ صَلَّى رَكْعَةً بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ (۲).

**[ترجمه] قرب الإسناد: علاء بن رزین گوید: به امام صادق علیه السلام عرض کردم: فردی دو رکعت خواند و در رکعت سوم شک کرد. فرمود: بنا به یقین بگذارد و زمانی که فارغ شد تشهد بخواند و قیام کند و در حال قیام، رکعتی را با فاتحه الکتاب بخواند. - قرب الإسناد: ۱۶، ۲۳ -

**[ترجمه]

«۱۴»

مَعَانِي الْأَخْبَارِ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ الْقَطَّانِ عَنِ ابْنِ عُقْدَةَ عَنِ الْمُؤَدَّرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ جَعْفَرِ بْنِ سُلَيْمَانَ عَنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْفَضْلِ الْهَاشِمِيِّ قَالَ: كُنْتُ عِنْدَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَدَخَلَ عَلَيْهِ رَجُلٌ فَسَأَلَهُ عَنْ رَجُلٍ لَمْ يَدْرِ وَاحِدَةً صَلَّى أَوْ اثْنَتَيْنِ فَقَالَ لَهُ يُعِيدُ الصَّلَاةَ فَقَالَ لَهُ فَأَيُّنَ مَا رَوَى أَنَّ الْفَقِيهَ لَا يُعِيدُ الصَّلَاةَ قَالَ إِنَّمَا ذَاكَ فِي الثَّلَاثِ وَالْأَرْبَعِ (۳).

**[ترجمه] معانی الاخبار: عبدالله بن فضل هاشمی گوید: نزد امام صادق علیه السلام بودم پس مردی بر او وارد شد و از او درباره فردی سؤال کرد که نمی‌داند یک رکعت خوانده است یا دو رکعت؟ پس به او فرمود: نماز را اعاده کند. پس مرد به او گفت: پس آنچه که روایت شده است که فقیه نماز را اعاده نمی‌کند، در کجاست؟ امام فرمود: آن فقط در (شک) سه و چهار

است. - . معانى الاخبار: ١٥٩، تهذيب ١ : ١٩٠ -

**[ترجمه]

«١٥»

الْهَدَايَةُ، قَالَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لِعَمَّارِ بْنِ مُوسَى: يَا عَمَّارُ أَجْمَعُ لَكَ

ص: ١٧٠

١-١. التهذيب ج ٢ ص ١٨٧ ط نجف، ج ١ ص ١٨٩ ط حجر.

٢-٢. قرب الإسناد: ١٦ ط حجر، ٢٣ ط نجف.

٣-٣. معانى الأخبار ص ١٥٩ و رواه فى التهذيب ج ١ ص ١٩٠.

السَّهْوُ كُلُّهُ فِي كَلِمَتَيْنِ مَتَى مَا شَكَّكَتَ فُخْذٌ بِالْأَكْثَرِ فَإِذَا سَلَّمْتَ فَأَتَمَّ مَا ظَنَنْتَ أَنَّكَ نَقَضْتَ (١).

**[ترجمه] الهدايه: امام صادق عليه السلام به عمار بن موسى فرمود: ای عمار، همه سهو را در دو کلمه برایت جمع می کنم: هر گاه شک کردی، پس اکثر را بگیر، پس زمانی که سلام دادی، آنچه را که گمان کردی ناقص کرده ای، کامل کن. - الهدايه : ۳۲ -

**[ترجمه]

بيان و تفصيل

أقول

هذا الخبر مروى فى الفقيه (٢).

بسنده موثق و فى التهذيب بأسانيد عن عمار(٣) و عليه عمل أكثر الأصحاب بعد التخصيص بما سوى الثائيه و الثلاثيه و الأوليين من الرباعيه و لنورد تفاصيل الأحكام المستنبطه منها فى مباحث ليسهل عليك فهم ما سيأتى من الأخبار المفصله.

الأول الشك بين الاثنتين و الثلاث و المشهور بين الأصحاب أنه يبنى على الثلاث و يتم ثم يأتى بصلاه الاحتياط(٤)

و فى المسأله أقوال آخر

ص: ١٧١

١-١. الهدايه: ٣٢.

٢-٢. الفقيه ج ١ ص ٢٢٥.

٣-٣. التهذيب ج ١ ص ٢٣٤ و ٢٣٥ ط حجر، ج ٢ ص ٣٤٩ و ٣٥٣ ط نجف.

٤-٤. قد عرفت أن حفظ الركعتين الاولتين من الاركان بمعنى أن يثبت و يتحفظ أن هذى الأولى و هذه الثانيه (و هكذا الثالثه من المغرب بحكم السنه حكما موضوعيا كما فى تكبيره الاحرام حيث كان يلحق بالاركان لذلك كما عرفت فى ج ٨٣ ص ١٦٠) فعلى هذا اذا شك فى الثالثه من الرباعيه قبل تحفظ الثانيه بمعنى أن يكون قبل اكمال السجده حيث يثول شكه بين الاثنتين و الثلاث تبطل صلاته. و أمّا إذا شك بين الاثنتين و الثلاث بعد اكمال السجده أعنى تحفظ الثانيه أو بين الثلاث و الاربع و غير ذلك من الفروع، فعليه أن يبنى على اليقين بمعنى أن يحتال حيله يتيقن معها أنه لم يزد فى جمع الفرائض على السبع عشره، و لا يتحصل على هذا اليقين الا بالبناء على الاكثر و التسليم ثم الإتيان بركعه أو ركعات يحتمل فواتها منه منفصله، و لا بدع فى ذلك لأنها من ركعات السنه على أى حال، و ان جعلت داخل الفرض. بيان: ه أن الركعات السبع الزائده على الاولتين انما زيدت بسنه النبى صلى الله عليه و آله أدخلها فى الفرض قبل التسليم منه، ثم انه صلى الله عليه و آله سلم مره فى صلاته بعد تمام الركعتين عمدا ليتفقه المتفقه أن هذه الركعات الزائده لم تدخل فى الفرائض بته و لم تتصل بها بحيث لا يجوز انفصالها، بل الانفصال

جائز في موارد السهو أو الاضطرار. فاذا سهوا المصلي و سلم بعد تمام الركعتين مثلا فقد تمت صلاه فرضه، و عليه أن يأتي بالركعتين المسنونتين منفصله بعدها بتحريم و تسليم، و ذلك لما مر أن التسليم مخرج عن الصلاه بحكم السنه وضعا كما في تكبيره الاحرام (و قد مر الكلام فيه أيضا في ج ٨٣ ص ١٦١) فلا يمكن الغاء التسليم و الإتيان بهاتين الركعتين متصله و سيأتي الاخبار في ذلك إنشاء الله تعالى. و هكذا إذا اضطر المصلي عند امتثال الاوامر فلم يجد حيله الا بانفصال ركعات السنه عن الفرض، مثل ما إذا شك في أنه مسافر أم لا- اما لشك يتعلق بحاله، أو شك من حيث المسافه- فله أن يسلم عند تمام الركعتين فريضه و يحتاط بركعتين اخريين سنه يقرأ فيها بالحمد وحدها، حتى يكون على يقين من امتثاله. و من ذلك إذا شك بين الثلاث و الاربع مثلا، يسلم عند تمام الركعه عمدا و يصلي الركعه المشكوكه منفصله بتحريم و تسليم، حتى يكون على يقين من ركعاته: هذا هو الأصل الذي قاله عليه السلام لعمار حيث سئل: هذا أصل فقال: نعم، أي نعم هذا أصل و قاعده يتفرع عليه فروع، و سيمر عليك في الاخبار ما لا يمكن اخراجه الا على هذا المبنى، و لله المن و التوفيق.

منها البناء على الأقل وهو المنقول عن السيد المرتضى.

و منها تجويز البناء على الأقل وهو الظاهر من الصدوق فى الفقيه.

و منها قول على بن بابويه حيث قال كما نقل عنه و إذا شككت بين الاثنتين و الثلاث و ذهب وهمك إلى الثلاثة فأضف إليها رابعه فإذا سلمت صليت ركعه بالحمد وحدها و إن ذهب وهمك إلى الأقل فابن عليه و تشهد فى كل ركعه ثم اسجد للسهو و إن اعتدل وهمك فأنت بالخيار إن شئت بنيت على الأقل و تشهدت فى كل ركعه و إن شئت بنيت على الأكثر و عملت ما وصفناه.

و منها ما نقل عن الصدوق فى المقنع من بطلان الصلاة بذلك الشك و سيأتى

ص: ١٧٢

كلامه فيه وقد نقل الفاضلان الإجماع على عدم الإعادة في صورة الشك في الأخيرتين.

أما القول الأول فقد قال في الذكرى لم نقف فيه على روايه صريحه و نقل فيه ابن أبي عقيل تواتر الأخبار

وَ اسْتَدَلَّ الشَّيْخُ عَلَيْهِ بِمَا رَوَاهُ فِي الْحَسَنِ عَنْ زُرَّارَةَ (١) عَنْ أَحَدِهِمَا عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: قُلْتُ لَهُ رَجُلٌ لَا يَدْرِي أَوْاحِدَةً صَلَّى أَمْ اثْنَتَيْنِ قَالَ يُعِيدُ قُلْتُ رَجُلٌ لَا يَدْرِي أَوْ اثْنَتَيْنِ صَلَّى أَمْ ثَلَاثًا قَالَ إِنْ دَخَلَهُ الشُّكُّ بَعْدَ دُخُولِهِ فِي الثَّلَاثَةِ يَمْضِي فِي الثَّلَاثَةِ ثُمَّ صَلَّى الْآخَرَى وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ وَ يُسَلِّمُ.

و يرد عليه أنه غير دال على المطلوب و إنما يدل على البناء على الأقل إذا وقع الشك بعد دخوله في الثالثة و هي الركعه المتردده بين كونها ثالثة أو رابعة لا المتردده بين كونها ثانيه أو ثالثه لأن ذلك شك في الأوليين و هو مبطل كما مر.

و إنما قال عليه السلام مضى في الثالثة إشعاراً بأنه يجعلها ثالثة و يضم إليها الرابعة و يحتمل أن يكون المراد بقوله ثم صلى الأخرى صلاه الاحتياط و يكون عدم ذكر التسليم أولاً إما لعدم وجوبه أو ظهوره إلا أن الاستدلال بهذا الاحتمال البعيد مشكل.

و يمكن أن يقال القول ببطلان الصلاه بالشك بعد إكمال الركعتين يدفعه أخبار صحيحه كثيره داله على أن الإعادة في الأوليين و السهو في الأخيرتين فبقى الكلام في البناء على الأقل أو الأكثر فعموم روايه عمار مع تأيده بالشهره بين الأصحاب و مخالفه العامه و ادعاء ابن أبي عقيل و هو من أعاضم العلماء تواتر الأخبار في ذلك يكفي لترجيح البناء على الأكثر و إن كان القول بالتخيير أيضاً لا يخلو من قوه.

وَ أَمَّا مَا رَوَاهُ الشَّيْخُ فِي الصَّحِيحِ عَنْ عُبَيْدِ بْنِ زُرَّارَةَ (٢) عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ:

ص: ١٧٣

١- ١. التهذيب ج ١ ص ١٩٠، الكافي ج ٣ ص ٣٥٠.

٢- ٢. التهذيب ج ٢ ص ١٩٣ ط نجف ج ١ ص ١٩٠ ط حجر، و رواه الصدوق في المقنع ص ٨ ط حجر ص ٣١ ط الإسلاميه.

سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ لَمْ يَدْرِ رَكَعَتَيْنِ صَلَّى أَمْ ثَلَاثًا قَالَ يُعِيدُ قُلْتُ أَلَيْسَ يُقَالُ لَا يُعِيدُ الصَّلَاةَ فَقِيهٌ فَقَالَ إِنَّمَا ذَلِكَ فِي الثَّلَاثِ وَالْأَرْبَعِ.

فيمكن الجمع بينها وبين حسنه زواره بوجهين أحدهما أن يقال إنما يعيد إذا دخل الشك قبل الدخول في الركعة المتردده بين الثالثه والرابعه فيخصص هذه الروايه بغير الصوره المذكوره و مقتضى هذا الجمع إعادته الصلاه إذا كان الشك بعد إتمام الركعتين و قبل الدخول في الركعة المذكوره و هو خلاف المشهور و المختار.

إلا أن يقال إذا رفع رأسه من السجود يحصل لدخول في الركعة الأخرى بأن يقال رفع الرأس من الثانيه من مقدمات القيام لا أنه واجب مستقل خلافا للمشهور و الدخول في مقدمه الشىء في قوه الدخول فيه.

و ثانيهما التخيير بين الإعادة و الإتمام إذا كان الشك بعد الدخول في الركعة المذكوره كما قيل.

و الشيخ حمل صحيحه عبيد على الشك في المغرب و الأظهر حملها على ما إذا كان الشك قبل إكمال السجدين و كذا حمل مفهوم روايه زواره على ذلك إذ يكفي في فائده التقييد أن يكون لمخالفه أفراد شائعه ظاهره مخالفه في الحكم للمنطوق و لا يلزم مخالفه جميع الأفراد و الحصر المذكور في صحيحه عبيد إضافي لا محاله إذ الشك بين الاثنتين و الأربع أيضا غير مبطل.

و يمكن حمل الثلاث و الأربع على الأعم من أن يكون شرع في الثالثه أو أراد الشروع فيها إذ يصدق عليه أنه يشك في أن الركعة التي يريد الشروع فيها ثالثه أم رابعه.

و أما خبر العلاء الذي روينا من قرب الإسناد فيحتمل وجهين الأول البناء على الأقل كما هو ظاهر البناء على اليقين فيكون الركعة التي يأتي بها بعدها لاحتماله زياده ركعه في الصلاه فيكون مع هذه الركعة ركعتين

نافله إذ لا تكون النافله ركعه إلا الوتر.

الثانى أن يكون المراد البناء على الأكثر و يكون البناء على اليقين باعتبار أن مع صلاه الاحتياط يتيقن الخروج عن العهد(1)

و عدم ذكر التسليم لما مر فيكون الخبر حجه للمشهور فى البناء على الأكثر و فى التخيير فى صلاه الاحتياط بين الركعتين جالسا و الركعه قائما و فى تعيين الفاتحه فى صلاه الاحتياط.

ص: ١٧٥

١-١. قد عرفت أن المراد فى كلامهم عليهم السّلام (البناء على اليقين) البناء على أمر يحصل معه اليقين، و سيأتى النصّ على ذلك فى حديث زراره عن أحدهما أنه عليه السلام يقول: « لا- ينقض اليقين بالشك، و لا- يدخل الشك باليقين و لا يخلط أحدهما بالآخر و لكنه ينقض الشك باليقين و يتم على اليقين، فيبنى عليه، و لا- يعتد بالشك فى حال من الحالات». و هكذا حديث عبد الرحمن بن الحجاج عن أبى إبراهيم عليه السّلام فى السهو فى الصلاه قال تبنى على اليقين و تأخذ بالجزم و تحتاط الصلوات كلها. فكلامه عليه السّلام « ابن على اليقين» صريح فيما قلناه حيث أن البناء على الاقل (و قد اختاره بعض الاصحاب عملا بالروايات، و عمل به عامه الجمهور أخذا بالاستصحاب) لا يزال المصلى على شك من ركعاته: هل زاد فى صلاته ركعه أو ركعات أو لم يزد، و هذا واضح بحمد الله كما مرّ مرارا. و أمّا فقهاؤنا المتأخرون- رضوان الله عليهم- فانما حملوا اليقين فى هذه الأحاديث على البناء على الاقل، لانسهم بالاستصحاب، و من أركان اليقين الثابت و الشك اللاحق فى رفعه، و لذلك تراهم يحتجون بهذه الأخبار على حجيه الاستصحاب، و لا تعلق لها بالاستصحاب الا من حيث ورود لفظى اليقين و الشك فقط، من دون أن ينطبق كلامهم حتى على مورد النصّ كما سيأتى بيانه. و أمّا الاستصحاب، فعندى أنّه حجه بالسيره التى جبلت عليها العقلاء فأخذوا به حيث يطمئن نفوسهم ببقاء ما شك فى بقاءه، لا يتجاوزون عن موارد الاطمينان، وفاقا لفقهاءنا المتقدمين، و لعلّ الله يتفضل علينا بفرصه نبحت عن ذلك مشروحا بحوله و قوته، و الله ولى التوفيق و الإرشاد.

و أيد الثاني بأنه لا- فائده فى ضم الركعه مع البناء على الأقل لأنه كما تلزم النافله ركعه مع الزيادة تلزم مع النقصان أيضا كون هذه الركعه فقط نافله فأى فائده فى الانضمام. و يمكن الجواب بأنه لا يلزم فى الأحكام ظهور العله فيها و عدم ظهور العله لا يصير

سببا لصرف الخبر عن ظاهره مع تأيده بأخبار أخرى مع أنه يمكن أن يقال الفرق أنه مع تمام الصلاة تكون النافله ناقصه و لا محذور فيه و مع زيادتها لا تنصرف الركعه الزائده إلى النافله إلا بانضمام ركعه إليها و مع عدمه يكون زياده فى الصلاة يبطلها و سيأتى القول و الروايه بضم الركعتين جالسا مع زياده الصلاة و على المشهور لا- يفرقون بين الركعه قائما و ركعتين جالسا فى المواضع و بالجملة كل من الوجهين لا يخلو من تكلف و لا ظهور لأحدهما بحيث يمكن الاستدلال به.

الثانى الشك بين الثلاث و الأربع و المشهور بين الأصحاب أنه يبنى على الأكثر و يتم و يصلى الاحتياط و قال الصدوق و ابن الجنيد يتخير بين البناء على الأقل و لا احتياط و البناء على الأكثر و الاحتياط.

وَ يَدُلُّ عَلَى الْمَشْهُورِ رَوَايَاتٌ مِنْهَا مَا رَوَاهُ الْكَلِينِيُّ (١) وَ الشَّيْخُ (٢)

فِي الْحَسَنِ بِإِبْرَاهِيمَ بْنِ هَاشِمٍ عَنِ الْحَلْبِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: إِذَا لَمْ تَدْرِ أَيْ ثِنْتَيْنِ صَلَّيْتَ أَمْ أَرْبَعًا وَ لَمْ يَذْهَبْ وَ هُمُكَ إِلَى شَيْءٍ فَتَشْهَدُ وَ سَلِّمْ ثُمَّ صَلِّ رَكْعَتَيْنِ وَ أَرْبَعِ سَجَدَاتٍ تَقْرَأُ فِيهِمَا بِأَمِّ الْقُرْآنِ ثُمَّ تَشْهَدُ وَ سَلِّمْ فَإِنْ كُنْتَ إِنَّمَا صَلَّيْتَ رَكْعَتَيْنِ كَانَتَا هَاتَانِ تَمَامِ الْأَرْبَعِ وَ إِنْ كُنْتَ صَلَّيْتَ أَرْبَعًا كَانَتَا هَاتَانِ نَافِلَةً وَ إِنْ كُنْتَ لَا تَدْرِي ثَلَاثًا صَلَّيْتَ أَمْ أَرْبَعًا وَ لَمْ يَذْهَبْ وَ هُمُكَ إِلَى شَيْءٍ فَسَلِّمْ ثُمَّ صَلِّ رَكْعَتَيْنِ وَ أَنْتَ جَالِسٌ تَقْرَأُ فِيهِمَا بِأَمِّ الْكِتَابِ وَ إِنْ ذَهَبَ وَ هُمُكَ إِلَى الثَّلَاثِ فَقُمْ فَصَلِّ الرَّكْعَةَ الرَّابِعَةَ وَ لَا تَسْجُدْ

ص: ١٧٦

١- ١. الكافي ج ٣ ص ٣٥٣.

٢- ٢. التهذيب ج ٢ ص ١٨٦ ط نجف. و تراه فى الفقيه ج ١ ص ٢٢٩.

سَجَدَتِي السَّهْوِ فَإِنْ ذَهَبَ وَهْمُكَ إِلَى الْأَرْبَعِ فَتَشْهَدُ وَ سَلَّمَ ثُمَّ اسْجُدْ سَجْدَتِي السَّهْوِ.

و اعلم أنه نسب إلى الصدوق القول بوجوب سجدة السهو إذا شك بين الثلاث والأربع و غلب ظنه على الأربع

وَ اسْتَدَلَّ لَهُ بِمَا رَوَاهُ الشَّيْخُ (١)

بِسَيِّدٍ فِيهِ ضَعْفٌ عَلَى الْمَشْهُورِ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ قَالَ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِذَا ذَهَبَ وَهْمُكَ إِلَى التَّمَامِ أَبَدًا فِي كُلِّ صَلَاةٍ فَاسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ بَعْدَ رُكُوعِ أَفْهَمْتَ قُلْتَ نَعَمْ.

و لعله استدلل بهذا الخبر الذى هو فى غاية القوه و لا يقصر عن الصحيح مع تأييده بعموم خبر إسحاق فقوله لا يخلو من قوه و إن لم ينسب إلى غيره من الأصحاب و لكن موثقه أبان (٢) عن أبى العباس ظاهره عدم الوجوب فيمكن حمله على الاستحباب و الأحوط عدم الترك.

وَ مِنْهَا مَا رَوَاهُ فِي الْمُؤْتَقِ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ (٣) قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ صَلَّى فَلَمْ يَدْرِ أَيْ التَّالِثَةِ هُوَ أَمْ فِي الرَّابِعَةِ قَالَ فَمَا ذَهَبَ وَهْمُهُ إِلَيْهِ إِنْ رَأَى أَنَّهُ فِي التَّالِثَةِ وَ فِي قَلْبِهِ مِنَ الرَّابِعَةِ شَيْءٌ سَلَّمَ بَيْنَهُ وَ بَيْنَ نَفْسِهِ ثُمَّ صَلَّى رَكَعَتَيْنِ (٤) يَقْرَأُ فِيهِمَا بِفَاتِحَةِ

ص: ١٧٧

١-١. التهذيب ج ١ ص ١٨٧ ط حجر.

٢-٢. التهذيب ج ١ ص ١٨٨ ط حجر، الكافي ج ٣ ص ٣٥٣.

٣-٣. التهذيب ج ١ ص ١٨٨ ط حجر، الكافي ج ٣ ص ٣٥٣.

٤-٤. يعنى عن جلوس: و انما لم يذكره اعتمادا على فهم الراوى، حيث أن المشكوك فيها لم تكن الا ركعه واحده، فإذا صلى ركعتين عن جلوس احتسبت بركعه واحده، مع أنه قد روى فى فرض المسألة هذه أحاديث كثيرة تنص على أنه يصلى ركعتين عن جلوس و فى بعضها «صلى أربع ركعات و أربع سجدة بفاتحه الكتاب و هو جالس يقصر فى التشهد» راجع التهذيب ج ٢ ص ١٨٥ ط نجف، فليحمل عليها. و أما مورد السؤال فهو الشك فى الثلاث و الاربع مصرحا، الا أن الامام أجابه بأن بينى على ما ذهب وهمه إليه، ثم بين له ميزان الوهم الذى يعتبر فى أمثال تلك الموارد بأنه انما يجب العمل بالوهم إذا كان ظنا اطمئنانيا لم يكن من الطرف الآخر فى قلبه شىء و أما إذا كان يذهب وهمه و ظنه الى الثالثه مثلا، و مع ذلك كان فى قلبه من الرابعه شىء فوهمه هذا ملحق بالشك، و عليه أن يسلم بينه و بين نفسه ثم يصلى ركعتين عن جلوس احتياطا و هذا واضح بحمد الله.

و ظاهره أن مع غلبه الظن في الثالثة بينى على الأربع و يصلى صلاه الاحتياط و هو خلاف فتوى الأصحاب و يمكن حمله على أنه تم الكلام عند قوله فما ذهب إليه وهمه ثم أنشأ حكم الشاك الذى لم يغلب على ظنه أحدهما بحمل التنوين فى قوله شىء على التعظيم أى احتمال قوى يساوى احتمال الثالثه أو تقدر المساواه فى الكلام.

و يمكن حمله على البناء على الأقل و استحباب الركعتين لاحتمال زياده لتكونا بانضمام الركعه الزائده ركعتين نافله أو على الرجحان الضعيف الذى لا يبلغ إلى حد الظن المعبر شرعا لكنهما أبعد من الأول الأول لفظا و الثانى معنى إذ الظاهر كفايه مطلق الرجحان.

و قال بعض الأفاضل هذا برزخ بين الفصل و الوصل لأن سهوه برزخ بين الظن و الشك و لا يخفى ما فيه قال الشهيد الثانى عبر جماعه من الأصحاب بغلبه الظن و هو يقتضى اشتراط ترجيح زائد على أصل الظن و الأصح أن ذلك غير شرط بل يكفى مطلق الظن و به صرح فى الدروس.

و رَوَى الْكَلْبِيُّ عَنْ زُرَّارَةَ (١)

بِسَيِّدَيْنِ أَحَدُهُمَا مِنَ الْحَسَنِ عَنْ أَحَدِهِمَا عَلَيْهِمَا السَّلَامُ قَالَ: وَإِذَا لَمْ يَدْرِ فِي ثَلَاثٍ هُوَ أَوْ فِي أَرْبَعٍ وَقَدْ أَحْرَزَ الثَّلَاثَ قَامَ (٢)

فَأَضَافَ إِلَيْهَا أُخْرَى وَ لَأَشَىءَ عَلَيْهِ.

و ظاهره البناء على الأقل فجمع الصدوق بينه و بين سائر الأخبار

ص: ١٧٨

١- ١. الكافي ج ٣ ص ٣٥١ و ٣٥٢.

٢- ٢. يعنى بعد التسليم، و انما لم يذكره اعتمادا على ما كان معهودا بين الشيعة من البناء على الاكثر و سيجىء الكلام فيه، فان للحديث ذيلا ينص على البناء على الاكثر.

بالقول بالتخير و قد عرفت أن الحمل على التقية أظهر.

لَكِنْ يُؤَيِّدُ الصَّدُوقُ هُنَا مَا رَوَاهُ فِي الكَافِي بِسَيِّدِ حَسَنِ (١) عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ قَالَ: إِنَّمَا السَّهُوُ بَيْنَ الثَّلَاثِ وَالْأَرْبَعِ وَفِي الْاِثْنَيْنِ وَالْأَرْبَعِ بِنَتِكَ الْمُنْزَلِ وَمَنْ سَبَّهَا فَلَمْ يَدْرِ ثَلَاثًا صَلَّى أَمْ أَرْبَعًا وَاعْتَدَلَ شَكُّهُ قَالَ يَقُومُ فَيَتَمُّ ثُمَّ يَجْلِسُ فَيَتَشَهَّدُ وَيُسَلِّمُ وَيُصَلِّي رَكَعَتَيْنِ وَأَرْبَعَ سَجَدَاتٍ وَهُوَ جِالسٌ فَإِنْ كَانَ أَكْثَرَ وَهَمَّ إِلَى الْأَرْبَعِ تَشَهَّدَ وَسَلَّمَ ثُمَّ قَرَأَ فَاتِحَةَ الْكِتَابِ وَرَكَعَ وَسَجَدَ ثُمَّ قَرَأَ فَسَجَدَ سَجَدَتَيْنِ وَتَشَهَّدَ وَسَلَّمَ وَإِنْ كَانَ أَكْثَرَ وَهَمَّ الثُّنَيْنِ نَهَضَ فَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ وَتَشَهَّدَ وَسَلَّمَ.

فإنه يحتمل وجوها أحدها أن يكون الواو في قوله و يصلى بمعنى أو أو يكون في الأصل أو فصحف فيكون صريحا في التخيير بين البناء على الأقل و ترك صلاة الاحتياط و البناء على الأكثر و إيقاعها.

و ثانيها أن يكون الواو بمعناها و يكون الركعتان لاحتمال الزيادة فتصيران مع الزيادة نافله كما مر فيكون محمولا على الاستحباب لخلو سائر الأخبار عنه.

و ثالثها أن يكون المراد بقوله ثلاثا صلى أنه شك بين الاثنتين و الثلاث فلم يدر أن الركعة التي يصلها بعد ذلك ثالثة أم رابعة فيكون مؤيدا للمشهور في الشك بين الاثنتين و الثلاث.

و من استدل بخبر قرب الإسناد لا أدري لم لم يستدل بهذا الاحتمال في هذا الخبر مع اشتراكهما في وجه الاستدلال و لا يخفى أن أول الوجوه أظهرها ثم الثاني و على الوجهين يؤيد الصدوق و لم أر من تفتن بذلك.

ثم المشهور في الصورة المذكورة أنه يتخير في صلاة الاحتياط بين ركعتين جالسا و ركعة قائما و المنقول عن ظاهر الجعفي و ابن أبي عقيل تعين الركعتين جالسا لضعف الرواية الدالة على التخيير في هذه الصورة في سائر الصور لم ترد روايه صريحه في ذلك فالأحوط في الجميع اختيار الركعتين جلوسا.

ص: ١٧٩

الثالث الشك بين الاثنتين و الأربع و المشهور بين الأصحاب فيه أيضا أنه يبنى على الأكثر و يسلم و يحتاط بركعتين قائما و ربما نقل عن الصدوق التخيير بينه و بين البناء على الأقل و الإعاده و نقل في المختلف عن الصدوق أنه قال يعيد مع أن الفاضلين نقلوا الإجماع على عدم الإعاده في صورته تعلق الشك بالأخيرتين و الأشهر أقوى و قد دلت عليه أخبار خاصه و عامه قد مر بعضها.

و يدل على البناء على الأقل أخبار منها ما رواه الشيخ (١) و الكليني (٢)

بسندين أحدهما حسن بإبراهيم بن هاشم و الآخر صحيح على المشهور

وَ إِنْ كَانَ فِيهِ كَلَامٌ (٣)

عَنْ زُرَّارَةَ عَنْ أَحَدِهِمَا عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: قُلْتُ لَهُ مَنْ لَمْ يَدْرِ فِي أَرْبَعٍ هُوَ أَوْ ثِنْتَيْنِ وَ قَدْ أَحْرَزَ الثُّنَيْنِ قَالَ يَزُكُّعُ رَكْعَتَيْنِ وَ أَرْبَعٍ سَجَدَاتٍ (٤) وَ هُوَ قَائِمٌ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ وَ يَتَشَهَّدُ وَ لَمَّا سَأَى عَالِيَهُ وَ إِذَا لَمْ يَدْرِ فِي ثَلَاثٍ هُوَ أَوْ فِي أَرْبَعٍ وَ قَدْ أَحْرَزَ الثَّلَاثَ قَامَ فَأَضَافَ إِلَيْهَا أُخْرَى وَ لَمَّا سَأَى عَالِيَهُ وَ لَمْ يَنْقُضِ الْيَقِينَ (٥)

بِالشَّكِّ وَ لَمْ يُدْخِلِ الشَّكَّ فِي الْيَقِينَ وَ لَمْ يَخْلُطْ أَحَدُهُمَا

ص: ١٨٠

١-١. التهذيب ج ١ ص ١٨٨.

٢-٢. الكافي ج ٣ ص ٣٥٢-٣٥١.

٣-٣. لاسناد الكليني عن محمد بن إسماعيل، قال ابن داود في رجاله: إذا وردت روايه عن محمد بن يعقوب عن محمد بن إسماعيل بلا واسطه ففي صحتها قول، لأن في لقائه له- يعنى إسماعيل بن بزيع- اشكالا، فيقف الروايه لجهاله الواسطه بينهما، و ان كانا مرضيين معظمين. راجع في ذلك كتب الرجال و قد استوعب فيه الكلام الأردبيلي في رجاله ذيل عنوانه لمحمد بن إسماعيل بن بزيع.

٤-٤. يعنى بعد التسليم، و انما لم يصرح به اعتمادا على ما هو المعهود بين الشيعة من الركعات الاحتياطيه بتكبير و تسليم على حده منفصله، كما مر آنفا عند عنوان المؤلف العلامة ذيل الحديث في الفرع الثاني، و إذا جاء الاحتمال لم يصح الاستناد الى اطلاق الحديث.

٥-٥. مراده عليه السلام بذلك قاعده الاشتغال، و اليقين هو اليقين بأن المصلى يجب عليه أن يصلى أربعا و لا يزيد جمع صلواته على السبع عشره، و نقض هذا اليقين (و قد عبر عنه الفقهاء رضوان الله عليهم بالبراءه فقالوا: الاشتغال اليقيني لا يرتفع الا بالبراءه اليقنيه) انما يجب بيقين آخر بأن يبنى على الأكثر و يسلم و يأتي بما نقص احتمالا بصوره منفصله (فانها كانت مسنونه دخلت في الفرض بسنه النبي، و صارت خارجها في مورد الاضطرار بسنه النبي صلى الله عليه و آله على مر و سيجى ء) و أمّا إذا نقضه بالشك بأن يبنى على الأقل، لم يزل صلواته مشكوكه بين الاربع و الخمس، فمع أنه يحتمل كون صلواته خمسا لا أربعا كيف يجوز له أن ينقض الواجب، و هو الصلاه أربعا باحتمال الامتثال. فمعنى قوله عليه السلام « و لا يدخل الشك باليقين و لا يخلط أحدهما بالآخر» أنه لا- يدخل الركعه المشكوكه في الركعات المتيقنه و لا- يخلطهما، بل يفصل بينهما حتى يخرج الركعه

المشكوكه عن صلاته، فتكون نافله لا- يضر بركعات الفرض، ان كانت زائده، و تكون من تمام صلاته المفروض لا يضره انفصالها، ان كانت صلاته ناقصه. و قوله عليه السلام « و لكنه ينقض الشك باليقين و يتم على اليقين و بينى عليه» معناه أنه يهدم شكه العارض فى ركعات صلاته باليقين القطعى و البراءه اليقينيّه و يتم صلاته على هذا اليقين من صحه ركعاته بالبناء على الاكثر لا بالشك الذى لا يزول مع البناء على الاقل أبدا. و قوله « و لا يعتد بالشك فى حال من الحالات» أى لا يعتد بالشك عند امتثال الاوامر بأن يبره من الاشتغال اليقيني بالبراءه المشكوكه، و لو كان مراده عليه السلام بالشك الشك فى الركعات لم يكن لهذا الكلام معنى أبدا. على أنه لو كان مراده عليه السلام قاعده الاستصحاب كما ذهب إليه المتأخرون من فقهاءنا، بالبناء على الاقل، لكان المسأله واضحه لا يحتاج الى تكرار هذه الجملات و تأييده و تثبيته بعبارات يشبه بعضها بعضا من حيث المفاد، و لكان على الفقهاء أن يفتوا بذلك كما أفتى بذلك علماء الجمهور، و قد مر فى ص ١٧٥ ما يؤيد ذلك و سيأتى ما ينص عليه.

بِالْآخِرِ وَ لَكِنَّهُ يَنْقُضُ الشَّكَّ بِالْيَقِينِ وَ يَتِمُّ عَلَى الْيَقِينِ فَيَنبِي عَلَيْهِ وَ لَا يَعْتَدُ

ص: ١٨١

بِالشَّكِّ فِي حَالٍ مِّنَ الْحَالَاتِ.

فالخبر يحتمل وجهين الأول وهو الأظهر أنه يبنى على الأقل ولا يسلم لعدم ذكره و ذكر التكبير و يقوم و يضيف إليها ركعتين و يتم فالمراد بقوله لا- ينقض اليقين بالشك أى لا يبطل المتيقن من صلاته بسبب الشك الذى عرض له فى البقيه و لا يدخل الشك فى اليقين أى لا يدخل الركعتين المشكوك فيهما فى الصلاه المتيقنه بأن يضمهما مع الركعتين المتيقنتين و يبنى على الأكثر و لكنه ينقض الشك باليقين أى يسقط الركعتين المشكوك فيهما باليقين و هو البناء على الأقل المتيقن.

الثانى أن يحمل على المشهور بأن يكون المراد بقوله يركع ركعتين أنه يفتتحهما بتكبيره و عدم ذكر التسليم للظهور أو لعدم وجوبه و كذا قوله قام فأضاف إليها أخرى محمول على ذلك و قوله و لا يدخل الشك فى اليقين أى لا يدخل الركعتين فى المتيقن بل يوقعهما بعد التسليم و المراد بنقض الشك باليقين إيقاعهما بعد التسليم إذ حينئذ يتيقن إيقاع الصلاه خاليه عن الخلل لأنه مع البناء على الأقل يحتمل زياده الركعات فى الصلاه.

و ربما يؤيد ذلك بأن فى صوره الشك بين الاثنتين و الثلاث و الأربع وقع مثل تلك العبارة من غير ذكر التسليم و الافتتاح (١)

مع أن المراد به ما ذكر عن غير ارتياب و لا يخفى ظهور الأول و بعد الأخير لكن لا بأس بارتكابه فى مقام الجمع و الأظهر حملة على التقيه كما عرفت و مع ذلك يمكن أن يكون المراد ما ذكر فى الوجه الثانى توريه للتقيه.

و رَوَى الشَّيْخُ فِي الصَّحِيحِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ (٢) قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ لَأ يَدْرِى صَلَّى رَكْعَتَيْنِ أَمْ أَرْبَعًا قَالَ يُعِيدُ.

و يمكن حملة على الشك قبل إكمال السجدين و الشيخ حملة على الشك فى المغرب و الفجر و الصدوق قال بالتخير لذلك و احتمال الشهيد فى الذكري و علامه فى النهايه كون البناء على الأكثر و صلاه الاحتياط

ص: ١٨٢

١- ١. راجع ص ١٨٤ مرسله ابن أبى عمير.

٢- ٢. التهذيب ج ١ ص ١٨٨.

للرخصه و التخفيف و تكون الإعادة أيضا مجزيه و لا يخفى بعد هذا الكلام عن ظواهر النصوص و لا داعى إلى ذلك و لم يعلم قائل بذلك قبلهما.

و رَوَى الشَّيْخُ فِي الصَّحِيحِ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ (١) عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: إِذَا لَمْ تَدْرِ أَرْبَعًا صَلَّيْتَ أَمْ رَكَعَتَيْنِ فَتَقُمْ وَ ارْكَعْ رَكَعَتَيْنِ ثُمَّ سَلِّمْ وَ اسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ وَ أَنْتَ جَالِسٌ ثُمَّ سَلِّمْ بَعْدَهُمَا.

و هذا الخبر أيضا يحتمل البناء على الأقل و الأكثر و حملة الشيخ و العلامة على ما إذا تكلم ناسيا و هو بعيد و يمكن الحمل على الاستحباب و الظاهر أن السجود مبنى على البناء على الأقل كما هو المشهور عند العامة فيهما

رَوَى مُسْلِمٌ فِي صَدِيحِهِ بِإِسْنَادِهِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ قَالَ سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ يَقُولُ: إِذَا سَئَلَهَا أَحَدُكُمْ فِي صَلَاتِهِ فَلَمْ يَدْرِ وَاحِدَةً صَلَّى أَوْ ثِنْتَيْنِ فَلْيَبْنِ عَلَى وَاحِدَةٍ وَ إِنْ لَمْ يَدْرِ ثِنْتَيْنِ صَلَّى أَوْ ثَلَاثًا فَلْيَبْنِ عَلَى ثِنْتَيْنِ وَ إِنْ لَمْ يَدْرِ ثَلَاثًا صَلَّى أَوْ أَرْبَعًا فَلْيَبْنِ عَلَى ثَلَاثٍ وَ لَيْسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ قَبْلَ أَنْ يُسَلِّمَ.

قال البغوى فى شرح السنه هذا الحديث مشتمل على حكمين أحدهما أنه إذا شك فى صلاته فلم يدر كم صلى فليأخذ بالأقل و الثانى أن محل سجود السهو قبل السلام أما الأول فأكثر العلماء على أنه يبنى على الأقل و يسجد للسهو و ذهب أصحاب الرأى إلى أنه يتحرى و يأخذ بغلبه الظن و إن غلب على ظنه أنها ثلاثه أضاف إليها ركعه أخرى و إن كان غالب ظنه أنها رابعته أخذ به.

هذا إذا كان الشك يعتريه مره بعد أخرى فأما إذا كان أول مره سها فعليه استئناف الصلاة عندهم.

و أما الثانى فذهب أكثر فقهاء أهل المدينه إلى أنه يسجدهما قبل السلام و به قال الشافعى و غيره من أهل الحديث و ذهب قوم إلى أنه يسجد بعد السلام و به قال سفيان الثورى و أصحاب الرأى.

و قال مالك إن كان سهوه بزياده زادها فى الصلاة سجد بعد السلام و إن كان

ص: ١٨٣

سهوه بنقصان سجد قبل السلام و قال أحمد كلما ورد قبل السلام يأتي به قبله و كلما ورد بعده يأتي به بعده انتهى.

فظهر أن البناء على الأقل و السجود كليهما محمولان على التقيه.

الرابع الشك بين الاثنتين و الثلاث و الأربع فذهب أكثر الأصحاب إلى أنه يبني على الأكثر و يتم و يصلى ركعتين من قيام و ركعتين من جلوس و ذهب الصدوقان و ابن الجنيد إلى أنه يبني على الأربع و يصلى ركعه من قيام و ركعتين من جلوس و جوز ابن الجنيد البناء على الأقل ما لم يخرج الوقت.

حُجَّه الْمَشْهُورِ مَا رَوَاهُ الشَّيْخُ (١)

وَ الْكَلْبِيُّ (٢) عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: فِي رَجُلٍ صَلَّى فَلَمْ يَدْرِ اثْنَتَيْنِ صَلَّى أَمْ ثَلَاثًا أَمْ أَرْبَعًا قَالَ يَقُومُ فَيَصِلِي رَكْعَتَيْنِ مِنْ قِيَامٍ وَ يُسَلِّمُ ثُمَّ يَصِلِي رَكْعَتَيْنِ مِنْ جُلُوسٍ وَ يُسَلِّمُ فَإِنْ كَانَتْ أَرْبَعَ رَكْعَاتٍ كَانَتْ الرَّكْعَاتُ نَافِلَةً وَ إِلَّا تَمَّتِ الْأَرْبَعُ.

و أما القول الثاني فقال في الذكري إنه قوى من حيث الاعتبار لأنهما منضممان حيث تكون الصلاة اثنتين و يجتري بأحدهما حيث تكون ثلاثا إلا أن النقل و الاشتهار يدفعه انتهى.

و قد ينازع في قوته من حيث الاعتبار فإنه يستلزم تلفيق البدل الواحد من الفعل قائما و قاعدا على تقدير كون الواقع ركعتين و يستلزم زياده بعض الأفعال كالنيه و التكبير في البدل و تغيير صورته البدل على التقدير المذكور.

ثم ظاهر كلامه عدم نص عليه مع أنه قد روى الصدوق في الصحيح عن عبد الرحمن بن الحجاج (٣)

عَنْ أَبِي إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ رَجُلٌ

ص: ١٨٤

١-١. الكافي ج ٣ ص ٣٥٣.

٢-٢. التهذيب ج ١ ص ١٨٨.

٣-٣. الفقيه ج ١ ص ٢٣٠: وفيه « يصلى ركعتين من قيام ثم يسلم ثم يصلى ركعتين و هو جالس».

لَا يَدْرِي أَمْ ثَلَاثًا أَمْ أَرْبَعًا فَقَالَ يُصَلِّي رَكَعَهُ مِنْ قِيَامٍ ثُمَّ يُسَلِّمُ ثُمَّ يُصَلِّي رَكَعَتَيْنِ وَهُوَ جَالِسٌ.

لكن نسخ الفقيه مختلفه ففي أكثرها كما نقلناه و في بعضها يصلى ركعتين من قيام فيكون موافقا للمشهور و لعله كان في نسخته هكذا إذ عدم رجوعه إلى الفقيه بعيد.

و يؤيد النسخه المشهوره قول الصدوق و والده إذ الظاهر أنهما لا يقولان إلا عن نص و يؤيد النسخه الأخرى عدم تعرض العلامة و الشهيد و غيرهما لهذا الخبر و لم يوردوه حجه له و إنما تمسكوا له بالاعتبارات العقلية.

و في هذا الخبر شىء آخر و هو أن روايه الكاظم بهذا النحو عن والده صلوات الله عليه غير معهود ففيه مظنه تصحيف و في بعض النسخ قال قلت له و هو أصح لكنه نادر و أكثر النسخ كما نقلنا أولا.

فإن أيد القول الأخير بأن روايه ابن أبي عمير مرسله و إن جعلوها في حكم المسانيد و هي حسنه و إن كانت في غايه الحسن و روايه عبد الرحمن صحيحه مسنده أيدنا القول الأول بالشهره و بما ذكرنا في هذا الخبر من اختلاف النسخ و جهات الضعف.

و يخطر بالبال وجه آخر لضعف النسخه المشهوره و هو أنها بعيده من جهه الاعتبار إذ الظاهر أن جعل الركعتين جالسا مكان الركعه قائما مع مخالفتها لهيئه أصل الصلاة إنما هو لضروره عدم حسن الصلاة بركعه واحده فأى شىء صار هاهنا عله للعدول في إحداها دون الأخرى فكان الأنسب أن تكون إما الركعتين قائما أو أربع ركعات جالسا فتفتن.

و ربما يؤيد المذهب المشهور بأن الأخبار الوارده في الشك بين الثلاث و الأربع و الاثنتين و الثلاث و الاثنتين و الأربع شامله للصوره المفروضه إذ ليس فيها تقييد بعدم انضمام شك آخر معه و إن كان يوهم ظاهرها ذلك فالركعتان جالسا للأولين و الركعتان قائما للأخير ففي العمل بهذا الخبر يحصل العمل بجميع

تلک الأخبار.

فظهر أن المشهور أقوى و العمل به أولى و لو لا تلک الوجوه لكان القول بالتخير قويا و إن لم يعلم قائل به.

و على المشهور هل يجوز أن يصلى بدل الركعتين جالسا ركعه قائما فيه أقوال ثلاثه الأول تحتمه و نسبه فى الذكري إلى ظاهر المفيد فى الغريه و سائر الثاني عدم الجواز و نسبه فى الذكري إلى الأصحاب (1)

الثالث التخير لتساويهما فى البدليه بل الركعه من قيام أقرب إلى حقيقه المحتمل اختاره علامه و الشهيدان و الأوسط أقرب و قوفا على النص.

و هل يجب تقديم الركعتين من قيام فيه أقوال و جوب تقديمهما و هو قول المفيد فى المقنعه و المرتضى فى أحد قوليه و التخير و هو ظاهر المرتضى فى الإنتصار و أكثر الأصحاب و تحتم الركعتين جالسا حكى قول به و تحتم تقديم ركعه قائما و هو المنقول عن المفيد فى الغريه و الأول أقرب و قوفا على النص للعطف بتم و إن احتمل أن لا يكون للترتيب كما استعمل فى كثير من الأخبار كذلك لكن لا- ينافى الظهور نعم لو لم يعمل فى الحكم بهذا الخبر و عول على الأخبار الأخر كما أوأنا إليه يتجه التخير.

**[ترجمه] مؤلف:

این خبر در فقیه - . فقیه ۱ : ۲۲۵ -

با سندی موثق، و در تهذیب با اسنادی از عمار - . تهذیب ۱ : ۲۳۴ و ۲۳۵ ، ۲ : ۳۴۹ و ۳۵۳ - روایت شده است و اکثر اصحاب بعد از تخصیص به آنچه که غیر از دو رکعتی، سه رکعتی و دو رکعت نخست از چهار رکعتی باشد، بر آن عمل نموده‌اند. و ما باید تفصیل احکام مستنبط از آن را در چند مبحث ذکر کنیم تا فهم آنچه که درباره اخبار مفصل خواهد آمد، برایت آسان باشد.

اول: شک بین دو و سه: و مشهور میان اصحاب این است که او بنا را بر سه می‌نهد و به اتمام می‌رساند، سپس نماز احتیاط به جای می‌آورد. و در این مسئله اقوال دیگری است:

از جمله آن، نهادن بنا بر اقل، و این از سید مرتضی منقول است.

و از جمله آن، جایز دانستن بنا نهادن بر اقل، و آن از صدوق در فقیه ظاهر است .

و از جمله آن، قول علی بن بابویه، چنانکه از او نقل شده است که گوید: و زمانی که میان دو و سه شک کردی و گمان تو بر رکعت سوم است، رکعت چهارم را بر آن اضافه کن. پس وقتی سلام دادی، یک رکعت با حمد تنها بخوان و اگر گمانت به حداقل رفت، بنا را بر حداقل بگذار و در هر رکعتی تشهد بخوان، سپس سجده سهو به جای بیاور، و اگر گمان تو یکسان بود، پس تو مختار هستی، اگر خواستی بنا را بر اقل بگذار و در هر رکعتی تشهد بخوان، و اگر خواستی اکثر را ادامه بده و به آنچه

که ما گفتیم عمل کن.

و از جمله آن، چیزی است که از صدوق درباره بطلان نماز به وسیله آن شک، در المقنع نقل کرده است و سخن او در مورد آن به زودی خواهد آمد. و فاضلان، اجماع بر عدم اعاده در صورت شک در دو رکعت آخر را نقل کرده‌اند. اما در خصوص قول اول، پس در ذکری گفته است: در مورد آن بر روایت صریحی اطلاع نیافته‌ایم و ابن ابوعقیل در مورد آن، تواتر اخبار را نقل کرده است و شیخ با آنچه که با سند حسن از زراره از یکی از آن دو امام علیهما السلام نقل کرده است، بر آن استدلال نموده است و گوید: به او عرض کردم: مردی نمی‌داند که یک رکعت خوانده است یا دو رکعت. فرمود: اگر بعد از ورود او در رکعت سوم شک بر او عارض شد، به رکعت سوم ادامه دهد. سپس یک رکعت دیگر بخواند و چیزی بر او نیست و سلام دهد. - تهذیب ۱: ۱۹۰، کافی ۳: ۳۵۰ -

و اینگونه به آن پاسخ داده می‌شود که آن بر مطلوب دلالت ندارد، بلکه فقط بر بنا بر اقل دلالت دارد، اگر شک بعد از ورودش در رکعت سوم وارد شود، در حالی که آن همان رکعتی است که بین سوم یا چهارم بودن آن تردید است و نه بین دوم یا سوم بودن آن، زیرا آن، شک در دو رکعت نخست است و چنانکه گذشت، آن شک، باطل کننده است.

و امام علیه السلام فقط به دلیل اشاره به اینکه آن را رکعت سوم قرار دهد و رکعت چهارم را به آن ضمیمه کند فرمود: «به سوم ادامه دهد» و محتمل است که منظور از این سخن ایشان: «سپس یک رکعت دیگر بخواند»، نماز احتیاط باشد، و عدم ذکر سلام در ابتدا، به دلیل عدم وجوب آن یا ظهور آن باشد، جز اینکه استدلال کردن به این احتمال بعید، مشکل است.

و ممکن است گفته شود: قول به بطلان نماز، با شک پس از کامل شدن دو رکعت را اخبار صحیح بسیاری که دال بر این هستند که اعاده در دو رکعت اول است و سهو در دو رکعت آخر، رد می‌کند. پس کلام در مورد بنا بر اقل یا بر اکثر باقی ماند که عموم روایت عمار، در کنار تأیید آن به وسیله شهرت میان اصحاب و مخالفت آن با نظر عامه و ادعای ابن ابوعقیل که از بزرگترین علما است مبنی بر تواتر اخبار در مورد آن، برای ترجیح بنا بر اکثر کفایت می‌کند، هر چند که قول به تخییر نیز خالی از قوت نیست.

و اما آنچه که شیخ در صحیح از عبید بن زراره - تهذیب ۲: ۱۹۳، ۱: ۱۹۰، المقنع ۸: ۳۱ - از امام صادق علیه السلام روایت کرد که گوید: از او درباره فردی سؤال کردم که نمی‌داند دو رکعت خوانده است یا سه رکعت؟ فرمود: اعاده کند. عرض کردم: آیا گفته نمی‌شود: فقیه نماز را اعاده نمی‌کند؟ پس پاسخ گفت: آن فقط در سه و چهار است. پس جمع بستن میان آن و حسنه زراره، با دو وجه ممکن است.

یکی این که گفته شود: فقط زمانی اعاده می‌کند که شک قبل از ورود در رکعت مورد شک میان سوم و چهارم عارض گردد، که این روایت به غیر صورت مذکور مختص است و اقتضای این جمع بستن، اعاده نماز است، زمانی که شک بعد از اتمام دو رکعت و قبل از ورود در رکعت مذکور باشد، و آن برخلاف رأی مشهور و مختار است. مگر اینکه گفته شود، زمانی که سرش را از سجده بلند کند، ورود در رکعت دیگر حاصل می‌گردد، به این صورت که گفته شود: بلند کردن سر از سجده دوم از مقدمات قیام است، نه اینکه آن بر خلاف رأی مشهور، واجب مستقلی است. و ورود در مقدمه چیزی، به قوت ورود در

آن است .

و دوم، تخییر بین اعاده و اتمام است، زمانی که شک بعد از ورود در رکعت مذکور باشد، چنانکه گفته شده است.

و شیخ صحیحہ عبید را بر شک در نماز مغرب حمل کرده است. و بهتر، حمل آن بر زمانی است که شک قبل از اكمال سجدتین باشد، و همچنین مفهوم روایت زرارہ را بر آن حمل کرده است، زیرا در فایده تقیید، همین کفایت می کند که برای مخالف آن، مصادیق رایج و ظاهر و مخالف باشند که در حکم با منطوق مخالف باشند و مستلزم مخالفت همه مصادیق نیست. و حصر مذکور در صحیحہ عبید بدون شک حصر اضافی است؛ زیرا شک بین دوم و چهارم نیز باطل کننده نیست. و حمل سه و چهار بر اعم از اینکه رکعت سوم را شروع کرده باشد یا قصد شروع آن را داشته باشد امکان پذیر است، زیرا این که او در این شک دارد که رکعتی که می خواهد شروع کند سوم است یا چهارم، بر آن صدق می کند.

و خبر علاء که از قرب الإسناد روایت کردیم، محتمل دو وجه است:

اول: بناء بر اقل باشد، چنان که ظاهر تعبیر بناء بر یقین است. پس رکعتی که بعد از آن به جای می آورد، - به دلیل احتمال اینکه زیادت رکعتی در نماز است - با این رکعت دو رکعت نافله می شود. زیرا نافله به غیر از وتر، یک رکعتی نیست.

دوم اینکه: منظور، بناء بر اکثر باشد، و به اعتبار اینکه با نماز احتیاط به خروج از تکلیف یقین می کند و عدم ذکر سلام، به دلیلی است که گذشت؛ پس این خبر حجتی است برای رأی مشهور در مورد بناء بر اکثر، و تخییر در نماز احتیاط بین دو رکعت در حالت نشسته و یک رکعت در حالت ایستاده، و در تعیین فاتحه الکتاب در نماز احتیاط.

و وجه دوم با این تأیید شده است که با بناء بر اقل گذاشتن، فایده ای در اضافه کردن رکعت وجود ندارد، زیرا همان گونه که نافله با زیادتی، رکعتی را لازم دارد، به همراه نقصان نیز لازم است که این رکعت فقط نافله باشد، پس چه فایده ای در انضمام وجود دارد.

و ممکن است اینگونه پاسخ داده شود که در احکام، ظهور علت لازم نیست، و عدم ظهور علت، سببی برای بازداشتن خبر از ظاهر آن، با وجود تأیید آن با اخبار دیگر نمی گردد. علاوه بر اینکه ممکن است گفته شود: تفاوت این است که با وجود کامل شدن نماز، نافله ناقص می باشد و محذوری در آن نیست. و با وجود زیادت، آن رکعت زائد نافله نمی شود، مگر با منضم کردن یک رکعت به آن، و در صورت عدم انضمام، زیادتی در نماز می باشد که آن را باطل می کند. و سخن و روایت در خصوص منضم کردن دو رکعت در حالت نشسته در صورت زیادت نماز، به زودی خواهد آمد. و بر اساس رأی مشهور، بین یک رکعت در حالت ایستاده و دو رکعت در حالت نشسته، در مواضع (مختلف) تفاوت قائل نمی شوند. و در مجموع، هر یک از این دو وجه خالی از تکلف نیست و هیچ یک از آن دو دارای وضوحی نیست که استدلال به آن ممکن باشد.

دوم، شک بین سه و چهار: و مشهور میان اصحاب این است که بنا را بر اکثر می نهد و به اتمام می رساند و نماز احتیاط می ... خواند. و صدوق و ابن جنید گویند: بین بناء بر اقل بدون احتیاط و بناء بر اکثر و احتیاط، مخیر است.

روایاتی بر رأی مشهور دلالت دارد از جمله آن، آنچه که کلینی - کافی ۳: ۳۵۳ - و شیخ در حسن به دلیل ابراهیم بن هاشم، از حلبی از امام صادق علیه السلام روایت کردند که فرمود: هرگاه ندانی که دو رکعت خوانده‌ای یا چهار رکعت و ظن تو بر چیزی نرود، پس تشهد بخوان و سلام ده، سپس دو رکعت بخوان با چهار سجده، در حالی که در آن دو (رکعت) حمد را قرائت می‌کنی، سپس تشهد بخوان و سلام ده. پس اگر فقط دو رکعت خوانده بودی، این دو رکعت تکمیل کننده چهار رکعت است، و اگر چهار رکعت خوانده بودی، این دو نافله می‌باشد. و اگر نمی‌دانستی که سه رکعت خواندی یا چهار، و ظن تو بر چیزی نرود، پس سلام ده، سپس دو رکعت بخوان و در حالی که نشسته‌ای، در آن دو رکعت، ام‌الکتاب را قرائت می‌کنی. و اگر ظن تو بر سه رکعت بود، پس قیام کن و رکعت چهارم را بخوان و دو سجده سهو را به جای نیاور. پس اگر ظن تو بر چهار رکعت بود، پس تشهد بخوان و سلام ده، سپس دو سجده سهو را به جای آور. - تهذیب ۲: ۱۸۶، فقیه ۱: ۲۲۹.

-

و آگاه باش که قول به وجوب دو سجده سهو، زمانی که بین رکعت سوم و چهارم شک کرد و احتمال داد رکعت چهارم باشد، به صدوق منسوب است. و برای آن به روایتی استدلال کرده است که شیخ آن را با سندی که بر اساس قول مشهور ضعیفی در آن است، از اسحاق بن عمار روایت کرده است که گوید: امام صادق علیه السلام فرمود: زمانی که ظن تو به تمام کردن در هر نمازی بود، پس دو مرتبه بدون رکوع سجده کن، [دو سجده سهو] آیا دریافتی؟ عرض کردم: بله. - تهذیب ۱:

۱۸۷ -

و شاید او به این خبر استدلال کرده است که در نهایت قوت است و علاوه بر تأیید آن، با عموم خبر اسحاق از صحیح کمتر نیست پس قول او خالی از قوت نیست. هر چند که به اصحاب دیگری غیر او منسوب نیست. اما ظاهر موثقه - تهذیب ۱: ۱۸۸، کافی ۳: ۳۵۳ -

آبان از ابوعباس، عدم وجوب است. پس می‌توان آن را بر استحباب حمل نمود و احوط، عدم ترک است.

و از جمله آن، روایتی است که در موثق از ابوبصیر روایت کرده‌اند که گوید: از او درباره مردی سؤال کردم که نماز خوانده پس ندانست که آیا در رکعت سوم است یا در رکعت چهارم؟ فرمود: پس هر آنچه که ظنش بر آن باشد، اگر به نظرش آمد که او رکعت سوم است و در دلش از رکعت چهارم چیزی بین آن شک و بین ظن غالب خود است، سلام دهد سپس دو رکعت بخواند که در آن دو، فاتحه‌الکتاب را قرائت می‌کند. - تهذیب ۱: ۱۸۸، کافی ۳: ۳۵۳ -

و ظاهر آن، این است که با وجود غلبه ظن در رکعت سوم، بنا را بر چهار می‌نهد و نماز احتیاط می‌خواند، و آن بر خلاف فتوای اصحاب است. و می‌توان آن را بر این حمل نمود که کلام او با جمله «پس هر آنچه که ظنش بر آن باشد» پایان گرفته است، سپس حکم فرد شک کننده‌ای که یکی از آن دو بر ظنش غلبه نیافته است را انشاء کرده است، در صورتی که تنوین کلمه شیء را بر تعظیم حمل کنیم، یعنی احتمالی قوی که با احتمال رکعت سوم برابر است، یا اینکه مساوات در کلام تقدیر گرفته شود.

می‌توان بر بناء بر اقل و استحباب رکعتین حمل کرد، به دلیل احتمال زیادت؛ تا با انضمام رکعت زائد، دو رکعت نافله باشد؛ و

یا بر ترجیح دادن ضعیف حمل نمود که به حد ظن معتبر شرعی نمی‌رسد، اما این دو، از رأی اول بعیدتر است: اولاً از نظر لفظ و ثانیاً از نظر معنی، زیرا ظاهر امر، کفایت رجحان مطلق است.

یکی از افاضل گوید: این برزخی میان فصل و وصل است، زیرا سهو آن برزخی میان ظن و شک است. و نکته‌ای که در آن است پوشیده نیست.

شهید ثانی گوید: جمعی از اصحاب، با غلبه ظن تعبیر کرده‌اند، و شرط آن، ترجیح دادن زائد بر اصل ظن است. و صحیح‌تر این است که آن شرط نیست بلکه مطلق ظن کفایت می‌کند، و در الدروس به آن تصریح نموده است.

و کلینی از زراره با دو سند از حسان، از یکی از آن دو امام علیهما السلام روایت کرد که فرمود: و زمانی که ندانست که در رکعت سوم است یا چهارم، در حالی که رکعت سوم را احراز کرده است، برخیزد پس رکعتی دیگر به آن اضافه کند و چیزی بر او نیست. - کافی ۳: ۳۵۱ و ۳۵۲ -

و ظاهر آن، بنا بر اقل است، پس صدوق با قول به تخییر، این خبر و سایر اخبار را تلفیق نموده است و دانستی که حمل بر تقیه ظاهرتر است.

اما در اینجا آنچه که کافی با سندی حسن از محمد بن مسلم روایت کرده است، صدوق را تأیید می‌کند. گوید: سهو فقط بین رکعت سوم و چهارم است، و در دوم و چهارم به آن منزلت است. پس هر که غفلت کرد و ندانست که سه رکعت خوانده است یا چهار، و شکش برابر بود، برخیزد، پس نمازش را به اتمام برساند سپس بنشیند و تشهد بخواند و سلام دهد و در حالی که نشسته است، دو رکعت بخواند و چهار سجده، پس اگر گمانش بیشتر بر چهار بود، تشهد بخواند و سلام دهد. سپس فاتحه الکتاب بخواند و رکوع کند و به سجده برود، سپس قرائت کند پس دو سجده کند، و تشهد بخواند و سلام دهد، و اگر اغلب ظنش بر دو بود، برخیزد و دو رکعت بخواند و تشهد بخواند و سلام دهد. - کافی ۳: ۳۵۲ و ۳۵۳ -

پس آن محتمل چند وجه است: یکی اینکه «واو» در این سخن او «و نماز بخواند»، به معنای «او» باشد، یا اینکه در اصل «یا» باشد که غلط نوشته شده است، پس در تخییر، بین بناء بر اقل و ترک نماز احتیاط، و بنابر اکثر و به جای آوردن آن، صریح می‌باشد.

و دوم اینکه «واو» در معنای خودش باشد و به دلیل احتمال زیادت، دو رکعت می‌گردد که چنانکه گذشت، با زیادت نافله می‌شود، پس به دلیل خالی بودن سایر اخبار از آن، بر استحباب حمل می‌گردد.

و سوم اینکه، منظور از این سخن او «ثلاثاً صلی» (سه رکعت خواندن) این باشد که او بین دو و سه شک کرده است، پس ندانسته است که رکعتی که بعد از آن می‌خواند سوم است یا چهارم، پس آن مؤید رأی مشهور در مورد شک بین دو و سه رکعت می‌شود.

و نمی‌دانم کسی که به خبر قرب الإسناد استدلال کرده است، چرا به این احتمال در این خبر، با وجود اشتراک آن دو در وجه

استدلال، استدلال نکرده است. و پوشیده نیست که اولین وجوه و سپس دومین وجه، بهترین آن است و براساس دو وجه، صدوق تأیید می گردد و کسی را ندیدم که آن را درک کرده باشد.

پس از آن، رأی مشهور درباره صورت مذکور این است که او در نماز احتیاط، بین دو رکعت در حالت نشسته و یک رکعت در حالت ایستاده، مخیر است. و قول منقول از ظاهر جعفری و ابن ابوعقیل، تعیین دو رکعت در حالت نشسته است، به دلیل ضعف روایت دال بر تخییر در این صورت. در سایر صورت ها، روایت صریحی در مورد آن وارد نشده است. پس احوط در همه موارد، اختیار دو رکعت در حالت نشسته است.

سوم، شک بین دو و چهار رکعت: و رأی مشهور در میان اصحاب درباره آن نیز این است که او بنا را بر اکثر می نهد و سلام می دهد و دو رکعت احتیاط در حالت ایستاده به جای می آورد، و چه بسا تخییر بین آن و بین بنا گذاشتن بر اقل، از صدوق نقل شده است. در مختلف از صدوق نقل شده است که وی گوید: اعاده کند، با وجود اینکه فاضلان، اجماع بر عدم اعاده در صورت تعلق شک به دو رکعت آخر را نقل کرده اند و رأی مشهورتر، قوی تر است و اخبار خاصه و عامه بر آن دلالت دارد که برخی از آن ذکر شد.

و اخباری که بر بنا گذاشتن بر اقل دلالت دارد:

از جمله آن، روایت شیخ - تهذیب ۱: ۱۸۸ -

و کلینی - کافی ۳: ۳۵۱ - ۳۵۲ -

است با دو سند، یکی از آن دو ابراهیم بن هاشم حسن است و دیگری بر اساس رأی مشهور، صحیح است. هر چند که در آن کلامی از زراره از یکی از دو امام علیهما السلام است که گوید: به او عرض کردم: کسی که نداند که در رکعت چهار است یا در دو، در حالی که دو رکعت را احراز کرده است، فرمود: دو رکعت را رکوع کند با چهار سجده - یعنی بعد از سلام - در حالی که او با فاتحه الکتاب قائم است، و تشهد می خواند، و چیزی بر او نیست [دو رکعت احتیاط ایستاده می خواند]، و اگر نداند که در رکعت سوم است یا در چهارم، در حالی که سه رکعت را احراز کرده است، قیام کند و رکعتی دیگر به آن بیافزاید و چیزی بر او نیست. و یقین را به وسیله شک نقض نکند و شک را در یقین داخل نگرداند و یکی از آن دو را در دیگری نیامیزد. اما شک را به وسیله یقین نقض گرداند، و با یقین به اتمام برساند، پس آن را ادامه دهد و در هیچ یک از حالات به شک اعتنا نکند.

پس این خبر محتمل دو وجه است.

اول که همان بهتر است، این است که اقل را ادامه می دهد و به دلیل عدم ذکر آن و ذکر تکبیر، سلام نمی دهد، و قیام می کند و دو رکعت دیگر به آن می افزاید و به اتمام می رساند، پس منظور از این سخن او «یقین را با شک نقض نکند»، یعنی نماز مورد یقین را به سبب شکی که در ادامه بر او عارض شده باطل نسازد، «و شک را در یقین داخل نسازد» یعنی دو رکعت مورد شک را در نماز وارد نسازد، به این صورت که دو رکعت مورد شک را به دو رکعت مورد یقین منضم گرداند و بنا را بر

اکثر بگذارد. «او شک را به وسیله یقین نقض کند» یعنی دو رکعت مورد شک را با یقین ساقط می کند، و این ادامه دادن اقل مورد یقین است.

دوم اینکه بر رأی مشهور حمل گردد، به این صورت که مقصود از این سخن او «دو رکعت رکوع کند» این باشد که آن دو را با یک تکبیر افتتاح نماید، و عدم ذکر سلام، به دلیل ظهور یا به دلیل عدم وجوب آن است. و همچنین این سخن او «برخیزد، پس یک رکعت دیگر به آن بیافزاید» بر آن حمل می شود. و این سخن او «و شک را در یقین وارد نسازد» یعنی دو رکعت را در امر مورد یقین داخل نکند بلکه آن دو را بعد از سلام به جای آورد. و مقصود از نقض شک با یقین، به جای آوردن آن دو بعد از سلام است، زیرا در این صورت، به جای آوردن نماز در حالت خالی از خلل مورد یقین است، زیرا در صورت بناء بر اقل، زیادت رکعات نماز محتمل است.

و شاید آن با این امر تأیید گردد که در صورت شک بین دو، سه و چهار رکعت، نظیر آن عبارت بدون ذکر تسلیم و افتتاح وارد شده است، علاوه بر اینکه منظور از آن چیزی است که بدون شک و تردید ذکر کرده است و ظهور مورد اول و بعید بودن مورد آخر پوشیده نیست. اما، بر انجام دادن آن در مقام جمع ایرادی وارد نیست. و بهتر، حمل آن بر تقیه است چنانکه دریافتی، و علاوه بر آن ممکن است که منظور چیزی باشد که در وجه دوم به عنوان توریه ای برای تقیه ذکر نمود.

و شیخ در صحیحی از محمد بن مسلم روایت کرد که وی گوید: از او درباره فردی سؤال کردم که نمی داند دو رکعت خوانده است یا چهار رکعت؟ پاسخ گفت: اعاده نماید. - تهذیب ۱: ۱۸۸ -

و حمل آن بر شک قبل از اكمال سجده نیز ممکن است. و شیخ آن را بر شک در مغرب و صبح حمل کرده است و صدوق به تخییر برای آن قائل است. و شهید در ذکری و علامه در نهاییه محتمل دانسته اند که بنا را بر اکثر گذاشتن و نماز احتیاط به دلیل رخصت و تخفیف باشد، و اعاده نیز مجزی است - تکلیف را ساقط می کند - و بعید بودن این کلام از ظاهر نصوص پوشیده نیست و هیچ سببی برای آن نیست و پیش از آن دو، قائلی به آن، شناخته نشده است.

شیخ در صحیحی از ابو بصیر روایت کرد که امام صادق علیه السلام فرمود: هرگاه ندانستی که چهار رکعت خواندی یا دو رکعت، پس قیام کن و دو رکعت دیگر به جای بیاور، سپس سلام ده و در حالی که نشسته هستی، دو سجده کن. سپس بعد از آن سلام ده. - تهذیب ۱: ۱۸۸ -

و این خبر نیز بنا گذاشتن بر اقل و اکثر را محتمل است. و شیخ و علامه آن را بر زمانی که فراموش کردن و سخنی گفته، حمل نموده اند که آن بعید است و حمل کردن بر استحباب ممکن است. و ظاهر این است که سجده مبنی است بر بنا گذاشتن بر اقل، چنانکه نزد عامه در خصوص آن دو، همین مشهور است: مسلم در خبر صحیحش با سندش از عبدالرحمان بن عوف روایت کرده و گوید: شنیدم که نبی صلی علیه وآله فرمود: زمانی که یکی از شما در نمازش غفلت کرد، پس ندانست که یک رکعت خوانده است یا دو رکعت؟ پس باید یک رکعت را ادامه دهد. و اگر ندانست که سه رکعت خوانده است یا چهار رکعت، پس باید سه رکعت را ادامه دهد و قبل از اینکه سلام دهد، دو مرتبه سجده نماید.

بغوی در شرح السنه گوید: این حدیث بر دو حکم مشتمل است: یکی اینکه زمانی که وی در نمازش شک کرد پس ندانست که چند رکعت خوانده است، باید اقل را بگیرد، و دوم اینکه محل سجده سهو، قبل از سلام است. و اما در خصوص حکم اول، پس اغلب علما بر این هستند که اقل را ادامه دهد و سجده سهو به جای آورد، و اصحاب رأی بر این هستند که بررسی کند و غلبه ظن را دنبال کند، و اگر بر ظنش غالب شد که آن رکعت سوم او است، یک رکعت دیگر به آن اضافه کرده و غلبه ظن را دنبال کند. و اگر غالب ظنش این باشد که آن رکعت چهارم او است، آن را پی بگیرد.

این زمانی است که شک پی در پی بر او عارض شود، اما اگر بار اولی باشد که غفلت کرده است، پس در نظر آنان، استیناف نماز بر او است.

و اما حکم دوم، اغلب فقهای اهل مدینه بر این هستند که او قبل از سلام، دو سجده می کند، و شافعی و اهل حدیث دیگر، بر آن هستند، و جمعی بر این هستند که بعد از سلام سجده می کند، و سفیان ثوری و اصحاب رأی به آن نظر داده اند.

و مالک گوید: اگر سهو او زیادتی باشد که در نمازش افزوده است، بعد از سلام سجده کند، و اگر سهو او نقصان باشد، قبل از سلام سجده کند. و احمد گوید: هر آنچه که قبل از سلام وارد شود، آن را قبل از آن به جای آورد، و هر آنچه که بعد از آن وارد شود را بعد از آن به جای آورد، پایان سخن.

پس روشن گردید که بنا بر اقل گذاشتن و سجود، هر دو بر تقیه حمل می گردند.

چهارم، شک بین دو، سه، و چهار رکعت: پس اغلب اصحاب بر این هستند که وی اکثر را ادامه دهد و به اتمام برساند و دو رکعت در حالت قیام و دو رکعت در حالت جلوس بخواند. و دو صدوق و ابن جنید بر این هستند که او بنا را بر چهار رکعت بنهد و یک رکعت در حالت قیام و دو رکعت در حالت جلوس بخواند. و ابن جنید، نهادن بنا بر اقل را تا زمانی که از وقت خارج نشده باشد، جایز دانسته است.

حجت رأی مشهور، روایتی است که شیخ و کلینی از علی بن ابراهیم، از پدرش، از ابن ابو عمیر، از یکی از یارانش از امام صادق علیه السلام نقل کرد که درباره مردی که نماز خواند پس ندانست که دو رکعت خوانده است یا سه، یا چهار رکعت، فرمود: قیام کند، پس دو رکعت ایستاده بخواند و سلام دهد، سپس دو رکعت نشسته بخواند و سلام دهد، پس اگر چهار رکعت بوده باشد، این رکعات نافله است، در غیر این صورت، چهار رکعت کامل شده است. - کافی ۳: ۳۵۳، تهذیب ۱:

۱۸۸ -

اما در خصوص قول دوم، در ذکری گوید: آن از حیث اعتبار قوی است، زیرا اگر نماز دو رکعت باشد آن دو رکعت به یکدیگر منضم هستند، و اگر سه رکعت باشد و با یکی از آن دو رکعت تکلیف مجزی می شود، جز اینکه نقل و اشتها آن را رد می کند، پایان سخن.

و گاه در قوت آن از حیث اعتبار منازعه می شود. پس آن مستلزم تلفیق بدل واحد با فعل در حالت قائم و قاعد است با فرض اینکه امر واقع دو رکعت باشد، و مستلزم زیادت برخی افعال از قبیل نیت و تکبیر در بدل، و تغییر صورت بدل به فرض مذکور

است.

بنابراین ظاهر کلام او، عدم وجود نص بر آن است. با وجود آنکه صدوق در صحیحی از عبدالرحمان بن حجاج از ابو ابراهیم علیه السلام روایت کرد که فرمود: به امام صادق علیه السلام عرض کردم، مردی نمی‌داند که دو رکعت خوانده است یا سه یا چهار رکعت؟ پس فرمود: یک رکعت را ایستاده بخواند، سپس سلام دهد و دو رکعت نشسته بخواند. - فقیه ۱: ۲۳۰ و در آن آمده است: دو رکعت ایستاده می‌خواند سپس سلام می‌دهد و سپس دو رکعت نشسته می‌خواند. -

اما نسخه‌های فقیه مختلف است که در اغلب آن همانگونه است که ما نقل کردیم، و در برخی از آن‌ها، «دو رکعت در حالت قیام بخواند» آمده است که در این صورت موافق رأی مشهور می‌گردد، و چه بسا در نسخه او نیز چنین باشد، زیرا عدم مراجعه او به فقیه بعید است.

قول صدوق و پدرش نسخه مشهور را تأیید می‌کند، زیرا ظاهر این است که آن دو فقط از روی نص صحبت می‌کنند، و عدم پرداختن علامه، شهید و غیر آن دو به این خبر، نسخه دیگر را تأیید می‌کند، در حالی که آنان حجتی برای آن وارد نکرده‌اند و برای آن فقط به اعتبارات عقلی تمسک جسته‌اند.

و در این خبر چیز دیگری است و آن اینکه روایت امام کاظم به این نحو از پدرش صلوات الله علیهما، غیر معهود است، پس در آن ظن تصحیف وجود دارد، و در یکی از نسخه‌ها گوید: به او عرض کردم: و آن اصح است اما نادر است. و اغلب نسخه‌ها همانگونه است که ما در ابتدا نقل کردیم.

پس اگر قول آخر با این تأیید گردد که روایت ابن ابی عمیر مرسل است اگرچه آن را در حکم مسانید قرار داده‌اند، درحالی که آن روایت حسن است، هر چند که در غایت حسن باشد، و روایت عبدالرحمان را صحیح و مسند قرار دهند. قول اول را با شهرت، و با آنچه درباره اختلاف نسخه‌ها و جنبه‌های ضعف ذکر نمودیم، تأیید کردیم. و به دلیل ضعف نسخه مشهور، وجه دیگری به ذهن خطور می‌کند و آن اینکه از حیث اعتبار بعید است، زیرا ظاهر این است که قرار دادن دو رکعت نشسته به جای یک رکعت ایستاده، با وجود مخالفت آن دو با هیئت اصل نماز، فقط به دلیل ضرورت عدم حسن نماز با یک رکعت است، پس چه چیزی در اینجا سبب عدول در یکی از آن دو، بدون دیگری گردید؟ پس مناسب‌تر این بود که یا دو رکعت ایستاده باشد یا چهار رکعت نشسته، پس دریاب.

و شاید مذهب مشهور با این تأیید گردد که اخبار وارده در خصوص شک بین سه و چهار، و دو و سه، و دو و چهار رکعت، بر صورت مفروض شامل است، زیرا در آنها تقییدی به عدم انضمام شکی دیگر به آن وجود ندارد، هر چند که از ظاهر آنها این چنین تصور می‌شود، پس دو رکعت نشسته برای دو رکعت اول، و دو رکعت ایستاده برای آخری است، پس در عمل به این خبر، عمل به همه آن اخبار حاصل می‌گردد.

پس روشن شد که رأی مشهور قوی‌تر، و عمل به آن اولی است، و اگر آن وجوه وجود نمی‌داشت، قول به تخیر قوی بود، هر چند که فردی قائل به آن شناخته نشده است.

و بر اساس رأی مشهور، آیا جایز است که به جای دو رکعت نشسته، یک رکعت ایستاده بخواند؟ در مورد آن سه قول وجود دارد: اول، واجب بودن آن است، و در ذکری آن را به ظاهر مفید در الغریبه، و سلار منسوب کرده است. دوم، عدم جواز، و در ذکری به اصحاب منسوب کرده است. سوم، تخییر، به دلیل تساوی آن دو در جایگزینی، و بلکه یک رکعت ایستاده به حقیقت محتمل نزدیکتر است، علامه، و شهیدین آن را اختیار کرده‌اند، و قول وسط به جهت مبتنی بودن آن بر نص، محتمل‌تر است.

و آیا تقدیم (اول بجا آوردن) دو رکعت ایستاده، واجب است؟ درباره آن چند قول وجود دارد: وجوب تقدیم آن دو، و آن قول مفید در مقنعه، و مرتضی در یکی از دو قولش است، و تخییر که ظاهر (قول) مرتضی در الانتصار و اغلب اصحاب است. قطعیت دو رکعت نشسته، که قولی در مورد آن نقل شده است، و قطعیت تقدیم یک رکعت ایستاده، و آن از مفید در الغریبه نقل شده است. و قول اول با توجه به مبتنی بودن بر نص به دلیل عطف با «ثم» محتمل‌تر است، هر چند که محتمل است ثم برای ترتیب نباشد، چنانکه در بسیاری از اخبار چنین استعمال شده است، اما با ظهور منافات ندارد. بله، اگر در این حکم به این خبر عمل نشود، و بر اخبار دیگر تکیه شود، چنانکه به آن اشاره کردیم، تخییر موجه است.

**[ترجمه]

فائده

اعلم أن ظاهر الأصحاب أن كل شك تعلق بالاثنين يشترط في عدم وجوب الإعادة إكمال السجدين قاله في الذكري و وجهه المحافظه على سلامه الأولين فإن الظاهر أن محافظتهما يتحقق بذلك فبدونه تجب الإعادة للأخبار الداله عليه و نقل عن بعض الأصحاب الاكتفاء بالركوع لصدق مسمى الركعه و هو ضعيف.

ص: ۱۸۶

۱- ۱. و الوجه في ذلك أن هذه الركعه من قيام- في هذا الفرض أو سائر الفروض إذا كانت زائده عن الصلاة المفروضه و لحقت بالنوافل أضرت بوترها على ما مر من وجوب التحفظ على كون صلوات النافله و ترا.

قال في الذكرى نعم لو كان ساجدا في الثانية و لما يرفع رأسه (١) و تعلق الشك لم أبعده لصحته لحصول مسمى الركعه و فيه نظر إذ لو اكتفى في تحقق الركعه بتحقيق الأركان كان الظاهر الاكتفاء بوضع الرأس في السجده الثانيه و إن اعتبر تمام واجبات الركعه فرفع الرأس أيضا من واجباتها و القول بأنه من مقدمات الركعه الثانيه بعيد فالأول أقوى و إن أمكن تأييد ما سواه بأصل البراءه و بقوله عليه السلام ما أعاد الصلاه فقيه.

لكن يؤيد ما قويناه حسنه زراره المتقدمه في الشك بين الاثنين و الثلاث حيث اعتبر فيها الدخول في الثالثه و لعل الأحوط لو كان الشك بعد وضع الرأس في الثانيه البناء ثم الإعادة.

**[ترجمه] بدان که ظاهر (قول) اصحاب این است که هر شکمی که به دو (رکعت) مربوط باشد، در عدم وجوب اعاده، کامل شدن سجده تین شرط است. در ذکر این قول آمده است؛ و وجه آن، محافظت بر سلامت دو رکعت اول است. پس ظاهر این است که محافظت آن دو، به وسیله کامل شدن دو سجده محقق می شود، پس بدون آن، به دلیل اخبار دال بر آن، اعاده واجب است، و از برخی از اصحاب، به دلیل صدق مسمای رکعت، اکتفا کردن به رکوع نقل شده است و آن ضعیف است.

در ذکر گوید: بله، اگر در رکعت دوم در حال سجده باشد و هنوز سرش را بلند نکرده باشد و دچار شک شود، به دلیل حاصل شدن مسمای رکعت، صحت آن را بعید نمی دانم، و در آن تأملی است، زیرا اگر در تحقق رکعت، به تحقق ارکان اکتفا شود، ظاهر، اکتفا کردن به نهادن سر در سجده دوم می باشد و اگر تمام واجبات رکعت را لحاظ کند، پس بلند کردن سر نیز از واجبات آن است. و قول به اینکه آن از مقدمات رکعت دوم است، بعید می باشد، پس قول اول قوی تر است. هر چند که تأیید غیر آن با اصل برائت و این سخن امام علیه السلام: فقیه نماز را اعاده نمی کند، ممکن می باشد.

اما مؤید آنچه که ما آن را تقویت نمودیم، حسنه زراره است که در مورد شک بین رکعت دوم و سوم، طوری که ورود در رکعت سوم را در آن لحاظ کند، گذشت، و اگر شک بعد از نهادن سر در سجده دوم باشد، شاید احوط ادامه دادن و سپس اعاده باشد.

**[ترجمه]

«١٦»

الْمَخَاسِنُ، عَنْ أَبِيهِ وَيَعْقُوبَ بْنِ يَزِيدَ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنِ ابْنِ أُذَيْنَةَ عَنْ بُكَيْرِ بْنِ أَعْيَنَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: قُلْتُ لَهُ رَجُلٌ شَكَّ وَ لَمْ يَدْرِ أَرْبَعًا صِلَى أَمْ اثْنَتَيْنِ وَ هُوَ قَاعِدٌ قَالَ يَرْكَعُ رَكْعَتَيْنِ وَ أَرْبَعَ سَجَدَاتٍ وَ يُسَلِّمُ ثُمَّ يَسْجُدُ سَجْدَتَيْنِ وَ هُوَ جَالِسٌ (٢).

**[ترجمه] محاسن: بکیر بن اعین از امام باقر علیه السلام روایت کرد: به او عرض کردم: مردی شک می کند و در حالی که نشسته است، نمی داند که چهار رکعت خوانده است یا دو رکعت؟ فرمود: دو رکعت رکوع کند با چهار سجده، و سلام دهد [دو رکعت احتیاط ایستاده بخواند] سپس در حالی که نشسته است، دو مرتبه سجده کند [دو سجده سهو بجا آورد]. -

بیان

قد سبق الكلام فى مثله و أن الظاهر البناء على الأقل و الحمل على التقيه و يحتمل البناء على الأكثر و استحباب السجده.

**[ترجمه] کلام در مورد نظیر فوق و اینکه ظاهر، بنا بر اقل گذاشتن، و حمل کردن بر تقيه است گذشت و بنا بر اکثر گذاشتن و استحباب سجده نیز محتمل است.

**[ترجمه]

«۱۷»

الْإِحْتِجَاجُ، فِيمَا كَتَبَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرٍ الْحَمِيرِيُّ وَ قَدْ مَرَّ بِأَسَانِيدِهِ إِلَى الْقَائِمِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: يَسْأَلُهُ عَنْ رَجُلٍ صَلَّى الظُّهْرَ وَ دَخَلَ فِي صَلَاةِ الْعُصْرِ فَلَمَّا أَنْ صَلَّى مِنْ صَلَاتِهِ الْعُصْرِ رَكَعَتَيْنِ اسْتَيْقَنَ أَنَّهُ صَلَّى الظُّهْرَ رَكَعَتَيْنِ كَيْفَ يَضَعُ فَأَجَابَ إِنْ كَانَ قَدْ أَحْدَثَ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ حَادِثَهُ تَقَطَّعَ بِهَا الصَّلَاةُ أَعَادَ الصَّلَاتَيْنِ وَ إِذَا لَمْ يَكُنْ أَحْدَثَ حَادِثَهُ جَعَلَ الرَّكَعَتَيْنِ الْأَخِيرَتَيْنِ تِمَمَةً لِيَوْمِهِ الظُّهْرِ وَ صَلَّى الْعُصْرَ

ص: ۱۸۷

۱-۱. بل لو رفع رأسه من السجده الأولى فقد تحفظ على ركعتها، لما مر من أن الفرض انما هو السجده الأولى عن قيام.

۲-۲. المحاسن: ۳۳۱.

**[ترجمه] احتجاج: در آنچه که عبدالله بن جعفر حمیری برای امام قائم علیه السلام نگاشت و با ذکر اسنادش گذشت، از او درباره فردی سؤال کرد که نماز ظهر خواند و در نماز عصر وارد شد، پس زمانی که دو رکعت از نماز عصرش را خواند اطمینان یافت که نماز ظهر را دو رکعت خوانده است، چگونه عمل کند؟

پس پاسخ داد: اگر در میان دو نماز حادثه‌ای رخ داده باشد که نماز به وسیله آن قطع می‌شود، دو نماز را اعاده کند و اگر حادثه‌ای رخ نداده باشد دو رکعت آخر را تتمه نماز ظهر قرار دهد و پس از آن عصر را بخواند. - احتجاج: ۲۷۳ -

**[ترجمه]

إيضاح

لعل المراد بالحادثه ما تقطع الصلاة عمدا و سهوا كالحدث و الاستدبار لا ما يقطع عمدا كالكلام فإنه في حكم الناسي و مع ذلك فظاهر سائر الأخبار و فتوى الأصحاب يقتضى العدول حينئذ عن العصر إلى الظهر إلا أن يحمل على أنه أحدث و لم يتوضأ للعصر و هو بعيد.

و أما الحكم الأخير و هو جعل الركعتين لتتمه الظهر فهو قول جماعه من الأصحاب و قيل تبطل الثانية و يعود إلى الأولى فيتمها و قيل تبطل الأولى و تصح الثانية لأن النيه و التحريمه يبطلان عمدا و سهوا.

و قال العلامة في النهاية و لو نقص من عدد صلاته ناسيا و سلم ثم ذكر تدارك إكمال صلاته و سجد للسهو سواء فعل ما يبطلها عمدا كالكلام أو لا أما لو فعل المبطل عمدا و سهوا كالحدث و الاستدبار إن ألحقناه به فإنها تبطل لعدم إمكان الإتيان بالفائت من غير خلل في هيئه الصلاة و لقول أحدهما عليهما السلام إذا حول وجهه عن القبلة استقبال الصلاة استقبالا و لو فعل المبطل عمدا ساهيا

و تطاول الفصل فالأقرب عدم البطلان و يحتمل لخروجه عن كونه مصليا فحينئذ يرجع في حد التطاول إلى العرف و لو ذكر بعد أن شرع في أخرى و تطاول الفصل صحت الثانية و بطلت الأولى و إن لم يطل عاد إلى الأولى و أتمها.

ص: ۱۸۸

۱- ۱. الاحتجاج: ۲۷۳: و الحديث مبني على أنه بعد ما صلى ركعتين من العصر تيقن انه سلم من الظهر بعد تمامها ركعتين، فان كان أحدث بين الصلاتين حدثا، فالأحسن أن يسلم من صلاته التي بيده نافله و يرجع الى صلاة الظهر ثم العصر، و ان لم يكن أحدث حدثا، فالسلام نسيانا لا تبطل الصلاة، و ان كان مخرجا عنها، لما أشرنا قبل ذلك و سيأتي من أن رسول الله صلى الله عليه و آله سلم في ركعتين ثم صلى تمام الأربع ركعتين على حده، فعليه أيضا أن يسلم من هاتين الركعتين و يجعلهما تماما لصلاته الأولى منفصله، على ما فعله رسول الله صلى الله عليه و آله و قد كان فعله صلى الله عليه و آله مبني صلوات الاحتياط

فی مذهبنا کما عرفت.

و هل يبنى الثانيه على الأولى فيه احتمال فيجعل ما فعله من الثانيه تمام الأولى و يكون وجود السلام كعدمه لأنه سهو معذور فيه و النيه و التكبيره ليستا ركنا في تلك الصلاه فلا يبطلها و يحتمل بطلان الثانيه لأنها لم تقع بنيه الأولى فلا يصير بعد عدمه منها و لو كان ما شرع فيه ثانيا نفلا فالأقرب عدم البناء لأنه لا يتأدى الفرض بنيه النفل انتهى.

و قال الشهيد الثاني قدس سره في شرح الإرشاد حين عد ما يستثنى من قاعده كون زياده الركن مبطلا للصلاه السادس لو سلم على بعض من صلاته ثم شرع في فريضه أو ظن أنه سلم فشرع في فريضه أخرى و لما يأت بينهما بالمنافى فإن المروى عن صاحب الأمر عليه السلام الإجزاء من الفريضه الأولى و اغتفار ما زيد من تكبيره الإحرام.

و هل يفتقر إلى العدول إلى الأولى يحتمله لأنه في غيرها و إن كان سهوا كما لو صلى العصر ظانا أنه صلى الظهر ثم تبين العدم في الأثناء و عدمه و هو الأصح لعدم انعقاد الثانيه لأن صحه التحريم بالثانيه موقوف على التسليم من الأولى في موضعه أو الخروج بغيره و لم يحصل.

نعم ينبغي ملاحظه كونه في الأولى من حين الذكر بناء على تفسير الاستدامه الحكيمه بأمر وجودى و على التفسير الأصح يكفى في الأفعال الباقية عدم إيقاعها بنيه الثانيه.

و قال الشهيد قدس الله روحه في قواعد لو ظن أنه سلم فنوى فريضه أخرى ثم ذكر نقص الأولى فالمروى عن صاحب الأمر الإجزاء عن الفريضه الأولى و السر فيه أن صحه التحريم بالثانيه موقوف على التسليم من الأولى في موضعه أو الخروج منها و لم يحصل فجرت التحريمه مجرى الأذكار المطلقه التي لا تخل بصحه الصلاه و نيه الوجوب في الثانيه لغو لعدم مصادفته محلا و حينئذ هل تجب نيه العدول إلى الأولى الأقرب عدمه لعدم انعقاد الثانيه و هو بعد في الأولى نعم يجب القصد إلى أنه في الأولى من حين الذكر.

**[ترجمه] شاید مقصود از حادثه، چیزی است که عمدا و سهوا نماز را قطع می کند مانند حدث و پشت کردن، نه چیزی که عمدا قطع می کند مانند کلام، که او در حکم فراموشکار است. و در صورت آن، ظاهر سایر اخبار و فتوای اصحاب، عدول از عصر به ظهر در این حالت را اقتضا می کند. مگر اینکه بر این حمل شود که دچار حدث شود و برای عصر وضو نگیرد و آن بعید است.

و اما در خصوص حکم آخر یعنی قرار دادن دو رکعت برای تتمه ظهر، پس آن قول جمعی از اصحاب است و گفته شده، نماز دوم باطل می شود و به نماز اول باز گردد پس آن را به اتمام برساند. و گفته شده: نماز اول باطل می شود و نماز دوم صحیح است. زیرا نیت و تکبیره الاحرام عمدا و سهوا (نماز را) باطل می کند.

علامه در نهاییه گوید: و اگر در حالت نسیان از عدد نمازش بکاهد و سلام دهد و سپس به یاد آورد، نمازش را کامل کند و سجده سهو به جای آورد، چه فعلی که آن را باطل می کند عمدی باشد مانند کلام، یا خیر. اما اگر فعلی که عمدا و سهوا باطل کننده است مانند حدث، و پشت کردن را مرتکب شود، پس نماز باطل می شود، به دلیل عدم امکان به جای آوردن امر فوت شده، بدون اینکه خللی در هیأت نماز وارد شود، و به دلیل سخن یکی از دو امام علیهما السلام که زمانی که رویش را از

قبله بازگرداند، نماز را از سر بگیرد، و اگر عملی که عمداً باطل کننده است را سهواً انجام داده باشد و فاصله جدا شدن از نماز طولانی شود. پس محتمل تر، عدم بطلان است و به دلیل خروج آن از نماز گزار بودن نیز محتمل است. پس در این هنگام، در میزان طولانی شدن به عرف مراجعه می‌شود. و اگر پس از اینکه نماز دیگر را شروع کرد به یاد آورد و انفصال به طول انجامید، نماز دوم صحیح است و نماز اول باطل می‌باشد، و اگر طولانی نشد، به نماز نخست بازگردد و آن را به اتمام برساند.

آیا نماز دوم را بر نماز اول بنا می‌گذارد؟ در آن احتمالی است. پس آنچه را که از نماز دوم انجام داده است، تکمیل کننده نماز نخست قرار می‌دهد، و سلام نادیده گرفته می‌شود، زیرا آن سهواً معذور است، و نیت و تکبیر در آن نماز، رکن نیستند پس آن را باطل نمی‌کند. و بطلان نماز دوم محتمل است زیرا آن به نیت نماز اول واقع نشده است، پس بعد از باقی نبودن بر آن، نیت جزئی از آن نیست. و اگر آنچه که بار دوم شروع کرده است نافله باشد، محتمل تر، عدم بنا است زیرا نماز واجب با نیت نافله صورت نمی‌پذیرد. پایان سخن .

و شهید ثانی قدس سره در شرح الارشاد، زمانی که آنچه را که از قاعده زیادت رکن مبطل نماز می‌باشد، مستثنی می‌کند و بر می‌شمرد، گوید: ششم: اگر در بخشی از نماز سلام دهد و سپس وارد فریضه گردد یا گمان کند که او سلام داده است و فریضه دیگری را شروع کند، در حالی که میان آن دو عمل منافی انجام نداده است، پس آنچه از صاحب امر علیه السلام روایت شده است، مجزی بودن از فریضه نخست و چشم پوشی از تکبیره الاحرام افزوده شده می‌باشد.

آیا نیازی به عدول به نماز نخست است؟ آن را محتمل می‌داند، زیرا در غیر آن است، هر چند که سهواً باشد، چنانکه اگر به گمان اینکه وی نماز ظهر را خوانده است، نماز عصر را بخواند. سپس در اثنای آن، نخواندن آن (ظهر) روشن گردد، عدم عدول محتمل است و آن صحیح تر است، به دلیل عدم انعقاد نماز دوم، زیرا صحت تکبیره الاحرام نماز دوم، منوط به سلام نماز نخست در محل آن یا خروج به غیر آن است، و این دو حاصل نشده‌اند.

بله، توجه به این نکته که آن از لحظه به یاد آوردن، جزء نماز نخست باشد شایسته است، بنا بر تفسیر استدامه حکمیّه به امری وجودی، و بر اساس تفسیر صحیح تر، در افعال باقی مانده، وارد نکردن آن به نیت نماز دوم، کفایت می‌کند.

شهید قدس الله روحه در قواعدش گوید: اگر گمان کند که وی سلام داده است، فریضه دیگری را نیت کند، سپس نقص فریضه اول را به یاد آورد، پس آنچه که از صاحب امر روایت شده است، اجزاء فریضه اول است، و سرّ آن این است که صحت ورود به فریضه دوم، منوط بر سلام فریضه نخست در محل آن یا خروج از آن است و این دو حاصل نشده‌اند، پس تکبیره الاحرام به عنوان اذکار مطلق که محل صحت نماز نیست به حساب آمده است. و نیت وجوب در فریضه دوم به دلیل عدم مقارن شدن آن با محل، لغو است. در این هنگام، آیا نیت عدول به فریضه نخست واجب است؟ محتمل تر عدم وجوب است به دلیل عدم انعقاد فریضه دوم، در حالی که او هنوز در فریضه اول است، بله! از لحظه یادآوری، قصد کردن به اینکه او در فریضه نخست است واجب است .

***[ترجمه]

السَّرائِرُ، نَقْلًا مِنْ كِتَابِ حَرِيْزِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ قَالَ زُرَّارَةُ قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ

ص: ١٨٩

عليه السلام: كَانَ الَّذِي فَرَضَ اللَّهُ عَلَى الْعِبَادِ مِنَ الصَّلَاةِ عَشْرًا فَرَادَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ سَبْعًا وَ فِيهِنَّ السَّهُوُّ وَ لَيْسَ فِيهِنَّ قِرَاءَةٌ فَمَنْ شَكَّ فِي الْأُولَيْنِ أَعَادَ حَتَّى يَحْفَظَ وَ يَكُونَ عَلَى يَقِينٍ وَ مَنْ شَكَّ فِي الْأَخِيرَتَيْنِ عَمِلَ بِالْوَهْمِ (١).

قَالَ وَ قَالَ زُرَّارَةُ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِذَا جَاءَ يَقِينٌ بَعِيدَ حَائِلٍ قَضَاهُ وَ مَضَى عَلَى الْيَقِينِ وَ يَقْضِي الْحَائِلَ وَ الشَّكَّ جَمِيعًا فَإِنْ شَكَّ فِي الظُّهْرِ فِيمَا بَيْنَهُ وَ بَيْنَ أَنْ يُصَلِّيَ العَصِيرَ قَضَاهَا وَ إِنْ دَخَلَهُ الشَّكُّ بَعْدَ أَنْ يُصَلِّيَ العَصِيرَ فَقَدْ مَضَتْ إِلَّا أَنْ يَسْتَيْقِنَ لِأَنَّ العَصِيرَ حَائِلٌ فِيمَا بَيْنَهُ وَ بَيْنَ الظُّهْرِ فَلَا يَدْعُ الْحَائِلَ لِمَا كَانَ مِنَ الشَّكِّ إِلَّا بِيقِينٍ (٢).

**[ترجمه] سرائر: امام باقر عليه السلام فرمود: نمازی که خداوند بر بندگان مفروض ساخت ده رکعت بود، پس رسول الله هفت رکعت بر آن افزود و در آن ها سهو هست و در آن ها قرائتی نیست، پس هر که در دو رکعت اول شک کرد اعاده کند تا حفظ شود و بر یقین باشد، و هر که در دو رکعت آخر شک کند، به گمان عمل نماید. - سرائر: ٤٧٢، کافی ٣: ٢٧٣ -

گوید:

زراره از امام باقر عليه السلام روایت کرد: هر گاه پس از حائلی [چیزی که بین آن دو فاصله انداخته است] یقین حاصل کرد، به یقین ادامه دهد و حائل و شک را قضا کند، پس اگر در نماز ظهر، بین آن (نماز) و اینکه عصر را بخواند شک کرد، آن را انجام دهد (نماز ظهر را بخواند) و اگر شک بعد از خواندن عصر بر او عارض شود، از محلش گذشته است، مگر اینکه یقین کند، زیرا عصر میان آن و ظهر، حائلی است، پس حائل را به سبب شکی که بود رها نکند، مگر با یقین. - سرائر: ٤٧٢ -

**[ترجمه]

بیان

صدر الخبر يدل على ما مر من أن الشك في الأولين يوجب الإعادة و في الأخيرتين لا يوجبها و التفصيل المذكور في آخر الخبر مع صحته خلاف فتوى الأصحاب إذ المشهور التفصيل ببقاء الوقت و خروجه.

قال في الذكري لو شك في فعل الصلاة و وقتها باق و جبت لقيام السبب و أصاله عدم الفعل و إلا فلا عملا بظاهر حال المسلم أنه لا يخل بالصلاة

وَ بِهِ خَبْرٌ حَسَنٌ السَّنَدِ عَنْ زُرَّارَةَ وَ الْفَضِيلِ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ: أَنَّهُ مَتَى اسْتَيْقَنْتَ أَوْ شَكَّكَتَ فِي وَقْتِ صَلَاةٍ أَنْكَ لَمْ تُصَلِّهَا أَوْ فِي وَقْتِ فَوْتِهَا صَلَّيْتَهَا وَ إِنْ شَكَّكَتَ بَعْدَ مَا خَرَجَ وَقْتُ الْفَوْتِ فَقَدْ حَالَ حَائِلٌ فَلَا إِعَادَةَ عَلَيْكَ أَوْرَدَهُ الْكُلَيْنِيُّ (٣) وَ الشَّيْخُ (٤)

في التَّهْدِيبِ.

**[ترجمه] صدر خبر دلالت بر چیزی دارد که قبلا گذشت، مبنی بر این که شک در دو رکعت نخست، اعاده را واجب می سازد و در دو رکعت اخیر واجب نمی سازد، و تفصیل مذکور در آخر خبر با وجود صحتش، مخالف فتوای اصحاب است زیرا مشهور، تفصیل بین بقای وقت و خروج از آن است.

در ذکری گوید: اگر در فعل نماز شک کرد، در حالی که وقت آن باقی است، به دلیل وجود سبب و اصالت عدم فعل، انجام نماز واجب است. و در غیر آن خیر، به جهت عمل به ظاهر حال مسلم که آن مخل نماز نیست، و در مورد آن خبری حسن السند از زراره و فضیل از امام باقر علیه السلام است که هرگاه در وقت نمازی یقین کردی یا شک کردی که آن را نخوانده ای یا در وقت فوت آن خوانده ای، و اگر پس از اینکه وقت فوت خارج شد شک کردی، پس حائلی عارض شده است و اعاده بر تو لازم نیست، کلینی - کافی ۳: ۲۹۴ - و شیخ - تهذیب ۱: ۲۱۵ -

آن را در تهذیب آورده اند .

**[ترجمه]

أقول

الظاهر أن المراد بوقت الفوت وقت فوت الفضيله (هـ) و يمكن

ص: ۱۹۰

۱- ۱. السرائر: ۴۷۲. و قد مر مثله عن الكافي ج ۳ ص ۲۷۳ بسند و ص ۲۷۲ بسند آخر.

۲- ۲. المصدر نفسه.

۳- ۳. الكافي: ج ۳ ص ۲۹۴.

۴- ۴. التهذيب ج ۱ ص ۲۱۵.

۵- ۵. قد عرفت في باب أوقات الصلوات أن وقت صلاة الظهر إذا صار ظل الشاخص مثله بالسنة و هكذا وقت صلاة العصر إذا صار ظل الشاخص مثله بالسنة، فلا يدخل وقت أحدهما في الآخر، الا ان حكم الخبر لمن يصلی هكذا فيفرق بين الصلاتين و يوقع كل صلاة في وقتها المسنون اقتداء بسنة النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ وَ سلم و أمّا من يجمع بين الصلاتين فالحديث غير ناظر إليه.

الجمع بين الخبرين بوجوب الفعل في الشك مع بقاء الوقت إذا لم يدخل في الصلاة التي بعدها لكن لم أظفر بقائل به.

**[ترجمه] ظاهر این است که مقصود از وقت فوت، وقت فوت فضیلت است و جمع بستن میان دو خبر با وجوب فعل در شک در صورت وجود وقت، زمانی که در نمازی که پس از آن است وارد نشده باشد، ممکن است، اما من فردی قائل به آن را نیافته‌ام.

**[ترجمه]

«۱۹»

قُرْبُ الْإِسْنَادِ، بِالْإِسْنَادِ الْمُتَقَدِّمِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ أَخِيهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ دَخَلَ فِي صَلَاتِهِ فَنَسِيَ أَنْ يُكَبِّرَ حَتَّى رَكَعَ فَلَذَكَرَ حِينَ رَكَعَ هَيْلٌ يُجْزِيهِ ذَلِكَ وَإِنْ كَانَ قَدْ صَلَّى رُكْعَةً أَوْ ثِنْتَيْنِ وَهَيْلٌ يَعْتَدُّ بِمَا صَلَّى قَالَ يَعْتَدُّ بِمَا يَفْتَتِحُ بِهِ مِنَ التَّكْبِيرِ (۱) قَالَ وَسَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ رَكَعَ وَسَجَدَ وَ لَمْ يَدْرِ هَيْلٌ كَبَّرَ أَوْ قَالَ شَيْئاً فِي رُكُوعِهِ وَ سَجُودِهِ هَلْ يَعْتَدُّ بِتِلْكَ الرُّكْعَةِ وَ السَّجْدَةِ قَالَ إِذَا شَكَّ فَلْيَمُضْ فِي صَلَاتِهِ (۲).

**[ترجمه] قرب الإسناد: با اسناد متقدم علی بن جعفر، از برادرش علیه السلام روایت کرد: از او درباره فردی سؤال کردم که در نمازش وارد شده است، پس فراموش کرد که تکبیر بگوید تا اینکه رکوع کرد و زمانی که رکوع کرد به یاد آورد، آیا آن برای او کفایت می‌کند هر چند که یک یا دو رکعت خوانده باشد، و آیا به آنچه خوانده است اعتماد می‌شود؟ فرمود: به آنچه که با تکبیر افتتاح می‌کند اعتماد می‌شود. - قرب الإسناد: ۹۰، ۱۱۷ -

فرمود: و از او درباره فردی سؤال کردم که رکوع و سجود کرد و ندانست که آیا تکبیر گفته است یا در رکوع و سجود چیزی گفته است؟ آیا به آن رکعت و سجده اعتماد می‌شود؟ فرمود: هر گاه شک کرد، پس باید به نمازش ادامه دهد. - قرب الإسناد: ۹۱، ۱۱۹ -

**[ترجمه]

بیان

الظاهر أن المراد بالتكبير في الموضعين تكبير الركوع لقوله عليه السلام يعتد بما يفتتح به من التكبير إذ الظاهر أن المراد به التكبيرات الافتتاحية المستحبه لما مر من أنها لتدارك ما ينسى من تكبيرات الصلاة.

و يحتمل تكبيره الإحرام أيضا و لا خلاف في أنه لو ذكر ترك تكبير الركوع بعد الركوع أو السجود لا يعود إليه و إن قيل بوجوبه و كذا الشك لأنه بعد تجاوز المحل و يحتمل الأول التكبيرات الافتتاحية المستحبه فالمراد بما يفتتح به تكبير الإحرام و يدل على أن الشك في ذكر الركوع و السجود لا يعتبر بعد الرفع منهما كما هو مذهب الأصحاب.

ثم اعلم أنهم نقلوا الإجماع على أنه إذا أخل بالنيه حتى كبر تبطل صلاته عمدا كان أو سهوا لأن التكبير من أجزاء الصلاة و

يشترط النيه في جميعها و كذا لو أخل بالقيام حال التكبير على ما هو المشهور من أن القيام في كل حال تابع لتلك الحال

ص: ١٩١

١-١. قرب الإسناد ص ٩٠ ط حجر ص ١١٧ ط نجف.

٢-٢. قرب الإسناد ص ١١٩ ط نجف، ص ٩١ ط حجر.

و فيه إشكال لكن حكم الأكثر بذلك إلا شاذ قالوا بأن الركن من القيام هو ما اتصل بالركوع.

و ربما يقال الإخلال بالمأمور به مطلقا مبطل للصلاه إلا ما ثبت بالدليل أنه لا يبطل عمدا أو سهوا و هو باطل لأن الإخلال بواجب لا يوجب إبطال واجب آخر إلا إذا علم اشتراطه به و الأصل عدمه و لو قام دليل على الاشتراط اتبع مدلوله من الاشتراط عمدا أو مطلقا و لم يقدح هنا دليل على كون القيام شرطا لصحة التكبير سهوا.

و المشهور اشتراط القيام حال النيه أيضا و فيه نظر يظهر مما حققنا في بحث النيه و لا- خلافاً في أن الإخلال بتكبير الإحرام مبطل بمعنى أنه لا يعتد بما وقع بعده من واجب أو مستحب في الصلاه و مع فعله لا بد من إعادته لوجوب المقارنه و عليه (1) دلت أخبار كثيره و ما ورد من عدم وجوب الإعاده فيما محمول على الشك بعد تجاوز المحل أو على التكييرات المستحبه.

**[ترجمه] ظاهر این است که مقصود از تکبیر در دو موضع، تکبیر رکوع است به دلیل این سخن امام علیه السلام که به آنچه که با تکبیر افتتاح کرده است اعتماد می‌شود. پس ظاهر این است که مقصود از آن، تکبیرات افتتاحی مستحب است به دلیل آنچه که در این باره گذشت که او باید آنچه را که از تکبیرات نماز فراموش کرده جبران نماید.

و تکبیره الاحرام نیز محتمل است: و اختلافی در این نیست که اگر تکبیر رکوع را بعد از رکوع یا سجود به یاد آورد، به آن باز نمی‌گردد. هر چند که به وجوب آن رأی داده شود. و شک نیز چنین است، زیرا آن بعد از گذر از محل است. و رأی نخست، تکبیرات افتتاحی مستحب را محتمل است پس مقصود از آنچه که به وسیله آن افتتاح می‌گردد، تکبیره الاحرام است و بر این دلالت دارد که شک در ذکر رکوع و سجود، بعد از بلند کردن سر از آن، معتبر نیست، چنانکه مذهب اصحاب است.

پس بدان که آنان بر اینکه زمانی که از نیت تخطی کند تا اینکه تکبیر بگوید، به عمد باشد یا سهو نمازش باطل می‌شود، نقل اجماع کرده‌اند، زیرا تکبیر از اجزای نماز است و نیت در همه آن شرط است، و چنین است اگر در محل تکبیر از قیام تخطی کند، بر اساس قول مشهور درباره اینکه قیام در هر حالتی تابع آن حالت است و در آن اشکالی است. اما اغلب بر آن حکم داده‌اند جز گروهی اندک که قائل بر این هستند که رکن از قیام، همان است که به رکوع متصل است.

و شاید گفته شود: تخطی کردن از آنچه که به آن امر شده است مطلقا مبطل نماز است مگر آنچه که با دلیل ثابت شود که عمدا و سهوا (نماز را) باطل نمی‌کند، و این (قول) باطل است زیرا تخطی کردن از واجب، ابطال واجب دیگر را واجب نمی‌سازد مگر اینکه مشروط بودن آن بدان، دانسته شود، و اصل، عدم مشروط بودن آن است. و اگر دلیلی بر مشروط بودن آن اقامه شود، از مدلول آن در مورد مشروط بودن به صورت عمد یا مطلق تبعیت می‌شود. و اما در اینجا سهوا دلیلی بر شرط بودن قیام برای صحت تکبیر اقامه نشده است.

مشهور، شرط بودن قیام در حال نیت نیز می‌باشد و در آن نکته‌ای است که در آنچه که در بحث نیت بررسی نمودیم روشن می‌گردد. و اختلافی در این نیست که تخطی از تکبیر الاحرام مبطل است به این معنی که به واجب یا مستحبی که در نماز بعد از آن واقع شده است اعتماد نمی‌شود، و در صورت انجام آن به دلیل وجوب مقارنه با نیت، ناگزیر باید نیت اعاده گردد. و اخبار بسیاری بر آن دلالت دارد. - یعنی بر اینکه با تخطی از تکبیره الاحرام مطلقا نماز باطل می‌شود، از او رحمه الله در

حاشیه اصل آمده است. - و اما آنچه که در خصوص عدم وجوب اعاده وارد شده است، یا بر شک بعد از گذشتن از محل حمل می شود، یا بر تکبیرات مستحب.

** [ترجمه]

«۲۰»

قُرْبُ الْإِسْنَادِ، بِالْإِسْنَادِ الْمُتَقَدِّمِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ أَخِيهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ افْتَتِحَ الصَّلَاةَ فَقَرَأَ سُورَةَ قَبْلَ فَاتِحَةِ الْكِتَابِ ثُمَّ ذَكَرَ بَعْدَ مَا فَرَغَ مِنَ السُّورَةِ قَالَ يَمْضِي فِي صَلَاتِهِ وَيَقْرَأُ فَاتِحَةَ الْكِتَابِ فِيمَا يَسْتَقْبِلُ (۲)

قَالَ وَ سَأَلْتُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ رَجُلٍ كَانَ فِي صَلَاتِهِ فَقَرَأَ سُورَةَ قَبْلَ فَاتِحَةِ الْكِتَابِ هَلْ يُجْزِيهِ ذَلِكَ إِذَا كَانَ خَطَأً قَالَ نَعَمْ (۳).

** [ترجمه] قرب الإسناد: با اسناد ارائه شده، علی بن جعفر از برادرش علیه السلام روایت کرد: از او درباره فردی سؤال کردم که نماز را شروع کرد، پس قبل از فاتحه کتاب، سوره را قرائت کرد و پس از اینکه از سوره فارغ شد به یاد آورد؟ فرمود: به نمازش ادامه دهد و فاتحه کتاب را در آنچه از سر می گیرد قرائت نماید. - قرب الإسناد: ۹۲، ۱۲۰ -

فرمود: و از او درباره مردی سؤال کردم که در نمازش بود، پس سوره ای را قبل از فاتحه کتاب قرائت کرد، آیا اگر اشتباه کرده باشد برایش کفایت می کند؟ فرمود: بله. - قرب الإسناد: ۹۲، ۱۲۰ -

** [ترجمه]

بیان

قوله عليه السلام يمضي في صلاته لعله محمول على الشك فيكون مؤيدا لما اخترنا سابقا من أن الانتقال إلى السورة يوجب عدم الاعتناء في الشك في الفاتحة وإلا فلا خلاف في الرجوع قبل الركوع إذا تيقن ترك شيء من القرآن ودلت عليه الأخبار الكثيرة وربما يحمل على الذكر بعد الركوع وهو أبعد.

ص: ۱۹۲

۱- ۱. أي على أن بالاخلال بتكبير الاحرام مطلقا تبطل الصلاة، منه رحمه الله في هامش الأصل.

۲- ۲. قرب الإسناد: ۹۲ ط حجر ص ۱۲۰ نجف.

۳- ۳. قرب الإسناد: ۹۲ ط حجر ص ۱۲۰ نجف.

و أما قراءه الحمد فيما يستقبل فالمراد به ما يخصه من القراءه لا قراءه الفاتحه المنسيه لورود الأخبار بنفيه و قد أول الشيخ أمثاله على هذا الوجه و قيل يتعين قراءه الفاتحه فى الأخيرتين لمن تركها ناسيا فى الأوليين و يحتمل حمل قوله فيما يستقبل على ما يقرؤه فى تلك الركعه و إن كان بعيدا أيضا و كذا قراءه السوره قبل الفاتحه يمكن حمله على الذكر بعد الركوع أو يكون مبنيًا على استحباب قراءه السوره.

و المشهور بين القائلين بوجوب السوره هنا وجوب إعادتها إن ذكر قبل الركوع و لم أر فيه خلافا و الفرق بين السؤالين أن السؤال الأول كان عن الذكر قبل قراءه الفاتحه و الثانى عن الذكر بعدها و الحاصل أن فى الأول كان الإخلال بأصل الفاتحه و فى الثانى بالترتيب.

***[ترجمه] این سخن امام علیه السلام: «به نمازش ادامه دهد» شاید محمول بر شك باشد، كه تأییدی است بر آنچه كه سابقا گفتیم كه، انتقال به سوره موجب عدم اعتنا به شك در فاتحه الكتاب می شود، و در غیر این صورت، در جایی كه به ترك چیزی از قرائت یقین كند، اختلافی در مورد رجوع قبل از ركوع نیست. و اخبار بسیاری بر آن دلالت دارد، و چه بسا بر یاد آوردن بعد از ركوع حمل شود كه آن بعیدتر است.

و اما قرائت حمد در آنچه كه از سر می گیرد، پس مقصود از آن چیزی است كه از قرائت به آن مختص است نه قرائت فاتحه الكتاب فراموش شده، به دلیل ورود اخبار بر نفي آن، و شيخ، امثال آن را بر این وجه تأویل نموده است و گفته شده است: قرائت در دو ركعت آخر برای كسی كه آن را از روی فراموشی در دو ركعت اول ترك کرده است، تعیین می گردد. و حمل این سخن او «در آنچه كه از سر می گیرد» بر آنچه كه در آن ركعت قرائت می كند محتمل است. هر چند این نیز بعید است، و همچنین قرائت سوره قبل از فاتحه نیز ممكن است كه بر یادآوری بعد از ركوع حمل شود یا اینکه مبني بر استحباب قرائت سوره باشد.

و مشهور در میان افراد قائل به وجوب سوره در اینجا، وجوب اعاده آن است، اگر قبل از ركوع به یاد آورد و در مورد آن اختلافی ندیدم. و فرق میان دو سؤال این است كه سؤال اول درباره یادآوری قبل از قرائت فاتحه الكتاب بود، و سؤال دوم در مورد یادآوری بعد از آن، و نتیجه اینکه در سؤال اول تخطی از اصل فاتحه الكتاب و در سؤال دوم تخطی از ترتیب است.

***[ترجمه]

«۲۱»

قُرْبُ الْإِسْنَادِ، وَ كِتَابُ الْمَسَائِلِ، بِسَيِّدَيْهِمَا عَنْ عَلِيِّ بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ أَخِيهِ قَالَ: سَأَلْتُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الرَّجُلِ يُخْطِئُ فِي قِرَاءَتِهِ هَلْ يَصْلُحُ لَهُ أَنْ يُنْصِتَ سَاعَةً وَ يَتَذَكَّرَ قَالَ لَا بَأْسَ (۱)

قَالَ وَ سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ يُخْطِئُ فِي التَّشْهَدِ وَ الْقُنُوتِ هَلْ يَصْلُحُ لَهُ أَنْ يُرَدِّدَ حَتَّى يَتَذَكَّرَ وَ يُنْصِتَ سَاعَةً وَ يَتَذَكَّرَ قَالَ لَا بَأْسَ أَنْ يُرَدِّدَ وَ يُنْصِتَ سَاعَةً حَتَّى يَذُكَّرَ وَ لَيْسَ فِي الْقُنُوتِ سَهْوٌ وَ لَا فِي التَّشْهَدِ (۲).

**[ترجمه]قرب الإسناد و کتاب مسائل: با سند خود از علی بن جعفر از برادرش گوید: از او درباره فردی سؤال کردم که در قرائتش دچار خطا می‌شود، آیا برای او صحیح است که ساعتی گوش دهد تا به یاد آورد؟ فرمود: ایرادی ندارد. - . قرب الإسناد: ۱۲۴ -

فرمود: و از او درباره فردی سؤال کردم که در تشهد و قنوت خطا می‌کند، آیا برای او صحیح است که تکرار کند تا اینکه به یاد آورد. و لحظه‌ای ساکت بماند و به یاد آورد؟ فرمود: ایرادی ندارد که تکرار کند و لحظه‌ای ساکت شود تا اینکه به یاد آورد و نه در قنوت سهوی است و نه در تشهد. - . قرب الإسناد: ۱۲۴ -

**[ترجمه]

بیان

قال فی التذکره لو سکت فی أثناء القراءه بالخارج عن العاده إما بأن أرتج علیه فطلب التذکره أو قرأ من غیرها سهوا لم یقطع القراءه و قرأ الباقی و إن سکت طویلا عمدا لا لغرض حتی خرج عن کونه قارئاً استأنف القراءه و کذا لو قرأه فی أثنائها ما لیس منها فلا تبطل صلاته و لو سکت بنیه القطع بطلت قراءته و لو سکت لا بنیه القطع أو نواه و لم یسکت صحت.

و لو کرر آیه من الفاتحه لم تبطل قراءته سواء أوصلها بما انتهى إلیه أو ابتداء

ص: ۱۹۳

۱-۱. قرب الإسناد: ۱۲۴ ط نجف، و قد مرت هذه الأحادیث فی باب القراءه.

۲-۲. قرب الإسناد: ۱۲۴ ط نجف، و قد مرت هذه الأحادیث فی باب القراءه.

من المنتهى خلافا لبعض الشافعية في الأولى و لو كرر الحمد عمدا ففي إبطال الصلاة به إشكال انتهى.

قوله عليه السلام و لا في التشهد أقول في كتاب المسائل (1)

كما في التشهد فنسخه قرب الإسناد يحتمل أن يكون المراد بها أن السهو عن بعض القنوت لا يضر للاكتفاء فيه بمسمى الذكر و الدعاء و لا في التشهد أي مستحبات التشهد من التحيات و الأدعية فإن الظاهر أن السهو إنما هو فيها و الشهادتان لا سهو فيهما غالبا أو المراد نفى سجود السهو في تركهما فينفى قول من قال به في كل زياده و نقيصه حتى في المستحبات كما سيأتي.

و على النسخه الأخرى يحتمل ما ذكر و أن يكون المراد إثباته في التشهد بأن يكون متعلقا بالمنفى فيكون المراد ترك الشهاداتتين.

**[ترجمه] در تذکره گوید: اگر در اثنای قرائت به اندازه خارج از عادت سکوت کند، یا به اینکه بر آن توقف کند تا به یاد بیاورد یا اینکه سهوا چیزی غیر آن را قرائت کند، قرائت قطع نشده است و می تواند قرائت را ادامه دهد، و اگر عمدا و بدون غرضی، مدتی طولانی سکوت کند تا اینکه از حالت قاری بودن خارج گردد، قرائت را از سر بگیرد؛ همچنین اگر در اثنای آن، چیزی که از آن نیست را قرائت کند، پس نمازش باطل نمی شود و اگر با نیت قطع، سکوت کند، قرائتش باطل است، و اگر سکوت کند اما نه با نیت قطع، یا اینکه آن را نیت کند و سکوت نکند، صحیح است.

و اگر آیه ای از فاتحه را تکرار کند، قرائتش باطل نشده است چه آن را به آنچه که به آن منتهی شده وصل کند و چه از انتها شروع نماید، برخلاف برخی از شافعیه درباره مورد نخست، و اگر حمد را به عمد تکرار نماید، پس در ابطال نماز به وسیله آن اشکالی است، پایان سخن.

و این سخن امام علیه السلام: «و نه در تشهد» می گویم: در کتاب مسائل «چنانکه در تشهد است» آمده است. پس احتمال دارد که منظور از نسخه قرب الإسناد این باشد که سهو درباره قسمتی از قنوت به خاطر اکتفا کردن در آن به مسمای ذکر و دعا ضرری ندارد، «و نه در تشهد» یعنی مستحبات تشهد از قبیل تحیات و ادعیه، پس ظاهر این است که سهو فقط در آن است و در شهادتین غالبا سهوی نیست، یا مقصود، نفی سجده سهو در ترک آن دو است. پس قول هر کسی که در هر زیادت و نقصی حتی در مستحبات به آن قائل است را نفی می کند، چنانکه به زودی خواهد آمد.

و بر اساس نسخه دیگر، آنچه که ذکر شد محتمل است، و نیز محتمل است که مقصود اثبات آن در تشهد باشد، به این صورت که متعلق به امر نفی شده باشد پس مقصود ترک شهادتین است.

**[ترجمه]

«۲۲»

قُرْبُ الْإِسْنَادِ، بِسَيِّدِهِ عَنِ عَلِيِّ بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ أَخِيهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ سَهَا فَبَنَى عَلَى مَا صَيَّلِي كَيْفَ يَصْنَعُ أَيْفَسِحُّ

صَلَاتُهُ أَمْ يَقُومُ وَيُكَبِّرُ وَيَقْرَأُ وَ هَلْ عَلَيْهِ أَذَانٌ وَإِقَامَةٌ وَإِنْ كَانَ قَدْ سَهَا فِي الرَّكْعَتَيْنِ الْأُخْرَاوَيْنِ وَقَدْ فَرَّغَ مِنْ قِرَاءَتِهِ هَلْ عَلَيْهِ قِرَاءَةٌ أَوْ تَسْبِيحٌ أَوْ تَكْبِيرٌ قَالَ يَبْنِي عَلَيَّ مَا صَلَّى فَإِنْ كَانَ قَدْ فَرَّغَ مِنَ الْقِرَاءَةِ فَلَيْسَ عَلَيْهِ قِرَاءَةٌ وَلَا أَذَانٌ وَلَا إِقَامَةٌ (٢).

**[ترجمه] قرب الإسناد: با ذکر سند، علی بن جعفر از برادرش علیه السلام روایت کرد: از او درباره فردی سؤال کردم که دچار سهو شد سپس آنچه که خوانده بود را ادامه داد، چگونه عمل کند؟ آیا نمازش را افتتاح نماید یا اینکه قیام کند و تکبیر بگوید و قرائت کند؟ و آیا اذان و اقامه بر او لازم است؟ و اگر در دو رکعت آخر غفلت کرده است، در حالی که از قرائتش فارغ شده است، آیا قرائت یا تسبیح یا تکبیر بر او لازم است؟ فرمود: آنچه که خوانده است را ادامه دهد، پس اگر از قرائت فارغ شده باشد، قرائت و اذان و اقامه بر او لازم نیست. - قرب الإسناد: ۱۲۵ -

**[ترجمه]

«۲۲»

كِتَابُ الْمَسَائِلِ، بِسَيِّدِهِ عَنِ عَلِيِّ بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ أَخِيهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يَسْهُو فَيَبْنِي عَلَيَّ مَا ظَنَّ كَيْفَ يَصْنَعُ أَوْ يَفْتَحُ الصَّلَاةَ أَمْ يَقُومُ فَيُكَبِّرُ وَيَقْرَأُ وَ هَلْ عَلَيْهِ أَذَانٌ وَإِقَامَةٌ وَإِنْ كَانَ قَدْ سَهَا فِي الرَّكْعَتَيْنِ الْأُخْرَاوَيْنِ وَقَدْ فَرَّغَ مِنْ قِرَاءَتِهِ هَلْ عَلَيْهِ أَنْ يُسَبِّحَ أَوْ يُكَبِّرَ قَالَ يَبْنِي عَلَيَّ مَا كَانَ صَيِّلِي إِنْ كَانَ قَدْ فَرَّغَ مِنَ الْقِرَاءَةِ فَلَيْسَ عَلَيْهِ قِرَاءَةٌ وَلَا لَيْسَ عَلَيْهِ أَذَانٌ وَلَا إِقَامَةٌ وَلَا سَهْوٌ عَلَيْهِ (٣).

**[ترجمه] کتاب مسائل: با سند از علی بن جعفر از برادرش علیه السلام گوید: از او درباره فردی سؤال کردم که غفلت می کند، پس آنچه که گمان می کند را ادامه می دهد، چگونه عمل کند؟ آیا نماز را افتتاح کند یا قیام کند سپس تکبیر بگوید و قرائت کند و آیا اذان و اقامه بر او لازم است؟ و اگر در دو رکعت آخر غفلت کرده باشد و از قرائتش فارغ شده باشد، آیا بر اوست که تسبیح بگوید و تکبیر بگوید؟ فرمود: آنچه که خوانده است را ادامه دهد و اگر از قرائت فارغ شده باشد، پس قرائت بر او نیست، و نه اذان بر اوست و نه اقامه، و سهوی بر او نیست. - مسائل علی بن جعفر: ۱۶۰ -

**[ترجمه]

توضیح

إنما ذكرنا الخبرين مع أن الظاهر اتحادهما للاختلاف الكثير

ص: ۱۹۴

۱- ۱. کتاب المسائل المطبوع في البحار ج ۱۰ ص ۲۷۴ و ۲۷۵.

۲- ۲. قرب الإسناد ص ۱۲۵ ط حجر.

۳- ۳. کتاب المسائل البحار ج ۱۰ ص ۲۷۳.

فى متنتهما و ما فى المسائل أظهر و غرض المسائل الفاضل أنه إذا بنى على الظن فلعله ظن الأقل مع أنه يحتمل عنده أن يزيد صلاته لاحتمال مرجوح عنده فهل يبنى الزائد على ما مضى بغير تكبير أم يستأنف ركعه أو ركعتين بتكبيره و نيه مستأنفتين و إن كانت صلاته مستأنفه فهل يحتاج إلى أذان و إقامة كسائر الصلوات و إذا كان غالب ظنه الأكثر فيمكن أن يكون شكه فى الاثنتين و الثلاث بعد الفراغ من قراءة الحمد و السوره فإذا بنى على الثلاث فتحسب تلك الركعه بالثالثه و كان عليه التسيح و قد قرأ أو كان عليه الحمد وحدها و قد قرأ السوره أيضا.

فأجاب عليه السلام بأنه يبنى على ما مضى و ليس عليه تكبيره أخرى و لا أذان و لا إقامة و لا استئناف القراءة إذ الفاتحه تكفى فى الأخيرتين و السوره إنما قرأها سهوا و لا سهو عليه أى ليس عليه سجدة السهو فينفى قول الصدوق بوجوب سجدة السهو فى بعض الصور كما سيأتى.

و يحتمل أن يكون المسائل ظن أن مع البناء على الظن لا بد من حين البناء جعل ما بقى من الصلاه مفصولا عما مضى مطلقا لكن ما ذكرنا أولا أدق و أنسب بحال المسائل رضى الله عنه.

و قوله أو يكبر يحتمل أن يكون المراد تكبير الركوع أى هل يعيد التسيحات الأربع أو يكتفى بالقراءة و يكبر و يركع أو المراد تكبير استئناف الصلاه أو التكبير الذى فى التسيحات الأربع فيكون أو بمعنى الواو أو بدلا عن التسيح بناء على الاكتفاء بمطلق الذكر و أما على روايه قرب الإسناد فيمكن حمله على هذا المعنى أيضا و إن كان بعيدا إذ الظاهر اتحادهما.

و يحتمل أن يكون غرض المسائل من سها فى صلاته فسلم فى غير موقعه ثم ذكر قبل المنافى فإنه يبنى على صلاته و يتم فسأل هل هى مثل صلاه الاحتياط فتحتاج إلى نيه و تكبيره أم يبنى و يتم فالمراد بافتتاح الصلاه الشروع فيما بقى من صلاته من غير تكبير أو المراد بافتتاح الصلاه استئناف النيه و تكبير الإحرام و بالتكبير

بعده التکبیر المستحب ظنا منه أنه يستحب هنا تكبير فالجواب بالبناء ينفيهما معا.

و قوله و إن كان قد سها إلخ أراد أنه إن كان سهوه في الأخيرتين بأن سلم في الثانية أو في الثالثة فالذى بقى عليه الأخيرتان كلتاهما أو إحداهما و قد فرغ من القراءة أى القراءة اللازمه إنما هي في الأوليين و قد فرغ منهما فهل يكتفى فيما بقى عليه بالتسيح بناء على أنهما من تتمه الصلاة السابقة أو لا بد من القراءة لأنها صلاة مستأنفه فأجاب عليه السلام بأنه ليس عليه قراءة لأنه قد فرغ من الركعتين اللتين تجب فيهما القراءة.

هذا ما خطر بالبال في حل هذا الخبر و الله يعلم و من صدر عنه عليه السلام حقيقه الحال و استغفر الله من الخطاء في المقال.

***[ترجمه] این دو خبر را با وجودی که ظاهر، اتحاد آنهاست فقط به دلیل اختلاف بسیاری که در متن آن دو وجود دارد ذکر کردیم و آنچه که در مسائل است، ظاهرتر است. و غرض سؤال کننده فاضل این است که اگر بنا را بر ظن بگذارد، شاید ظن اقل باشد، علاوه بر اینکه نزد او محتمل است که به دلیل یک احتمال مرجوح نزد وی، بر نمازش بیافزاید؛ پس آیا زائد را بر آنچه گذشته، بدون تکبیر بنا بگذارد یا اینکه یک یا دو رکعت را با یک تکبیر و نیت دو رکعت مستأنفه از سرگیرد. و اگر نمازش مستأنفه باشد، پس آیا مانند سایر نمازها به اذان و اقامه نیاز دارد؟ و زمانی که اکثر بر ظنش غلبه یافته باشد، پس ممکن است که شکش در دو و سه رکعت بعد از فراغت از قرائت حمد و سوره باشد، پس زمانی که بنا را بر ظن گذاشت، پس آن رکعت، رکعت سوم حساب می گردد و بر او تسیح لازم بود که قرائت کرده، یا فقط حمد بر او لازم بوده، در حالی که سوره را نیز قرائت کرده است؟

پس امام علیه السلام این گونه پاسخ داد: آنچه گذشت را ادامه دهد، و تکبیر دیگری بر او نیست، و نه اذان و اقامه، و نه استیناف قرائت. زیرا فاتحه الكتاب در دو رکعت آخر کفایت می کند و سوره را فقط سهوا قرائت کرده است، «نه سهوی بر اوست» یعنی دو سجده سهو بر او لازم نیست، که قول صدوق در خصوص وجوب دو سجده سهو در برخی صور را نفی می کند، چنانکه به زودی خواهد آمد.

و محتمل است که سؤال کننده گمان کرده باشد که در صورت ادامه دادن بر اساس گمان، ناگزیر باید در هنگام ادامه دادن، آنچه که از نماز مانده است را از آنچه گذشته است مطلقا منفصل سازد، اما آنچه که در ابتدا ذکر کردیم دقیق تر و با حال سؤال کننده - رضی الله عنه - مناسب تر است.

و این سخن او: «یا تکبیر بگوید» محتمل است که مقصود، تکبیر رکوع باشد یعنی آیا تسیحات چهارگانه را اعاده بکند، یا اینکه به قرائت اکتفا کند و تکبیر بگوید و رکوع کند؛ یا اینکه مقصود تکبیر استیناف نماز باشد یا تکبیری باشد که در تسیحات چهارگانه است. پس «او» به معنی «او» می باشد. یا بنا بر اکتفا کردن به مطلق ذکر بدل از تسیح می باشد، اما بر اساس روایت قرب الإسناد، حمل آن بر این معنی نیز ممکن است، هر چند که بعید است زیرا ظاهر، اتحاد آن دوست.

و محتمل است که غرض سائل کسی باشد که در نمازش غفلت کرده و در غیر محل سلام داده است سپس قبل از عمل منافی به یاد آورد، پس او به نمازش ادامه می دهد و به اتمام می رساند. پس سؤال کرد: آیا آن مثل نماز احتیاط است و به نیت و

تکبیر نیاز دارد، یا ادامه دهد و به اتمام برساند؟ پس مقصود از افتتاح نماز، شروع کردن در آنچه که از نماز باقی مانده است، بدون تکبیر می باشد، یا مقصود از افتتاح نماز، استیناف نیت و تکبیره الاحرام است و مقصود از تکبیر گفتن پس از آن، تکبیر مستحب است، به این گمان که در اینجا تکبیر مستحب است، پس پاسخ دادن به ادامه آن دو، آنها را نفی می کند.

و این سخن او «ان کان قد سهی» تا پایان، مقصودش این است که اگر سهوا در دو رکعت آخر باشد، به این صورت که در رکعت دوم یا سوم سلام داده باشد، پس آنچه بر او مانده است، هر دو رکعت آخر است یا یکی از آن دو. «در حالی که از قرائت فارغ شده است» یعنی قرائت لازم فقط همان است که در دو رکعت اول است و از آن دو فارغ شده است، پس آیا در آنچه که بر او باقی مانده است، بر تسییح اکتفا کند؟ بنا بر اینکه آن دو از تتمه نماز سابق است، یا به این دلیل که آن نمازی مستأنفه است، از قرائت ناگزیر است؟ پس امام علیه السلام پاسخ داده است که قرائت بر او لازم نیست، زیرا او از دو رکعتی که قرائت در آن دو واجب است فارغ شده است.

این چیزی است که در حل این خبر به ذهن خطور کرد، و خداوند آگاه است و آن که حقیقت حال را از او (علیه السلام) صادر شد، و از خطای در گفتار از خداوند طلب استغفار می کنم.

**[ترجمه]

«۲۴»

قُرْبُ الْإِسْنَادِ، بِالسَّنَدِ الْمُتَقَدِّمِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ أُخِيهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: سَأَلْتُهُ عَمَّنْ تَرَكَ قِرَاءَةَ أُمَّ الْقُرْآنِ قَالَ إِنْ كَانَ مُتَعَمِّدًا فَلَا صَلَاةَ لَهُ وَإِنْ كَانَ نَاسِيًا فَلَا بَأْسَ (۱).

**[ترجمه] قرب الإسناد: با سند ارائه شده، علی بن جعفر از برادرش روایت کرد: از او درباره کسی سؤال کردم که قرائت ام القرآن را ترک کرده است. فرمود: اگر به عمد باشد، پس نمازی برایش نیست، و اگر از روی نسیان باشد، پس ایرادی ندارد. - . قرب الإسناد : ۱۲۵، -

**[ترجمه]

بیان

یدل علی أن القراءه واجبه غیر رکن تبطل الصلاه بترکها عمدا لا سهوا و علیه معظم الأصحاب فإنهم قالوا إذا ذکر قبل الركوع ترک القراءه کلا أو بعضا يأتي به و إذا ذکر بعد الركوع لا تدارک لها و لا يبطل بذلك صلاته.

و نقل الشيخ عن جماعه أنهم قالوا بأن القراءه رکن تبطل الصلاه بترکها عمدا و سهوا و الأخبار الكثيره داله علی المشهور و القول الذی حکاه الشيخ قول ضعيف لم نظفر بقائل به بعد زمان الشيخ فکأنه تحقق الإجماع علی خلافه بعده.

**[ترجمه] بر این دلالت دارد که قرائت، واجب غیر رکن است، نماز با ترک عمدی آن و نه سهوی، باطل می شود و اغلب

اصحاب بر آن هستند، پس آنان گویند زمانی که قبل از رکوع، ترک کل قرائت یا بخشی از آن را به یاد بیاورد، آن را به جای آورد، و هرگاه بعد از رکوع به یاد آورد، جبرانی برای آن نیست، و نمازش به سبب آن باطل نمی‌شود.

- و شیخ از جمعی نقل کرده است که آنان قائل بر این هستند که قرائت رکن است و نماز با ترک عمدی و سهوی آن باطل می‌شود. اخبار بسیاری بر رأی مشهور دلالت دارد و قولی که شیخ آن را نقل کرده، قولی ضعیف است و بعد از دوره شیخ، فردی قائل به آن را نیافتیم، پس گویی اجماع بر خلاف او، پس از او تحقق یافته است.

**[ترجمه]

«۲۵»

الْمَحَاسِنُ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ يُونُسَ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ وَهَبٍ عَنْ عُبَيْدِ بْنِ زُرَّارَةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: قَالَ فِي رَجُلٍ دَخَلَ مَعَ الْإِمَامِ فِي صَلَاتِهِ وَقَدْ سَبَقَهُ الْإِمَامُ بِرُكُوعِهِ فَخَرَجَ

ص: ۱۹۶

مَعَ الْإِمَامِ فَذَكَرَ أَنَّهُ فَاتَتْهُ رُكْعَةٌ قَالَ يُعِيدُ رُكْعَةً وَاحِدَةً (١).

**[ترجمه] محاسن: امام صادق عليه السلام درباره مردی که همراه امام در نمازی داخل شد در حالی که امام با یک رکعت بر او سبقت گرفته بود، پس همراه امام خارج شد و به یاد آورد که او رکعتی را از دست داده است، فرمود: یک رکعت را اعاده کند. - محاسن: ۳۲۵، و به دلیل آنچه که می آید، باید بر نمازهای چهار رکعتی یا سه رکعتی حمل گردد. -

**[ترجمه]

«۲۶»

السَّرَائِرُ، نَقْلًا مِنْ كِتَابِ النَّوَادِرِ لِمُحَمَّدِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى وَ يَعْقُوبَ بْنِ يَزِيدَ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ جَمِيعًا عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُكَيْرٍ عَنْ عُبَيْدِ بْنِ زُرَّارَةَ قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الرَّجُلِ يُصَلِّيُ الْغُدَاةَ رُكْعَةً وَ يَتَشَهُدُ ثُمَّ يَنْصَرِفُ وَ يَذْهَبُ وَ يَجِيءُ ثُمَّ يَذُكُرُ بَعْدَ أَنَّهُ إِنَّمَا صَلَّى رُكْعَةً قَالَ يُضَيَّفُ إِلَيْهَا رُكْعَةً (٢).

**[ترجمه] سرائر: عبید بن زراره گوید: از امام صادق علیه السلام درباره مردی سؤال کردم که نماز صبح را یک رکعت می خواند و تشهد می خواند سپس خارج می شود و می رود و می آید، سپس به یاد می آورد که او فقط یک رکعت خوانده است، فرمود: یک رکعت دیگر به آن بیافزاید. - سرائر: ۴۷۶ -

**[ترجمه]

تبيين

اعلم أنه لا خلاف بين الأصحاب في أن من ترك ركعة أو أكثر من الصلاة و ذكر قبل التسليم و بعد التشهد أو ذكر قبل التشهد الأخير أنه بقيت عليه ركعة و كان قد قرأ التشهد الأول بعد الركعة الأولى فإنه يتم صلاته و يتدارك التشهد المنسى بما مر و تدل عليه روايات.

و لو ذكر بعد التسليم نقص ركعة أو أزيد و لم يأت بشيء من المنافيات فلا خلاف أيضا في أنه يتم الصلاة كما دلت عليه الأخبار و ذهب جماعة من الأصحاب إلى وجوب سجدة السهو للسلام و لو قرأ التشهد في غير موقعه تداركه أيضا بسجدة السهو على قول بعض الأصحاب.

و لو ذكر بعد فعل المنافى فلا يخلو من أن يكون المنافى ما هو مناف عمدا فقط كالكلام (٣) و الاستدبار على قول أو ما هو مناف عمدا و سهوا كالحدث و الاستدبار

ص: ۱۹۷

٢-٢. السرائر: ٤٧٦، و عندى أنه يحتاط بعد ذلك بالاعاده، فان رسول الله صلى الله عليه و آله انما سلم فى ركعتين فى صلاه ربايعه، و كان الملاك انفصال الركعتين المسنونتين اللتين زادهما بنفسه، فإذا سهى الرجل و سلم فى ركعتين أو ثلاثه، كان عليه أن يتم صلاته بالركعات المفصوله كما فى مورد الشك و البناء على الاكثر.

٣-٣. قد عرفت فى باب تكبيره الاحرام أن الكلام مبطل للصلاه عمدا كان أو سهوا و ذلك لمنافاته مع الصلاه وضعا، لقوله صلى الله عليه و آله: «تحليلها التسليم و تحريمها التكبير».

على قول آخر ففى الأول الأشهر و الأظهر عدم البطلان و إتمام الصلاة.

و قال الشيخ فى النهايه تجب عليه الإعادة و هو المنقول عن أبى الصلاح و نقل فى المبسوط قولاً عن بعض أصحابنا بوجوب الإعادة فى غير الرباعيه.

وَ يُدُلُّ عَلَى الْمَشْهُورِ صَحِيحُهُ مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ (١) عَنِ الْبَاقِرِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: فِي رَجُلٍ صَلَّى رَكَعَتَيْنِ مِنَ الْمَكْتُوبَةِ فَسَلَّمَ وَ هُوَ يَرَى أَنَّهُ قَدْ أَتَمَّ الصَّلَاةَ وَ تَكَلَّمَ ثُمَّ ذَكَرَ أَنَّهُ لَمْ يُصَلِّ غَيْرَ رَكَعَتَيْنِ فَقَالَ يُنَبِّئُ مَا بَقِيَ مِنْ صَلَاتِهِ وَ لَا شَيْءَ عَلَيْهِ.

لكن يدل على خصوص الكلام.

وَ صَحِيحُهُ أُخْرَى عَلَى الظَّاهِرِ عَنْ أَحَدِهِمَا عَلَيْهِمَا السَّلَامُ (٢) قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ دَخَلَ مَعَ الْإِمَامِ فِي صَلَاتِهِ وَ قَدْ سَبَقَهُ بِرُكْعِهِ فَلَمَّا فَرَغَ الْإِمَامُ خَرَجَ مَعَ النَّاسِ ثُمَّ ذَكَرَ أَنَّهُ فَاتَتْهُ رُكْعَةٌ قَالَ يُعِيدُ رُكْعَةً وَاحِدَةً يَجُوزُ لَهُ ذَلِكَ إِذَا لَمْ يُحَوَّلْ وَجْهُهُ عَنِ الْقِبْلَةِ فَإِذَا حَوَّلَ وَجْهُهُ فَعَلَيْهِ أَنْ يَسْتَقْبَلَ اسْتِقْبَالًا.

و هذا يدل على جميع المنافيات و الظاهر من التحويل الاستدبار و يمكن حمله على التيامن و التياسر فالمراد بالاستقبال الإعادة فى الوقت على المشهور.

وَ صَحِيحُهُ عَلِيُّ بْنُ النُّعْمَانِ الرَّازِي (٣) قَالَ: كُنْتُ مَعَ أَصْحَابِ لِي فِي سَفَرٍ وَ أَنَا إِمَامُهُمْ فَصَلَّيْتُ بِهِمْ الْمَغْرِبَ فَسَلَّمْتُ فِي الرَّكَعَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ فَقَالَ أَصْحَابِي إِنَّمَا صَلَّيْتَ بِنَا رَكَعَتَيْنِ فَكَلَّمْتُهُمْ وَ كَلَّمُونِي فَقَالُوا أَمَا نَحْنُ فَنُعِيدُ وَ قُلْتُ وَ لَكِنِّي لَا أُعِيدُ وَ أَنْتُمْ بِرُكْعَةٍ وَ أَنْتُمْ رُكْعَةٌ ثُمَّ سَرْنَا فَأَتَيْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَذَكَرْتُ

ص: ١٩٨

١- ١. التهذيب ج ١ ص ١٩٠ و وجهه واضح.

٢- ٢. التهذيب ج ١ ص ٢٣٥ ط حجر، ج ٢ ص ٣٤٨ ط نجف: و الظاهر أن تنم الكلام من قوله «يجوز له ذلك» الخ من كلام الراوى أو العياشى، حيث أن الحديث روى بألفاظه فى التهذيب قبل ذلك بصفحه، و هكذا رواه الفقيه ج ١ ص ٢٢٠ كما مر عن المحاسن، و ليس فيها هذه الزيادة.

٣- ٣. التهذيب ج ١ ص ١٨٧، الفقيه ج ١ ص ٢٢٨، و وجه الحديث واضح على المبنى.

لَهُ الَّذِي كَانَ مِنْ أَمْرِنَا فَقَالَ أَنْتَ كُنْتَ أَصُوبَ مِنْهُمْ فِعْلًا إِنَّمَا يُعِيدُ مَنْ لَا يَدْرِي مَا صَلَّى.

و هذا الخبر ينفي القول بالتفصيل المتقدم لأنه ورد في المغرب لكن فيه إشكال من جهة أن الظاهر من كلام من يقول بصحة الصلاة أنه إنما يقول بها إذا لم يأت بعد العلم بنقص الصلاة بالمنافى و ظاهر الرواية أنهم بعد العلم تكلموا و يمكن حمل التكلم و القول من الإمام و المأمومين جميعا على الإشاره و التسبيح مجازا لكنه بعيد جدا.

و الشيخ حملة على جهل المسألة و قال بأن الجاهل هنا فى حكم الناسى و الشهيد رحمه الله فى الذكرى حمل القول أخيرا على حديث النفس و يرد عليه أنه لا ينفع فى المأمومين لأنهم تكلموا أولا عالمين بكونهم فى الصلاة إلا أن يقال الأصوبيه بسبب أنه راعى المسألة و لم يتكلم و هم تكلموا و لزمتهم الإعادة.

و يستشكل أيضا فى الخبر بأن قوله عليه السلام أنت كنت أصوب منهم فعلا- يدل على أن فعلهم أيضا كان صوابا فيدل على التخيير بين الاستئناف و البناء و هذا خلاف المشهور و يمكن أن يجاب بأن الأصوب هنا بمعنى الصواب و هذا الاستعمال شائع كما ورد قليل فى سنه خير من كثير فى بدعه أو يقال إنهم و إن أخطئوا فى الكلام لكن أصابوا فى الإعادة و الإمام لما لم يتكلم بعد العلم و أتم كان أصوب منهم لأنه لم يخط أصلا.

و أما الثانى و هو أن يكون التذکر بعد وقوع المنافى عمدا و سهوا فالمشهور فيه البطلان و قال الصدوق فى المقنع على ما حكى عنه و إن لم نجد فيما عندنا من نسخه إن صليت ركعتين من الفريضة ثم قمت فذهبت فى حاجه لك فأضف إلى صلاتك ما نقص و لو بلغت الصين و لا تعد الصلاة فإن الإعادة فى هذه المسألة هو مذهب يونس بن عبد الرحمن و لعل الأول أقوى لورود الروايات الكثيره بالبطلان و اشتهاره بين أعظم القدماء كالكلينى و المفيد و الشيخ و سائر المتأخرين.

و أما الروایات الداله على عدم البطلان كروایتی عبید بن زرارہ المتقدمه فقد تحمل على التقيه أو النافله أو الشك بحمل الإعاده على الاستحباب أو على عدم فعل المنافی كذلك.

و بالجمله العمل بالمشهور أولى و إن أمكن الجمع بينها بالتخیر و لعل الأحوط الإتمام و الإعاده.

و لو نسی التسليم و ذكر بعد المنافی عمدا فالمشهور عدم بطلان الصلاه بل لا يعلم فيه خلاف و لو ذكر بعد المنافی عمدا و سهوا فالمشهور بطلان الصلاه و الشهيد فی الذکری ناقش فيه و مال إلى عدم البطلان كما مر ذکره و يدل على عدم البطلان روايات كثيره أكثرها صحيحه و يظهر من كثير منها أن الحدث قبل التشهد أيضا لا يبطل الصلاه و به قال الصدوق فی الفقيه و لا يخلو من قوه و الأحوط فی التشهد بل فی التسليم أيضا أن يتطهر و يأتي به ثم يعيد الصلاه.

*[ترجمه] بدان که میان اصحاب اختلافی در این باره نیست که هر که یک رکعت یا بیشتر از نماز را ترک کند و قبل از سلام و بعد از تشهد به یاد آورد، یا اینکه قبل از تشهد آخر به یاد آورد که یک رکعت بر او مانده است در حالی که بعد از رکعت اول تشهد اول را خوانده باشد، بر اساس آنچه که گذشت و روایاتی نیز بر آن دلالت دارد. پس او نمازش را به اتمام می‌رساند و تشهد فراموش شده را جبران می‌کند.

و اگر بعد از سلام، نقص یک رکعت یا بیشتر را به یاد بیاورد در حالی که چیزی از منافیات را انجام نداده است، پس در این نیز اختلافی نیست که وی نمازش را چنانکه اخبار بر آن دلالت دارد به اتمام می‌رساند. و جمعی از اصحاب بر وجوب دو سجده سهو برای سلام معتقد هستند. و اگر تشهد را در غیر محل آن خوانده باشد، جبران آن نیز بر اساس قول برخی از اصحاب، با دو سجده سهو می‌باشد.

و اگر بعد از انجام دادن عملی منافی به یاد بیاورد، پس خارج از این نیست که منافی، چیزی باشد که فقط عمدا منافی است مانند کلام و پشت کردن - بر اساس قولی - یا اینکه چیزی باشد که عمدا و سهوا منافی باشد مانند حدث و پشت کردن - بر اساس قولی دیگر -. پس در مورد نخست، اشهر و اظهر عدم بطلان و اتمام نماز است.

و شیخ در نهاییه گوید: اعاده بر او واجب است، و این از ابوصلاح منقول است و در مبسوط قولی را از برخی اصحاب ما در وجوب اعاده در غیر نماز چهار رکعتی نقل کرده است.

و صحیححه محمد بن مسلم بر رأی مشهور دلالت دارد که امام باقر علیه السلام درباره مردی که دو رکعت از مکتوبه را خواند، پس سلام داد و می‌پنداشت نماز را به اتمام رسانده است و صحبت کرد، سپس به یاد آورد که به جز دو رکعت نخوانده است. فرمود: آنچه که از نمازش مانده است را به اتمام برساند، چیزی بر او نیست. - تهذیب ۱: ۱۹۰ - ، اما بر خصوص سخن گفتن دلالت دارد.

و نیز صحیححه دیگری که ظاهرا از یکی از آن دو امام علیهما السلام است که گوید: از او درباره فردی سؤال کردم که همراه امام در نماز وی داخل شد، در حالی که وی با یک رکعت بر او پیشی گرفته بود، پس زمانی که امام فارغ شد، همراه مردم خارج شد و سپس به یاد آورد که او یک رکعت را از دست داده است. فرمود: یک رکعت را اعاده کند. زمانی برای او

درست است که روی خود را از قبله نگردانیده باشد، پس زمانی که روی گردانیده باشد، پس بر اوست که از اول شروع کند.
- تهذیب ۱: ۲۳۵ -

و این بر همه منافیات دلالت دارد. و ظاهر از روی گردانیدن، استدبار است و حمل آن بر راست و چپ نیز ممکن است. پس مقصود از استقبال، اعاده کردن در وقت، بر اساس رأی مشهور می‌باشد.

و نیز صحیح‌ه علی بن نعمان رازی - تهذیب ۱: ۱۸۷، فقیه ۱: ۲۲۸ -

که گوید: با دوستانم در سفری بودم و من امام آنان بودم، پس مغرب را بر آنان پیش‌نماز شدم، پس در دو رکعت اول سلام دادم، دوستانم گفتند: فقط دو رکعت بر ما خواندی، پس من با آنان صحبت کردم و آنها با من سخن گفتند. پس گفتند: ما اعاده می‌کنیم و من گفتیم: اما من اعاده نمی‌کنم و با یک رکعت کامل می‌سازم، و رکعتی خوانده و به اتمام رساندم، سپس حرکت کردیم و نزد امام صادق علیه السلام آمدیم. پس مسئله‌ای که بر ما بود را برای او ذکر کردم. پس فرمود: عمل تو از آنان صحیح‌تر بوده است، فقط کسی اعاده می‌کند که نمی‌داند چه خوانده است.

و این خبر قول به تفصیل پیشین را نفی می‌کند زیرا آن در مغرب وارد شده است. اما در این خبر اشکالی است، از جهت اینکه ظاهر کلام کسی که قائل به صحت نماز است این است که او زمانی قائل به آن است که بعد از آگاهی مرتکب نقص نماز با عملی منافی نگردیده است و ظاهر روایت این است که آنها بعد از علم صحبت کردند. و صحبت و سخن از جانب امام و مأمومین را در جمع می‌توان مجازاً بر اشاره و تسبیح حمل نمود، اما این بسیار بعید است.

و شیخ آن را بر جهل مسئله حمل کرده است و قائل به این است که در اینجا جاهل در حکم ناسی است. و شهید - رحمه الله علیه - در ذکری قول آخر را بر حدیث نفس حمل کرده است و به او پاسخ داده می‌شود که آن درباره مأمومین فایده‌ای ندارد، زیرا ابتدا آنان با علم به اینکه در نماز هستند صحبت کردند، مگر اینکه گفته شود: صحیح‌تر بودن به این سبب است که او مسئله را رعایت کرده و صحبت نکرده است، در حالی که آنان صحبت کرده‌اند و اعاده بر آنان لازم شد.

و در خبر نیز اشکال گرفته می‌شود که سخن امام علیه السلام «تو به جهت عمل از آنان صحیح‌تر بودی» دلالت بر این دارد که عمل آنان نیز صحیح بوده است، پس بر مخیر بودن میان استیناف و ادامه دادند، دلالت دارد، و این برخلاف رأی مشهور است و ممکن است اینگونه پاسخ داده شود که اصوب در اینجا به معنی صواب است، و این استعمال شایع است چنانکه آمده است «قلیل در سنت از کثیر در بدعت بهتر است». یا اینکه گفته می‌شود: آنان هر چند که در مورد کلام خطا کردند، اما در اعاده درست عمل کردند، و امام آنها از آنجا که بعد از علم صحبت نکرده و به اتمام رسانده است، از آنان صحیح‌تر بوده است زیرا اصلاً خطا نکرده است.

و اما مورد دوم و آن اینکه یادآوری پس از وقوع عملی باشد که عمداً وسهواً منافی است، پس مشهور در مورد آن، بطلان است. و صدوق در المقنع بر اساس آنچه که از وی نقل شده است - هر چند در نسخه‌ای که نزد ماست آن را نیافتیم - گوید: اگر دو رکعت از فریضه را خواندی سپس قیام کردی و به دنبال حاجتی رفتی، پس آنچه که کاسته شد را به نمازت اضافه

کن، هر چند که به چین رسیده باشی، و نماز را اعاده نکن. که اعاده در این مسئله، مذهب یونس بن عبدالرحمان است. و شاید مورد اول به دلیل ورود روایات بسیاری در خصوص بطلان، و اشتها آن میان اعظم قدماء نظیر کلینی، مفید، شیخ و سایر متأخرین، قوی تر باشد.

و اما روایات دال بر عدم بطلان نظیر دو روایت پیش عبید بن زراره، شاید با حمل اعاده بر استحباب بر تقيه یا بر نافله، یا بر شك حمل گردد و یا همچنین بر عدم فعل منافی حمل گردد. و در مجموع، عمل به مشهور اولی است، هر چند که جمع بستن میان آنها با تخیر ممکن است و شاید احوط، اتمام و اعاده باشد.

و اگر تسلیم را فراموش کرد و بعد از عملی که عمدا منافی است به یاد آورد، پس مشهور، عدم بطلان نماز است و بلکه در مورد آن اختلافی شناخته نشده است. و اگر بعد از عملی که سهوا و عمدا منافی است به یاد آورد، پس مشهور بطلان نماز است. و شهید در ذکری در مورد آن مناقشه کرده است و به عدم بطلان، چنانکه ذکر شد، تمایل یافته است. و روایات بسیاری بر عدم بطلان دلالت دارد که اکثر آن صحیحه است و از بسیاری از آنان روشن است که حدیث قبل از تشهد نیز نماز را باطل نمی کند و صدوق در فقیه به آن نظر داده است و خالی از قوت نیست، و احوط در تشهد و بلکه در تسلیم نیز این است که تطهیر کند و آن را به جای آورد، سپس نماز را اعاده کند.

**[ترجمه]

«۲۷»

الْمُقْبِعُ: فَإِنْ اسْتَيْقَنَ أَنَّكَ صَلَّيْتَ خَمْسًا فَأَعِدِ الصَّلَاةَ (۱).

و رُوِيَ: فِيمَنْ اسْتَيْقَنَ أَنَّهُ صَلَّى خَمْسًا إِنْ كَانَ جَلَسَ فِي الرَّابِعَةِ فَصَلِّ لِمَا الظُّهْرِ لَهُ تَامَّةً فَلْيَقُمْ وَ لِيُضِفْ إِلَى الرَّكْعَةِ الْخَامِسَةِ رُكْعَةً فَتَكُونَ الرَّكْعَتَانِ نَافِلَةً وَ لَا شَيْءَ عَلَيْهِ (۲).

و رُوِيَ: أَنَّهُ مَنْ اسْتَيْقَنَ أَنَّهُ صَلَّى سِتًّا فَلْيَعِدِ الصَّلَاةَ (۳).

**[ترجمه] المقنع: پس اگر یقین کردی که پنج رکعت خوانده‌ای، نمازت را اعاده کن. - المقنع : ۳۱ -

روایت شده است: کسی که یقین کرده است که پنج رکعت خوانده است، اگر در رکعت چهارم نشسته باشد، پس نماز ظهر برای او تام است و باید قیام کند و به رکعت پنجم رکعت دیگری بیفزاید، پس آن دو رکعت نافله می باشد و چیزی بر او نیست. - المقنع : ۳۱ -

و روایت شده است: هر که یقین یافت که شش رکعت خوانده است، پس باید نماز را اعاده کند. - المقنع : ۳۱ -

**[ترجمه]

اعلم أنه لا خلاف بين الأصحاب في أنه من زاد في الصلاة ركعه أو أكثر تبطل صلاته إن كان عمداً و أيضاً لا خلاف في أنه لو لم يجلس عقيب الرابعة قدر التشهد تبطل صلاته و إن زاد ركعه و جلس عقيب الرابعة بمقدار التشهد فالأكثر أيضاً على البطلان.

و قال الشيخ في المبسوط من زاد ركعه في صلاته أعاد و من أصحابنا من قال إن كانت الصلاة رباعية و جلس في الرابعة بمقدار التشهد فلا إعادته عليه (٤) و الأول

ص: ٢٠٠

١-١. المقنع: ٣١.

٢-٢. المقنع: ٣١.

٣-٣. المقنع: ٣١.

٤-٤. و لعل الوجه فيه أن نسيان التسليم في محله لا يوجب بطلان الصلاة عندهم و لا فرق بين أن يسهو عن التسليم و يفعل المنافي سهواً، أو يشرع في ركعه اخرى: فتأمل. و الذي عندي - كما مرّ في باب التسليم - أن التسليم هو المخرج عن الصلاة وضعا، فهو كالركن على حدّ تكبيره الاحرام التي جعلت ركنا بحكم السنه وضعا، فمن سها عن التسليم، لم يكن المنافيات مباحا له بحكم وضعي، فتكون صلاته باطله مطلقا، الا- إذا سبقه الحدث لقوله عليه السّلام « كلما غلب الله على العبد، فالله أولى بالعدر».

هو الصحيح لأن هذا قول من يقول إن الذكر في التشهد ليس بواجب والقول الذي حكاه الشيخ محكى عن ابن الجنيد أيضا و هو مختار المعتمر و التحرير و المختلف و جعله المحقق أحد قولى الشيخ.

و ذهب الشيخ فى كتابى الأخبار و ابن إدريس إلى أنه إن قرأ التشهد عقب الرابعه و نسى التسليم و قام و أتى بالخامسه فصلاته صحيحه.

حجه القول الأول أخبار صحيحه داله على أن الزيادة فى الصلاه مبطله و هى إما مخصوصه بزياده الركعه أو شامله لها و أخبار أخرى داله على إبطال زياده الركوع (١) و زياده الركعه مشتمله عليها.

وَ حَسَنَهُ زُرَّارَةَ (٢)

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: إِذَا اسْتَيْقَنَ أَنَّهُ زَادَ فِي الصَّلَاةِ الْمَكْتُوبَةِ رُكْعَةً لَمْ يَعْتَدَ بِهَا وَ اسْتَقْبَلَ الصَّلَاةَ اسْتِقْبَالًا إِذَا اسْتَيْقَنَ يَقِينًا. وَ حُجَّتْ الْقَوْلِ الثَّانِي صَاحِبُهُ زُرَّارَةَ (٣) عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: سَيَأْتِيكَ عَنْ رَجُلٍ صَالِي خَمْسًا فَقَالَ إِنْ كَانَ جَلَسَ فِي الرَّكْعَةِ قَدَرَ التَّشَهُدِ فَقَدْ تَمَّتْ صَلَاتُهُ.

ص: ٢٠١

-
- ١-١. لكن الركوع الخامس ليس بفرض فليس بركن تبطل الصلاه بزيادته.
 - ٢-٢. التهذيب: ج ١ ص ١٩١، الكافي: ج ٣ ص ٣٤٨، و وجه الحديث و ما هو بمضمونه أن الواجب على الأمة بسنه النبى صلى الله عليه و آله أن يتحفظ على صلاته حتى لا يشذ عدد ركعاتها على السبع عشره، كما عرفت مرارا فإذا زاد فى صلاته ركعه فقد أخل بهذه السنه و ضعا، و عليه الإعادة.
 - ٣-٣. التهذيب: ج ١ ص ١٩١.

وَرَوَى الصَّدُوقُ فِي الصَّحِيحِ: مِثْلَهُ عَنِ جَمِيلٍ (١) عَنِ الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ.

وَرَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ (٢) قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ رَجُلٍ اسْتَيْقَنَ بَعْدَ مَا صَلَّى الظُّهْرَ أَنَّهُ صَلَّى خَمْسًا قَالَ وَكَيْفَ اسْتَيْقَنَ قُلْتُ عَلِمَ قَالَ إِنْ كَانَ عَلِمَ أَنَّهُ جَلَسَ فِي الرَّابِعَةِ فَصَلَّى الظُّهْرَ تَامًّا وَ لَيَقُمَ فَلْيُضِفْ إِلَى الرَّكْعَةِ الْخَامِسَةِ رَكْعَةً وَ سَيَجِدُ تَيْنِ فَيَكُونَانِ رَكْعَتَيْنِ نَافِلَةً وَ لَا شَيْءَ عَلَيْهِ.

و هذه الرواية التي أشار الصدوق ره (٣).

وَرَوَى فِي الْفَقِيهِ فِي الصَّحِيحِ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ (٤) عَنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ صَلَّى الظُّهْرَ خَمْسًا فَقَالَ إِنْ كَانَ لَمَّا يَدْرِي جَلَسَ فِي الرَّابِعَةِ أَمْ لَمْ يَجْلِسْ فَلْيَجْعَلْ أَرْبَعَ رَكْعَاتٍ مِنْهَا الظُّهْرَ وَ يَجْلِسُ وَ يَتَشَهَّدُ ثُمَّ يَصِلُ وَ هُوَ حَالِسٌ رَكْعَتَيْنِ وَ أَرْبَعَ سَجَدَاتٍ فَيُضِيفُهَا إِلَى الْخَامِسَةِ فَتَكُونُ نَافِلَةً.

و هذه الرواية تدل على أنه يكفي لصحة الصلاة عدم العلم بعدم الجلوس سواء علم الجلوس أو شك فيه و يومئ إليه كلام الشهيد في الذكري و غيره و ظاهر الصدوق أيضا العمل به و ربما يقال أنه شك في المخرج عن الصلاة بعد تجاوز المحل و لا عبره به و يشكل الأمر في التشهد المذكور في الرواية فإنه إن كان التشهد الأخير من الفريضة فإن التشهد المشكوك فيه لا يقضى بعد تجاوز محله و إن كان تشهد النافلة فكان الأنسب إيقاعه بعد الركعتين من جلوس.

و يمكن توجيهه بوجهين الأول أن يقال هو تشهد الفريضة و قد كان علم ترك التشهد و إنما كان شكه في أنه هل جلس بقدره أم لا و إيقاع التشهد المنسي في أثناء النافلة المفصولة عما بعده في الكيفية و الأحكام غير مستبعد.

الثاني أن يقال أنه تشهد النافلة و لما كان الركعتان من جلوس صلاه برأسها

ص: ٢٠٢

١- ١. الفقيه: ج ١ ص ٢٢٩.

٢- ٢. التهذيب ج ١ ص ١٩١.

٣- ٣. يعني في المقنع حيث قال: و روى فيمن استيقن إلخ.

٤- ٤. الفقيه: ج ١ ص ٢٢٩.

بتكبير و تشهد و تسليم لا بد من فصل تلك الركعه عنهما و بالأخره تصيران بمنزله ركعتين كر كعتي الاحتياط بعد الفريضة.

و بالجمله بعد ورود النص الصحيح و عمل بعض الأصحاب لا مجال لتلك المناقشات و على التقادير الظاهر استحباب الإضافه مطلقا لخلو سائر الأخبار عنها.

و حجه القول الثالث تلك الأخبار بحمل الجلوس بقدر التشهد على قراءه التشهد إذ من المستبعد أن يجلس في هذا المقام بقدر التشهد و لا يأتي به مع أنه شائع أنه يعبر عن التشهد بالجلوس.

**[ترجمه] بدان که بین اصحاب اختلافی در این نیست که اگر در نماز، یک رکعت یا بیشتر بیافزاید، اگر به عمد باشد نمازش باطل می شود و نیز در این باره اختلافی نیست که وی اگر پس از رکعت چهارم به اندازه یک تشهد بنشیند، نمازش باطل می شود و اگر رکعتی بیافزاید و پس از رکعت چهارم به اندازه تشهد بنشیند نیز اغلب بر بطلان هستند.

و شیخ در مبسوط گوید: هر که یک رکعت در نمازش بیافزاید، اعاده کند و برخی از اصحاب ما گویند، اگر نمازش چهار رکعتی باشد پس در رکعت چهارم به اندازه تشهد بنشیند، اعاده بر او نیست، و رأی اول همان رأی صحیح است. زیرا این قول کسی است که گوید، ذکر در تشهد واجب نیست، و قولی که شیخ نقل کرده است، از ابن جنید نیز نقل شده است و آن رأی مختار معتبر، التحریر و مختلف است و محقق آن را یکی از دو قول شیخ قرار داده است.

و شیخ در دو کتاب الاخبار و نیز ابن ادریس بر این هستند که وی اگر پس از رکعت چهارم تشهد بخواند و سلام را فراموش کند و قیام کند و رکعت پنجم را به جای آورد، پس نمازش صحیح است.

حجت قول نخست، اخبار صحیحی است که دال بر این است که زیادت در نماز مبطل است و آن زیادت، یا مخصوص زیادت رکعت است یا شامل آن است، و نیز اخبار دیگری دال بر باطل کننده بودن زیادت رکوع - . اما رکوع پنجم فرض نیست، پس رکنی نیست که با زیادت آن نماز باطل شود. -

است و زیادت رکعت، مشتمل بر آن است.

و نیز حسنه زراره - . تهذیب ۱ : ۱۹۱، کافی ۳ : ۳۴۸ -

از امام باقر علیه السلام فرمود: زمانی که یقین یافت که او در نماز مکتوبه رکعتی افزوده است، به آن نماز تکیه نکنند و زمانی که به یقین اطمینان یافت، نماز را از سر بگیرد.

و حجت قول دوم، صحیحه زراره - . تهذیب ۱ : ۱۹۱ -

از امام باقر علیه السلام است که فرمود: از او درباره فردی سؤال کردم که پنج رکعت خوانده، پس پاسخ فرمود: اگر در رکعت به اندازه تشهد نشسته باشد، پس نمازش کامل شده است.

و صدوق در صحیح نظیر آن را از جمیل - . فقیه ۱ : ۲۲۹ -

از امام صادق علیه السلام روایت کرده است.

و نیز روایت محمد بن مسلم - . تهذیب ۱ : ۱۹۱ - که گوید: از امام باقر علیه السلام درباره فردی سؤال کردم که پس از اینکه نماز ظهر را خواند، یقین کرد که پنج رکعت خوانده است. فرمود: چگونه یقین یافت؟ عرض کردم: دانست. فرمود: اگر دانسته باشد که در رکعت چهارم نشسته است، پس نماز ظهر کامل است، و باید قیام کند و یک رکعت با دو سجده به رکعت پنجم بیافزاید که دو رکعت نافله می شود و چیزی بر او نیست و این روایت همان است که صدوق - رحمه الله علیه - به آن اشاره کرده است.

و در فقیه در صحیحی از محمد بن مسلم - . فقیه ۱ : ۲۲۹ -

از امام صادق علیه السلام روایت کرد: از او درباره فردی سؤال کردم که نماز ظهر را پنج رکعت خواند، پس فرمود: اگر نداند که در رکعت چهارم نشسته است یا اینکه نشسته است، پس باید چهار رکعت از آن را ظهر قرار دهد، و بنشیند و تشهد بخواند، سپس در حالی که نشسته است، دو رکعت و چهار سجده به جای آورد و آن را به رکعت پنجم بیافزاید که نافله می ... باشد.

این روایت بر این دلالت دارد که برای صحت نماز، عدم علم به نشستن کفایت می کند چه به نشستن علم داشته باشد یا اینکه در آن شک کند. و کلام شهید در ذکری و غیر آن به این اشاره دارد و ظاهر صدوق نیز عمل به آن است. و چه بسا گفته شود: وی بعد از گذشتن از محل، به خروج از نماز شک کرد که آن مورد اعتنا نیست. و امر در تشهد مذکور در روایت دارای اشکال است، زیرا آن اگر تشهد آخر از فریضه باشد، پس تشهد مورد شک بعد از گذر از محل آن قضا نمی شود؛ و اگر تشهد نافله باشد، پس مناسب تر، واقع ساختن آن بعد از دو رکعت در حالت نشسته می باشد.

و توجه آن با دو وجه ممکن است: اول اینکه گفته شود: آن تشهد فریضه است و به ترک تشهد علم داشته و شک او فقط در این بوده که آیا به اندازه آن نشسته است یا خیر. واقع ساختن تشهد فراموش شده در اثنای نافله، جدا از مابعد آن در کیفیت و احکام، بعید نیست.

دوم اینکه گفته شود: آن تشهد نافله است و زمانی که دو رکعت نشسته، نمازی باشد که دارای تکبیر، تشهد و تسلیم مستقل است، پس ناگزیر آن رکعت باید از آن دو جدا گردد و بالاخره با رکعت آخر به منزله دو رکعت می گردند، مانند دو رکعت احتیاط بعد از فریضه.

و خلاصه کلام اینکه، بعد از ورود نص صحیح و عمل برخی اصحاب، مجالی برای آن مناقشات نیست، و بر اساس مفروضات، آنچه ظاهر است، استحباب افزودن به صورت مطلق است، به دلیل خالی بودن سایر اخبار از آن.

و حجت قول سوم، اخباری است با حمل کردن نشستن به اندازه تشهد برای قرائت تشهد، زیرا بعید است که در این مقام به

میزان تشهد بنشیند و آن را به جای نیاورد، علاوه بر اینکه شایع این است که از تشهد به نشستن تعبیر می گردد.

**[ترجمه]

أقول

و هذا الوجه و إن لم يكن محملا- بعيدا لكن يشكل الاستدلال به و القائلون بالأول حملوا هذه الأخبار على التقيه لموافقها لمذاهب كثير من العامه منهم أبو حنيفه.

قال الشيخ في الخلاف بعد الاستدلال على القول الأول بتوقف يقين البراءه عليه و إنما يعتبر الجلوس بمقدار التشهد أبو حنيفه بناء على أن الذكر في التشهد ليس بواجب عنده.

**[ترجمه] این وجه هر چند که تعبیر بعیدی نیست اما استدلال کردن به آن مشکل است و قائلین به قول نخست، این اخبار را به دلیل موافقت آن با مذاهب بسیاری از عامه از جمله ابوحنیفه، بر تقيه حمل نموده اند.

و شیخ در خلاف بعد از استدلال به قول اول به وسیله منوط بودن یقین برائت بر آن گوید: ابوحنیفه بنا بر اینکه ذکر در تشهد در نظر وی واجب نیست، جلوس را فقط به مقدار تشهد معتبر می داند.

**[ترجمه]

رَوَى مُسْلِمٌ فِي صَيِّحِهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ صَلَّى الظُّهْرَ خَمْسًا فَقِيلَ لَهُ أَزِيدَ فِي الصَّلَاةِ فَقَالَ وَ مَا ذَاكَ قَالُوا صَلَّيْتَ خَمْسًا فَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ بَعْدَ مَا سَلَّمَ.

و قال في شرح السنه أكثر أهل العلم على أنه إذا صلى خمسا ساهيا فصلاته صحيحه يسجد للسهو و هو قول علقمه و الحسن البصرى و عطاء و النخعى و به قال الزهرى و مالک و الأوزاعى و الشافعى و أحمد و إسحاق.

و قال سفيان الثوري إن لم يكن قعد في الرابعه يعيد الصلاه و قال أبو حنيفه إن لم يكن قعد في الرابعه فصلاته فاسده تجب إعادتها و إن قعد في الرابعه تم ظهره و الخامسه تطوع يضيف إليها ركعه أخرى ثم يتشهد و يسلم و يسجد للسهو انتهى.

ص: ٢٠٣

فظهر أن أخبار البطلان أبعد من مذاهب العامه و هذه الأخبار موافقه لمذاهب جماعه منهم فيمكن حملها على التقية.

و المسأله لا تخلو من إشكال و لا ريب أن الإعادة أحوط و أولى و أحوط منه إضافه ركعه قائما أو ركعتين جالسا ثم الإعادة.

و لو زاد أكثر من واحده فأولى بالبطلان و إن كان من احتج على عدم البطلان هناك بعدم وجوب التسليم و الخروج من الصلاه بالتشهد أو الاكتفاء للفصل بالجلوس بقدر التشهد يلزمه القول بالصحه هنا أيضا بل في الثنائيه و الثلاثيه أيضا كما نبه عليه الشهيد رحمه الله حيث قال في الذكرى بعد نقل الأقوال و يتفرع على ذلك انسحاب الحكم إلى زياده أكثر من واحده و الظاهر أنه لا فرق لتحقق الفصل بالتشهد على ما اخترناه و بالجلوس على القول الآخر و كذا لو زاد في الثنائيه أو الثلاثيه. و لو ذكر الزياده قبل الركوع فلا إشكال في الصحه لعدم كون زياده القيام سهوا مبطله و عليه سجدتا السهو و لو ذكره الزياده بين الركوع و السجود فكالذكر بعد السجود و احتمال الفاضل الإبطال لأننا إن أمرنا بالسجود زاد ركنا آخر في الصلاه و إن لم نأمره به زاد ركنا غير متعبد به (١)

بخلاف الركعه الواحده لإمكان البناء عليها نفلا كما سبق.

و على ما قلناه من اعتبار التشهد لا فرق في ذلك كله في الصحه إن حصل و في البطلان إن لم يحصل انتهى.

و أما الروايه التي أشار إليها الصدوق

فَالَّذِي فِيْمَا عِنْدَنَا مِنَ الْكُتُبِ مَا رَوَاهُ الشَّيْخُ بِسَدِّ فِيهِ ضَعْفٌ عَنْ زَيْدِ الشَّحَامِ (٢)

قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ صَلَّى الْعُضْرَ سِتَّ رَكَعَاتٍ أَوْ خَمْسَ رَكَعَاتٍ قَالَ إِنْ اسْتَيْقَنَ أَنَّهُ صَلَّى خَمْسًا أَوْ سِتًّا فَلْيُعِدْ وَ لَا اخْتِصَاصَ لَهَا بِالسُّتِّ.

و لعلها روايه أخرى لم يصل إلينا.

ص: ٢٠٤

١- ١. و يشكل بأن الركوع الخامس ليس بفرض كما مر.

٢- ٢. التهذيب: ج ١ ص ٢٣٦.

*[ترجمه]مسلم در خیر صحیحش از عبدالله بن مسعود روایت کرد که رسول الله صلی علیه و آله نماز ظهر را پنج رکعت خواند، پس به او گفته شد: آیا به نماز افزوده شد؟ پس فرمود: چگونه؟ گفتند: پنج رکعت خواندی. پس بعد از اینکه سلام کرده بود، دو مرتبه سجده نمود.

و در شرح السنه گوید: اغلب اهل علم بر این هستند که وی زمانی که سهوا پنج رکعت بخواند، پس نمازش صحیح است و برای سهو سجده می کند، و این قول علقمه، حسن بصری، عطا و نخعی است و زهری، اوزاعی، شافعی، احمد و اسحاق نیز قائل به آن هستند.

و سفیان ثوری گوید: اگر در رکعت چهارم نشستگی باشد، پس نماز را اعاده کند. و ابوحنیفه گوید: اگر در رکعت چهارم نشستگی باشد، پس نمازش فاسد است و اعاده آن واجب است و اگر در رکعت چهارم بنشیند، ظهرش کامل است و رکعت پنجم مستحبی است و یک رکعت دیگر به آن می افزاید سپس تشهد می خواند و سلام می دهد و سجده سهو به جای می آورد، پایان سخن.

پس روشن است که اخبار بطلان، از مذاهب عامه دورتر است و این اخبار با مذاهب جمعی از آنان موافق است، پس حمل آن بر تقیه ممکن است.

و این مسئله خالی از اشکال نیست، و شکی در این نیست که اعاده، احوط و اولی است و احوط از آن، افزودن یک رکعت در حالت قائم یا دو رکعت در حالت نشستگی و سپس اعاده است.

و اگر بیشتر از یک رکعت افزود، پس اولی بطلان است. و اگر افرادی باشند که برای عدم بطلان به عدم وجوب سلام و خروج از نماز با تشهد، یا اکتفا کردن برای فصل به جلوس به اندازه تشهد، اقامه دلیل کنند، در اینجا نیز قول به صحت حتی در نماز دو رکعتی و سه رکعتی بر آنان لازم است، چنانکه شهید به آن توجه داده است، آنجا که در ذکری پس از نقل اقوال گوید: شامل شدن حکم به زیادت بیش از یک رکعت نیز فرع بر آن است - از آن متفرع می شود - و ظاهر این است که برای تحقق فصل با تشهد بر اساس آنچه که ما اختیار کردیم، و با جلوس بر اساس قولی دیگر، فرقی نمی کند و چنین است اگر در نماز دو رکعتی یا سه رکعتی، رکعتی بیافزاید.

و اگر زیادت را قبل از رکوع به یاد آورد، پس در صحت (نماز) اشکالی نیست، به دلیل اینکه زیادت قیام به صورت سهوی، باطل کننده نیست و دو سجده سهو بر او لازم است. و اگر زیادت را بین رکوع و سجود به یاد آورد، مانند یادآوری پس از سجود است، و فاضل باطل شدن را محتمل دانسته است، زیرا اگر او را به سجود امر کنیم، رکن دیگری به نماز افزوده است و اگر او را بر آن امر نکنیم، رکنی غیر مُتَعَيِّد به را افزوده است، برخلاف یک رکعت زیادتی، زیرا چنانکه گذشت می توان به عنوان نافله، بنا را بر آن نهاد.

و بر اساس آنچه که ما در خصوص اعتبار تشهد بیان کردیم، در همه آنها، بین صحت - اگر حاصل شود - و میان بطلان - اگر حاصل نشود - فرقی نیست. پایان سخن .

و اما در باره روایتی که صدوق به آن اشاره کرده است باید گفت، آنچه که در کتبی که نزد ماست آمده، روایتی است که شیخ با سندی که در آن ضعف است، از زید شحام - تهذیب ۱: ۲۳۶ -

روایت کرده که گوید: از او درباره مردی سؤال کردم که نماز عصر را شش یا پنج رکعت خواند. فرمود: اگر یقین یافت که وی پنج یا شش رکعت خوانده است پس اعاده کند. و آن اختصاص به شش ندارد، و شاید آن روایت دیگری است که به ما نرسیده است.

**[ترجمه]

«۲۸»

المُقْنَعُ: إِنْ لَمْ تَدْرِ أَرْبَعًا صَلَّيْتَ أَمْ خَمْسًا (۱)

أَوْ زِدْتَ أَوْ نَقَصْتَ فَتَشْهَدُ وَ سَلَّمَ وَ صَلَّى رَكَعَتَيْنِ بِأَرْبَعِ سَجَدَاتٍ وَ أَنْتَ جَالِسٌ بَعْدَ تَسْلِيمِكَ (۲)

وَ فِي حَدِيثٍ آخَرَ: يَسْجُدُ سَجْدَتَيْنِ بغيرِ رُكُوعٍ وَ لَا قِرَاءَةٍ (۳)

فَقَهَ الرُّضَا عَلَيْهِ السَّلَامُ: مِثْلَهُ وَ زَادَ فِي آخِرِهِ وَ تَشْهَدُ فِيهِمَا تَشْهَدًا خَفِيفًا (۴)

**[ترجمه] المقنع: اگر ندانستی که چهار رکعت خوانده‌ای یا پنج، یا افزوده‌ای یا کاسته‌ای، پس تشهد بخوان و سلام بده و دو رکعت با چهار سجده بخوان، اگر بعد از سلام، نشسته بودی. - المقنع: ۳۱ و پس از آن افزوده است پس در آن دو تشهد کوتاهی می‌خوانی. -

و در حدیثی دیگر: دو مرتبه بدون رکوع و قرائت سجده می‌کند. - المقنع: ۳۱ -

فقه الرضا: نظیر آن آمده است و در پایان افزوده است: در آن دو رکعت، تشهد کوتاهی بخواند. - فقه الرضا: ۱۰ ۲۳ -

**[ترجمه]

بیان

المشهور بین الأصحاب فی الشک بین الأربع و الخمس بعد إكمال السجدين صحه الصلاه و وجوب سجده السهو لاحتمال الزیاده و قال فی المختلف بعد إيراد عباره المقنع ردا علیه الرکعتان جعلتا تماما لما نقص من الصلاه و التقدير أنه شك فی الزیاده بعد حفظ الكمال فلا يجب علیه بدل المأتی به نعم إن قصد الشيخ أبو جعفر بن بابويه أن الشك إذا وقع حاله القيام كأن يقول قیامی هذا لا أدري أنه لرابعه أو خامسه فإنه يجلس إذا لم يكن ركع و يسلم و يصلی ركعه من قیام أو ركعتين من جلوس و يسجد للسهو و إن كان بعد ركوعه قبل السجود فإنه يعيد الصلاه انتهى.

**[ترجمه] مشهور میان اصحاب در شك بین چهار و پنج ركعت پس از اكمال سجدتين، صحت نماز و وجوب دو سجده سهو به دليل احتمال زيادت می باشد. و درمختلف، بعد از ذكر عبارت المقنع، در پاسخ به آن گوید: دو ركعت تكميل كننده برای آنچه كه از نماز كاسته شده است، بجا آورده شود. و تقدیر این است كه وی بعد از رعایت اكمال، در زيادت شك كرد، پس انجام دوباره آنچه به جا آورده است بر او واجب نیست. بله، اگر شيخ، نظر ابو جعفر بن بابويه را قصد کرده باشد كه شك زمانی است كه در حالت قیام واقع گردد، گویی می گوید: نمی دانم این قیام برای ركعت چهارم است یا پنجم، پس اگر ركوع نكرده باشد، می نشیند و سلام می دهد و يك ركعت ایستاده یا دو ركعت نشسته می خواند و سجده سهو به جای می آورد، و اگر (شك) بعد از ركوع و قبل از سجود باشد، پس او نماز را اعاده می كند، پایان سخن.

**[ترجمه]

و أقول

الاعتراض على الصدوق غير متوجه لأنه تبع في ذلك رواية كما هو الظاهر من حاله و كما يشهد به قوله و في حديث آخر مع أن الاعتراض بأنه لا وجه لزيادة الركعتين غير متجه لما قد عرفت سابقا من أن زيادة الركعتين لاحتمال زيادة الركعة فتكون نافله و النافله بركعه واحده سوى الوتر مرجوحه فتتضمن الركعتان القائمتان مقام ركعه إلى الركعه فيصير المجموع بمنزله ركعتين من قیام.

نعم لو كانت الروايه بلفظها موجوده و كانت قابله للتأويل الذي ذكره العلامة لكان وجه جمع بين الأخبار و يمكن الجمع بحمل الركعتين على الاستحباب أيضا و مع ذلك فالمشهور أقوى.

ثم على المشهور من صحة الصلاة و عدم صلاح الاحتياط اختلفوا في وجوب سجدتي

ص: ٢٠٥

١- ١. ما بين العلامتين ساقط عن ط الكمباني.

٢- ٢. المقنع: ٣١، و زاد بعده فتشهد فيهما تشهدا خفيفا.

٣- ٣. المقنع: ٣١، و زاد بعده فتشهد فيهما تشهدا خفيفا.

٤- ٤. فقه الرضا ص ١٠ س ٢٣.

السهو فالمشهور الوجوب و خالف فيه المفيد و الشيخ في الخلاف و ابنا بابويه و سلار و أبو الصلاح.

وَ يَدُلُّ عَلَى الْمَشْهُورِ فِي الْمَقَامَيْنِ رَوَايَاتٌ مِنْهَا صَحِيحُهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سِنَانٍ (١)

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: إِذَا لَمْ تَدْرِ أَرْبَعًا صَلَّيْتَ أَمْ خَمْسًا فَاسْجُدْ سَجْدَتِي السُّهُوِ بَعْدَ تَسْلِيمِكَ ثُمَّ سَلِّمْ بَعْدَهُمَا.

وَ مِنْهَا صَحِيحُهُ الْحَلْبِيُّ (٢)

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: إِذَا لَمْ تَدْرِ خَمْسًا صَلَّيْتَ أَمْ أَرْبَعًا أَمْ نَقَصْتَ أَمْ زِدْتَ فَتَشْهَدُ وَ سَلِّمْ وَ اسْجُدِ السَّجْدَتَيْنِ بغير رُكُوعٍ وَ لَا قِرَاءَةٍ تَشْهَدُ فِيهِمَا تَشْهَدًا خَفِيفًا.

***[ترجمه]اعتراض به صدوق غیر موجه است زیرا وی در آن از روایتی تبعیت کرده است، چنانکه از حال او روشن است و همان گونه که این سخن او «و در حدیثی دیگر» بر آن گواهی می دهد، علاوه بر اینکه اعتراض به اینکه زیادت دو رکعت دارای وجه نیست غیر صحیح است، به دلیل آنچه که سابقاً در این باره دریافتی که زیادت دو رکعت به دلیل احتمال زیادت یک رکعت است و نافله می شود، و نافله با یک رکعت، به غیر از وتر پسندیده نیست. پس دو رکعت ایستاده به جای یک رکعت به رکعت دیگر به یکدیگر منضم می گردد پس مجموع آن به منزله دو رکعت ایستاده است.

بله، اگر روایت با لفظ آن موجود بود و با آنچه که علامه ذکر کرد قابل تأویل بود، وجهی بود برای جمع بین اخبار و جمع بین آنها که حمل دو رکعت بر استحباب نیز ممکن است و با وجود آن، رأی مشهور قوی تر است.

بنابراین بر اساس رأی مشهور در خصوص نماز و عدم اقامه نماز احتیاط، در وجوب دو سجده سهو دچار اختلاف هستند که مشهور، وجوب است. و مفید و شیخ در خلاف، و دو ابن بابویه و سلار و ابو صلاح با آن مخالفت کرده اند.

و روایاتی بر رأی مشهور در دو موضع دلالت دارد: از جمله آن صحیح عبدالله بن سنان از امام صادق علیه السلام که فرمود: زمانی که ندانستی چهار رکعت خواندی یا پنج، پس بعد از سلامت دو سجده سهو به جای بیاور و بعد از آن، دو سلام بده. - تهذیب ۱: ۱۸۸، کافی ۳: ۳۵۵ -

و از جمله آن، صحیح حلبی از امام صادق علیه السلام که فرمود: زمانی که ندانستی که پنج رکعت خواندی یا چهار، یا کم کردی یا افزودی، پس تشهد بخوان و سلام بده و دو سجده بدون رکوع و قرائت بجا آور که در آن دو، تشهد کوتاهی می خوانی. - تهذیب ۱: ۱۹۱، فقیه ۱: ۲۳۰ -

***[ترجمه]

و أقول

الخبر الأخير يحتمل وجوهاً أحدها وهو أظهرها أن يكون المراد بيان نوع واحد من الشك وهو ما إذا شك بين التمام والناقص

و الزائد بر كعه و أزيد كالشك بين الثلاث و الأربع و الخمس و الست.

فيكون تقدير الكلام لم تدر أربعا أم خمسا أم نقصت عن الأربع أم زدت على الخمس فيشمل كل شك بين الأربع و الخمس و الأزيد منهما و الأنقص كالشك بين الاثنتين و الأربع و الخمس و السبع (٣).

مثلا- فيخرج ما دخل فيه الشك في الأوليين بالأخبار الأخر و يبقى فيه ما سوى ذلك فيكون مؤيدا لقول من قال بوجوب صلاه الاحتياط لاحتمال النقيصه و سجدتي السهو لاحتمال الزيادة و قيل بالبطلان و قيل بالبناء على الأقل.

الثاني أن يكون أم نقصت بمعنى أو كما في المقنع و الفقيه فيكون لبيان نوع آخر من الشك فيحتمل الركعات و الأفعال فالأول كمن شك بين الثلاث و الخمس و لم أرقائلا فيه بالصحة و إن احتمل في الألفيه البناء على الأقل إلا أن يحمل على أن الزيادة و النقص ليس بالنسبه إلى العدد المذكور بل المراد الشك

ص: ٢٠٦

١-١. التهذيب: ج ١ ص ١٨٨، الكافي: ج ٣ ص ٣٥٥.

٢-٢. التهذيب: ج ١ ص ١٩١، الفقيه: ج ١ ص ٢٣٠.

٣-٣. في ط الكمباني هاهنا زياده سهوا، راجعه.

بين عددین أحدهما زائد على الآخر و يكون النقص بالنسبه إلى الزیاده فیشمل جمیع الشكوك بین الركعات و لا قائل بوجوب سجود السهو فیها إلا فی الأربع و الخمس كما عرفت.

نعم قال ابن أبی عقیل لا یختص سجود السهو بالشك بین الأربع و الخمس بل یشمل كل شك بین الأربع و ما زاد كالأربع و الست و احتمال فی المختلف البطلان حیثند و قیل بالصحه بغير سجود.

و الثاني كمن شك فی سجده واحده و ثلاث سجديات و قیل فیه بوجوب سجود السهو و لا یخلو من قوه إذا لم یكن الشك مرددا بین زیاده الركن و تركه كالشك بین ترك الركوع و إیقاع ركوعین فإن الظاهر فیه البطلان.

الثالث أن یكون أم فی قوله أم زدت أيضا بمعنی أو كما فی المقنع و یكون كلاهما معطوفین على قوله لم تدر أى إذا نقصت أو زدت فیكون مؤیدا لقول من قال بوجوب السجدين لكل زیاده و نقیصه و لا یخفى بعده كما أن الأول أقرب الوجوه و الله یعلم و حججه علیهم السلام.

و اعلم أن للشك بین الأربع و الخمس صورا الأولى أن یكون الشك بعد رفع الرأس من السجده الأخيره و حكمه ما مر.

الثانيه أن یقع بین السجدين و حكمه كالأولى و احتمال فی الذكری البطلان فی هذه الصوره لعدم الإكمال و تجویز الزیاده و هو ضعيف.

الثالثه أن یقع الشك بین الركوع و السجود و قد قطع العلامه فی جمله من كتبه فی هذه الصوره بالبطلان لتردده بین محذورین الإكمال المعرض للزیاده و الهدم المعرض للنقیصه.

و حكى الشهید فی الذكری عن المحقق فی الفتاوى أنه قطع بالصحه لأن تجویز الزیاده لا ینفی ما هو ثابت بالأصله إذ الأصل عدم الزیاده و لأن تجویز الزیاده لو منع لأثر فی جمیع صوره و قواه جماعه من المتأخرین و على القول بالصحه

وجبت السجدة الثانية تمسكا بالإطلاق.

و ربما يؤيد هذا المذهب بأن المصلى فى الصورة المذكوره جازم بإيقاع ركوع الرابعه شاك فى إيقاع سجديتها و حكم الشاك قبل تجاوز المحل الإتيان بالفعل المشكوك فيه و احتمال الزيادة غير مانع لحصوله فى كل فعل يشك فيه و يأتى به فى محله إلا أن فى هذه الصورة انضم إليه احتمال زياده الركوع أيضا و هو أيضا لا يضر لأنه إذا شك المصلى فى الرابعه فى ركوعها و أتى به ثم شك فى سجديتها لا بد أن يأتى بهما و لا يمنع احتمال زياده الركوع.

و بالجمله هذا القول لا يخلو من قوه و إن كان الأحوط الإتمام و الإتيان بالسجدين مع الإعادة.

الرابعه أن يكون الشك فى الركوع و احتمال الشهيد رحمه الله ثلاثه أوجه الإبطال و الإكمال مع سجود السهو و الإرسال أى إبطال الركوع و الاحتياط بركعه قائما أو ركعتين جالسا و أيد الثانى بالأخبار الوارده فى البناء على الأقل مطلقا و الأحوط اختياره ثم الإعادة.

الخامسه أن يكون الشك قبل الركوع فلا خلاف ظاهرا فى أنه يبنى على الأكثر و يهدم الركعه شرع فى القراءه أم لا و يجلس و يتشهد و يسلم و يصلى ركعتين جالسا أو ركعه قائما على المشهور.

و أما سجود السهو فإن قلنا بوجوبه للقيام فى موضع القعود أو بتناول نصوص الشك بين الأربع و الخمس لهذه الصوره كما قيل فيجب و إلا فلا و الأحوط فعله.

و بعض الأصحاب زادوا فى الصور فقالوا إما أن يكون الشك بعد رفع الرأس من السجدين أو قبله بعد تمام الذكر فى السجده الثانیه أو بعد السجده الثانیه قبل تمام ذكرها أو بين السجدين قبل الرفع من السجده الأولى بعد تمام ذكرها أو قبل تمام ذكرها أو بعد الرفع من الركوع أو بعد الانحناء قبل الرفع بعد تمام الذكر أو قبله أو قبل الركوع بعد القراءه أو فى أثنائها أو قبل القراءه بعد استكمال القيام أو قبل

استكمالها فهذه ثلاث عشره صورته فالأولى مر حكمها و الثانيه كالأولى إن لم نعد رفع الرأس من أفعال الركعه و فى الثالثه تردد ينشأ من كون الذكر من أفعال الركعه فلم يتم الركعه فلم يدخل تحت مدلول النصوص فيجىء فيه الخلاف السابق من البطلان و عدمه و من تنزيل معظم أفعال الركعه منزلتها فيصدق عليه النصوص و أيضا تحقق الركن بالسجود فلا يزيد بالذكر ركنًا و قد فرغ من جميع الأركان و يزيد هذا التردد فى الرابعه كما مر.

و الخامسه و السادسه فى التردد مثل الرابعه و قد مر حكم سائر الصور و لا يظهر لتكثير الصور فائده إلا الفصل بين أن يكون الشك بعد الشروع فى القراءه أو قبله فتظهر فائدته على القول بوجود سجدتى السهو لكل زياده و نقيصه بناء على تعددها بتعدد الموجب و كذا فى الفصل بين استيفاء القيام و قبله بناء على القول بوجود سجود السهو للقيام فى موضع القعود لا مطلق الزياده تظهر الفائده.

و أما سائر الشقوق المتردده بين الزياده و النقيصه فإذا كان الشك فى الأوليين داخلا فيها فقد عرفت بطلانها و لو لم يكن داخلا بل كان جازما بإكمال الركعتين و كان الشك فى الزياده فلا يخلو إما أن يكون الشك فى التمام داخلا فيها أم لا.

فإن كان داخلا- فيها فيمكن تركيب أحكام الشكوك السابقه فيها كالشك بين الاثنتين و الثلاث و الأربع و الخمس فيصلى ركعتين من قيام و ركعتين من جلوس للشك بين الاثنتين و الثلاث و الأربع و يسجد سجدتى السهو للشك بين الأربع و الخمس كما مر مع أنه داخل فى أظهر احتمالات صحيحه الحلبي و قيل بالبطلان و قيل بالبناء على الأقل و الأحوط العمل بالأول و الثانى معا. و كذا الشك بين الاثنتين و الأربع و الست على مذهب ابن أبى عقيل كما عرفت و لو لم يدخل صورته التمام فى الشقوق المردد فيها كالشك بين الثلاث و الخمس أو الست فلم أر قبل الشهيد رحمه الله قائلا فيه بالصحه حيث قال فى الألفيه الشك بين الاثنتين و الخمس أى بعد إكمال السجود و الشك بين الثلاث و الخمس بعد الركوع أو بعد السجود و الشك بين الاثنتين و الثلاث و الخمس بعد

السجود و الشك بين الاثنتين و الأربع و الخمس بعد السجود فى هذه الأربعة وجه بالبناء على الأقل لأنه المتيقن و وجه بالبطلان فى الثلاثة الأولى احتياطا و البناء فى الأخير على الأربع.

و يظهر حكم سائر الشكوك مما ذكرنا لا نطيل الكلام بإيرادها و هى المذكوره فى بعض مؤلفات الأصحاب و لنذكر هنا بعض المهمات من مسائل الشك.

الأولى أن الشك إنما يعتبر مع تساوى الطرفين و مع غلبه الظن يبنى عليه هذا فى الأخيرتين إجماعى و أما الأوليين و الصبح و المغرب فالمشهور أيضا ذلك و نسب إلى ظاهر ابن إدريس تخصيص الحكم بالأخيرتين من الرباعيه.

وَ اخْتَجَّ لِلْمَشْهُورِ بِرِوَايَةِ صَفْوَانَ (١) عَنْ أَبِي الْحَسَنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: إِذَا كُنْتَ لَا تَدْرِي كَمْ صَلَّىتَ وَ لَمْ يَقَعْ وَهْمُكَ عَلَى شَيْءٍ فَأَعِدِ الصَّلَاةَ.

و بمفهوم الأخبار الوارده فى أنه إذا شككت فى المغرب فأعد و إذا شككت فى الفجر فأعد و إذا شككت فى الركعتين الأوليين فأعد بناء على أن الشك حقيقه فى متساوى الطرفين كما ذكره الزمخشري فى قوله تعالى وَ إِنَّ الَّذِينَ اخْتَلَفُوا فِيهِ لَفِي شَكٍّ مِنْهُ (٢) لكن فسر الجوهرى الشك بما يخالف اليقين و فى الأخبار إطلاق الأعم شائع.

نعم الخبر الأول و إن لم يكن صحيحا لكنه مؤيد بالشهره بين الأصحاب

وَ مَا مَرَّ مِنْ رِوَايَةِ عَلِيِّ بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ أَخِيهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يَسْهُو فَيَنْبِي عَلَى مَا ظَنَّ.

لا يخلو بإطلاقه من دلالة عليه و كذا ما ورد فى بعض أخبار البطلان لا يدرى فإن الظن نوع درايه و لعل الأحوط البناء على الظن ثم الإعادة لتقييد كثير من الأخبار باليقين فى الأوليين و الفجر و المغرب.

ثم إن الأصحاب قطعوا بأن الظن فى الأفعال أيضا متبع و لم ينقلوا فى ذلك من ابن إدريس أيضا خلافا مع أن الروايات الوارده فى ذلك إنما هى فى عدد

ص: ٢١٠

١-١. الكافي: ج ٣ ص ٣٥٨.

٢-٢. النساء: ١٥٧.

الركعات و الاحتياط فيها البناء و إعادته الصلاة.

الثانيه ذكر الشهيد الثاني قدس سره أن من عرض له الشك في شىء من أفعال الصلاة يجب عليه التروى فإن ترجح عنده أحد الطرفين عمل عليه و إن بقى الشك بلا ترجيح لزمه حكم الشاك.

و اعترض عليه بأنه لا يظهر ذلك من الروايات و ربما يقال كثيرا ما يذهل الإنسان عن الأفعال و لا يقال أنه شاك فيها فلا بد عند ذلك من قليل من التروى حتى يعلم أنه شاك أو متذكر و لا بأس به.

الثالثه المشهور بين الأصحاب تعين الفاتحه في صلاه الاحتياط و قول ابن إدريس بالتخير بين الفاتحه و التسيحات محتجا بأن للبدل حكم المبدل ضعيف و لا بد في صلاه الاحتياط من النيه و التكبير لأنها تقع بعد التسليم فليس جزاء من الصلاه الأولى إذ الصلاه تحريمها التكبير و تحليلها التسليم فلا بد في الثانيه من تحريمه بعد التحليل من الأولى و أيضا قد ورد أنه مع تمام الصلاه تكون نافله و لا تكون نافله بلا نيه و تكبير.

الرابعه اختلفوا في أن عروض المبتل بين أصل الصلاه و صلاه الاحتياط هل هو مبطل للصلاه أم لا فالأول ظاهر المفيد و اختاره في المختلف و الشهيد في الذكري و الثاني مختار جماعه من الأصحاب منهم ابن إدريس و العلامه في الإرشاد و عدم الإبطال أقوى.

و قال في الذكري ظاهر الفتاوى و الأخبار و جوب تعقيب الاحتياط للصلاه من غير تخلل حدث أو كلام أو غيره و الأحوط رعايه الفوريه و عدم إيقاع المبتل و مع وقوعه الإتمام ثم الإعاده و الشهيد في الذكري نقل الإجماع على و جوب الفوريه في الأجزاء المنسيه و لو فعل المنافى قبل فعلها ففي بطلان الصلاه أيضا وجهان و الأوجه العدم و الاحتياط ما سبق.

و لو فات الوقت و لما يفعلها متعمدا بطلت الصلاه عند بعض الأصحاب و قال في الذكري و يحتمل قويا صحه الصلاه بتعمد ترك الأبعاض و إن خرج الوقت

لعدم توقف صحه الصلاه فى الجملة عليها قيل و إن كان تركها سهوا لم تبطل و نوى بها القضاء و كانت مرتبه على الفوائت قبلها أبعاضا كانت أو صلوات مستقله و ما ذكره رحمه الله من عدم البطلان لا يخلو من قوه و أما كونها مترتبه فيحتاج إلى دليل و إطلاق الأدله يقتضى انتفاؤه.

و لو فاتته صلاه الاحتياط عمدا احتمل كونه كالسجده الفائتة إن قلنا بالبطلان هناك بل هى أولى بذلك لاشتمالها على أركان و يحتمل الصحه بناء على أن فعل المنافى قبله لا يبطله.

قال فى الذكري فإن قلنا به نوى القضاء بعد خروج الوقت و يرتب على ما سلف و فيه نظر و قال أيضا فى الذكري يترتب الاحتياط ترتب المجبورات و هو بناء على أنه لا يبطله فعل المنافى و كذا الأجزاء المنسيه تترتب.

و لو فاتته سجده من الأولى و ركعه احتياط قدم السجده و لو كانت من الركعه الأخيره احتمل تقديم الاحتياط لتقدمه عليها و تقديم السجده لكثرة الفصل بالاحتياط بينها و بين الصلاه و فى الكل نظر و إن كان الأحوط ما ذكر.

***[ترجمه] خبر آخر محتمل چند وجه است: یکی از آنها که ظاهرترین آنهاست این است که مقصود بیان نوع واحدی از شک باشد و آن زمانی است که بین تمام و ناقص بودن شک کند. و زائد بودن یک رکعت و بیشتر، مانند شک بین سه، چهار، پنج و شش رکعت است.

پس تقدیر کلام چنین می شود: ندانستی که چهار رکعت خواندی یا پنج رکعت، یا از چهار رکعت کاستی یا بر پنج رکعت افزودی؛ پس شامل هر کسی است که بین چهار، پنج و بیش از آن دو و کمتر شک کند، مانند شک بین مثلا دو، چهار، پنج و هفت رکعت. پس آنچه که شک در دو رکعت اول داخل در آن می گردد، به وسیله اخبار دیگر خارج می شود و غیر آن، در آن باقی می ماند. پس مؤیدی است برای قول کسی که قائل به وجوب نماز احتیاط به دلیل احتمال نقیصه، و دو سجده سهو به دلیل احتمال زیادت باشد، و قول به بطلان نیز گفته شده و بنابر اقل نیز رأی داده شده است.

دوم اینکه، «یا کم کردی»، در معنی آنچه که در المقنع و فقیه است یا مانند آن باشد، پس برای بیان نوع دیگری از شک است، که محتمل رکعات و افعال است. پس مورد اول مانند کسی است که بین سه و پنج رکعت شک کرده است، و در مورد آن فردی قائل به صحت را ندیدم هر چند که فقیه، ادامه دادن اقل را نیز احتمال داده است جز اینکه بر این حمل شود که زیادت و نقص نسبت به عدد مذکور نباشد، بلکه مقصود، شک بین دو عدد باشد که یکی از آن بر دیگری زائد است. و نقص نسبت به زیادت باشد، که شامل همه شکها بین رکعات است و کسی قائل به وجوب سجود در آن نیست، مگر در چهار و پنج رکعت، چنانکه دانستی.

بله، ابن ابوعقیل گوید: سجده سهو مختص شک بین چهار و پنج نیست، بلکه شامل هر شکی است که بین چهار و بیشتر باشد مانند چهار و شش، و در مختلف، بطلان در این حالت را محتمل دانسته است و به صحت بدون سجده نیز رأی داده شده است.

و دوم اینکه مانند کسی است که در یک سجده و سه سجده شک کند، و در مورد آن به وجوب سجده سهو رأی داده شده

است و خالی از قوت نیست، زمانی که شک بین زیاد شدن رکن و ترک آن در جریان نباشد، مانند شک بین ترک رکعت و به جای آوردن دو رکعت، پس ظاهر آن، بطلان است.

سوم اینکه «یا» در این سخن وی: «یا افزوده‌ای» نیز به معنای «او» است چنانکه در المقنع آمده است. و هر دو، معطوف بر «ندانستی» در سخن وی می‌باشند، یعنی زمانی که کاستی یا افزودی، که مؤیدی است برای سخن کسی که قائل به وجوب سجدتین برای هر زیادت و نقصی باشد، و بعید بودن آن روشن است، چنان که وجه اول محتمل‌ترین وجوه است و خداوند و حجت‌های او علیهم السلام می‌دانند.

و بدان که شک بین چهار رکعت و پنج رکعت صورت‌هایی دارد: نخست: اینکه بعد از بلند کردن سر از سجده آخر باشد و حکم آن همان است که گذشت.

صورت دوم: اینکه شک بین دو سجده واقع شود، و حکم آن مانند صورت نخست است، و در ذکری بطلان در این صورت را به دلیل عدم اکمال و جایز دانستن زیادت، محتمل دانسته است و آن ضعیف است.

صورت سوم: اینکه شک بین رکوع و سجود واقع گردد. و علامه در تعدادی از کتبش، در این صورت، بطلان را به دلیل تردد آن بین دو محذور - اکمال منجر به زیادت و عدم اکمال منجر به نقیصه - قطعی دانسته است.

و شهید در ذکری از محقق در فتاوی نقل کرده است که وی صحت را قطعی دانسته است زیرا جایز دانستن زیادت آنچه با اصالت اثبات شده است را نفی نمی‌کند، زیرا اصل، عدم زیادت است و نیز به این دلیل که اگر زیادت منع شود، قطعا در همه صورت‌های آن تأثیر می‌گذارد و جمعی از متأخرین آن را تقویت نموده‌اند. بر اساس قول به صحت، دو سجده سهو با تمسک به اطلاق واجب است.

و شاید این مذهب با این (قول) تأیید گردد که نماز گزار در صورت مذکور، به انجام دادن رکوع رکعت چهارم مطمئن و در انجام دادن سجده آن مردد است. و حکم فرد شک‌کننده قبل از گذشتن از محل، به جای آوردن عمل مورد شک است و احتمال زیادت مانع نیست، به دلیل حاصل شدن آن در هر عملی که در آن شک می‌شود و در محل آن به جای آورده می‌... شود، مگر اینکه در این صورت، احتمال زیادت رکوع نیز به آن اضافه شده است و آن نیز ضرری ندارد، زیرا زمانی که نماز گزار در رکعت چهارم در رکوع آن شک کند و آن را به جای آورد، سپس در دو سجده آن شک کند، ناگزیر باید آن دو را به جای آورد. و احتمال زیادت رکوع او را منع نمی‌کند. و در مجموع، این سخن خالی از قوت نیست، هر چند که احوط، اتمام و به جای آوردن دو سجده، به همراه اعاده باشد.

صورت چهارم: اینکه شک در رکوع باشد. و شهید - رحمه الله علیه - سه وجه را محتمل دانسته است: ابطال، اکمال به همراه سجده سهو، و ارسال، یعنی ابطال رکوع و احتیاط با یک رکعت ایستاده یا دو رکعت نشسته. و وجه دوم با اخبار وارده در خصوص ادامه دادن اقل به صورت مطلق، تأیید شده است و رأی انتخابی او احوط و سپس اعاده است.

صورت پنجم: اینکه شک قبل از رکوع باشد، که ظاهرا اختلافی در این نیست که وی بنا را بر اکثر بگذارد و رکعت را رها

سازد، چه قرائت را شروع کرده باشد یا خیر، و بنشیند و تشهد بخواند و سلام دهد و دو رکعت نشسته یا یک رکعت ایستاده، بنا بر قول مشهور، بخواند.

و اما سجده سهو، پس اگر به دلیل قیام در موضع قعود، به وجوب و یا به شمولیت نصوص مربوط به شک بین چهار و پنج رکعت بر این صورت - چنانکه گفته شده است - قائل باشیم، پس واجب است، و در غیر آن خیر؛ و احوط، انجام دادن آن است.

و برخی از اصحاب بر این صورت ها افزوده اند، پس گویند: یا اینکه شک بعد از بلند کردن سر از سجده تین، یا قبل از آن و بعد از تمام کردن ذکر در سجده دوم، یا بعد از سجده دوم و قبل از تمام کردن ذکر آن، یا بین دو سجده و قبل از بلند شدن از سجده نخست بعد از تمام کردن ذکر آن، یا قبل از تمام کردن ذکر آن، یا بعد از بلند شدن از رکوع، یا بعد از انحنای قبل از بلند شدن بعد از تمام کردن ذکر، یا قبل از آن، یا قبل از رکوع بعد از قرائت، یا در اثنای آن، یا قبل از قرائت بعد از استکمال قیام و یا قبل از استکمال آن باشد، که این موارد، سیزده صورت است: پس صورت اول، حکم آن گذشت، و صورت دوم مانند صورت اول است، اگر بلند کردن سر را از افعال رکعت نشماریم. و در صورت سوم، تردید از این ناشی می شود که ذکر از افعال رکعت است، پس رکعت به اتمام نرسیده است و تحت دلالت نصوص داخل نمی گردد، پس در مورد آن، اختلاف سابق درباره بطلان و عدم بطلان، و واقع شدن اغلب افعال رکعت در محل خویش مطرح می گردد، پس نصوص بر آن صدق می کند؛ و نیز رکن با سجده محقق می شود، پس با ذکر رکنی افزوده نمی شود، و از همه ارکان فارغ شده است، و این تردید در صورت چهارم بیشتر است، چنانکه گذشت.

و صورت پنجم و ششم در تردید مانند صورت چهارم است و حکم سایر صورت ها گذشت. و برای تکثیر صورت، فایده ای روشن نیست غیر از فصل بین اینکه شک بعد از شروع قرائت باشد یا قبل از آن، که فائده آن بر اساس قول به وجوب دو سجده سهو برای هر زیادت و نقصی، بنا بر اینکه با تعدد موجب، متعدد می گردد، روشن می شود. و همچنین در فصل بین کامل شدن قیام و قبل از آن، بنا بر قول به وجوب سجده سهو برای قیام در موضع قعود و نه مطلق زیادت، فایده آن روشن می گردد.

و اما در خصوص سایر اقسام مورد تردید بین زیادت و نقیصه، زمانی که شک در دو رکعت اول، داخل در آن باشد، پس بطلان آن را دریافتی، و اگر داخل نباشد بلکه به اکمال دو رکعت مطمئن باشد، و شک در زیادت باشد، پس خارج از این نیست که شک در کامل بودن داخل در آن باشد یا خیر.

پس اگر داخل در آن باشد، پس ترکیب احکام سابق شک در آن ممکن است، مانند شک بین دو، سه، چهار و پنج رکعت. پس برای شک بین دو، سه و چهار رکعت، دو رکعت ایستاده و دو رکعت نشسته می خوانند. و برای شک بین چهار و پنج رکعت - چنانکه گذشت - دو سجده سهو به جای می آورد، با اینکه آن در ظاهرترین احتمالات صحیح حلی داخل است، و به بطلان رأی داده شده است و بر ادامه دادن اقل رأی داده شده است و احوط، عمل به رأی اول و دوم با یکدیگر است.

و چنین است شک بین دو، سه، چهار و شش رکعت بر اساس مذهب ابن ابوعقیل، چنانکه دریافتی، و اگر صورت تمام کردن

در اقسام مورد شك از قبيل شك بين سه، پنج يا شش داخل نشود، پس قبل از او - رحمت الله عليه - فردی قائل به صحت آن را ندیدم، بطوری که در الفیه گوید: شك بين دو و پنج رکعت و بعد از اکمال سجود، و شك بين سه و پنج رکعت بعد از رکوع، یا بعد از سجود، و شك بين دو، سه و پنج رکعت بعد از سجده، و شك بين سه و پنج رکعت بعد از رکوع؛ در این چهار مورد وجهی است بر ادامه دادن اقل، زیرا وی مطمئن است. و نیز وجهی است بر بطلان در سه مورد نخست به جهت احتیاط، و ادامه دادن چهار رکعت در مورد آخر.

و حکم سایر شك‌ها از آنچه که ذکر کردیم روشن می‌شود که با ذکر آن، اطاله کلام نمی‌کنیم، و آن در برخی از تألیفات اصحاب مذکور است و ما در اینجا باید برخی از مسائل مهم شك را بیان کنیم.

اول: اینکه شك فقط با تساوی (شك) طرفین معتبر است و با غلبه ظن، بر اساس آن عمل می‌شود. این مطلب در دو رکعت آخر اجماعی است و اما در خصوص دو رکعت اول و صبح و مغرب نیز، رأی مشهور آن است، و تخصیص این حکم به دو رکعت آخر از چهار رکعتی، به ظاهر (قول) ابن ادریس منسوب است.

و برای رأی مشهور به روایت صفوان، - کافی ۳: ۳۵۸ - از موسی بن جعفر علیه السلام اقامه حجت شده است که فرمود: زمانی که نمی‌دانستی چند رکعت خوانده‌ای و ظن تو بر چیزی نبود، پس نماز را اعاده کن. و نیز به مفهوم اخباری اقامه حجت می‌شود که در این خصوص وارد شده که زمانی که در مغرب شك کردی، پس اعاده کن، و زمانی که در نماز فجر شك کردی، پس اعاده کن و هر گاه در دو رکعت اول شك کردی، پس اعاده کن. بنابراین که شك حقیقی است در دو طرف مساوی، چنانکه زمخشری آن را در مورد این سخن خداوند متعال: «وَإِنَّ الَّذِينَ اِخْتَلَفُوا فِيهِ لَفِي شَكٍّ مِّنْهُ» - نساء / ۱۵۷ - {و کسانی که در باره او اختلاف کردند، قطعا در مورد آن دچار شك شده‌اند} ذکر کرده است، اما جوهری شك را به آنچه که مخالف یقین است تفسیر کرده است و در اخبار، اطلاق اعم شایع است. بله، خبر اول هر چند که صحیح نیست اما با شهرت میان اصحاب تأیید شده است. و آنچه که در مورد روایت علی بن جعفر از برادرش علیه السلام گذشت که فرمود: از او درباره مردی سؤال کردم که غفلت کرد، پس آنچه که گمان کرد را ادامه داد، با اطلاقش خالی از دلالت بر آن نیست، و همچنین آنچه که در برخی اخبار بطلان «لایدری» وارد شده است، ظن نوعی دانایی است. و شاید احوط، بنا بر گمان گذاشتن و سپس اعاده باشد، به دلیل تقیید بسیاری از اخبار به یقین در دو رکعت اول، صبح و مغرب.

پس از آن، اصحاب قاطعانه بر این هستند که ظن در افعال نیز مورد تبعیت است و در مورد آن از ابن ادریس نیز مخالفتی نقل نکرده‌اند، علاوه بر اینکه روایات وارده درباره آن، فقط در عدد رکعات است و احتیاط در آن، ادامه و اعاده نماز است.

مسئله دوم: شهید ثانی - قدس سره - ذکر کرده که هر که در مورد چیزی از افعال نماز شك بر او عارض شد، پس تأمل بر او واجب است. پس اگر یکی از طرفین نزدش ترجیح داشت، بر اساس آن عمل کند، اگر شك بدون ترجیح باقی ماند، حکم فرد شك‌کننده بر او لازم است.

و اینگونه به آن اعتراض شده است که آن از روایات روشن نمی‌شود، و چه بسا گفته شود، بسیاری مواقع انسان از افعال نماز غفلت می‌کند و گفته نمی‌شود که او در آن شك دارد، پس در این هنگام ناگزیر باید اندکی تأمل کند تا بداند که او شك

دارد یا به یاد دارد، و ایرادی بر آن نیست.

سوم: مشهور بین اصحاب، تعیین فاتحه الکتاب در نماز احتیاط است، و قول ابن ادریس به تخییر بین فاتحه الکتاب و تسبیحات به این دلیل که بدل حکم مبدل را دارد، ضعیف است، و در نماز احتیاط از نیت و تکبیر ناگزیر است، زیرا آن نماز بعد از سلام بجا آورده می شود، پس جزئی از نماز نخست نیست؛ زیرا نماز، تحریمش تکبیر و تحلیلش سلام است، پس در نماز دوم، بعد از تحلیل از نماز نخست، از تحریم ناگزیر است. و نیز وارد شده که در صورت کامل بودن نماز، نافله می باشد و نافله بدون نیت و تکبیر نمی باشد.

چهارم: در این مورد دچار اختلاف هستند که عارض شدن مبطل بین اصل نماز و نماز احتیاط، آیا باطل کننده نماز است یا خیر؟ پس رأی اول، ظاهر (قول) مفید است و آن را در مختلف و شهید در ذکری اختیار کرده اند و رأی دوم، اختیار جمعی از اصحاب از جمله ابن ادریس، و علامه در الارشاد است و عدم ابطال قوی تر است.

و در ذکری گوید: ظاهر فتاوی و اخبار، و جوب تعقیب احتیاط برای نماز بدون خلل وارد کردن توسط حدث، کلام یا غیر آن است. و احوط، رعایت فوریت و عدم واقع شدن مبطل است، و در صورت وقوع آن، اتمام و سپس اعاده است. و شهید در ذکری، اجماع بر وجوب فوریت در اجزای فراموش شده را نقل کرده است. و اگر قبل از به جای آوردن آن عملی منافی مرتکب شود، پس در بطلان نماز نیز دو وجه وجود دارد و وجه صحیح تر، عدم بطلان است و احتیاط، چیزی است که سابقاً گذشت. و اگر وقت از بین رفته باشد و هنوز به عمد آن را به جای نیاورده باشد، در نظر برخی اصحاب، نمازش باطل است. و در ذکری گوید: صحت نماز با ترک عمدی برخی قسمت ها، قویا محتمل است هر چند که وقت گذشته باشد، چون در مجموع، در این صورت، نماز صحیح نیست. و گفته شده است: اگر ترک آن سهوی باشد، باطل نشده است و آن را نیت قضا می کند و هم ردیف نمازهای فوت شده قبلی می شود؛ چه بخش هایی از نماز باشد یا نمازهایی مستقل، و آنچه که وی - رحمه الله علیه - در خصوص عدم بطلان ذکر کرده است، خالی از قوت نیست، و اما مترتب بودن آن به دلیل نیاز دارد و اطلاق ادله، منتفی بودن آن را اقتضا می کند.

و اگر نماز احتیاط را به عمد از دست بدهد، محتمل است که نظیر سجده از دست رفته باشد - اگر در آنجا قائل به بطلان باشیم - بلکه این به سبب، اشتمال آن بر ارکان، نسبت به آن اولی است و بنابر اینکه انجام دادن عملی منافی قبل از آن، آن را باطل نمی سازد، صحت آن نیز محتمل است.

در ذکری گوید: پس اگر قائل به آن باشیم، لازم می آید که بعد از خروج وقت، قضا را نیت کرده باشد و در حکم آنچه گذشت قرار می گیرد که خالی از اشکال نیست. و نیز در ذکری گوید: مانند افعالی که برای جبران انجام می شود، احتیاط بر آن مترتب می شود، و آن بر این اساس است که ارتکاب فعل منافی، آن را باطل نسازد و همچنین اجزای فراموش شده بر آن مترتب گردد.

و اگر سجده ای از نماز نخست و رکعتی از احتیاط از دست رفته باشد، سجده را مقدم بدارد، و اگر از رکعت آخر باشد. تقدیم احتیاط به سبب تقدم آن بر سجده و تقدیم سجده به دلیل فاصله زیاد، با احتیاط بین آن و بین نماز محتمل است. و به

طور کلی خالی از اشکال نیست. هر چند که احوط آن است که ذکر شد.

**[ترجمه]

«۲۹»

فَقَهُ الرِّضَا، قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِذَا سَهَوْتَ فِي الرَّكْعَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ فَلَمْ تَعْلَمْ رَكَعَهُ صَلَّيْتَ أَمْ رَكَعْتَيْنِ أَعِدِ الصَّلَاةَ وَإِنْ سَهَوْتَ فِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ اثْنَتَيْنِ أَوْ ثَلَاثٍ أَوْ أَرْبَعٍ أَوْ خَمْسٍ تَبْنِي عَلَى الْأَقَلِّ وَتَسْجُدُ بَعْدَ ذَلِكَ سَجْدَتِي السَّهْوِ (۱)

وَقَدْ رُوِيَ أَنَّ الْفَقِيهَ لَا يُعِيدُ الصَّلَاةَ (۲)

وَ كُلُّ سَهْوٍ بَعِيدٍ الْخُرُوجِ مِنَ الصَّلَاةِ فَلَيْسَ بِشَيْءٍ وَ لَا إِعَادَةَ فِيهِ لِأَنَّكَ قَدْ خَرَجْتَ عَلَى يَقِينٍ وَ الشُّكُّ لَا يَنْقُضُ الْيَقِينَ (۳) وَ إِنْ شَكَّكَ فِي أَذَانِكَ وَ قَدْ أَقَمْتَ الصَّلَاةَ فَاْمُضِ وَإِنْ شَكَّكَ فِي الْإِقَامَةِ بَعِيدَ مَا كَبُرَتْ فَاْمُضِ وَإِنْ شَكَّكَ فِي الْفِرَاءِ بَعِيدَ مَا رَكَعْتَ فَاْمُضِ وَإِنْ شَكَّكَ

ص: ۲۱۲

۱- ۱. فقه الرضا ۹ أول الصفحة.

۲- ۲. فقه الرضا ۹ أول الصفحة.

۳- ۳. فقه الرضا ۹ أول الصفحة.

فِي الرُّكُوعِ بَعِيدٍ مِمَّا سَجَدْتَ فَامُضٍ وَكَمَلَّ شَيْءٌ تَشَكُّكَ فِيهِ وَقَدْ دَخَلْتَ فِي حَيْالِهِ أُخْرَى فَامُضٍ وَلَا تَلْتَفِتْ إِلَى الشَّكِّ إِلَّا أَنْ تَسْتَيِّقَنَّ فَمِنْكَ إِذَا اسْتَيَّقَنْتَ أَنَّكَ تَرَكْتَ الْأَذَانَ وَالْإِقَامَةَ ثُمَّ ذَكَرْتَ فَلَا بَأْسَ بِتَرْكِ الْأَذَانِ وَتُصَلِّيَ عَلَيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ ثُمَّ قُلْ قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ وَإِنْ اسْتَيَّقَنْتَ أَنَّكَ لَمْ تُكَبِّرْ تَكْبِيرَةَ الْإِفْتِيحِ فَأَعِدْ صَلَاتَكَ وَكَيْفَ لَكَ أَنْ تَسْتَيِّقَنَّ (١)

وَقَدْ نَزَوِي عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ الْإِنْسِيَانُ لَا يَنْسِي تَكْبِيرَةَ الْإِفْتِيحِ (٢) فَإِنْ نَسِيَتِ الْقِرَاءَةَ فِي صَلَاتِكَ كُلَّهَا ثُمَّ ذَكَرْتَ فَلَيْسَ عَلَيْكَ شَيْءٌ إِذَا أَنْمَمْتَ الرُّكُوعَ وَ الشُّجُودَ وَإِنْ نَسِيَتِ الْحَمْدَ حَتَّى قَرَأْتَ السُّورَةَ ثُمَّ ذَكَرْتَ قَبْلَ أَنْ تَرْكَعَ فَأَقْرَأِ الْحَمْدَ وَ أَعِدِ السُّورَةَ وَإِنْ رَكَعْتَ فَامُضِ عَلَى حَالَتِكَ (٣).

**[ترجمه] فقه الرضا: امام عليه السلام فرمود: زمانی که در دو رکعت اول دچار سهو شدی، پس ندانستی یک رکعت خواندی یا دو رکعت، نماز را اعاده کن. و اگر بین آن و بین دو یا سه یا چهار یا پنج رکعت غفلت کردی، پس بنا را بر اقل می گذاری و بعد از آن دو سجده سهو به جای می آوری. - فقه الرضا: ۹ -

و روایت شده است که فقیه نماز را اعاده نمی کند. - فقه الرضا: ۹ -

و هر سهوی پس از خارج شدن از نماز، معتبر نیست و اعاده‌ای در آن نیست، زیرا تو با یقین خارج شده‌ای و شک، یقین را نقض نمی کند. - فقه الرضا: ۹ -

و در حالی که نماز را اقامه کرده‌ای، اگر در اذانت شک کردی پس ادامه بده؛ و اگر بعد از اینکه تکبیر گفتی در اقامه شک کردی، پس ادامه بده؛ و اگر بعد از اینکه رکوع کردی در قرائت شک کردی پس ادامه بده؛ و اگر بعد از اینکه سجده کردی در رکوع شک کردی، پس ادامه بده. و هر چیزی که در آن شک می کنی در حالی که در حالت دیگری داخل شده‌ای، پس ادامه بده و به شکت اعتنا نکن، مگر اینکه یقین کنی، پس زمانی که یقین کردی که تو اذان و اقامه را ترک کرده‌ای سپس به یاد آوردی، پس ترک اذان ایرادی ندارد، و بر نبی صلی علیه و آله صلوات می فرستی و سپس بگو: «قد قامت الصلاة، قد قامت الصلاة».

و اگر یقین کردی که تکبیر افتتاح را نگفته‌ای، پس نماز را اعاده کن، و چگونه می توانی یقین کنی؟! - فقه الرضا: ۹ -

و گاه از امام صادق علیه السلام روایت می شود که فرمود: انسان تکبیر افتتاح را فراموش نمی کند. - فقه الرضا: ۹ -

پس زمانی که همه قرائت را در همه نماز فراموش کردی سپس به یاد آوردی، زمانی که رکوع و سجود را به اتمام رسانده باشی، چیزی بر تو نیست و اگر حمد را فراموش کردی تا اینکه سوره را قرائت کردی و سپس قبل از اینکه رکوع کنی به یاد آوردی، پس حمد را قرائت کن و سوره را اعاده کن، و اگر رکوع کرده‌ای، پس به نماز خود ادامه بده. - فقه الرضا: ۹ -

**[ترجمه]

قوله عليه السلام تبنى على الأقل مؤيد لما اختاره الشهيد رحمه الله في الألفيه و سجود السهو فيه مؤيد لأحد الوجوه المذكوره في الخبر المتقدم.

**[ترجمه] این سخن امام عليه السلام «بنا را بر اقل می گذاری» مؤید چیزی است که شهید - رحمه الله عليه - در فقیه اختیار کرده است. و سجود سهو در آن، مؤید یکی از وجوه مذکور در خبر پیشین است.

**[ترجمه]

«۳۰»

کتاب مُحَمَّد بنِ الْمُثَنَّى، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ شُرَيْحٍ عَنْ ذَرِيحِ الْمُحَارِبِيِّ قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ الرَّجُلُ يَنْسَى أَنْ يُكَبِّرَ حَتَّى يَقْرَأَ قَالَ يُكَبِّرُ.

**[ترجمه] کتاب محمد بن مثنی: ذریح محاربی گوید: به امام صادق علیه السلام عرض کردم: مردی فراموش می کند که تکبیر بگوید تا اینکه قرائت می کند. فرمود: تکبیر بگوید.

**[ترجمه]

«۳۱»

فَقَّهُ الرِّضَا، قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: وَإِنْ نَسِيَتْ الرُّكُوعَ بَعِيدًا مَا سَجَدْتَ مِنَ الرَّكْعَةِ الْأُولَى فَأَعِدْ صَلَاتَكَ لِأَنَّهُ إِذَا لَمْ تَصِحَّ لَكَ الرَّكْعَةُ الْأُولَى لَمْ تَصِحَّ صَلَاتُكَ (۴)

وَإِنْ كَانَ الرُّكُوعُ مِنَ الرَّكْعَةِ الثَّانِيَةِ أَوْ الثَّلَاثَةِ فَاحْذَفِ السَّجْدَتَيْنِ وَاجْعَلْهَا أَعْنَى الثَّانِيَةِ الْأُولَى وَالثَّلَاثَةِ ثَانِيَةً وَ

الرَّابِعَةَ ثَالِثَةً (۵)

وَإِنْ نَسِيَتْ السَّجْدَةَ مِنَ الرَّكْعَةِ الْأُولَى ثُمَّ ذَكَرْتَ فِي الثَّانِيَةِ مِنْ قَبْلِ أَنْ تُرْفَعَ فَأَرْسِلْ نَفْسَكَ وَاسْجُدْهَا ثُمَّ قُمْ إِلَى الثَّانِيَةِ وَأَعِدِ الْقِرَاءَةَ فَإِنْ ذَكَرْتَهَا بَعْدَ مَا رَكَعْتَ فَأَقْضِهَا فِي الرَّكْعَةِ الثَّلَاثَةِ (۶)

ص: ۲۱۳

۱-۱. فقه الرضا ص ۹ ذیل الصفحه.

۲-۲. فقه الرضا ص ۹ ذیل الصفحه.

۳-۳. فقه الرضا ص ۹ ذیل الصفحه.

۴-۴. فقه الرضا ص ۱۰.

٥-٥. فقه الرضا ص ١٠.

٦-٦. فقه الرضا ص ١٠.

وَإِنْ نَسِيتَ السَّجْدَتَيْنِ جَمِيعاً مِنَ الرَّكْعَةِ الْأُولَى فَأَعِدْ صَلَاتَكَ فَإِنَّهُ لَا تَثْبُتُ صَلَاتُكَ مَا لَمْ تَثْبُتِ الْأُولَى (١)

وَإِنْ نَسِيتَ سَجْدَةً مِنَ الرَّكْعَةِ الثَّانِيَةِ وَذَكَرْتَهَا فِي الثَّلَاثَةِ قَبْلَ الرَّكْعَةِ فَأَرْسِلْ نَفْسَكَ وَاسْجُدْهَا فَإِنْ ذَكَرْتَ بَعْدَ الرَّكْعَةِ فَاقْضِهَا فِي الرَّكْعَةِ الرَّابِعَةِ (٢)

وَإِنْ كَانَتِ السَّجْدَتَانِ مِنَ الرَّكْعَةِ الثَّلَاثَةِ وَذَكَرْتَهُمَا فِي الرَّابِعَةِ فَأَرْسِلْ نَفْسَكَ وَاسْجُدْهُمَا مَا لَمْ تَزَكَّ فَإِنْ ذَكَرْتَهُمَا بَعْدَ الرَّكْعَةِ فَاقْضِ فِي صَلَاتِكَ وَاسْجُدْهُمَا بَعْدَ التَّسْلِيمِ (٣) وَإِنْ شَكَّكَتَ فِي الرَّكْعَةِ الْأُولَى وَالثَّانِيَةِ فَأَعِدْ صَلَاتَكَ وَإِنْ شَكَّكَتَ مَرَّةً أُخْرَى فِيهِمَا وَكَانَ أَكْثَرَ وَهَمَّكَ إِلَى الثَّانِيَةِ فَابْنِ عَلَيْهَا وَاجْعَلْهَا ثَانِيَةً فَإِذَا سَلِمْتَ صَلَّيْتَ رَكْعَتَيْنِ مِنْ قُعودٍ بِأَمِّ الْكِتَابِ (٤) وَإِنْ ذَهَبَ وَهَمُّكَ إِلَى الْأُولَى جَعَلْتَهَا الْأُولَى وَتَشَهَّدْتَ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ وَإِنْ اسْتَيْقَنْتَ بَعْدَ مَا سَلِمْتَ أَنَّ الَّتِي بَنَيْتَ عَلَيْهَا وَاحِدَةً كَانَتْ ثَانِيَةً وَزِدْتَ فِي صَلَاتِكَ رَكْعَةً لَمْ يَكُنْ عَلَيْكَ شَيْءٌ لِأَنَّ التَّشَهُدَ حَائِلٌ بَيْنَ الرَّابِعَةِ وَالْخَامِسَةِ (٥)

وَإِنْ اعْتَدَلَ وَهَمُّكَ فَأَنْتَ بِالْخِيَارِ إِنْ شِئْتَ صَلَّيْتَ رَكْعَةً مِنْ قِيَامٍ وَإِلَّا رَكْعَتَيْنِ وَأَنْتَ جَالِسٌ (٦)

وَإِنْ شَكَّكَتَ فَلَمْ تَدْرِ اثْنَيْنِ صَلَّيْتَ أَمْ ثَلَاثًا وَذَهَبَ وَهَمُّكَ إِلَى الثَّلَاثَةِ فَأَضِفْ إِلَيْهَا الرَّابِعَةَ فَإِذَا سَلِمْتَ صَلَّيْتَ رَكْعَةً بِالْحَمْدِ وَخَدَّهَا وَإِنْ ذَهَبَ وَهَمُّكَ إِلَى الْأَقَلِّ فَابْنِ عَلَيْهِ وَتَشَهَّدْ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ ثُمَّ اسْجُدْ سَجْدَتِي السَّهْوِ بَعْدَ التَّسْلِيمِ (٧)

وَإِنْ اعْتَدَلَ وَهَمُّكَ فَأَنْتَ بِالْخِيَارِ فَإِنْ شِئْتَ بَنَيْتَ عَلَى الْأَقَلِّ وَتَشَهَّدْتَ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ وَإِنْ شِئْتَ بَنَيْتَ عَلَى الْأَكْثَرِ وَعَمِلْتَ مَا وَصَفْنَا لَكَ (٨)

وَإِنْ شَكَّكَتَ فَلَمْ تَدْرِ ثَلَاثًا صَلَّيْتَ أَمْ أَرْبَعًا وَذَهَبَ وَهَمُّكَ إِلَى الثَّلَاثَةِ فَأَضِفْ إِلَيْهَا رَكْعَةً مِنْ قِيَامٍ وَإِنْ اعْتَدَلَ وَهَمُّكَ فَصَلِّ رَكْعَتَيْنِ وَأَنْتَ جَالِسٌ (٩)

وَإِنْ شَكَّكَتَ فَلَمْ تَدْرِ اثْنَيْنِ صَلَّيْتَ أَمْ ثَلَاثًا أَمْ أَرْبَعًا صَلَّيْتَ رَكْعَةً مِنْ قِيَامٍ وَرَكْعَتَيْنِ وَأَنْتَ جَالِسٌ

ص: ٢١٤

١-١. فقه الرضا ص ١٠.

٢-٢. فقه الرضا ص ١٠.

٣-٣. فقه الرضا ص ١٠.

٤-٤. فقه الرضا ص ١٠.

٥-٥. فقه الرضا ص ١٠.

٦-٦. فقه الرضا ص ١٠.

٧-٧. فقه الرضا ص ١٠.

٨-٨. فقه الرضا ص ١٠.

٩-٩. فقه الرضا ص ١٠.

وَكَذَلِكَ إِنْ شَكَكَتِ فَلَمْ تَدْرِ أَوْ وَاحِدَةً صَلَّىتِ أَمْ اثْنَتَيْنِ أَمْ ثَلَاثًا أَمْ أَرْبَعًا صَلَّىتِ رَكَعَهُ مِنْ قِيَامٍ وَرَكَعَتَيْنِ وَ أَنْتِ جَالِسٌ (١) وَإِنْ ذَهَبَ وَهْمُكَ إِلَى وَاحِدَةٍ فَاجْعَلْهَا وَاحِدَةً وَ تَشْهَدُ فِي كُلِّ رَكَعَةٍ وَإِنْ شَكَكَتِ فِي الثَّانِيَةِ أَوْ الرَّابِعَةِ فَصَلِّ رَكَعَتَيْنِ مِنْ قِيَامٍ بِالْحَمْدِ وَإِنْ ذَهَبَ وَهْمُكَ إِلَى الْأَقْلَى أَوْ أَكْثَرَ فَعَلْتَ مَا بَيَّنْتُ لَكَ فِيمَا تَقَدَّمَ (٢) وَإِنْ نَسِيَتْ الْقُنُوتَ حَتَّى تَزْكَعَ فَاقْنُتْ بَعْدَ رَفْعِكَ مِنَ الرُّكُوعِ وَإِنْ ذَكَرْتَهُ بَعْدَ مَا سَجَدْتَ فَاقْنُتْ بَعْدَ التَّسْلِيمِ وَإِنْ ذَكَرْتِ وَأَنْتِ تَمْشِي فِي طَرِيقِكَ فَاسْتَقْبِلِ الْقِبْلَةَ وَ اقْنُتِ (٣)

وَإِنْ نَسِيَتْ فَلَمْ تَدْرِ أَوْ رَكَعَةً رَكَعَتْ أَمْ ثِنْتَيْنِ فَإِنْ كَانَتِ الْأُولَيَيْنِ مِنَ الْفَرِيضَةِ فَأَعِدْ وَإِنْ شَكَكَتِ فِي الْمَغْرِبِ فَأَعِدْ وَإِنْ شَكَكَتِ فِي الْفَجْرِ فَأَعِدْ وَإِنْ شَكَكَتِ فِيهِمَا فَأَعِدْهُمَا (٤) وَإِذَا لَمْ تَدْرِ اثْنَتَيْنِ صَلَّىتِ أَمْ أَرْبَعًا وَ لَمْ يَذْهَبْ وَهْمُكَ إِلَى شَيْءٍ فَتَشْهَدُ ثُمَّ تُصَلِّي رَكَعَتَيْنِ وَ أَرْبَعَ سَجَدَاتٍ تَقْرَأُ فِيهِمَا بِأَمِّ الْكِتَابِ ثُمَّ تَشْهَدُ وَ تُسَلِّمُ فَإِنْ كُنْتَ صَلَّىتِ رَكَعَتَيْنِ كَانَتَا هَاتَانِ تَمَامًا لِلْأَرْبَعِ وَإِنْ كُنْتَ صَلَّىتِ أَرْبَعًا كَانَتَا هَاتَانِ نَافِلَةً (٥) وَإِنْ لَمْ تَدْرِ أَوْ ثَلَاثًا صَلَّىتِ أَمْ أَرْبَعًا وَ لَمْ يَذْهَبْ وَهْمُكَ إِلَى شَيْءٍ فَسَلِّمُ ثُمَّ صَلِّ رَكَعَتَيْنِ وَ أَرْبَعَ سَجَدَاتٍ وَ أَنْتِ جَالِسٌ تَقْرَأُ فِيهِمَا بِأَمِّ الْقُرْآنِ وَإِنْ ذَهَبَ وَهْمُكَ إِلَى الثَّالِثَةِ فَقُمْ فَصَلِّ الرَّكَعَةَ الرَّابِعَةَ وَ لَا تَسْجُدْ سَجَدَاتِي السَّهْوِ فَإِنْ ذَهَبَ وَهْمُكَ إِلَى أَرْبَعٍ فَتَشْهَدُ وَ سَلِّمُ وَ اسْجُدْ سَجَدَاتِي السَّهْوِ (٦) وَ كُنْتُ يَوْمًا عِنْدَ الْعَالِمِ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَ رَجُلٌ سَأَلَهُ عَنْ رَجُلٍ سَهَا فَسَلَّمَ فِي رَكَعَتَيْنِ مِنَ الْمَكْتُوبَةِ ثُمَّ ذَكَرَ أَنَّهُ لَمْ يُتِمَّ صَلَاتَهُ قَالَ فَلْيَتِمَّهَا وَ يَسْجُدْ سَجَدَاتِي السَّهْوِ (٧)

وَ قَالَ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ صَلَّى يَوْمًا الظُّهْرَ فَسَلَّمَ فِي رَكَعَتَيْنِ فَقَالَ ذُو الْيَدَيْنِ يَا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ أَمِرْتُ بِتَقْصِيرِ الصَّلَاةِ أَمْ نَسِيَتْ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ لِلْقَوْمِ صَدَقَ ذُو الْيَدَيْنِ فَقَالُوا نَعَمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ لَمْ تُصَلِّ إِلَّا رَكَعَتَيْنِ فَقَامَ فَصَلَّى إِلَيْهِمَا رَكَعَتَيْنِ

ص: ٢١٥

١-١. فقه الرضا ص ١٠.

٢-٢. فقه الرضا ص ١٠.

٣-٣. فقه الرضا ص ١٠.

٤-٤. فقه الرضا ص ١٠.

٥-٥. فقه الرضا ص ١٠.

٦-٦. فقه الرضا ص ١٠.

٧-٧. فقه الرضا ص ١٠.

ثُمَّ سَلَّمَ وَ سَجَدَ سَجْدَتِي السَّهْوِ وَ سُئِلَ عَنْ رَجُلٍ سَهَا فَلَمْ يَدْرِ أَسَجَدَ سَجْدَةً أَمْ ثِنْتَيْنِ فَقَالَ يَسْجُدُ أُخْرَى وَ لَيْسَ عَلَيْهِ سَجْدَتَا السَّهْوِ (۱)

وَ قَالَ تَقُولُ فِي سَجْدَتِي السَّهْوِ بِسْمِ اللَّهِ وَ بِاللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ وَ آلِ مُحَمَّدٍ وَ سَلَّمَ وَ سَمِعْتُهُ مَرَّةً أُخْرَى يَقُولُ بِسْمِ اللَّهِ وَ بِاللَّهِ السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَ رَحْمَةُ اللَّهِ وَ بَرَكَاتُهُ (۲)

وَ قَالَ إِذَا قُمْتَ مِنَ الرَّكَعَتَيْنِ مِنَ الظُّهْرِ أَوْ غَيْرِهَا وَ نَسَيْتَ وَ لَمْ تَشْهَدْ فِيهِمَا فَذَكَرْتَ ذَلِكَ فِي الرَّكَعَةِ الثَّلَاثَةِ قَبْلَ أَنْ تَرْكَعَ فَاجْلِسْ وَ تَشْهَدْ ثُمَّ قُمْ فَأَتِمَّ صَلَاتِكَ وَ إِنْ أَنْتَ لَمْ تَذْكُرْ حَتَّى رَكَعْتَ فَأَمْضِ فِي

صَلَاتِكَ حَتَّى إِذَا فَرَعْتَ فَاسْجُدْ سَجْدَتِي السَّهْوِ بَعِيدَ مَا تَسَلَّمَ قَبْلَ أَنْ تَتَكَلَّمَ (۳) وَ إِنْ فَاتَكَ شَيْءٌ مِنْ صِيَلَاتِكَ مِثْلَ الرُّكُوعِ وَ السُّجُودِ وَ التَّكْبِيرِ ثُمَّ ذَكَرْتَ ذَلِكَ فَأَقْضِ الَّذِي فَاتَكَ (۴) وَ عَنِ الرَّجُلِ صَيَلَى الظُّهْرَ أَوْ العَصْرَ فَأَخَذَتْ حِينَ جَلَسَ فِي الرَّابِعَةِ قَالَ إِنْ كَانَ قَالَ أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ فَلَا يُعِيدُ صِيَلَاتَهُ وَ إِنْ لَمْ يَكُنْ تَشْهَدَ قَبْلَ أَنْ يُحْدِثَ فَلْيُعِدْ وَ عَنِ رَجُلٍ لَمْ يَدْرِ رَكَعَ أَمْ لَمْ يَزْكَعْ قَالَ يَزْكَعُ ثُمَّ يَسْجُدُ سَجْدَتِي السَّهْوِ وَ عَنِ رَجُلٍ نَسِيَ الظُّهْرَ حَتَّى صَيَلَى العَصْرَ قَالَ يَجْعَلُ صِيَلَاءَ العَصْرِ الَّتِي صَيَلَى الظُّهْرَ ثُمَّ يُصَلِّي العَصْرَ بَعْدَ ذَلِكَ (۵)

* [ترجمه] فقه الرضا: امام عليه السلام فرمود: اگر بعد از اینکه از رکعت نخست سجده کردی، دریافتی که رکوع را فراموش کردی، پس نمازت را اعاده کن، زیرا زمانی که رکعت نخست صحیح نباشد، نمازت صحیح نمی‌باشد. - فقه الرضا: ۱۰ -

و اگر رکوع از رکعت دوم یا سوم بود، پس دو سجده را حذف کن و آن را - یعنی رکعت دوم را - رکعت اول، و رکعت سوم را دوم، و رکعت چهارم را سوم قرار بده. - فقه الرضا: ۱۰ -

و اگر سجده را از رکعت اول فراموش کردی، سپس در رکعت دوم و قبل از اینکه کاملاً بلند شوی به یاد آوردی، پس خودت را رها کن و آن سجده را به جای بیاور. سپس برای رکعت دوم قیام کن، قرائت را اعاده کن. و اگر آن را بعد از اینکه رکوع کردی به یاد آوردی، پس آن را در رکعت سوم قضا کن. - فقه الرضا: ۱۰ -

و اگر هر دو سجده از رکعت اول را فراموش کردی، پس نمازت را اعاده کن که تا زمانی که رکعت اول اثبات نشود، نمازت اثبات نمی‌شود. - فقه الرضا: ۱۰ -

و اگر سجده‌ای از رکعت دوم را فراموش کردی و آن را در رکعت سوم قبل از رکوع به یاد آوردی، پس برگرد و آن سجده را به جای بیاور؛ و اگر آن را بعد از رکوع به یاد آوردی، پس آن را در رکعت چهارم قضا کن. - فقه الرضا: ۱۰ -

و اگر دو سجده از رکعت سوم باشد، و آن را در رکعت چهارم به یاد آوردی پس برگرد و تا زمانی که رکوع نکرده‌ای آن را به جای بیاور. پس اگر آن دو را بعد از رکوع به یاد آوردی، به نمازت ادامه بده و بعد از سلام، آن دو سجده را به جای بیاور. - فقه الرضا: ۱۰ -

و اگر در رکعت نخست و دوم شک کردی، پس نمازت را اعاده کن. و اگر یک بار دیگر در آن دو شک کردی و بیشتر

گمان تو بر رکعت دوم بود، پس آن را ادامه بده، و آن را رکعت دوم قرار بده، پس زمانی که سلام دادی، دو رکعت نشسته با ام الكتاب (حمد) بخوان. - . فقه الرضا: ۱۰ -

و اگر ظن تو بر رکعت نخست بود، آن را رکعت اول قرار بده و در هر رکعت تشهد بخوان. و اگر بعد از اینکه سلام دادی یقین یافتی که آنچه که آن را رکعت اول قرار داده‌ای رکعت دوم بوده است و در نمازت رکعتی را افزوده‌ای، چیزی بر تو نیست، زیرا تشهد، بین رکعت چهارم و پنجم حائل است. - . فقه الرضا: ۱۰ -

پس اگر ظن تو برابر بود، پس تو مخیر هستی، اگر خواستی یک رکعت ایستاده بخوان و در غیر این صورت، دو رکعت نشسته بخوان. - . فقه الرضا: ۱۰ -

و اگر شك کردی، پس ندانستی دو رکعت خوانده‌ای یا سه، و ظن تو بر رکعت سوم بود، پس رکعت چهارم را به آن اضافه کن و زمانی که سلام دادی، یک رکعت را فقط با حمد بخوان. و اگر ظن تو بر اقل بود، پس آن را ادامه بده در حالی که در هر رکعت تشهد می‌خوانی و بعد از سلام، دو سجده سهو به جای بیاور. - . فقه الرضا: ۱۰ -

و اگر ظن تو برابر بود، پس تو مخیر هستی، اگر خواستی بنا را بر اقل بگذار و در هر رکعت تشهد می‌خوانی. و اگر خواستی بنا را بر اکثر بگذار و به آنچه که ما برای تو توصیف کردیم عمل کن. - . فقه الرضا: ۱۰ -

و اگر شك کردی، پس ندانستی که سه رکعت خوانده‌ای یا چهار، و ظن تو بر رکعت سوم بود، پس یک رکعت ایستاده به آن اضافه کن، و اگر ظن تو برابر بود، پس در حالی که نشسته هستی، دو رکعت بخوان. - . فقه الرضا: ۱۰ -

و اگر شك کردی، پس ندانستی که دو رکعت خوانده‌ای یا سه یا چهار، یک رکعت ایستاده و دو رکعت نشسته بخوان.

و همچنین اگر شك کردی پس ندانستی که آیا یک رکعت خوانده‌ای یا سه یا چهار، یک رکعت ایستاده و دو رکعت نشسته بخوان. - . فقه الرضا: ۱۰ -

و اگر ظن تو بر یک رکعت بود، پس آن را رکعت اول قرار بده، و در هر رکعت تشهد بخوان، و اگر در رکعت دوم یا چهارم شك کردی، پس دو رکعت با حمد در حالت ایستاده بخوان، و اگر ظن تو بر اقل یا اکثر بود، آنچه را که پیش از این برایت تبیین کردم انجام بده. - . فقه الرضا: ۱۰ -

و اگر قنوت را فراموش کردی و رکوع کردی، پس بعد از برخاستن از رکوع قنوت بخوان، و اگر بعد از اینکه سجده کردی آن را به یاد آوردی، پس بعد از سلام قنوت بخوان، و اگر در حالی که یاد آوردی که در راهی می‌روی، پس رو به قبله کن و قنوت کن. - . فقه الرضا: ۱۰ -

و اگر فراموش کردی، پس ندانستی که آیا یک رکعت رکوع کرده‌ای یا دو، پس اگر در رکعت اول از نماز واجب بود، پس اعاده کن، و اگر در مغرب شك کردی، پس اعاده کن، و اگر در صبح شك کردی، پس اعاده کن، و اگر در آن دو شك کردی، پس آن دو را اعاده کن. - . فقه الرضا: ۱۰ -

و زمانی که ندانی که دو رکعت خوانده‌ای یا چهار، و ظن تو بر چیزی نبود، پس تشهد می‌خوانی و سپس دو رکعت و چهار سجده به جای می‌آوری که در آن دو ام‌الکتاب را قرائت می‌کنی، سپس تشهد بخوان و سلام بده. پس اگر دو رکعت خوانده بودی، این دو رکعت تکمیل‌کننده چهار رکعت می‌باشد و اگر چهار رکعت خوانده بودی، این دو نافله می‌شود. - . فقه الرضا: ۱۰ -

و اگر ندانستی که آیا سه رکعت خوانده‌ای یا چهار رکعت و ظن تو بر چیزی نباشد، پس سلام بده، سپس دو رکعت و چهار سجده به جای بیاور در حالی که نشسته هستی و در آن دو رکعت، ام‌القرآن را قرائت می‌کنی. و اگر ظن تو بر رکعت سوم بود، پس قیام کن و رکعت چهارم را بخوان و دو سجده سهو به جای بیاور. و اگر ظن تو بر چهار بود، پس تشهد بخوان و سلام بده و دو سجده سهو به جای بیاور. - . فقه الرضا: ۱۰ -

روزی نزد عالم - امام کاظم - علیه السلام بودم و مردی از او درباره مردی سؤال کرد که غفلت کرده و در دو رکعت از مکتوبه (نماز واجب) سلام کرد، سپس به یاد آورد که او نمازش را به اتمام نرسانده است. فرمود: پس باید نمازش را به اتمام برساند و دو سجده سهو به جای آورد. - . فقه الرضا: ۱۰ -

و فرمود: روزی رسول الله نماز ظهر به جای آورد، پس در دو رکعت سلام داد. پس ذوالیدین گفت: ای رسول الله، به قصر نماز امر شدی یا اینکه فراموش کردی؟ پس رسول الله به قوم فرمود: ذوالیدین راست می‌گوید؟ پس گفتند: بله یا رسول الله، فقط دو رکعت خوانده‌ای! پس قیام کرد و دو رکعت دیگر اضافه بر آن خواند، سپس سلام داد و دو سجده سهو به جای آورد.

و از او درباره مردی سؤال شد که غفلت کرد، پس ندانست که آیا یک مرتبه سجده کرد یا دو مرتبه؟ پس فرمود: یک مرتبه دیگر سجده کند و دو سجده سهو بر او لازم نیست. - . فقه الرضا: ۱۰ -

و فرمود در دو سجده سهو می‌گویی: بسم الله و بالله صلی الله علی محمد و آل محمد و سلم، یک مرتبه دیگر شنیدم که می‌... فرمود: بسم الله و بالله السلام علیک ایها النبی و رحمه الله و برکاته. - . فقه الرضا: ۱۰ -

و فرمود: زمانی که در دو رکعت ظهر یا غیر آن قیام کردی و فراموش کردی که تشهد نخوانده‌ای و آن را در رکعت سوم قبل از اینکه رکوع کنی به یاد آوردی، پس بنشین و تشهد بخوان، سپس قیام کن و نمازت را به اتمام برسان. و اگر به یاد نیاوردی تا اینکه رکوع کردی، پس به نمازت ادامه بده تا زمانی که فارغ شوی، پس بعد از اینکه سلام دادی، قبل از اینکه صحبت کنی، دو سجده سهو به جای بیاور. - . فقه الرضا: ۱۰ -

و اگر چیزی از نماز مانند رکوع، سجود و تکبیر را از دست دادی سپس آن را به یاد آوردی، پس آنچه که از دست داده‌ای را قضا کن. - . فقه الرضا: ۱۰ -

و درباره مردی که ظهر یا عصر را به جای آورد و زمانی که در رکعت چهارم نشست دچار حدث شد؟ فرمود: اگر تشهد آن لایله الا الله و ان محمدا رسول الله گفته باشد، پس نمازش را اعاده نکند، و اگر قبل از حدث تشهد نخوانده باشد، پس باید

اعاده کند.

و درباره مردی که ندانست رکوع کرده است یا نکرده است؟ فرمود: رکوع کند، سپس دو سجده سهو به جای آورد.

و درباره مردی که نماز ظهر را فراموش کرد تا اینکه نماز عصر خواند؟ فرمود: نماز عصری که خوانده است را ظهر قرار دهد و بعد از آن عصر را بخواند. - فقه الرضا: ۱۰ -

**[ترجمه]

توضیح

قوله عليه السلام و إن نسيت الركوع أقول هذا كله موافق لما نسب إلى علي بن بابويه رحمه الله كما عرفت و كذا موضع قضاء السجده موافق لما اختاره كما مر و ما تضمن من التفصيل بين الأولى و الأخيرتين فمع تعارض مفهوميهما في الثانيه لم أر بهذا التفصيل قاتلا و هو شبيه بما مر (٤)

من روايه البنظطي عن الرضا

ص: ۲۱۶

۱-۱. فقه الرضا ص ۱۰.

۲-۲. فقه الرضا ص ۱۰.

۳-۳. فقه الرضا ص ۱۰.

۴-۴. فقه الرضا ص ۱۰.

۵-۵. فقه الرضا ص ۱۰.

۶-۶. راجع ص ۱۴۳ فيما سبق.

عليه السلام إلا أن فيها السجده مكان السجدين وقد عرفت أن المشهور في السجدين مع الذكر قبل الركوع الرجوع و بعده
البطلان مطلقا و قيل بالتلفيق مطلقا أو بالتفصيل.

و أما قضاؤهما بعد الصلاة فلم أر به زاعما و يحتمل أن يكون سقط من الكلام شىء.

و أما الفرق بين الشك أولا- و ثانيا في البناء على الظن فهو أشبه بمذهب أبي حنيفة و غيره من العامة لكنهم لم يقولوا بصلاه
الاحتياط و يمكن حملها على الاستحباب و بالجمله أكثر ما ذكرها هنا مخالف لما عرفت من مذاهب الأصحاب.

و قوله لأن التشهد حائل يؤيد قول من قال لا يبطل زياده الركعه مع العلم بالتشهد في آخر الصلاة كما مر قوله فإن شككت في
المغرب أى فى ركوعها و قوله فيهما أى فى عدد ركعاتهما أو الأعم منها و من سائر أفعالهما ثم ما ذكر بعد ذلك موافق للأخبار
و الأقوال المشهوره و لعل جامع الكتاب جمع بين ما سمع منه فى مقامات التقية و غيرها و أوردها جميعا و ما ذكر من سجود
السهو مع ظن الأربع فهو موافق لما ذهب إليه الصدوق كما عرفت سابقا مع دليله.

قوله عليه السلام و كنت يوما أقول

قَرِيبٌ مِنْهُ صَاحِبُهُ سَعِيدٌ الْأَعْرَجُ (١) قَالَ

ص: ٢١٧

١- ١. التهذيب ج ١ ص ٢٣٤ ط حجر، ج ٢ ص ٣٤٤ ط نجف، الكافي ج ٣ ص ٣٥٧، الفقيه ج ١ ص ٢٣٤، فأصل تسليم النبي
صلى الله عليه و آله بعد تمام الركعتين فى الرباعيه مسلم عند الفريقين فى روايات متواتره، الا انهم لما توهموا سهو النبي صلى
الله عليه و آله، و لم يدروا أنه صلى الله عليه و آله عمد الى ذلك أنكروا أصل الحديث، مع أن تعمده صلى الله عليه و آله فى
التسليم قطعى، و لذلك قال: «كل ذلك لم يكن» أى لم يكن عن سهو، و لم تقصر الصلاة، فلا يبقى حينئذ الا العمد، و لذلك
روى فى بعض الاخبار أنه صلى الله عليه و آله قال: «انما أسهوا لا- بين لكم» و من أراد تبين الاحكام و توجه الى ذلك كيف
يكون ساهيا واقعا. نعم انه صلى الله عليه و آله فعل ذلك و سلم فى الركعتين يوهم الناس أنه قد سهى، لتكون حكم جواز
التسليم مقصورا عند الاعذار، كالسهو، و الاضطرار عند الشك فى الركعات، أو إذا وجد غمزا فى بطنه كما ورد فى الحديث.

سَمِعْتُ أَيَا عِبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَقُولُ: صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ ثُمَّ سَلَّمَ فِي رَكَعَتَيْنِ فَسَأَلَهُ مَنْ خَلْفَهُ يَا رَسُولَ اللَّهِ أ حَدَّثَ فِي الصَّلَاةِ شَيْءٌ قَالَ وَ مَا ذَاكَ قَالُوا إِنَّمَا صَلَّيْتَ بِنَا رَكَعَتَيْنِ قَالَ أ كَذَلِكَ يَا ذَا الْيَدَيْنِ وَ كَانَ يُدْعَى ذَا الشَّمَالَيْنِ فَقَالَ نَعَمْ فَبَنَى عَلَى صَلَاتِهِ فَأَتَمَّ الصَّلَاةَ أَرْبَعًا وَ قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِنَّ اللَّهَ هُوَ الَّذِي أَنْسَأَهُ رَحْمَةً لِلأُمَّةِ أ لَا تَرَى لَوْ أَنَّ رَجُلًا صَلَّى هَذَا لَعَبَّرَ وَ قِيلَ مَا تُقْبَلُ صَلَاتُكَ فَمَنْ دَخَلَ عَلَيْهِ الْيَوْمَ ذَلِكَ قَالَ قَدْ سَنَّ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَ صَارَتْ أُسْوَةً وَ سَيَّجَدَ سَجْدَتَيْنِ لِمَكَانِ الْكَلَامِ.

فظاهر روايه المتن وجوب سجدة السهو للتسليم فى غير موضعه و ظاهر هذه الروايه أن السجود إنما كان للكلام لا للتسليم و أما وجوب السجود للكلام فذكره أكثر الأصحاب من غير خلاف و ادعى فى المنتهى إجماع الأصحاب عليه و يظهر من المختلف أن فيه خلافا من الصدوق رحمه الله و هو غير ثابت و الأخبار فى ذلك كثيرة.

وَ يُعَارِضُهَا صَحِيحُهُ زُرَّارَةَ (١)

عَنِ الْبَاقِرِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: فِي رَجُلٍ يَشْهُو فِي الرَّكَعَتَيْنِ وَ يَتَكَلَّمُ فَقَالَ يَتَمُّ مَا بَقِيَ مِنْ صَلَاتِهِ تَكَلَّمَ أَمْ لَمْ يَتَكَلَّمْ وَ لَا شَيْءَ عَلَيْهِ.

و حملت هى و أمثالها على عدم الإنتم أو نفى الإعادة و إن أمكن الجمع بحمل أخبار السجود على الاستحباب و لعل المشهور أقوى.

و أما وجوبه للتسليم فهو أيضا كذلك نقل فى المنتهى اتفاق الأصحاب عليه و يظهر من المختلف تحقق الخلاف فيه من الصدوق و والده رحمه الله و الكلينى صرح بعدم الوجوب و ذهب إلى أنه إن تكلم بعد التسليم يجب عليه سجدة السهو و إلا فلا.

و استدلل لذلك بصحيحه سعيد الأعرج بوجهين الأول أن ظاهرها أن السجود كان للكلام فقط و الثانى أن ظاهرها وحده السجود و بناء على المشهور من عدم التداخل كان يلزم التعدد و أجيب بأن الكلام يشمل التسليم أيضا فإنه تكلم مع الإمام

ص: ٢١٨

أو المأموم أو المؤمنين و أيضا لا يتم الاستدلال على مذهب التداخل إذ حينئذ يمكن إسناد السجود إلى كل من العلتين مع أن الأصحاب قد صرحوا في الروايات المتضمنه لسهو النبي صلى الله عليه و آله بأنها مخالفه لأصول متكلمى الإماميه فإنهم لا يجوزون السهو على النبي و الأئمه صلوات الله عليهم كما مر فى مجلدات الأصول مفصلا و لم يخالف فى ذلك إلا الصدوق و شيخه رحمه الله فإنهما جوزا الإسهاء من الله لنوع من المصلحه.

و يُعَارِضُهَا مُوثَّقَةٌ زُرَّارَةَ (١)

قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ هَلْ سَجَدَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ سَجْدَتِي السَّهْوِ قَطُّ قَالَ لَا وَ لَا يَسْجُدُهُمَا فَقِيهٌ.

فالظاهر أن تلك الروايات محموله على التقيه لاشتهارها بين العامه.

و قد طعن فيها بعض العامه أيضا بأن راوى الحديث أبو هريره و إسلامه كان فى سنه سبع من الهجره و ذو اليدين ممن استشهد يوم بدر فى الثانيه من الهجره فكيف شهد أبو هريره تلك الواقعة التى جرى بينه و بين النبي صلى الله عليه و آله.

و أجاب بعضهم بأن من استشهد يوم بدر كان ذا الشمالين و كان اسمه عبد الله بن عمرو بن نضله الخزاعى و ذو اليدين غيره و كان اسمه خرباق و بقى إلى زمن معاويه و الدليل على ذلك أن عمران بن الحصين قال فى روايته فقام الخرباق فقال أ قصرت الصلاة الخبر.

و رد بأن الأوزاعى قال فى روايته فقام ذو الشمالين و لا ريب فى أنه استشهد يوم بدر.

و يظهر من رواياتنا اتحاد ذى اليدين و ذى الشمالين كما عرفت.

و مما يقدح فيها الاختلاف الكثير فى نقلها من الجانبين ففى بعضها أنه صلى الله عليه و آله قال فى جواب ذى اليدين كل ذلك لم يكن و فى بعضها أنه صلى الله عليه و آله قال إنما أسهو لأبين لكم و فى بعضها أنه صلى الله عليه و آله قال لم أنس و لم تقصر الصلاة و أيضا اختلف فى الصلاة المسهو فيها و كل ذلك مما يضعفها.

ص: ٢١٩

و بالجمله لا ريب فى أن إيقاع السجود أحوط و أولى و إن أمكن حملة على الاستحباب جمعا.

ثم المشهور أنه لو ظن إتمام الصلاة فتكلم لم تبطل صلاته و ذهب الشيخ فى النهاية إلى البطلان و الأول أقوى لدلاله الأخبار الكثيره عليه و تردد فى المنتهى فى إبطال الصلاة مكرها و المشهور الإبطال و هو أقوى.

قوله عليه السلام يسجد أخرى محمول على الشك قبل تجاوز المحل كما عرفت.

وَ أَمَّا الذُّكْرُ فِي سَجْدَتِي السَّهْوِ فَرَوَى الصَّدُوقُ فِي الصَّحِيحِ (١)

عَنِ الْحَلْبِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ: تَقُولُ فِي سَجْدَتِي السَّهْوِ بِسْمِ اللَّهِ وَ بِاللَّهِ وَ صَلَّى اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ وَ آلِ مُحَمَّدٍ وَ قَالَ وَ سَمِعْتُهُ مَرَّةً أُخْرَى يَقُولُ بِسْمِ اللَّهِ وَ بِاللَّهِ السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَ رَحْمَةُ اللَّهِ وَ بَرَكَاتُهُ.

و رواه الكليني فى الحسن عن الحلبي (٢)

و فيه بدل قوله و صلى الله اللهم صل وفاقا لبعض نسخ الفقيه

وَ رَوَى الشَّيْخُ فِي الصَّحِيحِ عَنْهُ (٣)

قَالَ سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: يَقُولُ فِي سَجْدَتِي السَّهْوِ إِلَى آخِرِ مَا نَقَلَ الصَّدُوقُ وَ لَكِنْ فِيهِ وَ السَّلَامُ بِإِضَافِهِ الْعَاطِفِ.

و فى التهذيب و على آل محمد و الظاهر أجزاء الجميع.

و استضعف المحقق الرواية من حيث تضمنها وقوع السهو من الإمام و أجيب بأنه لا دلالة فى الخبر على وقوع السهو منه عليه السلام بل يحتمل أن يكون المراد أنه عليه السلام قال ذلك فى بيان ما يقال فيهما بل الظاهر ذلك كما يدل عليه روايه الفقيه و الكافى.

و اعلم أنه لا ريب فى أجزاء ما ذكر من الذكر و هل يجب فيهما الذكر مطلقا؟

ص: ٢٢٠

١-١. الفقيه ج ١ ص ٢٢٦.

٢-٢. الكافى ج ٣ ص ٣٥٥-٣٥٦.

٣-٣. التهذيب ج ١ ص ١٩١.

المشهور نعم خلافا للمحقق فى المعبر و العلامه فى المنهى و لا يخلو من قوه و يدل عليه موثقه عمار(١)

و على تقدير وجوب الذكر هل يتعين فيه ما ذكر قال جماعه من الأصحاب نعم و قال الشيخ لا و هو أقوى.

ثم المشهور وجوب التشهد و التسليم بعدهما و فى المعبر و المنهى أنه قول علمائنا أجمع و قال فى المختلف الأقرب عندى أن ذلك كله للاستحباب بل الواجب فيه النيه لا غير و الأحوط اتباع المشهور و إن كان القول بالاستحباب وجه جمع بين الأخبار لكن أخبار الوجوب أقوى و أصح.

و ذكر الأ-كثر فيهما تشهدا خفيفا كما ورد فى الروايه و اختلف فى أن كونه خفيفا هل هو على الرخصه أو العزيمه و الأحوط رعايه الخفه و ذكر الأصحاب الخفيف هكذا أشهد أن لا إله إلا الله و أشهد أن محمدا رسول الله اللهم صل على محمد و آل محمد.

ثم الظاهر من التسليم ما ينصرف به من الصلاه و ذكر أبو الصلاح أنه ينصرف بالتسليم على محمد صلى الله عليه و آله و لا يعلم له وجه و ذكر جماعه من الأصحاب أنه يجب فيهما ما يجب فى سجود الصلاه من الجلوس و ستر العوره و الاستقبال و الطمأنينه فيهما و بينهما و الأحوط رعايه جميع ذلك و إن كان فى إثباتها من حيث الدليل إشكال.

و العجب أن أكثر من توقف فى وجوبها فى سجود التلاوه جزموا بها هاهنا مع أن الاستدلال بأن المتبادر فى عرف الشرع من السجود ما يشتمل على ذلك مشترك بينهما و لا خلاف فى وجوب النيه فيهما.

و ذكر الشيخ تكبيرا قبلهما و ذهب بعض الأصحاب إلى استحبابه

وَ اخْتَجُوا بِمَا رَوَاهُ الصَّدُوقُ فِي الْمُوثَّقِ عَنْ عَمَّارٍ (٢) عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ سَجْدَتِي السَّهْوِ هَلْ فِيهَا تَسْبِيحٌ أَوْ تَكْبِيرٌ فَقَالَ لَا إِنَّمَا هُمَا سَجْدَتَانِ فَقَطْ فَإِنْ كَانَ الَّذِي سَبَّهَا هُوَ الْإِمَامَ كَبَّرَ إِذَا سَجَدَ وَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ لِيَعْلَمَ مَنْ خَلْفَهُ أَنَّهُ قَدْ سَبَّهَا وَ لَيْسَ

ص: ٢٢١

١-١. التهذيب ج ١ ص ١٩١، و سيأتى متنه.

٢-٢. الفقيه ج ١ ص ٢٢٦.

عَلَيْهِ أَنْ يُسَبِّحَ فِيهِمَا وَ لَا فِيهِمَا تَشْهَدُ بَعْدَ السَّجْدَتَيْنِ.

و كلام الشيخ يحتمل الوجوب و الاستحباب و ذهب أكثر العامه إلى الوجوب و الخبر يدل على رجحانه لخصوص الإمام لا مطلقا.

و يدل على استحباب التكبير للرفع من كل سجده و لم أر به قائلا و الأظهر عدم الوجوب و الاستحباب لغير الإمام و لو كبر الإمام استحبابا كان حسنا.

و أما ما تضمنه من كون السجدين بعد التسليم فهو المشهور بين الأصحاب مطلقا و نقل في المبسوط عن بعض الأصحاب أنهما إن كانتا للزيادة فمحلها بعد التسليم و إن كانتا للنقيصه فمحلها قبله و نسبه في المعتمد إلى قوم من أصحابنا و هو قول ابن الجنيدي على ما في المختلف.

و نقل في الذكرى كلام ابن الجنيدي ثم قال و ليس في هذا كله تصريح بما يرويه بعض الأصحاب أن ابن الجنيدي قائل بالتفصيل نعم هو مذهب أبي حنيفة من العامه.

و نقل المحقق في الشرائع قولاً بأن محلها قبل التسليم مطلقا و لم أظفر بقائله و الأول أقوى للأخبار الكثيره الداله عليه و ما دل على أنهما قبل التسليم مطلقا أو بالتفصيل محمول على التقيه لما عرفت من أنهما من أقوال المخالفين و قال الصدوق إنى أفتى بها في حال التقيه.

قوله عليه السلام فاقض الذي فاتك هذا مضمون صحيحه عبد الله بن سنان (1) عن الصادق عليه السلام و حمل على الذكر قبل تجاوز المحل قوله عليه السلام إن كان قال يدل على أن الحدث قبل التشهد مبطل كما هو المشهور و إن الحدث قبل التسليم غير مبطل و إن الصلاة على محمد و آله ليس جزءا للتشهد.

قوله عليه السلام ثم يسجد هذا مخالف للمشهور نعم المفيد في الغريه أوجب سجدي السهو على من لم يدر أ زاد ركوعا أو نقصه أو زاد سجده أو نقصها و كان قد تجاوز محلها و هو غير ما ذكر و يرد عليه أنه إذا لم يدر زاد ركوعا أم نقص

ص: ٢٢٢

إن كان المراد معناه المتبادر فيكون جازماً بأنه إما ترك الركوع أصلاً أو زاد فيكون جازماً بوقوع ما يبطل الصلاة فالظاهر حينئذ وجوب الاستئناف لا سجود السهو إلا أن يحمل النقيصه على النقيصه عن الزيادة كما ذكرناه في تأويل الخبر. قوله عليه السلام يجعل صلاة العصر أقول

هَذَا الْمَضْمُونُ وَرَدَ فِي رِوَايَةِ الْحَلْبِيِّ (١) قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ نَسِيَ أَنْ يُصَلِّيَ الْأُولَى حَتَّى صَلَّى الْعَصْرَ قَالَ فَلْيَجْعَلْ صَلَاتَهُ الَّتِي صَلَّى الْأُولَى ثُمَّ لِيَسْتَأْنِفِ الْعَصْرَ.

وَ فِي صَحِيحِهِ زُرَّارَةَ (٢)

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: إِنْ نَسِيَتْ الظُّهْرَ حَتَّى صَلَّيْتَ الْعَصْرَ فَذَكَرْتَهَا وَأَنْتَ فِي الصَّلَاةِ أَوْ بَعْدَ فَرَاغِكَ مِنْهَا فَأَنْوِهَا الْأُولَى ثُمَّ صَلِّ الْعَصْرَ فَإِنَّمَا هِيَ أَرْبَعٌ مَكَانَ أَرْبَعٍ.

و حملها الشيخ وغيره على الذكر في أثناء الصلاة قال في الخلاف قوله عليه السلام أو بعد فراغك منها المراد ما قارب الفراغ و لو قبل التسليم و لا يخفى بعد هذا الحمل.

و المشهور بين الأصحاب أنه إن صلى اللاحقه قبل السابقه فذكر في أثناءها قبل تجاوز وقت العدول يعدل النيه إلى السابقه و إلا يتم و يأتي بالسابقه إن كان في الوقت المشترك و كذا إن ذكر بعد الفراغ و لو كان في الوقت المختص بالأولى تبطل صلاته و يأتي بها بعد الإتيان بالسابقه بناء على القول بالاختصاص و على القول بعدمه يعدل في وقت العدول و يصح بعده و بعد الفراغ مطلقاً من غير عدول و يشكل ترك هذه الأخبار و ارتكاب التأويلات البعيده فيها من غير معارض و لعل الأحوط العدول ثم الإتيان بهما على الترتيب.

و لنذكر سائر ما قيل فيه بوجوب سجود السهو مما ذكروا فيه وفاقاً و خلافاً و هي تسعه مواضع الأول الكلام و الثاني السلام في غير محله و الثالث الشك بين الأربع و الخمس على المشهور و بين الأربع و ما زاد أيضاً على مذهب ابن أبي عقيل

ص: ٢٢٣

١-١. التهذيب ج ١ ص ٢١٢.

٢-٢. التهذيب ج ١ ص ٣٠٠ في حديث طويل.

الرابع نسيان السجده و ذكرها بعد تجاوز المحل الخامس نسيان التشهد و ذكره بعد تجاوز المحل السادس الشك بين الثلاث و الأربع مع غلبه الظن على الأربع فإنه قال الصدوق فيه بوجوب سجود السهو و في الذكرى نسب إلى الصدوقين القول بوجوبه في كل شك ظن الأكثر و بنى عليه كما سيأتي و قد مر الكلام في جميع ذلك مع نوع من التفصيل.

السابع القيام في موضع القعود و بالعكس ذهب إلى وجوب سجود السهو فيهما الصدوق و السيد و سلار و أبو الصلاح و ابن البراج و ابن حمزه و ابن إدريس و العلامة.

وَ اخْتَجُّوا بِرَوَايَةِ مِنْهُ هَالِ الْقَصَابِ (١) قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَشِيهُ فِي الصَّلَاةِ وَ أَنَا خَلْفَ الْإِمَامِ قَالَ فَإِذَا سَلَّمْتَ فَاسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ وَ لَا تَهَبَّ.

وَ عَنْ عَمَّارِ السَّاباطِيِّ (٢)

قَالَ: سَيَأْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ السَّهْوِ مَا يَجِبُ فِيهِ سَجْدَتَا السَّهْوِ فَقَالَ إِذَا أَرَدْتَ أَنْ تَقْعُدَ فَتَقُمْتَ وَ إِذَا أَرَدْتَ أَنْ تَقُومَ فَتَقْعُدْتَ أَوْ أَرَدْتَ أَنْ تَقْرَأَ فَسَبَّحْتَ أَوْ أَرَدْتَ أَنْ تُسَبِّحَ فَقَرَأْتَ فَعَلَيْكَ سَجْدَتَا السَّهْوِ.

وَ بِمَا رَوَاهُ الْكَلْبِيُّ (٣)

فِي الصَّحِيحِ عَلَى الظَّاهِرِ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يَسِيهُو فَيَقُومُ فِي مَوْضِعِ قُعُودٍ أَوْ يَقْعُدُ فِي حَالِ قِيَامٍ قَالَ يَسِيهُو سَجْدَتَيْنِ بَعْدَ التَّسْلِيمِ وَ هُمَا الْمُرْغَمَتَانِ يُرْغَمَانِ الشَّيْطَانِ.

و يضعف خبر عمار إن في آخر الخبر ما ينافي هذا حيث قال و عن الرجل إذا أراد أن يقعد فقام ثم ذكر من قبل أن يقدم شيئاً أو يحدث شيئاً قال ليس عليه سجدة السهو حتى يتكلم بشيء.

و هذا التفصيل لم يقل به أحد و ما فيه من التسييح في موضع القراءة يحتمل أن يكون المراد به إذا ذكره في موضع القراءة و قرأ فيكون السجود لزياده التسييح أو بعد

ص: ٢٢٤

١-١. التهذيب ج ١ ص ٢٣٧.

٢-٢. التهذيب ج ١ ص ٢٣٧.

٣-٣. الكافي ج ٣ ص ٣٥٧.

تجاوز المحل فيكون لنقصان القراءة أو للتسييح في غير المحل أيضا فإنه بمنزله الزيادة.

و أما القراءة في موضع التسييح فإنما تكون في الأخيرتين وقد أجمعوا على التخيير فيهما بين الحمد و التسييح (١)

فلا وجه لسجود السهو.

إلا أن يحمل على تسييح الركوع و السجود كما قال الشيخ في الخلاف نقلا عن الشافعي سجود السهو يجب لأحد أمرين لزياده فيها أو نقصان فالزياده ضربان قول و فعل فالقول أن يسلم ساهيا في غير موضعه أو يتكلم ساهيا و أن يقرأ في ركوعه و سجوده في غير موضع القراءة إلى آخر ما قال.

وَ عُرِضَتْ هَذِهِ الرَّوَايَاتُ بِمَا فِي مُوْتَقَّهِ (٢) سَمَاعَهُ: مَنْ حَفِظَ سَهْوَهُ فَأَتَمَّهُ فَلَيْسَ عَلَيْهِ سَجْدَتَا السَّهْوِ.

و بالأخبار الكثيره الداله على أن ناسى السجود أو التشهد إذا ذكرهما قبل الركوع يأتي بهما من غير سجود و لا يبعد أن يكون عندهم كل من الصورتين مستثنى من تلك القاعده إذ ظاهر كلام أكثر القائلين بتلك القاعده اختصاص السجود في الصورتين بما إذا ذكرهما بعد الركوع و بالجملة الحكم بالوجوب لا يخلو من إشكال و لا يبعد حمل الخبر على الاستحباب و إن كان الأحوط عدم الترك.

الثامن وجوب السجدين لكل زياده و نقيصه في الصلاه ذهب إليه العلامه و نقله الشيخ في الخلاف عن بعض الأصحاب و يظهر منه في المبسوط أن قولهم شامل لزياده المستحبات و نقصانها أيضا و ظاهر العلامه أنه لا يقول به في المستحبات و قال ابن الجنيدي في خصوص القنوت إن تركه يوجبهما و قال أبو الصلاح في لحن القراءة سهوا إنه يوجبهما.

اِحْتَجُّوا بِرِوَايَةِ سُفْيَانَ بْنِ السَّمْطِ (٣) عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: تَسْجُدُ

ص: ٢٢٥

١-١. قد عرفت في ج ٨٥ ص ٨٥ أن التسييح متعين.

٢-٢. التهذيب ج ١ ص ٢٣٥ في حديث.

٣-٣. التهذيب ج ١ ص ١٧٩.

سَجَدَتِي السَّهْوِ لِكُلِّ زِيَادَةٍ تَدْخُلُ عَلَيْكَ أَوْ نُقْصَانٍ.

و ببعض احتمالات الأخبار المتقدمه فى الشك بين الأربع و الخمس و قد عرفت عدم دلالة الأخبار و الاستدلال بالاحتمالات البعيده غير موجه و خبر سفيان مجهول و يعارضه أخبار كثيره صحيحه و معتبره داله على عدم وجوبهما فى كثير من الزيادة و النقصان فى الصلاه.

نعم لو قيل بالاستحباب فى غير تلك المواضع لم يكن بعيدا و إن كان الظاهر حمل الأخبار على التقيه لاشتهارها روايه و فتوى بين العامه.

التاسع ذهب العلامة إلى وجوب سجدة السهو لكل شك فى زياده أو نقيصه و هو ظاهر ما نقله الشيخ فى الخلاف عن بعض الأصحاب و كلام الصدوق فى الفقيه يحتمله و ذهب المفيد فى بعض مسائله إلى وجوبهما إن لم يدر أ زاد سجده أو نقص سجده أو زاد ركوعا أو نقص ركوعا و لم يتيقن ذلك و كان الشك بعد تقضى وقته و المشهور عدم الوجوب.

وَ اخْتَجَّ الْأَوْلُونَ بِصَحِيحِهِ الْفُضَيْلِ (١): أَنَّهُ سَأَلَ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ السَّهْوِ فَقَالَ مَنْ يَحْفَظُ سَهْوَهُ فَأَتَمَّهُ فَلَيْسَ عَلَيْهِ سَجْدَتَا السَّهْوِ إِنَّمَا السَّهْوُ عَلَى مَنْ لَمْ يَدْرِ أ زَادَ فِي صَلَاتِهِ أَمْ نَقَصَ.

وَ قَرِيبٌ مِنْهُ مُؤْتَقَهُ (٢)

سَمَاعَهُ وَ قَدْ مَرَّ قَرُبُ هَذَا الْإِحْتِمَالِ فِي صَحِيحِهِ (٣)

الْحَلَبِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: إِذَا لَمْ تَدْرِ أَرْبَعًا صَلَّيْتَ أَمْ خَمْسًا أَمْ نَقَصْتَ أَمْ زِدْتَ فَتَشْهَدُ وَ سَلِّمْ وَ اسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ بَعْدَ رُكُوعٍ وَ لَا قِرَاءَةٍ تَشْهَدُ فِيهِمَا تَشْهَدًا خَفِيفًا.

بأن يكون أم فى قوله أم نقصت بمعنى أو فيكون من عطف أحد الشقين على الآخر بقرينه أن الشك بين الأربع و الخمس مستقل فى إيجاب السجدة فلا فائده فى ضم غيرهما إليهما و ظاهره أعم من الركعات و الأفعال و لا باعث على التخصيص بالركعات.

ص: ٢٢٦

١-١. الفقيه ج ١ ص ٢٣٠.

٢-٢. قد مر ذكره.

٣-٣. راجع ص ٢٠٦ فيما سبق.

و يعارضها الأخبار الداله على أن بعد التجاوز عن المحل لا يعتنى بالشك و غيرها فلا يبعد الحمل على الاستحباب و إن كان القول بالوجوب لا يخلو من قوه و الاحتياط يوجب عدم الترك.

ثم اعلم أن الظاهر من الأخبار و الأقوال أن يكون شكه مترددا بين الزيادة عن الوظيفة المقرره و النقصان عنها من غير احتمال المساواه و إلا- لقال زدت أم لم تزد أو نقصت أم لم تنقص فيكون حينئذ جازما بوقوع ما يوجب سجود السهو من الزيادة أو النقصان فيؤيده خبر سفيان أيضا و يكون القائلون بهذا القول أيضا قائلين به و أما الشك في الركوع الذي قال به المفيد فالظاهر فيه البطلان كما عرفت.

فوائد الأولى اختلف الأصحاب في تعدد السجود بتعدد الأسباب فذهب العلامة و جماعه من المتأخرين إلى عدم التداخل مطلقا و اختار الشيخ في المبسوط التداخل مطلقا و جعل التعدد أحوط و فصل ابن إدريس فحكم بالتداخل مع تجانس الأسباب كتعدد الكلام أو تعدد السجود و بعدمه مع عدم التجانس.

و ما اختاره الشيخ أقوى لحصول الامتثال بالواحد و لما روى بأسانيد إذا اجتمعت لله عليك حقوق كفاك حق واحد.

الثاني المشهور بين الأصحاب وجوبهما على الفور و استدل بكون الأمر للفور و هو ممنوع و بالأخبار الداله على إيقاعهما جالسا قبل التكلم و يرد عليه أنها لا- تدل إلا- على وجوب إيقاعهما قبل الكلام و لا- تلازم بينه و بين الفوريه بل يمكن المناقشه في الوجوب أيضا إذ يمكن أن يكون القيد للاستحباب لكن الوجوب منها أظهر و ظاهر الشهيد في الألفيه الاستحباب و أما تحريم سائر المنافيات كما ذكره جماعه من الأصحاب فلا يستفاد منها و ظاهر العلامة في النهايه استحباب الفور و الدلائل عليه كثيره من الآيات و الأخبار الداله على المسارعه إلى الخيرات و على الأخذ بالأحوط.

الثالثه ذهب جماعه من الأصحاب إلى وجوب إيقاعهما في وقت الصلاة

التي لزمنا بسببها و لم يذكروا له دليلا مقنعا و ظاهر الألفيه الاستحباب و ظاهر أكثر الأصحاب الاتفاق على أنه لو أخل بالفور أو الوقت أو تكلم عمدا أو سهوا لا تبطل الصلاة و لا يسقط السجود إذ لا دليل يدل على اشتراط الصلاة به.

وَ يَدُلُّ عَلَيْهِ خَبْرُ عَمَّارِ السَّابِطِيِّ (١) عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: فِي الرَّجُلِ يَنْسَى سَجْدَتِي السَّهْوِ قَالَ يَسْجُدُهُمَا مَتَى ذَكَرَ.

وَ رَوَايَةٌ أُخْرَى مِنْهُ (٢)

عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: عَنِ الرَّجُلِ يَسْهَوُ فِي صَلَاتِهِ فَلَا يَذْكُرُ ذَلِكَ حَتَّى صَلَّى الْفَجْرَ كَيْفَ يَصْنَعُ قَالَ لَا يَسْجُدُ سَجْدَتِي السَّهْوِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ وَ يَذْهَبَ شُعَاعُهَا.

لكن الروايتان وردتا في النسيان و ظاهر الأخير وقوع السهو في الصلاة السابقه على الفجر و يمكن أن يقال لما صار السجود قضاء زال عنه الفوريه أو التأخير قبل التذكر كان لمانع عقلي و بعده لمانع شرعي لكن المشهور بين الأصحاب عدم كراهه سجود السهو و التلاوه و الشكر في هذه الأوقات بل لا قائل بكراهتها ظاهرا.

الرابعه قال الشيخ في الخلاف سجود السهو شرط في صحه الصلاة و هذا مذهب مالك و به قال الكرخي من أصحاب أبي حنيفة إلا أنه قال ليس بشرط في صحه الصلاة و قال الشافعي هو مسنون غير واجب و به قال أكثر أصحاب أبي حنيفة.

دليلنا أنه مأمور بالسجود في المواضع التي قدمناها و الأمر يقتضى الوجوب فمن حمله على الندب فعليه الدلاله و أيضا لا خلاف في أن من أتى به صلاته ماضيه و ذمته بريئه و إذا لم يأت به الخلاف فالاحتياط يقتضى ما قلناه انتهى.

و لا يخفى أن دلالته إنما تدل على الوجوب و أما اشتراط صحه الصلاة به فهو ممنوع.

ثم إن كلامه في الاشتراط مجمل يحتمل أن يكون مراده أنه لو أخل بالفور تبطل الصلاة أو أنه لو أخل به في الوقت تبطل أو أنه لو تكلم قبله أو فعل منافيا من منافيات الصلاة تبطل أو أنه لو أخل به في تمام العمر تبطل صلاته فيجب على

ص: ٢٢٨

١-١. التهذيب ج ١ ص ٢٣٧.

٢-٢. التهذيب ج ١ ص ٢٣٧.

ثم قال فی الخلاف بعد ذلك بلا فاصله من نسی سجدة السهو ثم ذكر فعلیه إعادتهما تطاولت المده أو لم تطل ثم نقل عن بعض العامه القول بالسقوط من التطاول و حکم العلامه فی المختلف بالتناقض بین کلامیه و لا تناقض إذ يمكن أن يكون مراده فی الأول العمد و فی الثانی السهو أو فی الأول تمام العمر و الأول أظهر.

و قال العلامه فی النهايه على ما اخترناه من أنه خارج الصلاة فكذلك ينبغي أن يأتي به على الفور فإن طال الفصل سجد و لو خرج وقت الصلاة فكذلك و هل يكون قضاء الأقرب ذلك و هل تبطل الصلاة لو كان عن نقصان أو مطلقاً أو لا تبطل مطلقاً الأقرب الأخير و إذا سجد بعد طول الفصل أعاد الصلاة انتهى و لا يخفى ما في كلامه رحمه الله عليه هنا من الاضطراب و لعل بعض الاحتمالات المذكوره من أقوال المخالفين.

الخامسه ذكر جماعه من الأصحاب أنه مع تقضى وقت الصلاة ينوى للسجده القضاء كما ذكر في النهايه و كذا إذا كان السجود لصلاة القضاء و ربما يقال أنه بعد التكلم ينوى القضاء لورود التوقيت بذلك في الخبر و يظهر من بعضهم أن بعد وقوع كل مناف يصير قضاء و الأحوط عدم تعيين الأداء و القضاء مطلقاً لعدم الدليل على أصله و لا على وجوب نيه الوجه في مثله و إن ثبت في أصل الصلاة مع أنه فيها أيضاً غير ثابت و الأحوط مع تعدد الأسباب و القول بعدم التداخل تعيين نيه السبب كما ذكره الأكثر.

***[ترجمه] این سخن امام عليه السلام: «اگر رکوع را فراموش کردی» می گویم: همه این، با آنچه که به علی بن بابویه - رحمه الله عليه - چنانکه دانستی، منسوب است، موافق است. و همچنین محل قضای سجده با آنچه که اختیار کرده است، - چنانکه گذشت - موافق است. و آنچه که شامل تفصیل بین رکعت اول و دو رکعت آخر می باشد، علاوه بر تعارض مفهوم آن دو در رکعت دوم، کسی را قائل به این تفصیل ندیدم؛ و آن شبیه چیزی است که درباره روایت بزندی از امام رضا عليه السلام گذشت، با این تفاوت که در آن به جای دو سجده، یک سجده آمده است و دانستی که رأی مشهور در خصوص سجده تین در صورت یادآوری قبل از رکوع، رجوع و بعد از آن بطلان به صورت مطلق است و به تلیق به صورت مطلق یا به تفصیل نیز رأی داده شده است.

و اما در خصوص قضای آن دو پس از نماز، کسی را ندیدم که مدعی آن باشد و احتمال دارد که چیزی از کلام افتاده باشد.

اما فرق بین شک اولاً و ثانیاً در نهادن بنا بر ظن، به مذهب ابوحنیفه و دیگران از عامه شبیه تر است. اما آنان قائل به نماز احتیاط نبوده اند. و حمل آن بر استحباب ممکن است و در مجموع، اکثر آنچه که در اینجا ذکر شد، با آنچه که درباره مذاهب اصحاب دریافتی، مخالف است.

و این سخن او: «زیرا تشهد حائل است» مؤید قول کسی است که قائل به این باشد که: زیادت رکعت با وجود علم به تشهد در آخر نماز، آن را باطل نمی کند، چنانکه گذشت. و این سخن او «پس اگر در مغرب شک کردی»، یعنی در رکوع آن. و این سخن او «در آن دو» یعنی در عدد رکعات یا اعمّ از عدد رکعات و سایر افعال آن. سپس آنچه بعد از آن ذکر شده، موافق

اخبار و اقوال مشهور است. و شاید جامع الکتاب بین آنچه که از او در مقامات تقیه و غیر آن شنیده شده است را جمع کرده است و همه آن‌ها را وارد کرده است. و آنچه که درباره سجده سهو با وجود ظن به چهار رکعت ذکر کرده است، موافق چیزی است که صدوق بر آن است، چنانکه سابقاً به همراه دلیل او دریافتی.

و این سخن امام علیه السلام: «و روزی بودم»، می‌گوییم: صحیحه سعید اعرج به آن نزدیک است که گوید: شنیدم که امام صادق علیه السلام می‌فرمود: رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ نماز خواند سپس در دو رکعت سلام داد، پس کسی که پشت سر او بود از او سؤال کرد: یا رسول الله، در نماز چیزی رخ داد؟ فرمود: مگر چه شده؟ گفتند: فقط دو رکعت بر ما خواندی، فرمود: ای ذوالیدین آیا چنین است؟ - و او ذوالشمالین خوانده می‌شد - پس پاسخ گفت: بلی. پس نمازش را ادامه داد و نمازش را در چهار رکعت به اتمام رساند.

و فرمود: همانا خداوند بود که به جهت رحمت بر امت، او را به فراموشی دچار ساخت، آیا نمی‌بینی که اگر مردی چنین کند نکوهش می‌شود و گفته می‌شود نمازت قبول نیست. پس هر که در آن روز بر او وارد شد گفت: رسول الله سنت نهاد و الگویی گردید. و برای کلام بی‌جا، دو سجده به جا آورد. - تهذیب ۱: ۲۳۴، ۲: ۳۴۴، کافی ۳: ۳۵۷، فقیه ۱: ۲۳۴ -

پس ظاهر روایت متن، وجوب دو سجده سهو به دلیل سلام در غیر محل آن است. و ظاهر این روایت این است که سجود فقط برای کلام بوده است نه سلام. و اما در خصوص وجوب سجود برای کلام، پس اغلب اصحاب بدون اختلاف آن را ذکر کرده‌اند و در المنتهی، اجماع اصحاب بر آن را مدعی شده است و از مختلف روشن می‌گردد که درباره آن اختلافی از جانب صدوق - رحمه الله علیه - است و آن ثابت نشده است. و اخبار در مورد آن بسیار است.

و صحیحه زراره از امام باقر علیه السلام درباره مردی که در دو رکعت دچار سهو می‌شود و صحبت می‌کند، با آن تعارض دارد که امام فرمود: صحبت کرده باشد یا خیر، آنچه که از نمازش باقی مانده است را به اتمام برساند و چیزی بر او نیست. - تهذیب ۱: ۱۹۰ -

و این روایت و امثال آن بر عدم گناه یا نفی اعاده حمل شده‌اند، هر چند که جمع بستن آن با حمل اخبار سجود بر استحباب، امکان‌پذیر است، و شاید رأی مشهور قوی‌تر باشد.

اما وجوب آن به دلیل سلام، پس آن نیز چنین است. در المنتهی اتفاق اصحاب بر آن را نقل کرده است و از مختلف، تحقق اختلاف در آن از جانب صدوق و پدرش - رحمه الله علیه - روشن می‌گردد. و کلینی به عدم وجوب تصریح کرده است و بر این است که وی اگر بعد از سلام صحبت کند، دو سجده سهو بر او واجب است و در غیر این صورت خیر.

و برای آن، به دو وجه از صحیحه سعید اعرج استدلال کرده است: اول اینکه ظاهر آن این است که سجود فقط به دلیل کلام است. و دوم اینکه، ظاهر آنها یکی بودن سجود است، و بر اساس رأی مشهور در خصوص عدم تداخل، مستلزم تعدد می‌شد، و اینگونه پاسخ داده شده است که کلام شامل سلام نیز می‌باشد، پس او با امام، یا مأموم یا مأمومین نیز صحبت کرده است و استدلال بر اساس مذهب تداخل نیز صورت نمی‌گیرد، زیرا در این حالت اسناد سجود به هر یک از دو علت ممکن است.

علاوه بر اینکه اصحاب در روایاتی که شامل سهو نبی صلی الله علیه و آله است بر این تصریح کرده‌اند، که آن با اصول متکلمین امامیه مخالف است، زیرا آنان سهو را بر نبی و ائمه صلوات الله علیهم جایز نمی‌دانند چنانکه در مجلدات اصول به صورت مفصل گذشت، و در مورد آن غیر از صدوق و شیخ او - رحمه الله علیه - ، کسی مخالفت نکرده است، که آن دو، ایجاد سهو در پیامبر و ائمه علیهم السلام را از جانب خداوند، برای نوعی از مصلحت جایز دانسته‌اند.

و موثقه زراره با آن تعارض دارد که گوید: از امام باقر علیه السلام سؤال کردم: آیا رسول الله فقط دو سجده سهو به جای آورد؟ فرمود: خیر، و فقیه آن دو سجده را به جای نمی‌آورد. - تهذیب ۱: ۲۳۶ -

پس ظاهر این است که آن روایات به دلیل اشتهاش میان عامه، حمل بر تقیه می‌شود.

و برخی از عامه نیز بر آن اعتراض کرده‌اند که راوی حدیث، ابوهریره است و اسلام او در سال هفتم هجری بوده است. و ذوالیدین از کسانی است که روز بدر در سال دوم هجری شهید شدند، پس چگونه ابوهریره آن واقعه را که بین او و نبی صلی الله علیه و آله گذشته است، شاهد بوده است.

و برخی از آنان اینگونه پاسخ داده‌اند که کسی که روز بدر شهید شد ذوالشمالین بود و اسمش عبدالله ابن عمرو بن نضله ... خزاعی بود و ذوالیدین غیر از اوست و اسمش خرباق بود و تا زمان معاویه زنده ماند و دلیل بر آن این است که عمران بن ... حصین در روایتش گوید: پس خرباق برخاست و گفت: آیا نماز را قصر کردی... ادامه خبر.

و اینگونه پاسخ داده شده که اوزاعی در روایتش گوید: پس ذوالشمالین گوید... و شکی در این نیست که او در روز بدر شهید شده است.

و از روایات ما، یکی بودن ذوالیدین و ذوالشمالین روشن است، چنانکه دریافتی.

یکی از اموری که آن را زیر سؤال می‌برد، اختلاف بسیار در نقل آن از دو طرف است. در برخی از آنها آمده است که رسول الله صلی الله علیه و آله در جواب ذوالیدین فرمود: هیچ یک از این‌ها نبوده است. در برخی از آنها آمده است که فرمود: «من سهو می‌کنم تا برای شما بیان کنم». در برخی دیگر آمده است که فرمود: «فراموش نکرده‌ام و نماز قصر نشده است». و همچنین درباره نمازی که سهو در آن واقع شد نیز اختلاف وجود دارد، و همه این موارد از اموری است که آن را تضعیف می‌کند.

و در مجموع شکی در این نیست که انجام دادن سجده، احوط و اولی است؛ هر چند که برای جمع بستن، می‌توان آن را بر استحباب حمل کرد.

سپس مشهور این است که اگر گمان کرد که نماز تمام شده و صحبت کرد، نمازش باطل نشده است و شیخ در نهاییه بر بطلان معتقد است و رأی اول به دلالت اخبار بسیار بر آن، قوی‌تر است و در المنتهی، با اکراه در ابطال نماز تردید نموده است. و مشهور ابطال است و آن قوی‌تر است.

این سخن امام علیه السلام: «یک سجده دیگر به جای آورد»، بر شک قبل از گذشتن از محل حمل شده است، چنانکه دریافتی. و اما در خصوص ذکر در دو سجده سهو، پس صدوق در صحیحی از حلبی از امام صادق علیه السلام روایت کرد که وی فرمود: در دو سجده سهو می‌گویی: بسم الله و بالله صلی الله علی محمد و آل محمد و نیز گوید: و یک مرتبه دیگر شنیدم که می‌فرمود: «بسم الله السلام علیک ایها النبی و رحمه الله و برکاته» - . فقیه ۱: ۲۲۶ -

و کلینی در حسن از حلبی آن را روایت کرد و در آن به جای عبارت «و صلی الله» به جهت تناسب با برخی نسخه‌های فقیه «اللهم صل» آمده است. - . کافی ۳: ۳۵۵ - ۳۵۶ -

و شیخ در صحیحی از او روایت کرد که گوید: شنیدم که امام صادق علیه السلام در دو سجده سهو می‌گوید... تا پایان آنچه که صدوق نقل کرده است - . تهذیب ۱: ۱۹۱ - ، اما در آن «والسلام» با اضافه حرف عطف، و در تهذیب «و علی آل محمد» آمده است و ظاهر آن است که همه اینها کفایت می‌کند.

و محقق این روایت را از حیث شمولیت آن بر وقوع سهو از جانب امام ضعیف دانسته است. و اینگونه پاسخ داده شده است که در این خبر دلالتی بر وقوع سهو از جانب او نیست بلکه محتمل است که مقصود این باشد که امام علیه السلام آن را در بیان آنچه که درباره آن دو گفته می‌شود، فرموده است، بلکه ظاهر نیز آن است، چنانکه روایت فقیه و کافی نیز بر آن دلالت دارد.

و بدان در اجزاء - کفایت کردن - آنچه که درباره ذکر، بیان شد، شکی نیست. و آیا ذکر در آن دو مطلقا واجب است؟ رأی مشهور بله است، برخلاف محقق در معتبر و علامه در المنتهی، و خالی از قوت نیست، و موثقه عمار بر آن دلالت دارد. - . تهذیب ۱: ۱۹۱ و متن آن به زودی خواهد آمد. -

و اگر فرض کنیم ذکر واجب است، آیا آنچه که ذکر شد واجب است؟ جمعی از اصحاب گویند: بله، و شیخ گوید: خیر، و آن قوی‌تر است.

سپس قول مشهور، و جوب تشهد و سلام بعد از آن دو می‌باشد. و در معتبر و المنتهی آمده است که آن قول همه علمای ماست. و در مختلف گوید: محتمل‌تر نزد من این است که همه آن برای استحباب است، بلکه واجب در آن نیت است، نه غیر آن. و احوط پیروی مشهور است. هر چند که قول به استحباب، وجهی است که بین اخبار را جمع می‌کند؛ اما اخبار و جوب، قوی‌تر و صحیح‌تر است.

و اغلب فقهاء در آن دو، تشهد خفیفی - کوتاهی - را ذکر کرده‌اند، چنانکه در روایت وارد شده است. و در این باره دچار اختلاف هستند که کوتاه بودن آن از باب رخصت است یا عزیمت. و احوط رعایت کوتاهی است و اصحاب، کوتاه را چنین ذکر کرده‌اند: أشهد أن لا إله إلا الله و أشهد أن محمدا رسول الله، اللهم صل علی محمد و آل محمد.

بعلاوه آنچه از سلام، ظاهر است آن است که به وسیله آن از نماز خارج می‌شود. و ابوصلاح ذکر کرده که با سلام بر محمد صلی الله علیه و آله خارج می‌شود، و دلیلی برای آن شناخته نشده است. و جمعی از اصحاب ذکر کرده‌اند که آنچه که در سجده نماز از قبیل جلوس، ستر عورت، رو به قبله بودن، طمأنینه در آن دو و مابین آن دو، واجب است. احوط رعایت جمیع

آن است، هر چند که در اثبات آن از حیث دلیل اشکالی است .

و عجیب اینکه اغلب کسانی که در وجوب آن در سجود تلاوت [سجده واجب قرآن] تردید کرده‌اند، در اینجا به آن اطمینان یافته‌اند، علاوه بر اینکه استدلال به اینکه آنچه که در عرف شرع از سجود متبادر می‌شود، چیزی است که مشتمل بر آن است و بین آن دو مشترک است و درباره وجوب نیت در آن دو، اختلافی نیست.

و شیخ، تکبیری را قبل از آن دو ذکر کرده است و برخی از اصحاب بر استحباب آن هستند و آنچه را که صدوق در موثقی از عمار از امام صادق علیه السلام روایت کرده، به عنوان حجت اقامه کرده‌اند که گوید: از او درباره دو سجده سهو سؤال کردم که آیا در آن دو، تسبیح است یا تکبیر؟ پس فرمود: خیر، آن دو فقط دو سجده هستند، پس اگر کسی که دچار سهو شد امام باشد، زمانی که سجده کرد و زمانی که سرش را بلند کرد تکبیر بگوید تا کسانی که پشت سر او هستند بدانند که وی دچار سهو شده است. و بر او نیست که در آن دو تسبیح بگوید و نه در آن دو، تشهد بعد از دو سجده است. - فقیه ۱: ۲۲۶ -

و کلام شیخ، وجوب و استحباب را محتمل است، و اغلب عامه بر وجوب هستند، و این خبر بر رجحان آن در خصوص امام و نه مطلقا دلالت دارد. و بر استحباب تکبیر برای بلند شدن از هر سجده دلالت دارد و فردی قائل به آن را ندیده‌ام. و ظاهرتر، عدم وجوب و عدم استحباب برای غیر امام است و اگر امام به عنوان استحباب تکبیر بگوید، نیکو می‌باشد.

و اما در خصوص آنچه که در مورد وجود دو سجده بعد از سلام در بردارد، پس آن مطلقا بین اصحاب، رأی مشهور است، و در مبسوط از برخی اصحاب نقل کرده است که آن دو اگر برای زیادتی باشد، پس محل آن دو بعد از سلام است و اگر برای نقصی باشد، پس محل آن دو، قبل از سلام است. و در معتبر آن را به جمعی از اصحاب ما منسوب ساخته است. و بر اساس آنچه که در مختلف آمده است، آن قول ابن جنید است .

و در ذکری کلام ابن جنید را نقل کرده، سپس گوید: در هیچ یک از اینها، به آنچه که برخی اصحاب روایت می‌کنند که ابن جنید قائل به تفصیل است، تصریحی نیست، بله آن مذهب ابوحنیفه از عامه است.

و محقق در شرائع، قولی را نقل کرده است مبنی بر اینکه محل آن دو مطلقا قبل از سلام است و گوینده آن را نیافتم، و رأی نخست به دلیل اخبار بسیار دال بر آن، قوی‌تر است. و آنچه که بر این دلالت دارد که آن دو مطلقا یا با تفصیل، قبل از سلام است، بر تقیه حمل می‌شود، به دلیل آنچه که در این باره دریافتی که آن دو از اقوال مخالفین است و صدوق گوید، من در حالت تقیه به آن فتوا می‌دهم.

و این سخن امام علیه السلام «و پس، آنچه که از دست دادی را قضا کن» مضمون صحیحه عبدالله بن سنان از امام صادق علیه السلام است - تهذیب ۱: ۲۲۶ -، و بر یادآوری قبل از گذشتن از محل حمل شده است. و این سخن امام علیه السلام: «اگر گفته باشد» بر این دلالت دارد که حدث قبل از تشهد مبطل است، چنانکه آن رأی مشهور است و اینکه حدث قبل از سلام مبطل نیست و نیز اینکه صلوات بر محمد و آل او جزئی از تشهد نیست.

و این سخن امام علیه السلام: «سپس سجده کند» مخالف رأی مشهور است، بله، مفید در الغریه، دو سجده سهو را بر کسی که

نداند رکعتی را افزوده یا کاسته، یا سجده‌ای را افزوده یا کاسته است، در حالی که از محل آن دو نیز گذشته است، واجب کرده است و آن غیر از چیزی است که ذکر شد. و اینگونه به آن پاسخ داده می‌شود که زمانی که نداند رکوعی را افزوده یا کاسته است، اگر مقصود معنای متبادر از آن باشد، پس او مطمئن است که یا رکوع را کلاً ترک کرده است یا افزوده است؛ پس او به وقوع آنچه که نماز را باطل می‌کند مطمئن می‌باشد. پس ظاهر در این حالت، استیناف است نه سجود سهو، مگر اینکه نقص، بر نقص از زیادت حمل شود، چنانکه در تأویل این خبر، آن را ذکر نمودیم.

و این سخن امام علیه السلام: «نماز عصری که خوانده را عصر قرار دهد»، می‌گویم: این مضمون در روایت حلبی وارد شده است که گوید: از او درباره مردی سؤال کردم که فراموش کرد نماز ظهر را بخواند تا اینکه نماز عصر را خواند. فرمود: پس باید نمازی که خوانده است را نماز ظهر قرار دهد، سپس نماز عصر را استیناف کند. - تهذیب ۱: ۲۱۲ -

و در صحیح زراره آمده است که امام باقر علیه السلام فرمود: اگر نماز ظهر را فراموش کردی یا اینکه عصر را خواندی و آن را در حالی که در نماز هستی یا بعد از فراغت از آن به یاد آوردی، پس آن را نماز ظهر نیت کن سپس نماز عصر بخوان، پس آن چهار رکعت است به جای چهار رکعت. - تهذیب ۱: ۳۰۰ -

و شیخ و غیر او آن را به یادآوری در اثنای نماز حمل کرده‌اند، در خلاف گوید: این سخن امام علیه السلام «یا بعد از فراغت از آن»، مقصود چیزی است که به فراغت از نماز نزدیک باشد، هر چند قبل از سلام، و بعید بودن این حمل پوشیده نیست.

و رأی مشهور بین اصحاب این است که اگر بعدی را قبل از قبلی بخواند، پس در اثنای آن و قبل از گذشتن از وقت عدول به یاد آورد، نیت را به قبلی تغییر دهد، و در غیر این صورت به اتمام می‌رساند و سابقی را به جای می‌آورد، اگر در وقت مشترک باشند، و چنین است اگر بعد از فراغت به یاد آورد؛ و بر اساس قول به اختصاص، اگر در وقت مختص به نماز ظهر باشد نمازش باطل می‌شود و بعد از به جای آوردن نماز سابق، آن را به جای آورد. و بر اساس قول به عدم اختصاص، در وقت عدول، عدول می‌کند و پس از آن و بعد از فراغت مطلق، بدون عدول صحیح می‌باشد. و ترک این اخبار و اجرای تأویلات بعید در آن، بدون معارض مشکل است. و شاید احوط، عدول سپس به جای آوردن آن دو بر اساس ترتیب باشد.

و باید سایر مواردی که به وجوب سجود سهو در آن گفته شده است را ذکر کنیم، مواردی که درباره آن موافقت و اختلاف را ذکر کرده‌اند، و آن نه موضع است: اول، کلام. دوم، سلام در غیر محل آن. سوم، شک بین چهار و پنج رکعت بر رأی مشهور، و نیز بین چهار رکعت و بیشتر بر اساس مذهب ابن ابوعقیل. چهارم، فراموش کردن سجده و ذکر آن بعد از گذشتن محل. پنجم، فراموش کردن تشهد و یادآوری آن بعد از گذشتن از محل. ششم، شک بین سه و چهار رکعت با غلبه ظن بر چهار رکعت، که صدوق در مورد آن به وجوب سجود سهو رأی داده است؛ و در ذکری قول به وجوب آن در هر شکلی که اکثر را گمان کند و آن را ادامه دهد، به صدوقین منسوب است، چنانکه به زودی خواهد آمد. و کلام درباره جمیع آنها به همراه نوعی از تفصیل گذشت.

هفتم، قیام در محل قعود و بالعکس، صدوق، سید، سلار، ابوصلاح، ابن براج، ابن حمزه، ابن ادریس و علامه بر وجوب سجود سهو در آن دو هستند. و روایت منهال قصاب را به عنوان حجت ارائه کرده‌اند که گوید: به امام صادق علیه السلام عرض

کردم: در حالی که پشت سر امام هستم در نماز دچار سهو می‌شوم. فرمود: پس زمانی که وی سلام کرد، دو سجده به جای بیاور، و از مکان خود برنخیز تا اینکه آن دو را به جای آوری. - تهذیب ۱: ۲۳۷ -

و عمار ساباطی گوید: از امام صادق علیه السلام درباره سهو سؤال کردم که در چه چیزی دو سجده سهو واجب است. پس فرمود: زمانی که خواستی بنشینی، قیام کردی؛ و زمانی که خواستی قیام کنی، پس نشستی؛ یا خواستی قرائت کنی، پس تسبیح گفتی؛ یا خواستی که تسبیح بگویی، پس قرائت کردی، پس دو سجده سهو بر تو لازم است. - تهذیب ۱: ۲۳۷ -

و نیز به آنچه که کلینی در صحیحی که ظاهراً از معاویه بن عمار است اقامه حجت کرده‌اند که گوید: از او درباره مردی سؤال کردم که دچار سهو می‌شود، پس در محل قعود قیام می‌کند، یا در حالت قیام می‌نشیند. فرمود: بعد از سلام، دو سجده سهو به جای می‌آورد و این دو سجده خوار کننده هستند، یعنی پوزه شیطان را به خاک می‌مالند. - کافی ۳: ۳۵۷ -

و خبر عمار با این [نکته] تضعیف می‌شود که در آخر خبر چیزی است که با آن منافات دارد؛

آنجا که گوید: و درباره مردی که زمانی که خواست بنشیند قیام کند و قبل از اینکه چیزی را مقدم بدارد یا چیزی رخ دهد به یاد آورد، فرمود: دو سجده سهو بر او نیست، مگر اینکه سخنی بگوید.

و کسی قائل به این تفصیل نیست. و آنچه که در خصوص تسبیح در محل قرائت آمده است، محتمل است که مقصود از آن زمانی باشد که در محل قرائت آن را به یاد می‌آورد و قرائت کند، پس سجود برای زیادت تسبیح می‌باشد. یا بعد از گذشتن از محل به یاد بیاورد، پس سجود برای نقصان قرائت می‌باشد. یا برای تسبیح در غیر محل است که آن نیز به منزله زیادت است.

و اما قرائت در محل تسبیح، فقط در دو رکعت آخر می‌باشد و در آن دو، به تخییر بین حمد و تسبیح اجماع کرده‌اند، و سجود سهو هیچ وجهی ندارد. مگر اینکه رکوع و سجود بر تسبیح حمل گردد، چنانکه که شیخ در خلاف به نقل از شافعی گوید: سجده سهو برای یکی از این دو امر واجب است: یا برای زیادت در آن یا نقصان. که زیادت دو نوع است: قول و فعل. پس قول این است که از روی سهو در غیر محل سلام دهد، یا اینکه سهوا صحبت کند، و اینکه در رکوع و سجودش در غیر محل قرائت، قرائت نماید... و تا پایان آنچه که گفته است.

و این روایت با آنچه که در موثقه سماعه آمده است، مورد تعارض قرار گرفته است که: هر که سهوش را حفظ نماید پس آن را به اتمام برساند، دو سجده سهو بر او نیست. - تهذیب ۱: ۲۳۵ -؛

و نیز با اخبار بسیاری که دال بر این هستند که فراموش کننده سجود یا تشهد، زمانی که آن دو را قبل از رکوع به یاد آورد، [برمی‌گردد و] آن دو را بدون سجود سهو به جای آورد، تعارض دارد. و بعید نیست که هر یک از این دو صورت، از آن قاعده مستثنی باشد، زیرا ظاهر کلام اغلب افراد قائل به آن قاعده اختصاص سجود در دو صورت، به زمانی است که بعد از رکوع آن دو را به یاد آورد. و در مجموع، حکم به وجوب خالی از اشکال نیست، و حمل خبر بر استحباب بعید نیست. هر چند که احوط عدم ترک باشد.

هشتم، وجوب سجده‌تین برای هر زیادت و نقیصه در نماز؛ علامه بر آن است و شیخ در خلاف آن را از برخی اصحاب نقل کرده است. و در مبسوط اینگونه از او ظاهر می‌گردد که قول آنان شامل زیادت مستحبات و نقصان آنها نیز می‌باشد. و ظاهر علامه نیز این است که وی درباره مستحبات قائل به آن نیست. و ابن جنید در خصوص قنوت گوید که ترک آن، آن دو [دو سجده سهو] را واجب می‌سازد. و ابوصلاح درباره اشتباه سهوی قرائت گوید که آن، آن دو را واجب می‌سازد.

و روایت سفیان بن سمط از امام صادق علیه السلام را به عنوان حجت اقامه کرده‌اند که فرمود: برای هر زیادتی و نقصی که بر تو وارد می‌شود، دو سجده سهو به جای بیاور. و نیز برخی احتمالات اخبار پیشین درباره شک بین چهار و پنج رکعت را به عنوان حجت ارائه کرده‌اند، و عدم دلالت اخبار را دریافتی و استدلال به احتمالات بعید، غیر موجه است و خبر سفیان مجهول است و اخبار صحیح و معتبر بسیاری، دال بر عدم وجود آن دو در بسیاری از زیادت و نقصان‌های نماز، با آن در تعارض است.

بله، اگر به استحباب در غیر آن مواضع رأی داده شود، بعید نمی‌باشد. هر چند که ظاهر حمل اخبار بر تقیه است، به دلیل اشتها آن از جهت روایت و فتوی بین عامه.

نهم، علامه بر وجوب دو سجده سهو برای هر شکی در زیادت یا نقصان معتقد است. و آن ظاهر چیزی است که شیخ در خلاف از برخی اصحاب نقل کرده است. و کلام صدوق در فقیه نیز محتمل آن است. و مفید در برخی مسائلش به وجوب آن دو معتقد است، در صورتی که نداند، سجده را افزوده است یا کاسته است یا رکوعی را افزوده است یا کاسته است و به آن یقین نداشته باشد و شک بعد از گذشتن وقت آن باشد. و رأی مشهور، عدم وجوب است.

و گروه نخست، صحیحه فضیل را به عنوان حجت اقامه کرده‌اند که وی از امام صادق علیه السلام درباره سهو سؤال کرد، پس فرمود: هر که سهوش را به یاد آورد، پس آن را به اتمام رسانده است و دو سجده سهو بر او نیست، سهو فقط بر کسی است که نداند که در نمازش افزوده است یا کاسته است. - فقیه ۱: ۲۳۰ -

و موثقه سماعه به آن نزدیک است، و نزدیک بودن این احتمال در صحیحه حلبی از امام صادق علیه السلام گذشت که فرمود: زمانی که ندانستی که چهار رکعت خواندی یا پنج رکعت، یا کاستی یا افزودی، پس تشهد بخوان و سلام کن و دو سجده بدون رکوع و قرائت به جای بیاور، در حالی که در آن دو، تشهد کوتاهی خوانی. به اینکه «أم» در این سخن او «أم نقصت» به معنی یا باشد، از نوع عطف یک نیمه بر نیمه دیگر می‌باشد، به قرینه اینکه شک بین چهار و پنج رکعت در واجب نمودن سجده‌تین مستقل است، و در اضافه کردن غیر آن دو به آنها، هیچ فایده‌ای نیست، و ظاهر آن اعم از رکعات و افعال است و برای تخصیص به رکعات، هیچ دلیلی وجود ندارد.

و اخبار دال بر اینکه بعد از گذشتن از محل به شک اعتنا نمی‌شود و اخباری غیر از آن، با آن تعارض دارد و حمل بر استحباب بعید نیست، هر چند که رأی بر وجوب نیز خالی از قوت نیست و احتیاط، عدم ترک را موجب می‌شود.

سپس آگاه باش که ظاهر اخبار و اقوال این است که شک او بین زیادت بر تکلیف مقرر و نقصان از آن در جریان باشد،

بدون احتمال مساوات. و در غیر این صورت می گفت: بیافزایی یا نیافزایی، بکاهی یا نکاهی، پس در این حالت، به وقوع آنچه که موجب سجده سهو به دلیل زیادت یا نقصان می گردد، مطمئن می باشد، که خبر سفیان نیز آن را تأیید می کند. و قائلین به این قول نیز به آن قائل هستند. و اما در خصوصی شک در رکوع که مفید قائل به آن است، پس ظاهر در مورد آن، بطلان است، چنانکه دریافتی .

فوائد

اول: اصحاب درباره تعدد سجود با تعدد اسباب آن دچار اختلاف هستند پس علامه و جمعی از متأخرین، بر عدم تداخل مطلق هستند، و شیخ در مبسوط، مطلقاً تداخل را اختیار کرده است. و متعدد ساختن احوط است. و ابن ادریس تفصیل نموده است، پس در صورت تجانس اسباب مانند تعدد کلام یا تعدد سجود، به تداخل حکم کرده است و در صورت عدم تجانس، به عدم تداخل حکم کرده است.

و آنچه که شیخ اختیار کرده است قوی تر است، به دلیل این که امثال با یکی نیز حاصل می شود، و نیز به دلیل آنچه که با اسانید روایت شده است که زمانی که حقوق خداوند بر تو جمع گردید، حقی واحد برایت کفایت می کند.

دوم: مشهور بین اصحاب، فوری بودن وجوب آن دو است. و بر این استدلال کرده اند که امر برای فوریت است و آن ممنوع است و نیز با اخبار دال بر واقع ساختن آن دو در حالت نشسته قبل از تکلم استدلال کرده اند. و اینگونه به آن پاسخ داده می ... شود که آن فقط بر وجوب واقع ساختن آن دو قبل از کلام دلالت می کند و میان آن و فوریت، ملازمتی نیست، بلکه مناقشه در وجوب نیز ممکن است، زیرا ممکن است که قید برای استحباب باشد، اما وجوب درباره آن ظاهر تر است. و ظاهر شهید در الفیه، استحباب است، و اما تحریم سایر منافیات، چنانکه جمعی از اصحاب ذکر کرده اند از آن استفاده نمی شود، و ظاهر علامه در نهاییه، استحباب فوریت است. و دلائل بر آن از آیات و اخبار دال بر سبقت در نیکی ها، و بر تمسک به احوط بسیار است.

سوم: جمعی از اصحاب بر وجوب واقع ساختن آن دو در وقت نمازی که به سبب آن امر شده اند، معتقد هستند و دلیل قانع کننده ای بر آن ذکر نکرده اند، و ظاهر الفیه، استحباب است. و ظاهر اغلب اصحاب، توافق بر این است که وی اگر عمدا و سهوا از فوریت یا وقت، یا تکلم تخطی نماید، نمازش باطل نمی شود و سجود ساقط نمی شود، زیرا دلیل بر مشروط بودن نماز، بر آن دلالت نمی کند .

و خبر عمار سابطی از امام صادق علیه السلام بر آن دلالت دارد که درباره فردی که دو سجده سهو را فراموش می کند، فرمود: هر گاه به یاد آورد آن دو را به جای آورد . - تهذیب ۱: ۲۳۷ - .

و همچنین روایت دیگری از او از امام علیه السلام درباره مردی که در نمازش دچار سهو می شود پس آن را به یاد نمی آورد تا اینکه نماز صبح را می خواند، چگونه عمل کند؟ فرمود: دو سجده سهو را به جای نمی آورد تا اینکه خورشید طلوع کند و شعاع آن از بین برود. - تهذیب ۱: ۲۳۷ -

اما این دو روایت درباره فراموشی وارد شده است و ظاهر روایت آخر، وقوع سهو در نماز قبل از نماز فجر است. و ممکن است

گفته شود که زمانی که سجده قضا شد، فوریت از او زائل می‌گردد، یا اینکه تأخیر قبل از یادآوری، به دلیل مانعی عقلی بوده، و پس از آن به دلیل مانعی شرعی بوده است. اما مشهور بین اصحاب، عدم کراهت سجده سهو، تلاوت، و شکر در این اوقات است، بلکه ظاهراً قائلی بر کراهت آن‌ها وجود ندارد.

چهارم: شیخ در خلاف گوید: سجود سهو شرطی است در صحت نماز. و این مذهب مالک است و برخی از اصحاب ابوحنیفه قائل به آن هستند، با این تفاوت که گویند: در صحت نماز شرط نیست، و شافعی گوید: آن سنت شده‌ای غیر واجب است و اکثر اصحاب ابوحنیفه قائل به آن هستند.

دلیل ما این است که او مأمور به سجود در مواضعی است که بیان کردیم و امر، مقتضی وجوب است پس هر که آن را بر استحباب حمل کند باید دلیل آورد. و همچنین اختلافی در این نیست که هر که آن را انجام دهد، نمازش ادا شده و چیزی بر گردنش نیست، و زمانی که آن را به جای نیاورد، خلاف کرده است، پس احتیاط آنچه را که ما بیان کردیم اقتضا می‌کند، پایان سخن.

و پوشیده نیست که دلائل او فقط بر وجوب دلالت می‌کند، و اما مشروط کردن صحت نماز بر آن، ممنوع است.

بنابراین کلام او در خصوص مشروط بودن، مجمل است: محتمل است که مقصودش این باشد که اگر از فوریت تخطی کند نمازش باطل می‌شود، یا اینکه اگر از وقت آن تخطی کند باطل می‌شود، یا اینکه اگر قبل از آن صحبت کند، یا عملی منافی از منافیات نماز را انجام دهد باطل می‌شود، یا اینکه اگر در تمام عمر از آن تخطی کند نمازش باطل می‌شود، پس در این هنگام، قضای آن بر ولی واجب است.

سپس در خلاف، بلافاصله پس از آن گوید: هر که دو سجده سهو را فراموش کند سپس به یاد آورد، پس اعاده آن دو بر او واجب است، چه اینکه زمان باقی یا خیر، سپس از برخی از عامه، قول به ساقط شدن در صورت باقی بودن وقت را نقل کرده است، و علامه در مختلف به تناقض میان دو سخن او حکم کرده است و تناقضی نیست زیرا ممکن است که مقصودش در مورد اول عمد باشد و در مورد دوم سهو، یا در اول، تمام عمر باشد؛ و اول ظاهرتر است.

علامه در نهاییه گوید: بر اساس آنچه که در این باره اختیار کردیم که او خارج از نماز است، پس شایسته است که بالفور آن را به جای آورد، پس اگر فاصله به طول انجامید سجده کند، و اگر وقت نماز خارج شد، نیز چنین است. و آیا قضا می‌باشد؟ محتمل تر آن است. و آیا اگر از نقصان باشد، یا مطلقاً نماز باطل می‌شود یا اینکه مطلقاً باطل نمی‌شود؟ محتمل تر، مورد اخیر است. و زمانی که پس از طول فاصله، سجده کرد نماز را اعاده کند، پایان سخن. و آشفتگی‌ای که در کلام او - رحمه الله علیه - در اینجا وجود دارد، پوشیده نیست، و شاید برخی احتمالات مذکور از اقوال مخالفین باشد.

پنجم: جمعی از اصحاب ذکر کرده‌اند که با پایان گرفتن وقت نماز، برای سجده قضا نیت کند چنانکه علامه در نهاییه ذکر کرده است، و چنین است زمانی که سجود برای نماز قضا باشد. و چه بسا گفته شود: او بعد از صحبت به دلیل ورود توقیت به آن در خبر، نیت قضا می‌کند. و از برخی از آنان روشن می‌گردد که پس از وقوع هر عمل منافی، قضا می‌گردد. و احوط،

عدم تعیین ادا و قضا به صورت مطلق است، به دلیل عدم وجود دلیل بر اصل آن، و بر وجوب نیت وجه در نظیر آن، - هر چند که در اصل نماز ثابت شده باشد - ، بعلاوه که درباره اصل نماز نیز غیر ثابت است. در صورت تعدد اسباب و قول به عدم تداخل، احوط، تعیین نیت سبب است، چنانکه اغلب فقهاء آن را ذکر کرده‌اند.

**[ترجمه]

«۳۲»

السَّرَائِرُ، نَقْلًا مِنْ كِتَابِ النَّوَادِرِ لِمُحَمَّدِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ يَزِيدَ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: إِذَا شَكَّ بَعْدَ مَا صَلَّى فَلَمْ يَدْرِ ثَلَاثًا صَلَّى أَوْ أَرْبَعًا وَكَانَ يَقِينُهُ حِينَ انْصَرَفَ أَنَّهُ قَدْ أَتَمَّ لَمْ يُعِدْ وَكَانَ حِينَ انْصَرَفَ أَقْرَبَ مِنْهُ إِلَى الْحِفْظِ مِنْهُ بَعْدَ ذَلِكَ (۱).

ص: ۲۲۹

۱-۱. السرائر: ۴۷۸.

***[ترجمه]سراثر: امام صادق علیه السلام فرمود: اگر پس از اینکه نماز خواند شک کرد و ندانست که سه رکعت خوانده است یا چهار رکعت، و یقین او به هنگام خارج شدن از نماز بر این بوده است که وی آن را به اتمام رسانده است، نباید اعاده کند، و هنگام خارج شدن از نماز، به حافظه نزدیک تر است تا بعد از آن. - . سراثر : ۴۷۸ -

***[ترجمه]

بیان

یدل علی أنه لا يعتبر الشك بعد الصلاة و لا خلاف فيه بين الأصحاب

***[ترجمه]بر این دلالت دارد که شک بعد از نماز معتبر نیست، در مورد آن اختلافی میان اصحاب نیست.

***[ترجمه]

«۳۳»

السَّرَائِرُ، نَقْلًا مِنَ النَّوَادِرِ لِابْنِ مَجْبُوبٍ أَيْضًا عَنْ حَمَّادٍ عَنْ رَبِيعٍ عَنِ الْفَضْلِ قَالَ: ذَكَرْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ السَّهْوَ فَقَالَ وَ يَنْفَلِتُ مِنْ ذَلِكَ أَحَدٌ رُبَّمَا أَقْعَدْتُ الْخَادِمَ خَلْفِي يَحْفَظُ عَلَيَّ صَلَاتِي (۱).

***[ترجمه]سراثر: فضیل گوید: برای امام صادق علیه السلام سهو را ذکر کردم. پس فرمود: کسی را از آن گریزی است؟ چه بسا خادمی را پشت سر خودم می‌نشانم تا بر نمازم مراقبت نماید. - . سراثر : ۴۷۸ -

***[ترجمه]

بیان

لعله محمول علی أنه علیه السلام كان يفعل ذلك لتعليم الناس و ظاهره موافق لمذهب الصدوق و يدل علی استحباب تعیین أحد لمن خاف السهو أو الشك و علی جواز الاعتماد علی الغير حتی فی الأولین.

***[ترجمه]شاید بر این حمل شود که امام علیه السلام آن را برای تعلیم مردم انجام می‌داد، و ظاهر آن با مذهب صدوق موافق است، و بر استحباب تعیین فردی برای کسی که از سهو بیم دارد، و نیز بر جواز اعتماد به غیر، حتی در دو رکعت نخست دلالت دارد.

***[ترجمه]

«۳۴»

السَّرَائِرُ، مِنَ الْكِتَابِ الْمَذْكُورِ عَنِ الْعَبَّاسِ عَنِ حَمَّادِ بْنِ عَيْسَى عَنِ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: قُلْتُ الرَّجُلُ يَسْبِيهُ عَنِ الْقِرَاءَةِ فِي الرَّكْعَتَيْنِ الْمَأْوَلَتَيْنِ فَيَذْكُرُ فِي الرَّكْعَتَيْنِ الْأَخِيرَتَيْنِ أَنَّهُ لَمْ يَقْرَأْ قَالَ أَتَمَّ الرُّكُوعَ وَالسُّجُودَ قُلْتُ نَعَمْ قَالَ إِنِّي أَكْرَهُ أَنْ أُجْعَلَ آخِرَ صَلَاتِي أَوْلَهَا (٢).

**[ترجمه] سرائر: معاويه بن عمار از امام صادق عليه السلام روايت كرد: عرض كردم: مردی از قرائت در دو ركعت نخست غفلت می کند، پس در دو ركعت آخر به یاد می آورد كه وی قرائت نكرده است؟ فرمود: ركوع و سجود را به اتمام رسانده است؟ عرض كردم: بله. فرمود: من اكراه دارم كه آخر نماز را اول آن قرار دهم. - سرائر: ٤٧٦ -

**[ترجمه]

«٣٥»

فَلَا حُ السَّائِلِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ عُمَرَ بْنِ يَزِيدَ قَالَ: شَكَوْتُ إِلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ السَّهْوَ فِي الْمَغْرِبِ فَقَالَ صَيَّلَهَا بِقُلِّ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ وَقُلِّ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ فَفَعَلْتُ ذَلِكَ فَذَهَبَ ذَلِكَ عَنِّي (٣).

**[ترجمه] فلاح سائل: عمر بن يزيد گوید: نزد امام صادق عليه السلام از سهو در (نماز) مغرب شكایت كردم، پس فرمود: آن را با قل هو الله احد و قل يا ايها الكافرون بخوان، پس آن (شك) از من زایل شد. - فلاح السائل: ٢٢٩ -

**[ترجمه]

«٣٦»

الْمُقْنَعِ (٤): إِذَا لَمْ تَدْرِ وَاحِدَهُ صَيَّلَيْتَ أَمْ اثْنَتَيْنِ فَأَعِدِ الصَّلَاةَ وَرُويَ ابْنِ عَلِيٍّ عَلَى رُكْعَةٍ وَإِذَا شَكَّكَتَ فِي الْفَجْرِ فَأَعِدْ وَإِذَا شَكَّكَتَ فِي الْمَغْرِبِ فَأَعِدْ وَرُويَ إِذَا شَكَّكَتَ فِي الْمَغْرِبِ وَ لَمْ تَدْرِ وَاحِدَهُ صَيَّلَيْتَ أَمْ اثْنَتَيْنِ فَسَيَلِّمْ ثُمَّ قُمْ فَصَلِّ رُكْعَةً وَإِنْ شَكَّكَتَ فِي الْمَغْرِبِ فَلَمْ تَدْرِ فِي ثَلَاثٍ أَنْتَ أَمْ فِي أَرْبَعٍ وَقَدْ أَخْرَزْتَ الْإِثْنَتَيْنِ فِي نَفْسِكَ وَأَنْتَ فِي

ص: ٢٣٠

١-١. السرائر: ٤٧٨.

٢-٢. السرائر: ٤٧٦.

٣-٣. فلاح السائل: ٢٢٩.

٤-٤. المقنع باب السهو في الصلاة، و قد مر بعض مسائلها.

شَكَ مِنَ الثَّلَاثِ وَالْأَرْبَعِ فَأُضِيفَ إِلَيْهَا رَكْعَةٌ أُخْرَى وَلَا تَعْتَدُ بِالشَّكِّ فَإِنْ ذَهَبَ وَهَمُّكَ إِلَى الثَّلَاثِ فَسَلِّمْ وَصَلِّ رَكْعَتَيْنِ وَأَرْبَعِ سَجَدَاتٍ وَسُئِلَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَمَّنْ لَا يَدْرِي اثْنَتَيْنِ صَلَّى أَمْ ثَلَاثًا قَالَ يُعِيدُ الصَّلَاةَ قِيلَ وَ أَيْنَ مَا رُوِيَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آله الْفَقِيهَ لَا يُعِيدُ الصَّلَاةَ (١) قَالَ إِنَّمَا ذَلِكَ فِي الثَّلَاثِ وَالْأَرْبَعِ وَ رُوِيَ عَنْ بَعْضِهِمْ يَبْنِي عَلَى الَّذِي ذَهَبَ وَهَمُّهُ إِلَيْهِ وَ يَسْجُدُ سَجْدَتِي السَّهْوِ وَ يَتَشَهَّدُ لَهُمَا تَشَهُدًا خَفِيفًا فَإِنْ لَمْ تَدْرِ اثْنَتَيْنِ صَلَّى أَمْ أَرْبَعًا فَأَعِدِ الصَّلَاةَ وَ رُوِيَ سَلِّمْ ثُمَّ قُمْ فَصَلِّ رَكْعَتَيْنِ وَ لَمَّا تَتَكَلَّمُ وَ تَقْرَأُ فِيهِمَا بِأَمِّ الْكِتَابِ فَإِنْ كُنْتَ صَلَّى أَرْبَعِ رَكْعَاتٍ كَانَتْ هَاتَانِ نَافِلَةً وَ إِنْ كُنْتَ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ كَانَتْ تَمَامَ الْأَرْبَعِ رَكْعَاتٍ وَ إِنْ تَكَلَّمْتَ فَاسْجُدْ سَجْدَتِي السَّهْوِ وَ إِنْ لَمْ تَدْرِ ثَلَاثًا صَلَّى أَمْ أَرْبَعًا وَ ذَهَبَ وَهَمُّكَ إِلَى الثَّلَاثِ فَأُضِيفَ إِلَيْهَا الرَّابِعَةُ وَ إِنْ ذَهَبَ وَهَمُّكَ إِلَى الرَّابِعَةِ فَتَشَهَّدْ وَ سَلِّمْ وَ اسْجُدْ سَجْدَتِي السَّهْوِ وَ رَوَى أَبُو بَصِيرٍ إِنْ كَانَ ذَهَبَ وَهَمُّكَ إِلَى الرَّابِعَةِ فَصَلِّ رَكْعَتَيْنِ وَ أَرْبَعِ سَجَدَاتٍ جَالِسًا فَإِنْ كُنْتَ صَلَّى ثَلَاثًا كَانَتْ هَاتَانِ تَمَامَ الْأَرْبَعِ وَ إِنْ كُنْتَ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ وَ (٢) أَرْبَعًا كَانَتْ هَاتَانِ نَافِلَةً وَ كَذَلِكَ إِنْ لَمْ تَدْرِ زِدْتَ أَمْ نَقَصْتَ وَ فِي رِوَايَةِ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ إِنْ ذَهَبَ وَهَمُّكَ إِلَى الثَّلَاثِ فَصَلِّ رَكْعَةً وَ اسْجُدْ سَجْدَتِي السَّهْوِ بِغَيْرِ قِرَاءَةٍ وَ إِنْ اغْتَدَلَ وَهَمُّكَ فَأَنْتَ بِالْخِيَارِ إِنْ شِئْتَ صَلَّى رَكْعَةً (٣)

مِنْ قِيَامٍ وَ إِلَّا رَكْعَتَيْنِ مِنْ جُلُوسٍ وَ إِنْ ذَهَبَ وَهَمُّكَ مَرَّةً إِلَى ثَلَاثٍ وَ مَرَّةً إِلَى أَرْبَعٍ فَتَشَهَّدْ وَ سَلِّمْ وَ صَلِّ

رَكْعَتَيْنِ وَ أَرْبَعِ سَجَدَاتٍ وَ أَنْتَ قَاعِدٌ تَقْرَأُ فِيهِمَا بِأَمِّ الْقُرْآنِ وَ إِنْ لَمْ تَدْرِ كَمْ صَلَّى وَ لَمْ يَذْهَبْ وَهَمُّكَ إِلَى شَيْءٍ فَأَعِدِ الصَّلَاةَ وَ إِنْ صَلَّى

ص: ٢٣١

١- ١. ما بين العلامتين ساقط عن الأصل و هكذا طبعه الكمباني.

٢- ٢. ما بين العلامتين ساقط عن الأصل و هكذا طبعه الكمباني.

٣- ٣. ما بين العلامتين ساقط عن ط الكمباني.

رَكَعَتَيْنِ ثُمَّ قُتِمَتْ فَذَهَبَتْ فِي حَاجِهِ لَكَ فَأَعِدِ الصَّلَاةَ وَلَا تَبْنِ عَلَيَّ رَكَعَتَيْنِ وَقِيلَ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ مَا بَالَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَبَنَى عَلَيْهِمَا فَقَالَ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ لَمْ يَقُمْ مِنْ مَجْلِسِهِ وَإِنْ صَلَّيْتَ رَكَعَتَيْنِ مِنَ الْمَكْتُوبَةِ ثُمَّ نَسَيْتَ فَقُتِمَتْ قَبْلَ أَنْ تَجْلِسَ فِيهِمَا فَاجْلِسْ مَا لَمْ تَزْكَعْ فَإِنْ لَمْ تَذْكُرْ حَتَّى رَكَعْتَ فَاْمُضْ فِي صِلَاتِكَ فَإِذَا سَلَّمْتَ سَجَدْتَ سَجْدَتِي السَّهْوِ فِي رِوَايَةِ الْفَضْلِ بْنِ يَسَّارٍ وَفِي رِوَايَةِ زُرَّارَةَ لَيْسَ عَلَيْكَ شَيْءٌ فَإِنْ تَكَلَّمْتَ فِي صِلَاتِكَ نَاسِيًا فَقُلْتَ أَقِيمُوا صُفُوفَكُمْ فَأَيْمُ صِلَاتِكَ وَاسْجُدْ سَجْدَتِي السَّهْوِ وَإِنْ تَكَلَّمْتَ فِي صِلَاتِكَ مُتَعَمِّدًا فَأَعِدِ الصَّلَاةَ وَإِنْ رَفَعْتَ رَأْسَكَ مِنَ السَّجْدَةِ الثَّانِيَةِ فِي الرَّكْعَةِ الرَّابِعَةِ فَأُحْدِثْتَ فَإِنْ كُنْتَ قُلْتَ أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ فَقَدْ مَضَتْ صَلَاتُكَ وَفِي حَدِيثٍ آخَرَ أَمَا صِلَاتُكَ فَقَدْ مَضَتْ وَإِنَّمَا التَّشَهُدُ سُنَّةٌ فِي الصَّلَاةِ فَتَوَضَّأْ ثُمَّ عُدْ إِلَى مَجْلِسِكَ فَتَشَهُدْ وَإِنْ نَسَيْتَ التَّسْلِيمَ خَلْفَ الْإِمَامِ أَجْرَاكَ تَسْلِيمَ الْإِمَامِ وَاعْلَمْ أَنَّ السَّهْوَ الَّذِي يَجِبُ فِيهِ سَجْدَتَا السَّهْوِ إِذَا سَهَوْتَ فِي الرَّكَعَتَيْنِ الْأَخْرَاوَيْنِ وَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا سَهْوَ فِي النَّافِلَةِ وَإِذَا سَجَدْتَ سَجْدَتِي السَّهْوِ فَقُلْ فِيهِمَا بِسْمِ اللَّهِ وَبِاللَّهِ السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ (۱).

*[ترجمه]المقنع: زمانی که ندانستی یک رکعت خوانده‌ای یا دو رکعت، پس نماز را اعاده کن. و روایت شده است، بنا را بر یک رکعت بگذار. و زمانی که در نماز صبح شک کردی، پس اعاده کن؛ و زمانی که در مغرب شک کردی، پس اعاده کن؛ و روایت شده است، زمانی که در مغرب شک کردی و ندانستی که یک رکعت خوانده‌ای یا دو رکعت، پس سلام بده سپس قیام کن و رکعتی بخوان. و اگر در مغرب شک کردی و ندانستی که در رکعت سوم هستی یا چهارم و دو رکعت اول را نزد خودت احراز کرده‌ای، در حالی که درباره سه یا چهار رکعت در شک هستی، پس یک رکعت دیگر به آن اضافه کن و به شک اعتنا نکن، پس اگر ظن تو بر رکعت سوم بود، پس سلام بده و دو رکعت و چهار سجده به جای بیاور.

و از امام صادق علیه السلام درباره کسی سؤال شد که نمی‌داند دو رکعت خوانده است یا سه رکعت؟ فرمود: نماز را اعاده کند. گفته شد: آنچه که از رسول الله صلی علیه و آله روایت شد که فقیه نماز را اعاده نمی‌کند کجاست؟ فرمود: آن فقط در (شک) سه یا چهار رکعت است.

و از برخی از آنان روایت شده که آنچه که ظنش بر آن می‌رود را ادامه دهد و دو سجده سهو به جای آورد و برای آن دو، تشهد کوتاهی بخواند.

پس اگر ندانستی که دو رکعت خوانده‌ای یا چهار رکعت، پس نماز را اعاده کن، و روایت شده است که سلام بده و صحبت نکن، سپس قیام کن، پس دو رکعت بخوان و در آن دو، ام‌الکتاب را قرائت کن. پس اگر چهار رکعت خوانده بودی، این دو رکعت نافله می‌شوند و اگر دو رکعت خوانده بودی، این دو رکعت تکمیل‌کننده چهار رکعت است، و اگر صحبت کردی، پس دو سجده سهو به جای بیاور.

و اگر ندانستی که سه رکعت خوانده‌ای یا چهار رکعت و ظن تو بر رکعت سوم بود، پس رکعت چهارم را به آن اضافه کن؛ و اگر ظن تو بر رکعت چهارم بود، پس آن را بخوان و سلام بده و دو سجده سهو به جای بیاور.

و ابوبصیر روایت کرد: اگر ظن تو بر رکعت چهارم بود، پس در حالی که نشسته هستی، دو رکعت و چهار سجده به جای بیاور. پس اگر سه رکعت خوانده باشی، این دو تمام‌کننده چهار رکعت است و اگر چهار رکعت خوانده باشی، این دو نافله

می باشد و چنین است، اگر ندانستی که زیادت کرده‌ای یا کاسته‌ای.

و در روایت محمد بن مسلم آمده است: اگر ظن تو بر رکعت سوم بود، پس یک رکعت بخوان و دو سجده سهو را بدون قرائت به جای بیاور، و اگر ظن تو برابر بود، پس تو مخیر هستی: اگر خواستی یک رکعت ایستاده می خوانی و در غیر این صورت، دو رکعت نشسته.

و اگر ظن تو یک مرتبه بر سه رکعت و بار دیگر بر چهار رکعت بود، پس تشهد بخوان و سلام بده و دو رکعت و چهار سجده به جای بیاور، در حالی که نشسته‌ای و ام‌القرآن (حمد) را در آن دو قرائت می کنی.

و اگر ندانستی که چند رکعت خوانده‌ای و ظن تو بر چیزی نبود، پس نماز را اعاده کن. و اگر دو رکعت خواندی سپس برخاستی و به دنبال حاجتی، رفتی پس نماز را اعاده کن و دو رکعت را ادامه نده. و به امام صادق علیه السلام گفته شد: رسول الله را چه شد که دو رکعت خواند و سپس آن دو را ادامه داد؟ پس فرمود: رسول الله از محل جلوس خود برخاسته بود.

و اگر دو رکعت از مکتوبه را خواندی سپس فراموش کردی، پس قبل از اینکه در آن دو [برای تشهد] بنشین، قیام کردی، مادامی که رکوع نکردی بنشین و اگر به یادت نیامد و رکوع کردی، نمازت را ادامه بده. پس زمانی که سلام دادی، دو سجده سهو به جای بیاور. در روایت فضیل بن یسار و در روایت زراره آمده است: چیزی بر تو نیست. پس اگر در نمازت از روی فراموشی صحبت کردی مثلاً گفتی صفوفتان را به پا دارید، پس نمازت را به اتمام برسان و دو سجده سهو به جای بیاور، و اگر در نمازت به عمد صحبت کردی، پس نماز را اعاده کن.

و اگر سرت را از سجده دوم در رکعت چهارم بلند کردی، سپس دچار حدث شدی، اگر اشهد أن لا إله إلا الله و أن محمدا رسول الله را گفته بودی، پس نمازت ادامه می یابد. و در حدیثی دیگر آمده است: اما نماز تو ادامه می یابد، و تشهد فقط سنتی در نماز است؛ پس وضو بگیر و به محل نشستنت بازگرد و تشهد بخوان؛ و اگر سلام پشت سر امام را فراموش کردی، پس سلام امام برایت کفایت می کند.

و بدان سهوی که دو سجده سهو در آن واجب است زمانی است که در دو رکعت آخر دچار سهو شوی، و بدان که در نافله هیچ سهوی نیست. و زمانی که دو سجده سهو به جای آوردی، در آن دو بگو: بسم الله و بالله السلام علیک ایها النبی و رحمه الله و برکاته. - المقنع باب سهو در نماز، و برخی مسائل آن ذکر شد. -

توضیح

و این سخن او: «و روایت شده است، زمانی که شک کردی» می گویم: شیخ در موثقی از عمار ساباطی روایت کرد که گوید: به امام صادق علیه السلام عرض کردم: مردی در نماز مغرب شک کرد، پس ندانست که دو رکعت خوانده است یا سه؟ فرمود: سلام دهد، سپس قیام کند و یک رکعت به آن اضافه کند. سپس فرمود: این به خدا سوگند از اموری است که هرگز قضا نمی شود. - تهذیب ۱: ۱۸۷ -

با تردید در سند، به دلیل ورود فطحیه در آن، و به دلیل عدم انطباق آن نه بر تفصیل منقول از صدوق و نه بر آنچه که از او درباره بنا بر اقل نقل شده، کسی قائل به آن نبوده است و به آن پاسخ داده شده است، و شیخ، اجماع بر ترک عمل به آن را نقل کرده است.

و می‌گوییم: حمل سلام بر سلام مستحب ممکن است، پس مقصود از آن، بنا گذاشتن بر اقل است و گویی اصحاب آن را بر این حمل نموده‌اند، آنجا که بنا گذاشتن بر اقل را به آن منسوب ساخته‌اند، اما آنچه که شیخ با سندی دیگر از عمار روایت کرده است، با آن منافات دارد. آنجا که گوید: از امام صادق علیه السلام درباره مردی سؤال کردم که ندانست نماز صبح را دو رکعت خوانده است یا یک رکعت؟ فرمود: تشهد بخواند و (از نماز) خارج شود، سپس قیام کند و یک رکعت بخواند؛ پس اگر دو رکعت خوانده باشد، این رکعت مستحب است، و اگر یک رکعت خوانده باشد پس این رکعت تمام‌کننده نماز است. گفتیم: نماز مغرب را خواند و ندانست که دو رکعت خوانده است یا سه رکعت؟ فرمود: تشهد بخواند و خارج شود، سپس قیام کند و یک رکعت بخواند؛ پس اگر سه رکعت خوانده باشد، این رکعت مستحب است، و اگر دو رکعت خوانده باشد، این رکعت تمام‌کننده نماز است، و این به خدا سوگند از اموری است که هرگز قضا نمی‌شود. - تهذیب ۱: ۱۸۷ -

پس همانا اینکه بنا بر اقل حمل گردد، بسیار بعید است. و شیخ گاه آن را بر نماز فجر و مغرب حمل کرده است و گاه بر کسی که شک می‌کند، سپس اکثر بر ظنش غلبه می‌کند. و افزودن رکعت از باب استحباب می‌باشد.

و مورد اخیر خالی از وجه صحت نیست، اما مورد اول، در غایت بعد است، زیرا او اگر بنا را بر اقل بگذارد، پس تشهد در نماز صبح، و رکعت در مغرب هیچ وجهی ندارد، بلکه بر او است که دو رکعت دیگر به آن اضافه کند، و اگر بنا را بر اکثر بگذارد، افزودن یک رکعت در نماز صبح، و تشهد در مغرب هیچ وجهی ندارد. علاوه بر اینکه این سخن امام علیه السلام: پس اگر سه رکعت خوانده باشد این رکعت مستحب است تا پایان کلام، از آن منع می‌کند.

و در مجموع، اعتماد کردن بر این خبر که راوی آن عمار است که کمتر پیش می‌آید که خبری از اخبارش خالی از تشویش و اضطراب در لفظ و معنی نباشد، و ترک اخبار صحیح بسیار دال بر بطلان، مشکل است، و گرنه قول به تأخیر ممکن بود.

این سخن او: «پس ندانست که در سه رکعت است» ممکن است که با قرینه این سخن او «در حالی که دو رکعت را احراز کرده‌ای»، به شک در حالت قیام حمل گردد که مقصود از افزودن یک رکعت، اتمام آن می‌باشد. و اگر بر تمام کردن رکعت حمل گردد، حمل رکعت بر نماز احتیاط بعد از سلام ممکن است، برای احتمال زیادت که به همراه رکعت زائد، دو رکعت نافله می‌باشد، چنانکه دو رکعت نشسته پس از آن نیز، به دلیل آن است و این نیز برخلاف رأی مشهور است. و قول به آن فقط به صدوق منسوب است، و رأی مشهور، عمل کردن به ظن بدون نماز احتیاط است.

شهید در لمعه گوید: صدوق احتیاط با دو رکعت نشسته را واجب دانست، اگر در نماز مغرب بین دو رکعت شک کرد و ظنش بر رکعت سوم بود، به جهت عمل به روایت عمار سابقاً از امام صادق علیه السلام، و او (عمار) فطحی است.

این سخن امام علیه السلام: «نماز را عاده کند» بر آنچه که قبل از اكمال دو رکعت است حمل می‌گردد، چنانکه دانستی.

این سخن امام علیه السلام: «بنا را بگذارد» تا آخر آن، سجده سهو به همراه بنا گذاشتن بر ظن به صورت مطلق، برخلاف رأی مشهور است. و فقط سجده برای بنا بر اکثر، به صدوق منسوب است، در ذکری گوید: اگر اکثر را گمان کند، به دلیل آنچه که گذشت، بنا را بر آن بنهد، و با وجود آن، دو سجده سهو به دلیل اصل و عدم ذکر آن دو در احادیث احتیاط در اینجا، واجب نیست، و تأخیر بیان از زمان نیاز جایز نیست. و صدوقان آن دو را واجب کرده‌اند. و شاید آن به دلیل روایت اسحاق بن عمار از امام صادق علیه السلام است که زمانی که ظن تو در هر نمازی دائما بر تمام بود، پس دو سجده بدون رکوع به جای بیاور، و بر استحباب حمل شده است. - تهذیب ۱: ۱۸۷ - .

پایان سخن.

**[ترجمه]

ایضاح

قوله و روی إذا شككت أقول

رَوَى الشَّيْخُ فِي الْمُؤْتَقِ عَنْ عَمَّارِ السَّابِطِيِّ (۲) قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ رَجُلٌ شَكَّ فِي الْمَغْرِبِ فَلَمْ يَدْرِ رُكْعَتَيْنِ صَلَّى أَمْ ثَلَاثَةً قَالَ يُسَلِّمُ ثُمَّ يَقُومُ فَيُضِيفُ إِلَيْهَا رُكْعَةً ثُمَّ قَالَ هَذَا وَاللَّهِ مِمَّا لَا يُفْضَى أَبَدًا.

ص: ۲۳۲

۱-۱. المقنع باب السهو في الصلاة بحذف بعض الفروع.

۲-۲. التهذيب ج ۱ ص ۱۸۷، وقوله عليه السلام «هذا والله مما لا يقضى أبدا» صريح في التقيه فان معنى لا يقضى أى لا يحكم به كما هو واضح خصوصا بقرينه القسم و هو أصل في كلماتهم عليهم السلام حيث يتقون على أنفسهم أو على السائل.

و أُجِيبَ عَنْهُ بِالطَّعْنِ فِي السَّنَدِ لِاشْتِمَالِهِ عَلَى الْفَطْحِيهِ وَ بِأَنَّهُ لَمْ يَقُلْ بِهِ أَحَدٌ لِعَدَمِ انطِبَاقِهِ عَلَى التَّفْصِيلِ الْمَنْقُولِ مِنَ الصَّدُوقِ وَ لَا عَلَى مَا نَقَلَ عَنْهُ مِنَ الْبِنَاءِ عَلَى الْأَقْلِ وَ الشَّيْخِ نَقَلَ الْإِجْمَاعَ عَلَى تَرْكِ الْعَمَلِ بِهِ.

وَ أَقُولُ يُمْكِنُ حَمْلُ التَّسْلِيمِ عَلَى التَّسْلِيمِ الْمُسْتَحَبِّ فَيَكُونُ الْمُرَادُ بِهِ الْبِنَاءُ عَلَى الْأَقْلِ وَ كَانَ الْأَصْحَابُ حَمَلُوهُ عَلَى هَذَا حَيْثُ نَسَبُوا إِلَيْهِ الْبِنَاءَ عَلَى الْأَقْلِ

لَكِنْ يُنَافِيهِ مَا رَوَى الشَّيْخُ بَيْهَقِيٍّ عَنْ آخَرَ عَنْ عَمَّارٍ (١) قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ رَجُلٍ لَمْ يَدْرِ صَلَاةَ الْفَجْرِ رَكَعَتَيْنِ أَوْ رَكَعَةً قَالَ يَتَشَهَّدُ وَ يَنْصَرِفُ ثُمَّ يَقُومُ فَيَصَلِّي رَكَعَةً فَإِنْ كَانَ صَلَاةً رَكَعَتَيْنِ كَانَتْ هَذِهِ تَطَوُّعًا وَ إِنْ كَانَ صَلَاةً رَكَعَةً كَانَتْ هَذِهِ تَمَامَ الصَّلَاةِ.

قُلْتُ فَصَلَّى الْمَغْرِبَ فَلَمْ يَدْرِ ثِنْتَيْنِ صَلَاةً أَمْ ثَلَاثًا قَالَ يَتَشَهَّدُ وَ يَنْصَرِفُ ثُمَّ يَقُومُ فَيَصَلِّي رَكَعَةً فَإِنْ كَانَ صَلَاةً ثَلَاثًا كَانَتْ هَذِهِ تَطَوُّعًا وَ إِنْ كَانَ صَلَاةً اثْنَتَيْنِ كَانَتْ هَذِهِ تَمَامَ الصَّلَاةِ وَ هَذَا وَ اللَّهُ مِمَّا لَا يُفْضَى أَبَدًا.

فَإِنْ حَمَلَ هَذِهِ عَلَى الْبِنَاءِ عَلَى الْأَقْلِ فِي غَايَةِ الْبَعْدِ وَ الشَّيْخُ حَمَلَهُمَا تَارَةً عَلَى نَافِلَةِ الْفَجْرِ وَ الْمَغْرِبِ وَ أُخْرَى عَلَى مَنْ شَكَّ ثُمَّ غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ الْأَكْثَرُ وَ تَكُونُ إِضَافَةُ الرَّكَعَةِ عَلَى الْاسْتِحْبَابِ.

وَ الْأَخِيرُ لَا يَخْلُو مِنْ وَجْهِهِ وَ أَمَّا الْأَوَّلُ فَفِي غَايَةِ الْبَعْدِ لِأَنَّهُ إِنْ بَنَى عَلَى الْأَقْلِ فَلَا وَجْهَ لِلتَّشَهُّدِ فِي الْفَجْرِ وَ لَا لِلرَّكَعَةِ فِي الْمَغْرِبِ بَلْ كَانَ عَلَيْهِ أَنْ يُضَيَّفَ إِلَيْهَا رَكَعَتَيْنِ وَ إِنْ بَنَى عَلَى الْأَكْثَرِ فَلَا وَجْهَ لِإِضَافَةِ الرَّكَعَةِ فِي الْفَجْرِ وَ لَا لِلتَّشَهُّدِ فِي الْمَغْرِبِ مَعَ أَنْ قَوْلَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَإِنْ كَانَ صَلَاةً ثَلَاثًا كَانَتْ هَذِهِ تَطَوُّعًا إِلَى آخِرِ الْكَلَامِ يَأْبَى عَنْ ذَلِكَ.

وَ بِالْجَمَلِ يَشْكَلُ التَّعْوِيلُ عَلَى هَذَا الْخَبَرِ الَّذِي رَاوَاهُ عَمَّارُ الَّذِي قُلْنَا أَنْ يَكُونَ

ص: ٢٣٣

١- ١. التهذيب ج ١ ص ١٨٧، و هذا الحديث أيضا كسابقه من حيث اشتماله على دليل الانتفاء، و أزيدك أن مبني العترة عليهم السلام في أمثال هذه الموارد: الصلاة برَكَعَتَيْنِ وَ أَرْبَعِ سَجَدَاتٍ لِتَصِحَّحِ كَوْنِهَا نَافِلَةً، وَ أَمَّا رَكَعَةٌ وَاحِدَةٌ عَنْ قِيَامٍ، فَهُوَ دَلِيلٌ عَلَى خِلَافِ الْمَذْهَبِ كَمَا كَانَ فِي سَابِقِهِ.

خبر من أخباره خاليا من تشويش و اضطراب فى اللفظ و المعنى و ترك الأخبار الكثيره الصحيحه الداله على البطلان و إلا لكان يمكن القول بالتخيير.

قوله فلم تدر فى ثلاث يمكن حمله على الشك قائما بقرينه قوله و قد أحرزت الاثنتين فيكون المراد بإضافه الركعه إتمامها فيكون موافقا لما نسب إليه من البناء على الأقل و إن حمل على بعد تمام الركعه فيمكن حمل الركعه على صلاه الاحتياط بعد التسليم لاحتمال زياده لتكون مع الزائده ركعتين نافله كما أن الركعتين جالسا بعد ذلك لذلك و هو أيضا خلاف المشهور و إنما نسب إلى الصدوق القول به و المشهور العمل بالظن من غير احتياط.

قال الشهيد فى اللمعه أوجب الصدوق الاحتياط بركعتين جالسا لو شك فى المغرب بين الاثنتين و ذهب وهمه إلى الثالثه عملا بروايه عمار الساباطى عن الصادق عليه السلام و هو فطحى.

قوله عليه السلام يعيد الصلاه حمل على ما قبل إكمال الركعتين كما عرفت.

قوله عليه السلام يبنى إلى آخره سجود السهو مع البناء على الظن مطلقا خلاف المشهور و لم ينسب إلى الصدوق إلا السجود للبناء على الأ-كثر قال فى الذكرى لو ظن الأكثر بنى عليه لما سلف و لا تجب معه سجودتا السهو للأصل و لعدم ذكرهما فى أحاديث الاحتياط هنا و لا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة و أوجبهما الصدوقان

وَ لَعَلَّهُ لِرَوَايَةِ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ (١) عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِذَا ذَهَبَ وَ هُمُكَ إِلَى التَّمَامِ أَبَدًا فِي كُلِّ صِيَامٍ فَاسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ بغير رُكُوعٍ.

و حملت على الاستحباب انتهى.

و أقول الخبر لا يدل على مطلق البناء على الأكثر بل إذا كان ظنه متعلقا بتمام الصلاه كالشك بين الثلاث و الأربع إذا ظن الأربع و قد مضت الروايه الصحيحه فيه و يمكن أن يقال بعد البناء على الظن و إتمام الصلاه فى سائر الشكوك

ص: ٢٣٤

١- ١. التهذيب ج ١ ص ١٨٧، و بعده: «أ فهمت؟ قلت: نعم» و فى استفهامه عليه السلام فى القلب منه شىء.

یصدق أنه یذهب وهمه إلى التمام.

قوله و إن تكلمت أى فى أصل الصلاة أو فى صلاة الاحتياط أو بین صلاة الاحتياط و أصل الصلاة و الأخير أظهر فیدل على حرمه الكلام فیما بینهما بل إنه فى حکم الصلاة فتبطل الصلاة بوقوع مبطل بینهما كما ذهب إليه جماعه و قد مر القول فیه.

و احتج فى المختلف بهذا الخبر علیه و أورد علیه بالقدرح فى السند و أن ترتب سجود السهو لا یدل على التحريم فقد ذهب جماعه من الأصحاب بوجوب السجود لترك المستحبات و زیادتها و لو سلم فالتحريم لا یوجب البطلان.

و أما روايه أبى بصير فغير موجود فیما عندنا من الكتب و یحتمل أن تكون هی ما مر من موثقه أبى بصير التى تكلمنا علیها فى الشك بین الأربع و الخمس و الظاهر أنها روايه أخرى و مع غلبه الظن الحکم بصلاة الاحتياط لم ینسب إلى أحد و إن كان ظاهر الصدوق هنا تجویزه و یمكن حمله على الاستحباب.

و قوله كذلك إن لم تدر یمكن حمله على الشك بین الأربع و الخمس فیکون موافقا لما اختاره من صلاة الاحتياط فى ذلك أو على الشك بین الثلاث و الخمس أو الثلاث و الأربع و الخمس فالصلاة لاحتمال الثلاث و سجدتا السهو مع ظن الأقل لاحتمال الزیاده و لم أر به قائلا و یمكن حمله على الاستحباب.

و قوله فإن ذهب وهمك یوهم تکرارا و لعله من كلامه أوردته بعد الروایه قوله و لا تبین على الرکعتین هذا مخالف لما نسب إليه كما مر.

**[ترجمه] این خبر بر مطلق بنا بر اکثر دلالت نمی کند. بلکه بر زمانی است که ظن او به اتمام نماز مربوط بود، مانند شک بین سه و چهار رکعت، زمانی که چهار رکعت را گمان کند - که روایت صحیح در مورد آن گذشت - . و ممکن است گفته شود: بعد از بناء بر ظن و اتمام نماز در سایر شکها، این بر او صدق می کند که ظنش بر اتمام نماز می رود.

و این سخن او: «و اگر صحبت کردی»، یعنی در اصل نماز یا در نماز احتیاط، یا بین نماز احتیاط و اصل نماز، که مورد آخر ظاهرتر است، پس بر حرام بودن کلام در مابین آن دو دلالت دارد، بلکه در حکم نماز است؛ پس نماز با وقوع مبطل مابین آن دو، باطل می شود، چنانکه گروهی بر آن هستند و سخن در این باره گذشت .

و در مختلف، برای آن این خبر را به عنوان دلیل ارائه کرده است و با تردید در سند و اینکه ترتب سجود سهو بر تحريم دلالت نمی کند، بر آن ایراد وارد کرده است. پس جمعی از اصحاب بر وجوب سجود برای ترك مستحبات و زیادت آن معتقد هستند و اگر پذیرفته شود، پس تحريم موجب بطلان نمی شود.

و اما روایت ابوبصیر در کتبی که نزد ماست موجود نیست. و محتمل است که آن همان باشد که از موثقه ابو بصیر درباره شک بین چهار رکعت و پنج رکعت که بر اساس آن صحبت کردیم، گذشت. ظاهر این است که آن روایت دیگری است. و در صورت غلبه ظن، حکم کردن بر نماز احتیاط به کسی منسوب نشده است، هر چند که ظاهر صدوق در اینجا، جایز دانستن آن است. و حمل آن بر استحباب ممکن است.

***[ترجمه]خصال: امیرالمؤمنین علیه السلام فرمود: زمانی که بنده در حالی که نشسته است، در تشهد آخر بگوید: أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له و أشهد أن محمدا عبده و رسوله و أن الساعة آتية لا ريب فيها و أن الله يبعث من في القبور، سپس دچار حدث شود، پس نمازش به اتمام رسیده است. - خصال ۲: ۱۶۶ -

***[ترجمه]

«۳۸»

مَشْكَاةُ الْأَنْوَارِ، عَنِ السَّكُونِيِّ قَالَ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِذَا خِفتَ حَدِيثَ النَّفْسِ فِي الصَّلَاةِ فَاطْعُنْ فَخَذَكَ الْيُسْرَى بِيَدِكَ الْيُمْنَى ثُمَّ قُلْ بِسْمِ اللَّهِ وَ بِاللَّهِ تَوَكَّلْتُ عَلَى اللَّهِ أَعُوذُ بِاللَّهِ السَّمِيعِ الْعَلِيمِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ (۱).

***[ترجمه]مشکوها الانوار: امام صادق علیه السلام فرمود: زمانی که از سخن گفتن با خود در نماز بیم داشتی، پس با دست راست بر آن چپ ضربه بزن و سپس بگو: بسم الله و بالله توکلت علی الله اعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم. - مشکاه الانوار: ۲۴۷، فقیه ۱: ۲۲۴، کافی ۳: ۳۵۸ -

***[ترجمه]

«۳۹»

دَعَائِمُ الْإِسْلَامِ، رُوَيْنَا عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمَا أَنَّهُ قَالَ: مَنْ سَهَا عَنْ تَكْبِيرِهِ الْإِحْرَامِ أَعَادَ الصَّلَاةَ (۲).

وَ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ أَنَّهُ قَالَ: فِيمَنْ شَكَ فِي الرُّكُوعِ وَ هُوَ فِي الصَّلَاةِ قَالَ يُرْكَعُ وَ يَسْجُدُ سَجْدَتِي السَّهْوِ (۳).

وَ عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ الرَّجُلِ يُصَلِّي فَيَشْكُ فِي وَاحِدِهِ هُوَ أَوْ فِي اثْنَيْنِ قَالَ إِنْ كَانَ جَلَسَ وَ تَشَهَّدَ فَالْتَشَهُدُ حَائِلٌ إِلَّا أَنْ يَسْتَيَقِنَ أَنَّهُ لَمْ يُصَلِّ غَيْرَ وَاحِدِهِ فَيَقُومُ فَيُصَلِّي ثَانِيَةً وَ إِنْ لَمْ يَكُنْ جَلَسَ لِلتَّشَهُدِ بَنَى عَلَى الْيَقِينِ وَ عَلَيْهِ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ سَجْدَتَا السَّهْوِ وَ إِنْ شَكَ فَلَمْ يَدْرِ اثْنَيْنِ صَلَّى أَمْ ثَلَاثًا بَنَى عَلَى الْيَقِينِ مِمَّا يَذْهَبُ وَ هُمُ إِلَيْهِ وَ إِنْ شَكَ وَ لَمْ يَدْرِ أَمْ ثَلَاثًا صَلَّى أَمْ أَرْبَعًا فَإِنَّهُ يُصَلِّي رَكَعَتَيْنِ جَالِسًا بَعِيدًا أَنْ يُسَلِّمَ فَإِنْ كَانَ قَدْ صَلَّى ثَلَاثًا كَانَتْ هَاتَانِ الرَّكَعَتَانِ اللَّتَانِ صِلَاهُمَا جَالِسًا مَقَامَ رَكَعِهِ وَ أَتَمَّ الصَّلَاةَ أَرْبَعًا وَ إِنْ كَانَ قَدْ صَلَّى أَرْبَعًا كَانَتْ نَافِلَةً لَهُ وَ إِنْ شَكَ فَلَمْ يَدْرِ اثْنَيْنِ صَلَّى أَمْ أَرْبَعًا سَلَّمَ وَ صَلَّى رَكَعَتَيْنِ يَقْرَأُ فِيهِمَا بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ فَإِنْ كَانَ إِثْمًا صَلَّى رَكَعَتَيْنِ كَانَتْ تَمَامَ صِلَاتِهِ وَ إِنْ كَانَ قَدْ صَلَّى أَرْبَعًا كَانَتْ نَافِلَةً لَهُ وَ عَلَيْهِ فِي كُلِّ شَيْءٍ مِنْ هَذَا أَنْ يَسْجُدَ سَجْدَتِي السَّهْوِ بَعْدَ السَّلَامِ وَ يَتَشَهُدُ بَعْدَهُمَا تَشَهُدًا خَفِيفًا وَ يُسَلِّمُ وَ مَنْ سَهَا عَنِ الرُّكُوعِ حَتَّى يَسْجُدَ أَعَادَ الصَّلَاةَ وَ مَنْ سَهَا عَنِ السُّجُودِ سَجَدَ بَعْدَ مَا يُسَلِّمُ حِينَ يَذْكُرُ وَ إِنْ سَهَا عَنِ التَّشَهُدِ سَجَدَ سَجْدَتِي السَّهْوِ وَ مَنْ سَهَا عَنِ التَّسْلِيمِ أَجْزَأَهُ تَسْلِيمُ التَّشَهُدِ إِذَا قَالَ السَّلَامَ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَ رَحِمَهُ اللَّهُ وَ بَرَكَاتُهُ

ص: ۲۳۶

- ١-١. مشكاه الأنوار: ٢٤٧، ورواه في الفقيه ج ١ ص ٢٢٤، الكافي ج ٣ ص ٣٥٨.
- ١-٢. دعائم الإسلام ج ١ ص ١٨٨.
- ١-٣. دعائم الإسلام ج ١ ص ١٨٨.

وَ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ: مَنْ سَهَا عَنِ الْقِرَاءَةِ فِي بَعْضِ الصَّلَاةِ قَرَأَ فِيهَا بَقِيَ مِنْهَا وَ أَجْزَأَهُ ذَلِكَ فَإِنْ نَسِيَ الْقِرَاءَةَ فِيهَا كُلَّهَا وَ أَتَمَّ الرُّكُوعَ وَ السُّجُودَ وَ التَّكْبِيرَ لَمْ تَكُنْ عَلَيْهِ إِعَادَةٌ فَإِنْ تَرَكَ الْقِرَاءَةَ عَامِداً أَعَادَ الصَّلَاةَ (٢).

وَ عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ: مَنْ نَسِيَ أَنْ يَجْلِسَ فِي التَّشَهُدِ الْأَوَّلِ وَ قَامَ فِي الثَّلَاثَةِ فَذَكَرَ أَنَّهُ لَمْ يَجْلِسْ قَبْلَ أَنْ يَرْكَعَ جَلَسَ فَتَشَهُدَ فَإِذَا سَلَّمَ سَجَدَ سَجْدَتِي السَّهُوِ وَ إِنْ لَمْ يَذْكُرْ إِلَّا بَعْدَ أَنْ رَكَعَ مَضَى فِي صَلَاتِهِ وَ سَجَدَ سَجْدَتِي السَّهُوِ بَعْدَ السَّلَامِ (٣).

وَ عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ الْمُصَلِّيِ يَسْهُوُ فَيَسْلِمُ مِنْ رَكَعَتَيْنِ يَرَى أَنَّهُ قَدْ أَكْمَلَ الصَّلَاةَ فَقَالَ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنَ الرُّكُوعِ فَقَالَ لَهُ ذُو الْيَدَيْنِ لِمَا انْصَرَفَ أَقْصَرْتَ الصَّلَاةَ أَمْ نَسِيتَ يَا رَسُولَ اللَّهِ قَالَ وَ مَا ذَلِكَ قَالَ إِنَّمَا صَلَّيْتُ رَكَعَتَيْنِ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلهِ وَسَلَّمَ أَلَمْ يَكُنْ قَدْ قَالَ ذُو الْيَدَيْنِ قَالُوا بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ فَصَلَّى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلهِ وَسَلَّمَ ثُمَّ رَكَعَتَيْنِ ثُمَّ سَلَّمَ ثُمَّ سَجَدَ سَجْدَتِي السَّهُوِ وَ تَشَهُدَ تَشَهُداً خَفِيفاً وَ سَلَّمَ (٤).

وَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ: أَنَّهُ قَالَ فِيمَنْ نَسِيَ فَرَادَ فِي صَلَاتِهِ قَالَ إِنْ كَانَ جَلَسَ فِي الرَّابِعَةِ وَ تَشَهُدَ فَقَدْ تَمَّتْ صَلَاتُهُ وَ يَسْجُدُ سَجْدَتِي السَّهُوِ وَ إِنْ لَمْ يَجْلِسْ فِي الرَّابِعَةِ اسْتَقْبَلَ الصَّلَاةَ (٥).

وَ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ أَنَّهُ قَالَ: مَنْ سَهَا فَلَمْ يَدْرِ أَرَادَ فِي صَلَاتِهِ أَمْ نَقَصَ مِنْهَا سَجْدَ سَجْدَتِي السَّهُوِ (٦).

وَ عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ: مَنْ شَكَّ فِي شَيْءٍ مِنْ صَلَاتِهِ بَعْدَ أَنْ خَرَجَ مِنْهُ مَضَى فِي صَلَاتِهِ إِذَا شَكَّ فِي التَّكْبِيرِ بَعْدَ مَا رَكَعَ مَضَى وَ إِنْ شَكَّ فِي الرُّكُوعِ بَعْدَ مَا سَجَدَ مَضَى وَ إِنْ شَكَّ فِي السُّجُودِ بَعْدَ مَا قَامَ أَوْ جَلَسَ لِلتَّشَهُدِ مَضَى وَ إِنْ شَكَّ فِي شَيْءٍ مِنْ صَلَاتِهِ بَعْدَ أَنْ سَلَّمَ مِنْهَا لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ إِعَادَةٌ وَ هَذَا كُلُّهُ إِذَا شَكَّ وَ لَمْ يَتَيَقَّنْ

١-١. دعائم الإسلام ج ١ ص ١٨٨.

٢-٢. دعائم الإسلام ج ١ ص ١٨٩.

٣-٣. دعائم الإسلام ج ١ ص ١٨٩.

٤-٤. دعائم الإسلام ج ١ ص ١٨٩.

٥-٥. دعائم الإسلام ج ١ ص ١٨٩.

٦-٦. دعائم الإسلام ج ١ ص ١٨٩.

فَأَمَّا إِنْ تَيَقَّنَ لَمْ يَمْضِ عَلَى الْخَطَا (۱).

وَ عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: أَنَّهُ سُئِلَ عَمَّنْ سَهَا خَلْفَ الْإِمَامِ قَالَ لَا شَيْءَ عَلَيْهِ إِلَّا مَا يَحْمِلُ عَنْهُ (۲) وَ سُئِلَ عَنِ السَّهْوِ فِي النَّافِلَةِ قَالَ لَا شَيْءَ عَلَيْهِ لِأَنَّهُ يَتَطَوَّعُ فِي النَّافِلَةِ بِرُكْعِهِ أَوْ بِسُجْدِهِ أَوْ بِمَا شَاءَ (۳).

وَ عَنْ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ: أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ أَتَى رَسُولَ اللَّهِ فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَشْكُو إِلَيْكَ مَا أَلْقَى مِنَ الْوَسْوَسَةِ فِي صَلَاتِي حَتَّى إِنِّي مَا أَعْقَلُ مَا صَيَّيْتُ مِنْ زِيَادِهِ وَ لَا نُفْصَانٍ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ إِذَا قُمْتَ فِي الصَّلَاةِ فَاطْعُنْ فِي فَخْذِكَ الْيُسْرَى بِإِصْبِعِكَ الْيُمْنَى الْمُسَبَّحَةِ ثُمَّ قُلْ بِسْمِ اللَّهِ وَ بِاللَّهِ تَوَكَّلْتُ عَلَى اللَّهِ أَعُوذُ بِاللَّهِ السَّمِيعِ الْعَلِيمِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ فَإِنَّ ذَلِكَ يَزْجُرُهُ وَ يَطْرُدُهُ (۴).

وَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ: أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ الرَّجُلِ يَشْكُ فِي صَلَاتِهِ قَالَ يُعِيدُ قِيلَ فَإِنَّهُ يَكْثُرُ ذَلِكَ عَلَيْهِ كُلَّمَا أَعَادَ شَكَّ قَالَ يَمْضِي فِي شَكِّهِ وَ قَالَ لَا تَعُودُوا الْخَبِيثَ مِنْ أَنْفُسِكُمْ نَقَضَ الصَّلَاةَ فَتَطْمَعُوهُ فَإِنَّهُ إِذَا فَعَلَ ذَلِكَ لَمْ يَعُدْ إِلَيْهِ (۵).

*** [ترجمه] دعائم اسلام: از جعفر بن محمد عليه السلام، از پدرش صلوات الله عليهما بر ما روایت شده است که وی فرمود: هر که از تکبیرها الاحرام غفلت کرد، نماز را اعاده نماید. - دعائم الاسلام ۱: ۱۸۸ -

و از جعفر بن محمد روایت است که وی درباره کسی که در رکوع شک کند در حالی که در نماز است، فرمود: رکوع کند و دو سجده سهو به جای آورد. - دعائم الاسلام ۱: ۱۸۸ -

و نیز روایت است که از او درباره مردی سؤال شد که نماز می خواند و شک می کند که در رکعت اول یا رکعت دوم است؟ فرمود: اگر نشسته باشد و تشهد خوانده باشد، پس تشهد حائل است مگر اینکه یقین کند که جز یک رکعت نخوانده است، پس قیام کند و رکعت دوم را بخواند. و اگر برای تشهد نشسته باشد، بنا را بر یقین بگذارد. و در هر دو حالت، دو سجده سهو بر او لازم است. و اگر شک کند و نداند که دو رکعت خوانده است یا سه رکعت؟ آنچه که ظنش بر آن می رود را مبنای یقین خود قرار دهد.

و اگر شک کرد و ندانست که آیا سه رکعت خوانده است یا چهار رکعت؟ پس بعد از اینکه سلام می دهد، دو رکعت نشسته بخواند. پس اگر سه رکعت خوانده باشد، این دو رکعتی که نشسته خوانده است، به جای یک رکعت است و نماز در چهار رکعت به اتمام رسیده است. و اگر چهار رکعت خوانده باشد، این دو رکعت برای او نماز نافله است. و اگر شک کرد و ندانست که دو رکعت خوانده است یا چهار رکعت، سلام دهد و دو رکعت بخواند، در حالی که در آن دو فاتحه الکتاب را قرائت می کند. پس اگر فقط دو رکعت خوانده بود، این دو رکعت تمام کننده نمازش است و اگر چهار رکعت خوانده بود، این دو رکعت برای او نافله می باشد.

و در هر یک از این موارد، بر اوست که بعد از سلام دو سجده سهو به جای آورد و پس از آن دو، تشهد کوتاهی بخواند و سلام دهد.

و هر که از رکوع غفلت کند تا اینکه سجده نماید، نماز را اعاده کند. و هر که از سجده غفلت کند، بعد از سلام، زمانی که به یاد می‌آورد سجده نماید، و اگر از تشهد غفلت کند، دو سجده سهو به جای آورد. و هر که از سلام غفلت کند، سلام تشهد برای او کفایت می‌کند، زمانی که می‌گوید: «السلام علیک ایها النبی و رحمہ اللہ و برکاتہ السلام علینا و علی عباداللہ الصالحین». - دعائم الاسلام ۱ : ۱۸۸ -

و از جعفر بن محمد علیه السلام روایت است که فرمود: هر که از قرائت در بخشی از نمازش غفلت کند، در اثنای آنچه که از آن باقی مانده است، قرائت کند و آن برای او کفایت می‌کند. پس اگر قرائت را در کل نماز فراموش کند، در حالی که رکوع، سجود و تکبیر را به اتمام رسانده است، اعاده بر او لازم نیست و اگر قرائت را به عمد ترک کند، نماز را اعاده نماید. - دعائم الاسلام ۱ : ۱۸۹ -

و نیز از او روایت است که فرمود: هر که فراموش کند که در تشهد اول بنشیند و برای رکعت سوم قیام کند، پس قبل از اینکه رکوع کند به یاد آورد که ننشسته است، بنشیند و تشهد بخواند. پس زمانی که سلام کرد، دو سجده سهو به جای آورد. و اگر به یاد نیامورد مگر بعد از اینکه رکوع کرد، به نمازش ادامه دهد و بعد از سلام دو سجده سهو به جای آورد. - دعائم الاسلام ۱ : ۱۸۹ -

و نیز روایت است که از او درباره نماز گزاری سؤال شد که دچار سهو می‌شود و پس از دو رکعت سلام می‌دهد و می‌پندارد که نماز را کامل ساخته است؟ پس فرمود: رسول الله صلی الله علیه و آله پیشنهاد مردم شد و پس از دو رکعت سلام داد، پس زمانی که از نماز خارج شد، ذوالیدین به ایشان عرض کرد: یا رسول الله، آیا نماز قصر شد یا اینکه فراموش کردی؟ فرمود: چگونه؟ پاسخ گفت: فقط دو رکعت خواندی. پس رسول الله به مردم فرمود: آیا آنچه که ذوالیدین گفت حق است؟ گفتند: بلی یا رسول الله. پس رسول الله دو رکعت خواند، سپس سلام داد و دو سجده سهو به جای آورد و تشهد کوتاهی خواند و سلام داد. - دعائم الاسلام ۱ : ۱۸۹ -

و از ابو جعفر محمد بن علی علیه السلام روایت است که درباره کسی که فراموش کرد پس در نمازش زیادت کرد، فرمود: اگر در رکعت چهارم نشسته باشد و تشهد خوانده باشد، پس نمازش تمام شده است و دو سجده سهو به جای می‌آورد. و اگر در رکعت چهارم نشسته باشد، نماز را از اول بخواند. - دعائم الاسلام ۱ : ۱۸۹ -

و از جعفر بن محمد علیه السلام روایت است که وی فرمود: هر که غفلت کرد پس ندانست که آیا در نمازش زیادت کرده است یا از آن کاسته است، دو سجده سهو به جای آورد. - دعائم الاسلام ۱ : ۱۸۹ -

و نیز از او روایت است که فرمود: هر که در چیزی از نمازش شک کرد، پس از اینکه از آن خارج شد، به نمازش ادامه دهد: اگر بعد از اینکه رکوع کرد، در تکبیر شک کرد، ادامه دهد. اگر بعد از اینکه سجده کرد در رکوع شک کرد، ادامه دهد. و اگر بعد از اینکه قیام کرد یا برای تشهد نشست در سجده شک کرد، ادامه دهد. و اگر بعد از اینکه از نماز سلام داد، در چیزی از نماز شک کرد، اعاده بر او لازم نیست. و همه اینها زمانی است که شک کند و یقین نداشته باشد، اما اگر یقین یافت، با خطا ادامه ندهد. - دعائم الاسلام ۱ : ۱۸۹ -

و نیز از او روایت است که درباره کسی که پشت سر امام دچار سهو شد سؤال شد؟ فرمود: چیزی بر او نیست، و امام به جای او بر عهده می‌گیرد. - دعائم السلام ۱: ۱۹۰ -

و از او درباره سهو نافله سؤال شد، فرمود: چیزی بر او نیست زیرا در نافله با یک رکعت یا یک سجده یا آنچه که بخواهد را داوطلبانه انجام می‌دهد. - دعائم السلام ۱: ۱۹۰ -

و از علی علیه السلام روایت است که مردی از انصار نزد رسول الله آمد و گفت: یا رسول الله، از آنچه که از وسوسه در نماز وارد می‌کنم تا اینکه آنچه را که از زیادت و نقص می‌خوانم را نمی‌دانم، نزد تو شکایت دارم. پس رسول الله صلی الله علیه و آله فرمود: زمانی که به نماز ایستادی، پس با انگشت مسبّحه دست راست بر ران چپ ضربه بزن، سپس بگو: بسم الله و بالله، تو کلت علی الله اعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم؛ پس این، او [شیطان] را دور و رد می‌کند. - دعائم السلام ۱: ۱۹۰ -

و از ابوجعفر علیه السلام روایت است که از او درباره مردی سؤال شد که در نمازش شک می‌کند، فرمود: اعاده کند. گفته شد، شک برای او زیاد رخ می‌دهد و هر چه اعاده کند، شک می‌کند، فرمود: با شکش ادامه دهد. و فرمود: شیطان را به نقص نماز در خودتان عادت ندهید که او در آن طمع می‌کند، پس او زمانی که آن را انجام بدهد [به شکش اعتنا نکند] به سوی او باز نمی‌گردد. - دعائم السلام ۱: ۱۹۰ -

**[ترجمه]

بیان

کثیر مما ذکر یخالف ما مر محمول علی التقیه و قد علم مما مر فلا نطیل الکلام بالتعرض لها.

**[ترجمه] بسیاری از آنچه که ذکر کردیم و با آنچه که گذشت مخالف است، بر تقیه حمل می‌شود. و از آنچه که گذشت فهمیده شد، پس با پرداختن به آن اطاله کلام نمی‌کنیم.

**[ترجمه]

«۴۰»

الْمُقْبَعُ: وَ اعْلَمَ أَنَّهُ لَا سَهْوَ عَلَى مَنْ خَلَفَ الْإِمَامَ وَ هُوَ أَنْ يُسَلِّمَ قَبْلَ أَنْ يُسَلِّمَ الْإِمَامَ أَوْ يَسْهَوْ فَيَتَشَهَّدَ وَ يُسَلِّمَ قَبْلَ أَنْ يُسَلِّمَ الْإِمَامَ وَ سُئِلَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الْإِمَامِ يُصَلِّي بِأَرْبَعَةٍ أَنْفُسٍ أَوْ بِخَمْسَةٍ فَيَسْبُحُ اثْنَانِ عَلَى أَنَّهُمْ صَلَّوْا ثَلَاثًا وَ يُسَبِّحُ ثَلَاثَةً عَلَى أَنَّهُمْ صَلَّوْا أَرْبَعًا يَقُولُ هُوَ لَاءِ قَوْمُوا وَ يَقُولُ هُوَ لَاءِ اقْعُدُوا وَ الْإِمَامُ مَائِلٌ مَعَ أَحَدِهِمَا أَوْ مُعْتَدِلٌ الْوَهْمُ فَمَا يَجِبُ عَلَيْهِمْ قَالَ لَيْسَ عَلَى الْإِمَامِ سَهْوٌ إِذَا حَفِظَ عَلَيْهِ مَنْ خَلَفَهُ سَهْوَهُ بِيَقَانٍ مِنْهُمْ وَ لَيْسَ عَلَى مَنْ خَلَفَ الْإِمَامَ سَهْوٌ إِذَا لَمْ يَسْهَ الْإِمَامُ وَ لَا سَهْوٌ فِي السَّهْوِ وَ لَيْسَ فِي الْمَغْرِبِ وَ لَا فِي الْفَجْرِ سَهْوٌ

١-١. دعائم الإسلام ج ١ ص ١٨٩.

٢-٢. دعائم الإسلام ج ١ ص ١٩٠.

٣-٣. دعائم الإسلام ج ١ ص ١٩٠.

٤-٤. دعائم الإسلام ج ١ ص ١٩٠.

٥-٥. دعائم الإسلام ج ١ ص ١٩٠.

وَلَمَّا فِي الرَّكْعَتَيْنِ الْمَأُولَيْنِ مِنْ كُلِّ صَلَاةٍ سَهْوٌ وَلَمَّا سَهْوٌ فِي نَافِلِهِ وَإِنْ اِخْتَلَفَ عَلَى الْإِمَامِ مَنْ خَلْفَهُ فَعَلَيْهِ وَعَلَيْهِمْ فِي الْاِحْتِيَاظِ الْإِعَادَةِ وَالْأَخْذُ بِالْجَزْمِ (١).

**[ترجمه]المقنع: بدان که بر کسی که پشت سر امام است، سهوی نیست، مثلا اگر قبل از اینکه امام سلام دهد، سلام دهد یا اینکه غفلت کند و تشهد بخواند و قبل از اینکه امام سلام بدهد، سلام دهد.

و از امام صادق علیه السلام درباره امامی سؤال شد که بر چهار تن یا پنج تن پیشنماز می شود: پس دو تن از آنان به گمان اینکه سه رکعت خوانده اند تسبیح می گویند و سه تن به گمان اینکه چهار رکعت خوانده اند، تسبیح می گویند. آنان می گویند قیام کنید، و اینان می گویند قعود کنید. و امام به یکی از این دو مایل است، یا اینکه ظنش برابر است، پس چه چیزی بر آنان واجب است؟ فرمود: بر امام سهوی نیست، زمانی که کسی که پشت سر اوست، سهو او را با یقین از جانب آنان رعایت کند، و بر کسی که پشت سر امام است، سهوی نیست، زمانی که امام دچار سهو نشود. و در سهو، سهوی نیست، و در مغرب، و در فجر سهوی نیست، و نه در دو رکعت اول از هر نماز سهوی است و نه در نافله. و اگر کسی که پشت سر امام است با امام اختلاف یافت، پس در احتیاط، بر او و آنان، اعاده و ادامه دادن، با یقین لازم است. - المقنع: ۳۳ -

**[ترجمه]

تحقیق و تبیین

اعْلَمَ أَنَّهُ رَوَى الْكَلْبِيُّ بِسَنَدٍ حَسَنٍ كَالصَّحِيحِ عَنْ حَفْصِ بْنِ الْبُخْتَرِيِّ (٢)

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: لَيْسَ عَلَى الْإِمَامِ سَهْوٌ وَ لَمَّا عَلَى مَنْ خَلْفَ الْإِمَامِ سَهْوٌ وَ لَأَعْلَى السَّهْوِ سَهْوٌ وَ لَأَعْلَى الْإِعَادَةِ إِعَادَةٌ.

وَ الشَّيْخُ فِي الصَّحِيحِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ أَحِيهِ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ يُصَلِّي خَلْفَ الْإِمَامِ لَأَ يَدْرِي كَمْ صَلَّى عَلَيْهِ سَهْوٌ قَالَ لَأَ (٣).

وَ بِإِسْنَادِهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَهْلٍ عَنِ الرَّضَا عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: الْإِمَامُ يَحْمِلُ أَوْهَامَ مَنْ خَلْفَهُ إِلَّا تَكْبِيرَهُ الْإِفْتِيَاظِ (٤).

وَ رَوَى الشَّيْخُ (٥)

وَ الْكَلْبِيُّ (٦) عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيْسَى عَنْ يُونُسَ عَنْ رَجُلٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الْإِمَامِ يُصَلِّي بِأَرْبَعَةٍ أَنْفَسِ إِلَى آخِرِ مَا مَرَّ بِرِوَايَةِ الْمُقْنَعِ.

وَ رَوَى فِي الْفَقِيهِ أَيْضًا مَرَسَلًا (٧)

إِلَّا أَنْ فِي أَكْثَرِ نَسَخِهِ مَكَانَ قَوْلِهِ بِإِيقَانِ قَوْلِهِ بِاتِّفَاقٍ وَ فِي بَعْضِهَا فَعَلِيهِ وَ عَلَيْهِمْ فِي الْاِحْتِيَاظِ وَ الْإِعَادَةِ الْأَخْذُ بِالْجَزْمِ.

قوله يقول هؤلاء قوموا أى بالتسيح أو بالإشارة.

و اعلم أن السهو يطلق فى الأخبار كثيرا على الشك و على ما يشمله و المعنى

ص: ٢٣٩

١-١. المقنع: ٣٣.

٢-٢. الكافى ج ٣ ص ٣٥٩.

٣-٣. التهذيب ج ١ ص ٢٣٦.

٤-٤. الفقيه ج ١ ص ٣٣٢.

٥-٥. التهذيب ج ١ ص ٣٣٢.

٦-٦. الكافى ج ٣ ص ٣٥٨ و ٣٥٩.

٧-٧. الفقيه ج ١ ص ٢٣١.

المشهور و لا ريب في شمول تلك الأخبار للشك و لا خلاف في رجوع كل من الإمام و المأموم عند عروض الشك إلى الآخر مع حفظه له في الجملة سواء كان الشك في الركعات أو في الأفعال.

و قوله لا يدرى كم صلى يشمل ما إذا كان الشك موجبا للبطان للمنفرد كالشك قبل إكمال الركعتين و في الفجر و المغرب أو كان موجبا للاحتياط كالشك بين الثلاث و الأربع أو لسجود السهو كالشك بين الأربع و الخمس فيدل الجواب على عدم البطان في الأول و عدم لزوم الاحتياط في الثاني و سقوط السجده في الثالث.

و لا بأس أن نفصل و نوضح ما يستنبط من تلك الأخبار في فصول.

***[ترجمه] بدان که کلینی با سندی حسن نظیر صحیح از حفص بن بختری روایت کرده که امام صادق علیه السلام فرمود: بر امام سهوی نیست و نه بر کسی که پشت سر امام است سهوی است و نه بر سهو سهوی است و نه بر اعاده اعاده‌ای است. - کافی ۳: ۳۵۹ -

و شیخ در صحیح از علی بن جعفر از برادرش موسی بن جعفر علیه السلام روایت کرد: از او درباره مردی سؤال کردم که پشت سر امام نماز می‌خواند و نمی‌داند چند رکعت خوانده است، بر او سهوی است؟ فرمود: خیر. - تهذیب ۱: ۲۳۶ -

و با سندش از محمد بن سهل: امام رضا علیه السلام فرمود: امام ظن و گمان کسی که پشت سر اوست را بر عهده می‌گیرد، جز تکبیر افتتاح. - فقیه ۱: ۳۳۲ -

شیخ - تهذیب ۱: ۲۶۱ -

و کلینی - کافی ۳: ۳۵۸، ۳۵۹ -

از علی بن ابراهیم، از محمد بن عیسی از یونس از مردی از امام صادق علیه السلام که فرمود: از او درباره امامی سؤال کردم که بر چهار تن امام شد... تا پایان آنچه که در روایت المقنع گذشت. و در فقیه نیز به صورت مرسل - فقیه ۱: ۲۳۱ - روایت کرده است، با این تفاوت که در اغلب نسخه‌های آن، به جای این سخن او «بایقان»، عبارت «باتفاق» و در برخی از نسخه‌ها آمده است: «بر امام و بر آنان است که در احتیاط و اعاده، قطعیت را در نظر بگیرند.» این سخن او «اینان می‌گویند: قیام کنید» یعنی با تسبیح یا اشاره.

و بدان که سهو در اخبار، بر شک و بر آنچه که شامل آن است و بر معنای مشهور بسیار اطلاق می‌شود. و در شمولیت آن اخبار بر شک، شکی نیست. و در رجوع هر یک از امام و مأموم به هنگام عارض شدن شک به دیگری در صورت حفظ آن برای وی، در مجموع هیچ اختلافی نیست، چه اینکه شک در رکعات باشد یا در افعال.

و این سخن او «نمی‌داند چند رکعت خوانده است» شامل زمانی است که شک موجب بطان برای منفرد [کسی که نماز فرادا می‌خواند] باشد، مانند شک قبل از اكمال دو رکعت، و در فجر و مغرب؛ یا اینکه موجب احتیاط باشد، مانند شک بین سه رکعت و چهار رکعت؛ یا موجب سجود سهو مانند شک بین چهار رکعت و پنج رکعت. پس این جواب بر عدم بطان در

مورد اول، و عدم لزوم احتیاط در دوم، و ساقط شدن سجده در سوم دلالت دارد. و ایرادی ندارد که آنچه که از آن اخبار استنباط می شود را در چند فصل تفصیل و توضیح دهیم.

**[ترجمه]

الفصل الأول فی بیان حکم شک الإمام و المأموم

اعلم أنه مع شك الإمام أو المأموم أو اختلافهما لا يخلو من أن يكون المأموم واحداً أو متعدداً و على كل التقادير لا يخلو من أن يكون المأموم رجلاً أو امرأة عادلين أو فاسقين أو صبيهاً مميزاً و على التقادير لا يخلو من أن يكون المأموم (١) أو الإمام متيقناً أو ظاناً أو شاكاً و على تقدير اشتراك الشك بينهما لا يخلو من أن يكونا موافقين في الشك أو مخالفين و على تقدير الاختلاف إما أن يكون بينهما ما به الاشتراك أو لا و على تقدير تعدد المأمومين لا يخلو من أن يكونا متفقين في الشك و الظن و اليقين أو مختلفين و لنشر إلى جميع تلك الأحكام بعون الله الملك العلام.

فاعلم أن المشهور بين الأصحاب أن في رجوع الإمام إلى المأموم لا فرق بين كون المأموم ذكراً أو أنثى و لا بين كونه عادلاً أو فاسقاً و لا بين كونه واحداً أو متعدداً مع اتفاقهم و لا بين حصول الظن بقولهم أم لا لإطلاق النصوص المتقدمة في جميع ذلك و عدم التعرض للتفصيل في شيء منها.

ص: ٢٤٠

١- ١. ما بين العلامتين ساقط من ط الكمباني.

و أما مع كون الإمام صيبا مميزا ففيه إشكال و ذهب جماعة إلى قبول قوله للاعتماد على قوله في كثير من الأحكام كقبول الهدية و إذن الدخول و أمثالهما و لا يخفى ما فيه و الأظهر التمسك في ذلك أيضا بإطلاق النصوص و إذا حصل الظن بقوله فلا إشكال.

وَ رَبَّمَا يُؤَنِّسُ لِهَذَا الْحُكْمِ بِمَا رُوِيَ (١) عَنِ الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: فِي الرَّجُلِ يَتَّكِلُ عَلَى عَدَدٍ صَاحِبَتِهِ فِي الطَّوَافِ أُجْزِيهِ عَنْهَا وَ عَنِ الصَّبِيِّ فَقَالَ نَعَمْ أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَأْتُمُّ بِالْإِمَامِ إِذَا صَلَّيْتَ خَلْفَهُ فَهُوَ مِثْلُهُ.

و فيه نظر لأن الخبر مجمل ذو وجوه لا يمكن الاستدلال به على مثله ببعض الاحتمالات البعيده.

و أما غير المأموم فلا تعويل عليه إلا أن يفيد قوله الظن فيدخل في عمومات ما ورد في هذا الباب من التعويل على الظن و أما سائر الصور التي أشرنا إليها فنبين حكمها في أبحاث.

الأول أن يكون الإمام موقنا و المأموم شاكا فيرجع المأمومون إليه سواء كانوا متفقين في الشك أو مختلفين إلا أن يكونوا مع شكهم موقنين بخلاف يقين الإمام فينفردون حينئذ.

الثاني أن يكون المأموم موقنا و الإمام شاكا مع اتفاق المأمومين و لا شك حينئذ في رجوع الإمام إلى يقينهم إلا مع كونه مع شكه موقنا بخلاف يقين المأمومين فالحكم فيه الانفراد كما مر.

الثالث أن يكون الإمام موقنا و المأمومون موقنين بخلافه فلا خلاف حينئذ أنه يرجع كل منهم إلى يقينه سواء اتفق المأمومون في يقينهم أو اختلفوا.

الرابع أن يكون الإمام شاكا و المأمومون موقنين مع اختلافهم كما هو المفروض في مرسله يونس و المشهور بين الأصحاب حينئذ وجوب انفراد كل منهم و العمل بما يقتضيه يقينه أو شكه إذ لا يحتمل رجوع المأمومين مع يقينهم إلى شك

ص: ٢٤١

الإمام و لا- رجوع الإمام إلى أحد الفريقين لعدم الترجيح نعم لو حصل له بالقرائن ظن بقول أحدهما يعمل بمقتضى ظنه فلا ينفرد منه الموقن الذى وافقه ظن الإمام و ينفرد الآخر.

و الاحتمال الذى يتوهم فى صورته عدم حصول الظن هو تخيير الإمام بين الرجوع إلى كل من الفريقين لعموم قوله عليه السلام ليس على الإمام سهو لكنه يعارضه ما يظهر من أول المرسله من عدم رجوع الإمام إلى المأمومين إلا مع اتفاقهم لا سيما على نسخه الفقيه من قوله باتفاق منهم مع أنه مؤيد بالشهره و بعمومات العمل بأحكام الشك.

لكن بقى الكلام فى الحكم المستفاد من آخر المرسله المتقدمه لهذه القضية فأما على ما هو فى كثير من نسخ الفقيه من تقديم العاطف (١) فلا يدل على ما ينافى الحكم المذكور إذ مفادها حينئذ أن على الإمام و على كل من المأمومين فى صورته اختلافهم أن يعمل كل منهم بما يقتضيه شكه أو يقينه من الاحتياط أو الإعادة حتى يحصل له الجزم ببراءة الذمه. و ليس كلامه عليه السلام حينئذ مقصورا على الحكم المسئول عنه حتى يقال لا تلزم الإعادة فى الصوره المزبوره على أحد منهم بل هو حكم عام يشمل هذه الصوره و غيرها و لذا ردد عليه السلام و أبهم فيشمل ما إذا شك الإمام أو بعض المأمومين بين الواحد و الاثنين فيلزمه الإعادة.

و أما على ما هو فى أكثر نسخ الحديث من تأخير العاطف (٢) فظاهره وجوب الإعادة على الجميع و هو مخالف لما رجحنا من القول المشهوره.

و يمكن القول باستحباب الإعادة و تخصيص الحكم بالصوره المذكوره بأن يكون المأمومون مخيرين بين العمل بيقينهم و استئناف صلاتهم و كان الاستئناف أولى لهم لمعارضه بيقين آخرين مشاركين لهم فى العمل و الإمام مخيرا بين الاستئناف

ص: ٢٤٢

١-١. يعنى قوله: «فى الاحتياط و الإعادة الاخذ بالجزم».

٢-٢. يعنى قوله: «فى الاحتياط الإعادة و الاخذ بالجزم».

و الأخذ بالأكثر مع الاحتياط و كان اختيار الأول له أولى كما يومئ إليه قوله فى الاحتياط.

و إنما حملنا على ذلك لأنه يشكل تخصيص عمومات أحكام اليقين و الشك بهذه الروايه مع إرسالها و ضعف سندها و مخالفتها للمشهور بين الأصحاب و لعل الأحوط فى تلك الصوره انفراد كل منهم و العمل بمقتضى يقينه أو شكه ثم الإعاده.

الخامس يقين المأمومين و اتفاهم مع ظن الإمام بخلافهم و الأشهر بين الأصحاب حينئذ رجوع الإمام إلى علم المأمومين و مال المحقق الأردبيلى قدس سره فى شرح الإرشاد إلى عمل الإمام بظنه و انفراد المأمومين عنه و الأول أقوى إذ الظاهر من قوله لا سهو على الإمام عدم ترتب أحكام السهو على سهوه و لا يخفى على المتتبع أن فى الأخبار يطلق السهو على ما يشمل الظن كما يظهر من مرسله يونس بل من صحيحه على بن جعفر أيضا و لعل العمل بذلك ثم إعاده كل من الإمام و المأموم أحوط.

ثم اعلم أن الإشكال فى هذه الصوره إنما هو فيما إذا لم يرجع الإمام بعد الاطلاع على يقينهم عن ظنه فلو رجع إلى الشك أو الظن الموافق ليقين المأمومين فلا شك فى رجوعه إليهم.

السادس يقين المأمومين و اختلافهم مع ظن الإمام بخلافهم و الأشهر و الأظهر حينئذ الانفراد و عمل كل بيقينه أو ظنه لما مر فى الرابع و الاحتياط فى تلك الصوره أيضا للإعاده لمرسله يونس و شمول الجواب لتلك الصوره.

السابع اختلاف المأمومين فى اليقين و ظن الإمام بأحدهما فالظاهر أنه يعمل هنا بظنه و يتبعه الموافقون له فى اليقين و ينفرد المخالفون و الأحوط للإعاده للجميع لدخول تلك الصوره فى مرسله يونس سؤالا و جوابا.

الثامن يقين الإمام مع ظن المأمومين بخلافه متفقين أو مختلفين و المشهور فى تلك الصوره أيضا رجوع المأمومين إلى الإمام و توقف فيه أيضا المحقق

الأردبيلي رحمه الله عليه و الأول أقوى لقوله عليه السلام ليس على المأموم سهو بما مر من التقرير و لعمومات الأخبار الداله على وجوب متابعه الإمام مطلقا خرج منه اليقين إجماعا فبقى الظن.

و استدل الشهيد الثاني نور الله ضريحه عليه بما تقدم من خبر محمد بن سهل (1) إذ يطلق في الروايات الوهم على الظن فيدل على أن الإمام يحمل ظنون من خلفه فلا عبره بظنهم مع يقين الإمام و فيه نظر إذ في سنده ما عرفت و في دلالة قصور إذ الظاهر من تلك الروايه أن المراد بالوهم إما السهو أو الأعم منه و من الشك و إن أمكن إرادته الأعم منهما و من الظن أيضا لكن يشكل الاستدلال به.

و لعل الإعادة في تلك الصورة أيضا أحوط لا سيما مع اختلاف المأمومين لإطلاق الجواب في المرسله المتقدمه أخيرا و إن كان قوله عليه السلام فيها و ليس على من خلف الإمام سهو إذا لم يسه الإمام يدل على ما اخترنا كما عرفت.

التاسع ظن الإمام أو المأموم مع شك الآخر فالمشهور بين الأصحاب أنه يرجع الشاك إلى الظان لعموم النصوص الداله على عدم اعتبار شك المأموم و الإمام و أيضا عموم أخبار متابعه الإمام تدل على عدم العبره بشك المأموم مع ظن الإمام و لا قائل بالفرق في ذلك بين الإمام و المأموم و لا معارض في ذلك إلا ما يترأى من مرسله يونس من اشتراط اليقين في المرجوع إليه و ليس فيه شيء يكون صريحا في ذلك سوى ما في أكثر النسخ من قوله عليه السلام بإيقان و اتفاق نسخ الفقيه على قوله باتفاق مكانه و مخالفه مدلوله لما هو المشهور بين الأصحاب مع ما عرفت من ضعف السند يضعف الاحتجاج به و سبيل الاحتياط واسع.

قال المحقق الأردبيلي رحمه الله لا- شك في رجوع أحدهما إلى الآخر مع شكه و يقين الآخر و أما إذا ظن الآخر فهو أيضا محتمل لأن الظن في باب الشك معمول به و أنه بمنزلة اليقين و ظاهر قوله في المرسله المتقدمه مع إيقان العدم و كأنه محمول على ما يجب لهم أن يعملوا به من الظن و اليقين مع احتمال

ص: ٢٤٤

العدم و الحمل على الظاهر إلا أنها مرسله انتهى.

العاشر كون كل منهما ظانا بخلاف الآخر فظاهر الأصحاب عدم رجوع أحدهما إلى الآخر بل كل منهما ينفرد بحكمه لعدم الترجيح و لا- يخلو من قوه إذا المتبادر من النصوص الداله على رجوع أحدهما إلى صاحبه أن يكون بينهما تفاوت في مراتب العلم لا سيما مرسله يونس حيث قال إذا حفظ عليه من خلفه و قال إذا لم يسه الإمام و التمسك بعموم متابعه الإمام هنا ضعيف و إن كان محتملا.

الحادى عشر يقين الإمام و يقين بعض المأمومين بخلافه و شك آخرين فالشاك يرجع إلى الإمام لعموم النصوص و ينفرد الموقن بحكمه.

الثانى عشر شك الإمام و بعض المأمومين مختلفين فى الشك أو متفقين مع يقين مع المأمومين فالأشهر و الأظهر فى تلك الصوره رجوع الإمام إلى الموقن و الشاك من المأمومين إلى الإمام لعموم النصوص الداله على رجوع الإمام إلى المأمومين و متابعه المأموم للإمام.

و فى مرسله يونس ما يدل على عدم رجوع الإمام إلى المأمومين مع اختلافهم و يمكن حمله على أن المراد بقوله عليه السلام إذا حفظ عليه من خلفه بإيقان أعم من يقين الجميع بأمر واحد أو يقين البعض مع عدم معارضه يقين آخرين و حمل قوله فإذا اختلف على الإمام من خلفه على الاختلاف فى اليقين.

و بالجمله يشكل التعويل على المرسله المزبوره لضعفها مع معارضه النصوص المعتره و إن كان الاحتياط يقتضى العمل بما قلنا ثم إعادته الجميع كما عرفت فى أمثاله لظاهر المرسله لا سيما على نسخه الفقيه من قوله باتفاق منهم.

الثالث عشر اشتراك الشك بين الإمام و المأمومين مع اتفاقهم فى نوع الشك و لا- شك فى أنه يلزمهم جميعا حكم ذلك الشك و لا يبعد التخيير بين الايتمام و الانفراد فيما يلزمهم من صلاحه الاحتياط كما ذكره بعضهم.

الرابع عشر اشتراكهما فى الشك مع اختلاف نوع شك الإمام مع شك

المأمومين مع تحقق رابطة بين الشكين فالمشهور حينئذ رجوعهما إلى تلك الرابطة كما إذا شك الإمام بين الاثنتين و الثلاث و شك المأموم بين الثلاث و الأربع فهما متفقان في تجويز الثلاث و الإمام موقن بعدم احتمال الأربع و المأموم موقن بعدم احتمال الاثنتين فإذا رجع كل منهما إلى يقين الآخر تعين اختيار الثلاث فينبون عليها و يتمون الصلاة من غير احتياط.

و ربما قيل بانفراد كل منهما حينئذ بشكه و ربما يستأنس له بما يظهر من مرسله يونس من عدم رجوع أحدهما إلى الآخر مع شك الآخر و إن أمكن أن يقال أنه ليس الرجوع هنا فيما شكنا فيه بل فيما أيقنا فيه و لعل اختيار الرابطة و الإتمام و الإعادة أيضا أحوط.

الخامس عشر الصورة المتقدمه مع عدم تحقق الرابطة كما إذا شك أحدهما بين الاثنتين و الثلاث و الآخر بين الأربع و الخمس فالمشهور أنه ينفرد كل منهما بشكه و يعمل بحكم شكه و هو قوى لعدم دخوله ظاهرا في عموم نصوص رجوع أحدهما إلى الآخر كما عرفت و لعموم النصوص الداله على حكم شك كل منهما.

ثم اعلم أنه على المشهور لا- فرق في الصورتين بين كون الشك في الركعات أو في الأفعال و كذا لا- فرق في صورته تحقق الرابطة بين أن يكون شك أحدهما مبطلا أم لا فالأول كما إذا شك أحدهما بين الاثنتين و الثلاث و الآخر بين الثلاث و الخمس فإنهما يرجعان إلى الثلاث و إن كان الشك بين الثلاث و الخمس مبطلا لو انفرد.

و كذا لا- فرق بين ما إذا انفرد كل منهما بحكم أم لا- فالأول كما إذا شك أحدهما بين الثلاث و الأربع و الآخر بين الأربع و الخمس فإن حكم الأول صلاحه الاحتياط و حكم الثاني سجده السهو فإنه يسقطان عنهما و يرجعان إلى الأربع و كما إذا شك أحدهما بين الاثنتين و الثلاث و الأربع و الآخر بين الثلاث و الأربع و حكم الأول ركعتان من قيام و ركعتان من جلوس و حكم الثاني ركعتان من جلوس مع سجده السهو

فیرجعان إلى الشك بين الثلاث و الأربع فيسقط عن الأول حكمه المختص به و هو الرکعتان من قیام و عن الثاني حكمه المختص به و هو سجده السهو. السادس عشر اشتراك الشك بين الإمام و المأمومین مع تعدد المأمومین و اختلافهم أيضا في الشك فالمشهور في هذه الصورة أيضا التفصیل المتقدم بأنه إن كان بينهم رابطه يرجعون إليها كما إذا شك أحدهم بين الاثنتين و الأربع و الثاني بين الثلاث و الأربع و الثالث بين الأربع و الخمس فینون على الأربع لعلم الأول بعدم الثلاث و الخمس و الثاني بعدم الاثنتين و الخمس فهما متفقان في نفی الخمس و الثاني و الثالث متفقان في نفی الاثنتين و الأول و الثالث متفقان في نفی الثلاث.

و إن لم يكن بينهما رابطه فينفرد كل منهم و يعمل بحكم شكه بما مر من التقريب كما إذا شك أحدهم بين الاثنتين و الثلاث و الثاني بين الثلاث و الأربع و الثالث بين الأربع و الخمس و قال الشهيد الثاني قدس الله روحه في شرح الإرشاد بعد الحكم في تلك الصورة بالانفراد لكن هذا الفرض لا يتفق إلا مع ظن كل منهم انتفاء ما خرج عن شكه لا مع يقينه فإن تيقن الأولين عدم الخمس ينفیها و تيقن الأول عدم الأربع ينفیها فلا يمكن فرض شك الثالث على هذا الوجه انتهى.

**[ترجمه] بدان که در صورت شك امام یا مأموم یا اختلاف آن دو، خارج از این نیست که مأموم یک نفر یا متعدد باشد. و بر اساس همه تقدیرات، خالی از این نیست که مأموم مرد باشد یا زن، عادل باشد یا فاسق یا کودک بالغ. و بر اساس تقدیرات خالی از این نیست که مأموم یا امام، متیقن باشد یا ظنین یا شک‌دار. و بر تقدیر اشتراک، شك بین آن دو خالی از این نیست که آن دو در شك موافق باشند یا مخالف. بر تقدیر اختلاف، یا بین آن دو چیزی است که مورد اشتراک است یا خیر. و با تقدیر تعدد مأمومین، خالی از این نیست که آن دو در شك و ظن و یقین متفق باشد یا مختلف. با کمک خداوند ملک دانا، به همه آن احکام اشاره می‌کنیم.

پس بدان که مشهور بین اصحاب این است که در رجوع امام به مأموم، تفاوتی ندارد که مأموم مرد باشد یا زن، عادل باشد یا فاسق، واحد باشد یا متعدد - در صورت توافق آنان - یا حصول ظن بر اساس قول آنان باشد یا خیر، به دلیل اطلاق نصوص متقدم درباره همه آنها و نپرداختن به تفصیل در هیچ یک از آنها.

و اما در صورت کودک ممیز بودن امام، پس در آن اشکالی است. جمعی به قبول قول او معتقد هستند، به دلیل اعتماد به قول او در بسیاری از احکام، مانند قبول هدیه، اذن دخول و امثال آن، و ایرادی در آن است که پوشیده نیست و بهتر در آن نیز تمسک به اطلاق نصوص است، و زمانی که ظن با قول او حاصل شود، پس اشکالی ندارد.

و چه بسا برای این حکم به روایتی که از امام صادق علیه السلام روایت شده است توجه می‌شود که درباره مردی که در طواف، بر شمردن زن همراه خود اعتماد می‌کند، آیا [قول] او و کودک برای او کفایت می‌کند؟ پس فرمود: بله، آیا نمی‌بینی زمانی که پشت سر امام نماز می‌خوانی، به او اقتدا می‌کنی، پس او نیز نظیر آن است. - فقیه ۲ : ۲۵۵ -؛ و در آن نکته‌ای است، زیرا خبر مجمل و دارای چند وجه است و استدلال کردن به آن با برخی احتمالات بعید، برای نظیر آن ممکن نیست.

و اما غیر مأموم، پس به او تکیه نمی‌شود مگر اینکه قول او افاده ظن کند، پس آنچه که در باب عموماً در خصوص تکیه بر ظن داخل می‌شود و حکم سایر وجوهی را که به آن‌ها اشاره نمودیم، در چند بحث بیان می‌کنیم:

اول: اینکه امام یقین داشته باشد و مأموم شک داشته باشد، پس مأمومین به او مراجعه می کنند، چه اینکه در شک متفق باشند یا مختلف، مگر اینکه با وجود شکشان به خلاف یقین امام، یقین داشته باشند، پس در این هنگام [نماز] منفرد می شود.

دوم: اینکه مأموم یقین داشته باشد و امام شک داشته باشد - در صورت اتفاق مأمومین بر این امر - و در این هنگام، در رجوع امام به یقین آنان شکی نیست؛ مگر اینکه به شکش به خلاف یقین مأمومین، یقین داشته باشد، پس حکم درباره آن، انفراد است، چنانکه گذشت.

سوم: اینکه امام یقین داشته باشد و مأمومین به خلاف او یقین داشته باشند؛ پس در این هنگام هیچ اختلافی نیست که هر یک از آنها به یقین خود بازگردد، چه مأمومین در یقینشان متفق باشند یا مختلف.

چهارم: اینکه امام شک داشته باشد و مأمومین با وجود اختلافشان، یقین داشته باشند، چنانکه در روایت مرسله یونس مفروض است. و رأی مشهور بین اصحاب در این هنگام، وجوب انفراد هر یک از آنان و عمل به آنچه که یقین او یا شک او اقتضا می کند، می باشد، زیرا رجوع مأمومین با وجود یقینشان به شک امام محتمل نیست. و نه رجوع امام به یکی از دو گروه به دلیل عدم ترجیح. بله، اگر با قرائن، ظنی به قول یکی از آن دو حاصل شود، به مقتضای ظنش عمل می کند. پس موقنی که ظن امام با او موافق است، از او منفرد نمی شود و دیگری [کسی که با ظن امام موافق نیست] منفرد می شود.

و احتمالی که در صورت عدم حصول ظن به ذهن می آید، همان مخیر بودن امام بین رجوع به هر یک از دو گروه است، به دلیل عموم این سخن امام علیه السلام «بر امام سهوی نیست». اما آن با آنچه که از ابتدای روایت مرسله روشن می گردد، در خصوص عدم رجوع امام به مأمومین مگر در صورت توافق آنان، تعارض دارد به ویژه بر اساس نسخه فقیه که «باتفاق از آنان» آمده است. با وجودی که آن با شهرت و عمومات عمل به احکام شک، مورد تأیید واقع شده است.

اما کلام در مورد حکم استفاد از آخر روایت مرسله پیشین برای این قضیه باقی ماند. پس بر اساس آنچه که در بسیاری از نسخه های فقیه در خصوص تقدیم عاطف - یعنی این سخن وی «فی الاحتیاط و الاعاده الأخذ بالجزم» - است، پس بر آنچه که با حکم مذکور منافات داشته باشد دلالت ندارد؛ زیرا مفاد آن در این صورت این است که بر امام و بر هر یک از مأمومین در صورت اختلافشان، لازم است که هر یک از آنان به اقتضای شکش یا یقینش در خصوص احتیاط یا اعاده عمل نماید تا اینکه یقین به براءت ذمه برای او حاصل گردد.

و در این صورت کلام امام علیه السلام منحصر بر حکم مورد سؤال نیست تا گفته شود که اعاده در صورت مزبور بر هیچ یک از آنان لازم نیست. بلکه آن حکمی عام است که شامل این صورت و غیر آن می باشد، لذا امام علیه السلام تکرار نموده و مبهم ساخته است؛ پس زمانی را شامل می شود که امام یا برخی از مأمومین، بین یک یا دو را شک کند که در این صورت، اعاده بر او لازم است.

و اما بر اساس آنچه که در اغلب نسخه های این حدیث، در خصوص تأخیر عاطف - یعنی این سخن وی «فی الاحتیاط الاعاده و الأخذ بالجزم» -

است، پس ظاهر آن، وجوب اعاده بر همه می‌باشد، و آن (قول) با آنچه که ما در خصوص قول مشهور ترجیح دادیم، مخالف است.

و قول به استحباب اعاده و تخصیص این حکم به صورت مذکور ممکن است، به این صورت که مأمومین بین عمل به یقین خود و استیناف نماز خود مخیر باشد، و به دلیل تعارض یقین آنان با یقین سایر افرادی که در عمل مشارکت دارند، استیناف برای آنان اولی باشد، و امام بین استیناف و رعایت احتیاط بیشتر مخیر باشد، و اختیار اول برای او اولی است، چنانکه این سخن او «در احتیاط»، به آن اشاره می‌کند.

و فقط به این دلیل بر آن حمل نمودیم زیرا تخصیص زدن عمومات احکام یقین و شک به این روایت با وجود ارسال آن و ضعف سند و مخالفتش با رأی مشهور بین اصحاب، مشکل است. و شاید احوط در آن صورت، انفراد هر یک از آنان و عمل به اقتضای یقین یا شک خود و سپس اعاده باشد.

پنجم: یقین مأمومین و اتفاق آنان، در کنار ظن امام بر خلاف آنان. و مشهور بین اصحاب در این حالت، رجوع امام به علم مأمومین است. و محقق اردبیلی قدس سره در شرح الارشاد، به عمل امام بر ظن خود و انفراد مأمومین از او تمایل یافته است. و رأی اول قوی‌تر است زیرا ظاهر این سخن او «سهوی بر امام نیست»، عدم ترتیب احکام سهو بر سهو او است. و بر پژوهشگر پوشیده نیست که سهو در اخبار، بر آنچه که شامل ظن می‌باشد اطلاق می‌گردد چنانکه از مرسله یونس و بلکه از صحیحه علی بن جعفر نیز روشن است. و شاید عمل به آن و سپس اعاده توسط هر یک از امام و مأموم، احوط باشد.

پس بدان که اشکال در این صورت فقط در حالتی است که امام بعد از اطلاع از یقین آنان از ظن خود بازنگردد. پس اگر به شک یا ظن موافق با یقین مأمومین بازگشت، در رجوع او به آنان شکی نیست.

ششم: یقین مأمومین و اختلاف آنان در کنار ظن امام برخلاف آنان. و مشهورتر و اظهر در این حالت، انفراد و عمل هر یک به یقین یا ظن خود می‌باشد چنانکه در مورد چهارم گذشت. و احتیاط در آن صورت نیز اعاده می‌باشد، به دلیل مرسله یونس و شمول جواب بر آن صورت.

هفتم: اختلاف مأمومین در یقین و ظن امام به یکی از آن دو. پس ظاهر این است که در اینجا به ظن خویش عمل کند و موافقین او در یقین از او پیروی کنند و مخالفان منفرد شوند. و احوط، اعاده برای همه می‌باشد، به دلیل دخول آن صورت در مرسله یونس از نظر سؤال و جواب.

هشتم: یقین امام در کنار ظن مأمومین به امری برخلاف او، متفق باشند یا مختلف. و مشهور در این صورت نیز رجوع مأمومین به امام است. و محقق اردبیلی رحمه الله علیه نیز در آن تردید کرده است. و رأی اول قوی‌تر است به دلیل این سخن امام علیه السلام «بر مأموم سهوی نیست»، بر اساس آنچه که از تقریر گذشت. و نیز به دلیل عمومات اخبار دال بر وجوب متابعت مطلق امام، یقین به اجماع از آن خارج می‌شود و ظن باقی می‌ماند.

گذشت بر آن استدلال کرده است، زیرا در روایات، وهم بر ظن اطلاق می‌گردد، پس دلالت بر این دارد که امام ظن کسی که پشت سر اوست را بر عهده می‌گیرد و ظن آنان، با وجود یقین امام معتبر نیست و در آن نکته‌ای است، زیرا در سند آن چیزی است که دریافتی، و در دلالت آن قصوری است، زیرا ظاهر آن روایت این است که مقصود از وهم، یا سهو است یا اعم از آن و شک. هر چند که اراده اعم از آن دو و شک نیز ممکن است، اما استدلال به آن مشکل است.

و شاید اعاده در آن صورت نیز احوط باشد به ویژه با وجود اختلاف مأمومین، به دلیل اطلاق جواب در روایت مرسله‌ای که در آخر ذکر شد، هر چند که این سخن امام علیه السلام در آن «و بر کسی که پشت سر امام است سهوی نیست تا زمانی که امام دچار سهو نشود» چنانکه دانستی، بر آنچه که ما اختیار کردیم دلالت دارد.

نهم: ظن امام یا مأموم در کنار شک دیگری. پس مشهور بین اصحاب این است که فرد شک‌کننده به فرد ظنین مراجعه می‌کند، به دلیل عموم نصوص دال بر عدم اعتبار شک مأموم و امام، و عموم اخبار متابعت از امام نیز بر عدم اعتبار شک مأموم در برابر ظن امام دلالت دارد، و هیچ‌قائلی به فرق در آن میان امام و مأموم وجود ندارد و نه مخالفی درباره آن وجود دارد، جز آنچه که از مرسله یونس در خصوص مشروط بودن یقین در مورد مرجوع‌إلیه به نظر می‌رسد. و در آن چیزی نیست که در مورد آن صریح باشد، جز آنچه که در اکثر نسخه‌ها درباره این سخن امام علیه السلام: «بایقان» و اتفاق نسخه‌های فقیه بر این سخن او «باتفاق» به جای آن، آمده است و نیز مخالفت مدلول آن، با آنچه که میان اصحاب مشهور است، علاوه بر آنچه که درباره ضعف سند دانستی، احتجاج را به آن تضعیف می‌گرداند و طریق احتیاط واسع است.

محقق اردبیلی - رحمه الله علیه - گوید: در رجوع یکی از آن دو به دیگری در صورت شک او و یقین دیگری، شکی نیست. و اما زمانی که دیگری نیز گمان کند، آن (رجوع) محتمل است زیرا در باب شک به ظن عمل می‌شود و به منزله یقین است. و ظاهر این سخن او در مرسله پیشین «مع ایقان»، عدم آن است و گویی بر آنچه که بر آنان واجب است که در خصوص ظن و یقین به آن عمل کنند، حمل می‌شود، در کنار احتمال عدم آن، و این حمل بر ظاهر است با این تفاوت که آن مرسله است. پایان سخن.

دهم: اینکه هر یک از آن دو به امری برخلاف دیگری ظنین باشد. پس ظاهر (قول) اصحاب، عدم رجوع یکی از آن دو به دیگری است. بلکه هر یک از آن دو به دلیل عدم ترجیح در حکمش، منفرد می‌گردد و خالی از قوت نیست، زیرا متبادر از نصوص دال بر رجوع یکی از آن دو به همراهش، این است که میان آن دو تفاوتی در مراتب علم باشد، خصوصاً مرسله یونس، طوری که گوید: «زمانی که کسی که پشت سر اوست بر او مراقبت نماید» و گوید: «زمانی که امام دچار سهو نشود» و تمسک به عموم متابعت از امام، در اینجا ضعیف است، هر چند که محتمل باشد.

یازدهم: یقین امام و یقین برخی از مأمومین به امری مخالف او و شک دیگران. پس شک‌کننده به دلیل نص، به امام مراجعه می‌کند و کسی که یقین دارد، در حکمش منفرد می‌گردد [نمازش فرادا می‌شود].

دوازدهم: شک امام و برخی از مأمومین که در شک مختلف هستند یا اینکه متفق می‌باشند، در کنار یقین برخی از مأمومین. پس مشهورتر و ظاهرتر در آن صورت، رجوع امام به یقین‌کننده، و شک‌کننده از میان مأمومین به امام است، به دلیل عموم

نصوص دال بر رجوع امام به مأمومین و متابعت مأموم از امام.

و در مرسله یونس چیزی است که بر عدم رجوع امام به مأمومین در صورت اختلاف آنان دلالت دارد. و حمل آن بر این ممکن است که مقصود از این سخن امام علیه السلام: «زمانی که کسی که پشت سر اوست با یقین بر او مراقبت نماید» اعم از یقین همه به امری واحد یا یقین برخی از آنان در صورت عدم تعارض با یقین دیگران باشد. و حمل این سخن او «پس زمانی که کسی که پشت سر امام است با او مختلف باشد» بر اختلاف در یقین ممکن است.

و در مجموع، تکیه کردن بر مرسله مزبور به دلیل ضعف آن و نیز تعارض آن با نصوص معتبر، مشکل است هر چند که احتیاط عمل به آنچه که گفتیم و سپس اعاده توسط همه را اقتضا می‌کند؛ چنانکه به دلیل ظاهر مرسله به ویژه بر اساس نسخه‌های فقیه درباره این سخن او «باتفاق منهم»، درباره امثال آن دریافتی.

سیزدهم: اشتراک شک بین امام و مأموم در صورت اتفاق آنان در نوعی از شک. شکی در این نیست که حکم آن شک جمیعاً بر آنان لازم است؛ و مخیر بودن بین اقتدا و انفراد در آنچه که در خصوص نماز احتیاط بر آنان لازم است، چنانکه برخی از آنان ذکر کرده‌اند، بعید نیست.

چهاردهم: اشتراک آن دو در شک، با اختلاف نوع شک امام با شک مأمومین، در صورت تحقق رابطه‌ای بین دو شک. پس مشهور در این حالت، رجوع آن دو به آن رابطه است، چنانکه زمانی که امام بین دو و سه رکعت شک کند و مأموم بین سه و چهار رکعت شک کند، پس آن دو در تجویز سه رکعت متفق هستند و امام به عدم احتمال چهار رکعت یقین دارد و مأموم به عدم احتمال دو رکعت. پس زمانی که هر یک از آن دو به یقین دیگری شک کند، اختیار سه رکعت معین می‌گردد، پس بنا را بر سه می‌گذارند و نماز را بدون احتیاط به اتمام می‌رسانند.

و چه بسا گفته شود، هر یک از آن دو، در این حالت، انفرادی به شک خود رجوع کنند و چه بسا در خصوص عدم رجوع یکی از آن دو به دیگری در صورت شک دیگری که از مرسله یونس ظاهر است، به مرسله یونس استناد شود. هر چند که ممکن است گفته شود: در اینجا، رجوع در چیزی نیست که آن دو در آن شک دارند بلکه در چیزی است که در آن یقین دارند. و شاید اختیار رابطه و اتمام و اعاده نیز احوط باشد.

پانزدهم: صورت پیشین به همراه عدم تحقق رابطه، مانند زمانی که یکی از آن دو بین دو رکعت و سه رکعت شک کنند و دیگری بین چهار و پنج رکعت. پس مشهور این است که هر یک از آنها با شکش منفرد باشد و به حکم شکش عمل کند و آن قوی است، به دلیل عدم دخول آن ظاهراً در عموم نصوص رجوع یکی از آن دو به دیگری، چنانکه دریافتی، و نیز به دلیل نصوص دال بر حکم شک هر یک از آن دو.

سپس بدان که بر اساس رأی مشهور بین دو صورت، میان اینکه شک در رکعات باشد یا افعال، فرقی نیست و همچنین در صورت تحقق رابطه، بین اینکه شک یکی از آن دو باطل‌کننده باشد یا خیر، تفاوتی نیست. پس مورد اول چنان است که زمانی که یکی از آن دو بین دو رکعت و سه رکعت شک کند و دیگری بین سه رکعت و پنج رکعت شک کند، پس آن دو

به سه رکعت مراجعه می‌کنند، هر چند که شک بین سه و پنج رکعت - اگر منفرد باشد - باطل کننده باشد.

و همچنین بین زمانی که هر یک از آن‌ها به حکمی منفرد شود یا خیر، فرقی نیست. پس مورد اول چنان است که زمانی که یکی از آن دو بین سه و چهار رکعت شک کند و دیگری بین چهار و پنج رکعت، پس حکم اول نماز احتیاط و حکم دوم سجده سهو است که این دو (حکم) از آن دو (نفر) ساقط می‌گردد و به چهار رکعت رجوع می‌کنند و چنانکه هرگاه یکی از آن دو بین دو، سه و چهار رکعت شک کند و دیگری بین سه، چهار و پنج رکعت. حکم مورد اول دو رکعت ایستاده و دو رکعت نشسته است و حکم مورد دوم، دو رکعت نشسته به همراه سجده سهو است. پس به شک بین سه رکعت و چهار رکعت رجوع می‌کنند. پس حکم مختص به مورد اول یعنی دو رکعت ایستاده از او و حکم مختص به مورد دوم یعنی سجده سهو از دیگری ساقط می‌گردد.

شانزدهم: اشتراک شک بین امام و مأمومین با تعدد مأمومین و همچنین اختلاف آن دو در شک. پس مشهور در این صورت نیز تفصیل پیشین، است به این صورت که اگر میان آنان رابطی باشد به آن مراجعه کنند، چنانکه زمانی که یکی از آنان بین دو رکعت و چهار رکعت شک کند و دیگری بین سه رکعت و چهار رکعت شک کند و سومی بین چهار و پنج رکعت شک کند، پس بنا را بر چهار رکعت بگذارد، به دلیل علم فرد اول به عدم سه و پنج رکعت و دومی به عدم رکعت و پنج رکعت. که آن دو در نفی پنج رکعت متفق هستند و نفر دوم و سوم در نفی دو رکعت. و نفر اول و سوم در نفی سه رکعت متفق هستند.

و اگر میان آن دو رابطی نباشد، پس هر یک از آنان منفرد می‌گردد و با آنچه که در خصوص تقریب گذشت، به حکم شکش عمل می‌کند. چنان که زمانی که یکی از آنان بین دو و سه رکعت شک کند و نفر دوم بین سه و چهار رکعت و نفر سوم بین چهار و پنج رکعت. و شهید ثانی - قدس الله روحه - در شرح ارشاد بعد از حکم دادن در آن حالت بر انفراد گوید: اما این فرض متفق نیست مگر با ظن هر یک از آنان، منتفی شدن آنچه را که از شکش خارج می‌گردد و نه با یقین وی. پس یقین دو نفر اول بر پنج رکعت نبودن و یقین فرد اول بر چهار رکعت نبودن، آن را نفی می‌کند. پس فرض شک فرد سوم بر این وجه ممکن نیست. پایان سخن.

**[ترجمه]

أقول

لا- أعرف لهذا الكلام معنى محصلا إذ لو كان غرضه عدم إمكان تحقق شك الثالث مع يقين الآخرين بنفى ما شك فيه فلا يخفى وهنه إذ لا- تنافى بين يقين إنسان و شك آخر مع أنه لا اختصاص له بالثالث إذا الثالث جازم بنفى ما يشك فيه الأول فلا يتصور شكه على هذا.

و لو كان الغرض عدم الاعتناء بشك و لزوم الرجوع إلى الآخرين فهو رحمه الله لم يفرق في رجوع كل من المأموم و الإمام إلى الآخر بين الظن و اليقين و قال سابقا الظن في باب الشك في حكم اليقين.

و تحقيق المقام أنه لو كان الثاني أى الشاك بين الثلاث و الأربع الإمام فلا يتصور

ص: ٢٤٧

له الرجوع إلى المأمومين لعدم اتفاهم و عدم تحقق جامع بينهم و الرجوع إلى بعضهم دون بعض ترجيح من غير مرجح إلا أن يحصل له ظن بقول بعضهم فيخرج عن الصورة المفروضه و يحتمل بظنه و في رجوع المأمومين إليه ما مر و أما رجوع بعض المأمومين إلى بعض فلا وجه له فلا بد من انفرادهم و يحتمل عدم انفراد الثالث عن الإمام لأنه أيضا بينى على الأربع.

و يحتمل في تلك الصورة وجه آخر بأن يقال يرجع الثالث في نفى الخمس إلى الإمام و في نفى الثالث إلى علمه فينبى على الأربع من غير سجده للسهو و الأول يرجع إلى الإمام في نفى الاثنين و في نفى الأربع إلى علمه فينبى على الثالث من غير احتياط و هذا وجه قريب بالنظر إلى عمومات الأدله كما لا يخفى.

و لو كان الثالث الإمام فله مع بعض المأمومين رابطة و لا- يبعد عمل الثاني و الثالث بالرابطة و ينفرد الأول عملا بظواهر بعض النصوص المعتميره و لو كان الأول الإمام فله مع الثاني رابطة هي الثالث فيعملان بها و يبينان عليها و ينفرد الثالث و الأحوط في الجميع الإعادة مع العمل بما ذكرناه لدلاله المرسله المتقدمه عليها على بعض المحتملات و لتعارض تلك الوجوه المتقدمه و الله تعالى يعلم حقائق أحكامه و حججه عليهم السلام.

***[ترجمه] برای این سخن معنای کامل و درستی نمی‌شناسم زیرا اگر غرض او عدم امکان تحقق شک فرد سوم به همراه یقین دیگران، با نفی آنچه که در آن شک کرده است باشد، پس ضعف آن پوشیده نیست. زیرا بین یقین انسان و شک دیگری منافاتی نیست علاوه بر اینکه آن به نفر سوم اختصاص ندارد زیرا نفر سوم به نفی آنچه که فرد اول در آن شک دارد مطمئن است، پس شک او بر این حالت متصور نیست.

و اگر غرض عدم اعتنا به شک او و لزوم رجوع به دیگران باشد، پس او - رحمه الله علیه - در رجوع هر یک از مأموم و امام به دیگری، بین ظن و یقین تفاوتی قائل نشده است. و سابقاً گفته است، ظن در باب شک، در حکم یقین است.

و تحقیق مقام اینکه، اگر فرد دوم یعنی شک کننده بین سه و چهار رکعت، امام باشد، رجوع به مأمومین به دلیل عدم اتفاق آنان و عدم تحقق جامع بین آنان و رجوع به برخی از آنان بدون ترجیح دادن غیر مرجح، برای او متصور نیست، مگر اینکه ظن به قول یکی از آنان برای او حاصل شود؛ پس از صورت مفروض خارج می‌گردد و بر ظن وی عمل می‌کند، و در رجوع مأمومین به او همان است که گذشت. و اما رجوع برخی از مأمومین به برخی دیگر، پس وجهی ندارد و ناگزیر به انفراد هستند و عدم انفراد فرد سوم از امام محتمل است، به این دلیل که او نیز بنا را بر چهار می‌گذارد.

و در آن صورت وجه دیگری نیز محتمل است، به این صورت که گفته شود: فرد سوم در نفی پنج رکعت به امام و در نفی سه رکعت به علم خود مراجعه می‌کند، پس بدون سجده سهو، بنا را بر چهار رکعت می‌گذارد. و فرد اول در نفی دو رکعت به امام و در نفی چهار رکعت به علم خویش مراجعه می‌کند، پس بدون احتیاط سه رکعت را ادامه می‌دهد. و این وجه با نظر به عموماً ادله، چنانکه پوشیده نیست، محتمل است.

و اگر فرد سوم امام باشد، با برخی از مأمومین رابطه دارد و عمل کردن فرد دوم و سوم به رابطه بعید نیست، و فرد اول بر اساس عمل به ظواهر برخی از نصوص معتبر، منفرد می‌گردد. و اگر فرد اول امام باشد و با فرد دوم رابطی برای او باشد و آن سه رکعت باشد، پس هر دو به آن عمل می‌کنند و آن را ادامه می‌دهند و فرد سوم منفرد می‌گردد. و احوط در همه آنان، اعاده به همراه عمل به چیزی است که ذکر کردیم، به دلیل دلالت مرسله پیشین بر آن بر اساس برخی احتمالات و به دلیل تعارض آن وجوه سابق. و خداوند متعال و حجت‌های او علیهم السلام از حقایق احکام او آگاهند.

***[ترجمه]

الفصل الثانی فی بیان حکم سهو الإمام و المأموم

اعلم أنه لا یخلو من أن یکون السهو مشترکاً بین الإمام و المأموم أو مختصاً بالإمام أو بالمأموم و لنورد الأخبار الواردة فی ذلك سوی ما تقدم ذکره ثم نبین حکم کل من الصور.

فَمِنْهَا مَا رَوَاهُ الشَّيْخُ فِي الْمُؤْتَقِ (١)

عَنْ عَمَارِ السَّائِطِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يَنْسِي وَهُوَ خَلْفَ الْإِمَامِ أَنْ يُسَبِّحَ فِي السُّجُودِ أَوْ فِي

الرُّكُوعِ أَوْ نَسِيَ أَنْ يَقُولَ شَيْئاً بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ فَقَالَ لَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ.

وَبِهَذَا الْإِسْنَادِ (٢)

عَنْ عَمَّارٍ عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ سَهِىَ خَلْفَ الْإِمَامِ بَعِيدَ مَا افْتَتِحَ الصَّلَاةُ فَلَمْ يَقُلْ شَيْئاً وَ لَمْ يُكَبِّرْ وَ لَمْ يُسَبِّحْ وَ لَمْ يَتَشَهَّدْ حَتَّى يُسَلِّمَ فَقَالَ جازَتْ صَلَاتُهُ وَ لَيْسَ عَلَيْهِ إِذَا سَهِىَ خَلْفَ الْإِمَامِ سَجَدَ تَا السَّهْوِ لِأَنَّ الْإِمَامَ ضَامِنٌ لِصَلَاةِ مَنْ خَلْفَهُ.

وَ رُوِيَ أَيْضاً فِي الْمَوْثِقِ عَنْ عَمَّارٍ (٣) عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يَدْخُلُ مَعَ الْإِمَامِ وَ قَدْ سَبَقَهُ الْإِمَامُ بِرُكْعِهِ أَوْ أَكْثَرَ فَسَهِىَ الْإِمَامُ كَيْفَ يَضِيْعُ فَقَالَ إِذَا سَلَّمَ الْإِمَامُ فَسَجَدَ سَجْدَتِي السَّهْوِ فَلَا يَسْجُدُ الرَّجُلُ الَّذِي دَخَلَ مَعَهُ وَ إِذَا قَامَ وَ بَنَى عَلَى صَلَاتِهِ وَ أَتَمَّهَا وَ سَلَّمَ سَجَدَ الرَّجُلُ سَجْدَتِي السَّهْوِ إِلَى أَنْ قَالَ وَ عَنْ رَجُلٍ سَهِىَ خَلْفَ الْإِمَامِ فَلَمْ يَفْتَتِحِ الصَّلَاةَ قَالَ يُعِيدُ الصَّلَاةَ وَ لَا صِلَاةَ بِغَيْرِ افْتِتَاحٍ.

وَ رُوِيَ أَيْضاً فِي الصَّحِيحِ (٤)

عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الرَّجُلِ يَتَكَلَّمُ نَاسِياً فِي الصَّلَاةِ يَقُولُ أَقِيمُوا صُفُوفَكُمْ قَالَ يُسَمُّ

ص: ٢٤٩

- ١-١. التهذيب ج ١ ص ٣٣٢ ط حجر، ج ٣ ص ٢٧٨ ط نجف.
- ٢-٢. التهذيب ج ١ ص ٣٣٢ ط حجر، ج ٣ ص ٢٧٨ ط نجف.
- ٣-٣. التهذيب: ج ١ ص ٢٣٧ ط حجر، ج ٢ ص ٢٥٤ ط نجف.
- ٤-٤. التهذيب ج ١ ص ١٩٠.

صَلَاتَهُ ثُمَّ يَسْجُدُ سَجْدَتَيْنِ فَقُلْتُ سَجَدَتِي السَّهْوِ قَبْلَ التَّسْلِيمِ هُمَا أَوْ بَعْدُ قَالَ بَعْدُ.

وَرُوِيَ أَيْضاً بِسَنَدٍ صَحِيحٍ عَنِ مِنْهَالِ الْقَصَابِ (١) وَهُوَ مَجْهُولٌ (٢)

قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَشْهُو فِي الصَّلَاةِ وَأَنَا خَلْفَ الْإِمَامِ قَالَ فَقَالَ إِذَا سَلَّمَ فَاسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ وَلَا تَهَبَّ.

قوله عليه السلام لا- تهب يحتمل أن يكون من المضاعف أى لا تقم من مكانك حتى تأتى بهما و قال فى النهايه فيه لقد رأيت أصحاب رسول الله صلى الله عليه و آله يهبون إليها كما يهبون إلى المكتوبه يعنى ركعتى المغرب أى ينهضون إليها و فى القاموس الهب انتباه من النوم و نشاط كل سائر و سرعته و يحتمل أن يكون على بناء الأجوف فالمراد به إما عدم الخوف من تشييع الناس عليه بالسهو فى الصلاه أو عدم الخوف من المخالفين للخلاف بينهم فى ذلك كما استطاع عليه.

وَرَوَى الشَّيْخُ (٣)

وَ الْكَلْبِيُّ (٤) بِسَنَدٍ مَرْفُوعٍ عَنِ الرَّضَا عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: الْإِمَامُ يَحْمِلُ أَوْهَامَ مَنْ خَلْفَهُ إِلَّا تَكْبِيرَهُ الْإِفْتِاحَ.

***[ترجمه] بدان که آن خارج از این نیست که سهو بین امام و مأموم مشترک باشد یا اینکه مختص امام یا مأموم باشد و اخبار وارده درباره آن، غیر از آنچه که ذکرش گذشت را می آوریم و سپس حکم هر یک از صورتها را بیان می کنیم.

از جمله آن، چیزی است که شیخ در موثقی از عمار سباطی از امام صادق علیه السلام روایت کرد که گوید: از او درباره مردی سؤال کردم که در حالی که پشت سر امام است، فراموش می کند که در سجده یا رکوع تسبیح بگوید، یا فراموش می کند که بین دو سجده چیزی بگوید. پس فرمود: چیزی بر او نیست. - تهذیب ١ : ٣٣٢ ، ٢ : ٢٧٨ -

و با این اسناد از عمار از امام صادق علیه السلام گوید: از او درباره مردی سؤال کردم که پشت سر امام، بعد از اینکه نماز را افتتاح کرد دچار سهو شد، پس چیزی نگفت و تکبیر نگفت و تسبیح نکرد و تشهد نخواند تا اینکه سلام کرد. پس فرمود: نماز او جایز است و زمانی که پشت سر امام دچار سهو شود، بر او چیزی نیست، زیرا امام ضامن نماز کسی است که پشت سر اوست. - تهذیب ١ : ٣٣٢ ، ٢ : ٢٧٨ -

و همچنین در موثقی از عمار از امام علیه السلام روایت شده است که گوید: از او درباره مردی سؤال کردم که با امام همراه می شود، در حالی که امام با یک رکعت یا بیشتر بر او پیشی گرفته است، پس امام دچار سهو می شود، چگونه عمل کند. پس فرمود: زمانی که امام سلام داد، دو سجده سهو به جای می آورد، پس مردی که با او همراه شده است سجده نکند، و زمانی که او قیام کرد و نمازش را ادامه داد و به اتمام رساند و سلام داد، مرد دو سجده سهو به جای بیاورد... و تا اینجا ادامه داد که: و درباره مردی که پشت سر امام دچار سهو شد، پس نماز را افتتاح نکرد، فرمود: نماز را اعاده کند و بدون افتتاح، نمازی نیست. - تهذیب ١ : ٢٣٧ ، ٢ : ٢٥٤ -

و همچنین در صحیحی از عبدالرحمن بن حجاج روایت شده است که گوید: از امام صادق علیه السلام درباره مردی سؤال کردم که از روی فراموشی در نماز صحبت می کند و می گوید: صفوفتان را راست کنید؟ فرمود: نمازش را به اتمام برساند و

سپس دو سجده سهو به جای آورد. پس عرض کردم: دو سجده سهو قبل از سلام است یا بعد از آن؟ فرمود: بعد از آن. - تهذیب ۱: ۱۹۰ -

و همچنین با سندی صحیح از منهل قصاب - که ناشناخته است - روایت شده است که گوید: به امام صادق علیه السلام عرض کردم: در حالی که پشت سر امام هستم، در نماز دچار سهو می شوم... - ادامه داد: - پس او فرمود: زمانی که او سلام داد، پس دو سجده سهو به جای بیاور، و از مکان خود برنخیز تا اینکه آن دو را به جای آوری. - تهذیب ۱: ۲۳۷ -

این سخن امام علیه السلام «لا تهب» محتمل است که از ریشه مضاعف باشد یعنی از مکان خود برنخیز تا اینکه آن دو را به جای آوری، و در نهایت درباره آن گوید: اصحاب رسول الله صلی علیه و آله را دیده‌ام که «یهتّون إليها كما يهتّون إلى المكتوبه»، یعنی برای دو رکعت مغرب به پا می‌خیزند، همانطور که برای نماز واجب برمی‌خیزند. و در قاموس، «الهب» هوشیاری از خواب، فعالیت هر حرکت کننده و سرعت آن، آمده است. و محتمل است که اجوف باشد و مقصود از آن، یا نترسیدن از محکوم کردن وی توسط مردم به دلیل سهو در نماز باشد، و یا نترسیدن از مخالفان به دلیل اختلاف درباره آن در میان آنان، چنانکه به زودی از آن آگاه خواهی شد.

و شیخ و کلینی با سندی مرفوع از امام رضا علیه السلام روایت کرد که فرمود: امام اوهام کسی را که پشت سر اوست بر عهده می‌گیرد، غیر از تکبیر افتتاح. - تهذیب ۱: ۱۷۶ - - کافی ۳: ۳۴۷ -

**[ترجمه]

أقول

قد مر مثله عنه عليه السلام (۵)

بسند آخر و هو یحتمل وجوها الأول أن يكون المراد بالوهم الشك أو ما يشمله و الظن فإن المأموم الشاك يرجع إلى يقين الإمام اتفاقا و إلى ظنه على الأشهر و الظان إلى يقينه على الأشهر كما عرفت فيصدق أنه يحمل أوهام من خلفه و أما استثناء التكبير فلأنه مع الشك فيه لم يتحقق المأموميه بعد فلا يرجع إليه و لأنه ليس تابعا

ص: ۲۵۰

- ۱- ۱. التهذیب ج ۱ ص ۲۳۷.
- ۲- ۲. بل هو مهمل لم يذكر حاله بجرح و لا تعديل، و قد كان أصحابنا المتقدمون يعملون بخبر رواه غير مجروحين و لو بالاهمال، و أمّا المجهول فهو الذى اطلق عليه الطعن بأنه مجهول راجع فى ذلك قاموس الرجال الفصل ۱۷ من مقدمته.
- ۳- ۳. التهذیب ج ۱ ص ۱۷۶.
- ۴- ۴. الكافي ج ۳ ص ۳۴۷.
- ۵- ۵. قد مر باسناد الشيخ و الصدوق عن محمد بن سهل ص ۲۴۴ و.

للإمام فيه حتى يعلم بفعل الإمام فعله.

و يرد على الأخير أن هذا الوجه مشترك بينه و بين سائر الأذكار إلا أن يقال ذكره على سبيل المثال أو يقال إن فى سائر الأذكار لما تحقق القدوة فى الحاله التى تقع الذكر فيها فالظاهر وقوع الذكر منه مع إيقاع الإمام كالركوع و السجود بخلاف التكبير و فيه بعد كلام.

الثانى أن يكون المراد بالوهم الأعم من الشك و السهو و يكون المقصود بيان فضيله الجماعة و فوائدها و أنه لا يقع من المأموم سهو و شك غالبا فى الركعات و الأفعال لتذكير الإمام له و لا يخفى بعده.

الثالث أن يكون المراد بالوهم ما يشمل الشك و الظن و السهو أو يخص بالسهو كما فهمه جماعه فيدل على عدم ترتب حكم السهو على سهو المأموم و منه عدم بطلان صلاه المأموم بزياده الركن سهوا فيما إذا ركع أو سجد قبل الإمام أو رفع رأسه عنهما قبله فإنه يرجع فى تلك الصور و لا تضره زياده الركن.

الرابع أن يكون المراد ما يسهو عنه من الأذكار إذ ليس فيها ركن غيرها قلت لعل المراد أنه يشاب عليها لقراءه إمامه بخلاف المنفرد فإنه إنما لا يعاقب على تركها.

ثُمَّ إِنَّهُ رَوَى الشَّيْخُ بِسَنَدٍ فِيهِ ضَعْفٌ عَنْ زُرَّارَةَ (١) قَالَ: سَأَلْتُ أَحَدَهُمَا عَلَيْهِمَا السَّلَامُ عَنْ رَجُلٍ صَلَّى بِقَوْمٍ فَأَخْبَرَهُمْ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ عَلَى وُضوءٍ قَالَ يَتِمُّ الْقَوْمُ صَلَاتَهُمْ فَإِنَّهُ لَيْسَ عَلَى الْإِمَامِ ضَمَانٌ وَ رَوَاهُ الصَّدُوقُ (٢)

بِسَنَدٍ صَحِيحٍ.

وَ فِي الصَّحِيحِ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ وَهْبٍ (٣) قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَيْضَمَّنُ الْإِمَامُ صَلَاةَ الْفَرِيضَةِ فَإِنَّ هَؤُلَاءِ يَزْعُمُونَ أَنَّهُ يَضْمَنُ قَالَ لَا يَضْمَنُ أَيْ شَيْءٍ يَضْمَنُ

ص: ٢٥١

١-١. التهذيب ج ١ ص ٣٣٢ ط حجر ج ٣ ص ٢٦٩ ط نجف.

٢-٢. الفقيه ج ١ ص ٢٦٤.

٣-٣. التهذيب ج ١ ص ٣٣٢ ط حجر، ج ٣ ص ٢٧٧ ط نجف.

إِلَّا أَنْ يُصَلِّيَ بِهِمْ جُبْنًا أَوْ عَلَى غَيْرِ وُضُوءٍ.

وَفِي الصَّحِيحِ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ (١) عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: قُلْتُ لَهُ أَيْضًا يَضْمَنُ الْإِمَامُ الصَّلَاةَ فَقَالَ لَيْسَ بِضَامِنٍ.

وَرُوِيَ مُرْسِلًا عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ بَشِيرٍ (٢) عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: أَنَّهُ سَأَلَهُ رَجُلٌ عَنِ الْقِرَاءَةِ حَلْفَ الْإِمَامِ فَقَالَ لَا إِنَّ الْإِمَامَ ضَامِنٌ لِلْقِرَاءَةِ وَ لَيْسَ يَضْمَنُ الْإِمَامُ صَلَاةَ الَّذِينَ حَلَفَهُ وَ إِنَّمَا يَضْمَنُ الْقِرَاءَةَ.

و رواه في الفقيه (٣)

مرسلا عن الحسين بن كثير و هو أصوب و هما مجهولان (٤).

*[ترجمه] نظير آن از امام عليه السلام با سندی ديگر گذشت و آن محتمل چند وجه است:

اول اينکه مقصود از وهم، شك است يا آنچه که شامل آن و ظن است. پس مأموم شك کننده، به اتفاق آراء به يقين امام و بر اساس رأی مشهور به ظن او مراجعه می کند. و فرد ظنين، بر اساس رأی مشهورتر به يقين او مراجعه می کند چنانکه دانستی، پس صدق می کند که وی اوهام کسی که پشت سر اوست را برعهده می گیرد. و اما استثنا کردن تکبير به اين دليل است که با وجود شك در او، هنوز مأموميت محقق نشده است، پس به او مراجعه نمی کند، و نیز به اين دليل که در نماز تابع امام نيست تا با عمل امام، عمل او فهميده شود.

و بر مورد آخر اينگونه پاسخ داده می شود که اين وجه بين آن (تکبير افتتاح) و ساير اذکار مشترک است، مگر اينکه گفته شود، ذکر آن بر سييل مثال است، يا اينکه گفته شود: در ساير اذکار، زمانی که اقتدا در حالي واقع می شود که ذکر در آن است، پس ظاهر، وقوع ذکر از جانب او به همراه گفتن آن توسط امام است مانند رکوع و سجود، برخلاف تکبير؛ و درباره آن هنوز سخنی باقي است.

دوم اينکه منظور از وهم، اعم از شك و سهو باشد و مقصود بيان فضيلت جماعت و فوائد آن باشد و اينکه غالباً در رکعات و افعال، به دليل يادآوری امام برای مأموم سهو و شکی واقع نمی شود. و بعيد بودن آن پوشيده نيست .

سوم اينکه منظور از وهم چیزی باشد که شامل شك و ظن و سهو است يا مختص سهو است، چنانکه جمعی اينگونه فهميده... اند. پس دلالت بر عدم ترتب حکم سهو، بر سهو مأموم دلالت دارد، و از آن جمله است، عدم بطلان نماز مأموم به زيادت سهوی رکن، در حالي که قبل از امام رکوع و سجود کند يا اينکه قبل از او از آن دو سر بلند کند، که او در اين صورت ها، به رکن برمی گردد و زيادت رکن برای او ضرری ندارد.

چهارم اينکه منظور اذکاری باشد که از آن غفلت می کند. زیرا هيچ يک از اذکار غير از تکبير افتتاح رکن نيستند. می گویم: شايد مقصود اين باشد که به دليل قرائت امامش، بر او پاداش داده می شود، برخلاف منفرد که او بر ترک آن فقط عقاب نمی شود.

سپس شیخ با سندی که در آن ضعفی است، از زراره روایت کرده و گوید: از یکی از آن دو امام علیهما السلام درباره مردی سؤال کردم که بر قومی امام شد، پس به آنان خبر داد که او وضو ندارد. فرمود: قوم نمازشان را به اتمام برسانند که بر امام ضمانتی نیست. - تهذیب ۱: ۳۳۲، ۳: ۲۶۹ -.

و صدوق آن را با سندی صحیح روایت کرده است. - فقیه ۱: ۲۶۴ -

و در صحیحی از معاویه بن وهب گوید: به امام صادق علیه السلام عرض کردم: آیا امام نماز واجب مأمومین را ضمانت می کند، زیرا اینان گمان می کنند که او ضمانت می کند؟ فرمود: ضمانت نمی کند، چه چیزی را تضمین کند؟ جز اینکه در حالت جنب یا بدون وضو بر آنان پیشنماز شود. - تهذیب ۱: ۳۳۲، ۳: ۲۷۷ -

و در صحیحی از ابوبصیر از امام صادق علیه السلام آمده است که گوید: به او عرض کردم: آیا امام نماز را ضمانت می کند؟ پس پاسخ داد: او ضامن نیست. - تهذیب ۱: ۳۳۲، ۳: ۲۷۹ -

و در مرسلی از حسین بن بشیر از امام صادق علیه السلام روایت شده است که او درباره مردی سؤال کرد که پشت سر امام قرائت کرد. پس فرمود: خیر، امام ضامنی برای قرائت است، و امام نماز افرادی که پشت سر او هستند را تضمین نمی کند و فقط قرائت را تضمین می کند. - استبصار ۱: ۲۲۰، ۱: ۴۴۰، تهذیب ۱: ۳۳۲، ۳: ۲۷۹ -

و در فقیه آن را به صورت مرسل از حسین بن کثیر روایت کرد و آن صحیح تر است. - فقیه ۱: ۲۴۷ -.

و هر دو آنان ناشناخته هستند.

**[ترجمه]

يمكن الجمع بين أخبار إثبات الضمان و عدمه بوجه الأول ما ذكره الصدوق حيث قال بعد إيراد رواية أبي بصير (۵)

ليس هذا بخلاف خبر عمار و خبر الرضا عليه السلام لأن الإمام ضامن لصلاة من خلفه متى سها عن شيء منها غير تكبيره الافتتاح و ليس بضامن لما يتركه المأموم متعمدا.

و الثاني ما ذكره أيضا حيث قال و وجه آخر و هو أنه ليس على الإمام ضمان لإتمام الصلاة بالقوم فرما حدث به حدث قبل أن يتمها أو يذكر أنه على غير طهر ثم استشهد برواية زراره المتقدمة.

و الثالث أن يكون المراد بالضمان ضمان القراءه و بعده سائر الأذكار و الأفعال.

ص: ۲۵۲

- ٢-٢. رواه الشيخ في الاستبصار (ج ١ ص ٢٢٠ ط حجر ج ١ ص ٤٤٠ ط نجف) بإسناده، عن الحسين بن سعيد، عن زرعه، عن سماعة، عن أبي عبد الله عليه السلام و أرسله في التهذيب راجع (ج ١ ص ٣٣٢ ط حجر، ج ٣ ص ٢٧٩ ط نجف).
- ٣-٣. الفقيه: ج ١ ص ٢٤٧.
- ٤-٤. بل هما مهملان كما عرفت.
- ٥-٥. الفقيه: ج ١ ص ٢٦٤.

الرابع أن يكون المراد بالضمان الإثم والعقاب على الإخلال بالشرايط والواجبات من جهه المأمومين و بعدمه عدم الإثم إذا كان سهوا أو عدم التأثير فى بطلان صلاه المأمومين مطلقا كما يومى إليه بعض الأخبار السالفه أو عدم وجوب اعلامهم بذلك كما يشير إليه أيضا بعض الأخبار.

الخامس أن يكون بعض الأخبار محموله على التقيه كما سنشير إليه.

فإذا أحطت خبرا بالأخبار الوارده فى هذا الباب فاستمع لما يتلى عليك فى بيان أحكام الصور الثلاث فأما الأولى و هو اشتراك السهو بين الإمام و المأموم فلا-ريب فى أنهما يعملان بمقتضى سهوهما سواء اتحد حكمهما أو اختلف فالأول كما إذا تركا سجده واحده سهوا فذكرها بعد الركوع فيمضيان فى الصلاه و يقضيان السجود بعدها اتفاقا و يسجدان للسهو على المشهور و لو ذكرها قبل الركوع يجلسان و يأتیان بها ثم يستأنفان الركعه و قيل بالسجود للسهو هنا أيضا.

و الثانى كما إذا ذكر الإمام السجده المنسيه بعد الركوع و المأموم قبله فيأتى المأموم بها و يلحق بالإمام و يقضيها الإمام بعد الصلاه و فى سجودهما للسهو ما مر و لو كان المنسى السجدين معا و ذكرهما الإمام بعد الركوع و المأموم قبله فتبطل صلاه الإمام و ينفرد المأموم لصحه صلاته على المشهور و إن قيل فيه بالبطلان أيضا و يأتى بهما و يتم الصلاه و هنا صور آخر تعلم بالمقاييسه.

و أما الثانى و هو اختصاص السهو بالإمام كما إذا تكلم ناسيا و لم يتبعه المأموم فالأشهر بين المتأخرين اختصاصه بحكم السهو و ذهب الشيخ و بعض أتباعه إلى أنه يجب على المأموم متابعتة فى سجدتى السهو و إن لم يعرض له السبب.

و استدل أولا بوجوب متابعه الإمام و رد بأنه إنما تجب المتابعه حال كونه إماما لا مطلقا و السجدتان إنما يؤتى بهما بعد الصلاه.

وَ تَانِيًا بِمَا رَوَتْهُ الْعَامَّةُ عَنْ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ أَنَّهُ قَالَ: لَيْسَ عَلَى مَنْ

خَلْفَ الْإِمَامِ سَهْوٌ الْإِمَامُ كَافِيهِ وَ إِنْ سَهَا الْإِمَامُ فَعَلَيْهِ وَ عَلَى مَنْ خَلَفَهُ.

رواه الدارقطنی و بقول الشيخ قال أكثر العامه لهذا الخبر و رد بأن الخبر من مرويات العامه و عندهم أيضا ضعيف فكيف يصلح للتمسك به في حكم.

و ثالثا بروايه عمار الثالثه المتقدمه و يمكن الجواب عنه بعد الإعراض عن القدرح في سنده بعدم صراحته في اختصاص السهو بالإمام و لو سلم فيمكن حمله على التقية لاشتهار الحكم بين العامه كما عرفت و بالجمله يشكل التعويل على مثل هذا الخبر في إثبات حكم مخالف للأصل و إن كان الأحوط متابعه الشيخ في المتابعه.

ثم اعلم أنه أورد الشهيد رحمه الله في الذكرى لمذهب الشيخ فروعا الأول لو رأى المأموم الإمام يسجد و جب عليه السجود و إن لم يعلم عروض السبب حملا على أن الظاهر منه أنه يؤدي ما و جب عليه و لعدم شرعيه التطوع بسجدة السهو و اعترض عليه المحقق الأردبيلي قدس سره بأنه يحتمل أن يكون عرض له السبب في صلاه أخرى و ذكره في هذا الوقت فلا يجب على المأموم المتابعه.

**[ترجمه] جمع بستن بين اخبار اثبات ضمانت و عدم آن، با چند وجه ممکن است:

اول آنچه که صدوق ذکر کرده است بطوری که بعد از ذکر روایت ابوبصیر - . فقيه ۱ : ۲۶۴ - گوید: این مخالف خبر عمار و خبر امام رضا علیه السلام نیست، زیرا امام ضامن نماز افراد پشت سر خود است، هرگاه که از چیزی از آن غیر از تکبیر افتتاح غفلت کنند، و ضامن آنچه که مأموم به عمد ترک می کند نیست.

و دوم نیز آنچه که (صدوق) ذکر کرده است، بطوری که گوید: و وجهی دیگر و آن اینکه ضمانت اتمام نماز بر قوم، بر امام نیست، چه بسا قبل از اینکه او نماز را به اتمام برساند، برایش حدثی رخ دهد یا اینکه به یاد آورد که او طهارت نداشته است، سپس به روایت پیشین زراره استشهاد کرده است.

و سوم اینکه منظور از ضمانت، ضمانت قرائت و منظور از عدم ضمانت، سایر اذکار و افعال باشد.

چهارم اینکه منظور از ضمانت، گناه و عقاب بر تخطی از شرایط و واجبات از جانب مأمومین باشد، و منظور از عدم ضمانت، عدم گناه باشد زمانی که سهواً باشد یا عدم تأثیر در بطلان نماز مأمومین به صورت مطلق، چنانکه اخبار پیشین به آن اشاره دارد، یا اینکه عدم وجوب آگاه کردن آنان نسبت به آن باشد، چنانکه برخی اخبار نیز به آن اشاره می کند.

پنجم اینکه برخی اخبار بر تقیه حمل شوند، چنانکه به زودی اشاره خواهیم کرد .

پس چون اطلاع کافی از اخبار وارده در این باب را دریافتی، پس به آنچه که در خصوص توضیح احکام صورت های سه گانه بر تو خوانده می شود، گوش کن:

و اما صورت اول: و آن اشتراک سهو بین امام و مأمومین است. پس شکی در این نیست که آن دو به اقتضای سهو خود عمل

می‌کنند، چه حکم آن دو واحد باشد یا مختلف. پس مورد اول مانند زمانی است که آن دو سهواً یک سجده را ترک کنند و آن را بعد از رکوع به یاد آورند، پس به نماز ادامه می‌دهند و بعد از آن سجده را قضا می‌کنند، به اتفاق آراء. و بر اساس رأی مشهور، سجده سهو به جای می‌آورند. و اگر قبل از رکوع آن را به یاد آورند، می‌نشینند و آن را به جای می‌آورند، سپس یک رکعت را استیناف می‌کنند و در اینجا نیز به سجده سهو رأی داده شده است.

و دوم: مانند زمانی است که امام سجده فراموش شده را بعد از رکوع و مأوم قبل از آن به یاد آورد، پس مأوم آن را به جای می‌آورد و به امام ملحق می‌شود و امام آن را پس از نماز قضا می‌کند. و درباره سجده سهو آن دو، همان است که گذشت. و اگر امر فراموش شده توسط هر دو، سجده باشد و امام آن را بعد از رکوع و مأوم قبل از آن به یاد آورد، پس نماز امام باطل می‌شود و مأوم به دلیل صحت نمازش بر اساس رأی مشهور، منفرد می‌شود - هر چند که در مورد او نیز بر بطلان رأی داده شده است - و آن را به جای می‌آورد و نماز را به اتمام می‌رساند و در اینجا مورد دیگری است که با مقایسه از آن آگاه می‌شوی.

و اما سوم: و آن اختصاص سهو به امام دارد، مانند زمانی که از روی فراموشی صحبت کند و مأوم از او دنباله‌روی نکند؛ پس مشهورتر بین متأخرین، اختصاص او به حکم سهو است و شیخ و برخی پیروان او بر این هستند که متابعت از او در دو سجده سهو، بر مأوم واجب است، هر چند که سبب برای او عارض نشده باشد.

و اولاً به وجوب متابعت امام استدلال کرده است و اینگونه پاسخ داده شده است که متابعت فقط در حالت امام بودن او واجب است نه مطلقاً و دو سجده فقط بعد از نماز به جای آورده می‌شود.

و ثانیاً به آنچه که عامه از عمر از نبی اکرم صلی علیه و آله روایت کرده است استدلال کرده است که فرمود: بر کسی که پشت سر امام است سهوی نیست و امام برای او کافی است. و اگر امام دچار سهو شد، پس بر او و بر کسی که پشت سر او می‌باشد، است. دارقطنی آن را روایت کرده است. و به قول شیخ، اغلب عامه این خبر را گفته‌اند. و اینگونه پاسخ داده شده است که این خبر از مرویات عامه است و نزد آنان نیز ضعیف است، پس چگونه تمسک کردن به آن در حکم صحیح است.

و ثالثاً به روایت سوم عمار که بیان شد استدلال کرده است و بعد از چشم‌پوشی از تردید در سند آن می‌توان با عدم صراحت آن در اختصاص سهو به امام، به آن پاسخ گفت. و اگر پذیرفته شود، پس حمل آن بر تقیه، به دلیل اشتها حکم بین عامه - چنانکه دانستی - ممکن است. و در مجموع، تکیه کردن بر نظیر این خبر در اثبات حکم مخالف اصل مشکل است، هر چند که احوط، متابعت از شیخ در خصوص متابعت باشد.

سپس بدان که شهید - رحمه الله علیه - در ذکری، فروعی را بر مذهب شیخ وارد کرده است:

اول: اگر مأوم ببیند که امام سجده می‌کند، سجده بر او واجب است، هر چند که عارض شدن سبب را نداند. با حمل بر اینکه ظاهر از آن، این است که وی آنچه که بر او واجب است را ادا کند، و نیز به دلیل عدم شرعیت تطوع به دو سجده سهو. و محقق اردبیلی قدس سره اینگونه بر آن اعتراض کرده است که محتمل است که سبب در نماز دیگری برای او عارض شده

باشد و در این زمان آن را به یاد آورده باشد، پس متابعت کردن بر مأموم واجب نیست.

**[ترجمه]

و یرد أيضا على ادعائه عدم شرعيه التطوع بهما أنه في محل المنع إذ الأصحاب كثيرا ما يحملون الأخبار الواردة بهما مع المعارض أو مخالفه المشهور على الاستحباب.

الثانی آنه لو عرض للإمام السبب فلم یسجد إما تعمدا أو نسیانا وجب على المأموم فعله قاله الشيخ لارتباط صلاته به فیجبرها و إن لم یجبر الإمام و ربما قیل بینی هذا على أن سجود المأموم هل هو لسهو الإمام و نقص صلاته أو لوجوب المتابعه فعلى الأول یسجد و إن لم یسجد الإمام و على الثانی لا یسجد إلا بسجوده.

**[ترجمه] او همچنین بر ادعای او مبنی بر عدم شرعیت تطوع به آن دو، اینگونه پاسخ داده است که آن در محل منع است. زیرا اصحاب در بسیاری از موانع، اخبار وارد در خصوص دو سجده سهو را در صورت وجود مخالف، یا مخالفت با رأی مشهور، بر استحباب حمل می کنند.

دوم اینکه اگر برای امام سببی عارض شد، پس به عمد یا نسیان سجده نکرد، انجام دادن آن بر مأموم واجب است. شیخ به دلیل ارتباط نماز مأموم بر امام، آن را گفته است، که مأموم باید آن را جبران کند اگر چه امام جبران نکرد. و چه بسا گفته شده که این (قول) مبنی بر آن است که آیا سجده مأموم برای سهو امام و نقص نمازش است یا برای وجوب متابعت؟ پس بر اساس نظر نخست، سجده می کند، هر چند که امام سجده نکرده باشد. و بر اساس نظر دوم، فقط با سجده او سجده می کند.

**[ترجمه]

الأحوط الإتيان بهما لروايه عمار و إن كان في دلالتها على هذه الصورة خفاء فتفتن.

الثالث لو سها الإمام قبل اقتداء المسبوق ففي وجوب متابعتة الإمام عندی

ص: ۲۵۴

وجهان من ظاهر الخبر و أنه دخل في صلاه ناقصه و من عدم رابطه الاقتداء حينئذ و هذا أقرب.

**[ترجمه] احوط به جای آوردن آن دو به دلیل روایت عمار است، هر چند که در دلالت آن بر این صورت، سَرّی است، پس دریاب.

سوم، اگر امام قبل از اقتدا کردن مسبوق (کسی که امام یک یا چند رکعت از او جلوتر است) دچار سهو شود، پس در وجوب متابعت او از امام، در نظر من دو وجه وجود دارد: یکی از ظاهر خبر است و آن اینکه او در نمازی ناقص وارد شده است و یکی، عدم رابطه اقتدا در این حالت است و آن محتمل تر است.

**[ترجمه]

ما جعله أقرب أصوب إذ ليس في هذا الحكم ما يصلح للمسك به في الجملة إلا-رواية عمار و ظاهرها عروض السهو بعد اللحق.

**[ترجمه] آنچه که محتمل تر قرار داده است، صحیح تر است. زیرا در این حکم، چیزی که در مجموع تمسک به آن صحیح باشد وجود ندارد جز روایت عمار. و ظاهر آن عارض شدن سهو بعد از ملحق شدن است.

**[ترجمه]

و ذکر فروعا آخری طویناها علی غرها لما بینا من ضعف مبناها فلا طائل فی ایرادها.

و أما الثالثه و هی اختصاص عروض السهو بالمأموم فلا خلاف حينئذ فی عدم وجوب شیء علی الإمام لذلك و أما المأموم فالأشهر أنه يأتي بموجب سهوه و ذهب الشيخ رحمه الله في الخلاف و المبسوط إلى أنه لا حکم لسهو المأموم حينئذ و لا يجب علیه سجود السهو بل ادعی علیه الإجماع و اختاره المرتضی رضی الله عنه أيضا و نقله عن جميع الفقهاء إلا مکحولاً و مال إليه الشهيد قدس سره فی الذکری أيضا.

و استدلالهم بوجوه الأول عموم حسنه حفص بن البختری حيث قال و لا علی من خلف الإمام سهو و الثانی ما ذکرنا سابقا من قول الرضا علیه السلام الإمام يحمل أوهام من خلفه و الثالث روایتا عمار الأولى و الثانیه.

و استدلال المخالفون علی ذلك بروایه عمر المتقدمه و بأنه تكلم معاویه بن الحکم خلف النبی صلی الله علیه و آله و لم يأمره بالسجود.

و يمكن الجواب عن الأول بأننا قد بینا سابقا أن السهو فيه مجمل یحتمل شموله للسهو و عدمه بل الظاهر من صحیحه علی بن جعفر و مرسله یونس اختصاصه بالشک فیشکل الاستدلال به و عن الثانی بأنک قد عرفت أنه یحتمل وجوها أظهر من هذا الوجه فکیف یتأتی الاستدلال به.

و عن روايه عمار الأولى بضعف السند مع أن الأمور المذكوره وجوب السجود فيها خلاف المشهور بين الأصحاب وإنما يستقيم على مذهب من قال بوجوبهما

ص: ٢٥٥

لكل زياده و نقيصه و سياى القول فيها و إنما يتم الاستدلال فيها مع إثبات وجوب السجدين فى تلك الأشياء و دونه خرط القتاد مع أنه يمكن حمله على نفي الإثم و العقاب أو على نفي إعادة الصلاة.

و عن روايه عمار الثانيه بضعف السند و أجيب عنها أيضا بأنه يعارضها الأخبار الداله على نفي الضمان عن الإمام فى غير القراءه و فيه نظر إذ قد عرفت أنها مجمله محتمله لوجه من التأويل و يحتمل أن يكون المراد أنه لا يضمن شيئاً من أفعال الصلاة بحيث يسقط عن المأموم الإتيان به سوى القراءه كما أو ماناً إليه و هذا لا ينافى سقوط سجود السهو الخارج عن الصلاة عنه و الأظهر حمل تلك الأخبار على التقيه لموافقته للمشهور بين العامه.

و أما أدله المثبتين فمنها ما دل على وجوب سجود السهو عند عروض تلك الأسباب و منها روايه منهل القصاب المتقدمه و طعن فيها بجهاله السند و حملها الشهيد رحمه الله على الاستحباب و منها صحيحه عبد الرحمن بن الحجاج المتقدمه إذ الظاهر أنه كان من المأمومين و حمله على المنفرد كما قيل بعيد و منها روايات نفي الضمان و اعترض الشهيد رحمه الله على ذلك بأن نفي الضمان عام و نفي السهو خاص و الخاص مقدم على العام

وَ مُعَارِضٌ بِمَا رَوَاهُ عَيْسَى بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْهَاشِمِيُّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ عَنْ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ: الْإِمَامُ ضَامِنٌ.

**[ترجمه] و فروع ديگرى ذکر کرد که به دليل بی دقتی آن، بر اساس آنچه که در خصوص ضعف مبنى آن بیان کردیم، آن را فرو گذاشتیم و در ذکر آن فايده‌ای نیست.

و اما سوم، و آن اختصاص عارض شدن سهو به مأموم است. پس در این هنگام در عدم وجوب چیزی بر امام به خاطر آن، هیچ اختلافی نیست. و اما در خصوص مأموم، پس مشهورتر این است که او موجب سهوش را به جای می آورد. و شیخ - رحمها لله علیه - در خلاف و مبسوط بر این است که در این هنگام برای سهو مأموم حکمی نیست و سجده سهو بر او واجب نیست و حتی بر آن ادعای اجماع کرده است. و مرتضی - رضی الله عنه - نیز آن را اختیار کرده است، و از جمیع فقهاء جز مکحول نقل کرده است و شهید نیز در ذکرى به آن تمایل یافته است. و با وجوهی برای آنان استدلال کرده است:

اول، عموم روایت حسنه حفص بن بختري است که گوید: و بر کسی که پشت سر امام است سهوی نیست. دوم، آنچه که سابقاً درباره این سخن امام رضا علیه السلام ذکر کردیم: امام اوهام کسی را که پشت سر اوست بر عهده می گیرد. و سوم، روایت اول و دوم عمار.

مخالفین برای آن به روایت پیشین عمر، و نیز به اینکه معاویه بن حکم پشت سر نبی صلی علیه و آله صحبت کرد و نبی او را به سجود امر ننمود، استدلال کرده اند.

و ممکن است به وجه اول با این پاسخ داده شود که ما سابقاً بیان کردیم که در سهو مجملی است که شمول آن بر سهو و عدم آن محتمل است و بلکه ظاهر از صحیحه علی بن جعفر و مرسله یونس، اختصاص آن به شک است، پس استدلال کردن به آن مشکل است. و به وجه دوم با این پاسخ داده شود که تو دریافتی که آن محتمل وجوهی است که از این وجه ظاهرتر است، پس استدلال کردن به آن چگونه صورت می پذیرد.

و به روایت اول عمار می‌توان با ضعف سند پاسخ داد، علاوه بر اینکه وجوب سجود در امور مذکور برخلاف رأی مشهور بین اصحاب است و فقط مذهب افراد قائل به وجوب آن دو، برای هر زیادت و نقیصه استوار می‌گردد، و سخن در مورد آن به زودی خواهد آمد. و استدلال درباره آن فقط در صورت اثبات وجوب سجده در آن امور، انجام می‌پذیرد، و بدون آن بیهوده است. علاوه بر اینکه حمل آن بر نفی گناه و عقاب، یا بر نفی اعاده نماز ممکن است.

و به روایت دوم عمار با ضعف سند پاسخ داده شده است و همچنین با این جواب داده شده است که اخبار دال بر نفی ضمانت از امام در غیر قرائت، با آن در تعارض است. و در آن نکته‌ای است، زیرا دانستی که آن مجمل و محتمل و جوهی از تأویل است، و محتمل است که مقصود این باشد که او چیزی از افعال نماز را ضمانت نمی‌کند بطوری که به جای آوردن آن از مأموم ساقط گردد، غیر از قرائت، چنانکه به آن اشاره کردیم. و این با ساقط شدن سجده سهو خارج از نماز، از وی منافات ندارد. و ظاهرتر، حمل آن اخبار بر تقیه است، به دلیل موافقت آن با رأی مشهور بین عامه.

و اما ادله اثبات کنندگان: از جمله آن است که بر وجوب سجده سهو به هنگام عارض شدن آن اسباب دلالت دارد. و نیز روایت پیشین منهال قصاب است و آن با جهالت سند، بی‌اعتبار شد و شهید آن را بر استحباب حمل نموده است. و نیز صحیحه پیشین عبدالرحمان بن حجاج، زیرا ظاهر این است که او از مأمومین بوده است و حمل آن بر منفرد - چنانکه گفته شده - بعید است و نیز روایات نفی ضمانت که شهید اینگونه بر آن اعتراض نموده است که نفی ضمانت عام است و نفی سهو خاص، و خاص بر عام مقدم است، و با آنچه که عیسی بن عبدالله هاشمی، از جدش از علی علیه السلام روایت کرد که وی فرمود: امام ضامن است، تعارض دارد.

**[ترجمه]

قد عرفت ما فی رویه نفی الضمان من الإبهام و الإجمال و العمده فی هذا الباب أن مع تعارض تلك الأخبار من الجانبين يشكل ترك العمل بالأحكام الثابتة بالعمومات القويه عند عروض السهو مع أنه موافق للاحتياط و مؤيد بالأخبار الداله عليه فالأقوى و الأحوط عدم ترك موجب السهو للمأموم.

و مما فرع الشهيد رحمه الله على ما اختاره من قول الشيخ هو أنه لو سها المأموم بعد تسليم الإمام لم يتحملة الإمام و كذا لو نوى الانفراد ثم سها و لا يخلو من قوه.

ص: ۲۵۶

**[ترجمه] ابهام و اجمال موجود در نفی ضمانت را دریافتی. و عمده در این باب این است که با وجود تعارض آن اخبار از دو جانب، ترک عمل به احکام ثابت شده به عمومات قوی در مورد پیشامد سهو و موافقت آن با احتیاط که به وسیله اخبار تأیید شده است، مشکل است، پس قوی تر و احوط، عدم ترک موجب سهو برای مأموم است.

یکی از چیزهایی که شهید بر آنچه که از قول شیخ اختیار کرده، تفریع نموده این است که اگر مأموم بعد از سلام امام دچار سهو شود، امام آن را بر عهده نمی گیرد، و چنین است اگر نیت افراد کند، سپس دچار سهو شود؛ و این قول خالی از قوت نیست.

**[ترجمه]

الفصل الثالث فی بیان ما یستنبط من الأحكام من قوله عليه السلام و لا علی السهو سهو فی خبر حفص بن البختری و قوله و لا سهو فی سهو فی مرسله یونس.

اعلم أنه لما كان مفاد هذه الفقرة عدم السهو في السهو و قد عبر به أكثر الأصحاب هكذا مجملا و قد عرفت أن السهو يطلق في أخبارنا على الشك و على ما يعمه و يشمله إطلاقا شايعا و يحتمل كل من اللفظين كلا من المعنيين فتحصل أربعة احتمالات الشك في الشك و الشك في السهو و السهو في الشك و السهو في السهو و الثاني من اللفظين في كل من الاحتمالات يحتمل الموجب بالكسر و الموجب بالفتح فتوفيق المفضل الوهاب أفتح لك في ثمانية فصول من جنان التحقيق ثمانية أبواب ليرفع عنك ما يدخل عليك منها من نسائهم التدقيق حجب الشك و الارتياب.

الأول الشك في موجب الشك بالكسر أي يشك في أنه هل شك في الفعل أم لا و ذهب الأصحاب إلى أنه لا يلتفت إليه و التحقيق أنه إن كان الشك في زمان واحد و كان محل الفعل المشكوك فيه باقيا و لا يترجح عنده في هذا الوقت الفعل و الترك

فهو شاك في أصل الفعل و لم يتجاوز محله فمقتضى عمومات الأدلة وجوب الإتيان بالفعل و لا يظهر من النصوص استثناء تلك الصورة و يشكل تخصيص العمومات ببعض المحامل البعيده لقوله لا سهو على سهو و لو ترجح عنده أحد طرفي الفعل و الترك فهو جازم بالظن غير شاك في الشك و لو كان بعد تجاوز المحل فلا عبره به.

و لو كان الشك في زمانين و لعل هذا هو المعنى الصحيح لتلك العبارة بأن شك في هذا الوقت في أنه هل شك سابقا أم لا فلا يخلو إما أن يكون شاكا في هذا الوقت أيضا و محل التدارك باق فيأتي به أو تجاوز عنه فلا يلتفت إليه أو لم

يبقى شكه بل إما جازم أو ظان بالفعل أو الترك فيأتي بحكمهما و لو تيقن بعد تجاوز المحل حصول الشك قبل تجاوز محله و لم يعمل بمقتضاه فلو كان عمدا بطلت صلاته و لو كان سهوا فيرجع إلى السهو في الشك و سيأتي حكمه.

هذا إذا استمر الشك و لو تيقن الشك و أهمل حتى جاوز محله عمدا بطلت صلاته و لو كان سهوا يعمل بحكم السهو و لو تيقن الفعل و كان تأخير الفعل المشكوك فيه إلى حصول اليقين عمدا بطلت صلاته أيضا إن جاوز محله و إن كان سهوا فلا تبطل صلاته و كذا الكلام لو شك في أنه هل شك سابقا بين الاثنين و الثلاث أو بين الثلاث و الأربع فإن ذهب شكه الآن و انقلب باليقين أو الظن فلا عبره به و يأتي بما تيقنه أو ظنه و لو استمر شكه فهو شاك في هذا الوقت بين الاثنين و الثلاث و الأربع و كذا الكلام لو شك في أن شكه كان في التشهد أو في السجده قبل تجاوز المحل أو بعده و سيأتي في الشك في السهو ما ينفعك في هذا المقام و بالجمله الركون إلى تلك العبارة المجمله و ترك القواعد المقرره المفصله لا يخلو من إشكال.

الثاني الشك في موجب الشك بالفتح أي ما أوجبه الشك من صلاه الاحتياط أو سجود السهو و ذلك يتصور على وجوه الأول أن يشك بعد الصلاه في أنه هل أتى بصلاه الاحتياط أو السجود الذي أوجبه الشك أم لا مع تيقن الموجب فالمشهور وجوب الإتيان بهما للعلم بحصول السبب و للشك في الخروج عن العهده مع بقاء الوقت كما لو شك في الوقت هل صلى أم لا.

الثاني أن يعلم بعد الصلاه حصول شك منه يوجب الاحتياط و شك في أنه هل يوجب ركعتين قائما أو ركعتين جالسا فالظاهر من كلام بعضهم وجوب الإتيان بهما و هو أحوط و سيأتي نظيره في الشك في السهو.

الثالث أن يشك في ركعات صلاه الاحتياط أو في أفعالها أو في عدد سجدهتي السهو أو في أفعالهما فذهب الأكثر إلى عدم الالتفات إلى هذا الشك بل أكثر الأصحاب خصوا

قولهم عليهم السلام لا سهو في سهو بهذه الصورة و بصورة الشك في موجب السهو فعلى المشهور بينى على الأكثر و يتم و لا يلزمه احتياط و لا- سجود و لو كان الأقل أصح بينى على الأقل كما لو شك في ركعتى الاحتياط أو في سجدة السهو بين الاثنين و الثلاث فتبنى على الاثنين.

و كذا لو شك في فعل من أفعال صلاة الاحتياط أو سجود السهو لا يلتفت إليه و لو كان قبل تجاوز محله أيضا.

و قيل بينى فى الجميع على الأقل و يأتى بالفعل المشكوك فيه قبل تجاوز محله كما مال إليه المحقق الأردبيلي قدس الله روحه لعدم صراحه النص فى سقوط ذلك و الأصل بقاء شغل الذمه و لعموم ما ورد فى العود إلى الفعل المشكوك فيه و لم أرقائلا به غيره و هو أيضا لم يجزم و تردد فيه بعض من تأخر عنه.

و يرد عليه أن كون الأصل بقاء شغل الذمه إنما يصح إذا لم يتجاوز عن المحل الأصلي للفعل و أما إذا تجاوز عنه و لم يتجاوز عن المحل الذى قرر الشارع فى أصل الصلاة العود إلى الفعل المشكوك فيه فالأوامر الأولى لا تشمل هذا إذ المأمور به فيها إيقاع كل فعل فى محله و هو قد تجاوز عنه فيحتاج العود إليه إلى دليل آخر و أما أدله العود فلا نسلم شمولها لصلاة الاحتياط و سجود السهو بل الظاهر أنها فى أصل الصلوات اليومية. نعم لو قيل إذا شك فى ركعتى الاحتياط بين الواحد و الاثنين و كذا فى سجدة السهو قبل الشروع فى التشهد يأتى بالمشكوك فيه و كذا لو شك فى شىء من أفعالهما قبل التجاوز عن المحل الأصلي يأتى به و بعده لا يلتفت إليه فلا يخلو من قوه لكن لم نطلع على أحد من الأصحاب قال به.

و أيضا يحتمل فى صلاة الاحتياط القول بالبطلان لإطلاق بعض الأخبار و إن كان ظاهرها الصلوات الأصلية اليومية و ما ذكره الأصحاب لا يخلو من قوه إذ الظاهر من سياق الخبر من أوله إلى آخره شمول قوله لا سهو فى سهو و نظيره

لهذه الصورة مع تأيدها بالشهره بل كأنه متفق عليه بين الأصحاب و لو عمل بالمشهور و أعاد الصلاة أيضا كان أحوط.

الرابع أن يشك في فعل يجب تداركه كسجده قبل القيام فأتى بها ثم شك في الذكر و الطمأنينه فيها و أمثالهما و المشهور أن حكمه حكم الشك في السجده الأصليه.

الخامس أن يشك في أنه هل أتى بعد الشك بالسجده المشكوك فيها أم لا فهذا الشك إن كان في موضع يعتبر الشك في الفعل فيه فيأتي بها ثانيا لأنه يرجع إلى الشك في أصل الفعل و يحتمل العدم لأنه ينجر إلى الترامى في الشك و الحرج مع أنه داخل في بعض الاحتمالات الظاهره لقوله لا سهو في سهو و لو كان بعد تجاوز المحل فالظاهر أنه لا عبره به لشمول الأخبار الداله على عدم اعتبار الشك بعد تجاوز المحل له.

و لو قيل بالفرق بين الشك في الأصلي و الفعل الواجب بسبب الشك قلنا بعد قطع النظر عن شمول النصوص له كما أوأنا إليه نقول لا- نسلم وجوب الفعل حينئذ إذ لا تدل الدلائل الداله على الإتيان بالفعل المشكوك فيه إلا على الإتيان به في محله لا مطلقا و سيأتي بعض الكلام في تلك الفروع في نظيره أعنى في الشك في موجب السهو.

الثالث الشك في موجب السهو بالكسر أى في نفس السهو كأن يشك في أنه هل عرض له سهو أم لا و أطلق الأصحاب في ذلك أنه لا- يلتفت إليه و التحقيق أنه لا- يخلو إما أن يكون ذلك الشك بعد الصلاة أو في أثنائها و على الثاني لا يخلو إما أن يكون محل الفعل باقيا بحيث إذا شك في الفعل يلزمه العود إليه أم لا.

ففى الأول و الثالث لا- شك أنه لا- يلتفت إليه لأنه يرجع إلى الشك بعد تجاوز المحل و قد دلت الأخبار الكثيره على عدم الالتفات إليه و أما الثاني فيرجع

إلى الشك في الفعل قبل تجاوز محله و قد دلت الأخبار على وجوب الإتيان بالفعل المشكوك فيه حينئذ و لعل كلام الأصحاب أيضا مخصوص بغير تلك الصورة.

و فيه صور أخرى غير ما ذكر كأن تيقن وقوع سهو منه و شك في أنه هل كان مما له حكم أم لا لكونه نسي تعيينه فلا يلتفت إليه كذا ذكره الشهيد الثاني رحمه الله و كذا أطلق كل من تبعه و ينبغي تقييده بما إذا لم يكن أحد الأفعال التي شك في سهوها و قته باقيا بحيث يكون شاكا في هذا الفعل بحيث لم يترجح عنده الفعل على الترك كما لو شك في أنه هل نسي السجده من الركعه الأولى أو الثانيه أو الثالثه و كان جالسا في الثالثه و لم يترجح عنده فعل ما شك فيه في الثالثه فهو شاك في تلك السجده مع بقاء محله و حكمه الإتيان به و يشكل تخصيص العمومات الثابته ببعض احتمالات هذه الفقره مع عدم ظهور كونه مرادا منها.

و قال الشهيد الثاني قدس سره و لو انحصر فيما يبطل و ما لا يبطل فالظاهر عدم البطلان للشك فيه و يظهر من البيان تحقق القول حينئذ بالبطلان بل مال إليه فعلى القول الأول لو شك في أنه هل كان المنسى سجده أو ركوعا فيأتي بالسجده و لا يعيد الصلاه و على الثاني يعيد الصلاه حسب.

و قالوا لو كان الشك منحصرا في احتمالات الصحه و كان كل منها موجبا لحكم يجب العمل بالجميع كما إذا شك في أنه هل كان نسي سجده أو تشهدا فيجب أن يأتي بهما بعد الصلاه و يسجد سجدة السهو.

*[ترجمه] بدان که وقتی مفاد این فقره، عدم سهو در سهو است و اغلب اصحاب به وسیله آن این چنین مجمل تعبیر کرده اند، در حالی که دانسته‌ای که سهو در اخبار ما بر شک و بر آنچه که آن را در بر بگیرد و شامل شود، به صورت شایع اطلاق می‌گردد و هر یک از این دو لفظ، هر یک از این دو معنی را محتمل است، پس چهار احتمال حاصل می‌گردد: شک در شک، شک در سهو، سهو در شک، سهو در سهو، و لفظ دوم در هر یک از احتمالات، موجب و موجب را محتمل است، پس با توفیق مفضل و هاب، در هشت فصل از باغ‌های تحقیق، هشت باب برای می‌کشایم تا نسیم دقتی که از آن بر تو می‌وزد، پرده شک و تردید را برای کنار بزند.

اول: شک در موجب شک، یعنی در این شک می‌کند که آیا او در عملی شک کرده است یا خیر؟ و اصحاب بر این هستند که به آن اعتنا نمی‌شود. و تحقیق اینکه، اگر هر دو شک در یک زمان واحد باشد و محل عمل مورد شک باقی باشد و در این زمان انجام دادن و ترک آن نزد وی ارجحیت نداشته باشد، پس او در اصل عمل شک دارد، در حالی که از محل آن نگذشته است. پس اقتضای عمومات ادله، وجوب به جای آوردن عمل است. و از نصوص، استثناء ساختن آن صورت، ظاهر نمی‌گردد. و تخصیص عمومات به برخی از محمل‌های بعید مشکل است، به دلیل این سخن او: «سهوی بر سهو نیست». و اگر یکی از دو طرف عمل کردن و ترک کردن نزد وی ارجحیت داشته باشد، پس او به ظن قطعیت پیدا می‌کند - آن را اساس قرار می‌دهد - نه شک‌کننده در شک، و اگر بعد از گذشتن از محل باشد، پس اعتباری بر آن نیست.

و اگر دو شک در دو زمان باشد - و شاید این همان معنای صحیح برای عبارت باشد، به این صورت که در این وقت در این شک کند که آیا سابقاً شک کرده است یا خیر؟ - پس از این خارج نیست که یا در این وقت نیز شک داشته باشد و محل جبران باقی مانده است، که آن را به جای می‌آورد. یا اینکه از آن گذشته، پس به آن توجه نمی‌کند. یا اینکه شکش باقی

نمانده است بلکه یا یقین دارد، یا ظنن به انجام دادن یا ترک آن است، پس حکم آن دو را به جای می‌آورد. و اگر بعد از گذشتن از محل، به حصول شک قبل از گذشتن از محل آن یقین کند و به اقتضای آن عمل نکرده باشد، پس اگر به عمد باشد نمازش باطل است و اگر سهواً باشد باید به سهو در شک مراجعه کند و حکمش به زودی خواهد آمد.

این زمانی است که شک استمرار داشته باشد، و اگر به شک یقین داشت و تا زمانی که از محل آن گذر کرد، عمداً آن را اهمال نمود، نمازش باطل می‌شود. و اگر سهواً باشد به حکم سهو عمل می‌کند. و اگر به انجام دادن یقین یافت و تأخیر عمل مورد شک تا زمان حصول یقین، به عمد باشد، نمازش باطل می‌شود، اگر از محل آن گذشته باشد. و اگر سهواً باشد، پس نمازش باطل نمی‌گردد. و سخن چنین است: اگر در این شک کند که آیا سابقاً بین دو رکعت و سه رکعت یا بین سه رکعت و چهار رکعت شک کرده است؟ پس اگر شکش الان از بین رفته و به یقین یا ظن مبدل شده باشد، اعتباری بر آن نیست و آنچه که یقین یافته یا گمان کرده است را به جای می‌آورد. و اگر شکش استمرار یافت، پس او در این وقت بین دو، سه و چهار رکعت شک دارد، و چنین است کلام: اگر قبل از گذشتن از محل یا بعد از آن در این شک داشت که شکش در تشهد بوده است یا در سجده. و در خصوص شک در سهو، آنچه که در این موضع برای مفید است به زودی خواهد آمد و در مجموع، تکیه کردن به آن عبارت مجمل و ترک قواعد مقرر مفصل، خالی از اشکال نیست.

دوم: شک در موجب شک، یعنی آنچه که شک درباره نماز احتیاط یا سجده سهو واجب ساخته است. و آن در چند وجه متصور است:

اول اینکه بعد از نماز در این شک کند که آیا او نماز احتیاط یا سجده‌ای که شک واجب ساخته است را به جای آورده است یا خیر؟ در صورت یقین به موجب، پس مشهور، وجوب به جای آوردن آن دو می‌باشد، به دلیل علم به حصول سبب، و به دلیل شک در خروج از عهده، در صورت باقی بودن وقت، چنانکه در آن وقت شک کند که آیا خوانده است یا خیر.

دوم اینکه بعد از نماز، به حاصل شدن شکی یقین بیابد که احتیاط را واجب می‌سازد، و در این شک کند که آیا دو رکعت ایستاده را واجب می‌سازد یا دو رکعت نشسته را، پس ظاهر از کلام برخی از آنان، وجوب به جای آوردن آن دو است و آن احوط است، و نظیر آن در شک درباره سهو، به زودی خواهد آمد.

سوم اینکه در رکعات نماز احتیاط، در افعال آن یا در عدد دو سجده سهو یا در افعال آن دو شک کند، پس اغلب بر عدم اعتنا به این شک معتقد هستند، بلکه اغلب اصحاب این قول ائمه علیهم السلام «سهوی در سهو نیست» را به این صورت، و به شک درباره موجب سهو اختصاص داده‌اند. پس بر اساس رأی مشهور، بنا را بر اکثر می‌گذارد و به اتمام می‌رساند و نه احتیاط بر او لازم است و نه سجده. و اگر اقل صحیح‌تر باشد، اقل را ادامه می‌دهد، چنانکه اگر در دو رکعت یا در دو سجده سهو، بین دو و سه رکعت شک کند، پس دو رکعت را ادامه می‌دهد.

و همچنین اگر در فعلی از افعال نماز احتیاط یا سجده سهو شک کند، به آن اعتنا نمی‌کند حتی اگر قبل از گذشتن از محل آن باشد.

و گفته شده، در همه موارد، بنا را بر اقل می گذارد و فعل مورد شك را قبل از گذشتن از محل آن به جای می آورد، چنانکه محقق اردبیلی قدس الله روحه به دلیل عدم صراحت نص در ساقط شدن آن، و اینکه اصل این است که مشغولیت ذمه باقی مانده است، و به دلیل عموم آنچه درباره بازگشت به فعل مورد شك وارد شده است، به آن تمایل یافته است. و غیر از او فردی قائل به آن را ندیده‌ام و او نیز یقین نداشته است و برخی از متأخرین از او، در آن تردید نموده‌اند.

و اینگونه با آن مخالفت می شود که اصل باقی ماندن مشغولیت ذمه فقط زمانی صحیح است که از محل اصلی فعل نگذشته باشد، اما زمانی که از آن گذشته باشد، ولی از محلی که شارع در اصل «اتمام نماز، بازگشت به فعل مورد شك است» مقرر کرده است، تجاوز نکرده باشد؛ پس اوامر ادله، این مورد را شامل نمی شود؛ زیرا مسأله امر شده به آن در این خصوص، واقع ساختن هر فعلی در محل آن است، در حالی که او از آن گذشته است، پس بازگشت به آن به دلیل دیگری نیاز دارد. اما ادله بازگشت، شمولیت آن بر نماز احتیاط و سجده سهو را نمی پذیریم بلکه ظاهر این است که آن درباره اصل نمازهای یومیه باشد.

بله، اگر گفته شود زمانی که در دو رکعت احتیاط بین یک و دو رکعت شك کرد، همچنین قبل از شروع تشهد در دو سجده سهو شك کرد پس امر مورد شك را به جای آورد. و همچنین اگر در چیزی از افعال آن دو، قبل از گذشتن از محل اصلی آن شك کرد آن را به جای آورد، و پس از آن به آن اعتنا نکند - که خالی از قوت نیست - اما اطلاع نداریم که هیچ یک از اصحاب قائل به آن باشند.

و همچنین در نماز احتیاط، قول به بطلان محتمل است، به دلیل اطلاق برخی اخبار. هر چند که ظاهر آن‌ها، نمازهای اصلی یومیه است، و آنچه که اصحاب ذکر کرده‌اند خالی از قوت نیست زیرا ظاهر سیاق خبر، از ابتدا تا پایان آن شمولیت این سخن او «در سهو، سهوی نیست» و نظیر آن بر این صورت است، علاوه بر تأیید آن به وسیله شهرت، بلکه گویی آن بین اصحاب مورد اتفاق است، و اگر به مشهور عمل کند و نماز را اعاده نماید نیز احوط است.

چهارم: اینکه در فعلی که جبران آن لازم است مانند سجده، قبل از قیام شك کند، پس آن را به جای می آورد؛ سپس در ذکر و طمأنینه در آن و امثال آن دو شك می کند، و مشهور این است که حکم اینها نیز حکم شك در سجده اصلی است.

پنجم: اینکه در این شك کند که آیا بعد از شك، سجده مورد شك را انجام داده است یا خیر؟ پس اگر این شك در محلی باشد که شك در آن اعتبار دارد، پس بار دیگر آن را به جای می آورد، زیرا به شك در اصل فعل باز می گردد، علاوه بر اینکه آن (شك) داخل در برخی احتمالات ظاهر است به دلیل این سخن او «سهوی در سهو نیست». و اگر بعد از گذشتن از محل باشد پس ظاهر این است که به دلیل شمولیت اخبار دال بر عدم اعتبار شك بعد از گذشتن از محل، هیچ اعتباری ندارد.

و اگر به تفاوت بین شك در [سجده] اصلی، و فعلی که به سبب شك واجب می شود قائل شدیم، بعد از صرف نظر از شمولیت نصوص بر آن - چنانکه اشاره کردیم - می گوئیم: در این حالت وجوب فعل را نمی پذیریم زیرا دلائل دال بر به جای آوردن فعل مورد شك، فقط بر به جای آوردن آن در محل آن دلالت دارد و نه مطلقاً. و بخشی از سخن درباره آن فروع در نظیر آن یعنی در شك در موجب سهو خواهد آمد.

سوم: شك در موجب سهو، یعنی در خود سهو، مانند اینکه در این شك کند که آیا برای او سهوی عارض شده است یا خیر؟ و اصحاب درباره آن مطلقاً گفته‌اند که به آن اعتنا نکنند. و تحقیق مطلب اینکه، آن (شك) خارج از این دو حالت نیست که: آن شك یا بعد از نماز باشد یا در اثنای آن؛ و بر اساس حالت دوم، خارج از این نیست که یا محل فعل باقی باشد، طوری که زمانی که در فعل شك کرد بازگشت به آن بر او لازم باشد، یا خیر؟

پس در حالت اول و سوم، شکی نیست که وی به آن اعتنا نمی‌کند، زیرا به شك بعد از گذشتن از محل بازمی‌گردد و اخبار بسیاری بر عدم اعتنا به آن دلالت کرده است؛ اما مورد دوم به شك در فعل، قبل از گذشتن از محل آن بازمی‌گردد و اخبار بر وجوب به جای آوردن فعل مورد شك در این حالت دلالت دارد. و شاید کلام اصحاب نیز به غیر آن صورت مختص باشد.

و در مورد آن صور دیگری غیر از آنچه که ذکر شد است، مانند اینکه به وقوع سهوی از خود یقین داشته باشد و در این شك کند که آیا آن از مواردی است که دارای حکم است یا خیر؟ به دلیل اینکه تعیین آن را فراموش کرده است. پس به آن اعتنا نمی‌کند، شهید ثانی - رحمه الله علیه - حکم آن را چنین ذکر کرده است. و هر یک از کسانی که از او پیروی کرده‌اند، اطلاق نموده‌اند و سزاوار است، تقیید آن به اینکه زمانی که یکی از افعالی که در سهو آنها شك کرده است وقتش باقی نباشد، بطوری درباره این فعل شك داشته باشد که انجام دادن یا ترک آن نزد وی ارجحیت نداشته باشد؛ چنانکه در حالی که در رکعت سوم نشسته است، اگر در این شك کند که آیا او سجده‌ای از رکعت اول یا دوم یا سوم را فراموش کرده است و انجام دادن آنچه که در رکعت سوم در آن شك می‌کند، نزدش ارجحیت نداشته باشد. پس او درباره آن سجده، در حال باقی بودن محل آن، شك دارد و حکم او به جای آوردن آن است. و تخصیص زدن عمومات اثبات شده به برخی از احتمالات این فقره، با وجود روشن بودن اینکه آن حکم، مقصود آنها باشد، مشکل است.

و شهید ثانی - قدس سره - گوید: و اگر در آنچه که باطل می‌کند و آنچه که باطل نمی‌کند منحصر گردد، پس ظاهر، عدم بطلان به دلیل شك در آن است و از بیان، تحقق قول به بطلان در این حالت روشن می‌گردد بلکه به آن تمایل یافته است. پس بر اساس قول اول، اگر در این شك کند که امر فراموش شده سجده است یا رکوع، پس سجده را به جای می‌آورد و نماز را اعاده نمی‌کند، و بر اساس قول دوم، فقط نماز را اعاده می‌کند.

و گویند: اگر شك به احتمالات صحت منحصر باشد و هر یک از آنها موجب حکمی باشد، عمل به همه آنها واجب است، مانند اینکه در این شك کند که آیا او سجده‌ای را فراموش کرده است یا تشهد را، پس واجب است که بعد از نماز آن دو را به جای آورد و دو سجده سهو را ادا نماید.

**[ترجمه]

أقول

فی هذا الفرق نظر إذ لو كان وقت الفعل المشكوك فيه باقيا فلا فرق بين الركن وغيره في وجوب الإتيان به و لو لم يكن الوقت باقيا فكما لا يعتبر الشك في الركوع بعد تجاوز محله فكذا لا يعتبر الشك في السجده و التشهد بعد تجاوز محلها.

فإن قيل إنما يعتبر الشك هنا بعد تجاوز محله لأنه تيقن وقوع سهو منه و وجوب حكمه عليه و لما لم يتعين عنده أحدهما
فالعامل بأحدهما دون الآخر

ص: ٢٤١

ترجیح بلا مرجح فیجب العمل بالجمیع للخروج عن العهد.

**[ترجمه] در این تفاوت نکته‌ای است زیرا اگر وقت فعل مورد شك باقی باشد، پس بین رکن و غیر آن در وجوب به جای آوردن فرقی نیست و اگر وقت فعل باقی نیست، پس همانطور که شك در رکوع بعد از گذشتن محل آن اعتبار ندارد، پس همچنین شك در سجده و تشهد بعد از گذشتن از محل آن دو نیز اعتبار ندارد.

پس اگر گفته شود: شك در اینجا فقط بعد از گذشتن از محل آن معتبر است، زیرا او به وقوع سهوی از جانب خود و وجوب حکم آن بر خود یقین یافته است: پس زمانی که یکی از آن دو در نظر وی معین نگردد، عمل به یکی از آن دو بدون دیگری، ترجیح بدون مرجح است، پس عمل کردن به همه آنها به منظور خروج از عهده، واجب است.

**[ترجمه]

قلنا

الدلیل مشترک فإنه إذا كان الشك بين نسيان الركوع و التشهد التكليف معلوم إما بالإعادة أو بقضاء السجده و لا ترجیح فیلزمه الإتيان بالتشهد المنسى مع سجدتى السهو و إعادة الصلاة.

فإن قيل إعادة الصلاة خلاف الأصل قلنا إعادة التشهد أيضا خلاف الأصل و بالجمله الفرق بين الصورتين مشكل.

قيل و لا يبعد فى الصورتين القول بالتخير بين العمل بمقتضى أحد السهوين فإن بعد فعل أحدهما لا يعلم شغل الذمه بالآخر كما إذا شك فى أنه هل لزيد عنده عشرة دراهم أو عشرون فإذا أدى عشرة دراهم تبرأ ذمته لأنه المتيقن و لا يعلم بعد ذلك شغل ذمته بشىء لكن الفرق بين الجزء و الكل و الأفراد المتباينه ظاهر بعد التأمل الصادق و الأحوط الإتيان فى الصورتين بمقتضى السهوين و الله يعلم.

الرابع الشك فى موجب السهو بالفتح و له صور الأولى أن يقع منه سهو يلزمه تدارك ذلك بعد الصلاة كالتشهد و وجبت عليه سجدتا السهو ثم شك بعد الصلاة فى أنه هل أتى بالفعل المنسى أو بسجدتى السهو بعد الصلاة أم لا فيجب الإتيان بهما للعلم ببراءة الذمه و ليس معنى نفى الشك فى السهو رفع حكم ثبت قبله بل إنه لا يلزم عليه بسبب الشك شىء و كأنه لا خلاف فيه.

الثانية أن يشك فى أثناء السجده المنسيه أو التشهد المنسى فى التسيح أو فى الطمأنينه أو فى بعض فقرات التشهد فمقتضى الأصل أن يأتى بما شك فيه فى السجود قبل رفع الرأس منه سواء كان إيقاعه فى الصلاة أو بعدها و فى التشهد لو كان فى الصلاة يأتى بما شك فيه لو لم يتجاوز محل الشك و فى خارج الصلاة يأتى به مطلقا و فى كلام الأصحاب هنا تشويش.

الثالثة أن يتيقن السهو عن فعل و يشك فى أنه هل عمل بموجبه أم لا

فقد صرح الشهيد الثاني رحمه الله عليه وغيره بأنه يأتي ثانياً بالفعل المشكوك فيه فلو سها عن فعله و كان مما يتدارك لو ذكر في محله و لو ذكر في غير محله يجب عليه القضاء بعد الصلاة و شك في الإتيان في محله فلا- يخلو إما أن يكون الشك في محل يجب فيه الإتيان بالمشكوك فيه أو في محل يجب فيه الإتيان بالمسهو عنه أو في محل لا يمكن الإتيان بشيء منهما في الصلاة.

فالأول كما لو كان الشك في السجده المنسيه و الإتيان بها ثانياً و عدمه قبل القيام و الثاني كما لو كان قبل الركوع و الثالث كما لو كان بعد الركوع.

و ظاهر إطلاق جماعه منهم وجوب الإتيان بها في الأولين في الصلاة و في الثالث بعدها و فيها تأمل إلا في الأول إذ هذا الشك يرجع إلى الشك في إيقاع أصل الفعل و لا عبره به بعد تجاوز محل الشك و إن كان تيقن بالسهو لأن هذا اليقين ليس بأشد من اليقين بأصل الفعل و لا يخفى أن الأخبار الصحيحه الداله على عدم الالتفات إلى الشك بعد التجاوز عن محله تشمل بعمومها هذه الصوره أيضاً.

الخامس السهو في موجب الشك بالكسر أي في الشك نفسه فلو كان داخلاً في النص فلعل مفاده أنه لا تأثير في السهو في الشك بمعنى أنه لو شك في فعل يجب عليه تداركه كالسجده قبل القيام و كان يجب عليه فعلها فسها و لم يأت به فلو ذكر الشك و المحل باق يأتي به و لو ذكر بعد تجاوز المحل لا يلتفت إليه لأنه يرجع إلى الشك بعد تجاوز المحل.

و فيه إشكال إذ يمكن أن يقال هذا الفعل الواجب بسبب الشك بمنزله الفعل الأصلي في الوجوب فكما أن السجده الأصليه إذا سها عنها و ذكر قبل الركوع يأتي بها و لو ذكر بعد الركوع يقضيها بعد الصلاة فكذا هذه السجده الواجبه يجب الإتيان بها لو ذكرها بعد القيام و قبل الركوع لأنه خرج عن حكم الشك في أصل الفعل بسبب ما لزمه من السجده بسبب الشك فقد تيقن ترك السجده الواجبه و الوقت

باق فيجب الإتيان بها و كذا القول في الذكر بعد الركوع و التعويل عن بعض محتملات هذا النص في الخروج من القواعد المعلومه مشكل كما عرفت مرارا.

لكن يمكن أن يقال شمول أدله السهو في أفعال الصلاه لتلك الأفعال غير معلوم إذ المتبادر منها نسيان أصل الأفعال الواجبه بسبب عروض الشك و في تلك الصوره لم يحصل اليقين بترك الفعل الأصلي حتى يجب تداركه في الصلاه أو بعدها بتلك العمومات بل إنما حصل اليقين بترك فعل وجب الإتيان به بسبب الشك و دخول مثله في تلك العمومات غير معلوم فيرجع إلى حكم الأصل و هو عدم وجوب قضاء الفعل.

فإن قيل الأصل استمرار وجوب التدارك قلنا المأمور به هو التدارك قبل فوات المحل و بعد التجاوز الإتيان بالمأمور به متعذر.

نَعَمْ يُمَكِّنُ أَنْ يَتَمَسَّكَ فِي ذَلِكَ بِمَا رَوَاهُ الشَّيْخُ فِي الصَّحِيحِ عَنْ حَكَمِ بْنِ حَكِيمٍ (١)

قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ رَجُلٍ يَنْسِي مِنْ صَلَاتِهِ رُكْعَةً أَوْ سَجْدَةً أَوْ الشَّيْءَ مِنْهَا ثُمَّ يَذْكُرُ بَعْدَ ذَلِكَ قَالَ يَقْضِي ذَلِكَ بِعَيْنِهِ قُلْتُ أَيْعِيدُ الصَّلَاةَ قَالَ لَا.

وَبِمَا رَوَاهُ أَيْضًا فِي الصَّحِيحِ عَنْ ابْنِ سِنَانٍ (٢) عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ: إِذَا نَسِيتَ شَيْئًا مِنَ الصَّلَاةِ رُكُوعًا أَوْ سُجُودًا أَوْ تَكْبِيرًا ثُمَّ ذَكَرْتَ فَاقْضِ الَّذِي فَاتَكَ سَهْوًا.

إذ الظاهر أنه يصدق على تلك الأفعال أنها شىء من الصلاه لكن لم يعمل بعموم الخبرين أحد من الأصحاب إلا في موارد معينه.

و ربما قيل في مثل هذا بوجوب إعاده الصلاه لأن التكليف بالصلاه و أجزاءها و هيئاتها معلوم و بعد فوت المحل به على الوجه المأمور به متعذر و ما دام الوقت باقيا يجب السعى في تحصيل براءه الذمه و لا يحصل البراءه يقينا إلا بإعاده الصلاه و في الشك في الأفعال الأصليه بعد التجاوز عن محلها و إن كان يجرى مثل هذا لكن الأدله الداله على عدم الالتفات إليها مخرجه عن حكم الأصل و بالجملة المسأله

ص: ٢٦٤

١-١. التهذيب ج ١ ص ١٨٧.

٢-٢. التهذيب ج ١ ص ٢٣٦.

فى غاية الإشكال لكن العمومات الداله على عدم إعادته الصلاه و عدم الالتفات إلى ما شك فيه مما مضى وقته و الإمضاء فيما شك فيه بل عموم رفع عن أمتى الخطاء و النسيان و غير ذلك مما يقوى عدم الالتفات و صحه الصلاه و الأحوط الإمضاء فى الشك و إتمام الصلاه ثم الإعادته.

و مما يتفرع على هذا الإشكال هو أن يشك فى السجدين معا فى حال الجلوس فنسى أن يأتى بهما ثم قام فذكر فى القيام أو بعد الركوع فعلى تقدير كونهما بحكم الأجزاء الأصليه يجب عليه العود فى الأول و تبطل صلاته فى الثانى و على الوجه الآخر لا يلتفت إليه أصلا. السادس السهو فى موجب الشك بالفتح كأن يسهو عن فعل فى صلاه الاحتياط أو فى سجدة السهو اللتين لزمتا بسبب الشك فى الصلاه فالمشهور أنه لا يجب عليه لذلك سجود السهو و هذا قوى لأن الأدله الداله على وجوب سجود السهو شمولها لصلاه الاحتياط و سجود السهو غير معلوم بل الظاهر منها اختصاصها بأصل الصلوات اليوميه.

أما إذا سها فى فعل من أفعال صلاه الاحتياط أو سجود السهو و ذكر فى محله الحقيقى فلا ينبغى الشك فى وجوب الإتيان به كما إذا نسى سجده فى الصلاه و ذكرها قبل القيام أو قبل الشروع فى التشهد أو نسى واحده من سجدة السهو و ذكرها قبل الشروع فى التشهد إذ ليس الإتيان بها من جهه السهو حتى يسقط بالسهو فى السهو بل إنما يجب بأصل الأمر بصلاه الاحتياط و بسجدة السهو.

و أما إذا جاز عن محل الفعل و لم يجز عن محل تدارك الفعل المنسى إذا كان فى أصل الصلاه فظاهر الشهيد الثانى رحمه الله و بعض المتأخرين وجوب الإتيان به بما مر من التقريب و فيه نظر لما عرفت مرارا أن بعد الشروع فى فعل آخر فات محله المأمور به بالأمر الأول و العود يحتاج إلى دليل و شمول دلائل العود لصلاه الاحتياط ممنوع لكن يمكن ادعاء الشمول فى بعض العمومات

كما عرفت سابقا.

و أما وجوب سجدة السهو إن قيل به هنا في أصل الصلاة فقد صرح الشهيد الثاني رحمه الله بسقوطه في صلاة الاحتياط و سجود السهو و احتمال المحقق الأردبيلي رحمه الله القول بالفرق بين الصلاة و السجود بلزومه في الأول دون الثاني و هو غريب.

و لو ذكر بعد التجاوز عن محل السهو أيضا فقال بعضهم يبطل الصلاة و السجده لو كان المتروك ركنا و لو لم يكن ركنا يجب الإتيان به بعد الصلاة و بعد السجده لكن لا يجب له سجود السهو و احتمال المحقق المزبور رحمه الله هنا أيضا السجود في الصلاة دون السجود.

و المسألة في غاية الإشكال لعدم تعرض القدماء لتلك الأحكام و إنما تصدى لها بعض المتأخرين و كلامهم أيضا لا يخلو من إجمال و تشويش و أكثر النصوص الواردة في تدارك ما فات و وجوب سجدة السهو لها ظاهرها أصل الصلوات اليومية و في بعضها ما يشمل كل صلاة بل كل فعل متعلق بالصلاة و هذا الخبر أعني لا سهو في سهو مجمل يشكل الاستدلال به و مقتضى الأصل عدم وجوب الإتيان بالفعل بعد فوت محله.

و يمكن القول بوجوب إعادة صلاة الاحتياط و سجدة السهو للعلم بالبراءة كما أوأنا إليه سابقا و إن كان لم يقل به أحد و لعل الأحوط في جميع تلك الصور الإتيان بالمتروك في الصلاة مع إمكان العود إليه و في خارج الصلاة مع عدمه و الإتيان بسجود السهو أيضا مع الإعادة.

ثم اعلم أن نسيان الركن في سجدة السهو إنما يكون بترك السجدين معا و لا ريب حينئذ في وجوب الإعادة لبطلان هيئته الفعل بذلك رأسا.

و بقى وجه آخر للسهو في موجب الشك و هو أن يترك صلاة الاحتياط أو سجود السهو الواجب بسبب الشك ثم ذكرهما فلا يترتب على السهو حكم إذ لو كان قبل عروض مبطل

للصلاة فلا- خلاف فى صحة الصلاة و وجوب الإتيان بهما و مع عروض المبطل خلاف و الأظهر الصحة فيه أيضا فلا يترتب لأجل السهو حكم و لو استمر السهو إلى آخر العمر يحتمل وجوب صلاة الاحتياط على الولي مع علمه بذلك و لو كان سجود السهو شرطا لصحة الصلاة و لم يكن واجبا برأسه يحتمل وجوب قضاء الصلاة على الولي.

السابع السهو فى نفس السهو كأن يترك السجده الواحده أو التشهد سهوا و ذكر بعد القيام و كان الواجب عليه العود إليه فنسى العود و السهو فإن ذكر قبل الركوع فيأتى به و إن ذكر بعد الركوع فيرجع إلى نسيان الفعل و الذكر بعد الركوع فيجب تداركه بعد الصلاة مع سجدة السهو على المشهور.

و لو كان السهو عن السجدين معا و ذكرهما فى القيام و لم يأت بهما سهوا و ذكرهما بعد الركوع يبطل صلاته فيظهر أنه لا يترتب على السهو حكم جديد بل ليس حكمه إلا حكم السهو فى أصل الفعل.

و كذا لو نسى ما يجب تداركه بعد الصلاة أو سجود السهو يجب الإتيان بهما بعد الذكر إذ ليس لهما وقت معين و مع عروض المبطل فالأظهر أيضا وجوب الإتيان بهما و لو قيل بالبطلان فيبطل الصلاة هنا أيضا كما عرفت فى الفصل السابق و الحاصل أنه لا يحصل بعد السهو حكم لم يكن قبله.

الثامن السهو فى موجب السهو بالفتح أى ترك الإتيان بما أوجبه السهو من الإتيان بالفعل المتروك أو سجود السهو ثم ذكرهما فيجب الإتيان بهما كما مر آنفا أو سها فى فعل من أفعال الفعل الذى يجب عليه تداركه أو فى فعل من أفعال سجدة السهو يجب الإتيان به فى محله و القضاء بعده و لا يجب عليه بذلك سجدة السهو.

كذا ذكره الأصحاب و التحقيق أنه لا يخلو إما أن يكون السهو فى أجزاء الفعل المتروك الذى يأتى به فى الصلاة أو فى الفعل الذى يقضيه خارج الصلاة أو فى الركعه التى تركها سهوا ثم يأتى بها بعد التسليم أو فى سجدة السهو فهنا أربع صور

الأولى أن يسهو في فعل كالسجده ثم ذكرها قبل الركوع فعاد إليها و بعد العود سها في ذكر تلك السجده أو الطمأنينه فيها أو شىء من أفعالها فيمكن أن يقال يجرى فيه جميع أفعال سجده الصلاه من عدم وجوب التدارك بعد رفع الرأس و وجوب سجده السهو إن قلنا به لكل زياده و نقيصه إذ العود إليها و الإتيان بها ليس من مقتضيات السهو بل لأنها من أفعال الصلاه و يجب بالأمر الأول الإتيان بها و يمكن القول بأنه ليس مما يقتضيه الأمر الأول إذ مقتضى الأمر الأول الإتيان بها في محلها و قبل الشروع في فعل آخر كما هو المعلوم من ترتيب أجزاء الصلاه و هيئاتها و أما الإتيان بهما بعد التلبس بفعل آخر فهو إنما يظهر من أحكام السهو و الحق أن ذلك لا- يؤثر في خروجها عن كونها من أفعال الصلاه الواقعه فيها فيجرى فيها أحكام الشك و السهو الواقعين في أفعال الصلاه.

الثانيه أن يسهو في فعل من أفعال الفعل الذى يقضيه خارج الصلاه كالسجود و التشهد فيمكن القول بأنه يجرى فيه أحكام الفعل الواقع في الصلاه إذ ليس إلا هذا الفعل المتروك فيجرى فيه سائر الأحكام أيضا فلو ترك الذكر فيه أو ذكر بعد رفع الرأس منه فالظاهر أنه لا يلتفت إليه.

و هل يجب له سجود السهو يحتمل ذلك لأنه من مقتضيات أصل الفعل و أحكامه بل يمكن ادعاء عدم الفرق فيما إذا وقع في أثناء الصلاه أو بعدها إذ هما من أفعال الصلاه و الترتيب المقرر فات فيهما و لم يجب شىء منهنما بالأمر الأول و إنما وجبا بأمر جديد فمن حكم بلزوم سجود السهو لترك الذكر مثلا فيه إذا وقع في الصلاه يلزمه أن يحكم به هنا أيضا.

و الأظهر عدم الوجوب إذ الدلائل الداله على وجوب سجود السهو إنما تدل على وجوبه للأفعال الواقعه في الصلاه و لا يشمل الأجزاء المقضيه بعدها كما لا يخفى على من تأمل فيها و ربما يحتمل وجوب إعاده السجود للعلم بالبراءه و هو ضعيف.

ثم إن هذا كله فى السجود و أما التشهد فالظاهر وجوب الإتيان بالجزء المتروك نسيانا للأمر بقضاء التشهد و ليس له وقت يفوت بتركه فيه لكن الظاهر عدم وجوب سجود السهو له كما عرفت.

الثالثه أن يقع منه سهو فى الركعات المنسيه كما إذا سلم فى الركعتين فى الرباعيه ثم ذكر ذلك قبل عروض مبطل فيجب عليه الإتيان بالركعتين فإذا سها فيهما عن سجود مثلا فالظاهر وجوب التدارك و سجود السهو إن وجب لأنهما من ركعات الصلاه وقعتا فى محلها و إنما وجبت بالأمر الأول و ليستا من أحكام السهو و الشك فيجرى فيهما جميع أحكام ركعات الصلاه و كذا إذا سها فيهما عن ركن أو زاد ركنًا يبطل الصلاه بهما و لعله لم يخالف فى تلك الأحكام أحد.

الرابعه أن يقع منه سهو فى أفعال سجود السهو فذهب جماعه إلى أنه إن زاد فيهما ركنًا أو ترك ركنًا يجب عليه إعادتهما إما ترك الركن فقد عرفت أنه لا- يتأتى إلا- بترك السجدين معا و تتمحى فيه صورته الفعل رأسا فالظاهر وجوب الإعادة و أما مع الزيادة كما إذا سجد أربع سجود ففيه إشكال و إن كان الأحوط الإعادة.

و لو كان المتروك غير ركن كالسجده الواحده فذهب جماعه إلى وجوب التدارك بعدهما و فيه إشكال لعدم شمول النصوص الوارده فى تدارك ما فات لغير أفعال الصلاه و إن كان الأحوط ذلك و أما وجوب سجود السهو لذلك فلم يقل به أحد و كذا لم يقل أحد بوجوب إعادتهما لذلك.

ثم اعلم أن قوله لا سهو فى سهو و إن كان على بعض المحتملات يدل على سقوط كثير من تلك الأحكام لكن قد عرفت أن التعويل على مثل هذه العبارة المجمله لإثبات تلك الأحكام مشكل و الله يعلم حقائق أحكامه و حججه الكرام عليهم السلام.

***[ترجمه] دلیل مشترک است، پس زمانی که شک بین فراموش کردن رکوع و تشهد باشد، تکلیف معلوم است و یا بر اعاده است یا بر قضای سجده، و ترجیحی نیست؛ پس به جای آوردن تشهد فراموش شده به همراه دو سجده سهو، و اعاده نماز بر او لازم است.

پس اگر گفته شود: اعاده نماز برخلاف اصل است، می‌گوییم: اعاده تشهد نیز برخلاف اصل است و در مجموع، تفاوت قائل شدن بین دو صورت مشکل است.

گفته شده است: در دو صورت قول به مخیر بودن بین عمل به اقتضای یکی از دو سهو بعید نیست، زیرا بعد از انجام یکی از آن دو، معلوم نیست به دیگری مشغولیت ذمه داشته باشد، مانند زمانی که در این شک کند که آیا زید نزد او ده درهم دارد یا بیست درهم، پس زمانی که ده درهم را ادا کند: ذمه او بری می‌شود، زیرا آن، قدر متیقن است، و بعد از آن علم ندارد که ذمه‌اش به چیزی مشغول باشد.

اما تفاوت میان جزء و کل، و افراد متباین، بعد از تأملی راستین روشن است. و احوط آن است که در هر دو صورت به مقتضای هر دو سهو عمل کند و خداوند علیم است.

چهارم: شک در موجب سهو - با فتحه - : و دارای چند صورت است:

اول اینکه، از او سهوی رخ دهد که جبران آن بعد از نماز بر او لازم است مانند تشهد، و دو سجده سهو بر او واجب باشد، سپس بعد از نماز در این شک کند که آیا او فعل فراموش شده یا دو سجده سهو بعد از نماز را ادا کرده است یا خیر؟ پس به جای آوردن آن دو به منظور حصول علم به برائت ذمه واجب است و معنای نفی شک در سهو، مرتفع شدن حکمی که قبل از آن اثبات شده است نمی‌باشد، بلکه به سبب شک، چیزی بر او لازم نیست، گویی در این مورد اختلافی وجود ندارد.

دوم اینکه در اثنای سجده فراموش شده یا تشهد فراموش شده، در تسبیح یا در طمأنینه یا در برخی فقرات تشهد شک کند. پس اقتضای اصل این است که آنچه که در آن شک کرده است را در سجده، قبل از بلند کردن سر از آن، به جای آورد، چه در نماز باشد یا بعد از آن. و (شک) در تشهد، اگر در نماز باشد، آنچه که در آن شک کرده است را به جای می‌آورد، اگر از محل شک نگذشته باشد؛ و در خارج از نماز، مطلقاً آن را به جای می‌آورد و در کلام اصحاب در اینجا تشویشی است.

سوم اینکه به سهو در مورد فعلی یقین داشته باشد و در این شک کند که آیا به موجب آن عمل کرده است یا خیر؟ پس شهید ثانی - رحمه الله علیه - و دیگران تصریح کرده‌اند که بار دیگر فعل مورد شک را به جای آورد. اگر از فعلی غفلت کرده است که از اموری می‌باشد که جبران می‌شود، اگر در محل آن به یاد آورد یا در غیر محل آن، قضا بعد از نماز بر او واجب است. و اگر در به جای آوردن آن در محل خود شک کرد، پس خارج از این نیست که شک یا در محلی است که به جای آوردن فعل مورد شک واجب است، یا در محلی است که به جای آوردن امر مورد سهو واجب است، یا در محلی است که به جای آوردن یکی از آن دو در نماز ممکن نیست.

پس مورد اول مانند این است که اگر شک در سجده فراموش شده باشد و در به جای آوردن یا به جا نیاوردن آن قبل از قیام

باشد. و دوم، مانند این است که اگر شك قبل از ركوع باشد. و سوم، مانند این است که شك بعد از ركوع باشد.

و ظاهر اطلاق جمعی از آنان، وجوب به جای آوردن آن در دو ركعت اول در نماز و در مورد سوم، بعد از آن است و در آنها جای تأمل است، غیر از مورد اول، زیرا این شك به شك در اصل فعل باز می‌گردد و بعد از گذشتن از محل، شك هیچ اعتباری ندارد هر چند که به سهو یقین داشته باشد، زیرا این یقین شدیدتر از یقین به اصل فعل نیست، و پوشیده نیست که اخبار صحیح دال بر عدم اعتنا به شك بعد از گذشتن از محل، با عموم خود این صورت را نیز شامل می‌گردد.

پنجم: سهو در موجب شك، یعنی در خود شك، پس اگر داخل در نص باشد، شاید مفاد آن این باشد که سهو در شك تأثیری ندارد، به این معنی که اگر در فعلی شك کند که جبران آن بر او واجب است، مانند سجده قبل از قیام، و در حالی که به جای آوردن بر او واجب است دچار سهو شود و آن را به جای نیاورد، پس اگر شك را به یاد آورد، در حالی که محل باقی باشد آن را به جای می‌آورد. و اگر بعد از گذشتن از محل به یاد آورد، به آن اعتنا نمی‌کند، زیرا آن به شك بعد از گذشتن از محل بازمی‌گردد.

و در آن اشکالی است، زیرا ممکن است که گفته شود: این فعل واجب به سبب شك، از نظر وجوب به منزله فعل اصلی است، پس مانند این است که سجده اصلی را زمانی که از آن غفلت کرد و قبل از ركوع به یاد آورد، آن را به جای می‌آورد، و اگر بعد از ركوع به یاد بیاورد، بعد از نماز آن را قضا می‌کند. پس سجده واجب نیز این چنین است و به جای آوردن آن واجب است، اگر بعد از قیام و قبل از ركوع آن را به یاد آورد؛ زیرا او به سبب سجده‌ای که به دلیل شك بر او لازم شده است، از حکم شك در اصل فعل خارج شده است، پس او به ترك سجده واجب یقین کرده است و وقت باقی است، پس انجام آن واجب است. و چنین است سخن در مورد یادآوری بعد از ركوع. و استناد در خصوص برخی احتمالات این نص برای خروج از قواعد معلوم مشکل است، چنانکه به دفعات دریافتی.

اما ممکن است گفته شود: شمولیت ادله سهو در افعال نماز، بر آن افعال نامعلوم است، زیرا امر متبادر از آن، فراموش کردن اصل افعال واجب به سبب عارض شدن شك است. و در آن صورت، یقین به ترك فعل اصلی حاصل نشده است تا جبران در نماز یا بعد از آن، با آن عمومات واجب گردد. بلکه فقط یقین به ترك فعلی که به سبب شك به جای آوردن آن واجب است، حاصل گردیده است و دخول نظیر آن در آن عمومات نامعلوم است، پس به حکم اصلی یعنی عدم وجوب قضای فعل بازمی‌گردد.

پس اگر گفته شود: اصل استمرار وجوب، جبران است، می‌گوییم: امری که به آن دستور داده شده است، جبران قبل از فوت محل است، و بعد از گذشتن از محل، به جای آوردن امری که به آن دستور داده شده، عملی نیست.

بله، ممکن است که در مورد آن به آنچه که شیخ در صحیحی از حکم بن حکیم - تهذیب ۱: ۱۸۷ - روایت کرده است تمسک جست که گوید: از امام صادق علیه السلام درباره مردی سؤال کردم که رکعتی، سجده‌ای یا چیزی از نمازش را فراموش کرده، سپس بعد از آن به یاد می‌آورد. فرمود: خود آن را اعاده کند، عرض کردم: آیا نماز را اعاده کند؟ فرمود: خیر.

و نیز به آنچه که وی در صحیحی از ابن سنان از امام علیه السلام روایت کرده که فرمود: زمانی که چیزی از نماز را فراموش کردی، از قبیل رکوع، سجود یا تکبیر و سپس به یاد آوردی، پس آنچه را که سهواً از دست داده‌ای قضا کن - . تهذیب ۱: ۲۳۶ - ، زیرا ظاهر این است که این [حکم] بر آن افعال صدق می‌کند، آنها چیزی از نماز هستند، اما هیچ یک از اصحاب جز در مواردی معین، به عموم این دو خبر عمل نکرده است.

و شاید بتوان در نظیر این، به وجوب اعاده نماز قائل شد، زیرا تکلیف کردن به نماز و اجزای آن و چگونگی آن معلوم است. و بعد از فوت محل، به جا آوردن آن، به صورت امر شده به آن عملی نیست و تا زمانی که وقت باقی است، سعی در کسب براءت ذمه واجب است. و یقین به براءت حاصل نمی‌شود مگر با اعاده نماز، و در شک در افعال اصلی بعد از گذشتن از محل آن‌ها، هر چند که نظیر چنین چیزی جاری می‌گردد، اما ادله دال بر عدم اعتنا به آن، از حکم اصل خارج است. و در مجموع، این مسئله در غایت اشکال است؛ اما عمومات دال بر عدم اعاده نماز و عدم اعتنا به شکی که وقتش گذشته است و ادامه دادن آنچه که در آن شک کرده است بلکه عموم «خطا و نسیان از اتم مرتفع شده است» و غیر آن، از مواردی است که عدم اعتنا و صحت نماز را تقویت می‌کند و احوط، ادامه دادن در حال شک، اتمام نماز سپس اعاده است.

و از مسائلی که از فروع این اشکال محسوب می‌شود این است که در حالت نشسته، در هر دو سجده شک کند، پس فراموش کند که آن دو را به جای آورد و قیام کند و در قیام یا بعد از رکوع به یاد آورد؛ پس بر اساس در نظر گرفتن آن دو در حکم اجزای اصلی، در مورد اول بازگشت به آن واجب است و در مورد دوم نمازش باطل است و بر اساس وجه دیگر، اصلاً به آن اعتنا نکند.

ششم: سهو در موجب شک، مانند اینکه درباره فعلی از نماز احتیاط یا در دو سجده سهو که به سبب شک در نماز لازم شده... اند، دچار سهو گردد. پس مشهور این است که برای آن، سجده سهو بر او واجب نیست و این قوی است؛ زیرا شمولیت ادله بر وجوب سجود سهو بر نماز احتیاط و سجده سهو نامعلوم است. بلکه ظاهر آنها، اختصاص آنها به اصل نمازهای یومیه است.

اما زمانی که در فعلی از افعال نماز احتیاط یا سجده سهو دچار سهو گردد و در محل حقیقی آن به یاد آورد، پس شک در وجوب به جای آوردن آن شایسته نیست، همان گونه که زمانی که سجده‌ای را در نماز فراموش کند و قبل از قیام یا قبل از شروع تشهد به یاد آورد، یا یکی از دو سجده سهو را فراموش کند و قبل از شروع تشهد آن را به یاد آورد؛ زیرا به جای آوردن آن از جهت سهو نیست تا با سهو در سهو بودن ساقط گردد، بلکه با اصل امر به نماز احتیاط و دو سجده سهو واجب است.

و اما زمانی که از محل فعل گذر کرد ولی از محل جبران فعل فراموش شده گذر نکرده است، زمانی که در اصل نماز باشد، پس ظاهر (قول) شهید ثانی - رحمه الله - و برخی از متأخرین، وجوب به جای آوردن آن است، بر اساس آنچه که در تقریب گذشت، و در آن نکته‌ای است - به دلیل آنچه که به دفعات دریافتی - که بعد از شروع فعلی دیگر، محلی که با امر اول به آن دستور داده شده است از بین رفته است و بازگشت به آن نیازمند دلیل است، و شمولیت دلائل بازگشت، بر نماز احتیاط منع شده است. اما ادعای شمولیت در برخی عمومات - چنانکه پیش از این دریافتی - ممکن است.

و اما در خصوص وجوب دو سجده سهو، اگر در اینجا، در اصل نماز به آن رأی داده شود، پس شهید ثانی - رحمه الله - به ساقط شدن آن در نماز احتیاط و سجده سهو تصریح نموده است. و محقق اردبیلی قائل شدن به تفاوت بین نماز و سجده با لزوم آن در اولی و نه دومی را محتمل دانسته است و این غریب است.

و اگر بعد از گذشتن از محل سهو نیز به یاد آورد، پس برخی از آنان گویند: اگر امر ترک شده رکن باشد، نماز و سجده باطل می شود؛ و اگر رکن نباشد، به جای آوردن آن بعد از نماز و بعد از سجده، واجب است اما سجده سهو برای آن واجب نیست، و محقق مزبور در اینجا نیز لزوم سجده سهو برای نماز و عدم لزوم آن را برای سجود محتمل دانسته است.

و این مسئله به دلیل عدم پرداختن قدما به آن احکام، در غایت اشکال است و فقط برخی از متأخرین به آن پرداخته اند و کلام آنان نیز خالی از اجمال و تشویش نیست. و ظاهر اکثر نصوص وارده در خصوص جبران آنچه که از دست رفته و وجوب دو سجده سهو برای آن، اصل نمازهای یومیه است. و در برخی از آنها چیزی است که شامل هر نماز بلکه هر فعل متعلق به نماز می گردد و این خبر یعنی «سهوی در سهو نیست» مجمل است و استدلال کردن به آن مشکل است. و اقتضای اصل، عدم وجوب به جای آوردن فعل بعد از فوت محل آن است.

و قائل شدن به وجوب اعاده نماز احتیاط و دو سجده سهو برای حصول علم به براءت ممکن است، چنانکه پیش از این به آن اشاره کردیم، هر چند کسی قائل به آن نبوده است و شاید احوط در جمیع آن صورتها، به جای آوردن امر ترک شده در نماز در صورت امکان بازگشت به آن، و در خارج از نماز در صورت عدم امکان بازگشت، و نیز به جای آوردن سجده سهو به همراه اعاده باشد.

سپس بدان که فراموشی رکن در بحث سجده سهو، فقط به ترک هر دو سجده در نماز می باشد، و در این حالت، در وجوب اعاده به دلیل بطلان فوری هیئت فعل به وسیله آن، شکی نیست.

و وجه دیگری برای سهو در موجب شک باقی ماند و آن اینکه نماز احتیاط یا سجده سهو واجب را به سبب شک ترک کند، سپس آن دو را به یاد آورد؛ پس بر سهو حکمی مترتب نمی گردد زیرا اگر قبل از عارض شدن مبطل نماز باشد، پس در صحت نماز و وجوب به جای آوردن آن دو، هیچ اختلافی نیست. و در صورت عارض شدن مبطل، اختلاف وجود دارد، و ظاهرتر، صحت در این حالت نیز می باشد؛ پس به دلیل سهو، حکمی مترتب نمی گردد، و اگر سهو تا آخر عمر استمرار داشته باشد، وجوب نماز احتیاط بر ولی در صورت علم وی به آن، محتمل است. و اگر سجده سهو شرطی برای صحت نماز باشد و واجب مستقلی نباشد، وجوب قضای نماز بر ولی محتمل است.

هفتم: سهو در خود سهو، مانند اینکه یک سجده یا تشهد را سهواً ترک کند و بعد از قیام به یاد آورد و بازگشت به آن بر او واجب باشد و بازگشت و سهو را نیز فراموش کند. پس اگر قبل از رکوع به یاد آورد، آن را به جای می آورد. و اگر بعد از رکوع به یاد بیاورد، به فراموشی فعل و یادآوری بعد از رکوع بازمی گردد و جبران آن بعد از نماز به همراه دو سجده سهو، بر اساس قول مشهور، واجب است.

و اگر سهو از هر دو سجده باشد و در قیام آن دو را به یاد بیاورد و سهواً آن دو را به جای بیاورد و بعد از رکوع به یاد بیاورد، نمازش را باطل می‌کند، پس روشن است که بر سهو حکم جدیدی مترتب نمی‌گردد، بلکه حکم آن فقط حکم سهو در اصل نماز می‌باشد.

و همچنین اگر آنچه را که جبران آن بعد از نماز واجب است یا سجده سهو را فراموش کند، به جای آوردن آن دو بعد از یادآوری واجب است، زیرا آن دو وقت معینی ندارند. و در صورت عارض شدن مبطل، ظاهرتر و خوب به جای آوردن آن دو است، و اگر به بطلان رأی داده شود، پس نماز در اینجا نیز باطل می‌گردد چنانکه در فصل سابق دریافتی، و نتیجه اینکه بعد از سهو، حکمی که قبل از آن نبوده باشد، حاصل نمی‌گردد.

هشتم: سهو در موجب سهو. یعنی ترک به جای آوردن آنچه که سهو در خصوص به جای آوردن فعل ترک شده یا سجده سهو واجب کرده است و سپس یادآوری آن دو. پس چنانکه در مورد پیشین گذشت، به جای آوردن آن دو واجب است. یا اینکه در فعلی از افعالی که جبران آن بر او واجب است یا در فعلی از دو سجده سهو، دچار سهو شود، به جای آوردن آن دو در محل آن و قضا بعد از آن واجب است و به سبب آن دو، سجده سهو بر او واجب نمی‌گردد.

اصحاب آن را چنین ذکر کرده‌اند و تحقیق اینکه، آن خارج از این حالت نیست که سهو یا در اجزای فعل ترک شده‌ای باشد که در نماز آن را به جای می‌آورد یا در فعلی باشد که خارج از نماز آن را قضا می‌کند، یا در رکعتی باشد که سهواً آن را ترک کرده است و بعد از سلام آن را به جای می‌آورد، یا اینکه در دو سجده سهو باشد. و در اینجا چهار صورت وجود دارد:

اول اینکه در فعلی مانند سجده چهار سهو شود و آن را قبل از رکوع به یاد آورد، پس به آن باز می‌گردد و بعد از بازگشت، در ذکر آن سجده یا طمأنینه در آن یا چیزی از افعال آن دچار سهو می‌شود که می‌توان گفت: جمیع افعال سجده نماز در آن جریان می‌یابد، از قبیل عدم وجوب جبران بعد از بلند کردن سر، وجوب سجده سهو اگر برای هر زیادت و نقصی قائل به آن باشیم، زیرا بازگشت به آن و به جای آوردن آن از مقتضیات سهو نیست، بلکه به این دلیل که آن از افعال نماز است و بر اساس امر اول، به جای آوردن آن واجب است و می‌توان گفت از اموری نیست که امر اول اقتضا می‌کند، زیرا اقتضای امر اول به جای آوردن آن در محل آن و قبل از شروع فعلی دیگر است، چنانکه از ترتیب اجزای نماز و هیئات آن معلوم است. و اما به جای آوردن آن دو بعد از داخل شدن در فعلی دیگر، فقط از احکام سهو روشن می‌گردد و حقیقت این است که آن در خروج آن از اینکه از افعال نماز باشد، تأثیر ندارد، پس احکام شک و سهوی که در افعال نماز واقع می‌شوند، درباره آن جریان می‌یابد.

دوم اینکه در فعلی از افعالی که خارج از نماز قضا می‌کند دچار سهو شود مانند سجده و تشهد، پس می‌توان گفت که در مورد آن، احکام فعل واقع در نماز جریان می‌یابد، زیرا فقط این فعل ترک شده است پس سایر احکام نیز درباره آن جاری می‌گردد. پس اگر ذکر در آن را ترک کند یا بعد از بلند کردن سر از آن به یاد بیاورد، پس ظاهر این است که به آن اعتنا نکند.

آیا سجده سهو برای آن واجب است؟ آن محتمل است، زیرا آن از مقتضیات اصل فعل و احکام آن است، بلکه ادعای عدم

تفاوت میان زمانی که در اثنای نماز واقع شود یا پس از آن، ممکن است؛ زیرا آن دو از افعال نماز هستند و ترتیب مقرر در آن دو از بین رفته است. و بر اساس امر اول، چیزی از آن دو واجب نشده و فقط با امری جدید واجب شده‌اند، پس هر که به لزوم سجود سهو مثلاً به دلیل ترک ذکر در آن، زمانی که در نماز رخ دهد حکم کند، بر او لازم است که در اینجا نیز به آن حکم نماید.

و ظاهرتر، عدم وجوب است. زیرا دلایل دال بر وجوب سجود سهو، فقط بر وجوب آن برای افعال واقع در نماز دلالت می‌کند و اجزای قضا شده بعد از آن را شامل نمی‌شود، چنانکه بر کسی که در آنها تأمل کند پوشیده نیست. و شاید وجوب اعاده سجود، به منظور حصول علم به براءت محتمل باشد و آن ضعیف است.

پس همه این موارد درباره سجده است. و اما در خصوص تشهد، پس ظاهر، وجوب به جای آوردن جزئی است که از روی فراموشی ترک شده است، به دلیل امر بر قضای تشهد؛ و برای او وقتی نیست که با ترک آن در آن وقت، از بین برود. اما ظاهر، عدم وجوب سجده سهو برای آن است، چنانکه دریافتی.

سوم اینکه سهوی در رکعات فراموش شده از جانب او واقع گردد. مانند اینکه در دو رکعت از نماز چهار رکعتی سلام دهد و قبل از عارض شدن مبطل آن را به یاد بیاورد، پس به جای آوردن آن دو رکعت بر او واجب است. پس زمانی که در آن دو مثلاً از سجده غفلت کرد، ظاهر، وجوب جبران و سجود سهو است، اگر واجب شود، زیرا آن دو از رکعات نماز است که در محل خود واقع شده‌اند، و فقط با امر اول واجب شده‌اند، و از احکام سهو و شک نیستند پس جمیع احکام رکعات نماز در آن دو جاری می‌گردد. و چنین است زمانی که در آن دو از رکعتی غفلت کند یا رکعتی را بیافزاید، نماز به وسیله آن دو باطل می‌گردد، و شاید کسی با آن احکام مخالفت نکرده است.

چهارم اینکه سهوی در افعال سجده سهو از او واقع شود، پس جمعی بر این هستند که وی اگر در آن دو، رکعتی را ترک کند، اعاده آن دو بر او واجب است. اما در خصوص ترک رکن، پس دریافتی که فقط با ترک هر دو سجده صورت می‌پذیرد، و صورت فعل در آن بی‌درنگ از بین می‌رود، پس ظاهر، وجوب اعاده است. اما در صورت زیادت، مانند زمانی که چهار مرتبه سجده کند، پس در آن اشکال است. هر چند که احوط اعاده باشد.

و اگر امر ترک شده غیر رکن باشد، مانند یک سجده، پس جمعی بر وجوب جبران بعد از آن دو معتقد هستند، و در آن اشکالی است، به دلیل عدم شمولیت نصوص وارده درباره جبران آنچه که فوت شده است بر غیر افعال نماز، هر چند که احوط آن باشد، و اما در وجوب سجده سهو برای آن کسی قائل به آن نبوده است، و همچنین کسی که قائل به وجوب اعاده آن دو به دلیل آن نبوده است.

سپس بدان که این سخن او: «در سهو، هیچ سهوی نیست» هر چند که بر اساس برخی احتمالات بر ساقط شدن بسیاری از آن احکام دلالت دارد، اما دریافتی که استناد کردن به نظیر این عبارت مجمل برای اثبات آن احکام مشکل است. و خداوند و حجت‌های بزرگوار او از حقایق احکام آگاه است.

الفصل الرابع فيما يستنبط من الأحكام من قوله عليه السلام و لا على الإعادة إعادته.

اعلم أنه لا- خلاف بين الأصحاب في أن كثره وقوع الشك و السهو على الإنسان في الجملة موجب لعدم الالتفات إليهما و سقوط بعض أحكامهما

وَ تَدُلُّ عَلَيْهِ أَحْبَابٌ كَثِيرَةٌ مِنْهَا مَا رَوَاهُ الْكَلْبِيُّ (١) وَ الشَّيْخُ (٢)

بِسَنَدٍ حَسَنٍ لَا يَقْصُرُ عَنِ الصَّحِيحِ (٣)

عَنْ زُرَّارَةَ وَ أَبِي بَصِيرٍ جَمِيعًا قَالَا: قُلْنَا لَهُ الرَّجُلُ يَشُكُّ كَثِيرًا فِي صِيَلَاتِهِ حَتَّى لَا يَدْرِي كَمْ صِيَلَى وَ لَا مَا بَقِيَ عَلَيْهِ قَالَ يُعِيدُ قُلْتُ فَإِنَّهُ يَكْثُرُ عَلَيْهِ ذَلِكَ كُلَّمَا أَعَادَ شَكَكَ قَالَ يَمْضِي فِي شَكِّهِ ثُمَّ قَالَ لَا تَعُودُوا الْخَبِيثَ مِنْ أَنْفُسِكُمْ نَقَضَ الصَّلَاةَ فَتَطْمَعُوهُ فَإِنَّ الشَّيْطَانَ خَبِيثٌ مُعْتَادٌ لِمَا عُوِّدَ فَلْيَمْضِ أَحَدُكُمْ فِي الْوَهْمِ وَ لَا يَكْثِرَنَّ نَقَضَ الصَّلَاةِ فَإِنَّهُ إِذَا فَعَلَ ذَلِكَ مَرَّاتٍ لَمْ يَعُدْ إِلَيْهِ الشُّكُّ قَالَ زُرَّارَةُ ثُمَّ قَالَ إِنَّمَا يُرِيدُ الْخَبِيثُ أَنْ يُطَاعَ فَإِذَا عَصِيَ لَمْ يَعُدْ إِلَيْ أَحَدِكُمْ.

ص: ٢٧٠

١- ١. الكافي ج ٣ ص ٣٥٨.

٢- ٢. التهذيب ج ١ ص ١٨٩.

٣- ٣. قال المؤلف العلامة رحمه الله في بعض كلامه: أول هذا السند مثل سند حديث حفص بن البختري (يعني ما وقع في صدر السندين: علي بن إبراهيم، عن أبيه و محمّد ابن إسماعيل، عن الفضل بن شاذان جميعا) و آخره أقوى منه (فان فيه: عن الفضل بن شاذان، عن ابن أبي عمير، عن حفص البختري، و في هذا: عن الفضل بن شاذان جميعا عن حماد بن عيسى، عن حريز، عن زراره و أبي بصير جميعا) لاشتراك زراره و أبي بصير في الرواية، و هما مع حماد ممن أجمعت العصابة على تصحيح ما يصحّ عنهم، و الظاهر أخذ الحديث من كتاب حماد، و للشيخ إليه طرق كثيرة و طريق الصدوق أيضا إليه صحيح و لم أطلع على هذا الحديث الا بهذا السند، و وصف القوم كلهم الحديث بالصحة، حتى السيد صاحب المدارك رحمه الله، مع مبالغته في تضعيف الاخبار، و على ما حققنا هو فوق الصحة كما عرفت.

**[ترجمه] او بدان که میان اصحاب شکی در این نیست که کثرت وقوع شک و سهو بر انسان، در مجموع عاملی برای عدم اعتنا به آن دو و ساقط شدن برخی از احکام آن دو می باشد. و اخبار بسیاری بر آن دلالت دارد، از جمله آنچه که کلینی - کافی ۳: ۳۵۸ - و شیخ - تهذیب ۱: ۱۸۹ -

با سندی حسن که کمتر از صحیح نیست، از زراره و ابوبصیر روایت کرده اند که گویند: به او عرض کردیم: مرد در نمازش بسیار شک می کند تا اینکه نه می داند چند رکعت خوانده است و نه می داند چقدر بر او باقی مانده است؟ فرمود: اعاده کند. عرض کردم، شک برای او بسیار پیش می آید و هر بار که اعاده کند شک می کند؟ فرمود: با شکش ادامه دهد و سپس فرمود: شیطان را به نقض نماز، در مورد خودتان عادت ندهید که او را حریص می سازید، زیرا شیطان، خبیثی است که به آنچه که عادت کند خو می گیرد، پس هر یک از شما باید با و همش ادامه دهد. و نماز را زیاد نقض نکند زیرا زمانی که چندین بار نماز را نقض نکند، شک به او باز نمی گردد. - زراره گوید: - سپس ادامه داد: شیطان فقط می خواهد که اطاعت شود و زمانی که نافرمانی شود، به سوی هیچ یک از شما باز نمی گردد.

**[ترجمه]

أقول

قوله يشك كثيرا يحتمل وجهين أحدهما كثره أفراد الشك أي يقع منه الشك كثيرا حتى يبلغ إلى حد لا يعرف عدد الركعات أصلا والثاني أن يكون المراد كثره أطراف الشك و محتملاته.

فعلى الأول يشكل حكمه عليه السلام بإعادة الصلاة مع حصول كثره الشك إذ ظاهر الأخبار و الأصحاب و جوب عدم الالتفات إليه حينئذ كما ستعلمه و آخر هذا الخبر أيضا يدل على ذلك بأبلغ وجه و على الثاني يستقيم الجواب على المشهور إذ صدور مثل هذا

الشك لا يدل على كون صاحبه كثير الشك و لا يدخل هذا في شيء من المعاني التي سنذكرها لكثرتها و على هذا يستقيم إعادة سؤال السائل أيضا إذ حملة على أنه أعاد ما سأله أولا بعيد.

و احتمال المحقق الأردبيلي رحمه الله الاحتمال الأول و بنى الخبر على ما اختاره من التخيير في الحكم بأن يكون حكم كثير الشك التخيير بين العمل بالشك و عدم الالتفات إليه فأمره عليه السلام أولا بالإعادة ثم لما بالغ في الكثرة أمره عليه السلام بعدم الالتفات إليه.

و لا يخفى بعد هذا الوجه إذ نهيه عليه السلام عن تعويد الخبيث و أمره بالإمضاء و نهيه عن إكثار نقض الصلاة و ذكر التعليقات المؤكده للحكم تأبى عن التخيير و أيضا لو لم يدل على الوجوب فلا شك في دلالة عن الاستحباب المؤكد فكيف أمره عليه السلام أولا بخلافه إلا أن يقال بالفرق بين مراتب كثره الشك و استحباب العمل بالشك في بعضها و استحباب عدم الالتفات في بعضها و لم يقل به أحد.

بل لم يعلم قول بالتخيير أيضا إلا ما يفهم من كلام الشهيد رحمه الله في الذكرى حيث قال لو أتى بعد الحكم بالكثرة بما شك فيه فالظاهر بطلان صلاته لأنه في حكم الزيادة في الصلاة متعمدا إلا أن يقال هذا رخصه لقول الباقر عليه السلام فامض في صلاتك فإنه يوشك أن يدعك الشيطان إذ الرخصه هنا غير واجبه انتهى ولا يخفى ما فيه و عدم دلالة الحديث على ما يدعيه.

ص: ٢٧١

وَمِنْهَا مَا رَوَاهُ الْكَلْبِيُّ (١) وَ الشَّيْخُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فِي الصَّحِيحِ (٢) عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: إِذَا كَثُرَ عَلَيْكَ الشَّهْوُ فَاْمُضْ عَلَى صَلَاتِكَ فَإِنَّهُ يُوشِكُ أَنْ يَدْعَكَ إِنَّمَا هُوَ الشَّيْطَانُ.

و رواه الصدوق ره (٣)

ياسناده عن محمد بن مسلم لكن فيه مكان فامض في صلاتك قوله فدعه و سنده إلى كتاب محمد بن مسلم و إن كان فيه جهاله (٤) لكن كتابه كان أشهر من أكثر الأصول و أيضا سنده إلى كتاب العلاء صحيح و هو داخل في هذا السند و في هذا الحديث و إن كان لا يحتاج إلى هذا و لكن إنما تعرضنا لذلك لتعلم ما تتقوى به الأسانيد في سائر المقامات التي تحتاج إلى ذلك.

و مِنْهَا مَا رَوَاهُ الشَّيْخُ (٥)

بِإِسْنَادِهِ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ فَضَالَةَ عَنِ ابْنِ سِنَانَ عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ (٦) عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: إِذَا كَثُرَ عَلَيْكَ الشَّهْوُ فَاْمُضْ فِي صَلَاتِكَ.

ص: ٢٧٢

١-١. الكافي ج ١ ص ٣٥٩.

٢-٢. التهذيب ج ١ ص ٢٣٤.

٣-٣. الفقيه ج ١ ص ٢٢٤.

٤-٤. قال في المشيخه، و ما كان عن محمد بن مسلم الثقفى، فقد رويته عن علي بن أحمد بن عبد الله بن أحمد بن أبي عبد الله، عن أبيه، عن جده أحمد بن أبي عبد الله البرقى، عن أبيه محمد بن خالد، عن العلاء بن رزين، عن محمد بن مسلم، و الجهاله بالاهمال بعلى بن أحمد و أبيه و هما غير المذكورين في كتب الرجال و يحتمل أن يكون المراد بأحمد بن عبد الله، أحمد بن عبد الله بن ابنه أحمد بن أبي عبد الله البرقى، و هو أحد العده في الكافي في اسناده عن البرقى فتكون لفظه « بنت » ساقطه عن نسخ المشيخه.

٥-٥. التهذيب ج ١ ص ٢٣٤.

٦-٦. قال المؤلف العلامة في بعض كلامه: في هذا الخبر و ان كان ارسال لكنه لا يقصر عن الصحيح، اذ ابن سنان هو عبد الله الثقة لروايه فضاله عنه، و لم يعهد روايته عن محمد و ارسال مثل ابن سنان مع جلالتة عن غير واحد يخرجة عن الإرسال. مع أن في الخبر فضاله و هو ممن أجمعت العصابة على تصحيح أخباره، و ان قيل مكانه عثمان بن عيسى، و قد عرفت أنه ذهب جماعه من المحققين منهم والدى العلامة- نور الله ضرائحهم- الى أن معنى اجماع العصابة على تصحيح أخبار رجل أنه لا يلزم النظر الى من بعده من رجال السند و يكفي لصحة الحديث صحة الطريق إليه، و لعله أقوى ممّا فهمه الاكثر من أنه مؤكد للتوثيق، اذ ليس فيه كثير فائده.

وَمِنْهَا مَا رَوَاهُ (١) الشَّيْخُ مِنْ كِتَابِ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ حُكَيْمٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُغِيرَةِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمَزَةَ عَنْ رَجُلٍ صَالِحٍ قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ يَشْكُ فَلَا يَدْرِي وَاحِدَهُ صِلَى أُمَّ ثَنَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا أَوْ أَرْبَعًا تَلْتَبِسُ عَلَيْهِ صِلَاتُهُ قَالَ كُلُّ ذَا قَالَ قُلْتُ نَعَمْ قَالَ فَلْيَمُضْ فِي صَلَاتِهِ وَيَتَعَوَّذُ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ فَإِنَّهُ يُوشِكُ أَنْ يَذْهَبَ عَنْهُ (٢).

ص: ٢٧٣

١-١. التهذيب ج ١ ص ١٨٩.

٢-٢. وقال المؤلف العلامة: ورواه الصدوق في الفقيه (ج ١ ص ٢٣٠) بإسناده عن ابن أبي حمزة، عن العبد الصالح عليه السلام ثم قال: وللشيخ إلى كتاب الأشعري طرق صحيحة وغيرها، والأشعري ثقة جليل ومعاويه ثقة فطحى وابن المغيرة ثقة أجمعت العصابة عليه، وأميا علي بن أبي حمزة فهو مشترك في الرجال بين الثمالي الثقة، والبطائني والشمالي قلما يقع راويا، ولو وقع فيصرح بلقبه والذي يقع في الاخبار كثيرا هو البطائني وكان قائد أبي بصير، والاصحاب يعدون حديثه ضعيفا ما ذكره الشيخ والنجاشي أنه كان من عمد الواقفة، وروايه الكشي أخبارا تدل على ذمه وسوء عقيدته، وأنه كان كذابا. وكان والدي العلامة - قدس الله روحه - يعد حديثه من الموثقات، لان الشيخ قال في الفهرست: له أصل، وذكر سنده إلى ذلك الأصل، فظاهر كلامه أنه كان كتابه من الأصول المعتبرة التي يرجع إليها الاصحاب، وكان رحمه الله يعد قولهم «له أصل» مدحا عظيما، وليس ببعيد. ويؤيده أن الشيخ يستند إلى أحاديثه في كتبه، ويسكن إليها، ولم يقدح فيه، مع أنه قال في العدة: «ان الطائفة عملت بما رواه ابن فضال والطاطريون وعبد الله بن بكير وسماعه وعلي بن أبي حمزة وعثمان بن عيسى، فعمل الطائفة بخبر رجل فوق التوثيق بل هو قريب من اجماع العصابة على تصحيح ما يصح عنه. ثم قال: أقول: هذا الكلام في غاية المتانة، وفي خصوص هذا الخبر شيء آخر يقوى العمل بخبره، وهو اجماع العصابة على ابن المغيرة كما عرفت، وطريق المصدوق إلى ابن أبي حمزة صحيح وان كان لبعض القوم فيه كلام. وأقول أما: عمل الطائفة بخبر رجل لا يكون توثيقا له، كما أن روايه أصحاب الإجماع لا يكون دليلا - على توثيق من رواه عنه وهو واضح، وأما هذا الخبر، فبعد ما كان عبد الله بن المغيرة من أصحاب الإجماع، يكون الخبر صحيحا، وان كان روى الخبر عن البطائني الخبيث، فانه لا يروى عنه الا بقريته عنده تدل على صحه الخبر. وأما قوله «و طريق الصدوق» السخ فطريق الصدوق إلى البطائني: محمد بن علي ماجيلويه عن محمد بن يحيى العطار عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر البنزطي، عن علي بن أبي حمزة، والكلام في ماجيلويه، الا أن العلامة وثقه في الخلاصه، حيث صحح طريق الصدوق إلى إسماعيل بن رياح وهو فيه وكذلك غير ذلك مع ترضى الصدوق عليه.

و ظاهره أن الشك المشتمل على احتمالات كثيرة و إن كان واحدا يصير سببا للدخول في حكم كثره السهو و لم يقل به أحد و مع ذلك مخالف لسائر الأخبار فينبغي حمله على أن جوابه عليه السلام مبنى على ما هو الغالب من أن من يشك مثل هذا الشك يصدر

منه الشك كثيرا أو أنه كان يعلم من حال السائل أنه كذلك ثم إنه صريح في الشك و لا يدل على كثره السهو بالمعنى المقابل للشك.

و مِنْهَا مَا رَوَاهُ الشَّيْخُ رَه (١)

فِي الْمَوْثِقِ عَنْ عَمَّارِ السَّابِاطِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: فِي الرَّجُلِ يَكْثُرُ عَلَيْهِ الْوَهْمُ فِي الصَّلَاةِ فَيَشُكُّ فِي الرُّكُوعِ فَلَا يَدْرِي رَكَعَ أَمْ لَا وَ يَشُكُّ فِي السُّجُودِ فَلَا يَدْرِي أَسَجَدَ أَمْ لَا فَقَالَ لَا يَسْجُدُ وَ لَا يَزْكَعُ وَ يَمْضِي فِي صَلَاتِهِ حَتَّى يَسْتَيْقِنَ يَقِينًا.

ص: ٢٧٤

١-١. التهذيب ج ١ ص ١٧٩.

*[ترجمه] این سخن او «بسیار شک می‌کند»، محتمل دو وجه است: یکی کثرت افراد شک، یعنی او بسیار شک می‌کند تا اینکه به حدی می‌رسد که اصلاً عدد رکعات را نمی‌داند، و دوم اینکه، مقصود کثرت اطراف شک و احتمالات آن باشد.

پس بر اساس وجه اول، حکم امام علیه السلام بر اعاده نماز در صورت حصول کثرت شک، دارای اشکال است زیرا ظاهر اخبار و اصحاب، وجوب عدم اعتنا به آن در این حالت است، چنانکه به زودی خواهی دانست، و آخر این خبر نیز با بلیغ‌ترین وجه بر آن دلالت می‌کند. و بر اساس وجه دوم، جواب بر اساس رأی مشهور استوار می‌گردد، زیرا صدور نظیر این شک، بر کثیرالشک بودن صاحب آن دلالت ندارد. و این حالت در معانی کثیرالشک که آن را ذکر خواهیم کرد، داخل نمی‌گردد. و بر اساس آن، تکرار سؤال سائل نیز استوار می‌گردد زیرا حمل آن بر اینکه او آنچه را که در ابتدا سؤال کرده است تکرار نماید، بعید است.

و محقق اردبیلی - رحمه الله علیه - احتمال اول را محتمل دانسته است و این خبر را بر آنچه که در خصوص تخییر در حکم اختیار کرده است، بنا نهاده است، به این صورت که حکم کثیرالشک، مخیر بودن بین عمل به شک و عدم اعتنا به آن باشد، پس امام علیه السلام او را اولاً به اعاده امر نموده است و سپس به دلیل آنکه در کثرت زیاده‌روی کرده، او را به عدم اعتنا به آن امر نموده است.

و بعید بودن این وجه پوشیده نیست، زیرا نهی امام علیه السلام از عادت دادن شیطان و امر او بر ادامه، و نهی او از نقض زیاد نماز، و ذکر تعلیلات مؤکد حکم، از تخییر منع می‌کند. و اگر بر وجوب نیز دلالت نکند، پس شکی در دلالت آن بر استحباب مؤکد نیست، پس چگونه است که او را ابتدا به خلاف آن امر نموده است؟ مگر اینکه به تفاوت میان مراتب کثرت شک و استحباب عمل به شک در برخی از آنها و استحباب عدم اعتنا به آن در برخی دیگر از آنها قائل شد و کسی قائل به آن نبوده است.

حتی قول به تخییر نیز شناخته نشده است جز آنچه که از کلام شهید - رحمه الله - در ذکری فهمیده می‌شود، آنجا که گوید: اگر بعد از حکم بر کثرت، آنچه که در آن شک کرده است را به جای بیاورد، پس ظاهر، بطلان نماز اوست، زیرا آن در حکم زیادت عمدی در نماز است مگر اینکه گفته شود: این رخصتی است، به دلیل این سخن امام باقر علیه السلام: «پس به نماز ادامه بده که نزدیک است که شیطان تو را رها کند.» زیرا این اجازه در اینجا غیر واجب است، پایان سخن. و ایرادی که در آن است و عدم دلالت این حدیث بر آنچه که ادعا کرده است پوشیده نیست.

و از جمله آن، چیزی است که کلینی و شیخ - رضی الله عنهما - در صحیحی از محمد بن مسلم از امام باقر علیه السلام روایت کرده‌اند که فرمود: زمانی که سهو بر تو زیادت کرد، پس به نماز ادامه بده که نزدیک است که تو را رها کند که او فقط شیطان است - کافی ۱: ۳۵۹ - . - تهذیب ۱: ۲۳۴ -

و صدوق - رحمه الله علیه - آن را با سندش از محمد بن مسلم روایت کرده اما در آن به جای «پس به نماز ادامه بده»، این سخن او «پس او را رها کن» آمده است - فقیه ۱: ۲۲۴ -

و سند او کتاب محمد بن مسلم است، هر چند که در آن جهلی است اما کتاب او از اکثر اصول مشهورتر است و همچنین سند او به کتاب علاء صحیح است و آن در این سند داخل است. و هر چند که به این حدیث نیازی نبود، اما فقط به این دلیل به آن پرداختیم که در سایر مواردی که به آن نیاز داری، از آنچه که اسناد به وسیله آن تقویت می شود، آگاه شوی.

و از جمله آن، چیزی است که شیخ با سند خود از حسین بن سعید، از فضاله، از ابن سنان از بیش از یک نفر از امام صادق علیه السلام روایت است که فرمود: زمانی که سهو بر تو زیادت کرد، پس به نمازت ادامه بده. - تهذیب ۱: ۲۳۴ -

و از جمله آن چیزی است که شیخ - تهذیب ۱: ۱۸۹ -

از کتاب محمد بن یحیی، از معاویه بن حکیم، از عبدالله بن مغیره، از علی بن ابوحمره، از مردی صالح روایت کرد که فرمود: از او درباره مردی سؤال کردم که شک می کند و نمی داند یک رکعت خوانده است یا دو یا سه یا چهار رکعت و نمازش بر او مبهم می شود. فرمود: همه اینها؟ گفتم: بله. فرمود: پس باید به نمازش ادامه بدهد، از شیطان رانده شده به خدا پناه ببرد که نزدیک است که از او دور شود. - فقیه ۱: ۲۳۰ -

و ظاهر آن این است که شکی که بر احتمالات بسیاری مشتمل است و اگرچه واحد باشد، دلیلی برای دخول در حکم کثرت سهو می شود، و کسی قائل به آن نبوده است و علاوه بر آن با سایر اخبار مخالف است، پس حمل آن بر اینکه جواب امام علیه السلام مبنی است بر اینکه غالباً هر که نظیر این شک را کند، شک بسیار از او صادر می شود، شایسته است؛ یا اینکه از حال سائل فهمیده می شود که او این چنین است، بنابراین، آن (قول)، صریح در شک است. و بر کثرت سهو به معنای مقابل شک دلالت نمی کند.

و از جمله آن چیزی است که شیخ - رحمه الله - در موثقی از عمار ساباطی، از امام صادق علیه السلام درباره مردی روایت کرد که در نماز، وهم بر او زیادت می کند. او در رکوع شک می کند و نمی داند که رکوع کرده است یا خیر؟ و در سجود شک می کند و نمی داند که آیا سجده کرده است یا خیر؟ پس فرمود: سجود نکند و رکوع نکند، و به نمازش ادامه دهد تا اینکه به یقین دست یابد. - تهذیب ۱: ۱۷۹ -

***[ترجمه]

و إن كان لفظ الوهم في أوله يوهم شموله للسهو أيضا لكن التفریح صریح في الشك و يدل على أن كثره الشك في الأفعال أيضا يصير سببا للحكم بعدم الالتفات إليه على أن كثير الشك لا يعود إلى الفعل المشكوك فيه و إن كان وقته باقيا و لا يقضيه بعد الصلاة إن جاوز محله.

وَ مِنْهَا مَا رَوَاهُ الصَّدُوقُ رَحِمَهُ اللهُ فِي الْفَقِيهِ (۱) حَيْثُ قَالَ فِي رِوَايَةِ عَبْدِ اللهِ بْنِ الْمُغِيرَةِ أَنَّهُ قَالَ: لَا بَأْسَ أَنْ يَعِدَّ الرَّجُلُ صِلَاتَهُ بِخَاتِمِهِ أَوْ يَحْصِيَ يَأْخُذُهُ بِيَدِهِ فَيَعُدُّ بِهِ وَ قَالَ الرَّضَا عَلَيْهِ السَّلَامُ (۲) إِذَا كَثُرَ عَلَيْكَ السَّهُوُ فَاَمْضِ عَلَى صَلَاتِكَ وَ لَا تَعُدْ.

٢-٢. فى المصدر المطبوع بالنجف «قال الرضا عليه السّلام» من دون عاطف، وقال المؤلّف العلامه فى بعض كلامه: توهم جماعه أن قوله «قال الرضا عليه السّلام» من تتمه حديث عبد الله بن المغيرة، فعدهه حسنا كالصحيح لان طريق الصدوق الى كتابه حسن بابراهيم ابن هاشم، و مؤيد بسند آخر فيه جهاله (عن جعفر بن على الكوفى، عن جده الحسن ابن على، عن جده عبد الله بن المغيرة) وقد عرفت حال مثل هذا السند فى الحديث الأول. و اعترض عليه بأنّه يروى عن الكاظم عليه السّلام، و روايته عن الرضا عليه السّلام غير معلوم. و الجواب أنّه و ان لم يذكر النجاشى روايته عن الرضا عليه السّلام لكن الشيخ صرح فى رجاله بروايته عنه عليه السّلام، مع أن خبره معه عليه السّلام و ما ظهر من اعجازه له معروف، و فى أكثر الكتب المذكور. نعم لا يمكن الحكم بكونه من تتمه هذا الخبر، لاحتمال كونه خبرا آخر مرسلا، بل الظاهر أنّه خير آخر، اذ الظاهر من دأب الصدوق فى الجزء الأول من الخبر أن ابن المغيرة لم يرو عن المعصوم بلا واسطه، لانه انما يقول «فى روايه فلان» اذا كان هكذا غالبا كما لا يخفى على المتتبع، و الظاهر رجوع الضمير فى «أنه قال» الى الصادق عليه السّلام، فلو. كان من روايه ابن المغيرة، لكان عليه الاشعار بأنّه روى بلا واسطه عن الرضا عليه السّلام اما باعاده لفظ قال مرتين أو بوجه آخر.

وَمِنْهَا مَا رَوَاهُ الصَّدُوقُ (١) أَيْضاً بِسَنَدِهِ الصَّحِيحِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي حَمَزَةَ (٢).

أَنَّ الصَّادِقَ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: إِذَا كَانَ الرَّجُلُ مِمَّنْ يَسْهُو فِي كُلِّ ثَلَاثٍ فَهُوَ مِمَّنْ كَثُرَ عَلَيْهِ السَّهْوُ.

و ليرجع إلى تفاصيل الأحكام المستنبطه من النصوص المتقدمه فنوضحها في فصول.

**[ترجمه] هر چند که لفظ وهم در اول آن، شمولیت آن بر سهو را نیز به ذهن می آورد اما تفریح، در شک صریح است. و بر این دلالت دارد که کثرت شک در افعال نیز سببی برای حکم بر عدم اعتنا به آن می گردد. بر این اساس که کثیرالشک به فعل مورد شک باز نمی گردد، هر چند که وقتش باقی باشد و اگر از محل آن گذر کرده باشد، آن را بعد از نماز قضا نمی کند.

و از جمله آن چیزی است که صدوق - رحمه الله - در فقیه روایت کرده است و در روایت عبدالله بن مغیره گوید: وی گفت: ایرادی ندارد که مرد با انگشتی خود یا سنگریزه ای که در دستش می گیرد که با آن بشمارد، نمازش را بشمارد، و امام رضا علیه السلام فرمود: زمانی که سهو بر تو بسیار شد، پس به نمازت ادامه بده و اعاده نکن. - فقیه ١: ٢٢٤ -

و از جمله آن چیزی است که باز هم صدوق با سندی صحیح از ابن ابوعمیر، از محمد بن ابوحزمه روایت کرد که امام صادق علیه السلام فرمود: زمانی که مرد از جمله کسانی باشد که در هر سه دچار سهو می شود، پس او از جمله کسانی که سهو بر او بسیار رخ می دهد. - فقیه ١: ٢٢٤، ٢٢٥ -

و اینک به تفصیل احکام مستنبط از نصوص پیشین باز می گردیم و آن را در چند فصل توضیح می دهیم .

**[ترجمه]

الأول فی بیان معنی السهو الذی بكثرته يحصل الحكم المخصوص به.

اعلم أن المشهور بين الأصحاب أن حكم الكثرة مخصوص بالشك و إنما يحصل بالكثرة فيه و يحصل حكمه فيه لا بالسهو و لا فيه و حملوا الأخبار الواردة في ذلك على الشك.

و ذهب بعض الأصحاب كالشهيدي الثاني رحمه الله إلى شمول الحكم للسهو و الشك معا و حصول ذلك بكل منهما و ظهور أثره في كل منهما عملاً بظاهر بعض النصوص أو إطلاقها و لعل الأول أقوى إذ الخبر الأول صريح في الشك و إن كان السؤال وقع عن الشك في الركعات لكن الجواب عام يشمل الشك في الأفعال أيضاً و لا خلاف في أنه يحصل الكثرة بكل منهما و كذا الخبر الرابع صريح في الشك و أما الأخبار الأخر فيحتملها و يحتمل الأعم منهما.

ص: ٢٧٦

١- ١. الفقيه: ج ١ ص ٢٢٤ و ٢٢٥.

٢- ٢. و قال المؤلف العلامة في بعض كلامه: محمّد بن أبي حمزه قد ذكر في كتب الرجال مره بوصف التيملي و مره بوصف

الشمالي، و الأول لم يوثق و الثاني روى الكشّى توثيقه، فظن لذلك تعدّدهما، و الاصوب أنهما واحد، و التيملى تصحيف الشمالي فالخبر صحيح.

و ربما قيل فى الثانى بأنه ظاهر فى الشك لأنه نسبة إلى الشيطان و الشك يكون منه غالباً و السهو من لوازم طبيعه الإنسان و فيه نظر إذ السهو نسب فى الآيات و الأخبار الكثيره إلى الشيطان كقوله تعالى وَ إِمَّا يُنَسِيَنَّكَ الشَّيْطَانُ (١) و قوله تعالى وَ مَا أَنَسَانِيَهُ إِلَّا الشَّيْطَانُ (٢) و إن كان النسيان فيهما يحتمل معنى آخر لكن مثلهما كثير مع أن الشك إنما يحصل من النسيان فلا فرق بينهما فى أن كلا منهما يحصل من الشيطان.

بل الأصوب أن يقال شمول لفظ السهو فى تلك الأخبار للسهو المقابل للشك غير معلوم و إن سلم كونه بحسب أصل اللغه حقيقه فيه إذ كثره استعماله فى المعنى الآخر بلغت حدا لا يمكن فهم أحدهما منه إلا بالقرينه و شمولها للشك معلوم بمعونه الأخبار الصريحه فيشكل الاستدلال على المعنى الآخر بمجرد الاحتمال.

مع أن حملة عليه يوجب تخصيصات كثيره تخرجه عن الظهور لو كان ظاهرا فيه إذ لو ترك بعض الركعات أو الأفعال سهوا يجب عليه الإتيان به فى محله إجماعا و لو ترك ركنا سهوا و فات محله تبطل صلاته إجماعا و لو كان غير ركن يأتى به بعد الصلاة لو كان مما يتدارك فلم يبق للتعميم فائده إلا فى سقوط سجود السهو و تحمل تلك التخصيصات الكثيره أبعد من حمل السهو على خصوص الشك لو كان بعيدا مع أن مدلول الروايات المضى فى الصلاة و هو لا ينافى وجوب سجود السهو إذ هو خارج عن الصلاة.

فظهر أن من عمم النصوص لا يحصل له فى التعميم فائده و لذا تشبث من قال بسقوط سجود السهو بالحر ج و العسر لا بتلك الأخبار.

ثم اعلم أن الأصحاب اختلفوا فى الشك الموجب للحكم هل هو شك يترتب عليه حكم أو هو أعم منه ليشمل ما إذا شك مع ترجح أحد الطرفين أو بعد تجاوز

ص: ٢٧٧

١- ١. الأنعام: ٦٨.

٢- ٢. الكهف: ٦٣.

المحل أو في النافله فذهب الأكثر إلى التعميم لإطلاق النصوص.

و ذهب جماعه إلى التخصيص بما له حكم إذ العله عدم لزوم المشقه و المشقه إنما تكون في شك يترتب عليه حكم و أيضا الأمر بالمضى في الصلاه الوارد في النصوص ظاهره أنه مما يترتب عليه حكم آخر لو لم يمض.

و يمكن أن يقال لا- نسلم كون العله ما ذكر بل العله الوارده في النصوص عدم إطاعه الشيطان و كون بعض الشكوك مما يحصل فيه إطاعته أو ينجر أخيرا إليه يكفى في ذلك و الأمر بالمضى على الوجهين صحيح و إن كانت الفائده إنما تظهر فيما له حكم.

و الحاصل أن تعلق الحكم بالمضى الذى ظاهره تعلقه بما له حكم على كثره الشك لا يستلزم كون الشكوك الكثيره من هذا الجنس إذ يكفى في فائده تخصيص الحكم بما بعد الكثره أنه لو كان تحقق مثل هذا الشك قبل تحققها لم يكن له المضى في الصلاه و لو سلم لزوم تحقق مثل هذا الشك قبل الكثره لا نسلم كون حصول الكثره كلها من هذا الصنف.

و الحق أنه لو لم ندع كون ظواهر النصوص التخصيص فدعوى كون ظواهرها العموم مكابره فيشكل تخصيص عمومات أحكام الشك و السهو إلا بالفرد المتيقن فالأحوط مع تحقق الكثره بالشك الذى لا حكم له العمل بحكم الشك ثم إعادته الصلاه و الله يعلم.

**[ترجمه] بدان که مشهور بین اصحاب این است که حکم کثرت، مخصوص شک است. و فقط با کثرت در آن حاصل می... شود، و حکم آن در آن نه با سهو حاصل می شود و نه در آن، و اخبار وارد در آن را بر شک حمل کرده اند.

و برخی اصحاب مانند شهید ثانی - رحمه الله - در عمل به ظاهر برخی نصوص یا اطلاق آنها بر شمولیت این حکم، هم بر سهو هم و بر شک و حصول آن به وسیله هر یک از آن دو و ظهور اثر آن در هر یک از آن دو معتقد هستند، و شاید رأی اول قوی تر باشد؛ زیرا خبر اول، درباره شک صریح است، هر چند که سؤال درباره شک در رکعات واقع شده باشد، اما این جواب عام است و شک در افعال را نیز شامل می شود، و در این اختلافی نیست که کثرت با هر یک از آن دو حاصل می... گردد. و خبر چهارم نیز در شک صریح است. و اما اخبار دیگر، محتمل آن دو است و اعم از آن دو را نیز محتمل است.

و چه بسا در مورد خبر دوم گفته شود که آن درباره شک روشن است، زیرا آن را به شیطان منسوب ساخته است و شک غالباً از جانب اوست، و سهو از ضروریات طبیعت انسان است و در آن اشکالی است، زیرا در آیات و اخبار بسیاری، سهو به شیطان نسبت داده شده است، مانند این سخن خداوند متعال: «و أمّا ینسیئک الشیطان» - انعام / ۶۸ - {و اگر شیطان تو را [در این باره] به فراموشی انداخت} و نیز این سخن او «و ما أنسانیه إلّا الشیطان» - کهف / ۶۳ - {و جز شیطان [کسی] آن را از یاد من نبرد} هر چند که نسیان در آن دو، معنای دیگری را محتمل است اما نظیر آن دو بسیار است، علاوه بر اینکه شک فقط از نسیان حاصل می شود؛ پس در اینکه هر یک از آنها از شیطان حاصل می گردد، فرقی بین آن دو نیست.

بلکه صحیح تر این است که گفته شود: شمولیت لفظ سهو در آن اخبار، بر سهو در مقابل شک، نامعلوم است. هر چند که بر اساس اصل لغت، اگر پذیرفته شود که آن لفظ حقیقتی در آن معنی است، زیرا کثرت استعمال آن در معنای دیگر به حدی

رسیده است که فهم یکی از آن دو، فقط با قرینه ممکن است. و شمولیت آن بر شک، با کمک اخبار صریح معلوم است. پس استدلال کردن بر معنای دیگر به صرف احتمال، مشکل است.

علاوه بر اینکه حمل آن (لفظ سهو) بر آن (سهو در مقابل شک) موجب تخصیصات بسیاری می شود که آن را از ظهور خارج می کند - اگر در آن ظاهر باشد - زیرا اگر برخی از رکعات یا افعال را سهواً ترک کند، به اجماع، به جای آوردن آن در محل آن واجب است. و اگر رکنی را سهواً ترک کند و محل آن از بین برود، به اجماع نمازش باطل می شود. و اگر غیر رکن باشد، بعد از نماز آن را به جای می آورد و اگر از اموری باشد که جبران می شود، پس برای تعمیم فایده ای باقی نمی ماند جز در ساقط شدن سجده سهو، و پذیرفتن آن تخصیصات زیاد، از حمل سهو بر خصوص شک بعیدتر است - اگر آن بعید باشد - علاوه بر اینکه مدلول روایات، ادامه دادن نماز است و آن با وجوب سجود سهو منافات ندارد، زیرا خارج از نماز است.

پس روشن گردید که هر کسی که نصوص را تعمیم دهد، در این تعمیم فایده ای برای او حاصل نمی گردد. و لذا پافشاری کسی که قائل به ساقط شدن سجده سهو است، با حرج و دشواری است نه با [استناد به] آن اخبار.

سپس بدان که اصحاب درباره شک موجب حکم دچار اختلاف هستند که آیا آن شکی است که حکمی بر آن مترتب می شود یا اعم از آن است تا شامل زمانی باشد که با وجود ترجیح یکی از دو طرف یا بعد از گذشتن از محل یا در نافله شک کند، پس اغلب به دلیل اطلاق نصوص، بر تعمیم معتقد هستند.

و جمعی بر تخصیص به آنچه که دارای حکم است معتقد هستند، زیرا علت، عدم لزوم مشقت است و مشقت فقط در شکی است که حکمی بر آن مترتب می گردد، و نیز امر به ادامه نماز که در برخی نصوص وارد شده است، ظاهرش این است که آن از اموری است که حکمی دیگر بر آن مترتب می گردد، اگر ادامه ندهد.

و ممکن است که گفته شود: نمی پذیریم که آنچه که ذکر شد علت باشد، بلکه علت وارده در این نصوص، عدم اطاعت از شیطان است، و اینکه برخی از این شکها از اموری باشد که در آن اطاعت از او حاصل می شود، یا در نهایت به آن ختم شود، درباره آن کفایت می کند. و امر بر ادامه دادن بر دو وجه صحیح است، هر چند که فایده فقط در چیزی که دارای حکمی است ظاهر می گردد.

و نتیجه اینکه، تعلق یافتن حکم به ادامه که ظاهرش تعلق آن به چیزی است که حکم بر کثرت شک دارد، مستلزم این است که شکهای زیاد از این جنس باشد، زیرا برای فائده تخصیص حکم به آنچه که ما بعد کثرت است، همین کفایت می کند که اگر تحقق امثال این شک قبل از تحقق کثرت باشد، حکم به ادامه دادن نماز برای آن نمی باشد، و اگر لزوم تحقق نظیر این شک قبل از کثرت را بپذیریم، نمی پذیریم که حصول کثرت تماماً از این صنف باشد.

و حقیقت این است که اگر ادعا نکنیم که ظاهر نصوص، تخصیص باشد، پس ادعای اینکه ظاهر آنها عموم باشد، لجاجت است، پس تخصیص عمومات احکام شک و سهو، به غیر از فرد متیقن مشکل است، پس احوط در صورت تحقق کثرت با شکی که حکمی ندارد، عمل به حکم شک و سپس اعاده نماز است؛ و خداوند علیم است.

الثانى فى بيان الحكم المترتب على كثره الشك أو السهو.

اعلم أنه لا- خلاف ظاهرا بين الأصحاب فى أن حكم الشك حينئذ عدم الالتفات إليه و عدم إبطال الصلاة بما يبطلها فى غير تلك الحاله و المضى فى الصلاة و البناء على وقوع المشكوك فيه و إن كان محله باقيا سواء كان ركنا أو غيره ما لم يستلزم الزياده فيبنى على المصحح كما دلت عليه الروايات السابقه إذ دلالتها على عدم

و أما على عدم الإتيان بالمشكوك فيه فروايه عمار صريحه فى عدم الإتيان بالركوع و السجود المشكوك فيهما و كذا قوله فامض فى صلاتك فى عدم الإتيان بفعل يوجه الشك فى الصلاة و ربما يقال قوله عليه السلام لا تعد يشمل بإطلاقه ذلك و كذا التعليل بقطع عمل الشيطان يقتضى ذلك و أيضا إذا لم يلزم العود إلى الصلاة مع عروض ما يوجب إعادتها فى غير تلك الحاله فعدم العود إلى فعل من أفعالها مع بقاء وقته أولى.

و لعل اجتماع تلك الدلالات و إن كان بعضها ضعيفا مع اتفاق الأصحاب يكفى لثبوت هذا الحكم و كذا هذه الوجوه تدل على عدم لزوم صلاة الاحتياط بل فيها أظهر بل ربما يقال الإتيان بصلاة الاحتياط نوع من نقض الصلاة و تردد المحقق الأردبيلي قدس الله روحه فى سقوط صلاة الاحتياط و فيه ما فيه.

و أما سقوط سجده السهو فيشكل الاستدلال بالنصوص عليه إلا- بالتعليل الذى أشرنا إليه و لذا تمسك المحقق و بعض المتأخرين رحمهم الله فى ذلك بلزوم العسر و الحرج المنفيين و لم يظهر من الأصحاب مخالف فى ذلك إلا المحقق الأردبيلي حيث تردد فيه و لعل الأحوط إيقاعها و إن كان القول بسقوطها لا- يخلو من قوه إذ بعد التأمل فى النصوص يظهر الحكم فى الجملة كما لا يخفى. ثم اعلم أن حكم عدم الالتفات إلى الفعل المشكوك فيه حتمى كما يدل عليه الأوامر و النواهي الواقعه فيها الظاهره فى الحتميه مع تأكدها بالتعليلات و أنه لم يخالف فى ذلك إلا المحقق الأردبيلي و الشهيد رحمه الله عليهما حيث ذكر التخيير على سبيل الاحتمال و المحقق المزبور مال إليه فى آخر كلامه.

و العلامه و الشهيد رضى الله عنهما احتملا البطلان إذا عمل بمقتضى الشك و الشهيد الثانى رحمه الله جزم بالبطلان و الشهيدان عمما الحكم فى صورتى تذكر الاحتياج إلى الفعل المأنى به و عدمه و استدل العلامه رحمه الله على البطلان بأنه

فعل خارج عن الصلاة و الفعل الخارج عنها يبطلها إذا وقع فيها و علل الشهيدان بأنها زياده منهي عنها و كلما كان كذلك فهو مبطل للصلاه.

و اعترض المحقق الأردبيلي على الدليلين بوجوه ذكرها و التعرض لها يوجب التطويل و الأحوط عدم الإتيان بالفعل المشكوك فيه و مع الإتيان به إتمام الصلاة ثم إعادتها إذ الجزم بالبطلان لا يخلو من إشكال.

ثم اعلم أن المشهور بين الأصحاب أن من كثر شكه يبني على الأ-كثر و يسقط عنه صلاه الاحتياط و اختار المحقق الأردبيلي قدس الله روحه البناء على الأقل للأصل مع العمل بعدم اعتبار الشك مع الكثرة في الجملة و لم أر قائلًا بذلك غيره و لا يخفى على المتأمل في تلك الأخبار أن ليس العله في تغيير حكم كثير شك إلا-تخفيف الحكم عليه و رفع وسواس الشيطان عنه و التخفيف لا يحصل بالبناء على الأقل كثيرا لعدم الفرق في الشاك بين الثلاث و الأربع مثلا بين أن يأتي بركعه واحده في الصلاة أو في خارجها إلا بتكبيره و تسليمه و ظاهر أن مثل هذا التخفيف لا يكون مقصودا للشارع في مثل هذا المقام.

و أما الركعتان من جلوس فالمشهور أنه لا يتعين في الاحتياط مع أن الشارع جعله دائما بدل الركعه من قيام فبناء التخفيف عليه بعيد ثم إن حكمه رحمه الله بعدم العود إلى الفعل المشكوك فيه مع بقاء محله و الإتيان بالركعه المشكوك فيها داخل الصلاة و القول بالفرق بينهما غريب إذ دلالة النصوص في كل منهما على الإتيان و عدمه على السواء.

و أما السهو فقد عرفت أن المشهور بين الأصحاب عدم ترتب حكم على الكثرة فيه و ذهب الشهيد الثاني رحمه الله إلى ترتب الحكم عليه مع موافقته لسائر الأصحاب في وجوب العود إلى الفعل الذي سها فيه إذا ذكره مع بقاء محله و قضائه بعد الصلاة مع تذكره

بعد محله و بطلان الصلاة بترك الركن أو الركعه نسيانا مع مضي وقت التدارك و كذا زياده الركن و الركعه على التفصيل المقرر في أحكام السهو.

فلم يبق النزاع إلا- في سجود السهو و يشكل الاستدلال بالنصوص على سقوطه فالأحوط الإتيان به و احتمال الشهيد الثاني في الذكري اغتفار زياده الركن سهوا من كثير السهو دفعا للخرج و لاغتفار زيادته في بعض المواضع.

**[ترجمه]بدان که ظاهراً بین اصحاب شکی در این نیست که حکم شک در این حالت، عدم اعتنا به آن و عدم ابطال نماز با آنچه که در غیر آن حالت، آن را باطل می کند و ادامه دادن نماز، و بنا نهادن بر انجام گرفتن امر مورد شک است، هر چند که محل آن باقی باشد، چه رکن باشد یا غیر آن، تا زمانی که مستلزم زیادت نباشد، پس بنا را بر صحیح بودن می گذارد، چنانکه روایات پیشین بر آن دلالت دارد، زیرا دلالت آن‌ها بر عدم ابطال نماز با شک، روشن است.

و اما بر عدم به جای آوردن امر مورد شک، پس روایت عمار در عدم به جای آوردن رکوع و سجود مورد شک، صریح است. و همچنین این سخن او: «پس به نمازت ادامه بده» درباره عدم به جای آوردن فعلی که شک در نماز آن را واجب می سازد، می باشد. و چه بسا گفته شود: این سخن امام علیه السلام «اعاده نکن» با اطلاق خود شامل آن می شود. و همچنین تعلیل به قطع عمل شیطان نیز آن را اقتضا می کند، و نیز زمانی که در صورت عارض شدن آنچه که اعاده آن در غیر آن حالت را واجب می سازد، بازگشت به نماز لازم نیست. پس عدم بازگشت به فعلی از افعال آن در صورت وجود وقت، اولی است.

و شاید اجتماع آن دلالات، هر چند که برخی از آنها ضعیف است، در کنار اتفاق اصحاب، برای اثبات این حکم کافی باشد، و همچنین این وجوه بر عدم لزوم احتیاط دلالت می کند و بلکه در آنها ظاهرتر است، حتی شاید گفته شود: به جای آوردن نماز احتیاط نوعی از نقض نماز است، و محقق اردبیلی - قدس الله روحه - در ساقط شدن نماز احتیاط تردید کرده است که خالی از اشکال نیست.

و اما در ساقط شدن سجده سهو، استدلال کردن به نصوص برای آن مشکل است، مگر با تعلیلی که به آن اشاره کردیم. و لذا محقق و برخی از متأخرین - رحمهم الله - درباره آن به لزوم عسر و حرج نفی شده تمسک جستند و از میان اصحاب مخالفی درباره آن ظاهر نشده است جز محقق اردبیلی که در آن تردید کرده است، و شاید احوط واقع ساختن آن باشد،

هر چند که قول به ساقط شدن آن خالی از قوت نیست زیرا بعد از تأمل در نصوص، حکم در همه آنها روشن می گردد چنانکه پوشیده نیست.

سپس بدان که حکم عدم اعتنا به فعل مورد شک حتمی است چنانکه اوامر و نواهی واقع در آن بر آن دلالت دارند و در حتمی بودن روشن هستند، علاوه بر تأکید آنها به وسیله تعلیلات، و اینکه درباره آن جز محقق اردبیلی و شهید - رحمه الله علیهما - کسی مخالف نکرده است و این دو، تخییر را بر سیل احتمال ذکر کرده اند و محقق مزبور در پایان کلامش به آن گرایش یافته است.

و علامه و شهید - رضی الله عنهما - زمانی که به اقتضای شک عمل کند، بطلان را محتمل دانسته اند و شهید ثانی - رحمه الله - یقین به بطلان پیدا کرده است. و شهیدان حکم را در دو صورت، یادآوری نیاز به فعل انجام گرفته و عدم یادآوری، تعمیم داده اند. و علامه - رحمه الله - برای بطلان به این استدلال کرده است که آن فعلی خارج از نماز است و فعل خارج از آن

زمانی که در آن واقع گردد، آن را باطل می‌کند. و شهیدان اینگونه تعلیل کرده‌اند که آن زیادتی نهی شده است، و هر چه چنین باشد، پس باطل‌کننده نماز است.

و محقق اردبیلی با وجوهی که ذکر کرده است، به این دو دلیل اعتراض نموده که پرداختن آن موجب اطاله می‌گردد. و احوط عدم به جای آوردن فعل مورد شک، و در صورت به جای آوردن آن، اتمام نماز و سپس اعاده آن است، زیرا یقین به بطلان خالی از اشکال نیست.

سپس بدان که مشهور بین اصحاب این است که هر که شکش زیاد باشد، بنا را بر اکثر می‌گذارد و نماز احتیاط از او ساقط می‌شود. و محقق اردبیلی - قدس الله روحه - ادامه دادن اقل را اختیار کرده است، به دلیل اصل و به دلیل عمل به عدم اعتبار شک در کنار کثرت فی الجمله، و غیر از او فردی قائل به آن را ندیده‌ام. و بر کسی که در آن اخبار تأمل می‌کند پوشیده نیست که علت در تغییر حکم کثیرالشک، فقط تخفیف حکم بر او و رفع وسواس شیطان از اوست و تخفیف با بنا گذاشتن بر اقل، خیلی حاصل نمی‌شود به دلیل عدم تفاوت در شک‌کننده بین سه و چهار رکعت، مثلاً بین اینکه یک رکعت را در نماز به جای بیاورد یا در خارج آن مگر با تکبیر و سلام. و ظاهر این است که نظیر این تخفیف در امثال این موضع، مقصود شارع نمی‌باشد.

اما دو رکعت نشسته، مشهور این است که آن در احتیاط مقرر نمی‌گردد با وجود این که شارع آن را دائماً به جای یک رکعت ایستاده قرار داده است. پس بنا نهادن تخفیف بر آن بعید است. وانگهی حکم او - رحمه الله - بر عدم بازگشت به فعل مورد شک در صورت باقی بودن محل آن، و به جای آوردن رکعت مورد شک در داخل نماز، و قائل بودن به تفاوت میان آن دو، غریب است، زیرا دلالت نصوص در هر یک از آن دو، بر به جای آوردن و بیاوردن آن، یکسان است.

اما در خصوص سهو، پس دریافتی که مشهور بین اصحاب، عدم ترتب حکم بر کثرت در آن است. و شهید ثانی - رحمه الله - بر ترتب حکم بر آن معتقد است، با موافقت او با سایر اصحاب، در وجوب بازگشت به فعلی که سهو در آن واقع شده است، در صورتی که با وجود باقی بودن محل آن، آن را به یاد بیاورد، و قضای آن بعد از نماز در صورت یاد آوری آن بعد از محل آن، و بطلان نماز با ترک رکن یا رکعت از روی فراموشی، با گذشتن وقت جبران، و زیادت رکن و رکعت نیز بر اساس تفصیل مقرر در احکام سهو چنین است.

پس مناقشه‌ای باقی نماند جز درباره سجده سهو، و استدلال کردن به نصوص برای ساقط شدن آن مشکل است. پس احوط به جای آوردن آن است و شهید ثانی در ذکری، بخشیدن زیادت سهوی رکن از فرد کثیرالسهو را به جهت رفع حرج، و نیز به دلیل بخشیدن زیادت آن در برخی مواضع، محتمل دانسته است.

***[ترجمه]

أقول

طریق الاحتیاط واضح قال رحمه الله علیه لو کثر شک فی فعل بعینه بنی علی فعله فلو شک فی غیره فالظاهر البناء علی فعله ایضاً

لصدق الكثره انتهى و هو حسن.

**[ترجمه] طریق احتیاط واضح است، او - رحمه الله - گوید اگر شک او در فعل مشخصی زیاد شد، بنا را بر انجام آن فعل بگذارد و اگر در غیر آن شک کرد، باز هم ظاهر، بنا بر انجام فعلش است، چون کثرت در آن نیز صدق می کند. پایان سخن، و آن نیکوست.

**[ترجمه]

الثالث فی بیان حد کثره السهو

فقال الشيخ فی المبسوط قیل حده أن یسهو ثلاث مرات متوالیه و به قال ابن حمزه و قال ابن إدريس حده أن یسهو فی شیء واحد أو فريضه واحده ثلاث مرات فیسقط بعد ذلك حکمه أو یسهو فی أكثر الخمس أعنی ثلاث صلوات الخمس فیسقط بعد ذلك حکم السهو فی الفريضه الرابعه.

و أنکر المحقق فی المعبر هذا القول و قال إنه یجب أن یطالب هذا القائل بمأخذ دعواه فإننا لا نعلم لذلك أصلا فی لغه و لا شرع و الدعوی من غیر دلائله تحکم انتهى و أكثر الأصحاب أحالوه علی العرف قال الشهيد الثانی قدس الله روحه المرجع فی الکثره إلى العرف لعدم تقدرها شرعا و قیل یتحقق بالسهو فی ثلاث فرائض متوالیه أو فی فريضه واحده ثلاث مرات و الظاهر أنه غیر مناف للعرف و فی حکمه السهو فی فريضتين متواليتين و ربما خصها بعضهم بالسهو فی ثلاث فرائض لروایه ابن ابي عمير و هی غیر صریحه فی ذلك فإن ظاهرها أن المراد وجود الشک فی کل ثلاث بحيث لا تسلم له ثلاث صلوات خالیه عن شکه و لم یقل أحد بانحصار الاعتبار فی ذلك.

**[ترجمه] پس شیخ در مبسوط گوید: گفته شده، حد آن این است که سه مرتبه متوالی دچار سهو شود و ابن حمزه قائل به آن بوده است. و ابن ادريس گوید: حدش این است که در چیزی واحد یا فريضه ای واحد، سه مرتبه دچار سهو شود و بعد از آن، حکم آن ساقط می گردد؛ یا اینکه در بیشتر نمازهای پنج گانه - یعنی سه نماز از نمازهای پنج گانه - دچار سهو شود و بعد از آن، حکم سهو در فريضه چهارم ساقط می گردد.

و محقق در معتبر این قول را رد کرده است و گوید: واجب است که از این گوینده، منبع ادعایش مطالبه گردد، زیرا ما نه در لغت و نه در شرع برای آن اصلی نمی شناسیم و ادعا بدون دلیل، تحکم است، پایان سخن. و اکثر اصحاب آن را به عرف احاله کرده اند. شهید ثانی قدس الله روحه گوید: مرجع در کثرت به دلیل عدم معین بودن آن به صورت شرعی، عرف است و گفته شده: با سهو در سه فريضه متوالی، یا در یک فريضه واحد سه مرتبه، محقق می شود، و ظاهر این است که آن با عرف منافات ندارد. و سهو در دو فريضه متوالی نیز همین حکم را دارد؛ و چه بسا برخی از آنان، آن را به سهو در سه فريضه اختصاص داده اند، به دلیل روایت ابن عمير که در این باره صریح نیست، زیرا ظاهر آن چنین است که مقصود وجود شک در این سه است، بطوری که سه نماز خالی از شک نماند، و کسی به انحصار اعتبار در آن قائل نبوده است.

**[ترجمه]

قوله في فريضتين أى ثلاثا فيهما.

و اعلم أن القائلين بالثلاث اختلفوا فى أن الحكم يتعلق بالثالثه أو بالرابعه

ص: ٢٨١

و تمسك القائلون بالثاني بأن حصول الثلاث سبب لتحقيق حكم الكثرة و السبب مقدم على المسبب و لا يخفى و ههنا إذ تقدم السبب ذاتي و لا ينافي المعية الزمانية مع أن تقدم الزمانى لا يخل هنا بالمقصود.

ثم إذ قد عرفت أقوال مشاهير الأصحاب فلنرجع إلى بيان مدلول صحيحه ابن أبي عمير المشتمله على بيان حد الكثرة فاعلم أن الخبر فى غايه الإجمال و يشكل التمسك به فى مقام الاستدلال إذ الثلاث المذكور فيها لا يعلم أن المراد بها الصلوات أو الركعات أو أفعال الصلاه أو مطلق الأفعال لكن الظاهر أن المراد بها الصلوات ثم بعد بنائه على ذلك أيضا فيه احتمالات.

الأول و هو أظهر الاحتمالات أن يكون المراد أن يسهوا فى كل ثلاث صلوات متواليات سهوا واحدا و لا يكون ثلاث صلوات متواليات منه خاليه عن السهو كأن يسهوا مثلا فى الصبح ثم فى المغرب ثم فى الظهر و هكذا.

و لا يخفى أنه على هذا يظهر منه تحديد انقطاع كثره السهو و لا يظهر منه تحديد حصولها إذ لو كان المراد استمرار ذلك إلى آخر العمر فلا يعلم كونه كثير السهو إلا بعد موته و لو حمل على اليوم و الليله فلا دلالة للخبر عليه مع أنه لا يتعدد الشك فيهما و ظاهر الخبر كون ذلك فى زمان يتعدد حصول الشك فيه و التحديد بالأسبوع و الشهر و غيرهما تعيين بغير دليل فلا بد من الحواله إلى العرف أى تكررت تلك الحاله منه بحيث يقال فى العرف أن ليس ثلاث صلوات منه خاليه من الشك.

فعلى هذا فالخبر مستقل فى تحديد الانقطاع و لما لم يكن مستقلا فى تحديد حصول كثره السهو إلا بمعونه العرف و العرف مستقل فى أصل الحكم فيصلير الخبر من تلك الجبهه خاليا عن الفائده فلا بد أن يكون سياق الخبر لبيان حكم الانقطاع فقط و يكون الحواله فى حصولها إلى العرف.

و يمكن أن يقال مدخليه العرف فى ذلك لا يصير التحديد لغوا إذ المراد

بيان المعنى الشرعى للكثرة بمعونه حكم العرف فى أمر آخر و هو كونه لا يخلو ثلاث صلوات منه من السهو و حكمه فى ذلك غير حكمه فى أصل الكثرة و لعله لم يتوافق الحكمان و لو سلم أن المراد بيان المعنى العرفى للكثرة فيمكن أن يكون حكمه فى مفهوم عدم الخلو أظهر من حكمه فى أصل الكثرة فجعل تحقق أحدهما دليلا على الآخر.

الثانى أن يكون المراد أن يسهو فى اليوم و الليله فى ثلاث صلوات فإنه يصدق حينئذ أنه لا يخلو ثلاث صلوات منهما عن السهو و لا- يخفى ركاهه نسبة التعبير عن هذا المطلب بتلك العبارة إلى الإمام الذى هو أفصح البلغاء لا سيما فى مقام الحكم لعامة الناس.

الثالث أن يكون المراد أن يسهو فى كل جزء من أجزاء الثلاث صلوات أى فى كل صلاة منها فيكون تحديدا لحصول الكثرة بالشك فى ثلاث متواليه كما فهمه المحقق الأردبيلي رحمه الله عليه حيث قال و يمكن أن يكون معنى روايه محمد بن أبى عمير أن السهو فى كل واحده واحده من أجزاء الثلاث بحيث يتحقق فى جميعه موجب لصدق الكثرة و أنه لا- خصوصيه له بثلاث دون ثلاث بل فى كل ثلاث تحقق تحقق كثره السهو فتزول بواحد و اثنتين أيضا و يتحقق حكمها فى المرتبه الثالثه فيكون تحديدا لتحقيق و زوال حكم السهو معا فتأمل فإنه قريب انتهى كلامه رفع الله مقامه.

و لا- يخفى أن ما قربه رحمه الله بعيد من سياق الخبر و لعل الأظهر فى الخبر هو الاحتمال الأول ففى حصول الكثرة يرجع إلى العرف و فى انقطاعها إلى خلو ثلاث صلوات عن السهو و هو أيضا غير بعيد عن حكم العرف و الأحوط فى صورته اشتباه الحكم العمل بأحكام الشك ثم إعادته الصلاة.

*[ترجمه] این سخن او «دو فریضه»، یعنی سه سهو در آن دو.

و بدان که افراد قائل به سه فریضه، در این اختلاف دارند که حکم به نماز سوم تعلق دارد یا چهارم، و افراد قائل به قول دوم بر این تمسک جستند که حاصل شدن سه سهو، سببی برای تحقق حکم کثرت است و سبب بر مسبب مقدم است و ضعف آن پوشیده نیست. زیرا تقدم سبب ذاتی است و با همزمانی منافات ندارد، علاوه بر اینکه تقدم زمانی در اینجا، در مقصود اختلالی پیش نمی‌آورد.

اکنون که اقوال مشاهیر اصحاب را دانستی، پس به بیان مدلول صحیح ابن ابوعمیر که بر بیان حد کثرت مشتمل است باز می‌گردیم: بدان که این خبر در نهایت اجمال است و تمسک جستن به آن در مقام استدلال، مشکل است، زیرا عدد سه مذکور در آن، معلوم نیست که مقصود از آن، نماز است یا رکعات یا افعال نماز یا مطلق افعال، اما ظاهر این است که مقصود از آن نماز باشد، و پس از آن، بنا نهادن آن بر حد کثرت نیز چند احتمال دارد.

اول: که آن ظاهرترین احتمالات است این است که مقصود این باشد که در هر یک از سه نماز متوالی، یک مرتبه دچار سهو شود، و سه نماز متوالی او، خالی از سهو نباشد، مانند اینکه مثلاً در صبح، سپس در مغرب، سپس در ظهر دچار سهو شود و نظیر آن.

و پوشیده نیست که بر این اساس، تعیین انقطاع کثرت سهو از آن روشن می‌گردد و تعیین حصول آن مشخص نمی‌گردد، پس اگر مقصود، استمرار آن تا آخر عمر باشد، کثیرالسهو بودن فقط بعد از مرگ او معلوم می‌شود. و اگر بر یک روز و یک شب حمل گردد، پس این خبر دلالتی بر آن ندارد؛ علاوه بر اینکه شک در آن دو (یک شب و روز) متعدد نمی‌گردد، و ظاهر خبر این است که باید زمانی باشد که حصول شک در آن متعدد گردد. و تعیین کردن با یک هفته، یک ماه و غیر آن، تعیین بدون دلیل است پس ناگزیر باید به عرف احاله گردد، یعنی آن حالت در او تکرار گردد، به طوری که در عرف گفته شود که سه نماز او خالی از شک نیست.

پس بر این اساس، این خبر در تعیین انقطاع، مستقل است در حالی که در تعیین حصول کثرت سهو، مستقل نمی‌باشد مگر با کمک عرف، و عرف در اصل حکم، مستقل است، پس این خبر از آن جهت خالی از فایده می‌گردد و باید سیاق خبر فقط برای بیان حکم انقطاع باشد و در حصول آن، احاله به عرف باشد.

و ممکن است گفته شود: مدخلیت عرف در آن، تعیین را لغو نمی‌کند،

ص: ۲۸۲

زیرا مقصود، بیان معنای شرعی کثرت به کمک حکم عرف در امری دیگر است و آن امر دیگر این است که سه نماز او خالی از سهو نباشد، و حکم او درباره آن، غیر از حکم آن در اصل کثرت است، و شاید دو حکم منطبق نباشند. و اگر بپذیریم که مقصود بیان معنای عرفی کثرت است، پس ممکن است که حکم آن درباره مفهوم خالی نبودن، ظاهرتر از حکم آن درباره اصل کثرت باشد، پس تحقق یکی از آن دو، دلیلی برای دیگری قرار گرفته است.

دوم: اینکه مقصود این باشد که در یک روز و یک شب در سه نماز دچار سهو شود، که در این حالت صدق می‌کند که سه نماز در آن دو خالی از سهو نیست و ضعف نسبت دادن تعبیر از این مطلب به وسیله آن عبارت، به امامی که فصیح‌ترین بلغا است، به ویژه در مقام حکم دادن برای عامه مردم، پوشیده نیست.

سوم: اینکه مقصود این باشد که در جزئی از اجزای سه نماز یعنی در هر یک از آن نمازها دچار سهو شود، پس تعیینی می‌... باشد برای حصول کثرت، با شک در سه نماز متوالی، چنانکه محقق اردبیلی آن را دریافته است، آنجا که گوید: و ممکن است که معنای روایت محمد بن ابوعمیر این باشد که سهو در تک تک اجزای سه نماز باشد، طوری که در جمیع آن‌ها موجبی برای صدق کثرت محقق گردد و اینکه به سه جزء خاص اختصاص ندارد بلکه در هر سه جزئی است که تحقق کثرت سهو در آن محقق می‌شود، پس با یک و دو نیز زایل می‌گردد و حکم آن در مرتبه سوم محقق می‌گردد. پس تعیینی می‌... گردد، هم برای تحقق حکم سهو و هم برای زوال آن، پس تأمل کن که آن نزدیک به واقع است. سخن او رفع الله مقامه پایان یافت.

و پوشیده نیست که آنچه که او - رحمه الله - از سیاق خبر نزدیک به واقع شمرده است، بعید است و شاید ظاهرتر در خبر، همان احتمال اول باشد، پس در حصول کثرت به عرف و در انقطاع آن، به خالی بودن سه نماز از سهو، رجوع می‌شود، و این نیز از حکم عرف بعید نیست. و احوط در صورت اشتباه حکم، عمل به احکام شک و سپس اعاده نماز است.

**[ترجمه]

الرابع فی بیان مفاد قوله عليه السلام و لا علی الإعادة إعادة

فإنه كان مقصودنا و إنما ذكرنا ما ذكرنا إعانه على فهمه.

فاعلم أن ظاهر العبارة أنه إذا صدر منه شك أو سهو يبطل للصلاة بحيث لزمته إعادة الصلاة ثم صدر في الإعادة أيضا ما يوجب الإعادة لا يلتفت إليه ويتم صلاته و لا تنافي بينه و بين التحديد الواقع في صحيحه ابن أبي عمير إذ لا يلزم أن يكون عدم الإعادة هنا لتحقق كثره السهو بل هما حكمان بينهما عموم من وجه إذا السهو الموجب للكثرة لا ينحصر فيما كان سببا للإعادة و الإعادة أيضا لا يستلزم كثره السهو و إن اجتمع الحكمان في بعض المواد و لا تنافي بينهما.

لكن لم يتعرض له الأصحاب و لم يقل به ظاهرا أحد إلا الشهيد رفع الله درجته في الذكرى حيث احتمل ذلك و قال بعد بسط القول في تحقيق حد الكثرة و يظهر من قوله عليه السلام في حسنه حفص بن البختري و لا- على الإعادة إعادة أن السهو يكثر بالثانية إلا أن يقال يخص بموضع وجوب الإعادة انتهى.

و قال السيد صاحب المدارك بعد نقل هذا القول و هو كذلك إلا أنني لا أعلم بمضمونها قائلا.

**[ترجمه] که آن مقصود ما بوده و آنچه که ذکر کردیم را برای کمک به فهم آن آوردیم.

پس بدان که ظاهر عبارت این است که زمانی که از او شك یا سهو باطل کننده نماز صادر شد، طوری که اعاده نماز بر او لازم شد و در اعاده نیز آنچه که اعاده را واجب می‌سازد صادر شد، به آن اعتنا نمی‌کند و نمازش را به اتمام می‌رساند. و میان این و حدی که در صحیح ابن ابوعمیر واقع است منافاتی نیست، پس لازم نیست که عدم اعاده در اینجا، به دلیل تحقق کثرت سهو باشد بلکه آن دو، دو حکم هستند و میان آن دو عموم و خصوص من وجه است. زیرا سهو موجب کثرت، در آنچه که سببی برای اعاده باشد منحصر نیست، و اعاده نیز مستلزم کثرت نیست، هر چند که دو حکم در برخی مواد یکی هستند و میان آن دو منافاتی نیست.

اما اصحاب به آن نپرداخته‌اند و ظاهراً کسی قائل به آن نبوده است، غیر از شهید - رفع الله درجته - در ذکری که آن را محتمل دانسته است و بعد از بسط کلام در تحقیق حد کثرت گوید: و از این سخن امام علیه السلام در حسنه حفص بن بختری: «و بر اعاده، اعاده‌ای نیست» روشن می‌گردد که سهو با دومی زیادت می‌یابد، مگر اینکه گفته شود: به موضع وجوب اعاده اختصاص دارد، پایان سخن.

و سید صاحب المدارک بعد از نقل این سخن گوید: و آن نیز این چنین است غیر از این که من قائلی به مضمون آن نمی‌... شناسم.

**[ترجمه]

اقول

لما لم يعلم تحقق إجماع علی خلافه و الروایه المعتمره دلت علیه فلا مانع من القول به و لذا مال إليه والدی العلامه قدس الله روحه و الأحوط الإتمام و الإعادة رعایه للمشهور بین الأصحاب.

ثم إن لمن لم يقل بظاهره وجوها من التأویل فيه الأول أن يحمل علی ما إذا تحققت الكثرة فی الشك فی المعاده أو قبله علی القولین.

الثانی أن یكون المراد عدم استحباب الإعادة ثانیه فیما تستحب فيه الإعادة كإعادة الصلاة لمن صلی منفرداً فإنها مستحبه و لا یستحب بعد ذلك إعادتها جماعه مره أخرى كما إذا أعاد الناسى للنجاسه الصلاة خارج الوقت استحباباً علی القول

ص: ۲۸۴

به فلا يستحب له الإعادة مره أخرى و أمثال ذلك.

الثالث أنه إذا أعاد الصلاة في موضع تجب فيه الإعادة فلا تجوز الإعادة مره أخرى بالسبب الأول من غير عروض سبب آخر لها و لا يخفى بعد تلك الوجوه.

**[ترجمه] او زمانی که اجماع بر خلاف امری تحقق نیافته است و روایت معتبر بر آن دلالت کرده است، پس برای قائل شدن به آن مانعی نیست و به این جهت پدرم علامه قدس الله روحه به آن تمایل یافته است، و احوط به جهت رعایت رأی مشهور بین اصحاب، اتمام و اعاده است. بنابراین برای کسی که به ظاهر آن قائل نبوده است، در خصوص تأویل در آن، چند وجه است.

اول اینکه بر زمانی حمل شود که بر اساس هر دو قول، کثرت در شک در اعاده شده، یا قبل از آن محقق گردد.

دوم اینکه مقصود، عدم استحباب اعاده برای بار دوم در آنچه که اعاده در آن مستحب است باشد، مانند اعاده نماز برای کسی که منفرد خوانده است و اعاده برای او مستحب است و بعد از آن، اعاده آن بار دیگر به صورت جماعت مستحب نیست، چنانکه زمانی که فرد فراموشکار به دلیل نجس بودن لباس یا بدنش، نماز را خارج از وقت آن به عنوان استحباب، بر اساس قول به آن، اعاده کند، پس یک مرتبه دیگر اعاده برای او مستحب نیست و امثال آن.

سوم اینکه زمانی که در موضعی که اعاده در آن واجب است نماز را اعاده کند، جایز نیست یک مرتبه دیگر به سبب اول، بدون عارض شدن سبب دیگر برای آن، اعاده کند، و بعید بودن این وجوه پوشیده نیست.

**[ترجمه]

«۴۱»

السَّرَائِرُ، نَقْلًا مِنْ كِتَابِ النَّوَادِرِ لِمُحَمَّدِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنِ الْعَبَّاسِ عَنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُغِيرَةِ عَنْ سَمَاعَةَ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: لَا سَهْوَ عَلَيَّ مَنْ أَقْرَأَ عَلَيَّ نَفْسِهِ بِسَهْوٍ (۱).

**[ترجمه] سرائر: امام صادق علیه السلام فرمود: بر کسی که سهوی را بر خود اقرار کرده است، سهوی نیست. - سرائر: ۴۷۸

**[ترجمه]

بیان

أقول لعل المعنى أنه لا يعتبر الشك أو السهو ممن يعرف من نفسه كثرتهما بتقدير مضاف أو ممن أقر على نفسه أن شكه من قبيل وسواس الشيطان و ليس شكاً واقعياً بل يعلم بعد التأمل أنه أتى بالفعل كما هو غالب حال من يكثر الشك أو لا يلزم سجود

السهو بعد التذکر و الإتيان بالفعل المنسی فی محله أو المعنی أنه لا یقبل من الصنایع ادعاء السهو فیما جنوا بأیدیهم علی المتاع و لا یعذرون بذلك أو ینبغی عدم مؤاخذتهم علی سهوهم و یمکن حمله علی بعض معانی السهو فی السهو و لا یخلو شیء منها من التکلف و إن کان الأول أقل تکلفا.

**[ترجمه] می گوید: شاید معنی این باشد که شک یا سهو از جانب کسی که کثرت آن دو در خودش را می شناسد معتبر نیست، با تقدیر گرفتن مضاف. یا از جانب کسی که خودش اعتراف کرده است که شک او از قبیل وسوسه های شیطان است و شکی واقعی نیست، بلکه بعد از تأمل، علم پیدا می کند که او آن فعل را به جای آورده است، چنانکه این غالب حال کسی است که بسیار دچار شک می شود و معتبر نیست. یا معنی این باشد که سجده سهو بعد از یادآوری و به جای آوردن فعل فراموش شده در محل آن لازم نمی گردد، یا معنی این باشد که از صنعتگران، ادعای سهو در آنچه که با دست خود به کالا آسیب می رسانند و عذر سهو از آنان پذیرفته نیست، یا اینکه عدم مؤاخذة آنان به دلیل سهوشان شایسته است و حمل آن بر برخی معانی سهو در سهو ممکن است. و هیچ یک از آنها خالی از تکلف نیست، هر چند که مورد اول تکلف کمتری دارد.

**[ترجمه]

أقول

و إنما خرجنا فی هذا الباب عما التزمناه فی أول الكتاب من رعايه الاختصار و عطفنا عنان البيان قليلا إلى التطويل و الإطناب و الإكثار لعموم البلوی بتلك المقاصد و كثره حاجه الناس إليها و الله ولی التوفیق.

ص: ۲۸۵

أبواب ما يحصل من الأنواع للصلوات اليومية بحسب ما يعرض لها من خصوص الأحوال والأزمان وأحكامها وآدابها وما يتبعها من النوافل والسنن وفيها أنواع من الأبواب

**[ترجمه] در این باب از آنچه که در ابتدای کتاب در خصوص رعایت اختصار به آن ملزم شدیم خارج شدیم، و زمام بیان را به دلیل عمومیت ابتلا به آن مطالب و کثرت نیاز مردم به آن، اندکی به سوی اطاله، درازی سخن و زیاده گویی، متمایل ساختیم، الله ولی التوفیق .

آنچه که در خصوص انواع نمازهای یومیه بر اساس آنچه که در احوال و زمانها بر آن عارض می شود، و احکام و آداب آن، و آنچه که از نوافل و سنن به دنبال آن می آید، و در آن چند نوع باب است.

**[ترجمه]

أبواب القضاء

باب ۱ أحكام قضاء الصلوات

الآيات

طه: فَأَعْبُدْنِي وَأَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي (۱)

الفرقان: وَ هُوَ الَّذِي جَعَلَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ خُلْفَةً لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يَذَّكَّرَ أَوْ أَرَادَ

ص: ۲۸۶

۱ - ۱. طه: ۱۴، و الظاهر من لفظ الآية الكريمة أن اللام في « لذكري » ظرفيه بمعنى « عند » كما في قوله تعالى: « أقيم الصلاة لتدلوك الشمس » الآية، فالمراد بالذكر هو الذكر عن نسيان، ليصح معنى التوقيت، و لو كان المراد بالذكر ما يشمل الذكر عن اداية الحفظ، كما قيل سواء كان ذكرا باللسان أو بالقلب، لوجب عليه اقامه الصلاة متواترا في كل حين، و هو خلاف ظاهر الآية الكريمة من التوقيت بوقت معين، كما هو كذلك في كل شرع. و أما معنى الصلاة، فقد كانت عند بنى إسرائيل معهوده بهيئتها و أركانها و اشتغالها على ذكر الله عز و جل بالتوجه و الدعاء و التضرع إليه و الانابه له، من لدن أن قال إبراهيم الخليل عليه الصلاة و السلام: « رَبِّ اجْعَلْنِي مُقِيمَ الصَّلَاةِ وَ مِنْ ذُرِّيَّتِي رَبَّنَا وَ تَقَبَّلْ دُعَاءِ ». فمن المسلم أن موسى بن عمران عليه السلام - قبل أن يوحى إليه هذا الوحي - كان يصلى لله عز و جل و يعبده على الوجه المقرر في شريعه إبراهيم الخليل عليه الصلاة و السلام و خاصه بعد ما بلغ أشده و آتاه الله الحكيم و العلم، و لذلك لم يتكفل الوحي لبيان معنى الصلاة له و شرح أذكارها و أركانها، و انما بين له عليه السلام ما كان يهيمه و يحصه من وقت الصلاة مدى اشتغاله بابلاغ الرسالة الى فرعون و ملائنه فوقت له اقامه الصلاة كلما تنبه لذكر الله عز و جل و لا يكون ذلك الا بعد ذهول و غفله و نسيان كعند قيامه من النوم أو الفراغ من المشاغل التي ينسى و يمحو ذكر الله عز و جل عن القلب. و هذا الذى وصى الله عز و جل به موسى بن عمران، يجب علينا العمل به فى ظرفه بعد ملاحظه شرع نبينا المطهر، لقوله عز و جل: « شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا وَ الَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَ مَا وَصَّيْنَا بِهِ

إِبْرَاهِيمَ وَ مُوسَى وَ عِيسَى أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَ لَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ» الشورى: ١٢. فبحكم الآيه الكريمة شرع الله عزّ و جلّ لنا ما أوحى الى نبينا المكرم من أوقات الصلوات الخمسه كما أنّه شرع لنا من أحكام الدين ما وصى به الأنبياء الأربعة أولى العزم خصوصا فشرّف تلك الأممه المرحومه بالشرافه التي كان خص بها أولى العزم من الرسل ليشملهم بذلك رحمته و رضوانه. فمن ذلك الصلاه و الزكاه كما قال الله عزّ و جلّ حاكيا عن عيسى بن مريم عليهما السلام « وَ أَوْصَانِي بِالصَّلَاةِ وَ الزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيًّا» مريم: ٣١، و من ذلك الامر بالمعروف و النهي عن المنكر بتبليغ أمر الله عزّ و جلّ و نشر دينه و عدم التفرق فيه كما عرفت من قوله تعالى: « أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَ لَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ» الآيه. و من ذلك اقامه الصلاه حين تذكرها بعد النسيان و الزهول عنها في أوقاتها المعلومه في شرعنا، لقوله عزّ و جلّ لموسى عليه السلام « إِنِّي أَنَا اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدْنِي وَ أَقِمِ الصَّلَاةَ لِتَذَكَّرَ» . فعلى هذا يجب على من فاتته احدى الصلوات اليوميه في وقتها المعين في شرعنا بالفرض أو السنه، أن يصلّيها حين تذكرها و تبدل نسيانها الى الذكر، بحيث إذا أهملها بعد ذكرانها حتى نسيها مره اخرى فقد عصى باهماله بحكم الآيه الكريمة، و سيمر عليك في تضاعيف الاخبار ما ينص على ذلك إنشاء الله.

**[ترجمه] فَأَعْبُدْنِي وَاقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي - طه / ١٤ -

{پس مرا پرستش کن و به یاد من نماز برپا دار.}

وَهُوَ الَّذِي جَعَلَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ خِلْفَةً لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يَذَّكَّرَ أَوْ أَرَادَ شُكُوراً - فرقان / ٦٢ -

{و اوست کسی که برای هر کس که بخواهد عبرت گیرد یا بخواهد سپاسگزاری نماید، شب و روز را جانشین یکدیگر گردانید.}

**[ترجمه]

تفسیر

وَاقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي قیل فيه وجوه الأول لتذكري فإن ذكرى أن أعبد و يصلى لي الثاني لتذكري فيها لاشتمال الصلاة على الأذكار الثالث لأني ذكرتها في الكتب و أمرت بها الرابع لأن أذكرك بالمدح و الثناء و أجعل لك لسان صدق الخامس لذكرى خاصه أو لإخلاص ذكرى و طلب وجهي لا ترائي بها و لا تقصد بها غرضاً آخر السادس لتكون لي ذاكرة غير ناس فعل المخلصين في جعلهم ذكر ربهم على بال منهم و توكيل هممهم و أفكارهم به كما قال تعالى رِجَالٌ لَا تُلْهِيهِمْ تِجَارَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ (٢) السابع لأوقات ذكرى و هي مواقيت الصلوات الثامن عند ذكر الصلاة بعد نسيانها أي أقمها متى ذكرت كنت في وقتها أو لم تكن.

و هذا أقوى الوجوه بحسب الروايات (٣)

و نسبه في مجمع البيان إلى أكثر

ص: ٢٨٨

١-١. الفرقان: ٦٢، و معنى قوله عزّ و جلّ: «لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يَذَّكَّرَ» أي لمن أراد أن يتلبس بالذكر، فإن المراد من الذكر هاهنا هو الذكر اللساني و القلبی كلما خلف النهار الليل و خلف الليل النهار، بقريته الترديد بينه و بين الشكر و جعلهما متعلقاً لاراده من أراد و هو واضح.

٢-٢. النور: ٣٧.

٣-٣. بل بحسب ظاهر الآيه الكريمة أيضا كما عرفت، و نزيدك بيانا أن مآل الوجه الأول و الثاني و هكذا الوجه السادس الى تقدير الآيه هكذا: أقم ذكرى لتذكري و هذا الكلام من السخافه بمكان و أمّا الوجه الثالث و معناه: أقم الصلاة لانى ذكرتها فى

الكتب و أمرت بها، فهو أسخف من القولين الاولين، فان «أَقِمِ الصَّلَاةَ» * أمر مستقل في وحى مستقل توجه الى موسى عليه السَّلام من دون واسطه، فلا وجه لان يعلل ايجابها بأنها قد سطرت في كتب الاقدمين، لو كان هناك كتب، غير صحف إبراهيم عليه السَّلام، و بعبارة اخرى هذا الامر مولوى توجه بالخطاب إليه حضورا، فلا معنى لجعله ارشاديا بارجاعه الى كتب الاقدمين. و أمَّا الوجه الرابع: أقم الصلاة لان أذكرك بالمدح و الثناء و أجعل لك لسان صدق، فمفاده اخراج الامر المولوى بايجاب الصلاة فى حد ذاتها على الإطلاق الى الامر الاستجابى الترغيبى مع أن المقام مقام الامر المولوى لظاهر قوله: «إِنِّى أَنَا اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدْنِى». و أمَّا الوجه الخامس و يشبهه بوجه الوجه السادس أيضا، «صل لى و لا تصل لغيرى كما يفعله المشركون» فلا يليق لادن يخاطب به مثل موسى عليه السَّلام بعد ما قال عزَّ و جلَّ: «وَ أَنَا اخْتَرْتُكَ» فانه عليه السَّلام كان منزها من الشرك و الرياء بعصمه من الله عزَّ و جلَّ و قد آتاه رشفه و أعطاه الحكمة و العلم، و لا يكون من باب قولهم اياك أعنى و اسمعى يا جاره، فان هذا الوحى و التكليم كان مخصوصا به عليه السَّلام لم يحضر الطور غيره أحد من البشر. و أمَّا الوجه السابع «أقم الصلاة لاوقات ذكرى» ثم تأويله الى مثل قولنا «أقم الصلاة لاوقات الصلوات» فان كان المراد بالاوقات الأوقات التى وقتت فى شرع إبراهيم عليه السَّلام تبدل الامر ارشاديا بعد ما كان مولويا كما قلنا فى الوجه الثالث، مع أنه أوهم تضييع موسى عليه السَّلام لاوقات الصلوات، حيث وصاه بإقامه الصلاة فى أوقاتها، و ان كان المراد بالاوقات غير ما وقت فى شرع إبراهيم الخليل لزم تأخير البيان عن وقت الحاجة، حيث أمر بالصلاة و لم يبين أوقاتها الموقته.

المفسرين وقال وهو المروى عن أبي جعفر عليه السلام قال :

وَيَعُضُّدُهُ مَا رَوَاهُ مُسْلِمٌ فِي الصَّحِيحِ عَنْ أَنَسٍ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ قَالَ: مَنْ نَسِيَ صَلَاةً فَلْيُصَلِّهَا إِذَا ذَكَرَهَا لَا كَفَّارَةَ لَهَا

ص: ٢٨٩

غَيْرِ ذَلِكَ وَ قَرَأَ أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي (١). انتهى.

وَ رَوَى الشَّيْخُ (٢) وَ الْكَلْبِيُّ (٣) بِسَنَدٍ فِيهِ جَهَالَةٌ عَلَى الْمَشْهُورِ (٤) عَنْ زُرَّارَةَ عَنِ الْبَاقِرِ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ: إِذَا فَاتَتْكَ صَيِّمَةٌ فَذَكَرْتَهَا فِي وَقْتٍ أُخْرَى فَإِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ أَنَّكَ إِذَا صَلَّيْتَ النَّبِيَّ فَاتَتْكَ كُنْتَ مِنَ الْأُخْرَى فِي وَقْتٍ فَابْتَدَأَ بِالنَّبِيِّ فَاتَتْكَ فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي.

وَ رَوَى الشَّهِيدُ رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ فِي الذِّكْرِ (٥) بِسَنَدِهِ الصَّحِيحِ عَنْ زُرَّارَةَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ: إِذَا دَخَلَ وَقْتُ صَلَاةٍ مَكْتُوبَةٍ فَلَا صَلَاةَ نَافِلَةً حَتَّى يُبْدَأَ بِالْمَكْتُوبَةِ قَالَ فَقَدِمْتُ الْكُوفَةَ فَأَخْبَرْتُ الْحَكَمَ بْنَ عُتَيْبَةَ وَ أَصْحَابَهُ فَقَبِلُوا ذَلِكَ مِنِّي فَلَمَّا كَانَ فِي الْقَابِلِ لَقِيتُ أَبَا جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَخَدَّثَنِي أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ عَرَسَ فِي بَعْضِ أَسْفَارِهِ فَقَالَ مَنْ يَكْلُونَا فَقَالَ بِلَالٌ أَنَا فَنَامَ بِلَالٌ وَ نَامُوا حَتَّى طَلَعَتِ الشَّمْسُ فَقَالَ يَا بِلَالُ مَا أَرَقَدَكَ فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ أَخَذَ بِنَفْسِي الَّذِي أَخَذَ بِأَنْفَاسِكُمْ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ قَوْمُوا فَتَحَوَّلُوا عَنْ مَكَانِكُمْ الَّذِي أَصَابَكُمْ فِيهِ الْعُقْلَةُ وَ قَالَ يَا بِلَالُ أَذْنٌ فَأَذَنَ فَصَلَّى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ رَكَعَتِي الْفَجْرِ وَ أَمَرَ أَصْحَابَهُ فَصَلُّوا رَكَعَتِي الْفَجْرِ ثُمَّ قَامَ فَصَلَّى بِهِمُ الصُّبْحَ ثُمَّ قَالَ مَنْ نَسِيَ شَيْئًا مِنَ الصَّلَاةِ فَلْيَصِلْهَا إِذَا ذَكَرَهَا فَإِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَ جَلَّ يَقُولُ وَ أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي قَالَ زُرَّارَةُ فَحَمَلْتُ الْحَدِيثَ إِلَى الْحَكَمِ وَ أَصْحَابِهِ فَقَالَ نَقَضَتْ حَدِيثَكَ الْأَوَّلَ

ص: ٢٩٠

١-١. مجمع البيان ج ٧ ص ٥ و ٦.

٢-٢. التهذيب: ج ١ ص ١٨٤.

٣-٣. الكافي ج ٣ ص ٢٩٣.

٤-٤. بل هو مهمل لم يذكر بمدح الا ما ذكره ابن داود حيث عنوانه في القسم الأول تحت الرقم ١١٩٢، وقال كان وزير أبي جعفر المنصور ممدوح.

٥-٥. الذكري: ١٣٤، وقد مر مشروحا في ج ٨٧ ص ٢٤.

فَقَدِمْتُ عَلَى أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَأَخْبَرْتُهُ بِمَا قَالَ الْقَوْمُ فَقَالَ يَا زُرَّارَةُ أَلَا أَخْبَرْتَهُمْ أَنَّهُ قَدْ فَاتَ الْوَقْتَانِ جَمِيعًا وَ أَنَّ ذَلِكَ كَانَ قَضَاءً مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ.

وَ فِي تَفْسِيرِ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: إِذَا نَسِيْتَهَا ثُمَّ ذَكَرْتَهَا فَصَلَّهَا (١).

بقى الكلام فى توجيه الآيه على هذا الوجه فإن الظاهر عليه أن يقال لذكرها (٢) و فيه أيضا وجوه الأول أن يقدر مضاف أى لذكر صلاتى.

الثانى أن يقال إنما قال لذكرى لبيان أن ذكر الصلاه مستلزم لذكره سبحانه و ذكر أمره بها و عقابه على تركها فكأن ذكرها عين ذكره تعالى.

الثالث أن يكون المعنى عند ذكر الصلاه الذى هو من قبلى و أنا علمته كما ورد فى الأخبار أن الذكر و النسيان من الأشياء التى ليس للعباد فيها صنع.

الرابع أن يكون المراد عند ذكرى لك و ذكر الله كناية عن لطفه و رحمته

ص: ٢٩١

١-١. تفسير القمى: ٤١٨.

٢-٢. قد عرفت أن الآيه الكريمة انما تحكى و حيا و تكلما من الله عز و جل لموسى عليه السلام (لا ريب فى ذلك) يوقت له أوقات الصلاه بوجه خاص، الا أن ذلك التوقيت إذا توجه الينا بحكم آيه الشورى كان مفادها كمثل هذا القول: «أقم الصلاه لذكرها بعد نسيانها». فرسول الله صلى الله عليه و آله و أهل بيته المعصومون انما يحتجون بالآيه بهذا الوجه، لا بما أنها نزلت تخاطب النبى صلى الله عليه و آله حتى يرد على الروايات ما ذكره المؤلف العلامة. و هذا مثل ما كان أهل البيت يحتجون بقوله تعالى «لِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَ الْمَغْرِبُ فَأَيُّمَا تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهُ اللَّهِ» على أن صلاه النافله تجوز الى كل جانب، و صلاه المتحير تجوز إذا وقعت ما بين المشرق و المغرب، مع أنها نزلت فى غير هذا المورد على ما عرفت بيانها فى ج ٨٤ ص ٢٩ و ٣٣، و كثيرا ما يستند الامام عليه السلام بآيه من آيات القرآن الكريم من حيث نتیجه مفادها بالنسبه الينا مع أن ظاهر لفظ الآيه تخالف حكمهم بذلك، فلا تغفل عن هذه الدقيقه، و لعل الله يوفقنا للبحث عن ذلك مستوفى فيما بعد إنشاء الله تعالى.

كما قال فَاذْكُرُونِي أَذْكَرْكُمْ (۱) و نَسُوا اللَّهَ فَنَسِيَهُمْ (۲) إذ تذكير الصلاة بعد نسيانها من أطفاه سبحانه و لم أر هذا الوجه في كلامهم (۳).

ثم إن الآيه على الوجه الأخير الذى قويناه تدل على أن وقت القضاء الذكر و أنه لا تكره و لا تمنع فى شىء من الأوقات إلا مع مزاحمته لواجب مضيق و لذا أجمع الفقهاء على أنه تقضى الفرائض فى كل وقت ما لم تتضيق الحاضره و لو عممنا الصلاة بحيث تشمل الفريضة و النافله و الأمر بحيث يشمل الوجوب و الندب دلت الآيه على جواز قضاء النافله فى أوقات الفرائض كما مر القول فيه و تدل عليه صحيحه زراره المتقدمه فى الجملة.

و استدلل بها أيضا على المضايقه فى القضاء للأمر بإيقاعها عند الذكر و الأمر للوجوب و أوجب بأنه إنما يتم إذا كان الأمر للفور و لم يثبت و اعترض عليه بأن الآيه على هذا الحمل داله على تعيين زمان المأمور به و الإخلال به يوجب عدم الإتيان بالمأمور به و الحقيقه هاهنا و إن كانت غير مراده لكن لا بد من حمله على أقرب المجازات إليها فيجب الإتيان بها بعد التذكر بلا فصل يعتد به على أن هذا المعنى ينساق إلى الذهن فى أمثال هذه المواضع عرفا.

lt;meta info=" {پس مرا پرستش کن و به یاد من نماز برپا دار.} در مورد آن چند وجه گفته شده است: اول: تا مرا یاد کنی، که یاد من این است که عبادت بشوم و برای من نماز خوانده شود. دوم: تا در آن مرا یاد کنی، به دلیل شامل بودن نماز بر اذکار. سوم: زیرا من آن را در کتب ذکر کردم و به آن امر نمودم. چهارم: تا تو را به مدح و ثنا یاد کنم و برای تو زبان صدق و راستی قرار دهم. پنجم: برای ذکر مخصوص من، یا برای اخلاص یاد من و طلب رضایت من تا به وسیله آن ریا نکنی و جز من دیگری را قصد نکنی. ششم: تا برای من یادکننده باشی نه فراموش کننده؛ مانند مخلصان که ذکر پروردگارش را در ذهن دارند و همتها و افکارشان را مشغول به آن می کنند، چنانکه خداوند متعال فرمود: «رِجَالٌ لَا تُلْهِيهِمْ تِجَارَةٌ وَ لَا بَيْعٌ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ» - نور / ۳۷ -

{مردانی که نه تجارت و نه داد و ستدی آنان را از یاد خدا به خود مشغول نمی دارد.} هفتم: برای اوقات یاد من و آن اوقات نماز است. هشتم: به هنگام به یاد آوردن نماز بعد از فراموشی آن، یعنی هرگاه به یاد آوردی آن را اقامه کن، در وقت آن باشی یا نباشی.

و این بر اساس روایات قوی ترین وجه است و در مجمع البیان آن را به اغلب مفسرین نسبت داده است و گوید: و آن همان است که از امام باقر علیه السلام روایت شده است. و گوید: آنچه که مسلم در صحیحی از انس روایت کرد که نبی اکرم صلی علیه و آله فرمود: هر که نمازی را فراموش کند پس زمانی که آن را به یاد آورد باید آن را بخواند و غیر از آن کفارهای برای آن نیست و آیه اقم الصلوه لذكری را قرائت کرد، آن را تأیید می کند، پایان سخن. - مجمع البیان ۷: ۵ و ۶ -

و شیخ و کلینی با سندی که بر اساس مشهور جهالتی در آن است، از زراره از امام باقر علیه السلام روایت کردند که وی فرمود: زمانی که نمازی را از دست دادی و در وقتی دیگر آن را به یاد آوردی، پس اگر بدانی که زمانی که نمازی که از دست داده ای را بخوانی برای نماز دیگر وقت داری، پس آنچه از دست داده ای را شروع کن، که خداوند متعال می فرماید: {پس مرا پرستش کن و به یاد من نماز برپا دار.} - تهذیب ۱: ۱۸۴ -

و شهید رحمه الله علیه در ذکری با سند صحیح خود از زراره از امام باقر علیه السلام روایت کرد: رسول الله صلی الله علیه و آله فرمود: زمانی که وقت نماز واجبی فرا رسید، پس نماز نافله‌ای نیست تا اینکه واجب را شروع کنی. گوید: پس به کوفه وارد شدم و حکم بن عتیبه و اصحاب او را با خبر کردم و آنها آن را از من پذیرفتند .

پس در سال بعد از آن، امام باقر علیه السلام را زیارت کردم و برایم نقل حدیث کرد که رسول الله صلی الله علیه و آله در یکی از سفرهایش در راهی، در آخر شب به استراحت پرداخت و فرمود: چه کسی نگهبانی می‌کند؟ بلال گفت: من نگهبانی می‌کنم. بلال به خواب رفت و همگی خوابیدند تا اینکه خورشید طلوع کرد. پس فرمود؛ بلال! چه چیز تو را به خواب برد؟ بلال گفت: ای رسول الله آنچه که نفس شما را گرفت، نفس مرا هم گرفت. حضرت فرمود: از جایگاهی که غفلت برایتان عارض شد برخیزید و به بلال گفت؛ اذان بگو. آن گاه دو رکعت فجر را خواند و اصحابش را امر کرد تا دو رکعت فجر را بخوانند و سپس با آنها نماز صبح را به جماعت خواند. و بعد فرمود: هر کس نمازی را فراموش کند و بعد به یادش بیاید، هر وقت که یادش آمد بخواند، چون خداوند می‌فرماید: «وَأَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي» - طه / ۱۴ - ، {به یاد من نماز برپا دار.} - الذکری : ۱۳۴ -

زراره گفته است: این حدیث را برای حکم و یارانش نیز روایت کردم. آنها گفتند: حدیث اول را نقض کردی؛ پس این قضیه را به امام باقر علیه السلام گفتم. حضرت فرمود: ای زراره! به آنها نگفتی که وقت نماز نافله و واجب هر دو گذشته بود و نماز نافله، قضایی بود که مخصوص پیامبر صلی الله و آله و سلم بود؟

و در تفسیر علی بن ابراهیم آمده است: زمانی که آن را فراموش کردی و سپس آن را به یاد آوردی، آن را اقامه کن. - تفسیر قمی : ۴۱۸ -

توجیه این آیه بر اساس این وجه، باقی ماند که ظاهر آن است که گفته شود: «لذکرها»، و در آن نیز چند وجه است:

اول: مضافی در تقدیر گرفته شود، یعنی برای یادآوری نماز من.

دوم: گفته شود: فقط «لذکری» گفته است، برای بیان اینکه ذکر نماز مستلزم ذکر خداوند سبحان و ذکر امر او بر آن و عقاب او بر ترک آن است، پس ذکر نماز، عین ذکر خداوند متعال است .

سوم: معنایش این باشد: به هنگام ذکر نماز که از جانب من است و من علت آن هستم، چنانکه در اخبار آمده است که ذکر و نسیان از اموری است که بندگان در آن دستی ندارند.

چهارم: مقصود این باشد: به هنگام ذکر من برای تو، و ذکر خداوند کنایه‌ای است از لطف و رحمت او، چنانکه فرمود: «اذکرونی أذکرکم» - بقره / ۱۵۲ - {پس مرا یاد کنید [تا] شما را یاد کنم.} و «نسوا الله فنسیهم» - توبه / ۶۷ - {خدا را فراموش کردند پس [خدا هم] فراموششان کرد.} زیرا به یاد آوردن نماز بعد از فراموشی آن، از الطاف خداوند سبحان است.

و این وجه را در کلام آنان مشاهده نکردم. - این وجه شبیه برخی از وجوه هفت گانه‌ای است که سابقاً درباره آن بحث شد. -

پس از آنکه این آیه را بر اساس وجه آخر تقویت نمودیم، بر این دلالت دارد که قضا در وقت به یاد آوردن است و این قضا با هیچ وقتی ممانعت و مزاحمت ندارد مگر در صورت مزاحمت آن با واجبی که وقت آن تنگ است؛ و لذا جمیع فقهاء بر این هستند که فرائض در هر وقتی، تا زمانی که فریضه حاضر در تنگنا قرار نگیرد، قضا می‌شود. و اگر نماز را تعمیم دهیم طوری که فریضه و نافله را شامل شود و امر را تعمیم دهیم طوری که وجوب و استحباب را شامل شود، آیه بر جواز قضای نافله در اوقات فریضه دلالت دارد، چنانکه سخن در مورد آن گذشت و صحیحه پیشین زراره، در مجموع بر آن دلالت می‌کند.

هنگام تنگ بودن وقت برای قضا نیز، به دلیل امر به واقع ساختن آن به هنگام یادآوری و اینکه امر برای وجوب است، استدلال کرده‌اند و اینگونه به آن پاسخ داده شده است که آن زمانی صورت می‌پذیرد که امر برای فوریت باشد، در حالی که اثبات نشده است. و اینگونه به آن اعتراض شده است که آیه بر اساس این تفسیر، بر تعیین زمان امر دستور داده شده به آن دلالت دارد، و تخطی از آن، به جا نیاموردن امر دستور داده شده را موجب می‌شود. و حقیقت در اینجا، هر چند که آن مقصود نباشد، اما از حمل آن بر نزدیک‌ترین مجازها نسبت به آن ناگزیر است. پس به جای آوردن آن بعد از یادآوری آن بدون فاصله‌ای که قابل اعتنا نباشد واجب است، بر این اساس که این معنی در امثال این مواضع عرفاً به ذهن خطور می‌کند.

**[ترجمه]

أقول

يمكن أن يقال على هذا الوجه لا تدل الآية إلا على أن زمان الذكر وقت للصلاه و هو وقت متسع و لا تدل على أن وقته أول أوقات الذكر حتى يحتاج إلى تلك التكاليف فتفطن و ما ذكره من شهادة العرف ممنوع.

جَعَلَ اللَّيْلَ وَ النَّهَارَ خِلْفَةً أَي جَعَلَهُمَا ذَوِي خَلْفِهِ يَخْلِفُ كُلُّ مَنَّهُمَا الْآخِرُ بَأَن يَقُومُ مَقَامَهُ فِيمَا كَانَ يَنْبَغِي أَن يَعْمَلَ فِيهِ أَوْ بَأَن يَعْقِبَهُ يُقَالُ هُمَا يَخْتَلِفَانِ كَمَا يُقَالُ يَعْتَقِبَانِ وَ مِنْهُ قَوْلُهُ وَ اخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَ النَّهَارِ (٤) وَ قِيلَ أَي جَعَلَ كَلَا

ص: ٢٩٢

١-١. البقره: ١٥٢.

٢-٢. براءه: ٦٧.

٣-٣. هذه الوجوه تشبه بعض الوجوه السبعه التي مر البحث عنها فيما سبق.

٤-٤. آيات كثيره منها في سورة البقره: ١٦٤، آل عمران: ١٩٠.

عن جميل عنه عليه السلام و زاد في آخره و هو من سر آل محمد المكنون.

فعلى هذا تدل الآيه على رجحان قضاء كل ما فات بالليل في النهار و بالعكس إلا ما أخرجه الدليل.

**[ترجمه] ممکن است گفته شود: بر اساس این وجه، آیه فقط بر این دلالت دارد که یادآوری وقتی برای نماز است و آن وقتی وسیع است و بر این دلالت ندارد که وقت آن، اولین وقت از اوقات یادآوری است تا به آن تکلفات نیاز داشته باشد، پس دریاب. و آنچه که در خصوص شهادت عرف ذکر کرده، منع شده است.

{شب و روز را جانشین یکدیگر گردانید.} یعنی آن دو را دارای اختلافی قرار داد که هر یک از آنها جانشین دیگری می... شود، به اینکه در مکان آن قرار بگیرد در آنچه که شایسته است که در آن کار کند یا به دنبال آن قرار بگیرد. گفته می شود آن دو مختلف هستند چنانکه گفته می شود: یعتقان، و از آن است این سخن خداوند متعال: «اختلاف اللیل و النهار» {در پی یکدیگر آمدن شب و روز.} - این عبارت در آیات بسیاری وجود دارد از جمله: بقره / ۱۶۴، آل عمران / ۱۹۰ - و گفته شده: یعنی هر یک از آن دو را مخالف دیگری قرار داد و این وجهی ندارد. و معنای اول، همان معنای تأیید شده به وسیله اخبار است.

{برای هر کس که بخواهد عبرت گیرد.} در کشف گوید: تذکر و یذکر قرائت شده و ابی ابن کعب یثذکر قرائت کرده است. و معنی این است که ناظر باید در اختلاف آن دو نظر کند و می داند که انتقال آن دو از حالی به حالی و تغییر آن دو، ناگزیر از انتقال دهنده و تغییر دهنده است، و با آن بر عظمت قدرت او استدلال می شود و شاکر، بر نعمت در آن دو از قبیل سکون و آرامش در شب و عمل در روز شکرگزاری می کند، چنانکه خداوند عزوجل فرمود: «و من رحمته جعل لکم اللیل و النهار لتسکنوا فیه و لتبتغوا من فضله» {و از رحمتش برایتان شب و روز را قرار داد تا در این [یک] بیارامید و [در آن یک] از فزون بخشی او [روزی خود] بجوید.} - . قصص / ۷۳ -

یا اینکه آن دو، وقتی برای متذکرین و شاکرین باشد، هر که در یکی از آن دو، زمان خاص عبادت را از دست داد، در دیگری به آن پردازد، پایان سخن .

و معنای اخیر ظاهرتر و قوی تر است، چنانکه در مجمع البیان - . مجمع البیان ۷: ۱۷۸ - آن را اختیار کرده است و آن را به ابن عباس و غیر او نسبت داده است. و آن از امام صادق علیه السلام روایت شده است که فرمود: نماز شب را در روز قضا می کند و این سخن خداوند: {برای هر کس که بخواهد عبرت گیرد.} بر قضای فریضه، و این سخن او {سپاسگزاری} بر قضای نافله حمل شده است.

و آنچه که شیخ در موثقی از عنبسه عابد روایت کرده است آن را تأیید می کند که گوید: از امام صادق علیه السلام درباره این کلام خداوند عزوجل: {شب و روز را جانشین یکدیگر گردانید.} سؤال کردم. فرمود: قضای نماز شب در روز و نماز روز در شب است. - . تهذیب ۲: ۲۷۵ -

و در فقیه گوید: امام صادق علیه السلام فرمود: هر چه که در شب از دست دادی، پس آن را در روز قضا کن، خداوند تبارک

و تعالی فرمود: «و اوست کسی که برای هر کس که بخواهد عبرت گیرد یا بخواهد سپاسگزاری نماید، شب و روز را جانشین یکدیگر گردانید.» یعنی اینکه مرد آنچه را که در شب از دست داده است در روز و آنچه را که در روز از دست داده است در شب قضا می‌کند. - . فقیه ۱: ۳۱۵ -

و در باب احکام نوافل، نظیر آن به روایت علی بن ابراهیم - . تفسیر قمی: ۴۷۶ - از پدرش از صالح بن عقبه از جمیل از امام علیه السلام گذشت و در آخر آن افزوده است: و آن از سر محفوظ خاندان محمد است.

پس بر اساس آن، آیه بر رجحان قضای هر چیزی که در شب از دست رفته است در روز و بالعکس دلالت می‌کند، جز آنچه که دلیلی آن را خارج سازد .

***[ترجمه]

الأخبار

«۱»

المَحَاسِنُ، عَنْ أَبِيهِ عَنِ الْعَبَّاسِ بْنِ مَعْرُوفٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ مَهْزِيَّارٍ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ يَرْفَعُ الْحَدِيثَ قَالَ: سُرِّيلَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ رَجُلٍ نَسِيَ صَلَاةً مِنَ الصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ لَا يَدْرِي أَيُّهَا هِيَ قَالَ يُصَلِّي ثَلَاثَةً وَأَرْبَعَةً وَرَكَعَتَيْنِ فَإِنْ كَانَتِ الظُّهْرُ وَالْعَصْرُ وَالْعِشَاءُ كَانَ قَدْ صَلَّى وَإِنْ كَانَتِ الْمَغْرِبُ وَالْعَدَاةُ فَقَدْ صَلَّى (۱).

***[ترجمه] محاسن: حسین بن سعید گوید: از امام صادق علیه السلام درباره مردی سؤال شد که نمازی از نمازهای پنجگانه را فراموش کرده است و نمی‌داند کدام یک است؟ فرمود: سه و چهار و دو رکعت بخواند، پس اگر ظهر، عصر و عشا باشد خوانده است. و اگر مغرب و صبح باشد نیز خوانده است. - . محاسن: ۳۲۵ -

***[ترجمه]

بیان

روی الشيخ مضمونه بسندین صحیحین (۲)

عن علی بن أسباط عن غیر واحد من أصحابنا عنه علیه السلام و علی بن أسباط قد وثقه النجاشی (۳)

و قال إنه من أوثق الناس و أصدقهم لهجة و ذکر أنه كان فطحيا ثم رجع عنه و تركه و لم يذكر الشيخ كونه فطحيا و مثل هذا إذا قال من غیر واحد من أصحابنا يمكن عده من الصحاح لا سيما مع تأييده بهذه الرواية و عمل الأصحاب و ذكره الصدوق (۴)

فی المقنع أيضا و لذا ذهب جل الأصحاب إلى العمل بمضمونه و قالوا يردد الأربع بين الظهر و العصر و العشاء مخيرا بين الجهر و الإخفات و نقل الشيخ فی الخلاف علیه إجماع الفرقه و حكى عن أبى الصلاح و ابن حمزه و جوب الخمس و الأول أقوى.

و القائلون بالأول قالوا لو كانت الفائته من صلاه السفر اكنفى باثنتين ثنائيه مطلقه إطلاقا رباعيا و مغرب إلا ابن إدريس حيث لم يوافق هنا مع موافقته فى الأول نظرا إلى اختصاص النص بالأول فالتعديده قياس.

ص: ٢٩٤

-
- ١-١. المحاسن: ٣٢٥ و فى هامش الأصل: ثلاثا و أربعا ظ.
 - ٢-٢. التهذيب ج ١ ص ١٩١ بسند و ص ١٩٢ بسند آخر.
 - ٣-٣. رجال النجاشى ص ١٩٠.
 - ٤-٤. المقنع ص ٣٢ ط الإسلاميه، الفقيه ج ١ ص ٢٣١.

**[ترجمه] شیخ مضمون آن را با دو سند صحیح - تهذیب ۱ : ۱۹۱ -

از علی بن اسباط، از بیش از یک تن از اصحاب ما از امام علیه السلام روایت کرده است. نجاشی علی ابن اسباط را توثیق کرده و گفته است که او از مطمئن ترین مردم و صادق ترین آنان از لحاظ گفتار است و ذکر کرده است که او فطحنی بوده و سپس از آن مذهب برگشت و آن را ترک کرد - رجال نجاشی : ۱۹۰ -

، و شیخ فطحی بودن او را ذکر نکرده است. نظیر این است زمانی که گوید: از بیش از یک تن از اصحاب ما، که به شمار آوردن آن در زمره صحاح ممکن است، به ویژه با وجود تأیید آن با این روایت و عمل اصحاب. و صدوق - المقنع : ۳۲ ، فقیه ۱ : ۲۳۱ - نیز در المقنع آن را ذکر کرده است و لذا اغلب اصحاب بر عمل به مضمون آن معتقد هستند و گویند: چهار رکعت را بین ظهر، عصر و عشا در حالت تخییر بین جهر و اخفات مردّد می سازد. و شیخ در خلاف، اجماع فرقه بر آن را نقل کرده است و از ابوصلاح و ابن حمزه، وجوب پنج نماز نقل شده است و رأی اول قوی تر است.

و افراد قائل به رأی اول گویند: اگر نماز از بین رفته، نماز سفر باشد، به دو نماز دورکعتی مطلق به اطلاق چهار گانه و یک مغرب اکتفا کند، غیر از ابن ادریس که با وجود موافقتش در مورد اول، در اینجا با توجه به اختصاص نص به مورد اول موافقت نکرده و گفته است، سرایت دادن آن به مورد دوم، قیاس است.

**[ترجمه]

و أقول

يمكن أن يقال الاستدلال بخبر المحاسن من قبيل القياس على العلة المنصوصه و المشهور حجته فتأمل و ما قيل من أنه من قبيل دلالة التنبیه و مفهوم الموافقه فلم نعرف معناه.

**[ترجمه] ممکن است گفته شود: استدلال کردن به خبر محاسن از قبیل قیاس بر علت دارای نص (منصوص العله) است و مشهور حجیت آن است پس تأمل کن، و معنای آنچه که در این باره گفته شده که از قبیل دلالت تنبیه و مفهوم موافقت است را ندانستیم.

**[ترجمه]

«۲»

قَرُبُ الْإِسْنَادِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَسَنِ عَنْ جَدِّهِ عَلِيِّ بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ أَخِيهِ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامَ قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الْمَرِيضِ يُغْمَى عَلَيْهِ أَيَّامًا ثُمَّ يُفِيْقُ مَا عَلَيْهِ مِنْ قَضَاءٍ مَا تَرَكَ مِنَ الصَّلَاةِ قَالَ يَفْضِي صَلَاةَ ذَلِكَ الْيَوْمِ الَّذِي أَفَاقَ فِيهِ (۱).

**[ترجمه] اقرب الإسناد: علی بن جعفر از برادرش موسی بن جعفر علیه السلام روایت کرد: از او درباره مریضی سؤال کردم که چند روز بیهوش می شود سپس به هوش می آید، قضای آنچه که از نمازش ترک شده است، بر او چیست؟ فرمود: نماز آن

***[ترجمه]

«۳»

الْعُيُونُ، وَالْعِلَلُ، عَنْ عَبْدِ الْوَاحِدِ بْنِ عَبْدِ وُوسٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ قُتَيْبَةَ عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ فِيمَا رَوَاهُ مِنَ الْعِلَلِ عَنِ الرَّضَا عَلَيْهِ السَّلَامُ: فَإِنْ قَالَ فَلِمَ صَارَتِ الْحَائِضُ يَقْضِي الصَّيَامَ لَا الصَّلَاةَ قِيلَ لِعَلَّ شَيْءًا إِلَى آخِرِ مَا مَرَّ فِي كِتَابِ الطَّهَارَةِ (۲)

ثُمَّ قَالَ فَإِنْ قَالَ فَلِمَ إِذَا مَرِضَ الرَّجُلُ أَوْ سَافَرَ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ فَلَمْ يَخْرُجْ مِنْ سَفَرِهِ أَوْ لَمْ يُفِقْ مِنْ مَرَضِهِ حَتَّى يَدْخُلَ عَلَيْهِ شَهْرُ رَمَضَانَ آخِرٌ وَجَبَ عَلَيْهِ الْفِدَاءُ لِلأَوَّلِ وَ سَقَطَ الْقَضَاءُ قِيلَ لِأَنَّ ذَلِكَ الصَّوْمَ إِنَّمَا وَجَبَ عَلَيْهِ فِي تِلْكَ السَّنَةِ فِي هَذَا الشَّهْرِ وَ أَمَّا الَّذِي لَمْ يُفِقْ فَإِنَّهُ لَمَّا مَرَّ عَلَيْهِ السَّنَةُ كُلُّهَا وَقَدْ غَلَبَ اللَّهُ عَلَيْهِ فَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ السَّبِيلَ إِلَى آدَائِهَا سَقَطَ عَنْهُ وَ كَذَلِكَ كُلُّ مَا غَلَبَ اللَّهُ عَلَيْهِ مِثْلَ الْمُغْمَى عَلَيْهِ يُغْمَى عَلَيْهِ فِي يَوْمٍ وَ لَيْلِهِ فَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ قِضَاءُ الصَّلَوَاتِ كَمَا قَالَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ كُلُّ مَا غَلَبَ اللَّهُ عَلَى الْعَبْدِ فَهُوَ أَعْذَرٌ لَهُ (۳)

***[ترجمه] العيون و العلل: از امام رضا علیه السلام روایت است: اگر گفت: چرا حائض روزه را قضا می کند و نماز را خیر؟ گفته شده: به دلایل مختلف... تا پایان آنچه که در کتاب طهارت گذشت. - بحار الأنوار ۸۱: ۱۰۶ -

سپس ادامه داد: پس اگر گفته شد: چرا زمانی که فرد بیمار می شود یا در ماه رمضان سفر می کند و تا زمانی که ماه رمضان دیگر بر او وارد می شود از سفرش خارج نشود یا از بیماری اش بهبود نیابد، فدیة برای ماه رمضان اول بر او واجب است و قضا ساقط می شود؟ گفته شد: زیرا آن روزه فقط در آن سال در این ماه بر او واجب است، و اما کسی که بهبود نیافت، به دلیل آنکه محل سال بر او گذشته است و خداوند این سرنوشت را برای او خواسته است، پس راهی برای ادای آن قرار نداده است و از او ساقط می گردد، و چنین است هر آنچه که خداوند آن را بر او غلبه بدهد مثل فرد بیهوشی که یک شبانه روز بیهوش می شود و قضای نمازها بر او واجب نیست. چنانکه امام صادق علیه السلام فرمود: هر چه که خداوند بر بنده غلبه دهد، پس او برای آن دارای عذر است. - علل الشرائع ۱: ۲۵۷، عیون الاخبار ۲: ۱۱۷ -

***[ترجمه]

«۴»

الذُّكْرَى، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ جَابِرٍ قَالَ: سَقَطَتْ عَنْ بَعِيرِي فَأَنْقَلَبْتُ عَلَى أُمِّ رَأْسِي فَمَكَتُ سَبْعَ عَشْرَةَ لَيْلَةً مُغْمَى عَلَيْهِ فَسَأَلْتُهُ عَنْ ذَلِكَ فَقَالَ أَقْضِ مَعَ كُلِّ صَلَاةٍ صَلَاةً (۴)

- ١-١. قرب الإسناد ص ٩٧ ط حجر ص ١٢٨ ط نجف.
- ٢-٢. راجع ج ٨١ ص ١٠٦.
- ٣-٣. علل الشرائع ج ١ ص ٢٥٧، عيون الأخبار ج ٢ ص ١١٧.
- ٤-٤. الذكرى: ١٣٤.

قال الشهيد رحمه الله و فيه تصريح بالتوسعه لو أوجبنا القضاء على المغمى عليه و قال قال سلالر رحمه الله و قد روى أنه إذا أفاق آخر النهار قضى صلاه ذلك اليوم و إن أفاق آخر الليل قضى صلاه تلك الليله و ابن إدريس حكى هذا و أنه روى أنه يقضى صلاه شهر.

**[ترجمه]ذكري: اسماعيل بن جابر گوید: از شترم با سر به زمین افتادم و هفده شب بیهوش بودم. از او درباره آن سؤال کردم، پاسخ گفت: با هر نماز، نمازی را قضا کن. - الذكري: ۱۳۴ -

شہید - رحمه الله - گفته و در آن تصریحی به توسعه است، اگر قضا را بر بیهوش واجب کنیم. و گوید: سلالر - رحمه الله - گوید: روایت شده است که زمانی که در آخر روز به هوش آید، نماز آن روز را قضا کند و اگر آخر شب به هوش آمد نماز آن شب را قضا کند، و ابن ادريس آن را نقل کرده است. و روایت شده است که وی نماز ماه را قضا می کند.

**[ترجمه]

﴿۵﴾

المُتَعَمِّرُ: اعْلَمَ أَنَّ الْمُغْمَى عَلَيْهِ يَقْضِي جَمِيعَ مَا فَاتَهُ مِنَ الصَّلَوَاتِ وَ رُوِيَ لَيْسَ عَلَى الْمُغْمَى عَلَيْهِ أَنْ يَقْضِيَ إِلَّا صِيَامَ الْيَوْمِ الَّذِي أَفَاقَ فِيهِ وَ اللَّيْلَةَ الَّتِي أَفَاقَ فِيهَا وَ رُوِيَ أَنَّهُ يَقْضِي صَلَاةَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ وَ رُوِيَ أَنَّهُ يَقْضِي الصَّلَاةَ الَّتِي أَفَاقَ فِيهَا فِي وَفْتِهَا (۱).

تنقیح اعلم أن الأصحاب اختلفوا في قضاء المغمى عليه الصلاة مع استيعاب الإغماء جميع وقت الصلاة فذهب الأكثر إلى أنه لا يجب عليه القضاء أصلاً و ذهب الصدوق إلى القضاء مطلقاً كما عرفت (۲)

و حکى عن بعض الأصحاب أنه يقضى آخر

ص: ۲۹۶

۱- ۱. المقنع: ۳۷.

۲- ۲. و هو المختار، لما عرفت في ج ۸۲ ص ۳۱۳ ذیل قوله تعالى: «إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا» أن الصلاة مكتوبه على المؤمنین كالدين المؤجل بأجال معينه كلما حل أجل و جب أداء ما افترض و كتب عليه من ثنائیه أو رباعیه أو ثلاثیه، فلا يسقط تلك الكتابه الا بالاداء، حتى انه يطالب أولياء المؤمنین بعد مماتهم بقضاء هذا الدين عن ميتة كما هو المسلم في الشریعه. فعلى هذا يكون قضاء الصلوات في أى ظرف كان بالامر الأول، و هذا الامر انما بتوجه الى المكلف حين يبلغ أول تكليفه فيحكم عليه بكتابه هذا الدين عليه ليؤدى ديون صلواته المكتوبه في أنجمها، فإذا تركها عمدا يؤدي ما فاتته بعد التوبه و الاعتذار، و يكون فاسقا بل كافرا حين تركه للصلاه، و إذا تركها نسيانا أداها بعد التذکر، و إذا تركها لمرض غلبه كالسليم أو صاحب الوجع الذى لا يزال يلتوى من شدة الوجع، أداها بعد رفع الحرج و إذا فاتته الصلاه لاغماء أو سكر أو برسام غلب عليه، أداها بعد الافاقه و إذا تركها لنوم غلبه أداها بعد اليقظه، كل ذلك لان الصلاه مكتوبه لا يخرج عن عهدها الا بأدائها. الا أنه لا عصيان في هذه الصور غير العمديه، لان هذه الآفات عرض عليه من دون اختياره و كلما غلب الله على العبد، فالله أولى بالعدر،

و لما ثبت عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: رفع عن امتي تسعة: الخطأ، و النسيان، و ما اضطرروا إليه، و ما لا يطيقون ... و لقوله صلى الله عليه و آله رفع القلم عن النائم حتى يستيقظ و عن المجنون حتى يفيق. و هناك روايات صحيحة كثيرة تنص على أن المغمى عليه يقضى صلواته كلها منها صحيحة عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام قال: كل ما تركته من صلاتك لمرض اغمى عليك فيه فاقضه اذا أفقت و منها صحيحة رفاعه عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألته عن المغمى عليه شهرا ما يقضى من الصلاة؟ قال: يقضيها كلها، ان أمر الصلاة شديد، و منها ما عن منصور بن حازم عن أبي عبد الله عليه السلام أنه سأله عن المغمى عليه شهرا أو أربعين ليله؟ قال: فقال: ان شئت أخبرتكم بما أمر به نفسي و ولدي: أن تقضى كل ما فاتك (التهذيب ج ١ ص ٤٢١). و اما ما روى من أنه لا يقضى صلاته، و يحتج فيها بقوله عليه السلام: «كلما غلب الله عليه فالله أولى بالعذر» فهذا الاحتجاج دليل التقيه و الاتقاء في الفتوى، فان العذر انما هو في تركه في الوقت المعين و عدم نقصان دينه و عدالته و ورعه بذلك، و أما بعد رفع العذر، فالتكليف بحاله، و لا فرق بين الاعذار بأنه لو كان النوم و النسيان و جب القضاء، و لو كان هو الاغماء لم يجب. و لذلك ترى الامام عليه السلام يحتج بهذه القاعده في غير مورد الاغماء أيضا كما في حديث مرازم قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن المريض لا يقدر على الصلاة؟ قال: فقال كلما غلب الله على العبد فالله أولى بالعذر. نعم لو كان المكلف هو الذي أورد على نفسه احدى هذه الاعذار، كما إذا شرب مسكرا أو مخدرا أو غير ذلك من الأدوية فغلب عليه النوم أو النسيان أو الاغماء أو الهجر كان في فعله ذلك عاصيا و كان كأنه ترك الصلاة عمدا، و هذا واضح بحمد الله.

أيام إفاقتة إن أفاق نهارا أو آخر ليلته إن أفاق ليلا و الأول أقوى و الأخبار

ص: ٢٩٧

الداله على القضاء محموله على الاستحباب و بعضها أشد استحبابا من بعض كاليوم و الثلاثة الأيام.

و ذكر الشهيد رحمه الله أنه لو أغمى بفعله وجب عليه القضاء و أسنده إلى الأصحاب و لا حجه عليه ظاهرا.

قال فى الذكرى لو زال عقل المكلف بشىء من قبله فصار مجنونا أو سكر فغطى عقله و أغمى عليه بفعله وجب القضاء لأنه مسبب عن فعله و أفتى به الأصحاب و كذا النوم المستوعب و شرب المرقد.

و لو كان النوم على خلاف العاده فالظاهر إلحاقه بالإغماء و قد نبه عليه فى المبسوط و لو تناول المزيل للعقل غير عالم بذلك أو أكل غذاء موزيا لا يعلم به أو سقى المسكر كرها أو لم يعلم كونه مسكرا أو اضطر إلى استعماله دواء فزال عقله فهو فى حكم الإغماء لظهور عذره.

أما لو علم أن جنسه مسكر و ظن أن ذلك القدر لا يسكر أو علم أن متناوله يغمى عليه فى وقت فتناوله فى غيره مما يظن بأنه لا يغمى عليه فيه لم يعذر لتعرضه للزوال و لو وثب لحاجه فزال عقله أو أغمى عليه فلا- قضاء و لو كان عبثا فالقضاء إن ظن كون مثله يؤثر ذلك و لو بقول عارف انتهى.

و الظاهر أن ما فات بالنوم أو بالعمد بالنسيان يجب قضاؤها مطلقا للأخبار الكثيره الداله بإطلاقها على جميع الأفراد و أما المسكر و المرقد فالظاهر وجوب القضاء فى جميع أفرادهما لعمومات النصوص الداله على أن من فاتته فريضه يجب عليه القضاء و فى الإغماء الظاهر عدم وجوب القضاء مطلقا.

و الأولى فى الشقوق المختلف فيها القضاء احتياطا لا سيما فيما إذا كان الإغماء بفعله للشهره العظيمه بين الأصحاب مع أنه يمكن أن يقال النصوص الوارده بعدم القضاء فى الإغماء تنصرف إلى الفرد الشائع الغالب و هو ما لم يكن بفعله فيتناول غيره

**[ترجمه]المقنع: بدان که فرد بیهوش همه نمازهایی که از دست داده است را قضا می‌کند. و روایت شده است: بر بیهوش واجب نیست که قضا کند مگر نماز روزی که در آن به هوش آمده است و شبی که در آن به هوش آمده است. و روایت شده است که او نماز سه روز را قضا می‌کند. و روایت شده است که او نمازی را که در وقت آن به هوش آمده است، قضا می‌کند. - المقنع: ۳۷ -

کاوش: بدان که اصحاب درباره قضای نماز توسط فرد بیهوش در صورتی که بیهوشی همه وقت نماز را در برگیرد، دچار اختلاف هستند. پس اغلب آنان بر این هستند که قضا اصلاً بر او واجب نیست. و صدوق بر قضای مطلق است چنانکه دریافتی، و از برخی اصحاب روایت شده است که او آخرین روز به هوش آمدنش را، اگر در روز به هوش آمده باشد، یا آخرین شب به هوش آمدنش را، اگر در شب به هوش آمده باشد، قضا می‌کند و رأی اول قوی‌تر است. و اخبار دال بر استحباب حمل می‌گردد. و برخی از آن‌ها نسبت به برخی دیگر مانند یک روز و سه روز، استحباب بیشتری دارد.

و شهید - رحمه الله - ذکر کرد که اگر خود کاری کرد که بیهوش شد، قضا بر او واجب است، و آن را به اصحاب اسناد داده است و ظاهراً حجتی بر آن نیست.

در ذکری گوید: اگر عقل مکلف نسبت به چیزی، به دست خودش زایل شد، پس مجنون یا مست شد و عقلش زایل شد، و یا با فعلی که با خودش انجام داد بیهوش شد، قضا واجب است زیرا او درباره وقوع آن مسبب است و اصحاب بر آن فتوی داده‌اند؛ و چنین است خواب عمیق با نوشیدنی خواب‌آور.

و اگر خواب بر خلاف عادت باشد، پس ظاهر، ملحق کردن آن به بیهوشی است. و در مبسوط آن را یادآوری کرده است. و اگر از روی ناآگاهی، چیزی را که زایل کننده عقل است خورد یا غذای مضرّی را از روی بی‌اطلاعی خورد، یا به اجبار چیز مست کننده‌ای را نوشید یا نمی‌دانست که آن مست کننده است، یا از روی ناچاری دارویی را استعمال کرد و عقلش از بین رفت، پس آن در حکم بیهوشی است، زیرا که عذر او روشن است.

اما اگر بداند که جنس آن مسکر است و گمان کند که آن اندازه سکرآور نیست، یا بداند که مصرف کننده (چیزی) در وقتی بیهوش می‌شود و آن را در غیر آن وقت مصرف کند به این گمان که در آن وقت بیهوش نمی‌شود، به دلیل مبادرت وی به زوال (عقل)، دارای عذر نیست. و اگر برای حاجتی از جا پرید و عقلش زایل شد یا بیهوش گشت، پس قضایی بر او نیست. و اگر بیهوده باشد، قضا دارد اگر گمان کرده باشد که نظیر آن پرش در زوال عقل مؤثر است هر چند به قول فردی دانا، پایان سخن.

و ظاهر این است که آنچه که با خواب یا عمد یا با نسیان از دست رفت، قضای آن به دلیل اخبار بسیاری که با اطلاق خود بر همه افراد دلالت دارد، مطلقاً واجب است. اما در خصوص سکرآور و خواب‌آور، ظاهر وجوب قضا در همه انواع آن دو است، به دلیل عمومات نصوص دال بر اینکه هر که فریضه‌ای را از دست داد قضا بر او واجب است. و در اغما، ظاهر عدم وجوب

قضا به صورت مطلق است.

و اولی در همه اقسام مختلف، قضا از روی احتیاط است به ویژه در صورتی که اغما با عمل خود او باشد، به دلیل شهرت بسیار بین اصحاب، علاوه بر اینکه ممکن است گفته شود: نصوص وارده در خصوص قضا در اغما به نوع شایع غالب، یعنی آنچه که با عمل او نباشد، معطوف می‌شود. پس غیر آن را عموماً قضا شامل می‌شود و خالی از وجه نیست.

**[ترجمه]

﴿٤﴾

رِسَالَهُ الْمَوَاسِعِ، فِي الْفَضَاءِ لِلسَّيِّدِ عَلِيِّ بْنِ طَاوُسٍ نَقْلًا مِنْ أَصْلِ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَلِيٍّ الْحَلَبِيِّ الْمَعْرُوضِ عَلَى الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: خَمْسُ صَلَوَاتٍ يُصَلِّينَ عَلَى كُلِّ حَالٍ مَتَى ذَكَرَهُ وَ مَتَى أَحَبَّ صَلَاةً فَرِيضَةً نَسِيَهَا يَفْضِيهَا مَعَ غُرُوبِ الشَّمْسِ وَ طُلُوعِهَا وَ صَلَاةً رَكَعَتِي الْإِحْرَامِ وَ رَكَعَتِي الطَّوَافِ وَ الْفَرِيضَةَ وَ كُسُوفِ الشَّمْسِ عِنْدَ طُلُوعِهَا وَ عِنْدَ غُرُوبِهَا.

وَ مِنْهَا عَنِ الْأَصْلِ الْمِيدُكُورِ قَالَ: وَ مَنْ نَامَ أَوْ نَسِيَ أَنْ يُصَلِّيَ الْمَغْرِبَ وَ الْعِشَاءَ الْأَخْرَةَ فَإِنْ اسْتَيْقَظَ قَبْلَ الْفَجْرِ بِمَقْدَارِ مَا يُصَلِّي لِيَهُمَا جَمِيعًا فَلْيُصَلِّهُمَا وَ إِنْ اسْتَيْقَظَ بَعْدَ الْفَجْرِ فَلْيُصَلِّ الْفَجْرَ ثُمَّ يُصَلِّي الْمَغْرِبَ ثُمَّ الْعِشَاءَ.

وَ مِنْهَا نَقْلًا عَنْ كِتَابِ الصَّلَاةِ لِلْحَسَنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ صَفْوَانَ عَنْ عَيْصِ بْنِ الْقَاسِمِ قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عَائِدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ رَجُلٍ نَسِيَ أَوْ نَامَ عَنِ الصَّلَاةِ حَتَّى دَخَلَ وَقْتُ صَلَاةٍ أُخْرَى فَقَالَ إِنْ كَانَتْ صَلَاةً أُولَى فَلْيَبْدَأْ بِهَا وَ إِنْ كَانَتْ صَلَاةً الْعَصْرِ فَلْيُصَلِّ الْعِشَاءَ ثُمَّ يُصَلِّي الْعَصْرَ.

**[ترجمه] رساله المواسعه: به نقل از اصل عبید الله بن علی حلبی که بر امام صادق علیه السلام عرضه شده گوید: پنج نماز است که در هر حالی خوانده می‌شود، هرگاه آن را به یاد آورد و هرگاه دوست داشت: نماز فریضه‌ای که آن را فراموش کرده که با غروب خورشید و طلوع آن می‌تواند قضا کند. و نماز دو رکعت احرام، دو رکعت طواف و فریضه (طواف نساء)، و نماز کسوف خورشید، که قضای این نمازها را با طلوع و غروب خورشید می‌توان انجام داد.

و نیز از رساله مواسعه از اصل مذکور گوید: و هر که بخوابد یا فراموش کند که مغرب و عشاء آخر را بخواند، پس اگر به میزانی که هر دو آن را بخواند، قبل از فجر بیدار شود، پس باید آن دو را بخواند و اگر بعد از فجر بیدار شود، پس باید فجر را بخواند، سپس مغرب و سپس عشا را.

و نیز از رساله مواسعه به نقل از کتاب نماز: برای حسین بن سعید از صفوان از عیص بن قاسم گوید: از امام صادق علیه السلام درباره مردی سؤال کردم که نمازی را فراموش کرد یا از آن خواب ماند تا اینکه وقت نماز دیگری فرا رسید؟ پس فرمود: اگر نماز اول باشد، پس باید آن را شروع کند. و اگر نماز عصر باشد پس باید عشا را بخواند و سپس نماز عصر را بخواند.

**[ترجمه]

تَفْسِيرُ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ: قَالَ صَلَّى الْمَاءُ الْحَيْرَةَ عَلَى ثَلَاثَةِ وُجُوهِ فَوَجْهُ مِنْهَا هُوَ الرَّجُلُ يَكُونُ فِي مَفَازِهِ لَا يَعْرِفُ الْقِبْلَةَ يُصَلِّي إِلَى أَرْبَعِهِ جَوَانِبِ وَالْوَجْهُ الثَّانِي مَنْ فَاتَتْهُ صَلَاةٌ وَلَمْ يَعْرِفْ أَيُّ صَلَاةٍ هِيَ فَإِنَّهُ يَجِبُ أَنْ يُصَلِّيَ ثَلَاثَ رَكَعَاتٍ وَأَرْبَعَ رَكَعَاتٍ وَرَكَعَتَيْنِ

فَإِنْ كَانَتْ الَّتِي فَاتَتْهُ الْمَغْرِبَ فَقَدْ قَضَاهَا وَإِنْ كَانَتْ الْعَتَمَةَ فَقَدْ قَضَاهَا وَإِنْ كَانَتْ الْفَجْرَ فَقَدْ قَضَاهَا وَإِنْ كَانَتْ الظُّهْرَ فَقَدْ قَضَاهَا وَإِنْ كَانَتْ الْعَصِيرَ فَقَدْ قَضَاهَا فَقَدْ قَامَتِ الثَّلَاثُ مَقَامَهَا وَمَنْ كَانَ عَلَيْهِ ثَوْبَانِ فَأَصَابَ أَحَدُهُمَا بَوْلٌ أَوْ قَذْرٌ أَوْ جَنَابَةٌ وَلَمْ يَدْرِ أَيُّ الثَّوْبَيْنِ أَصَابَ الْقَذْرُ فَإِنَّهُ يُصَلِّي فِي هَذَا وَفِي هَذَا فَإِذَا وَجَدَ الْمَاءَ غَسَلَهُمَا جَمِيعًا (١).

***[ترجمه] تفسیر علی بن ابراهیم: گوید: نماز حیرت بر سه وجه است: وجهی از آن این است که مردی در بیابان باشد و قبله را نشناسد، به چهار جانب نماز می خواند.

وجه دوم کسی است که نمازی را از دست داده است و نداند که چه نمازی است، پس واجب است که سه رکعت، چهار رکعت و دو رکعت بخواند؛ پس اگر نمازی که از دست رفته است مغرب باشد، آن را قضا کرده است؛ و اگر عشا باشد، آن را قضا کرده است؛ و اگر فجر باشد، آن را قضا کرده است؛ و اگر ظهر باشد، آن را قضا کرده است؛ و اگر عصر باشد، پس آن را قضا کرده است و سه نماز در جایگاهشان قرار گرفته اند. و کسی که بر او دو لباس باشد و یکی از آن دو به بول، نجاست یا جنابت آلوده شود و نداند که کدام یک از آن دو به نجاست آلوده شده است، پس او در هر دو لباس نماز می ... خواند و زمانی که آب یافت، هر دو آنها را بشوید. - تفسیر قمی: ۷۰ -

***[ترجمه]

الْخِصَالُ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ حَمَّادٍ عَنْ حَرِيزِ

ص: ۲۹۹

عَنْ زُرَّارَةَ قَالَتْ قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ: أَرْبَعٌ صِيَامَاتٍ يُصِيَلُ لِيَهَا الرَّجُلُ فِي كُلِّ سَاعَةٍ صِيَامَةٌ فَاتَتْكَ فَمَتَى ذَكَرْتَهَا أَذْيَبَتْهَا وَصِيَامَةٌ رَكَعَتِي طَوَافِ الْفَرِيضَةِ وَصَلَاةُ الْكُشُوفِ وَالصَّلَاةُ عَلَى الْمَيِّتِ هَؤُلَاءِ يُصَلِّيَهُنَّ الرَّجُلُ فِي السَّاعَاتِ كُلِّهَا (۱).

**[ترجمه] خصال: زراره گوید: امام باقر علیه السلام فرمود: چهار نماز است که فرد در هر ساعتی آن را می‌خواند: نمازی که از دست داده‌ای، پس هرگاه آن را به یادآوری ادا می‌کنی. و نماز دو رکعتی فریضه طواف و نماز کسوف و نماز بر میت، همه اینها را فرد در همه ساعات می‌خواند. - خصال ۱: ۱۱۸ -

**[ترجمه]

بیان

یدل علی أنه لا یکره القضاء فی الساعات المکروهه و هی شامله لقضاء النافله.

**[ترجمه] بر این دلالت دارد که قضا در ساعات مکروهه، مکروه نیست و آن شامل قضای نافله است.

**[ترجمه]

«۹»

الْخِصَالُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ الْوَلِيدِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ الصَّفَّارِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِتَّانٍ عَنِ ابْنِ مُسَيِّكَانَ عَنْ مُوسَى بْنِ بَكْرٍ قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ الرَّجُلُ يُعْمَى عَلَيْهِ الْيَوْمَ وَالْيَوْمَيْنِ وَالثَّلَاثَةَ وَالْأَرْبَعَةَ وَ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ كَمْ يَقْضِي مِنْ صِيَامَاتِهِ فَقَالَ أَلَا أُخْبِرُكَ بِمَا يَجْمَعُ لَكَ هَذَا وَ أَشْبَاهَهُ كُلُّ مَا غَلَبَ اللَّهُ عَزَّ وَ جَلَّ عَلَيْهِ مِنْ أَمْرِ فَاللَّهُ أَعْدِرُ لِعَبْدِهِ وَ زَادَ فِيهِ غَيْرُهُ أَنَّ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ وَ هَذَا مِنَ الْأَبْوَابِ الَّتِي يَفْتَحُ كُلُّ بَابٍ مِنْهَا أَلْفَ بَابٍ (۲).

الْبَصَائِرُ، لِلصَّفَّارِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ: مِثْلَهُ (۳) وَ فِيهِ يَوْمًا أَوْ يَوْمَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةً أَوْ أَكْثَرَ وَ فِيهِ بِمَا يَنْتَظِمُ هَذَا وَ أَشْبَاهَهُ.

**[ترجمه] خصال: موسی بن بکر گوید: به امام صادق علیه السلام عرض کردم: مردی یک روز، دو روز، سه روز، چهار روز و بیشتر از آن بیهوش می‌شود، چه مقدار از نمازش را قضا کند؟ فرمود: آیا تو را از آنچه که این و امثال آن را برایت جمع می‌کند آگاه سازم؟ هر چه که خداوند عزوجل امری را بر او غلبه داد، پس خداوند بنده‌اش را معذور ساخته است. - خصال ۲: ۱۷۴ -

و غیر او، دیگران بر آن افزوده‌اند که امام صادق علیه السلام فرمود: و این از ابوابی است که هر باب از آن هزار باب را می‌گشاید.

البصائر: برای صفار از احمد بن محمد، نظیر آن روایت است و در آن آمده است: در یک روز، یا دو روز یا سه روز یا بیشتر، و نیز در آن است: این از آن ابوابی است که از هر بابش، هزار باب گشوده شود. - بصائر: ۳۰۶ -

الْعَلَلُ، عَنْ ابْنِ الْوَلِيدِ عَنِ الصَّفَّارِ عَنِ الْعَبَّاسِ بْنِ مَعْرُوفٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ مَهْزِيَارٍ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ حَمَادِ بْنِ عِيسَى عَنْ عُمَرَ بْنِ أُذَيْنَةَ عَنْ زُرَّارَةَ وَبُكَيْرٍ وَفُضَيْلٍ وَ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ وَ بُرَيْدِ بْنِ مُعَاوِيَةَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ وَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ: أَنَّهُمَا قَالَا فِي الرَّجُلِ يَكُونُ فِي بَعْضِ هَذِهِ الْأَهْوَاءِ - الْحَزُونِ وَالْمُرَجَّةِ وَالْعُثْمَانِيَّةِ وَالْقَصْدِيَّةِ وَ تَمَّ يَتُوبُ وَ يَعْرِفُ هَذَا الْأَمْرَ وَ يَحْسُنُ رَأْيَهُ أ يُعِيدُ كُلَّ صَلَاةٍ صَلَّاهَا أَوْ صَوْمٍ أَوْ زَكَاةٍ أَوْ حَجٍّ قَالَ لَيْسَ عَلَيْهِ إِعَادَةُ شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ غَيْرَ الزَّكَاةِ فَإِنَّهُ لَا بُدَّ

ص: ٣٠٠

١-١. الخصال ج ١ ص ١١٨.

٢-٢. الخصال ج ٢ ص ١٧٤.

٣-٣. البصائر: ٣٠٦.

أَنْ يُؤَدِّيَهَا لِأَنَّهُ وَضَعَ الزَّكَاةَ فِي غَيْرِ مَوْضِعِهَا وَإِنَّمَا مَوْضِعُهَا أَهْلُ الْوَلَايَةِ (۱).

**[ترجمه]العلل: از امام باقر و امام صادق علیهما السلام روایت است که از آن دو درباره مردی که در یکی از این فرقه‌های حروری، مرجئه، عثمانیه و قدریه باشد سپس توبه کند و این امر را بشناسد و رأیش نیکو باشد، پرسیدند: که آیا هر نمازی که خوانده یا روزه یا زکات یا حج را اعاده کند؟ فرمود: اعاده چیزی از آن جز زکات بر او نیست، پس او ناگزیر است که آن را ادا کند زیرا او زکات را در غیر محل آن قرار داده است و محل آن فقط اهل ولایت است. - . علل الشرائع ۲: ۶۱، تهذیب ۱: ۳۶۴، کافی ۳: ۵۴۵ -

**[ترجمه]

بیان

هذا الخبر فی نهایه الصحه و قد رواه خمسه من أفاضل الأصحاب و يدل علی أن جمیع فرق المخالفین لا یعيدون العبادات إلا الزکاه إذا أعطوها المخالفین سواء كانوا ممن حکم بکفرهم أم لا- لأن الحروریه هم الخوارج و هم کفار نواصب و سقوط القضاء عن الکافر الأصلي بعد إسلامه موضع وفاق و يدل علیه الآیه و الخبر و لا یلحق بالکافر الأصلي من حکم بکفره من فرق المسلمین و لا غیرهم من المخالفین بل يجب علیهم القضاء عند الاستبصار إذا فاتتهم و أما إذا أوقعوها صحیحه بحسب معتقدهم لم يجب علیهم القضاء لهذا الخبر و غیره من الأخبار لکن الأكثر قیدوها بالصحیحه عندهم و بعضهم بالصحیحه عندنا و الأول أظهر فإنه المتبادر من النصوص و إن كان القول بصححه ما كان صحیحا عندنا أيضا لا یخلو من وجه و استشکال العلامه فی التذکره الصحه مطلقا غیر موجه بعد ورود الأخبار الصحیحه و سیأتی تمام القول فيه فی کتاب الحج إن شاء الله تعالی.

**[ترجمه]این خبر در نهایت صحت است و پنج تن از افاضل اصحاب آن را روایت کرده‌اند و بر این دلالت دارد که جمیع مخالفین عبادات را اعاده نمی‌کنند جز زکات، زمانی که آن را به مخالفین بخشیده باشند؛ چه از کسانی باشند که به کفر آنان حکم شده است یا خیر، زیرا حروریه همان خوارج هستند و آنان کفار ناصبی‌ها هستند و ساقط شدن قضا از کافر اصلی بعد از اسلام آوردن وی، مورد توافق است و آیه و خبر بر آن دلالت دارد. نه کسی که از میان فرقه‌های مسلمانان به کفر او حکم شده است و نه غیر آنان از میان مخالفان، به کافر اصلی ملحق نمی‌گردد. بلکه زمانی که نمازی از دست داده باشد، بعد از بصیرت یافتن، قضا بر آنان واجب است. و اما زمانی که آن را بر اساس اعتقاد خود به صورت صحیح به جای آورده باشند، بر اساس این خبر و سایر اخبار، قضا بر آنان واجب نیست. اما اغلب آن را به صحیح نزد آنان و برخی از آنان به صحیح نزد ما مقید ساخته‌اند و مورد اول ظاهرتر است. و آنچه از نصوص متبادر است آن است. هر چند که قول به صحت آنچه که نزد ما صحیح است نیز خالی از وجه نیست. و اشکال گرفتن علامه در تذکره در صحت مطلق، بعد از وارد شدن اخبار صحیح، غیر موجه است. و بخش تکمیلی سخن درباره آن، در کتاب حج خواهد آمد، ان شاء الله تعالی.

**[ترجمه]

فَقَهُ الرِّضَا، قَالَ قَالَ الْعَالِمُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: لَيْسَ عَلَى الْمَرِيضِ أَنْ يَقْضِيَ الصَّلَاةَ إِذَا أَعْمَى عَلَيْهِ إِلَّا الصَّلَاةَ الَّتِي أَفَاقَ فِي وَقْتِهَا (٢).

وَقَالَ مَنْ أَجْنَبَ ثُمَّ لَمْ يَغْتَسِلْ حَتَّى يُصَلِّيَ الصَّلَاةَ كُلَّهَا فَذَكَرَ بَعْدَ مَا صَلَّى فَعَلَيْهِ الْإِعَادَةُ يُؤَدُّنُ وَ يُقِيمُ ثُمَّ يَفْصَلُ بَيْنَ كُلِّ صَلَاتَيْنِ بِإِقَامِهِ (٣).

وَعَنْ رَجُلٍ أَجْنَبَ فِي رَمَضَانَ فَنَسِيَ أَنْ يَغْتَسِلَ حَتَّى خَرَجَ رَمَضَانَ قَالَ عَلَيْهِ أَنْ يَقْضِيَ الصَّلَاةَ وَالصَّوْمَ إِذَا ذَكَرَ (٤).

**[ترجمه] فقه الرضا: عالم عليه السلام فرمود: بر مریض واجب نیست که زمانی که بیهوش می شود نماز را قضا کند، مگر نمازی که در وقت آن به هوش آمده است. - فقه الرضا: ص ۱۱ - ۱۹ - ۲۲ -

و فرمود: هر که جنابت بر او عارض شود سپس غسل نکند تا اینکه همه نمازها را بخواند و بعد از اینکه نماز خواند به یاد بیاورد، پس اعاده بر او لازم است. اذان بگوید و اقامه بدهد و سپس بین هر دو نماز را با اقامه جدا کند. - فقه الرضا: ص ۱۱ - ۱۹ - ۲۲ -

و درباره مردی که در رمضان جنابت بر او عارض شد و فراموش کرد که غسل کند تا اینکه از رمضان خارج شد، فرمود: بر اوست که زمانی که به یاد آورد، نماز و روزه را قضا کند. - فقه الرضا: ص ۱۱ - ۱۹ - ۲۲ -

**[ترجمه]

«۱۲»

الْكَشِّيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مَسْعُودٍ وَ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ مَعًا عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ فَارِسٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ يَعْقُوبَ عَنْ مَرْوَانَ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ

ص: ۳۰۱

۱-۱. علل الشرائع ج ۲ ص ۶۱، و رواه الشيخ في التهذيب ج ۱ ص ۳۶۴. و رواه الكليني في الكافي ج ۳ ص ۵۴۵.

۲-۲. فقه الرضا ص ۱۱ ص ۱۹-۲۲.

۳-۳. فقه الرضا ص ۱۱ ص ۱۹-۲۲.

۴-۴. فقه الرضا ص ۱۱ ص ۱۹-۲۲.

عَمَّارِ السَّابِاطِيِّ قَالَ: قَالَ سُلَيْمَانُ بْنُ خَالِدٍ لِأَبِي عَبِيدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَ أَنَا جَالِسٌ إِنِّي مُنْذُ عَرَفْتُ هَذَا الْأَمْرَ أَصِلِّي فِي كُلِّ يَوْمٍ صَلَاتَيْنِ أَقْضِي مَا فَاتَنِي قَبْلَ مَعْرِفَتِي قَالَ لَا تَفْعَلْ فَإِنَّ الْحَالَ الَّتِي كُنْتَ عَلَيْهَا أَعْظَمُ مِنْ تَرْكِ مَا تَرَكْتَ مِنَ الصَّلَاةِ (١).

**[ترجمه] رجال کشی: عمار ساباطی گوید: سلیمان بن خالد در حالی که من نشسته بودم به امام صادق علیه السلام گفتم: من از زمانی که این امر را شناختم، در هر روز دو نماز می خوانم و آنچه را که قبل از معرفتم از من فوت شده را قضا می کنم. فرمود: انجام نده، که حالی که تو بر آن بودی، از ترک آنچه که از نماز ترک کردی بزرگ تر است. - رجال کشی: ۳۶۱ -

**[ترجمه]

بیان

ما فاتنی ای ما صلیت مع عدم الإیمان فکأنه لفقده الشرائط و عدم موافقه الحق قد فاتنی فإن الحال التي الغرض رفع استبعاده من قبول تلك الصلوات و العفو عن التقصيرات الواقعه فيها بأن الله تعالى إذا عفا عن أصل المذهب الباطل فالعفو عما يقارنه و يتبعه أخف و أسهل.

و لا يخفى أن ظاهر الخبر عدم وجوب إعادة ما تركه من الصلوات و غيرها من العبادات و هو خلاف المشهور و روى الشهيد قدس سره هذا الخبر من كتاب الرحمة (٢) بسنده إلى عمار ثم قال و هذا الحديث مع ندوره و ضعف سنده لا ينهض مخصصا للعموم مع قبوله التأويل بأن يكون سليمان يقضى صلواته التي صلاها و سماها فائته بحسب معتقده الآن لأنه اعتقد أنه بحكم من لم يصل لمخالفتها في بعض الأمور و يكون قول الإمام عليه السلام من ترك ما تركت من شرائطها و أفعالها (٣) و حينئذ لا دلالة فيه على عدم قضاء الفائته حقيقه في الحال الأولى.

و قد تشكك بعض الأصحاب في سقوط القضاء عن من صلى منهم أو صام لاختلال الشرائط و الأركان فكيف تجزى عن العباده الصحيحه و هو ضعيف لأننا كالمحققين على عدم إعادتهم الحج الذي لا إخلال فيه بركن مع أنه لا يكاد ينفك من مخالفه في الصورة و لأن الشبهه متمكنه فيه فيعذر و إنما لم يعذر في الزكاه لأنها حق آدمي بنى على التضييق.

**[ترجمه] «آنچه از من فوت شد» یعنی آنچه که با بی ایمانی خوانده ام، پس آن به دلیل فقدان شرایط و عدم موافقت با حق است. «پس درحالی که تو بر آن» منظور، برداشتن استبعاد از پذیرش آن نمازها و عفو تقصیرات واقع در آنها از جانب او است به این صورت که خداوند متعال زمانی که اصل مذهب باطل را عفو می کند پس عفو از آنچه که با آن مقارن است و تابع آن است، راحت تر و آسان تر است.

و پوشیده نیست که ظاهر خبر، عدم وجوب اعاده آنچه که از نماز و سایر عبادات ترک کرده می باشد و آن مخالف رأی مشهور است. و شهید قدس سره این خبر را از کتاب رحمت - الذکری: ۱۳۶ -

با سندش از عمار روایت کرده و سپس گوید: و این حدیث با وجود نادر بودن و ضعف سندش نمی تواند مخصص عموم شود، با وجود این که این تأویل را می پذیرد که بگوییم، سلیمان نمازهایی را که خوانده است قضا می کرده و آنها را بر اساس

اعتقاد فعلی‌اش از دست رفته می‌دانسته، زیرا او معتقد است که به دلیل مخالفت آنها در برخی مسائل، در حکم کسی است که نماز نخوانده است. و سخن امام علیه السلام در خصوص ترک آنچه که ترک کردی، شرایط و افعال نماز است. و در این حالت در آن دلالتی بر عدم قضای آنچه که حقیقتاً در حالت نخست از دست رفته است، وجود ندارد.

و برخی اصحاب درباره ساقط شدن قضا از کسی از آنان [مخالفین] که نماز خوانده و روزه گرفته است، به دلیل اختلال در شرایط و ارکان، تردید کرده‌اند که چگونه به جای عبادت صحیح کفایت می‌کند؟ و قول آنان ضعیف است؛ زیرا ما بر عدم اعاده حجتی که اخلاقی در رکن آن نیست - توسط آنان - متفق هستیم، با وجود آنکه از مختلف بودن در ظاهر جدا نیست. و نیز به این دلیل که شبهه در آن ممکن است، پس معذور است. و در زکات فقط به این دلیل معذور نیست که آن حق آدمی است که بر محدودیت بنا شده است.

***[ترجمه]

«۱۳»

كِتَابُ الصَّغِيْرِ، لِنَصْرِ بْنِ مَرْزُوقٍ عَنِ عَمْرِو بْنِ شَمْرٍ عَنِ إِسْمَاعِيلَ السُّدِّيِّ

ص: ۳۰۲

۱- ۱. رجال الکشی ص ۳۶۱ تحقیق المصطفوی.

۲- ۲. رواه فی الذکری: ۱۳۶.

۳- ۳. و لعله الظاهر من افراد لفظ الصلاه فی قوله علیه السلام «من ترک ما ترک من الصلاه» و لو کان المراد ترک أصل الصلاه لقال: «من ترک ما ترک من الصلوات».

عَنْ عَبْدِ خَيْرِ الْهَمْدَانِيِّ قَالَ: نَظَرْتُ إِلَى عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ رُمِيَ رَمِيَهُ فَأَغْمَى عَلَيْهِ وَ لَمْ يُصَلِّ الظُّهْرَ وَ العَصِيرَ وَ لَا الْمَغْرِبَ وَ لَا الْعِشَاءَ وَ لَا الْفَجْرَ ثُمَّ أَفَاقَ فَقَضَاهُنَّ جَمِيعاً يَبْدَأُ بِأَوَّلِ شَيْءٍ فَاتَهُ ثُمَّ الَّتِي تَلِيهَا.

**[ترجمه] کتاب صفین: عبد خیر همدانی گوید: به عمار بن یاسر نگاه کردم که بسان صیدی افتاد و بیهوش شد و نه ظهر و عصر را خواند و نه مغرب، عشاء و فجر را، سپس به هوش آمد و همه آنها را قضا کرد، در حالی که با اولین نمازی که از دست داده بود شروع کرد و سپس نمازی که به دنبال آن می آید.

**[ترجمه]

«۱۴»

دَعَائِمُ الْإِسْلَامِ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ: الْمَرِيضُ إِذَا ثَقُلَ وَ تَرَكَ الصَّلَاةَ أَيَّاماً أَعَادَ مَا تَرَكَ إِذَا اسْتَطَاعَ الصَّلَاةَ (۱).

وَ عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ سَكَرَانَ صَلَّى وَ هُوَ سَكَرَانٌ قَالَ يُعِيدُ الصَّلَاةَ (۲).

وَ عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: الْمُغْمَى عَلَيْهِ إِذَا أَفَاقَ قَضَى كُلَّ مَا فَاتَهُ مِنَ الصَّلَاةِ (۳).

ص: ۳۰۳

۱-۱. دعائم الإسلام ج ۱ ص ۱۹۸.

۲-۲. دعائم الإسلام ج ۱ ص ۱۹۸.

۳-۳. دعائم الإسلام ج ۱ ص ۱۹۸.

***[ترجمه]دعائم الاسلام: جعفر بن محمد علیه السلام فرمود: بیمار زمانی که سنگین شود و چند روز نماز را ترک کند، زمانی که بر نماز استطاعت یافت، آنچه را که ترک کرده است اعاده نماید. - دعائم الاسلام ۱: ۱۹۸ -

و از امام علیه السلام درباره فرد مستی سؤال شد که در حالی که مست است نماز خواند. فرمود: نماز را اعاده کند. - دعائم الاسلام ۱: ۱۹۸ -

و نیز فرمود: بیهوش زمانی که به هوش آمد، هر آنچه که در نماز دست داده است را قضا نماید. - دعائم الاسلام ۱: ۱۹۸ -

***[ترجمه]

باب ۲ القضاء عن الميت و الصلاة له و تشریک الغير فی ثواب الصلاة

الأخبار

«۱»

المَحَاسِنُ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَيُّ شَيْءٍ يَلْحَقُ الرَّجُلَ بَعْدَ مَوْتِهِ قَالَ يَلْحَقُهُ الْحَجُّ عَنْهُ وَ الصَّدَقَةُ عَنْهُ وَ الصَّوْمُ عَنْهُ (۱).

***[ترجمه]محاسن: معاویه بن عمار گوید: به امام صادق علیه السلام گفتم: چه چیزی بعد از مرگ به مرد ملحق می شود؟ فرمود: حج به جای او، صدقه به جای او و روزه به جای او به او ملحق می شود. - محاسن: ۷۲ -

***[ترجمه]

«۲»

فَهَرِسْتُ النَّجَاشِيَّ، وَ فَهَرِسْتُ الشَّيْخَ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى مَوْلَى بَجِيلَةَ يُكْنَى أَيْبَا مُحَمَّدٍ بَيَّاعِ السَّابِرِيِّ أَوْتَقَى أَهْلَ زَمَانِهِ عِنْدَ أَهْلِ الْخِدْيَةِ وَ أَعْبَدَهُمْ: كَانَ يُصَلِّي كُلَّ يَوْمٍ خَمْسِينَ وَ مِائَةَ رُكْعَةٍ وَ يَصُومُ فِي السَّنَةِ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ وَ يُخْرِجُ زَكَاةَ مَالِهِ كُلَّ سَنَةٍ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ وَ ذَلِكَ أَنَّهُ اشْتَرَكَهُ هُوَ وَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جُنْدَبٍ وَ عَلِيُّ بْنُ النَّعْمَانِ فِي بَيْتِ اللَّهِ الْحَرَامِ فَتَعَاقَدُوا جَمِيعًا إِنْ مَاتَ وَاحِدٌ مِنْهُمْ يُصَلِّي مَنْ بَقِيَ بَعْدَهُ صَلَاتَهُ وَ يَصُومُ عَنْهُ وَ يُحُجُّ عَنْهُ وَ يُزَكَّى عَنْهُ مَا دَامَ حَيًّا فَمَاتَ صَاحِبَاهُ وَ بَقِيَ صَفْوَانٌ بَعْدَهُمَا وَ كَانَ يَفِي لَهُمَا بِذَلِكَ وَ يُصَلِّي لَهُمَا وَ يُزَكَّى عَنْهُمَا وَ يَصُومُ عَنْهُمَا وَ يُحُجُّ عَنْهُمَا وَ كُلُّ شَيْءٍ مِنَ الْبِرِّ وَ الصَّلَاحِ يَفْعَلُهُ لِنَفْسِهِ كَذَلِكَ يَفْعَلُهُ عَنْ صَاحِبَيْهِ (۲).

الإِخْتِصَاصُ، قَالَ: ذَكَرَ مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرِ الْمُؤَدَّبِ أَنَّ صَفْوَانَ بْنَ يَحْيَى كَانَ يُصَلِّي فِي كُلِّ يَوْمٍ خَمْسِينَ وَ مِائَةَ رُكْعَةٍ وَ سَاقَ الْخَبَرَ إِلَى آخِرِهِ (۳).

***[ترجمه]فهرست نجاشی و فهرست شیخ: صفوان بن یحیی از موالی قبیله ای که ابو محمد بیاع سابری نامیده می شد، مطمئن ...

ترین فرد اهل زمانش نزد اهل حدیث و عابدترین آن، هر روز صد و پنجاه رکعت نماز می خواند و در هر سال سه ماه روزه می گرفت و هر سال زکات مالش را سه مرتبه پرداخت می کرد؛ و آن به این خاطر بود که او و عبدالله بن جندب و علی بن نعمان در بیت الله الحرام جمع شدند و همگی پیمان بستند که اگر یکی از آنان وفات یافت، کسی که بعد از او مانده است، تا زمانی که زنده است نماز او را بخواند و به جای او روزه بگیرد و به حج برود و زکات دهد. پس دو دوستش وفات کردند و صفوان بعد از آن دو باقی ماند و در آن (پیمان) بر آن دو وفا کرد و برای آن دو نماز می خواند و به جای آن دو زکات می داد و به جای آن دو روزه می گرفت و به جای آن دو حج می رفت و هر چیزی از نیکوکاری و عمل صالح را برای خود انجام می داد، به جای دو دوستش نیز انجام می داد. - رجال نجاشی : ۱۴۸ -

اختصاص: گوید: محمد بن جعفر مؤدب گفت که صفوان بن یحیی در هر روز صد و پنجاه رکعت می خواند... و این خبر را تا پایان ادامه داد - اختصاص : ۸۸ - .

***[ترجمه]

«۲»

دَعَوَاتُ الرَّاَوْنِدِيِّ، عَنِ الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: يَكُونُ الرَّجُلُ عَاقًا لَوَالِدَيْهِ فِي حَيَاتِهِمَا فَيُصُومُ عَنْهُمَا بَعْدَ مَوْتِهِمَا وَ يُصَلِّي وَيَقْضِي عَنْهُمَا الدَّيْنَ فَلَا يَزَالُ كَذَلِكَ

ص: ۳۰۴

۱- ۱. المحاسن: ۷۲.

۲- ۲. رجال النجاشي: ۱۴۸.

۳- ۳. الاختصاص: ۸۸.

حَتَّى يُكْتَبَ بَارًا وَ يَكُونَ بَارًا فِي حَيَاتِهِمَا فَإِذَا مَاتَ لَا يَقْضَى دَيْنُهُ وَ لَا يَبْرُهُ بِوَجْهِ مِنْ وُجُوهِ الْبِرِّ فَلَا يَزَالُ كَذَلِكَ حَتَّى يُكْتَبَ عَاقًا.

**[ترجمه] دعوات راوندی: از امام صادق علیه السلام روایت است: مردی در طول حیات پدر و مادرش نافرمان می کند و پس بعد از مرگ آن دو به جای آن ها روزه می گیرد و نماز می خواند و به جای آن دو دین را ادا می کند، پس پیوسته چنین است تا اینکه نیکوکار نوشته می شود. و شخصی در حیات آن دو نیکوکار است ولی زمانی که پدر وفات کرد دینش را ادا نکند و به وجهی از وجوه در حق او نیکی نکند، پس پیوسته چنین است تا اینکه عاق و نافرمان نوشته می شود.

**[ترجمه]

تبیین و تفصیل

اعلم أنه ذهب الشيخان و ابن أبي عقيل و ابن البراج و ابن حمزه و العلامة في أكثر كتبه إلى أنه يجب على الولي قضاء جميع ما فات عن الميت من الصلوات.

و قال ابن الجنيد و العليل إذا وجب عليه صلاة فأخرها عن وقتها إلى أن مات قضاها عنه وليه كما يقضى عنه وليه حجة الإسلام و الصيام ببدنه و إن جعل بدل كل ركعتين مداً أجزاءً فإن لم يقدر فلكل أربع فإن لم يقدر فمد لصلاة النهار و مد لصلاة الليل و الصلاة أفضل و كذا المرتضى.

و قال ابن زهره و من مات و عليه صلاة وجب على وليه قضاؤها و إن تصدق عن كل ركعتين بمد أجزاءها إلى آخر ما قاله ابن الجنيد و احتج بالإجماع و طريقه الاحتياط.

و قال ابن إدريس بوجوب القضاء على وليه الأكبر من الذکران عما وجب على العليل فأخرها عن أوقاته حتى مات و لا يقضى عنه إلا الصلاة الفائتة في حال مرض موته و تبعه يحيى بن سعيد و الشهيد في اللمع.

و قال المحقق في بعض مصنفاته الذي ظهر أن الولد يلزمه قضاء ما فات الميت من صلاة و صيام لعذر كالمرض و السفر و الحيض لا ما تركه الميت عمداً مع قدرته عليه و هو قول السيد عميد الدين.

ثم اعلم أن السيد بن زهره بعد ذهابه إلى ما مر أورد على نفسه قوله تعالى وَ أَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى (١)

وَ مَا رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ: إِذَا مَاتَ الْمُؤْمِنُ انْقَطَعَ عَمَلُهُ إِلَّا مِنْ ثَلَاثٍ (٢).

ص: ٣٠٥

١- ١. النجم: ٣٩.

٢- ٢. و هي اما صدقه أجراها في حياته فهي تجرى عليه بعد موته، أو سنه هدى سنها فهي تعمل بها بعد موته، أو ولد صالح يستغفر له.

و أجاب بأن الثواب للفاعل لا للميت لأن الله تعالى تعبد الولي بذلك و سماه قضاء عنه لحصوله عند تفريطه و قد يجاب عنه أيضا بأن الأعمال الواقعة نيابه عنه بعد موته نتيجة سعيه في تحصيل الإيمان و أصول العقائد المسوغه للنيابه عنه فهي مستنده إليه أو أن بعض الأعمال الخير الصادره عنه في أيام حياته سوى الإيمان يمكن أن يكون مستتبعا بالخاصيه الغائبه عن مداركنا لإشفاق بعض المؤمنين عليه فيفعل الأعمال نيابه عنه فيكون أثر سعيه.

أو تحمل الآيه على أن ليس له ذلك على سبيل الاستحقاق و الاستيجاب فلا ينافي ذلك وصول أثر بعض الأعمال الذى لم يسع في تحصيله إليه على سبيل التطول و التفضل و من هذا القبيل العفو و آثار الشفاعة و غيرهما و أجيب عن الخبر بأنه دال على انقطاع عمله و هذا يصل إليه من عمل غيره.

و على تقدير التنزل عن ذلك كله قلنا الآيه و الخبر معدولان عن الظاهر اتفاقا و نحن نخصصهما بما خصصنا به لدليل معارض فيرتكب التخصيص أو الحمل على المبالغه الداعى إليه.

ثم اختلف الأصحاب في خصوصيات هذا الحكم أيضا اختلافا كثيرا.

الأول الأكثر على أن القاضى هو الولد الأكبر قال فى الذكرى و كأنهم جعلوه بإزاء حبوتة و أطلق ابن الجنيد و ابن زهره و ليس فى الأخبار تخصيص قال فى الذكرى القول بعموم كل ولى ذكر أولى حسبما تضمنته الروايات.

الثانى قال فى الذكرى ظاهرهم أن المقضى عنه الرجل لذكرهم إياه فى معرض الحبوه و كلام المحقق مؤذن بالقضاء عن المرأه أيضا و ما ورد بلفظ الميت يشملها لكن فى أكثر الروايات بلفظ الرجل.

الثالث هل يشترط كمال الولي حال الوفاة قرب الشهيد ذلك و كذا استشكلوا فى السفیه و فاسد الرأى و لعل العموم أقوى.

الرابع اختلفوا فى أنه هل له الاستيجار أو لا بد له من إيقاعها بنفسه و الأخير أحوط و لا يبعد سقوطها عنه مع تبرع المتبرع.

الخامس إذا مات الولى هل يتحملها و ليه أيضا قرب فى الذكرى العدم و الأحوط التحمل.

السادس لو أوصى الميت بقضائها عنه بأجره من ماله و أسندها إلى أحد أوليائه أو إلى أجنبى فهل يسقط عن الولى اختار فى الذكرى السقوط لعموم العمل بالوصيه.

السابع لو قلنا بعدم قضاء الولى ما تركه الميت عمدا أو كان الميت لا ولى له و لم يوص الميت فالمنقول عن ظاهر المتأخرين من الأصحاب عدم الإخراج من ماله للأصل.

و قال فى الذكرى و بعض الأصحاب أوجب إخراجها كالحج و صب الأخبار التى لا ولى فيها عليه و احتج أيضا

بِحَبْرِ زُرَّارَةَ (١)

قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِنَّ أَبَاكَ قَالَ لِي مَنْ فَرَّ بِهَا مِنَ الزَّكَاةِ فَعَلَيْهِ أَنْ يُؤَدِّيَهَا فَقَالَ صَدَقَ أَبِي إِنَّ عَلَيْهِ أَنْ يُؤَدَّى مَا وَجَبَ عَلَيْهِ وَ مَا لَمْ يَجِبْ عَلَيْهِ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ ثُمَّ قَالَ أَرَأَيْتَ لَوْ أَنَّ رَجُلًا أُغْمِيَ عَلَيْهِ يَوْمًا ثُمَّ مَاتَ فَذَهَبَتْ صِلمَاتُهُ أَمْ كَانَ عَلَيْهِ وَقَدْ مَاتَ أَنْ يُؤَدِّيَهَا فَقُلْتُ لَأَقَالَ إِلَّا أَنْ يَكُونَ أَفَاقَ مِنْ يَوْمِهِ.

فإن ظاهره أنه يؤديها بعد موته و هو إنما يكون بوليه أو ماله فحيث لا ولى تحمل على المال و هو شامل لحاله الإيصاء و عدمه.

ثم قال لو أوصى بفعلها من ماله فإن قلنا بوجوبه لو لا الإيصاء كان من الأصل كسائر الواجبات و إن قلنا بعدمه فهو تبرع يخرج من الثلث إلا أن يجيزه الوارث.

و لنذكر الآن مستند ما اشتهر بين الأصحاب من استيجار الصلاه للميت و

ص: ٣٠٧

التبرع عنه و لما كان الشهيد قدس الله روحه فى الذكرى بسط فى ذلك الكلام و فى حق المقام نذكر ما أفاده قال طيب الله رسمه قال الفاضل أما الدعاء و الاستغفار و الصدقه و الواجبات التى تدخلها النيايه فإجماع قال الله وَ الَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا

اغفر لنا و لإخواننا الذين سبقونا بالإيمان (1) و قال تعالى وَ اسْتَغْفِرْ لِذَنْبِكَ وَ لِلْمُؤْمِنِينَ وَ الْمُؤْمِنَاتِ (2) و قد سبق فى الدعاء للميت عن النبى صلى الله عليه و آله اللهم اغفر لحينا و ميتنا و عن الأئمه عليهم السلام نحو ذلك.

وَ فِي الْفَقِيهِ (3)

عَنِ الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: أَنَّ الْمَيِّتَ يَفْرَحُ بِالتَّرْحِمِ وَ الْإِسْتِغْفَارِ لَهُ كَمَا يَفْرَحُ الْحَيُّ بِالْهَدْيِ تَهْدَى إِلَيْهِ.

وَ فِي الْبُخَارِيِّ وَ غَيْرِهِ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَجُلٌ إِنَّ أُخْتِي نَذَرَتْ أَنْ تَحْجَّ وَ إِنَّهَا مَاتَتْ فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آله لَوْ كَانَ عَلَيْهَا دَيْنٌ أَ كُنْتُ قَاضِيَهُ قَالَ نَعَمْ قَالَ فَاقْضِ دَيْنَ اللَّهِ فَإِنَّهُ أَحَقُّ بِالْقَضَاءِ.

و أما ما عداها فعندنا أنه يصل إليه

رَوَى ابْنُ بَابُوَيْهِ (4)

عَنِ الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: سَنَّهُ تَلَحَّقَ الْمُؤْمِنُ بَعْدَ وَفَاتِهِ وَ لَدَى يَسْتَعْفِرُ لَهُ وَ مُصْحَفٌ يُخَلِّفُهُ وَ غَرْسٌ يَغْرِسُهُ وَ صَدَقَةٌ مَاءٍ يُجْرِيهِ وَ قَلِيبٌ يَجْفِرُهُ وَ سُنَّةٌ يُؤْخَذُ بِهَا مِنْ بَعْدِهِ.

قلت هذا الحديث يتضمن المهم من ذلك

إِذْ قَدْ رَوَى ابْنُ بَابُوَيْهِ (5)

أَيْضاً عَنِ الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: مَنْ عَمِلَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ عَنْ مَيِّتٍ عَمَلًا أضعف له أجره وَ نفع الله عزَّ وَ جَلَّ بِهِ الْمَيِّتَ قَالَ وَ قَالَ ع- (6) يَدْخُلُ عَلَى الْمَيِّتِ فِي قَبْرِهِ الصَّلَاةُ وَ الصَّوْمُ وَ الْحَجُّ وَ الصَّدَقَةُ وَ الْبِرُّ وَ الدُّعَاءُ وَ يُكْتَبُ أَجْرُهُ لِلَّذِي فَعَلَهُ وَ لِلْمَيِّتِ.

ص: ٣٠٨

١-١. الحشر: ١٠.

٢-٢. غافر: ٥٥.

٣-٣. الفقيه ج ١ ص ١١٧.

٤-٤. الفقيه ج ١ ص ١١٧.

٥-٥. الفقيه ج ١ ص ١١٧.

٦-٦. الفقيه ج ١ ص ١١٧.

ثم قال قدس الله روحه (١)

ولنذكر هنا أحاديث من هذا الباب ضمنها السيد المرتضى رضى الدين أبو القاسم على بن طاوس الحسينى طيب الله سره فى كتابه المسمى غياث سلطان الورى لسكان الثرى و قصد به بيان قضاء الصلوات عن الأموات.

الْحَدِيثُ الْأَوَّلُ مَا رَوَاهُ الصَّدُوقُ (٢) فِي كِتَابِ مَنْ لَا يَحْضُرُهُ الْفَقِيهُ وَ قَدْ ضَمِنَ صِحَّهَ مَا اشْتَمَلَ عَلَيْهِ وَ أَنَّهُ حُجَّةٌ بَيْنَهُ وَ بَيْنَ رَبِّهِ: أَنَّ الصَّادِقَ عَلَيْهِ السَّلَامَ سَأَلَهُ عُمَرُ بْنُ يَزِيدَ أَيُصَلِّي عَنْ الْمَيِّتِ فَقَالَ نَعَمْ حَتَّى إِنَّهُ لَيَكُونُ فِي ضَيْقٍ فَيُوسَّعُ عَلَيْهِ ذَلِكَ الضَّيْقُ ثُمَّ يُؤْتَى فَيُقَالُ لَهُ حُفِّفْ عَنْكَ هَذَا الضَّيْقُ بِصَلَاةِ فُلَانٍ أَخِيكَ عَنْكَ.

الثَّانِي مَا رَوَاهُ عَلِيُّ بْنُ جَعْفَرٍ (٣)

فِي مَسَائِلِهِ عَنْ أَخِيهِ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامَ قَالَ حَدَّثَنِي أَخِي مُوسَى بْنُ جَعْفَرٍ قَالَ: سَأَلْتُ أَبِي جَعْفَرَ بْنَ مُحَمَّدٍ عَلَيْهِ السَّلَامَ عَنِ الرَّجُلِ هَلْ يُصَلِّحُ لَهُ أَنْ يُصَلِّيَ أَوْ يَصُومَ عَنْ بَعْضِ مَوْتَاهُ قَالَ نَعَمْ فَيُصَلِّي مَا أَحَبَّ وَ يَجْعَلُ تِلْكَ لِلْمَيِّتِ فَهُوَ لِلْمَيِّتِ إِذَا جَعَلَ ذَلِكَ لَهُ.

و لفظ ما أحب للعموم و جعلها نفسها للميت دون ثوابها ينفى أن يكون هديه صلاه مندوبه

الثَّالِثُ مِنْ مَسَائِلِهِ (٤)

أَيْضًا عَنْ أَخِيهِ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامَ: وَ سَأَلَهُ عَنِ الرَّجُلِ هَلْ أَنْ يُصَلِّحُ أَنْ يُصَلِّيَ وَ يَصُومَ عَنْ بَعْضِ أَهْلِهِ بَعْدَ مَوْتِهِ فَقَالَ نَعَمْ يُصَلِّي مَا أَحَبَّ وَ يَجْعَلُ ذَلِكَ لِلْمَيِّتِ فَهُوَ لِلْمَيِّتِ إِذَا جَعَلَهُ لَهُ.

الرَّابِعُ مَا رَوَاهُ الشَّيْخُ أَبُو جَعْفَرٍ الطُّوسِيُّ بِإِسْنَادِهِ إِلَى مُحَمَّدِ بْنِ عُمَرَ بْنِ يَزِيدَ قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامَ يُصَلِّي عَنْ الْمَيِّتِ قَالَ نَعَمْ حَتَّى إِنَّهُ لَيَكُونُ فِي ضَيْقٍ

ص: ٣٠٩

١-١. راجع الذكري ص ٧٣-٧٥.

٢-٢. الفقيه ج ١ ص ١١٧.

٣-٣. راجع البحار ج ١٠ ص ٢٩١، آخر الرسالة.

٤-٤. لم نجده فى المسائل المطبوع فى البحار.

فَيُوسَعُ عَلَيْهِ ذَلِكَ ثُمَّ يُؤْتَى فَيَقَالُ لَهُ خُفِّفْ عَنْكَ هَذَا الضَّيْقُ بِصَلَاةِ فَلَانٍ أُخِيكَ.

الخَامِسُ مَا رَوَاهُ بِإِسْنَادِهِ إِلَى عَمَّارِ بْنِ مُوسَى السَّابِاطِيِّ مِنْ كِتَابِ أَصِيلِهِ الْمَرْوِيِّ عَنِ الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: عَنِ الرَّجُلِ يَكُونُ عَلَيْهِ صَلَاةٌ أَوْ يَكُونُ عَلَيْهِ صَوْمٌ هَلْ يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَقْضِيَهُ رَجُلٌ غَيْرُ عَارِفٍ قَالَ لَا يَقْضِيهِ إِلَّا مُسْلِمٌ عَارِفٌ.

السَّادِسُ مَا رَوَاهُ الشَّيْخُ أَيْضًا بِإِسْنَادِهِ إِلَى مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ رِجَالِهِ عَنِ الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: فِي الرَّجُلِ يَمُوتُ وَعَلَيْهِ صَلَاةٌ أَوْ صِيَامٌ قَالَ يَقْضِيهِ أَوْلَى النَّاسِ بِهِ.

السَّابِعُ مَا رَوَاهُ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ الْكَلِينِي فِي الْكَافِي بِإِسْنَادِهِ إِلَى ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَفْصِ بْنِ الْبُخْتَرِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: فِي الرَّجُلِ يَمُوتُ وَعَلَيْهِ صَلَاةٌ أَوْ صِيَامٌ قَالَ يَقْضِي عَنْهُ أَوْلَى النَّاسِ بِهِ.

الثامن هذا الحديث بعينه عن حفص بطريق آخر إلى كتابه الذي هو من الأصول.

التَّاسِعُ مَا رُوِيَ فِي أَصْلِ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ مِنْ رِجَالِ الصَّادِقِ وَ الْكَاطِمِ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ وَ يَزُورِي عَنْهُ ابْنُ أَبِي عُمَيْرٍ قَالَ هِشَامٌ فِي كِتَابِهِ وَعَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: قُلْتُ يَصِلُ إِلَى الْمَيِّتِ الدُّعَاءُ وَ الصَّدَقَةُ وَ الصَّلَاةُ وَ نَحْوُ هَذَا قَالَ نَعَمْ قُلْتُ أَوْ يَعْلَمُ مَنْ صَنَعَ ذَلِكَ بِهِ قَالَ نَعَمْ ثُمَّ قَالَ يَكُونُ مَسْخُوطًا عَلَيْهِ فَيُرْضَى عَنْهُ.

و ظاهره أنه من الصلاة الواجبه التي تركها لأنها سبب في السخط.

العَاشِرُ مَا رَوَاهُ عَلِيُّ بْنُ أَبِي حَمْرَةَ فِي أَصِيلِهِ وَ هُوَ مِنْ رِجَالِ الصَّادِقِ وَ الْكَاطِمِ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ قَالَ: وَ سَأَلْتُ عَنِ الرَّجُلِ يَحْجُجُ وَ يَعْتَمِرُ وَ يَصِيئُ لِي وَ يَصُومُ وَ يَتَصَدَّقُ عَنْ وَالِدَيْهِ وَ ذَوِي قَرَابَتِهِ قَالَ لَا بَأْسَ بِهِ يُؤْجَرُ فِيمَا يَصْنَعُ وَ لَهُ أَجْرٌ آخَرٌ بِصَلَاتِهِ قَرَابَتُهُ قُلْتُ وَ إِنْ كَانَ لَا يَرَى مَا أَرَى وَ هُوَ نَاصِبٌ قَالَ يُخَفَّفُ عَنْهُ بَعْضُ مَا هُوَ فِيهِ.

***[ترجمه] ابدان که شیخان و ابن ابوعقیل و ابن براج و ابن حمزه و علامه در اکثر کتب خود بر این هستند که قضای نمازهایی که از میت از دست رفته است، بر ولی واجب است.

و ابن جنید گوید: و بیمار زمانی که نمازی بر او واجب است، پس آن را از وقتش به تأخیر بیندازد تا اینکه وفات یابد، ولی او آن را به جای وی قضا کند، چنانکه حج واجب و روزه را با تن خود قضا می کند، و اگر برای هر دو رکعت مُدَّی قرار دهد، برای او کفایت می کند. پس اگر نتوانست، برای هر چهار رکعت، و اگر نتوانست، یک مُدَّ برای نماز ظهر و یک مُدَّ برای نماز شب و نماز بهتر است و مرتضی چنین گفته است.

و ابن زهره گوید: و هر که فوت کند در حالی که بر او نمازی است، پس قضای آن بر او واجب است و اگر به جای هر دو رکعت یک مُدَّ صدقه دهد، برای او کفایت می کند... تا پایان آنچه که ابن جنید گفته است و اجماع و طریق احتیاط را برای آن حجت آورده است.

و ابن ادریس به وجوب قضای آنچه که بر بیمار واجب است و آن را از اوقات آن به تأخیر انداخته است تا اینکه فوت کرده

است، بر پسر بزرگتر قائل است، و گفته برای او قضا نمی‌شود مگر نمازی که در بیماری‌ای که به مرگش انجامید از دست رفته است؛ و یحیی بن سعید و شهید در لمعه از او تبعیت کرده‌اند.

و محقق در یکی از مصنفاتش گوید: آنچه که روشن شد این است که قضای آنچه که میت از نماز و روزه به دلیلی مانند بیماری، سفر و حیض از دست داده است، بر پسر لازم است نه آنچه که میت با وجود توانایی‌اش بر آن به عمد ترک کرده است، و این سخن سید عمیدالدین است.

سپس بدان که سید ابن زهره بعد از اعتقادش بر آنچه که گذشت، این سخن خداوند متعال: «وَأَنْ لَّيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى» - نجم / ۳۹ - {و اینکه برای انسان جز حاصل تلاش او نیست} و آنچه که از نبی صلی علیه و آله روایت کرده است را بر خود ایراد وارد نموده است که فرمود: زمانی که مؤمن وفات یافت، عمل او منقطع می‌گردد مگر از سه (چیز).

و اینگونه پاسخ داده است که ثواب برای انجام‌دهنده است نه برای میت، زیرا خداوند متعال ولی را بر آن گماشته است و آن را قضا از جانب او نامیده است، به دلیل اینکه در واقع، کوتاهی از جانب او بوده، و شاید اینگونه نیز به آن پاسخ داده شود که اعمال بعد از مرگ او به نیابت از او، در نتیجه تلاش او در تحصیل ایمان و اصول عقاید اوست که مجوزی برای نیابت از او واقع می‌گردد، مستند به او می‌باشند یا اینکه برخی اعمال خیر صادره از او در ایام حیاتش (غیر از ایمان) ممکن است که با خاصیتی که از فهم ما بیرون است همراه باشد که موجب دلسوزی برخی از مؤمنین بر او است، پس افعال را به نیابت از او انجام می‌دهد و اثر سعی او می‌باشد.

یا آیه بر این حمل شود که انجام آن برای او بر سبیل استحقاق و شایستگی نیست پس آن با رسیدن اثر برخی اعمال به او که در دستیابی به آن تلاش نکرده است، از باب فضل و بخشش منافات ندارد. از قبیل عفو و آثار شفاعت و غیر آن دو است. و اینگونه به این خبر پاسخ داده شده است که آن بر انقطاع عمل او دلالت دارد و این از عمل غیر او به وی می‌رسد.

و با فرض چشم‌پوشی از همه آنها می‌گوییم: آیه و خبر به اتفاق آراء از ظاهر عدول کرده‌اند و ما آن دو را به سبب دلیلی معارض تخصیص می‌زنیم. پس یا باید مرتکب تخصیص شد یا باید بر مبالغه‌ای حمل کرد که دعوت‌کننده به آن است.

بنابراین اصحاب درباره خصوصیات این حکم نیز دچار اختلاف بسیار هستند.

اول: اغلب بر این هستند که قضا کننده همان پسر بزرگتر است. در ذکری گوید: و گویی آنان او را به ازای هدیه او قرار داده‌اند. و ابن جنید و ابن زهره مطلق آورده‌اند و در اخبار، تخصیصی نیست. در ذکری گوید: بر اساس مضمون روایات، قول به عموم هر ولی مذکور، اولی است.

دوم: در ذکری گوید: ظاهر آنان این است که فردی که از جانب او قضا می‌شود مرد است، به دلیل اینکه آنان آن را در مقابل هدیه ذکر کرده‌اند. و کلام محقق بیانگر قضا از جانب زن نیز می‌باشد. و آنچه که با لفظ میت وارد شده است، او را نیز شامل می‌شود، اما در اکثر روایات با لفظ مرد آمده است.

سوم: آیا بلوغ ولی به هنگام وفات او شرط است؟ شهید آن را محتمل دانسته است و همچنین درباره سفیه و فاسدالرأی اشکال گرفته‌اند و شاید عمومیت قوی‌تر باشد.

چهارم: در این باره دچار اختلاف هستند که آیا استیجار برای او جایز است یا اینکه باید خودش آن را به انجام برساند، و مورد آخر احوط است و در صورت داوطلب شدن دیگری، ساقط شدن آن از او بعید نیست.

پنجم: زمانی که ولی فوت کرد، آیا ولی او نیز آن را برعهده می‌گیرد؟ در ذکری، عدم برعهده گرفتن را محتمل دانسته است و احوط برعهده گرفتن است.

ششم: اگر میت به قضای آن از جانب او با اجرتی از مالش وصیت کرد و آن را به یکی از خویشاوندانش یا به بیگانه واگذار کرد، آیا از ولی ساقط می‌شود؟ در ذکری به دلیل عمومیت عمل به وصیت، ساقط شدن را اختیار کرده است.

هفتم: اگر به عدم قضای آنچه که میت عمداً ترک کرده است توسط ولی نظر دهیم یا اینکه میت هیچ ولی‌ای نداشته باشد و وصیت نکرده باشد، پس منقول از ظاهر اصحاب متأخر، عدم بیرون آوردن از اموال او است به دلیل اصل.

و در ذکری گوید: و برخی اصحاب بیرون آوردن آن را واجب ساخته‌اند نظیر حج، و اخباری که در آن هیچ ولی‌ای ندارد را بر آن جاری ساخته‌اند و همچنین این خبر زراره - تهذیب ۱: ۳۵۰ -

را به عنوان حجت آورده‌اند که گوید: به امام صادق علیه السلام عرض کردم: پدرت به من فرمود: هر که به وسیله آن از زکات فرار کرد، پس بر اوست که آن را ادا نماید، پس فرمود پدرم راست گفت، بر اوست که آنچه که بر او واجب است را ادا نماید و آنچه که بر او واجب نیست، که چیزی بر او نیست.

سپس فرمود: مردی یک روز بیهوش شود و سپس بمیرد و نمازش از بین برود، چه می‌گویید؟ آیا در حالی که مرده است، (نمازش) به گردن اوست؟ پس پاسخ دادم: خیر. فرمود: مگر اینکه در آن روز به هوش آمده باشد.

پس ظاهر آن این است که آن را بعد از مرگش ادا نماید و آن فقط با ولی او یا مال او می‌باشد، پس جایی که هیچ ولی‌ای نباشد بر مال حمل می‌گردد و آن شامل حالت وصیت و عدم وصیت است.

سپس فرمود: اگر به انجام دادن از مالش وصیت کرد، پس اگر به وجوب آن قائل باشیم، اگر وصیتی نباشد، مانند سایر واجبات از اصل می‌باشد، و اگر به عدم وجوب آن قائل باشیم، پس آن داوطلبانه است و از ثلث بیرون آورده می‌شود اگر وارث اجازه آن را بدهد.

و الان محل استناد آنچه که بین اصحاب در خصوص استیجار نماز برای میت و داوطلب شدن در آن مشهور است را ذکر می‌کنیم. و از آنجا که شهید - قدس الله روحه - در ذکری در خصوص آن کلام را بسط داده است و حق مطلب را ادا نموده است، آنچه را که او در اختیار گذاشته، ذکر می‌کنیم. - طیب الله رمسه - فرمود: فاضل گوید: اما دعا، استغفار، صدقه و واجباتی که نیابت در آن داخل می‌گردد، پس اجماع است. خداوند فرمود: «وَالَّذِينَ جَاؤُوا مِن بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَ

لاخواننا الذین سبقونا بالإیمان» - حشر / ۱۰ - {و [نیز] کسانی که بعد از آنان [مهاجران و انصار] آمده اند [و] می گویند پروردگارا، بر ما و بر آن برادرانمان که در ایمان آوردن بر ما پیشی گرفتند بیخشای} و نیز فرمود: «و استغفر لذنبک و للمؤمنین و المؤمنات» - غافر / ۵۵ - و درباره دعا برای میت از نبی اکرم صلی علیه و آله گذشت که پروردگارا، زنده ما و مرده ما را مورد مغفرت قرار بده و از ائمه علیهم السلام نیز نظیر آن رسیده است.

و در فقیه از امام صادق علیه السلام آمده است که میت با طلب رحمت و استغفار برای او شاد می شود، چنانکه زنده با هدیه ای که به او اهدا می شود شاد می گردد. - فقیه ۱: ۱۱۷ -

و در البخاری و غیر آن از ابن عباس آمده است: مردی گفت که خواهرم نذر کرد به حج برود و او فوت کرده است. پس نبی اکرم صلی الله علیه و آله فرمود: اگر بر او دینی بود، آیا تو آن را ادا می کردی؟ پاسخ داد: بله. فرمود: پس دین خداوند را ادا کن که او نسبت به ادا محق تر است.

و اما در غیر از آن، پس نزد ما اینگونه است که آن ها به او می رسد. ابن بابویه از امام صادق علیه السلام روایت کرد: شش چیز بعد از مرگ مؤمن به او می رسد: فرزندی که برای او استغفار کند، مصحفی که از او بر جای بماند، نهالی که بکارد، و صدقه آبی که جاری سازد و چاهی که حفر کند و سنتی که بعد از او دنبال شود. - فقیه ۱: ۱۱۷ -

می گویم: این حدیث مهم تر از آن را در بر دارد، زیرا ابن بابویه همچنین از امام صادق علیه السلام روایت کرده است: هر که از میان مسلمانان از طرف میتی عملی انجام دهد، خداوند اجر او را دو چندان می کند و خداوند عزوجل به وسیله آن به میت منفعت می رساند. - فقیه ۱: ۱۱۷ -

گوید: و امام علیه السلام فرمود: در قبر میت، نماز، روزه، حج، صدقه، نیکوکاری و دعا بر او وارد می شود و اجر آن برای کسی که آن را انجام داده و برای میت نوشته می شود.

سپس شهید قدس الله روحه گوید: و در اینجا احادیثی از این باب را ذکر می کنیم، که سید مرتضی رضی الدین ابوالقاسم علی بن طاووس حسینی - طیب الله سرّه - در کتاب او با عنوان «غیاث سلطان الوری لسکّان الثری» آنها را وارد کرده است و بیان قضای نمازها از جانب اموات را از آن قصد کرده است. - الذکری: ۷۳ - ۷۵ -

حدیث اول: آنچه که صدوق در کتاب من لایحضره فقیه روایت کرده است و صحت آنچه که در بردارد را تضمین نموده است و آن حجتی است میان او و پروردگارش. عمر بن یزید از امام صادق علیه السلام سؤال کرد: آیا از جانب میت نماز خوانده می شود؟ پاسخ گفت: بله، تا او اگر در تنگنایی باشد پس آن تنگنا برای او وسعت یابد. سپس آورده می شود و به او گفته می شود، این تنگنا با نماز فلان برادرت برای تو، از تو کاسته شد. - فقیه ۱: ۱۱۷ -

حدیث دوم: آنچه که علی بن جعفر در مسائلس از برادرش موسی علیه السلام روایت کرد: برادرم موسی بن جعفر برایم نقل حدیث کرد: از ابو جعفر بن محمد علیه السلام درباره مردی سؤال کردم که آیا برای او صحیح است که به جای یکی از امواتش نماز بخواند یا روزه بگیرد؟ فرمود: بلی، پس هر چه دوست داشت می خواند و آن را برای میت قرار می دهد، پس

زمانی که آن را برای او قرار بدهد، آن برای میت است. - مسائل علی بن جعفر: ۱۹۹ -

و لفظ «آنچه دوست دارد» برای عمومیت است. و اینکه فرموده، نماز را برای میت قرار می‌دهد و نفرموده ثواب آن را، نفی می‌کند که نماز مستحب هدیه‌ای باشد.

حدیث سوم: نیز از مسائل برادرش موسی بن جعفر علیه السلام است: از او درباره مردی سؤال کرد که آیا برای او صحیح است که به نیابت از یکی از خویشان خود بعد از مرگ او نماز بخواند و روزه بگیرد؟ فرمود: بله، هر چه که دوست دارد را می‌خواند و آن را برای میت قرار می‌دهد، پس زمانی که آن را برای او قرار دهد، آن برای میت است. - مسائل علی بن جعفر: ۱۹۹ -

چهارم: آنچه که شیخ ابوجعفر طوسی با اسناد به محمد بن عمر بن یزید روایت کرد که گوید: به امام صادق علیه السلام عرض کردم: به نیابت از میت نماز خوانده می‌شود؟ فرمود: بله، تا اینکه اگر در تنگنایی باشد، پس آن برای او وسعت می‌یابد، سپس آورده می‌شود و به او گفته می‌شود: این تنگنا با نماز فلان برادرت از تو کاسته شد.

پنجم: آنچه که با اسناد به عمار بن موسی ساباطی از کتابی که اصل آن از امام صادق علیه السلام روایت شده است، درباره مردی روایت کرد که اگر بر او نمازی یا روزه‌ای باشد، آیا برای او جایز است که مردی غیر عارف - به حق ولایت - آن را قضا کند؟ فرمود: آن را قضا نمی‌کند مگر مسلمانی عارف.

ششم: روایتی که شیخ با اسناد به محمد بن ابوعمیر از رجالش از صادق علیه السلام روایت کرد که درباره مردی که می‌میرد در حالی که بر او نماز و روزه‌ای است فرمود: سزاوارترین مردم نسبت به آن، آن را قضا کند.

هفتم: آنچه که شیخ محمد بن یعقوب کلینی در کافی با اسناد به ابن ابوعمیر از حفص بن بختری از امام صادق علیه السلام روایت کرد که درباره مردی که می‌میرد در حالی که نماز یا روزه‌ای بر او است، فرمود: آن را مناسب‌ترین مردم نسبت به آن قضا کند.

هشتم: همین حدیث از حفص به طریق دیگری از کتابش که آن از اصول است، آمده است.

نهم: آنچه که در اصل هشام بن سالم از رجال امام صادق و امام کاظم علیهما السلام روایت شده است و ابن ابوعمیر از او روایت می‌کند، هشام در کتابش می‌گوید: امام علیه السلام فرمود: عرض کردم: دعا، صدقه، نماز و امثال آن به میت می‌رسد؟ پاسخ داد: بله. عرض کردم: آیا می‌داند چه کسی آن را برای او انجام داده است؟ فرمود: بله. سپس فرمود: اگر مورد خشم باشد، پس از او راضی می‌گردد. و ظاهر آن این است که آن از نمازهای واجبی است که ترک کرده است زیرا آن سببی برای خشم است.

دهم: آنچه که علی بن ابوحزمه در اصل خود روایت کرد و او از رجال امام صادق و امام کاظم علیهما السلام است. گوید: و درباره مردی سؤال کردم که به نیابت از والدینش و خویشاوندانش به حج می‌رود و عمره می‌گذارد و نماز می‌خواند و روزه

می گیرد و صدقه می دهد. فرمود: ایرادی بر آن وارد نیست، در آنچه انجام می دهد اجر داده می شود و به دلیل صله او با خویشانش، برای او اجر دیگری است. عرض کردم: هر چند که بر عقیده من نباشد و ناصبی باشد؟ فرمود: بخشی از آنچه که او در آن است از او کاسته می شود.

**[ترجمه]

أقول

و هذا أيضا ذكره ابن بابويه في كتابه.

الْحِزَادِيُّ عَشْرَ مِائَةِ رَوَاهُ الْحُسَيْنِيُّ بْنُ الْحَسَنِ الْعَلَوِيُّ الْكُوكَبِيُّ فِي كِتَابِ الْمُنَسِّكِ بِإِسْنَادِهِ إِلَى عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَحْسَنُ وَأَصْلَى وَآتَصَدَّقُ

ص: ۳۱۰

عَنِ الْأَحْيَاءِ وَالْأَمْوَاتِ مِنْ قَرَابَتِي وَأَصْحَابِي قَالَ نَعَمْ صَدَّقَ عَنْهُ وَصَلَّ عَنْهُ وَ لَكَ أَجْرٌ آخِرٌ بِصَلَاتِكَ إِيَّاهُ.

قال ابن طاوس رحمه الله يحمل في الحي على ما يصح فيه النيابة من الصلوات و يبقى الميت على عمومه

الثَّانِي عَشَرَ مَا رَوَاهُ الْحَسَنُ بْنُ مَحْبُوبٍ فِي كِتَابِ الْمَشِيخَةِ عَنِ الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ: يَدْخُلُ عَلَى الْمَيِّتِ فِي قَبْرِهِ الصَّلَاةُ وَالصَّوْمُ وَالْحَجُّ وَالصَّدَقَةُ وَالْبِرُّ وَالِدُّعَاءُ قَالَ وَيُكْتَبُ أَجْرُهُ لِلَّذِي يَفْعَلُهُ وَلِلْمَيِّتِ.

و هذا الحسن بن محبوب يروى عن ستين رجلا من أصحاب أبي عبد الله عليه السلام و روى عن الرضا عليه السلام و قد دعا له الرضا عليه السلام و أثنى عليه فقال فيما كتبه إن الله قد أيدك بحكمه و أنطقها على لسانك قد أحسنت و أصبت أصاب الله بك الرشاد و يسرك للخير و وفقك لطاعته.

الثَّلَاثَ عَشَرَ مَا رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عَمِيرٍ بِطَرِيقٍ آخَرَ عَنِ الْإِمَامِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: يَدْخُلُ عَلَى الْمَيِّتِ فِي قَبْرِهِ الصَّلَاةُ وَالصَّوْمُ وَالْحَجُّ وَالصَّدَقَةُ وَالْبِرُّ وَالِدُّعَاءُ قَالَ وَيُكْتَبُ أَجْرُهُ لِلَّذِي يَفْعَلُهُ وَلِلْمَيِّتِ.

قال السيد رحمه الله هذا عمّن أدركه محمد بن أبي عمير من الأئمة و لعله مولانا الرضا عليه السلام.

الرَّابِعَ عَشَرَ مَا رَوَاهُ إِسْحَاقُ بْنُ عَمَّارٍ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَقُولُ: يَدْخُلُ عَلَى الْمَيِّتِ فِي قَبْرِهِ الصَّلَاةُ وَالصَّوْمُ وَالْحَجُّ وَالصَّدَقَةُ وَالْبِرُّ وَالِدُّعَاءُ قَالَ وَيُكْتَبُ أَجْرُهُ لِلَّذِي يَفْعَلُهُ وَلِلْمَيِّتِ.

الخَامِسَ عَشَرَ رَوَى ابْنُ بَابُوَيْهِ عَنِ الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: تَدْخُلُ عَلَى الْمَيِّتِ فِي قَبْرِهِ الصَّلَاةُ وَالصَّوْمُ وَالْحَجُّ وَالصَّدَقَةُ وَالْعِتْقُ.

السَّادِسَ عَشَرَ مَا رَوَاهُ عُمَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ يَزِيدَ قَالَ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِنَّ الصَّلَاةَ وَالصَّوْمَ وَالصَّدَقَةَ وَالْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ وَ كُلَّ عَمَلٍ صَالِحٍ يَنْفَعُ الْمَيِّتَ حَتَّىٰ إِنَّ الْمَيِّتَ

لَيَكُونُ فِي ضَيْقٍ فَيُوسَعُ عَلَيْهِ وَ يُقَالُ إِنَّ هَذَا بِعَمَلِ ابْنِكَ فَلَانَ وَ بِعَمَلِ أَخِيكَ فَلَانَ أَخُوهُ فِي الدِّينِ.

قال السيد قال عليه السلام أخوه في الدين إيضاح لكل ما يدخل تحت عمومه من الابتداء بالصلاه عن الميت أو بالإجازات

السَّابِعَ عَشَرَ مَا رَوَاهُ عَلِيُّ بْنُ يَظِينٍ: وَ كَانَ عَظِيمَ الْقَدْرِ عِنْدَ أَبِي الْحَسَنِ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ لَهُ كِتَابُ الْمَسَائِلِ عَنْهُ قَالَ وَ عَنِ الرَّجُلِ يَتَصَدَّقُ عَنِ الْمَيِّتِ وَ يَصُومُ وَ يُعْتِقُ وَ يُصَلِّي قَالَ كُلُّ ذَلِكَ حَسَنٌ يَدْخُلُ مِنْفَعَتُهُ عَلَى الْمَيِّتِ.

الثَّامِنَ عَشَرَ مَا رَوَاهُ عَلِيُّ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الْمِثْمِيُّ فِي أَصْلِ كِتَابِهِ قَالَ حَدَّثَنِي كَزْدِينٌ قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ الصَّدَقَةُ وَ الْحَجُّ وَ الصَّوْمُ يَلْحَقُ الْمَيِّتَ قَالَ نَعَمْ قَالَ فَقَالَ هَذَا الْقَاضِي خَلْفِي وَ هُوَ لَا يَرَى ذَلِكَ قَالَ قُلْتُ وَ مَا أَنَا وَ ذَا فَوَ اللَّهُ لَوْ أَمَرْتَنِي أَنْ أَضْرِبَ عُنُقَهُ لَضَرَبْتُ عُنُقَهُ قَالَ فَضَحِكَ قَالَ وَ سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الصَّلَاةِ عَلَى الْمَيِّتِ أَلْحَقُ بِهِ قَالَ نَعَمْ قَالَ وَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قُلْتُ إِنِّي لَمْ أَتَصَدَّقْ بِصَدَقَةٍ مُذْ مَاتَتْ أُمِّي إِلَّا عَنْهَا قَالَ نَعَمْ قُلْتُ أَلْفَتَرَى غَيْرَ ذَلِكَ قَالَ نَعَمْ نَضِيفُ عَنْكَ وَ نَضِيفُ عَنْهَا قُلْتُ أَلْحَقُ بِهَا قَالَ نَعَمْ.

قال السيد قوله الصلاه على الميت أى التى كانت على الميت أيام حياته و لو كانت ندبا كان الذى يلحقه ثوابها دون الصلاه نفسها.

التَّاسِعَ عَشَرَ مَا رَوَاهُ حَمَادُ بْنُ عُمَانَ فِي كِتَابِهِ قَالَ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِنَّ الصَّلَاةَ وَ الصَّوْمَ وَ الصَّدَقَةَ وَ الْحَجَّ وَ الْعُمْرَةَ وَ كُلَّ عَمَلٍ صَالِحٍ يَنْفَعُ الْمَيِّتَ حَتَّىٰ إِنَّ الْمَيِّتَ لَيَكُونُ فِي ضَيْقٍ فَيُوسَعُ عَلَيْهِ وَ يُقَالُ هَذَا بِعَمَلِ ابْنِكَ فَلَانَ أَوْ بِعَمَلِ أَخِيكَ فَلَانَ أَخُوهُ فِي الدِّينِ.

العِشْرُونَ مَا رَوَاهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جُنْدَبٍ (١) قَالَ: كَتَبْتُ إِلَىٰ أَبِي الْحَسَنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَسْأَلُهُ عَنِ الرَّجُلِ يُرِيدُ أَنْ يَجْعَلَ أَعْمَالَهُ مِنَ الصَّلَاةِ وَ الْبِرِّ وَ الْخَيْرِ أَثَلَاثًا تُثَلِّمُهُ وَ ثَلَاثِينَ

ص: ٣١٢

لِأَبَوَيْهِ أَوْ يُفْرِدَهُمَا مِنْ أَعْمَالِهِ بِشَيْءٍ مِمَّا يَتَطَوَّعُ بِهِ وَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا حَيًّا وَالْآخَرُ مَيِّتًا فَكَتَبَ إِلَيَّ أَمَّا الْمَيِّتُ فَحَسَنٌ جَائِزٌ وَأَمَّا الْحَيُّ فَلَا إِلَّا الْبِرَّ وَالصَّلَاةَ.

قال السيد لا يراد بهذا الصلاه المندوبه لأن الظاهر جوازها عن الأحياء فى الزيارات و الحج و غيرهما.

الْحَادِي وَالْعِشْرُونَ مَا رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرِ الْحَمِيرِيِّ: أَنَّهُ كَتَبَ إِلَى الْكَاطِمِ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِثْلَهُ وَأَجَابَهُ بِمِثْلِهِ.

الثَّانِي وَالْعِشْرُونَ مَا رَوَاهُ أَيُّوبُ بْنُ عُثْمَانَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ مِسْعَمٍ قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِنَّ أُمَّي هَلَكْتُ وَلَمْ أَتَّصِ بِدَقِّ بَصِيءِ دَقِّهِ كَمَا تَقَدَّمَ إِلَى قَوْلِهِ أَفِيَلْحَقُ ذَلِكَ بِهَا قَالَ نَعَمْ قُلْتُ وَالْحَيْجُّ قَالَ نَعَمْ قُلْتُ وَالصَّلَاةُ قَالَ نَعَمْ قَالَ ثُمَّ سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ بَعْدَ ذَلِكَ أَيْضًا عَنِ الصَّوْمِ فَقَالَ نَعَمْ.

الثَّلَاثُ وَالْعِشْرُونَ مَا رَوَاهُ الْكَلْبِيُّ بِإِسْنَادِهِ (١) إِلَى مُحَمَّدِ بْنِ مَرْوَانَ قَالَ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: مَا يَمْنَعُ الرَّجُلَ مِنْكُمْ أَنْ يَبِرَّ وَاللَّيْثِيَّةَ حَيِّينَ وَمَيِّتِينَ يُصَلِّي عَنْهُمَا وَيَتَّصِ بِدَقِّ عَنْهُمَا وَيَحُجُّ عَنْهُمَا وَيَصُومُ عَنْهُمَا فَيَكُونُ الَّذِي صَبَحَ لَهُمَا وَلَهُ مِثْلُ ذَلِكَ فَيَزِيدُهُ اللَّهُ بِبِرِّهِ وَصَلَاتِهِ خَيْرًا كَثِيرًا.

الرَّابِعُ وَالْعِشْرُونَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِتَّانٍ عَنِ الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: الصَّلَاةُ الَّتِي حَصَلَ وَقْتُهَا قَبْلَ أَنْ يَمُوتَ الْمَيِّتُ يُقْضَى عَنْهُ أَوْلَى النَّاسِ بِهِ.

ثم ذكر رحمه الله عشرة أحاديث تدل بطريق العموم.

الأوَّلُ مَا رَوَاهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي يَعْقُورٍ عَنِ الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: يُقْضَى عَنِ الْمَيِّتِ الْحُجُّ وَالصَّوْمُ وَالْعِتْقُ وَفَعَالُهُ الْحَسَنُ.

الثَّانِي مَا رَوَاهُ صَيْفُ بْنُ مَرْوَانَ عَنْ أَبِي يَعْقُوبَ بْنِ مَرْوَانَ وَكَانَ مِنْ خَوَاصِّ الرِّضَا وَالْجَوَادِ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ وَرَوَى عَنْ أَرْبَعِينَ رَجُلًا مِنْ أَصْحَابِ الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: يُقْضَى عَنِ الْمَيِّتِ الْحُجُّ وَالصَّوْمُ وَالْعِتْقُ وَفَعَالُهُ الْحَسَنُ.

الثَّلَاثُ مَا رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: يُقْضَى عَنِ الْمَيِّتِ الْحُجُّ

ص: ٣١٣

وَ الصَّوْمُ وَ العِتْقُ وَ فعَالُهُ الحَسَنُ.

الرَّابِعُ مَا رَوَاهُ العَلَاءُ بْنُ رَزِينٍ فِي كِتَابِهِ وَ هُوَ أَحَدُ رِجَالِ الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: يُقْضَى عَنِ المَيِّتِ الحُجُّ وَ الصَّوْمُ وَ العِتْقُ وَ فعَالُهُ الحَسَنُ.

الخَامِسُ مَا رَوَاهُ البَرْنَطِيُّ رَحِمَهُ اللهُ وَ كَانَ مِنْ رِجَالِ الرِّضَا عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: يُقْضَى عَنِ المَيِّتِ الحُجُّ وَ الصَّوْمُ وَ العِتْقُ وَ فعَلُهُ الحَسَنُ.

السَّادِسُ مَا ذَكَرَهُ صَاحِبُ الفَاخِرِ مِمَّا أُجْمِعَ عَلَيْهِ وَ صَحَّ مِنْ قَوْلِ الأئِمَّةِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ قَالَ: وَ يُقْضَى عَنِ المَيِّتِ أَعْمَالُهُ الحَسَنَةُ كُلَّهَا.

السَّابِعُ مَا رَوَاهُ ابْنُ بَابُوَيْهٍ رَه (١)

عَنِ الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: مَنْ عَمِلَ مِنَ المُسْلِمِينَ عَمَلًا صَالِحًا عَنْ مَيِّتٍ أضعَفَ اللهُ أَجْرَهُ وَ نفعَ اللهُ بِهِ المَيِّتَ.

الثَّامِنُ مَا رَوَاهُ عُمَرُ بْنُ يَزِيدَ قَالَ قَالَ أَبُو عَبدِ اللهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: مَنْ عَمِلَ مِنَ المُؤْمِنِينَ عَنْ مَيِّتٍ صَالِحًا أضعَفَ اللهُ أَجْرَهُ وَ يُنْعَمُ بِذَلِكَ المَيِّتِ.

التَّاسِعُ مَا رَوَاهُ العَلَاءُ بْنُ رَزِينٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي عَبدِ اللهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: يُقْضَى عَنِ المَيِّتِ الحُجُّ وَ الصَّوْمُ وَ العِتْقُ وَ فعَالُهُ الحَسَنُ.

العَاشِرُ مَا رَوَاهُ حَمَادُ بْنُ عُثْمَانَ فِي كِتَابِهِ قَالَ قَالَ أَبُو عَبدِ اللهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: مَنْ عَمِلَ مِنَ المُؤْمِنِينَ عَنْ مَيِّتٍ صَالِحًا أضعَفَ اللهُ أَجْرَهُ وَ يُنْعَمُ بِذَلِكَ المَيِّتِ.

قُلْتُ وَ رَوَى يُونُسُ عَنِ العَلَاءِ بْنِ رَزِينٍ عَنْ عَبدِ اللهِ بْنِ أَبِي يَعْفُورٍ عَنِ الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: يُقْضَى عَنِ المَيِّتِ الحُجُّ وَ الصَّوْمُ وَ العِتْقُ وَ الفِعْلُ الحَسَنُ.

وَ مِمَّا يُصْلِحُ هُنَا مَا أوردَهُ فِي التَّهْدِيبِ (٢) بِإِسْنَادِهِ عَنْ عُمَرَ بْنِ يَزِيدَ قَالَ: كَانَ أَبُو عَبدِ اللهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ يُصَلِّي عَنْ وَلَدِهِ فِي كُلِّ لَيْلَةٍ رَكَعَتَيْنِ وَ عَنْ وَالِدَيْهِ فِي كُلِّ يَوْمٍ رَكَعَتَيْنِ قُلْتُ جَعَلْتُمْ فَمَا ذَاكَ كَيْفَ صَارَ لِلوَلَدِ اللَّيْلُ قَالَ لِأَنَّ الفِرَاشَ لِلوَلَدِ قَالَ وَ كَانَ يَقْرَأُ فِيهِمَا القُدْرَ وَ الكَوَثَرَ.

فإن هذا الحديث يدل على وقوع الصلاة عن الميت من غير الولد كالأب و هو

ص: ٣١٤

١-١. الفقيه ج ١ ص ١١٧.

٢-٢. التهذيب ج ١ ص ١٣٢.

حجه على من ينفي الوقوع أصلاً أو ينفية إلا من الولد.

ثم ذكر رحمه الله أن الصلاة دين و كل دين يقضى عن الميت أما أن الصلاة تسمى ديناً ففيه أربعة أحاديث.

الأول ما رواه حماد عن أبي عبد الله الصادق عليه السلام: في إخباره عن لقمان عليه السلام إذا جاء وقت صلاه فلا تؤخرها بشئٍ صلّها واسترح منها فإنها دينٌ.

الثاني ما ذكره ابن بابويه (١)

في باب آداب المسافرين: إذا جاء وقت صلاه فلا تؤخرها لشئٍ صلّها واسترح منها فإنها دينٌ.

الثالث ما رواه ابن بابويه في كتاب معاني الأخبار (٢) بإسناده إلى محمد بن الحنفية: في حديث الأذان لما أُسرى بالنبي صلى الله عليه وآله إلى قوله ثم قال حتى على الصلاه قال الله جلّ جلاله فرضتها على عبادي وجعلتها لي ديناً إذا روي بفتح الدال.

الرابع ما رواه حريز بن عبد الله عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال: قلت له رجلٍ عليه دينٌ من صلاه قام يقضيه به فخاف أن يُدركه الصبح ولم يصل صلاه ليلته تلمك قال يؤخر القضاء ويصلي صلاه ليلته تلك وأما قضاء الدين عن الميت فلقضيه الختمية (٣) لما سألت رسول الله صلى الله عليه وآله فقالت يا رسول الله صلى الله عليه وآله إن أبي أذركته فريضه الحج شيخاً زماً لا يستطيع أن

ص: ٣١٥

١-١. الفقيه ج ٢ ص ١٩٥.

٢-٢. معاني الأخبار: ٤٢.

٣-٣. عن ابن عباس قال: ان امرأه من خنعم قالت: يا رسول الله ان فريضه الله على عباده في الحج، أدركت أبي شيخاً كبيراً لا يثبت على الراحله، فأحج عنه؟ قال: نعم و ذلك في حجه الوداع، متفق عليه. و عن ابن عباس قال: أتى رجل النبي صلى الله عليه وآله فقال: ان أختي نذرت أن تحج، و انها ماتت فقال النبي صلى الله عليه وآله و آله: لو كان عليها دين أ كنت قاضيه! قال: نعم، قال: فاقض دين الله، فهو أحق بالقضاء، متفق عليه، راجع مشكاة المصابيح ص ٢٢١.

يُحِجُّ إِنْ حَجَّ عَنْهُ أَيْنَعُهُ ذَلِكَ قَالَ لَهَا أَرَأَيْتِ لَوْ كَانَ عَلَى أَبِيكَ دَيْنٌ فَقَضَيْتَهُ أَوْ كَانَ يَنْفَعُهُ ذَلِكَ قَالَتْ نَعَمْ قَالَ فَدَيْنُ اللَّهِ أَحَقُّ بِالْقَضَاءِ.

إذا تقرر ذلك فلو أوصى الميت بالصلاة عنه وجب العمل بوصيته لعموم قوله تعالى فَمَنْ بَدَّلَهُ بَعْدَ مَا سَمِعَهُ فَإِنَّمَا إِثْمُهُ عَلَى الَّذِينَ يُبَدِّلُونَهُ و لأنه لو أوصى ليهودي أو نصراني وجب إنفاذ وصيته فكيف الصلاة المشروعة.

لِرَوَايَةِ الْحَسَنِ بْنِ سَعِيدٍ بِسَنَدِهِ إِلَى مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ رَجُلٍ أَوْصَى بِمَالِهِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ قَالَ أَعْطَاهُ لِمَنْ أَوْصَى لَهُ وَإِنْ كَانَ يَهُودِيًّا أَوْ نَصْرَانِيًّا إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يَقُولُ - فَمَنْ بَدَّلَهُ بَعْدَ مَا سَمِعَهُ فَإِنَّمَا إِثْمُهُ عَلَى الَّذِينَ يُبَدِّلُونَهُ (١).

وَ ذَكَرَ الْحَسَنِ بْنُ سَعِيدٍ فِي حَدِيثٍ آخَرَ عَنِ الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: لَوْ أَنَّ رَجُلًا أَوْصَى إِلَى أَنْ أَضَعَ فِي يَهُودِيٍّ أَوْ نَصْرَانِيٍّ لَوْضَعْتُ فِيهِمْ إِنَّ اللَّهَ يَقُولُ فَمَنْ بَدَّلَهُ بَعْدَ مَا سَمِعَهُ الْآيَةَ.

قال السيد بعد هذا الكلام ويدل على أن الصلاة عن الميت أمر مشروع تعاقده صفوان بن يحيى و عبد الله بن جندب و على بن النعمان في بيت الله الحرام أن من مات منهم يصلى من بقى صلاته و يصوم عنه و يحج عنه ما دام حيا فمات صاحبه و بقى صفوان فكان يفى لهما بذلك فيصلى كل يوم و ليله خمسين و مائه ركعه و هؤلاء من أعيان مشايخ الأصحاب و الرواه عن الأئمة عليهم السلام.

قال السيد رحمه الله حسنا قال إنك إذا اعتبرت كثيرا من الأحكام الشرعية وجدت الأخبار فيها مختلفه حتى صنف لأجلها كتب و لم يستوعب الخلاف و الصلاة عن الأموات قد ورد فيها مجموع هذه الأخبار و لم نجد خبرا واحدا يخالفها و من المعلوم أن هذا المهم في الدين لا يخلو عن شرع بقضاء أو ترك فإذا وجد المقتضى و لم يوجد المانع علم موافقه ذلك للحكمه الإلهيه.

و قد ذكر ذلك الأصحاب لأنهم مفتون بلزوم قضاء الصلاة على الولي فقد

ص: ٣١٦

حكى ابن حمزه فى كتابه فى قضاء الصلاة عن الشيخ أبى جعفر محمد بن الحسين الشوهانى أنه كان يجوز الاستيجار عن الميت و استدل ابن زهره على وجوب قضاء الولى الصلاة بالإجماع على أنها تجرى مجرى الصوم و الحج و قد سبقه ابن الجنيد بهذا الكلام حيث قال و العليل إذا وجبت عليه الصلاة و أخرها عن وقتها إلى أن فاتت قضاها عنه و ليه كما يقضى حجه الإسلام و الصيام قال و كذلك روى أبو يحيى إبراهيم بن سليم عن أبى عبد الله عليه السلام فقد سويا بين الصلاة و بين الحج و لا ريب فى جواز الاستيجار على الحج.

قلت هذه المسأله أعنى الاستيجار على فعل الصلاة الواجبه بعد الوفاه مبنيه على مقدمتين إحداهما جواز الصلاة عن الميت و هذه إجماعيه و الأخبار الصحیحه ناطقه بها كما تلوناه و الثانيه أنه كلما جازت الصلاة عن الميت جاز الاستيجار عنه. و هذه المقدمه داخله فى عموم الاستيجار على الأعمال المباحه التى يمكن أن تقع للمستأجر و لا- يخالف فيها أحد من الإماميه بل و لا من غيرهم لأن المخالف من العامه إنما منع لزعمه أنه لا- يمكن وقوعها للمستأجر عنه أما من يقول بإمكان وقوعها له و هم جميع الإماميه فلا يمكنه القول بمنع الاستيجار إلا أن يخرق الإجماع فى إحدى المقدمتين على أن هذا النوع قد انعقد عليه الإجماع من الإماميه الخلف و السلف من عهد المصنف و ما قبله إلى زماننا هذا و قد تقرر أن إجماعهم حجه قطعیه.

فإن قلت فهلا اشتهر الاستيجار على ذلك و العمل به عن النبى صلى الله عليه و آله و الأئمه عليهم السلام كما اشتهر الاستيجار على الحج حتى علم من المذهب ضروره.

قلت ليس كل واقع يجب اشتهاره و لا كل مشهور يجب الجزم بصحته فرب مشهور لا أصل له و رب متأصل لم يشتهر إما لعدم الحاجه إليه فى بعض الأحيان أو لندور وقوعه و الأمر فى الصلاة كذلك فإن سلف الشيعة كانوا على ملازمه الفريضه

و النافله على حد لا يقع من أحد منهم إخلال بها إلا لعذر يعتد به كمرض موت أو غيره و إذا اتفق فوات فريضه بادرُوا إلى فعلها لأن أكثر قدمائهم على المضايقه المحضه فلم يفتقروا إلى هذه المسأله و اكتفوا بذكر قضاء الولي لما فات الميت من ذلك على طريقه الدور و يعرف هذه الدعاوى من طالع كتب الحديث و الفقه و سيره السلف معرفه لا يرتاب فيها.

فخلف من بعدهم قوم تطرق إليهم التقصير و استولى عليهم فتور الهمم حتى آل الحال إلى أنه لا يوجد من يقوم بكمال السنن إلا أوحديهم و لا مبادر بقضاء الفائت إلا أقلهم فاحتاجوا إلى استدراك ذلك بعد الموت لظنهم عجز الولي عن القيام فوجب رد ذلك إلى الأصول المقرره و القواعد الممهده و فيما ذكرناه كفايه انتهى كلامه زيد إكرامه (١).

و لقد حقق و أفاد و أحسن و أجاد و الحديث الثاني و الثالث المذكوران في كتاب المسائل و العشرون و الحادى و العشرون و هما واحد رواه في قرب الإسناد عن أحمد بن محمد بن محمد بن عيسى عن الحسن بن محبوب عن عبد الله بن جندب و الثالث و العشرون رواه مرسلًا في عده الداعى (٢).

و لا بأس أن نتمم ما حققه ببعض الكلام.

اعلم أن الصلوات و الأعمال التى يؤتى بها للميت على وجوه و أنواع الأول الإتيان بالتطوعات و إهداء ثوابها إلى الميت و هذا مما لا ريب فى جوازه و استحبابه كالصلوات المندوبه و الصوم و الحج المندوبين و الصدقات المستحبه بل يجوز ذلك للأحياء أيضا بأن يشركهم فى ثوابها بعد الفعل أو يهب لهم جميع الثواب و الأحوط أن لا يفعل الأخير فى الواجبات.

الثانى الصلاه التى فاتت عن الميت و علم ذلك و لم يكن له ولد أو كان و لم

ص: ٣١٨

١- ١. الذكرى: ٧٣-٧٥.

٢- ٢. قد أشرنا إلى مواضعهما.

١-١. قد عرفت فيما سبق من أبحاثنا أن الصلاة دين لقوله تعالى: «إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا» وهكذا الصوم حيث يقول عز وجل: «كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ» وهكذا الحج، حيث عبر عنه في القرآن العزيز كالتعبير عن الحقوق الماليه، فقال: «وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا» الا أن الصلاة و الصوم دين على الأبدان، و الحج دين فى الأموال و الأبدان معا. فاذا مات المؤمن و كان عليه صوم أو صلاة، و جب على وليه أداء هذا الدين بنفسه أو باستيجار شخص آخر يستاجره بمال نفسه. لا من مال الميت، فانهما حق على الأبدان خاصه، الا أنه إذا أوصى الميت بذلك أخرج وليه أجره ذلك من ثلث ماله، و أما إذا لم يكن له ولى يطالب بأداء هذا الدين جاز لسائر المؤمنين من إخوانه أن يتبرعوا بصلاته و صيامه لقوله تعالى: «وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ» و أما الحج، فلما كان ذا وجهين: له تعلق بالأموال و تعلق بالأبدان و جب على وليه تكفل ذلك بمعنى أنه يخرج من صلب مال الميت ما يكفى لمخارج الحج فقط و هو الشطر الذى تعلق بماله، ثم يحج الولي بنفسه و ينفق ذاك المال فى سفره من دون أن يأخذ لأعماله البدنيه عوضا من مال الميت، فان هذا الشطر مما تعلق ببدنه، و هذا وليه يطالب بذلك على حد الصلاة و الصوم. نعم له أن لا يحج بنفسه و يستأجر من ينوب عنه و يؤدى الزائد على المخارج الاصلى من ماله، الا أن يكون الميت أوصى بذلك فيخرج مئونه ذلك من ثلث ماله ان و فى ذلك. و أمّا جواز النيابة فى ذلك، سواء كان تبرعا أو استيجارا- فلان الصلاة و الصوم و الحج عبادات مجعوله، بمعنى أن الشارع المقدس يتلقى فعل كل واحد منها عباده له و قربه منه، لا أنه يكون قصد القربه من المتعبد محققا لعنوان العباده فيهما، على ما هو الشأن فى التوسليات، و لذلك نحكم بحرمه الصلاة و الصوم من الحائض، و ان لم يقصد القربه بذلك، أو قيل بأنه لا يتمشى منها قصد القربه، و هكذا الصلاة من غير طهاره و ان كان المصلى لا يقصد القربه بذلك. فاذا كانت الصوم و الصلاة و هكذا الحج ماهيه مجعوله و تلقاها الشارع عباده، جاز اتيانها نيابه عن الميت، فانها مطلوبه بماهيتها: تقرب صاحبها إلى الله عز وجل، و صاحبها عند الله هو المنوب عنه لا النائب، فان النائب انما عمل تلك الاعمال العباديه بدلا عن الغير فى مقابله الثواب و ثوابه اما الاجره ان كان استيجارا، و اما الجنه و نعيمها ان كان تبرعا، و هذا أيضا واضح بحمد الله.

بخصوصه فى الأخبار و لم يكن مشتتها بين قدماء الأصحاب لكن لا يبعد القول به بالعمومات و لو تبرع الموجر بها أو أزم على نفسه بالنذر أو اليمين و تبرع الوارث أو غيره بالأجره من غير شرط و صيغه لكان أولى و أحوط.

الثالث الصلاة أو الصوم أو الحج باحتمال أن عليه قضاء إما بالإخلال بها أو ببعض شرائطها و واجباتها كما فى أكثر الناس حيث يأتون بها مع جهلهم بالمسائل و عدم تصحيحهم للقراءه و عدم تورعهم عن النجاسات أو الثياب المغصوبه و أشباه ذلك فالظاهر استحباب إيقاعهم ثانيا بأنفسهم و الاستيجار لهم و التبرع عنهم بعد وفاتهم لعمومات الاحتياط و لقصه صفوان.

الرابع أن يفعل للميت قضاء الصلاة و الصوم و شبههما مع العلم أو الظن الغالب بعدم شغل ذمتهم بها ففيه إشكال و إن شمله بعض الأخبار المتقدمه بل الظاهر من حال صفوان و رفيقيه ذلك (١)

لأن سائر الأخبار غير صريحه فى ذلك و قصه

ص: ٣٢٠

١- ١. بل الظاهر من حال صفوان- و قد مر قصته بنصها فى أول الباب تحت الرقم ٢ أنه كان يفرض رفيقيه الماضيين حيا و مع ذلك يأتى بالعبادات المفروضه و المسنونه عليهما نيابه، و هذا مشكل من حيث الصحه و جواز الإتيان بها، و ذلك لانه كان يصلّى فى اليوم و الليله خمسين و مائه ركعه: خمسين لنفسه فرضا و نفلا و خمسين لعبد الله بن جندب و خمسين لعلى بن النعمان، و صلواته هذه عنهما ان جؤزنا و صححنا بالنسبه الى النوافل المندوبه لا يصحّ و لا يجوز بالنسبه الى الفرائض، فانها انما جعلت فرضا على الاحياء فلو فرضا حين لم يصحّ النياه عنهما لكون الفرائض مكتوبا على أنفسهما، و لو فرضا ميتين لم تكن مفروضه عليهما. بل و لو قلنا بأن نيته للفرائض بدلا عنهما يصير لغوا، و يبقى محبوبيه تلك الصلوات على حالها، فيلحقهما ثوابها، لم يصحّ لان غير صلاه الصبح من الفرائض بعضها ربايعه و بعضها ثلاثيه، و لا انتداب الى صلاه كذلك الا بعنوان الفرض، فتدبر.

وقد يتسامح فى أسانيد تلك القصص التى لىس الغرض الأصلى من إيرادها تأسيس حكم شرعى.

ثم إنه يمكن المناقشه فى بعض استدلالات السيد و الشهيد قدس الله روحهما و دعوى الإجماع و غير ذلك طوينا على غره إذ بعد وضوح المرام لا طائل تحت ذلك إلا الإطناب و تكثير حجم الكتاب.

**[ترجمه] این حدیث را ابن بابویه در کتابش ذکر کرده است.

یازده: آنچه که حسین بن حسن علوی کوبی در کتابش المنسک با اسنادش به علی بن ابوحزمه روایت کرد که گوید: به موسی بن جعفر علیه السلام عرض کردم: به نیابت از خویشان و دوستان زنده و مرده ام به حج می‌روم و نماز می‌خوانم و صدقه می‌دهم؟ فرمود: بله به نیابت از او صدقه بده، و نماز بخوان و برای تو به خاطر نمازت برای او اجر دیگری است.

ابن طاووس - رحمه الله - گوید: در مورد فرد زنده، بر نمازهایی که نیابت در آن صحیح است حمل می‌شود و برای میت بر عمومیت خود باقی می‌ماند.

دوازده: آنچه که حسن بن محبوب در کتاب مشیخه از امام صادق علیه السلام روایت کرد که فرمود: بر میت در درون قبرش، نماز، روزه، حج، صدقه، نیکوکاری و دعا داخل می‌گردد، فرمود: و اجر آن برای کسی که آن را انجام داده و برای میت نوشته می‌شود.

و حسن بن محبوب از شصت تن از اصحاب امام علیه السلام روایت می‌کند. او از امام رضا علیه السلام روایت کرد که - در حالی که ایشان علیه السلام برای او دعا کرده و او را ثنا گفته است - گوید: خداوند تو را با حکمت تأیید کرده است و آن را بر زبان تو جاری ساخته است و نیکو و درست انجام داده‌ای، خداوند رشاد و هدایت را به تو ملحق سازد و تو را برای خیر شاد سازد و برای طاعتش توفیق دهد.

سیزده: آنچه که محمد بن ابوعمیر به طریقی دیگر از امام علیه السلام روایت کرد: بر میت در درون قبرش، نماز، روزه، حج، صدقه، نیکوکاری و دعا وارد می‌شود و فرمود: و اجر آن برای کسی که آن را انجام داده است و برای میت نوشته می‌شود.

سید - رحمه الله - گوید: این حدیث از امامی است که محمد بن ابوعمیر او را درک کرده است و شاید او مولایمان امام رضا علیه السلام باشد.

چهاردهم: آنچه که اسحاق بن عمار روایت کرد: شنیدم که امام صادق علیه السلام می‌فرمود: بر میت در قبرش، نماز، روزه، حج، صدقه، نیکوکاری و دعا داخل می‌گردد، فرمود: و اجر آن برای کسی که آن را انجام داده است و برای میت نوشته می‌شود.

پانزده: ابن بابویه از امام صادق علیه السلام روایت کرد: نماز، روزه، حج، صدقه و آزاد کردن برده در قبر میت بر او داخل می‌گردد.

شانزده: آنچه که عمر بن محمد بن یزید روایت کرد: امام صادق علیه السلام فرمود: نماز، روزه، صدقه، حج، عمره و هر عمل صالحی برای میت مفید است تا اگر در تنگنایی باشد، بر او وسعت می‌یابد، و گفته می‌شود، این به عمل پسر فلانی یا به عمل برادرت فلانی - برادر دینی - است .

سید گوید: امام علیه السلام فرمود: «برادر دینی اوست» توضیحی است برای هر آنچه که در عمومیت آن داخل می‌گردد، از

ابتداء به نماز به نیابت از میت یا با اجاره‌ها.

هفده: آنچه که علی بن یقطين روایت کرد که او نزد ابوالحسن موسی علیه السلام عظیم الشأن بود - او کتاب مسائلی از ایشان دارد - و گوید: درباره مردی که به نیابت از میت صدقه می‌دهد و روزه می‌گیرد و برده آزاد می‌کند و نماز می‌خواند فرمود: همه آن نیکو است و منفعت آن بر میت داخل می‌گردد.

هجده: آنچه که علی بن اسماعیل در اصل کتابش روایت کرده و گوید: «کردین» برایم نقل حدیث کرد: به امام صادق علیه السلام عرض کردم، صدقه، حج و روزه به میت می‌رسد؟ فرمود: بله. و ادامه داد: این قاضی پشت سر من است و چنین نظری ندارد. عرض کردم: من به او چکار دارم؟ به خدا سوگند اگر مرا امر می‌کردی که گردن او را بزنم، قطعاً گردن او را می‌زدم. - گفت: - پس خندید.

گوید: و از موسی بن جعفر علیه السلام درباره نماز بر میت سؤال کردم که آیا به او می‌رسد؟ فرمود: بله.

گوید: و از امام صادق علیه السلام سؤال کردم و گفتم: من از زمانی که مادرم وفات یافت صدقه‌ای نداده‌ام مگر به نیابت از او. فرمود: بله. عرض کردم: آیا غیر از آن نظری دارید؟ فرمود: بله، نصف از جانب خودت و نصف به نیابت از او؟ گفتم: آیا به او می‌رسد. فرمود: بله.

سید گوید: این سخن او «نماز بر میت» یعنی نمازی که در دوران حیات میت بر او بوده است و اگر مستحب بود، آنچه که به او می‌رسد ثواب آن بود نه خود نماز.

نوزده: آنچه که حماد بن عثمان در کتابش روایت کرد و گوید: امام صادق علیه السلام فرمود: نماز، روزه، صدقه حج و عمره و هر عمل صالحی برای میت نافع است، تا اگر میت در تنگنایی باشد، پس بر او وسعت می‌یابد و گفته می‌شود: این به عمل پسرت فلانی، یا به عمل برادرت فلانی است (برادر دینی او).

بیست: آنچه که عبدالله بن جنذب روایت کرد، گوید: برای موسی بن جعفر علیه السلام نوشتم و از او درباره مردی سؤال کردم که می‌خواهد اعمالش را از قبیل نماز، نیکوکاری و خیر، سه ثلث قرار دهد. یک ثلث آن برای او و دو ثلث برای پدر و مادرش، یا اینکه چیزی از اعمالش را که داوطلبانه انجام می‌دهد به آنان اختصاص می‌دهد، هر چند که یکی از آن دو زنده و دیگری مرده باشد. پس برایم نوشت: اما در خصوص میت، پس نیکو و جایز است، اما در خصوص زنده، پس فقط نیکوکاری و هدیه. - . قرب الإسناد : ۱۷۵ -

سید گوید: از این، نماز مستحب را قصد ندارد، زیرا ظاهر جواز آن از طرف زندگان، در خصوص زیارات، حج و غیر آن است.

بیست و یک: آنچه که محمد بن عبدالله بن جعفر حمیری روایت کرد که وی برای امام کاظم علیه السلام نظیر آن را نوشت و او نظیر آن را پاسخ گفت.

بیست و دو: آنچه که ابان بن عثمان از علی بن مسمع روایت کرده و گوید: به ابوعبدالله علیه السلام عرض کردم: مادرم از بین رفته و من صدقه‌ای نداده‌ام - چنانکه گذشت - تا اینجا که گفت: آیا آن به او می‌رسد؟ فرمود: بله. سؤال کردم: و حج؟ فرمود: بله. عرض کردم و نماز؟ فرمود: بله.

گوید: سپس بعد از آن نیز از موسی بن جعفر علیه السلام درباره روزه سؤال کردم، پس فرمود: بله.

بیست و سه: آنچه که کلینی با اسناد به محمد بن مروان روایت کرد که گوید: امام صادق علیه السلام فرمود: مانعی ندارد که مردی از شما به والدینش، زنده باشند یا مرده، نیکی کند؛ به نیابت از آن دو نماز بخواند و صدقه دهد و به حج برود و روزه بگیرد. پس آنچه که انجام داده است برای آن دو است و مثل آن برای اوست، پس خداوند بر نیکی و نماز او خیر بسیار می‌افزاید. - کافی ۲: ۱۵۹، عده الداعی: ۵۸ -

بیست و چهار: از عبدالله بن سنان از امام صادق علیه السلام نقل می‌کند که فرمود: نمازی که قبل از مرگ میت قضا شده است را سزاوارترین مردم نسبت به آن، قضا می‌کند.

سپس وی - رحمه الله - ده حدیثی را که به عموم دلالت دارد، ذکر کرد.

اول: آنچه که عبدالله بن ابویعفور از صادق علیه السلام روایت کرد که فرمود: حج، روزه، آزاد کردن برده و اعمال نیک به نیابت از میت قضا می‌شود.

دوم: آنچه که صفوان بن یحیی که از خواص امام رضا علیه السلام و جواد علیه السلام بود، از چهل تن از اصحاب امام صادق علیه السلام روایت کرده و گوید: حج، روزه، آزاد کردن برده و اعمال نیک به نیابت از میت ادا می‌شود.

سوم: آنچه که محمد بن مسلم، از امام صادق علیه السلام روایت کرد که فرمود: حج، روزه، آزاد کردن برده و اعمال نیک به نیابت از میت ادا می‌شود.

چهارم: آنچه که علاء بن زرین از یکی از اصحاب امام صادق علیه السلام در کتابش روایت کرد که فرمود: حج، روزه، آزاد کردن برده و اعمال نیک به نیابت از میت ادا می‌شود.

پنجم: آنچه که بزندی - رحمه الله - که از اصحاب امام رضا علیه السلام است روایت کرد که وی فرمود: حج، روزه، آزاد کردن برده و عمل نیک او به نیابت از میت ادا می‌شود.

ششم: آنچه که صاحب الفاخر در خصوص آنچه که بر آن اجماع است و صحیح است، از قول ائمه علیه السلام روایت کرد: همه اعمال حسنه میت به نیابت از او ادا می‌شود.

هفتم: آنچه که ابن بابویه روایت کرد که امام صادق علیه السلام فرمود: هر که از میان مسلمانان عمل صالحی را به نیابت از میت انجام دهد، خداوند اجر او را دو چندان می‌سازد و میت را با آن نعمت می‌دهد. - فقیه ۱: ۱۱۷ -

هشتم: آنچه که عمر بن یزید روایت کرد: امام صادق علیه السلام فرمود: هر کدام از مؤمنان به نیابت از میت عمل صالحی انجام دهد، خداوند اجر او را دو چندان می‌سازد و به وسیله آن میت را نفع می‌دهد.

نهم: آنچه که علاء بن زرین از محمد بن مسلم روایت کرد که امام صادق علیه السلام فرمود: حج، روزه، آزاد کردن برده و اعمال نیک میت به نیابت از او ادا می‌شود.

دهم: آنچه که حماد بن عثمان در کتابش روایت کرد: امام صادق علیه السلام فرمود: هر که از مؤمنین به نیابت از میتی عمل صالحی انجام دهد، خداوند آن را دو چندان می‌سازد و با آن به میت نعمت می‌دهد.

و یونس از علاء بن زرین از عبدالله بن ابو یعفر از صادق علیه السلام روایت کرد که فرمود: حج، روزه، آزاد کردن برده و عمل نیک به نیابت از میت ادا می‌شود.

و آنچه که در اینجا مناسب است، چیزی است که در تهذیب با اسناد به عمر بن یزید آورده است که گوید: امام صادق علیه السلام به نیابت از فرزندش در هر شبی دو رکعت نماز، و به نیابت از والدینش در هر روز دو رکعت نماز می‌خواند. عرض کردم: فدایت گردم، چگونه برای فرزند در شب می‌خوانید؟ فرمود: زیرا بستر برای فرزند است. - و ادامه داد: - و در آن دو (نماز) قدر و کوثر را قرائت می‌کرد. - تهذیب ۱: ۱۳۲ -

پس این حدیث بر وقوع نماز به نیابت از میت از غیر فرزند مانند پدر دلالت دارد و آن حجتی است بر کسی که اصلاً انجام این عمل را نفی می‌کند یا آن را از غیر فرزند نفی می‌کند. سپس وی - رحمه الله - ذکر کرد که نماز دینی است و هر دینی به نیابت از میت ادا می‌شود. اما در خصوص اینکه نماز دین نامیده می‌شود، چهار حدیث است.

اول: آنچه که حماد از امام صادق علیه السلام در اخبارش از لقمان علیه السلام روایت کرد که زمانی که وقت نماز فرا رسید، پس آن را برای چیزی به تأخیر نینداز، آن را بخوان و از آن راحت شو که آن دینی است.

دوم: آنچه که ابن بابویه در باب آداب مسافر ذکر کرد: زمانی که وقت نمازی فرا رسید، پس آن را برای چیزی به تأخیر نینداز، آن را بخوان و از آن راحت شو که آن دینی است. - فقیه ۲: ۱۹۵ -

سوم: آنچه که ابن بابویه در کتاب معانی الاخبار با اسناد به محمد بن حنیفه در حدیث اذان روایت کرد که زمانی که نبی اکرم صلی علیه و آله به معراج برده شد... تا این سخن وی که سپس فرمود: حیّ علی الصلاه. خداوند جلّ جلاله فرمود: آن را بر بندگانم فرض ساختم و آن را دینی برای خود قرار دادم. - معانی الاخبار: ۴۲ - - اگر دین (به فتح دال) روایت شود.

چهارم: آنچه که حریر بن عبدالله، از زراره از امام باقر علیه السلام روایت کرد و گوید: به او عرض کردم، مردی بر او دینی از نماز است. برخاست که آن را قضا کند، پس ترسید که صبح فرا رسد، در حالی که نماز آن شبش را نخوانده بود، فرمود: قضا را به تأخیر نیندازد و نماز آن شبش را بخواند.

و اما در خصوص ادای دین به نیابت از میت، پس به دلیل قضیه زن خثعمی، زمانی که از رسول الله صلی علیه و آله سؤال کرد

و گفت: یا رسول الله در حالی که پدرم سالخورده‌ای بود، برای او فریضه حج واجب شد و او نمی‌تواند حج بگذارد، اگر من به نیابت از او حج گزارم، آیا آن برای او فایده‌ای دارد؟ به او فرمود: آیا زمانی که بر پدرت دینی باشد و آن را ادا کنی، آیا آن برای او مفید است؟ پاسخ داد: بلی. فرمود: پس دین خداوند، نسبت به ادا کردن محق‌تر است.

زمانی که دین مقرر شود، پس اگر میت به نماز به نیابت از او وصیت کرد، عمل به وصیت او واجب است، به دلیل عمومیت این سخن خداوند متعال: «فمن بدله بعد ما سمعه فأنما إثمه على الذین یبدلونه» - بقره / ۱۸۱ - {پس هر کس آن [وصیت] را بعد از شنیدنش تغییر دهد، گنااهش تنها بر [گردن] کسانی است که آن را تغییر می‌دهند.} و نیز به دلیل اینکه اگر او برای یک یهودی یا مسیحی وصیت کرد، اجرای وصیت او واجب است، پس نماز مشروع چگونه است؟ به دلیل روایت حسین ابن سعید با سندش به محمد بن مسلم که گوید: از امام صادق علیه السلام درباره مردی سؤال کردم که به مالش در راه خدا وصیت کرد. فرمود: آن را به هر کسی که برای او وصیت کرده است اعطا کن، هر چند که یهودی یا نصرانی باشد، که خداوند عزوجل می‌فرماید: {پس هر کس آن [وصیت] را بعد از شنیدنش تغییر دهد، گنااهش تنها بر [گردن] کسانی است که آن را تغییر می‌دهند.}

و حسین بن سعید در حدیثی دیگر از امام صادق علیه السلام آورده است: اگر مردی بر من وصیت کرد که [مالی را] در یهودی یا نصرانی قرار دهم، قطعاً در آنان قرار می‌دهم که خداوند می‌فرماید: {پس هر کس آن [وصیت] را بعد از شنیدنش تغییر دهد...}

سید بعد از این سخن فرمود: دلالت این حکم که نماز به نیابت از میت امری مشروع است، این [اتفاق] است: پیمان بستن صفوان بن یحیی و عبدالله بن جندب و علی بن نعمان در بیت الله الحرام بر اینکه هر یک از آنان که فوت کرد، آنکه باقی ماند، تا زمانی که زنده است نمازش را می‌خواند و به نیابت از او روزه می‌گیرد و نماز می‌خواند. پس دو دوست او فوت کردند و صفوان باقی ماند و صفوان درباره آن قول، به آن دو وفادار ماند؛ پس در هر شبانه روز صد و پنجاه رکعت نماز می‌خواند. و اینان از بزرگان اصحاب و راویان از ائمه هستند.

سید - رحمه الله - گوید: در حالی که آنچه گفته است حسن است، زمانی که بسیاری از احکام شرعی را در نظر بگیری، می‌بینی که اخبار در خصوص آن مختلف است، طوری که به خاطر آن کتابهایی تدوین شد ولی اختلاف را ریشه کن نکرد. در خصوص نماز به نیابت از اموات، مجموع این اخبار وارد شده است و یک خبر نیز نیافتیم که با آن مخالف باشد. و معلوم است که این امر مهم در دین از حکمی به قضا یا ترک خالی نیست، پس زمانی که مقتضی یافت شود و مانع در بین نباشد، موافقت آن با حکمت الهی فهمیده می‌شود.

و اصحاب آن را ذکر کرده‌اند زیرا آنان گرفتار لزوم قضای نماز بر ولی هستند. ابن حمزه در کتابش در مورد قضای نماز از شیخ ابو جعفر محمد بن حسین شوهانی نقل کرد که او استیجار در مورد میت را جایز ندانسته است. و ابن زهره برای وجوب قضای نماز توسط ولی، بر اجماع بر اینکه آن شبیه روزه و حج است، استدلال نموده است. و ابن جنید با این سخن بر او پیشی گرفته است که: و بیمار زمانی که نماز بر او واجب شد و آن را از وقت خود به تأخیر انداخت تا اینکه از دست داد [از دنیا رفت] ولی او آن را به نیابت از او قضا کند، چنانکه حج و روزه را قضا می‌کند. گوید: و ابو یحیی ابراهیم بن سلیم از امام

صادق علیه السلام این چنین روایت کرده است. پس آن دو بین نماز و حج تعادل برقرار کرده‌اند و در جواز استیجار بر جمع شکی نیست.

مؤلف این مسئله یعنی استیجار بر انجام نماز واجب بعد از مرگ، بر دو مقدمه مبتنی است. یکی از آن دو جایز بودن نماز به نیابت از میت است و این مورد اجماعی است و اخبار صحیحی بیانگر آن است چنانکه قرائت کردیم. و دوم اینکه هرگاه نماز به نیابت از میت جایز باشد، استیجار از او نیز جایز است.

و این مقدمه در عموم استیجار بر اعمال مباحی که برای مستأجر واقع می‌گردد داخل است. و کسی از امامیه و حتی غیر از آنان با آن مخالفت ندارد. زیرا مخالف از عامه فقط به این دلیل مخالفت کرده که می‌پندارند، وقوع آن برای مستأجر عنه ممکن نیست. اما برای کسانی که به امکان وقوع آن برای او قائل هستند که همان امامیه می‌باشند، قائل شدن به منع استیجار امکان پذیر نیست مگر با خرق اجماع در یکی از دو مقدمه، بر این اساس که بر این نوع، اجماع امامیه از زمان مصنف و قبل و بعد آن تا زمان کنونی معتقد بوده است و قرار این است که اجماع امامیه حجتی قطعی است.

پس اگر بگوییم: پس مگر نه اینکه استیجار بر آن و عمل به آن از جانب نبی صلی علیه و آله و ائمه علیهم السلام شهرت یافته است، چنانکه استیجار بر حج شهرت یافته است تا از مذهب، ضرورت فهمیده شود.

می‌گوییم: هر امر واقعی شهرتش واجب نیست و نه در هر مشهوری اطمینان به صحت آن، که چه بسیار مشهوری که هیچ ریشه‌ای ندارد و چه بسیار ریشه‌داری که مشهور نشده است؛ یا به دلیل عدم نیاز به آن در برخی مواقع، یا به دلیل قلت وقوع آن. و در مورد نماز نیز چنین است، زیرا اسلاف شیعه تا حدی بر فریضه و نافله مداومت داشته‌اند که از هیچ یک از آنان تخطی از آن رخ نمی‌داد مگر به سبب عذر و دلیلی مورد اعتنا مانند بیماری، مرگ یا غیر آن، و زمانی که فوت فریضه اتفاق می‌افتاد، به انجام آن مبادرت می‌کردند. زیرا اکثر قدماء آنان بر سخت‌گیری محض بودند، پس به این مسأله نیاز نداشتند و به ذکر قضای آنچه که میت به ندرت از دست می‌داد، توسط ولی اکتفا کرده‌اند. هر کس کتب حدیث، فقه و سیره اسلاف را مطالعه کند، به گونه‌ای از این دعاوی اطلاع می‌یابد که در آن شک نمی‌کند.

بعد از آنان قومی به دنبال آنان آمدند که تقصیر در میان آنان راه یافت و سستی همت بر آنان چیره گشت تا اینکه به اینجا کشیده شده که کسی یافت نمی‌شد که به کمال سنت‌ها پردازد مگر افرادی منحصر به فرد از میان آنان، و نه کسی یافت می‌شد که به قضای امر از دست رفته مبادرت کند مگر اندکی از آنان؛ پس به جبران آن بعد از مرگ نیاز داشتند، با گمان ناتوانی ولی از پرداختن به آن. پس بازگرداندن آن به اصول مقرّر و قواعد آماده شده، واجب است و آنچه ذکر کردیم کفایت می‌کند، پایان سخن او که بزرگی‌اش افزون باد. - الذکری: ۷۳ - ۷۵ -

و او بررسی نمود و مفید واقع شد و خوب و نیکو عمل نمود، و حدیث دوم و سوم در کتاب مسائل ذکر شده است و حدیث بیست و بیست و یک که هر دو یکی هستند را در قرب الإسناد از احمد بن محمد بن عیسی، از حسن بن محبوب، از عبدالله بن جنذب روایت کرده است، و حدیث بیست و سه را به صورت مرسل در عده الداعی روایت کرده است و ایرادی نیست که آنچه که او بررسی نمود را با کلامی تکمیل نماییم.

بدان که نمازها و اعمالی که برای میت انجام می‌شود، دارای وجوه و انواعی است:

اول: به جای آوردن مستحبات و اهدای ثواب آن به میت، و این از اموری است که در جواز آن و استحباب آن هیچ شکی نیست مانند نمازهای مستحب، روزه و حج مستحب، و صدقات مستحب، بلکه برای افراد زنده نیز جایز است که آنها را بعد از انجام در ثواب آن شریک سازد یا همه ثواب را به آنان ببخشد، و احوط این است که مورد اخیر در واجبات انجام نگیرد.

دوم: نمازی که از میت فوت شده است و از آن اطلاع دارند و فرزند یا او نباشد، یا باشد و آن را به جای نیاورد. پس ظاهر این است که انجام دادن آن به صورت داوطلبانه به نیابت از میت و استیجار، برای او جایز است هر چند که در خصوص آن اخباری وارد نشده است و بین قدمای اصحاب مشهور نبوده است. اما اعتقاد به آن با استدلال به عمومات بعید نیست. و اگر ماجر برای آن داوطلب شود یا با نذر یا سوگند بر خودش ملزم سازد و وارث یا جز او به اجرت بدون شرط و صیغه داوطلب گردد، اولی و احوط است.

سوم: نماز یا روزه یا حج به احتمال اینکه بر او قضا است، یا با تخطی از آن یا با تخطی از برخی شرایط و واجبات آن، چنانکه درباره اکثر مردم چنین است طوری که آن را با جهل خود نسبت به مسائل و عدم تصحیح قرائت و عدم پرهیز از نجاسات یا لباس غضبی و امثال آن، به جای می‌آورند؛ پس ظاهر، استحباب به جای آوردن آنها برای بار دوم توسط خود آنان، و استیجار برای آنها و داوطلب شدن از جانب آنان بعد از مرگشان به دلیل عمومات احتیاط و قصه صفوان است.

چهارم: اینکه قضای نماز، روزه و امثال آن برای میت انجام بگیرد، با وجود علم یا ظن غالب به عدم مشغول شدن ذمه آنان به آن. و در آن اشکالی است، هر چند که برخی اخبار سابق شامل آن است، بلکه ظاهر از حال صفوان و دو دوست او نیز چنین است؛ زیرا سایر اخبار در مورد آن صریح نیست و قصه صفوان را به صورت مرسل روایت کرده‌اند.

و گاه در اسناد قصصی که غرض اصلی از آوردن آن، بنا نهادن حکمی شرعی نیست، مسامحه می‌گردد. بنابراین مناقشه در برخی استدلالات سید و شهید - قدس الله روحهما - و دعوی اجماع و غیر آن ممکن است. و آن را در ابتدا فرو گذاشتیم، زیرا بعد از واضح شدن مقصود، جز طولانی شدن و افزایش حجم کتاب هیچ فائده‌ای در آن نیست.

***[ترجمه]

باب ۳ تقدیم الفوائت علی الحواضر و الترتیب بین الصلوات

الأخبار

«۱»

قُرْبُ الْإِسْنَادِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَسَنِ عَنْ جَدِّهِ عَلِيِّ بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ أَخِيهِ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ نَسِيَ الْمَغْرِبَ حَتَّى دَخَلَ وَقْتُ الْعِشَاءِ الْأَخْرَى قَالَ يُصَلِّي الْعِشَاءَ ثُمَّ الْمَغْرِبَ (۱)

وَسَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ نَسِيَ الْعِشَاءَ فَذَكَرَ بَعْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ كَيْفَ يَصْنَعُ قَالَ يُصَلِّي الْعِشَاءَ ثُمَّ الْفَجْرَ (٢).

وَسَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ نَسِيَ الْفَجْرَ حَتَّى حَضَرَتِ الظُّهُرُ قَالَ يَبْدَأُ بِالظُّهُرِ ثُمَّ يُصَلِّي الْفَجْرَ كَذَلِكَ كُلُّ صَلَاةٍ بَعْدَهَا صَلَاةٌ (٣).

**[ترجمه] قرب الإسناد: علی بن جعفر از برادرش موسی بن جعفر علیه السلام روایت کرد: از او درباره مردی سؤال کردم که نماز مغرب را فراموش کرد تا اینکه وقت عشاء آخر فرا رسید، فرمود: عشا را بخواند، سپس مغرب را. - قرب الإسناد : ٩١ ، ١١٩ -

و از او درباره مردی سؤال کردم که عشا را فراموش کرد و بعد از طلوع فجر به یاد آورد، چگونه عمل کند؟ فرمود: عشا را بخواند و سپس فجر را. - قرب الإسناد : ٩١ ، ١١٩ -

و از او درباره مردی سؤال کردم که فجر را فراموش کرد تا اینکه ظهر فرا رسید. فرمود: ظهر را شروع کند و سپس فجر را بخواند. چنین است هر نمازی که بعد از آن نمازی است. - قرب الإسناد : ٩١ ، ١١٩ -

**[ترجمه]

بیان

اعلم أن أكثر المتقدمين من الأصحاب ذهبوا إلى وجوب الفور في القضاء فأوجبوا تقديم الفائته على الحاضره سواء اتحدت أو تعددت ما لم يتضيق وقت الحاضره فمنهم من صرح ببطلان الحاضره إذا أتى بها في سعه الوقت مع تذكر الفائته و منهم من لم يصرح بذلك و بالغ السيد و ابن إدريس في ذلك حتى لم يجوز الأكل و النوم و تحصيل المعيشه إلا بقدر الضروره و قالوا لا يجوز أن يصلى الحاضره إلا في آخر الوقت.

و ذهب ابنا بابويه إلى الموسعه المحضه و إليه ذهب أكثر المتأخرين قال في المختلف و هو مذهب والدى و أكثر من عاصرناه من المشايخ لكن عند المتأخرين تقديم الفائته مستحب و عند ابني بابويه يستحب تقديم الحاضره.

و ذهب المحقق إلى تقديم الفائته الواحده على الحاضره دون المتعدده و

ص: ٣٢٢

١-١. قرب الإسناد ص ٩١ ط حجر، ١١٩ ط نجف.

٢-٢. قرب الإسناد ص ٩١ ط حجر، ١١٩ ط نجف.

٣-٣. قرب الإسناد ص ٩١ ط حجر، ١١٩ ط نجف.

العلامه فى المختلف إلى تقديم الفائته إن ذكرها فى يوم الفوات سواء كانت واحده أو متعدده و كأنه أراد باليوم ما يتناول الليله المستقبله ليتناول تعدد الفائت مع تذكره فى يوم الفوات.

و القول بالمواسعه المطلقه لا يخلو من قوه و الأخبار الداله على المضايقه يمكن حملها على التقيه لاشتهارها بين العامه أو على الاستحباب إن قلنا باستحباب تقديم الفائته و هو أيضا مشكل لورود أخبار كثيره بالأمر بتقديم الحاضره و الوجه الأول أظهر.

و أما التفصيل الوارد فى هذا الخبر(١)

فلم أر به مصرحا نعم نقله الشيخ يحيى بن سعيد فى الجامع روايه حيث قال و لمن عليه فائت فرض صلاه أن يصلى الحاضره أول الوقت و آخره و روى عبد الله بن جعفر الحميرى و ذكر هذا الخبر.

ثُمَّ قَالَ وَ رُوِيَ فِي حَدِيثٍ عَنِ الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: فَإِنْ ذَكَرْتَهُمَا يَعْنِي الْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ بَعْدَ الصُّبْحِ فَصَلِّ الصُّبْحَ ثُمَّ الْمَغْرِبَ ثُمَّ الْعِشَاءَ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ فَإِنْ نِمْتَ عَنِ الْعِدَاةِ حَتَّى طَلَعَتِ الشَّمْسُ فَصَلِّ الرَّكَعَتَيْنِ ثُمَّ صَلِّ الْعِدَاةَ.

انتهى.

و الخبر مما يدل على الموسعه و الأمر بتقديم العشاء للاستحباب لكراهه الصلاه بعد الفجر أو للتقيه لمنعهم من ذلك و هذا معنى قوله عليه السلام كل صلاه

ص: ٣٢٣

١- ١. قد عرفت وجه ذلك فى باب أوقات الصلوات ج ٨٢ و أن تقديم الحاضره انما يكون إذا كانت الحاضره صاحبه الوقت بالفرض أو السنه، بحيث إذا أخرها عن وقتها، صارت الحاضره أيضا قضاء. و يدل على ذلك بل ينص عليه روايات منها ما رواه زراره عن أبى جعفر عليه السلام قال: إذا فاتتك صلاه فذكرتها فى وقت اخرى فان كنت تعلم أنك إذا صليت التى فاتتك كنت من الأخرى فى وقت فابدأ بالتى فاتتك، فان الله عزّ و جلّ يقول: «أَقِمِ الصَّلَاةَ لِتَذَكَّرَ» و ان كنت تعلم أنك إذا صليت التى فاتتك، فاتتك التى بعدها، فابدأ بالتى أنت فى وقتها و اقض الأخرى.

بعدها صلاه ای نافله و لا یکره الصلاه بعدها و المراد بوقت العشاء الوقت المختص بها.

***[ترجمه] بدان که اغلب متقدمین از اصحاب بر وجوب فوریت در قضا معتقد هستند، پس تقدیم نماز فوت شده بر نماز حاضر را واجب ساخته‌اند چه یکی باشند یا متعدد، در صورتی که وقت نماز حاضر تنگ نباشد. پس برخی از آنان به بطلان نماز حاضر تصریح کرده‌اند، در صورتی که با وجود یادآوری نماز فوت شده، در وسعت وقت، آن را به جای آورد، و برخی از آنان به آن تصریح نکرده‌اند. و سید و ابن ادریس در آن مبالغه نموده‌اند، طوری که خوردن، خواب و کسب معیشت را جایز ندانسته‌اند مگر به قدر ضرورت. و گویند: جایز نیست که نماز حاضر را بخواند، مگر در آخر وقت.

دو ابن بابویه به وسعت محض معتقد هستند و اغلب متأخرین بر آن هستند. در مختلف گویند: و آن مذهب پدرم و اکثر مشایخ هم عصر ماست. اما در نظر متأخرین، تقدیم نماز فوت شده مستحب است و در نظر دو ابن بابویه، تقدیم نماز حاضر مستحب است.

و محقق بر تقدیم نماز فوت شده واحد بر نماز حاضر معتقد است، نه نمازهای متعدد. علامه در مختلف بر تقدیم نماز فوت شده در صورتی که آن را در روز فوت آن به یاد آورد معتقد است، چه یکی باشد یا متعدد؛ گویی او یک شبانه روز را قصد کرده است تا تعدد نماز فوت شده در صورت یادآوری آن، روز فوت را در بر بگیرد.

و قول به وسعت مطلق، خالی از قوت نیست. و حمل اخبار دال بر محدودیت، بر تقیه - به دلیل اشتها آن بین عامه - یا بر استحباب - اگر به استحباب تقدیم نماز فوت شده قائل باشیم - ممکن است؛ و آن نیز به دلیل ورود اخبار بسیاری در خصوص امر به تقدیم نماز حاضر، مشکل است؛ و وجه اول ظاهرتر است.

اما در خصوص تفصیل وارد در این خبر، فردی را ندیدم که به آن تصریح کرده باشد. بله، شیخ یحیی ابن سعید در الجامع روایتی را نقل کرده است و گویند: و بر کسی که نماز واجب فوت شده‌ای بر اوست، لازم است که نماز حاضر را اول وقت و سپس آن را بخواند. و عبدالله بن جعفر حمیدی نیز روایت کرده و این خبر را ذکر کرده است.

سپس گویند: و در حدیثی از امام صادق علیه السلام روایت شده است که اگر آن دو (یعنی مغرب و عشا) را بعد از صبح به یاد آوردی، پس قبل از طلوع آفتاب صبح را و سپس مغرب را و سپس عشا را بخوان. پس اگر از نماز صبح خواب ماندی تا اینکه آفتاب طلوع کرد، پس دو رکعت بخوان و سپس نماز صبح را بخوان، پایان سخن.

و این خبر از مواردی است که بر وسعت دلالت دارد و امر به تقدیم عشا، به دلیل کراهت نماز بعد از فجر، برای استحباب یا برای تقیه است، به دلیل ممانعت آنان از آن (امر). و این معنای این سخن امام علیه السلام است که «هر نمازی که بعد از آن نمازی است» یعنی نافله، و نماز بعد از آن، مکروه نیست. و مقصود از وقت عشا، وقت مختص آن است.

***[ترجمه]

فَقَهُ الرُّضَا، قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: سُئِلَ الْعَالِمُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ رَجُلٍ نَامَ وَ نَسِيَ فَلَمْ يُصَلِّ الْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ قَالَ إِنْ اسْتَيْقَظَ قَبْلَ الْفَجْرِ بِقَدَرٍ مَا يُصَلِّيهِمَا جَمِيعًا يُصَلِّيَهُمَا وَإِنْ خَافَ أَنْ يَفُوتَ إِحْدَاهُمَا فَلْيَبْدَأْ بِالْعِشَاءِ الْآخِرَةِ فَإِنْ اسْتَيْقَظَ بَعْدَ الصُّبْحِ فَلْيُصَلِّ الصُّبْحَ ثُمَّ الْمَغْرِبَ ثُمَّ الْعِشَاءَ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ فَإِنْ خَافَ أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ فَتَفُوتَهُ إِحْدَى الصَّلَاتَيْنِ فَلْيُصَلِّ الْمَغْرِبَ وَ يَدْعُ الْعِشَاءَ الْآخِرَةَ حَتَّى تَنْبَسِطَ الشَّمْسُ وَ يَذْهَبَ شُعَاعُهَا وَ إِنْ خَافَ أَنْ يُعَجِّلَهُ طُلُوعُ الشَّمْسِ وَ يَذْهَبَ عَنْهُمَا جَمِيعًا فَلْيُوَخِّزْهُمَا حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ وَ يَذْهَبَ شُعَاعُهَا (١).

ص: ٣٢٤

١-١. فقه الرضا عليه السلام ص ١٠ و ١١، و رواه الشيخ في التهذيب ج ١ ص ٢١٣ بإسناده عن ابى بصير عن أبى عبد الله عليه السلام، و مثله بإسناده عن ابن مسكان عنه عليه الصلاة و السلام. و وجه الحديث واضح على ما عرفت من أوقات الصلوات، حيث كان صلاة المغرب وقتها محدوده بين المغربين بالفرض، و مختصه بأول ذهاب الحمره بالسنة، و صلاة العشاء وقتها ممدوده الى ثلث الليل، الى نصف الليل، الى آخر الليل لمن اضطر الى ذلك، بالفرض، مختصه بذهاب الحمره من المشرق بحكم السنة، و هكذا صلاة الفجر، وقتها محدوده بين الطلوعين بالفرض مخصوصه بالغسل أو طلوع الفجر الصادق بحكم السنة. و إذا أنعمت النظر فيما تلوناه عليك، تعرف أن لا-مخالفه بين الاخبار الوارده عن الأئمة المعصومين عليهم السلام فى باب المواسعه و المضايقه و باب الترتيب بين الحاضره و الفائته، و تعرف أن ذلك كله انما تتبع حكم أوقات الصلوات فيختلف حكمها باختلاف أوقاتها المسنونه و المفروضه بعد رعايه بعض المصالح كالتحفظ على صلاة العصر و الفجر أن لا يصلى بعدهما صلاة قضاء، حيث لا يتميز صلاة القضاء عن النافله الا بالنيه، و قد نهى النبى صلى الله عليه و آله عن الصلاة بعدهما و أمّا الاصحاب رضوان الله عليهم، فلما لم يتحرروا مبنى الأحاديث زعموا أنه لا بد من الحكم الكلى اما بالمواسعه أو المضايقه و هكذا الحكم بلزوم الترتيب أو عدمه، فوجدوا الأحاديث مختلفه فى ذلك فاختلفوا فى فتاواهم و لا اختلاف فيها بحمد الله.

***[ترجمه]فقه الرضا: امام علیه السلام فرمود: از عالم علیه السلام درباره مردی سؤال شد که خوابید و فراموش کرد و مغرب و عشا را نخواند. فرمود: اگر به اندازه‌ای قبل از فجر بیدار شد که هر دوی آنها را در آن وقت بخواند، آن دو را بخواند و اگر بیم داشته باشد که یکی از آن دو از دست برود، پس عشا را شروع کند. پس اگر بعد از صبح بیدار شد، باید قبل از طلوع آفتاب، صبح را بخواند و بعد مغرب و سپس عشا را. و اگر بیم داشت که آفتاب طلوع کند و یکی از دو نماز را از دست بدهد، پس باید مغرب را بخواند و عشا را رها کند تا اینکه آفتاب گسترده شود و شعاع آن از بین برود؛ و اگر بیم داشت که طلوع آفتاب بر او پیشی بگیرد و از هر دو نماز جا بماند، پس آن دو را به تأخیر بیاندازد تا اینکه آفتاب طلوع کند و شعاع آن از بین برود. - فقه الرضا: ۱۰ و ۱۱، تهذیب ۱: ۲۱۳ -

***[ترجمه]

«۳»

دَعَائِمُ الْإِسْلَامِ، رُوِيَ عَنِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ: مَنْ فَاتَتْهُ صِيْلَمَاءُ حَتَّى دَخَلَ فِي وَفْتِ صِيْلَمَاءِ أُخْرَى فَإِنْ كَانَتْ فِي الْوَفْتِ سَيِّعَةً بَدَأَ بِالَّتِي فَاتَتْهُ وَصَلَّى الَّتِي هُوَ مِنْهَا فِي وَفْتٍ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي الْوَفْتِ إِلَّا مِقْدَارُ مَا يُصَلِّي فِيهِ الَّتِي هُوَ فِي وَفْتِهَا بَدَأَ بِهَا وَفَضَى بَعْدَهَا الصَّلَاةَ الْفَائِتَةَ (۱).

وَ عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: أَنَّ رَجُلًا سَأَلَهُ فَقَالَ يَا ابْنَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آله مَا تَقُولُ فِي رَجُلٍ نَسِيَ صِيْلَمَاءَ الظُّهْرِ حَتَّى صَيَّلَى رَكَعَتَيْنِ مِنَ الْعَصْرِ قَالَ فَلْيَجْعَلْهُمَا لِلظُّهْرِ ثُمَّ يَسْتَأْنِفُ الْعَصْرَ قَالَ فَإِنْ نَسِيَ الْمَغْرِبَ حَتَّى صَلَّى رَكَعَتَيْنِ مِنَ الْعِشَاءِ قَالَ يُتِمُّ صَلَاتَهُ ثُمَّ يُصَيِّلِي الْمَغْرِبَ بَعْدَ مَا قَالَ لَهُ الرَّجُلُ جُعِلَتْ فِدَاكَ وَ مَا الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا قَالَ لِأَنَّ الْعَصْرَ لَيْسَ بَعْدَهَا صِيْلَمَاءُ يَعْنِي لَا يَتَنَفَّلُ بَعْدَهَا وَ الْعِشَاءُ الْآخِرَةَ يُصَلِّي بَعْدَهَا مَا شَاءَ (۲).

وَ عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ رَجُلٍ نَسِيَ صَلَاةَ الظُّهْرِ حَتَّى صَلَّى الْعَصْرَ قَالَ يَجْعَلُ الَّتِي صَلَّى الظُّهْرَ وَ يُصَلِّي الْعَصْرَ قِيلَ فَإِنْ نَسِيَ الْمَغْرِبَ حَتَّى صَلَّى الْعِشَاءَ الْآخِرَةَ قَالَ يُصَلِّي الْمَغْرِبَ ثُمَّ يُصَلِّي الْعِشَاءَ الْآخِرَةَ (۳).

***[ترجمه]دعائم الاسلام: از جعفر بن محمد علیه السلام برای ما روایت شده است که فرمود: هر که نمازی از او فوت شد تا اینکه در وقت نمازی دیگر وارد شد، پس اگر در وسعت وقت بود، پس آنچه که فوت شده را شروع کند و آنچه را که در وقت آن است بخواند؛ و اگر فقط به اندازه‌ای وقت است که بتواند در آن نمازی را که در وقت آن است بخواند، پس آن را شروع کند و پس از آن نماز فوت شده را قضا کند. - دعائم الاسلام ۱: ۱۴۱ -

و از امام علیه السلام: مردی از او سؤال کرد و گفت: یا ابن رسول الله، درباره مردی که نماز ظهر را فراموش کرد تا اینکه دو رکعت از نماز عصر را خواند چه می‌گویی؟ فرمود: پس آن دو رکعت را برای ظهر قرار دهد، سپس عصر را استیناف کند. گفت: اگر مغرب را فراموش کرد تا اینکه دو رکعت از عشا را خواند؟ فرمود: نمازش را به اتمام برساند و سپس بعد از آن مغرب را بخواند.

مرد به او گفت: فدایت گردم! چه فرقی بین آن دو است؟ فرمود: زیرا بعد از عصر نمازی نیست (یعنی بعد از آن نافله خوانده

نمی‌شود) و بعد از عشای آخر، هر چه خواسته شود خوانده می‌شود. - دعائم الاسلام ۱ : ۱۴۱ -

و از امام علیه السلام روایت است که از او درباره مردی سؤال شد که نماز ظهر را فراموش کرد تا اینکه نماز عصر را خواند. فرمود: آنچه که خوانده است را ظهر قرار بدهد و عصر را بخواند. گفته شد: پس اگر مغرب را فراموش کرد تا اینکه عشای آخر را خواند؟ فرمود: مغرب را بخواند و سپس عشای آخر را بخواند. - دعائم الاسلام ۱ : ۱۴۱ -

**[ترجمه]

بیان

الخبر الثاني (۴)

لم أر قائلًا به و حمل علی ما إذا تضيق وقت العشاء دون العصر و إن كان التعليل يأبى عنه لمعارضته للأخبار الكثيرة و يمكن حملة علی التقيه و التعليل ربما يؤيده و الأخير يدل علی العدول بعد الفعل و سیأتی القول فيه.

**[ترجمه] کسی را ندیدم که قائل به خبر دوم - تهذیب ۱ : ۲۱۳ -

باشد، و بر زمانی حمل گردیده است که وقت عشا تنگ باشد نه عصر، هر چند که تعلیل به دلیل تعارض آن با اخبار بسیاری منع می‌گردد و حمل آن بر تقيه ممکن است، و شاید این تعلیل مؤید آن است. و خبر آخر بر عدول بعد از انجام دادن دلالت دارد، و سخن در مورد آن به زودی خواهد آمد.

**[ترجمه]

«۴»

المُعْتَبَرُ، بِإِسْنَادِهِ عَنْ جَمِيلٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قُلْتُ: يَفُوتُ الرَّجُلَ

ص: ۳۲۵

۱-۱. دعائم الإسلام ج ۱ ص ۱۴۱.

۲-۲. دعائم الإسلام ج ۱ ص ۱۴۱.

۳-۳. دعائم الإسلام ج ۱ ص ۱۴۱.

۴-۴. تراه فی التهذیب ج ۱ ص ۲۱۳.

الأولى وَالْعَصْرُ وَالْمَغْرِبُ وَ يَذْكُرُ عِنْدَ الْعِشَاءِ قَالَ يَبْدَأُ بِالْوَقْتِ الَّذِي هُوَ فِيهِ فَإِنَّهُ لَا يَأْمَنُ الْمَوْتَ فَيَكُونُ قَدْ تَرَكَ الْفَرِيضَةَ فِي وَقْتٍ قَدْ دَخَلَ ثُمَّ يَقْضِي مَا فَاتَهُ الْأَوَّلَ فَالْأَوَّلَ (١).

**[ترجمه]معتبر: به اسنادش از جمیل: به امام صادق علیه السلام عرض کردم: مرد نماز ظهر، عصر و مغرب را از دست می دهد و به هنگام عشاء به یاد می آورد. فرمود: با وقتی که در آن است شروع می کند که او از مرگ در امان نیست؛ پس اینگونه می شود که فریضه را در وقتی که در آن داخل شده است ترک کرده است، پس نمازی که اول از داده است را اول قضا می ... کند. - .المعتبر: ٢٣٦ -

**[ترجمه]

«٥»

فَقَهُ الرِّضَا، قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: سُئِلَ الْعَالِمُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ رَجُلٍ نَسِيَ الظُّهْرَ حَتَّى صَلَّى الْعَصْرَ قَالَ يَجْعَلُ صِلْمَاءَ الْعَصْرِ الَّتِي صَلَّى الظُّهْرَ ثُمَّ يُصَلِّي الْعَصْرَ بَعْدَ ذَلِكَ (٢).

**[ترجمه]فقه الرضا: امام علیه السلام فرمود: از عالم - امام کاظم - علیه السلام درباره مردی سؤال شد که ظهر را فراموش کرد تا اینکه عصر را خواند. فرمود: نماز عصری که خوانده است را ظهر قرار می دهد، سپس بعد از آن عصر را می خواند. - . فقه الرضا: ١٠ -

**[ترجمه]

بیان

هذا مضمون روايه الحلبي رواها الشيخ بسند فيه (٣) ضعف على المشهور و تفصيل القول فيه أنه لو ظن أنه صلى الظهر فاشتغل بالعصر فإن ذكر و هو فيها عدل بنيته إلى الأولى و صلى الثانية سواء كان في الوقت المختص أو المشترك و الروايات في ذلك كثيرة و لو كان الذكر قبل التسليم قال في البيان في العدول وجهان مبنيان على وجوبه و أنه جزء من الصلاة أو لا انتهى و ربما يقال على القول بالاستحباب أيضا يعدل.

و إن ذكر بعد الفراغ فالمشهور أنه إن كان جميع الصلاة في الوقت المختص بالأولى أعاد و إلا صحت صلاته و يأتي بالأولى بعدها بناء على القول بالاختصاص و أما على القول بالاشتراك كما هو مذهب الصدوق صحت صلاته على التقديرين و الأخبار الواردة بعدم الإعادة مطلقة.

و أما العدول بعد إتمام الصلاة فلم أر به قائلًا و أول الشيخ هذا الخبر و صحيحه زراره (٤) الداله على ذلك على أنه صلى أكثرها أو يكون معنى صلى شرع فيها و هو بعيد و القول بالتخيير بين العدول و فعل الأولى بعدها من غير عدول جامع بين

-
- ١-١. المعتبر: ٢٣٦.
 - ٢-٢. فقه الرضا ص ١٠ ذيل الصفحة.
 - ٣-٣. التهذيب ج ١ ص ٢١٢، و ضعفه بمحمد بن سنان.
 - ٤-٤. التهذيب ج ١ ص ٣٠٠، الكافي ج ٣ ص ٢٩١.

الأخبار إن لم يكن مخالفا للإجماع والأحوط العدول مطلقا ثم الإتيان بهما معا.

**[ترجمه] این مضمون روایت حلبی است که شیخ آن را با سندی - تهذیب ۱ : ۲۱۲ - که بر اساس رأی مشهور ضعیفی در آن است، روایت کرده است و تفصیل کلام در آن این است که او اگر گمان کند که نماز ظهر را خوانده است و مشغول عصر شد، پس اگر او در حالی که در آن است به یاد بیاورد، نیتش را به ظهر تغییر می‌دهد و نماز دوم را می‌خواند، چه در وقت مختص باشد یا در وقت مشترک؛ و روایات درباره آن بسیار است. و اگر یادآوری قبل از سلام باشد، در البیان گوید: در عدول دو وجه است که مبنی بر وجوب آن هستند و آن اینکه آن یا جزئی از نماز است یا خیر، پایان سخن. و شاید گفته شود که بر اساس قول به استحباب نیز عدول صورت می‌گیرد.

و اگر بعد از فراغت به یاد آورد، پس مشهور این است که اگر همه نماز در وقت مختص به ظهر باشد، اعاده کند و در غیر این صورت نمازش صحیح است و نماز ظهر را بر اساس قول به اختصاص، بعد از آن به جای می‌آورد. اما بر اساس قول بر اشتراک - چنانکه مذهب صدوق است - نمازش بر اساس هر دو فرض صحیح است و اخبار وارده در خصوص عدم اعاده، مطلق است.

اما عدول بعد از اتمام نماز، پس کسی را قائل به آن نیافته‌ام. و شیخ این خبر و صحیح زراره - تهذیب ۱ : ۳۰۰، کافی ۳ : ۲۱۹ -

را که دال بر آن است، بر این تأویل کرده است که او اکثر آن را خوانده است یا اینکه معنای عبارت خوانده است «آن را شروع کرده است» باشد و این بعید است. و قول به مخیر بودن بین عدول و به جای آوردن نماز ظهر بعد از آن بدون عدول، جمع بین اخبار است، البته اگر مخالف اجماع نباشد. و احوط عدول مطلق و سپس به جای آوردن هر دوی آنها است.

**[ترجمه]

﴿۶﴾

غِيَاثُ سُلْطَانِ الْوَرِيِّ، عَنْ حَرِيْزٍ عَنْ زُرَّارَةَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: قُلْتُ لَهُ رَجُلٌ عَلَيْهِ دَيْنٌ مِنْ صِيْلَاءٍ قَامَ يَقْضِيهِ فَخَافَ أَنْ يُدْرِكَهُ الصُّبْحُ وَ لَمْ يُصَلِّ صَلَاةَ لَيْلَتِهِ تِلْكَ قَالَ يُؤَخَّرُ الْقَضَاءُ وَ يُصَلِّي صَلَاةَ لَيْلَتِهِ تِلْكَ.

**[ترجمه] غیاث سلطان الوری: زراره از امام باقر علیه السلام روایت کرد: به او عرض کردم: مردی بر او دینی از نماز است و برخاست که آن را ادا نماید، پس بیم دارد که صبح فرا برسد، در حالی که نماز آن شبش را نخوانده است. فرمود: قضا را به تأخیر بیندازد و نماز شبش را بخواند.

**[ترجمه]

اقول

ألف السيد الجليل على بن طاوس قدس الله لطيفه (١) رساله في عدم المضايقه في فوائت الصلوات و لنذكر هنا بعضها قال بعد إيراد روايه قرب الإسناد كما مر

وَمِنْ ذَلِكَ مَا رَوَيْتُهُ مِنْ كِتَابِ الْفَاخِرِ الْمُخْتَصَرِ مِنْ كِتَابِ بَحْرِ الْأَحْكَامِ تَأْلِيفِ

ص: ٣٢٧

١- ١. هو السيد الشريف رضي الدين أبو القاسم علي بن سعد الدين أبي إبراهيم موسى ابن جعفر بن محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن أبي عبد الله محمد بن الطاوس الحسنى الحسينى كانت أمه بنت الشيخ ورام بن أبي فراس. و أم والده بنت ابنه الشيخ الطوسى، و لذا يعبر كثيرا فى تصانيفه عن الشيخ الطوسى بجدى أو جد والدى. و قال المحدث القمى: هو السيد الأجل الاورع الازهد قدوه العارفين الذى ما اتفقت كلمه الاصحاب على اختلاف مشاربهم و طريقتهم على صدور الكرامات عن أحد ممن تقدمه أو تأخر عنه- غيره، قال العلامة فى اجازته الكبيره: و كان رضي الدين على صاحب الكرامات حكى لى بعضها، و روى لى والدى رحمه الله عليه البعض الآخر. اه. أقول: مؤلفاته كثيره و قد أكثر النقل عنها المؤلف العلماء المجلسى منها: أمان الاخطار، سعد السعود، كشف اليقين فى تسميه مولانا أمير المؤمنين، الطرائف، الدروع الواقيه، فتح الأبواب، فرج المهموم بمعرفه منهج الحلال و الحرام من علم النجوم، جمال الأسبوع، اقبال الاعمال، فلاح السائل، مهج الدعوات، مصباح الزائر، الملهوف على قتلى الطفوف، غياث سلطان الورى، رساله محاسبه النفس و غيرها.

أَبِي الْفَضْلِ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ سُلَيْمٍ رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ عَمَرَ الَّذِي ذَكَرَ فِي خُطْبَتِهِ أَنَّهُ مَا رُويَ فِيهِ إِلَّا مَا أَجْمَعَ عَلَيْهِ وَصَحَّ مِنْ قَوْلِ الْأَئِمَّةِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ عِنْدَهُ وَقَالَ فِيهِ مَا هَذَا لَفْظُهُ: وَالصَّلَاةُ الْفَائِتَاتُ يُقْضَى مَا لَمْ يَدْخُلَ عَلَيْهِ وَقْتُ صَلَاةٍ فَإِذَا دَخَلَ عَلَيْهِ وَقْتُ صَلَاةٍ بَدَأَ بِالَّتِي دَخَلَ وَقْتُهَا وَقَضَى الْفَائِتَةَ مَتَى أَحَبَّ.

وَمِنْ ذَلِكَ مَا رَوَيْتُهُ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَلِيٍّ الْحَلْبِيِّ (١): وَقِيلَ إِنَّ كِتَابَهُ عُرِضَ عَلَى الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَاسْتَحْسِنَهُ وَقَالَ لَيْسَ لَهُؤُلَاءِ يَعْزِي الْمُخَالَفِينَ مِثْلَهُ قَالَ فِيهِ وَمَنْ نَامَ أَوْ نَسِيَ أَنْ يُصَلِّيَ الْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ الْآخِرَةَ فَإِنْ اسْتَيْقَظَ قَبْلَ الْفَجْرِ بِمِقْدَارِ مَا يُصَلِّيهِمَا جَمِيعًا فَلْيُصَلِّهِمَا وَإِنْ اسْتَيْقَظَ بَعْدَ الْفَجْرِ فَلْيُصَلِّ الْفَجْرَ ثُمَّ يُصَلِّي الْمَغْرِبَ ثُمَّ الْعِشَاءَ.

وَمِنْ ذَلِكَ مَا أَرُوهُ بِإِسْنَادِي إِلَى مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ مَحْبُوبٍ مِنْ أَصْلِ بِحَظِّ جَدِّي

ص: ٣٢٨

١-١. هو أبو علي عبيد الله بن علي بن أبي شعبة الحلبي مولى بنى تيمم اللات بن ثعلبة كوفي كان يتجر هو و أبوه و اخوته الى حلب فغلب عليهم النسبه الى حلب، قال النجاشي: و آل أبي شعبة بالكوفة بيت مذكور من أصحابنا، و جميعهم ثقات مرجوع الى ما يقولون، و كان عبيد الله كبيرهم و وجههم، و صنف الكتاب المنسوب إليه و عرضه على أبي عبد الله عليه السلام و صححه: قال عند قراءته: أ ترى لهؤلاء مثل هذا، و النسخ مختلفه الاوائل، و التفاوت فيها قريب. قال النجاشي: قد روى هذا الكتاب خلق من أصحابنا عن عبيد الله، و الطرق إليه كثيره، و نحن جارون على عادتنا في هذا الكتاب و ذاكرون إليه طريقا واحدا أخبرنا غير واحد عن علي بن حبشى بن قونى الكاتب الكوفي عن حميد بن زياد عن عبيد الله بن أحمد ابن نهيك عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي. و قال البرقي في رجاله، عبيد الله بن علي الحلبي، عن يحيى بن عمران الحلبي، كوفي و كان متجره الى حلب فغلب عليه هذا اللقب، مولى ثقة صحيح، له كتاب و هو اول كتاب صنفه الشيعة!.

أَبِي جَعْفَرِ الطُّوسِيِّ رِضْوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِ فَقَالَ فِي كِتَابِهِ نَوَادِرِ الْمُصَنِّفِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ خَالِدٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ عَمْرِو بْنِ سَعِيدِ الْمَدَائِنِيِّ عَنْ مُصَدِّقِ بْنِ صَدَقَةَ عَنْ عَمَّارِ بْنِ مُوسَى عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ يَنَامُ عَنِ الْفَجْرِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ وَهُوَ فِي سَفَرٍ كَيْفَ يَصْنَعُ أَوْ يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَقْضِيَ بِالنَّهَارِ قَالَ لَا يَقْضِي صَلَاةَ نَافِلَةٍ وَلَا فَرِيضَةً بِالنَّهَارِ وَلَا يَجُوزُ لَهُ وَلَا يَنْبَغُ لَهُ وَ لَكِنْ يُؤَخَّرُهَا فَيَقْضِيهَا بِاللَّيْلِ.

وَ مِنْ ذَلِكَ مَا أَرَوِيهِ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ بِنِ سَعِيدِ الْمَاهُوزِيِّ رِضْوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِ مِمَّا رَوَاهُ فِي كِتَابِ الصَّلَاةِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَيِّدَانٍ عَنِ ابْنِ مُسَيْبٍ كَانَ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ زِيَادِ الصَّيْقَلِيِّ قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ رَجُلٍ نَسِيَ الْأُولَى حَتَّى صَلَّى رَكَعَتَيْنِ مِنَ الْعَصْرِ قَالَ فَلْيَجْعَلْهُمَا الْأُولَى وَ لَيْسَ تَأْنِيفُ الْعَصْرِ قُلْتُ فَإِنَّهُ نَسِيَ الْمَغْرِبَ حَتَّى صَلَّى رَكَعَتَيْنِ مِنَ الْعِشَاءِ ثُمَّ ذَكَرَ قَالَ فَلْيَتِمَّ صَلَاتَهُ ثُمَّ لِيَقْضِ بَعْدَ الْمَغْرِبِ قَالَ قُلْتُ لَهُ جَعَلْتُ فِدَاكَ مَتَى نَسِيَ الظُّهْرَ ثُمَّ ذَكَرَ وَ هُوَ فِي الْعَصْرِ يَجْعَلُهَا الْأُولَى ثُمَّ يَسْتَأْنِفُ وَ قُلْتُ لِهَذَا يَقْضِي صَلَاتَهُ بَعْدَ الْمَغْرِبِ فَقَالَ لَيْسَ هَذَا مِثْلَ هَذَا إِنَّ الْعَصْرَ لَيْسَ بَعْدَهَا صَلَاةٌ وَ الْعِشَاءُ بَعْدَهَا صَلَاةٌ.

وَ مِنْ ذَلِكَ مَا أَرَوِيهِ أَيْضًا عَنِ الْحَسَنِ بْنِ بِنِ سَعِيدِ الْمُشَارِ إِلَيْهِ رِضْوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِ فِي كِتَابِ الصَّلَاةِ مَا هَذَا لَفْظُهُ صَفْوَانُ عَنْ عِيصِ بْنِ الْقَاسِمِ قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ رَجُلٍ نَسِيَ أَوْ نَامَ عَنِ الصَّلَاةِ حَتَّى دَخَلَ وَقْتُ صَلَاتِهِ أُخْرَى فَقَالَ إِنْ كَانَتْ صَلَاةُ الْأُولَى فَلْيَبْدَأْ بِهَا وَ إِنْ كَانَتْ صَلَاةُ الْعَصْرِ فَلْيَصِلْ الْعِشَاءَ ثُمَّ يُصَلِّي الْعَصْرَ.

وَ مِنْ ذَلِكَ مَا أَرَوِيهِ أَيْضًا عَنِ الْحَسَنِ بْنِ بِنِ سَعِيدِ مِنْ كِتَابِ الصَّلَاةِ مَا هَذَا لَفْظُهُ حَدَّثَنَا فَضَالَهُ وَ النَّضْرُ بْنُ سُوَيْدٍ عَنِ ابْنِ سِنَانٍ عَنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: إِنْ نَامَ رَجُلٌ أَوْ نَسِيَ أَنْ يُصَلِّيَ الْمَغْرِبَ وَ الْعِشَاءَ الْآخِرَةَ فَإِنْ اسْتَيْقَظَ قَبْلَ الْفَجْرِ قَدَرَ مَا يُصَلِّي لِيَهُمَا كِلَيْهِمَا فَلْيَصِلْهُمَا وَ إِنْ خَافَ أَنْ تَفُوتَهُ إِحْدَاهُمَا فَلْيَبْدَأْ بِالْعِشَاءِ وَ إِنْ اسْتَيْقَظَ بَعْدَ الْفَجْرِ

فَلْيُصَلِّ الصُّبْحَ ثُمَّ الْمَغْرِبَ ثُمَّ الْعِشَاءَ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ.

وَمِنْ ذَلِكَ مَا أَرْوَاهُ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ مِنْ كِتَابِ الصَّلَاةِ مَا هَذَا لَفْظُهُ حَمَادٌ عَنْ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: إِنْ نَامَ رَجُلٌ وَلَمْ يُصَلِّ صِيَامَةَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ الْآخِرَةَ أَوْ نَسِيَ فَإِنْ اسْتَيْقَظَ قَبْلَ الْفَجْرِ قَدَّرَ مَا يُصَلِّي لِيَهُمَا كِلَيْتَهُمَا فَلْيُصَلِّ لِيَهُمَا وَإِنْ حَشِيَ أَنْ تَفُوتَ إِحْدَاهُمَا فَلْيَبْدَأْ بِالْعِشَاءِ الْآخِرَةِ وَإِنْ اسْتَيْقَظَ بَعْدَ الْفَجْرِ فَلْيَبْدَأْ فَلْيُصَلِّ الْفَجْرَ ثُمَّ الْمَغْرِبَ ثُمَّ الْعِشَاءَ الْآخِرَةَ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَإِنْ خَافَ أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ فَتَفُوتَ إِحْدَى الصَّلَاتَيْنِ فَلْيُصَلِّ الْمَغْرِبَ وَيَدْعُ الْعِشَاءَ الْآخِرَةَ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ وَيَذْهَبَ شُعَاعُهَا ثُمَّ لِيُصَلِّهَا.

وَمِنْ ذَلِكَ مَا رَأَيْتُهُ فِي كِتَابِ النُّقْضِ عَلَى مَنْ أَظْهَرَ الْخِلَافَ لِأَهْلِ بَيْتِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ إِمْلَاءُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَلِيٍّ الْمَعْرُوفِ بِالْوَاسِطِيِّ فَقَالَ مَا هَذَا لَفْظُهُ مَسْأَلُهُ مِنْ ذِكْرِ صَلَاةٍ وَهُوَ فِي أُخْرَى قَالَ أَهْلُ الْبَيْتِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ يَتِمُّ الَّتِي هِيَ فِيهَا وَيَقْضَى مَا فَاتَهُ وَبِهِ قَالَ الشَّافِعِيُّ ثُمَّ ذَكَرَ خِلَافَ الْفُقَهَاءِ الْمُخَالَفِينَ لِأَهْلِ الْبَيْتِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ ثُمَّ ذَكَرَ فِي أُوَاخِرِ الْمَجْلَدِ.

مَسْأَلُهُ أُخْرَى مِنْ ذِكْرِ صَلَاةٍ وَهُوَ فِي أُخْرَى إِنْ سَأَلَ سَائِلٌ فَقَالَ أَخْبَرُونَا عَمَّنْ ذَكَرَ صَلَاةً وَهُوَ فِي أُخْرَى مَا الَّذِي يَجِبُ عَلَيْهِ قِيلَ لَهُ يَتِمُّ الَّتِي هِيَ فِيهَا وَيَقْضَى مَا فَاتَهُ وَبِهِ قَالَ الشَّافِعِيُّ ثُمَّ ذَكَرَ خِلَافَ الْمُخَالَفِينَ وَقَالَ

دَلِيلُنَا عَلَى ذَلِكَ مَا رَوَى عَنِ الصَّادِقِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ: مَنْ كَانَ فِي صَلَاةٍ ثُمَّ ذَكَرَ صَلَاةً أُخْرَى فَاتَتْهُ أَتَمَّ الَّتِي هِيَ فِيهَا ثُمَّ يَقْضِي مَا فَاتَهُ.

يَقُولُ عَلَى بْنِ مُوسَى بْنِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ طَاوُسٍ هَذَا آخِرُ مَا أَرَدْنَا ذِكْرَهُ مِنَ الرِّوَايَاتِ أَوْ مَا رَأَيْنَا مِمَّا لَمْ يَكُنْ مَشْهُورًا بَيْنَ أَهْلِ الدِّرَايَاتِ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِ الْمُرْسَلِينَ مُحَمَّدِ النَّبِيِّ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ وَسَلَّمَ.

وَوَجَدْتُ فِي أَمَالِي السَّيِّدِ أَبِي طَالِبِ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ الْحُسَيْنِيِّ فِي الْمَوْاسِعِ مَا هَذَا لَفْظُهُ

حَدَّثَنَا مَنْصُورُ بْنُ رَامِسٍ حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَمَرَ الْحَافِظُ الدَّارِقُطْنِيُّ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ نَصْرِ بْنِ طَالِبِ الْحَافِظِ حَدَّثَنَا أَبُو ذُهَلٍ عُبَيْدُ بْنُ عَبْدِ الْغَفَّارِ الْعَسِيْقَانِيُّ حَدَّثَنَا أَبُو مُحَمَّدٍ سُلَيْمَانُ الزَّاهِدُ حَدَّثَنَا الْقَاسِمُ بْنُ مَعْنٍ حَدَّثَنَا الْعَلَاءُ بْنُ الْمُسَيْبِ بْنِ رَافِعٍ حَدَّثَنَا عَطَاءُ بْنُ أَبِي رِيَّاحٍ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: قَالَ رَجُلٌ يَا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَكَيْفَ أَقْضِي قَالَ صَلِّ مَعَ كُلِّ صِلَاةٍ مِثْلَهَا قَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ قَبْلُ أَمْ بَعْدُ قَالَ قَبْلُ.

***[ترجمه]سید جلیل علی بن طاووس که خداوند روحش را مطهر کند، در خصوص عدم محدودیت در نمازهای فوت شده، رساله‌ای تألیف نمود و در اینجا بخشی از آن را ذکر می‌کنیم، وی بعد از آوردن روایت قرب‌الاسناد - چنان که گذشت - گوید:

و از آن جمله، چیزی است که از کتاب فاخر المختصر من کتاب بحرالأحكام تألیف ابوالفضل محمد بن احمد بن سلیم روایت محمد بن عمر را روایت کردم که در خطبه‌اش ذکر کرد که در آن چیزی روایت نشده مگر اینکه بر آن اجماع شده است و به نظر وی، از قول صحیح ائمه است و در آن چیزی گفته است که عبارت آن این است: و نمازهای فوت‌شده تا زمانی که وقت نمازی بر او وارد نشده است، قضا می‌شوند؛ پس زمانی که وقت نمازی بر او وارد شد، نمازی که وقتش داخل شده است را شروع کند و نماز فوت شده را هرگاه دوست داشت قضا کند.

و از آن جمله، چیزی است که از عبیدالله بن علی حلبی روایت کردم و گفته شده که کتاب او بر امام صادق علیه السلام عرضه شد، پس او آن را نیکو شمرد و فرمود: برای اینان (یعنی مخالفان) نظیر آن نیست. در آن گفته است، هر که به خواب رفت یا فراموش کرد که مغرب و عشاء آخر را بخواند، پس به اندازه‌ای قبل از فجر بیدار شد که بتواند در آن هر دو نماز را بخواند، پس باید آن دو را بخواند. و اگر بعد از فجر بیدار شد، پس باید اول فجر را بخواند، سپس مغرب و سپس عشاء را بخواند.

و از آن جمله، چیزی است که با اسنادم به محمد بن علی بن محبوب از اصلی با خط جدم ابوجعفر طوسی رضوان الله علیه روایت کردم که در کتابش نوادرالمصنف از امام صادق علیه السلام روایت کرد که فرمود: از او درباره مردی سؤال کردم که از نماز صبح خواب می‌ماند تا اینکه آفتاب طلوع می‌کند - در حالی که او در سفر است - چگونه عمل کند؟ آیا برای او جایز است که در همان روز قضا کند؟ فرمود: نماز نافله و فریضه را در روز قضا نکند، آن برای او جایز نیست و برای او ثابت نمی‌ماند. اما آن را به تأخیر بیندازد و در شب قضا کند.

و از آن جمله، چیزی است که از حسین بن سعید اهوازی رضوان الله علیه روایت کردم که از مواردی است که در کتاب نماز از محمد بن سنان، از ابن مسکان، از حسن بن زیاد صیقل روایت کرد که گوید: از امام صادق علیه السلام درباره مردی سؤال کردم که نماز ظهر را فراموش کرد تا اینکه دو رکعت از عصر را خواند. فرمود: پس باید آن دو رکعت را ظهر قرار دهد و عصر را استیناف کند. عرض کردم: او مغرب را فراموش کرد تا اینکه دو رکعت از عشاء را خواند، سپس به یاد آورد. فرمود: پس باید نمازش را به اتمام برساند و سپس بعد از آن مغرب را قضا کند.

- ادامه داد: - به او عرض کردم: فدایت گردم! هر گاه ظهر را فراموش کرد سپس در (نماز) عصر آن را به یاد آورد، آن را ظهر قرار می‌دهد سپس عصر را استیناف می‌کند اما برای این مورد گفتی که بعد از عشاء، نماز مغربش را قضا کند؟ پس

فرمود: این مانند آن نیست، بعد از عصر نمازی نیست ولی بعد از عشاء نمازی هست.

و از آن، آنچه که از حسین بن سعید رضوان الله علیه که به آن اشاره شد، از کتاب نماز روایت کردم و لفظش این است: صفوان از عیص بن قاسم گوید: از امام صادق علیه السلام درباره مردی سؤال کردم که از نمازی خواب ماند یا فراموش کرد تا اینکه وقت نماز دیگری فرا رسید. پس فرمود: اگر نماز ظهر باشد، پس باید آن را بخواند و اگر نماز عصر باشد، پس باید عشا را بخواند و سپس عصر را می خواند.

و از آن جمله، چیزی است که باز هم از حسین بن سعید از کتاب نماز روایت می کنم که لفظش این است: فضاله و نصر بن سويد، از ابن سنان از امام صادق علیه السلام برای ما نقل حدیث کردند که وی فرمود: اگر مردی خواب رفت یا فراموش کرد که مغرب و عشاء آخر را بخواند، پس به میزانی قبل از فجر بیدار شد که بتواند هر دوی آنها را بخواند، آن دو را بخواند. و اگر بیم داشت که یکی از آن دو از او فوت شود، پس باید عشاء را بخواند. و اگر بعد از فجر بیدار شد، پس باید قبل از طلوع آفتاب صبح را بخواند، سپس مغرب و سپس عشا را.

و از آن جمله، چیزی است که از حسین بن سعید از کتاب نماز روایت می کنم که لفظش این است. حماد از شعیب بن ابوبصیر از امام صادق علیه السلام روایت کرد که فرمود: اگر مردی خوابید و نماز مغرب و عشاء آخر را نخواند و یا اینکه فراموش کرد، پس اگر به میزانی قبل از فجر بیدار شد که بتواند هر دوی آنها را در آن بخواند، پس باید آن دو را بخواند و اگر ترسید که یکی از آن دو را از دست بدهد، پس باید عشاء آخر را شروع کند. و اگر بعد از فجر بیدار شد، پس باید شروع کند و قبل از طلوع آفتاب، فجر را بخواند، سپس مغرب و سپس عشا را. و اگر بیم داشت که آفتاب طلوع کند و یکی از دو نماز را از دست بدهد، پس باید مغرب را بخواند و عشاء آخر را رها کند تا اینکه خورشید طلوع کند و شعاع آن از بین برود و سپس آن را بخواند.

و از آن جمله، چیزی است که در کتاب «النقض علی من أظهر خلاف لاهل بیت النبی صلی علیه و آله» به املای ابوعبدالله حسین بن عبیدالله بن علی معروف به واسطی دیده ام که آنچه می گوید این است:

مسئله درباره یادآوری نمازی است، در حالی که او در نمازی دیگر است. اهل بیت علیهم السلام فرمودند: نمازی که او در آن است را به اتمام برساند و آنچه که از دست رفته است را قضا کند. شافعی نیز همین را گفته، سپس اختلاف فقهای مخالف با اهل بیت علیه السلام را در اواخر آن جلد ذکر کرده است.

مسئله ای دیگر: در خصوص یادآوری یک نماز در حالی که او در نمازی دیگر است: اگر سائلی سؤال کرد و گفت: ما را از کسی که نمازی را به یاد آورد، در حالی که در نمازی دیگر است، آگاه کن، آنچه که بر او واجب است چیست؟ به او گفته شد: نمازی که در آن است را به اتمام برساند و آنچه که از دست رفته است را قضا کند. شافعی نیز قائل به آن بوده است و سپس اختلاف مخالفین را ذکر کرده و گوید: دلیل ما بر آن، روایتی است که از امام صادق جعفر بن محمد علیه السلام روایت شده است که فرمود: هر که در نمازی باشد و نماز دیگری که از او فوت شده است را به یاد آورد، نمازی که در آن است را به اتمام برساند، سپس آنچه که از او فوت شده است را قضا کند. علی بن موسی بن جعفر بن محمد بن طاووس می...

گوید: این آخرین روایت از روایاتی است که خواستیم آنها را بیاوریم، یا نظراتی است که داشتیم و از اموری است که بین اهل درایت و بینش مشهور نبوده است. و صلی الله علی سید المرسلین محمد النبی و آله الطاهیرین و سلم.

و در امالی سید ابوطالب علی بن حسین حسنی درباره وسعت وقت قضا چیزی یافتیم که لفظش این است: منصور بن رامس از علی بن عمر حافظ دارقطنی از احمد بن نصر بن طالب حافظ، از ابو ذهل عبید بن عبدالغفار عسقلانی، از ابو محمد سلیمان زاهد، از قاسم بن معن، از علاء بن مسیب بن رافع، از عطا ابن ابو رباح از جابر بن عبدالله نقل حدیث کرد: که مردی گفت: یا رسول الله، چگونه قضا کنم؟ فرمود: با هر نمازی نظیر آن را بخوان. فرمود: یا رسول الله قبل یا بعد؟ فرمود: قبل.

**[ترجمه]

و هذا حدیث صریح و هذه الأمالی عندنا الآن فی أواخر مجلده قال (1) الطالبي أولها الجزء الأول من المنتخب من كتاب زاد المسافر تأليف أبي العلاء الحسن بن أحمد العطار الهمداني و قد كتب فی حياته و كان عظیم الشأن.

ثم قال السيد رضی الله عنه و من المنامات عن الصادقین الذین لا یشبه بهم شیء من الشیاطین فی المواسعه و إن لم یکن ذلك مما یحتج به لکنه مستطرف ما وجدته بخط الخازن أبي الحسن رضوان الله علیه و كان رجلا عدلا متفقا علیه و بلغنی أن جدی وراما (2) رضوان الله علیه صلی خلفه مؤتما به ما هذا لفظه رأیت فی منامی ليله سادس عشر جمادی الآخرة أمير المؤمنین و الحجه علیهما السلام و كان علی أمير المؤمنین علیه السلام ثوب خشن و علی الحجه ثوب ألین منه فقلت لأمیر المؤمنین علیه السلام

ص: ۳۳۱

۱-۱. فی هامش الأصل: قالب ظ ل.

۲-۲. هو الامیر الزاهد أبو الحسین ورام بن عیسی بن ابي النجم بن ورام بن خولان ابن ابراهیم بن مالک الأشر النخعی صاحب أمير المؤمنین علیه السلام، و هو جد السيد رضی الدین ابن طاوس لامة كما مر، و له كتاب تنبيه الخواطر و نزهه النواظر قد ينقل عنه المؤلف العلامة المجلسی فی البحار، و قد كان من القائلین بالمضایقه. قال الشهيد فی شرح الإرشاد علی ما نقله النوری فی خاتمه المستدرک ص ۴۷۷: و من الناصرین للقول بالمضایقه الشيخ الزاهد أبو الحسین ورام بن ابي فراس رضی الله عنه، فانه صنف فیها مسئله حسنه الفوائد جیده المقاصد.

یا مولای ما تقول فی المضایقه فقال لی سل صاحب الأمر و مضی امیر المؤمنین علیه السلام و بقیت أنا و الحجه فجلسنا فی موضع فقلت له ما تقول فی المضایقه فقال قولاً مجملاً تصلی.

فقلت له قولاً هذا معناه و إن اختلفت ألفاظه فی الناس من يعمل نهاره و يتعب و لا یتهاً له المضایقه فقال یصلی قبل آخر الوقت فقلت له ابن ادریس (۱) یمنع من الصلاه قبل آخر الوقت ثم التفت فیذا ابن ادریس ناحیه عنا فناده الحجه علیه السلام یا ابن ادریس فجاءه و لم یسلم علیه و لم یتقدم إلیه فقال له لم تمنع الناس من الصلاه قبل آخر الوقت أ سمعت هذا من الشارع فسکت و لم یعد جواباً و انتبعت فی أثر ذلك.

**[ترجمه] او این حدیثی صریح است، و این امالی اکنون نزد ماست، در اواخر آن جلد، طالبی گوید: اول آن، جزء اول از منتخبی از کتاب زادالمسافر تألیف ابوالعلا حسن بن احمد عطار همدانی است و آن را در طول حیاتش کتابت کرد و او عظیم... الشأن بود.

سپس سید رضی الله عنه گوید: و از رؤیاهای افراد صادقی که شیاطین آنها را درباره وسعت دچار شبهه نمی کنند، هر چند که از اموری نیست که به عنوان حجت آورده می شود، اما آنچه که به خط خازن ابوالحسن رضوان الله علیه یافتیم نو و استثنایی است، و او مردی عادل و مورد اتفاق بود و به من رسیده است که جدم ورام رضوان الله علیه به او اقتدا کرده و پشت سر او نماز خوانده است. و این لفظ آن است:

در شب شانزدهم جمادی الآخر، امیر مؤمنان و حجت علیهما السلام را در خواب دیدم و بر امیر المؤمنین لباسی خشن و بر امام حجت لباسی نرم تر از او بود. پس به امیر المؤمنین علیه السلام عرض کردم: مولایم درباره تنگی وقت قضا چه می فرماید؟ پس فرمود: از صاحب امر بپرس، و امیر مؤمنان رفت و من و حجت باقی ماندیم. پس در مکانی نشستیم و به او عرض کردم: درباره تنگی وقت قضا چه می فرماید؟ پس در سخن مجملی فرمود: نماز می خوانی.

پس به او سخنی عرض کردم که معنایش این است - هر چند که لفظش چیز دیگری است - : در میان مردم کسی است که در روز کار می کند و خسته می شود و مضایقه برای او امکان پذیر نیست؟ پس فرمود: قبل از آخر وقت می خواند. سپس به او عرض کردم: ابن ادریس از نماز قبل از آخر وقت منع می کند، سپس روی گرداندم و ابن ادریس را در نزدیکی خودمان مشاهده کردم. پس حضرت حجت علیه السلام او را ندا داد: ای ابن ادریس! او به سمت وی آمد و بر او سلام نکرد و به سوی او پیش نرفت. پس به او فرمود: چرا مردم را از نماز قبل از آخر وقت منع می کنی؟ آیا این را از شارع شنیده ای؟ پس او سکوت کرد و پاسخی نداد، و به دنبال آن از خواب بیدار شدم.

**[ترجمه]

ثم ذکر السید منامین آخرین فی هذا المعنی أحدهما من الخازن المذكور و الآخر من الوزير محمد بن أحمد العلقمی ترکنهما لعدم مناسبتهما للکتاب و الله أعلم بالصواب.

**[ترجمه] سپس سید دو رؤیای دیگر در این معنی، یکی از خازن مذکور و دیگری از وزیر محمد بن احمد علقمی ذکر کرد

که ما آن دو را به دلیل عدم مناسبت آنها با این کتاب، ترک کردیم و خداوند به صواب اعلم است.

***[ترجمه]



الْمُقْنِعُ: إِنْ نَسِيَتْ الظُّهْرَ حَتَّى غَرَبَتِ الشَّمْسُ وَ قَدْ صَالَيْتِ الْعَصِيرَ فَإِنْ أَمْكَنَكَ أَنْ تُصَلِّيَهَا قَبْلَ أَنْ تَفُوتَكَ الْمَغْرِبُ فَأَبْدَأْ بِهَا وَإِلَّا فَصَلِّ الْمَغْرِبَ ثُمَّ صَلِّ بَعْدَهَا الظُّهْرَ وَإِنْ نَسِيَتْ الظُّهْرَ فَذَكَرْتَهَا وَأَنْتَ تُصَلِّيُ الْعَصِيرَ فَاجْعَلْهَا الظُّهْرَ ثُمَّ صَلِّ الْعَصْرَ بَعْدَ ذَلِكَ فَإِنْ خِيفَتْ أَنْ يَفُوتَكَ وَقْتُ الْعَصِيرِ فَأَبْدَأْ بِالْعَصْرِ وَإِنْ نَسِيَتْ الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ فَذَكَرْتَهُمَا عِنْدَ غُرُوبِ الشَّمْسِ فَصَلِّ الظُّهْرَ ثُمَّ صَلِّ الْعَصْرَ إِنْ كُنْتَ لَا تَخَافُ فَوْتُ إِحْدَاهُمَا وَإِنْ خِيفَتْ أَنْ تَفُوتَ إِحْدَاهُمَا فَأَبْدَأْ بِالْعَصْرِ وَلَا تُؤَخِّرْهُمَا فَتَكُونَ قَدْ فَاتَتْكَ جَمِيعًا ثُمَّ تُصَلِّيُ الْأُولَى بَعْدَ ذَلِكَ عَلَى أَثَرِهَا

ص: ۳۳۲

۱-۱. هو الشيخ الفقيه فخر الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن إدريس الحلبي كان شيخ الفقهاء بالحله، و يذهب الى رأى السيد المرتضى قدس سرهما بعدم حجيه أخبار الآحاد و لذلك طعن عليه بعض الاصحاب كابن داود حيث عنونه فى رجاله فى الضعفاء.

وَمَتَى فَاتَّيَكُ صِيْلَاءُ فَصِيْلْمَهَا إِذَا ذَكَرْتَ مَتَى ذَكَرْتَ إِلَّا أَنْ تَذْكُرَهَا فِي وَقْتِ فَرِيضِهِ فَصَلِّ الَّتِي أَنْتَ فِي وَقْتِهَا ثُمَّ صَلِّ الْفَائِتَّةَ وَإِنْ نَسِيَتْ أَنْ تُصَلِّيَ الْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ الْآخِرَةَ فَذَكَرْتَهُمَا قَبْلَ الْفَجْرِ فَصِيْلْمَهُمَا جَمِيْعًا إِنْ كَانَ الْوَقْتُ وَإِنْ خِفْتَ أَنْ تَقُوْتَكَ إِخِيْدَاهُمَا فَابْدَأْ بِالْعِشَاءِ الْآخِرَةِ وَإِنْ ذَكَرْتَ بَعِيْدَ الصُّبْحِ فَصَلِّ الصُّبْحَ ثُمَّ الْمَغْرِبَ ثُمَّ الْعِشَاءَ قَبْلَ طُلُوْعِ الشَّمْسِ فَإِنْ نِمْتَ عِنْدَ الْعِدَاةِ حَتَّى طَلَعَتِ الشَّمْسُ فَصَلِّ رَكَعَتَيْنِ ثُمَّ صَلِّ الْعِدَاةَ (١).

ص: ٣٣٣

١-١. المقنع: ٣٢-٣٣ ط الإسلاميه.

وَفَضَّلَ الْخِطَابَ بِأَعْيُنِ الْحَى الَّذِي لَا تَنَامُ وَأَنْتُمْ حَكَاءُ اللَّهِ وَبِكُمْ حَكَمَ اللَّهُ وَكَلِمَةُ عُرْفِ حَقِّ اللَّهِ
 لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ أَنْتُمْ نُورُ اللَّهِ مِنْ بَيْنِ أَيْدِيْنَا وَمِنْ خَلْفِنَا أَنْتُمْ سُنَّةُ اللَّهِ الَّتِي
 بِهَا سَبَقَ الْقَضَاءُ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ أَنَا لَكُمْ مُسَلِّمٌ تَسْلِيمًا لَا أُشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئًا وَلَا أُتَّخَذُ
 مِنْ دُونِهِ وَلِيًّا الْحَسَنُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانِي بِكُمْ وَمَا كُنْتُ لِأَهْتَدِي لَوْلَا أَنَّ هَدَانِي اللَّهُ اللَّهُ
 أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ الْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى مَا هَدَانَا ذَكَرَ الصَّلَاةَ وَالِدَعَاءَ عَلَى ذِكْرِ الْقَضَاءِ مَضَى وَكَتَبَ
 الْقَضَاءُ وَفَضَّلَ عَلَيْهَا رَكْعَتَيْنِ تَقْرِيفًا بِهَا بَعْدَ الْجُمُعَةِ إِذَا رَدَّتْ فَادْفَعَتْ سَهْمًا مَلَكَ وَسَجَّحَ بِسَلْجُوقٍ
 عَلَيْهَا اللَّهُ وَقُلْ يَا مَلَكِي وَمُعْتَمِدِي بِالنِّعَمِ الْحَيَامِينَ مِنْ غَيْرِ اسْتِحْقَاقٍ وَجُرِي خَاصِعٌ لِمَا تَعَلَّقَ الْأَفْئِدَ
 لِحِلَالٍ وَجَهْلِكَ الْكُرْبِيِّ لَا تَجْعَلْ هَذِهِ الشَّنْدَةَ وَلَا هَذِهِ الْمِحْنَةَ مُتَّصِلَةً بِاسْتِيفَالِ الشَّافِعِ
 وَأَمْتَحَنِي مِنْ فَضْلِكَ مَا لَمْ تَخْرُجْ بِرَأْسِكَ مِنْ غَيْرِ مَا لَبَّيْتُ الْقَدِيمُ الَّذِي لَمْ تَزَلْ لَا تَزَلْ الصَّلَاةُ
 عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِ مُحَمَّدٍ وَأَعْفِرْ لِي وَأَزْحِمْنِي وَرَكَعِي وَعَلِيٍّ وَبَارِكْ لِي فِي بَطْنِي وَاجْعَلْنِي مِنْ عَمَلَانِكَ
 وَطَلْفَانِكَ مِنَ النَّارِ بِرَحْمَتِكَ يَا أَرْحَمَ الرَّاحِمِينَ ذَكَرَ الصَّلَاةَ وَالِدَعَاءَ فِي بَيْتِ لَطَشْتِ الْمَصَلِ
 بَدَأَ الْقَضَاءُ صَلَّى هُنَاكَ رَكْعَتَيْنِ فَادْفَعَتْ سَهْمًا فَسَلَّمَ اللَّهُمَّ إِنِّي وَخَرْتُ تَرَجِدِي إِنِّي
 وَمَعْرِفِي بَلِيٍّ وَخَلَاصِي لَكَ وَأَقْرَبِي بِرُبُوعِي تَبْرِكُ وَدَخَرْتُ وَوَلَايَةَ مَنْ أَعْتَمْتُ عَلَى بَعْرِ فَوْهِيهِ
 مِنْ بَرِّيَّتِكَ مُحَمَّدٍ وَعَسْتَرِي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْكُمْ لِيَوْمٍ قَرِيبٍ إِلَيْكَ عَاجِلًا وَبَاجِلًا وَقَدْ فَرَعْتُ لَيْلِكَ الْبَهْمِ
 يَا سَوْلَايَ فِي هَذَا الْيَوْمِ وَفِي مَوْفِعِي هَذَا وَسَأَلْتُكَ مَا تَكُنِي مِنْ بَعْتِكَ وَإِرْحَمْنَا أَخْتَابُ مِنْ
 نَفْسِكَ وَالْبَرَكَةَ فِيمَا رَفَعْتَهُ وَتَحْصِينَ صَدْرِي مِنْ كُلِّ هَمٍّ وَجَائِحِيَّةٍ وَمَعْصِيَّةٍ فِي دِينِي وَ
 دُنْيَايَ وَالْآخِرِي يَا أَرْحَمَ الرَّاحِمِينَ ذَكَرَ الصَّلَاةَ وَالِدَعَاءَ فِي وَسْطِ الْمَسْجِدِ نَضَلِي هُنَاكَ رَكْعَتَيْنِ فَقَالَ
 فِي الْأَوَّلِي لِلْهِدَاةِ وَالصَّلَاةِ وَالْقَابِلِيَةِ لِلْهِدَاةِ وَالْكَافِرِينَ فَادْفَعَتْ سَهْمًا فَسَلَّمَ اللَّهُمَّ أَنْتَ السَّلَامُ وَبِنَا
 السَّلَامُ وَإِلَيْكَ يَعُودُ السَّلَامُ وَدَاوُكُ دَاوُ السَّلَامِ حَيْثَا رَبَّنَا بِنَاكَ بِالسَّلَامِ اللَّهُمَّ إِنِّي صَلَّيْتُ
 هَذِهِ الصَّلَاةَ أَبْتِغَاءَ رَحْمَتِكَ وَرِضْوَانِكَ وَمَغْفِرَتِكَ وَتَعْظِيمًا لِحَدِيثِكَ اللَّهُمَّ فَصَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ
 وَآلِ مُحَمَّدٍ وَارْفَعْهَا فِي عَيْنِي وَتَقَبَّلْهَا مِنِّي يَا أَرْحَمَ الرَّاحِمِينَ ثُمَّ مَضَى إِلَى الْأَسْطُوَانَةِ السَّابِعَةِ
 وَقَفَ عِنْدَهَا مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ وَقَالَ بِسْمِ اللَّهِ وَبِاللَّهِ وَعَلَى مِلَّةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ مُحَمَّدٌ
 رَسُولُ اللَّهِ السَّلَامُ عَلَى أَبِيْنَا أَدَمَ وَأُمَّنَا حَوَاءَ السَّلَامُ عَلَى هَابِيلَ الْمُقْتُولِ ظَلَمًا وَعَدْوَانًا

وَبِكُمْ وَجِبَابُ الْقَضَاءِ وَذ

الأول

مَا دَرَى عَرَفَ

أقول وجدت في بعض المؤلفات قد ما
 اصحابنا ويستحب ان يصلوا في البيت
 يربح جز وهو متصل بركعة
 العشاء ركعتين فقد
 روى عن ابي عبد الله انه اذا
 سلمت فصل وذكر الدعاء ثم قال
 السيد محمد بن

صوره فتوغرافيه من نسخه الأصل بخط يد المؤلف العلامة المجلسي قدس سره تراها في ص ٢١ و ٢٢ من هذا المجلد

المستقبل يكون على من الحاضر
على ما المستقبل اذا كان من القدر
واستقبل القبله يكون كذلك ولا بعد
ان يكون القبله مصحف القبر

لان في تخيل الفيزيوا الاظهر هو الوجه لان كما فهم الشيخ رحمه الله وغيره وحكوا باستقبال القبر مطلقا
وهو الموافق للاخبار الاخر الواردة في زيارة العبيد والله يعلي ريب احسن محمد بن عيسى بن ابراهيم
عبر عن رواه قال قال ابو عبد الله عليه السلام اذا عديت باحدكم الشقة فبات بلالاه فيجعل على منزله ليل
ركعتين وليوم بالصلوة الى قبورنا فان ذلك يصل اليها ويسلم على الامم عليهم السلام من جسدك كما سلم
عليهم من غير غير انك لا يصح ان تقول عتيك فانزل لا تقول في موضع فصدتك بقلي لا ثم اذ
تجرت عن حضور وشهدك ووجهت اليك سلامي لعلي انك سئل انك صلى الله عليك فانك
لي عند ربك جل وعز وتذوق ما احببت اقول قوله ويسلم على الامم عليهم السلام في آخر الكلام
الشيخ وليس من تمة الخبر كما يظهر من الكافي وما اوردنا في اول الباب ييب كما العدة عن احمد بن محمد
عن لقاسم عن جده عن الحسين بن ثوير بن ابي فاختة قال كنت انا ويونس بن جليان والمفضل بن عمر
وابوسايد السراج جلوسا عند ابي عبد الله ع وكان المتكلم يردن وكان اكبرنا سنا فقال له جعل فيلك
اني كثيرا ما ذكر الحسين صلوات الله عليهما في شئ اقول قال قل صلى الله عليك يا ابا عبد الله تعيد ذلك
ثلاثا فان السلام علي يصل اليه من قريب وبعيد اقول قال الشهيد رحمه الله في الذكرى قال ابن عمر
رحمه الله من زار وهو يقف في بلد قدم الصلوة ثم زار عقبها وقال رحمه الله في الذكرى
زيارة النبي والائمة صلى الله عليهم كل يوم جمعة ولو من المبعد واذا كان على مكان كان فضل اقول
لا بعد الفول بالتحية للبعيد من تقديم الصلوة وتأخيرها ولو من المبعد واذا كان على مكان كان فضل اقول
من جواز الزيارة في اي مكان تشر وان لم يكن موضعها عاليا لا يجلو من حق معلومات بعض ما من الاجا
وان كان الافضل والاحوط ايقاعها في سطح عال او صحراء في زيارة الحسين صلوات الله عليه
من بعد البلاد والسلام عليك يا ولي الله السلام عليك يا حجة الله السلام عليك يا نور الله في
ظلمات الارض والسلام عليك يا امام المؤمنين وسلالة النبيين والوصيين وشاهد يوم الدين
السلام على حبيبتك رسول الله سيد المرسلين وخاتمة النبيين والسلام على ابيك امير المؤمنين ووارث
علم النبيين والسلام على امك فاطمة بنت رسول الله رب العالمين والسلام على اخيك وشقيقك الحق
يا امام المؤمنين وحجة رب العالمين اشهد انك وانا ربك الذين كانوا من قبلك وانباءك
الذين من بعدك موالج واوليائي واهل بيوتكم اصفياء الله وخجته البالغة على خلقه انجبكم

ثم اعلم انما قد اوردنا زيارة جدهم
للبعيد في باب زيارة النبي ص
من البعيد فلا يفيد ص

وصية رقم

**[ترجمه]المقنع: اگر ظهر را فراموش کردی تا اینکه آفتاب غروب کرد و تو عصر را خوانده بودی، اگر برایت امکان داشت که قبل از اینکه نماز مغرب از تو فوت شود آن را بخوانی، پس آن را شروع کن، در غیر این صورت مغرب را بخوان، و بعد از آن ظهر را بخوان.

و اگر ظهر را فراموش کردی و در حالی که عصر را می‌خوانی به یاد آوردی، آن را ظهر قرار بده، سپس بعد از آن عصر را بخوان.

پس اگر بیم داشتی که وقت عصر را از دست بدهی، عصر را شروع کن و اگر ظهر و عصر را فراموش کردی و به هنگام غروب آفتاب آن دو را به یاد آوردی، ظهر را بخوان و سپس عصر را بخوان، اگر از فوت یکی از آن دو بیم نداشتی، و اگر بیم داشتی که یکی از آن دو فوت شود، پس عصر را شروع کن و آن را به تأخیر نینداز که هر دو را از دست داده باشی، سپس بعد از آن نماز ظهر را بخوان.

و هر گاه نمازی از تو فوت شد، پس هر گاه آن را به یاد آوردی آن را بخوان، مگر اینکه آن را در وقت فریضه‌ای به یاد ... آوری. پس نمازی را که در وقت آن هستی بخوان و سپس نماز فوت شده را بخوان. و اگر فراموش کردی که مغرب و عشاء آخر را بخوانی و آن دو را قبل از فجر به یاد آوردی، پس اگر وقت بود هر دو را بخوان، و اگر بیم داشتی که یکی از آن دو را دست بدهی، پس عشاء آخر را شروع کن؛ و اگر بعد از صبح به یاد آوردی، قبل از طلوع آفتاب، صبح را بخوان، سپس مغرب و سپس عشاء را.

پس اگر به هنگام صبح تا طلوع آفتاب خواب ماندی، اول دو رکعت بخوان، سپس نماز صبح را بخوان. - المقنع : ۳۲ - ۳۳

ناشر دیجیتالی : مرکز تحقیقات رایانه ای قائمیه اصفهان

**[ترجمه]

[کلمه المصحح الأولى]

بسمه تعالی

ههنا ننهى بالجزء التاسع من المجلد الثامن عشر من كتاب بحار الأنوار الجامعه لدرر أخبار الأئمة الأطهار - صلوات الله و سلامه عليهم ما دام الليل و النهار و هو الجزء الثامن و الثمانون حسب تجزئتنا فى هذه الطبعه النفيسه الرائقه.

و لقد بذلنا جهدنا فى تصحيحه و مقابله فخرج بحمد الله و مشيئته نقيا من الأغلاط إلّا نزرأ زهيداً زاغ عنه البصر و كلّ عنه النظر لا يكاد يخفى على القارىء الكريم و من الله نسأل العصمه و هو وليّ التوفيق.

السيد إبراهيم الميانجى محمد الباقر البهبودى

**[ترجمه]ص: ٣٣٦

**[ترجمه]

كلمه المصحح [الثانيه]

بسم الله الرحمن الرحيم

و عليه توكلى و به نستعين

الحمد لله رب العالمين و الصلاه و السلام على رسوله محمد و عترته الطاهرين.

و بعد: فهذا هو الجزء التاسع من المجلد الثامن عشر و قد انتهى رقمه فى سلسله الأجزاء حسب تجزئتنا إلى ٨٨ حوى فى طيه ثمانيه أبواب من كتاب الصلاه.

و قد قابلناه على طبعه الكمبانى المشهوره بطبع أمين الضرب و هكذا على نصّ المصادر التى استخرجت الأحاديث منها و من أحكام الجماعه إلى آخر هذا الجزء على نسخه الأصل التى هى بخط يد المؤلف العلامة المجلسى رضوان الله عليه ترى صورتين منها فتوغرافيتين فيما يلى.

و النسخه لخرانه كتب الفاضل البّحث الوجيه الموقّق المرزا فخر الدين النصيرى الأمينى زاده الله توفيقا لحفظ كتب السلف عن الضياع و التلف فقد أودعها سماحته عندنا للعرض و المقابله خدمه للدين و أهله فجزاه الله عنا و عن المسلمين أهل العلم خير جزاء المحسنين.

المحتجّ بكتاب الله على النايب محمد الباقر البهردى صفر المظفر عام ١٣٩١ هـ ق

ص: ٣٣٧

**[ترجمه]ص: ٣٣٧

**[ترجمه]

فهرس ما فى هذا الجزء من الأبواب

عناوين الأبواب / رقم الصفحة

«٨٣»

باب فضل الجماعة و عللها ٢٠- ١

«٨٤»

باب أحكام الجماعة ١٢٤- ٢١

«٨٥»

باب حكم النساء فى الصلاة ١٣٠- ١٢٥

«٨٦»

باب وقت ما يجبر الطفل على الصلاة و جواز إيقاظ الناس لها ١٣٥- ١٣١

«٨٧»

باب أحكام الشكّ و السهو ٢٨٥- ١٣٦

أبواب ما يحصل من الأنواع للصلوات اليومية بحسب ما يعرض لها من خصوص الأحوال و الأزمان و أحكامها و آدابها و ما يتبعها من النوافل و السنن و فيها أنواع من الأبواب

أبواب القضاء

«٨٨»

باب أحكام قضاء الصلوات ٣٠٣- ٢٨٦

«٨٩»

باب القضاء عن الميت و الصلاة له و تشريك الغير فى ثواب الصلاة ٣٢١-٣٠٤

«٩٠»

باب تقديم الفوائت على الحواضر و الترتيب بين الصلوات ٣٢٢

ص: ٣٣٨

**[ترجمه]ص: ۳۳۸

**[ترجمه]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ

الزمر: ٩

المقدمة:

تأسس مركز القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان بإشراف آية الله الحاج السيد حسن فقيه الإمامي عام ١٤٢٦ الهجرى في المجالات الدينية والثقافية والعلمية معتمداً على النشاطات الخالصة والدؤوبة لجمع من الإخصائيين والمثقفين في الجامعات والحوزات العلمية.

إجراءات المؤسسة:

نظراً لقلّة المراكز القائمية بتوفير المصادر في العلوم الإسلامية وتبعثها في أنحاء البلاد وصعوبة الحصول على مصادرها أحياناً، تهدف مؤسسة القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان إلى التوفير الأسهل والأسرع للمعلومات ووصولها إلى الباحثين في العلوم الإسلامية وتقديم المؤسسة مجاناً مجموعةً إلكترونيةً من الكتب والمقالات العلمية والدراسات المفيدة وهي منظمة في برامج إلكترونية وجاهزة في مختلف اللغات عرضاً للباحثين والمثقفين والراغبين فيها. وتحاول المؤسسة تقديم الخدمة معتمدةً على النظرة العلمية البحتة البعيدة من التعصبات الشخصية والاجتماعية والسياسية والقومية وعلى أساس خطة تنوى تنظيم الأعمال والمنشورات الصادرة من جميع مراكز الشيعة.

الأهداف:

نشر الثقافة الإسلامية وتعاليم القرآن وآل بيت النبي عليهم السلام
تحفيز الناس خصوصاً الشباب على دراسة أدق في المسائل الدينية
تنزيل البرامج المفيدة في الهواتف والحاسوبات واللابتوب
الخدمة للباحثين والمحققين في الحوزات العلمية والجامعات
توسيع عام لفكرة المطالعة
تهميد الأرضية لتحريض المنشورات والكتّاب على تقديم آثارهم لتنظيمها في ملفات إلكترونية

السياسات:

مراعاة القوانين والعمل حسب المعايير القانونية
إنشاء العلاقات المترابطة مع المراكز المرتبطة
الاجتناب عن الروتين وتكرار المحاولات السابقة
العرض العلمي البحت للمصادر والمعلومات

الالتزام بذكر المصادر والمآخذ في نشر المعلومات
من الواضح أن يتحمل المؤلف مسؤولية العمل.

نشاطات المؤسسة:

طبع الكتب والملزمات والدوريات

إقامة المسابقات في مطالعة الكتب

إقامة المعارض الالكترونية: المعارض الثلاثية الأبعاد، أفلام بانوراما في الأمكنة الدينية والسياحية

إنتاج الأفلام الكرتونية والألعاب الكمبيوترية

افتتاح موقع القائمة الانترنتى بعنوان : www.ghaemiyeh.com

إنتاج الأفلام الثقافية وأقراص المحاضرات و...

الإطلاق والدعم العلمى لنظام استلام الأسئلة والاستفسارات الدينية والأخلاقية والاعتقادية والردّ عليها

تصميم الأجهزة الخاصة بالمحاسبة، الجوال، بلوتوث Bluetooth، ويب كيوسك kiosk، الرسالة القصيرة (sms)

إقامة الدورات التعليمية الالكترونية لعموم الناس

إقامة الدورات الالكترونية لتدريب المعلمين

إنتاج آلاف برامج فى البحث والدراسة وتطبيقها فى أنواع من اللابتوب والحاسوب والهاتف ويمكن تحميلها على ٨ أنظمة؛

JAVA.١

ANDROID.٢

EPUB.٣

CHM.٤

PDF.٥

HTML.٦

CHM.٧

GHB.٨

إعداد ٤ الأسواق الإلكترونية للكتاب على موقع القائمة ويمكن تحميلها على الأنظمة التالية

ANDROID.١

IOS.٢

WINDOWS PHONE.٣

WINDOWS.٤

وتقدّم مجاناً فى الموقع بثلاث اللغات منها العربية والانجليزية والفارسية

الكلمة الأخيرة

نتقدم بكلمة الشكر والتقدير إلى مكاتب مراجع التقليد منظمات والمراكز، المنشورات، المؤسسات، الكتاب وكل من قدم لنا المساعدة في تحقيق أهدافنا وعرض المعلومات علينا.

عنوان المكتب المركزي

أصفهان، شارع عبد الرزاق، سوق حاج محمد جعفر آباده اي، زقاق الشهيد محمد حسن التوكلي، الرقم ١٢٩، الطبقة الأولى.

عنوان الموقع : : www.ghbook.ir

البريد الإلكتروني : Info@ghbook.ir

هاتف المكتب المركزي ٠٣١٣٤٤٩٠١٢٥

هاتف المكتب في طهران ٠٢١ - ٨٨٣١٨٧٢٢

قسم البيع ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩ شؤون المستخدمين ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩.

مركز
للبحوث والتحريات الكمبيوترية
اصبحان
الغمامة



للحصول على المكتبات الخاصة الاخرى
ارجعوا الى عنوان المركز من فضلكم
www.Ghaemiyeh.com

www.Ghaemiyeh.net

www.Ghaemiyeh.org

www.Ghaemiyeh.ir

و للايحاء من فضلكم

٠٩١٣ ٢٠٠٠ ١٥٩

